

أوزوالد ديكر
جان ماري سشايفر

القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان

(طبعة منقحة)

ترجمة
د. منذر عياشي



أوزوالد ديكر
جان ماري سشايفر

القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان

(طبعة منقّحة)

ترجمة
د. منذر عياشي

المركز الثقافي العربي



الإهداء

إلى جامعة البحرين ...

إلى الأخ الدكتور محمد بن جاسم الفتم

الرئيس السابق لجامعة البحرين

والذي لولا ما كان يمكن لهذا

العمل أن يرى النور ...

أقدمه بتواضع،

محبة، واعتزازاً بالفضل

منذر

الفهرس

صفحة	لائحة
	الإضافة
11	لائحة المترجم/ د. منذر عياشي
13	مدخل (أ.د. - ج.م.س)
19	المصادر
21	القواعد العامة (أ.د)
26	اللسانات التاريخية في القرن التاسع عشر (أ.د)
36	السورية (أ.د)
43	اللسانيات الرياضية (المنظوماتية) (أ.د)
49	الوظيفية (أ.د)
57	التوزيعية (أ.د)
66	اللسان وعلم النفس الالي (أ.د)
74	اللسانيات التوليدية (أ.د)
82	الدراسات الأدبية (غليب روسان- ج.م.س)
100	ملحق: اللسانات القديمة والقرسطوية
	(أ.د. - تريختان تودوروف)

109	المبادئ
111	مكونات الوصف اللساني (أ.د.)
127	اللسانيات الجغرافية (أ.د.)
134	اللسانيات الاجتماعية (ميشيل دي فورتيل)
139	علم النفس اللساني (دومينيك باستو)
147	تحليل المعادلة (ميشيل دي فورتيل)
153	البلاغة (إيليب روسان)
166	الأسنوية (ج.م.س.)
176	الشعرية (ج.م.س.)
193	السميات - علم العلامات (ج.م.س.)
206	السرديات (مايكل أيريكس)
218	فلسفة اللغة (أ.د.)
227	المتسورات المقترضة
229	العلامة (ج.م.س.)
240	التركيب والاستبدال (أ.د.)
248	الفئات المسانية (أ.د.)
264	اللغة والكلام (أ.د.)
272	الكتابة (ج.م.س.)
282	المعيار (أ.د.)
291	الاعتباطية (أ.د.)
302	الآنية والتعاقبية (أ.د.)
314	النفيير (دومينيك باستو)
325	المرجح (أ.د.)
336	التخيل (ج.م.س.)

347	المتصورات الخاصة
349	وحدات غير دالة (جورج يولاكيا)
368	للمروض اللسانية (جورج يولاكيا)
386	وحدات دالة (أ. د.)
395	أجزاء الخطاب (أ. د.)
404	الوظائف النحوية (أ. د.)
419	ضوابط ومبادئ توليدية (أ. د.)
431	البنى القوية والبنى العميقة (أ. د.)
447	معالجة اللسان: الإدراك الحسي، الفهم، الإنتاج (دومينيك باسانو)
456	اكتساب اللسان (دومينيك باسانو)
467	علم أمراض اللسان (دومينيك باسانو)
477	التركيب الدلالي (أ. د.)
491	تكرار الصدارة (أ. د.)
509	العلاقات الدلالية بين الجمل (أ. د.)
518	الصورة (فيليب روسان)
533	النص (ج. م. س.)
544	الأدب الشفاهي (ج. م. س.)
559	الأجناس الأدبية (ج. م. س.)
569	الحائز، والموضوع، والوظيفة (ج. م. س.)
582	الأسلوب (ج. م. س.)
593	النظم (ج. م. س.)
605	الزمن في اللغة (أ. د.)
619	الصرخ في اللغة (أ. د.)
630	الزمن، والصرخ، والصوت في اللقمة (ج. م. س.)
646	التلفظ (أ. د.)
657	التصوير المنطقي (ج. م. س.)

668 الشخصية (ج.م.س)
677 مقام الخطاب (أ.د)
688 اللسان والتمل (أ.د)
699 فهرس المصطلحات
738 فهرس المؤلفين

باضاعة فاتحة المترجم

مفتر عياشي

ليس سهلاً على المرء أن يخوض غمار تجربة، بل مغامرة قوية من هذا النوع. فلقد واجهت في ترجمة هذا الكتاب تحدياً كبيراً لم أهد له شيئاً في أي من الأعمال التي ألفت أو ترجمت. وظل هذا التحدي يرافقتني من أول صفحة إلى آخر صفحة، وكذلك إلى الآن. وإني لأعترف: إن هذا الكتاب كان يردني قليلاً. ولنا لا أقول هنا مجازاً، ولا أبتزع لعبة أدبية لكي أصنع منها فناً سردياً. فالأمر واقعي، ولما لم أمتد. لقد تركت في آثاراً بالغة. إن الكتاب الذي قُست بترجمته هو القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللغة.

"Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage".

وهو من تأليف «أوزوالد ديگور» و«جان ماري سفايفر». وإنه ليصح في أكثر من 817/ صفحة من صفحات طبعة "points".

وأما أنواع التحدي التي واجهتها، فهي:

1- التحدي المصطلحي. وهو ضرب من التحدي، أزعج أنه أصعب مجامع اللغة. فالمصطلحات في هذا الكتاب تمتد بالمشات. وهذه تحتاج إلى ما يقابلها في العربية. وإذا كان بعضها موجوداً، وهو قليل وغير مستقر في صيغته وضبطه للمعنى، فإن معظمها غير موجود. بل إن كثيراً منها غير موجود أيضاً ليس على صعيد اللغة واللفظ، ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه. ولقد كان الأمر في مثل هذه الحالات يتردى لي وكأنه أكبر من كوارث العالم. بيد أنني واجهته، ولا أزعج أنني نجعت في المواجهة، ولكنني أعلم أنني لم أعزّب في صناعه المصطلح، ولم أكسر قوانين صنعه في العربية. ونتيجة لهذا، فقد جاء في كثير من المرات سهلاً على اللسان مطوياً، وغير عصي على الإدراك. ولا أنفي أن هناك استثناءات أنهكتني وأعيت حيلتي.

2- التحدي المعرفي. وأتصد بهذا أن هناك طريقة جديدة احتوتها هذه الموسوعة لإنتاج المعرفة غير موهوبة بالنسبة إلى السواد الأعظم من الباحثين العرب. وقد كان عليّ أن أنمّطها لكي أُميد إنتاجها. وهذا أمر لا يؤتاه الإنسان إلا بشق النفس، وبالمكابدة، وبرياضة العقل والروح. ثم هناك، وفي الإطار نفسه ما ألصحت إليه منذ قليل، وهو أن ثمة أموراً تتعلق بالمعرفة اللسانية واللغوية عموماً، تقدمها هذه الموسوعة، ولكنها تقع في إطار الدرجة صفر من الفكر اللغوي العربي المعاصر، أو هي بالنسبة إليه في حكم معدوم. وكان عليّ أن أجد اسماً لما لا اسم له، وأن أنقل تجربة معرفية غير مفكر فيها لكي يصار إلى التفكير فيها، من غير أن أجعلها ترتدي ثوب الغربة والغربة، والمجعة والغموض.

3- والنوع الثالث من التحديات، هو التحدي التواصلّي. فقد كنت أتملّح إلى أن أكون في أسلوبيّ الدفوي، أثناء الترجمة، محلقاً على الدوام في أفق الفارئ المعادي. وكان هدفي من هذا هو التواصل معه، والذهاب به في مراتع المعرفة بسهولة ويسر، من غير مضاعفة تدخله في المستحيل أو توقفه في أزمان استحصاه الفهم واتسدام الإدراك. ولكن هذا لا يعني، بالطبع، إني بسطت تعقيدات المعرفة العلمية. ومع ذلك، فإني أظن أقول، لقد كان رجائي، في هذا العمل الضخم، أن أكون تواصلياً.

يبقى، وأنا أتكلّم عن هذا العمل الموسوعي، أنه يجب أن أذكر بالمعالم الرئيسة التي يتكوّن منها وهي: هناك مدخل، ثم هناك أربعة أقسام هي: المدارس، والميادين، والمتصورات المعترضة، والمتصورات الخاصة. وهو يضم بالإضافة إلى ذلك فهرسين: الأول، ويعني بالمصطلحات الرئيسة (وقد جعلته في العربية أوسع مما هو في الأصل) والثاني، ويعني بأسماء الأعلام.

ولقد أعلم أن هذا التقديم مبشر، ولا يقول كثيراً عن الموسوعة. ولكنني أعلم أن الموسوعة ستتكلّم عن نفسها بتفصيل أكبر حين ستكون بين يدي القارئ. وحيثه، أرجو منه التمدّد والتصويب، بنية إغناء الموسوعة وإثرائها.

وأما أطر الكلمات وأزكاها فأوجهها شكراً خالصاً إلى جامعة البحرين العريقة، إذ لولاها لما رأيت هذه الموسوعة النور. وكذلك لن أنسى أن أبيّ زملائي الشكر، أولئك الذين أخذوا بيدي، وأهانوني، وبنوا فيّ الصبر، منذ اليوم الأول لبده العمل، ومن هؤلاء: الدكتور علوي الهاشمي، والدكتور عبدالكريم حسن، والدكتور عبدالقادر فديوح، والأستاذ فرانك روميرو.

وأخيراً أحب كلمة امتنان صادقة لتلك التي رافقتني منذ الصفحة الأولى رقياً وطباعة، الأتية سيرة أحمد، والله ولي التوفيق.

مدخل

يخلف هذا العمل «القاموس الموسوعي لعلوم اللسان» الذي وضعه كل من أوزوالد ديكر وترفيتان تودروف، والذي ظهر في عام 1972.

لقد تطورت علوم اللسان كثيراً منذ عشرين سنة إلى درجة أننا، في التفاصيل، لم نجد شيئاً كبيراً هنا من كتاب 1972، حتى وإن كان التنظيم العام وعتوان عدد كبير من المداخل قد ظل على حاله. فلقد أدخلنا، من جهة، ومن منظور المعلومة، عدداً كبيراً من المتصورات، والنظريات، والمراجع الجديدة، ولقد ذهبت في الوقت نفسه، إلى حذف أخرى لم تعد آنية كما يبدو. وثمة عدد من المواقف، من جهة أخرى، كانت تبدو، منذ عشرين سنة، بوصفها بدعية، لم تعد تبدو بوصفها مراحل تاريخية. وهكذا، فإن اللسانيات لم تعد تشكل بالنسبة إلى أحد دور العلم الإرشادي الذي كنا نعتقد أن يقدّمونا أن نعطي له في الماضي: إذا كانت الدراسات الأدبية تنابع اتعاطفها نحو اللسانيات، فذلك لكي نجد فيها أداة للتحليل، وليس نموذجاً. ولقد كان، في السبعينات على كال حال، مقبولاً على وجه العموم أن العلوم الإنسانية - وخصوصاً علوم اللسان - بإمكانها أن تكون مبنية على غرار علوم الطبيعة. وقد كان هذا الشاغل - إذا اغترفتنا أنه لا يقضي إلى اختلالات غير مقبولة - لا يبدو بشكل أكثر وضوحاً بوصفه برنامجاً مباشراً، ولكن بالأحرى بوصفه مثلاً يستطيع على أكثر تقدير أن يأخذ في البحث دوراً منتظماً.

وبعد هذا، فإن عملنا يشتمل، مثل العمل السابق، بداية من عنوانه، على خصوصيتين نشيران إلى تعددية العلوم وفردية اللسان.

ورأنا سنتابع في إعطاء كلمة لسان المعنى الضيق - والعادي - «اللمة الطبيعية»: ليس ذلك المعنى، المنتشر بقوة في أيامنا، «لتسق العلامات». ولن يكون إذن مجال هنا باستثناء المقارنات، لا للغات الوثائقية، ولا لمختلف الفنون التي ينظر إليها بوصفها آتية، ولا للعلم بوصفه لغة مصنوعة جيداً أو سيئاً، ولا للسان الحيواني، والإيماني، إلى آخره.

والسبب الرئيس لهذا التضييق هو التالي: إننا إذ نغادر أرض الكلام، فإننا ستكون مضطرين أن نعالج موضوعاً من الصعب تثبيت حدوده. وإنه لخطر يسبب لا تحديده نفسه أن يلتقي حدود كل العلوم الإنسانية والاجتماعية- وإلا يكن ذلك فكل العلوم عموماً. وإننا كان كل شيء يعد علامة في السلوك الإنساني، فإن حضور «اللسان» بالمعنى الواسع، لم يتم بتحديد موضوع للمعرفة بين المعارف الأخرى. ولعل مثل هذا التوسع لكلمة «السان» سيستلزم تأكيد هوية رئيسية بين مختلف العلامات. أما نحن، فقد رفضنا أن نرفع هذه القرصية إلى رتبة البديهية.

وإذا كانت كلمة اللسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق، فإن تمتددة العلوم تسجل، على العكس من ذلك، رغبة بالانفتاح هي أكثر من أي وقت مضى. ونحن لم نشأ في أي وقت من الأوقات، أن نفصل دراسة اللغة عن دراسة إنتاجها- ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير، وللأعمال اللسانية، ولللسان في المقام) والمتواليات الاستدلالية التي تنتج عنه، فهو لم تمتد سموس تنظيمه مباشرة كآلية للغة وحدها (ومن هنا يأتي إدماج ميدان الأدب). ولذا، فإن كل محاولة لفصل دراسة اللغة عن دراسة الخطاب تنفص، أجلاً لم عاجلاً، ضارة لكل منهما. وإننا إذ نقارب بينهما، فإننا لا نفعل على كل حال سوى عقد الصلة مع تقاليد طويلة، إنها تقاليد فقه اللغة، التي لا تحفظ بوصف اللغة من غير وصف للأعمال. ولذا، فإننا سنجد إذن ممثلاً هنا، بالإضافة إلى اللسانيات بالمعنى الضيق، الشعرية، والبلاغة، والأسلوبية، وعلم النفس والاجتماع اللسانيين، بل سنجد بعض الأبحاث السيميائية وبعض أبحاث فلسفة اللسان. وإننا نتوقع هنا على المبدأ الذي عبر عنه رومان جاكسون من قبل:

Linguista sum: Linguistic nihil a me alienum puto.

وإنه على الرغم من أننا لن نتدخل بوصفنا رواداً لمدرسة، إلا أننا فحيناً أكثر مما هو مستحيل في هذا النوع من الأعمال، إلى اتخاذ موقف شخصي، وحتى إلى تقديم، هنا أو هناك، أبحاثاً أصيلة، جد ناقصة ومؤقتة كما تعلمها. ولقد فعلنا هذا عندما بدأنا ذلك ضرورياً لإسلاء رؤية متسلسلة من مجمل اللغويات- وهذا ما يستلزم دائماً اختيار وجهة نظر. ولقد اخترنا لمدرسة قضايا اللسان، أن ننصروها من خلال منظور «دالتي» بشكل أساسي. ونعتمد قضايا المعنى، ومستوياتها، وطرق تجليها، وعلاقتها مع الفعل في مركز العمل كله. ولقد استلزم هذا الأمر عدداً من النتائج:

1- لقد أمطينا، كما فعلنا ذلك في عمل 1972، مكاناً واسعاً للنظرية التوليدية لتشيومسكي- حتى ولو لم يعد لها حالياً الوضع المهيمن الذي كان لها منذ عشرين سنة فلقد ساهمت، من جهة، منذ أصلها في رفع الحذر الذي كانت القضايا الدلالية موضوعاً له

في اللسانيات «العلمية» خلال زمن طويل. ويمكننا، من جهة أخرى، أن نقول إن تطورها، وتحولاتها أيضاً، لترتبط بملقاتها مع الدلالة، والتي كانت بالنسبة إليها تحدياً دائماً وأخيراً، يقضي الخلاف الذي يعضها في تعارض مع اللسانيات الإدراكية إلى ما يمكن أن يكون ربما القضية الأساسية للدلالة. فهل من الممكن تكوين علم لساني للمعنى يكون مستقلاً ولا يسمي إلى الاعتماد على المعرفة المسبقة للفكر؟

2- وكذلك، فقد طرحت غالباً هنا قضية تاريخ علوم اللسان. وإن المناقشات التي تحفلها لتدور، هي أيضاً، وفي التحليل الأخير، حول العلاقات بين اللغة والمعنى: إن المناقشة بين سوسير واللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي تجوهرت حول مسائل تقنية محددة، قد استخدمت، هي أيضاً وفي نهاية المطاف، منصوبين مختلفين لعمل إحداث المعنى.

3- وسنعرض، بخصوص القضايا المتنوعة- المرجع، والصوغ مثلاً- وجهة نظر بعض المنطقيين. وإن المنطقيين، بكل تأكيد، لا يهتمون برصف اللغة، ولكنهم يهتمون بفروضات تتعلق باستعمالها. وإنه ليدون لنا، مع ذلك، أن الأبحاث المنطقية تستطيع أن تكون موحية بقوة بالنسبة إلى المنطقي. والسبب لأن المقبات التي يصادفها المنطقي لكي يعبر عن قوانين الاستدلال تبين، عن طريق التفاهة، خصوصية اللغات الطبيعية.

«- لقد رفضنا أن نقنع في قاموسنا مدخلاً خاصاً لمادة «التداولية»⁽¹⁾. وفضلنا أن نعرض، بالنسبة إلى معظم القضايا التي نعالجها (الأدبية أو اللسانية)، الأبحاث التداولية التي هي الموضوع. وقد كان ذلك كذلك، بالنسبة إلينا، لأن المعنى كما يعبر عن نفسه في اللغات الطبيعية، وبصورة تكوينية، يعد موقفاً إزاء الآخر، وطريقة في التصرف معه، وفي التأثير فيه، وفي بناؤه. ومن غير ريب، فإن هذا يكون هنا سمة جوهرية تميز المعنى اللساني من المعنى، التمثيلي للمحض، والذي التمس للمنطقيين.

3- نتحاذي القضايا «الأدبية» فحصى الفئات اللسانية، على الرغم من التفاوت في مستوى الدقة الذي تم الوصول إليه هنا وهناك. ولقد تبيننا هذا التوجه لأننا نعتقد بالفائدة التي يستطيع أن يستخلصها كل علم من دراساتها المفترقة. وإن واحداً من الأسباب الرئيسة التي نستطيع أن نجعلنا نفعل هذا الوصف اللساني على ذلك الآخر والذي هو ممكن أيضاً، هو أن الأول يساهم على نحو أفضل من الثاني في فهم استعمال اللغة في الكلام. وكذلك، فإن التحليل اللساني يحرم نفسه من تبرير جوهري، إذا كان يرفض أن يمنع نفسه

(1) ملاحظ، من أجل عرض أكثر تفصيلاً لقضايا التداولية، أن نلجأ إلى: Jacques Monod et Anne Reboul, Paris, Éditions du Seuil, 1994.

لخدمة التحليل الأدبي. أما ما يخص الدراسة الأدبية التي تزعم أنها تصنع أزمة للطبيعة الكلامية للأعمال، فإنها تفقد كل شرعية وتختزل إلى وضع مختلف قراءات النص نفسه جنباً إلى جنب.

6- ولقد كان، في مقابل هذا، من غير الممكن أن نقيم جزءاً أكثر ضخماً لفضائها الترميز الصوري وللقراءة التاريخية للغات. ولقد حاولنا مع ذلك أن نقدم، بخصوص هذه الموضوعات، المفاهيم التي أصبحت الثروة المشتركة والمرجع المستمر للساكنين، والتي هي ضرورية قنهم الأعمال الحالية حول اللسان.

يوجد بعض التهور في تقديم رؤية جامعة لعلوم اللسان في بعض المئات من الصفحات. وإن هذا ليكون بسبب وجوها النقية- يجب على كل مفهوم أن يفهم إزاء عدد آخر من المفاهيم- والسلبية- إننا لا نجد مبدأ ولا مصطلحية ثابتين. ولكي نواجه هذه العلقات، فقد تصرفنا بالطريقة التالية:

إن عملنا، مثله مثل عمل عام 1972، منظم وليس تبعاً لقائمة من الكلمات، ولكن تبعاً لقطع تصوري للميادين المدروسة. ولقد يعني هذا إذن أننا نقدم خمسين مادة كل واحدة منها، إذ تكون مخصصة لموضوع محدد، فهي تشكل كلاً، ويمكن أن تكون موضوعاً لقراءة تالية. وفي داخل هذه المواد، ثمة عدد معين من المصطلحات (حوالي ألف ومئة مصطلح)⁽²⁾ المحددة: هناك فهرس موضوع في نهاية العمل، وإنه لمعطي قائمة أبجدية بهذه المصطلحات.

تتابع المواد تبعاً لنظام تحليلي وليس تبعاً لنظام أبجدي. ولقد كان القسم الأول هو «المدارس»، وقد تتبع الاتجاهات الرئيسة التي يكون تسلسلها تاريخ اللسانيات الحديث (القواعد العامة، اللسانيات التاريخية، المنظوماتية، إلى آخره). ولقد وضعتنا، من جهة أخرى، مدخلاً مخصصاً لمختلف اتجاهات الدراسات الأدبية. ولقمص في المكان، فقد اكتفينا بإعطاء بعض المعلومات الموجزة، في الملحق، حول المتصورات القديمة والقرسطوية.

ولقد كان القسم الثاني هو «الميادين». وإنه ليصف مجموع للمذاهب التي يشكل اللسان موضوعها: الأقسام المختلفة للسانيات، الشعرية، الأسطوية، علم النص اللساني، علم الاجتماع اللساني، فلسفة اللسان...

وأما القسم الأخيران فيمخصصان لوصف المتصورات الرئيسة المستعملة. ومع

(2) لقد تجاوز عدد المصطلحات في العربية هذه العدد بكثير نظراً لحاجة القارئ العربي إليها (مترجم)

ذلك، فإن التمييز بين الميادين والمتصورات هو أكثر ظهوراً مما هو واقعي. بالفعل، فإن ما يسمح بتحديد ميدان ما ويحيطاته هوية، هو أننا قررنا أن نرى في عصر معين عدداً من المتصورات المتقاربة. ولذا، كان الميدان مجموعة من المتصورات، العلاقات يسهما مقبولة، بينما متصورات القسم الثالث والرابع، فإتاهما تقيم فيما بينها علاقات إشكالية على الدوام.

إننا نقدم في القسم الثالث «المتصورات المعترضة»، وإننا لنقصد بهذا تلك التي هي معدة لكي تطبق في ميادين مختلفة. ويذهب النظام الذي تظهر فيه من الأكثر عمومية إلى الأكثر خصوصية، من غير أن يستطع تأنيها أن يكون مبرراً في التفاصيل.

وأما القسم الأخير، فنخصصه للمتصورات الخاصة، والتي يتم تطبيقها في داخل ميدان محدد. هنا أيضاً، فإن نظام التقديم غير مبرر مادة فمادة، ومع ذلك، فقد حاولنا الانطلاق من متصورات تشير إلى الأشياء الأكثر بساطة وذلك لكي نصل إلى تلك التي تشير إلى الأشياء الأكثر تعقيداً.

وإنه لمن المستحيل بالنسبة إلينا، وقد رأينا ذلك، أن نبرر نظام المواد تبريراً كاملاً في القسمين الآخرين. وإذا كنا نفضل هذا على الفسرة المطلقة لنظام الأبجدية، فذلك لأنه يسمح بالتقدم في داخل كتابنا ويجب عليه بهذا أن يسهل القراءة المتابعة.

وهكذا هو مبني، فإن العمل يبدو لنا قابلاً للقراءة مضاعفة: إنه يمكن أن يستعمل بوصفه قاموساً أو بوصفه موسوعة. وإن هذا ليكون في كل ميدان من الميادين التي تذهب من اللسانيات إلى الفروقات الأدبية.

وتستهدف اللغة التي كتبت بها المواد أن تكون أقل ما يمكن تقنية. فاللسانيات- وكذلك أيضاً، المذاهب المقدمة هنا أيضاً- لا تمتلك مدونة مصطلحية موحدة. فإذا كنا نستعمل لساناً تقنياً، فيجب علينا إذن، إما أن نخلط المدونات المصطلحية المختلفة، وإما أن نختار مدونة من بينها، وهذا يهادل تفصيل النظرية التي تكونها بشكل مسبق. ولقد فضلنا أن نستعمل اللسان الأقل تخصصاً، وبمساعدة هذا اللسان المشترك، فقد أعطينا تعريف المصطلحات التقنية. ومثال ذلك، فنحن نزع أننا افترضنا بالنسبة إلى المصطلحات: معنى، لغة، لسان، تعريفات محدّدة ومحدّدة، لقد استعملنا هذه المصطلحات، في مجرى هذا العمل، تبعاً للقبول الأكثر رخاوة الذي تتنوع به في اللسان المعادي. ومع ذلك، فمنذما كان ضرورياً بالنسبة إلينا أن نستعمل تعبيراً تقنياً، أو أن نستعمل تعبيراً بمعنى تقني، فقد كنا نحيل إلى المكان الذي نجد فيه تعريفي.

ولا تطلع الفهرسة- المطبوعة في داخل المواد، وفي نهاية كل تطوير- إلى الشمولية، ولكننا تطلع فقط أن نلحظ على نصوص تبدو لنا مميزة.

ولقد طلبنا، بالنسبة إلى بعض المواد، الحون من متعاونين آخرين، مثل ماريل أبريوكس، دوميتيك ياساتو، جورج بولاكيا، ميشيل دي فورزيل، فليب روسان. وإنا لنصر على تقديم الشكر لهم هنا. وإنا، من جهة أخرى، جد ممتنون لتزفيتان تودوروف لسماحه لنا كي نحفظ ببعض المقاطع التي كانت قد كتبت لقاموس 1972. ويمكن التحقق من مؤلفي المواد في نهاية كل موجز.

أوزوالد ديكر
جان ماري سشابلر

المدارس

LES ÉCOLES

القواعد العامة

GRAMMAIRES GÉNÉRALES

كان كلود لانسيلو أستاذ «المدراس الصغرى» في «بور رويال» قد وضع عدداً من الكتب في القواعد (الإغريقية، واللاتينية، والإسبانية). ثم كتب في عام /1660/، بالتعاون مع أنطوان أربولند، كتاباً سماه «القواعد العامة والقياسية». وقد شاع هذا الكتاب، بعد ذلك، باسم «قواعد بور رويال». وقد هدف كتاب «القواعد العامة» أن يعلن عن جملة من المبادئ، تخضع لها كل اللغات. وإنه ليُفسر انطلاقاً منها استخدامات اللغات الخاصة ولقد احتذى هذا «بور رويال» عدد كبير من القواعديين في القرون الثامن عشر، وس الفرنسيين خاصة. وكان هؤلاء يرون أن تعليم اللغات، إذا لم يتأسس على قواعد عامة، فإنه سيكون مجرد تمرين آلي. وإذ ذلك لن تنهض به غير الذاكرة والمادة. ولقد كانت هذه المبادئ العامة، بالنسبة إلى بعضهم كما بالنسبة إلى بوزيه، لا تمثل فقط سلسلة من القيود يجب على اللغات أن تخضع لها، ولكنها مبادئ وثيقة الارتباط بعضها ببعض، وذلك لكي تشكل لساناً تكون له اللغات إنجازات خاصة: فإن كل شعوب الأرض، وعلى الرغم من تنوع اللهجات الفرعية، يتكلمون حتماً باللسان نفسه، من غير شذوذه ولا استثناء. (ويرتبط هذا التمييز بين اللغات واللسان، من غير شك، بواقعة تاريخية. فقد شرع القواعديون الأوروبيون، منذ القرن السادس عشر، بوصف عدد كبير من اللغات المختلفة تماماً، وذلك مثل اللغات الهندية في أمريكا الجنوبية. وكان الميثرون يحررون لها القواعد. بينما كانت المدارس اللاتينية السالفة، على العكس من هذا، تركز دائماً على لغة واحدة).

فإذا كان لكل اللغات أساس مشترك، فذلك لأنها تهدف جميعاً إلى السماح للبشر أن يفهموا المعنى الدال على أنفسهم، وأن يعرض بعضهم أفكار بعض. ولما كان هذا هكذا، فقد كان لا نسيول وأربولند يقبلان حتماً، وقد أكد علاقته بعض القواعديين اللاحقين (مثل بوزيه) أن كل جملة إنما هي مقدرة لإيصال فكرة، ويجب عليها لإتجاز هذا أن تكون

«صورة»، أو ضرباً من «المحاكاة». وعند ما كنا يقولان إن وظيفة اللغة هي تمثيل الأفكار، فقد كان إذن أن تؤخذ هذه الكلمة بمعناها الأكثر قوة. ولذا، لم يكن المقصود قطعاً أن يقال إن الكلام إشارة، ولكنه مرّة، وإنه يستوجب قياساً داخلياً مع المضمون الذي يخله. فكيف تسمى الآن للكلمات «لا تشبه شيئاً مما يدور في خلقتنا» أن تكون قادرة مع ذلك على محاكاة مختلف حركات روحنا؟

لم يكن المقصود بالنسبة إلى مؤلفي القواعد العامة أن يبحثوا في مادة الكلمة من مباحكي الشيء أو الفكرة (وإن كان الاعتقاد بقيمة أصوات اللسان موجوداً في كل عصور التفكير اللساني، كما كان موجوداً في القرن السابع عشر نفسه في بعض نصوص ليهنز). ولقد كان تنظيم الكلمات في العبارة وحده، هو الذي يمتلك القدرة التمثيلية بالنسبة إليهم. ولكن كيف كان ممكناً أن يستطيع جمع من الكلمات المنفصلة أن يمثل تفكيراً سمته الأولى أن «لا يكون متصلاً» (نستعمل بوزيه هذا المصطلح)؟ ألا تتعارض التجزئة التي تفرضها الطبيعة المادةية للمُتَكَلِّم مع الوحدة الجوهرية للمُتَكَلِّم؟ ونرى القواعد العامة للإجابة على هذا السؤال (وهو عين السؤال الذي وجهه تفكير هيرولت في القرن التاسع عشر نحو عبارة العلاقة) أن كل فكرة إن هي إلا تجلٍ للتفكير، وللمقل. ومادام الحال كذلك، فإن الفلاسفة يحلّون تحليل التفكير بشكل يحترم وحدته في اللحظة التي يقوم فيها بتفكيكه. وهذا ما قام به ديكارت مثلاً. فقد كان يرى أن التفكير يشتمل على موهبتين، التمييز بينهما لم يكن في النموذج الجوهري. والسبب لأنهما تحدّدان الواحدة وجعلاً للأخرى: فالإدراك يتصور أفكاراً تكون مثل صور الأشياء، بينما الإرادة، فقد كانت تتخذ القرارات بخصوص هذه الأفكار (إنها تؤكد، وتنفي، وتعتقد، وتشك، وتخاف، إلى غيره). وإذا كانت أفكارنا المختلفة، تمتلك أيضاً هذه البنية المرتبطة بالتفكير عموماً، فإن تمثيلاتها بوساطة العمل لتستطيع احترام وحدتها. وإنه ليجب من أجل هذا أن ينعكس نظام الكلمات في الجملة الأنماط والعلاقات بين أنماط تم اكتشافها في تحليل الفكر. وهو تحليل يسمى في بعض الأحيان «المنطق»، وفي أحيان أخرى «ميثاقين القواعد». ألا وإنه لهذا، قد كان فن تحليل الفكر هو الأساس الأول لفن الكلام، أو بقول آخر إن منطقاً سليماً هو أساس فن القواعد (بوزيه).

وبالنسبة نفسها، فإننا نفهم أنه ربما توجد قواعد عامة. وإنها لتكون عامة، من جهة، لأن مستوياتها الأكثر عمقاً إنما هو تحليل للفكر، والذي هو عالمي. وهي عامة، من جهة أخرى، وذلك على مستوى ثانٍ. ويجب، بهذا المعنى، أن توجد مبادئ، عالمية أيضاً، ويجب على كل اللغات أن تنفذ بها عندما تسمى. ويعد هذا من مهماتها المشتركة لجسم بنية الفكر حسنة من خلال قيود التواصل المكتوب والشفهي. وإننا لنفهم أيضاً أن

معرفة هذه المبادئ، يمكن الحصول عليها بشكل «قياسي»، واستنباطي، وذلك انطلاقاً من النظر في عمليات العقل وفي ضرورة التواصل (وإن هذا ليكون حتى ولو كانت ملاحظة اللغات الواقعية تستطيع هنا أن تقود الاستنباط). وإننا لنرى أخيراً أن هذه القواعد العامة والقياسية، تسمح، بدورها، أن تعطي للاستخدامات الملاحظة في اللهجات الفرعية الحق في ذلك. وإن الأمر يعني، حينئذ، «تطبيق الأنظمة القسرية والمألوفة للغات الخاصة على المبادئ الثابتة والعامة للكلام المنطوق أو المكتوب».

بعض الأمثلة

تناسب الأنماط المرتبطة للكلمات مع المكونات الأساسية للتفكير. وإذا كان هذا هكذا، فنفتري أننا، كما يفعل بور- رويال، نبنينا الفلسفة اللبكاتية، والتي ترى أن «التمييز الكبير لما يحدث لفلان هو أن نقول إننا نستطيع أن نرعي فيه موضوع فكريا، وشكل فكرنا وحيثته (الإدراك والإرادة)». ويجب أن نقبل، حينئذ، بأن «أكبر تمييز عام للكلمات هو أن بعضها يعني موضوعات التفكير، وأن بعضها الآخر يعني شكل أو هيئة أفكارنا». فالأسماء والصفات، تعد تمثيلات من الدرجة الأولى، بينما الأفعال، فمن الدرجة الثانية. وكذلك الحال، فإن الفعل المطلي الأساسي بوصفه حكماً، تقرر الإرادة فيه أن تنسب خاصة من الخواص إلى شيء من الأشياء (الأول ولثاني بتصورهما الإدراك)، فإن كلمات النموذج الأول تنقسم إلى نمطين رئيسين، وذلك تبعاً لإشارتهما للأشياء (الأسماء) أو الخواص (الصفات). وأما ما يتعلق بالفعل الإداري للتخصيص، فإن فعل الكينونة «كان» يدل عليه. وأما الأفعال الأخرى، فإنها تمثل خليطاً، كما يرى بور- رويال، للفعل «كان» وللصفة: «الكلب يركض» - «الكلب يكون راكضاً». وثمة أنماط أخرى. وبما إنها مؤسسة جميعاً، هي أيضاً، على تحليل التفكير، فإن شروط التواصل، بالإضافة إلى هذا، تحددها. وهكذا، فإنه مادام من غير الممكن الحصول على اسم خاص بكل شيء من الأشياء، فإن هذا يترجم على النحو التالي إلى أسماء مشتركة، يحدد توسعها، فيما بعد، المواد أو أسماء الإشارة. وإننا لنعمل كذلك، من بعض القواعد المعروضة بوصفها قواعد عالمية، وفلك بالتركيب بين المبادئ المنطقية وقواعد التواصل. ومثال ذلك فإن التطبيق بين الاسم والصفة التي تحدها، وهو تطابق مفيد بالنسبة إلى وضوح التواصل (فهو يسمح بمعرفة الاسم الذي تتعلق الصفة به)، يجب أن يكون. في اللغات التي تلجأ إليه، توافقاً (هوية العدد، والجنس، والمالة). لأن الصفات والأسماء، وتبعاً لطبيعتهما المنطقية يميلان معاً إلى الشيء الوحيد نفسه. ويوجد أيضاً نظام للكلمات (كذلك الذي يضع الاسم قبل الصفة والمبتدأ قبل الخبر)، وهو نظام عالمي، والسبب لأنه لكي نفهم تعيين خاصة من الخواص إلى شيء من الأشياء،

يجب أولاً أن تقدم الشيء لأنتسنا. وسيكون ممكناً، فيما بعد فقط، أن نؤكد شيئاً يتعلق بهذا الشيء.

وتتبعنا هذه القاعدة الأخيرة - بما إن الأمثلة المضادة تسارع إلى الظهور (لم تعد اللاتينية والألمانية تتقيدان بهذا «النظام الطبيعي») - نفهم أن نظرية للمصور إنما هو أمر ضروري لكل القواعد العامة. وثمة صورة بلاغية (ننظر صورة) تم تصميمها في ذلك العصر بوصفها طريقة للكلام المصطنع والمبهم، استهدلت إراديّاً، لأسباب تتعلق بالبيان والتشهير، بطريقة للكلام الطبيعي، والذي يجب أن يقوم وذلك لكي يصبح معنى الجملة مفهوماً. وثمّاً للقواعد العامة، فإننا نجد مثل هذه الصور، ليس في الأدب فقط، ولكن في اللغة نفسها. فوجودها إنما يعود إلى أن اللغة، إذ تكون موجهة أصلاً لتمثيل الفكر المحض، فإنها تجد نفسها بالفعل موضوعاً في خلعلة الانفعالات. فهذه تفرض اختصارات (إننا نمنى بذلك العناصر المنطقية الضرورية، ولكن المحايدة عاطفياً)، كما تفرض في أحيان كثيرة قليلاً للنظام الطبيعي (إننا نضع في الرأس، ليس الفاعل المنطقي، ولكن الكلمة المهمة). وفي كل هذه الحالات، فإن الكلمات المضمرة والنظام الطبيعي كانا مثليين في عقل المتكلم، ويجب على المستمع أن يعيد إنشاءهما (إن الرومانيين الذين كانوا يسمعون *Venit Petrus* أَرْضُوا، لكي يفهموا، على إعادة بناء التعبير نفسه *Petrus Venit*). ولهذا، فقد سميت اللغة اللاتينية أو اللغة الألمانية لغات مميزة لأماكن الكلمات. إنهما غيران، بدايةً، النظام المعترف به. ومن هنا، يمكن القول: إن وجود الصور لا يخالف المبادئ العامة، ولكنه يعزها بالأخرى. وإنما لا نحل بدلاً من القواعد، ولكنها تقوم عليها.

■ بعض النصوص الجوهرية:

- Quelques textes essentiels: A. Arnauld, C. Lancelot, *Grammaire générale et raisonnée*, Paris, 1660, fac-similé publiée à Paris, 1969, avec une préface de M. Foucault ; N. Beauzée, *Grammaire générale*, Paris, 1767. Fac-similé, avec une introduction de B.E. Bartlett, aux Editions Friedrich Fromann, Stuttgart, 1974; C. Chesneau du Marais, *Logique et principes de grammaire*, Paris, 1769 - Nombreux renseignements dans G. Sahlia, César Chesneau du Marais et son rôle dans l'évolution de la grammaire générale, Paris, 1928; G. Harnois, *Les Théories du langage en France de 1660 à 1821*, Paris, 1929; R. Donze, *La Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal*, Berne, 1967. J.-C. Chevalier, *Histoire de la syntaxe*, Genève, 1968 ; P. Juhard, *Philosophies of Language in Eighteenth-Century France*, La Haye, 1970; B.E. Bartlett, Beauzée's "Grammaire Générale", La Haye, 1975 ; M. Dommeicy, *La Naissance de la grammaire moderne*, Bruxelles, 1984. - Sur les rapports entre la grammaire de Port-Royal et divers problèmes généraux de linguistique, de logique et de

philosopher: N. Chomsky, Cartesian Linguistics, New York, 1966 (trad. fr La Linguistique cartésienne, Paris, 1969); J.-C. Pariente, L'Analyse du langage à Port Royal, Paris, 1985.

ما هي الأهمية التاريخية للقواعد؟ إنها تسجل أولاً، وإن كان ذلك في النية، نهضة الأفضلية، في المصور السابقة، للقواعد اللاتينية. فقد كان الناس يميلون إلى جعلها المثل المحمدي للقواعد جميعاً. فالقواعد العامة ليست لائمية أكثر مما هي فرنسية أو ألمانية، ولكنها نملوا على كل اللغات. ولذا، فإننا نقدر أن تصبح في القرن الثامن عشر مكاناً مشتركاً (وهذا شيء تكرر قوله في كثير من المواد اللسانية في الموسوعة) بذا في القواعديون الذين لا يعرفون أن يروا لغة. لا من خلال لغة أخرى (أو كما سيحول و. بيسيرسن في القرن العشرين: إنهم يتكلمون وعينهم حواء على لغة أخرى). وتجنب القواعد العامة، من جهة أخرى، المعضلة التي بدت مستعصية إلى ذلك الوقت. وهي معضلة القواعد الفلسفية المحففة، والقواعد التجريبية البحتة. فلقد كرس كثير من الدراسات نفسها في القرون الوسطى للدراسة فعل المعنى من خلال فكر عام. ثم إن القواعد كانت من جهة أخرى، كما يراها فوجيلاس، مصنفة للاستخدامات، أو كانت بالأحرى تسيلاً للاستخدام السليم، وذلك لأن جودة الاستخدام تقاس على جودة المستخدم. وقد كانت القواعد العامة تسمى إلى إعطاء تفسير للاستخدامات الخاصة، وذلك انطلاقاً من القواعد العامة المستنبطة. فإذا كان بإمكان هذه القواعد أن تدهي هذه القدرة التفسيرية، فإنها، وإن كانت تقوم في أساسها على تحليل الفكر، إلا أنها لا تكتفي بتكراره. ذلك لأنها تعبر عن شغافيتها الممكنة من خلال الشروط المعادية للتواصل الإنساني.

اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر

LINGUISTIQUE HISTORIQUE AU XIX^e SIÈCLE

1 - مولد اللسانيات التاريخية

وإن كان من السهل على المرء أن يلاحظ (ولن يكون هذا أكثر من مقارنة للنصوص) أن اللغات تتغير مع الزمن، فإنه فقط في نهاية القرن الثامن عشر (وهذا يعني إذن أن الأمر طرح في وقت أسبق بقليل على طرح قضية تطور الأجناس الحية) قد أصبح هذا التغير موضوعاً لفلم خاص. ويبدو أن هناك فكرتين ترتبطان بهذا الموقف.

أولاً: إن تغير اللغات ليس تبعاً فقط لإرادة البشر الواعية (وذلك كان يكون جهداً تبذله مجموعة من الناس بنية أن يفهموا الأجانب، أو أن يكون قراراً يتخذه القواعديون اللذين «يطهرون» اللغة، أو أن يكون خلقاً لكلمات جديدة لتدلالة على أفكار جديدة)، ولكنه تبع أيضاً لضرورة فاعلية. فاللغة لا تتغير فقط، ولكنها تغير ذاتها كذلك (لقد تحدث «نرغور» في مادة «الاشتقاق» من الموسوعة عن «المبدأ الفاعلي» للتغير). ثم أصبحت هذه الأطروحة واضحة عند ما بدأ اللسانيون بتمييز علاقيتين محكمتين بين كلمة «a» في عصر «A»، وبين كلمة «b» المساوقة لها في عصر «B» اللاحق. فإذا صيغت الكلمة «b» وفق النموذج «a»، وقمتا ببعثها في حالة ماخضية من حالات اللغة، فسنقول ثمة استعارة. وهكذا، فإن كلمة «hôpital» - مستغنى - قد صُنعت في عصر معين، محاكاة للكلمة اللاتينية «hospitale» (لقد صُنعت كلمة «hôpital»، على وجه الدقة، منذ زمن قديم جداً ثم أصبحت بعد ذلك «hôpital»). ونقول، على العكس من هذا، يوجد إرث عندما يكون المورد من «a» إلى «b» مبروراً غير واع، وكذلك عند ما يكون الفارق بينهما، إذا كان ثمة فرق يرتبط بتغير تدريجي يبدأ من «a» (إن كلمة «hôtel» - فندق - هي الناتج لسلسلة

من التفسيرات المتباعدة التي كابدتها كلمة *hospitale*. فالقول إن الكلمة تستطيع أن تأتي ورثة من كلمة أخرى، فإن هذا يعني القبول بوجود أسباب طبيعية للتغير اللساني. ويتجسّد عن هذا أن النسب بين اللغتين "A" و "B" لا يستلزم تشابههما. ذلك لأن "B" تستطيع أن تكون مختلفة جذرياً عن "A"، وأن تأتي مع ذلك من "A". ولقد كان الأمر من قبل، يقوم على العكس من هذا. فالبحث عن الأسباب اللسانية كان يشكل كلاً واحداً مع البحث عن التشابهات. ولقد كانت الاختلافات تستخدم لمحاورة فرضية النسب. وأما الاعتقاد بالتطور الطبيعي، فيفقد، على الممكن من ذلك، إلى البحث في داخل الاختلافات نفسها عن برهان وجود القرابة.

ب) إن التغير اللساني تغير مضطرب، ويحترم التنظيم الداخلي للغات. فكيف نبرهن على وجود نسب بين لغتين، إذا كنا لا نعتمد بالتشابه معياراً؟ ويقول آخر، على أي شيء يمكن للمرء أن يستند لكي يقرر أن الاختلافات بينهما هي نتاج للتغير وليس للاستبدال؟ (ملاحظة: هنا يكمن الوجه اللساني لفرضية عامة جداً. وهي قضية نواجهها كل دراسة للتغير. ولقد وجدت الفيزياء والكيمياء حلاً لها في ذلك العصر نفسه. فقلد أعطي المعيار للتغير. إذ إن ثمة شيئاً يحافظ على نفسه من خلاله). إن الحل الذي تم الاتجار إليه في نهاية القرن الثامن عشر، والذي سيكرس لقبه الجليلي للسانيات التاريخية بوصفها علماً، ليفضي أن لا ينظر إلى الاختلاف بوصفه تغيّراً إلا إذا أظهر ضرراً من الاضطراب في داخل اللغة. وكما إن الاعتقاد بمحافظته المادة قد أحدث نقلة من الخيمياء إلى الكيمياء، فإن مبدأ اضطراب التغير اللساني قد رسم ولادة اللسانيات انطلاقاً مما كان يسمى حينئذ «الاشتقاق»، فالاشتقاق، حق عندما يقدم نفسه بوصفه تاريخياً (وهذا لم يكن كذلك في كل الحالات)، ويقوم بتفسير كلمة بالمشور على أخرى جاءت منها في حالة سابقة، فإنه يدرس كل كلمة بشكل مستقل، وأنه يجعل منها قضية فائكة بمفاتها. ولقد نعلم أن هذا الإجراء، يجعل المشور على المعايير أمراً صعباً جداً. والسبب في ذلك، لأنه من المألوف أن تتعاون نظم اشتقاقية مختلفة على الكلمة نفسها. وإن هذا يبدو ممكناً. وإذا كان هذا هكذا، فكيف يمكن الاختيار في مثل هذه الحالة؟ إن اللسانيات التاريخية، على العكس من هذا، لا تفسر الكلمة "b" بالكلمة "a" السابقة عليها إلا إذا كان الانفصال من "a" إلى "b" يحل الحالة الخاصة لقاعدة عامة تصلح لكلمات أخرى، وتجعلنا نهم أيضاً أن "a-1" قد أصبحت "b-1"، وأن "a-2" قد أصبحت "b-2"، إلى آخره. ويستلزم هذا الاضطراب أن يعود الاختلاف بين "a" و "b" إلى هذا المكون أو ذلك من مكوناتهما. وإن يكون هذا المكون، في كل الكلمات الأخرى التي يظهر فيها، متأثراً بالتغير نفسه. وإنا نستطيع أن نستخلص من هذا نتيجتين:

1-b) يمكننا أن نطلب من تفسير الكلمة أن يستند إلى تحليل قاعدي لهذه الكلمة، وأن يفسر تفسيراً مستقلاً مختلف الوحدات الدالة (الوحدات البنيوية المختلفة) التي تتألف منها. ولهذا، فإن نرغو يرفض، مثلاً، أن تشرح الكلمة اللاتينية "britannica" (بريطاني) بواسطة العربية "baratanac" (بلد القصدير)، والحجة في ذلك أن الكلمة اللاتينية مكونة من وحدتين (brian، والنهاية ica): يجب إذن شرحهما منفصلتين، في حين أن الاشتقاق المزعوم يشرح الكلمة في كليتها. ولكي يمتلك التفسير اللساني هذا الاضطراب، والذي يمثل ضمانته الوحيدة والممكنة، يبدو من الضروري إذن أن يتفهد بالتنظيم القاعدي للغة، فلا يختص بالكلمة إلا من خلال بنيتها الداخلية (إننا نرى كيف أن دراسة نرغو المعكوسة للبحث عن معايير للاشتقاق، مذهولة لتجاوز الاشتقاق).

2-b) يمكننا أن نذهب أيضاً إلى أبعد مما ذهبنا إليه في تحليل الكلمة بحثاً عن الاضطراب، ليس فقط على مستوى المكونات القاعدية، ولكن أيضاً على مستوى المكونات الصوتية. ولقد حظيت اللسانيات التاريخية بأجمل نجاحاتها في القرن التاسع عشر من اصطلاحها بهذه المهمة. لقد وصلت إلى بناء قوانين صوتية. وهكذا، فإن الإقصاء بقانون صوته يتعلق بلغتين "A" و "B" (أو بحالات تتعلق بلغة واحدة)، فهذا يعني الكشف أن كل كلمة من كلمات اللغة "A"، إذا تحتوي، في وضع محدد على صوت بدلي معين وليكن "X"، سيتناسب مع كلمة من اللغة "B"، وسيجود فيها الصوت "IX". وعلى مثل هذا، كان الميوس من اللاتينية إلى الفرنسية. فالكلمات اللاتينية التي تحتوي على الصوت "C" المتبوع بالصوت "a" قد شهدت تغير ال "e" إلى "ch": comus (champ)، casa (choe)، calvus (chauve).

ملاحظة:

- أ) يمكن للصوت "IX" أن يساوي صفراً، كما يمكن للتغير أن يكون حذفاً.
- ب) قد يكون من الصعب تحديد المصطلح «يتناسب» المستخدم في الأعلى. فالكلمة في اللغة "B" لم يعد لها عموماً ذلك المعنى الذي كان لها في اللغة "A"، ذلك لأن المسمى ينطور هو أيضاً. ولذا لتختلف مادياً بشيء آخر غير استبدال "IX" بـ "X". ذلك لأن ثمة قوانين صوتية أخرى تربط بين اللغتين "A" و "B".
- ج) لا تتعلق القوانين الصوتية إلا بالتغيرات المرتبطة بالإرث، وليس بما هو مستعار: لقد كانت الاستعارة «calvitie» صليحاً نسخاً مباشراً عن اللغة اللاتينية "Calvities".

■ مثل مضمحك عن التاريخ ما قبل اللساني للغات:

«الخطاب التاريخي عن أصل اللغة الفرنسية» منشورات:

Le Mercure de France. Juin-Juillet 1757.

2 - القواعد المقارنة

على الرغم من الجهد الذي كان قائماً عند ترغو وأديلينغ، فإن تاريخ ولادة اللسانيات التاريخية يُعطى عادة إلى كتاب الألماني «ف. بوب» حول «نقش التصريف في اللغة السانسكريتية المقارن مع نقش التصريف للغات: الإغريقية، واللاتينية، والفارسية، والجرمانية» (Francfort-sur-le-Main, 1816). ولكي ندل على الأبحاث الحوارية التي أنجزت، خاصة في ألمانيا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فنستخدم غالباً التعبير «القواعد المقارنة» أو «المقارنة». ولقد نرى أن أعمال «بوب» تشكل جزءاً منها، وكذلك أعمال الأوسين "A.W" و «ف. فون شليجل»، و «ج. ل. م. شريم»، و «أ. شليشر»، وكذلك أعمال «واتنوا. ل. راسك»، والتي نعد غالباً رائدة، ولكنها قليلة الحضور. ويمثل الجملع بين كل هذه الأعمال في السات التالية:

1- لقد كانت المكتشفات هي الباحث لهذه الأعمال في نهاية القرن التاسع عشر. وكذلك أيضاً القياس القائم بين السانسكريتية، وهي اللغة المفضلة للهند القديمة، ومخطم اللغات الأوروبية القديمة والحديثة. ولقد كرست هذه الأعمال نفسها لدراسة مجموعة اللغات البمسة للمغات الهندو-أوربية، أو الهندو-جرمانية.

2- تنطلق هذه الأعمال من الفكرة التي تقول إن الذي يوجد بين هذه اللغات ليس التشابه فقط، ولكن القرابة أيضاً. ولقد يعني هذا أنها تقدم هذه اللغات إذن بوصفها نحوالات طبيعية (عن طريق الإرث) للغة واحدة هي اللغة الأم، تتمثل في «الهندو-أوربية». ونلاحظ أن هذه اللغة لم تكن معروفة مباشرة، ولكن الباحثين قاموا بإعادة بنائها (لقد اعتقد شليشر أن في مقدوره أن يكتب حكايات الهندو أوربية).

ملاحظة: لم يكن المقارنون الأوائل لينكرو الفكرة القائلة إن اللغة السانسكريتية هي اللغة الأم.

3- إن منهجهم هو منهج المقارنة. وهذا المعنى، فإنهم يحاولون أن يفسروا تواسلاً بين اللغات. ومن هنا، فإنهم يقارنوها (مهما كان إبتعاد بعضها عن بعض في الزمان) ولذا، فإنهم يبحثون عن أي عنصر "X" في لغة ما، يمثل مكان العنصر "IX" في لغة أخرى. بيد أنهم يهتمون بإنشاء تفاصيل التطور التي تذهب من اللغة الأم إلى اللغات الحديثة، مرحلة بعد مرحلة. وإن جل ما يفعلونه، إتفاذاً للمقارنة، يتحصي في تقصي الحبوط الكبرى لهذا التطور. فتقارن أولاً الفرنسية واللاتينية، والألمانية والجرمانية، ثم

نقارن اللاتينية والجرمانية. ومن هنا، فقد نشأت الفكرة التي تقول إن اللغة الأم تنقسم إلى بعض اللغات الكبرى (الإيطالية، الجرمانية، السلافية، إلى آخره). ثم انقسمت كل واحدة فيما بعد، فأناحت بذلك ولادة عائلة (مع انقسامات فرعية أيضاً بالنسبة إلى معظم عناصر هذه العائلات).

4- إن المقارنة بين لشتين، هي، قبل كل شيء، مقارنة بين عناصرهما القاعدية. ولقد قدم تروغو، من قبل، ضماناً ضرورية للاستقراق، تتمثل في أن لا يحاول شرح الكلمات شرحاً إجمالياً، ولكن في أن يشرح عناصرها المكونة. ونشامل الآن: أي عناصر من عناصرها يعد أكثر أهمية؟ هل هو ذلك الذي يشير إلى مفاهيم (مثل «حب» في «سحب» أو «جماعة» في «تجمع» من الفوغاه) وتسمى هذه العناصر غالباً «الجذور» أو «العناصر الممجيبة»، أو هي عناصر قاعدية تكون الأجزاء الأولى منها محاطة، ويفترض أن تشير إلى علاقات أو إلى وجهة نظر يكون المفهوم بموجبها موضوع عناية؟ لقد بدأ النقاش حول هذه النقطة منذ القرن الثامن عشر. وكانت الفكرة التي توجهه أنه يجب أن يحذف من المقارنة كل ما يمكن أن يكون مستعاراً من لغة إلى أخرى (أي كل ما لا يستطيع أن يبرهن إذن على تطور طبيعي). وإذا كان هذا هكذا، فإن العناصر القاعدية لا تشمل أي نوع من أنواع المخاطرة. ذلك لأنها تشكل في كل لغة من اللغات أسساً متماسكة (نسق الأزمنة، والحالات الإعرابية، والأشخاص) ونظراً للنضامن المتبادل والقائم بين العناصر، فإننا لا نستطيع أن نستعيد عنصراً قاعدياً معزولاً، ولكن نستطيع أن نستعيد نسقاً كاملاً فقط. بيد أن الانقلاب الذي ينتج عن هذا، يجعل الأشياء قليلة الاحتمالات. وإنه لمن أجل هذا، فقد عدت مقارنة اللغات جوهرياً، في بداية القرن التاسع عشر، مقارنة بين عناصرها القاعدية (ومن هنا، فقد نشأ المصطلح «القواعد المقارنة»).

3 - أطروحة لقوانين اللغات:

لقد كان مشروع اللسانيات التاريخية مرتبطاً بفكرة البقاء المضاعف (إبان التغيير، أي المحافظة على التنظيم القاعدي: يجب أن يكون في مقدورنا إخضاع كلمات الحالة "A" والحالة اللاحقة "B" إلى عين التفكير المشتمل على الجذر وعلى العناصر القاعدية (وإلا يكن ذلك، فيجب على المقارنة أن تأخذ الكلمات مأخذاً إجمالياً. ولقد نعلم أن هذا المنهج منهج لا يقين فيه). وهناك أيضاً فكرة المحافظة على بقاء التنظيم الصوتي. وإن هذا ليكون لكي تستطيع القوانين الصوتية أن تضع نسباً للأصوات البدئية بين "A" و "B"، وأن تظهر كيف ينتزع الشكل الصوتي لمكونات الكلمات. ولكن الوقائع جعلت هذا الاستمرار المضاعف صعباً. فلقد اعتقد المقارنون أنهم اكتشفوا أن القوانين الصوتية للغة الخاضعة لها

تهدم النظام القاعدي تدريجياً، وأن هذا ليكون بضرب من الحت. وهكذا، فإنه يكون بمقدورها أن تحللت ارتباطاً في الحالة "B" باستخدام عناصر قاعدية مميزة في "A"، بل إنها تستطيع أن تربل بعض العناصر (إن سبب زوال الحالات اللاتينية للإعراب في الفرنسية يعود إلى التطور الصوتي الذي أدى إلى سقوط الجزء الأخير من الكلمات اللاتينية، وهو جزء يظهر فيه علامات الحالة الإعرابية). وأخيراً، فإن الفصل في الكلمة بين الجذر والمناصر القاعدية (لقد فُتِن هذا الفصل بوضوحه في اللغة السانسكريتية علماء المقارنة الأوائل) ليخفف غالباً من وقائع التغيرات الصوتية.

ولقد نشأ عن هذا تساؤم لدى معظم علماء المقارنة (باستثناء هامبولدت). لا يجد مؤرخ اللغات غير أن يقص أثر افتراض اللغات - وهذا أمر قد حدث من قبل في لغات العالم القديم. ولقد كان بوب يشككي دائماً لأنه يشتغل في حقل من الخراب. ولكن لهذا التساؤل منهلاته: إنه يسمح بمقارنة كلمة حديثة بكلمة قديمة تبدو بينهما مختلفة جداً في الظاهر، مع الإصرار أنه يجب على المقارنة أن تحترم الأنظمة القاعدية. ولقد يكفي - وهو لا يحرم نفسه من هذا - بأن نفترض للكلمتين بيئة متساوية في العمق. كما يكفي بشكل عام أن ننظر إلى الحالة القديمة بوصفها الحقيقة القاعدية للحالة الجديدة: اليس حقاً مشروفاً بالنسبة إلى عالم الآثاريات الذي يضع مسخفاً لحقل الخراب، أن يحاول أن يجد فيه أثر المدينة القديمة؟ ولما على العكس من هذا، فإن ما لا يستطيع عالم المقارنة أن يقوم به من غير أن يتخلى عن مبادئه المنهجية الأساسية، فهو الاعتقاد بأن اللغات تخلق أنظمة قاعدية جديدة أثناء تحولها.

فكيف نفسر هذا الافتراض للغات أثناء مجرى التاريخ؟ إن معظم علماء المقارنة - ومن جملتهم بوب وشليشر - ينسبون إلى موقف الإنسان التاريخي من اللغة، وهو موقف يتم من المستخدم لها: إنه يستخدم اللغة بوصفها وسيطاً وأداة للتواصل. ولذا يجب أن يكون استعمالها سهلاً واقتصادياً قدر الإمكان. ولو تأملنا لوجدنا أن الحافظ وراء القرائن الصوتية، هو هذا الميل إلى الجهد الأقل. وهو جهد ضمني بوضوح النظام القاعدي رغبة في التواصل الرخيص.

وإذا وجدت فترة إيجابية في تاريخ اللغات، فيجب البحث عنها إذن في التاريخ السابق على تاريخ البشرية. هنا، لأن اللغة لم تكن حيثما ألفة، ولكنها كانت غابة. فالذهن الإنساني كان يشكّلها بوصفها عملاً فنياً، وكان يريد أن يمثل فيها نفسه بالذات. ولقد كان تاريخ اللغات، في ذلك العصر الذي انتفى إلى الأبد، هو تاريخ العقل. ولكننا بالاستنباط فقط، نستطيع أن ننصّر المراحل التي مر بها. ولذا، فإنه بالنسبة إلى شليشر مثلاً، كان يجب على اللغات أن تأخذ على التوالي ثلاثة أشكال رئيسة. وهذا ما يكشف عنه نصيب

حديث للغات المعاصرة، وهو تصنيف يستند إلى البنى الداخلية لهذه اللغات (نموذجها). فلقد كانت هذه اللغات، بادئ ذي بدء، لغات عازلة (-تمثل الكلمات وحداث غير قابلة للتحليل، فلا نستطيع أن نميز فيها جُزْراً وعناصر قاعدية. وكنا تقدم اللغة الصينية لأعنا بمثل هذا التصور في القرن (التاسع عشر). ثم أصبحت بعض هذه اللغات لغات لاصفة (تحتوي على كلمات مع جذر وعلامات قاعدية، ولكن من غير وجود قواعد محددة تتعلق بصياغة الكلمة. وما بقي حياً في الوقت الحاضر من هذه الحالة، يمثل في اللغات الهندية الأمريكية) ولقد تطورت أخيراً، من بين اللغات اللاصقة، لغات إعرابية. ونجد في هذه اللغات أن قواعد الصرف، وهي قواعد محددة، تتحكم في النظام الداخلي للكلمة. ويشمل هذا النوع جوهرياً في اللغات الهندو-أوروبية. وإنا نرى أن الفكر يشتمل فعلاً في هذه الحالة الأخيرة فقط. فلقد كانت وحدة الجذر والمسماة القاعدية في الكلمة، المتلاحمة بواسطة الصرف، تمثل وحدة المعطى التجريبي والصيغ الموجودة مسبقاً في فعل التفكير. ولألسف، فإن هذا النجاح التام، الذي نسب إلى اللغة الأم الهندو-أوروبية، قد صار مثاراً لشك منذ الكلاسيكية القديمة. فالإنسان عندما تشغل بصناعة التاريخ، فإنه لم يعد ينظر إلى اللغة إلا بوصفها أداة من أدوات الحياة الاجتماعية. ولقد نرى أن اللغة، منذ أن وضعت في خدمة التواصل، فإنها لم تتوقف عن هدم نظامها الخاص.

■ بعض الدراسات الكبرى في القواعد المقارنة:

- F. Bopp, *Grammaire comparée des langues indoeuropéennes*, trad. fr., Paris, 1833; J.L.C. Grimm, *Deutsche Grammatik*, Göttingen, 1822-1837; A. Schleicher, *Compendium der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen*, Weimar, 1866. - Sur le déclin des langues, voir par exemple: F. Bopp, *Vocalismus*, Berlin, 1836, A. Schleicher, *Zur vergleichenden Sprachgeschichte*, Bonn, 1848. - Ce déclin est mis en question par W. von Humboldt, par exemple dans *De l'origine des formes grammaticales et de leur influence sur le développement des idées*, trad. fr., Paris, 1859, rééditée à Bordeaux, 1969 (texte commenté dans O. Ducrot, *Logique, structure, énonciation*, chap. 3, Paris, 1989). - Un exemple de recherche moderne en grammaire comparée: E. Benvenist, *Hittite et indoeuropéen*, Paris, 1962

4 - القواعديون المحدث

حاول نفر من اللسانيين، الألمان خاصة، أن يُدخل إلى اللسانيات التاريخية المبادئ الرضعية التي انتصرت في العلم وفي الفلسفة المعاصرين. ولقد سموا أنفسهم «القواعديين المحدث»، أملاً في تجديد القواعد المقارنة. وكانت أطروحاتهم الرئيسة هي التالية:

1- يجب أن تكون اللسانيات التاريخية لسانيات تفسيرية. إذ ليس المقصود هو التحقق من وجود تغيرات ووصفها، ولكن المقصود هو الوقوف على علل (وهذا اهتمام لم يشغل به بوب).

2- يجب أن يكون هذا التفسير في نموذجهِ وضحياً، وصارفاً لنماذج علوم الطبيعة. وعلينا أن نحذر من تلك الشروح الفلسفية الواسمة التي كان شليشر (وهو من قراء هينل) ينفذ بها.

3- لإنجاز هذا البحث في العلل إنجازاً جيداً، يجب أن تعطى الأفضلية للدراسة المتغيرات التي تمتد على مساحة زمنية محددة. فبدلاً من مقارنة حالات لغوية جد متباعدة، فإن الانتقال من حالة إلى أخرى تبينها سيكون هو موضوعنا.

4- النموذج الأول من نماذج «لعلة نظقي في نظامه». وإن «القوانين الصوتية» قوانين مسوغة بالفعل بتفسير فيزيولوجي. وإن أفعال هذه القوانين، لتعد أنماطاً آلية محضة (عمياء). فمتدما يحدث تغير في داخل حالة من الحالات، فإنه لا يمكن لأي كلمة أن تكون في عزلة، مهما كان وضعها الدلالي أو القاعدي الخاص. وأما الاستثناءات (التي اكتفى شليشر بتسجيلها)، فتعد بالنسبة إلى القواعدين الجدد، علامة على قانون من الطبيعة ذاتها، ولكنه لا يزال غير معروف بعد.

5- والنموذج الثاني من نماذج العلل، نموذج نفسي. وإنه ليشمل في الميل إلى التفاسير المؤسس على قوانين اشتراك الأفكار. فالمتكلمون يميلون إلى:
أ) تجميع الكلمات والجميل في أبواب لتشابه عناصرها صوتاً ومعنى في الوقت نفسه.

ب) وإلى إحداث كلمات أو جعل جديده، تمسك قابلية إغناء هذه الأبواب. ومن هنا، فقد استحدثت الفعل «solutionner» - حل، والفعل «actionner» - شغل، قياساً على نموذج الفعل «fonctionner» - وكف، أو استحداث «rappeler des» - تذكر، قياساً على نموذج «se souvenir des» - تذكر.

6- لا يجب على تاريخ اللغات أن يكون تفسيراً فقط، ولكن لا يوجد تفسير لاني آخر سوى التفسير التاريخي. وهكذا، فإن الكلام من معنى أساسي تتضمنه المفاهيم المستعمدة للكلمة، لن يكون تفسيراً إلا إذا كان هذا المعنى هو المعنى الأول في التعاقب التاريخي. وكذلك، فإنه لا يحق لنا الكلام عن الاشتقاق إلا إذا كنا نستطيع أن نبرهن أن كلمة ما تأتي من كلمة أخرى. ومثال ذلك كلمة «maisonnete» - بيت صخري، التي جاءت من كلمة «maison» - بيت. وإن هذا يتطلب أن تكون الكلمة المصدر «Maison» سابقة في وجودها على الكلمة المشتقة «maisonnete».

- Le maître dont se réclament la plupart des néo-grammairiens est G. Curtius (Grundzüge der griechischen Etymologie, Leipzig, 1858-1868). - Le principal théoricien est H. Paul (Principien der Sprachgeschichte, Halle, 1880). La recherche systématique des lois phonétiques apparaît particulièrement dans K Brugmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen, Strasbourg, 1886-1900. - Un recueil de textes, traduits en anglais, de comparatistes et de néo-grammairiens: W.P. Lehmann, A Reader in Nineteenth-century Historical Indo-European Linguistics, Bloomington, 1967. - Pour situer les néo-grammairiens dans l'histoire de la linguistique: K.R. Jankowsky, The Neogrammarians: A Reevaluation of their Place in the Development of Linguistic Science, La Haye, 1972; W.P. Lehmann et Y. Malkiel (ed.), Perspectives on Historical Linguistics, Amsterdam, Philadelphia, 1972.

3 - علم الدلالة التاريخي

لقد اهتمت اللسانيات التاريخية، في أصلها خاصة، بالجانب الصوتي للغات. فهنا يظهر اضطراب التغير بالصورة الأكثر بدعية. ولكن مشروعها كان يتطلب في الواقع البحث عن القوانين في تطور معنى الكلمات. وبالفعل، فالقول إن صوتاً قد تحول في كل الكلمات لحظة الانتقال من الحالة "A" إلى الحالة "B"، فإن هذا يفترض أن نستطيع أن نتيبن كلمة من "A" وكلمة من "B" على الرغم من التحول الصوتي. ونأخذ مثلاً الكلمة اللاتينية cass - بيتة وحرف الجر الفرنسي chez - عند، في. ولكن كيف نتيبن إذا كان معنى الكلمات قد تغير هو أيضاً، وتلك هي المأدة؟ ولكي تكون الصوتيات التاريخية دقيقة، فإنها تستلزم إذن علم دلالة تاريخي، يكتشف القوانين في تحول المعنى. وسيتجلى حينئذ الانتقال من "A" إلى "B" بواسطة اضطراب مضاعف للتغير يتعلق بمعنى الكلمات وبوجهها الصوتي في الوقت نفسه.

وإننا لنجد أيضاً عند ميشيل بريال، في نهاية القرن التاسع عشر، هذا البحث عن المبادئ العامة التي تحكم تغير معنى الكلمات. فالفكرة الموجهة عند بريال هي أن البحث عن هذه المبادئ لا يكون في اللغة، ولكن في ذكاء مستخدمي اللغة وإرادتهم (وهي إرادة غير واعية ولا مقصودة، ولكنها «غامضة»). وهكذا، فهو يحارب الفكرة التي تقول: يوجد في الكلمات نفسها ميل مسطح هو الذي أملى الانتقال، مثلاً، من المعنى «النبيل» الذي كانت تسلمه، في القرن السابع عشر، الكلمات amante - عاشق و matresse - غيلة، إذ تشير إلى شريك علاقة الحب، بالمعنى المنحط الذي كان الفرنسي يعطيهما في القرن التاسع عشر، حيث كانت هذه الكلمات متصصة للعلاقات غير الشرعية. ويعود هذا التغير بالنسبة إلى بريال إلى الميل النفسي نحو «القوية» التي طبقت كلمات «نبيلة» على

واقع لا يتحققا وأثرت فيما بعد بالكلمات المستعملة لكي تدل عليه. وبصورة عامة، فإن كل الميول التي تحكم تطور الكلمات (تخصيص الكلمات، لجوء إلى الاستعارة...)، هي ميول يجب أن تحمل، كما يرى بريال، على طيبة العقل الفردي أو الجماعي.

ولقد قاد هذا الأمر بريال لكي يعترض على نظرية المعرفة المهيمنة عند اللسانيين في القرن التاسع عشر. وهي نظرية كانت تنمذج اللسانيات بعلوم الطبيعة، وتبحث فيها عن نموذج القوانين نفسه. ولقد كان بريال، على العكس من هذا، يلح على فكرة أن اللسانيات بما إنها علم، فهي تنتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية والتاريخية، وتسمى إلى تحديد نمط من أنماط السببية متميز تماماً من هذا الذي يحكم «الطبيعة». ولقد توصل بطريقة غير مباشرة إلى إثارة الشك في الوجه «الطبيعي» والمعترف به في ذلك العصر للقوانين الصوتية». وقد اقترح أن تصبح هي أيضاً جزءاً من علم النفس. وإنه لسبب هذا، فقد ذهب إلى إعادة تأويل «الاستثناءات» التي نكتشفها عنها، والتي كان المقارنون والقواعديون الجدد يتعاملون فقط عما إذا كان يجب معالجتها بوصفها حوادث لا معنى لها، أو اغتزالها بتبديل القوانين المقبولة سابقاً وإتمامها. وبالنسبة إلى بريال، فإن الاستثناءات تظهر بأنها لم نكتشف السببية الحقيقية التي تنظم ميدان اللسانيات. فهذه الاستثناءات تفسرها الميول العامة للعقل الإنساني. وهي ميول تعمل في حالات الاضطراب، ولكنها تأخذ في هذه الحالات المظاهر الشاذة لضرورة كلية.

- L'ouvrage principal de M. Bréal, *Essai de sémantique: sciences des significations* (Paris, 1890), a été réédité en fac-similé aux Éditions Slatkine, Genève, 1976. -Il est commenté notamment par B. Nerlich, *Change in Language: Whitney Bréal and Wegener*, Londres, New York, 1990. - À l'époque de Bréal se développait en Allemagne une linguistique également psychologique, mais appuyée sur une "psychologie des peuples": W. Wundt, *Völkerpsychologie*, I: *Die Sprache*, Leipzig, 1900 - Pour un rapprochement entre cette histoire psychologique de la langue et la moderne "linguistique cognitive" [328 s.]: D. Geeraerts, "Cognitive restrictions on the structure of semantic change", in J. Fisiak (ed.), *Historical Semantics, Historical Word-Formation*, Berlin, La Haye, 1985.

السوسيرية

SAUSSURIANISME

بعد أن كتب، في سن الواحد والعشرين، بحثاً حول نسق الصوتيات في الهندو-أوربية (باريس 1878)، وهو يعد بالنسبة إلى القواعديين الجدد من بين الأعمال الناجحة، فإن اللساني السويسري فيرديناند دي سوسير، قد تغلغل تماماً من البحوث في اللسانيات التاريخية. وكان ذلك، لأنه وجد أن أساسها غير أكيد. وقد دعا هذا الأمر إلى التفكير بأن هذه البحوث، يجب أن تعلق إلى أن تتم إعادة صياغة اللسانيات كلها. وبما إنه، هو بالذات، قد أقدم على إعادة الصياغة، فقد عرض نتائج أعماله في ثلاث دراسات، كان قد فرّسها في جنيف بين 1906 و 1911.

- Un recueil des Publications scientifiques de Saussure (à l'exclusion du Cours) a été publié aux éditions Slatkine, Genève 1970. - Pour une comparaison entre les notes manuscrites de Saussure, celles prises par les étudiants, et le Cours publié, voir R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique générale" de F. de Saussure, Genève, Paris, 1957. - Une édition critique du Cours a été réalisée par T. de Mauro, Paris, 1972.

كان الأساس العملي الذي تستند المقارنة إليه هو الاعتقاد بأن اللغات تصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية، والتي ترتبط هي ذاتها بالنشاط التواصلية. وإن هذه الأطروحة التي تأذن بقراءة قواعد الماضي في سطور الحاضر، لتسمح فعلاً بمطابقة عناصر قاعدية قديمة مع عناصر قاعدية لاحقة ببنية مقارنتها، حتى وإن كان لهذه العناصر مقام قاعدي مختلف جداً. ولكن هذه الأطروحة بالذات هي الأطروحة التي يشك سوسير فيها.

ويمكن النظر إلى الأمر، بادئ ذي بدء، من خلال مبدأ عام. فالمعركة التي تقول إن اللغة مبسّرة لتحتل الفكرة هي فكرة واحدة بالنسبة إلى سوسير (سواء كان هذا التمثيل مصصاً على طريقة المقارناتين بوصفه وظيفة أساسية، أم على طريقة بور وويل بوصفه الأداة

الضرورية للتواصل). وإن هذا يفترض وجود بنية للفكر مستقلة عن شكلها اللساني، كما يفترض أننا نعرفها. بيد أن هذا يتعارض مع أطروحة سوسير الأساسية حول التفسيرية اللسانية، والتي تتميز من قسرية كل علامة معزولة. وإن هذا يعود إلى أن الفكر إذا نظر إليه قبل اللغة، فإنه يعد كتلة لا شكل لها، لا يل يعد مديماً (دروس، فصل 4)، وأنه ليتأقلم مع كل التحليلات الممكنة من غير أن يفضل تحليلاً على آخر، ومن غير أن يفرض العناية بهذه التلوينة أو تلك من تلوينات المعنى كوجهين لمفهوم واحد، أو من غير أن يفصل هذه التلوينة أو تلك بوصفهما تلوينتين تصدران عن مفهومين مختلفين (ويوجد، على العكس من هذا، بالنسبة إلى القواعد العامة، تحليل منطقي أو فلسفي للفكر. وإنه يعرض نفسه بقوة، وليس على اللغة إلا أن تحاكيه بطريقتها. ولقد كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المقارنين، موحدة الجذور وعناصر الكلمة القاعدية تمثل وحدة الفعل العقلي وتخضع التجربة إلى أشكال العقل المسبقة). وإذا كانت كل لغة، بالنسبة إلى سوسير، تمثل في كل لحظة من لحظات وجودها، شكلاً معيناً من أشكال التنظيم، فإن هذا بالتأكيد ليس أثراً للوظيفة التشغيلية السابقة في وجودها على استعمالها التراسلي.

يمكن لهذا البرهان الهام جداً أن يتحزز إذا قمنا بفحص تفصيلي لدور النشاط اللساني في تطور اللغات. إذ ليس صحيحاً، كما يرى سوسير، أن وظيفة اللغة - أي استخدام المتكلمين لها من أجل حاجات التواصل - هي السبب في إنسان النظام، وأنها تنضي إلى كائنة قاعدية بأسف بوب لها. فوسير إذ يصر، كما يصر القواعديون الجدد، أن استخدام المتكلمين للشرعة (code) - أي استخدامهم للكلام تبعاً لمصطلحات كتابه «دروس» - يعد سبباً من الأسباب الجوهرية في تنوعها، إلا أنه يرفض أن يرى هذا التغير بوصفه هدماً. وهكذا، فليس للتقوانين الصوتية أثر فوضوي كما ينسبه المقارنون لها. وهذا ما يكشف عنه سوسير في تاريخ الجمع في اللغة الألمانية. فلقد كان، في حالة قديمة، مرسوماً باضطراب بالعلامة للمضامة "i" : Gast - ضيف، Gasti - ضيوف، Handi - أيدي، ثم جاءت تغيرات صوتية مختلفة، فحولت "Gasti" إلى "Gäste" و "Handi" إلى "Hände". وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفرنسية القديمة، حيث كانت ال "S" تسم الجمع بشكل مضطرب أكثر مما هي عليه الحال اليوم (كان غنفا حيوان - حيوانات، animal - animal). وبما إن قطعة صوتية قد حدثت بشكل عام، فقد ظهرت، ما بين الصائت والصامت، الصوت "L" وجعلته "u" (ولقد أحضرت أيضاً haut مكان اللاتينية altum)، وصارت كلمة علامة الجمع، إلا أنها لم تلامس الواقع القاعدي نفسه. فتشابة المفرد والجمع قد تغيرت مكاناً فقط، وإنها لتحقق على نحو جيد تحت وجهها الجديد : (Gast - Gäste, animal - animaux). كما تتحقق تحت وجهها القديم. وهكذا، فإن تنظيماً

اشترك صورة سمعية (الدال) ومتصور (المذلول)، وهكذا، فإنه يستجيب للشرط (3). تمثل قدرته التبادلية في إمكانية التدليل عن طريق داله على واقع غير لاساني (إنه واقع يبلغه توسط المذلول، ولكنه أيضاً غريب عن المذلول قدر غريبته عن الدال. مرجع سابق، ص 360). وكذلك، فإن الإشارة تلمي (ب) أيضاً، وذلك لأن التنظيم العام للغة يفهم علاقات ثابتة بينها وبين الإشارات الأخرى. ونأتي أخيراً إلى (ج): إن قدرته على التدليل مشروطة تماماً بهذه العلاقات. فإذا كانت كلمة حيوانات تشير إلى جمع من الأشياء، فذلك لأنها تنتمي إلى الوجود «حيوانات» والذي يتساوق مع كل الأزواج «صديق» «أصدقاء»، إلى آخره. وهو الأمر الذي يظهر تمايز المفرد من الجمع.

1/ ملاحظة: يمنع هذا المفهوم للقيمة، على طريقة المقارنين، تحديد عناصر الحالة «ب» إزاء تنظيم الحالة «أ» السابقة. ولن يكون حجتاً لـ «ب» أي تنظيم خاص، كما إن عناصرها لن تليي شرط (b)، ولا شرط (c) فيما بعد. ثم إن هذه العناصر، وإن كانت تمتلك القدرة على التبيين، وهو ما يتطلب (e)، فإنه لن يكون لها ذلك بوصفها قيمة.

2/ ملاحظة: وإنا لنرى لماذا لا ننظر سوسير إلى التمييز، المعطى مؤقتاً من المذلول بوصفه امتصوارة، فإذا كان المذلول هو هذا الذي يستطيع الدال بواسطته أن يدل، فيجب عليه، بفضل «e»، أن يكون متطابقاً مع العلاقات التي تدمج العلامة في نظام المجموع للغة، وليس في واقع نفسي خاص.

3/ ملاحظة: إن مصطلحات سوسير في كتاب «الدروس» غير مستقرة. ففي بعض الأحيان تطابق المذلول مع قيمة العلامة، وفي أحيان أخرى يقدم الدال والمذلول بوصفهما قيمة. وهذه إمكانية قام ميلسليف باستثمارها أيضاً.

بشكل عملي وتباً لسوسير، فإن النشاط الفعلي الذي يسمح للساني بتحديد عناصر اللغة (العلامات) لينتطلب أن يظهر في الوقت نفسه النسق الذي يضمن قيمها. وإن هذا ليكون لأن تحديد العلامات، على الرغم من المظاهر، يمد عملية معقدة وغير مباشرة. وتتطلب هذه العملية أكثر من الإحساس اللساني المباشر (الدروس، القسم الثاني، فصل 2، فقرة 3): لا تمثل العلاقات بالنسبة إلى اللساني محيطات. وإن الوقوف عليها لا يزال يشكل عتبة، وذلك لأنها لا تملك ظهوراً مادياً مباشراً بوضوح. وإن هذا ليكون مثلاً عند ما لا يمثل دال العلامة عنصرأ مادياً يمكن عزله، ولكن عندما يمثل تماثياً، أي عندما يكون مكوناً من إمكانية معينة للاختيار بين تشكيلين للكلمة نفسها. وهكذا، فإن المفهوم القاعدي للجمع في الفرنسية لا يتطابق مع (S). وكذلك، فإنه مكون من إمكانية للاختيار في داخل الوجود «cheval» - حصان، «chevaux» - أحصنة، أو للاختيار بين تلفظين للكلمة «os» - عظم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدال المتعلق بالمفهوم القاعدي للماضي. فهو بالإنكليزية لا

يتطابق مع النهاية (od) المرتبة في الأفعال «النظامية»، ولكنه مكون أيضاً من الاختيار، يمكن لـ «I bound - ربطت» إزاء «I bind - أربط»: ففي الحالة الأخيرة، حيث يقوم الاختيار بين مصوتين في داخل الكلمة، فإننا نتكلم غالباً عن إبدال الصوائت (في الأكمائية (Ablaut)). هنا لا يكون للدال أي شيء إيجابي، فالفارق البسيط هو بين bound و bound، وبين cheval و chevaux. وبالنسبة إلى سوسير في مثل هذه الحالات، فإن الأمر الذي يفسح وضماً عاماً في موضع البداية هو أن علامة «الحاضي» لا تتحدد إلا إزاء علامة «المفرد». وإن هذا ليكون على نحو لا نستطيع فيه أن نتعرف على علامة ما إلا من خلال تصنيفها في الوقت نفسه بين متماثلاتها.

إن هذا الأمر لينطبق على عملية أخرى تتعلق بتحديد الوحدات، أي بتقطيع السلسلة. وهي عملية تقضي باكتشاف الوحدات الدنيا، واليحت، مثلاً، إذا كانت الأفعال «défaire - فك»، «déchurer - مزق»، «délayer - أذاب» يجب أن تكون مفككة أو منظورة إليها بوصفها علامات أصلية. وإننا لنشعر، في مثل هذه الحالة البسيطة جداً أن الحل الجيد هو تحليل الفعل «défaire» وحده. بيد أن تبرير هذا الحل لا يمكن أن يكون حديساً في نظامه، ذلك لأن الأفعال الثلاثة تملك المنصر الصوتي نفسه والمتمثل في «(dé)». وأنه ليكون على الدوام مصحوباً بفكرة التفويض. وهذا ما يمكن أن يوحي بالتعرف فيها على العلامة «(dé)». ولما كان ذلك كذلك، فإننا مضطرون إذن إلى الاستعانة بولفانغ أكثر تعقيداً. فنحن سنلاحظ مثلاً أن السابقة «dé» في الفعل «déchirer» لا يمكن حذفها (إن فعل chier لا وجود له، بينما يوجد فعل faire) كما لا يمكن تبديلها بسابقة مختلفة (إن فعل rechir لا وجود له، بينما يوجد فعل refaire: إن هذا يعني أن الفعل déchirer لا ينتمي إذن إلى سلسلة من نموذج «faire, défaire, refaire». ولكي يكون عدم تفكيك délayer، مبرراً، في حين أنه يوجد زوج «rélayer, délayer» ، يجب إتاحة المجال لتصنيف أكثر تعقيداً كي يتدخل، وملاحظة أن الزوج «refaire, défaire» يشكل جزءاً من مجموع من الأزواج «relier, délier» ، «déplacer, replacer» . . . التي تتضمن اختلاف المعنى نفسه بين الكلمتين، ولكن هذا الأمر ليس هو بالنسبة إلى «rélayer, délayer» وإننا نتعرف في هذا الفعل على ترسيمية توليفية عامة في الفرنسية، أو يتطلب، وهذا لا يختلف في شيء، أن نضمه في تصنيف يضم مجموع الأفعال الفرنسية: إن معرفة العلامات التي تكونه، ليس شيئاً آخر سوى وصفه في هذا التصنيف.

وال مهمة الضرورية الأخيرة بالنسبة إلى تحديد الوحدات، في التطابق، أي التعرف على المنصر نفسه من خلال استعمالاته المتعددة (في سياقات وفي مواقف مختلفة). فلماذا

نقبل أن الوحدة «تبني» هي نفسها موجودة في «تبني قُرْبَة» وفي «تبني طفلاً؟» وكذلك، عند ما يكرر خطيب قوله «أيها السادة، أيها السادة»، مستعملاً ألواناً مختلفة سواء كان ذلك في التلفظ أم كان ذلك في المعنى، فلماذا نقول إنه استعمل الكلمة ذاتها مرتين؟ (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثالث). وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا لاحظنا أن مختلف ألوان المعنى التي تأخذها «أيها السادة» (أو «تبني») هي ألوان غالباً ما تكون متبادعة من بعضها أقل من تباعد بعض المعاني في «أصفائي» (أو في «قبل»). وإذا كان هذا هكذا، فلماذا نقرر أن نجتمع هذا اللون أو ذلك من ألوان المعنى ونزوعها إلى العلامة نفسها؟ وهنا أيضاً يكون الجواب السوسيري هو أن التطابق يحيل إلى مجموعة اللغة. فإذا وجب أن يكون ليول دلالي معين ممزواً إلى العلامة «تبني»، حتى وإن كان بعيداً عن المعنى الاعتيادي لهذه الكلمة، فإن هذا يكون فقط عندما لا تكون أي علامة من العلامات الموجودة («قبل»، «أخذ»...) غير متلازمة مع هذا اللون. فهذا القبول لا ينتمي إلى «تبني» إلا لأنه لا ينتمي إلى أي علامة أخرى. وكذلك، فإن سوسير يعلن بأن «السمعة الأكثر دقة للعلامات هي أن تكون ما لا تكونه السمات الأخرى». وثمة شكل ضعيف - ومن الضعوبة البالغة الدفاع عنه - لهذا المبدأ يشتمل على تحديد أن الوحدة هي ليست ما تكونه كل الوحدات الأخرى، ولكنها لا شيء آخر غير ما لا تكونه الوحدات الأخرى. ويقول آخر، فإن الوحدة لا تتحدد إلا باختلافاتها» (ومن هنا تأتي سميتها «الخلائية»). فهي لا تنأس على شيء إلا على تطابقها مع ما تبني» (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثالث، فقرة 3). وإنما لنحظى حينئذ ببداية التعارض، والذي يجب تبعاً له أن لا نمزو إلى العلامة إلا العناصر (الصوتية أو الدلالية) التي يتميز بها على الأقل من العلامات الأخرى (العلامة مصنوعة فقط مما يجعلها تتعارض مع علامة أخرى).

ليست هذه الخلاصة هي تماماً حين تلك التي تنتج من معاينة عمليات الرسم والتحديد. فلقد ظهرت الوحدة منذ قليل بوصفها «سلبية» محضة و «تملفية»، ومكونة فقط من مكانها في شبكة العلاقات التي تنظم اللغة. بينما يبدو الآن مالكة لواقع زيجابي. وأنه لواقع مختزل بالتأكيد إلى هذا الذي تتميز به من الوحدات الأخرى، ولكنها لا تحتفظ فيه بكثافة خاصة. وإن هذا الالتباس ليحكم في المناقشات القائمة بين أتباع سوسير وبين اللسانيين الرومانيين والوظفيين. ومع ذلك، فإن ما يفي مشتركاً بين كل أتباع سوسير هو فكرة أن الوحدة المسماة، بوجهيها الصوتي والدلالي، تحيل دائماً إلى كل الوحدات الأخرى: إنه لا يمكن التعرف على العلامة ولا فهمها من غير الدخول في اللعبة الإجمالية للغة.

- Sur l'attitude de Saussure vis-à-vis de la linguistique historique: ici même, p.337s. - Sur le contraste entre la conception purement relationnelle et la conception oppositive du signe: R.S. Wells, "De Saussure's system of linguistics", *Word*, 3, 1947. - Pour une présentation générale du système de Saussure, voir E. Benveniste, "Saussure après un demi-siècle", in *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap.3, l'introduction et le commentaire de la traduction italienne du *Cours* (*Corso di linguistica generale*) par T. De Mauro, Bari, 1968. F. Gadet, *Saussure, une science de la langue*, Paris, 1987, ainsi que le recueil consacré de Saussure, *Actes du Colloque de Genève*, 1990. - Sur les continuateurs suisses de Saussure: R. Godel, *A Geneva School Reader in linguistics*, Bloomington, 1969.

اللسانيات الرياضية (المنظوماتية)

GLOSSÉMATIQUE

إن نظرية اللسانيات الرياضية نظرية قام بإثباتها اللساني الدانمركي هـل هيلمسليف. وإنها تقدم نفسها بوصفها توضحاً للحدس المبعث عند سوسير. ولقد جعلها هذا الإخلاص الأساسي تتخلل، من جهة، عن بعض أطروحات سوسير لأنها سطحية، كما جعلها، من جهة أخرى، تتخلل عن التأويل الوظيفي، وأيضاً عن وعظمية الأصوات الثاقبتين في مذهب سوسير - والذي سيعد مذهباً تحريفياً.

سيأخذ هيلمسليف من «الفروس» أمين أكيدين قبل كل شيء:

1. اللغة ليست جوهراً، ولكنها شكل.
2. تختلف كل لغة عن لغة أخرى ليس على مستوى التعبير فقط، ولكن على مستوى المضمون أيضاً.

ولقد توحدت هاتان الأطروحتان، بالنسبة إلى سوسير، في نظرية العلاقة. فإذا كان يجب على اللغة أن تتميز، في الوقت نفسه، على مستوى التعبير (أي بواسطة الأصوات التي تختارها لكي تنقل المعنى)، وعلى مستوى المضمون (أي عن طرق البنية التي تمثل المعنى)، فإنما ذلك يكون لأنها مجموعة من العلامات، والنفقات التي لها وجهان، وتمتلك هيئة مزدوجة: صوتية ودلالية. فإذا كانت العلامات في لغة ما تختلف، فيما يتعلق بالصوت، عن اللغات الأخرى، فإن هذا يبرر وصف كل واحدة على مستوى التعبير، وذلك كما كان الأمر معمولاً به منذ زمن طويل. ولكن علامات اللغة هي علامات أصلية أيضاً. وإن سوسير ليلح على هذا، من منظور المعنى، والسبب لأنه نادراً ما توجد معادلات دلالية مطابقة في لغة أخرى. فالألمانية "schätzen" تترجم عادة بـ "estimer" - احترام، قُدْرَة. وإن هذه الكلمة لتحتوي بالفعل على تلوينات غريبة عن اللغة الفرنسية ولقد يعني هذا إذن أن اللغة ليست قائمة من الألفاظ، ولعبة من الملاحظات التي تستعمل

للإشارة إلى أشياء أو إلى مفاهيم مسبقة الوجود. وإن هذا لجعلنا نقول إنه يجب وصف اللمة أيضاً على مستوى المضمون.

منا نجد أن التفكير حول العلامة هو الذي قلد سوسير كي يملن أن اللغة إن هي إلا شكل قبل كل شيء، وليست جوهرأ. فعلى أي شيء يشتمل الاختلاف مثلاً بين لنتين من منظور دلالي؟ من المؤكد أن هذا لن يكون في مجموع المعاني التي تسمح بإيصالها، ذلك لأننا نصل إلى ترجمتها. إذ لا شيء يمنع في الفرنسية أن ندل على هذه التلوينة التي توجد في "schätzen" وليس في "estimer". فالذي يقيم الاختلاف هو أن هذه التلوينة أو تلك، والتي تعبر عن نفسها في لغة ما باستخدام العلامة ذاتها، يجب أن تكون في لغة أخرى مبرراً عنها من طريق علامات مختلفة. وهكذا يدخل، في الواقع الجوهري للمعنى المنقول، انقسام أصلي. وإنه ليكون ناتجاً مباثراً عن نسق العلامات. وهذا مظهر يسميه سوسير أحياناً شكل اللغة (دروس الجزء الثاني. الفصل السادس). وإذا كان ذلك كذلك فإتينا نرى أن الأولوية المعطاة لهذا الشكل إنما تصدر عن مبدأ التمازج. ويهدأ فإن القول إن العلامة تتميز فقط بما يميزها من العلامات الأخرى، وإتينا لتكون بهذا مختلفة، فإن هذا يعني أن نقول أيضاً إن حدود معناها تشكل الحدث الأول، وهو حدث غير مشوق، ويستحيل استخلاصه من معرفة العالم أو من الفكر. وإن هذا ليجب إذن النظر إلى «شكل» اللغة بوصفه موضوعاً لملم مستقل وغير قابل للاختزال.

(ملاحظة: إن الذي تم بيانه هنا بخصوص الوجه الدلالي للعلامة لينطبق أيضاً، تبعاً لسوسير، على وجهها الصوتي: إن الذي يحمل المعنى في العلامة هو الذي يميزها من العلامات الأخرى. وإن هذا ليكون إلى درجة أن علامات لغة ما تُسقط أحياناً في ميدان الصوت مظهراً أصلياً، بحد جزءاً من شكل هذه اللغة. وإن هذا ليدفع بسوسير أحياناً كي يصف العلامة بوصفها مشتركةً قَبْشَتين).

فإذا كان هيلمسليف يستحسن المقصد الذي يفرد التمازج عند سوسير. فمن المؤكد أن الوحدات اللسانية تُدخل انقساماً أصلياً في عالم الصوت والمعنى. ولكن لكي نستطيع أن نصنع هذا، يجب أن تكون شيئاً آخر غير هذا الانقسام، وشيئاً آخر غير هذه المناطق من المعنى ومن الجهورية التي نجد نفسها تتولاهما. ولكي نستطيع أن نُسقط نفسها في الواقع، يجب أن توجد مختلفة عن هذا الواقع. ولكن كيف سيمثل اللساني على تمديدها إذا كان سيخضع الطرف من تحقيقها عقلاً وحساً؟ إنه، بلأنأكد، لن يلجأ إلى مبدأ التمازج (فهذا لجوء نسميه المتصور رقم 1 لسوسير)، والسبب لأن هذا المبدأ يعني في نهاية المطاف إلى تمييز الوحدة بشكل إيجابي. وإنه ليشترط فقط أن نعيدنا إلى هذا الذي تختلف به عن الوحدات الأخرى.

يكمن الحل عند هيلميليف في تطوير متصور آخر من متصورات سوسير (المتصور رقم 2) تطويراً يذهب إلى الحدود القصوى. وتبعاً لهذا المتصور، فإن الوحدة السلبية المحضة والتألفية لا تستطيع أن تتحدد بذاتها - الشيء المهم الوحيد هو أن تكون مختلفة عن الوحدات الأخرى- ولكن فقط بالملاقات التي تربطها بوحدة اللغة الأخرى. وإن هذا ليكون كما لو أننا لا نطلب من رموز النسق الشكلي إلا أن تكون متميزة من بعضها بعضاً، ومرتبطة فيما بينها بقوانين واضحة بأدائها الوظيفي (إننا نفرض الطرف إذن عن معناها وعن تجليها المدرك حساً في الوقت نفسه). فإذا كانت اللغة شكلاً وليست جوهراً، فإنها لن تكون كذلك لأنها تُدخل انقساماً أصلياً، ولكن لأن وحدتها يجب أن تتحدد بالقواعد والتي تبعاً لها نستطيع أن نؤلف فيما بينها، وأن تتحدد كذلك بالتمثيل الذي تسمح به. ومن هنا نشأت فكرة تقول إن اللغة تستطيع أن تبقى جوهراً مطابقة لذاتها، وذلك عندما تغير المعاني التي تعبر عنها والأدوات المادية التي تستخدمها في الوقت ذاته (مثال ذلك، عندما نحول اللغة المحكية إلى لغة مكتوبة، وإشارة، ومرسومة، وإلى نسق من العلامات بواسطة الأعلام، إلى آخره)،

إن هذه الأطروحة، وإن كانت تستند إلى فقرات معينة عند سوسير (دروس. الجزء الثاني. الفصل الرابع. فقرة رقم 4)، إلا أن هيلميليف يظن أنه الأول الذي أوضحها، وأنشأها. وتفقد هذه الأطروحة إلى تمييز ثلاثة مستويات، هنا حيث سوسير لا يرى سوى مستويين. فالجهر لدى سوسير، أي الواقع الدلالي أو الصوتي الذي يُنظر إليه مستقلاً عن أي استعمال لساني، هو ما يسميه هيلميليف «صلة» (في الإنكليزية: purport). وأما الترجمة الفرنسية لكتابه «prolégomènes - مقدمات» - فتتحدث بجراحة عن «العمى»، و«الشكل» الذي يظهر في المتصور رقم 1 عند سوسير - المفهوم بوصفه انقساماً ومظهراً - فإن هيلميليف يسميه «جوهراً»، بينما يحفظ بالمصطلح «شكل» لشبكة العلاقات التي تحدد الوحدات (وهذا يساوي «الشكل» تبعاً للمتصور رقم 2 عند سوسير). ولكي ترتبط المستويات الثلاثة، فإن المساتبات الرياضية تستعمل مفهوم «الظهور»: الجهر هو ظهور الشكل في الصفة.

إن إعادة التأويل هذه لبدأ سوسير «الصفة شكل وليست جوهراً»، تقضي بهيلميليف في الوقت نفسه إلى إعادة تأويل التأكيد بأن اللغات تتميز في وقت واحد على مستوى التعبير وعلى مستوى المضمون. وأن هذا التأكيد ليعني، بالنسبة إلى سوسير، أن الطريقة التي نتوزع بها علامات اللغة فيما بينها الواقع الصوتي والواقع الدلالي، تُدخل إلى مذهبين الواعين انقساماً أصلياً. بيد أن هيلميليف يريد بالضبط أن يذهب إلى أبعد من منه الانقسامات المنظور إليها بوصفها أحداثاً للجوهر. وذلك لكي لا يتم النظر إلى (أو إلى

العلاقات التالفية بين الوحدات، أي، بالنسبة إليه، الشكل الأصلي. ولو أنه قبل ما عمله سوسير فنظر إلى العلامة بوصفها الوحدة اللسانية القصوى، لما كان في إمكانه حينئذ أن يميز بين التعبير والمضمون: إن العلاقات التالفية التي تربط العلامات، ترتبط أيضاً بين معانيها وبين تحقيقاتها الصوتية. ولكي يصار إلى اتفاد التمييز بين التعبير والمضمون، فقد وجب إذن على هيلمسليف أن يتخلى عن الأفضلية الممنوحة للعلامة. ولقد كانت هذه المهمة سهلة له. فعملاء الأصوات كانوا قد وضعوا موضع البداية - بفضل التوصل - وحدات لسانية أكثر صقراً من العلامة، هي الصوتات (إن العلامة *veau* - حجل، إذا ما حللت من منظور التعبير، فإنها تحتوي على صوتين، هما / v / و / o /). وإذا أخذنا المنهج نفسه وطبقناه على المضمون، فسيصح أن نميز في هذه العلامة على الأقل ثلاثة عناصر دلالية (إذ يقال أحياناً) *bovin* - بقري، / مذكر، / صمير. / وإنه لمن الواضح أن الوحدات الدلالية والصوتية التي تمت معانيها على هذا النحو، تستطيع أن تميز شكلياً: إن قوانين التالف المتعلقة بأصوات لفة ما وتلك التي تغلف بالوحدات الدلالية الصغرى (المُعْبَنَات) لن تتوافق، وهذا ما يميز عنه هيلمسليف بقوله إن المستويين غير متطابقين، ملاحظة: (لا ينع غياب هذا التطابق وجود تشاكل بينهما، أي أن نجد في الجانبيين نموذج العلاقات التالفية نفسه).

إن المادة، والجوهر، والشكل ينشطرون تبعاً لما تكونه القضية تعبيراً أو مضموناً. وهذا يعطي في النهاية ستة مستويات لسانية أساسية. ونلاحظ على وجه الخصوص أن هيلمسليف يتكلم عن شكل للمضمون. وهكذا، فإن شكلانيته، على عكس شكلانية المنهج الترميمي، لا تشتمل على رفض الاهتمام بالمعنى، ولكنها تشتمل على إرادة وصف شكلي لوقائع المعنى.

● لقد كان التمازج بين الشكل والجوهر مركزاً لعدد من المناقشات اللسانية التي امتدت إلى عام 1960. ونجد من بين النصوص الأكثر أهمية ما يلي:

- C.E. Bazell, *linguistic Form*, Istanbul, 1953. - Sur les rapports entre glossématique et phonologie: O. Ducrot, *Logique, structure, énonciation*, Paris, 1989, chap 5 - On trouvera chez A. Culioli une tentative pour construire une "sémantique formelle", sur des bases tout à fait différentes de celles de Hjelmslev, et à partir de la notion d' "énonciation". cf. Pour une linguistique de l'énonciation: opérations et représentations, Paris, 1990.

ملاحظة: إذا كان هيلمسليف يستعمل منهج علم وظائف الأصوات التواصلي لمحاربة أولوية العلامة، إلا أنه يخضعها مع ذلك إلى النقد نفسه الذي يوجهه إلى مبدأ التمازج الناتج عنه. والسبب، بالنسبة إليه، لأن الاتصال يستخدم فقط لوسم العناصر

اللسانية الدنيا للعلامة. ولكن الاتصال لا يسمح بالقول ما هي هذه العناصر: إذ عالم وظائف الأصوات يستطيع أن يحدد كل صوت بما يميزه من الأصوات الأخرى، غير أن هيليسليف لا يحدد العناصر إلا بعلامتها التاليفية (انظر إلى تمييزه بين الترسيم والعميار) ولكي يسجل هيليسليف هذا الاختلاف مع علم وظائف الأصوات، فقد ابتدع منظومة اصطلاحية خاصة. فالعنصر اللساني الذي يحلله الاتصال، ولكنه يتحدد شكلاً، يذهب هيليسليف إلى تسميته «*glosème* - مُعَلِّمٌ» (أي أصغر شكل لغوي. متر.). وأما معالم التعبير (التي تنطبق على التوالي على السمات النطقية والصوتية) فتسمى «*prosodèmes* - منظورات فوق مقطعية» و «*cénèmes* - مشترك دلالي». (يبقى أن المصطلح «*Taxème* - سمة نحوية»، المستعمل بشكل فردي فقط، يلهم تطبيقاً شكلياً للسمات التمييزية أو العلامة).

وبما إن السماتيات الرباعية تغطي دوراً رئيساً للشكل، المصنف من كل واقع دلالي أو صوتي، فإنها ترتب الوظيفية في المستوى الثاني ضرورة. وكذلك بالنسبة إلى دور اللغة في الاتصال (لأن هذا الدور مرتبط بالجوهر). ولكن هذا التجريد يسمح في الآن ذاته للغات الطبيعية الكثيرة أن تتلوهب مع لغة أخرى تختلف عنها وظيفياً ومادياً اختلافاً كبيراً. فإذا كانت دراسة اللغات الطبيعية تُسأمة بشكل كاف من التجريد، فإنها ستفني إذن، كما يريد سوسور ذلك، إلى دراسة عامة للألغة (سيمبولوجي - علم العلامات). وهكذا، فإن هيليسليف يقترح نموذجاً جامعاً للألغة وهو نموذج مؤسس على الخصوصيات الشكلية للألغة فقط. فإننا حددنا لساناً من الألغة بوجود مستويين، فإننا نتكلم عن اللغة المطابقة عندما يكون المستويين التنظيم الشكلي نفسه، ولا يختلفان إلا بالجوهر (وستمثل هذه الحالة في اللغات الطبيعية، إذا كانت وحدتها الأساسية هي العلامات. وإن هذا لنينطبق على الأساق الشكلية للروايسين، وذلك في الصورة التي يحلها هيليسليف عنهم. فإن العناصر والعلاقات، بالنسبة إلى هؤلاء، تنطبق في التقابل النظري مع تأويلاتها الدلالية). ومن بين اللغات غير المتطابقة، نتحدث عن اللغة التمييزية عند ما لا يكون أي واحد من المستويين هو نفسه لغة (مثل: اللغات الطبيعية في استعمالها الاعتيادي). ولكن عندما يكون مستوى المضمون هو ذاته لغة، فإننا سنجد أنفسنا إزاء لغة واصفة (مثل «اللغة الثنية» المستعملة لوصف اللغات الطبيعية). وأخيراً، إذا كان مستوى التعبير هو الذي يشكل اللسان، فالحق صرود هو لغة تمييزية، فبالنسبة إلى هيليسليف، يوجد تمييز فعلاً عندما يكون العنصر الدال هو الناتج نفسه لاستعمال هذه اللغة أو تلك. فمتعماً يستعمل سنندال كلمة إيطالية، فإن الدال ليس هو فقط الكلمة المستعملة، ولكنه يمثل في أن المؤلف، لكي يمرر من فكرة معينة، قد قرر أن يلجأ إلى اللغة الإيطالية. ويتمثل مدلول هذا اللجوء بكرة

معينة عن الشفء، وعن الحرية. وهي فكرة مرتبطة باللغة الإيطالية في عالم ستندال. ولقد وسع المفهوم ليشمل حالات يكون الدال فيها، ليس لساقاً فقط، ولكن إشارة إلى خطاب قائم من قبل، أو حتى إلى خطاب نحن بصدد إنشائه. وفي هذه الحالة، فإن السمات الطبيعية تقدم، في استعمالها الأدبي وغير الأدبي، مثلاً ثابتاً عن اللسان التصميني. علماً ما يكون دالاً هو حدث الاختيار وليس الكلمة المختارة. وهكذا، فإن جهد التجريد الذي يفرضه هيلمسليف، قد كان له كراي مماكس توسع كبير في الحقل اللساني استفاد منه علم العلامات الحديث.

■ لقد كان رولان بارت هو أول من أظهر الاستعمال الممكن للتصميم عند هيلمسليف في النقد الأدبي: «الناصر السيميولوجية» المنشور بعد كتابة «الدرجة صفر من الكتابة» / 1965/. ولقد درس Debove - J. Ray بترتيب، تحت مسمى «التفسيين الذاتي الدلالة»، آثار المعنى المرتبطة بما تشير إليه الكلمة لاستعمالها الخاص: «اللفة الواصفة». باريس، / 1978 /، فصل / 6 /.

يبقى هذا الجهد التجريدي، من جهة أخرى، نموذجاً بالنسبة إلى كل اللسانيين الذين يطرحون أصالة لا تختزل للنظام اللساني. فهم يقبلون إذن «أولوية» اللفة بالمعنى الذي يتكلم فيه ميرولو يونتي عن أولوية الإدراك الحسي، أي رفض الوصف انطلاقاً من معرفة مسبقة بالواقع المعرف (ظاهراتية الإدراك الحسي). باريس، 1945. وكذلك، فلنا إذا كنا نرفض أن نصف اللفة انطلاقاً من معرفة مسبقة بالفكر المُتَلَبَّ، فإنه لن يجرّد بإمكاننا أن ننظر إليها بوصفها تجزئياً خاصاً للفكر. وإذا كان هذا هكذا، فيجب أن تدخل عن الوصف «الجوهري»، والوقوف على علاقات «فمن لسانته» بين كلمات محددة هي نفسها بالعلامات التي تربط بينها فقط. وأما إرادة تحليدها بشكل آخر، فشكون بأن نسد إليها واقعاً غير لغوي. ولكن سيكون من الصعب، في الوقت ذاته، أن نفهم أن اللفة تستخدم في الكلام عن العالم. وعنده وظيفة تبدو أنها تفرّض ضرباً من «الرسو» في الواقع. وهكذا، فإن اللسانيات الرياضية تؤدي، في الوقت نفسه، بالنسبة إلى اللسانيين دور المحدود.

- Principaux ouvrages de Hjelmslev: *Prolegomenes à une théorie du langage* (Copenhagen, 1943), trad. Fr., Paris, 1964; *Le Langage* (Copenhagen, 1963), (trad. fr., Paris, 1966; *Essais linguistiques* (recueil d'articles écrits en français) Copenhagen, 1959. - Commentaires importants: A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", *Bulletin de la Société de linguistique*, 1946, p. 19-42, publié en livre aux Editions Paulet, Paris, 1968; B. Sierstema, *A Study of Glossematics*, La Haye, 1953; P. L. Garvin *Compte rendu de la traduction anglaise des Prolegomenes, Language*, 1954, p. 69-96. Cf. aussi le n°6 de *Langages*, juin 1967.

الوظيفية

FUNCTIONALISME

لا تؤدي فكرة الوظيفة دوراً إيجابياً في لسانيات سوسير. وإنما لتدخل ظاهراً في سلب مضاعف:

1. ليس من وظيفة اللغة أن تمثل فكرة مستقلة عنها.
2. ليست وظيفة اللغة في الاتصال سبباً لانعدام التنظيم، وذلك على عكس ما يقوله الطوارنون.

وإطلاقاً من هذا السلب الثاني، فإن بعض خلفاء سوسير يؤكدون، بشكل إيجابي هذه المرة، بأن دراسة اللغة هي، قبل كل شيء، البحث عن الوظائف التي تؤديها في التواصل: العناصر، والأصناف، والألبيات التي تندرج فيها. وإن هذه الوظائف لتكبر، بالنسبة إليهم، قائمة في أصل التنظيم والبنية الداخلة للغات.

ملاحظة: (يقود الاهتمام بالوظيفة إلى فكرة مفادها أن دراسة حالة من حالات اللغة، بشكل مستقل عن أي نظر تاريخي، يمكنها من امتلاك قيمة تفسيرية، وليس وصفية فقط).

ولقد ظهر هذا الانجذاب خاصة في منهج استقصاء الظواهر الصوتية. وهو منهج حدده، أولاً، د. س. نروبشكوي (1890 - 1938) باسم «علم وظائف الأصوات». ولقد طوره أيضاً فر. جاكسون ودا. مرتينه، وحقائقه برآله التي تأسست في عام 1928. فما هي الوظيفة الجبرمية، في الاتصال، للأصوات الابتنائية التي يشكل تأكيدها السلسلة الكلامية؟ إن الأصوات بذاتها ليست حاملة للمعنى (الصوت /a/ في كلمة /bas/ ليس له معنى إذا أخذ معزولاً)، وإن كانت في مناسبة ما تستطيع أن تصبح كذلك. فوظائف الأصوات تشتمل إذن، قبل كل شيء، في سماحها بتمييز الوحدات التي، هي، توفر المعنى: إن الصوت /a/ في كلمة /bas/ يسمح بتمييز هذه الكلمة من /ba/، beau، bouc، إلى آخره، وإتينا لا نختاره إلا لكي نجعل هذه التمايزات ممكنة. ولقد نرى أن

لهذه الملاحظة الابتدائية نتائج نستنتجها. فهي تزود اللساني بمبدأاً للتجريد: إن السمات الحادية التي تظهر لحظة التلفظ بـ /a/ ليس لها جميعاً بالفضل هذه القيمة التمييزية (= إن اختيارها لا يتم دالماً بقصد التواصل). فأن نلفظ الصوت /a/ طويلاً أو قصيراً، ومن أمام تجويف الفم أو من خلفه (= السجى أو اللاحق)، وهذا موجود في الفرنسية المعاصرة، فإن هذا لا يغير من هوية الكلمة التي يظهر فيها الصوت /a/ (لقد كان الأمر غير ذلك في الماضي، حيث كنا نميز بسهولة عن طريق النطق بين /a/ كلمة /bas/ و /bâ/). ومن جهة أخرى، فإن ما يهاجر الصوت /b/ يفرض على /a/ سمات معينة (كذلك التي نجدتها في الصوت /u/ للكلمة /bu/)، وبما إن هذه إجبارية، في الفرنسية على الأقل، فإنها لا تعيب على أي قصد تواصل. ولقد يعني هذا أن المذهب الوظيفي يقضي إذن إلى عزل الأصوات التي لها قيمة تمييزية من بين السمات الصوتية الماثلة مادياً في نطق ما، إلى أي عزل الأصوات المختلفة التي تسمح بإيصال معلومة. فهذه الأصوات هي وحدها التي يُنظر إليها بوصفها ملائمة من منظور علم وظائف الأصوات.

وبما إن علماء وظائف الأصوات كانوا مصممين قواعدهم وضوحاً بدقة منهجاً سموه التواصل. فإذا كان المراد هو هروسة a/ الفرنسية، فإننا نطلق من نطق خاص لكلمة من الكلمات التي يتداخل فيها هذا الصوت (مثلاً نطق الكلمة /bas/). ثم نقوم في كل الاتجاهات الصوتية الممكنة بتنوع الصوت الذي تم النطق به في هذه الكلمة. ويمكن القول إن بعض التغيرات لا يؤدي إلى الخلط مع كلمات أخرى: إننا نقول والحال كذلك، إن الأصوات المتبادلة في النطق البدني لا تتبادل معها (entre eux, par suite, ni). وتتبادل معها، على العكس من هذا، تلك الأصوات التي يستحيل دحولها تمييز العلامات /beau/, /bou/, إلى أخرى. ونكرر بعد ذلك العملية نفسها على كل العلامات الأخرى التي تحتوي على /a/ (car, table) إلى أخرى. وستلاحظ - وهذا ما لم يكن متوقعاً ويكون سبباً تجريبياً للمنهج - وجود مجموع كامل للنطق بهذه الوحدة الصوتية التي، في الفرنسية، لا تتبادل مع أي علامة. ويسمى هذا المجموع الصوت الفرنسي /a/، ويقال عن عناصره تنوعات /a/. وأما السمات التي تميزها، فينظر إليها بوصفها غير ملائمة: إن ما يسمى «السياقة» أو «المتكررة» من بينها، هي تلك التي يفرضها السياق (تلك التي يفرضها الجوار مع /a/ مثلاً) بينما تسمى الأخرى «تنوعات حرة» (مثال ذلك نطق /a/ نطقاً طويلاً فقط). وأما التي ينظر إليها بوصفها ملائمة، فهي تلك السمات الصوتية الموجودة في كل تنوعات /a/، والتي تميز أي نطق لـ /a/ مهما كان إذن من نطق لـ /a/, /u/, /p/ إلى آخره.

وانطلاقاً من مبدأ أنه يجب على عناصر اللسان أن تكون مدروسة تبعاً لوظائفها في

الاتصال، فإن علماء وظائف الأصوات قد جازوا لتطبيق مبدأ موسير التعارضي، والذي تبعاً له فإن أي وحدة لسانية مهما كانت لا تتكون إلا بما يميزها من وحدة لسانية أخرى، ونلاحظ بخصوص هذا الإجراء:

(أ) أنه يختلف عن إجراء اليولوني (ج. ن. بودوان دي كورتيني) (1845 - 1929)، والذي ينظر إليه غالباً بوصفه رائد علم وظائف الأصوات. فلقد درس هذا الأصوات البدائية للسان من نقطة النظر إلى وظيفتها بغية التوصل. وخلص إلى أنه يجب على التمره أن يهتم قبل كل شيء بالطريقة التي تترك فيها (بدلاً من النظر إلى واقعها المادي). وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التجريد ليس مساوياً لتجريد علم وظائف الأصوات: لقد استطعنا أيضاً أن نبين أن السمات المدركة تتميز، بالانحراف والصوب، من سماتها المادية الماتزة.

(ب) أن الوحدات التي يدرسها علماء وظائف الأصوات هي باللبط وحدات مميزة (= تستخدم في تمييز الوحدات الحاملة للمعنى من بعضها. والكلمات مثال على ذلك): إنه لمن الطبيعي إذن أن يكون الوجه الوظيفي، في هذه الوحدات، هو الذي به تختلف عن بعضها بعضاً. فالسرور من المبدأ الوظيفي إلى المبدأ التعارضي لا يكون بديهي إذا درسنا الوحدات الحاملة للمعنى فلتها، (العلامات)، وخاصة إذا درسنا وحدات دلالية على وجه الدقة

ج. وكذلك، فإن الوحدات الصوتية المحففة للسان، نستطيع أن تكون لها وظائف أخرى غير الوظيفة التمييزية. وهذه هي حالة السمات المتكررة التي نسمح بالتطبيق الصحيح للرسالة عندما يكون النقل سيئاً (في مصطلحات نظرية المعلومات، فإن السمات تتيح المجال لمقاومة الضوضاء). وهذه هي أيضاً حالة عدد من ظواهر العروض ولقد بيني هذا إذن أنه لا مفر من أن يكون لبعض السمات الصوتية غير المتلائمة وظيفة ضرورية في الاتصال.

■ Sur la méthode phonologique, voir Unités non significatives. • Sur les fondements théoriques: K. Bühler, "Phonetik und Phonologie", Travaux du Cercle linguistique de Prague, 4, 1931, p. 22-53; L. Pnieto, "La découverte du phonème", La Pensée, n° 148, déc. 1969, p. 35-53.

لقد حاول "G. Gougenheim" أن يطبق على الوصف القاعدي مناهج الاتجاه الوظيفي لعلم وظائف الأصوات. وتمثلت فكرته الأساسية في أنه لتحديد عنصر من العناصر القاعدية (الشخص، الزمن، الصيغة، الرابط، حرف الجر، إلى آخره)، يجب أن تقارن مع عنصر آخر. من العناصر القاعدية للغة. والسبب لأن المتكلم يختاره بالمقارنة معهم، وأن هذا الاختيار وحده يخلق بدور في الاتصال. ولقد سمى "Gougenheim" «التعارض»

كل زوج من المتاصر القاعدية، وميز، تبعاً لثمة علم وظائف الأصوات الثلاثية، ثلاثة مداخل من التصاروس. ففي بعض الحالات يكون اختيار واحد من عنصرين مفروضة (الصيغة الإلجورية مفروضة بعد «أعلم أنه»، وصيغة الاقتضاء مفروضة بعد «أريد أنه». توجد إذن تسمية قاعدية. ويكون المتصران في حالات أخرى ممكنين، ولكن اختيارهما لا يستدعي اختلافاً في المعنى. فنحن نقول، في الفرنسية المتكلمة حالياً، بلادة «إذا تأتي وأنا هنا - si tu viens et que je suis là» أو «إذا تأتي وأنا هنا - si tu viens et que je suis là» إن هذا هو المتغير الأسلوبى مقارنة بالمتغير الحر لملءاء وظائف الأصوات. وأخيراً، يمكن للاختيار أن يستدعي اختلافاً في المعنى:

«je cherche un livre qui a été écrit au XVI siècle» - أبحث عن كتاب كان قد

كتب في القرن السادس عشر».

«je cherche un livre qui ait été écrit au XVI siècle» - أبحث عن كتاب كتب

في القرن السادس عشر»

يوجد إذن تصاروس في المعنى. وتبعاً لـ "Gougenheim"، فإن هذه التصاروسات الأخيرة وحدها هي التي تسمح بتحديد معنى الوحدات النحوية الصغرى المدروسة (ولذلك كما إن السمات الملائمة وحدها تحدد الأصوات).

إننا نرى بوضوح من هذه الأمثلة الصعوبة التي توجد في عد المتصورات التي نأقاسها علماء وظائف الأصوات من أجل الوحدات التمييزية على الوحدات الدالة. فنحن نقبل بسهولة أن نميز جندوياً سمات الصوت /a/ في /ba/ التي تتعلق بمجاورة الصوت /b/، والصوت /b/ التي نمد ملائمة من منظور وظائف الأصوات. ولكن هل نستطيع أن نقيم التفرع نفسه بين تسمية هذا الاقتضاء بعد التعبير «أريد أنه» والاختيار الحر لهذا الاقتضاء في «أبحث عن كتاب كتب في القرن السادس عشر»؟ ويبدو في القواعد أن التسمية والاختيار الحر يحملان الأسس نفسه. ولكي نختار وصفاً ممكنًا للاقتضاء «الحر» من بين إمكانات وصية أخرى، فإننا نستطيع أن نطلب منه أن يتلام مع الاستمالات التي يكون الاقتضاء فيها مفروضة (وقد هذا مثلاً أن نمزوا للاقتضاء عموماً بياناً للشك). ولقد نرى في بعض الأحيان أن حالات «التسمية» نفسها هي الحالات الأكثر بياناً. ومن هذا مثلاً، أن بتفنيست إذ درس الصوت «الوسطي» في اليونانية القديمة، فقد استخلص أحكامه الأساسية من الأمثال التي كان فيها هذا الصوت ضرورياً (هـ التي ليس لها صيغة المبني للمعلوم ولا صيغة المبني للمجهول). وقد كان هذا على نحو صار فيه لهم الوظيفي ما لا يفيضي بمثل هذه المباشرة إلى مبدأ التصاروس وإلى القيمة المخلافية.

وإنه لهذا السبب أيضاً، فإن عالماً في وظائف الأصوات مثل أندريه مارتيه، عددا

شرع في بناء نحو وظيفي، فقد أدخل فيه مبادئ للتحليل ليس لها ما يقابلها في علم وظائف
 الأصوات. فلقد رأى، مثلاً، أن لكل عبارة، تستخدم من أجل وظيفة إحصائية، تجربة
 (سواء كان ذلك في تحليلها أم في وضع ترسيمها لها). فهذه العبارة تتكون بعد ذلك من
 مستند (عال على العملية التي يحددها المتكلم مركزية في هذه التجربة) مصحوب على وجه
 الاحتمال بسلسلة من التكميلات الإستنادية (من بينها المستند إليه). وذلك لأن لكل نموذج
 من النماذج وظيفة حمل نموذج خاص من المعلومات تتعلق بالعملية. ولما كان الأمر
 كذلك، فإن هذه الوظائف لا يمكنها عمومًا أن تنشأ بواسطة التبادل. ومن هنا على ذلك، هو
 أن معظم التعبيرات التي يمكنها أن تضطلع بدور ظرف الزمان لا تستطيع أن تضطلع بدور
 ظرف المكان: لا معنى إذن أن تتعامل فيما إذا كانت هاتان الوظيفتان متبادلتان أولاً (وكذلك
 الأمر بالنسبة إلى وظيفة المستند إليه ووظيفة المستند للذين، في الفرنسية على الأقل، نادراً ما
 يحتلان الوحدة البنيوية الصغرى نفسها). وهكذا، فإن الاتجاه الوظيفي لا يسمح أبداً، في
 القواعد، بالعبارة تالية على مسألة سوسر التي تقول: «في اللغة، لا يوجد إلا الاختلاف».
 وتحتز هذه الخلاصة إذا نظرنا إلى المساحة القاعدية الشهيرة «الحلقة براه اللسانية».
 فالمفهوم «المنظور الوظيفي للمجمل»، يشار إليه بصورة عامة بالحرف الأول من الكلمة
 "FSP"، مأخوذاً من التعبير الإنكليزي: "Functional sentential perspective".
 وانطلاقاً من الفكرة القائلة إن الوظيفة الأولى للعبارة هي أن تحمل إلى المرسل إليه خبراً ما
 كان يملكه، فإننا سنميز مكونات العبارة بمساهماتهم في هذه المهمة. وهكذا، فإننا سنميز
 (انظر: ماتيسوس) المكونات التي تكفي لاستدعاء معرفة مسبقة الوجود (مرتبطة مثلاً بـ «سباق
 الاتصال»). كما سنميز المكونات التي تعمل، بخصيص هذا المعطى، معارف «جديدة»،
 وتوزعاً يسوس، جزئياً على الأقل، نظام الكلمات (إننا لنميل أن تبدأ بالكلمات التي تحين
 «المعروف من قبل»). ولقد عجم فيبراس، فيما بعد، هذه الفكرة بأنها مفهوم متدرجاً
 للفعالية الاتصالية (المشار إليها غالباً بالحروف الأولى للكلمات الإنكليزية communicatie
 "CD" dynamism). يمتلك مقطع من العبارة معلومات جديدة أكثر من (CD) التي
 يعطيها، لا سيما أن كمية (CD) يمكن أن تحددها عوامل أخرى غير نظام الكلمات.

وكذلك أيضاً، فإن كثيراً من اللسانيين وقفوا معارضين، باسم الوظيفية، للقواعد
 النوليدية. وهكذا، فإن الأمريكي "Kuno" ذهب يبحث عن وصف لإمكانات الإحالية
 لنضائسار، ليس انطلاقاً من قواعد التلخيص الشكلية، ولكن انطلاقاً من مفهوم وجهة النظر،
 والتي ترتبط هي نفسها بفكرة الوظيفة المعلوماتية: تستخدم العبارة لتقديم حدث للمرسل
 إليه. وإنه لا نستطيع ذلك إلا بوصف الحدث كما يراه هذا المشاهد أو ذلك. وتبعاً
 لـ «كينو»، فإن زاوية الرؤية المختارة تحدد الطريقة التي تستخدم فيها العناصر لتعيين

المشاركين في الحدث. وإن هذا ليكون بفضل الالتزامات العامة المرتبطة بطبيعة الرؤية الإنسانية. ولقد أظهر سوسير، ضد المقارنين، أن الوظيفة الإضافية للسان لا تخدم البنى الداخلية للكلمات. وهي تستخدم الآن لربط اللغة بشروطها الخارجية للاستعمال.

- Sur la grammaire fonctionnaliste de Martinet, voir p. 457 s. et *Studies in Functional Syntax Etudes de syntaxe fonctionnelle*, Munich, 1975 - Nous nous référons au livre de G. Gougenheim, *Système grammatical de la langue française*, Paris, 1938, commenté dans G. Barnicaud et al., "Le problème de la négation dans diverses grammaires françaises", *Langages*, 7, septembre 1967 - L'étude de E. Benveniste sur le moyen se trouve dans les *Problèmes de linguistique générale*, chap. 14. - Sur les recherches non proprement phonologiques de l'école de Prague "J. Vachek (ed.), *A Prague School Reader in Linguistics*, Bloomington, 1964, et, du même auteur, *Dictionnaire de linguistique de l'école de Prague*, Anvers, Utrecht, 1966. - Sur la FSP et le CD: *Papers on FSP*, La Haye, Paris, 1974 (articles de Dadas et de Firbas); ces notions sont discutées dans J-C Anscombe et G. Zaccaria (eds.), *fonctionalisme et pragmatique*, Milan, 1990. - Principal ouvrage de S. Kuno: *Functional Syntax. Anaphora, Discourse and Empathy*, Chicago, London, 1987.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الدلالة. فبعض اللسانيين حاول أن يدخل إليها مناهج علم وظائف الأصوات كما هو تقريباً. وهكذا، فإن بريو يظن أن الاستبدال يمكن أن يطبق على المعنى كما يطبق على الوجه الصوتي للسان (توجد هذه الفكرة من قبل هند هيلنسليف). فلنطع اسم (الرسالة) للمعلومات الكلية المبلفة، وذلك عندما نستعمل العبارة في ظروف محددة. وهكذا، فإن عبارة «أهله إلى» تستخدم، في بعض الظروف، لتبليغ الرسالة «هذا أمر لإعادة قلم لتكلم». ويجب على الساني حينئذ أن يسأل نفسه: ما هي الوظيفة التي تم أدائها في تبليغ هذه الرسالة عن طريق العبارة نفسها (بشكل مستقل عن الظروف التي توجد فيها). وهنا يلجأ بريو إلى الاتصال. ولكن عوضاً عن القيام بتوزيع التجلي الصوتي، كما في وظائف الأصوات، يجب توزيع الرسالة، وتسجيل المتغيرات التي تتطلب تغييراً مادياً في العبارة. وهكذا، فإن تبديل فكرة «الدفتير» أو «الكتاب» بفكرة «القلم» لا تتطلب مثل هذا التفسير. ويسمى «القلم» حينئذ عنصراً لسانياً غير ملائم للرسالة وعلى العكس من ذلك، فإن فكرة الشيء الوحيد المطلوب لتحدد ملائمة، وذلك لأن تمويهها بفكرة للجمع ستتطلب استبدال علامة المفرد بعلامة الجمع. وتبعاً لبريو، فإن السمات الملائمة وحدها هي التي ترتبط بالعبارة نفسها. وهذا يقضي إلى الفكرة التي نقول إن الوظيفة الدلالية للعبارة تكشف عن نفسها - ليس مباشرة عن طريق الرسائل التي يمكن

أو تزيدها - ولكن عن طريق الاختلاف بين هذه الرسائل ورسالات العبارات الأخرى. وسنلاحظ أن تطبيق الاستبدال، سيدفع بريوتر إلى تمثيل كل عبارة كمجموعة من السمات الملائمة بشكل تكون فيه كل واحدة مستقلة عن الأخرى (وهذا تشبه السمات الملائمة للأصوات). وإذا كان هذا هكذا، فإنه لمن الواضح أن وظيفة العبارة تتعلق بالطريقة التي ترتبط بها عناصرها الدلالية فيما بينها. ولكن كان يجب على بريوتر أن يلجأ إلى مفاهيم لم تعد متأسسة على الاستبدال لكي يحاول تحديد هذا التنظيم الدلالي. وهكذا، فإنه إلى جانب السمات الملائمة، يتحدث عن سمات متضادة تعبر عن «وجهة النظر»، والتي تكون السمة الملائمة بموجبها متصورة: في مضمون العبارة «أعد له» سي طرح وحدة (نسبياً معرّداً) يمثل التعبير المحدد فيها بقوسين سمة متضادة، وتدل على أن سمة «الفرد» تعود إلى موضوع الفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فإتينا لا نرى أي استبدال سيقيم بإظهار هذا العنصر. وهنا أيضاً، فإن الوظيفية وبدأ التمازج لا يلتقيان إلا للحظة قصيرة.

■ لقد أخذت أفكار هـ. بريوتر بطريقة مبسطة في كتاب رسائلات وعلامات، باريس 1966. وطورت إلى نظرية عامة للإيديولوجيا في كتاب «العلامات والممارسة»، باريس 1975. ولقد ألح هذا الكتاب الأخير على الفكرة التي تقول إن اختيار تصنيف ما (من بين عدد من التصنيفات الممكنة)، إنما يعني تقديم السمات التي تم الوقوف عليها بوصفها سمات ملائمة - من غير أن تكون غاية الممارسة التي من أجلها كانت ملائمة موضوعية عموماً. فهذه العلاقة التضمينية للملائمة تكون الإيديولوجيا المرتبطة بالتصنيف. وإن هذا لا يصلح لفظ بالنسبة إلى تصنيف البشر تبعاً لألوانهم، ولكنه يصلح أيضاً بالنسبة إلى تصنيف العالم الملازم للمعجم اللفظي للغة. وسنلاحظ التوسع المعطى هنا لكلمة «ملائمة»، المأخوذة من علم وظائف الأصوات. وللمعرفة مجموع أبحاث بريوتر، انظر:

Saggi di semantica. Parme, 2 Vol. 1969 eT 1991.

ويظهر اختراق الوظيفية وبدأ التمازج بشكل أكثر وضوحاً أيضاً في «اللسانيات الوظيفية» كما يعرف فلميز من تلاميذ موسير، هو: "H. Frei". ففري يريد أن يصف اللغة أقل من وصفة لوظيفة اللغة، أي للطريقة التي تستخدم فيها بالفعل، في عصر ما. وأنه ليدرس، من أجل هذا السبب، ليس فقط اللغة التي يقال إنها «سليمة»، ولكن «كل ما يفجر في مقابل اللغة التقليدية، والأعطاه، والتجديد، واللسان الشعبي، والعامية، والحالات الشاذة أو الشرعية، والحيرة الثقافية» إلى آخره. وأنه يهتم بهذه الانزياحات لأنها تكشف عن ما ينتظره المتكلم من اللغة، وما لا يجده فيها: لقد أصبحنا إذن معلماً لحاجات تتحكم بممارسة الكلام. وتمثل أهم الحاجات اللسانية إلى:

١ - المماثلة: وهي تقضي إلى توحيد نسق العلامات (وهذا ما يعطي الخلق القياسي

مجالاً، فهو يتنوع للفظ المستحدث) والعناصر التي تتبع في الخطاب (ومن هنا نشأ، مثلاً، ظاهرة التوافق التعادي).

ب - التمايز: إننا نميل، ضمهناً للوضوح، إلى التمييز صوتياً بين العلامات التي لها معاني مختلفة، وإلى التمييز دلالياً بين العلامات التي لها واقع صوتي مختلف، وإلى إدخال فصل في السلسلة الكلامية.

ج - الإيجاز: إنه سبب الحذف، والإغمار، وخلق الكلمات المركبة (التي تتجنب حروف الجر).

د - التثبيت: وهو يفضي إلى إعطاء، قدر الإمكان، للعلامة نفسها الشكل نفسه، مهما كانت وظيفة القاعدة.

هـ - التعبير: يتطلع المتكلم إلى رسم خطابه بشخصيته، على الرغم من موضوعية الشفرة (code). ولقد ينشأ عن هذا خلق مستمر للصور، كما ينشأ الحرفاء دائم للعلامات والمعارف. فالتكلم يعطي بوساطتها انطباعاً بأنه يستعيد امتلاك اللغة المشتركة.

وتبعاً لما يرى فري، فإن كل هذه الوظائف، المتنافسة غالباً، تشرح، ليس الأخطاء فقط، ولكن تشرح أيضاً عدداً من وجوه «الامتصاص السليم» (المتكون من أخطاء الأعراس). وإنها لتفرد المساببات مبدأً عن الإطار الذي اقترحه سوسير. وهي تفعل ذلك أيضاً أكثر مما تفعله قواعد مارتينييه أو دالاييت بريشو. وكذلك، فإنها تضع السمة النسقية للغة في المستوى الثاني، وهو المستوى الذي رأى سوسير أنه جوهري. ومما لا شك فيه، فإن الانطلاق هو ما يصعب عمله، وخاصة عندما نبدأ بإحصاء وظائف اللغة بين تلك التي تُمارس بمناسبة فعل الاتصال، وبين تلك التي ترتبط به ضرورة. ومما لا شك فيه، فإن المساببين ليتطلعون، إذ يستخدمون مفهوم الوظيفة لدراسة اللغة، إلى تغطية موضوعهم بوجهة نظر تفرضها طبيعة هذا المفهوم. وهكذا، فإن السمات الوظيفية للغة تستطيع أن تنسب إلى اللغة نفسها، وأن تشارك بوصف «جوهري». وفي الواقع، فإن تعددية الوظائف الممكنة للغة، ترفض الوظيفة دائماً أن يفصل بعضها، من غير أن يكون هذا الاختيار مبرراً انطلاقاً من الموضوع. فلماذا افترضنا وجود معنى لدراسة اللغة قبلاتها، كما يتبادل سوسير، ليس البحث في هذه الوظائف هو الذي يقود إليه.

■ إن الكتاب الرئيس لـ «فري» هو «قواعد الأخطاء». وهو منشورات "Behegarte"، 1929. ونجدته يستلهم فكرة، كان قد صاغها تلميذ مباشر آخر من تلاميذ سوسير، هو شاول يالي، في كتاب: «اللغة والحياة»، باريس، 1926.

التوزيعية

DISTRIBUTIONALISME

تمثل سنوات / 1920 / العصر الذي بدأ فيه عمل سوسير بالانتشار في أوروبا إلى حد ما. وفي هذه السنوات ظهر بلومفيلد (وهو مختص في الأصل في اللغات الهندو-أوروبية)، واقترح بشكل مستقل نظرية عامة للغة. وهي نظرية طورها تلاميذه وأعطوها شكلاً نسبياً تحت مسمى «التوزيعية». وقد هيمنت هذه النظرية على اللسانيات الأمريكية إلى عام / 1950 /. ومعظم الأمر كذلك، فإن المرء ليجد أن هذه النظرية قدمت عدداً من النماثات - إلى جانب اختلافات جلية - مع الموسيقية، وخاصة مع التأويل الشكلاني، واللسانيات الرياضية المنظومية لهذا الأخير.

1 - اللاذهنية

تتعلق لسانيات بلومفيلد من علم النفس السلوكي. وهو اتجاه كانت له الغلبة / 1920 / في الولايات المتحدة. فعمل الكلام ليس سوى سلوك لنموذج خاص (وحياناً لحكاية بلومفيلد المبتدعة، فإن اللفظة تمثل إمكانية، بالنسبة إلى جيل التي رأت نقاحة. فعوضاً عن تعظيمها، سبغت جاك أن يعمل ذلك) وعلى هذا، فإن المدرسة السلوكية ترى أن السلوك الإنساني كله قابل للتفسير («مرفق»)، وذلك انطلاقاً من الأوضاع التي يظهر فيها، وبشكل مستقل عن أي عامل «داخلي». ولقد استجج بلومفيلد من هذا أن الكلام، هو أيضاً، يجب أن نفسره أوضاع ظهوره الخارجية. ولقد سمي هذه الحالة «الحالة الآلية»، وجعلها مضادة للذهنية»، والتي كان يراها غير قابلة للممارسة، لأن الكلام، كما يرى، يجب أن يفسر مرصعه أثراً لأفكار (المقاصد، المعتقدات، المشاعر) الذات المتكلمة ولما كان ذلك كذلك، فإن بلومفيلد يطلب، قبل أن تفسر الكلام تفسيراً آلياً - وهو أمر لن يتحقق عوراً - أن مكتني آلياً بوصفه (ومن هنا، فقد نشأ مذهب وصفي يتعارض مع المذهب التاريخي

للقواعديين الجدد، كما يتعارض مع المذهب الوظيفي). ولكي لا تلوي هذا الوصف الأحكام المسبقة التي تجعل التفسير اللاحق مستحيلاً، فإنه يطلب أن يتجزع خروج أي نظر ذهني، وأن يتجنب الإشارة إلى معنى الكلام المنطوق.

- Outre de nombreuses études de détail, Bloomfield a écrit trois ouvrages théoriques essentiels: Introduction to the Study of Language, Londres, 1914, sous l'influence encore de la psychologie classique; Language, New York, 1933, où il présente ses thèses les plus originales (trad. fr., Pairs, (1970); Linguistic Aspects of Science, Chicago, 1939, où il apporte une contribution linguistique au néopositivisme.

2 - التحليل التوزيحي

إن دراسة اللغة تعني إذن وقيل كل شيء، جمع مجموع، منوع قدر الإمكان، من العبارات التي قالها فعلاً مستعمل هذه اللغة في عصر معين (إن هذا المجموع = المدونة). لم نحاول، من غير أن نقابل من معنى العبارات، أن نظهر الاضطرابات في المدونة - وذلك لكي نمطي للوصف سمة منتظمة، وأيضاً لكي نتجنب أن يكون مجرداً لفظ. وما إن النجهر إلى الوظيفة والمعنى مستبعد، فإن المفهوم الوحيد الذي يُستخدم قاعدة لهذا البحث عن الاضطراب، إنما يمثل في السياق النطقي أو المحيط. ولذا، فإن تعيين المحيط للوحدة "a1" في العبارة "E"، يعني تعيين بقية الوحدات "a2, a1, a1-1, ..." التي تتبعها في "E"، وتعيين البقية "a1 + 1, a1 + 2, ..., a1 + n" التي تتبعها. وانطلاقاً من هنا، فإننا نحدد مفهوم الاتساع.

لنكن "a" مقطعاً (وحدة أو سلسلة من الوحدات) للعبارة "E". ولنكن "C" مقطعاً لعبارة أخرى هي "E" من عبارات المدونة. وسنقول إن "a" هي اتساع لـ "C"، إذا لم تكن "C": 1 - أكثر تعقيداً من "a" (وهيلا المعنى، فإن "C" لا تتضمن وحدات أكثر من الوحدة "a"). 2 - إن الاستبدال من "C" إلى "a" في "E" ينتج عبارة هي "E" من المدونة. ("a" و "C" تمثلان إذن محيطاً مشتركاً). وبوساطة توسع ماروف لدى الرياضيين، فإننا سنقبل أن تكون العبارة بقائتها مقطعاً، وإذا كان ذلك، فإن هذا يسمح بالنظر إليها بوصفها توسعاً لكل عبارة أخرى ليست أكثر تعقيداً منها. ونستخدم المحيط أيضاً في تحديد توزيع الوحدة: حيث نلتقيها في المدونة، فإن هذا يكون مجموع المحيطات (إن الدور الأسامي لهذا المفهوم، قد ناد اللسانيين الذين يوالون بلفر ميلد، وخاصة ويلز وماريس في بداية أعمالهما، إلى أن يسموا أنفسهم التوزيحين).

ولقد استعملت التوزيحية من المفاهيم السابقة منهجاً لتفكيك عبارات المدونة. وإن

هذا المنهج هو منهج التحليل إلى «المكونات المباشرة - constituents immédiats» (والاختصار نقول «CI» - م م). ويمزق هذا التحليل إلى الجملة بناءً ترتيبياً، وهو بهذا المعنى يملك العبارة أولاً إلى مقاطع تسمى مكوناتها المباشرة «CI» - م م. ثم إنه يفرع كل واحد من هذه الم م إلى مقاطع تحتية تمثل مجموع الم م لهذا الم م، وهكذا دواليك إلى أن يصل إلى الوحدات الدنيا. ولكي نقطع المقطع "b" من غير أن نستند إلى معناه، وبشكل لا يكون قسرياً، فإننا نقارنه بالمقطع "C" الذي يعد "b" توسعاً له. فالأمر الذي يفرض تحليله هو أن "e" تنقسم إلى وحدتين دنيا فقط، هما: "e" و "e'". وحينئذ نقطع "b" إلى مقطعين، هما: "b" و "b'". وإتھما لمختاران، على التوالي، لكي يكونا توسعات لـ "C" و "C'". فلنحلل العبارة "E": «رئيس الجمهورية المنتعج للجلسة»:

I - نلاحظ أن المدونة تحتوي أيضاً على عبارة «جورج بئرثر». وهي عبارة مكونة من وحدتين، وتحليلها بعد بدءاً. وإتأ سنبحت حيثأ أي المقاطع في "E" تعد توسعات لـ «جورج» و«بئرثر». وسنرى أنها تتشغل على التوالي في «رئيس الجمهورية» و«المنتعج للجلسة». والسبب، لأننا نجد في المدونة أيضاً: «جورج المنتعج للجلسة» و«رئيس الجمهورية بئرثر». ومن هنا ينشأ أول تقطيع إلى اثنين من الم م م م: «رئيس الجمهورية / المنتعج للجلسة - Le président de la République a ouvert l'instance»

II - تفكك بعد ذلك الم م م الأول، مقارنين إياه مثلاً بالمقطع «جاري - mon voisin» والذي يعد تحليله بدءاً. وإتأ لنرى أن ال التعريف "le" تعد توسعاً لـ "mon"، وأن "voisin" تعد توسعاً لـ "président de la République". ومن هنا، فإننا نستنتج تفكيكاً جديداً: "le/président de la République".

III - إن مقارنة المقطع «رئيس الجمهورية» مع «رئيس أوفرنياطي» تأتي بمقطع جديد: «رئيس / الجمهورية»، إلى آخره.

ويمكن للتحليل النهائي أن يحتل في الترمية التالية، حيث تمثل كل «خانة» م م م، ويمكن لها نفسها أن تتضمن خانعات أخرى:

(ملاحظة: سنوزع على الخانات المكونات المباشرة للعبارة كما تظهر في الترجمة إلى العربية. مترجم).



والمهمة الثانية بالنسبة إلى التوزيع، المشغول بتنظيم المدونة، تكمن في الوصول إلى تصنيف للمكونات المباشرة (م م). وإته لمن أجل هذا، نحاول أن نجعل في طبقة واحدة كل "م م" ذات التوزيع المطابق. ولكن هذا العمل بعد محققاً، لأنه من النادر أن نجد في المدونة مقطعين لهما التوزيع نفسه تماماً. ولذا يجب أن نقرر أي ضرب من الفوارق التوزيعية يمكن إهماله، وأي ضرب يمكن الاحتفاظ به. ومادام الحال كذلك، فإن هذه المعايير في المسائل التقليدية هي معايير وظيفية أو دلالية. ولأنها هكذا، فهي غير صالحة للاستعمال بالنسبة إلى التوزيعي. والسبب لأنها تؤسس هذا القرار، فغري مهماً أن نجد بعد الفعل "فتح" كلمات مثل "الجلسة"، "الباب" أو "الطريق"، وليس كلمات مثل "سهل" أو "جبل". وإته لمن الأهمية الأقل، إذ نجد كلمة "باب"، أن لا نجد كلمات مثل "الكرسي"، "المصباح"، "الأهنية". ذلك لأن التوزيعي يعمل من خلال المراحل. وأما بالنسبة إلى السلسلة الأولى من الطبقات، الواسعة جداً، فإننا نشترط فقط أن نستطيع ربطها بقواعد يكون نموذجها مثل "إننا نجد، بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر الطبقة "A"، على الأقل عنصراً من عناصر الطبقة "B". فتجاورهما يكون (م م) في المدونة - وبالتبادل (مع الشرط الذي يقضي بأن تكون الـ (م م) التي تم الحصول عليها مالكة لخواص توزيعية متماثلة). ويقول آخر، فإننا نكون طبقات على مثال اضطرابها المتبادل (وليس بالضرورة لي تأليف عناصرهما) وهكذا، فإن الكلمتين "المصباح" و"الجلسة" تستطيان الانتماء إلى الطبقة "A" نفسها، بينما تشتمل الكلمتان "كسر" و"فتح" إلى الطبقة "B" نفسها. وستقسم في مرحلة ثانية، وثمناً للمبدأ نفسه، للطبقات الرئيسة التي تم الحصول عليها. إننا ستقسم "A" و"B" على التوالي إلى "A1" و"A2"، وإلى "B1" و"B2"، وإن هذا ليكون بشكل يستطيع فيه كل عنصر من عناصر "A1" أن يكون مشتركاً مع عنصر من عناصر "B1" على الأقل، وبالتبادل وبالطريقة نفسها يكون الأمر بالنسبة إلى "A2" و"B2" ثم تبدأ بعد ذلك مع: "A1"، "A2"، و"B1" و"B2"، وهكذا دواليك.

(ملاحظة: إن الإجراء الفعلي أكثر تعقيداً من هذا، وخصوصاً أننا نميز الطبقتين "A" و "B" بعد أن نكون قد ميزنا الخواص التوزيعية لـ (م م) التي تم الحصول عليها بجمع عناصرها).

يظهر بعض التوزيعيين أنه إذا أوضحنا بدقة هذا الإجراء، فإننا قد نصل إلى جعله كلاً، فنحدد بهذا إجراء اكتشافياً ينتج كلاً وصفاً قاعدياً انطلاقاً من المدونة. وإن السلسلة التي يقوم عليها هذا المنهج هي أنه عندما نتابع، مرحلة بعد أخرى، إجراء التقسيم، فإننا نصل إلى طبقات متجانسة أكثر فأكثر من منظور توزيعي. ويقول آخر، فإن عناصر الطبقات التي تم الحصول عليها في مرحلة ما، لتتشابه، أكثر فأكثر فيما بينها توزيعياً، من العناصر التي تم الحصول عليها في مرحلة سابقة، بحيث يفقد الإجراء الكلي مع مقاربة تتحسن بلا توقف، إلى تحديد للطبقات التوزيعية الدقيقة. وبالنسبة إلى هاريس، فإن قبول هذه السلسلة يعني أن تنسب إلى اللغة بنية توزيعية. وما يدحض وجود هذه البنية، سيكون إذن أن نلاحظ أنه انطلاقاً من مرحلة معينة، لا يستطيع أي تقسيم جديد أن يحسن المقاربة، ولكن التحسين يشترط إلغاء التقسيم الذي تم صنفاً في مرحلة سابقة. وإن هذا يعني إذن أنه يشترط جمع العناصر التي كانت سابقاً منفردة.

- Sur les principes et la méthode du distributionalisme: Z.S. Harris, "Distributional structure", Word, 1954, p. 146-162, et Methods in Structural Linguistics, Chicago, 1951 (réédité sous le titre Structural Linguistics). - Sur l'analyse en CI: R.S. Wells, "Immediate constituents". Language, 1947 ; cf. aussi le chapitre 10 de l'Introduction à la linguistique de H.A. Gleason, trad. Fr., Paris, 1969. - Les textes les plus importants de l'école se trouvent dans M. Joos (ed.), Readings in Linguistics, I ("The development of descriptive linguistics in America", 1952-1956), Chicago, 1957, rééd. 1966.

يتلقى مشروع المدرسة التوزيعية (وصف عناصر اللغة من طريق إمكاناتها التأليفية)، بدءاً من عام 1968، شكلاً آخر من أشكال التحقّق، وذلك بفضل مفهوم التحويل الذي أقامه هاريس. وقد طبقه غروس نسبياً على الفرنسية مع تعديلات عديدة. وإنه لطالما ظهر عصباً على الممارسة أن تكشف مباشرة عن ورود عنصر من العناصر في كل جمل لغة، فندوجب أن نحدد، بداية، مجموعة من الجمل الأولية، وكذلك جملها المعقدة التي اشتنتها التحويلات (استبدال ضمير باسمه والانتقال من السبني للمعلوم إلى السبني للمسجول، وتضمين جملة في جملة أخرى عن طريق التبعية...). وإن نحدد أنماط التحويل المقولة ما إياها تشكل عدداً صغيراً ومحدداً شكلياً عن طريق البنية النحوية لجمل الانطلاق والوصول ضمن لكي نصف كلمة، ندرس أولاً سلوكها في هذه الجمل البسيطة. فنحن نحدد الأعمال

تبعا لحاجتها أو لعدم حاجتها إلى مقبول به («عبر» بالتعارض مع «كلم»)، وتبعاً لأن يكون هذا المعمول قادراً أو غير قادر على الدخول بوساطة حرف الجر («فكر» بالتعارض مع «عرف»)، إلى آخره.. ويضاف إلى هذه المعايير التي يعد بعضها تقليداً، ولكن جماعة هاريس يحدونها بدقة عظمى، معايير أخرى مرتبطة بإسكاتات تحويل الجمل، حيث تدخل الكلمة المفروسة. وهكذا، فإن مفاعيل الفعلين «كلم» و«فكر» لا تتحول من الاسم إلى الضمير بالطريقة نفسها: «لوك يفكر برينا» تصبح «لوك يفكر بها»، بينما «لوك يتكلم مع رينا» تصبح «لوك يتكلمها». ولقد أظهر كروس، إذ ولّف عدداً محدوداً من المعايير من هذا النمط، بأنه لا يوجد فعلان في الفرنسية لهما نفس السلوك التوزيحي، وأتينا نستطيع في الوقت نفسه أن نجعلهما في طبقات لها تماثلات دالة في السلوك.

- Z.S. Harris a introduit les transformations dans le distributionalisme à partir de *Mathematical Structures of Language*, New York, 1968 (trad. fr., Paris, 1971). Cf. aussi son recueil *Papers in Structural and Transformational Linguistics*, Dordrecht, 1970, et le n°99 de *Langages*, sept. 1990, qui présente également les développements ultérieurs de sa théorie. - Le méthode de M. Gross est présentée, avec application aux constructions complétives, dans *Méthodes en syntaxe*, Paris, 1975, et dans les trois volumes de sa *Grammaire transformationnelle du français*, publiés à Paris, respectivement en 1968 (*Le Verbe*), en 1977 (*Le Nom*) et en 1990 (*L'Adverbe*).

3 - التوزيحية والسوسيرية

تثير التوزيحية، من منظور لسانيات سوسير، بعض القضايا. وتتلحق القضية التي يشار إليها في معظم الأحيان بتحديد الوحدات. فالمناصر، بالنسبة إلى سوسير، ليست معطاة على الإطلاق. وإن اكتشافها ليشكل شيئاً واحداً مع اكتشاف النسق، ومادام الحال كذلك، فإن الدراسة التوزيحية تبدو مطلوبة، بالضرورة، لمعرفة مسبقة بالماصر. فلكي يصار إلى توزيع وحدة من الوحدات، يجب أن تكون هذه الوحدة قد حدثت مسبقاً (يجب أن تكون قد حدثت في السلسلة الكلامية، كما يجب امتلاك القدرة على مطابقتها من خلال ورودها المتكرر)، وكذلك يجب مسبقاً أيضاً تحديد الوحدات التي تكون محيطاتها. وما لاشك فيه، أن جزءاً من هذا الاعتراض سيسقط إذا كان بحث الطبقات التوزيحية مسبوقاً بتحليل من نمط (م م) ذلك لأن هذا التحليل الذي يستند إلى معايير توزيعية أولية (دراسة بعض المحيطات الخاصة)، يسمح بتحديد المقاطع التي تستخرج منها بعد دراسة توزيعية أكثر تفصيلاً. ويصح مع ذلك:

I - أن التحليل الذي يقوم على (م م) يصل بصعوبة إلى تحديد وحدات أقل من الكلمة. وإذا أردنا بواسطة التعديل أن نؤلف مع مشكلة تقطيع الكلمة، فتم احتمال أن يمرض تقطعات يرفضها السوسيري من أجل سمتها الدلالية المعرض عليها. وهكذا، وإذا قبلنا التقطيع الممتد للفعل «dé-Faire» - فك، فإن التحليل (م م) يبدو أنه يمرض الضبط على الفعل «re-layers» - أناب، بدل: توجد عبارات يستطيع الفعل «relayer» فيها أن يمرض بالفعل «défaire». ويمكننا حينئذ أن نقول إن «re» توسع «dé» (لأن الفعل «délayer» - أناب، موجود)، وإن الفعل «layers» - نقش، توسع للفعل «Faire» - عمل، (لأن الفعل «refaire» - فعل ثانية، موجود). وبهذا نصل إلى الأفعال «re-ronger» - «re-cater».

II - وأن التحليل إلى (م م) يترك عدداً من ورود الوحدة نفسها إزاء مشكلة المطابقة بلا سند. ولكي نزال هذه الفجوة، صهر إلى إنشاء مناهج من النمط التوزيحي يسمح بمطابقة:

1. تنوعات الوحدة الصوتية نفسها (الصوت /a/ في «bas» وفي «la»).
 2. مختلف تجليات المنصر الدال نفسه (المنصر «in» في الكلمة «indistinct» - غامض، مبهم، والمنصر «i» في الكلمة «immobile» - جامد، ثابت).
- ولكن هذه المناهج، غير المرونة، لا تستطيع إلا أن تبرر قرارات تم اتخاذها تبعاً لمعايير أخرى. وإنما لتطبيق، من جهة أخرى، تطبيقاً سيئاً، على حالة يبدو فيها المنجز الصوتي متيناً إلى وحدات مختلفة لأسباب دلالية (وإنها ستقول إذا كان يوجد أو لا يوجد المنصر «re» في الفعل «rejetter» - رد، استبعد، وفي الفعل «refaire» - فعل ثانية؟). وتوجد هذه المشكلة على مستوى الكلمة. وإن كروموس، باستخدام هذا المعيار ليميز بين الفعل «voler» في الجملة «l'avion vole» - الطائرة تطير، والفعل نفسه في الجملة «pierre vole une pomme» - بيير يسرق تفاحة، لاسيما وأن الفعل الثاني وحده يقبل المنفعل به. ولكن لا شيء يمنع، إذا كنا لا نعرف سبباً أن للتواردين محاذٍ مختلفة، من أن نرى لهما فعلاً واحداً. وهو يستعمل، كما هو الأمر بالكوف، مرة مع المنفعل به، ومرة من غير: تثبت المعايير التورية تمييزاً ثم من قبل، وذلك لأسباب تتعلق بالمعنى، ولكنها لا تستطيع أن تفرقه.

■ حول قضية التقطيع من منظور توزيحي، انظر:

- Z S Harris, "From phoneme to morpheme", Language, 1955, p. 190-220; une critique saussurienne de Harris : H. Frei, "Critères de délimitation" Word, 1954, p. 136-145.

إذا كانت التوزيعية تعطي إجابة سببية فيما يتعلق بمشكلة تحديد الوحدات، وهي مشكلة جوهرية بالنسبة إلى سوسير، إلا أن ثمة تماثلات تبقى مع ذلك قائمة بين التوزيعية وبعض وجوه اللسانيات السوسيرية، وخاصة اللسانيات الرياضية (المنطوقية). فبالنسبة إلى هيلمسليف، كما هو الأمر بالنسبة إلى التوزيعية، فإن ما يميز اللغة هو مجموع الاضطرابات التألفية، وهو أيضاً السماح بوجود ترابطات معينة ومنع أخرى: إننا نستطيع أن نجد شيئاً دقيقاً بين العلاقات التألفية للسانيات الرياضية وتلك التي تنسوس التحليل في (م) أو تكون الطبقات التوزيعية. يد أنه يبقى تفرقاً مع ذلك:

I - تتعلق شكلانية هيلمسليف بمستوى التعبير ومستوى المفهوم في الوقت نفسه. بينما الشكلانية التوزيعية، فهي على العكس من ذلك، إنها لا تتعلق إلا بالمستوى الأول (إنها إذن شكلانية، ليس فقط بالمعنى الذي يوجد عند الرياضيين، ولكن أيضاً بهذا المعنى المعادي الذي يتعلق بالوجه المفرد البسيط للغة).

II - إن شكلانية هيلمسليف، على عكس التأليف التوزيعي - لأنها يجب أن تنطبق أيضاً على ميدان الدلالة - ليست نمطاً خطياً. فهي لا تتعلق بالطريقة التي تتجاور فيها الوحدات في المكان والزمان، ولكنها تتعلق بالإمكانية المحضة التي تملكها هذه الوحدات للوجود المشترك داخل وحدات من مستوى أعلى.

وإنه الأمر دال أن يكون للتمارض، بين أتباع سوسير، واللسانيات الرياضية، والوظيفية، ارتباط بالمفردة الأمريكية حيث النظرية القالبية لـ «بيك» تتعارض مع النظرية التوزيعية الضيقة. فتمتعاً لبيك بوجد، عندما نريد أن نصف حدثاً إنسانياً، موقفاً مكاناً: الأول غير تمييزي. وهو يقضي بالامتناع عن أي فرضية حول وظيفة الحوادث المروية. ذلك لأنه يميزها فقط بمساعدة المعايير المكانيّة - الزمانيّة. وأما المنظور التمييزي، فهو على العكس من ذلك، لأنه يقضي بتأويل الحوادث تأويلاً يتصل بوظيفتها الخاصة في العالم التقديسي الخاص الذي تشكل جزءاً منه، وتتمتعاً لبيك، فإن التوزيعية هي المثال لوجهة النظر غير التمييزية والخارجية من اللغة. وبهذا المصغر، فإنها لا تستطيع أن تمنح الوصف سوى نقطة انطلاق. ولكي يكون الاختيار ممكناً بين العديد من القواعد والتصنيفات، المتبرلة أيضاً، من وجهة نظر توزيعية، فيجب أن نضيف إليها دراسة تمييزية تميز، بالإضافة إلى ذلك، الوحدات عن طريق وظائفها التي يعطيها التكلم لها. ألا وإن دراسة مفصلة، ستجد في تعارفي بيك وهايرس معظم الصحيح المستخدمة في الجدول القائم في علم وظائف الأصوات واللسانيات الرياضية.

■ K. L. Pike a donné une vue d'ensemble de son projet dans *Language in Relation to an Unified Theory of Human Behavior*, 2e éd. revue, La Haye, 1967 II a

rédigé une bibliographie commentée de la tagmémique dans T.A. Sebeok (ed), *Current Trends in Linguistics*, 3, La Haye, 1966, p. 365-394. On trouve une présentation et une application au français de la linguistique de Pike dans E. Roulet, *Syntaxe de la proposition nucléaire en français parlé*, Bruxelles, 1969, et une étude générale dans V.G. Waterhouse, *The History and Development of Tagmemics*, La Haye, 1975.

اللسان وعلم النفس الآلي

PSYCHOMÉCANIQUE DU LANGAGE

يسمى علم النفس الآلي أيضاً علم النفس التقني. وهو نظرية لسانية أنشأها هورستاف غيوم بين عامي 1919 و 1960. ففي عصر كان فيه المرء مرغماً تقريباً أن يقيس نفسه بسوسير، نجد أن غيوم قد طور أبحاثه من غير أن يحيل، إيجاباً أو سلباً، إلى التيار المهيمن. وبما أنه كان يكتب بأسلوب غير بسيط، فقد ظل، إلى حد ما، طوال حياته بعيداً عن المجتمع الجامعي. ولقد جاء الأثر من طلابه. فلقد كانوا مرزعين في جامعات الكيبك، وفرنسا، وبلجيكا، وقدموا أفكاره بشكل أكثر سهولة (من غير أن يحطوا لأنفسهم الحق بمناقشتها)، كما أنهم طبقوها على مبادئ مختلفة لم يكن «السيد غيوم» قد قاربها.

■ Ouvrages de G. Guillaume. Le Problème de l'article, Paris, 1919; Temps et verbe, Paris, 1929; Architectonique du temps dans les langues classiques, Copenhagen, 1945; Langage et sciences du langage, Paris, Québec, 1961, recueil d'articles, dont certains, presque exotériques, réunis, introduits et commentés par Roch Valin. Les cours donnés par Guillaume à l'Ecole pratique des hautes études à partir de 1963 sont, depuis 1971, publiés progressivement par Valin, dans une série de volumes parus et à paraître à Québec sous le titre Leçons de linguistique

1 - مفولول التأثير مفولول المقصورة

عند ما أراد تلميذ غيوم فروش فالان أن يقدم أفكاره، فقد لاحظ أنه أدخل، في دراسة لحالات اللغة (أي في الآتية) طريقة في التفكير كان يطبقها القواعديون المقارنون على تاريخ اللغات. فهذه الدراسة تنطلق من وجود تشبيهات صوتية بين بعض الكلمات التي تمثل الفكرة نفسها في لغات مختلفة. وتأخذ على ذلك مثلاً بين الفرنسية «note» - ليل والإيطالية «notte»، والإسبانية «noche»، والبرتغالية «noite». ولشرح هذا، فإن القواعد المقارنة، استبعدت أن يكون الأمر «محاكاة متناغمة اخترعتها هذه اللغات بشكل مستقل

الواقعة عن الأخرى، وطرحَت سُلْمة مفادها وجود لغة-أم، وأن هذه اللغة ربما كانت تمتلك كلمة (وهي في هذه الحالة *nocte*) تعد الكلمات الأخرى إنجازاً مختلفاً لها. وهي كلمات تنتجها قواعد للاشتغال، خاصة بكل لغة من اللغات المتعلقة بهذا الشأن، والتي يكشف تأثيرها أيضاً عن الشبه بين كلمات أخرى (*osto, ovbo, otlo, hui*). والنقطة الجوهرية التي تستدعي الانتباه، وتلك لفهم التماثل الذي أقامه روش فالان، هي أن الكلمة "الأصل" (*nocte, octo*) لا تنتمي بالضرورة إلى لغة موجودة سابقاً، ولكنها تكون مبدأ للمعمولة، حتى لو كان لدينا ميل، في المثال المختار، إلى نسبة إلى «لاينية متدنية»، ربما تم التكلم بها في الأوساط الشعبية للمصر لما بعد كلاسيكي. وهي لغة، لنقص في الوثائق المكتوبة، تظل على كل حال لغة افتراضية تماماً (إن هذه السمة «المعادة التكوين» للغة-الأم لا تزال بديهية عندما يكون التركيز على الهندوأوروبية. وهي لغة تعادل في تعيّلها فوات الفيزياء الحديثة). وهذا ما تسجله القواعد المقارنة بوضع نجمة (e) أمام الكلمة الأصل، وتعني أنها غير مثبتة وغير قابلة للإثبات. ويجب أيضاً قبل القيام بتطوير المماثلة، أن نذكر بأن الكلمة الأصل لا تنتمي إلى أي حالة من حالات اللغة المقارنة، ولكن هذه الحالات، سلباً، موجودة سابقاً. فيعجز المقارنون، بضرب من عدم الوفاء لمبادئهم الخاصة، قاموا بمطابقة الهندو - أوربية، وهي لغة أميد بناؤها لاحتياجات التفسير، مع السانسكريتية، وهي اللغة التي تمت مراقبتها.

وإن أسألة غيوم، كما يرى لافان، تكمن في تطبيقه المنتج المقارن نفسه، ليس على حالات مختلفة للغة، ولكن في داخل كل حالة. ولقد كان الحدث الأولي حينئذ هو أن تنصر اللغة نفسه يأخذ، في الخطاب، عدداً من القيم الدلالية المختلفة. فننظر إلى مختلف استخدامات *L'imparfait* - المضارع في اللغات الرومانسية: ففي السنة الماضية، كان يحارس الرضاية في كل الأيام. وعندما ذهبت لأرله، كان يمشي على اليدين. خطوة إضافية ويقع... . ولقد كانت المسئلة الأولى لغيوم هي أن هذه القيم الخاصة (وسم الفعل المعتاد، التزمّن، الاحتمال غير المنجز ...) قد نتجت انطلاقاً من مدلول أساسي واحد، مجرد جداً، ويظهر بشكل مختلف تبعاً لمعطيه. ويسمى غيوم هذه التسمية العامة للوحدة السانية «مدلول القدرة»، ويرى مثلاً «التأثيرات المعنى» القيم الفعلية التي تأخذها الوحدة في الخطاب. وهكذا يفضي التماثل مع القواعد المقارنة إلى اقتراب مدلول القدرة من الكلمة الأصل للغة الأم المعتاد بناؤها، بينما يفضي بتأثيرات المعنى إلى الاقتراب من الكلمات المراقبة فعلياً في اللغات الموجودة. ولقد يعني هذا أن مدلول القدرة يمثل «كأن العقل». وهو كائن من غير الممكن التأكد منه مباشرة في التجربة، لأنه كائن افتراضي فقط، الغاية من أنه يجعل للملاحظ معقولاً. فلماذا ما طبقته مع واحد من تأثيرات المعنى، وعقدما

أنه تمثيلي على نمو خاص، وطبيعي، أو، تقول الآن إنه النموذج الأصل، فإن هذا سيكون تكراراً لحظاً للمقارنين عندما يريد بعضهم، إعجاباً بالسكريدية، أن يرى فيها اللغة الأم أما بالنسبة إلى من كان على مقعب غيوم، فإن وصف اللغة يشتمل على تحديد مدلولات القدرة من خلال وحدها. ولذا، فإن مشكلته الرئيسة تكمن، كما هو يدعي، في تمييز هذا الاختيار: إنه لا يستطيع أن يكون مبرراً إلا بقدرته التفسيرية. ولكن كيف نتعرف له بهذه القدرة إذا كان، تحدّثاً، متغايير الخواص كلياً مع تأثيرات المعنى التي يحب عليه أن يصرحها. إن غيوم يجب على هذا السؤال حين يقدم متصوراً مبتكراً للعلاقات بين اللغة والفكر.

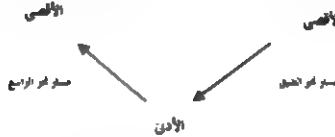
■ يستخدم عرضاً مدخلاً إلى غيوم، كان قد كتبه فر. فالان:

La Méthode comparative en linguistique historique et en psychomécanique du langage. Québec. 1964.

2 - اللغة والفكر

يأخذ غيوم على عاتقه، بكل تأكيد، الفكرة الضمنية للقواعد العامة وللمساكنات التاريخية، والتي، تبعاً لها، تكون اللغة، طبيعياً، تمثيلاً للفكر. وأنه ليستعمل في بعض الأحيان عبارة «الرسم المخلص» في تعبيره عن هذا الأمر. وهي عبارة كانت شائعة في القرنين السابع والثامن عشر. ولكن أصله تكمن في الطريقة التي كان يتصور بها الموضوع الممثل وطريقته في التمثيل. ويوجد في منطق نظريته تأكيد مفاده أن كل فكر إنما ينجز نفسه في الزمن. إذ ليس فقط التأليف بين الأفكار في مقولات، ولكن متصور الأفكار نفسه بعد عملية عقلية تتطلب ضرباً من القسمة في الزمن، مهما كان قليلاً. ولقد يعني هذا أننا إذن على العكس من الأطروحة الديكارنية، والتي تكون الأفكار بموجبه خالدة، ووافقة خارج الزمن، ومركها الزمن من خلال رؤية آتية: يتوضع، على العكس من هذا، علم النفس الألفي في إطار فلسفه كان يمثلها في ذلك العصر في فرنسا «د. برغسون» و «د. برانسونوفيك». فهذان، من خلال منظورات مختلفة على كل حال، قد اعتمدا الحركة بوصفها أساسية للفكر. وبالنسبة إلى غيوم، فالتفكير في المفهوم يعني بناءه. وأنه يعطي اسم «الزمن المحيطة» ذلك للزمن الضروري لهذا العمل. فإذ كانت الكلمات، المنظورة إليها في مدلولاتها للقدرة، تمثل الفكر، فإما يكون ذلك على مقدار تتطابقها نسقاً، وحيث يمثل كل نسق الزمن المحيطة المعنى بالتفكير في المفهوم. وهذا التطور نفسه يأخذ دائماً، وتبعاً لغيوم، شكل حركة مزدوجة. فهي تذهب أولاً بكاملها للوقوف على الميدان الذي

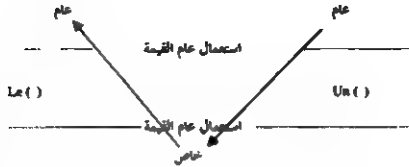
يغطيه المفهوم، أي من الامتداد الأقصى إلى الامتداد الأدنى («مسار نحو الضيق»)، ثم نذهب من الامتداد الأدنى إلى الامتداد الأقصى («مسار نحو الواسع»). وبهذا نكون لدينا الترسية العامة:



تمثل كل كلمة في النسق إما إحدى هاتين الحركتين إجمالاً، وإما جزءاً من إحداها. ولكن من المهم للمرء أن يرى أنه لا تنقص أبداً نقطة ثابتة. وإن الاستعمال الخاص لكلمة في خطاب، هو الذي يستطيع أن يسجل نقطة بوصفها ضرباً من «القطع» الأقصى، ينقله الخطاب في داخل حركة الفكر التي يقدمها اللساني إجمالاً. وتكون هذه المقاطع الاستدلالية «تأثيرات المعنى» المرتبطة باستخدام الكلمات. فإذا كنا نستطيع أن نرى أن مدلول القدرة المرتبط بالكلمات يفسره، فإن ذلك يكون لأنها تحتفظ ببلاتها، على الرغم من سماتها الدقيقة، بالاتجاه، ويتوجه الحركة العامة التي تمد الكلمة إطاراً لها. ولكن في الوقت نفسه، وبسبب سماتها الدقيقة هذه المرة، فإنها تسمح للخطاب بتبليغ المعلومات المحددة. وبعد هذا وظيفتها الأساسية، وهي وظيفة تتميز من وظيفة التمثيل اللغوي، ولكنها تصبح ممكنة بواسطته. وثمة مثالان بسيطان (لو بسيطان بالآخرى) سيظهرانه.

3 - نسق أداة التخصيص في الفرنسية

بعد المفهوم الذي يقدمه هذا النسق توسعاً ممكناً للمتصور. ويكون الأقصى في هذا الميدان عاماً، بينما يكون الأدنى فردياً. وإن الحركتين اللتين يجب تمييزهما في الزمن المحدث، واللتين بنيان المفهوم، تمثلان إذن الخصوصية والتعميم. أما الأول، فيمثل التكرار "un". وأما الثاني، فنسقه آل التريف "elle"، وذلك تبعاً لترسيمه:



إن الذي يمثل السمة الألفية العليا، هو ذلك القطع الذي يعزوه في الخطاب، إلى أداة التخصيص هذه أو تلك، القيمة العامة: فهو الجندي الفرنسي (أو جندي فرنسي) أن يقاوم الشعب. و المقصود، في حالة التنكير، هو القطع (أو أيضا «اتجاه النظر»، و «الحيز») المسمى «المبكر»، لأنه يتوضع في بداية الحركة التي تمثلها أداة التخصيص، بينما المقصود، في حالة التعريف، هو القطع «المتأخر». وعلى العكس من هذا، لأن السمة السفلى تمثل القطع الذي يسمح لأداتي التخصيص أن تحيلا، في الخطاب، الوحدة والأخرى، إلى موضوع مفرد:

الجندي الذي أحرقه

قال لي...

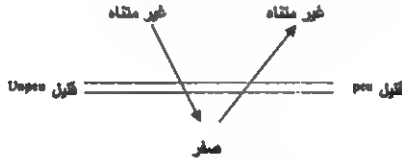
أو

جندي أحرقه

ولكن هذه المرة، فإنه من أجل التنكير كان الاتجاه متأخراً، بينما هو مبكر في الحركة الأخرى. والنقطة المهمة، لأنها تبرز الوظيفة التفسيرية المنسوبة إلى مدلول القدرة، هي أن الأدوات، إذا أخذنا باتجاه يسمح لهما أن تمثل في الخطاب حالة الشيء نفسه، فإنهما تنتجان مع ذلك تأثيرات مختلفة للمعنى. وهي تأثيرات تمثل أثر الحركة التي تظهران فيها. ولقد بين غيوم هنا إذ حلول التأثيرات العامة للتعريف وللتنكير. فمبادرة التنكير: «جندي فرنسي يقاوم الشعب» يمكن أن يقولها أي جندي يرفض الشكوى، ويطبق على ذاته صورة الفضيلة الوطنية، وذلك من خلال حركة تخصيصية للمفخر. وإن توجيه اللمز من المحدث الكائن في مدلول القدرة، والمحدد في اللغة، ليستمر هكذا في تأثير المعنى الآتي الذي يتجه الخطاب..

4 - "peu" و "un peu" (قليل)

نسمح التريسة نفسها لأتباع غيوم، ومنهم من. مارتان» مثلاً، أن يعالجوا نصية أصبحت أساسية في الدلائل المعاصرة. هذه القضية هي قضية المحددات الكمية "peu" و "un peu" (قليل) (والتي نجد معادلاً لها في اللغات الرومانسية الحديثة لأوروبا الغربية، وكذلك في الإنكليزية، وفي الألمانية). وتكمن القضية في أن استبدال أحدهما بالآخر في عبارة ما، سيكشف أنهما تدلان على الكمية نفسها (على مقدار ما أكلنا، أكلنا «قليلًا» - peu، أو «قليلًا» - un peu، وتساويان بالطريقة نفسها في المعلومة التي تحملها العبارة، ولكن وظيفتهما متمازستان في الخطاب: يعطي الطيب نصائح مختلفة بطبيعتها تبعاً لما يوصي به مريضه في أن يأكل «قليلًا» - peu، أو «قليلًا» - un peu. ويقضى الحل عند غيوم بافتراض أن النسق القاعدي الذي تشكل هاتان الكلمتان جزءاً منه (والذي نجد فيه كلمات أخرى مثل: كثيراً، مثلاً، لشيء تقريباً، إلى آخره) يمثل الزمن المحدث الذي بطور الفكر فيه مفهوم الكمية. ويمثل الأقصى ما لا ينتهي في هذا التطوير المفاهيمي، بينما يمثل الأدنى الدرجة صفر. وإن هذا ليسمع يتوقع حركتين: الواحدة سلبية، تذهب بنفسها نحو الصفر، والثانية إيجابية وتذهب بنفسها نحو ما لا ينتهي. فالكلمة «peu» - قليل تمثل جزءاً من الحركة الأولى، بينما تمثل «un peu» - قليل جزءاً من الثانية. والمقصود في الحالتين هو منطقة قريبة من الصفر:



لفارق الرئيس بين هذه الحالة والحالة السابقة هي أن كلمات اللغة وعناصرها، في المثل الثاني، كانت تمثل من قبل قطعاً لقيماً (ولكن يتضمن كثافة) في داخل حركة الفكر. وهذا نموذج ثانٍ للقطع، خطي، يصته الخطاب هذه المرة. وهو يظهر عندما تُستخدم الكلمات، فيسمح بهذا أن يشار إلى كميات مختلفة بواسطة الكلمة «peu» - قليل، وذلك تبعاً للسياق، ولكنه يسمح بذلك دائماً في إطار التوجه السليبي المرتبط بموقع هذه الكلمة في النسق. وإن الأمر ليكون كذلك، في القترح الإيجلي، بالنسبة إلى كلمة «un peu»

1- تجد، في بناء جملة ما، أن عدداً من الأساق اللسانية المختلفة مستخدمة. ومنها مثلاً ذلك النسق الذي يسجل التمارض فيه بين الفعل والاسم، وذلك الذي ينظم أزمنة الفعل المختلفة، ثم ذلك الذي يتعارض فيه مفرد الأسماء وجمعها، إلى آخره. وتعمي تعددية النسق هذه بأتباع غيوم إلى طرح نموذجين في القضايا لا يمكن تطويرهما هنا. إذ كيف تنمفصل هذه الأساق بعضها مع بعض في داخل اللغة التي ننظر إليها في كلتيها برصنها نسق الأساق. وكيف تتألف، في عبارة ما أنتجت لسلطة إنتاج الخطاب، مختلف المقاطع التي تم إنجزهما، إزاء كل كلمة في الأساق المختلفة التي تم تشكيلها. (لقد أفضى هذا السؤال الأخير بأتباع غيوم إلى تصور المتصور «التعرض». فالوحدة اللسانية تمد عرضاً على وحدة لسانية أخرى، في الجملة، إذا كان يجب أن يحمل مضمون الأولى على مضمون الثانية، والعكس من هذا ليس صحيحاً: تعد الصلة عرضاً على الاسم الموصوف، كما يعد الاسم الموصوف عرضاً على نفسه بالذات - بمعنى أنه يصف الشيء الذي يدل عليه فقط، وليس الشيء المشار إليه بكلمة أخرى).

2- إن جزءاً كبيراً من أبحاث غيوم كان مكرساً لدراسة الأفعال الكلامية. فالترسيمات المعقدة جداً، والتي توصل إليها تختلف قليلاً عن الترسيمية النموذجية («ف») التي فُذت، ويكمن أحد الأسباب في أن الفكر الإنساني، ثبناً لغوياً، لا يبين مفهوم الزمن كما هو يبين، مثلاً، مفهوم الكمية. فالذهن يمتلك التجربة فقط (وإن هذا ليكون في داخل الزمن المحيط الذي يمينه في بناء المفاهيم الأخرى). وكل ما يستطيع الفن أن يفعله لكي يفكر في الزمن، هو بناء صورة على غرار صورة المكان، وأن يفكر فيه كما لو أنه سطر (وهذا موضوع من أهم موضوعات برغسون). وبهذا تعد الأساق الزمنية التي بنتها اللغات «تجليات مجازية».

3- وكما هي الحال بالنسبة إلى «القواعد العامة»، فإن المقصود الغوي جعل من وظيفة اللغات أن تصف الفكر، ولكنه لا يستنتج من هذا أنه يجب وصف اللغات الخاصة انطلاقاً من التفكير في الفكر الإنساني العام. وهذه طريقة لفكر خاص تمثل كل لغة من اللغات، وفؤجة خاصة لبناء بعض المفاهيم، من غير أن تكون ثمة ضرورة لاقتراض أن هذه المفاهيم مشتركة بين كل اللغات. ليس المقصود إذن «الانطلاق من الفكر» لهذه اللغات، ولكن المقصود هو وصف الإمكانيات المختلفة «اللائية» العقلية، وذلك انطلاقاً من اللغات (التي تعد مثلة لها). وبهذا المعنى، فإن غيوم يستطيع أن ينضم إلى الشعار السوسيري حول «استقلالية» اللسانيات. وهو شعار يلقي مع مشروع القواعد العامة

4- إن علم اللسان، كما يمارسه غيوم، علم يتأسس منهجياً على التعارض بين الملاحظة والتفسير. فتحس تلاحظ وقائع الخطاب (تأثيرات المعنى)، وتفسرها انطلاقاً من مدلول القدرة التي افتراضنا وجودها في اللغة. ولقد كانت قضية المنهج هذه قضية يعاود غيوم الاشتغال عليها باستمرار (في كتاب غيوم «اللسان وعلم اللسان» نجد أن المصنّين اللذين يفتتح بهما هذا الكتاب ويفلّقه، يحملان العنوان نفسه «ملاحظة وتفسير»). «اللفظة التي يحمل عليها فكرة أكثر، هي عدم إمكانية النظر إلى الملاحظة (مكان النظر) بوصفها مستقلة بدقة عن التفسير (مكان الإدراك): إتنا نرى واقعة من خلال الطريقة التي تنصّر بها تفسيرها المحتمل (وهذا موضوع تناوله عدد من اللسانيين، ومن هؤلاء أوزوالد ديجرو في مقدمة كتابه «قل ولا تقل» المطبوع في باريس / 1991 /، وفي الفصل / 11 / من الطبعة الثالثة). ولكن، حتى عندما استسلمنا إلى هذا الوضع القاسي، فقد كان بمقدورنا أن نسيب على أتباع غيوم أنهم لا يتساءلون دائماً إذا كان «تفسيرهم» هو «تفسير» فعلاً، كما أنهم لا يتساءلون إذا ما كانوا يعطون المترسبات، التي تزيّن عروضهم، قيمة سحرية إلى حد ما. فالرسم لا يعني بالضرورة تفسيراً. وهكذا، فإنهم عندما يرسمون سطراً أيقياً يقطع فرعي الفعل، وتكون نقطتي التقاطع اللتين تم الحصول عليهما على مسافة متساوية من قمة الفعل، فإن أتباع غيوم يتركون انطباعاً بأنهم شرحوا التشابهات بين تأثيرات المعنى التي تمثلها هذه النقاط، وذلك بعزوها إلى اتجاه واحد ووحيد. ومادام الأمر كذلك، فإن تساوي الأبعاد بين نقاط التقاطع وقمة الفعل إنما هو نتيجة بسيطة، وهندسية ضرورية، للشكل الذي رسم فيه هذا الأخير (مع توجه المنايا لكي يصنع القرعان الزاوية نفسها مع الخط الأفقي). وأنه ليس من البدهي أن تشرح خواص التمثيل البياني خواص الشيء المُمَثَّل. فإذا كان الرسم يستطيع أن يجعل «المنظور» أو «المقصود» مرئيين، إلا أنه لا يستطيع أن يقيم علاقة بين المنظور والمنصوّر.

- Quelques exemples de recherches inspirées, directement ou indirectement, par la psychomécanique A. Jacob, Temps et langage, Paris, 1967 (interprétation philosophique du guillemisme); G. Moignet, Systématique de la langue française, Paris, 1981; R. Mantou, Pour une logique du sens, Paris, 1983, J. Picoche, structures sémantiques du lexique français, Paris, 1986, A. Joly, Essais de systématique énonciative, Lille, 1987. - Une confrontation avec la grammaire générative a été tentée dans A. Joly (ed.): Grammaire générative transformationnelle et psychomécanique du langage, Lille, Paris, 1973.

اللسانيات التوليدية

LINGUISTIQUE GÉNÉRATIVE

١ - اللسانيات التوليدية والتوزيعية

لقد دفع «ز.س. هاريس» المذهب التوزيعي إلى نتائج القصوى. وكان الأمريكي نعم تشومسكي للمبدأ له. فبعد أن اهتم هو نفسه بتشكيل المفاهيم التوزيعية الأساسية (بالمعنى المنطقي - الرياضي لهذا المصطلح)، اقترح متصوفاً جديداً للسانيات سماه «التوليدي». وهو متصور يتألف من الوجوديات التوزيعية. ولقد هيمن ما بين / 1960 / و / 1983 / على البحث الأمريكي، وعلى جزء كبير من البحث الأوروبي.

تعني تشومسكي أن يحتفظ من المذهب التوزيعي بسمة الوضوح. فالتوزيعية كانت مذهباً واضحاً، بمعنى أن الوصف اللغوي الذي انتهت إليه لا يستعمل وصفاً أولياً (غير محدد) أي مفهوماً يستلزم فهمة معرفة مسبقة إما باللفظة الموصوفة، وإما باللسان عموماً: إن مفهوم المحيط متصور أساس للمذهب التوزيعي (إن هذه الوحدة هي تلك العبارة محاطة بهذه الوحدات وتلك)، وهو مفهوم يفهمه أي شخص (والافتراض عبثي) ليس له أي تجربة كلامية شخصية. ويمكن هنا، بالنسبة إلى تشومسكي، تفوق التوزيعية على القواعد التقليدية، وكذلك أيضاً على اللسانيات الوظيفية التي تلجأ إلى مفاهيم مثل التماثل («هذه الكلمة تحمل على هذه الكلمة» أو التماثل موضوع - غير) (تشمل هذه السلسلة من الكلمات الموضوع الذي نتحدث عنه، وتشمل تلك الأخرى ما نريد أن نبلغه) الذي يمد فهمه جزءاً أساسياً من ملكة اللسان، ونبقى نحن غير قادرين على استعماله لوصف هذه الملكة من غير الدخول في حلقة مفرقة.

ولكن تشومسكي يعيب على التوزيعية أنها تدفع سمتها الواضحة ثمناً لتخلطيات يستحيل قبولها. فهي أولاً تقوم بتحديد مبالغ فيه للبيانات التجريبية الذي يتخذه موضوعاً لها. والسبب في ذلك لأن اللغة شيء آخر غير المدونة.

1 - بينما تعد المدونة مجموعة متناهية من العبارات، فإن أي لغة من اللغات تصح في ممكناتها عدداً متناو من العبارات: وإنه إذ لا يوجد حد لعدد المقولات التي نستطيع إدخالها في الجملة الفرنسية، فإننا نستطيع، انطلاقاً من أي عبارة فرنسية، أن نصنع أخرى تماثلها في انتظام البناء (وذلك كأن نضيف مثلاً جملة موصولة). وإزاء هذا، فإن التوزيعية محكوم عليها بتجاهل هذه القدرة على إدخال غير المنتهي في كل لغة (ويطلق تشومسكي سمي النشاط الخلاق على هذه الإمكانية التي تعطىها اللغة لمتكلميها بنية بناء عبارات جديدة بدلاً من الاختيار فقط من داخل مخزون الجمل السابقة الوجود).

II - وأكثر من هذا، فإن اللغة ليست فقط مجموعة من العبارات (محدودة أو غير محدودة)، ولكنها معرفة تتعلق بهذه العبارات. فنحن لن نقول عن شخص إنه لا يعرف اللغة إذا كان لا يعرف أن يميز العبارات الغامضة من العبارات ذات التأويل الواحد، وإذا كان لا يحس أن هذه العبارات وتلك لها بنية نحوية متشابهة، وتلك الأخرى لها بنية نحوية مختلفة جداً، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإن التوزيعيين يقصون عمداً من حقلهم الوصفي معرفة المتكلمين بلغتهم الخاصة، وإنهم يكتفون بوصف الطريقة التي تتألف الوحدات فيها في العبارات (انظر «الكفاءة» عند تشومسكي).

وحتى لو قبلنا بهذا الاعتزال للحقل الموصوف (فنحن لا نزعم أنه بإمكاننا وصف كل شيء)، فإنه يوجد ثخل ثانٍ، يعيبه تشومسكي، على التوزيعية، إنه بالتحديد الاكتفاء بالوصف والمدلول عن التفسير. ألا وإن خلفاء بلومفيلد سيكونون أوفياء لمنصور تجريبي يكون المعلم تيماً له واصفاً للظواهر، وواصفاً قليلاً من النظام في فوضها الظاهرة: إن المهمة الأساسية للباحثين ستكون حينئذ هي التصنيف وعلم قوانين التصنيف. ويمكن هاهنا، بالفعل، الموضوع الوحيد للتوزيعيين، والذين تعد القواعد بالنسبة إليهم تصنيفاً للمقاطع فقط (أصوات، وحدات بنوية صغرى، كلمات، مجموعة من الكلمات) والتي تظهر في عبارات المدونة. ومادام مبدأ هذا التصنيف يشتمل في جميع من العناصر لها توزيع متطابق (أو متقارب)، فإننا نستطيع أن نعدّه، تيماً لتعبير هاريس، «وصفاً شماسكاً» للمدونة: ما إن يحوز المرء على هذا التصنيف، حتى يجب أن يكون من ممكنه، بالفعل، أن يحدد بناء كل عبارات المدونة. وبالنسبة إلى تشومسكي، فإن الأمر على العكس من هذا: إذ إنه، وهو يطور نفسه، يذهب إلى تحديد هدف أكثر طموحاً من الوصف وسن التصنيف. وإن الأمر ليجب أن يكون كذلك بالنسبة إلى اللسانيات، فهي تستطيع أن تزعم أنها تقدم فرضيات ذات قيمة تفسيرية. ذلك لأنه لا يكفي القول، وإن بشكل متسلك، ما هي العبارات الممكنة وغير الممكنة، وما هي العبارات الملتبسة، والعبارات المتصاعدة نوعاً، إلى آخره، ولكن يجب على كل هذه الملاحظات التصيلية، الموضوعية لهذه اللغة

الخاصة أو تلك، أن يكون في مقدورها أن ترتبط بالطبيعة العامة للمملكة الإنسانية للغة (وحول هذه النقطة، فإن تشومسكي يأخذ على عاتقه طموح القواعد العامة). ولكي تقوم المصالحة بين الوضوح والتفسير، فقد ذهب تشومسكي إلى اقتراح تعريف جديد لما يمكن أن يعد القواعد، ولما يمكن أن يكون النظرية اللسانية.

2 - فكرة القواعد التوليدية

على أي شيء يركز، تبعاً لتشومسكي، الوصف النحوي (أو القواعد التوليدية) للغة من اللغات الخاصة؟ إنها تركز على مجموعة من القواعد، والتعليمات التي ينتج تطبيقها الألف عبارات مقبولة (= قاعدية) لهذه اللغة ولا ينتج شيئاً سواها. وتؤمن السمة الآلية والتلقائية للقواعد وضوحها: لكي يصار إلى فهم القواعد، والتي هي ضرب من السق الشكلي (بالمعنى الرياضي)، فود المرء لا يحتاج إلى شيء آخر سوى أن يعرف تشغيل الاستعمال، الأولي تماماً، الذي حددته القواعد (ويشكل جومري: إيدال رمز برمز آخر، الحذف، الإضافة). وإن هذا ليكون لأنها لا تفترض عند استعمالها وجود أي معرفة لسانية، ولأنه يمكن النظر إلى القواعد على أنها وصف كلي للغة.

ثمة شرطان يجب استيفاءهما لكي تكون القواعد، المتفق عليها بهذا المعنى، ملائمة:

1 - أن تولد القواعد نصلاً كل عبارات اللغة، ولا شيء غيرها، بلا استثناء. وعندما يستوفي هذا المطلب، فتتكون لدينا الدرجة الأولى من الملائمة. وهي درجة من درجات الملاحظة. ويرى تشومسكي أن هذا الضرب من الملائمة غريب ضعيف لأن عدداً من الأنظمة القاعدية المختلفة، بالنسبة إلى اللغة نفسها، تستطيع أن تصل إليه. ثم إن هذه الملائمة لتمد ضعيفة خاصة وأن عدداً من العبارات لا تمتد مقبولة أو غير مقبولة بوضوح، وإنه يجب علينا إذن، على هذا المستوى، أن نقبل، على حد سواء، القواعد التي تولد هذه العبارات وتلك التي ترفضها.

2 - وأن نستطيع أن نمثل، في هذه القواعد، المعرفة المحدسية التي يملكها المتكلمون فيما يخص عبارات لغتهم. ويقول آخر، يجب على هذه المعرفة أن يكون من ممكنها أن تترجم بمصطلحات الآليات التوليدية. وهكذا يجب إن يمتلك التباس عبارة من العبارات علامة خاصة في الإجراء الذي بموجبه تم توليدها (يشترط تشومسكي مثلاً أن يكون باستطاعة الأمثلة المنبثقة أن تولد عدداً من الأشكال المختلفة وتناسب مع مألها من معاني مختلفة) أو أيضاً، إذا كنا نحس بأن هناك عبارتين تتقاربان نحوياً، فإن هذا يجب أن يُقرأ بمقاربة الأشكال التي تولدت فيها قطع (يطلب تشومسكي مثلاً أن يظل الإجراء الذي يؤددهما

متطابقاً خلال بعض الوقت). وإن القواعد التي تستجيب لهذا الشرط، سيقل عنها إنها ملائمة وصفاً (وكذلك، فإننا نتكلم عن الملائمة القوية).

ملاحظة:

أ - إن المطالبة بهذه الملائمة القوية، سيكون، بالنسبة إلى تشومسكي، النخلي من الطموح التوزعي في إقامة إجراءات آلية من استنباط القواعد. وهي إجراءات تصنع القواعد انطلاقاً من المدونة. وإنه لمن الواضح أن نموذج المعطيات المنحكم بالملائمة القوية- والذي يتملّق بحسب المتكلمين - لن تكشفه الآلة مباشرة: لا يمكن للقواعد إذن أن تنكشف إلا بالعمل الفعلي للقواعد. وإن هذا لا يمنع القواعد، إذ يصر إلى اكتشافها، أن تشتمل على إجراء آلي لإنتاج الجمل.

ب - إن تشومسكي، وإن كانت القواعد التوليدية آلة (مجردة) متجة للجمل، إلا أنه لا يدعي أن المتكلم عندما ينتج الجملة في الحال، أنه يفعل ذلك تبعاً للإجراء الذي يورد الجملة في القواعد التوليدية: ليست القواعد التوليدية نموذجاً للإنتاج في الخطاب اليومي (والذي يجمل، من غير شك، على إدخال عوامل أخرى). إذ المقصود فقط، وتشومسكي يلح على هذه النقطة، هو تقديم تمييز رياضي للكفاءة التي يملكها المستعملون للغة من اللغات (وليس تقديم نموذج نفسي لنشاطهم).

يشترط تشومسكي إذن أن تكون القواعد نفسها هي التي تنتج الجمل، وتمثل الظواهر، مثل ظاهرة الالتباس. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشترط أيضاً أن يكون هذا التمثيل «طبيعياً» بما فيه الكفاية (كذلك الذي يغطي الجملة المتنبية خدداً من الفروع بمقدار ما لها من المعاني. ومع ذلك، فإنه يذهب إلى التأويل النفسي الذي يماثل بين الإجراءات التوليدية المحفدة في القواعد، والآليات الدوغمائية المرتبطة بإرسال الجمل. وبالفعل، إذا كنا نتغلب على هذا التأويل، فلماذا لا نختار طرق التمثيل الأكثر تجديداً؟

3 - فكرة النظرية اللسانية

إن الملائمة القوية التي حددناها لا تزال تترك، بالنسبة إلى اللغة نفسها، إمكانية لعدد من الأنظمة الفاعدية. وإن هذا يعني إذن أنها تترك قضية الاختيار مفتوحة. ويجب على النظرية اللسانية أن تساعد في حل هذه القضية. وبالفعل، فإنه بإمكاننا أن نصف القواعد تبعاً لمروّج الآلية الذي تستخدمه لتوليد الجمل، أو، بشكل أكثر دقة، تبعاً لنسبة التعقيدات التي تتضمنها. ويطلق تشومسكي مسمى النظرية اللسانية على كل واحد من المادج الرئيسة للقواعد الممكنة. وبهذا، تكون النظرية إذن ضرباً من القالب يستخدم في

صناعة القواعد. فإذا كانت لدينا أسباب لاختيار نظرية بدلاً من أخرى، فإن الأمر يجري بسهولة، لأننا نستطيع بشكل مسبق أن نقوم بانتقاء دقيق بين القواعد الممكنة بالنسبة إلى لغة معينة، وذلك لأن هذه غالباً ما تكون لها أشكال مختلفة جداً. فإلى أي طلب رئيس، يجب على نظرية الملاممة أن تستجيب؟

1- يجب أن يكون من الممكن، بالنسبة إلى كل لغة، أن تبني، بالتطابق مع هذه النظرية، قواعد تكون ملائمة لملاحظة ووضوحاً في الوقت نفسه. وإن هذا يعني إذن أن على النظرية أن تكون عامة. ولكن هذا الشرط لا يزال غير كافٍ: إذ من الممكن للنظرية العامة أن تسمح بوجود عدد من القواعد المختلفة بالنسبة إلى لغة معينة. ويمكننا أن نصف أيضاً طلباً آخر:

2- يجب أن يكون في إمكاننا أن نرقق بالنظرية إجراء آلياً يسمح، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات ينظم مختلف القواعد المتطابقة مع النظرية. وإن هذا يعني إذن المساعدة في الاختيار بينها (كاللهو مثلاً إلى معيار في البساطة الشكلية، على أن يكون محدداً بذلك). ولكن يجب أيضاً أن لا يكون هذا التقييم مجرداً. ومن هنا يأتي المعيار التالي:

3- لتكن الـ «ق1» والـ «ق2»، هما نموذجان قاعديان للغة الـ «ل»، متطابقين مع النظرية الـ «ن»، وتملك إحداهما كما تملك الأخرى ملائمة للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فيجب على الإجراء التقييمي المشترك مع «ن» أن يفضل، انطلاقاً من فحص بسيط لـ «ق1» و «ق2»، أي بشكل مستقل عن كل نظر تتعلق بالملاممة الوصفية إذن، تلك التي تكون الأكثر ملائمة من منظور وصفي. وإن هذا لينطبق على كل القواعد ذات النموذج «ن»، وكل اللغات. ويجب على النظرية إذن أن تكون قادرة على «كشف» القواعد التي تحيد تمثيل حدس المتكلم أفضل تمثيل. ولنفترض وجود نظرية «ن» تلبي هذا المعيار الثالث (قلة قليلة من اللغات تلقت وصفاً توكيدياً تاماً، وذلك لكي يكون التحقيق ممكنًا حالياً: يستخدم المعيار استخداماً وصعياً على المدى الطويل. وإنه يفرض إنشاء النظرية اللسانية). فإذا كان هذا الافتراض ممكناً، فإننا سنسب حينئذ إلى «ن» الملاممة التي نسمي «النظرية».

ولتبرر هذا التمثيل (وهذا مالا يفعله تشومسكي بشكل واضح)، فإننا نستطيع أن نباهر على النحو التالي. إننا نبين، في مرحلة أولى، أن النظرية «ن» تستجيب للمعايير الثلاثة السابقة، وتمثل الملكة الإنسانية للسان، وهي ملكة فطرية وعامة. ونلاحظ، في مرحلة ثانية، أن «ن» تسمح باستنباط بعض سمات اللغات الخاصة، وهي سمات تجد تفسيرها بفصل هذا الأمر. وإنها تظهر من الآن فصاعداً بوصفها سمات ضرورية للطبيعة الإنسانية.

ونريد أن نركز أكثر على النقطة الأولى. وتبناً لتشومسكي، فإن الطفل الذي يتعلم لغة الأم إنما يبني قواعد توليدية: إنه ينتج مجموعة من القواعد التي تولد جملًا قاعدية في

هذه اللغة، ولها فقط. ويقول آخر، فإنه يتم العمل نفسه الذي يقوم به اللساني إذ يدرس لغة من اللغات. وتكون الجمل نقطة انطلاق لإجراء هذا. وهي جمل يسمحها منظومة، ويقدمها الكبير له بوصفها مقبولة. كما تتكون أيضاً من بعض الجمل غير الصحيحة التي يسميها. ولقد يعني هذا أن معطياته تنحى إلى عين النظام الذي يمنع نفسه لملاحظة اللساني (يجب النظر إلى «الملاحظة» بالمعنى الذي تم تحديده في الأعلى، وذلك بالتعارض مع «الوصف»، وباستخدام الأحاسيس أو الحدس حول البنية النحوية لل عبارات). إن هذا ليكون لأن الطفل واللساني، كل واحد منهما يمتلك موهبة لا يمتلكها الآخر. فتشومسكي يرى أن الطفل تسوقه، في بنائه المعرفي للقواعد معرفة فطرية بالصيغة العامة التي يجب إعطاؤها لضوابط هذه القواعد، وهذا يعني أنه يستعمل «نظرية لسانية» خاصة (بالمعنى الذي أعطي سابقاً لهذا المصطلح). وأما اللساني الذي يعمل على مستوى التفكير الواضح، فيجب عليه أن يختار نظرية من بين الممكنات العديدة. ولكن لللساني أيضاً ميزة. بما إنه يتكلم اللسان الذي يدرسه، فإنه يمتلك معطى أكثر غنى من معطى الطفل. وأنه معطى يشتمل على مختلف الأحاسيس الفاعلية التي تمثل موضوع الوصف، بالإضافة إلى القبول وعدمه اللذين تقدمهما الملاحظة (وهذه جملة من المعلومات التي يكتسبها الطفل وريداً فقط، وأولاً بأول مع بنائه لقواعده). وستوجز الترسمة المؤلفين..

الطفل	اللساني	معطى
القبول وعدم القبول	القبول وعدم القبول	
حدس قاعدي	نظرية	
قواعد	قواعد	مستوح
نظرية	حدس قاعدي	

يمثل الحدس القاعدي، بالنسبة إلى الطفل، إنتاجاً تفريعياً للقواعد التوليدية التي بناها فهو، لكي يولد مجموع الجمل التي لا حظ قبولها، يشتمل قواعد معينة. وإن هذه القواعد لتزوده، بعد فترة، بمعلومات من اللبس، وعن المجاورة النحوية، إلى آخره. ونجد اللساني على العكس من هذا، فهذه الأمور الأخيرة، تمثل نقطة انطلاقه. ولنفترض الآن أن أحد اللسانيين يحدد نظرية تنفسي، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات، إلى انتقاء القواعد انطلاقاً من معطى الملاحظة البسيط. وأن هذه القواعد، علاوة على ذلك، تكشف عن الحدس القاعدي (وهذا يعني أنها ملائمة وصغياً إذن): وما سيكون لهذه النظرية حيث

تلك السلطة التي تعمل تلقائياً عند الطفل. وهكذا ستكون تمثيلاً جيداً لهذه الملكية العامة، والتي بواسطتها يبنى الطفل (الفرنسي، والياباني، والهندي...) قواعد لفته الخاصة ولتبرير السمة «التفسيرية» المعروفة في مثل هذه النظرية، يبقى على المرء أن يشير إلى نقطة ثانية: لن تتمكن النظرية من تزويد لغة ما بالقواعد، إلا إذا كانت هذه تمتلك بعض الخصائص (إن النظرية التي لا تتضمن رموزاً تكرارية، هي نظرية غير قادرة على توليد لغة يكون عدد جملها القاعدية غير متناهي). فإذا كان ممكناً، كما جئنا على قول ذلك في المرحلة الأولى، بناء نظرية لسانية تمثل وجهة للطبيعة الإنسانية، وإذا كانت، بالإضافة إلى هذا، مختلف اللغات تمتلك الخواص الاستيعابية لهذه النظرية، فإن هذه الخواص تستطيع حينئذ أن تعد «تفسيرية»: إنها تظهر بوصفها نتائج ضرورية لسلطة اللسان، والتي تمد هي نفسها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة الإنسانية.

ملاحظة:

أ - يعيب بعض خصوم تشومسكي عليه أنه يلجأ إلى مفهوم «البساطة» لكي يرجع عدداً من القواعد الممكنة انطلاقاً من النظرية نفسها. وإنهم يقولون، من جهة، إنه لا شيء يرضع على التفكير بأن تكون اللغة مبنية تحسباً لقواعد بسيطة. فإذا وجد مفكر مثل «مالبرانش» في القرن السابع عشر، وكان يرى أن قوانين الطبيعة هي الأكثر بساطة في الممكن، فقد كان ذلك انطلاقاً من تفكير لاهوتي فلسفي (إن القوانين بسيطة لأنها من صنع الله، وأن الكمال الإلهي يشتمل على بساطة طرفه). وإنهم ليلاحظون، من جهة أخرى، أنه توجد أشكال متعددة لتصوّر بساطة القواعد (إنها عدد صغير من الرموز الأولية، وعدد صغير من القواعد، وبساطة جوهرية تكتنف كل قاعدة)، وذلك إلى حد يعد فيه معيار البساطة قليل الاستغلال. بيد أن هذا الشد يترجم، في الواقع، على تفسير معكوس. فعندما يحدد أحد أنواع تشومسكي معيار «البساطة» لكي يقيم القواعد، فإنه لا يقصد بهذا أن مفهوم الحدس للبساطة، هو الذي سيكون مفضلاً بقرار يضمه في الأولية. ذلك لأن المقصود هو مفهوم شكلي يعد جزءاً من النظرية اللسانية، لأنه كما قد بني بطريقة تجعل هذه النظرية «ملائمة».

ب - ويحصل بناء هذا المعيار (لا يزال في الوقت الراهن برنامجاً) أهمية حيوية بالنسبة إلى المسائل التشومسكية. فهو وحده يستطيع أن يبرر المشروع - الطموح جداً، والذي لا يستند إلى أي بدعية - لوصف الظواهر مثل الالتباس، والمجاورة النموية، إلى آخره، وذلك بمصطلحات الإجراء التوليدي.

ج - لم نستعمل كلمة التحويل في هذا الفصل، وإن كان من المعتاد أن يترادف التعبيران «قواعد توليدية» و«قواعد تحويلية». ذلك لأن المذهب التحويلي ليس سوى نظرية

من النظريات التوليفية الممكنة (النظرية التي دعمها تشومسكي بداية، ثم تخلى عنها بالتدريج لكثرة ما قام بتعديلها). وإتينا نستطيع، من جهة أخرى أن نتكلم عن «التحويل» خارج الإطار التوليدي، بل إتينا نستطيع ذلك في إطار منظور توزيعي موسع.

د- وللمعصّل على تعريف شكلاتي لمفهوم التحويل، انظر فيما بعد إلى التنظيم الجماعي للقواعد التوليفية التحويلية.

- La littérature sur la linguistique générative est considérable. Ouvrages de Noam Chomsky marquant les principales étapes de l'histoire de la théorie: *Syntactic Structures*, La Haye, 1957 (trad. fr., Paris, 1969); *Current Issues in Linguistic Theory*, La Haye, 1964 (le chap. 2 est consacré aux différents types d'adéquation présentés ici); *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. fr., Paris, 1971); *Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding*, Cambridge (Mass.), 1982 (trad. fr. La Nouvelle Syntaxe, Paris, 1987, avec une "Introduction" et un "Post-script" de A. Rouvret). - La théorie a été introduite en France principalement par N. Ruwet. *Introduction à la grammaire générative*, Paris, 1967, et le n°14 de *Langages* (juin 1969) qu'il a dirigé. - Applications, notamment à l'étude du français. N. Ruwet, *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, Paris, 1972; R.S. Kayne, *Syntaxe du français*, Paris, 1977; J.-C. Milner, *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, 1978; N. Ruwet, *Grammaire des insultes et autres études*, Paris, 1982; voir aussi le recueil de J. Guéron, H. Obenauer et J.Y. Pollock, *Grammatical Representations*, Dordrecht, 1986. - Présentations critiques: B. Grunig, "Les théories transformationnelles", *La Linguistique*, 1965 n°2, et 1966, n°1; O. Ducrot, "Logique et langage", *Langages*, 2, juin 1966. P: 21-28; C. Hagège, *La Grammaire générative: réflexions critiques*, Paris, 1976; A. Berrendonck, *Cours critique de grammaire générative*, Fribourg. Lyon, 1983. - N. Ruwet, dont le livre de 1962 s'éloigne déjà de l'orthodoxie, en expose certaines difficultés générales dans "A propos de la grammaire générative: quelques considérations intertempistes", *Historia, épistémologie, langage*, vol. 13, n°1, 1991.

الدراسات الأدبية

ÉTUDES LITTÉRAIRES

يبدو أن التفكير بالأدب لا ينفصل عن الممارسة الأدبية نفسها. وإن هذا ليكون، على الأقل، عندما تمر هذه الممارسة عبر الكتابة: إضافة إلى الغرب، فإن كل الحضارات الكتابية الكبرى، سواء حضارة الهند، أم الصين، أم اليابان، أم المساحة الثقافية الواسعة للإسلام، قد عرفت تفكيراً محلياً للوقائع الأدبية. ولكنه صحيح أيضاً، أنه منذ القرن التاسع عشر، وبالموازاة مع التوسع السياسي والاقتصادي للحضارة الغربية، فإن طريقة التفكير التي تطورت في الغرب، قد مالت إلى التلاع الطرق الأصلية. ولذا، فمن المهم أن نشير إلى أنه إذا لم يكن من حق الحضارة الغربية أن تحتكر التفكير في اللغة، فإن المنصوبات الوصفية والمنهجية لتفانيها النقدية لا تستطيع أن تكون أيضاً الممثل الوحيد لطريقة التفكير الأدبي الصحيح.

ليس هذا هو المكان لرسم تاريخ الفكر حول الأدب في الغرب الذي، منذ أرسطو، لم يتوقف عن مصاحبة التطور الأدبي تحت أشكال متعددة، بما في ذلك (على عكس ما هو شائع) طوال فترة المصور الوسطى (انظر: Kopsch 1980 et Haug 1985). وستفاد عند حدوث التفكير بمعنى الوقائع العامة. فهذه تستطيع أن تساعد بصورة أفضل على فهم الوضع الحالي.

1 - نمطية الاستبدال الكلاسيكي

منذ المصور القديمة، إجمالاً، وإلى نهاية القرن الثامن عشر، فإن التفكير حول الأدب، على الرغم من التركيز المختلف باختلاف المصور، قد مورس بالنسبة إلى الجوهري منه ثمة ثلاثة أقطاب:

1- الشعرية، أي دراسة الوقائع الأدبية من زاوية الفن الكلاسي. فلفقد كان التعبير

الشعري المنطقي، منذ أن دشنه أرسطو، حائزاً في كل العصور. وقد ظل حضوره قائماً على الرغم من أنه، بوصفه طريقة لمقاربة خاصة، سيفقد استقلاله الذي منحه إياه مؤلف الشعري، لاتباعه اليللاخة. وكان يجب انتظار عصر النهضة وإعادة اكتشاف نص أرسطو لكي نراه يجد ثأريته بداية لاستقلاله.

2- اليللاخة، أي تحليل الخطابات، وبصورة أكثر دقة تحليل مجموع الأدوات المستخدمة لضمان تواصلها الفعال. وقد كانت اليللاخة، بداية، تقنية مرتبطة بالحياة العامة (المقصود أن يتعلم المرء طرقاً لسانية يستخدمها لكي يبلغ الهدف المنشود). مع ذلك، فقد كانت تمتلك منذ البداية مكوناً تحليلياً. والسبب لأن تعلم فن الخطابة يمر عبر دراسة النماذج الاستدلالية الموجودة. ولأسباب تاريخية (ومنها على وجه الخصوص انحطاط الحياة الديمقراطية القديمة) فإن النصوص الأدبية، بالمعنى العصري للكلمة (القصة والشعر)، قد انتهت إلى احتلال مكانة مهمة أكثر فأكثر على مستوى الأمثلة الاستدلالية المتحدث عنها. ولقد احتل الخطاب الأدبي، في الوقت نفسه، مكاناً أكثر مركزية بين الأجناس الاستدلالية. المحملة. وتتابع هذا التطور في التأريخ المسيحي لينتهي إلى بلاغة، ولكن ليعمل أيضاً إلى نشر لرس لليللاخة التي ستري نفسها آخذة في الاعتزال شيئاً فشيئاً إلى الفصاحة.

3- تفسير النصوص القديمة، أي نظرية التأويل. وإن كانت هذه النظرية مقتصرة في الأصل على النصوص المقدسة، إلا أنها أيضاً، منذ العصر الإسكندري، كانت تنصدي لفرضية فلسفة إنشاء النصوص الأدبية الدينية. ومن جهة أخرى، فقد تصادف أن تكون للنصوص المقدسة في التقاليد اليهودية والمسيحية قربات بنوية كثيرة مع النصوص الدينية (السردية، والشعرية): ثمة قضايا معينة، أكثر خصوصية، تنصدي لها التأويل المقدس. وإنما لتدخل أيضاً في فهم النصوص الأدبية، بالمعنى الضيق للكلمة. وهناك، كذلك، مسألة الرمزية والمجاز. وأخيراً، فقد أخذ النقد الفقه لثوري، انطلاقاً من عصر النهضة، يحمل أكثر فأكثر محل التفسير المقدس، وإن كان هذا التفسير يقف بنفسه عند حدود مؤلفات المصور القديمة.

لقد ميز هـ. هـ. أبرامز، في دراسة كلاسيكية للتقاليد النقدية الغربية (1953)، ليس ثلاثة توجهات نقدية، ولكن أربعة. وكان ذلك تبعاً لتركيز النقد على الفنان المبدع، أو على العمل المبدع، أو على الواقع الذي يندل عليه أو يندل عليه الجمهور الذي يتوجه العمل إليه. ما أبرامز ميز: «النظريات النصيرية» التي تحدد العمل بوصفه تعبيراً للفنانية، والنظريات الموضوعية» التي تطابق مع بينة النصية المعادلة فيه، «ونظريات المعاكسة» التي تحدد العمل بالمعلاقة مع الواقع الذي يمثل، و «النظرية الذاتية» التي تحلله بخصوص تأثيره على المتلقي. وأما الشعري، كما هو معلوم، فتتعد جزءاً من النظريات الموضوعية،

في حين أن البلاغة تعد جزءاً من النظريات الذرائعية. وإن الأمر ليكون هكذا على الأقل، عندما تقل الحدود الكلاسيكية لهذين النظامين، على الرغم من أن هذه الحدود تظهر أنها حدود إشكالية، وذلك بسبب عدم الفصل بين المومل التحوية والذرائعية في التحليل الاستدلالي. ولما ما يحصر نظريات المحاكاة، فإنها تنتمي إلى قلب التفسير، وذلك في الإطار الذي نستطيع أن نرى فيه نموذجاً خاصاً للتحليل الدلالي (لأن نرى فيه تحليلاً مرجحاً). ولما النظريات التفسيرية، فإنها لن تتطور بصورة مطلقة إلا انطلاقاً من الرومانسية.

2 - نمطية الاستبدال الرومانسي

إن حفل الدراسات الأدبية، كما هو حاضر الآن، قد تحدد معظمه في القرن التاسع عشر، أو، بصورة خاصة، فقد حددته الرومانسية (تودوروف 1977). وثمة نقاط عديدة تستحق أن يشار إليها. والسبب لأنها تسمح أن نفهم، بصورة أفضل، الجغرافية الحالية للنقد الأدبي، وذلك في علاقات واختلافات مع النقد الكلاسيكي:

1- لقد كانت النظريات التي يسميها أيرامز «التفسيرية» غالبة عن التقاليد الكلاسيكية. بيد أنها، على العكس من ذلك، اضطلمت بدور أعز يزداد أهمية أكثر فأكثر انطلاقاً من الرومانسية. وقد بلغ ذلك في ألبنا درجة صارت تعد معها الفكرة الفائلة إن العمل الأدبي يحبر عن ذاتية الكاتب، جزءاً من البدهيات التي نادراً ما نضعها موضع سؤال. وإن هذه الفكرة لتفترض وجود متصور خاص لا يتعلق بالعمل الأدبي فقط، ولكن يتعلق أيضاً بالاستبطان الذاتي الذي يبدو هو أيضاً غير منك عن التطور الحديث للمحضرة الغربية

2- وبالتنافس مع هذا المتصور التعبيري للعمل الأدبي، فإن الرومانسية تذاغ عن أطروحة تشكل الذات طبيعتها الذاتية. وهي أطروحة بعد انسجامها مع الأطروحة الأولى غير بدهي. وقد كان ذلك كذلك، لأن العمل يجد غايته في ذاته، وأنه ليصبح مرجعي الذات، وهذا يعني أنه لا يحبر عن شيء غير ذاته. وعلى كل حال، فإن هذا المتصور من غير شك، يقوم في أصل تطور الشعرية (بشكل أشكالها) في القرن العشرين. ولقد جعلها هذا تأخذ زماً طويلاً قبل أن تنفك عن الاختلاط المعاصر بين أطروحة (قابلية للنفاش) الذاتية الذاتية للعمل الأدبي والبدء السهجي لاستقلال دراسة العمل الأدبي بوصفه تشبيهاً للفن الكلامي.

3- إذا كانت الممارسة التفسيرية تعود إلى المتصور القديمة، فقد كان يجب انتظار الرومانسية لكي نراها مطبقة بشكل منطقي على نصوص الأدب القرمطوي والمعاصر. وإن هذا الانتقال للتفسير من النصوص المقدسة والأعمال القديمة إلى النصوص الحديثة، وما بعد القديمة، قد توافق أحياناً مع ضرب من التقديس غير المباشر للنصوص الأدبية. ومن جهة أخرى، فقد اتخذ التفسير المستوحى من الرومانسية وجهتين مختلفتين جداً:

أ - «التفسير القصدي»: إنه تفسير مرتبط أيضاً باسم شلير ماخر. وهذا التفسير قد أتاح المجال لولادة فقه اللغة المعاصر، أي أتاح المجال في الواقع لولادة قرن تأويلي يكون في خدمة «مهم» النصوص. ويحدد الفهم بوصفه إعادة بناء للمعنى القصدي، أي المتراكم، للنصوص. ولقد نحدد فقه اللغة بشكل مقيد أحياناً، فنجعله ثقافة في خدمة النقد النصي التاريخي. وأنه ليحتوي في الواقع، كما أشار إلى ذلك أوغست بويخ، على جزئين. النظرية التفسيرية، أي نظرية إعادة بناء المعنى النصي (وذلك من خلال التأويل القاعدي، والفردية، والتنوع). ولما الجزء الثاني، فهو النقد التفسيري والذي يكون موضوعه الجوهري إنشاء النصوص وإعادة إنشائها. وإن النقد ليفترض حقيقاً، كما هو بدعي، شرعية النظرية التأويلية والتي تمت تطبيقاً.

ينتسب نقد الروايات الحالي إلى فقه اللغة، والسبب لأنه مؤسس على مقارنات للأحوال النصية. ومع ذلك، فحينما نجد أن فقه اللغة يهدف إلى إعادة بناء النص الأصلي انطلاقاً من الحالات النصية غير المتجانسة افتتاحتاً (وهذا عادة إلى وجود نسخا مختلفين)، فإن نقد الروايات، بدوياً، على العكس من ذلك، الانطلاقات بين مختلف الحالات النصية التي تجعل جميعها إلى الأصل المتزايد نفسه، من غير أن يحاول اختزالها إلى حالة شرعية. والمقصود في الواقع هو إنشاء إجراءات خلاقة كما تظهر في مختلف الحالات النصية المظهرة لأحوال متزايدة: بعد إذن نقد الروايات جزءاً من الشعرية.

ب - «التفسير المضاد للقصدي»: وهو التفسير الذي نطن أنه لم يتطور إلا في القرن العشرين، احتفاء بالفيلسوف «هايدغر» وتلميذه «هــجـ. غلادامير». وفي الواقع، فلقد وجد هذا التفسير منذ القرن التاسع عشر (مثلاً في الجماليات عند هيجل). وتقوم نواته المنهجية في أطروحة اختزال المعاني القصصية التي يستخلصها الفهم النصي من الدلالات التحتية، والتي هي غير متجهة بالذات القصصية «الفوقية». وبغضبي التفسير المضاد للقصصية إلى قراءة في أراض الأفعال. وإنه ليتوافق بهذا مع تفسيرات معينة في النظرية التعبيرية للأعمال الأدبية.

ج - وبالتناقص مع هذا، وعلى عكس ما كنا نعتقد غالباً، فإن أطروحة استقلال الأعمال الأدبية لم تدفع بالرومانسيين إلى تطوير تاريخ مستقل للأدب. فهؤلاء، على وجه الخصوص، قد طبقوا عليه تفسيراً مضاداً للقصصية. وهو تفسير مؤسس على المكرة التي تقول. تصدر الأعمال عن واقع محبوب، وبهذا فإن فهم الأدب يعني التنازل إلى هذا المضمون المستتر. ولقد وجد هذا الإجراء من قبل عند «فريدريش شليجر»، والذي كان تطور الأجناس في الأدب الإغريقي بالنسبة إليه، يجب أن يفسره التطور السياسي للمجتمع في عصره، والذي تمت الأجناس علامات عليه. وسيكون هذا الإجراء نسبياً عند هيجل ملقد

ساهم مساهمة واسعة بأشكال متعددة في تشكيل قدر التاريخ الأدبي، بما في ذلك القرن العشرين.

5- لقد توافق نمط الاستبدال التاريخي مع اندثار ما تبقى من البلاغة الكلاسيكية، المتهمه بتفتيت الوحدة العضوية للعمل. وتستبقى نظرية الصور حية وحدها (وهي تنحزل غالباً إلى نظرية الاستعارة)، وسيعاد أخذها في إطار الأسلوبية الشعرية. وقد كان يجب انتظار النصف الثاني من القرن العشرين لكي نشهد إعادة تنشيط لإشكالية البلاغة العامة فتكون متصورة بجدية من جديد بالتزامن مع البعد الدرامي للأدب.

■ تاريخ النقد الأدبي :

I - التاريخ العام :

G. Saintsbury, *History of Criticism and Literary Taste in Europe*, 3 vol., Londres, 1900-1904; W.K. Wimsatt, C. Brooks, *Literary Criticism. A Short History*, New York, 1957.

b) PAR PERIODES- L'Antiquité: J.W.H. Atkins, *Literary Criticism in Antiquity*, 2 vol., Cambridge, 1934; G.M.A. Grube, *The Greek and Roman Critics*, Londres, 1965; D.A. Russell et M. Winterbottom (eds.), *Ancient Literary Criticism*, Oxford, 1972; G.A. Kennedy, *Classical Criticism*, Cambridge, 1989; M. Fuhrmann, *Die Dichtungstheorie der Antike*; Darmstadt, 1992. - Le Moyen Age: E. Faral, *Les Arts poétiques des XII^e et XIII^e siècles*, Paris, 1923; E. de Bruyne, *L'Esthétique du Moyen Age*, 3 vol. (1947), Genève, 1975; E.R. Curtius, *La Littérature européenne et le Moyen Age latin*, Paris, 1956; P. Klopsch, *Einführung in die Dichtungslehren des lateinischen Mittelalters*, Darmstadt, 1980. - La Renaissance et l'Age classique: J.E. Spingarn, *A History of Literary Criticism in the Renaissance*, New York, 1899; M. Fumaroli, *L'Age de l'éloquence*, Genève, 1980. - Le Romantisme: M.H. Abrams, *The Mirror and the Lamp. Romantic Theory and the Critical Tradition*, New York, 1953. - Les Temps modernes: R. Wellek, *A History of Modern Criticism 1750 - 1950*, 6 tomes, New Haven, 1955-1966.

ج- التاريخ والنول :

C) PAR PAYS- L' Inde: S.K. De, *History of Sanscrit Poetics*, 2 vol., Calcutta, 1960; M.C. Porcher, "Théories sanscrites du langage indirect", *Poétique*, n°23, 1975; Id., "Systématique de la comparaison dans la poétique sanscrite", *Poétique*, n°38. 1979.- La Chine: J.J.Y. Liu, *Chinese Theories of Literature*,

Chicago, 1975. -Le monde islamique: J.E. Bencheikh, Poétique arabe, Paris, 1989. - Italie: B. Weinberg, A History of Literary Criticism in the Italian Renaissance, 2 vol., Chicago, 1961. -Allemagne: S. von Lempicki, Geschichte der deutschen Literaturwissenschaft, Göttingen, 1920, B. Markward, Geschichte der deutschen Poetik, 3 vol., Berlin, 1936-1958; P.U. Hohendahl (ed.), Geschichte der deutschen Literaturkritik (1730-1980), Stuttgart, 1985. -Angleterre et États-Unis: J.W.H. Atkins, English literary Criticism, 2 vol., Londers, 1947-1951; A. P. Franck, Einführung in die britische und amerikanische Literaturkritik und -theorie, Darmstadt, 1983. -Espagne: M. Menendez y Pelayo, Historia de las ideas estéticas en España, 5 vol., Madrid, 1883-1889. - France: F. Brunetière, L'Évolution de la critique depuis la Renaissance jusqu'à nos jours, Paris, 1890; R. Fayolle, La Critique littéraire, Paris, 1978.

د - مناقشات نقدية تاريخية

M.H. Abrams, The Mirror and the Lamp, Londers, 1953; G. Genette, Figures III, "La rhétorique restreinte", Paris, 1972. T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977.

3 - الجغرافيا العالمية للدراسات الأدبية:

يبدو، من النظرة الأولى، أن طيف نماذج النقد الأدبي واسع جداً، بل سديمي، وإنه ليكون كذلك فيما يخص المناهج المستعملة والأهداف المتلاحقة في الآن ذاته. وإننا نستطيع، من غير شك، أن نجد هذا التنوع إلى أربعة توجهات، وهي كالتالي:

أ - «النقد التقييمي» للأعمال. وهو نقد مفعج في مهمة النقل المفروسي للميراث (أو بمعنى الميراث المضاد) الأدبي.

ب - «التحليل التاريخي والمؤسستي» للأدب بوصفه مجموعة من الممارسات الاجتماعية.

ج - «المذهب التأويلية» المتبعة عموماً إلى هذا الضمير أو ذاك من التفسيرات العالمية المضادة للقصيدة.

د - «نظريات القراءة»، وبصورة عامة نظريات التلقي الأدبي.

هـ - «التحليل الشكلي» بكل صيغه (السردية، الموضوعاتية، الأسلوبية، التحليل البلاغي، النقد الورتاني، الدرس العروضي، الوقائع النصية، دراسة الأجناس، إلى أخرى)، سواء كان ذلك باتجاه الآتية أم كان ذلك باتجاه الزمانية التعاقبية، ونلاحظ أن التحليل الشكلي، ينتمي إلى مشروع «الشعرية» بالمعنى الأرسطي للكلمة.

أن تكون التقويمات المعتمدة لنقد الأعمال الأدبية موضع اعتماد هنا. والسبب لأن مشاريعها كانت إقناعية وليست إدراكية، سواء تعلق الأمر بتقويم القانون الأدبي المقبول أم بهدم هذا القانون باسم مختلف القوانين المضادة. وأما ما يتعلق بتوجهات النقد الأدبي الحالي، والتي تنتمي إلى منظور شمولي وصفي، فإنها لا تمتلك جميعاً الملامة نفسها من وجهة نظر دراسة الأدب بوصفه «واقعة كلامية». وهي وجهة نظر تحدد حفل الاستقصاء لهذا القاموس الحالي. وما نستطيع أن ندرجه، كما هو بدعي، في إطار التحليل الشكلي، هو المذاهب المختلفة (بالمعنى الواسع للكلمة) للإجراءات الخلاقة - أي في إطار الشعرية إذن - التي تهتم بصورة مباشرة بدراسة الأعمال الأدبية بوصفها استعمالاً خلاقاً للسان. وبما إن هذه الإجراءات تقع في قلب المداخل المتعددة لهذا القاموس، فإننا لا نستطيع أن نتناولها في هذا التحليل الإجمالي. ولذا، فسنتقف بشكل موجز على التوجهات الثلاثة الكبرى للدراسات الأدبية الحالية: التحليل التاريخي والمؤسسي، نظريات القراءة والتلقي، المذاهب التأويلية.

4 - التحليل التاريخي والمؤسسي

لقد فرض التاريخ الأدبي نفسه، في فرنسا في مطلع القرن، ضد التقاليد البلاغية والثقافية للأدب الجميلة، وذلك بفضل التعديلات العميقة لنسق التعليم العالي والثانوي للجمهورية. ولقد توقف الأدب عن أن يعد جزءاً جوهرياً من خطاب عن معايير الخطاب أو عن حكم الذائقة، ليكون موضوعاً لتحليل إيجابي وتاريخي. وهكذا، فإن التاريخ الأدبي لم يعد جزءاً من تاريخ الحضارة، بالنسبة إلى لانسون. وبينما كان التقارب مع التاريخ مسيطراً حينئذ، فقد كان علم الاجتماع لا يستوجب تطبيق وضع النص الأدبي على وضع النص الوثائقي (يمثل الأدب الماضي والحاضر في الوقت نفسه) ولا التخلي عن علم للفرديات. بعد تعيين العمل الأدبي مضاعفاً. وإنه ليتحدد:

١ - «بـ اسمته الجوهرية»، فهو يشكون من كل الأعمال التي لا يستطيع معناها وتأثيرها أن يعد جزءاً كاملاً منه إلا بالتحليل الجمالي للشكل» (لانسون: «منهج تاريخ الأدب» 1910). ويعني تاريخ الأدب، في الواقع، منهجاً بشكل أساسي نحو تبرير الأعمال المعكوسة، والتي سيسمح النقد النصوي بتقييمها إذ يسط على الأدب الحديث تقنيات لغة اللغة الكلاسيكية الألمانية، التي أدخلت إلى فرنسا فطيقها على الفرنسية القديمة (ج. باري: «الأصول» و«المؤثرات»).

٢ - كما يتحدد «إزاء الجمهور». فتاريخ الأدب يسمى إلى إنشاء تاريخ لوثك الغير

يقولون، إضافة إلى أولئك الأفراد الذين يكتبون. ويهتم تاريخ الأدب برنامجياً بالتاريخ الاجتماعي للقراءة والثقافة. وفي الواقع، فإن مؤرخي الأدب سيتخلون سريعاً عن هذا الدب من برنامجه (انظر إل. فيفرا، «من لانسون إلى مورين: التحلي»، 1941، و«المعركة من أجل التاريخ»، 1953). ولما تأريخ «الشروط الاجتماعية لإنتاج الأعمال الأدبية» (لانسون)، وتاريخ المؤسسة الأدبية والقراءة، فيعود الفضل في وجوده في فرنسا إلى المؤرخين وعلماء الاجتماع. ومن بين الدراسات الحديثة التي تنتمي إلى هذا التوجه، نستطيع أن نذكر الأعمال المخصصة لتكزّن الصورة المؤسساتية للمكتبات (فيلا 1985)، وللمحقق الأدبي الحديث (شارل 1979، بورديو 1992)، والأبحاث التاريخية عن ممارسات القراءة (شارتييه 1985، لونغ 1987) أو أيضاً عن تاريخ النشر (شارتييه ومارتان، ونشرا في 1982-1986). وبما إن اللغة والممارسات الاستدلالية (بما في ذلك الممارسات الأدبية) تمثل واقعاً اجتماعياً-تاريخياً، فإن أي تحليل أدبي لن يعرف أن يصنع طريقاً مسدوداً عن هذه العوامل المؤسساتية والتاريخية.

2- لقد أنتج المذهب التاريخي الجليل في الولايات المتحدة- وذلك عقب الدراسات النسوية، وتأثير أنثروبولوجيا الثقافة (س. غريت) وأعمال دم. فوكو - تجديداً آخر لتاريخ الأدب. فهو يعالج الأدب والنصوص الأدبية بالتساوي مع التشكيلات الاستدلالية الأخرى، والتي يكون من الملائم إعادة وضعها داخل مجموعات ثقافية أكثر اتساعاً مما كانت تعد جزءاً منه في الأصل. فالمقاربة الأنثروبولوجية تسمح بمعالجة واحدة من نقاط الضعف الحولية للتاريخ الأدبي: إنها الافتراض الذي يجعلها تمالج الأدب بوصفه معطى، وصنعاً مطابقاً لنفسه خلال التاريخ وليس بوصفه حادثاً عارضاً أو متصوراً معيارياً. فلفظ كانت لدراسات النسوية (وحدتها، للدراسات الأفريقية - الأمريكية) تسائل تاريخ الأدب بوصفه بناء عن سلطة النص الأدبي، وعن القسمة بين النصوص القانونية وغير القانونية، وتسائله حتى عن القسمة بين أجناس التخيل والوثيقة (س. شوالتر - 1977). وعلى غرار أعمال فوكو عن الممارسات الاستدلالية وترتيبات السلطات في العصر الكلاسيكي، فإن أعمال المذهب التاريخي الجديد كانت نصب، بالاقصية، على ظهور الأدب وإبداعه (على عصر النهضة، وعلى العصر الإيلازيني، وعلى العصر الكلاسيكي)، وكذلك على تاريخية متصورة (س. غلابلات 1982، هدي. غونريشت 1992، ث.ج. ديس - 1992).

إذا كان قد حدث في القفود الأخيرة تقدم هائل في المعرفة التاريخية للأدب، فلننا نستطيع أن نلاحظ مع ذلك أنه تقدم يخص التاريخ الاجتماعي والمؤسستي على نحو خاص في فرنسا. يبدو التاريخ الأدبي دائماً ثابتاً نسبياً، لأنه تاريخ مصمم بوصفه تاريخاً لممارسات الخلاقة والأعمال (انظر مولزان - 1987). وإن أسباب ذلك متعددة من غير

شك. فبعضها منهجية: لا يزال تاريخ الأدب يفضل قطع تسلسل الأحداث والدورات الرومية - وهذا وجهان جوهريان للمنهجية التاريخية (فين - 1971) - كما لا يزال يفضل أن لا يستخلص كل الفائدة المرجوة من أدوات التحليل الكمي المتاحة حالياً، مثل المقياس الكنتي (فيلان - 1990) أو علم المفردات الإحصائي (برينه - 1990). ومن جهة أخرى، فإنه لم ينجح قط في أن يختص بموضوع خاص، مكتفياً بالذهاب والإياب بين التاريخ المؤسساتي للأدب، والتسلسل التاريخي للأعمال، والسيرة الذاتية للمؤلفين، وتاريخ الأشكال، ونقد الأعمال (انظر كوميانون - 1983). وأخيراً، فإنه يفترض غالباً وبشكل غير نقدي أن «الأدب» معطى تاريخي المقصود تحليله، بينما يمثل مفهرم الأدب نفسه حادثاً عارضاً علمياً، ومؤسساً على قانون تقديدي أسسه (على الأقل في جزء منه) المذهب الذي يزعم أنه يحلله.

ثمة عتية أساسية تعود في وجودها إلى الطبيعة الإشكالية للعلاقة بين تاريخ الأدب والتاريخ. ففي فلسفة التاريخ ذات الميراث الهيجلي الذي عيّن على تاريخ الأدب، فإن النصوص الأدبية، والواقعية، والفن العظيم يمثلون وسيطاً على مستوى إدراكي. وإنهم ليسمحون ببلوغ المعرفة الكلية لوضع تاريخي (ج. لوكانش، ف. جيمسون 1981). ومع غياب هذا المنظور للتاريخ بوصفه ضرورة موضوعية ومستمرة، وتسمح أيضاً بتفسير تاريخ الأدب، فإن تاريخ الأدب لم يعد قادراً على القول إلى أي كلية تاريخية أو إلى أي تاريخ جمعي فريد (و. كوزيليك - 1990) بمتي. وحتى إذا تواصل التطبيق التاريخي للأعمال في إطار مختلف التواريخ القومية والتواريخ الثقافية (الاسون: الأدب الفرنسي وجه من وجوه الحياة القومية)، فإن مساهمة تتأسس على وعي ميت بالتاريخ. وحتى لو كان متصور التاريخ الواسع للأدب مرتبطاً هو نفسه بهذا التصور، فإنه بوصفه ظاهرة حاضرة في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يستمر بذاته. (هسي. غامبريخت - 1985. انظر أيضاً م. بهاردسلي - 1973. وتطرح القضية نفسها في تاريخ الفن، وذلك كما بينه هـ. بليانغ - 1989).

يقترح هـ. غامبريخت، إزاء هذه الشروط، فصل المنظور التاريخي والتقييم الجمالي المختلطين في تاريخ الأدب التقليدي، وذلك بغية الوصول إلى تاريخ ذرائعي للأدب. والفرضية هي أن النصوص الأدبية تمثل موضوعية أوضاع التواصل الخاصة، كما تمثل موضوعاً مفضلاً بالنسبة إلى إعادة بناء «الحقائيق». وبما إن علاقة النصوص بمحيطها تحددها الأوضاع التاريخية، فإن مثل هذا التاريخ سيكون ضمن إعادة بناء العلاقات بين أوضاع التواصل الأدبي واليومي الخاص بكل مرحلة من المراحل. بيد أن تحديد الحدود بين المراحل لا يستطيع أن يتأسس فقط على معايير «ضمن - أدبية» حيث إن نصوص

(المتعلقة مع متصورنا عن الوضع الأدبي للتواصل) الأدب لم تكن بالضرورة وسائل في السبلات الماغية للفاعل.

- R. Wellek et A. Warren, "L'histoire littéraire", in *La Théorie littéraire* (1962, 3e éd.), Paris, 1971; R. Barthes, "Histoire ou littérature", in *Sur Racine*, (1963), Paris, 1979; P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, 1971; G. Genette, "Poétique et histoire", in *Figures III*, Paris, 1972, p. 13-20; J.-M. Goulemot, "Histoire littéraire", in J. Le Goff et al., *La Nouvelle Histoire*, Paris, 1978, p. 308-313; J. Lough L'Ecrivain et son public (1978), Paris, 1987; M. Riffaterre, "Pour une approche formelle de l'histoire littéraire", in *La Production du texte*, Paris, 1979, p. 98-109; C. Charles, *La Crise littéraire à l'époque du naturalisme*, Paris, 1979; A. Compagnon, *La Troisième République des lettres. De Flaubert à Proust*, Paris, 1983; R. Chartier et H.-J. Martin (eds.), *Histoire de l'édition française (1802-1906)*, Paris, rééd. 1989; A. Vial, *Naissances de l'écrivain*, Paris, 1985; C. Moisan, *Qu'est-ce que l'histoire littéraire ?*, Paris, 1987; R. Chartier et C. Jouhaud, "Pratiques historiques des textes", in C. Reschler (ed.), *L'Interprétation des textes*, Paris, 1989; B. Cerquiglini, *Eloge de la variante*, Paris, 1989; H. Béhar et R. Fayolle (eds.), *L'Histoire littéraire aujourd'hui*, Paris, 1990; A. Vaillant, "L'un et le multiple. Eléments de bibliométrie littéraire", in H. Béhar et R. Fayolle (eds.), *L'Histoire littéraire aujourd'hui*, Paris, 1990; E. Brunet, "Apport des technologies modernes à l'histoire littéraire", in *ibid.*; P. Bourdieu, *Les Règles de l'art. Genèse et structure du champ littéraire*, Paris, 1992; M. Werner et M. Espagne, *Philologiques I-III*, Paris, 1990-1994.
- S. Greenblatt, *Renaissance Self-Fashioning. From More to Shakespeare*, Chicago, 1980; S. Greenblatt, "Towards a poetics of culture", in H.A. Veeber (ed.), *The New Historicism*, New York, 1989; A. Liu, "The power of formalism. the New Historicism" *English Literary History*, 56, 1989, p. 721-772; T.J. Reiss, *The Meaning of literature*, Ithaca et Londres, 1992; H.U. Gumbrecht, *Making Sense in Life and Literature*, Minneapolis, 1992.
- M.C. Beardsley, "The concept of literature", in F. Brady, J. Palmer et M. Price (eds.), *Literary Theory and Structure. Essays in Honor of W.K. Wimsatt*, New Haven et Londres, 1973, p. 23-39; F. Jameson, *The Political Unconscious. Narrative as a Socially Symbolic Act*, Ithaca, 1981; H.U. Gumbrecht, "History of literature. Fragment of a vanished totality ?", *New Literary History*, 1985, P. 467-479; H. Belung *L'histoire de l'art est-elle finie?*, Nîmes, 1989; R. Koselleck, *Le Futur passé. Contribution à la sémantique des temps historiques*, Paris, 1990.
- E. Showalter, *A Literature of their Own: Women Writers from Brontë to Lezama*, 1977, Princeton.

5 - نظريات التلقي والقراءة

تعد أعمال «جماليات التلقي» لمدرسة كونستانس، وكذلك أعمال «نقد استجابة القارئ»، وأعمال «التاريخية الجديدة» (س. غرينبلات، آ. ليو، ت. ج. رايس...) ناتجةً لنقد تاريخ الأدب التقليدي والتحليل الشكلاني في الوقت ذاته.

1- يعد «ه. ر. ياكس» المؤسس لجماليات التلقي. وأما الممثلون الآخرون المهمون، فهم: ف. أبزر، ك. هـ. ستريل، ر. وارننغ. ولقد قام ياكس (1978) بنقد تاريخ الأدب ذي التوجه الماركسي، ونقد التحليل البنوي، معترضاً بذلك على نظرية الانعكاس، والتي بمساعدتها كان يزعم الاتجاه الأول أنه يفسر تطور تاريخ الأدب، ولكنه نقد أيضاً «(نشيء) النص الذي استحدث الاتجاه الثاني، كما يرى. وأما النموذج البديل الذي يقترحه، فهو مستوى من التفسير عند غادامير: إن نقل نبر العمل بوصفه نتيجة لفعل فني نحو تلقي العمل، إنما يكون في الصور المتغيرة تاريخياً لهذا التلقي، وهذا يعني إذن نقله ضمن التقاليد (وإن كانت صراحية) التي يزعم أنه يكتشف فيها مكان موضوع التاريخ الأدبي. وسنلاحظ مع ذلك أن الأطروحة التي تجعل موقع هوية العمل ليس ضمن الهوية النحوية للنص، ولكن ضمن إجمال البناء القرآني المتغير تاريخياً، لانتراض إطلائاً مع الشكلانية. وهكذا، فإن نظرية التأويل التي يقترحها «ه. ريفاتير» إذ تقبل سلسلة الأساس نفسها (أي تقبل أن معنى العمل ليس هو المعنى المتزايد، ولكنه المعنى الذي يبنيه القارئ)، فإنها لا تتميز من إجراء ياكس إلا بالانضمية الشاملة التي توليها للمستوى الشكلي للقراءة (ريفاير - 1979).

لقد جددت جماليات التلقي تاريخ الأدب بشكل عميق. وقد كان هذا خاصة في تصديها بمواجهة لمسألة التأويل التاريخي للنصوص (خاصة بفضل إدخال مفهوم «التي التوقع»). ومع ذلك، فقد ثلاثت مع عدد معين من الحدود. وكان هذا خاصة على مستوى مناهجها في التحليل. إن هذه المناهج إذ تعد جزءاً، على وجه الإجمال، من التفسير النصي، فإنها تبدو أحياناً سيئة التأقلم مع موضوع التحليل الذي تمنحه جماليات التلقي نفسها، أي الاستقبال التاريخي للأعمال. ولذا، فنحن لا نرى كيف يمكن للدراسة التلقي التاريخية للأعمال أن تقوم من غير تحليل تجريبي (تاريخي) للممارسات الفعلية للقراءة، بشرط أن نستطيع إعادة إنتاجها (وهذا تحليل عتاً نهض عنه في أعمال ياكس. ولذا يجب، طلباً له، أن تعود إلى أعمال المؤرخين، مثل أعمال شارتييه). وأما الإنكسالية الأخرى، فربما تكسر في تجاوز جماليات التلقي بواسطة مشروع أنتروبولوجي جريء. وذلك كما يحاول القيام به أعماله الحديثة.

2 - يستطيع نقد استجابة القارئ؟ أن يجد مطلقاً طليعياً لانتشالاته، وذلك في

ل

I A Richards : Pratical Criticism: A study of literary Judgement, 1929

أو في أعمال:

L. Rosenblatt: Literature as Exploration, 1937,

وهي أعمال تتعلق بالمعلقة الخاصة لكل قارئ مع النصوص الأدبية . ويتعارض هنا . خاصة مع اتجاه «النقد الجديد» في النظر إلى النص الأدبي بوصفه معطى موضوعياً، يتعارض معه في التمييز بين «ما هو» شعر و«تأثيراته» على القارئ (انظر: ومسات دسلي في: "The affective fallacy" The Verbal Icon, 1954) وإنه لينتازف مع رأي الظاهراتي بعدم إمكان فصل الموضوع عن الذات. ويضفي مصطلح نقد استجابة أ: عدداً من المقاربات (الظاهراتية، التصالحية، البنوية، تمكينية، بلاغية ...) للنقطة تركة بينها جميعاً هي التركيز على إجراء القراءة. ولقد تصور بعضهم وجود قراء فردين هولاند، د. بليخ)، بينما افترض آخرون وجود مجتمع من القراء يوحدهم اتيجيات مشتركة (س. فيش، ج. كلر). وكل هذه الافتراضات تجعل بدلاً من تحليل ب: بذاته، تفاصيل القارئ والنص والنشاط الإدراكي للقارئ. وهكذا، فإن مقصد النقد ج: من مكاته نحو زمانية القراءة بوصفها ضرورة تحريرية واستمادية، وتحبباً تقديمياً ب: العمل المتعارض مع حيز النص أو التصيدة، والشكل الثابت للصفحة المطبوعة.

وتشعب تنوعات نقد استجابة القارئ: بين تلك التي ترى أن أجوبة القراء وعن في لها وظيفة المواضع النصية (ج. كلر)، وذلك لأن المعنى معطى من معطيات النص ، يراقب الأجوبة القرائية وينظمها، وبين تلك التي تركز على الاختلافات بين القراء جموعات التأويل. وهكذا، فإن نشاط القارئ يوصف ثارة بكونه أداة في نظر فهم الأدبي، الذي يبنى الموضوع النهائي للقصص القصدي، كما يوصف ثارة أخرى بكونه دل: النص - يكون المورد النص بقة أثناء القراءة (س. فيش - 1980). ولقد يعني أن العلاقة بين الموضوع النصي والنشاط التأويلي مكموسة في إطار هذه الشروط: أ: يكون النص كجوة توبلية مستقلة، فإنه يصبح نتيجة من نتائج النشاط التأويلي الذي ج: من أن يكون بعد القراءة، ولكنه يشكل النص بوصفه أداة للقراءة.

مما كانت التحفظات التي نستطيع أن نطديها إزاء الفالية والنسبة التي يصرح بها نقد مابة القارئ، فيجب، مع ذلك، أن نمثرف له بنموذج التواصل الأدبي الذي يقترحه ي: يفترض إمكان الوصول إلى قصد تزد انتظر (س. مايو - 1982). فهنا، حيث ب: النقد الجديد من العمل معادلاً للحرفي ويفك الإحالة إلى القارئ، فإن نقد استجابة

القارئ الذي يفك متصور العمل في الإحالة إلى القارئ، لا يزال يقدم الفائدة بتصور هذا العمل تبعاً لبيئة السؤال والجواب.

ويمكن القول بعد هذا إنه ليس تاريخ الأدب ولا تحليل الأعمال، قبلين للاحتزال إلى تاريخ للتلقي أو تاريخ للقراءات. فالتلقي يفترض سبقاً وجود العمل، أي يمتدح (على الأقل) وجود بنية نحوية - دلالية قابلة للاستقبال. وإذا كان هذا هكذا، فإن تحليل العمل لا يستطيع أن ينطق على تحليل التلقي. فتاريخ القراء ليس تاريخاً لإبداع النصوص، ولكنه تاريخ امتلاك القراء لها.

■ Esthétique de la réception: H.R. Jauss. *Literaturgeschichte als Provokation*, Frankfurt, 1970 (traduit dans Jauss, 1978); W. Iser, *Der implizite Leser Kommunikationsformen des Romans von Bunyan bis Beckett*, Munich, 1972; R. Warning (ed.), *Rezeptionsästhetik*, Munich, 1975; H.R. Jauss, *Ästhetische Erfahrung und literarische Hermeneutik*, Munich, 1977; H.R. Jauss, *Pour une esthétique de la réception*, Paris, 1978; K.H. Stuerle, "The reading of fictional texts", in S. Suleiman et I. Crosman (eds.), *The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation*, Princeton, 1980; W. Iser, *L'Acte de lecture. Théorie de l'effet esthétique*, Bruxelles, 1987.

Reader-Response Criticism: N. Holland, *The Dynamics of Literary Response*, New York 1968; S. Fish, *Self Consuming Artifacts, the Experience of Seventeenth Century Literature*, Berkeley, 1972; D. Bleich, *Subjective Criticism*, Baltimore, 1978; S. Fish, *Is There a Text in this Class? The Authority of Interpretive Communities*, Cambridge (Mass.), 1980; S.R. Suleiman et I. Crosman (eds.), *The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation*, Princeton, 1980; J.P. Tompkins (ed.), *Reader-Response Criticism*, Baltimore, 1980; S. Mallouk, *Interpretive Conventions, The Reader in the Study of American Fiction*, Ithaca, 1982.

6 - المذهب التأويلية

1- تفنوي معظم مذاهب التأويل الممارسة حالياً في إطار مضاد للقصدية. ولمضادة القصدية هذه أصول متعددة، ولكن ينبرها الحديث جداً هو بثوية سنوات الستينات. ويمكننا أن نميز عدة أشكال مضادة للقصدية:

أ - يقضي الشكل الأقل جذوية باعتزال القصدية «السطحية» إلى تمثيلات نحوية غير واضحة. وهي وإن كانت مشهورة بكونها عصبية على المرسل، إلا أنها غير قصدية بالمعنى الهوسرلي للكلمة (أي بالمعنى الذي تكون فيه هي نفسها كيتونات علامائية). وهكذا، فإن الدوران التي تعمل على مستوى قصدية السطح، تحيل في الواقع ليس إلى ارتباطاتها الممتدة (مدلولاتها السهلة البلوغ)، ولكن إلى بنية ثانية غير مقصدية، وغير واضحة، أي

نعمل بلا قصدية السطح، وتكون متاحة فقط بمساعدة أدوات التحليل المضغلة. وبعد التأويل القاتم على التحليل النصي جزءاً من هذا الاتجاه، كما بعد جزءاً من عدد من مبادئ التأويل الإيديولوجي (وخاصة كل تلك النماذج التي تحيل البنى الاستدلالية إلى إرادة السلطة أو إلى استراتيجيات الطبقة).

ب - يمكن للزعة الاختزالية أن تلعب إلى أبعاد من هذا من خلال رغبتنا في احتزال القصيدة بما هي كانت إلى «تمبير» بسيط للعوامل السببية غير القصيدة: يمثل كل مذهب تأويلي مثل هذا الاختزال انطلاقاً من «نظرية الانعكاس»، مع العلم أن النقاد الذين يتبنونه يتأرجحون عموماً بين اختزال سببي واختزال قصدي «غير واضح»، وإن كان الاختزالان مختلفين جداً: أن يكون الاختزال «في» «الطبعة» أو تلك «علاقة قصدية غير واعية»، لا يساري الشيء نفسه إذ «يكون منتجاً» عن طريق هذه الحالة الاجتماعية أو تلك «علاقة سببية». ولذا، فإن التوليفات الماركسية، تعد في معظم الأحيان جزءاً من توليف سيد إلى حد ما يقوم بين هذين الاختزالين.

ج - وأخيراً، فإن الشكل الثالث المضاد للقصيدة، هو ذلك الشكل الذي يستوجب إنكار الملازمة كما هي في مفهوم القصيدة. ونجد من بين الذين صاغوا هذا الشكل جاك ديريدا في نقده لـ ج. ل. أوستان، من نظرية الأعمال الكلامية. فهو يضع ماسميه «التبتر» في موضع التعارض مع «السلطة التضائية للعناية المتعلقة بحقل كامل يبقى فيه القصد هو المركز المنظم». وهكذا فإن اتصال العلامات «ليس وساطة لنقل المعنى، وتبادل المقاصد، وإزادات القول»: «... إن الكتابة لتقرأ، وإنها لا تعطي في المقام الأخير مجالاً لتفكيك تفسيري، أو لتفكيك يحل طلاس المعنى أو الحقيقة» (ديريدا- 1972، ص 392). فالواقعي الوحيد هو دورة المرور غير المتناهية للإشارات، وعلاقة التأويل التي لا تكف عن الانطلاق أبداً، والمعنى المرجح دوماً. ويشول أخرى، فإن المضاد القصدي يتوافق هنا مع أطروحة السمة غير المحدودة للمعنى. وإن هاتين الأطروحتين لصدان منطقياً أطروحتين مستقلتين. وبهذا، فإن الاختزال السببي يحافظ على أطروحة المعنى المحدود. وإذا عدنا إلى أطروحة ديريدا، فنجد أنه أعيد تناولها في الولايات المتحدة، حيث أتاحت المجال لوجود مدرسة نقدية مؤثرة. وقد كان بول دي مان المثل الأكثر أهمية لهذه المدرسة («مجازات القراءة» - 1979، الترجمة الفرنسية- 1989). ولقد وجدت التفكيكية، من جهة أخرى بسبب تركيزها على السمة غير المنتهية للعلاقة التأويلية، أصداً مؤيدة في بعض النظريات العلاماتية الشاملة، والمستوحاة من بروس (الذي ركز من قبل على سمة الطاقة غير المتناهية للإحراء التأويلي). أو وجدت ذلك أيضاً عند حلماني لواء «نقد إستراتيجية القارئ» وأخيراً، فقد استطاعت، بسبب نسيئها، أن تجذب بعض أنصار المذهب الدلالي (روتي - 1985).

تمثل القصصية المضادة والجزئية موقف رفضي قاطع: إذا لم يكن معنى النص هو ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، حينئذ لا يكون معنى العبارة الذي تؤكد الأطلوحة المقصودة (أي إن معنى النص ليس ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه) أيضاً ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، ولكنه يكون ذلك المعنى الذي يعطيه، بغض النظر عما هو، هذا القارئ أو ذاك. ولكي يتجروا كثير من المضادين للقصصية من هذا الموقف غير المستقيم، فحذروا أطلوحة عدم الملاءمة للقصصية أو لنصوص المعنى في بعض النصوص، وفي بعض الأعمال الأدبية. ولقد يعني هذا إذن أنهم وضعوا سلسلة تتعلق بـ «الخصوصية الأطلولوجية» (هيرش - 1967) للنص الأدبي إزاء الرسائل الكلامية الأخرى.

ونجد هذا المتصور أيضاً في النص المشهور لويستات وبير يذلي «وهم المؤسسة»: إن الشعر، كما يرى المؤلفان، يختلف عن الرسائل العادية. فالثانية لا تكون ناجحة إلا إذا استدللتنا على القصد بشكل سليم، بينما القصد بالسبب إلى الأولى فهو أمر لا يعتد به (لويستات وبيرسلي - 1934). وإذا عدنا إلى ريفاتير، فسنجد أنه يدافع عن فصل من النموذج نفسه، ذلك لأن ما يميز عملاً أدبياً (تُصَبِّ) من نص عادي (وثيقة) هو أن العمل قادر على فرض بنية على القارئ (ريفاتير - 1979). ونتج ظاهرة متطابقة في بعض كينيات النظر إلى النصوص الأدبية المشتقة من نظرية الأعمال الكلامية لكل من ج. ل. أوستان و ج. ر. سيرو. فهما يسميان لتحديد مواضع تنطبق فقط على الخطاب الأدبي (عاطلين بالمناسبة نفسها بين نص أدبي ونص متخيل). فالنص الأدبي يوصف أنه نص ينتمي إلى سياق غير إخباري وغير لئاسي إلى حد بعيد في نظر الطبقات التي تصنفها أعمال اللغة. وإنه ليستعمل على «خطاب ليس له قوة الكلام التحقيقي». فالمعمل الأدبي خطاب، تغلوا جملة من قوة الكلام التحقيقي المرتبط بها عادة. وإن هذا ليكون لأن قوة كلامه التحقيقي قوة محاكاة. فالخطاب الأدبي يحاكي (أو يحيل) عمداً مجموعة من الأعمال الكلامية لا يصح لها وجود آخره (ر. أيمان 1971). وإلى هذا الغلل في سياقية الخطاب الأدبي يمكن أن يعضى فيما بعد النصوص الدلالية للنص والمتعددية. ولقد تمت الإشارة غالباً إلى أن محاولة التمييز بين الأدب والخطاب اللغوي بالاستناد إلى هذه القاعدة (أعمال كلامية حقيقية، محاكاة لأعمال الكلام) كانت طريقة للحفاظ على الترميمات الأساسية للأدب (ل. م. برات - 1977، س. فيش - 1980).

يحمل المفكرون المضادون للقصصية أن يميزوا معنى الأعمال، أي بنيتها التي أبدعها المؤلف، كما يهتمون بمعني الأعمال، أي إدخال هذا المعنى في علاقة مع الاستشالات، والمصالح، وكيفيات الرؤية، إلى آخره، وإنهم يهتمون للقارئ (هيرش - 1967). وهكذا، فإن تنوع المتلقين يضر تنوع التلقي الذي نكتسبه الأعمال. وإن هذا ليكون خاصة من خلال

استعمالاتهم الجمالية. وإنه لمن الحق أن نقول إن التمييز بين المعنى والتعني أمر ليس من السهل رسمه بلا ريب، ولكنه يشير على الأقل إلى أن الاختيار ليس بين تعيين المعنى وغرضه بمقدار ما هو بين مختلف مستويات بناء هذا المعنى.

2- إن النجاح الحالي لاستراتيجيات التأويل المؤسس على التفسير المضاد للقصدية لن يستطيع أن يخفي أن قضية القصدية هي كعب أشيل للدراسات الأدبية. وفي الواقع، فإن كل دراسة للأدب تمر بضرورة بالممارسة التأويلية، والسبب لأن مصادرها هي مجموعة من الخطابات: إن هذا ليكون بالنسبة إلى الدرس التاريخي والاجتماعي كما هو بالنسبة إلى التحليل الشكلي. وبهذا المعنى، فإن التحليل التفسيري يمثل قاعدة كل دراسة أدبية مهما كانت (موليتو-1985). وكذلك يجب التمييز بين الفهم والتأويل (هيرش-1976). وكذلك ما يتعلق بالثاني، بين «تأويل السطح» و«تأويل عميق» (دانتر-1993). ويمثل الفهم الفعل الأولي- و«الأغرس» عموماً- لإعادة بناء المعنى القصدية للنص. إذ من غير نشاط للفهم، لا توجد علاقة علامانية. والمعنى القصدية للنص ليس، كما هو بديهي، ذلك المعنى الذي أراد المؤلف أن يعطيه إياه، ولكنه المعنى الذي أعطاه إياه بالفعل. فالمقصود (انظر سيرل-1984) بـ«القصدية» في قلب الفعل، هي ما أقره القواعد اللسانية والدرائعية وليس «القصدية» المبينة والتي يمكن لملاحظتها مع القصدية المجردة نصاً أن تكون أكثر تنوعاً. ولذا، فقد كان تأويل السطح شرحاً لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثانٍ لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثانٍ يصنع عمقاً فوق نطاق المعنى القصدية الذي يعيد بنائه نشاط الفهم وروضعه تأويل السطح. وإن هذا ليكون أيضاً بالنسبة إلى استراتيجيات التأويل المضادة للقصدية والتي نفترض، في الممارسة، صيغاً ودينامياً وجود فهم «مشترك» للنص. وإن هذا، ليسترجع أيضاً من صلاحية التفسير النصي، مما كانت، أن تقيس نفسها بالنسبة إلى قدرتها على صنع عمق فوق آليات الفهم المشترك، تماماً كما تدرسها اللسانيات، وعلم النفس اللساني، إلى آخره.

لاستطيع إعادة بناء المعنى النصي أن تكون نشاطاً متحولياً بحتاً، ففهم النصوص يفترض صيغاً بدوره معارف تاريخية واجتماعية، كما يفترض أيضاً معارف في علم الشعر، وعده وحدها هي القادرة على جعل البنية الدلالية للعمل بنية فردية. ويوجد في هذا التفاعل الدائم بين التحليل النصوي المتحولي، «المعرفة الخلفية» الشيء الأساسي لما تسببه عادة «الإطار التفسيري»: يعد فهم النصوص مستحيلًا من غير تعبئة معرفية خلفية، تاريخية وشاملة، على حين أن المعرفة التي لدينا عن الخلفية وعن القضايل الشاملة هي معها مستخلصة من النصوص (ستيفولر-1972). فمنذ ديليثي ونحن نرى في الإطار التفسيري

(والمعضلة الآتية لا تشكل إلا وجهاً من وجوهها) أن السمة التمييزية لميدان الإنسانيات تقارن بميدان العلوم الطبيعية، وهذا تمييز يمكن أن نعوجه بوصفه تعارضاً بين الفهم والشرح ويجب مع ذلك أن نذكر بأنه يجب تجنب الإطار التأويلي، بالنسبة إلى التفسير الكلاسيكي للقرن التاسع عشر، وذلك بنية غسان صلاحية نتائج إعادة بناء المعنى النصي. وهكذا، فإن عالم قسمة اللغة آ. بويخ، مع اعترافه بضرورة الذهاب والإياب باستمرار بين التحليل المنطقي للنص والخلفية الإدراكية، كان يلح على قضية أن الإطار يمكن تجنبه شرطاً أن لا يكون أي عنصر مستقل من العمل، بنية إنشاء مفهوم الخلفية، مطبقاً على العمل نفسه بنية التحقق من عناصر أخرى (تصلح القاعدة نفسها للمعنى المضاد عندما يُستخدم عنصر من عناصر الخلفية المكوّن مسبقاً للتحقق من عنصر غير معروف من عناصر العمل) - وما يجب أن يكون متفقاً عليه أن العنصر، موضوع التساؤل، يستلجم، كما هو بدعي، أن يكون مستخدماً بوصفه أداة لتحليل عمل آخر. ويكوّن هذا التحليل، بالسلسل، إمكانية الوحيدة لتأكيد إحكامه المتحمل. ومع ذلك، يعترف بويخ أيضاً بوجود أوضاع يكون من المستحيل فيها تجنب الدوران. ولذا، فهو يرى فيها حداً غير ملائم للنشاط التفسيري.

المعد الثاني حد أساسي أكثر من الأول: إن أي إعادة بناء لمعنى النص لا يمكنها أن تكون إلا ذات سمة احتمالية. والسبب لأننا لن نمتلك أبداً مثقلاً للحالات القصيدة المعبر عنها بالسلسلة الدالة (هو سرل - 1901، مهرش - 1967). وإن هذه السمة ليست خاصة بالنصوص الأدبية، بل إنها ليست خاصة بالنصوص التي يُنتجها الكتابة (أي الباقية بعد سياقاتها الأصلية): إنها سمة عامة حتماً وتصلح أيضاً بالنسبة إلى تبادل الكلام الغارقي في البرمية. وإن وجودها ليعود، في الواقع، إلى أن قصد العبارات اللسانية هو «قصد مشتق» (سيرل - 1985): لا يكون المعنى «مطبق» في العبارة على الإطلاق، ولكن يجب أن يمدد التلميذ بنائه انطلاقاً من العلامة المادية التي تكوّن السلسلة الكلامية.

توصي هذه التأملات بأنه لا يوجد معنى أدبي، يختلف عن الاجراءات «العادية» للمعنى. والنتيجة الطبيعية هي أنه يجب على دراسة النصوص الأدبية أن تخضع لنفس المبادئ التي تقود تحليل المعنى الكلامي، حتى وإن كانت الخصوصية الفرعية أو الشكلية لمنظم نماذج النصوص الأدبية (النصوص التفسيرية من جهة، والشرح من جهة أخرى) تستوجب أن تولي هذا التحليل انعطافاً خاصاً.

- E. Husserl, *Recherches logiques*, II (1901), Paris, 1969; W.K. Wimsatt Jr et M.C. Beardsley, "L'illusion de l'intention" (1954), in D. Lones (ed.), *Philosophie analytique et esthétique*, Paris, 1988; A. Boeckh, *Enzyklopädie und Methodenlehre der philologischen Wissenschaften*, Darmstadt, 1966; E.D. Hirsch Jr., *Validity in Interpretation*, New Haven, 1967; J. Derrida, *Marges*,

"Signature événement contexte", Paris, 1972; W. Stegmüller, "Der sogenannte Zirkel des Verstehens", in K. Hübner et A. Menne (eds.), *Natur und Geschichte*, Hambourg, 1973; M. Riffaterre, *La Production du texte*, Paris, 1979; J. Culler, *On Deconstruction. Theory and Criticism after Structuralism*, Ithaca, 1982, R. Rorty "Texts and lumps", *New Literary History*, vol. 17, Number 1, Autumn 1985; J. Molino, " Pour une histoire de l'interprétation: les étapes de l'herméneutique", *Philosophiques*, vol. 12, n° 1 et 2, 1985; J. Searle, *L'Intentionnalité*, Paris, 1985; A. Danto, *L'Assujettissement philosophique de l'art*, Paris, 1993; M. Charles, *Introduction à l'étude des textes*, Paris, 1995

اللسانيات القديمة والقرسطوية

LINGUISTIQUE ANCIENNE ET MÉDÉVALE

لم نتعرض فيما سبق إلا إلى المدارس الحديثة. ولم يكن هذا لأن اللسانيات «الحديثة» تبدأ مع «هور-روبال» في نظرنا. فنحن نعلم، على العكس من ذلك، أن عمل اللسانيين، في كل عصر، يقوم على إدماج المكتشفات القديمة في نسق تصوري جديد. بيد أن كل مافي الأمر فقط، هو أنه ليس المكان الذي في حوزتنا، ولا المعارف التاريخية الحالية، يسمحان لنا أن نقدم العديد من المفروض المتزاخمة التي تصارعت منذ الزمن القديم وإلى القرون الوسطى، وذلك على غرار ما فعلنا بالنسبة إلى العصر الحديث. ومن جهة أخرى، فقد كان من المبت أن نضع في المستوى نفسه مثلاً «اللسانيات» العربية التي تشمل على قرون من المجادلات وتلك المدرسة الحديثة الخاصة. ولذا، فقد فضلنا أن نقدم الأبحاث الأكثر فحماً في معرض القضايا المعروفة في الأقسام التالية، واكتفينا، هنا، بالتوجهات العامة و بالمعلومات المرجعية.

يفضل التفكير في اللغة كل تاريخ الإنسانية. وهذا التفكير لا يملن غالباً عن اللسانيات الحديثة إلا بشكل غير مباشر. وبهذا المعنى، فهو لا يذمي أنه يؤسس نفسه على دراسة نسبية تستند إلى المعطيات التجريبية: إن ما تقدمه هو، بالأحرى، تأملات تتعلق بأصل هذه الكلمة أو تلك من الكلمات الممزولة، وبصيغتها، وقوتها، أو هي تأملات تتعلق بالصفات عموماً. وأما موضوع أصل اللغات، فهو موضوع للمناقشة في اللحظة التي تظهر فيها الأنماط الأولى للفراحد. ولقد ظل هذا الموضوع قائماً على امتداد التاريخ الغربي، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (وللدلالة على ذلك أن «جمعية اللسانيات في باريس»، ارتأت أن تعتمد لحظة إنشائها في عام 1866، أنه من المستحسن عدم التفرغ في أي كلام حول هذا الموضوع). ولكن الدراسة التجريبية للغات هي أيضاً موضوع للتصور القديمة جداً وبمعزل عن النصوص، فإنها بالضرورة على الأقل قديمة قدم الإنسان التاريخي، إذا كان هذا الإنسان، بالتحديد، يكتب تاريخه. وكذلك إذا كان تكون الكتابة يتطلب تحليلاً

أولاً للسان (ربما ينسر الإحساس بالعلاقة بين معرفة اللغات والكتابة أن الكلمة الإغريقية grammatiké «علم القواعد» مشتقة من gramma «الحرف»).

- A. Borst, Der Turmbau von Babel, Stuttgart, 1957-1963, retrace l'histoire des théories sur l'origine et la diversité des langues. Cf. aussi M. Olender, Les Langues du paradis, Paris, 1988. - Pour un panorama de la linguistique avant Saussure premières sections de R.H. Robins, A Short History of Linguistics, Londres, 1967. et B. Malmberg, Histoire de la linguistique, de Sumer à Saussure, Paris, 1991. - Etudes plus détaillées: H. Parret (ed.), History of Linguistic Thought and Contemporary Linguistics, Berlin, New York, 1975, S. Auroux (ed.), Histoire des idées linguistiques, Bruxelles, 1989

إن النص اللساني الأول الذي يقوم في حوزتنا هو نص باتيني في القواعد السانسكريتية (حوالي القرن الرابع قبل تاريخنا). وربما يكون هذا الكتاب هو العمل العلمي الأول في تاريخنا. وهو لا يزال إلى اليوم يمثل سلطة في مبدئه. فهو إذ كان مشغولاً بتثبيت النطق الصحيح للأصول الأولى -وهو تصحيح ضروري لفعاليتهم- كانت اللغة السانسكريتية حينئذ لغة فخر متكلم بها بالشكل الذي كانت عليه في عصر النصصر المقدمة. ولقد تضمنت دراسة باتيني وصفاً صوتياً دقيقاً لهذا النطق، وموسساً على تحليل نظري لم يعط الغرب له أمثلة قبل القرن التاسع عشر. ولقد كان في الوقت نفسه متصرفاً، لكي يميز خطوط المراض النطقية المقبولة وغير المقبولة، إلى استخدام معيار للملاءمة يجعلنا نفكر بعميق علماء الأصوات (ولكنه يتعلق قبل كل شيء بالتواصل مع الأكمة). وإن هذه الفكرة للمتغير الصوتي للوحدة التي تشي مطابقة في مستوى أكثر عمقاً، فهي فكرة مطبقة، من جهة أخرى، في علم التحليل الصرغي. فهي تسمح بقبول أن يتحقق العنصر القاعدي نفسه بأشكال مختلفة، وذلك تبعاً للعناصر التي تتصل معها في داخل الكلمة أو الجملة. وهذه الظاهرة هي ظاهرة (الصهر) والتغير التاملي. ولقد استطاع باتيني بفضل هذا المفهوم أن يقيم مدونة للجذور، وأن يملن عن قوانين محددة تتعلق بتوليقاتها الممكنة، أي فيما بينها وبين الحركات القاعدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن هذه القوانين أن تسهل تفكيك الكلمات إلى وحدات أولية أكثر صغراً. وإذا كان فلاسفة القرن الثامن والتاسع عشر قد أصعبوا كثيراً بوضوح التنظيم الداخلي للكلمة السانسكريتية. فإن ذلك من غير ريب لأنهم عرفوه دفقة واحدة من خلال تحليل باتيني. ولقد ساهمت عبقرياً في هذا الأمر الخواص القائنة في وصفه ولما الصهر الذي يبدو أنه يوثق مكونات الكلمة، فقد اكتشف أولاً مع السانسكريتية، وهي واحدة من أقدم اللغات القديمة: إن تسلسل تاريخ المعرفة قد أثر في الموضوع المعروف.

لا تتوقف اللسانيات السانسكريتية عند حدود الصوتيات وعلم الصرف. ولقد

استخدم الإيجاز في صياغات باتيني عدداً من التعليقات بالضرورة (كان التعليق الأكثر شهرة هو تعليق باتينجالي في القرن الثاني قبل تارويشتا. وهو نفسه كان موضوع تعليق قام به بهارتاري في القرن الخامس من تارويشتا). ولقد كان هؤلاء القواعديون، في الوقت نفسه، فلاسفة. ولذا، فقد أثاروا متصووات جوهرية لكي يجعلوا ممارسة اللسانيين نظرية. وكان الأمر يعني، بالنسبة إليهم، تحديد طبيعة المواضيع التي تصفها القواعد، وكانت الخطوة الأولى تتطلب أن يرى الناظر بوضوح أن معظم الكلمات الدخالة في عبارة تعد ضابطة من ضوابط القواعد (جمع «حصان» هو «أحصنة») ولها في هذه العبارة وضماً خاصاً. وثمة عدد من النصوص المكرسة للتعليق على تأكيد باتيني. ولقد نجد في «ضابطة قاصبة» أن الكلمات التي لا تمثل مصطلحات تقنية (مثل الكلمات حصان - أحصنة، وليس المصطلح جمعاً) تشير إلى أشكالها «الخاصة». وهكذا، فإن الخطوة الأولى تستوجب تحديد لسان اللسانيين بوصفه اللسان التقصيدي حيث تكون كلمات اللغة مذكورة فقط. وأما الخطوة الثانية، فهي لتحديد ما يشتمل عليه هذا «الشكل الخاص» والذي تتكلم القواعد عنه. وهنا يدخل التمييز بين الكينونة اللسانية المجردة، والتي تمثل الموضوع الذي تصفه القواعد، وبين التحقيق الفردي لهذه الكينونة في الخطاب الذي يمثل الظاهرة المعينة. ولقد نرى أن هذا التمييز عام جداً، فهو يملئ من التضاريس الحديث بين «النمط» و«التكرار». وأنه ليتوافق بمناقشة لمعرفة ما إذا كانت الكينونة اللسانية المجردة تشير إلى طبقة من طبقات التحقق الفردي، أو تشير إلى كينونة فريدة تتعلم بالجملة، والكلمة، والصوت في الوقت نفسه (وإننا لنفكر، بالنسبة إلى الحالة الأخيرة بالتعارض الذي يقيمه فقهاء اللغة بين الصوت المفرد والعديد من الأصوات السالبة التي يمكنها أن تحققه). وعند ما فكر بهارتاري بالكلمة، فقد ميز فيها ثلاثة مستويات للتجريد. والسبب، لأنه يوجد في هذه الحالة نمطان من أنماط التحقيق الفردي. الأول ونمطان مع النطق الراقمي (الذي يختلف مثلاً بين أن نتكلم بسرعة أو ببطء). والآخر، يمثل السية الصوتية للكلمة. وأنه ليكون متطابقاً بغض النظر عن النطق (إذا كانت الكلمة تحتوي على صلات قصير، فإن البنية تبقى قصيرة. وعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصلاصت طويلة فإنها تبقى في نطاق النطق السريع) وإن الكلمة، بما هي كينونة لسانية مجردة، فإنها تكون وحدة غير قابلة للتقسيم، وحيث لا يوجد فيها أي تابع. إن هذه الوحدة هي التي تعمل المعنى. ويجب علينا أن نعرفها لكي نفهم الجملة، إذ إنها تمثل موضوع الوصف اللساني للكلمة (نجد هذا التقسيم الثلاثي في اللسانيات الحديثة: إن الوحدة اللغوية الصغرى، بالنسبة إلى أ. مارتنيت، مثلاً، هي الوحدة الدالة. وعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصلاصت طويلة فإنها تبقى في نطاق النطق السريع). وإذا كانت تتجلى في سلسلة من الصلاصت، فإنها تبقى شيئاً آخر غير هذه

السلسلة وكذلك، فإن الصوتات نفسها، إذا كانت تتجلى في الأصوات المادية، فإنها شيء آخر غير هذه الأصوات.

- L. Renou a édité, traduit en français et commenté *La Grammaire de Pāṇini* Paris, 1966: on trouve une interprétation de Pāṇini en termes de linguistique moderne dans D. Joishu, P. Kiparski, *Pāṇini as a Variationist*, Cambridge (Mass.), 1980 - Sur Patañjali, voir T. Yagi, *Le Mahābhāṣya ad Pāṇini*, Paris, 1984. - Ouvrages plus généraux: P.C. Chakravarti, *The Linguistic Speculations of the Hindus*, Calcutta, 1933; W.S. Allen, *Phonetics in Ancient India*, Londres, 1953, D.S. Ruegg, *Contribution à l'histoire de la philosophie linguistique indienne*, Paris, 1959; K.K. Raja, *Indian Theories of Meaning*, Madras, 1963; *A Reader of the Sanskrit Grammarians*, textes anciens et modernes sur la linguistique hindoue, rassemblés par J.F. Staal, Cambridge (Mass.), Londres, 1972, J. Bronkhorst, *Tradition and Argument in Classical Indian Linguistics*, Dordrecht, 1986, *Panels of the Vllth World Sanskrit Conference*, sous la direction de J. Bronkhorst et A. Tard, Leyde, 1990.

لقد كانت دراسة اللسان، في اليونان، غير منفصلة عن فلسفة اللغة (عند السابقين لسقراط مثل أفلاطون، وأرسطو، والروائيين) أو غير منفصلة عن التعليق على النصوص الأدبية (مدرسة الإسكندرية). وبمبدأ من المناقشات العامة، التي كانت حاضرة بلا توقف، حول علاقة اللسان بالفكر، ثمة اتجاهان كبيران تطورت فيهما أبحاث تجريبية مباشرة، هما: الاشتقاق والصرف. ففي الاشتقاق، قامت المجادلة الشهيرة حول الأصل الطبيعي أو التواضعي للكلمات. ولكن، إذا كنا في هذه المجادلة نجعل غالباً من اشتقاق الكلمات الفردية مثلاً وحجة، فإننا لا نهرز هذه الاشتقاقات بدراسة تاريخية: إننا نؤسها فقط على أساس أنها تسمح بفهم الكلمات المفروسة فهماً أفضل، وأنها توضح المعنى الحقيقي (etymos) تعني حقيقي). وهكذا، فإن اسم الله ديونيسيوس في كراتيل أفلاطون يشترى بصورة لا تعلم إلى أي درجة هي صورة هولية، من تعبير يوناني يشابه صوتياً مع هذا الاسم بشكل جد غامض، ومعنى «الذي يغطي الضمير». ولكن الجزء الأكثر تطوراً في الدراسات اللسانية هو نظرية أقسام الخطاب، أي كلمات اللغة ثمة للدور في الجملة. وإن هذه النظرية التي دشنها أفلاطون وأرسطو، وتابعتها الروائيون، سيقدّمها بترتيب مؤلف الدراسة القاعدية الإغريقية الأولى هوديس دي تراسي (القرن الثاني قبل تاريخنا). وإنه ليميز نمابة أقسام رئيسة للخطاب (الاسم، الفعل...)، وإنه ليضيف أنماطاً غرامية (نوع، عدد، حالة...). وهذا مايسمح بتصوير تحليل داخلي للكلمة. وهو أمر لم يطوره الإغريقون تعصبياً كما هو الحال عند الهنود. وأما قضاياء النحو التي سبق لدونيسي أن لاسمها، ستكون فيما بعد موضوع دراسات تفصيلية، لا سيما في عمل إيوليونيوس ديكيول (القرن

الثاني الميلادي)، ومتابعيه البيزنطيين.

يعاود القواعديون الرومان أخذ الأعمال الإغريقية، ويتابعونها. فـ «غارزون» (القرن الثاني الميلادي)، وهو مؤلف الكتاب الضخم في وصف اللغة اللاتينية، يشهد على الهيمنة الخصة لكل المدارس القاعدية اللاتينية. وسيضع دونات وبريسيان (القرن الخامس) القواعد اللاتينية للأجيال القادمة محددين بذلك جزءاً كبيراً من كتبنا الوجيزة المفوسية. وبالبنوازي مع هذا، كانت تتطور (منذ المصور القديمة جداً) نظرية يلاغية مستثمر هيمنتها أيضاً حتى القرن التاسع عشر.

- L. Lerach, Die Sprachphilosophen der Alten, Bonn, 1838-1841; E. Egger, Apollonius Dyscole, Essai sur l'histoire des theories grammaticales dans l'Antiquité, Paris 1854; H. Steinthal, Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern, Berlin, 2e éd., 1890; L. Hjelmslev, La Catégorie des cas, Copenhagen, 1953; Munich, 1972 (les premières pages discutent la notion de cas chez les Alexandrins et les Byzantins); M. Pholenz, "Die Begründung der abendländischen Sprachlehre durch die Stoa", texte de 1939 repris dans Kleine Schriften, I, Hildesheim, 1965. P 39-86; R H Robins, Ancient and Medieval Grammatical Theory in Europe, Londres 1951; J. Collart, varron grammairien latin, Paris, 1934 L. Romeo, G.E Tiberio, "The history of linguistics and Rome's scholarship", Language Sciences, 1971, p. 23-44; M. Baratin, La Naissance de la syntaxe à Rome, Paris, 1989.

لقد بدأت الأبحاث حول اللسان في وقت مبكر جداً في العالم الإسلامي (الكتاب لسبويه). وهو كتاب قواعد تامة للغة العربية. ويعود إلى القرن الثامن الميلادي). ثم تابعت من غير توقف حتى القرن الخامس عشر، مع فترة حية على نحو خاص حوالي القرن الثاني عشر ميلادي. وإن كانت هذه الأبحاث قد تطورت إلى نظرية عامة للسان، إلا أن موضوعها الأساسي كان اللغة العربية، لغة الشعر الجاهلي، وخاصة لغة القرآن، وهي اللغة الكاملة مسبقاً، لأنها اللغة التي خاطب الله بها البشر. ولقد كان المقصود الحفاظ عليها نية والفكرة على تدريسها للشعوب التي اعتنقت للإسلام. ولم تكن اللغات غير العربية، واللغات ذات الأصل العربي مدروسة إلا استثناء.

تكمّن السمة المدمشة لهذه الأبحاث في الدور المركزي الذي تمزوه للنشاط المنطقي (ربما يعود للسبب في الإلحاح على هذا النشاط لأن القرآن، وهو موضوع رفيع للفنكير اللساني العربي، يمثل نصاً تستحيل قراءته إذا تنوسيت ظروف نطقه أو أعملت: إنه يجب، في كل قراءة، أن يكون معلوماً بأنه كلام يخاطب الله به البشر). وحتى عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الداخلي للجملة، فإنها لا توصف بوصفها تأليفاً بين عناصر مشتركة تبعاً لضوابط

مشتركة (وبهذا المعنى، فإن القواعديين العرب يعملون بشكل متعارض مع عمل القواعديين الهنود والنوريجيين الحديثين. وعلى انعكس من ذلك، فإنهم يعلنون عن الوظيفية وهى نظرية الأعمال اللسانية) ويبدو هذا الميل مع وصف الجملة: يهدف كتاب سببوية إلى توضيح، ليس البنية، ولكن مجموع العمليات التي تسمح للمتكلم ببناء عبارة متطابقة مع ما يريد أن يقول. وهذا ما يفسر، من جهة أخرى، أن المناقشات حول اللسان كانت مرصوع بحث، ليس في القواعد فقط، بالمعنى الضيق، ولكن أيضاً في الدراسات الفقهاء (حيث يكون السؤال عن سلطة فعل الكلام)، وفي البلاغة (التي هي في جزء منها مقدرة لإنشاء «الوجهات التي تسمح للتعبير العربي أن يكون ملائمة لشروط الطرف التواصلية»). وإن الميل نفسه ليسر لماذا يتعارض اللسانيون العرب غالباً مع المتطابقين. هؤلاء ينظرون إلى المعنى بوصفه شيئاً للواقع، وخاصاً للحكم تبعاً لمعيار الصواب والخطأ، وإنهم يريدون اختزال القواعديين لكي يكونوا «أناس النسيب». ثم إنهم لبرومون أن يسحبوا منهم ميدان الدلالة، في حين أن القواعديين إذ يحددون المعنى بوصفه نشاطاً تواصلياً، فإنهم يعملون دواسته لا تفرق عن القواعد، تماماً كما تصورها.

لقد دفع المكان المركزي المعطى للنطق اللسانيين العرب لكي يلجأوا على وقائع مهمة، ثم نسيبت بعد ذلك زمناً طويلاً لبعاد اكتشافها منذ فترة قصيرة. كما نجد عندهم نظرية كاملة لأعمال اللسان، والتي استطاع أن يبين أنها قد تطورت عبر مراحل موازية لتلك التي عرفتها النظرية الحديثة، فلقد ميزوا، أولاً، التأكيد الذي يتطلب أن يحكم عليه تبعاً لعلامته مع الواقع. كما ميزوا النظام الذي يهدف إلى تحويل الواقع. ثم ميزوا التفسير (مثل «أنت طالق» مكتوبة ثلاث مرات، أو «هبتك هذا الشيء» التي تقال في عقد صفعة)، الذي ينتج بنفسه حالة الأشياء التي يصفها. ثم جمعوا الآخرين غير القابلين للصواب والخطأ، وعارضوها مع الأول (وهذا ما نفكر به في الفصل الذي وضعه لوستين بين التقريري والأدائي). وأخيراً، فإن بعضهم يرى في العبارة التأكيدية نفسها، بالإضافة إلى الحكم المؤكد، فعلاً للمتكلم الذي يؤكد، وهو فعل يقترعون به حينئذ من النظام ومن التقرير. وبهذا المعنى، فإننا لن نستطيع أيضاً أن نطبق عليه مفاهيم الصحة والخطأ.

■ ثمة عدد قليل من الأعمال اللسانية العربية التي ترجمت إلى اللغات الغربية. وسنجد معلومات في مختلف كتب تاريخ اللسانيات مثل:

Bohas et J.-P. Guillemin, *Étude des théories des grammairiens arabes*, Damas, 1984, et dans le n°56 de la série *Studies in the History of the Language Sciences*, consacré à l'histoire de la grammaire arabe (Amsterdam, 1990). Cf notamment, dans ce volume, l'article de P. Larcher, "Éléments pragmatiques dans la théorie grammaticale arabe postclassique", p. 195-212. Voir aussi, de ce

dernier "Dérivation délocutive grammaire arabe, grammaire arabicante, et grammaire de l'arabe", Arabica, t. 30, fasc. 3, p. 246-266, 1983 (Larcher a été un des premiers à voir l'analogie, maintenant évidente, entre la théorie arabe et la philosophie du langage anglaise).

إن خصوصية البحث اللساني القرطوبي الغربي (الذي يبدو أنه لم يكن يعلم، والذي لم يكن يبالي بعمل العرب في هذا الميدان على كل حال) خصوصية مطلقة، وقد كان ذلك لأنه يقدم نفسه في معظم الأحيان بوصفه تليقاً للقواعديين اللاتينيين، وخاصة بريسيان. ولكن هذه الإحالة الدائمة إلى السلطة (والتي كانت في القرون الوسطى، ثم جزءاً من البلاغة والعلمية) لم تكن مطلقاً لتسنع القواعديين - ولا المتطقيين أو الفلاسفة - من أن يطوروها فكرياً أصلاً.

ولقد بدأت هذه الأصالة بالظهور بشكل واضح انطلاقاً من القرن العاشر. وثمة موضوعان دالان على نحو خاص بالنسبة إلى القواعد الجديدة. فهناك، أولاً، الإرادة لبناء نظرية عامة للسان، مستقلة عن علم اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، لا سيما اللاتينية، بينما كان بريسيان قد اتخذ لنفسه هدفاً تجلي في وصف اللغة اليونانية. وهناك، ثانياً، التقارب الذي تم العمل به بين القواعد والمنطق، الذي هو نظام أعيد اكتشافه في العصر ذاته، والذي يميل أكثر فأكثر إلى تقديم نفسه بوصفه الأداة الكونية لكل فكر. ومن بين القواعديين الأكثر شهرة، بين القرن العاشر والقرن الثاني عشر، نستطيع أن نذكر جبرير دوريليك، والقديس أسيلم، وأيلارد، وبيير ليلي.

وأما المرحلة الثانية، والباصرة، من مراحل اللسانيات، القرطوبية، فبدأ مع القرن الثالث. وهي مرحلة هيمنت عليها المدرسة السمسمة *modistes* - صانعة القهات. ولقد كان الموديسيتيون يؤمنون بالاستقلال المطلق للقواعد عن المنطق. مع أن الهدف الذي حددوه لأنفسهم، هم أيضاً، هو بناء نظرية عامة للسان (عندما أراد قواعديون بور-روبال، بعد أربعة قرون، أن يُلحقوا جزئياً دراسة اللغات بالمنطق، فقد عاودوا في الواقع إلى وجهة نظر كان الموديسيتيون قد أولادوا تجاوزها). ولقد تجلى استقلال المقاربة اللسانية جوهرياً من خلال متصور، كان قد دخل في هذا العصر، هو «طريقة إحداث المعنى». فالعنصر الفاعدي (جزء من الخطاب مثلاً) لا يجب عليه أن يكون محدداً بوساطة مدلوله، ولكن بالطريقة التي صار فيها هذا المدلول هدفاً، وكذلك بوساطة نمط العلاقة الفاعلية بين الكلمات والأشياء. وبهذا، فإن النظرية الفاعلية هي إذن وقبل كل شيء مدونة منفصلة، وتصنيف لهذه الطرق للممكنة الوصول إلى الأشياء (وهكذا، فإن الفارق بين الصفة والاسم يكون بصورة أقل في موضوعاتهم مما هو في وجهة النظر التي يقدم هذا الشيء تبعاً لها).

وسحب الإشارة إلى أن من بين أهم الموفدستيون كان سيجر دي كورتري، وجان أوريفانز،
توماس ديونوت.

- Un très petit nombre de textes grammaticaux du Moyen Age ont été publiés. Parmi eux se trouvent les traités de Siger de Courtrai (édité par Wallerand, Louvain, 1913), de Thomas d'Erhart (dans les oeuvres de Duns Scot, Paris, 1890), de Jean le Dace (édité par A. Otto, Copenhague, 1955). Quelques études importantes, : C. Thurot, *Notices et extraits pour servir à l'histoire des doctrines grammaticales du Moyen Age*, Paris, 1868; M. Heidegger, *Die Kategorien und Bedeutungslehre des Duns Scotus*, Tübingen, 1916, trad. fr., 1970 (il s'agit en fait de Thomas d'Erhart); H. Ross, *Die Modi significandi des Martinus de Dacia*, Münster-Copenhague, 1952; J. Pinborg, *Die Entwicklung der Sprachtheorie im Mittelalter*, Münster-Copenhague, 1967; G.I. Burns-Hall, "Speculative Grammar of the Middle Ages", in *Approach to Semiotics*, dirigé par T.A. Sebeok, La Hays, 1971; I. Rosier, *La Grammaire spéculative des modistes*, Lille, 1983. Renseignements dans J.-C. Chevalier, *Histoire de la syntaxe*, Genève, 1968. 1re partie, chap. 1, et dans R.H. Robins, K. Koerner et H.J. Niederehe (eds.), *Studies in Medieval Linguistic Thought*, Amsterdam, 1980.

الميادين

LES DOMAINES

مكونات الوصف اللساني

COMPOSANTS DE LA DESCRIPTION LINGUISTIQUE

ماهي المهام التي يجب أن نتجزأ عندما نريد أن نصف لغة في لحظة معينة من لحظات تاريخها؟ توزع التقاليد الغربية العمل على ثلاثة أبواب كبيرة. وإنها إذ تذهب مما هو خارجي أكثر إلى ما يمس المعنى بشكل أكثر قرأاً، فإنها تميز:

1- أدوات التعبير المعنوية (التنطق، الكتابة).

2- القواعد التي تنفك إلى شعبتين:

2-1- علم الصرف، وهو يعالج الكلمات بشكل مستقل عن علاقتها في الجملة. فمن جهة أولى، يفسر إلى توزيعها على طبقات مختلفة اسمها (أجزاء الخطاب) (اسم، فعل، إلى آخره). ومن جهة أخرى، يشار إلى المتغيرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها، لحظة توجه الضوابط لتصرف الأفعال، والإعراب (الحالات الإعرابية)، وللتفسير تبعاً للمجس (التذكير، التأنيث)، والمدد (الجمع، المفرد).

2-2- النحو، وهو يعالج توليف الكلمات في الجملة. والسؤال هنا يتعلق بنظام الكلمات وعمل الظواهر نصياً وجرأً في الوقت نفسه (أي تتعلق بالطريقة التي تفرض فيها بعض الكلمات متغيرات على بعضها الآخر- وهذه ظاهرة مرتبة على نحو خاص في اللغات الهندو-أوروبية. فالفعل يأخذ فيها عموماً المدد الذي يكون عليه فاعله. ونجد، بالإضافة إلى ذلك في اللغات الرومانية، المدد والجنس للاسم الذي تفيده. كما نجد في اللاتينية وفي الألمانية أن الفعل وحروف الجر يحفظون حالة الكلمات التي تتعلق بهم). وأخيراً، فإن النحو، ومنذ القرن الثامن عشر خاصة، يعالج الوظائف الرئيسة التي يمكن للكلمات أن تضطلع بها في الجملة.

3- القاموس أو المعجم. وهو يدل على المعنى أو المعاني التي تمتلكها الكلمة وهذا، فهو يبدو مكوناً الجزء الدلالي الرفيع للوصف (ويعطي للقاموس أيضاً، ولكن

الأسباب تتعلق بالتسهيل فقط، معلومات عن المتغيرات الصرفية الخاصة بكل كلمة من الكلمات).

ولقد أفضى تطور اللسانيات في القرن العشرين إلى إنشاء نقد متنوع لهذا التوزيع (وهو نقد غير متجانس في بعض الأحيان):

١ - إن هذا التوزيع مؤسس على مفهوم الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الكلمة لا تمد دائماً الوحدة الدلالية الأساسية. وإن الامتياز المحطى للكلمات في الترميزية التقليدية غير مقبول على وجه خاص من وجهة نظر اللسانيات الرياضية المنظوماتية، وذلك لسببين: أولاً، لأن الوحدات الجوهرية للغة إما أن تكون وحدات مضمونية (Plières)، وإما أن تكون وحدات تعبيرية (cénèmes). وبما إن كل وحدة مضمونية تتحدد بعلاقاتها مع الوحدات المضمونية الأخرى. فإن كل وحدة تعبيرية تتحدد هي أيضاً بعلاقاتها مع الوحدات التعبيرية الأخرى. وأما الكلمات، فهي على العكس، إنها لا تتحدد إلا بالحداد العناصر المنتمية إلى مخططات مختلفة. وإن هذا الاشتراك بين دال ومدلول لا يتجيز إذن إلا وحدات خارجية لا تمد جزءاً من اللغة نفسها، ولكن من شروط استخدامها. ولا شيء يضمن مثلاً أن مدلول الكلمات يكون وحدات أولية للمضمون، ولا حتى وحدات معقدة، ربما لا يلتقي الوصف الأصلي للمضمون اللساني المدلولات المعجمية في أي لحظة من اللحظات. والسبب الثاني، هو أنه يجب على الكلمة أن تتحدد نفسها بطريقة «جوهريّة»: إنها مكونة من متصور ومن سلسلة صوتية. ومادام الحال كذلك، فإن الوصف اللساني هو وصف شكلائي، بداية، فإنه لا يميز الوحدات إلا بتوليفاتها الممكنة في اللغة. ويتطابق هذه المبادئ، يجب على الوصف أن ينقسم إلى فرعين. وإذا ذاك، سيندأ بتمييز مكونين رئيسين، الواحد منها يكون مستقلاً عن الآخر، ويكونان معكوسين تعاقبياً للمضمون وللتصوير. ثم سينقسم كل واحد منهما إلى قسمين: هناك دراسة للعلاقات الشكلية الموجودة بين الوحدات، وهناك دراسة، ملحقة بالسابقة، للعلاقات الجوهرية لهذه الوحدات. ومنستطيع في الملحق فقط أن نصف وصفاً، نفعياً محضاً، للعلاقات بين المخططين، أي هذا الذي يصنع تقليدياً موضوع القاموس والصرف.

■ انظر خاصة:

L. Hjelmslev: "La stratification du Langage", Word, 1954, P. 163-188.

إن الأهمية التي أعطيت تقليدياً لمتصور الكلمة، هي التي أدت إلى اختزال الوصف الدلالي إلى تأسيس قاموسي، ينسب المعنى إلى كل وحدة دلالة متظوراً إليها الواحدة تلو

الأخرى. بيد أن التوجيه الذي سجل عليه سوسير أقل اعترافاً، هو أن الدراسة الأكثر صعوبة هي تلك الدراسة التي تعنى بالعلاقات بين العناصر. وإن هذه الدراسة لتقوم على صيربين

- العلاقات الاستيعابية:

لأناخذ الدلالات الحالية للكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى (مورفيم) موضوعاً لها، لأنها تستميط من ذلك بأنماط الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى المتعلقة بالمبدأ نفسه (الحقل الدلالي).

- العلاقات التركيبية:

ثمة قضية تبدو اليوم جوهرية، وهي كيف نحدد تألف معاني عناصر الجملة لكي نكوّن المعنى الكلي، والذي لا يتجسج بالتأكيّد عن عملية بسيطة للجميع.

- Sur la conception moderne de la morphologie, voir le n°78 de Langages, juin 1983. Sur l'étude théorique du mot (ou lexicologie): le recueil de A. Rey, La Lexicologie, Lectures, Paris, 1970, et, dans le domaine français J. Picoche, précis de Lexicologie française, Paris, 1977. - Sur la technique de construction de dictionnaires (ou lexicographie): J. et C. Dubois, Introduction à la lexicographie, Paris, 1971.

II - نضع القسمة الثلاثية الكلاسيكية في مستوى واحد القيود التي تفرضها على المتكلم والاختيارات التي تقترحها عليه. وهكذا، فإن العوامل - التي تشكل خضوعاً محضاً (نحن مضطرون في الفرنسية أن نوافق بين الفعل والمفاعل) - توجد معاً في النحو إلى جانب مدونة الوظائف - التي تمثل، على العكس من ذلك، جدولاً من الإمكانيات. ولقد كان هذا الوجود المشترك بعد صدمة في عصر كان يبدو فيه الموضوع الأول للغة موضوعاً مهملاً للفكر. فيودوروف، مثلاً، وهمبولدت فيما بعد، قد أعطيا مكاناً بارزاً لظواهر العامل. ذلك لأنهما كانا يريان فعل هذه الكلمة على كلمة أخرى مثال الصورة الحساسة لعلاقة التصورات في الدمن. ولكن إذا كانت الوظيفة الأولى للسان هي «التواصل»، فإنه لمن الصعب أن نعطي المكان نفسه لأية للعامل، والتي، لأنها إجبارية، فإنها لا تستطيع أن تستخدم بهدف إعطاء معلومات للمستمع، ولتسقي الاختيارات الذي يسمح، على العكس منها، للمتكلم أن يجعل مقاصده معروفة.

وهكذا، فإن مدرسة أنثريه مارتينيّة الوظيفية لم تمتد تمييز التقسيم الكلاسيكي اهتماماً. ذلك لأنها تركز على مفهوم الاختيار الذي يتحكم بنظرية للتفصيل المضاعف. ولذا، فقد كرّس صف اللغة من منظورها يعني وصف مجموع الاختيارات التي يستطيع أن يجزها

متكلم اللغة من جهة، والتي يستطيع أن يعرفها من يفهمها. وثمة نموذجان لهذه الاختيارات:

1- هناك اختيارات تتعلق بالتمفصل الأول. ولهذه الاختيارات قيم دالة، أي تتعلق بالوحدات المزودة بالمعنى. ومثال ذلك العبارة التالية: «Jean a Commencé après toi» - بدأ جان بعدك. فالاختيار هو «Toi» = أنت، كـ بدلاً من «moi» = أنا، يـ أو «lui» = هو، هي، «la guerre» = الحرب، إلى آخره، والقول إن هذه الاختيارات تكون التتمفصل، فإن هذا يعني صنع فرضية مضاعفة. وإن هذا ليكون، إذا قلنا، من جهة أولى، بوجود اختيارات دنيا (اختيار الوحدات الدالة الأولية مثل «Toi» بوصفها من الوحدات اللغوية الصغرى) كما إن هذا ليكون إذا قلنا إن الاختيارات الأكثر سعة (مثل «بعدك») إنما تتيح الفهم انطلاقاً من اختيار الوحدات اللغوية الصغرى (وبهذا، قلنا نضع فرضية قوية جداً مفادها أن الفارق في المعنى بين عبارة «بدأ بعدك» وعبارة «بدأ بعد الحرب» إنما يعود إلى الفارق القائم بين الضمير «كـ» وكلمة «الحرب»، ويبقى علينا أن نشرح أن لدينا جملةتين مفسرتين، هما: «بعد أن تكون قد بدأت» و «بعد أن تكون الحرب قد انتهت».

2- إن اختيارات التتمفصل الثاني هي اختيارات للوحدات المائزة فقط ممثلة في «الأصوات». ولقد نعلم أن المهمة الوحيدة للأصوات إنما تكمن بتمييز الوحدات اللغوية الصغرى: إن اختيار «T» في الضمير «Toi» لا يعد جزءاً مباشراً من إرادة المعنى، بل جزءاً غير مباشر فقط، وذلك بما إنه أصبح ضرورة عن طريق اختيار الوحدة اللغوية الصغرى «Toi»، والذي يميزها من الضمير «moi» مثلاً (عندما يتكلم مارتييه عن اختيار الأصوات، فإنه يتخذ إذن وجهة نظر المستمع: إن المستمع إذ لا يمكنه مقاصد المتكلم إلا من خلال الظهور المتتابع للأصوات، فذلك لأن لديه انطباعاً أن المتكلم اختارها. ولما من وجهة نظر المتكلم، فإن الاختيار المسبق للوحدات اللغوية الصغرى هو الذي يفرض الأصوات). وهنا أيضاً، يقدم مارتييه فرضية تقول بوجود التتمفصل، أي أن لدينا اختيارين في الحد الأدنى (بما إن الأصوات هي موضوعنا) وأن تتابعهما يكشف عن اختيار المقاطع العليا مثل أجزاء الكلمة البسيطة.

سيكون للوصف اللساني إذن مكونان أساسيان. فمن جهة، هناك علم الأصوات الذي يدرس التتمفصل الثاني، ويضع قائمة بالأصوات، ويحدد سماتها الملائمة، والطبقات نبأ لهذه السمات، وسجين الضوابط التي تحكم توليفاتها. وهناك النوع من جهة أخرى، وهو مكرس للتتمفصل الأول. ولذا، فهو يضع قائمة بالوحدات اللغوية الصغرى، ويعين لكل وحدة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها في العبارة، كما يوزع الطبقات على فئات من الوحدات اللغوية الصغرى التي تطابق وظائفها. ويضاف إلى هذين المكونين اللذين يعمدان

ميكانيك الاختيار، دواستين لا غنى عنهما عملياً، ولكنهما هامشيتان نظرياً. وهاتان مدرستان تميزان الشروط التي تفرضها اللغة لكي تظهر هذه الاختيارات. أما الأولى، فهي الدراسة الصوتية. وإتينا لتحديد السمات غير الملائمة التي ترافق السمات الملائمة للأصوات. وأما الثانية، فهي الدراسة الصرفية. وإتينا لتحديد كيف تحقق الوحدات اللغوية الصغرى نفسها صوتياً تبعاً للسياقات التي تظهر فيها. وإتينا سجد هنا جزءاً من علم الصرف التقليدي (إن إعطاء تصريف للفعل «aller» - ذهب - يعني أن نقول إن الوحدة اللغوية «aller» نفسها تتحقق على هيئة «i» عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «مستقبل»، وتتحقق على هيئة «all» عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «المضارع»، إلى آخره)، كما سجد أيضاً أن جزءاً من النحو التقليدي مكرس لظواهر تتعلق بالعامل فالقول إن «أدأت» لتصرف في الفرنسية تتوافق عدداً مع الاسم، وكذلك هو حال الفعل مع فاعله، فهذا يعني أن الوحدة اللغوية الوحيدة «المجتمع» الصادرة في عبارة «les chevaux boivent» - الأحصنة تشرب، إنما تتحقق بتتابع ثلاث علامات منفصلة (لدينا es في les، ولدينا aux في chevaux، ولدينا vent في boivent).

■ انظر كتاب

A. Martinet: La linguistique synchronique. Paris. 1965. Chap. 1.

يعطي مفهوم الـ sphota لبيارتيرهاري تلكسة المتميزة من تحقيقاتها الوظيفية صوتاً وكذلك المتميزة من تحقيقاتها الصوتية، وغضاً يشبه وضع الوحدة اللغوية الصغرى عند مارتينييه - والتي يجب أن نفهم بأنها لا تنفصل في أصوات، ولكن تظهر بوساطة لأصوات.

ج - إن الفصل بين الاختيار والمفوض اللسانيين، يفضي بمارتينييه إلى الاعتراض على «تقاليد القاعدة» وإن هذا الفصل ليظهر أيضاً، ولكن بشكل مختلف، في بعض «متصدرات»، وفي التطور الداخلي للمدرسة التوليديّة (على الرغم من أن هذه المدرسة تفصل أن تؤسس مواقفها على براهين «تجريبية»).

١ - لقد ظل متصور «المكون الصوتي» قائماً خلال كل تاريخ النظرية. وبالنسبة إلى تشومسكي، فإن قواعد اللغة تمثل وصفها الكلي. وهي تتضمن ثلاثة مكونات رئيسية: النحو (الذي هو الجزء «المولد من القواعد»، «القواعد التوليديّة» بالمعنى الحقيقي)، وهو سكلف بتوليد، تبعاً لأليات شكلية محضة، كل سلاسل الوحدات البنوية الصغرى المتطورة إليها بوصفها وحدات قاعدية، وهو يولدها ولا يولّد سولها. وتجد، في السلاسل التي ولدها نسحو، أن الوحدات البنوية الصغرى تتراصف الواحدة إلى جانب الوحدات الأخرى

(ستكون أداة التعريف المدخمة "et" ممثلة بوصفها "ة" مثل "ال التعريف"). وبالإضافة إلى هذا، هناك بعض ظواهر التوافق لم تغط قدراً من الناية (فجملته "chevaux boivent - الأحصنة تشرب" ستكون ممثلة بوصفها سلسلة "أداة التعريف" - "جمع"، "حصان" - "جمع"، "شرب" - "مضارع" - "جمع"، وهي منظمة تبعاً لبنية محددة). وأخيراً، فإن تمثيل الوحدات لبنوية على المستوى التحوي، هو تمثيل تواضعي محض، ولا يشكل في شيء تمثيلاً صوتياً. فهذه السلاسل، ما إن يولدها النحر، حتى يجب أن يطلجها، بالنظر إلى بنيتها، مكونان آخران، لم يعد لهما سلطة توليدية، بل سلطة تأويلية فقط: المكون الدلالي، وهو يترجم السلاسل إلى لغة دلالية واضحة، وذلك بشكل يعطي تمثيلاً لمعنى الجملة. وهناك مكون وظائف الأصوات الذي يترجمها إلى لغة صوتية واضحة، فتكشف بهذا عن نقطها. وهكذا، فإن مكون وظائف الأصوات يجمع عند تشومسكي مجموعة من المفردات للتعبير. كان ماوتنيه قد وزع دراستها بين الصوتيات وعلم وظائف الأصوات والصرف. ولهذا السبب، نسمي هذا الجمع أحياناً "علم الأصوات الصرفي". ومن جهة أخرى، فإنه لا يمثل أي اختيار من اختيارات المتكلم - يستثنى من هذا بعض التوليفات "الاصطلاحية" والتي ننظر إليها بوصفها هامشية (الاختيار بين "je peux" - أستطيع و "je puis" - أستطيع أو بين النطق في عبارة "il est ici" - إنه هناك ونفس العبارة "il est là". فإذاً نظرننا إلى قواعد اللغة بوصفها اصطفاً جزئياً لإنتاج العبارات (وهذا تأويل رفض تشومسكي، ولكنه عاد للظهور باستمرار في أعمال التوليفيين)، فيمكننا أن نقول إذن إن هذا المكون يصطنع إجراء كلياً تماماً، يحون المتكلم من خلال مجموعة من الاختيارات التي عملت في مستوى سابق إلى سلسلة من الأصوات.

الملاحظة الأولى:

يطلق ترويتسكوي اسم "علم الأصوات الصرفي" على جزء من الوصف اللساني المكثف بدراسة كيفية استخدام الأصوات من أجل التعبير عن المفاهيم أو عن الفئات القاعدية. وسيمدح علم الصوت الصرفي مثلاً ظاهرة التناقب، أي المتغيرات التي يمكن لهذا التعبير أن يستدعيها، لا سيما في اللغات الهندو-أوروبية، في داخل الجذر نفسه: لكي نصح من الاسم الألماني "Tag" - يوم، الصفة "Taglich" - يومي، فإننا نغير إلى "ة" المتطرفة مثل الفرنسية "é"، الحرف "e" من جذر الكلمة "Tag".

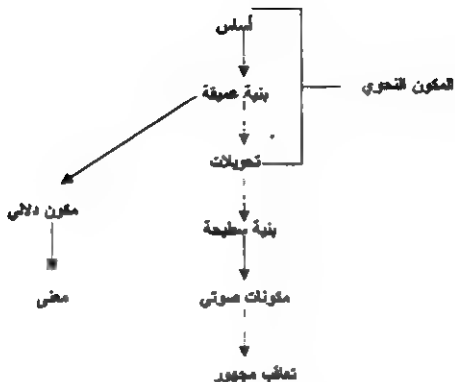
الملاحظة الثانية:

إن ما يبرر بالنسبة إلى تشومسكي رفض البنية الصوتية المحضة (بالمعنى التقليدي

• وظائف الأصوات) هي حجج الاقتصاد : لكي نبني التمثيل الصوتي لجملته انطلاقاً من بينها بوصفها سلسلة مبنية من الوحدات البنوية، فسيكون العبور بوساطة تمثيل صوتي تعطف بالمسامات الملائمة فقط تعقيداً من غير فائدة. وبسبب ظهور المفصل خاصة فبرمت الصوتية التي تحدث في داخل كلمة تقع على حدود وحدتين بنويتين، فسيكون الممكن صياغة قوانين أكثر بساطة وأكثر عمومية عندما نستطيع مباشرة سلسلة الأصوات تكون الكلمة مادياً انطلاقاً من تنظيمها في وحدة بنوية، وذلك بدلاً من بناء سلسلة صوات التي تجليها أولاً، ثم انطلاقاً من الأصوات المادية بعد ذلك فقط.

■ Le rapprochement phonologie-morphologie est proposé par exemple par Sapir, *Le Langage*, trad. fr., Paris, 1967, chap. 4. - Sur la conception chomskyt de la phonologie: N. Chomsky, *Current Issues in Linguistic Theory*, La Ha 1964, chap. 4, et M. Halle, "Phonology in generative grammar", *Word*, 19 trad. fr. dans *Langages*, 8 décembre 1967 - Sa forme moderne est présentée da le recuei de F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud, *Forme sonore du langa* Paris, 1984 - A. Martinet critique l'idée de morphonologie dans " morphonologie", *La Linguistique*, I, 1965, p. 15-30.

2- ربما كان هم الفصل بين المفصّل والاختيار بحكم أيضاً بعض إعادات التنظيم عرفها المكون النحوي أثناء تطور النظرية التوليدية. فلقد كان هذا المكون من النسخة إلى المسألة في كتاب «البنى النحوية» منقسماً إلى مكونين الواحد منها يحمل بعد الآخر «توليد الجمل»، ويشتغل كل واحد منهما مع نموذج خاص من الضوابط. أما المكون إل، وهو المكون الأساس، فإنه يستخدم «ضوابط إعادة الكتابة». وأما المكون الثاني، فين تحويلات على البنى التي ولدها المكون الأول. ونجد من بين هذه التحويلات أن هناك «الإجباري»، ليس له أثر دلالي، وأن بعضها الآخر «الاختياري»، مثل النفي أو متفهام، له أثر دلالي بطبيعة الحال. ولكن هذين النموذجين من نماذج التحويل لا لأن مكونين فرعيين متعززين: إن تدخلاتهما متمازجة فيما بينها. ولقد اخضع هذا الوضع النسخة الثانية المسماة «محاوية» من النظرية، المطورة على نحو خاص في كتاب جوه النحوية» (1965). فهنا نجد تحويلات اختيارية أكثر. فلغني، والاستفهام، وبشكل كل البنى النحوية ذات الوظيفة الدلالية هي بنى ولدتها ضوابط إعادة الكتابة الأساس. د حيثند البنى التي تولدها ضوابط إعادة كتابة «البنى الحقيقية للمعارف». وإن على كون الدلالي أن يؤرّل هذه البنى مباشرة. ولما فيما يخص المكون النحوي الفرعي، يحمل عليها مزيجاً من الوحدات البنوية مثلاً، من غير أن يحده هذا أي أثر دلالي. ون هذا لكي ينتج «بنى سطحية»، سيستوعبها المكون الصوتي فيما بعد في تمايزات ورة. ومن هنا، فقد نشأت الترسمة العامة المعروفة :



(لدينا ثلاثة مكونات: المكون النحوي، والمكون الصوتي، والمكون الدلالي. ولدينا مكونان فرعيان للمكون النحوي، وهما «أساس» و «تحويلات». ثم لدينا «البنية العميقة» و «البنية السطحية» و «التعاقب المجهور» و «المعنى». وهذه كلها تعد تمثيلات مختلفة للمبارة التي تتجهها القواعد. وأما الأسهم المستطعة، فتدل على المدخل الموجود في مكون القواعد. وأما الأسهم المتقطعة، فتدل على المخرج.)

تظهر هذه الترسمة بوضوح الفصل بين ما هو مختار ويتجلى في المعنى، وما هو غير مختار، أو مختار فقط من باب التنوع الأسلوبى، ويؤثر فقط على الشكل المجهور. ومسيكون هذا الفصل مستمراً، ولكن تحت شكل معدل، وذلك في النسخة الثالثة من النظرية والمسماة النظرية «المبارة المستتعة». ولقد وضعت هذه النظرية بدءاً من عام 1970/. وإذا عدنا نبحث عن أصل هذه التمثيلات، فنستجد أن بعض الظواهر التي لا يمكن معالجتها إلا بواسطة التحويلات، تمتلك بالأحرى تأثيراً دلاليّاً أكيداً. وتمثل هذه إحالة بعض التغيرات في نظام الكلمات. ونضرب على هذا مثلاً: «لم يأت أي واحد من زملائي» و «أي واحد من زملائي لم يأت». ولقد أفضت وقائع هذا النموذج. وهي جد

كثيرة، إلى إعادة تنظيم القواعد، سامحة بذلك بوجود تجمع جديد للظواهر التي تتناسب مع اختيارات ذات قيمة دلالية، وكذلك لتصلها إما عن ماهر خضوع، وإما عن ماهر اختيار دلالي محض. وأنه لمن أجل هذا، تم إدخال مستوى إضافي للتحميل: إنه البنية السطحية هيئة - س، وهو ناتج عن التحويلات. والترسيمة هي كالتالي:



إن المكون الدلالي هو الذي يؤزل «البنية - س» (المساة السطحية) بشكل نحصل به على المعنى «الشكل المنطقي». ولكن «البنية - س» تصلح، من جهة أخرى، مدخلاً إلى المكون الصوتي الموسع (والذي ينجز في داخله، بالإضافة إلى الإكساء المجهور بالمعنى الدقيق للكلمة، متغيرات أسلوبية ومحو عالي من التأثير الدلالي، مثل محو ضمير الشخص الأول والذي يمد فاعلاً محتملاً لصيغة المصدر «المحي» في عبارة «وعدت بالمحي». ويذكر الحرف «س» في المصطلح «البنية - س» أن لهذا المستوى، من منظور شكلي، نقطة مشتركة مع «البنية السطحية القديمة» - إنه ناتج عن التحويلات - ولكن، لأسباب وظيفية، فإن الإعلان عنه بوصفه سطحية غير ممكن. وقد كان ذلك كذلك لأن

له تأثيراً دلاليًا. والأمر هو هكذا بالنسبة إلى المصطلح «البنية - ع» الذي يعين المستوى التمثيلي، وهو ما يتجه الأساس. فالمصطلح «ع» يذكر بالقياس التكملي لهذا المستوى مع التعبير القديم «بنية لمعية». إن كل واحد من التعبيرين قد أنتجه ضوابط إعادة الكتابة الخاصة بالأساس. ولكن هذا المستوى، وظيفيًا، لم يعد يصلح أن يوصف بوصفه «عميقاً» لأنه لم يعد وحده الذي يقدي المكون الدلالي. فنحن نرى بأن تنظيم الفواحد يسمى إلى أن يستند إلى محدد شكلي من محددات آلياته، كما يسمى إلى عكس نماذج الممثل إما الضرورية (أو القليلة التلام إذا كانت اختيارية مثل التنوعات الأسلوبية)، وأما المعللة دلاليًا، والمتعلقة بالإجراءات اللغوية الممثلة (ثمة فارق وحيد، من وجهة النظر هذه، مع النظرية الممبارة: مكان معللاً دلاليًا، قد أصبح الآن ملقى على عاتق مجموع مكروني النحو الفرصين، بينما كان يعد في الماضي جزءاً من المكون الأول فقط).

ملاحظة:

إن النسخة الرابعة للنظرية التوليدية (المصممة نظرية العامل والربط والمطورا منذ عام 1980) تحافظ على الترسية السابقة، وتعديل خاصة - ولكن بشكل جذري- البنية الداخلية للمكونات.

د - إن الفصل بين النحو والدلالة هو فصل مؤسس في اللسانيات الغربية (إذ كل واحد يشكل موضوعاً للتعليم والكتب الجيزة). ولكن هذا الفصل يثير مناقشات عديدة. إننا نلاحظ، بصورة عامة، أن الفصل يقرب اللغات الطبيعية من الألسنة الشكلية التي يبنها المنطقيون فعندما يبنى المنطقي لساناً، فإنه يميز فعلاً وبدقة شكلين من أشكال تفهيم القضايا. فمن جهة (وهذه وجهة نظر النحو)، يمكن للمرء أن يسأل نفسه إذا كانت هذه القضايا تستنبط من البديهيات ومن الضوابط المحددة للسان. ومن جهة أخرى (وهذه من وجهة نظر الدلالة)، يمكن للمرء أن يقيم تماثلاً لكل قضية مع موضوعات نظرية، تسمى النموذج الذي يمكن تعديده من غير إحالة للسان. وتقيم القضايا حينئذ بالنظر إلى حواشي الموضوعات التي تماثلها في النموذج. ولذا، فإن نظرية النماذج نظرية مكرسة لدراسة العلاقات بين هذين التقييمين، الداخلي والخارجي، ولكن هذه الأبحاث تفرس دائماً أن اللسان ونماذجه يستطيعون أن يتميزوا بشكل مستقل. ويطلب نقل هذا المنهج إلى اللسانيات أن يكون ميدان الدلالة الذي تتكلم بجملة منه محله من غير إحالة إلى هذه الجملة، أو أيضاً أن تكون قادرين على ضبط وتمثيل المعنى الذي تغلف جملة ما من غير أن يجعل البنية النحوية للمجمل تتدخل في هذا التمثيل. ولقد توصل أتباع تشومسكي إلى هذا إذ مبروا المعنى بمصطلحات المتصورات المستمرة من المنطق (ومن هنا، فقد نشأ التعبير

شكل منطقي» المستخدم بغية تعيين المعنى). ويمكننا أن نتصور أيضاً أننا نستخدم متصورات تسمية. ولكن في الحالتين، فإن فصل النحو والدلالة يترافق مع تصور غير لسانی لمسمى - وهذا ما سيقضه السوسيري مثلاً.

وحتى لو تم القبول بالأمر على كل حال، فإن بعض «المنشقين» مع بقائهم في إخبار العام جداً لنظرية تشومسكي، قد ذهبوا إلى مطابقة المكون الدلالي مع جزء من مكون النحوي. وقد اتخذ تفكيرهم من «النظرية المعيارية» نقطة انطلاق. وداراً، تبعاً لهذه النظرية، أن «البنية العميقة» الناتجة عن الأساس تتضمن كل المعلومات المفيدة لمعمل المكون الدلالي، ولاشيء سواها. وبما إن هذا الأخير مصمم بوصفه «تأويلاً محضاً»، فإننا لا نرى ما يدعو إلى تمييز الشكل المنطقي والبنية العميقة، أو أيضاً الأساس والمكون الدلالي. ونصل حينئذ إلى فكرة علم الدلالة التوليدي. وهي فكرة دعمها «ج. ر. روس» و «ج. لاكوف» حوالي عام 1970/. فالمكون التوليدي يولد كل البنى الدلالية الممكنة، وذلك تبعاً لإجراء مماثل لإجراء النحو العميق في التشرسكية التقليدية. وستطبق على هذه البنى التحويلات والقوانين الصرفية الصوتية، وذلك على نحو من الآلية التي ستعطيها ثوباً صوتياً. ويمكن في إطار هذا المنظور أن نتصور بسهولة أن يكون المكون الأول عالمياً (إنه يمثل مجموع المعاني التي يمكن أن ينيها)، وأن تتميز اللغات عن طريق الثاني فقط. وبقي مع ذلك أن نقول إن الدلالات التوليدية، وإن تم التخلي عنها صريحاً، إلا أنها تبرز سلسلة من الأفكار لا يستطيع اللساني أن يفلت منها، مهما كانت النظرية التي يجعل موقعه فيها. وإذا كان وصف اللغة يسمى إلى تمثيل الشكل الذي يبنى به المتكلم عباراته، وإذا كان الاختيار الأول، من جهة أخرى، هو الاختيار الذي قام به المتكلم بغية إصال معنى، فإننا لنترى كيف يمكن للمكون القاعدي الأول أن لا يكون دلاليّاً.

- U. Weinreich a été un précurseur de la sémantique générative, en même temps qu'il proposait de rapprocher les transformations du composant phonologique "Explorations in semantic theory", in T.A. Sebeok (ed), Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966. - Une forme extrême est présentée par J.D. McCawley, "The role of semantics in a grammar", in E. Bach et R. Harms (eds.), Universals in Linguistic Theory, London, New York 1968. - Un exposé d'ensemble de la doctrine : M. Galmiche, La Sémantique générative, Paris, 1975. - L'orthodoxie chomskiste est défendue par J.J. Katz, "Interpretative semantics, vs generative semantics", Foundations of Language, mai 1970, p. 220-259. La sémantique générative a reçu le coup de grâce, à l'intérieur de l'école générativiste, quand la "théorie standard étendue" a redonné un effet sémantique aux transformations. Pour une vue d'ensemble de ces problèmes, cf Le n°40, 1984, de Communications, "Grammaire générative et sémantique"

بما إن الدلالة تتضمن دراسة مفردات اللغة، فإنها تعطي الحق لتضييق تعارضها مع الحق. وبالفعل، فإنه كلما أصبحت دراسة الكلمات دقيقة، لاحظنا أكثر أن كل كلمة نطرح قيوداً على محيطها. وهكذا، فإن «م. غروس» إذ درس الأفعال الفرنسية، قد رأى بديهياً أن لكل فعل تقريباً خصوصيات ملحق المكان الذي يبقى لنحو يثنى ترسيمات لتنظيم بـسوس جعل اللغة. وعلى كل حال، سيكون واجباً على هذه الترسيمات أن تكون ذات عمومية كبرى. فنحن عندما نهبط في التفاصيل، فإن التنظيم سيبدو معكوماً بالمفردات المعنوية. وإن «غروس» نفسه إذ يلمح على أهمية المفردات، فإنه لا يتطلع إلى ترفية الدلالة المحددة بوصفها دراسة للمعنى. ولكن إذا قبلنا، بالإضافة إلى ذلك، بأن الفئات المستخدمة لإنشاء الخواص التوزيعية للمفردات (الأفعال الدالة على الحالة، السيروية، الأسماء الدالة على أشياء حية، غير حية، بشر، قاترون، ثقال، مجردات، والحيون...) يجب أن تحدد بحدود المعنى، وهذا ضيق، فإن هذا يمثل ليس مكان النحو بالنسبة إلى المصمم لفظ، ولكن عين المكان المعطى لوصف لساني مستقل عن بواعث المعنى. وستضرب مثلاً. نلاحظ أننا نستطيع أن نقول: «بقيت متأخراً»، فالمعزى لا يعلق إلا متأخراً، «إن الوقت متأخر»، ولا يزال جان هنا». وتستصح هذه العبارات «غريبة» على الأقل، إذا وضعت كلمة «مبكر» مكان «متأخر». ويبدو أن المقصود هنا هو الاضطراب، وليس ظاهرة عرضية، في بناء الجمل الفرنسية. ولكن لكي يتضح ذلك يجب:

1. المرور بتحليل لفظي للكلمتين «متأخر» و «مبكر».
2. إجراء مثل هذا التحليل في حدود المعنى، والبحث في معنى هاتين الكلمتين من ما يسمح أو يمنع في السياقات التي تشكلها «بلي»، «لم ... إلا»، «بالأحرى»، «أيضاً»... وإذا كنا بالفعل لا نكتفي بإنشاء قائمة بهذه السياقات، فيجب أن نبحث لها عن نقاط مشتركة، تتناسب مع المعنى «متأخر» وليس مع المعنى «مبكر». وهكذا ستتحول دراسة الاضطرابات المعنوية، من طريق المفردات، إلى دراسة دلالية.
- 3- ثمة مناقشات عديدة تتعلق حالياً بضرورة إدخال مكون تدلوي (نواحي) إلى الوصف اللساني. بيد أن هذه المناقشات قد أظلمت لكثرة المعاني التي أعطيت لهذا المصطلح. ولكي نسط الأمور، فإننا نستطيع أن نميز معنيين أساسين:
- 1- تعكس التداولية (رقم 1) (انظر مقام الخطابي في هذا القاموس) كل ما يعود، في معنى العبارة، إلى المقام الذي استعملت فيه العبارة، وليس فقط إلى البنية اللسانية للجمل المستخدمة. ولقد ركز معظم الباحثين، منذ عام 1960/ على الامتداد الواسع لهذا الميدان. ولقد أظهروا كم كان المعنى غشيل التحديد في إطار المادة اللسانية المستخدمة وتعد معرفة المقام ضرورية مثلاً لإقامة المرجع الذي يشار إليه بـ «بلي»:

- بالضمير (المتعين بـ "نحن" في "نحن سنذهب").
- بعمل اللفظة المنجز (إذ أقول: "سأتي". فهل يعطي المتكلم معلومة، أو يقطع وعداً، أو إن المقصود ضرب من التهديد؟).
- بـ "مباشرين" الكحيات (إذ أقول: "فوحده، بيبر سيأتي"، فما هو مجموع الأشخاص الذين لن يأتوا من الذين نتحدث عنهم؟).
- بالنتائج المستهدفة (أي نتيجة محتملة تسمح بمعارضة قضيتين تتصلان بـ "الكن" في "سأرى بيبر ولكن جان سيكون هنا"؟).

نستطيع أن نذكر بأن هذه التناولية (رقم 1) غريبة قطعاً عن اللسانيات، ذلك لأنها تتعلّق بما يضاف على جمل اللفظة من الخارج. ولكننا نجد أن اللجوء إلى المقام من أجل التأويل خائباً ما يكون متصوفاً عليه وتحفذه العادة اللسانية نفسها. وهكذا، فإن الفهم "نحن" يبدو أنه يحتوي، في معناه الجوهري، على تعليمات تتعلّق بالبحث عن المرجع: المقصود به أشخاص يشتمون إلى مجموعة يعزّز المتكلم أنه يعد جزءاً منها. وإن الأمر نفسه ليكون بالنسبة إلى الرابط "الكن". فهو يطلب إلى المخاطب، من أجل فهم العبارة، أن يتصور اقتراحاً ثالثاً، بما إن طريقة التفكير الضرورية إلى المتكلم يجب الحفاظ عليها مستمرة نظراً لما يأتي بعد "الكن" (في المثل الذي سنراه آنفاً، ثمة احتمال، مثلاً، لوجود معادلة مع بيبر - وإن حضور جان يجعلها مستحيلة). وتظهر مثل هذه التحليلات ضرورة لإدخال مؤشرات تناولية (رقم 1) على الوصف اللساني. فهي تحدّد، بما إن الأمر يتعلّق بالجملة، نموذج التحقيق الذي يجب أن يتبع في داخل مقام الخطاب، وذلك عند ما يكون علينا أن نزول أبداً من تواتراته.

بقي أن نعرف إذا كان يجب على هذه المؤشرات أن تكون مولدة لمكون تداولي مضاف على كفاية مكون دلالي مستقل، أو إذا كانت لا تشكل الوصف الدلالي نفسه. وعندما نمزجوا إلى الجمل مثلاً "صفة منطقية"، كما يفعل التوليديون، فإننا نؤثر الحل الأول. إننا نقبل بوجود مستوى أساسي للمعنى الذي، هو بفرقة، لا يشكل مرجعاً للمفهوم، ولكنه يستطيع أن يعنّي به فقط. ويضع هذا الاختيار المجال أمام بساطة عظمى للمكون الدلالي، الذي ينتج تمثيلات قريبة جداً من تمثيلات الشكلياتيين في الأساق المنطقية. وإتينا، في المقابل، نحمل المكون التداولي أن يوضح، وإن على سبيل مؤثرات المعنى، كل ما يمتد من هذا (انظر بـ دي كورنيلييه). وإتينا لنؤثّر، على العكس من هذا، الاختيار الثاني إذا كنا نرى معنى الجمل بوصفه مؤشراً بسيطاً لاستراتيجية تهدف إلى منعزال مقام الخطاب. وتتنازع هذه الفكرة، بما إن المقامات الممكنة غير متناهية، أن يشتمل معنى الجملة على نموذج لهذه المقامات، يسمح بإدخالها إلى عدد محدد من

المناد. وإنما نستطيع إزاء هذه الفئات العامة أن نحدد التحقيق الذي يجب القيام به لتأويل هذا التواتر الخاص أو ذلك من تواترات الجملة.

2- تتعلق التداولية (رقم 2) (انظر «اللغة والفعل» من هذا الكتاب) ليس بأثر المقام على الكلام، ولكن بأثر الكلام على المقام. فمعظم عباراتنا تعطي، في وقت واحد، سموات عن العالم، وتقيم، أو ترغم أنها تقيم، بين المشاركين في الخطاب نموذجاً خاصاً من العلاقات، يختلف باختلاف فعل اللغة المنجز (تيماً أن يكون الاستفهام هو المقصود أو أن يكون الأمر هو المقصود)، ويختلف أيضاً تيماً لمستوى الخطاب المختار (أي تيماً أن يكون الكلام محترماً أو مألوفاً). ومن جهة أخرى، فإنها تفرض صورة معينة للتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها (يستطيع المتكلم في حالة التأكيد أن يقدم نفسه وكأن بينه وبين ما يقول بعداً، وهذا أمر غير متلائم مع التمجيد، حيث يبدو المتكلم متخففاً تيماً في كلامه الخاص). وإنها تفرض على المتلقي أيضاً صورة عن ذاته، فتتمزوا له، في اللحظة التي نتوجه بها إليه، هذا الموقف أو ذلك. فعبارة تقي مثل: «بيير ليس هنا» تقدم المتلقي وكأنه معتقد أو يقدر أن يتوقع وجود بيير. وهناك عبارة تشتمل على مضامين مفترضة مسبقاً (بمعنى أن عبارة «بيير توقف عن التدخين» تفرض مسبقاً أن بيير يدخن)، وإنها لتفضل هذا كما لو أن المتلقي كان يعلم ذلك من قبل (أي كما لو كان يعلم أن بيير كان في الماضي يدخن)، وثمة عبارة تشتمل على سلسلة برهانية (الجور حار، ويجب أن تخرج إذن)، وإنها لتفضل هذا كما لو أن المتلقي يميل مبدأ عاماً ينصح بالخروج عندما يكون الجو حاراً. ولذا، فإن التداولية (رقم 2) تتعلق بهذا التحويل عن طريق الخطاب نفسه، وذلك من المحيط الذي تم إنتاجه فيه (وحتى إذا كان هذا التحويل ليس سوى زعم، فلاذ له دائماً أثرٌ واقعي على الخطاب اللاحق).

وكما كان الأمر بالنسبة إلى التداولية (رقم 1)، فإننا نتحدث لكي نعرف:

I - إذا كان يجب على هذه الوقائع أن تدخل في وصف اللغة.

II - ومعها علاقات هذه الوقائع مع الدلالة.

أما ما يتعلق بالنقطة الأولى، ومن بعد الأشلة التي جئنا على إعطائها، فإنه لمن الصعب أن ننكر أن يكون الفعل، أو الفعل المزعوم للكلام، جزئياً على الأقل، محدداً بالكلمات وبسبب الجملة المتوقعة. وبالإضافة إلى هذا، فإنه لمن الواضح أن طرقه تختلف من لغة إلى لغة. فالأفعال ليست هي نفسها في كل مكان، وإن الصورة التي يشار بها إليها تتغير أيضاً تارةً وتارةً. وإن الأمر ليكون هو نفسه بالنسبة إلى الطريقة التي يقيم فيها المتكلم بعداً يفصله عن المتلقي. فالفارق بين tu - أنت و vous - أنتم غير موجود

في الإنكليزية والعربية، وإنه ليس مساوياً بالضبط لـ "du" و "sie" الألمانية. وهناك لغات، مثل اليابانية والكورية، تمتلك أدوات أكثر دقة لوضع المتكلمين في مواقع يكون فيها بعضهم إزاء بعض (فهما لا تستعمل الكلمة نفسها من أجل الكلام عن كتاب كتيبه وهى كتاب كتيبه المخاطب أو ثلث من الوضع الاجتماعي المالي). وأما المسألة الثانية، فقد تمت مناقشتها أكثر. بعضهم، مثل التوليديين، يعتقد أن في مقدوره تحديد مستوى دلالي مستقل عن التداولية (رقم 2) كلها، يقدم تمثيلات عن الواقع فقط، وتكون أحياناً لأن تعدد حقيقتها أو غير حقيقتها. وهذا مثير من التعبير «الشكل المنطقي». ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا إذا كان تمثيل الأشياء لا يمر عبر إنشاء علاقات دلالية بينة في الخطاب، كما نسأل أنفسنا إذا كانت اللغة لا تعطي شيئاً من الإدراك المنطقي للعالم. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا سنكلم حينئذ عن مكون دلالي تداولي، أو أبشراً عن تداولية مدمجة في الدلالة.

- الملاحظة الأولى:

إذا قبلنا بأن الهمية التي تمارسها العبارة، هي هيمة مزعومة قبل كل شيء، وأن البناء المتخيل لهو نوع من المحيط المثالي، وإذا قبلنا، من جهة أخرى، أن المقام المحدد للمعنى إنما هو في جزء كبير منه إسقاط للعبارة نفسها، فإننا سنقاد إلى إنشاء علاقات وثيقة بين التداوليتين. تكلاهما يتعلق ببناء العالم عن طريق الكلام.

- الملاحظة الثانية:

إننا لم نطرح في هذه الخلاصة من القضايا التداولية سوى علاقات العبارة مع المقام الذي تظهر فيه، وليس علاقاتها مع النص الذي تشكل جزءاً منه: ينظر أحياناً إلى «الساكنات» النص بوصفها جزءاً من التداولية. ونحن سنقدمها في الفصل «نص» من هذا القاموس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إجراءات تعلم اللغة وإنتاج الكلام، اللذين تكون دراستهما مجعلة أحياناً في التداولية، فإننا سنعالجهما في «علم النفس اللساني» وفي «علم الاجتماع اللساني».

- Sur les problèmes particuliers traités par la pragmatique, voir notamment les sections "Référence", "Énonciation", "Situation de discours", "Langage et action". - Sur les aspects philosophiques et logiques de la pragmatique: F. Latraverse, La Pragmatique: histoire et critique, Bruxelles, 1987. Sur ses aspects linguistiques: O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972 (le chap. 4 développe l'idée que la signification, hors situation, est faite d'instructions pour l'interprétation en situation); B.N. Grawig, "Pièges et illusions de la pragmatique linguistique" Modèles linguistiques, 1979, p. 7-38, C. Kerbrat

Orechiau, L'Énonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, 1980; A. Berrendonner, Éléments de pragmatique linguistique, Paris, 1982; S.C. Levinson, *Pragmatics*, Cambridge, 1983; B. de Cornulier, *Effets de sens*, Paris, 1985; P. Sgall, E. Hajičová et J. Paňková, *The Meaning of the Sentence in its Semantic and Pragmatic Aspects*, Dordrecht, 1986; S. Golopentis, *Les Voies de la pragmatique*, Saratoga, 1988 - Une théorie générale des rapports entre phrase et situation est présentée dans D. Sperber et D. Wilson, *La Pertinence. communication et cognition*, Paris, 1989, voir p. 773 s. - On trouvera une bibliographie complète dans J. Nuyts et J. Verschueren, *A Comprehensive Bibliography of Pragmatics*, Amsterdam, Philadelphie, 1987. Signalons enfin que le *Journal of Pragmatics*, fondé en 1977 (Amsterdam), traite sans exclusive de tous les problèmes liés au langage et qualifiés, en quelque sens que ce soit, de pragmatiques.

اللسانيات الجغرافية

GÉOLINGUISTIQUE

أن يتكلم المرء عن اللغة الفرنسية، وعن اللغة الألمانية، إلى آخره، فإن هذا يعني إنشاء تجريده وتميم هائلين (وغالباً ما يكونان غير واضحين).

والسبب في ذلك، لأنه يوجد، في الواقع، عدد من اللهجات يتساوي مع عدد من المجتمعات المشتملة للغة، بل يتساوي، إذا كنا دقيقين، مع عدد الأفراد المستعملين لها (ولا يستثنى من ذلك، من منظور لساني، إمكانية وجود عدد من الأفراد في كل إنسان). ولقد نستطيع أن نطلق اسم «اللسانيات الجغرافية» على ذلك التميز الذي يظهر في اللهجات ذات العلاقة مع محلينها الاجتماعية والمكانية في الوقت نفسه (إن الحدود غالباً ما تكون متسقة مع «اللسانيات التخيرية» التي تدرس متغيرات اللهجة نفسها تبعاً للوضع الاجتماعي حتمياً).

لقد أصبح تحديد المصطلحات المستخدمة في مثل هذه الدراسة صعباً، وذلك لأن معظمها، إذ ينتمي إلى لغة اللسانيين ذات الادعاء العلمي، إلا أنه يعمل أيضاً في اللغة اليومية، سواء كان ذلك في وصف اللهجة، أم كان ذلك في تقسيم طرفها. وغالباً ما يكون لا استخداماتها زماناً أيديولوجي أو سياسي يجعل المرء ينسى ما تدل عليه.

1 - اللغة القومية أو الرسمية،

إنها لغة تعترف بها الدولة بوصفها لغة التواصل الداخلي (مع إمكانية وجود عدد سبب، كما هو الحال في بلجيكا وسويسرا). وهذه اللغة التي تنشأ متأخرة على وجه محرم، ويعد سبب وجودها إلى تفوق لهجة محلية، إنما يفرضها التنظيم الإداري والعبارة محنة (وهي التي يتم تعليمها، وهي التي تصح للسجل، غالباً، أمام الكتابة). بسبب نقص ترصيع الصابط للإملاء وللكتابة). وليس نادراً أن تستعمل السلطة اللغة بوصفها أداة

سياسية (إن الصراع ضد «اللهجة» المحلية يعد جزءاً من السياسة المركزية، والقومية، بكل أشكالهما. وأنه ليتوافق في معظم الأحيان مع محاولات لتنقية اللغة من المحدوث الأجنبية. يمكن العودة إلى الجهود التي بذلها النازيون لإقصاء الكلمات المستعارة من اللغة الألمانية. وهكذا أيضاً، على صعيد أقل تسلطاً، ولكن ليس أقل اتصافاً، المحاولات الحالية في مرسا للونوف ضد غزو الكلمات الإنكليزية).

2 - العامية

العامية أو اللهجة المحلية (مع ظلال تحضرية أحياناً). وإنما لنعني بهذا لهجة إقليمية (مثل اللهجة الأسبانية، والبيكارية، وأشكال اللهجات العربية في شمال أفريقيا ...)، هي داخل أمة حيث تهيمن رسيماً (أي في نظر الإدارة، والمدرسة، إلى آخره) لهجة أخرى. ومن هنا يأخذ المفهوم سمة سياسية كبرى. ولهذا، فإن المطالبة باستعمال العامية استعمالاً رسيماً، تحمل في الوقت نفسه إرادة التخلي عن موقعها بوصفها لغة عامية.

ملاحظة

I - تتكون كل عامية في ذاتها من عدد من اللهجات المحلية. وهي غالباً ما تكون مختلفة، وإلى درجة قد يصعب معها بالنسبة إلى مستعملي إحداها أن يفهموا أولئك الذين يستعملون لهجة أخرى. ويحد هذا التغير الواسع إلى أن التعايش مع اللغة القومية، والمستعملة دائماً عند الحاجة، يجعل الميول أقل ضرورة.

II - عندما نصف اللهجة بالعامية، فإننا ننصرونها في الوقت نفسه نسبة لـ «الغة رسيمة»: إنها عامية لهذه اللغة أو تلك. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللهجة الأسبانية. إنها، في الظاهر، نسبة للغة الألمانية، وكذلك البيكارية، إنها نسبة للغة الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، فإن البروتونية، والبريرية (التي ليست علاقتها بالعربية سوى علاقة غير مباشرة)، ويضاف إلى ذلك لابسكية (التي لا نستطيع أن ندخلها مع أي عائلة لسانية على نحو أكيد)، تسمى هذه اللهجات غالباً لغات (ولكن ليس للتمارض هنا بين اللغة وبين العامية أي معنى موضوعي، على الرغم من أنه يسجل اختلافاً بسيطاً في وجهة النظر، بل في التقييم).

III - إن القرابة الموجودة بين اللهجات الإقليمية و «اللغة الرسمية» لا تعني أبداً أن الأولى مشتقة من الثانية، وأنه يوجد بين الثانية وبين الأولى نسب. فاللغات الرسمية كانت في معظم الأحيان لهجة محلية، ثم توسعت باستدراك لتشمل مجموع الأمة (الألمانية الحديثة مثلاً، كانت لهجة جرمانية خاصة، ثم تم فرضها على ألمانيا كلها - وما سهل هذا التوسع

هو أن مارتين لوتر قد استعملها في ترجمة التوراة).

IV إننا نفهم، والحال كذلك، مصلحة اللهجات الإقليمية في دراسة أصل «اللغات الرسمية». ذلك لأن هذا الأصل غالباً ما يكون مشتركاً بينها. ولقد ألح القواعديون الجدد خاصة على ثلاثة دواise العامية، ورأوا أنها ضرورية من أجل إعادة التطور اللساني من خلال التفاصيل (بينما جعل المقارنون تناسياً بين حالات لقوة متباينة جداً في الزمن). ولقد أفضت هذه الدراسة المسماة «علم العاميات» إلى إنشاء «أطلس لساني». ولقد بدأ هذا العمل في فرنسا مع ج. جيرون. وعلينا، لكي نقيم أطلساً لمنطقة ما، أن نحدد استفتاءً، يشتمل عادة على ثلاثة نماذج رئيسة من الأسئلة: «كيف يعبر هذا المفهوم عن نفسه؟»، «كيف تنطق هذه الكلمة؟»، «كيف تترجم هذه الجملة؟». ثم نقوم بإرسال محققين إلى عدد من نواحي المنطقة (يبرز اختيار النواحي مشكلات صعبة)، ويجتهد هؤلاء، سائلين وملاحظين، لكي يجهبوا على كل الأسئلة بالنسبة إلى كل ناحية من النواحي المختارة. وسنلاحظ أن هذه الدراسة للعامية، والتي أوصى بها القواعديون الجدد، قد دعت بجيبيرون نحو الشك ببعض أطروحاتهم، لا سيما فيما يتعلق بالسمة العمياء للفرانين الصرية.

- Exemples d'études dialectologiques françaises: J. Gilléron et M. Roques, Etudes de géographie linguistique, Paris, 1912; J. Pohl, Les Variations régionales du français: études belges, Bruxelles, 1979. - Sur les rapports avec l'histoire des langues: Historical Dialectology: Regional and Social (actes de la Conférence Internationale de dialectologie historique de 1986) Berlin, New York, Amsterdam, 1988. - Sur la dialectologie en général: E. Sapir, La Notion de dialecte, article de 1931, traduit dans La Linguistique, Paris, 1968, p. 63-72; S. Popp, La Dialectologie, Louvain, 1950; U. Weinreich, "Is a structural dialectology possible?", Word, 10, 1954, p. 388-400; dans la mouvance chomskiste. Y. Roberge et M.T. Vianet, La variation dialectale en grammaire universelle, Sherbrooke, 1986. - Dans le cadre de la linguistique de Gustave Guillaume. Gabriel Guillaume, Langages et langue: de la dialectologie à la systématique. Angers, 1987.

3 - الرطانة

إننا نقصد بها المتغيرات التي تحملها مجموعة اجتماعية - مبنية إلى اللغة القومية (وخاصة إلى المعجم وإلى النطق). وينظر إلى الرطانة، على عكس العامية، بوصفها ارتياعاً إردياً، وذلك انطلاقاً من لهجة جماعة أكثر اتساعاً. وليس من الممكن دائماً، في هذا الإدرايع، أن تميز ما يتصل بالطبيعة الخاصة للأشياء المقولة من إرادة تنوعي أن لا يكون

المرء مفهومًا، ومن رغبة الجماعة في تأكيد أصالتها. فهناك دلالة خاصة تتعلق باللسانيين، ويكتسب المدل، وبمستلقي الجبال، وبالتاليين، إلى آخره. ولذا، فإن اللهجة الاصطلاحية لغة اجتماعية، يمكن أن تمد ضرباً خاصاً من ضروب الوطانة: إنها لهجة فئة اجتماعية تقدم نفسها بوصفها علامة لوضع اجتماعي - ليس خاصاً فقط - ولكن لوضع عامي (وتعبير هيلمسليف، فإن اللجوء إلى لهجة فئة اجتماعية حيث لا يكون ثمة رهان، فإن ذلك يفضي إلى دلالة حافة «غير اجتماعية».

ملاحظة:

إننا نعبر هنا بلاثمور، من المعنى الذي أعطي لكلمة اللهجة فئة اجتماعية، إلى الاستخدام المصنوع غالباً من المصطلح بغية التذليل على لهجة طيفة لها وضع اجتماعي متدني (وذلك من غير أن يشر أولئك الذين يتكلمونها أنهم اختاروها بغية تأثير خاص).

- Sur l'argot en général: P. Guraud, L'Argot, Paris, 1966. Sur l'ancien argot français: C. Nisard, De quelques parisianismes et autres locutions non encore ou plus ou moins imparfaitement expliquées des XVIIe, XVIIIe, XIXe siècles, Paris, 1876, reproduit en facsimilé, Paris, 1980; L. Sauvéan, Les Sources de l'argot ancien, Paris, 1915, reproduit en fac-similé, Genève, 1973. Sur l'argot, au dernier sens signalé plus haut: W. Labov, Language in the Inner City: Studies in the Black English, Philadelphia, 1972, trad. Le Parler ordinaire: la langue dans les ghettos noirs des Etats-Unis, Paris, 1987.

4 - اللهجة الفردية

يشير هذا المصطلح إلى الطريقة الخاصة التي يتكلم بها فرد من الأفراد. وهي ينظر إليها بما لها من نزعة لا تختزل إلى هيمنة المجموعات التي تنتمي إليها. ويأبى بعض اللسانيين أن تعد دراسة اللهجات الفردية جزءاً من المناهج الممتدة عند اللساني. بل إنهم ليرفضون أن تعد اللهجة الفردية لساناً. وبالفعل، فإننا إذا كنا ننظر إلى اللسان بوصفه أداة للتواصل، وبوصفه نظاماً، فإنه لمن البعث أن نتحدث عن لسان فردي. وإننا لنقول بتعبير علم وظائف الأصوات: تعد عوamus كل لهجة فردية متغيرات حرة - ومجردة، بكل وضوح، من أي ملامة. وبالإضافة إلى هذا، فإن لهذه العوamus وظيفة، وهي حامية جداً بالنسبة إلى هؤلاء اللسانيين، تسمح لكل فرد بإبراز فروائه إزاء الآخرين. وعلى العكس من هذا، فإننا عندما نرى في اللغة محاولة لتقليد الفكر، فإننا لا نستطيع أن نتسبد أن خلق اللهجة الفردية بعد جزءاً من الموقف الإنساني نفسه الذي هو كائن من أصل كل لغة (تعد الأخطاء المرغوة التي يعتقد بها كل كاتب، ضرورة يفرضها الوفاء للموضوع). ومن جهة

أخرى، فإن مفهوم المتنير الملازم الذي أنشأه بعض علماء اللسانيات الاجتماعية، يسمح بإعطائه شكل أكثر تحديداً لفكرة اللهجة القروية.

- Les linguistes ont peu étudié la notion d'idiolecte (voir cependant C.F. Hockett. A Course in Modern Linguistics, New York, 1958, chap. 38). Plus de renseignements chez les romanciers (Proust) et les critiques littéraires.

5 - اختلاط اللغات

يفضي وجود علاقات مضطربة بين مجموعتين تتكلمان لغتين مختلفتين، إلى لغة مختلطة، تسمح بتواصل مباشر، من غير لجوء إلى الترجمة. وعندما لا تصبح اللغة الناتجة هي نفسها اللغة الأم للأمة، لأنها تبقى محدودة في إطار التواصل مع الأجانب، فإننا نسميها غالباً لغة مزيجية، (وليس هذا من غير طريف مبتذل). ويستعمل هذا المصطلح خصوصاً لأن اللغة:

1- تستخدم من أجل علاقات عرقية فقط، ولغايات محدودة (ومثال ذلك لغة الفراكا التي ظلت البحارة والتجار يستعملونها في محيط حوض المتوسط حتى القرن التاسع عشر)

2- وعند ما لا يكون للغة بنية قاعدية محددة تسمح خصوصاً بتجاوز الكلمات.

ووجب أن نميز اللغات الهجينة من الحالات السابقة. فالهجينة تمثل اللغة الأم (أولغة أم) بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتكلمونها (تستعمل الكلمة pidgin لأن تدل على اللغات لهجينة، وعلى بعض اللغات المزيجية التي تطورت واستقرت). فاللغات الهجينة الموجودة حالياً ناتجة عن التماس بين شعوب مُستعمِرة (الانكليز، الإسيان، الفرنسيون، البرتغاليون) والمبيد الذين انتدبوا إلى المستعمرات (مثل اللغات الهجينة للأيتشي، والجزر الفرنسية في المحيط الهندي). وإن المفردات لشكون في معظم الحالات مشتقة من مفردات المستعمرين. وتوجد مناقشة حامية لقياس أهمية اللغة الأصلية للمبيد فيما يتعلق بإلبي القاعدية والدلالية. وثمة أسباب عديدة تفسر التطور الحالي الكبير للأبحاث المتعلقة باللغات الهجينة. فهناك، أولاً، الرهان السياسي: يستطيع الاتجاه الاستطلاعي أن يبعد حجة في أهمية الحق اللساني الأثري من لغة المبيد (بشكل عام، فإن الفكرة، وهي جد غامضة، التي تقول إن لغة ما «تأتي» من لغة أخرى، هي فكرة ترتبط بالمواقف السياسية). ومن جهة أخرى، فإن آثار لغة المستعمرين في اللغة الهجينة الحالية، يمكن أن تستخدم في إعادة بناء لهجة هؤلاء إبان العصر الاستعماري. ونفروب مثلاً على ذلك بالفرنسية الشعبية في القرن الثامن عشر. وهي لهجة غير معروفة على كل حال. وأخيراً، فإن دراسة اللغات الهجينة،

نستطيع أن تقدم فرضيات عن السيرة التي أدت إلى تشكيل مختلف اللغات الحديثة، والساتجة هي أيضاً عن التماس بين شعوب غالبية وشعوب مغلوقة: إن تهجين اللاتينية هو الذي أنتج الأشكال الأولى للغة الإسبانية، والفرنسية، إلى آخره.

ملاحظة -

لقد لاحظنا أنه حتى عند ما لا يوجد بناء للغة مختلطة، فإن التلارب الجغرافي لعدد من المجتمعات اللسانية يستدعي غالباً إلى لهجاتهم المتبادلة بعض السمات المشتركة تسمى «النسب». وإنها لنسمع بجمع هذه اللهجات في مشتركات لسانية. وتستطيع هذه السمات أن تمتلك معلماً بنهياً، أي يقتضي تغيراً جماعياً للغات المعنية (وهكذا، فقد يكون المقصود هو جملة تغيرات النسق الصوتي، وليس فقط المادة الصوتية للغة). وتعد هذه السمات قابلة للملاحظة من جهة أخرى، وذلك حتى عندما تكون اللغات التي تتكلمها الجماعات غير متصلة قرابة إلا بشكل بعيد.

- C'est à partir de la fin du XIX^e siècle que les linguistes se sont intéressés aux créoles: cf. H. Schuchardt, *Kreolische Studien*, Vienne, 1890. Sur les problèmes généraux posés par ces langues: L. Hjelmslev, "Les relations de parenté des langues créoles", *Revue des études indo-européennes*, 1938, p. 271-286.; A. Valdman, *Le créole: structure, statut et origine*, Paris, 1978; J. Holm, *Pidgins and Creoles*, Cambridge (Mass.), 1989; R. Chaudenson, "Les langues créoles", *La Recherche*, n°248, 1992.- Sur les associations linguistiques, voir les appendices III et IV, dus respectivement à N.S. Troubetzkoy et à R. Jakobson, de la traduction française des *Principes de phonologie* de N.S. Troubetzkoy, Paris, 1957.

6 - التعددية اللغوية

يعد الفرد متعدد اللغات (ثنائي اللغة أو ثلاثيها) إذا كان يمتلك عدداً من اللغات التي تعلم كل واحدة منها بوصفها لغة أماً (وبهذا المعنى، فإن من يتكلم عدداً من اللغات لا يعد بالضرورة متعدد اللغات، ولكن الفارق ليس واضحاً دائماً في الواقع بين التلم «الطبيعي» للغة والتعلم «المدرسي» الذي يقوم الطفل به). ولقد تسادنا دائماً من أثر التعددية اللغوية على الحالة النفسية العقلية أو الشعور للفرد (بعضهم يتكلم عن إعاقته تعود بسببها إلى التعددية اللغوية، ويتكلم بعضهم الآخر - على العكس من هذا، عن ميزة لصالح تطور العقل). وتعد القضية النظرية الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللبني هي أن يعرف، في هذا الإطار، إذا ما كان وضع التعددية اللغوية يؤثر على المعرفة الخاصة بكل لغة من اللغات المعنية. وإنه لأمر مهم، لأن هذا التأثير، عندما يوجد، فإنه لا يكون ظاهراً على الدوام

(يستطيع متعدد اللغات أن يتكلم اللغتين بشكل تام)، ولكنه يستطيع أن يتحرك في مستوى مجرد نسبياً مثل: النسق الصوتي (في مقابل التيمات الصوتية)، والصواب القاعدية المطقة (من غير تأثير مرثي على الجمل المنتجة)، وفئات التفكير (إذا كان صحيحاً أن كل لغة تشمل على فئة خاصة بالمعنى).

- On trouvera des renseignements sur le multilinguisme dans l'ouvrage, classique, de U. Weinreich, *Languages in Contact*, New York, 1953. Voir aussi le Colloque sur le multilinguisme (Brazzaville, 1962), Londres, 1964, le n°61 (mars 1981) de *Langages*, "Bilinguisme et diglossie", et l'ouvrage de J.F. Hamers et M.H.A. Blanc, *Bilingualité et bilinguisme*, Bruxelles, 1983 (une version révisée a été traduite en anglais, *Bilinguality and Bilingualism*, Cambridge, Mass., 1989). Un grand nombre d'études de cas, publiées notamment en Angleterre et aux Etats-Unis, sont citées dans la bibliographie de ce livre.

اللسانيات الاجتماعية

SOCIOLINGUISTIQUE

لقد ظهرت اللسانيات الاجتماعية بوصفها اتجاهاً في السنوات الستين لمي الولايات المتحدة. وقد وقف من ورائها دافعاً لها ومحركاً كل من وليم لايفز، وجون هامبرز، وهيل مميس. واستفاد هذا الاتجاه من دعم بعض تيارات علم الاجتماع (مثل التفاعلية - L'interactionisme عند إيرفين غوفمان، وعلم السلاليات المنهجية - L'éthnométhodologie).

1 - اللسانيات الاجتماعية المتغيرة، (La sociolinguistique Variationniste)

يعد ويليام لايفز هو المؤسس لهذا الاتجاه. ويُعرّف هذا الاتجاه بوصفه نهجاً يعتمد بالتغير اللغوي. وإذا كان هو كذلك، فإنه يتعارض مع مقاربة تشومسكي الذي يجعل هذه وصف كفاءة المتكلم - السامع المثالي في إطار جماعة متجانسة، وذلك بالاعتماد على الأحكام القاعدية. وما إن اللسانيات الاجتماعية تهتم باللغة كما تتكلم بها جماعة لسانية، فإنها لا تستطيع أن تجعل تجانس البنى القاعدية تسلمة تصادق عليها. ومن هنا، فإنها تهتم بكل ما يتغير في اللغة وتدرس البيئة الاجتماعي لهذا التغير.

لقد وصفت اللسانيات الاجتماعية التغيرية كل أشكال التغيرات التي تم التثبت منها. والتي لم تكن متحددة من أصل فردي على وجه الدقة. وبيئت أنه يوجد تغير من أصل جنسائي يتجلى في تنفيذ اجتماعي لتغير من المتغيرات اللسانية. وكشمت كذلك أنه يوجد متغير أسلوبوي يظهر لحظة حدوث تغيرات في مدونات الخطاب (بدءاً بالخطاب الشكلي وانتهاء بالخطاب المألوف) يقوم بها المتكلم نفسه. ولقد دللت اللسانيات الاجتماعية أيضاً أنه يوجد تغير محايث عند المتكلم الواحد، وهو يبدو في أسلوب ما.

ولنعدنعمل أن هذا التغير المحاليت لا يمكن اختزاله ولا وده إلى التغير الاجتماعي والأسلوبي. غير أنه يستتبع من التباين الداخلي للنسق.

يشكل التغير الاجتماعي - اللساني الوحدة التحليلية للسلاتيات الاجتماعية. وأنه يكون عنصراً لسلاتياً يتغير بالمصاحبة مع متغيرات غير لسانية، مثل الطبقة الاجتماعية، والجس، ومدونة الخطاب. ولكي نتحقق من هوية متغير عن المتغيرات، فإننا ندرس مجموع المتغيرات الذي يكون عدداً كبيراً من الأشكال الممكنة لقول «الشيء نفسه». وإذا ذلك، نعمل على إبراز القيود غير اللسانية التي تسوس سلوك كل متغير. ولكي يكون لنا ذلك، فإننا نجرى دراسة للموامل اللسانية التي تؤثر في اختيار هذه المتغيرات. ومن هنا، فإن تحليل اللساتيات الاجتماعية لا يقتزل إذن إلى دراسة الموامل غير اللسانية. والسبب لأن اللغة نسق متغير جوهرياً. ولذا فإن المتغير اللساني لا يدرس لذاته، ولكنه يدرس من أجل المساهمة التي يستطيع أن يحملها لدراسة بني اللغة، ولدراسة المتغيرات اللسانية.

لقد اقترح لايوف شكلاً للقواعد المتغيرة. وكان ذلك لكي يهصر إلى وصف البناء الاجتماعي للتباين اللساني من جهة، ولإدخال وقائع التغير إلى القواعد من جهة أخرى. فإذا كانت القواعد في النمو التوليدي تصفية نوبية، فإن القواعد المتغيرة، على العكس من ذلك، قواعد تقوم على التحديد الكمي. ولذا، فهي تسمح بتحديد الساقات البنيوية، سواء كانت لسانية أم غير لسانية، والتي تساعد أو لا تساعد متغيراً من المتغيرات على الظهور. وهكذا، فإن المتغير اللساني يتنمى بشكلانية قواعد النحو. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نرى أن شكل القواعد المتغيرة الذي اقترحه لايوف، وطوره داليد سانكوف، يسمح مجالاً يتلمس المرء فيه نوعاً واحداً لكل الجماعة اللسانية، ويسجل في الوقت نفسه، من خلاله، إجراءات التمايز الاجتماعي والأسلوبي التي تغطي هذه المجموعة. ولقد كان مفهوم القواعد المتغيرة موضوعاً لعدد من المناقشات والمجادلات. فقد قاد الشك به، لا سيما في أعمال بير أنكروفه، إلى البحث عن النماذج اللسانية التي نستطيع أن نكتشف عن العلاقة بين البنية والمتغير من غير أن نفرض مع ذلك وجود مفارقة احتمالية لقواعد النحو.

يستند تحليل اللساتيات الاجتماعية إلى معطيات أكيدة تم جمعها بشكل منهجي. ولما كان هذا هكذا، فقد لجأت للمقاربة التفسيرية إلى الاستقصاء المراقب اجتماعياً، بدءاً من اختيار الموقع وبناء المينات، وانتهاء بالدراسة الكمية والكيفية للمعطيات. ولعله من أجل ذلك نجد أن الاستقصاء الذي يقوم على المحادثة، يُستكمل في معظم الأحيان بدراسة اتوغرافية للجماعة اللسانية. وقد سمح علم اجتماع ظروف الاستقصاء، وكذلك التحليل الخاص بشروط الملاحظة، يتجاوز ما سماه لايوف «تنقض الملاحظة»: كيف يمكن أن

يجمع المتقصي معطيات طبيعية، بينما شرط مثل هذا الجمع يقتضي أن يدور التبادل اللساني من غير حضوره؟ ولقد طُرحت هذه القضية بشكل خاص عندما أولدت اللسانيات الاجتماعية أن تدور اللغة المحلية، أي اللغة التي تتكلمها مجموعة من الأزواج في تفاعلها اليومي (مثل اللغة المحلية للأسود الأمريكي المحكية في هارليم). وفي الواقع، فإن هذه اللغة لتعمل نحو التفكك بمجرد أن تخضع للملاحظة. وقد كان يجب، من أجل حل هذه المعضلة، تعديل تقنيات الاستقصاء وتسهيل جمع التفاعل العادي.

جهدت methodology التجريبية دراسة التغير اللساني. وطورت مناهج الاستقصاء وأدوات التحليل التي تسمح بمعالجة الحوافز الاجتماعية للتغيرات اللسانية الجارية. إلا وإنه لبطلت الملاحظة المباشرة للتغيرات اللسانية، قد أمكن البحث عن إشارات التغيرات اللسانية، وذلك قبل أن تظهر في وعي المتكلمين. ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل للتباين اللساني تتناسب مع ثلاث مراحل للتغير اللساني: هناك مؤشرات غير واضحة تماماً ولكنها تكون إشارات مبشرة بضرورة التغير. وهناك الواسمات (marqueurs) التي هي واضحة. وأخيراً، هناك الغوالب المسكونة التي هي علامات اجتماعية. ولقد سمحت الدراسات التي قامت بها اللسانيات الاجتماعية للتغيرات اللسانية بعزل المجموعات الاجتماعية المسؤولة عن انتشار التجديد اللساني، كما سمحت بوصف اتجاه التغير اللساني.

- W. Labov, Sociolinguistique, Paris, 1976. Le Parler ordinaire, 2 vol., Paris, 1979; W. Labov (ed.), Locating Language in Time and Space, New York, 1980; P. Thibault, La français parlé: études sociolinguistiques, Edmonton, 1979; D. Sankoff (ed.), Linguistic Variation: Models and Methods, New York, 1978; P. Encrevé, La Liaison avec et sans enchaînement, Paris, 1983; L. Malory, Language and Social Networks, Oxford, 1980; Langue française, n°34, "Linguistique et sociolinguistique", 1977; Actes de la recherche en sciences sociales, n°46, "L'usage de la parole", 1983.

2 - إثنوغرافيا الاتصال

تعد إثنوغرافيا الاتصال ميداناً من ميادين البحث التي جاءت نتيجة للتقاليد الأنثروبولوجية، والتي ابتدأت نقطة الانطلاق فيها من الدراسة المغارة لقضايا الكلام الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات وبكل ثقافة من الثقافات. وإن موضوع الدراسة فيها، هو ما سماه هيبس «الكفاءة الاتصالية». وهذه تعني مجموع القواعد الاجتماعية التي تسمح باستخدام القواعد استخدماً ملائماً.

لقد أظهرت إثنوغرافيا الاتصال تنوع الأداء اللغوي، وتنوع الوظائف الاجتماعية للكلام. كما كشفت أيضاً عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي توسسها. ثم إنها اضطلمت

يوصف المدونة اللسانية لأعضاء الجماعة، ويوصف سميات الظروف التي يمكن للاتصال أن يتم فيها ويكثر.

- R. Bauman et J. Sherzer (eds.), *Explorations in the Ethnography of Speaking*, Cambridge University Press, 1974; D. Hymes, *Foundations in Sociolinguistics*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1974; *Vers la compétence de communication*, Paris, 1982; C. Bachmann, J. Lindenfeld et J. Simonin, *Langage et communications sociales*, Paris, 1981; S. Heath, *Ways with Words*, Language, Life and work in Communities and Classrooms, Cambridge University Press, 1983; E. Goody (ed.), *Questions and Politeness; Strategies in Social Interaction*, Cambridge University Press, 1978

3 - اللسانيات الاجتماعية التفاعلية أو التآويلية

تشكل هذه الدراسة امتداداً لإثنوغرافيا الاتصال. ولقد اهتمت هذه الدراسة بإدماج الأبعاد التبادلية التفعية والتفاعلية في تحليل الوقائع المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية. ذلك لأنها ترى أن التغير اللساني في التبادل الحوارية، لا يشكل فقط معلماً للسلوك الاجتماعي، ولكنه يعد أيضاً مصدراً اتصالياً موضوعاً لدى المشاركين ليتصرفوا به. وإنه يساهم في تأويل ما ينتج إبان التبادل الحوارية. ولقد وضعت أعمال جون غامبيرز الوظائف اللسانية للتغير اللساني موضع البداة. وأظهرت هذه الأعمال أن التغيرات الاجتماعية اللسانية لا تنجلي معزولة في الخطأ، كما أظهرت أن بروز تغير ما إنما يكون مقيداً بفرز سابق لتغيرات أخرى. ولقد يعني هذا أن هذه المجموع من التغيرات الاجتماعية اللسانية ترتبط باقتراف المقاصد الاتصالية الخاصة، وتعمل على نحو خاص بوصفها إشارات مُفسرة تقود تأويل العبارات وتوجيهه.

وتهتم اللسانيات الاجتماعية التفاعلية أيضاً بوصف المعنى التآويلي للتغيرات. وإنها لتحلل، من أجل ذلك، الطريقة التي تساهم فيها بتأويل العبارات في التبادل الذي يتم أثناء المحادثة. وإذا عدنا إلى الدراسات التي أنتجت بهذا الخصوص، فستجد أنها قد أنصبت خصوصاً على المعالم السياقية. فهذه إن هي إلا حيلة عن أشكال لسانية متعددة تنتمي إلى المدونة اللسانية للتكلمين.

تتدخل المعالم السياقية في وصف الاقتراحات السياقية. وإنها تساهم في تعيين الطريقة التي يجب على العبارات أن تقول فيها. ولذا، يتناسب الاستنتاج في المحادثة مع الاجراء التآويلي المحدد. فالتكلم يمين بواسطة القصد الذي تنقله العبارة عن معناه إنه ليدل بواسطة الجواب الذي يدل به على التأويل الذي أعطاه للعبارة.

وتدرس اللسانيات الاجتماعية التفاعلية الإجراءات التي تصبح العبارات بوساطتها

رأسية في السياقات. ذلك لأن السياقات تجعل التأويل ممكناً. وهي إذ تدرس ذلك، إنما تريد لنفسها أن تكون نظرية سياقية للعمليات: فهي تصف كيف تتكون السياقات الاجتماعية تفاعلياً بواسطة المشاركين. كما تصف كيف أن هؤلاء يساهمون في ذلك عن طريق نشاطات اجتماعية لغوية وغير لغوية. وإتباعاً لتصف الأخيرة كيف أن هذه المساهمات تصبح بدورها قابلة للتأويل عن طريق هذه السياقات نفسها. وهكذا نجد أن هذا المنظور يرى أن السياق الاجتماعي ليس معطى، ولكنه يصبح جاهزاً بوصفه نتيجة لأفعال مجتمعة يقوم بها مشغولون متفاعلون.

إن الإجراءات السياقية التي تقع في قلب أبحاث اللسانيات الاجتماعية، إنما هي إجراءات سياقات نظمية (الإيقاع، سرعة النطق، التنسيم، إلى آخره) خاصة وأنها تصب في الوجوه السياقية لقوالب الكلام وللإعلام الموضوعية. وإذا كان ثمة إجراءات سياقات غير كلامية مثل (السياقات الإيمائية)، فهناك إجراءات سياقات لفظية مثل (السياقات اللفظية، والمقطعية، والتتابعية). وإن هذه لتظهر خاصة في علاقاتها بالأجناس الاستطوادية. ولقد أظهر التحليل المنفصل للتفاعلات في سياقات رسمية وبيروقراطية أن مثل هذه الإجراءات تضطلع بدور هام بالنسبة إلى سوء الفهم الإصطلاحي، كما أظهر أن الفوارق الثقافية تضطرد غالباً مع اختلافات في استعمال المسائل السياقية.

- Sur la sociologie interactionnelle voir: J. Gumperz, et D. Hymes (eds.), *Directions in Sociolinguistics*, New York, 1972, J. Gumperz, *Discourse Strategies*, Cambridge University Press, 1982; *Language and Social Identity*, Cambridge University Press, 1982; P. Auer et A. Di Luzio, *The Contextualisation of Language*, Amsterdam, 1992, C. Goodwin, *Conversational Organisation*, New York, 1981, I. Joseph et al., *Le Parler fait d'Erving Goffman*, Paris, 1989, A. Duranti et C. Goodwin (eds.), *Rethinking Context*, Cambridge University Press, 1991.

علم النفس اللساني

PSYCHOLINGUISTIQUE

إن دراسة السبورات النفسية التي ينشئ بها الفاعلون الإنسانيون نسق لغاتهم ويستخدمونه، لتشكل ميدان بحث حديث نسبياً. وإن شهادة ميلاد علم النفس اللساني - هكذا سماه أوسفود وسيويك في عام 1954- تتمثل حلقة دراسة لجامعة كونييل التي جمعت في مطبخ الخصميّات علماء نصّاتين ولسانيّين راغبين في تحديد حقل بحثي مشترك. ولقد عرف العلم الناتج عن ذلك اللقاء، وطور تقانات للاستقصاء أصيلة. فأصبح بهذا واحداً من العلوم الإدراكية الأكثر حياة وحي.

إن العمليات المساهمة في الفهم أو في إنتاج الرسائل الكلامية، المكونة لأنشطة لسانية، ليست سهلة البلوغ مباشرة على وجه العموم، ولا تطلها الملاحظة البسيطة ولا الاستبطان. ولكي يقوم علم النفس اللساني بتحليلها، فقد امتلك طريقين رئيسين للمقاربة: الدراسة التجريبية لمعالجة النّاس عند البالغين. وهي دراسة تسمح بتعريض المتغيرات ونظها، واستخلاص بعض قوانين السلوك اللساني منها ثم هناك المقاربة الخاصة بالتطور العقلي المركّزة على اكتساب اللغة عند الطفل. وهي مقاربة تسمح باكتشاف بعض نظم الاكتساب واستخلاص مستويات من التعقيد. ويضاف إلى هاتين المقاربتين الرئيسيتين مقاربة اللسانيات العصبية. وهي تعلق بوجوه اللسان المرضية، وأنها لتقديم عناصر تتعلق بتنظيمها الدماغية ويعملها.

١ - المبول العامة لعلم النفس اللساني

من السلوكية إلى المنظورات الحالية

لكي يصبح علم النفس اللساني نظاماً علمياً، كان يجب ليس عنى اللسانيات فقط أن نخلص من التأمّلات النفسية، ولكن كان يجب على علم النفس أيضاً أن يقيم متصّورات

وصفية وتفسيرية للسلوك المتكامل مع نشاط بالغ التعقيد مثل النشاط اللساني.

لقد أسس واتسون السلوكية في عام 1924. وهو إذ أنشأ على النفس التجريبي بوصفه دراسة للسلوك الملاحظ، فقد أبدع بعض الشروط الضرورية لهذا الإنشاء (ويرتبط هذا العلم باسم سكينر أيضاً)، ولكنه حد تطوره بشكل غريب أيضاً. فلقد اختزل اللساني في ظل هذا المنظور لكي لا يكون سوى مجموعة من الردود الكلامية المشتركة في أوضاع نموذجية، وذلك تبعاً للتريسة «مثير - استجابة» المميزة للفكر الشرطي. فإذا كانت التريسة الشرطية تستطيع أن تفسر بعض المعادلات الكلامية، إلا أنها لا تستطيع أن تكشف عن خصوصية النشاط اللساني الذي من خواصه أن يكون إنتاجياً، وبنائياً ودينياً. وإته على الرغم من أن النظريات الوسيطة قد حاولت أن تتجاوز النموذج «مثير - استجابة» بإدخال مفهوم «المفيزات الوسيطة»، فإنه، على الخصوص، تحت مظلة «نظرية المعلومات»، وهي حصيلية أعمال شانون، سيظل النظام الجديد الذي حدده كل من أوسفود وسيبيوك. وسيظل إلى اللسان بوصفه سلوكاً تواصلياً، كما سيظل إلى علم النفس اللساني بوصفه دراسة لسيوررات بناء الرسائل الكلامية وفكها. ولقد تمثل أحد الشواغل الرئيسة لأعمال هذا العصر في تقييم تأثيرات البنية المحتملة للشفرة اللسانية على أداء الفاعلين في مهمات مختلفة للتحقق، والتذكر، والتوقع، إلى آخره.

سيظهر نواحي هذه المقاربة في وقت سريع جداً. وكما أشار تشومسكي - والذي ظهر كتابه «البنية النحوية» في عام 1957 - فإنه لمن الواضح أن سيوررات البناء وفك البناء يجب أن تعمل على رسالات جديدة على الدوام، وأن نماذج «الأليات المنتهية» لا تتلاءم مع السمة الإنتاجية للسلوك اللساني. وهكذا صارت المرحلة الثانية لعلم النفس اللساني تحت هيمنة نموذج تشومسكي للقواعد التوليدية. وهو نموذج سيكون على مدى الستينات الأساس الكامل لتحليل النفسي، المشدود إلى جمل الواقع النفسي للتحويل ولدور البنية العميقة في معالجة اللسان بدمية من البديعيات. وقد كان الحساب الختامي لهذه الأعمال سلبياً جداً. والسبب لأن الواقع النفسي للتحويل لم يستطع أن يلوم، وكذلك الحال بالنسبة إلى البنية النحوية العميقة، ولكن علماء النفس قد وجدوا في هذا، على الأقل، الفكرة التي تقول إننا نستطيع أن نسمي إلى بناء نماذج بعمل الذهن الإنساني من غير الوقوع في طوهم التخلي أو في الاستبطان.

ونجد بدءاً من السبعينات أن علم النفس اللساني، والذي يسمى أحياناً «الجيل الثالث»، سيتحرك ضد النموذج التوليدي، وسيجعل نفسه هدفاً يتجلى في بناء نموذج أو عدة نماذج تتعلق بعلم النفس اللساني لدى المتكلم بلقته. وإته ليتركز بحثه أكثر بدقة على السيوررات النفسية الكامنة تحت استخدام المعرفة اللسانية. وهكذا يجد علم النفس اللساني

فيه متديجاً اندماجاً وثيقاً في دراسة السيروورات الإدراكية. ويقوم بتحليل معالجة اللسان بالارتباط مع أنساق معرفية أخرى مثل: الإدراك الحسي، والذاكرة، والاستدلال. وبعد أن كان علم النفس اللساني قد أعطى لأفضلية ثامة لقخص المعالجة النحوية، من جهة، سجد قد أخذ على عاتقه دراسة المستويات الأولية للمعالجة- وهو من ذلك مثلاً الآليات الغائصة على إدراك الكلام وعلى مطابقة الكلمات- ولقد اندمج، من جهة أخرى، أكثر فأكثر بحقله في استقصاء الوجود الدلالي والذرائعية للغة. وذهب يسعى لبيان ليس معالجة الجمل فقط، ولكن أيضاً لبيان وحدات أكثر سمة مثل التنظيمات الاستدلالية. ولقد فرغت المقاربة بمصطلحات معالجة المعلومات نفسها بالترج. وقد كان ذلك من خلال تعددية المواضيع، كما كان ذلك أيضاً من خلال تنوع النماذج التي تشهد عليها مثلاً المناقشة المفتوحة دائماً بين أنصار تفسير طبقة الصوت وأنصار النماذج التفاعلية مثل المذهب الترابطي. وتوجه علم اللسان اليوم إلى تعديد طبيعة عمل العمليات وطريقتها في معالجة مختلف المكونات اللسانية. الصوتية، والمفظة، والنحوية، والدلالية أو الذرائعية. فهل تتناسب مع هذه المستويات المختلفة للتحليل وحدات معالجة متميزة، ومنجزونة مستقلة أو لا، ومرتبات أو لا؟ وهل وحدات المعالجة تعمل تنابياً (بالنسل)، أو هي تعمل بشكل تفاعلي (بالنسل)، وهل كل مكون يعطي نتائجاً أولاً بأول لكل المكونات الأخرى، مباشرة أو من طريق منجز مركزي؟ وغنى أي معيار تكون سيروورات اللغة مستقلة أو، على العكس، خاضعة للمراقبة؟ وهل هي أشكال خاصة للسيروورات الإدراكية العامة، أو هي توظف آليات خاصة تمد جزءاً من الجهاز المتخصص؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة التي، من بين أسئلة أخرى، تطرح نفسها حالياً على البحث في علم النفس اللساني (انظر معالجة اللسان من هذا الكتاب).

ولقد تطور عدد من التقانات التجريبية للإجابة على هذه الأسئلة. وقد تهمل ذلك جوهرياً في دراسة سيروورات الفهم. ففروسة إدراك الكلام تستعمل نتائج تستهدف تحديد شروط تطابق المثيرات الكلامية، وتلعب على تقليبات مراقبة لمبة السمات المادية للمثيرات، مثل الضجيج، وتصفية التواتر، إلى أخرى. وتستكشف أكثر المتابع كلاسكية، في دراسة المستويات العليا للمعالجة، وإنتاج المعالجة الغائصة في الذاكرة كرمز قصير أو، كما هو في الغالب، كرمز طويل: إننا نضطلع بمهمات للتذكر، أو للمعرفة، أو لإكمال الجمل، أو لإتمام النصوص، ولتفسير الجمل، وللمحكم اللساني الواصف المنصب على مفهوم الفيلز النحوي، والدلالي أو الساني للميزة، إلى أخرى. ولقد تطورت منذ وقت حديث جداً، إلى جانب هذه المتابع، تقانات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي تستند إلى قياسات متعاقبة جد دقيقة. وإنها لتفسح المجال لاجراءات المعالجة في اللحظة التي تسجز فيها

تسها، وتقدم إشارات على التعقيد النسبي لهذه المعالجة، مثل مهمات «القرار اللغوي» (إننا نقيس الزمن الذي يضمه المتكلم لتحديد ما إذا كان العثير يمثل كلمة أو لا يمثل)، ومثل «shadowing» (التلقي المباشر للرسالة)، ومثل «كاشف الأخطاء» (وهو قياس زمني ضروري لانقطاع الخطأ التحوي)، إلى آخره. ويمكن، أخيراً، أن يضاف إلى هذا قياسات تتعلق بوظائف الأعضاء مثل التثبيث البصري، أو قياسات التخطيط الكهربائي الدماغى بوصفها ممكنات مستعدة.

- Une introduction très complète à la psycholinguistique de l'adulte: J. Caron, Précis de psycholinguistique, Paris, 2e éd., 1992; voir aussi: à J.-P. Bronckart, Théories du langage, Bruxelles, 1979, et J.-A. Rondal et J.-P. Thibaut (eds.), Problèmes de psycholinguistique, Bruxelles, 1987. - Sur le behaviorisme, les textes représentatifs sont: J.B. Watson, Behaviorism, New York, 1924, et B.F Skinner, Verbal Behavior, New York, 1957. - Sur la première étape de la psycholinguistique C.E. Osgood et T.A. Sebeok (eds.), Psycholinguistics, A Survey of Theory and Research Problems, Bloomington, 1954, et un état de la question dans F. Bresson, "Langage et communication", in P. Fraisse et J. Piaget (eds.), Traité de psychologie expérimentale, Paris, 1965. - Sur la psycholinguistique chomskiste: J. Mehler et G. Noizet (eds.), Textes pour une psycholinguistique, La Hays, 1974. Sur les recherches actuelles, voir les bibliographies des pages 496, 504, 506.

2 - مقارنة التطور الذهني في علم النفس اللساني

يعلم علم النفس اللساني للتطور الذهني، والمنصب على قضية اكتساب اللغة، الإعداد الأحاد في التقدم لهذه القضية عند الطفل، وذلك إذ يحلل كيف تتحول النشاطات اللغوية وقد رافها مع تقدم العمر وكيف تندمج في انصاف المجموع للتطور. وبالفعل، إذا كان الكائن الإنساني يستطيع قبل أي اكتساب أن يحقق من الأشياء في المكان وأن يعرف ما يشاكلها، فإنه، على العكس من ذلك، لا يأتي إلى العالم مع نسق لساني عامل. ولذا، يجب عليه أن يكتسب بالتدرج نسق محيطه خلال مرحلة الطفولة الصغيرة والطفولة. وإن البحث في علم النفس اللساني للتطور الذهني، انطلاقاً من هذه الملاحظة البسيطة، نسب إلى نفسه قصتين: لقد سعى، من جهة، إلى تحديد تماثبات المراحل وتمفصلها. وهي المراحل التي يمر بها العامل الإنساني عبرها لكي يكون نسق اللساني فيحقق بذلك من بعض أنظمة الاكتساب، ويستخلص من جهة أخرى السيرورات التي تضم ظرفي هذا التطور وتفسره. ولقد وجد علم النفس اللساني في هذا المشروع دعائم، ليس فقط اللسانيات النظرية التي تساعده على تحديد مختلف مكونات القدرة اللسانية، ولكن وجد أيضاً دعائم في علم الأعصاب الوظيفي الذي يحدد الأسس البيولوجية للسان ومراحل الوضع العصبي.

كما وجد دعائم أخرى في الذكاء الاصطناعي الذي يستطيع، عن طريق المشيرات التي ينجها، أن يقدم بعض النماذج الجزئية للاكتساب.

لقد استخدم منهجين رئيسين في الأبحاث الخاصة بتطور اللسان. فمنذ زمن طويل، كان مجموع الإنتاج في وضع طبيعي يشكل مصدراً لمعطيات لا يموغز. وهي معطيات عبة ومستحصلة من كل صناعة تجريبية. وإذا كانت هذه الدراسة مكلفة وصعبة المراس، بيد أنها في السنوات الأخيرة قد حققت أرباحاً في الدقة وفي النقية، وذلك مع انطلاق التقنيات السمعية البصرية والمعلوماتية، وكذلك مع خلق شبكات عالمية تضمن معيارية النطق وتسمح بتبادل المعطيات. والمصدر الثاني للمعلومات هو التجربة. وإنها لتسمح باختبار أثر المتغيرات المحددة بدقة. وإن الجدول المتنوع لسميمات الفهم والإنتاج، المستخدمة في الأبحاث عن الياقين، قد ساهم أيضاً في علم النفس اللساني لتطور الذهني، وجرت أقلته مع إمكانيات الطفل (المحاكاة، اختيار الصور المشتركة مع الجمل، قصص الأنلام، إلى آخره). ولقد بدأت تجارب المعالجة في الزمن الواقعي تظهر الآن أيضاً، وإن كانت، ولأسباب يدهية، لا تزال في اللحظة الراعنة أقل استعمالاً بكثير من استعمالها في الأبحاث عن الياقين.

ولقد أحييت مناقشات عديدة، في العقود الأخيرة، دراسة اكتساب اللغة، ومن بينها نستطيع أن نذكر ثلاث قضايا أساسية: قضية الفطرة والاكتساب، وقضية خصوصية أو عدم خصوصية اللسان، وأخيراً قضية عالمية السيوررات اللسانية أو قضية متغيرات السيوررات اللسانية. وإن قضية الفطرة والاكتساب، فهي القضية الأكثر قدماً بلا ريب. ولقد جذبتها إسهامات البيولوجيات خاصة. ولن يكون ثمة معنى في أن يسأل المرء نفسه بشكل متفرع ثنائياً عما إذا كانت القدرة اللسانية فطرية أو مكتسبة. فإن يلد الإنسان وهو يحمل معه استعدادات لفهم لغة طبيعية والتحدث بها، لم يعد أمراً موضع نقاش، كما لم يعد كذلك أن يعد المحيط اللساني والاجتماعي ضرورياً لكي يصبح هذا الاستعداد ثباتاً. فالقضية تكمن إذن في تحديد الجزء الخاص للقيود الجينية والقيود المتعلقة بالتجربة في الاكتساب، وكذلك في تحديد طريقة التفاعل بين الجسم ومحيطه. وترتبط بقضية نظرية اللسان تاريخياً قضية خصوصيته. وهي قضية تقضي في الواقع مفهومين متميزين. فمنه نستطيع بالفعل أن سأل إذا كان اكتساب اللغة يعد ظاهرة خاصة بالتنوع الإنساني، أو إذا كان في مقدورنا أن نحسم هذا الاكتساب على أنواع حيوانية أخرى. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا أيضاً: وإن هذا المفهوم الثاني هو الذي يشكل موضوع النقاش الحالي بين أنصار تفسير طبقة الصوت وبين أنصار التفاعل- إذا كان التطور اللساني يتركز على القدرات الخاصة المتعلقة به، أو إذا كان يتعلق مع ذلك بتطور قدرات أخرى أو بقدرات إدراكية عامة. وأخيراً، فلقد أصبح

إلى قضيتي النظرية والخصوصية، قضية تالته تمثل في قضية المالكية، وبالفعل، فإن تحديد مراحل وسيرويات كونه في اكتساب اللسان ليعد من غير شك هدفاً أساسياً من أهداف علم النفس اللساني للتطور الذهني. ولكن هذا البحث في المتغيرات كان قد أعيد تجديده عن طريق المصلحة المتصاعدة تدريجياً في العقد الأخير إزاء دراسة المتميزات الما بين لموية والمابين مردية. فما هو ثقل البني اللغوية الخاصة في سيرويات الاكتساب التي يتعلمها الطفل؟ وماهي طبيعة المتغيرات في مجرى تطور اللغة؟

إن الطريقة التي تمت بها مقارنة هذه الفضاءات الجوهرية، في تغيير الطبقات الصوتية والمعالجات، كتحديد مختلف المقاربات النظرية، حيث توجد الاتجاهات الكبرى لعلم النفس اللساني. ولقد كانت المقاربات النسقية الأولى لاكتساب اللسان مقاربات سلوكية. وكانت تستند إلى المفكرة التي تقول إن الطفل يتعلم اللغة جوهرياً تقليداً وتقوية. وهذا منظور يكون العامل الرئيس فيه للاكتساب هو التعلم والفهم اللساني الذي ينظر إليه بوصفه سلوكاً بين سلوكات أخرى، ومن غير خصوصية معينة. ولقد تطورت مقاربات لسانية، بكل تأكيد، ونظرية للاكتساب. وكان ذلك بمنزلة رد فعل على هذا النموذج من التفسير واحتذاه بالتموضع التوليدي لشومسكي. فاللسان يمثل النحو المتطور إليه بوصفه مجموعة من الضوابط المحفوظة، والطفل سيستخلصها أو يكتشفها بشكل مستقل عن أي احتمال للغة. ولقد وسعت السنوات الستين بالتفصيل في البحوث. وكان الهدف تمييز قواعد لغة الطفولة. وكانت هذه الأبحاث في صومها أبحاثاً تتعلق بالفطرة. وهي تفسر اكتساب النسق اللساني، والذي يحول تعلمه دون تعلمه بوساطة وجود آليات فطرية. فالطفل سيكون معداً جينياً «بجهاز لاكتساب اللسان». وهو الذي سينتج فرصة التنازل إلى الفئات القاعدية وإلى البني النحوية الأساسية. وتبقى الفطرة سمة أساسية من سمات الاتجاهات الحالية في البحث المتعلق باكتساب النحو والمسماة «الفطرية الجديدة»، مثل نظريات «الاكتسابية» أو «نطاق المحيطة». وسيتم إنجاز اكتساب اللسان انطلاقاً من مجموعة من المبادئ العالمية ومن النطاق الصوتي اللغوي يخصصان متغيرات هذه المبادئ من خلال اللغات. وهكذا، فإن المبادئ والنطاق الصوتي يشكلان معاً جزءاً من الإعداد الجيني للطفل.

ومع ذلك، فإن السبعينات والثمانينات قد شهدت على نحو خاص تطور الأبحاث التي تولي مكانتها إلى وجوه أخرى غير النحو، وتميز إدخال البعد الوظيفي في اكتساب اللسان. ولقد اعتمدت، على نحو خاص، بالوجوه الدلالية للسان عند الطفل. واعتمدت كذلك بالسياتات- اللسانية، والإدراكية، والاجتماعية- التي ينشئ اللسان فيها وتكون. وتسمى هذه المقاربات مقاربات «وظيفية» أو «تفاعلية». وهي ترى أن التطور اللغوي يتحدد عوامل عديدة ومستقلة، وهي تستطيع بهذا أن تكون اتفاقاً بين المواقف المتطرفة للسلوسة

السلوكية وبين التوجه الفطري. ولقد كانت أولى صيغ المقاربة التفاعلية هي تلك التي تركز، مستنفة إلى نظرية بياجيه، على العلاقات خاصة بين التطور اللغوي والتطور الإداركي عموماً. ولقد انتشرت هذه المقاربة في أوروبا خصوصاً. وإتيا لتتقاسم مع المقاربة اللسانية المعكزة التي تقول إن التطور إنما يقوده قبل كل شيء «البناء الداخلي وأن اللسان إن هو إلا نسق رمزي تحكمه الضوابط. ولكنها ترى أن النسق شكل من أشكال التعبير الإداركي وأن الاكتساب محكوم بتطور القدرات الإدراكية عموماً. وتبقى المناقشة حول اللسان والاكتساب في عام 1975، والتي واجه فيها بياجيه تشومسكي مشهورة. فبينما كان تشومسكي يسوق الحجج لصالح خصوصية البس اللسانية وفطريتها، فقد كان بياجيه يدافع عن نظرية بنائية معادها أن بني اللسان عند الطفل ليست فطرية وغير مكتسبة، ولكنها ناتجة عن التفاعل بين مستوى معين من التفاعل الإداركي وسطح لساني واجتماعي معين.

لقد ركز الذين يدعون «التفاعل الاجتماعي» خصوصاً على دور المحيط والمدخل اللساني، كما وكثروا على أهمية السياق الذي يعد فيه اللسان للتمثل. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد حددوا صيغة مهمة ثانية للمقاربة التفاعلية. وكانت هذه مستوحاة جزئياً من عمل بيونتيكي. ولقد أعطت في هذا المنظور أهمية خاصة لدراسة التطور اللغوي والوظائف الإحصائية، ولدراسة تفاعلات الطفل مع المحيط ومع الأشكال الخاصة للسان والموجهة للطفل. ونجد من بين التطورات الحديثة للمقاربات التفاعلية، أن نظرية اكتساب اللسان الأكثر شهرة والأكثر إحصاءاً تتمثل من غير ريب في نموذج المنافسة الذي اقترحه باتيس وماك وايبي. وهي نظرية ترى أن «صيح اللغة الطبيعية صيح يتم خلقها، وحكمها، وتقييمها، واكتسابها، واستعمالها بالعلاقة مع الوظائف التواصلية». وهكذا، فإن هذا النموذج يتأسس على قواعد وظيفية تقيم تناسباً بين الوظائف، والمعاني، والصيغ اللسانية. وإنه ليسى أن يفسر معالجة البالغ للسان، واكتساب الطفل له في الوقت نفسه، واضحاً في حساب المتغيرات التي تساهم بها السميزات الخاصة لمختلف اللغات الطبيعية.

- Introductions à l'étude développementale du langage: P. Oléron, L'Enfant et l'acquisition du langage, Paris, 1979; M. -L. Moreau et M. Richelle, L'Acquisition du langage, Bruxelles, 1981; J. Berko-Gleason (ed), The Development of Language, Columbus, 1985; D. Ingram, First Language Acquisition. Method, Description and Explanation, Cambridge, 1989 - Sur le débat entre Piaget et Chomsky: M. Piatelli-Palmaron (ed.), Théories du langage, théories de l'apprentissage, Paris, 1969. - Sur les courants actuels de l'approche linguistique de l'acquisition du langage, voir: S. Piolker, Language, Learnability and Language, Development, Harvard, 1984; T. Roeper et E. Williams (eds.), Parameter Setting, Dordrecht, 1987; J. Weissenborn, H. Goodluck et T. Roeper

(eds.), *Theoretical Issues in Language Acquisition: Continuity and Change in Development*, Hillsdale (NJ), 1992. - Les approches interactionnistes sont très diversifiées. Parmi les textes représentatifs, on peut mentionner, outre ceux de J. Piaget (*Le langage et la pensée chez l'enfant*, Neuchâtel, 1923, et *La Formation du symbole chez l'enfant*, Neuchâtel, 1945): H. Sinclair-de Zwart, *Acquisition du langage et développement de la pensée*, Paris, 1967, E. Bates, *Language and Context: Studies in the Acquisition of Pragmatics*, New York, 1976; A. Karmiloff-Smith, *A Functional Approach to Child Language*, Londres, 1979; J. Bruner, *Le Développement de l'enfant, savoir faire, savoir dire*, Paris, 1983, ainsi que des ouvrages collectifs tels que E. Ochs et B.B. Schieffelin (eds.), *Developmental Pragmatics*, New York, 1979, et M. Hickmann (ed.), *Social and Functional Approaches to Language and Thought*, New York, 1987. On peut se référer aussi, en français, à: J. Beaudichon, *La Communication sociale chez l'enfant*, Paris, 1982; J. Rondal, *L'interaction adulte-enfant et la construction du langage*, Bruxelles, 1983; J. Bernicot, *Les Actes de langage chez l'enfant*, Paris, 1992. E. Bates et B. MacWhinney ont présenté leur approche fonctionnaliste notamment dans Ochs et Schieffelin, 1979, référence supra.

تحليل المحادثة

ANALYSE DE CONVERSATION

أخذ تحليل المحادثة يتطور منذ خمس عشرة سنة. وسار في امتداد تيار من تيارات علوم الاجتماعية، هو تيار علم السلالات المنهجي. ولقد تعلم أن هارولد غارفانكل هو مؤسس هذا التيار. فقد كان يرى أنه يجب دراسة التفاعل بوصفه إجراءً معقداً لوصول لأعمال، ودوات أيضاً من حيث هو إنتاج عملي. فعندما تقوم بين الأفعال علاقة حضور مشترك، فإن المشاركين بالتفاعل يجعلون معنى أفعالهم محسوساً ومتبادلاً. وهم يفهمهم متبحري كذلك يفعلون. ولقد دلت علم السلالات المنهجي أن هذه المشاركة المتبادلة لعمى تعلق بشمكن المنهج، والقواعد التي تسمح للمشاركين بمعرفة السمات المكونة لتفاعل الذي اتخروا فيه.

إن موضوع تحليل المحادثة هو الخطاب من خلال التفاعل، أي الخطاب من حيث هو إنتاج مشترك بين اثنين من المشاركين أو أكثر. وإذا ذهبنا بحثاً عن مؤسس هذا التيار، مستجد أنه هارفي ساكس. واشترك معه أيضاً في هذا إيمانويل شيفلون وجايل جيفرسون. أما هارفي نفسه، فقد وقف من وراء الأبحاث التي قامت حول النظام التالي للمحادثة.

ينطلق تحليل المحادثة من قاعدة مفادها أن التفاعل اللغوي يجري بشكل منظم. وإذا كان هو كذلك، فلأنه يمتلك بنية معقدة ومنظمة تنظيمياً تنابعياً، وتستند إلى نسق القوالب الكلامية. ويستطيع المشاركون في التفاعل أن يستخدموا هذه البنية مصدراً أساسياً من أجل تنظيم تفاعلاتهم وإنجازها.

- Les textes fondateurs de ce courant sont: H. Sacks, *Lectures on Conversation* (1964-72), 2 vol., G. Jefferson (ed.), Oxford, 1992; H. Garfinkel, *Studies in Ethnomethodology*, Englewood Cliffs (NJ), 1967; H. Garfinkel et H. Sacks, "On formal structures of practical actions", in J.C. McKinney et E.A. Tiryakian (eds.), *Theoretical Sociology*, New York, p.338-366, 1970; G. Psathas (ed.).

ونلاحظ أن تحليل المحادثة قد وسع الحقل التقليدي للاستثمار اللساني. وكان ذلك بتطوير دراسات مفصلة على مختلف مستويات تنظيم المحادثة: فهناك تنظيم الأرواج المتجاورة أو سلاسل الأفعال، وهناك تنظيم قوالب الكلام، وهناك التنظيم الإجمالي للمحادثة، وأخيراً هناك التنظيم الموضوعاتي. وتتميز هذه الدراسات بوصف دقيق لأشكال التنظيم الخاص بالمحادثات، وذلك انطلاقاً من التدوين المفصل للتفاعلات الأصلية.

لقد أظهرت دراسات كثيرة تعنى بالمحادثات التي تم التثبت منها، أن تأويل العبارات داخل المحادثة يتمثل في معظم الأحيان بموقعها في قلب السلسلة المتتابعة للأفعال. ولقد تبين بشكل خاص أن تأويل فعل كان الكلام قد أُنجز، إنما يتوقف بشكل واسع، بموقعه في داخل سلسلة الحديث. فإذا أُعْذِنَ عبارة مثل «صباح الخير»، فسنجد أنها تُعد تهيئة عندما نفتح المحادثة. ولكنها قد تُعد استجابة لتهيئة إذا كانت معضلة بوصفها ردّاً على التهيئة الأولى «صباح الخير». ولقد يعني هذا أن العبارة لا تتلقى تأويلاً واحداً، فذلك يتوقف على الموقع التسلسلي الذي تحتله. وإن هذا يعني أيضاً أن العبارة لا تمتلك العلاقة التصنيفية التسلسلية نفسها. فهي في الحالة الأولى، تطرح فعلاً. وإن المخاطب يُدعى إلى تحقيقه (رد السلام)، بينما هي، في الحالة الثانية، تطلق سلسلة السلام.

لقد بيّن تحليل المحادثة الأهمية الفائقة في تفاعل الأزواج المتجاورة، وذلك كما هي الحال في السؤال والجواب، وفي تبادل التحيات، وفي العرض والقبول أو في العرض والرفض. ومن هنا، فإن أفعال اللسان تفرس من حيث انتماجها بأزواج من العبارات، وذلك خلافاً لنظرية أفعال الكلام في التداولية. فالزوج المتجاور يعد سلسلة تتكون من عبارتين متجاورتين. يقوم بإنماجهما مشكلتان مختلفتان. وتكون هذه السلسلة منتظمة: يتطلب الفعل الأول الذي ينتمي إلى نموذج تصنيفي ما فعلاً ثانياً ينتمي إلى النموذج التصنيفي الأول. ويمكن لجواب هذا الأخير أن يخضع للمفحص، وذلك لكي يصار إلى تحديد ما إذا كان الفعل المنتظر قد أُنجِز جيداً، أو إذا كان على العكس من ذلك قد تم تجبه.

وتمثل اختيار الزوج المتجاوري أيضاً بمحيط المحادثة. فعبارة من نموذج «ماذا تفعل هذا المساء؟» يمكن أن تزول كمقدمة لدعوة أو لطلب في سياق سلسلة كلامية ما، كما يمكنها أن تزول بوصفها التمسك إخبارياً في سياق آخر. ولئن تكون النتائج التسلسلية لهذه العبارة متطابقة، لأن ذلك يتوقف على التأويل الذي تم القيام به. فإذا سمح الموقر

تسلي بتأويل السؤال كمقدمة لدعوة، فإن المتلقي يستطيع أن يجيب «لاشيء»، هذا إذا كان يرغب أن يستجيب إيجابياً على الدعوة. وإنه، على العكس من ذلك، إذا كان لا يريد، أو لا يستطيع أن يقبل هذه الدعوة، فإنه سيجيب معطياً معلومات عن نشاطاته في «مساء». وبهذا، فإن العبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟» لا تكون قد استخضت فقط في نجار فعل ما، ولكنها تشكل مقدمة لسلسلة هي المتصر الأول من زوج تجاودي موجه لأداء مهمة التمهيد لزوج تجاودي آخر (الدعوة وقبولها أو رفضها). ولكن في الحالة التي يؤدي فيها موقع السلسلة إلى تأويل عبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟» كالتماس للأخبار، فإن هذا الأمر نتائج على المستوى التسلسلي. ذلك لأن المتكلم مدعو لتقديم تطوير موضوعاتي عن نشاطاته في المساء. ولذا فهو عندما يجيب «لا شيء»، فإنه يشير بهذا إلى أنه لا يرغب في الحديث عن هذا الموضوع ولا يريد أن يتخذ المبادرة.

- On se reportera à: J.M. Atkinson et J. Heritage (eds.), *Structures of Social Action*, Cambridge University Press, 1984; E. Schegloff, "Preliminaries to preliminaries: 'Can I ask you a question?'. *Sociological Inquiry*, 50 (3/4), p. 104-152, 1980, M. de Formel, "Remarques sur l'organisation thématique et les séquences d'actions dans la conversation", *Lazique*, 5, PUL, p. 13-36.

ونرى مما تقدم أن الأبحاث التي اهتمت بتحليل المحادثة قد انصبحت على مجموع لأفعال التي يمكن أن تُنجز في المحادثة (مثل سلاسل المديح، والالتزام، والووم، إلى آخره). ولقد كشفت هذه الأبحاث عن وجود تنظيم تفصيلي للإجابات. فبحسب نموذج الفعل المنجز في قالب الكلام السابق، تكون بعض الإجابات مفضلة على أخرى. ولتأخذ مثلاً على ذلك المزوجة المكونة من «سؤال - جواب». فقد بين فحص معطيات المحادثة أن الإجابة التي هي من نوع «نعم» أكثر وروداً من الإجابات بـ «لا». وقد لوحظ هذا الأمر حتى في حالات الاختلاف (حيث تأخذ الإجابة حيث الشكل «نعم» ولكن... (1)). فلذا صيغ سؤال بشكل يتلقى فيه تفصيلياً إجابة من نموذج «نعم» أو من نموذج «لا»، فإن الإجابة على القالب التالي ستحيل إلى الاحتفاظ بهذا التوجه التفصيلي، وستتجه هي ذاتها نحو اختيار النموذج نفسه. وهكذا، فإن الإجابة عندما تتوافق مع التفضيل، فإنها تستغرق مباشرة منه بداية القالب الكلامي عموماً، بينما إذا لم تتوافق مع التفضيل، فإنها إما أن تتراح إلى نهاية القالب الكلامي، وإما أن تأتي مع قوالب كلامية لا حقة. وإتنا لنرى أن هذا التنظيم التفصيلي لا يخلو من تأثير على المتصر الأول للزوج المتجاور. وهذا أمر يظهر جلياً مع الاهتمامات أو التقد. فهذه تأخذ غالباً الشكل المنخفض، وبطريقة يصار فيها إلى استباق الرضا الممكن للمخاطب، وتضييق إمكانات الاستجابة.

- Sur les actions conversationnelles, voir: A. Pomerantz, "Compliment

responses", in J.N. Schenkein (ed.), *Studies in the Organization of Conversational Interaction*, New York, 1978; S. Levinson, *pragmatics*, Cambridge University Press, 1983; M. de Fornel, "Sémantique du prototype et analyse de conversation", *Cahiers de linguistique française*, 11, Université de Genève, p. 159-178, 1990. - Aussi que divers articles recueillis dans: *Lexique*, 5, "Lexique et faits sociaux", 1986; G. Button et J.R. Lee (eds.), *Talk and Social Organisation*, Clevedon, Multilingual Matters, P. 54-69, 1987; B. Concin, M. de Fornel et L. Quérel (eds.), *Les Formes de la conversation*, 2 vol, Paris, 1991.

ولقد انصبّت أيضاً الأبحاث المتعلقة بالمحادثة على سمة أساسية من سماتها. فقد لوحظ أنها تتقدم عندما يتبنى المشاركون المتحدون قوالب متباعدة. ولذا، فقد افترحت هذه التحليلات مبادئ للتتابع التسلسلي تعلق بالقوالب الكلامية. وقد كشفت أن تحول القالب يتم في المحادثة إنجازاً، وذلك بواسطة قليل من التشابك بين القوالب الكلامية، وفيها يصعب الطويل. وهذا يعني أن المتكلمين لا يتفهمون بقوالبهم الكلامية غيب عشوائية، ولكنهم يفهمون في ذلك إلى قواعد محددة. ومن هنا، فإن إجراءات تعيين القالب لتسمع لمن يمتلك قالب الكلام المستخدم أن يختار ليس فقط المتكلم التالي، ولكن تسمع له أيضاً يختار الفعل الذي يجب على المتكلم أن ينجزه. وهكذا نرى أن تنظيم الأزواج المتجاورة وإن كان يشكل مستوى من التنظيم الخاص، إلا أنه يتعلق إذن بنسق تنظيم قوالب الكلام. وإذا كان ذلك كذلك، فعلمنا أن ملاحظ أن هذا النسق يعمل بشكل موضوعي: إنه يسمح بسياسة العلاقة بين قالب للكلام الأتي وقالب الكلام التالي.

واهتمت بعض الدراسات بالأوضاع الشكلية أو المؤسساتية مثل: المناسبات، والمؤتمرات الصحفية، والحوارات، والتي يمكن فيها لقواعد تخصيص قوالب الكلام أن تعدل، فتوسعها مواضع دور الكلام السبق للصنع.

- Voir en particulier les trois volumes suivants: J.M. Atkinson et P. Drew, *Order in Court: The Organisation of Verbal Interaction in Judicial Settings*, London, Macmillan, 1979; D. Boden et D.H. Zimmerman (eds.), *Talk and Social Structure*, Cambridge, Polity Press, 1991; P. Drew et J. Heritage (eds.), *Talk at Work*, Cambridge University Press, 1992.

وإننا نجد أن الدراسات التي تمت إنجازاً في السنوات الأخيرة في إطار تحليل المحادثة، قد اهتمت أيضاً بوصف السلاسل المرتبطة بالتنظيم الإجمالي للمحادثة وتعليقها. فالسلاسل التي تتعلق بانتاج المحادثة وإنهائها، قد شكلت بهذا الخصوص أرضاً لدراسة أساسية، وأبحاث المجال لاكتشاف السمات البنيوية الأكثر أهمية. وماكان ذلك ليكون إلا لأن إمكانية افتتاح المحادثة وإنهائها تستخدم وجود الأزواج المتجاورة بشكل معقد (التحيات، تبادل السؤال عن الحال: «كيف حالك؟»، التهانيات، إلى آخره).

- E. Schegloff et H. Sacks, "Opening up closings", *Semiotica*, 8 (4), p. 289-327 1973; E. Schegloff, "Identification and recognition in telephone openings", in G. Psathas (ed.), *Everyday Language: Studies in Ethnomethodology*, New York, 1979, p. 23-78; "The routine as achievement", *Human Studies*, 9, 1986, p. 111-15, M.H. Goodwin, *He-Said-She-Said*, Indiana University Press, 1990, C. Goodwin, *Conversation Organization: Interaction between Speakers and Hearers*, New York, 1981.

ورثة نهار فخر مهم في تحليل المحادثة. فهو يدرس التنظيم الاجتماعي للسلوك العرني والإيماني، وذلك في التفاعل وفي الأفكار التي يتركها على علاقة الالتزام بين المشاركين. ولقد تبين خاصة أن بعض وجوه السلوك العرني الإيماني للمتكلم يساهم في تنظيم طرق مشاركة المتخاطبين في النشاط الجاري. وإن بعض الإيمانات ليستطيع أن يساهم أيضاً في هذا، وذلك عندما يتم إنجازاً في محيط تسلسلي ما. كما يستطيع بعضها الآخر أن يساهم في تطوير إيقاع تفاعلي راسخ ومتسق مع الحركات الجسدية متساقاً تبادلياً مع المضامين. وهكذا نجد أن الإيمانات تساهم في إطار تفاعلي مشترك.

- Voir en particulier: C. Heath, *Body Movement and Speech in Medical Interaction*, Cambridge University Press, 1986, C. Goodwin, *Conversational Organization: Interaction between Speakers and Hearers*, New York, 1981, M. de Fornel, "Gestes, processus de contextualisation et interaction verbale" *Cahiers de linguistique française*, 12, p. 31-51, 1991.

وهناك تفاليد يهيمن عليها تحليل الخطاب، قامت أيضاً بدراسة المحادثات. ولقد افترحت أن تتوسع التفاليد اللسانية لتشمل الخطاب. ويكون ذلك بوصف بنية المحادثة حرساة البنى الشجرية للمكونات التي التمسناها من أجل تنظيم الجملة. وإن هذه افتقاريات لئري أن المحادثة لا تتميز بالتنظيم التسلسلي بمقدار ما تتميز بحضور البنية لثرائية، وبالفرد التي تعدد بناء المكونات وانفلاتها.

وهكذا، فقد افترحت مدوسة جنيف، بمبادرة من أيدي روليه، نموذجاً لثرائية خطاب المحادثة. ولله لنموذج مكون من تشيلات شجرية تقم تكاملاً بين أنساق مختلفة يتداخل بعضها مع بعض. ويمكننا على هذا الأساس أن نقول إن المحادثة البسيطة توصف كونها تبادلاً يتكون من مداعلتين أو ثلاث، كل واحدة منها تتكون من فعل رئيس (الفعل المرجح)، ويكون مسبوقاً أو متبوعاً بأفعال تابعة واختيارية. وترتبط هذه الأفعال بوظائف معالجه. وأما المسلدات الأكثر تعقيداً، فتعالج بواسطة هذه القواعد ووفق مبدأ التكرار

وكذلك، فإن خطاب المحادثة قد عولج أيضاً بواسطة قواعد تسلسل أفعال الكلام وإن مثل هذا النموذج الذي اقترحه على وجه الخصوص كل من وليم لايف وديفيد

فانشيل : ليفضل دراسة التبادلات التي يمارسها فعل من الأفعال على الفعل الذي يليه، ويبحث عن اكتشاف الأفعال التي تضع اليد على مسيرة المحادثة.

- W. Labov et D. Fanshel, *Therapeutic Discourse*, New York, 1997; E. Roulet et al., *L'Articulation du discours en français contemporain*, Berne, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, *Les Interactions verbales*, t. 1, 2 et 3, Paris, 1990; J. Moeschler, *Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, 1985; J. Moeschler, *Modélisation du dialogue*, Paris, 1989; P. Bange (ed.), *L'Analyse des interactions verbales La dame de Caluire: une consultation*, Berne, 1987; J. Cosnier et C. Kerbrat-Orecchioni (eds.), *Décrite la conversation*, Lyon, 1987; J. Cosnier, C. Kerbrat-Orecchioni et N. Geles (eds.), *Echanges sur la conversation*, Paris, 1988.

البلاغة

RHÉTORIQUE

لقد وجدت البلاغة تقليدياً بين فن بناء الخطابات ونظرية تتعلق بهذه الخطابات معها. وإذا كانت قد كمت عن أن تكون موضوعاً للتعليم بوصفها جسداً للمتنوعات (كان ذلك في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر)، إلا أنها تبقى مثقلة لنظرية الأدب، أو بشكل أكثر انتشاراً، فإنها تبقى مثقلة للمعلوم الاجتماعية والتاريخية، وذلك عن طريق النسق الواسع الذي ينته، أو عن طريق عدد من افتراضاتها. وهذا ما تظهره المصلحة التي تحملها لها نظريات المحاجة، واللسانيات النطقية والفرائسية.

وتشير بدهية النصوصي إلى حضورها المبكرة عند اليونان - فالإلياذة تشتمل على نوع من الخطابات المبينة التي تم نطقها لحظّة اجتماعات المحاربين أو لحظّة المناشآت بين البشر والآلهة -، ولكن الوعي البلاغي لم يكن موضوعاً للتفتين الأول إلا في بداية العصر الكلاسيكي، مع موجة القضايا المطالبة بالممتلكات الثابتة لسقوط الطغاة الذين كانوا يحكمون في المدن اليونانية مثل سيسيل، وأريجانث، وسيراكوز. وكان كوراس، السيراكوزي ونيزياس، ثم السفطائيون مثل غورجياس وإيزوكرات هم الأوائل الذين كتبوا توجيهات لتأليف المرافعات. وهي تستخدم لإرشاد الفرقاء المتخاصمين. فلنحتفظ من التقاليد بما يلي.

1- إنشاء مخطط نموذجي للخطاب (استهلال، عرض، شهادات، مؤشرات، احتمالات، براميس، رفض ... خلاصة. انظر أفلاطون «فيدرس»)، تبعه الدراسات اللاحقة.

2- وهناك الأصل «القانوني» السياسي للفن (وهو بعد حافس في تجديد الفائذة التي تستفيد منها البلاغة منذ أربعين سنة) وهو يشتمل على بعد تنافسي ويستخدم في حل الصراعات والخسومات. ولقد فرضت البلاغة نفسها في الأنظمة العملية للأخلاق واللياسة (مع العمل، يصبح الكلام نشاطاً سلبياً). فالاختيارات والمناقشات فيها لا يمكن تكلانها،

وإنها لتجمل اللجوء إلى المحاجة ضرورية. ولقد كانت بدليات البلاغة واستقرارها في اليونان غير منفصلة عن ظهور النظام الديمقراطي (وسيقول نيتشه إن المقصود منها هو من جمهوري يمتد على سماع آراء ووجهات نظر غريبة جداً): إنها تعالج خطابات يتمثل إظهارها في المرافعات الديمقراطية لأثينا (مجلس النواب، المحكمة، أو المظاهرات العظمى للجامعة اليونانية). ولقد احتلت موقفاً مختاراً في منهج السيرة ومنهج تربية المواطن ورجل الدولة.

3- وهناك توجهها النوعي والمترامي. فالكلام محدود في حدود الهبة وفي البناء المفنح الذي ترتضيه. وتحدد الأوضاع المؤسسية للكلام أجناس الخطاب. وذلك لأن الكلام لا ينضبط مع القانون، والحق، إلى آخره بشكل تجريدي، ولكنه يتوافق مع الزمان، والمكان، والظروف (وهو مع الثاني يكون دقيقاً، خاصة وأن التفاتة تحيل إلى "Kairos" - الكلمات الدقيقة في اللحظة الملائمة. انظر: آ. توردهياس 1986).

إذا حللنا الأدوات التي يتواصل بها البشر جهاراً، فإن البلاغة تشكل الشاهد الغربي الأول على فكر يتمثل بالخطاب. فهي، على أرائسي المعرفة، والأخلاق، واللسان، تدخل في صراع مع الإجابة التي تثيرها، ومع الفلسفة التي تشكك فيها، وذلك للأسباب التالية:

1- إنها تعبر عن الرأي وليس عن الكائن. وإنها لتجد ينبوعها في نظرية المعرفة التي تتأسس على المحتمل، والمفبول ظاهراً، والمكن، وليس على الحقيقي وعلى اليقين المنطقي. إنها وهم: الحجة الأكثر وضوحاً يمكن أن تصبح الأكثر قوة. وإن الخطاب ليجعل الصغير يبدو كبيراً، إلى آخره.

2- إنها الفن الذي يجعل السبب الذي تدفع عنه متصرفاً، فالبلاغي يدفع بلا مبالاة عن السامع وعن الضد. وإن هذا الحيادية القيمة غير مقبولة (ب. كاشان، 1990).

3- ليس الأمر تقنية ولكنه ديمagogية. فالبلاغة، من خلال الانفعال تسمى إلى إنتاج الانفعال مع رأي معين. وإنها لتولد الفناعة التي تتعلق بالاعتقاد، وليس الفناعة الخاصة بالمعرفة. والخطيب لا يتعلم واقعاً مامو حق، ولكن ما يبدو كذلك في نظر العدد الكبير الذي يجب عليه أن يحكم (فيدر، 160). وإنه يستطيع أن يرفع بالمدح وأن يخفض بالنقد، إلى آخره.

هذا هو منذ جوردياس وفيدر، إطار الإجراء الذي سندهم الأفلاطونية والفلسفة بانتظام للبلاغة: تشكل البلاغة التفاتة الأدبية للإنتاع، وذلك من أجل الأفضل والأسوء (W.V. Quine, Quiddities).

إن التمييز، بعد أفلاطون، بين الرأي (doxa) والمعرفة، ليسمع مع ذلك بوجود النسق الأوسط:

1- تمثل البلاغة المعادل في حقل الإقناع لما يمثلته الديالكتيك في حقل الإثبات -
مول ريكور- (1975). ففي حين تكون المعارف الحقيقية هي نقطة انطلاق الإثبات، فإن
الآراء غير المثبتة، ولكن التي يقبلها الجميع، تمثل المقدمات المنطقية للمحاجة. وموضوع
المدادولة (أو العمل) ليس موضوعاً من موضوعات العلم وإنه لا يستطيع أن يفسح المجال
إلا للآراء. فالبلاغة قوة وثقافة، وإنها تتميز من الفلسفة، والأخلاق، كما تتميز من
السمطة (ب) كاسان- (1995). وكما الأخلاق والسياسة، فإنها تخضع للنظم المعنوية.
وهي تهتم بالمتنصر المادية للممارسة البرهانية (المضمون البرهاني، ظواهر مرتبطة بساقي
السطر وبطبيعة الجمهور). وإنها لتنتشر أبعاد العقل الأول (logos) على فلك القيم،
والمعتقدات، والمظاهر، والمحتمل.

2- إن البرهان الأنطولوجي على عدم اهتمام البلاغة بحقيقة البراهين ليمد حقيقة
مرفوضة. فإن يتعلم المرء أن يراجع على عكس أطروحاته، فإن هذا يخدم ذلك الذي يريد
أن يعرف ما هي الوقائع وكيف تطرح الأسئلة. وحينئذ يستطيع أرسطو أن يعرف البلاغة
بكونها فناً شكلياً (بعضي بـ: «الاستخلاص درجة من الإقناع تشتمل عليها كل ذات من
الدوات»)، ليفتح الطريق بذلك لشارع تصنيفية.

1 - المنطق البلاغي

تلتزم بلاغته نظرية في المحاجة (محوها الرئيس)، ونظرية في صياغة العبارة،
ونظرية في تأليف الخطاب (ريكور-1975).

وتميز هذه البلاغة بين ثلاثة أجناس خطابية، وكل خطاب منها يتخذ نفسه موضوعاً،
وغاية، ومياداً، وزمناً، وحيثية خاصة:

- «الجنس التدولي»: وهو يحيل إلى الأعمال الحكومية. وغايته نصح أعضاء
المجلس السياسي. وأما مياده، فهو المفيد للمدينة. وأما زمه، فهو المستقبل. وأما حجة
لبالغة، فهي المثل.

- «الجنس القانوني»: وغايته الاتهام أو الدفاع أمام المحكمة. وأما مياده فهو
الحق، وأما زمه، فهو الماضي. وأما حجة البالغة، فهي القياس بمقمة واحدة.

- «الجنس الإرشادي»: وهو للمدح أو الذم. وأما مياده فالجميل، وأما زمه، فهو
الحاضر، وأما حجة البالغة، فهي الإسهاب.

وتتأرجح هذا الجنس الأخير بين الوظيفي والتزييني. ولقد جعله أنطالون وأرسطو
مرصلاً بالأخلاق (فالمدح إجابة على الفضيلة. والذم إجابة على الرذيلة). وهو شكل

مدني وتأسيس كلامي في الوقت نفسه. والراث إذ يقيم مديناً للمدينة، فإنه يفعل ذلك بالنسبة إلى المتوفى (ن. لورو-1981). وبشكل عام، فإن الإرشادي يسطع بوظيفة اجتماعية ومدينة: إنه يدعم المعايير والأخلاق العامة. ولقد ازدهر في العصر الهليني، ثم في روما، مع فصاحة الفخامة.

وسيقى هذه النموذجية بعد فراة أوضاع التواصل في اليونان في القرن الخامس وإنها لتنتج من التأليف بين عناصر متعددة للوضع الاستدلالي: أوضاع النظر، مقام المتكلم، نماذج المستمعين - فهؤلاء يجتمعون من أجل المنفعة، ولتتلى الآراء، ولتحكم على الأسباب-، ومعتقدات الحضور...

جنس الخطاب	نموذج السامع	الزمن	الوسيط	الخطبات
قانوني	قاضي	ماضي	الانتهام/ النفاق	عادل/ ظالم
تداولي	مجلس دولي	مستقبل	إقناع/ ردع	مفيد/ مضر
إرشادي	مشاهد	حاضر	مدح/ ذم	جميل/ قبيح

ومن بين الوسائل التي يملكها الخطيب لكي يفتح، فإن أرسطو يفصل الشاهد عن المحجة، ويميز بين الثقافة العالية (الشهادات، الاعترافات، نصوص القانون، القسم ...) والثقافة التي تسمى بوساطة الخطيب: الحجج المخشاة والمقدمة بشكل مقنع، شخصية الخطيب، الترتيبات (الشغف، الانفعالات) التي يضع الخطيب فيها السامع. وتمتد الشخصية بلباتها ضرباً من البرهان. ولذا، فإن الخطيب الجيد يبنى قابليته للمتصدين إذ يبرهن بطريقة معينة. وهذه هي العناصر الثلاثة التي منجداً لا حقاً في التمرينات: علم، أثر، أصيب فالخطيب يفتح بالحجج، ويغيب الإجابات بالأخلاق، ويؤثر بالاحتمال.

2 - أجزاء البلاغة الخمسة

لقد قسم أرسطو البلاغة إلى: الإبداع، والترتيب، والتعبير، والقفل. ولقد أضافت

التقاليد الرومانية الذاكرة إلى هذه الأجزاء الأربعة (البلاغة لغيريتوس). دراسة لسيرس
ومؤسسة الخطابة» لكاتيليان. وقد كتبت جميعها ما بين /100/ قبل المسيح و /95/
بعده).

1 - الإبداع. ويجب أن يسمح بالإجابة عن السؤال ماذا نقول. ويجب العثور على
الكار، وعلى أشياء (حقيقية أو محتملة) لجعل القضية مقبولة ومقبولة. وتتضمن هذا الجزء
من النظرية أفكار القضية، التي تمت قطعة رئيسة من الإبداع البلاغي.
ويتضمن الموقف الذي يتبناه الخطيب في الخطاب بالتطابق المسبق بين ركن القضية
والسؤال الذي يطرح: هل القضية المطلوب الحكم عليها موجودة (حس)؟ ما هي
(تحدد)؟ ما هي طبيعتها (تنت)؟

ويكون النموذج في حوزة الخطيب لحظة الإبداع. وهو أمر أساسي لاكتشاف الحجة
في مادة ما وفي مجموعة من الأمكنة. وهذه من البديهيات العامة جداً والتي تشمل برصها
مخازن للصحيح. وإنا لنميز بين الأمكنة العامة والمفيدة لكل الناس، وبين الأمكنة
المخصصة لبعض الناس ولذا، فإن الأمكنة، إذ تكون مستقرة على أساس مشترك من
العقلانية، فإنها تمثل نماذج للمواقف الضمنية بين المرسل والمتلقي. وبما إن الأمكنة
تتضمن من حيث المبدأ في كل الظروف، فإنها تشكل شيئاً فشيئاً مصفاً من الموضوعات
المكرسة (كوديتوس-1956/ س. بلاتم-1994).

تمثل البراهين ثقافة عالية وتقنية. وأما الثانية، فتتبع البراهين الذاتية أو الأخلاقية،
والبراهين الموضوعية التي تتصل بالمعاجة. وتمثل الشكل الأكثر عمومية للمعاجة البلاغية
في النموذج الاستنباطي: تأسس مقدمات التباسي المخسر والجدل الشكلي على المحتمل.
والمثل التاريخي أو المبتدع (حكيم، حكماء) الأكثر استعمالاً من بين حجج الاستفراء،
سينظر إليه، فيما بعد، بوصفه أدلة أسلوبية، ومن أجل قيمة نموذجية (انظر: البلاغة والتاريخ
-1980).

2 - الترتيب هو فن التأليف. وإنه ليستهدف البنى التركيبية للخطاب، فنوزع فيه
أجزاء الكبرى، وذلك تبعاً لترسيمة لا يمكن تلافياها:

أ - إن من أهداف الاستهلال مصالحة المستمعين الذين يجتهد الخطيب لجعلهم
متبينين، ومستعدين للاستفسار. ويقظين.

ب - ثم يأتي السرد بعد ذلك، وعرض الوقائع، الواقعية أو المعطلة لذاتها وإن من
خواصه الإيجاز، والوضوح، والاحتمال. وإنه ليسمح بكسب الاعتقاد ويتجبرم الخصم

وإنه لمن المعقول إذا كان التاريخ المروي يمتلك سمات الحياة الواقعية (فصل ملانم للطبع، حوامر متماسكة ..). ويستطيع سرد الأفعال أن يأخذ شكل القصة الأسطورية، والتاريخ، والصعة الخيالية.

ج - التأكيد. وإنه ليمثل لحظة البرهان والرفض: المحجج مقدمة، وإننا لنرفض حجج الخصم.

د - وينطق الخطاب مع «خاتمة الكلام» الذي يتضمن «الخلاصة» و«القيمة»، والنداء الأخير للمشقة والتعاطف.

3 - صياغة للعبارة. وهي تمثل فصلاً متطوراً جداً. وستكون مدونتها الاصطلاحية مستعارة من الشعرية والنوادر، وكذلك من الموسيقى والهندسة. ونعد صياغة العبارة فناً أسلوبياً؛ التصحيح القاعدي، اختيار الكلمات، تأثيرات الإيقاع، التماثل الصوتي، الصور، الاستعارات. ويجب على الأسلوب أن يكون واضحاً، وملاحظ الصواب، وملائماً (للملغات، وللأخلاق، ولجنس الخطاب). كما يجب أن يكون لائماً. فميدانه هو ميدان الزينة: لقد أخذت الفواصات، بعد «البلاغة في هيرنيوس» و«كاتيليان» تميز بين الاستعارات، وصور الكلمات، وصور الفكر. وأخيراً، يمكننا أن نعد ثلاثة أجناس للخطاب، موزعة تدريجياً، وذلك تبعاً لنيل المادة أو المبدأ: الوضع، والوسط، والرفع.

4 - يجب على الخطاب المجهز أن يكون محفوظاً. وبعد هذا الأمر موضوعاً لفن الذاكرة (يوجد التطوير الأول في «البلاغة في هيرنيوس»). وتقضي مبادئ الثلاثة أن نطبع في الذاكرة سلسلة من الأماكن (بيت، غرفة، قبة ..) والصور (أشكال، إشارات مميزة أو رموز). ويعود النسق إلى خلق أمكنة ذهنية. ويجب على الخطيب أن يضع فيها رموزاً لهذا الذي يريد أن يتذكره. وينبع نظام الأمكنة نظام الخطاب. والصور تذكر الأشياء. وإن الخطيب، في لحظة إعطاء خطابه، يسحب من أمكنة الذاكرة الصور التي وضعها فيها (ف. باتيس - 1975).

5 - وأخيراً، يجب على هذا أن يكون مقولاً. «فالعمل» يستلزم ضبط الصوت والحركات على مقدار قيمة الأشياء والكلمات. وهذه هي فصاحة الجسد. وهي نقطة انطلاق لدراسات فن المحلل والإنشاء. وهذا الجزء الأخير من الفن يجمع إرشادات تتعلق باستعمال الصوت (تغيير طبقة الصوت تبعاً لكل هوى)، والمحاكاة، والدفع كلاماً (حجم، تنسيق، إيقاع)، كما يجمع كماً من الملاحظات الدقيقة المقتنة على مقدار فن الحركة والإيماءات (كاتيليان، I.O.XI,3).

■ Traité. Aristote, Rhétorique, 3 vol., Paris; B. Cassin, L'Effet sophistique (textes

de Gorgias, Antiphon, Aelius, Aristide, etc.), Paris, 1995; Cicéron, De l'orateur, 3 vol., Paris; Crevier, Rhétorique française, éd. 1757; C.C. Dumarsais, Des tropes, Paris, éd. F. Douay, 1988; P. Fontamer, Les Figures du discours, Paris, éd. G. Genette, 1968; B. Lamy, La Rhétorique ou l'art de parler, Suesset Reprints, Brighton, 1969; Pseudo-Longin, Du sublime, 1 vol., Paris, Quintilien Institution oratoire, 7 vol., Paris; Les Sophistes, in Les Ecoles Préocratiques, Paris, éd. J.-P. Dumont, 1991; Tacite, Dialogue des orateurs, Paris.

لقد اختلط فنو البلاغة في جزء كبير منه، وذلك بعد العصر القديم والكلاسيكي، مع قدر النظام، والتأليف، والتعليم. بينما ظلت المفردات وجسد المنظومات الناتجة عن التفكير الوصفي والمعماري التي جنتا على التفكير بها، ثابتة إلى حد الإدماش، وذلك خلال فترة استثنائية طويلة. ولقد حرف النسق البلاغي عدة تحولات كبرى. وإن مسؤولية ذلك تقع جوهرياً:

أولاً: على المتغيرات الاجتماعية والتاريخية لصناعة عدد من أجناس الخطاب.

ثانياً: على حودة المضادات البلاغية (الصحية، والفلسفية...).

ثالثاً: على إعادة التنظيم الدوري للحقل، سواء كان داخلياً (العلاقات مع الفنون الثلاثة الأخرى - الجدل، والقواعد - ومع الشعرية في عصر النهضة) أم كان خارجياً (مع خضول البلاغة إلى صياغة المبالغة بعد حركة الإصلاح لراموس والصراع بين الصحافة والتعبير).

وتجد أن الخطباء، منذ القرن الأول بعد المسيح، لم يعودوا يتصرفون بكل الأوضاع المؤسسية للخطاب الممنن سلفاً. فسقط فن الخطبة المحزور إلى سقوط الجمهورية الرومانية وإلى ضياع الحرية السياسية (تناسبت، «حوار الخطباء»)، قد أفضى إلى قطعة في التوازن: لقد انتهزت النصححة السياسية والحقوقية لصالح فصاحة الضخامة. وستلذ المتألفنة لثنية حول العلاقات بين البلاغة، والكلام المسموع، والحرية السياسية عندما يكشف الإنسانون كرامة المبدان وشؤون الدولة في عصر النهضة، أي في القرن الثامن عشر في فرنسا. مع سنارويانسكي - 1986، ف. فورويو، ر. هاليتي - 1989)، وفي إنكلترا، وفي أمريكا الشمالية. وسيكون ذلك في كل مرة تنوع فيها إلى ميدان جديد من ميادين الحياة المدنية.

لقد وصلت البلاغة، منذ ككتيليان، إلى مرتبة الأنظمة الرائدة في التربية الرومانية. وتستجد منذ ذلك ميلار العلم التربوي للثقافة الكلاسيكية العالية في الغرب. فبعد أن أنصبت من الحيلة السياسية، نجدتها تتطابق دائماً مع النشاطات التربوية (ه. ي. مارو - 1948) ومع الفلسفية حيث تمارس للثقافة وموجهة الخطابة بمجانية نسبية لثبات تتعلق بالكمال

وبالرعاة. ففصاحة المدونة تقود إلى التركيز على الممارسات التحضيرية، وإلى المخافة (المجالات، الصالح).

إن الأزمة القديمة المتأخرة (ثيرتوليان، سان أوغستان «عن العقيدة المسيحية»، إيزيدور دي سيقي)، ثم القرون الوسطى التي هيمنت خلالها النزعة المغالاة للبلاغة (واختيارها) للموعظة الإنجيلية المتواضعة، قد استقبلتها في إطار من القنن الحرة، كما هي الحال بالنسبة إلى الثاني منها إلى جانب القواعد والجدل. ولكن الفن تجزأ إلى أجناس متخصصة: فنون الشعر، فنون العزاء، فنون التفاسير. وقد ركزت بدءاً من القرن الحادي عشر، دراسات الأسلوب التراسلي على تقنين أجزاء الرسالة، مثل الفاتحة، والاختلافات الاجتماعية للمتلقين. ولما في «التفاسير»، فقد اتبعت انطلاقاً من القرن الثالث عشر: لقد أعطت بلاغة المنبر مولداً للموعظة. وكان الموضوع يؤخذ من ينبوع الكتابة التي تزود الميادين بالخلف (البراهين، والاستشهادات، والأمثلة) (ج.ج. موري - 1974، م. زانك - 1982). وانطلاقاً من دونات، فإن القواعد بسط مبادئه على دراسة الصور والاستعارات (بارباري سموس، القرون الرابع).

ولقد اضطلمت البلاغة، على العكس من ذلك، بدور بارز في النزعة الإنسانية الوليدة. وأعيد اكتشاف النصوص (1416) بالنسبة إلى «التأسيس الخطابي» و 1421 بالنسبة إلى كامل «الخطابة» و 1508 بالنسبة إلى الطبعة الأولى من «البلاغة». وهي بلاغة قد اجتمعت أجزاءها مجدداً لتخلع الجدل والقواعد في قلب الثلث، وتنفرض نفسها في علم أصول التدريس والفكرية. وقد دخلت إلى كل ميادين الحياة العامة والمفنية. وقد عدت حينئذ مثل أطروحة توليفية عليها للفنون والمعلوم. ولقد استطاع تطور مفهوم «التأليف» المخصص بالرسم والتصوير (البيروني «عن الرسم والتصوير» - 1435) أن يرتبط مثلاً بالفترة الخطابية للبلاغة ذات النزعة الإنسانية (إن للتراتب بين اللوحة، والجسد والعصو، والمصطف، بمعدل التراتب البلاغي بين الفترة، والفنية، والجمل، والكلمة) (م. باكاندال - 1971).

لقد وضع عصر النهضة نفسه في مدونة البلاغة. وهي مدونة ذات نموذج سيبيروني، نعيد الاعتبار لفئات الوضوح، والطبيعة، والكيفية، وتبنى متصوراً لسان يتمحور على القوة التعبيرية والجمالية. ولقد ساهمت البلاغة، في فرنسا، في القرنين الخامس والسادس عشر في تثبيت معايير كياسة اللغة وفي تطوير الأجناس المقدسة (وذلك بعد مجادلة حول البلاغة المسيحية) والفنية للفصاحة المهنية (القانونية، والبرلمانية، والرسمية، والأكاديمية) والأدبية (م. فومارولي - 1980 و 1990). وما إن كانت قاعدة لكل خطاب، فقد كانت بالأحرى قاعدة لكل أدب: الإجراءات البلاغية والية الاستدالية

للأعمال (وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى البنية البلاغية القاتونية للتراجيديا) الجمالية (برالو، «الفن الشعري») (آ. كيببيدي فارغا- 1970). ولقد جعلها الإصلاح المضاد مادة أولى للتعليم، ووضعها في أعلى السيرة الذاتية في مدارس الجيزويت. ولقد توجت في فرنسا التربية الأدبية (القواعد، صف الإنسانية، البلاغة). واستمر ذلك إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما أعطيت الأرض إلى تعليم أكثر ثقافة (صوتي، وزني، فقه لغوي، فرنسية قديمة ...) (ف. دي داتفي - 1978، دواي- 1992).

لقد أمكن لتاريخ البلاغة أن يوصف وكأنه أدبية الفن (ف. فلورسكي)، أي بتعميش لمكونه الملمسي والبرهاني لصالح عناصره الأدبية والأسلوبية، وينقلهم تدريجي لحملته (ج. جينيت، «البلاغة المعقدة»، 1972). وكان أرسطو قد ركز على الابتكار والترتيب، ولكن منذ العصر المابعد سيبروني، صنع المنظورون انزياحاً نحو الإشكالية الأدبية. وبهذا، صارت البلاغة «فن ابتكار الاختيار والتعبير المزين بشكل ملائم، والذي يمكن استخدامه في الإقناع» (I.o. XIV, 21). وتحت عنوان يقوي الفكرة القرسطوية، أخذت القواعد تعلم الكلام الصحيح، كما أخذت البلاغة تعلم الكلام الأنثي، والمنطق الكلام الحق. ولقد انتزع إصلاح راموس (الجدلية - 1555) نظرية المحاجة (ورلنط الابتكار والترتيب بالمنطق) ولم يترك لها إلا صياغة العبارة والفعل (أرنج - 1958). وفي فجر العصر الحديث، كانت القطيعة قد ابتدأت بين التعبير والمحاجة، وبين الفلسفة التي هيمنت الصيرورية عليها (لوك، «دراسة فلسفية» تتعلق بالتفاهم الإنساني³⁹، «لكتاب الثالث» والمغلانية التي تقصي المحتمل والممكن (ديكارت، «خطاب المنهج»). وأصبحت البلاغة غريبة على البرهان (ب. فرانس - 1972، آ.ي. بنجلان وك- 1987) حيث حدد لها حقلها الفرع، والمثل الهندسي الوليد، وقام بذلك على أرض الأدب المتصور الباركي للصفات الفطرية والاستيلاء الشعري (لو. بارولي - 1983).

وهكذا، فإن البلاغة عندما انضطحت عن مكوناتها الفلسفية مفضلة صياغة التعبير، فإنها لم تعد لنا للخطاب، بل فناً للأسلوب. وإنما اكتفت جوهرياً بدراسة الأشكال اللسانية المزينة، وبالصور، وبالفعل الخطابي. ومع نهاية الأدب الجميلة والانتقال من الأدب الكلاسيكي إلى الأدب الرومانسي، فإنها، وهي التي تنبثق عن ضوابط الخطاب ومحايده، تماثلت مع النزعة الاصطناعية ومع الانحطاط، وصارت مقصية عن الفنون الجميلة: لقد أصبحت القصة تمثل الأطروحة المفضلة للشعر في قلب الفنون اللسانية (كانت، «نقد ملذبة الحكم»؛ فترة 153، 2). وهكذا صار الأدب الحديث مضاداً للبلاغة، وغير مبال بالإنعاف، ومعاد للأمكنة العامة (م. بوجور - 1986). ولقد توزع موضوع دراستها بين مادة التحليل الأدبي، والأسلوب، والشعري، والجمالي، وتاريخ الأدب.

■ تاريخ البلاغة :

1. التعليم والبلاغة :

R. Barilli, *La retorica*, Milan, 1983; F.P. Bowman, *Le Discours sur l'éloquence sacrée à l'époque romantique. Rhétorique, apologétique, herméneutique* (1777-1851), Genève 1980; E.R. Curtius, *La Littérature européenne et le Moyen Âge latin*, Paris, 1956; F. de Danville, *L'Éducation des jésuites. XVIe-XVIIIe siècles*, Paris, 1978; F. Douay-Soubilin, "La rhétorique en Europe à travers son enseignement", *Histoire des idées linguistiques*, sous la dir. de S. Auroux, t. 2, Bruxelles, 1992, p. 467-507; J. Fontaine, *Isidore de Séville*, Paris, 1959; V. Florescu, *La Rhétorique et la néo-rhétorique*, Paris, 1982; P. France, *Rhetoric and Truth in France, Descartes to Diderot*, Oxford, 1972; M. Fumaroli, *L'Age de l'éloquence*, Genève, 1980; Id., *Héros et orateurs*, 1990; G. Kennedy, *The Art of Persuasion in Greece*, Princeton, 1963; Id., *The Art of Rhetoric in the Roman World*, Princeton, 1972; H. Lausberg, *Handbuch der literarischen Rhetorik*, Munich, 1960; L. Marin, *La Critique du discours*, Paris, 1975; H. Marrou, *Histoire de l'éducation dans l'Antiquité*, Paris, 1948; J.J. Murphy, *Rhetoric in Middle Ages*, Berkeley, 1974; W. Ong, *Ramus, Method and the Decay of Dialogue*, Cambridge, 1958; M. Poulton, *Éléments de rhétorique classique*, Paris, 1990; *Rhetorique et histoire, l'exemplum* (coll.), Rome, 1980; M. Zink, *La Prédication en langue romane avant 1300*, Paris, 1982.

2- البلاغة والفنون :

M. Bazandell, *Les Humanistes à la découverte de la composition en peinture, 1350-1450* (1971), Paris, 1989; J. Lichtenstein, *La Couleur éloquent*, Paris, 1989; B. Vickers, "Figures of rhetoric/Figures of music?", *Rhetorica*, 2, 1984, p. 1-44; F. Yates, *L'Art de la mémoire*, Paris, 1975.

Rhétorique et discours politique: M. Aumout, *La Parole pamphlétaire. Typologie des discours modernes*, Paris, 1982; F. Furet et R. Halévi, *Orateurs de la révolution française*, I: *Les Constituants*, Paris, 1989; R. Lauffer et C. Paradeise, *Le Prince bureaucrate : Machiavel au pays du marketing*, Paris, 1982; N. Loraux, *L'Invention d'Athènes. Histoire de l'oraison funèbre dans la cité classique*, Paris, 1981; D. Maingueneau, *Sémantique de la polémique*, Lausanne, 1983; J. Starobinski, "La chaire, la tribune, le barreau", *Lieux de mémoire*, sous la dir. de P. Nora, t. II. *La Nation*, Paris, 1986, p. 425-485; *Idéologie et propagande en France*, M. Yardéni (dir.), Paris, 1987.

لقد سبق انتشاء النظام المنعروس بقليل إحياء البلاغة بكل ما تحمله (انظر عمل الرائد ريشار- 1936)، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إعادة تعريف العلاقات بين المحاجة

والتمثيل في الفلسفة، وفي الدراسات الأدبية وفي اللسانيات منذ عهد قريب وعامة في نسحتها التداولية والنطقية (عند ج. ل. أوستان، وج. ر. سيرل، وب. غريس، وأوزوالد ديكر) و

وبالمادة إلى أرسطو وإلى التقاليد المنسية منذ الديكارتية، فإن «البلاغة الجديدة» لشام بيرلمان تتطلع إلى إعادة إدخال السلطة القضائية للعقل في ميدان التفكير، والآراء، والمعتقدات (س. بيرلمان -1958). ويمكن تعريفها بأنها نظرية عامة للمحاجة بكل أشكالها (الشرعية، والسياسية، والأخلاقية، والجمالية، والفلسفية). ولتكن بلاغة تطبق على كل نموذج من نماذج الجلسات التي تدخل، إلى جانب فعالية الخطاب، نوعية الحضور بوصفها مصراً يحدد قيمة للمحاجة. وعلى مقدار ملاستها لفضائها العقل العلمي ونظرية الفعل، وتعلقها بمسائل مفاوضة الوجد بين الفئات، والإقناع، والانتماء، فإنها ستحتل موضوعات مألوفة لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية. ويثير عمل «س. تولمان» حول ساحة المحاجة لغيره من مسائل أخرى ذات نظام إيبستيمولوجي. (س. تولمان -1958).

تقوم المحادثات حول العلاقات بين اللغة والفكر والفائدة بالنسبة إلى الخطاب (القصص، الأدب، الموصفات العامة، الخلق...). وهذه العلاقات هي الأصل في الانتباه الذي جعل البلاغة موضوعاً للفلسفة كما جعلها موضوعاً للسانيات. وإن تحول اللسانيات والنظر إلى اللغة العادية في الفلسفة الأنكلو-ساكسونية، وكذلك نقد الحقيقي والمحضرات المجازية للمحتصور في الفلسفة الحايمة هيدغورية، قد كانت كلها إشارات دالة على هذا التطور الذي يشهد عليه هذا النص من الأدبيات المجازية والتفكير في المكانة الذي عرفته الصورة بهذه المناسبة مثل الاستعارة (المرقمة إلى مرتبة الأداة اللغوية ذات القيمة الإدراكية، وذلك بعد أن كان ينظر إليها خلال زمن طويل بوصفها زينة مضافة من غير قيمة تعبيرية). (م. بلاك -1954) ونجد في الحقل اللساني، أن النظريات للتداولية (ب. غريس -1989) واللسانيات النطقية (أوزوالد ديكر) قد اشتغلت أيضاً بالبعد المحجائي للكلام المادي وبالقيمة المحجاجة للمنطوقات. وإنا نجد أن بعض المقترحات التي تقدمها البلاغة (من أجناس الخطاب) يمكن إعادة تأهيلها في إطار نظرية أصل اللغة.

- A E. Benjamin, G.N. Cantor et J.R.R. Christie (eds.), The Figural and the Literal, Problems in the History of Science and Philosophy, Manchester University Press, 1987. M. Black, "Metaphor", Models and Metaphors, Ithaca, 1962. B. Cassin (ed.), Le Plaisir de parler, Paris, 1986. P. Grice, Studies in the Way of Words, Harvard University Press, 1989; F. Nietzsche, textes sur la

rhetorique et le langage, Poétique, S. Paris, 1971; M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986; M. Meyer et A. Lempereur (ed.), Figures et conflits rhétoriques, Bruxelles, 1990; M. Meyer, Questions de rhétorique, Paris, 1993; M. Pera and W.R. Shea, Persuading Science, Canton, 1991; C. Perelman, L'Empire rhétorique, Paris, 1977; C. Perelman, Rhétoriques, Bruxelles, 1989; C. Perelman et L. Olbrechts-Tyteca, Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique, Bruxelles, 1958; C. Plantin, Essais sur l'argumentation, Paris, 1990; C. Plantin (ed.), Lieux communs; topoï, stéréotypes, clichés, Paris, 1994; P. Ricoeur, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.) On Metaphor, Chicago, 1979; S. Toulmin, Les Usages de l'argumentation (1958), Paris, 1993.

في فرنسا، وبعد د.ج. بوليهان و د.ب. فاليري، فإن البنية الأدبية قد رأت في البلاغة الأطروحة المضادة للأدب، ثم رأت فيها، بعد ذلك، ماحملها ممكن بوصفها علماً للكلام وللخطابات (ت. تودوروف)، أو مختطفاً علماً للسان المشترك بين كل الخطابات (ر. بارت - 1966). ولذا فئات التاريخ الأدبي (العمل، والمؤلف، والأصول، والمؤثرات...)، فإنها تمثل فائدة في التفكير بأن الأدب لغة أولاً، وبأن التصوير هو خاصة من خواص الأدب (ج. جينيت. صور، 1966. وانظر أيضاً مجموعة "U"، «البلاغة العامة» - 1970). ومن جهة أخرى، فإن علم قرائن التصنيف للبلاغة القديمة كان قد اعتزل إلى نهاية نظرية للعمليات وإلى النص الأدبي المصنّف انطلاقاً من نقاط استعارية ونسق كتابي (ر. جاكسون - 1963). وتصح مقارنة هذه التحليلات من أعمال الأنكلو - ساكسون، الذين نظروا إلى "master Tropes" (استعارة، كناية، مجاز مرسل، سخرية) بوصفها مبادئ لبناء الخطابات، والقصص، ووصف العالم (ك. بيرك - 1945). وأظهر، في وقت قريب، علم السرد، والمفاربات الاستدلالية، والمحاولات التي تكشف عن الأدب بمصطلحات المسانيب التدلالية، وتجديد نظرية الجنس، البعد البلاغي للقصص وللنصوص الأدبية (وقد ذكر بهذا بوث منذ عام 1961). وثمة وصف آخر قد أصبح ممكناً على وجه الخصوص غير ذلك الذي يصر ألياً عن التقسيم القاسي بين الشعرية والبلاغة، وبين الكلام الأدبي والإقناع. وتمثل النصوص واقعيات مفتوحة وإشكالية (م. سبيز - 1993)، وهي تجيب على سؤال يدخل في استمرارية وفي أوضاع تواصلية. ومن هنا، فإن البعد الحجاجي لا يكون غائباً عنها حتى وإن ظلت غير نموذجية بشكل عميق في نظر المصنّف المكونة للأوضاع البلاغية ولكل خطاب (انظر: المفهوم البلاغي عند بول دي مان - 1979، الترجمة الفرنسية - 1989. أ. هالسال - 1988). وتصبح البلاغة تعريفاً للأدب مبهات نص أقل استقلالاً أو انطلاقاً من السياق في ذاته (لا يوجد خطاب يكتبه بنفسه اكتشافاً ذاتياً، ج. سبيز - 1988).

- * R. Barthes, "Rhétorique de l'image", *L'Obvie et l'obtus*, Paris, 1984, "L'ancienne rhétorique, aide-mémoire", *L'Aventure sémiologique*, 1985, "L'analyse rhétorique", *Le Bruissement de la langue*, Paris, 1984, M. Beaujour, "Rhétorique et littérature", *De la métaphysique à la rhétorique*, M. Meyer (ed.), Bruxelles, 1986; J. Bessière, "Rhétorique et littérature", *Langue française*, 79, Paris, 1988; W. Booth, *The Rhetoric of Fiction*, 1961, Chicago, Id., *A Rhetoric of Irony*, 1974, Chicago; K. Burke, *A Grammar of Motives*, 1945, Berkeley, Id., *A Rhetoric of Motives*, 1950, Berkeley, P. de Man, *Allégories de la lecture* (1979), Paris, 1989; S. Fish, "Rhetoric", *Doing what Comes Naturally*, 1989 Oxford G. Genette, *Figures I, II, III*, Paris, 1966, 1969, 1971, A. W. Haskall, *L'Art de convaincre, le récit pragmatique*, Toronto, 1988; A. Kibedi Varga, *Rhétorique et littérature*, Paris, 1970; J. Paulhan *Les Fleurs de Tarbes*, 1941, Paris, *Rhétorique et discours critiques* (coll.), PENS, Paris, 1989; I.A. Richard, *The Philosophy of Rhetoric*, Oxford, 1936; T. Todorov, *Théories du symbole*, Paris, 1977; Groupe u, *Rhétorique générale*, Paris, (1970), *Rhétorique de la poésie* (1977) - *Revue: RHLF*, 2, 1980, *Langue française*, 79, 1988. Bibliographie: "Pour une bibliographie de la rhétorique: 1971-1989", M. White et A.W. Haskall, *Texte*, 1989, n°8/9, Toronto.

الأسلوبية

STYLISTIQUE

تعد الأسلوبية الوريث المباشر للبلاغة: لقد كان من أولى توارثات المصطلح عند نوغاليس التطبيق مع الأسلوبية. فلقد عبر المصطلح خلال القرن التاسع عشر عن اللغة الألمانية إلى اللغات الأوروبية الأخرى، وخاصة إلى الإنكليزية والفرنسية: إن ولادة هذا العلم في نهاية القرن التاسع عشر لتمتد علامة على الاستفناء عن البلاغة، حتى وإن كانت الأسلوبية ستأخذ منها بعض الوجوه، خاصة فيما يتعلق بتحليل الصور والاستعارات. ومع ذلك، فيجب أن لا نستخلص بأن مفهوم الأسلوب قد كان غائباً عن التحليل البلاغي. فالتمييز بين الأسلوب البسيط، والأسلوب المعززون (أو الردي)، وبين الأسلوب العظيم (أو الرائع) لمعد جزءاً من الثبات التقليدية للبلاغة (فيما يتعلق بالمناقشة حول العلاقات بين البلاغة الكلاسيكية وإنشكالية الأسلوب، انظر فلو-غيرنه، «مسألة الأساليب في الدراسات البلاغية»، منشورات مولينيه وكاميه، 1994، ص 175-185).

- Vues d'ensemble: A. Juilland, "Compte rendu de C. Breneau, Histoire de la langue française", *Language*, 30, 1954; G. Antoine, "La stylistique française, sa définition, ses buts, ses méthodes", *Revue de l'enseignement supérieur*, janvier 1959; H. Mitterand, "La stylistique", *Le français dans le monde*, juillet-août 1966; S. Chantman et S. Levin (eds.), *Essays in the language of Literature*, Boston, 1967; P. Guiraud, *La Stylistique*, Paris, 1970; D.C. Freeman, *Linguistics and Literary Style*, New York et Londres, 1970; G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; R. Fowler, *Style and Structure in Literature: Essays in the New Stylistics*, Oxford, 1975; J. Mazaleyrat et G. Molinié, *Vocabulaire de la stylistique*, Paris, 1989; C. Fromilhage et A. Sancier, *Introduction à l'analyse stylistique*, Paris, 1991; J. Gardes-Tamine, *La Stylistique*, Paris, 1992; Le Guern, "La question des styles dans les traités de rhétorique", in G. Molinié et P. Cahm (eds.), *Qu'est-ce que le style?*, Paris, 1994.

1 - أسلوبية اللغة والأسلوبية الأدبية

لقد تطورت الأسلوبية، منذ ولادتها، في اتجاهين. وكان ينظر إليهما غالباً بوصفهما متتامتين:

(1) أسلوبية اللغة. وهي تعني تحليل مجموع السمات المتغيرة والمدونة التي تجمع هذه السمات (والتي تتعارض مع السمات الإجبارية للشفرة) الخاصة بلغة ما. وهكذا، فإننا نتكلم عن الأسلوبية الفرنسية، والإنكليزية، والألمانية، إلى آخره. وانطلاقاً من التمييز بين الوجه الذاتي (الفردية) والوجه الموضوعي (الجماعي)، فقد اقترح وليام واكرناجيل منذ عام 1873، الاحتفاظ بمصطلح «الأسلوبية» لدراسة الظواهر التي تنتمي إلى النموذج الثاني. وهي ظواهر يمكن أن نخضع، كما ظن ذلك، إلى قوانين عامة (واكرناجيل، 1873، ص314، 317). وإتينا لنرى أن كتاب «دراسة الأسلوب الفرنسي» لشارل بالي (1909)، ينحرف في الاتجاه نفسه. فبالى يريد أن يصنع أسلوبية «الكلام» عموماً، وليس أسلوبية الأعمال الأدبية. فهو إذاً يطلق من فكرة أن اللسان يمر عن الفكر وعن المشاعر، فقد رأى أن مصطلح «المشاعر» يشكل الموضوع الخاص للأسلوبية. وقد كان ذلك لأن بالى يميز بين نموذجين من العلاقات بينهما «المؤثرات الطبيعية» و«المؤثرات الاستدعائية». فالأولى تجربنا عن المشاعر التي يكادها المتكلم، بينما نطيرنا الثانية عن وسطه اللساني. وهذه المؤثرات إنما حظيت بها الاختيارات الحسيفة من بين السمات المتغيرة للغة، وبشكل جوهري في معجم المفردات، ثم بلوحة أقل في النحو. ويمتلك النموذجان عدداً معيناً من الصيغ المتطابقة فيما يتعلق بالتعبير عن الفكر، ولكنهما ينفترقان بالحمولة الوجدانية. ولقد قام، في وقت متأخر من هذا وفي إطار الفنية نفسها، أسلوبيون مثل (ملروزو وكروسه) بوصف منظم لكل الأصوات، ولكل أجزاء الخطاب، وللأبنية النحوية، وللألفاظ، متعلقين في كل مرة بما هو خارجي عن المضمون المفهومي (تودوروف 1972).

(2) الأسلوبية الأدبية. وهي تعني تحليل مصادر الأسلوبية المفترض أنها خاصة بالممارسة الأدبية. فالأسلوبية الأدبية، على عكس أسلوبية الفنون التي تهتم بالأساليب الجماعية قدر اهتمامها بالفردية، تفضل في كل الأوقات الأعمال - أو المؤلفين بدرجة أقل - في فرائدها. وبفضل هذا الانحياز، نجد أن أسلوبية اللغة تفضل مفهوم الاختيار الأسلوبي، في حين أن الأسلوبية الأدبية قد كانت ولا تزال تمثل أسلوبية الانزياح، وذلك لأن الأسلوب الأدبي مصمم بوصفه قراءة تتعارض مع المعايير الجماعية. ولقد كانت الأسلوبية الأدبية، في صيغتها الأولى، أسلوبية للتحليل النفسي أيضاً، والسبب لأن القيمة التعبيرية للأسلوب كانت قد حملت عموماً على نفس الكاتب. وهكذا، بالنسبة إلى كارل

موسليير، فإن «الأسلوب هو الاستخدام اللساني الفردي بالتعارض مع الاستخدام الجماعي» ويجب على الأسلوبية أن تكشف «المظهر الروحي للفرد» (فوسليير 1904، ص 16، 40) ولقد مثل هذا الميل النفسي في فرنسا موديس غراسون، كما مثله خصوصاً هانري مورييه الذي رأي في كتابه «علم نفس الأساليب» (1959) أنه «يجب حل الأمل المتور على الرمز في كل تجلٍ من تجلياته» وأنه يوجد «قانون للمطابقة بين روح الكاتب وأسلوبه». وأما لجر سبيتزر الذي كان تلميذاً لكارل فوسليير، فيمد عموماً الممثل الأكثر بروزاً لهذه الأسلوبية الأدبية التعبيرية والنفسية. وإن هذا التأويل لصالح بالفعل لهذه الأعمال الأولى، حيث كان سبيتزر يسعى إلى الكشف عن العلاقة المتبادلة بين خصوصيات الأعمال الأسلوبية ونفس مؤلفيها. ثم عدل فيما نشره لاحقاً توجه أعماله: فهو إذ سلم بأن بدعية التعبيرية الذاتية ليس لها قيمة إلا في داخل إطار تاريخي محدد (كان الأدب الغربي عموماً في ذلك العصر أدباً يعبر عن «الفردية»)، وبالتالي لا يمكن استخدامها إذن تحريفاً للأسلوب بوصفه كذا، لقد تخلى عن البحث السببي ليركز أكثر على تحليل «نسق الإجراءات» الأسلوبية الملازمة للتصوّر. وقد طور بهذا «منهجاً بنوياً» يسعى لتحديد وحدة الأعمال من غير عودة إلى شخص المؤلف (سبيتزر 1958). وعلى العكس من ذلك، فإنه لم يتخل قط عن منظور الأسلوب بوصفه انزياحاً. وهذا ما يظهر من منهجه الاستقصائي الذي ظل هو نفسه منذ بداية مهنته إلى نهايتها: لقد كان المقصود على الدوام البحث عن وقائع لسانية ناتجة إما بسبب تكرارها الكبير جداً، وإما، على العكس، بسبب ندرتها، أو أيضاً بسبب بروزها، إلى آخره. وإته لصحيح أيضاً أن سبيتزر، على العكس من كثير من الأسلوبيين الآخرين، كان لا ينظر إلى الانزياح إزاء اللغة خبر الأدبية بمدار نظرتة إليه إزاء السياق الملازم للعمل. وبهذا، فقد بشر متصوره خصوصاً بالأسلوبية البنوية التي مارسها وراثير.

- W. Wackernagel, *Poetik, Rhetorik und Stilistik*, Halle, 1873; C. Bally, *Traité de stylistique française* (1909), Paris-Genève, 1952; K. Vossler, *Gesammelte Aufsätze zur Sprachphilosophie*, Munich, 1923; J. Marouzeau, *Précis de stylistique française*, Paris, 1946; M. Cressot, *Le Style et ses techniques*, Paris, 1947; H. Morier, *la Psychologie des styles*, Genève, 1959; L. Spitzer, *Etudes de style*, Paris, 1970.

إن التعارض، كما نقله التقليدان المشار إليهما آنفاً، بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب لا يمكن النظر إليه بوصفه نهائياً. فهو يغطي على عدد من التمايزات التي تحيل إلى قضايا مختلفة ويشوش عليها:

أ) الأسلوبية الجماعية والأسلوبية الفردية.

على مقدار زعم الأسلوبية الأدبية أنها تنقف بنفسها عند حدود الأعمال في تميزها الفردي، فإنها تمد جزءاً من الأسلوبية للفردية. إن الفاتنة القصوى المحمولة على العمل العريد ليست ناتجة إذن لبعض الخواص التي لا تختزل بالنسبة إلى موضوع الأسلوبية الأدبية. ذلك لأنها تنتج عن اختيار منهجي، شرعي تماماً من غير شك، ولكنه لا يزعم أنه يحدد حقل الأسلوبية الأدبية بوصفها هكذا. وعندما نؤكد أن خصوصية الأسلوب الأدبي تكمن في الانزياح الفردي، فإن هذا يعني ببساطة أننا نفضل العمل في التحليل الأسلوبي، ونفضل في داخل هذا العمل الوقائع الكلامية المختلفة من وجهة نظر فردية، وذلك بدلاً من مجموعات الأعمال، أو نفضل في داخل العمل الفردي السمات التي لها قيمة اختلافية جماعية، ومثال ذلك النوع المتعلق بفترة تاريخية، إلى آخره. وكما هو معلوم، فإننا في الأسلوبية غير الأدبية نستطيع أيضاً أن نركز على الانزياحات الفردية - التجمهرات الاصطلاحية - في عبارات الأفراد. وهكذا، فإن الفكرة التي تقول إن الانزياح في فرداته هو الذي يحدد الأسلوب الأدبي لم يعد لها معنى، لأن كل نشاط مقالي للأسلوب الأدبي هو نشاط لا يفتقر عن التكرار وعن الانزياح (راستيه 1994): تحدد هذه الازدواجية طبيعة الرسالة اللسانية نفسها، ولئن تستخدم بوصفها سمة مميزة للأسلوب الأدبي، حتى لو كان من المبعث أن ننكر أن بعض الكتاب يصنعون بمعرفة فناء للانزياح الأسلوبي في مقابل اللغة الصالحة أو في مقابل اللغة الاصطلاحية للأدب والمهينة في اللحظة التي يكتبون فيها.

ب) الأسلوبية النظرية والنقد الأسلوبي.

تقوم أسلوبية اللغة في الإطار الأكثر سمة لإنشاء أسلوبية نظرية مصممة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات (بالي). وعلى العكس من ذلك، فإن الأسلوبية الأدبية إذ تدعي أنها تقتصر على إبراز الخواص التي لا تختزل لأسلوب أدبي فريد، فإن أنفها لن يكون نظرية، بل يكون نقداً - إنها مشحونة على إنجاز الرسالة الفردية بالآخرى وليس على إنجاز القدرات الأسلوبية الكامنة في الشفرة. وإذا تم الاتفاق على هذا، فإن الإجراء لن يسا من غير صلة. وهكذا، فإننا عندما ندرس الخواص الأسلوبية للغة ما، أو عندما ندرس النسق العرشي لهذه اللغة، فيجب على فواصلنا أن نشتد إلى نصوص أو إلى خطابات واقعية نبرحها: هنا يعني أن نمر إذن عبر تحليل الرسائل الفردية، وعبر النقد الأسلوبي (نودوروف 1927). وعندما يدرس بالي لأسلوبية اللغة الفرنسية، فإنه يستند إلى نصوص وإلى عبارات شفهية، يمكن مقارنتها أيضاً من منظور تحليلي للسمات الخاصة بهذا النص أو ذلك الخطاب الشفوي في فرداته. وعلى العكس، فإننا عندما نطهر تفاعل بعض الفئات من

أجل إبداع القراءة الأسلوبية لنص ما - أي عندما نقوم إنذ بالتقد الأسلوبى - فإننا نستعير هذه المئات من اللسانيات، ومن البلاغة، ومن علم الإشارة، إلى آخره. وهذا يعني أننا نعتبر مسبقاً، وبشكل ضمني، وجود نموذج نظري عام يحيل إلى نسق اللغة، وإلى الشرحه. وهكذا، فإن مولينييه (1986) في تقليمه لأدوات تحليل الأسلوب الأدبي ومستوياته، لجأ إلى الفئات اللسانية (لا سيما المعجمية والنحوية) والإشارية (مثل ذلك تحليل العامل)، والبلاغة (الصور والاستعارات)، والشعرية (وخاصة نظرية الأجناس والفئات السردية). وإتنا لنرى جيداً أن أدوات الاستقصاء هذه، تناسب ليس فقط نقد الأعمال في فرديتها ولكن تناسب أيضاً التحليل العام للمعدونات الأسلوبية - سواء كانت أدبية أم لم تكن - للغة. وحتى أيضاً، عندما نزعهم أننا نختزل الأسلوبية إلى دراسة فريدة الأعمال الفردية (وهذا ما فعله جاني 1992)، فإننا نتجد أنفسنا مضطرين أن نقبل أنه عندما نعتقد أننا نسمي أشكال فرداتها، فإننا نبرز، على العكس، بهذه التسمية نفسها ما هو نموذجي في هذا الكلام» (ص 117)، أي أننا نفترض على الدوام بشكل مسبق وضمني نموذجاً نظرياً للوقائع الملزمة لسنرى التحليل الأسلوبى المتعلق بالبنية اللسانية.

ج) الأسلوبية العامة والأسلوبية الأدبية

التمييز الثالث الذي يحيل التعارض إلى تشويشه بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب، يتمثل في التمييز بين الأسلوبية العامة والأسلوبية الخاصة بسجلات معينة أو بنماذج استدلالية وظيفية. فإذا قبلنا بأنه في كل عبارة لسانية يلاحظ وجود عدد معين من الوقائع التي لا نستطيع أن نفسرهما عن طريق آلية اللغة، ولكن فقط عن طريق آلية الخطاب من خلال خصوصيته الوظيفية، فإننا نطرح في الوقت نفسه لعبة التحليل العام للخطابات (التي تمتد جزءاً من الفرواقية اللسانية). ولهذا العلم اتصالات عامودية، مثل الشعرية التي تعنى بنموذج واحد من نماذج الخطاب، هو النموذج الأدبي. كما إن لها اتصالات «أفقية»، مثل الأسلوبية والتي لا يتكون موضوعها من كل القضايا التي تصل بنموذج من نماذج الخطاب، ولكن بنموذج من القضايا المتعلقة بكل الخطابات (تودوروف 1972). وأخيراً، فإن لهذا العلم اتصالات فريدة متقاطعة تلد من اللقاء بين الانقسام الفردي العامودي والانقسام الهرمي الأفقي. وهكذا، فإن الأسلوبية الأدبية تلد من تقاطع الشعرية والأسلوبية العامة، هذا إذا كما نريد أن نقبل بأن الموضوع الخاص لأسلوبية الأدب يكمن في دراسة الخصائص الاستدلالية الملزمة من وجهة نظر الوظيفية الجمالية، أو الوظيفية الشعرية بالمعنى الذي يعطيه لها جاكسون. وهكذا، فإن الأسلوبية العامة تغطي تقريباً ميدان البيان القديم باستثناء القضايا التي يطرحها الوجه الموضوعاتي للخطابات أو لتنظيماتها الفوق جمالية (تودوروف

1972). ولما ما يتعلق بالأسلوبية الأدبية، فإن خصوصيتها تكمن في كونها تحلل الملامح الجمالية للوقائع الأسلوبية بدلاً من وظائفها الوجدانية، الإثباتية أو الأخرى.

- T. Todorov, "Les études du style", Poétique, 1, 1970, p. 224-232, T. Todorov, "The place of style in the structure of the text", in S. Chatman (ed.), Literary Style, Oxford, 1971, p. 29-39; T. Todorov, "Stylistique et rhétorique", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972, G. Molinié, Éléments de stylistique française, Paris 1986; L. Jenny, "L'objet singulier de la stylistique", Littérature, n°89, février 1993, p. 113-124, F. Rastier, "Le problème du style pour la sémantique du texte", in G. Molinié et P. Cahuc (eds.), Qu'est-ce que le style?, Paris, 1994.

2 - أسلوبية الانزياح واسلوبية التغير

لا يعترف معظم الأسلوبيين الأدبيين بما يعد وقائع أسلوبية ملائمة إلا بالسمات اللسانية الموسومة، أي إلا بتلك التي تنزاح عن المعيار أو تلك التي تنزاح عن الحالة الحبيدية المفترضة مسبقاً. ومن المقروض على هذا التعريف للأسلوب الأدبي أن يفسر متصوره. وهذا شرط مسبق لوظيفته الجمالية. ومع ذلك، فإن تحليل مفهوم الانزياح عن قرب يكشف أنه مفهوم إشكالي. فأولاً، هناك صعوبة، بل استحالة في تحديد قاعدة حيادية؛ غير موسومة. وتعود هذه الاستحالة إلى عدة أسباب. والسبب الأول هو أنه من أجل تحديد مثل هذه القاعدة الحبيدية، يجب حيالة وصف شامل للغة على مستوى الأنفاذ، وعلى مستوى النحو، وعلى مستوى الدلالة، إلى آخره. بينما الأمر، فإنه إلى يومنا هذا لم يتحقق أي وصف تام للغة من اللغات. وربما تكون فكرة الوصف الشامل فكرة خرافية، نظراً إلى المسة المفتوحة دائماً للبنى اللغوية (البش وشورت 1981، ص 44). وإن واحدة من القضايا الأكثر حدة التي يواجهها الأسلوبيون الإحصائي (انظر دوليزل وبالمبي 1969) إنما تقوم في الصعوبة العملية لإنشاء وصف تام للغة نستطيع انطلاقاً منه أن نشكل نموذجاً احتمالياً ممكن الاشتغال: إن هذا لا يستلزم بكل تأكيد عدم الملائمة للكمية الإحصائية في الأسلوبية، ولكنه يعني أنه يجب على نتائجه أن تعالج بحذر كبير (البش وشورت، ص 66-68). ثم بعد ذلك، كيف يمكن تحديد قاعدة حيادية؟ إن اللغة المحلية (إذا كان في مقدورنا أن نحدد سجلاً خاصاً يكون هو سجل اللسان المحلي) لا نستطيع أن ننلأ هذه الوظيفة: إننا بالإضافة إلى هذا الصنيع، سنقارن (إذا وضعنا بين قوسين ميدان الأدب الشفوي) ما لا يقارن، أي سنقارن الشفوي مع المكتوب، وسنلاحظ أن عبارات لمحاكاة اليومية، البعيدة عن أن تكون حيادية، هي عبارات موسومة بقوة على الدوام (التضيق، البناء، السجلات اللفظية، إلى آخره). فيما يتعلق بسياقاتها المقامية وإزاء وظائفها

في الوقت نفسه (ننظر بهذا الخصوص و.د. ستانيل، «الأسلوبية والتفاعل الكلامي»، مشورات مولينيه وكاهنيه، 1994، ص 313-330). وإن اختيار العبارة المكتوبة الإحصائية البحتة بوصفها درجة حيادية، ليس أمراً بديعاً. والسبب لأن ندرة العبارات الإحصائية البحتة، حتى في اللغة المكتوبة، هي إمكانية تشكل معها في الواقع وقائع موسومة بارزة: إن العناية المركزة على بناء خطاب «محرر» من كل دلالة حافة (مثل الدلالة الوجدانية) ينتج دلالة حافة من الدرجة الثالثة تحض عليها «الوحدات الأسلوبية» الخاصة (مولينيه 1986). وفي الواقع، فإتينا لا نعرف أن ننهي أسلوبية أدبية بالاستناد إلى مفهوم الانزياح بين معيار خدري وواقعة استدلالية موسومة، والسبب لأن أي واقعة استدلالية تستطيع أن تكون موسومة، وهذا يعني إذن أنها تستطيع أن تعمل بوصفها شعاعاً أسلوبياً موجهاً: إذا كانت القطعة تدخل رسمياً، فإن التسقية، بعيداً عن أي حد معين، تعمل الشيء نفسه (مولينيه 1986، ص 62).

ومن هنا، فقد نشأت محاولة لتعريف الموسم ليس إزاء معيار خارجي من النص (المسلم به، ولكن إزاء السياق الملازم للعمل: إن هذا المتصور الذي يبقى مرتبطاً باسم ريفاتير (1969)، كان قد صاغه ميكاروفسكي منذ الثلاثينيات، وذلك بمساعدة مفهوم «الوضع في حيز البداية» (ميكاروفسكي 1964)، وهو الذي قاد الدراسات المتأخرة لسييتزر. ولقد نجى هذا المفهوم من صعوبة وجوب تحليل معيار خارجي من المفروض أن يعمل بوصفه قاعدة حيادية، ولكنه يلتقي مشكلات أخرى. ولقد كان مضطراً بالفعل أن يميز، في داخل النص نفسه، بين العناصر الموسومة وبين أس غير موسوم. بيد أنه الأمر مشكوك فيه أن يوجد مثل هذا الأس الحيادي. ومن جهة أخرى، فإنه لن يتجوز من حدين آخرين ملازمين لأي أسلوبية من أسلوبيات الانزياح. فمن جهة أولى، فإنه، بسبب التعريف الذي يقترحه للمراقبة الأسلوبية، لا يتوصل عن الجمالية المصطنعة (ميشوبيك. 197، ص 21). وإنه ليكون بهذا سيء التصريح لكي يحلل أساليب تناعرية. ولقد لاحظ ديليل في (seebook 1960: 417-418) أن أسلوبية الانزياح لا تستطيع أن تصل إلا إلى أنواع من القواعد المضادة، بينما «العناصر اللسانية الأكثر اشتراكاً والأكثر معيارية تمثل مكونات البنية الأدبية». ومن جهة أخرى، فإن نظرية الانزياح - ونظرية الانزياح الداخلي أكثر من نظرية الانزياح الخارجي - لتفترض مسبقاً متصوراً تقطيعياً على الدوام، وأدرياً (ويليك) للأسلوب، والذي يكون النص بموجبيه وحدة مؤلفة من وحدات لسانية «حيادية» ومن وحدات لها أسلوبية. ولقد نرى أن هذا المتصور الذي للأسلوب هو واحد من أكثر الإشكاليات الأسلوبية

يظلم مفهوم الاختيار والتفسير الأسلوبيان بدور مهم في الأسلوبية العامة. ومن

هنا، فقد استعملنا أيضاً للدراسة مختلف مستويات السجلات الاستدلالية الموجودة في اللغة. وإتبعنا ليدوان مبشرين أكثر من مفهوم الانزياح. وليس هذا إلا لأنهما يعالجان الاختلافات الأسلوبية بوصفها أبعاداً ملازمة للنشاط الاستدلالي وليس بوصفها عناصر مضافة إلى أساس حيادي. فعلى ما تحاول نظريات الاختيار الأسلوبية أن تفسر المتغير بإحاطته إلى متصور الترادف (وهكذا كان أولمان 1957، ص6، وكذلك كان إ.د. هيرش 1975، ص559-579). ونسباً لهذه النظرية، فإن تعبيرين من التعابير يمكن أن يمثلتا متغيرين أسلوبيين إذا كانا يحيلان إلى المعنى نفسه. ولذا، فقد كان وجود الترادف مترتباً عليه في معظم الأحيان (هوغ 1969)، ولا توجد من غير رب ترادفات دقيقة. ويمكننا مع ذلك أن ندافع عن مفهوم أكثر ضعفاً للترادف. فلقد كان ليش (1974) يرى أن الترادف لا يستلزم تماثلاً إجمالياً للمعنى، بل يختزل إلى معادل تصوري للمعنى. وأما ما يتعلق بالمنفردات الأسلوبية، فإنها ستكون واحدة من عناصر المعنى المشترك، الذي لا يفصل عن المعنى الشام للصبارات. وعلى كل حال، فإن مفهوم الاختيار الأسلوبية، وإذا فكرت المتغير الأسلوبية، ليست خالان بشكل جوهري في تسميتها للسمات الأسلوبية لعمل من الأعمال ويشكل أوسع لمباراة من المبارات. وليس الاختيار المطروح اختياراً واجباً بالضرورة، وأنه لا يقضى بالاختيار بين عبارة حيادية وعبارة موسومة، ولكنه يقضى بالاختيار بين عبارات موسومة بالاختلاف دائماً. فالمتغير اللساني يوجد في قلب النسق اللساني نفسه (مولينو 1994).

- S. Ullmann, *Style in the french Novel*, Oxford, 1957; R. Wellek, "Closing statement", in T.A. Sebeok (ed.), *Style in Language*, Cambridge (Mass.), 1960; J. Mukarovsky, "Standard language and poetic language", in P.L. Garvin (ed.), *A Prague School Reader on Aesthetics, Literary Structure and Style*, Washington, 1964, p. 17-30; L. Dolezel, "A framework for the statistical analysis of style", in L. Dolezel et R.W. Bailey (eds.), *Statistics and Style*, New York, 1969, 10-25; G. Hough, *Style and Stylistics*, Londres, 1969; M. Riffaterre, *Essais de stylistique structurale*, Paris, 1971; H. Meschonnic, *Pour la poétique*, Paris, 1970; G.N. Leech, *Semantics*, Harmondsworth, 1974; E.D. Hirsch Jr., "Stylistics and synonymy", *Critical Inquiry*, vol. 1, mars 1975, p. 559-579; G.N. Leech et M.H. Short, *Style in Fiction*, Londres, 1981; G. Molinié *Éléments de Stylistique française*, Paris, 1986; J. Mokno, "Pour une théorie sémiotique du style", in G. Molinié et P. Cahen (eds.), *Qu'est-ce que le style?*, Paris, 1994. P. 213-261; W.D. Stempel, "Stylistique et interaction verbale", *ibid.*, p. 313-330.

3 - الأسلوبية بوصفها تحليلاً لوقائع التمثيل الكلامي

تختزل أسلوبية الاتزان الوقائع الأسلوبية نص ما إلى مجموعة من السمات المنقطعة والمستخلصة من تنابع كلامي غير موسوم. وعلى العكس من هذه الأسلوبية، فإن منظور الاختيار الأسلوبي ليرى في الوقعة الأسلوبية سمة متباعدة للأفعال الكلامية. فكل اختيار أسلوبي هو اختيار دال، وهو في النتيجة ملائم أسلوبياً، على الأقل بوصفه موجوداً بالقوة (مالدي 1970). وينتج عن هذا، على عكس الحكم المصيق الشائع، بأنه لا يمكن أن توجد بصوص بأسلوب ونصوص من غير أسلوب. ذلك لأن كل نص يمتلك بعداً أسلوبياً (لبش وشورت 1981، ص 18، جينيت 1991، ص 135). والفضة الملائمة التي يجب أن تواجهها الأسلوبية ليست هي قضية التمييز بين أسلوب ولا أسلوب، ولكنها قضية التمييز بين مختلف الأساليب ومختلف الوظائف الأسلوبية.

ومع ذلك، إذا عدل التمييز بين المعنى التصوري والمعنى المشترك، فإنه سيكون ربيعاً. وإن سميها الفنون التي اقترحها غودمان (1968) تبدو أنها تشير إلى طريق واحد. فلقد ميز غودمان محورين رئيسين في العمل المرجعي للعلامات اللسانية: محور الدلالة الفنية، أي محور العلاقة بين العلامة وما تعول إليه، ومحور التمثيل، أي محور المحمولة العلاماتية للمخووض التي تملكها العلامة. وهاتان العلاقتان مستقلتان كل واحدة عن الأخرى. فإذا كانت الصمة «موجزة» تعني الإيجاز في الوقت الذي تمثل فيه، فإن الصفة «طويلة»، على العكس من ذلك، تعني الطول، ولكنها تمثل الإيجاز. ويمكن للتمثيل أن يكون حرفياً («موجزة» تمثل الإيجاز حرفياً) أو أن يكون استعارياً («طويل» يمثل التوضيح استعارياً): إننا نشكلم في هذه الحالة الأخيرة عن التوسع. وعلى هذا، فإن الظواهر الأسلوبية تبدو جزءاً من هذا العمل التمثيلي للحطاب، أي إنها تصبح ملائمة سيميائياً بوصفها عناصر تمثيلية، سواء كانت حرفية أم تمثيلية (غودمان 1978، ص 23-40): إن مثل هذا النص يمثل بنية جمالية افتراضية، ولكن هذه البنية تستطيع في الوقت نفسه أن تقوم بالتمثيل استعارياً، أي أن تمر إذن عن الانفصال الذهني. وإن المستويين ليعلمان ملائمتين من وجهة نظر التحليل الأسلوبي، وذلك كما هو معلوم لأن التمثيل الحرفي يستخدم دعماً في معظم الأحيان للتمثيلات التصويرية.

ولقد قام جينيت بتطوير مقترحات غودمان (1991). واقترح إعادة صياغة لمفهوم الأسلوب. وجعلها تنبئ على تمييز أكثر دقة لمختلف مستويات العلامة اللسانية حيث يستطيع التمثيل الأسلوبي أن يتدخل. وإنه ليلائس، من جهة أخرى، مسألة الوضع التواصلية لعلاقة التمثيل، وهذا يعني إذن لعلاقة الوقائع الأسلوبية. وإن جينيت إذ يقل

بوجود السمات الأسلوبية القصصية، فإنه يرى أن واقعة الأسلوب الأدبي، بالنسبة إلى الجوهري منها، تعد جزءاً من رعاية المتلقي. ويقول آخر، فإن الأسلوبية الأدبية تعد جزءاً من جماليات العناية وليس القصد. وإن هذا لا يعني أن الوقائع الأسلوبية لا توجد إلا في وعي ذلك الذي يقرأ النص: المقصود هو الحواصص الاستدلالية التي يمثلها النص، وكذلك كل نص لا يملك الخصائص نفسها، وذلك لأن كل نص لا يملك الخصائص نفسها. وسيكون الأمر الأكثر بساطة من غير ريب هو التمييز بين وجهين من وجوه الأسلوب. الوجه القصدي الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الجبلي والذي يعد جزءاً من البناء القصدي (وهذا لا يعني أنه مبرمج بوعي) للنص. ووجه العناية الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الذي يكتبه النص على امتداد إعادة تحيية التاريخية. وفي الواقع، فإن التمثيل والتعبيرة الأسلوبيين يخضعان إلى اتحازات بسبب عدم اللقاء بين العالم اللساني للكاتب وعالم الأجيال المتعاقبة لقراءه. وإن الوهم «الذري» مرتبط من غير شك بهذا المتغير للتمثيل الأسلوبي ذي الصلة بالعناية، والذي يستلزم التقيد الأسلوبي بفضله دائماً فزاً لبعض السمات المتمثلة -أي تلك التي تعد دالة في نظير الوعي اللساني للنقد (هيرش)- بين مجموع الخصائص التي يملكها نص من النصوص والتي تحدد «طريقته في العمل» (جيررو). ولذا، فإن السؤال عن أي إجراء نستحسن أن تتبناه الأسلوبية القصصية أو أسلوبية العناية، لا يقبل جواباً ملبساً. وإنه ليرتبط بالمشروع الإدراكي الذي يجد التحليل الأسلوبي فيه مكانه. فإذا أردنا أن نفهم العمل الأسلوبي الحالي لمرسوخة من مسرحيات راسين، أي إدراكها الأسلوبي بالنسبة إلى متكلم حالي، فإنه ليس من المفائدة في شيء أن نعيد بناء الألق الأسلوبي الذي يمكن أن يكون أفق الجمهور في العصر الكلاسيكي. وعلى العكس من هذا، إذا كنا نريد أن نفهم ما كان يمكن أن تكون العلامة الأسلوبية للغة راسين، أي إذن ما هو الأسلوب الجبلي لنصومه، فيكون من المبحث أن ننطلق من أسلوبه كما يمكن أن يحيل في السياق الأدبي واللغوي لأيامنا هذه.

- M.A.K. Halliday, "Linguistic function and literary style: an inquiry into William Golding's *The Inheritors*", in S. Chazman (ed.), *Literary Style: A Symposium*, Oxford, 1971, p. 330-365; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968) Paris, 1991; N. Goodman, "The status of style", in *Ways of Worldmaking*, Indianapolis, 1978, p.23-40; G. Genette, "Style et signification", in *Fiction et diction*, Paris, 1991, p. 95-131; G. Molinié et P. Cahne (eds.), *Qu'est-ce que le style ?*, Paris, 1994.

الشعرية

POÉTIQUE

سنذكر من الشعرية هنا، وبالتوافق مع استعمال المصطلح عند أرسطو، دراسة الفن الأدبي بوصفه خلقاً كلامياً وسيجد مشروع، مثل هذه الدراسة، نفسه دورياً موضوعاً للمقصونة مجدداً، سواء كان ذلك باسم الفردية التي لا توصف للعمل الأدبي، أم كان ذلك باسم التقعيد التاريخي والاجتماعي للأعمال الأدبية، وسيخلط الاعتراض الأول للفردية وعدم إنتاجية العلاقة الجمالية للأعمال مع وضعها العملي: إن أي كتاب، بما إنه خطاب مفرد عقلاً، ينضوي في حقل من الممارسات الكلامية المؤسسة، ويمكن لاختلافه الفردي فقط أن يوجد فوق صفه. ومن جهة أخرى، فإن كل إجراء خلقي، ما إن يتم إبداعاً، حتر يعد إجراء عابراً للنص في حيز القوة (جينيت)، أي إنه يكون قابلاً للأخذ ثانية، وإن كان تحت شكل محول، هي كتب أخرى. وأما الاعتراض الثاني، فإنه لم يعد جدياً أكثر: إن النص الأدبي، بغض النظر عن معناه بوصفه وثيقة (تاريخية، اجتماعية، نفسية، أو أي شيء آخر)، هو أيضاً خطاب مؤلف. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن المدهي أن بالإمكان دراسته بما هو كذلك، أي بما هو ادعاء للفن الأدبي.

إننا لنقدم في بعض الأحيان أن الدراسة التي تنصب على الأدب لا يمكن أن تكون وصفية محضة، وذلك على عكس ما نساويه بالنسبة إلى ميادين معرفية أخرى. فميدان الأدب، إذ يتحدد بوصفه حقلاً من القيم، فإن دراسته ستكون على الدوام وصفية وتقريبية بشكل لا انفصال فيه. بيد أن المحجة غير ملائمة: إذا كانت الشعرية تدرس الفن الأدبي، فإن هذا لا يكون بوصفه عملاً قيمياً، ولكن بوصفه عملاً تقنياً، وبوصفه مجموعة من الإجراءات (جاكسون). وكما نميز بين الوصف اللغوي والقواعد الميمارية، يجب أن نميز بين الدراسة الوصفية (والتفسيرية عند الاقتضاء) للأعمال الأدبية وبين النقد التقني (المؤسس نهائياً على التحسين الجمالي) للمواقف.

إن الشعرية، على عكس ما تم دعمه في عصر «البنوية»، لا تستطيع أن ترغم بأنها حقبة الأدب: يوجد عدد من نظريات الأدب بمقدار ما يوجد من طرق للخطاب نحو الأدب، وهذا يعني أنه يوجد عدد غير نهائي. وإن كل مقارنة من هذه المقاربات (التاريخية، والاجتماعية، والفنية) تنقطع في الحقل الأدبي موضوعاً خاصاً للدراسة، وذلك على نحو يكون فيه علاقته مع المقاربات الأخرى (أو يجب أن تكون) ليس تنافسية وحصرية، ولكن تفاعلية وتكاملية - وهذه تعددية منهجية كان قد دافع عنها من قبل الأرسطيون الجدد مدرسة شيكاغو. وهنا، ثمة سبب لتفضيل مصطلح «الشعرية» على مصطلح «نظرية الأدب». فالشعرية ليست أكثر ولا أقل نظرية من المقاربات الإدراكية الأخرى للأدب. ونقد يصح هذا أن خصوصية الشعرية لا تكمن إذن في وضعها «النظري»، ولا في مبدائها لمرجمي (الأدب) الذي تنقسمه مع مقاربات أخرى كثيرة، ولكن في وجه هذا الميدان لتسي تزلزل لكي تصنع منه موضوعاً: الفن الأدبي، وربما بصورة أوسع، الخلق الكلامي. وبهذا المعنى، فإن الشعرية تعد جزءاً من علوم اللسان بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، وإن كانت الإجراءات الأدبية لا تختزل جميعها إلى أعمال لسانية بالمعنى القاعدية للمصطلح. وهكذا، فإن إخراج الحبكة (ريكور) بعد إجراؤه تحويلياً سيميائياً، وإننا لنجده أيضاً في لبسنا - إلا أن تجسيدها في عمل أدبي إنسا يكون في النهاية كلامي النظام.

II - القارئ

لقد ولدت الشعرية في الغرب، بوصفها نظاماً، مع شعرية أرسطو الذي يقترح معالجة الفن الشعري في ذاته، وفي أنواعه، المنظور إلى كل نوع منها في نهايته الخاصة، ويشكل يجب فيه التأليف بين التواريخ إذا كنا نريد أن ينجح الشعر، بالإضافة إلى العدد وإلى طبيعة الأجزاء التي تكونه، وبالإضافة أيضاً إلى كل القضايا الأخرى التي تمتد جزءاً من لبحث نفسه (12-47 8). ولقد تصور أرسطو بوضوح إذن بناء نظرية عامة «الفن الشعري»، حتى وإن كان النص كما وصلنا (إننا نقبل عموماً بأن جزءاً إضافياً هو ضائع لبروم، وأنه كان مخصصاً للكوميديا) يطورها فيما يتعلق بجنسين فقط. التراجيديا والتمسحة. ولكننا نلاحظ أيضاً أنه يستند إلى مهمة مضاعفة: وصفية، وتقييمية (وذلك إذ يحاول تحديد مقومات التراجيديا الناجحة).

نيس هذا هو المكان لإنشاء تاريخ للفكر الشعري منذ أرسطو وإلى القرن العشرين. بيد أننا سنسجل أمرين فقط: إن التفكير الشعري المنطقي، من جهة، لم يك قط غائباً من الخطاب النقدي حول الأدب، وهذا ليس للإدخال. فنحن لا نرى كيف نستطيع أن نظرف شكل عاقل على الأعمال الأدبية إذ نصنع طريقاً مسدوداً مع أن المقصود هو الحقن

الكلامي الذي يستخدم تقانات لسانية خاصة. ومع ذلك، فإن الشعرية، حتى القرن العشرين، نادراً ما استجد الدقة التي كانت لها في النص القشتيني لأرسطو. ومن جهة أخرى، فقد أضعفت الشعرية، منذ العصور اليونانية القديمة استقلالها الذي كانت تتمتع به في الموسوعة الأرسطية. فقد وجدت نفسها تتعلمها البلاغة التي تهتم بالخصوصية الجمالية المحتملة للمخاطب الأدبي بدرجة أقل من اهتمامها بالفتة الأكثر عمومية للأثر الكلامي كما هو. وإن هذا التفاعل بين الشعرية والبلاغة، الذي سيدوم حتى القرن العشرين، ليس مجاناً على كل حال. وإته ليدور من الصعب أن نرسم خطاً حدودياً دقيقاً بين النظامين، ليس فقط لأن البلاغة تلاص الأعمال مثل الصور التي تتصلح بدور عام في الفن الأدبي، ولكن أيضاً لأن المخلوق اللساني (وهذا ما يسميه الشكلانيون «الوظيفة الشعرية») يحمل على مستويات مختلفة خارج الأدب في ميدان للممارسات الاستدلالية التي يقال إنها «جديدة».

تعود الشعرية الحالية إلى تجديد نمطية الاستبدال الذي أنجزته الرومانسية. وإن هذه الشعرية ليستطيع أن تقوم على عمق قرن من الأعمال الخصبة، وتنفوي بكل تأكيد تحت منظورات متعددة، ولكنها ساهمت جميعاً على طريقتها في فكر العمل الأدبي بوصفه عملاً من أعمال المخلوق الكلامي. ولتقص في الشمولية، يجب على الأقل أن نمدد ببعض المراحل الجوهرية:

1- الشكلانية الروسية اتجاه معروف جداً في فرنسا، وذلك بفضل الأهمية التي كانت لها في تطوير البنيوية أثناء السنين. ولقد كانت الشكلانية تمثل العنصر النواة لتطورات الشعرية في القرن العشرين من غير ريب. وإنه ليعود إليها أنها ألحت خصوصاً على إمكانية دراسة الأعمال الأدبية وفائدتها بوصفها «سلسلة» خاصة، لا تخترق إلى مختلف القوى السببية المخالفة على الأدب والتي تمارس عليها: يجب على نظرية الأدب، أن تحاول استنفاخ أدبية المؤلفات، أي الإجراءات التي تمت بها جزءاً من الفن ومن العمل الجمالي للسكان. وبهذا، فإن دراسة الأعمال العامة لم تمت تنحدر بكونها أهوات تاريخية فقط لمحاصرة خصوصية العمل الفردي، ولكنها صارت معترفاً بها بوصفها هدفاً إدراكياً مستقلاً. إن موضوع الشعرية ليس العمل الفردي، ولكنه مجموعة الإجراءات التي تحدد الأدبية: الأبنية السردية (والتي درسها خصوصاً إغنتاوم، وشكلوفسكي، وبروب)، والأعمال الأسلوبية (غيتزغرادوف)، والتي الإيقاعية والمروضية (أعمال بريك وجاكسون)، وجدلية الأجناس (تيتيفوف)، والتي للموضعية (نومايتيفسكي)، إلى آخره.

2- حلقة باغتين - والتي شكل جزءاً منها ف.ن. فولوشينوف و «ب.ن. ميليديف» - وإن كانت نشطة في الوقت نفسه، إلا أنها لم تعرف إلا على آخره جداً في المرب. ولما كانت الشعرية التي طورها باغتين نقدية إزاء الشكلانية، والتحليل النفسي،

رئاسيات البنيوية (انظر توهروف 1981، ص 20-23)، فإنها قد ركزت حل الرجة
لاستدلالي وعلى تناسل الأعمال (جوليا كريستفا) وليس على البعد النسقي والغائي للذات
لأعمال الأدبية. وهي إذ تفضل الشر ضد الشعر (وهذا مايقليب التراتبية العصبية
مشكلانية)، فإنها قد طورت نظرية مهمة للأجناس وخاصة نظرية للرواية تنصل في بعض
رحومها بالمتصورات الرومانسية لإتيا. وتتناسب مع هذه الشعرية بنظرية للسان هي
«فلسفيات العبارة» والتي هي في الواقع نظرية للخطابات. وإذا تأملنا فسنجد أن المنصور
لبنغيتي، في عدد من النقاط، يشير بالتداولية الحالية (وعناسة فيما يتعلق بالأهمية المنمطة
سحوارية ولتعددية النماذج الاستدلالية).

3- لقد عرفت الشكلائية الروسية تطورات وانعطافات ملحوظة في إطار الحدة
للمسألة لبرام، المؤسسة في عام 1926، والتي سيشكل جزءاً منها قداما الشكلايين
لروس، مثل جاكسون أو بوغانيف. ولقد اقترح مثلها الأكثر أهمية «ج. ميكاروفسكي»
شعرية (واقترح بشكل أوسع جمالية) بتيوية وظيفية في الوقت نفسه؛ لقد رأى أن الأدب
يتحدد بوصفه شكلاً من أشكال التواصل الكلامي الخاص. وهو شكل تهيمن عليه الوظيفة
الجمالية. ولما كان ميروفسكي خاصاً لسيطرة ظاهراتية هيرل، فقد أدخل إشكالية الفصد
في التحليل البنيوي. وقد كان يجب على الدراسة الأدبية، تبعاً له، أن تميز بين ثلاثة
قطاب: مكون العمل - الذي يحيل إلى القصدية المتزادة، وإلى «بادهته الدلالية»-، وبينه
لعملية (يتحدد العمل بهويته النحوية)، وتلقيه من خلال تحقيقات متغيرة على الدوام، ولكن
تقوده مع ذلك البنية المتحققة. وبإدخال بعد التحقق عبر التلقي، فإن ميكاروفسكي يشير
جمالية التلقي عند «هر. بلوس» و «ف. آيزر». وهناك أعمال أخرى مهمة لحلقة برام،
قدم بها «أوتكار زيش» و «جيري فلترسكي». وهي أعمال مكرسة للأدب الدراسي
والمرسح. كما إن هناك أعمالاً قام بها فليبيكس فوديكاه الذي يعد رائداً لجمالية التلقي.

4- لقد ولدت المدرسة المورفولوجية، التي تطورت في ألمانيا بين 1925 و 1935،
من التأثير المتقاطع لمدرسة عونه المورفولوجية (المتقلة من ميدان علم النبات إلى ميدان
الأدب) ومن رفض «مستوحى من كروس وفولسر» للثنائية التي وسست جزءاً كبيراً من
الدراسات الأدبية في القرن العشرين. ولقد ارتبطت هذه المدرسة خصوصاً بوصف أجناس
الخطاب الأدبي «الشكلاية»، وذلك كما تشهد أعمال أندريه جول بخصوص «الأشكال
بسيطة» (الخرافة، الإيمامة، الأسطورة، الأحجية، التصوير، الحالة، المآثر، سمات
...). والأعمال المتعلقة بعلم السرد البديائي لـ «و. والزيل» والمكرسة لسجلات الكلام
(السرد الموضوعي، الأسلوب الحر غير المباشر)، وكذلك أعمال «ج. ميلر» حول
الزمانية، أو أيضاً أعمال «إ. لايموت» حول تأليف القصة.

5- المدرسة الظاهراتية. لقد كان منظور حلقة براغ متأثرين بفلسفة هوسرل، من غير أن يضعوا أعمالهم، من أجل ذلك، في الإطار العام للظاهراتية. وتنضوي، على العكس من ذلك، أعمال الفيلسوف البولوني رومان إنغاردن مباشرة في إطار ظاهراتية هوسرل في مصطلحاتها. فلقد اهتم على وجه الخصوص بمسألة وضع العمل الأدبي الذي، كما يرى، يشتمل على ثلاث أسس تكوينية: التجلي المادي (المثال الفردي للممثل)، والأفعال الواعية (أفعال الكاتب مبدع العمل، وأفعال المتلقي)، والكيونات المثالية ذات الطبيعة القصدية (المعاني المنعقدة في أفعال وعي الكاتب، والمعاد تحقيقها في القراءة) (إنغاردن 1931). وثمة وجه آخر لمختصوه، وإنه ليتصل بوساطته بحلقة براغ. ويرتكز هذا المنصور على التمييز الذي يدخله بين العمل بوصفه بنية لسانية تشتمل دائماً على أمكنة دلالية غير محددة، وبين تحقق هذه البنية في أفعال القراءة. ومن بين الأعمال الأخرى التي استلهمت إلى حد ما من الإجراء الظاهراتي، يجب أن نذكر خاصة بالعمل الجوهري لكلايت هابروفر حول المقصة الخيالية. وإن جماليات التلقي التي طورها في وقت متأخر «ص. باوس»، وكذلك نظرية القراءة لـ «ف. آيزر»، لشعنان جزءاً من التأويل وليس جزءاً من الشعرية بالمعنى الخاص للمصطلح.

6- النقد الجديد. وكما يظهر ذلك التركيز على القراءة النقدية المفصلة (القراءة المختلفة)، بل كما يظهره التثمين (مثلاً عند «ب. ب. ليفنيس»)، فإن النقد الجديد ينضوي تحت البعد التأويلي والنقد وليس تحت علم الشعرية. وإنه على الرغم من ذلك، فقد لدم عدداً معيناً من الفرضيات الشعرية، سواء كان ذلك في تنوعه الإنكليزي أم الأمريكي، مثل أطروحة «ي. آ. وشاردز» التي تعارض بين الاستعمال المرجعي للسان وبين المظهر الشعري للمؤثرات، وكذلك مثل دراسات «ف. أمبرسون» المحصنة للدور الملتبس للسخرية في الشعر، وأيضاً مثل تحليل السرد إلى متخيل قصصي يدين بوجوده لـ «ب. ليبوك»، ثم مثل أعمال «بوك» أو أعمال «واتسون» حول التوتر الدلالي بوصفه مبدأاً لبناء الشعر. ويمكن للوجيز الكلاسيكي لكل من «ويليك» و«وارن»، «النظرية الأدبية» أن يمد محاولة لأطروحة تركيبية بين الإجراء التحليلي للبنية (لقد انتمى ويليك إلى حلقة براغ) وبين الاهتمام بالتأويل النقدي الذي يميز به النقد الجديد.

7- الأسطوريون الجدد لشكافو (عصراً «ر. س. كرافز»، و«ن. ماكليان»، و«ز. أولسون»، و«ب. وينبيرغ»، و«ر. مكين»). وهم يتعارضون مع النقد الجديد، ويهتمون بإعطاء أهمية عظمى للشبب المادي للعمل الفني. أي للغة، على حساب السبب الشكلي، أي المضمون المحاكى. وإنه ليس من المدهش إذن أن يضموا بالتعارض مع النقد المرتكز على الشعر، وهو تبع لنموذج النقد الجديد، تحليلاً يفضل القص المختل. فهم، لما كانوا

بحسب انتماء هم لأرسطو، فقد كانوا يرون أن الموضوع الجوهرى للشعر يمكن في دراسة منه تقوم خصوصية النشاط الأدبي: الشعر المحاكى. ولقد كان من بين أهم الشعريين الذين نشروا بالارسطيين المجدد «واين يوث». ففي كتابه "The Rhetoric of Fiction" (1961)، يستطيع أن نجد الصياغات الكلاسيكية لكثير من ثنائيات التحليل السردى، مثل نظرية وجهة نظر السردية أو أيضاً التمييز بين الراوى، والمؤلف الحقيقي، والمؤلف الخيالي (أي صورة المؤلف كما يتم استخراجها من السرد).

٨- ولما في فرنسا، فإن مشروع الشعرية الوصفية لا يتفصل عن اسم فاليري وعن ترميز الشعرية الذي دشنه في «الكوليج دي فرانس». وإنه على الرغم من أن مشروع فاليري قد نزل في وضع برنامجي، إلا أنه من غير اعتراض قد أعطى دفعا لا يستهان به للبنىوية الأدبية التي تطورت منذ الستينات. ومع ذلك، فإن الخصوصية الأكثر تميزاً للتحليل البنوي ترميزي تكمن من غير شك في هيمنة اللسانيات والأنثروبولوجيا البنوية (جاكيسون، هيلمسلف، بنفينيست، ليجي ستروس). ويمكننا، على وجه الإجمال، أن نميز بين توجيهين مختلفين في البنوية الأدبية:

١ - ثمة اتجاه سيميائي. وقد مثله على وجه الخصوص سيميائيات غريماس، ولكن ندعاهما كان يوجد أيضاً في بعض الأعمال السيميولوجية لبارت (مثل «نظام الدُرَجَة» 1967) أو لكريستيفا (سيميائيات). بحوث من أجل تحليل سيميائي. باريس، 1969). وتكمن خصوصية تيار غريماس في أنه يعالج الأعمال الأدبية بوصفها ميداناً محلياً لسيميائيات توليدية مؤسسة على دلالة عالمية. وقد كان المفهوم المركزي هو «العالم الدلالي». وهو محدد بوصفه كلية المعاني التي يمكن أن تنتجها أنساق القيم الموجودة معاً في ثقافة من الثقافات (ومحددة بشكل من أشكال اللسانيات المرفقة) (آ ج غريماس، «السيميائيات لبييرية»، باريس، 1966). ولا يمكن لهذا العالم السيميائي أبداً أن يحاط به في كليته. ويعني هذا إذن أن التحليل السيميائي الفعلي هو دائماً تحليل العالم الصغير: تحدد هذه العوالم الصغيرة بوصفها أزواجاً متعارضة (مثل حياة/موت، ربح/خسارة، مؤنث/مذكر، إلى آخره) من المفترض أن تولد عوالم للخطاب تمثل فيه تجلي السطح. ويعد الخطاب لأدبي واحداً من عوالم الخطاب. وإن الهدف الجوهرى لتحليل هذا الخطاب تقضي بإنشاء مراحل (مستويات بنوية متتالية) تفقد البنى السيميائية العميقة نحو التشظيات الاستدلالية لتسلسل والمتعلقة في المؤلفات. ولقد حاولت مدرسة غريماس في ميدان تحليل القصة أن تستخدم هذا البرنامج. وهي، إذ أنتجت أعمالاً على درجة عالية من الصياغة والتجريد، فقد رادت أن تعطي أساساً علمياً لدراسة الأعمال الأدبية (ويشكل أوسع للأعمال السيميائية). ومع ذلك، فإن السمة الطاغية لجهازها الشكلي لا تستطيع أن تجعل الرجوع الإشكالية

لبعض افتراضاتها المتعلقة مثلاً بوضع القيود التي من المفترض أن تقود خلق التصور السردية لمرآة متباً. فهذه الافتراضات ترتبط أيضاً بانتقال مفاهيم القواعد التوليدية والتحويلية إلى مستوى التوليد النصي.

II - وهناك اتجاه أعمى على نحو خاص. وهو اتجاه تمثله أعمال بريمون، وجينوت، وتودوروف، ومعظم أعمال بارت، إلى آخره. وإن هؤلاء المؤلفين الذين هم عمدة «البنوية المعقدة» (بافيل 1988)، إذا كانوا يستلهمون من بعض المصطلحات المنهجية للسانيات وللأنثروبولوجيا البنوية (المتعلقة مثلاً بضرورة دراسة التماثل بين الشكل والمعنى على أنساقهم المتبادلة وليس على مستوى تماثلات القرادة)، فإنهم لا يلجأون إلى الصياغة (هذا إذا استثنينا استعمال الرسومات واللوحات ذات الوظيفة التصنيفية). وإن هذه «البنوية المعقدة»، ما عدا بعض الكتابات البرنامجية (مثل المجلدات الجماعية، وماهی البنوية؟ 1968، أو مثل بعض أعمال بارت)، ليست ملتزمة إلا قليلاً بمشروع علم عام للعلامات. ويمكننا أن نحدد مبادئ الاستقصاء المفضلة لهذه البنوية: السردية الشكلية والموسمائية، الأبحاث البلاغية، دراسة الأجناس الأدبية، تحليل العلاقات بين القصة والوصف، الأعمال المروضية، والدراسات الحديثة للورائيات. وفي الواقع، كما يظهر ذلك تعداد المبادئ، فإن موضوعات دراسة هذه البنوية تنصل بالفضاء الكلاسيكية للدراسات الأدبية. وبغض النظر عن تفكيرنا باللجوء إلى السانيات بوصفها نموذجاً لنظرية المعرفة، فإن أعمال البنوية قد أظهرت أن استخداماتها أداة للتحليل يفرض نفسه نظراً لوجود الدعامة الكلامية للعمل الأدبي.

ولقد امتدت هيمنة البنوية خارج فرنسا، وانفجرت بشكل قوي إلى حد ما في عدد غير محدود من البلدان. وهكذا، فإنها في الولايات المتحدة قد هيمنت بشكل واسع على الدراسات في ميدان السرد (تشولز وكيلوغ، كوهن، إلى آخره)، بالإضافة إلى أسطوريات ريفاتير. ولكن التحليل التلويحي للبنوية العالمية مازال قيد الانتظار.

9- من الأعمال السيميائية (غير التي جاء بها غريمارس) والتي حملت إسهامات لدراسة الأعمال الأدبية، يجب أن نذكر بتعليقات أ. إيكوه وفس. سيرج وسمبولوجيين إيطاليين آخرين، وأعمال مفردة تاريخي، وأعمال النقد الاجتماعي (كلود ديشيت، وآل)، كما يجب أن نذكر بطريقة تمهيدية الأساقف لمفردة تل أبيب (إستامار إيفان روهار وآل)، وكذلك «المعلم التجريبي للأدب» الذي تطور في ألمانيا حول فس. ج. شبيت. ونلاحظ أن علاقات هذه الأعمال بالاحتمالات الشعرية متنوعة جداً. وهكذا، فإن اهتمام إيكوه قد كان منذ الأصل متركزاً بالأحرى على تحليل الأعمال بوصفها فعلاً تواصلياً. وهو اهتمام تزكده أعماله الحديثة المخصصة لنظرية التأويل. ولما النقد الاجتماعي، فإنه يقترب من

الشعرية بما إنه يحلل الإنتاج النصي، ولكنه يتميز منها بأن اهتمامه يتعلق بالإنتاج الاجتماعي النصي، والمصمم بوصفه فهرسة (صراعية أو غير صراعية) للمجتمع بواسطة النص وبه وليس العمل بوصفه عاملاً جمالياً. وأما نظرية تعددية الأنساق، فلها تحدد الأدب جوهرياً من زاوية مؤسسية ووظيفية، محاولة بذلك دراسة الضمالية الداخلية للنسق الأدبي، ودراسة تعاضل علاقاته مع الأنساق السيميائية الأخرى في الوقت نفسه. وإن هذا التوجه ليجد أيضاً أكثر نطقاً في «المعلم التجريبي للأدب» والذي يعد جزءاً، في الجانب المهم منه، من سيميائيات علم اجتماع الأدب. ويضي أن نقول إن أعمال مدرسة تلوزي، من غير شك، هي التي نبض أكثر قريباً من مشروع الشعرية بالمعنى الضيق للمصطلح، وذلك على الرغم من أن أطرها النظرية مستمدة من نظرية المعلومات. وهكذا، فإن لوتمان (الذي يستوحي من شكلاية ومن أعمال باخтин في الوقت نفسه) يقترح نظرية عامة لبنية النص الأدبي المصمم بوصفه كونه «السانية عابرة» (باختين).

ومع ذلك، حتى لو كان من الممكن نظرياً تمييز الشعرية -دراسة الخلق الأدبي- من لسيميائيات الأدبية -دراسة النسق الأدبي (المصمم بوصفه عاملاً تواصلياً)-، فإن الحدود، في الممارسة، تعد مسامية جداً. وذلك لأن الخلق الأدبي يتموضع دائماً في إطار مؤسسي ولا يوجد إلا في عمق النسق الأدبي. وبهذا المعنى، فإن السطورتين لا تستطعان أن تكونا مغترفتين.

إن عرض تطور الشعرية بمصطلحات الحركات أو المدارس، وهو أمر مفيد في بعض المعالم، لا يمكن إلا أن يشوه الواقع التاريخي. فالأعمال التي تعد مضرباً لنمثل في ذلك -والمقصود هنا هو تحليلات جاكسون الشعرية، وأعمال باختين، وميكاروفسكي، وهامبروهر، أو بشكل معاصر أكثر العمل المتعدد الأشكال لبارت، وأعمال جينيت، وتودوروف أو أعمال بريسون، وذلك لكي لا نذكر إلا بعض الأمثلة -لا يمكن أن نخفول إلى بعض «المفلس» أو «الحركات» مهما كانت. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من المساهمات الرثية الأخرى في دراسة الفن الأدبي - مثل أعمال «إ. أوبرياخ»، «د. فري»، «وي. وات»، إلى آخره، ولكن أيضاً وبشكل عام أكثر، أعمال لفرلكرلووين، والمختصين بالأدب الشفوي، وبالأدب القديمة أو الخارج أوروبية - لا تفري تحت أي ثيار معين، ولا تستخدم نسبة خاصة.

■ الشكلاية الروسية:

Theorie de la littérature, Paris, 1965; L. Lemon et M. Ress, Russian Formalist Criticism, Lincoln, 1965; Texte der russischen Formalisten, t. I, Munich, 1969; t. II, 1972 (édition bilingue); V. Propp, Morphologie du conte, Paris, 1970; J. Tjmanov,

Il problema del linguaggio poetico, Milan, 1968; V. Chklovski, Sur la théorie de la prose, Lausanne, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973

حلقة باخтин :

M. Bakhtine, La Poétique de Dostoïevski, Paris, 1970; Id., L'Œuvre de François Rabelais et la culture populaire au Moyen Âge et sous la Renaissance, Paris, 1970; Id., Esthétique et théorie du roman, Paris, 1978; T. Todorov, Mikhaïl Bakhtine: le principe dialogique, suivi de: Ecrits du Cercle de Bakhtine, Paris, 1981

حلقة براغ :

J. Mukarovsky, "L'art comme fait sémiologique" (1936) et "La désomination poétique et la fonction esthétique de la langue" (1936), Poétique, 3, 1970; J. Mukarovsky, Studien zur strukturalistischen Ästhetik und Poetik, Munich, 1974; The Word and Verbal Art: Selected Essays, New Haven, 1978; L. Matejka et I. R. Titunik (eds.), Semiotics of Art: Prague School, Contributions, Cambridge (Mass.), 1976; J. Mukarovsky, Structure, Sign and Function: Selected Essays, New Haven, 1978; O. Zich, Estetika dramatického umění (1931), Würzburg, 1977; J. Veltrulsky, Drama as Literature (1942), Lisie, 1977; P. Steiner (ed.) The Prague School: Selected Writings, 1929-1946, Austin, 1982.

المدرسة المورفولوجية :

O. Walzel, Das Wortkunstwerk. Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; A. Jolles, Formes simples (1930), Paris, 1972; G. Möller, Morphologische Poetik, Darmstadt, 1965; H. Oppel, Morphologische Literaturwissenschaft, Mayence, 1947; E. Lämmert, Bauformen des Erzählens, Stuttgart, 1955; W. Kayser, Das sprechende Kunstwerk, Berne, 1948.

المدرسة الظاهرية والتأويلية :

R. Ingarden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der Ontologie, Logik und Literaturwissenschaft (1931), Tübingen, 1972; K. Hamburger, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1989; W. Iser, Der implizite Leser, Munich, 1972, L'Acte de lecture: théorie de l'effet esthétique (1976), Bruxelles, 1985; H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Paris, 1978.

النقد الجديد :

P. Lubbock, The Craft of Fiction, Londres, 1921; I.A. Richards, Philosophy of Rhetoric, New York, 1936; W. Empson, Seven Types of Ambiguity, Londres, 1930, W. Empson, Some Versions of Pastoral, Londres, 1935; J.C. Ransom, The New Criticism, Norfolk, 1941; C. Brooks, The Well Wrought Urn, New York, 1947, F.P. Leavis, The Great Tradition, Londres, 1948; W. Empson, The Structure of

Complex Words, Londres, 1951; R.B. West (ed.), Essays in Modern Literary Criticism, New York, 1952; W.K. Wimsatt, The Verbal Icon, Lexington, 1954. R. Wellek et A. Warren, La Théorie littéraire, Paris, 1971.-Bibliographie et vue d'ensemble; K. Cohen, "Le New Criticism aux Etats-Unis", Poétique, 10, 1972, p. 217-243.

الأرسطون الجديد لشيكافو:

S. Crane (ed.), Critics and Criticism: Ancient and Modern, Chicago, 1952. E. Olson, The Theory of Comedy, Bloomington, 1968. W. Booth, The Rhetoric of Fiction (1961), 2e éd., Chicago, 1983. W. Iser, Critical Understanding: The Powers and Limits of Pluralism, Chicago, 1979.

منوعات:

I. Watt, The Rise of the Novel, Londres, 1957. E. Auerbach, Mimesis: La représentation de la réalité dans la littérature occidentale, Paris, 1968; N. Frye, Anatomie de la critique, Paris, 1969; N. Frye, Le Grand Code. La Bible et la littérature, Paris, 1984.

إنه لمن المستحيل إعطاء بيلوغرافيا منتخبة للأبحاث المنجزة في الشعرية وفي سيميائيات الأدب منذ الستينات. فالتحليلات التي تطورت منذ هذا التاريخ، لا تزال تشكل جزءاً أصيلاً من المناقشات الحالية. وإن الغرض مرجو أن يعمد إلى مدخل أخرى تتعلق بسيدان الأدب. ويمكن النظر أيضاً، بالنسبة إلى الأعمال المنجزة نحو السيميائيات، إلى مدخل المناسب.

دراسة تاريخية للبنوية:

UNE ETUDE HISTORIQUE DU STRUCTURALISME: F. Dosse, Histoire du structuralisme, 1: Le Champ du signe, 1945-1966, 2: Le Chant du cygne, 1967 à nos jours, Paris, 1991, 1992. Deux discussions critiques. T. Pavel, Le Mirage linguistique, Essai sur la modernisation intellectuelle, Paris, 1988; J. Bessière, Dire le littéraire. Points de vue théoriques, Bruxelles, 1990.

2 - القضايا الحالية

لقد ترجم انتصار البنوية في نهاية السبعينات في مرحلة أولى بروية أقل للأعمال في ميدان الشعرية. فلقد تركز الانتباه أكثر على مختلف الاتجاهات التأويلية المابعد بنوية، من التاريخ الاجتماعي للأدب. وربما كان هذا الانزياح في التركيز أمراً لا يمكن تفاديه. مهما كان التشعين الذي نحمله عن مختلف الحركات المابعد بنوية، فإن صعود قضايا

التأويل والمجتمع إلى المستوى الأول، قد سمحت للشعرية أن تعيد تموضعها بشكل أقل التباساً في جوة الأنظمة الأدبية المتنوعة، وأن تؤكد خصوصيتها عبر ذلك بصورة أفضل.

وستمر الشعرية الحالية في كونها ترساة واسعة، وإنها لم تقطع عن كونها كذلك منذ بداية القرن العشرين (انظر مثلاً أنجيون، بيسير، وآل، 1989). وبدلاً من أن نمطي موجزاً بالضرورة، فإننا سنكتفي هنا بالنظر في ثلاث قضايا لم تتوقف عن نيل الأهمية. وإنها لتشهد على اتساع بارز في طريقة ملامسة الفن الأدبي. ولقد لاحظ نودوروف (1968) إذ نكلم عن خصوصية الاتجاه «البنوي»: «إننا نستطيع تقريباً أن نميز مختلف مراحل تاريخ الشعرية، وذلك تبعاً لانتباه المختصين حين ينصب على سبيل التفصيل على هذا الوجه أو ذلك من وجوه العمل (الكلامي، النحوي، الدلالي). ولقد كان الوجه النحوي (...) من أكثر الوجوه إحصاءاً، وقد استمر ذلك إلى أن جاء الامتحان الدقيق الذي أعظمته له الشكلاية الروسية في العشرينات من هذا القرن. ومنذ ذلك صار في مركز انتباه الباحثين وعصراً أولئك الذين سجلناهم في الاتجاه البنوي». وشهد التطور الحديث للشعرية بالوقوف أكثر فأكثر على وجه ربيع من وجوهها: إنه البعد التداولي. وإننا نستطيع أن نجمع تحت هذا المصطلح مجموع القضايا التي نبشق من اللحظة التي تكون قد حدثت معها إلى الدمية التي تقول إن الأعمال الأدبية تمثل أنماطاً استدلالية، ويجب على بعدها الكلامي أن يستبدل في الإطار الأكثر سعة لأوضاعها التواصلية.

1- العمل الأدبي

إن الأدب بما إنه نشاط فني كلامي يفرم على تقاطع سلسلتين من الأعمال: الأعمال الاستدلالية والأعمال الفنية. وتقع على الشعرية إذن، في المستوى العام، مهمة مزدوجة: يجب عليها أن تحاول استخراج خصوصية العمل الأدبي في داخل المسارقات الاستدلالية. وثانياً، يجب عليها أن تستخرج خصوصية الفن الكلامي إزاء الأنشطة الفنية الأخرى. وهكذا، فإنها مدعوة كما يبدو إلى تطوير نفسها على الأقل تبعاً لاتجاهين: دراسة الخصوصية (المحتملة) للأدب في حفل المسارقات الكلامية. ثانياً، دراسة الخصوصية السيميائية للفن الكلامي مقارنة مع الفنون الأخرى. ولذا، ثمة عدد من الأسئلة التي نطرح في إطار هذا المنظور العام جداً، وإننا لا نستطيع في هذه اللحظة إلا أن نوجز لها الإطار.

أ) لقد سمعت الشعرية خلال زمن طويل إلى استخلاص خصوصية الأدب انطلاقاً من التباين بين السمات النحوية والدلالية. وإنه ليكني أن نذكر هنا بالمحاولات المتكررة والهادئة إلى إنشاء لغة خاصة، هي «اللغة الشعرية». فلقد صاغ الرومانيون أطروحة من هذا القبيل. وقد ذهبوا إلى حد القول إن اللغة الشعرية تستخدم نفسها نموذجاً من العلامات

الخاصة- إن الرمز بما إنه علامة محفزة لتعرض مع العلامات القسرية للغة النافلة. ولقد كان هذا المشروع متذوراً للفشل، وذلك لأن كل التحليل غير المتوقع يبين بسهولة أن الكاتب، مثل أي واحد، يستخدم اللغة العامة. وثمة فكرة واحدة أكثر، كان جاكسون قد دافع عنها، والتي بموجبها يزود الأدب اللغة بوظيفة خاصة، هي الوظيفة الشعرية. وقد كان لهذه الأطروحة الفضل خصوصاً في إعادة تحليل النصوص الأدبية إلى المستوى الذي هو لها، أي إلى مستوى الاتصال الاستدلالية وليس إلى مستوى النسق اللغوي المستقل. وهذا لا يمنع أن الوظيفة الشعرية كما حددها جاكسون (تركيز الرسالة على شكلها الخاص) تميز الشعر خصوصاً بالمعنى الضيق للمصطلح ولا تستطيع أن تزعم بأنها تكشف عن وظيفة القصة الأدبية المتخيلة. ويدعو في الواقع أنه يجب علينا أن نميز نموذجين على الأقل من نماذج الأدبية (جينيته، 1991): ميدان الأدبية التكوينية الذي يجمع القص المتخيل (وتحدهه خصوصيات منطقية أو فرائعية) والنطق المبين (الشعر، وهو محدد شكلاً). وهما حقلان من حقول النشاط الكلامي ذي الهدف الجمالي المتأسس. وأما ميدان الأدبية الشرطية، فيشتمل على الأعمال التي تنتمي إلى أجناس من غير هدف جمالي متأسس (شأن ذلك السيرة الذاتية، البوميات الخاصة، الخطاب التاريخي، إلى آخره)، ولكن ما لا يسمح موضوعاً للقصد الجمالي حتى تدخل في الحقل الأدبي. وهكذا يبدو أن «الأدب»، سواء من جانب القص المتخيل أم من جانب الأدبية الشرطية، لا يمكن أن يتحدد نوعاً، ولكن فقط إذا أخذنا تدافعية النصوص بالحسبان. وفي المكان الثاني، فإن التعرف الذي تمطيه الشعرية، والذي يعدد موضوعه بالنصوص ذات الهدف الجمالي، يجب أن يكون متروكاً. وفي الواقع، القصد الجمالي المتعلق في المقام الأخير بالمتلقي، لا يمكن أن يستخدم في تحديد طبقة ثابتة من النصوص التي ينتجها المنتج. فنحن عندما نضيف إلى هذا أن عدداً لا بأس به من الإجراءات الخلاقية تستخدم على حد سواء في النصوص «الأدبية» وفي النصوص المعروفة بأنها «غير أدبية» - ومثل ذلك توجد إجراءات سردية كثيرة في نصوص القص المتخيل وفي القصص الاختيارية - فإنه يبدو أن ملامحة الفئات التحليلية للشعرية لا يمكن أن يحددها ميدان الأدب المتأسس. ولكن قضية مؤسسة الأدب والانطافات الخاصة التي نطرحها في النشاط الكلامي، تصبح بطرق غير مباشر هي نفسها ملائمة من وجهة نظر «شعرية» (وذلك كما رأينا من قبل الشكلانيون الروس).

ب) إن خصوصية الفن الكلامي بالنسبة إلى الفنون الأخرى تطرح قضية الواسع لأطروحيي للعمل الأدبي بما إنه عمل كلامي. ومما ساهم في توضيح هذه القضية التمييز لدى أقامه «د. غودمان» (1968) بين فنون النسخ، أي بين فنون من غير ترسيمة توزيعية (كالرسم مثلاً) وفنون البث للثلاث الإملائية، أي فنون ذات ترميز نحوي (الأدب، ولكن

الموسيقى أيضاً). ولقد أخذ جيئت هذا الأمر ثانية وطوره. ولكن ميدان الفن الكلامي نفسه ليس ميداناً موحداً من وجهة نظر الوضع الأنطولوجي للأعمال. فن البذائل الصرفية بما إنه يتحدد بالهوية النحوية للعمل عبر مجاورة المختلفة (أي عبر أمثلة العمل)، فإن «الأدب» الشفوي، الموسوم تحليفاً ببناب الهوية النحوية الدقيقة من أداء إلى أداء آخر، ليس هو من هذا المحدد النحوي لهوية العمل الأدبي، ويبدو بالضرورة إلى اللجوء إلى معايير للهوية الدلالية. ويعد هذا التمييز الأنطولوجي لوجهي الفن الكلامي في الواقع علامة اختلاف للموضع السيميائي (إعادة الإنتاج النصي تقابلها إعادة تنشيط الذاكرة) والتداولي (أهمية مختلفة تعطى للهوية النحوية في تحديد العمل الفردي). ويمكن إنجاز تحليل يمت إليه بالمقري يتعلق بالنص المسرحي.

ويتبين إذن أن العقل الأدبي أكثر تعقيداً وتمتدداً مما يفترضه الاستخدام غير الإشكالي في الظاهر للمصطلح «أدب»، سواء تعلق الأمر بوصفه السيميائي أم تعلق بخصوصيته إزاء الممارسات الكلامية الأخرى. ومن المهمات الحالية للشعرية، ثمة مهمة تكمن في تصنيف العلاقات بين المخلوق الكلامي والوظيفة الجمالية. وذلك بما إن هذه الأخيرة تقوم تارة استخدام الإجراءات الخلاقة بقصد، وتنتج تارة أخرى عن التنشيط الجمالي المهم بالأعمال النصوية التي لا تتناسب معها الوظيفة الجمالية القصصية.

2- المخلوق والقصصية

نعد نظريات التأويل النصي الأكثر هيمنة حالياً نظريات مضادة للقصصية. ومهما كان الموقف الذي نتيه إزاء هذه الأنظمة، فيجب كما هو بدهي الحفاظ على التمييز بين التأويل والفهم. فالشعرية ليست نظاماً تأويلياً، ولكنها مع ذلك فهم كنصوص. ولقد يعني هذا إذن أن القضية التي تتعلق بمعرفة ما إذا كنا نستطيع أن ننفذ إلى فهم النص بوصفه فعلاً استدلالياً وذلك من غير مظهر إلى وضعه القصصية-أي من غير نظر إلى المعنى الذي يستهدفه المؤلف- فإن هذا ليس الشعرية مباشرة. ويكفي أن نتذكر هنا الإشكالية التي شنت حول التحليل البنيوي للقصيدة بودوير «القطعة» والذي قدمه كل من فر. جاكسون و«كلود ليفي ستروس» فخلقت ظهرت مشكلتان. أما الأولى، والتي كان ريفاتير قد تصدى لها، فهي مشكلة الإدراك الحسي (عن طريق قارئ غير لاسي) للعناصر التي وضعها المؤلفان في حيز البهامة وأما المشكلة الثانية، والمحسوبة في معظم الأحيان، فتتعلق بقضية معرفة إذا كان تعدد العناصر الملائمة شعرياً للصلل يسكر أن ينجز نفسه من غير تساهل عن معرفة ضمن أي معيار نستطيع هذه العناصر أن تتناسب مع بنية قصصية. ومادام معلوماً أن قصصية أفعال اللغة - بمعنى أن كل فعل من أفعال اللغة هو عمل يمثل «إرادة القول» للتكلم الذي، إذا

زبد أن يكون مفهوماً، فإنه يشترط على المتلقي أن يعترف به بما هو — إذ تشكل اقتضاهما تناولي الأسس، والذي في خليه تلقي العناصر نفسها بوصفها كذلك، فإن الأطروحة التي ترى أن فهم النص الأدبي يستطيع أن يشكل سداً إزاء قصديته، لتفتح في الواقع كل تطابق يعمق بموضوع التحليل الشعري نفسه وإن كان مراقباً في تداعيله الذاتي. ويقول آخر، فإن ترميز النصوص التي يستخدمها الشعريون مادة للتحليل، لا يمكن أن تمثل سوى مهم تخصصياتهم البدئية. والسبب لأن الإجراءات الأخلاقية تعد أعمالاً زائلة - ومن المعلوم أنه يجب أن لا نخلط بين «القصد في النشاط» والمتجسد في النص مع «القصد المسبق» مؤلف. فالأول وحده هو الذي يهم الفهم النصي مباشرة. وهو وحده على كل حال مما يمكن الوصول إليه غالباً.

تسمح بمعنى التطورات الحديثة للشعرية بالتصدي لقضية القصدية على المستوى لواقعي. فالأول هو إعادة تجديد للمائدة المنصبة حل الأعمال ذات الأداء الشفهي. فتحليل نعم أداه بعد مهماً على وجه الخصوص من وجهة النظر هذه. وأما الثاني، فيقوم في دراسة ما قبل نصوص الأعمال (بيلمان نوبل) - وثائق، مخططات، سيناريوهات، مسودات، مصنف المسودات، التبريغ مع التصحيح، مخطوط نهائي... (انظر هاني 1974). وتعد هذه المدونة صيغة بكل تأكيد فيما يتعلق بالميدان العام (لا تشكل نصوص لأدب سوى جزء صغير من الحقل النصي) وفيما يتعلق بالتوزيع التاريخي والثقافي (وخاصة نصوص الأدبية الغربية منذ القرن التاسع عشر) في الوقت نفسه. ولكن لا شيء يفرض أن نعز بأنفسنا عند ما قبل النصوص بالمعنى الضيق. فتحليل التحولات التي يحملها المؤلف بين مختلف طبعات عمل من الأعمال - وهي تحويلات مكثفة غالباً، وخاصة في القرون الأولى للطباعة - بعد جزءاً أصيلاً من الإشكالية نفسها (انظر جياتيري 1994). وتشكل كل هذه الظواهر الأرضية التي تفضلها إجراءات الخلق النصي، والمصممة بوصفها إجراءات نصية. وذلك لأن العلاقات النصية الذاتية (انظر ديري - جينيت 1994)، أي التحويلات من حدة نصية إلى حالة أخرى - وخاصة التصويبات، سواء تعلق الأمر بتصويبات الكتابة أو تصويبات القراءة فيما بعد (انظر فريزون ولجيراف 1982) - تعد علامات ملموسة على قصد في حالة الفعل لدى الكاتب.

تعد دراسة ما قبل النصوص جزءاً من التكوين النصي (أو تعد نقداً تكوينياً). وإن منه الدراسة إذ أصبحت واحدة من الدراسات الأدبية الأكثر نشاطاً حالياً، فإنها تعمل في تعاون: إنها تتدخل من جهة بوصفها مساعدة في العمل اللغوي لإثراء النصوص لحيات النقدية للأعمال. وإنها تقترح، من جهة أخرى، دراسة فعالية التكوين النصي مضرة إليها بداتها، أي ليس فقط بالنظر إلى ما تستطيع أن تخبرنا به مما يتعلق بالإجراءات

الحلاق لهذا الكاتب الخاص أو ذلك، ولكن أيضاً في المنظور الأكثر عمومية لاكتشاف محتمل للاضطرابات العابرة للفرديات والتي تسطيع أن تضيئنا حول التراث الأثروبولوجي لإجراءات الخلق النصي. ومن هذا الجانب، إنها قادرة، انطلاقاً من مقدمة منطقية مختلفة جداً، أن تتصل ببعض الاهتمامات الحالية للسنوات النصفية (ج.ل. لوبراف، 1992، ص 4 غريزون، 1994).

3- الشعرية والتاريخ

لقد اهتمت البنية بأنها لم تهتم بالبعد التاريخي للمظاهر الأدبية. وكذلك، فإن الاهتمام المتجدد الذي تحمله حالياً للتاريخ الأدبي، إنما يفسر غالباً بوصفه تجاوزاً للشكلاية الشعرية. وإذا كان صحيحاً أن بعض البنيويين قد بغضوا أهمية البعد التاريخي في وصف الأعمال الأدبية، فإن هذا لم يكن بكل تأكيد لعب ملازم للشعرية. غرولان يارت قد دعا مرات عديدة إلى إعادة تجديد تاريخ الأدب. ولقد أكد جينيت منذ 1969 أن الانتقال إلى التعاقبية في نقطة معينة من نقاط التحليل الشكلي يفرض نفسه، وأن رفض هذه التعاقبية، أو رفض تأويلها بمصطلحات غير تاريخية، يحمل حذوراً للنظرية نفسها (جينيت 1972). وعلى كل حال، فإن الدراسات التي خصصها للتقصية الشاملة، أي لهذا الشكل الخاص من تدخل النصوص والذي يمد النص في داخله تحويلاً لنص آخر (معارضة، محاكاة ساخرة، ترجمة وانتقالات أخرى، إلى آخره) (جينيت 1982)، وكذلك الدراسات التي خصصها للنص الموازي، أي لمجموع الواسمات (عنوان، عنوان فرعي، تدخل العناوين، الإهداءات، المقدمات، الملاحظات، إلى آخره) ذات الوظيفة التداولية التي ترافق النص بالمعنى الدقيق (جينيت 1987) هي وسمات بنوية وتاريخية. ويمكننا أن نذكر أيضاً أن الشكلاية الروسية، وهي الحركة التي تمتد أصلاً للشعرية الحديثة، كانت قد حملت اهتماماً كبيراً للحقب الأدبية، وللتطور الأدبي بشكل عام. وهكذا، فإن بروب ليس هو فقط مؤلف «مورفولوجيا الحكاية»، ولكنه كتب أيضاً «الجذور التاريخية للحكاية الغرافية».

إذا نظرنا في عمق القضية، فنستجد أن ضرورة اعتماد البعد التاريخي إنما تصدر مباشرة من أن العمل الأدبي هو عمل قصدي. فتبسيط الضوء على السمات الشكلية الثلاثة من خلال منظور شعري يستلزم معرفة قبيلة بالوضع التاريخي للعمل، سواء تعلق الأمر بحالة اللغة، وبالسباق الأدبي، أم تعلق بالحالة العامة للعالم بشكل عام. وتقرّب على ذلك مثلاً، فلنكي نعرف إذا كان هذا المنتصر أو ذلك من العناصر اللسانية للقصيدة موسوماً جمالياً، فيجب أن نعرف من بين أشياء أخرى- الحالة التاريخية للغة في لحظة خلق القصيدة. فإذا كان ثمة عناصر موسومة بالنسبة إلى القارئ اليوم، بسبب التطور

نعمري، فربما لا تكون كذلك بالنسبة للكاتب وجماعته اللسانية (والعكس صحيح أيضاً) وكذلك، فإن إشكالية الأجناس الأدبية تظهر أيضاً سمة لا تنفصل عن تداخل معلومات التزمانية والتفريعات التماثلية. إذ المقصود ليس الجواهر الفروق التاريخية، ولا التحديدات الاسمى فقط، وإنما المقصود هو مجموعة معقدة من علاقات النسب بين قصص، والقواعد الظاهرة، والمعايير الفنية الموثقة بنسب مختلفة ومتغيرة. ونجلى تعالها التاريخي في ترسيمات عامة وصغيرة نسبياً، ويمكن لزمها العملي أن يكون من أكثر لأرمة تنوعاً بكل تأكيد، ولكن الإسقاط التاريخي عليها، وكذلك الميل إلى إعادة تنشيطها مرور بعد ملامرة لها. ويقول آخر، فإن أيما ترسيمة عامة، ما إن تتم إنشاء حتى تكون قابلة لإعادة للتصميم إلى مالا نهاية - وهذا ينطبق على كل ترسيمة ذهنية. إنها بعد، من الآن معاصراً، جزءاً من الممكنات الأدبية التي يستطيع الكتاب المستقبلون استخدامها، بما في ذلك في سياقات تاريخية جد مختلفة ويتركبها مع ترسيمات أخرى. ولقد نعلم أن أيما ترسيمة لن يكون لها المعنى نفسه في سياقات مختلفة، ولكنها بهذا تكون عابرة للتاريخ وليس فوق التاريخ. فهي لا توجد إلا في التبعينات التاريخية المتغيرة، من غير أن تختزل فيها. وذلك بسبب كونها ترسيمة شكلية وأن واقعها الأقصى هو واقع ذهني. ويرتبط الوجه مهم لهذا التغير العام بإعادة التوزيع بين الشكل والوظيفة اللذين قام بدراستهما سابقاً نيبانوف، وهذا يعني أن الشكل يغير من وظيفته على امتداد التاريخ (ومثال ذلك متخيل للفنم الأسطورية)، وأن الوظيفة، على العكس من ذلك، تغير من شكلها (ومثال ذلك شعر لورنا الذي صهر نظام البيتين المتكاملين معنى لصالح نماذج أخرى من النظم).

وكذلك حتى على مستوى المصطلحات العامة جداً، فلأننا لا نستطيع أن ننجز من تجدد بين البنية والتاريخ. وهكذا، فقد أظهر في. ستيفانسون أن تحديد الشعر لا يمكن أن يتأسس على تعداد متناه للسمات التمييزية الثابتة والمتصلة، ولكنه يتأسس فقط على معدل متوازن لسمات محددة كماً، ومجموعة تبعاً لتشابهات أسرية (ستيفانسون 1957)- وهذه سمة ناتجة من أن مفهوم الشعر قد يكون عبر صيرورة من الترسيب التاريخي المعقد وثندي يعد مفهومنا الحالي ناتجاً له. وإن السمات الأكثر أهمية من بين سمات التشابه لأسري والمحددة للترسيم العام المسمى «شعر»، للتنمّل، كما يرى ستيفانسون في لاخطراف الإقاضي، وفي الوزن العروضي (والذي يجب عدم خلطه مع البنية الإقاضيّة، ومع الغافية، ومع التبر الموضوع على البنية الصوتية، ومع اللغة التصورية، ومع المتخيل لدلالي الذي يشتمل على عدد من الوحدات المتحركة الصغرى ذات النظام الانعكاسي).

وكذلك أيضاً، فلكي يستطيع مفهوم المتخيل القصصي أن يحدد يتوسّع ميداناً للتحقق كلامي الخاص (كما هي الحال في الغرب منذ اليونان القديم)، يجب أولاً أن توجد ننة

المتخيل القصصي بما هي متعارفة مع الخطاب الاحتمالي. وهذا ليس هو الحال في كل الصفات ولا في كل الصور التاريخية.

ولقد يعني هذا إذن أن التمايزات التحليلية الرئية للشعرية، يمدأ من أن تتعارض مع اعتماد المتغير التاريخي، تسمح لنا تحديداً بقياس كل حجم الفكر بقليل من الدقة.

- E.D. Hirsch Jr., *Validity in Interpretation*, New Haven, 1967; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; J.R. Searle, *L'intentionnalité*, Paris, 1985; M. Angeot, J. Bessière, D. Folkenma et E. Kushner (eds.), *Théorie littéraire*, Paris, 1989; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; G. Genette, *L'Œuvre de l'art: immanence et transcendance*, Paris, 1994.

التكوين النصي:

- **جينية textuelle:** J. Bellemin-Noël, *Le Texte et l'avanttexte*, Paris, 1972; L. Hay (ed.), *Essais de critique génétique*, Paris, 1979; A. Grésillon et J.-L. Lebrave, "Les manuscrits comme lieux de conflits discursifs", in *La Genèse du texte*, Paris, 1982; A. Grésillon et M. Werner (eds.), *Leçons d'écriture: ce que disent les manuscrits*, Paris, 1985; R. Debray-Genette, *Métamorphoses du récit*, Paris, 1988; P.-M. de Biasi, *Carnets de travail de Gustave Flaubert*, Paris, 1988; J.-L. Lebrave, "La critique génétique", *Genesis*, 1, 1992, p. 33-72; A. Grésillon, *Éléments de critique génétique*, 1994; M. Jeanneuret, "Chantiers de la Renaissance. Les variations de l'imprimé au XVI^e siècle", *Genesis*, 6, 1994, 25-44; R. Debray-Genette, "Hépat et paradigmes. Aux frontières de la critique génétique", *Genesis*, 6, 1994, p. 79-92.

الشعرية والتاريخ:

- **Poétique et histoire:** J. Tynianov, "De l'évolution littéraire" (1929), in T. Todorov (ed.), *Théorie de la littérature*, Paris, 1965; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème?" (1957), in G. Genette (ed.), *Esthétique et poétique*, Paris, 1992; R. Barthes, "Histoire ou littérature?" (1960), in *Sur Racine*, Paris, 1979; G. Genette, "Poétique et histoire" (1969), in *Figures III*, Paris, 1972; G. Genette, *Plaijpestes*, Paris, 1982; C. Moisan, *Qu'est-ce que l'histoire littéraire?*, Paris, 1987; G. Genette, *Seuils*, Paris, 1987.

السيمياتيات علم العلامات

SÉMOTIQUE

1 - لمحة تاريخية

السيمياتيات (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات أو السروررات التأويلية. توجد إذن، كما ذكر بذلك أسيرتو أليكو (1988) روابط عميقة بين السيماتيات والتأويل، وذلك لأن شيئاً ما لا يكون علامة إلا لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بواسطة مؤول ماء (موريس 1938). ومع ذلك، فإن السيماتيات المعاصرة، في الواقع، قد تطورت عموماً بشكل مستقل عن التأويل. فلقد أرادت جوهرياً لنفسها أن تكون نظرية وعلماً يصنف العلامات، وتحليلاً للشفرة (codes)، وقواعد، وأساقاً، ومواضعات، إلى آخره، ولم تشأ أن تكون نظرية للتأويل. وليس سوى في وقت قريب قد انزاح النبر نحو قضايا التأويل، وبشكل عام أكثر نحو تداولية للعلامات (إليكو 1985). ومع ذلك، فعلى مقدار ما يكون هذا الانزياح في النبر مشتركاً بين معظم الأنظمة المابعد بنوية، وحيث كانت السيماتيات المعاصرة كنسبة جداً، وحساسة تجاه المؤثرات النظرية الخارجية، فإنه لمن الصعب حالياً تبيين النتائج على المدى الطويل. والسيماتيات التي ستخلفها موضوعاً هنا هي نظرية العلامات بشكل أساسي.

ليس التفكير حول العلامات ولادة معاصرة، حتى وإن كانت قد اختلطت خلال زمن طويل مع التفكير حول اللسان، بسبب أهمية العلامات الكلامية في التواصل الإنساني وهكذا، فإنه توجد نظرية سيميائية ضمنية في التاملات اللسانية التقليدية، في الصين كما في الهند، وفي اليونان أو في روما. وسيكون من المبعث إذن أن نرغب في البحث عن الأصل التاريخي للسيماتيات عند موقف يعينه، حتى وإن كنا تقليدياً نعزوا هذا الشرف إلى سانت أوغستين، وحامسة بالنسبة إلى تمييزه بين العلامات الطبيعية والعلامات التواصلية، وكذلك

تميّز بين وظيفة للعلامات عند الحيوانات وعند البشر (De doctrina christiana). ولقد أولى السنسكطانيون من قبل أهمية عظمى لهذه القضايا. وفي الواقع، يجب الصمود على الأثر إلى أعلامون وأرسطو. ولقد سقى الفكر القديم فيما بعد القرون الوسطى، حيث صاغ الموديون خاصة أفكاراً حول اللسان، لها حمولة سيميائية. وفي عام 1632، نشر الفيلسوف الإسباني «ج. بوانسوت» (Joaquín de Sancho) "Tractatus de signis" (وهو متضمن في الجزء الثاني من كتابه «فن المنطق»). ولقد اقترح فيه ما بعد من غير ريب النظرية الأولى للعلامات. وأقام فيه تمييزاً بين التمثيل والمعنى، وأوضح خصوصية علامة المعنى الكامنة في كون العلامة لا تستطيع أن تكون بنفسها علامة على الإطلاق، بينما الشيء فيستطيع أن يمثل نفسه بنفسه. وهكذا، فقد خدعت العلامة في غير ما حاجة، كما هي الحال عند سانت أوغستين، إلى أن تكون شيئاً مرتباً: إنها تعرف فقط بعلامة «القام مقام». وقد فتح هذا التعريف إمكانية لشعور سيميائية عامة تتضمن أيضاً الأفكار الذهنية (ديلي 1982). ولكن كان يجب انتظار لوك لكي نرى ابتداء اسم «السيميائية» نفسه، محدداً بوصفه «معرفة بالعلاقات» ومتضمناً في الوقت نفسه «للافتكارات» الذهنية وعلامات التواصل العائلي إنساني (دراسة فلسفية تتعلق بالفهم الإنساني). ولقد كان هذا ترسماً لم يمس مع ذلك من غير أن يطرح بعض المشاكل، وذلك لأنه لا يعطينا من التمييز بين الحالات القصيدة (الأفكار) والتجليات الحسية لهذه الحالات (العلامات بالمعنى الأوغسطيني للمصطلح).

ولقد أصبحت السيميائيات علماً مستقلاً عملاً، مع عمل الفيلسوف الأمريكي شارلز ساندوز بورس (1839-1914). فهي تمثل بالنسبة إليه إطاراً مرجعياً يتضمن أي دراسة أخرى: فإنه لم يكن بإمكانه على الإطلاق أن أدرس أي شيء - الرياضيات، الأخلاق، الميتافيزيقا، الجاذبية، الديناميكا الحرارية، البصر، الكيمياء، التشريح المقارن، الفلك، علم النفس، الصوتيات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، الهويست (ضرب من لعب الورق)، الرجال والنساء النبذ، علم المعانييس والموازن- إلا بوصفه دراسة سيميائية. ومن هنا، فقد كانت كتابات بورس السيميائية متنوعة تنوع الموضوعات المذكورة، بيد أنه لم يخلف عملاً متسلسلاً يبرز الخطوط الكبرى لنظريته. ولقد أثار هذا الأمر، خلال زمن طويل، جهلاً بنظريته، ثم تبع ذلك في وقت قريب عدد لا يحصى من التفسيرات التي تحاول أن تجد الوحدة النظرية من خلال إعادة صياغاته المستمرة (انظر غرينلي 1973، دييديل 1979).

تعد سبعة بيرس وثبة على الأثر في تشطين:

أ) لقد ألح أن العلاقة الدالة هي علاقة ثلاثية المصطلحات: «العلامة أو الممثل. وهي الطرف الأول الذي يقيم مع الطرف الثاني المسمى «موضوعه» علاقة ثلاثية فعلاً

تستطيع أن تحدد الطرف الثالث المسمى «مؤوله»، وذلك لكي يسطوع هذا المؤول بالعلامة الثلاثية نفسها إزاء ما يسمى «الموضوع»، وهي علاقة مثل تلك التي تقوم بين العلامة والشيء». وبالمفهوم الواسع، فإن «المؤول» هو معنى العلامة. وأما بمفهوم أكثر غيباً، فإن المؤول هو العلاقة «الاستبدالية» بين علامة وعلامة أخرى: المؤول إذن هو على الدوام علامة أيضاً، وهذه العلامة سيكون لها مؤولها، إلى آخره. ويمكننا أن نبين هذه السيرة للتبدل بين العلامة والمؤول عن طريق العلاقات التي تقيهما كل كلمة مع الكلمات الأخرى التي تحددها في القاموس: تعد ترادفاً أو جملة مقسرة كل الكلمات التي نستطيع أن نهت لها محدداً عن تعريف، والذي لن يكون مكوناً على الإطلاق إلا من الكلمات (تودورف 1972). ليست العلامة علامة إلا إذا كانت تستطيع أن تترجم نفسها إلى علامة أخرى تكون من خلالها كاملة التطور. وإتينا لنؤول متصور بورس هذا بوصفه حجة لصالح «عمل علاماتي لا يتناهي»: إنه ليكون ينسبان المصطلح الثاني، الشيء، الذي يقطع السيرة التأويلية (وإثني كانت حقاً لا يتناهي) منذ اللحظة التي يصل فيها الفعل السيميائي إلى الهدف التداولي.

ب) إنه يحترف بتنوع العلامات ويعلم اختزالها إلى طريقة عمل العلامة اللسانية، وإن بورس إذ يجعل مختلف المماير تتقاطع، فإنه ليصل بها إلى 66 نوع من العلامات. وحتى ولو كانت الهندسة العامة مقعدة جداً، ومتغيرة بلا توقف، فإن هذا التصنيف لم ينجح في فرضي نفسه على الحلقة الضيقة لمفسري بورس. ولقد أصبحت بعض تميزاته شائعة، ونجد من هذه مثلاً العلامة النموذج، والعلامة المتولدة، أو الأيقونة، والأثر، والرمز.

ولقد أعلن اللساني لرديناند دي سوسير في وقت متزامن تقريباً عن «السيمولوجيا»: «إن اللغة نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار. وإنها لتفان بهذا مع الكتابة، ومع أبجدية الصم-البكم، ومع الشعار الرمزية، ومع صيغ اللياقة، ومع العلامات العسكرية، إلى آخره. وإنها لتعد فقط النسق الأهم من كل هذه الأنساق. وإتينا نستطيع إذن أن نتصور علماً بدرس حياة العلامات في قلب الحياة الاجتماعية. وإنه سيشكل جزءاً من علم النفس الاجتماعي، ولقد يعني هذا في النتيجة أنه سيشكل جزءاً من علم النفس العام. وستعطي لهذا العلم اسم السيمولوجيا (من اليونانية *semeion*، علامة). وإنه سيميلنا سم تتكون العلامات، وأي القوانين تنسوها. ولأنه مازال غير موجود، فيمكننا القول إنه سيوجد ولكنه يملك الحق في الوجود. إذ إن مكانه محدد مسبقاً». وأما الإسهام المباشر لسوسير في السيمولوجيا غير اللسانية، فقد تحدد تقريباً بحدود هذه الجمل، ولكنها جمل اضطلعت بدور كبير، وخاصة في فرنسا، حيث كان من نتائجها (المفارقة) أن تطور السيمولوجيا قد احتذى مثال اللسانيات يشكل دقيق.

ويوجد مصدر ثالث للسيميولوجيا الحديثة في ظاهراتية هيرل وعند إرنست كاسيرير. هيرل قد طور في كتابه «البحوث المنطقية» نظرية عامة للقصدية، وهي مصممة بوصفها علاقة إحالة. ولقد أنشأ في إطارها نظرية للعلامات وللمعنى أيضاً. وأما كاسيرير في كتابه «فلسفة الأشكال الرمزية»، فقد طرح عدداً من المبادئ.

أولاً: الدور الألفي للسان: إنه لا يستخدم في تسمية واقع مسبق الوجود، ولكنه يستخدم في جملة متفصلاً، وفي جملة متصوراً. وما يميز هذا الدور الترميزي-السمعي الواسع المقصود به هنا هو: كل ما يصنع المعنى-الإنسان من الحيوانات-التي، كما يرى كاسيرير، لا تمتلك سوى أنساق للتفكي والفعل- إذ إن ما يليق به هو الحيوان الرمزي.

ثانياً: ليس اللسان الكلامي هو الوحيد الذي يتمتع بهذا الامتياز. فهو يتقاسمه مع سلسلة أخرى من الأنساق-الأسطورة، والدين، والفن، والعلم، والتاريخ- التي تشكل مجموعة الفلك «الإنساني». وإن كل واحد من هذه «الأشكال الرمزية» يشكل «الطريقة» بدءاً من أن يقدّمها (تودوروف 1972).

وبعد المنطق مصدراً وأبداً من مصادر السيميائيات الحديثة. فلقد استطعنا أن نقول إن جذور السيميائيات توجد في المنطق القديم والقرسوطي. وإن هذا ليكون، على العكس من حساب المنطق الحديث، حيث لا تقترح السيميائيات إنشاء لسان اصطناعي، ولكن تحليل الوظيفة المنطقية للغات الطبيعية (دبلي 1902). فيورس نفسه كان منطقياً. ولقد أدخل بشكل واضح سروروات الاستدلال المنطقي في تصنيفه للإرشادات. وهذا تصور أعاد بنيت موديس وكثير من السيميائيين المعاصرين. وثمة نسب آخر يبدأ من فريجه (والذي يعد تمييزه بين Sinn و Bedeutung أمراً وثيقاً بالنسبة إلى السيميولوجيا)، ورسمل، وخاصة كارناب (1928): لقد بنى هذا الأخير لساناً مثالياً صار مثلاً بالنسبة إلى السيميائيات، وإن الذي أدخله فيها هو المنطقي الأمريكي تشارلز موريس (1938). فقد طور (موريس 1948) نظرية عامة للعلامات من خلال منظور سلوكي يحدد العلامة بوصفها شيئاً إهدادياً بالنسبة إلى موضوع آخر لا يمثل شيئاً في اللحظة التي ينطق فيها هذا السلوك. وإن التصنيف العام الذي اقترحه موريس لم يفرض نفسه قط، ولكن بعض تمييزاته قد أصبحت إرثاً عاماً للسيميائيات المعاصرة، كذلك التمييز بين «السمين» و«التأشير»، وخاصة التمييز بين الأبعاد «الدلالية»، و«التحوية»، و«التداولية» للعلامات.

لقد اقترح إريك بوسنيس في كتابه «الأسئلة والمخاطبات» (1943) نموذجاً سيميائياً يستلهم العنات عند سوسير. والمؤلف، مستنداً من جهة إلى اللسان الكلامي، ومن جهة أخرى إلى عدد من الأنساق السيميولوجية الأخرى (علامات الطريق، إلى آخره)، فقد أقام عدداً من المفاهيم والتمييزات (أصفر وحدة معنوية والفعل السيميائي، نظام الدلالة الداني

والمخارجي، أنظمة الدلالة المباشرة والاستيعابية). وقد أعاد بريتر استخدام بعض منها فيما بعد (1966). وفي العصر نفسه، فإن كتابات كل الممثلين الرئيسيين لما نسميه «اللسانيات السيميوتية» (سابير، ترويتسكوي، جاكسون، هيلميلف، ينجينست) قد اعتمدت المنظور السيميائي، وحاولت أن تحدد مكان اللسان في قلب الأنساق الأخرى للعلامات.

ولقد جذبت الفنون والأدب أيضاً انتباه السيميائيين الأوائل. فهي دراسة بعنوان «المن بوصفه عملاً سيميولوجياً»، اقترح جان ميكاووفسكي، وهو واحد من أعضاء حلقة براغ اللسانية، أن تصبح دراسة الفنون جزءاً لا يتجزأ من السيميائيات، وقد حاول أن يحدد خصوصية العلامة الجمالية: إنها علامة «مستقلة» تكتسب أهمية بحد ذاتها، وليس بوصفها وسيطاً للمعنى فقط. ولكن إلى جانب هذه «الوظيفة الجمالية»، والمشاركة بين كل الفنون، ثمة أخرى تمتلكها الفنون ذات «المحتوى» (الأدب، الرسم، النحت)، والذي هو محتوى اللسان الكلامي. وتتمثل هذه الوظيفة في «الوظيفة التواصلية». (وإن كل عمل فني هو علامة مستقلة. وللأعمال الفنية ذات الموضوع «الأدب، الرسم، النحت»، وظيفة سيميولوجية ثانية هي الوظيفة التواصلية». ويجب التذكير أيضاً بأعمال الظاهراتي الروماني أنطونين في ميدان الأدب والموسيقى. وهي أعمال مكرمة للوضع الأنطولوجي للوحدات، والتي تلمن إزاء عدد من الوجوه من تمييز غودمان بين فنون نسخ المخطوط وفنون البديل الإملالية. ويمكننا أن نصيب الفيلسوفة سوران لانجر التي تقترح، مستلهمة كاسيرير، سيميائية تمهيرية للموسيقى: «الموسيقى شكل من أشكال الدلالة... والتي، بفضل بنيتها الاندماجية، تستطيع أن تعبر عن أشكال للتجربة الحية تكون اللغة إلزاماً غير ملائمة على وجه خاص 'وتشكون فحواها من المشاعر، والحيلة، والحركة، والانفعال». والفقهية التي تصدرت لها لا نجبر، وهي لفظة البعد الدلالي للموسيقى، والتي لا تزال إلى اليوم في قلب السيميائيات الموسيقية (تودروف 1972).

■ مصادر السيميائيات الحديثة :

C.S. Peirce, Collected Papers, Cambridge, 1932 s., C.S. Peirce, Ecrits sur le signe. Paris, 1978, P. Weiss et A. W. Burks, "Peirce's sixty-six signs", The Journal of Philosophy, 1945, p. 383-398, A.W. Burks, "Icon, index, symbol", Philosophy and Phenomenological Research 1949, p. 673-689; J. Dewey, "Peirce's theory of linguistic signs, thought and meaning", The Journal of Philosophy, 1946, 4, p. 85-95, D. Greenlee, Peirce's Concept of Sign, La Haye, 1973, G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, Introduction à la sémiotique de Charles S. Peirce, Paris, 1979, F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, 1916, R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique générale", Genève, 1957, E. Cassirer, Phiden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der

Ontologie, Logik und Literaturwissenschaft (1931), Tübingen, 1972; E. Cassirer, *An Essay on Man*, New Haven, 1944, E. Cassirer, "Le langage et la construction du monde des objets", in *Essais sur le langage*, Paris, 1969; C. Ogden et I. A. Richards, *The Meaning of Meaning*, Londres, 1923; R. Carnap, *Der logische Aufbau der Welt* (1928), Francfort, Berlin, Vienne, 1979; R. Carnap, *The logical Syntax of Language*, Londres-New York, 1937; C.W. Morris, *Foundations of the Theory of Signs*, Chicago, 1939; C.W. Morris, *Signs, Language, and Behavior*, New York, 1946, E. Buyssens, *Les Langages et le discours* (1943), Bruxelles, 1973; J. Mukarovsky, "Sémiologie et littérature", *Poétique*, 1970, 3; S. Langer, *Feeling and Form*, Londres, 1953; R. Ingarden, *Qu'est-ce qu'une œuvre musicale?* (1933, 1962), Paris, 1989.

معرض عامة:

M. Benne, *Semiotik. Allgemeine Theorie des Zeichens*, Aix-la-Chapelle, 1967; G. Mouma, *Introduction à la sémiologie*, Paris, 1970; P. Guiraud, *La Sémiologie*, Paris, 1971, I. Todorov, "Sémiotique", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; U. Eco, *Trattato di semiotica generale*, Milan, 1975; R. Jakobson, *Coup d'œil sur le développement de la sémiotique*, *Studies in Semiotics*, 3, Bloomington, 1975; T.A. Sebeok (ed.), *The Tell-Tale Sign: A Survey of Semiotics*, Bloomington, 1975; J. Deely, *Introducing Semiotics, Its History and Doctrine*, Bloomington, 1982; D.S. Clark Jr. *Sources of Semiotic. Readings with a Commentary from Antiquity to the Present*, Carbondale et Edwardsville, 1990.

لقد عرفت الدراسات السيميولوجية، بعد الحرب العالمية الثانية، تطوراً كبيراً. وقد كان ذلك في ميازين مختلفة جداً، ومع نتائج متنوعة جداً، وفي أطر نظرية غير منسجمة دائماً بعضها مع بعضها الآخر. وإن السيميائيات، من جهة أخرى، إذ تحدد نفسها بوصفها علماً عاماً للعلامات، فإن سفيحها ليجل إلى ضم كل الأعمال في علوم إنسانية تعالج عن قرب أو من بعد ظواهر تستخدم علاقة المعنى. وكذلك، فإنه لمن المستحيل إعطاء لمحة عن العديد من الأبحاث التي تطلب بالعلامة السيميولوجية أو التي يعدها السيميائيون جزءاً من نهل مشروعاتهم (بالنسبة إلى ذكر الأبحاث تباً للبلدان كتبها، انظر مثلاً هيليو، مشوروت 1979). وقد كان المقابل لهذا المجموع السيميائي، توسعاً غير مراقب للمصطلح. فقد وصلنا إلى استحالة ثمة نستطيع أن نحصر معها موضوع هذا العلم ونتابعه. ويمكننا عمومياً أن نمود بالأعمال السيميائية إلى ثلاثة توجهات رئيسة:

1- ثمة نسب يكون من لوك-سيروس-سيروس. وهو يتلقت من نظرية عامة للعلامات الطبيعية أو التوافقية، الإنسانية أو غير الإنسانية والتي تجسّل مثلها الأعلى إنشاء نظرية عامة

لأعمال التواصل. ويبدو اللسان الإنساني، من خلال هذا المنظور، بوصفه تمعدية من الأساق البيولوجية للمعنى وللتواصل: إنه يحتفظ بكل تأكيد بمكانة خاصة، إذ في إطاره تصاغ التحليلات المتعلقة بالأساق السيمبولوجية الأخرى، ولكن النظام الذي يدور (الساقيات) لا يملك قيمة النموذج بالنسبة إلى هذه الأساق الأخرى، سواء كانت إستاتية أم لم تكن. وإن هذا المتصور للسيمباليات قد تطور في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ولا سيما حول «ت. سيبيوك»، فأثبت فعالية وأهمية يدين بها إلى ذهنه المكون من تداوليل العلوم. وسنذكر من بين حقول دراسته حقول التواصل الإنساني غير الكلامي، أي الإيماء والمحاكاة (الحركي)، وكذلك طرق التفاعل الخاص (التقاربي)، وهو ميدان يجد فيه السيميائيون تشغلات علماء السلوك الإنساني (بيريدوستل 1992، هال 1968). وإن هذه الأعمال، بالإضافة إلى الأبحاث المتعلقة بالسلوك الرمزي عند الحيوانات - السيميائيات الحيوانية (انظر «ت. آ. سيبيوك» 1965، و «ت. آ. سيبيوك» و «ج. أ. إميكير-سيبيوك» 1980) - قد جعلت كثيراً من الباحثين يحفظون من تأكيدات اللسانيين وبعض الفلاسفة (مثل كاسبرير) والتي تتعلق بالفجوة المطلقة بين الكلام الإنساني والتواصل الحيواني، ولقد استند «و.ج. سيمث» إلى السلوك الرمزي الذي يشترك فيه البشر مع الحيوانات (المحاكاة، الإيماء، العمل الرمزي للتفاعلات الخاصة) وحاول أن يبين وجود رابط عم للتواصل الحيواني والتطور الإنساني ورأى أن الأساق الحيوانية السيميائية للإنسان تستمر لكي تحظى بهيمنة على تطور اللسان (سميث 1974).

2- وثمة نسب مؤسس على الإحيائية الآكية وعلى نظرية المعلومات. وأما في فرنسا، فيمثل هذا الاتجاه «أ. موليه» (1965)، ولكنه اتجه قد تطور خصوصاً في الستينات والسبعينات في الاتحاد السوفيتي (وخاصة في حلقة تارنو). وإذا كانت الأبحاث الأمريكية أكثر أصالة في ميدان دراسة العلامات الشمت-لسانية، فإن المساهمة الأكثر أهمية للسيمباليات السوفيتية تنموضع في ميدان دراسة العلامات الفوق-لسانية وفي تطور «سيمباليات الثقافة». ومن بين الأبحاث من «الأساق الثانوية»، أي عن الأساق التضمينية (كما يسمي هيلسلف) المؤسسة على اللسان ولكن غير المتطابقة معه، يمكننا أن نقف على أعمال لوتمان من الأدب (إن البنية الأدبية للعمل الأدبي، وإن كانت لا تتجسد إلا كلاماً، فإنها هي نفسها بنية فوق لسانية) وعن السينما (لوتمان 1970، 1977)، أو أعمال إيسينسكي عن الفنون (إيسينسكي 1976). ويجب مع ذلك أن نلاحظ أن مفهوم «النسق الثانوي» يند إشكالياً عندما يطبق مثلاً على الفنون المرئية. فسيمباليات الثقافة، إذ تتعدد بوصفها «دراسة التلازم الوظيفي لمختلف أساق العلامة» (ف. ف. إيفانوف وآل، 1973)، فإنها تفسح لمجال أمام دراسات مقارنة مهمة. وهكذا، فقد اقترح لوتمان نموذجاً يعارض بين ثقافات

موجهة نحو الأصول وثقافات موجهة نحو المستقبل، وثقافات موجهة نحو العلامة، وثقافات موجهة ضد العلامة، وثقافات موجهة نحو النص، وثقافات موجهة نحو الشرح، وثقافات موجهة نحو الأسطورة، وثقافات موجهة نحو العلم (انظر سيكمان 1977).

٩- وهناك النسب اللساني. وهو نسب مهيمن في فرنسا خاصة. وإنه ليتطابق إلى حد ما مع البنيوية. ويفضل بعضهم، لكي يسموا خصوصيته، أن يتكلموا عن السيميولوجيا (مصطلح المقترح سوسير) بدلاً من السيميائيات، ولكن التمييز بينهما لم ينجح عملاً في فرض نفسه. فهي لما كانت أيضاً مستوحاة من أعمال هـ. ليفي ستروس^١ عن أساق القرابة، فإن البحث السيميولوجي الفرنسي قد توجه خاصة نحو دراسة الأدب، وبصورة أقل نحو الأشكال الاجتماعية المفترضة أن تعمل على طريقة اللسان^٢ (الأسطورة، الدُّرْجة، إلى آخره). وإن ما يميز السيميولوجيا الفرنسية قبل كل شيء، هو أنها استوحيت بشكل وثيق من النموذج اللساني البنيوي (وبشكل جوهري من نظريات جاكسون وهيلسليف). ولقد ذهب رولان بارت إلى حد قلب العلاقة التي اقترحها سوسير بين السيميولوجيا واللسانيات: لم تعد السيميولوجيا وجهاً من وجوه اللسانيات، وذلك لأن كل العلامات غير اللسانية (كما يرى بارت) هي علامات يحددنا اللسان سبباً، ويطلبها مع الفكر بوصفها هكذا (ولعلنا نستطيع أن نرى في هذا تأثيراً للمتصور المفرد من اللاوي الفرويدي الذي اقترحه لاكان). وإن كان كل مثلي البنيوية لا يقبلون هذا القلب، فإن معظمهم يبالغ اللسان، فهاهنا أو باهنا، بوصفه استبدالاً للبنية السيميائية كما هي. وهكذا، فإن تحليل أساق القرابة عند ليفي ستروس، يجمع من تحليل علم أصوات ووظائف اللسان الذي اقترحه ترويتشكوي نموذجاً له. وإن بارت يطبق من جهة التمييز السوسيري بين اللغة والكلام على تحليل الدُّرْجة المصممة بوصفها نسقاً رمزياً (بارت 1967). أما فيما يتعلق بعلم الدلالة العام لفرعاس، فإذا كان المربع السيميائي الذي يزوده بنموذج تكويني يريد هي نظامه أن يكون تبعاً للغة الواصفة، فإننا سنلاحظ أنه يتصل ببنية غير زمنية كان ليفي ستروس قد جعلها مسلمة - وهي نفسها تميز بشكل كبير للنموذج اللساني - كما يتصل بالمربع المنطقي لبلانشيه الذي يقيم علاقة بين أنطاب افتراضية. وهكذا، فإنه ليس من غير شك مصادفة إذا كانت معظم الأعمال الفرنسية - باستثناء الأبحاث الرافقة التي كرستها فيمتر^٣ للسينما - التي نرى أنها تمتد جزءاً من السيميولوجيا، هي أعمال ذات تحليل شكلي للأدب. وإن هذا ليرويح التمس غير المعلمة للبعد السيميائي (أو السيميولوجي). وذلك - باستثناء أعمال جوليا كريستيفا وتلك الأعمال التي تستوحى من نظرية غريمانس (مثل غريمانس وآل، 1972، شيرول 1973، كوكيت 1973، رانسبي 1973) - لأن هذه الأعمال، مثل أعمال بريمون، وجينيت، وتودوروف، إلى آخره، تم تنشأ في إطار نظرية سيميائية عامة.

أما أعمال أميرتو إيكو، فإنها لا تدخل في أي نسب من الأنساب المميزة في الأعلى. فلقد كانت مقارنته توفيقية في جوهرها. فهو إذ أولى أهمية لنظرية بورس التي مارلت تماثل على امتداد السنين، فقد دمج الأعمال البنيوية (وخاصة أعمال الشكلايين الروس، وبارت، وغريغس) وظل متنبها للتأمل الفلسفي المكثف لإشكالية العلامات وكذلك، فإنه من بين السيميائيين الأوروبيين النوازل الذين طوروا سيميائيات عامة تبحث عن الجوار الدائم مع المفترحات التي يقدمها الباحثون الآخرون. وإن متصوره كان مركزاً في الملحطة الأولى على دراسة الشَّرع، كما يمكن لنا أن نتابع تطوره من خلال كتاباته الحديثة. وقد أعطى مكاناً من الأهمية التي يولها للخلفية العميقة للإدراك الذي يظل في تحول دائم. ومن هنا، فقد نشأ رفضه الاهتمام بالسروروات الدلالية القائمة على النموذج الثابت والنسائي المحض «المقنوس». فتأويل العلامات يشكل عمقاً «لموسوعة» متعددة الأبعاد وفعالة، وتغني من كل فعل تأويلي جديد (إيكو 1979، 1988). ولقد كرس إيكو، في ميدان ما يسميه «السيميائيات الخاصة» أعمالاً عامة للأدب. يفرغ في كتابه «قراءة في الخرافة» زحزحة نير التحليل للمواضعات السيميائية التي تسوس القصص نحو الدراسة التبادلية السردية، أي نقلها من «السردية الكلاسيكية» بما هي مژولة عن طريق قارئ متعاون. ولقد اهتم أيضاً بوسائل التواصل الجماهيري (إيكو 1972)، كما اهتم بخلفية اللغة.

2 - السيميائية ودراسة الفنون غير الكلامية

لقد استطعنا أن نرى أن السيميائية قد احتلت منذ وقت مبكر بالأدب والفنون. وهذا ليس مدهشاً، نظراً لأهمية الأساق الفنية الرمزية في حياة البشر. وكما هي الحال في كل مكان، فإن لمختلف الفنون أوضاعاً سيميائية لا تختزل إلى بعضها. ولقد تبين أن سيميائية لفنون تمتد أوسعاً واثمة لامتحان قوة التحليل السيميائي ونقاط ضعفه. ولن نعرض هنا إلا لميدان الفنون غير الكلامية، وذلك لأننا كنا قد قدما الدراسات السيميائية التي تتصل بالأدب عند ما يكون ثمة مكان في مختلف المداخل المخصصة للأدب. ويجب أن نضيف أن التحليل السيميائي في ميدان الأدب، إذا وضعنا المفردات جانباً، فإنه لا يختلف بشكل أساسي عن المقاربات التحليلية الشكلية الأخرى، باستثناء ميدان التحليل المسرحي. من أجل هذا الشكل من أشكال الفن، حيث يصرف العنصر الكلامي دائماً بالتفاعل مع الشَّرع غير الكلامية (الإيماء، المحاكاة، إلى آخره)، فإن السيميائيات تشكل نموذج التحليل التواحد أكثر (انظر حلاً ميريري، وآك، 1981).

ومما لا شك فيه، أن نتائج التحليل السيميائي في ميدان الفنون المعرّية قد كانت أكثر ما نكفّر مبعثاً للخبرة حتى أيامنا هذه. ويبدو أن هذا الأمر يعود جوهرياً إلى أن معظم

أولئك الذين حاولوا فيه ولم ينجحوا في التحرر من فئات التحليل اللساني (مثل لانديكس، 1971)، وذلك على الرغم من الاستحالة البديهية لاكتشاف الوحدات الاختلافية القصوى في ميدان للعلامات المرمية (وقد أشار داميش إلى هذا، 1977): إن هذا النقل الآلي غالباً للمفاتيح اللسانية قد كان غير مفهوم إلى درجة أن واحداً من مؤسسي سيميائيات الصوت المرمية، وهو مير شابيرون قد ضرب المثل بمقاربة أكثر احتراماً لخصوصية سيميائية الرسم (شابيرون، 1969). ومن بين الأعمال الثلاثة التي تنجوا من هذا العيب، يجب ذكر أعمال بارت التي كرسها للصورة الفوتوغرافية (بارت، 1982): إنه وإن كان يستعمل مفردات تعود إلى سوسير وهيلمسليف، مخافراً بذلك في التفضيل، إلا أنه قد اعترف منذ البداية أن الدلالة الذاتية الفوتوغرافية، لم تكن في شرعيتها قائمة بالمعنى الذي نستطيع أن نكون فيه الرسالة الكلامية: إنه لمن الصحيح أن هذه البصرة لم تعد تلوذ عندما يتعلق الأمر بالصورة المتقشرة، والتي يقبل من أجلها وجود «علامات مقطعة» تشكل الشرعة. وأما تحليل القصة السينمائية التصويرية الذي يدين بوجوده لميتز، فهو استثناء وجيه آخر: بينما كانت السينما تنقسم مع الأدب على الأقل فئة مركزية مثل القصة، فقد ألح ميتز دائماً على أن شرع السينما التصويرية لا تقتزل إلى بناء مصمم بالتوليزي مع البناء اللساني (انظر ميتز، 1971، 1977).

إن نظرية «أساق النمذجة الثانوية» التي اقترحتها مدرسة تارني لبيان الوضع طرمزي للفنون غير الكلامية، لتواجه المشكلات منها. فالأطروحة التي تكون بموجبها اللغات الطبيعية نموذجاً أصلياً لكل الأنشطة الثقافية الأخرى، لم تعد معقولة. وهي، على كل حال، غير قادرة أن تكشف عن الخصوصية اتسميائية للفنون غير الكلامية.

وأما في ميدان الموسيقى، فقد نبين أن المقاربة السيميائية أكثر إيجابية، وذلك كما يشهد على وجه الخصوص عمل ج.ج. ناتيز (1975) الذي يظهر عبر الأمثلة أن الفئات التحليلية المستعمارة من اللسانيات، والمنقولة بشكل صحيح، تستطيع أن تكون في الموسيقى عملية، وإن هذا ليكون على الأقل على مستوى التحليل التحري. وليست هذه العلامة صادقة: إنها تستند في الواقع إلى أن الموسيقى (الموسيقى المكتوبة على الأقل)، مثلها مثل اللغات، تمتلك «ترسيمة» نحوية. ومع ذلك، فإن هذه القرابة بين هذين النموذجين من نماذج نسق العلامات لا تمتد إلى الميدان الدلالي. وفيما عدا المطابقة المرحمية بالعلاقة بين التوليف والتأويل، فإنه لا يمكن القول إن للدوال الموسيقية وظيفة داتبة المعنى وذلك على طريقة العلامات الكلامية (انظر كاريبيكي، 1990). وعلى وجه الموم، فإنه تقبل أن يكون النسق الموسيقي إما نسقاً نحوياً محضاً (ولكن في هذه الحالة، هل نستطيع أن نتكلم عن العلامات الموسيقية؟)، وإما أن تكون للعلامات الموسيقية وظيفة

تميرية. وتستطيع وظائفها في الحالة الثانية أن تكون مباشرة في إطار نظرية غودمان ذات التمثيل الاستعماري. بيد أن امتياز، يأخذ ثابته، من جهة أخرى، التوليفة الثلاثية لمولينو (1975) - الذي ينضم إلى تمييز عملي كان قائماً في أعمال حلقة براغ - والذي يجب على التحليل السيميائي بموجبه أن ينتشر على ثلاثة مستويات: المستوى الشعري (والذي يتمثل في القصيدة الحلاقة، وفي الفئات الإنتاجية)، المستوى الحياضي للموضوع المخلوق، والمستوى «الجمالي» (والذي يتمثل في استراتيجيات التلقي).

إذا وضعنا جانباً أسلاف النمذجة الثانوية لمدونة تارتي، فإن معظم الأبحاث السيميائية في ميدان الفنون تنحصر في فنون خاصة. وإن الاستثناء الأكثر شهرة هو «السنة الفن» الذي وضعه «ن. غودمان». وإذا كان غودمان لا يستعمل المصطلح «سيميائية»، ولا مفردات السيميائيين، إلا أنه يقترح سيميائيات عامة للفنون. وبالإضافة إلى نظريته عن المرجع، وإلى تطويراتها بخصوص «الأعراض الجمالية»، فإننا نقف خصوصاً على تمييزه بين فن نسخ المخطوطات (مثل الرسم) وفن البديل الإجمالي (مثل الأدب والموسيقى). وسنلاحظ أن الفنون الثلاثة، على عكس الأولى، تمتلك ترفيهاً نوعياً (يستند إلى ترسيمة مكونة من سمات منفصلة ومتخالفة بشكل محدد - مثل النسق الصرني، والأبجدي، أو أيضاً مثل عناصر الكتابة الموسيقية). وإن هذا ليفسر لماذا يستطيع عمل البديل الإجمالي (مثل النص الأدبي) أن يتكرر إنتاجه من غير أن يفقد هويته (التي تستند إلى الهوية النوعية فقط)، في حين أن عمل نسخ المخطوط، المنتج من خلال ترسيمة نوعية متصلة ومكثفة، لا يستطيع أبداً أن يكرر إنتاجه على وجه التماثل: إن إعادة إنتاج اللوحة لا يمثل إذن نسخة جديدة من العمل، وذلك على عكس إعادة إنتاج النص، ولكنه يمثل صيغة أوتزيبيداً. ويظهر تحليل غودمان، من بين أشياء أخرى، لماذا لا يستطيع الوضع السيميائي للفنون المرئية أن تكون معهومة بشكل ملائم في إطار الاستبدال اللساني، حيث يفترض هذا الأخير وجود ترسيمة نوعية تخالف الترسيمات الأولى.

السيميائيات عبر العالم:

A Heibo (ed.), *Le Champ sémiotique*, Bruxelles, 1979.

السيميائيات السوفيتية:

Simpazrum po strukturnomu izucheniju znakovykh sistem, Moscow, 1962. Trudy po znakovym sistemam (Semiotike), Tartu: 2 (1965), 3 (1967), 4 (1969), 1. Lotman, *La Structure du texte arustique*, Paris, 1973; V.V. Ivanov, V.N. Toporov, A.M. Pjatigorskij et J.M. Lotman, "Theses on the semiotic study of culture", in J. Van der Eng et M. Grygier (eds.), *Structure of Texts and Semiotics of Culture*, Paris/ La

Haye, 1973; B. Uspenskij, *The Semiotics of the Russian Icon*, Lisse, 1967; I. Lotman, *Esthétique et sémiotique du cinéma*, Paris, 1977; A. Shukman, *Literature and Semiotics: A Study of the Writings of Yuri A. Lotman*, Amsterdam, 1977

السيمياتيات في الولايات المتحدة :

R. L. Birdwhistell, *Introduction to Kinesics*, Washington, 1952; T.A. Sebeok et al. (ed.), *Approaches to Semiotics*, La Haye, 1964; T.A. Sebeok, "Animal communication", *Science*, 147, 1965, p. 1006-1014; E.T. Hall, "Proxemics", *Current Anthropology*, 9, 1968, p. 83-108; W.J. Smith, "Zoosemiotics: ethology and the theory of signs", in T.A. Sebeok (ed.), *Current Trends in Linguistics*, vol. XII, Paris et La Haye, 1974; J. Umiker-Sebeok et T.A. Sebeok (eds), *Speaking of Apes*, New York, 1980.

السيمياتيات في فرنسا :

R. Barthes, *Mythologies*, Paris, 1957; R. Barthes, *Le Degré zéro de l'écriture*, Paris, 1963, "Éléments de sémiologie". R. Barthes, *Système de la mode*, Paris, 1967; T. Todorov, "De la sémiologie à la rhétorique" *Annales*, 1967, 6, p. 1322-1327; A.-J. Greimas (ed.), *Pratiques et langages gestuels (= Langages, 10)*, Paris, 1968; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; L. Prieto, *Messages et signaux*, Paris, 1966; J. Kristeva, *Sémiotique*, Paris, 1969; A.-J. Greimas et al., *Sémiotique poétique*, Paris, 1972; J.-C. Coquet, *Sémiotique littéraire, Contribution à l'analyse sémantique du discours*, Paris, 1973; C. Chabrol, *Sémiotique narrative et textuelle*, Paris, 1973; F. Rastier, *Essais de sémiotique narrative et textuelle*, Paris, 1973 - Pour une critique philosophique, cf. F. Wahl, "La philosophie entre l'avant et l'après du structuralisme", in O. Ducrot et al., *Qu'est-ce que le structuralisme?*, Paris, 1968.

السيمياتيات في إيطاليا :

C. Segre, *La struttura e il tempo*, Turin, 1974; A. Serpieri et al., "Toward a segmentation of the dramatic text", *Poetics Today*, 2 (3), 1981, p. 163-200; U. Eco, *L'œuvre ouverte*, (1962), Paris, 1965; U. Eco, *La Structure absente* (1968), Paris, 1972; U. Eco, *Traité de sémiotique général* (1975), Bruxelles, 1979; U. Eco, *Lector in fabula*, Paris, 1988; U. Eco, *Le Signe*, Bruxelles, 1989.

سيمياتيات الفن :

La Sémiotique des arts: N. Goodman, *Langages de l'art* (1988), Paris, 1990; M. Schapiro, "Sur quelques problèmes de sémiotique de l'art visuel: champ et véhicule dans les signes iconiques" (1969), in *Style, artiste et société*, Paris, 1982; C. Metz., *Langage et cinéma*, Paris, 1971; R. Lindelers, *Éléments pour une sémiotique de la photographie*, Paris et Bruxelles, 1971; J. Molina, "Fait musical et sémiologie",

Musique en jeu, 17, 1975, p. 37-63; J.-J. Nattiez, *Fondements d'une sémiologie de la musique*, Paris, 1975; H. Damisch, "Huit thèses pour (ou contre?) une sémiologie de la peinture", *Macula*, 2, 1977 p. 17-23; C. Metz, *Essais sémiotiques*, Paris, 1977; R. Barthes, *L'obvie et l'obtus*, Paris, 1982; J. M. Schaeffer, *L'image précaire. Du dispositif photographique*, Paris, 1987, V. Karbusicky (ed.), *Sinn und Bedeutung in der Musik*, Darmstadt, 1990.

السرديات

NARRATOLOGIE

السرديات: اقترح تودوروف هذا المصطلح في عام 1969، وذلك لتعريف «علم لم يوجد بعد» ألا وهو «علم للقصة».

ومع ذلك، فإن السرديات لم تولد من عدم، ولكن الأعمال التي تستوحي منها أو التي تجد نفسها فيها تتوزع بشكل غير متعادل في الزمان، وإن الدراسات السردية، التي تنفسي تحت تقاليد ثقافية متنوعة جداً، قد ظلت بعضها كتيمة عن بعضها على الأكل إلى عصر قريب.

إننا نجد التعريفات الأولى بالنهج السردية (واقع القصة)، وذلك بالتعارض مع النهج الدرامي (المحاكاة)، عند أفلاطون وأرسطو. ولكن أفلاطون يميز بين ثلاثة أنواع (المحاكاة، والواقع المحض للقصة، والنهج المختلط)، بينما يميز أرسطو بين نهجين فقط. فهو لما كان جاهلاً بالشكل السردية «المحض»، فإنه لا يستطيع أن يعرف من واقع القصة إلا الشكل المختلط، والذي تمثله الملحمة كما هي الحال عند أفلاطون. ويقع التعارض بينهما في تمييز نهج على حساب نهج آخر. فبينما أفلاطون لا يقبل إلا واقع القصة المحض (الذي تمثله فصيفة المدح، من غير أن يضع أي تعليق آخر)، فإن أرسطو يفضل التراجيديا، وإن كان أكثر بيانا حول الموضوعين من أفلاطون. فهو يختزل الملحمة إلى الجزء المناسب (الموصول ما بعد 26). ومع ذلك، فهذا كل ما تملكه في نظرية القصة تقريباً إلى القرن التاسع عشر: إننا نجد بعض التجليات، الفنية أو العلمية، عند بعض الروائيين (تذهب من الإجراءات التفاعلية إلى تدخلات المؤلف). وهي تدل على وعي حقيقي بالقضايا السردية التي تسمح بالكلام عن «الرواية حول الرواية» (سيرفانتس بالطبع، ولكن كان قبل أنجيل تاتيس ولوسيان. ثم كان بعد ذلك ستيرن وديفرو من بين آخرين) ولكن

ربما لأن المقصود لم يكن قط الروايات «الجديدة» تماماً، فإن هذا التأمل حول القصة لم يحده المطرود بالحسيان إلا في وقت متأخر، ولم يؤسس بالفعل تقليداً. ولقد أحد نوضح بتغير انطلاقاً من القرن التاسع عشر. فالألفاظ الجديدة الذي يشهد عليه كتاب ملوير «المراسلات» بخصوص النقاثة الروائية، كان له منافسون عند الروائيين أولاً. وقد كان جويس من بينهم. فسطلة المقدمات التي جمعها في عام 1884 عندما أعاد طبع رواياته، ستكون نقطة الانطلاق لأعمال «ب. ليهوك» في عام 1921. فقد طبق هذا الأخير، تبعاً (جراً) استقرائي شمل عدداً معيناً من الروايات بين طرق مختلفة لتمثيل الأحداث أو «وجهات النظر» - «تمثيلية» - بل «درامية»: الكاتب غائب، بينما الأحداث، فموضوعة مباشرة تحت أنظار القارئ. «شاملة الرواية»: الكاتب كلي العلم، وهو يلخص لقرائه لأحداث التي يمر عليها). وإن التحليل ليستند إلى تمييز بين «البان» و«دوي» (وسيقال فيما بعد التقرير والتصوير)، وهو تمييز يأتي من داخل طريقة السرد، ولكنه ولدت للتمييز بين «محاكاة» و«واقع» القصة المروية. وهو يتصاحب بتقويم قوي لواحد من تقانات (الصور). وهو تقويم سرد عليه فيما بعد التقويم المعاكس لفورستير ويوت (ضد موت المؤلف). ثم أعاد أخذ هذه الأعمال وتابعتها كل من «ج. واينر» و«ب. باش» (1932) و«ن. فريدمان» (1955)، وكانت تصب على «وجهة النظر» بشكل أكثر تنسيقاً وأقل سرداً، ولكن من غير تمييز على تدوام بين الراوي والمؤلف، ومن غير فصل لما ستضمه السرديات فيما بعد نعت مفتي خفيفة (أو «وجهة النظر» بالمعنى الضيق، أو التثير) والمصوت.

وستطور الدراسات السردية في ألمانيا أيضاً بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فلقد كان لها هي أيضاً خلال زمن طويل سمة مميّزة، ممجدة أولاً نحو «المؤلف» (سببها «ج. 1883») وذلك قبل رد الاعتبار كود فعل لـ «الراوي» («ك. فريدمان» و«و. رنزل» بدءاً من 1910-1915، ثم «و. كاييز» 1935). وستتعلق هذه الدراسات بالأسئلة عنها التي تعلق بها التيار الأنكلوساكسوني (الفوارق بين طرق تمثيل الأحداث، دور الراي في داخل القصة). ولكنها كانت ليس من صنع الفنانين أو النقاد الذين ينطلقون إلى تنسيق ثوات التحليل وتقييم الأعمال الفردية، ولكن من صنع الشرعيين الذين، من خلال منظور «سمي» (متغير عبر السنين، ومتغير من منظر إلى آخر) يبحثون عن تحديد جوهري للمن «سردية»، مستخلصين مبادئه بشكل مستقل عن الملاحظة التجريبية للأعمال. وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى «رنزل» (1964، ص 8) الذي كان يرى أن «تلفاز» الرواية تعد أبنية «ممن»، وإذا كانت لم تحقق قط في الروايات الخاصة، إلا أنها تسمح بفهم الرواية بوصفها خطأً أدبياً.

ولما في فرنسا، وعاجز بعض الأعمال المعزولة والمتأخرة نسبياً (ج. برون 1946،

ج. بلان 1954)، كان يجب انتظار نهاية الستينات لكي تتطور الدراسات النظرية حول القصة. فالمعد رقم 8⁸ من مجلة Communications صدر في عام 1966، يحمل العنوان «التحليل البنيوي للقصة». وقد كانت له قيمة البيان العام والمنهج، وخصوصاً المقال الاستهلالي الذي وضعه «ر. بارت» بالإضافة إلى مقال «ت. تودوروف». فلهذا استند كلاهما إلى الشكلايين الروس (كان القصد هو لبحث، خلف الأعمال الخاصة، عن قوانينها العامة). هنا توجد البنية المشتركة بين كل القصص، وأكدا السمة العلمية لإجراءاتهم: بما إن منهج الاستقراء للمعلوم التجريبي لا يطبق على اللاتناهية غير القياسية للقصص، فإن اللسانات بمصهجا الاستنباطي، هي التي تستخدم نموذجاً تأسيسياً للتحليل البنيوي للقصص (بارت). وستصبح الأبواب الثلاثة من النهج التي لخصها بارت (الوظائف، الأفعال، السرد) بابين عند تودوروف (القصة بوصفها تاريخاً والقصة بوصفها خطاباً). ولقد ظهر، بخصوص موضوع الدراسة، اختلاف مهم: يستبدل تودوروف القصة الشفهية وحدها، أو الأدبية على وجه التحديد بكل أشكال القصة المتعددة التي ذكرها بارت (من الأسطورة إلى اللوحة المرسومة، ومن التراجيديا إلى المحادثة).

- Platon, République, III, §392-394 Aristote, Poétique, chap. 5, 24 et 26. G. Flaubert, Correspondance, Paris, 1973; H. James, The Art of the Novel. Critical Prefaces of Henry James. New York, 1934, The Art of Fiction and other Essays, New York, 1948 (trad. fr. La Création littéraire, Paris, 1980); P. Lubbock, The Craft of fiction, Londres, 1921, E.M. Forster, Aspects of the Novel, Londres, 1927 (trad. fr. Aspects du roman, Paris, 1991); W.C. Booth, The Rhetoric of Fiction, Chicago, 1961. W.C. Booth, Essays in Criticism, Chicago, 1961, "Distance and point of view" (trad. fr. in R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P. Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977, p. 85-113); J.W. Beach, The Twentieth Century Novel: Studies in Technique, New York, 1932, N. Friedman, "Point of view in fiction: the development of a critical concept", PMLA, LXX, 1965. F. Spielhagen, Beiträge zur Theorie und Technik des Romans, Leipzig. 1883; K. Friedemann, Die Rolle des Erzählers in der Epik, Leipzig, 1910; O. Walzel, Das Wortkunstwerk; Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; W. Kayser, "Wer erzählt den Roman?", in Die Vortragsreihe. Studien zur Literatur, Berne, 1958 (trad. fr. "Qui raconte le roman?", in R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P. Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977); F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman, Vienna-Stuttgart, 1955; Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964. J. Pouillon, Temps et roman, Paris, 1946; G. Blin, Stendhal et les problèmes du roman. Paris, 1954; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits",

Communications 8, 1966, p. 1-27; T. Todorov, "Les catégories du récit littéraire", *ibid.*, p. 125-151; T. Todorov, "L'analyse du texte littéraire". = *Qu'est-ce que le structuralisme?*, 2: Poétique, Paris, 1968
 Exposés historiques et bibliographiques: F. Van Rossum-Guyon, "Point de vue ou perspective narrative", *Poétique*, 4, 1970, p. 476-497, J. Litvelt, *Essai de typologie narrative*, Paris, 1981, p. 111-176; P. Pughattì, *Lo sguardo nel racconto. Teorie e prassi del punto di vista*, Bologna, 1985, p. 33-101

ما هي لفظة إذن؟ إذا كان حضور الحكاية يحظى بإجماع أنه حضور ضروري، وإذا كانت نوافذ بسهولة على تعريف هذه الحكاية («أحداث مرمية في زمن متوالي فورستر، فعمل أو حدث، غيور من حالة سابقة إلى حالة معينة لاحقة ونتيجة عنها» ج. جينيت 1983)، بالنسبة إلى بعضهم، ورأينا أن هذه الحكاية تكفي لتعريف القصة أو السرد، فإنها ستكون حاضرة في مسرحيات المسرح كما في الرواية (ت. باتل: نحو السرد لتراجيديات كورني، باريس 1976)، وفي الأفلام، وفي الرسوم المتحركة كما في النصوص (تودوروف 1969). وبالنسبة إلى آخرين، فإن القصة «الحسية بدقة» لن تكون سوى نقل شفوي لهذه الحكاية وللخطاب السرد (جينيت 1972، ص 71-71). وفي حالة من الحالات، فإن علم السرد، حتى عندما يحدد نفسه بدراسة النصوص الأدبية، فإنه يقترح أن يدرس فيها «ليس الخطاب من خلال أبعده» ولكن «العالم الذي يستدعيه الخطاب» (تودوروف 1969، ص 10). علاقتهم بالفروقات الأدبية والشعرية هي علاقة اقتراب، أو تقاطع، وليست علاقة انتماء. ونجد، في حالة أخرى، أن علم السرد بعد فرعاً من الشعرية ويدرس النصوص. فهل يوجد والحال كذلك تنافس بين نظامين غير قابلين للتصالح، أو هل يمكن أن يكون تكامل بين فرعين من علوم نظام واحد يدرس وجهين مختلفين (المضمون والشكل) لنفس اللفظة «شعرية»؟ إنها المنافسة، أو هو الجهل المتبادل، وتلك عندما يطالب كل طرف لصالحه. نخاص بالمصطلح «علم السرد» (من طريق العنوان: ميك بال، «علم السرد، مجاري لفظة»، باريس، 1977. وأن هينولت، «علم السرد، السيميائيات العامة»، باريس، 1983). وعلى العكس من هذا، هناك تكامل في المقالات البرنامجية التي سبق أن ذكرها بارت وتودوروف، وفي المؤلفات التي تتضمن أطروحات توليفية لكل من «س. شامان»، و«ج. براس»، و«س. رمون-كتان». ولكن الأطروحات التوليفية نفسها، تحصل أثر هذا الجهل المتبادل، وإنها لتميل، في عروضها، وفي بيان مقاصدها، إلى جعل أعمال التحليل لمرصعيات متجاوزة، أو إلى جعل السيميائيات وعلم السرد متجاورين (شكلية أو صوفية) بالمعنى الضيق الذي يبقى وحده منضبطاً.

■ الترميزات الأولى لعلم السرد:

I - القصة = الحكاية:

T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", Paris, 1969; b) Récit =

II - القصة = الخطاب السرد:

G. Genette, Figures III, Paris, 1972, p. 65-282, "Discours du récit", repris et précité dans Nouveau discours du récit, Paris, 1983.

مؤلفات تفتح أطروحة توليفية:

S. Chatman, Story and Discourse, Ithaca, 1978; G. Prince, Narratology, Paris-La Haye, 1982; "Narrative analysis and narratology", NLH, 13 (2), 1982; S. Rimmon-Kenan, Narrative Fiction, Londres New York, 1983. Présentation du débat: M. Mathieu-Colas, "Frontières de la narratologie", Poétique, 65, 1986, p. 91-110.

إن علم السرد، وإن كانت الشبهة هي موضوعه، إلا أنه يعطي لنفسه موضوعاً ليس النصوص في ذاتها، ولكن نموذجاً معيناً من العلاقات التي تنجلي فيه، والتي تحدد الطريقة السردية: لكي يميز، فإنه يحدد سمات النص الأخرى. ولذا يجب عليه إذن أن يكون غير مبال للتمييز بين نص أدبي ونص غير أدبي. ويبدو الأمر متناقضاً قليلاً مع الأهداف المحددة بقوله: فهو يدعو هو نفسه لكي يراه محدداً على الفور (جينيت 1972، ص 68)، وذلك بوصفه فرعاً من الشعرية مع انتقال (كان توموروف قد لاحظته من قبل 1966) من الشفوي إلى الأدبي: فهل كان يجب تصور (بال 1977، ص 13) تمييز بين علم عام للسرد وعلم للسرد الأدبي؟ وفي الواقع، فإن دراسة القصص الشفوية غير الأدبية، عندما توجد (ج. برانس)، فإنها تشدق بشكل واسع جداً من دراسة القصص الأدبية، وإن هذا ليكون على وجه الدقة لأن المستوى الذي تضع فيه تحليلاتها يسمح بشامل تعريف افتراضي للأدب.

وإن الأدب ليحمل بدوره إلى اختزال نفسه إلى الوظيفي: إن ما يمكن أن يكون اختياراً مشروعاً، واضحاً ومضطرباً به (س. ريمون-كتان)، إنما يكون في معظم الأحيان تحديداً للمصلح. وهو تمديد مرتبط بهيمنة الرواية على الأدب الحديث. ويكل تأكيد، فإن ملاحظة الطريقة السردية وحدها ربما تستلزم تخصيص السمة الوظيفية للقصص أو لاستلزام. ولكن عندما يتصاحب تطبيق المدونة بتوسيع المهمات على كل من شعرية الرواية، وعلم السرد، فإنه يحدد حينئذ بوساطة طبقة النصوص التي يعاينها وليس بوساطة نموذج الأسئلة التي

يخرجها عليها، وإنه ليفقد كل خصوصية (ب. هريشوفسكي).

إن إمكانية تحليل القصة بوصفها طريقة لتمثيل الحكايات (ج. جينيت 1983، ص12) يفترض أن يكون التمييز مقبولاً. وهو أمر نجده متطابقاً تحت صياغات مغلفة قليلاً بين الأحداث المروية والخطاب الذي يرويها (حكاية/ موضوع عند الشكلايس الروس، وقصة/ خطاب عند شاتمان، وأحداث/ نص عند ريمون-كان، وحكاية/ خطاب عند سبرج، وحكاية/ قصة/ سرد عند جينيت، حيث يكون السرد هو الفعل المنهني أو المنهني لدى ينتج هذا الخطاب): ليس المقصود الادعاء بأن الأحداث التي هي موضوع القصة، وخصوصاً القصة المتخيلة، توجد بشكل مسبق على تحقيقاتها، ولكن المقصود هو التأكيد على إمكانية استخلاصها بواسطة تحليل النص السرد الذي يشيرنا مثلاً عن النظام، وأنه مختلف عن نظام التمثيل والذي من المفترض أن يتم إنتاجها فيه. فإذا صير إلى رفض هذا التمييز، والنظر إلى الأحداث بوصفها إنتاجاً محضاً للخطاب، فإن هذا يعني إذن التشكيك بخصوصية الخطاب السرد، وهدم (تفكيك) أساس علم السرد نفسه، سواء كان ذلك موضوعاً أم شكلياً على كل حال (كيلر، هوفنيتش).

يمكننا أيضاً أن نرفض هذا التمييز، ولا سيما في شكله الثلاثي «حكاية/ قصة/ سرد»، وأن ننكر على القصة (على قصص معينة على الأقل) كل سمة استدلالية. فلقد تأسست منذ «ب. ليبوك» تقاليد، أنكلور ساكسونية على وجه الخصوص (ولكننا نجد لها صدى في ألمانيا عند هابز)، تدعم وجود قصة من غير سرد. ويقول آخر وجود نص من غير متكلم (آ. بانهيلد: unspeakable sentences)، وإنها لتفكر بالمتور عليه في المتخيل من بعض القصص التي تنسم فعلاً بإدراك كبير لسميزات السرد. وتلاحظ أن القصة عند ما نعلم هكذا، فإنها لن تنتمي إلى نموذج التحليل فيه الذي تنتمي إليه مختلف الخطابات السردية. فكيف يمكن للمرء على كل حال أن يدوس طريقة تمثيل الأحداث المفروضة أن تروي بذاتها؟

- G Genette, T. Todorov, M. Bal, G. Prince, S. Chatman et P. Lubbock, op. Cit., B Hrushovski, "Theory of narrative and poetics of fiction", Poetics Today, 1 (3), Spring 1980 (éditorial, assez embarrassé, d'un numéro intitulé: Narratology I. Poetics of Fiction); J. Culler, "Story and discourse in the analysis of narrative", in The Pursuit of Signs? Semiotics, Literature, Deconstruction, Ithaca, 1981, p. 169-187; W Godzich, préface à R. Chambers, Story and Situation, Minneapolis, 1984.
K Hamburger, Die Logik der Dichtung, Stuttgart, 1957 (trad. fr. Logique des genres littéraires, Paris, 1986); A. Banfield, Unspeakable Sentences Narration and Representation in the Language of Fiction, Boston-Londres, 1982 (trad. Fr

Discours sans paroles, Paris, 1995); S. -Y. Kuroda, "Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration", in J. Kristeva, J. -C. Milner et N. Ruwet (eds.), Langue, discours, société, Paris, 1975. Discussion de Sanfield dans Genette, 1983, p. 64-73.

إن التسمين السرديين لكل من «ج» . «جيت» و«ف» . ستانزله، قد مارسا هيئة واسعة في مناطق جغرافية مختلفة. بيد أنهما قد تما إنشاء في جهل متبادل، أو في تجاهل كل منهما للآخر. فهما يقدمان في كل مكان نقاط اتفاق أكثر مما يقدمان معارضة لانفهم، وذلك على الرغم من الاختلافات المنهجية والمصطلحية الظاهرة جداً (ومن هذا، نجد أن ستانزله لم يتكلم قط عن علم السرد). فموضوعهما متطابق، وإنه ليتمثل في الطريقة السردية وهي طريقة تتعارض مع الطريقة الدرامية التي هي خطاب لراو، أي تمثيل للأحداث بوساطة. ولكن، هنا، حيث يجمع ستانزله منذ البداية مختلف تجليات تدخل الراوي في مصطلح واحد هو «الوساطة»، فإن جهتيه يحيز ثلاث فئات للقطعة السردية. وهي بُعد، بالنسبة إلى الأولى والثانية، الزمن والطريقة، جزءاً من العلاقات «الحكاية/ القصة». ولما بالنسبة إلى الفئة الثالثة، الصوت، فتعد جزءاً من العلاقات «السرد/ القصة» و«السرد/ الحكاية» في الوقت نفسه. وفي كل واحدة من الفئات الثلاث، التي تحدد نظام المجموع، فإنه يجري تفرعاً تحتياً جديداً (بالنسبة إلى الزمن: النظام، الفترة أو السرعة، المعاودة)، ويحدد نماذج للممثل (الأنظمة الصيفية الثلاثة أو التفسير-صفر، الداخلي والخارجي)، مع ضوابطها والمخالفات الممكنة لهذه الضوابط، كما يميز مستويات السرد. ويترافق التحليل دائماً بعمل تصنيفي، وتسميني، يفضي إلى إنشاء علم دقيق للمصطلح (وحتى بالتسمين الجديدة)، من غير أن يدع نفسه تسمى الفجوة التي لا يمكن تجاوزها بين النظرية والواقع: يمكننا أن نقصود أوضاعاً سردية غير موجودة (بعد)، في الظواهر الموصوفة لا نتلقى دائماً في الحالة المحففة، ولا تحت شكل ثابت. فجهتيه، بعد أن جعل هدفاً كبيراً من الثوابت فردياً، بدأ غير مستجمل لدراسة التوليفات في «الأوضاع السردية»: إن تبنيها جميعاً سيفضي إلى تكاثر هيشي لا يمكن ضبطه، من غير أن نكون متأكدين بأننا ظفنا بكل القصص. فاللوحات ذات المدخل التائي ثم الثلاثي، والمتصورة في «الخطاب الجديد للقصة»، تظهر قبل كل شيء «البدا التولييفي» نفسه، والذي يقوم فضله الأساسي في طرح مختلف الفئات في علاقة حرة ومن غير تقييد مسبق» (ص 98).

لقد كان مفهوم «الوضع السرد» في المركز نفسه من عمل ستانزله فيمد أن تحقق، بضرب من الحدس الأولي، من ثلاثة أوضاع نموذجية، أخذ في تحليلها بوساطها ثلاثة مكونات لتوسط السرد (الشخص، المنظور، الطريقة) - فكل وضع منها يتميز بهيئة

واحد من هذه المكونات، بينما الانتقال إلى المستوى الثاني، فيتميز بالمكونين الآخرين. وإن تحليل هذه المكونات، بحيث يتحدد كل واحد منها بتعارض ثنائي (موية/ عدم لهوية، منظور داخلي/ خارجي، وادي/ هاكس)، قد كان على الدوام موجهاً نحو إنشاء نمط نموذجي، تصوره حلقة منقسمة إلى ثلاثة محاور تتناسب مع ثلاثة مكونات. وتوضع على كل واحد من المحاور ستة أوضاع سردية نموذجية (الثلاثة الأولية، وثلاث التي تناسبها في القطب المواجه من المحور نفسه). وتوجد بين كل واحد منها كل الأوضاع البسيطة، وذلك تبعاً للفصيف المنفرد للمكون المهيمن، بحيث يكون ذلك لصالح مكون آخر ويجب على كل وضع سردي أن يكون في مستطاهه المتور على مكانه في الحلقة، كما يجب على أي واحد من الأقطاب أن لا يبقى خالياً. وترغم استمرارية النمط النموذجي أن لا نفر من القصة إلا الخطية: إن القصص المترابكة مدروسة من خلاص الشخص الأول، وذلك من غير انتباه خاص بالنسبة إلى تغير المستوى السردى. ومن جهة أخرى، فإن تبدلات زمنية الحكاية بوساطة (انتقال) زمني للقصة، وهي واحدة من العلامات الظاهرة على تدخل الرواي، لا تشكل موضوعاً لفحص نسقي. وإن هذا الاعتزال لسمات القصة، إلى تلك التي تستطيع الحلقة أن تكشف عنها، والتي قد لا تكون في النهاية سوى سمتين، يتنافى قليلاً الطموح الكلياني للمشروع، وذلك لأن التمييز «متطور/ طريقة» لا يبدو أنه يفرض نفسه دائماً على ستانزول نفسه (اللمهم إلا إذا كان هو الشرط). وأما الأدوات التي يقدمها جينيت، فهي متعددة وأكثر طواعية في الاستخدام في الوقت نفسه. والسبب لأن تقديمها لا يفترض اشتراكها الممكن، ولكن ستانزول، من غير أن يتجاهل بأي حال من الأحوال التمييز «طريقة/ صوت»، يجعلنا نبرر تماماً ثروة توليفها، وهذا أمر لم يتصوره جينيت إلا على آخره، وسريعاً جداً. وكذلك في الميادين التي يتأمل فيها، فإننا نجد أن الفحص الذي يجريه ستانزول يعد أكثر تفصيلاً. فتحليلاته، المؤسسة على تنوع كبير من الأمثلة، تصحح الانطباع بالتبسيط الذي يمكن لتعليقه أن يعطيه، وهو واثق أيضاً بصعوبة جعل الأعمال الفردية تتلاقى (المقاومة جداً) مع النظرية.

لقد شكلت مكتسبات علم السرد الصوفي، وأعمال جينيت خصوصاً موضوعاً لعدد من المناقشات، والمراجعات (حول التعبير على نحو خاص) وللتطوير، والإكمال حول نقاط خاصة (تمثيل أفكار الشخصيات، مثلثي الرواية، الوصف، إلى آخره)، والتي لا تؤدي إلى زعزعة أساسية - على الأقل من قبل أولئك الذين يقبلون مفترضات السرديات وتبريرها للقصة. وأما الدراسات النقدية للأعمال الفردية، أو للمدونات المكتوبة تبعاً لنماذج مرصعة أو تاريخية، فقد استلحت في معظم الأحيان أدوات للوصف ستنتج السرديات. وفي أدوات أكثر دقة بلا منازع من تلك التي كانت تملكها من قبل، ولكنها استعملتها علناً

بشكل آلي جداً ومبسر لكي تمكن بدورها من تفتيتها وإختائها. ويمكن القول إن الاستعمال الفني الأنفصل للسرديات، قد قام به غالباً علماء السرديات أنفسهم.

- F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman, Vienne, 1955 (trad. angl. Narrative Situations in the Novel. Indiana University press, 1971); Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964; G. Genette, Figures III, Paris, 1972, "Discours du récit"; G. Prince, "Introduction à l'étude du narrataire", Poétique, 14, 1973; D. Cohn, Transparent Minds: Narrative Modes for Presenting Consciousness in Fiction, Princeton, 1978 (trad. Fr. La Transparence intérieure. Paris.); F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens, Göttingen, 1979 (trad. angl. A Theory of Narrative, Cambridge, 1984); D. Cohn, "The encirclement of narrative", Poetics Today, 2 (2), 1981 (présentation de Theorie des Erzählens de Stanzel, et comparaison avec Genette); G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983 (bilan des commentaires suscités par Discours du récit, et bibliographie); D. Cohn, G. Genette, "Nouveaux Nouveaux Discours du récit", Poétique, 61, 1983, p. 101-109; R. Debray-Genette, "Narration et description", 3e Partie de Métamorphoses du récit, Paris, 1984.

حول التعبير :

- M. Bé, Narratologie, Paris, 1977; P. Vitoux, "Le jeu de la focalisation", Poétique, 51, 1982; G. Cordesse, "Narration et focalisation", Poétique, 76, 1988, p. 487-498.
Sur les niveaux narratifs et les situations narrative: J. Lintvelt, Essai de typologie narrative, Paris, 1981.

حول قضايا الصوت في السيرة الذاتية :

- P. Lajeune, Le Pacte autobiographique, Paris, 1975, et surtout " L'autobiographie à la troisième personne", in Je est un autre, Paris, 1980 et " Le pacte autobiographique (bus)", in Moi aussi, Paris, 1986.

إن الدراسات النقدية التي نستلهمي (قليلاً أو كثيراً) السرديات هي أكثر مما يمكن ذكره هنا. وإن أطروحة عبد هوفارده «شمرة سيلين»؛ باريس، 1985، أضع منظورات مهمة (العلاقة بين ظواهر الصوت وقضايا الأسلوبية).

إن القصة فعل (لغوي بالتحديد) وخطاب، وليست نصاً فقط. وإن هذا لمطروح بوضوح قوي عندما يميز ليس بين مستويين (الحكاية/ القصة)، ولكن بين ثلاثة (الحكاية/ القصة/ الرد). ومع ذلك - ياسته قصص رواية الواقع الواصفة، وهو استهانه غير مجاني - فإن دراسة السرد تبقى دراسة سريعة. فالقرار بعدم النظر إلا إلى المستويات السردية

سحب مستعدين إذن المؤلف والقارئ الواقعيين بالنسبة إلى قصة المتخيل، بل مستعدين
 ٤ - سعة إلى القصص غير المتخيل كل ما نستطيع أن نعرف عن المؤلف والقارئ من
 عدد أخرى غير النص) يحدد إمكانية الانتباه إلى ظروف إنتاج القصة وتلقيها، ويقتصر
 ٥ - لعمل السرد في الآثار المسجلة في النص السرد. ويبدو هذا التضييق بدءاً
 ٦ - إلى قصة المتخيل التي تطرح مابين إنتاجها الواقعي (بوساطة المؤلف) وتلفظها
 سخرص (بوساطة الراوي) قطيعة، وقطعاً للمواصلة (مشقاة) حساباً إلى حد ما، وذلك
 ٧ - سراري إذا كان مهوراً يوظف المؤلف وامتيازاته، ولكن لا يمكن تجاوز
 - بطوي.

ونس الأمر كذلك بالنسبة إلى القصص غير المتخيلة، الشفوية والمكتوبة، والتي
 ٨ - أو نتج انتقالاً بين مرسلها ومتلقيها. وإنما لنرى المصلحة، بالنسبة إلى دراستها
 ٩ - أن نجعل لها مكاناً في هذا السياق الذي عزلناها عنه إردياً. كما نرى أيضاً أن ثمة
 ١٠ - إذابة دراسة القصة في دراسة سياقاتها، وإذابة الخطاب السرد في دراسة
 ١١ - عموماً (هذا على الأقل إذا أردنا أن نحفظ بخصوصية القصة. وهذا ليس
 ١٢ - هو حال أولئك الذين، مثل هـ. ميرنشتاين سميت، ينادون بإعادة صياغة
 ١٣ -). وإنما نفهم إذن أن الإغراء كان قوياً، بالنسبة إلى سردي نلرت نفسها نحنبدأ
 ١٤ - ميلها النحوي أكثر من ميلها اللغوي، كما نهم تفضيلها دراسة قصص المتخيل، أو
 ١٥ - المسافة المتخيل/ غير متخيل.

فهل هذا التمييز يعد مباشرة من دائرة اختصاص السرديات؟ وهل قصة المتخيل تعطي
 ١٦ - للمفردة بوصفها كذا عن طريق سماتها الداخلية، أو أن تلقيها يتعلق بالمعالم
 ١٧ - السياقية أو الموازية للنص؟ الأجوبة المقترحة متعددة، ولا يمنع بعضها بعضاً
 ١٨ - ضرورة. ولكن بينما تكون مؤشرات النصوص الموازية ملزمة وكافية من حيث المبدأ،
 ١٩ - أن المعايير الأخرى ليست ضرورية ولا كافية. وإن هذا ليكون خاصة إذا كانت بعض
 ٢٠ - السردية نستطيع أن تبدوا وكأنها معالم تخيلية. فإذا كان ذلك، فلا شيء يمنع
 ٢١ - غير المتخيلة من محاكاتها - كما إنه لا شيء يمنع قصص المتخيل من تبني ثنائيات
 ٢٢ - من القصص «الجدية»: تعمل «المحاكاة الشكلية» في الاتجانب (غلوتسكي)، وإلا
 ٢٣ - ذلك، ففي التناسب نفسه. وإن هذه المسألة التي تعد بلامتناهية مسألة أساسية بالنسبة
 ٢٤ - السرديات، وخاصة إذا أرادوا أنفسهم أن تكون تفاعلية، لتتجاوز إذن المحدود التي
 ٢٥ - نسما لنسها خلال زمن طويل.

وإنه على الرغم من أن الدراسات السردية قد أخذت على عاتقها في النهاية سمة
 ٢٦ - المتخيل التي تمتاز بها الغالبية العظمى لأمثلتها، إلا أنها تعاني دائماً من هذا التخصص

المبالغ فيه. ولتقص في إنشاء مقارنات عديدة ودقيقة مع نماذج أخرى من النصوص، فإنها تسبب أحياناً لفظة المتخيل ما يتنمى إليه إلى كل متخيل، سواء كان درامياً، أم كان أيضاً ما يستطيع أن نلاحظه خارج المتخيل (هل قضية المصداقية هي قضية خاصة بالتخيل؟ إن تحليلات ماتيو كولاسي لتسمح بالشك). وأخيراً، تبدو التحليلات المكررة للتخيل غالباً مستندة إلى صورة موجزة وملائمة للمقصود غير المتخيلة، والتي تلقى حكاياتها مكونة تماماً من الواقع (عوضاً عن وجوب إختراعها إذ تقولها)، ثم تعطىها إلى قراء أو إلى مستمعين ممثلين بالفنول، وعطاش لكي يستعلموا، ويميلون قليلاً إلى الشك بحقائقهم (وذلك عوضاً عن وجوب خلق المصلحة عند قراء يقولون أن لا يتعلموا شيئاً، ولكنهم غير مستعدين القطع بربتهم). ولحسن الحظ، فإن هذه الرؤية، الضمنية عموماً، ليست عامة (ب). هيرشمان سيبت مثلاً، كانت واعية تماماً بتنوع القصص غير المتخيلة وتقدمها، ولكنها كانت تهتم مباشرة بالأوضاع الاستدلالية أكثر من اهتمامها بالمضمون وبشكل القصص، وكانت طبعاً لا تتحمل الامتحان.

إن الملاحظات السريعة ولكن الدقيقة التي صاغها د. كرون. بخصوص القصة الحكائية (التي لا تناسب بالتأكيد كل القصص غير التخيلية) كانت قد أظهرت من قبل كل الفائدة التي يمكن للسرديات أن تجدها في فحص مدونات جديدة، وفي توليف عدد من مستويات التحليل (الدلالة، النحوي، المراتبية). وهكذا، فإنها تقترح، بالنسبة إلى الحكاية، استبدال الترسيم ذات المستويين (حكاية/ الخطاب) بترسيم ذات ثلاثة مستويات (مرجع / حكاية/ خطاب). تأخذ على عاتقها الضرورة المضاعفة بالنسبة إلى المؤرخ لكي يستند إلى توثيق يمكن التحقق منه (للتحقق من الآثار التي يمكن للنص أن يحملها)، ولكي يعطي شكل «الحكاية» لهذه الممطيات (هـ: وايت: «ملء». ب. ويكور: «تحريك»). وإنها لتسجل مرة إضافية الاستحالة (النظرية) بالنسبة إلى القصة غير المتخيلة في أن تنجا إلى بعض الثقافات السردية. وأخيراً، فإنها تشير إلى وحدة المصدر التمييزي، وذلك بالتعارض مع اردواج (أو التراكم) الروائي - المؤلف في المتخيل. وإنها إذ تطرح ضرورة تفاعل هذه السمات المختلفة للقصة الحكائية، فإنها نجعلنا نحس بالنسبة إلى دراسة البنى بضرورة أن يصاحبها اتجاه لساعة المضمون وللضحايا المتداولة.

وأخيراً، يجب على السرديات أن تفحص في يوم من الأيام السؤال المهم من غير وجه حق (وذلك عند ما لا تكون مفرغة بلائذ ولا شرط: شتمان 1978، ص 28) ولتخاص بالفارق بين قصة مكتوبة والقصة الشفهية، والتي لا تختلط كما هو يدعي لا مع التمييز «أدي/ غير أدي»، ولا مع التمييز «متخيل/ غير متخيل».

- B. Herrnstein Smith, *On the Margins of Discourse*, Chicago, 1978; "Narrative versions, narrative theories", *Critical Inquiry*, 7 (1), p. 213-216 (repris dans *On Narrative*, W.J.T. Mitchell, ed., Chicago-Londres, 1981, p. 209-232); T. Jacoby "Narrative structure and fictional mediation", *Poetics Today*, 8 (2), 1987, p. 355-372; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", *Poetics Today* 1 (2), 1982, p. 7-25; M.L. Ryan, "The Pragmatics of Personal and impersonal fiction", *Poetics*, 10 (6), 1981, p. 517-539; "Fiction as a logical, ontological and illocutionary issue", *Style*, 18 (2), 1984, p. 121-139; J. Searle, "The logical status of Fictional discourse", *New Literary History*, 6 (2), 1974-1975, p. 319-331; (trad. fr. "Le statut logique du discours de la fiction", in *Sens et expression*, Paris, 1982); G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; T. Pavel, *Fictional Worlds*, 1986 (trad. Fr. *Univers de la fiction*, Paris, 1986); M. Glowinski, "Of the first-person novel", *NLH*, 9 (1), 1977 (trad. fr. "Sur le roman à la première personne", *Poétique*, 72, 1987, p. 498-507); D. Cohn, "Fictional versus historical lives: borderline and borderline cases", *The Journal of Narrative Techniques*, 19 (1), 1989, p. 3-24; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", *Poetics Today*, 11 (4), 1990, p. 775-803; D. Cohn, "Freud case histories and the question of fictionality", in J. Smith (ed.), *Telling Facts, History and Narration in Psychoanalysis*, Baltimore-Londres, 1991; H. White, "The value of narrativity in the representation of reality", *Critical Inquiry*, 7 (1) (repris dans W.J.T. Mitchell, ed., *On Narrative*, Chicago-Londres, 1981, p. 1-24); P. Ricœur, *Temps et récit*, Paris, 1984.

فلسفة اللغة

PHILOSOPHIE DU LANGAGE

ثمة معنيان ممكنان على الأقل يضمهما التعبير «فلسفة اللغة». فقد يكون المقصود فلسفة خاصة باللغة، أي دراسة تنظر إلى اللغة من الخارج، بوصفها موضوعاً معروفاً مسبقاً، وتبحث عن علاقات مع موضوعات أخرى مفترضة، وذلك على الأقل في بداية الاستقصاء المتميزة منه. وستساءل عن العلاقات بين الفكر واللغة (هل لأحدهما أولوية على الآخر؟ وماهي نقاط التقاءهما؟). وهكذا، فقد حاول تيار كامل في الفلسفة الفرنسية في بداية القرن العشرين أن يبين أن بلورة المعنى في كلمة جامدة إنما يعد واحداً من أسباب النوهم الجوهري، ومن الاعتقاد بأشياء معطلة، ومجالات ثابتة.

■ يأتي الفكر الذي جمده الكلمات، كما يرى آل. برانشويكغ، من العلم الرياضي (L'Âge de L'intelligence, Paris, 1947) وهو يأتي، كما يرى ديد برغسون، من الحدس النفسي والبيولوجي (Les Données immédiates de la conscience, Paris, 1889. L'Évolution créatrice, Paris, 1907)

وما يعد أيضاً «خارجياً»، تلك التأملات المعاصرة بوفرة في فلسفة القرن التاسع عشر الألمانية. فقد كانت تنظر إلى دور اللغة في التاريخ الإنساني: لقد اعتقد اللسانيون المقارنون أنهم شاهدوا ارتباطاً للغة على امتداد التاريخ. وتدعيماً لهذا الموقف، فقد حاول فلاسفة مثل هيجل، أو لسانيون ميخليون أن يفسروا هذا الأمر المزعوم مفترعين أن الإنسان التاريخي يسير إلى تبني موقف المستعمل لآلة اللغة. فالإنسان يسبح له بالتأثير في الآخرين بشكل دائم، ويجعل ذكرى هذا الفعل مستمرة. وهذه إمكانية تؤسس التاريخ بيد أن الإنسان، في مرحلة متأخرة التاريخ الإنساني، قد استطاع أن يهتم بالإنسان لذاته، وهكذا، فقد غاده إلى كماله الجوهري.

■ يقدم شليجر فلسفته اللغوية، ويربطها بفكر هيجل في كتابه. Zur
vergleichenden Sprachgeschichte, Bonn, 1848

إن الإشارات التي تقدمها «الفلسفة البنوية» (التي تطورت خصوصاً في فرنسا عام 1960)، لتدع نفسها تتخطى في تصنيف اللغة عنها. وتبعا لميشيل فوكو مثلاً، فإن المعرفة هي عصر من العصور، يجب أن تتميز، ليس بمجموع المعلومات التي تحيطها من العالم، ولكن بالتنظيم الداخلي للمعرفة، وبالشكل المشترك الذي تنقله مهما كان المبدأ الذي تطبق فيه. وهذا الشكل المسمى «وحدة معرفية»، يتغير، من عصر إلى عصر، من طريق تحول متقطع - بينما أيديولوجيا التقدم، فتريد للمعرفة أن تنمو بشكل متتابع. ولكن كيف يمكن ضبط هذا التنظيم للمعرفة، والتميز من مادته؟ إن جواب فوكو عن هذا السؤال هو الذي يسمح بمنزلة فلسفته بوصفها «فلسفة اللغة». وتقضي حضرات المعرفة بالفعل أن نجعل الخطاب العلمي لكل عصر من العصور موضوعاً، فنميزه بما هو، وذلك بشكل مستقل عن المضامين التي يحملها. ولقد يعني هذا إذن أننا لن نسمى إلى تحديد معنى عباراته، (وهذا يعني تفسيرها)، ولكن يعني أننا سندرس العلاقات التي تقوم بينها، وألسنا نضربها التي بفضلها يزعم كل واحد أنه يستمد أو يستهدي العبارات الأخرى. وإنا إذا فعلنا ذلك، فإننا ننقل إلى الخطاب هذه الاستقلالية التي يعزوها موسير إلى اللغة عندما سمعنا به بالنسق. وعلى هذا الأسس، فإننا نحدد «نظام الخطاب» بشكل مستقل عن موضوعه المادي. وهكذا، فإن فوكو يعمل متصوراً معيّن من اللسان، من غير أن يناقشه من الداخل. فهو يسمح له بمعالجة القضية الفلسفية التي تخصه، وهي قضية المعرفة.

■ يقدم كتاب «الكلمات والأشياء» (باريس 1966) مفهوم علم الأثرية (الأيكولوجيا) بخصوص تاريخ العلوم الإنسانية. ولقد تطور المفهوم بشكل عام في كتاب احضرات المعرفة (باريس 1969). وشكلت الصفحات 53-72 من كتاب «نظام الخطاب» (باريس 1971) موضوع علاقته مع دراسة الخطاب.

وثمة موقف آخر ممكن مع ذلك، بالنسبة إلى الفيلسوف الذي يهتم باللسان. وإن هذا ليكون بإحضار اللسان إلى دراسة «داخلية»، وبأخذها، هو نفسه، بوصفه موضوعاً لاستقصاء. فلقد كانت الفلسفة منذ أصولها متقادة إلى هذا الضرب من الأبحاث، وذلك ما ربما كانت تقدم نفسها بوصفها فكراً. فإذا كانت المقاربة الفلسفية لقضية ما تقضي فعلاً ترحيب المفاهيم التي استعملت لصياغة القضية، وهي مفاهيم تقدمها كلمات اللسان اليرمي

عموماً، فإن الفيلسوف سيتجه إلى تحليل معنى الكلمات. وهذا اتجاه لساني كما يمكن أن يسمى. وهكذا، فإن العبارة الديمقراطية «أعرف نفسك بنفسك»، تستلزم في المقام الأول أن شرح مايقوم في أمهاتنا عند ما نستخدم هذه الكلمة أو تلك. فبداية الحوار "Echthra" لأفلاطون تظهر هذه الحركة. ولقد كان هناك متكلمان يختصمان لمعرفة ما إذا كانت المسابقة تجعل المرء شجاعاً. ولما مداخلة سقراط، ففي الوقت الذي أعطت فيه للفضيلة بعدها الفلسفي، فقد حولتها إلى قضية لغوية. فسقراط يسأل: «أمامنى كلمة شجاعة؟». وإتنا نستطيع من البحث عن معنى عام أن نستبط كل الاستعمالات الخاصة للكلمة. غير أن الاستقصاء في حواريات أفلاطون ينتهي إلى القشل دائماً، وإلى رأيين متعارضين، ولا يستخدم إلا في نهاية الأرضية لحجج مباشر، وحديسي للمفهوم (وهو حجج لا ينتج إلا في حواريات مهمة، هي الحواريات «المكتلمة»).

■ عن دور الاستقصاء اللساني لدى أفلاطون، انظر:

V. Goldschmidt, Les Dialogues de platon, Paris, 1947.

لقد كان التحليل اللساني حاضراً في كل فلسفة تريد لنفسها أن تكون فلسفة التفكير. ولقد مارس بشكل منظم - إذ كان ينظر إليه غالباً بوصفه البحث الفلسفي الشرعي الوحيد - معظم الفلاسفة الإنكليز للنصف الأول من القرن العشرين. وقد سموا أنفسهم الفلاسفة «البنفة»، وسموا بحثهم «الفلسفة التحليلية». وإتنا لنراهم قد طوروا بعض أفكار المنطقيين الوضعيين الجدد أمثال «ر. كارناب»، مستلهمين في ذلك خاصة «ج. مور»، و«ب. رسل»، و«ل. فيتجنشتين». وإنهم ليدعمون الرأي الذي يقول إن الجزء الأعظم مما كان قد كتب في الفلسفة إنما يأخذ صفه الظاهر من الاستعمال غير المفكر فيه للسان العادي. ولقد يعني هذا إذن أن «الفضايا الفلسفية» المزعومة، ستفقد مصداقها ما إن نخضع للتحليل المصطلحات التي طرحت من خلالها.

وستظهر اختلافات انطلاقاً من هذا الموقف العام تتعلق بقيمة اللسان، وذلك في داخل المدرسة. ويحود خطأ الفلاسفة بالنسبة إلى بعضهم إلى انعدام الوعي الخاص باللسان، والذي تنقل إلى البحوث الفلسفية من غير نقد. وإن هذا الخطأ ليكون لأن اللسان العادي لسان سيء المنع، وأن الفلاسفة لم يلاحظوا ذلك فيه. وكما ظن الملك ليريس كارول أن "nobody" (شخصي، لا أحد) تشير إلى كائن خاص، وفلك لأن الكلمة nobody، في القواعد الإنجليزية، تملك الطبيعة نفسها والوظيفة نفسها التي تملكها كلمة somebody (شخصي)، فكذلك استنتج الفلاسفة على الدوام بأن التشابه القاعدي بين التعبيرين إنما جاء من تشابههما الدلالي. وهكذا، فقد اعتقدوا أن الطيبة هي صفة للأشياء

نر للانتمال، متعلمين في ذلك أننا نقول «هذا كتاب طيب» كما نقول «هذا كتاب أحمر». أو
 نبدأ، لكي نأخذ مثلاً من أمثلة رسل، فلفظ اعتدوا أنهم رأوا أن عبارة «ملك فرنسا أقرع»
 نصح عن حكم وجودي (يوجد شخص هو ملك فرنسا، وهو أقرع). ولقد خدعهم
 الشكل القاعدي لهذه العبارة. وهو شكل يجعل لها نسباً مع عبارات تتكون من مسد
 ومسد إليه، مثل «هذا أزرق». (واتنا لتجد في الخط الذهني نفسه التفسيري كيريب،
 وذلك في دراسته عن «الشفوة»، حيث كان يعيب على اللفظة مثلاً أنها تشير بوساطة تعابير
 قاعدية سلبية - «immortalité» = «خلود» - إلى نموت إيجابية بشكل أساسي، والمكس
 أيضاً كثير البرود (الفقر). وإن هؤلاء المؤلفين، إذ يتهمون اللفظة بأنها أفسدت الفلسفة،
 فإنهم يتصورون تحليلاً للسان بوصفه تحليلاً تقديماً أولاً، ويتهمون أحياناً إلى ضرورة إعادة
 بنائه بناء منطقياً. وسيكون للأسماء في هذا البناء مضامين تجريبية. وبهذا المعنى، فإنها
 تشير إما إلى عناصر التجربة أو إلى توليفات هذا العناصر (ومثال ذلك الموضوعات الفردية
 المصنعة بوصفها توليفات من الأحاسيس، وذلك إذا كنا نظن بأن التجربة معطلة لنا بوصفها
 متعددة من الأحاسيس)، أو تشير أيضاً إلى طبقات هذه العناصر أو التوليفات (مثل طبقات
 المواضيع). وأما ما يتعلق بالمعارف، فإنهم يفهمون علاقات بين هذه الأسماء المنطقية
 لنموذج، وذلك على نحو نستطيع معه أن تكافئ، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع التجربة،
 والتي هي الحكم الوحيد لصلاحيتها. وبالتضاد مع هذا، فإن أسماء عبارات اللسان العادي
 والتي ليست قابلة - إذا لم يكن الأمر ممارسة فظرياً على الأقل - لكي تخضع لامتحان
 التجربة، فإنها تعد فارغة من المعنى (وسيكون هذا هو الشرط المحزن لمعظم للمعارف
 الفلسفية).

لقد رأيت هذه الانجازات النور في الكتاب الأول الكبير لـ «ل. فيتجانشتين»
 "Tractatus logico-philosophicus"، ترجمه إلى الفرنسية «ب. كلوسوسكي»، باريس
 1961. ولقد تقاسمها الملافة الذين يتشون مباشرة إلى «الوضعية الجديدة» والمسا أيضاً
 «الوضعية المنطقية» لـ «ر. كارناب»: "correct"، Y. Bar Hillel, "Analysis of"
 Mind, 1946, P. 328-340. "Language". وإن الأشكال المتعددة التي أخذتها النظرية
 نعلم أكثر نوعاً من الترسية المبطنة لها. ولقد قدم هذه الأشكال وناقشها: "P. Jacob"
 L'Empirisme logique, Paris, 1980

إن الانتماء المهيمن، في المدرسة التحليلية، هو الانتماء المماثل مع ذلك. ولقد
 ظهر سابقاً، في القرن الثامن عشر، في بعض نصوص الفيلسوف الإيرلندي جورج بيركلي،
 والذي كان يرى أن أحد الأخطاء العظيمة للفلسفة له أصل ليس في اللسان نفسه، ولكن في

تمثيل للسان غير دقيق، وإن كان مألوفاً. ويقوم هذا الخطأ في كوننا نعتقد أننا قادرون على تلقي أفكار مجردة. ولقد يتر هذا الخطأ الفكرة الناقصة والتي يكون تيمناً لها أن لكل كلمة معنى دقيقاً ومحددًا، وحاضراً خلف كل استعمالاتها، وهو يحيل إلى فكرة عامة ومسطقة عن تجاربنا الخاصة. وإن نهماً أفضل للسان سيميل على التخلي عن هذا التمثيل للكلمة، وسياهم بهذا في شفاء الفلسفة.

ولكن نعد أعمال فيتجنشتين الأخيرة المرجع الأكثر وروداً عند الفلاسفة الإنجليز والأمريكان المعاصرين، والذين يلتقون به بفلسفة اللسان العادي. وهم، كما كان بيركلي، لا يهتمون اللسان نفسه: إنهم ينتقدون الطريقة التي يستعمل بها الفلاسفة عادة. وهي طريقة لا تتطابق مع طبيعته المفهومة جيداً (بالنسبة إلى بيركلي، فإن التمثيل المشترك للسان هو المنهم). ولذا، فإن المشاكل الفلسفية إنما تلد من الاستعمالات السيئة للكلمات العادية. ولقد قام بديلاً عن الوظيفة «التشريحية» التي تعطىها التجريبية المنطقية لتحليل اللسان، متصوراً أكثر دقة.

ويمكننا أيضاً، في داخل هذا المتصور، أن نميز وجهتي نظر. أما الأولى، فهي فيتجنشتية، وتيمناً لها فإن المشاكل الفلسفية تنبثق عندما «يغيب اللسان». فهو يفاده «بته» الطبيعي. التمثيل في المعادلة اليومية، ليستخدم خارج المقصود (ومن هنا فقد نشأ ضرب من الكائناتية اللسانية. يأتي التناقض الفلسفي، بالنسبة إلى كانت، من تطبيق فئات الفكر خارج الشروط التي وحدها تعطي معنى موضوعياً)، فمضى كلمة ما في الكلام اليومي يتكون من ضوابط تدل ضمن أي أوضاع نستطيع أن نستعمله، كما تدل على نوع الفعل الذي نقوم به عندما نستخدمه (ومن هنا، فقد جاء الشعور الذي يقول «المعنى هو الاستعمال» الذي، للأسف، نجمله أحياناً بقول شيئاً آخر، أي ليس للكلمات معنى في ذاتها، ولكن في السياق فقط). وهذه هي عين الفكرة المعبّر عنها حين يقال إن معنى الكلمة يتركز فقط في لعب اللسان الذي يسمح به. فإذا كنا مثلاً نريد أن نعرف الفعل «فهم»، فليس لنا أن نسأل أنفسنا أي نوع من الأشياء هو الفهم، ولكن ضمن أي الشروط يستخدم الفعل استخدماً صحيحاً لكي يصف سلوك شخص ما، وكذلك نموذج الصحيح، والنتائج أو الاعترافات المرتبطة بهذا الاستخدام. ومن هنا ينتج أن الفلاسفة عندما يستخدمون اللسان لغايات نكبيته، ولتعبير جوهر الفكر أو الواقع، فإنهم يجذبونه خارج حقل التطبيق الذي هو حقله. إن معرفة جيدة باللسان لتجمل المشكلات التي يقال إنها «فلسفية» «تتبرخ».

- Le texte de Berkeley commenté ici se trouve dans le § 18 de l' "Introduction" des Principes de Human Knowledge, ouvrage de 1710, réédité par exemple en 1970 à Indianapolis. La «deuxième philosophie» de L. Wittgenstein est présentée

dans les investigations philosophiques, dont la traduction est annexée à celle du *Tractatus logico-philosophicus* par P. Klossowski, Paris, 1961. Dans Wittgenstein, la rime et la raison (Paris, 1972), J. Bouveresse en donne une présentation à la fois complète et accessible. Sur les implications linguistiques de ces idées. H. Ray, *Language, Saussure and Wittgenstein. How to Play Games with Words*, Londres, New York, 1988. Le livre de D. Nicolet, *Lire Wittgenstein Etudes pour une reconstruction fictive* (Paris, 1989), constitue une réflexion volontairement dépourvue de prétention systématique, accompagnée d'une bibliographie très étendue.

هاجر فينچانشتين من النمسا في عام 1929، وظل يدرس في كامبرج حتى مماته في عام 1951. ولكن فلاسفة أوكسفورد هم من أكثر الذين طوروا أفكاره بشكل منظم. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد وصلوا معها إلى وجهة نظر مختلفة جداً عن وجهة نظره، وهي تتعلق بالتأثير الفلسفي لتحليل اللسان. فلقد كان معظمهم يظن بأن هذا التحليل يستطيع أن يحل المشكلات الفلسفية التقليدية - بينما فينچانشتين فلم يكن يفكر إلا بجعلها تتولر، وإذا كان فيلسوفاً، فإن هذا بالمعنى القائم عند باسكال، والذي كان يقول (مقتطفات 467 من «الأكاز»: «السخية من الفلسفة هي فلسفة بالفعل». (دعلى هذا الأساس، فإن علاقتهم بفنچانشتين تجعلنا نفكر بهذا الذي يوجد بين المثالية الألمانية والنقد الكانتي). ونجد من هذا مثلاً فكرة أن معنى الوحدة اللسانية يكمن في «الألعاب» التي تسمح بها. وقد منحج هذه الفكرة أوستان، ثم سيريل الأمريكي، في نظرية «الأفعال اللسانية». وهي أفعال ملازمة لاستخدام عبارة والأفعال ستكون قابلة لتحديدات وتصنيفات دقيقة. وستسمح دراسة هذه الأمور، كما يرى سيريل، بحل بعض المسائل الفلسفية. وهكذا، فإن التحديد نفسه لفعل الوجد، سيثبت إمكانية الاستدلال بعملية العمل - وهي إمكانية ناقشها الفلاسفة في معظم الأحيان - مثل «وجد» بعمل (أ في عبارة حقوقية مثل «يجب على x أن يفعل y»). وكذلك، فقد فكر ديل بإيجاد حل لفضية العلاقات بين الجسد والروح، وذلك بدراسة الكلمات «الذميمة» والتي تؤول غالباً بوصفها وصفاً للذهن (ذكي، كريم، إلى آخره). وإن الشروط التي تحكم هذا الاستخدام لهذه الكلمات، والذي يكون معناها، ليظهر بأنها تستعمل فقط في لعبة اللسان التي نفقي بالتنبؤ بالسلوك. ولقد يعني هذا إذن أنه لا يوجد شيء في اللسان العادي يسمح بصياغة إظروحة الأدوائية بشكل متماسك. وكذلك، فإنه يمكن لفضية واقع العالم الخارجي، كما يرى بيتنام، أن تحل نفسها انطلاقاً من تفعيل لفعل المرجح، وهو مرجح منجز في العبارة الأكثر بساطة: ما كان لنا أن نتكلم كما فعل الآن، لو أن العالم لم يكن موجوداً خارج دماغنا. وهكذا، فإن الفكرة المشتركة بين كل هذه الأبحاث هي أن اللسان المعدي يتضمن بقلته معرفة (عملية) يسمح شرحها بإظهار اللمسة

المتناقضة لبعض الأطروحات الفلسفية (إن صياغتها في اللسان المعادي تناقض هذا اللسان نفسه)، ويظهر السمة الضرورية لبعضها الآخر لا حقاً.

■ الممثل الأكثر شهرة لمدرسة أوكسفورد الأكثر تنوعاً هو:

- J. L. Austin (sa conception des actes de langage est présentée dans *How to Do Things with Words*, Oxford, 1962, trad. fr. *Quand dire, c'est faire*, Paris, 1970); sur ses options plus strictement philosophiques, voir *Philosophical Papers* (Oxford 1961). L'école domine dans la revue *Analysis*, publiée à Oxford à partir de 1933. Trois recueils importants: A. Flew (ed.), *Essays on Logic and Language*, Oxford (deux séries: 1951 et 1953), *La Philosophie analytique*, Paris, 1962, C. E. Caton (ed.), *Philosophy and Ordinary Language*, Urbans, 1963. - Les exemples donnés ci-dessus se trouvent dans G. Ryle (*The Concept of Mind*, Londres, 1949), J. R. Searle (*Speech Acts*, Cambridge, 1969, trad. fr. *Les Actes de langage*, Paris 1972, chap. 8), H. Putnam (*Reason, Truth and History*, trad. fr. *Raison, vérité et histoire*, Paris, 1984, chap. 1).

عن العلاقات بين فلسفة اللسان المعادي والصيغ الفلسفية الأخرى:

- J. J. Katz, *Philosophy of Language*, New York, Londres, 1966, trad. fr. *La Philosophie du langage*, Paris 1971 (premiers chapitres), J. Bouveresse, *La Parole malheureuse*, Paris, 1971, F. Récanati, *La Transparence et l'énonciation*, Paris, 1979.

يُصر معظم فلاسفة المدرسة التحليلية على تمييز مقاربتهم، من أي دراسة لسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم اللسانيين - وحتى عام 1960، لم يهتموا بأنهم معتنون بأبحاث علمتها التي لا يبره منها أنها تملن عن نفسها بأنها أبحاث لفظة. ويعد هذا الانفصال جوهرياً إلى سيبين - يميلان إلى إشاعة أهميتهما، نظراً إلى التطور الحالي للسانيات:

(أ) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يرتبطون بصورة أكثر مباشرة بالوضعية الجديدة، يهتمون أن بحثهم يفضي إلى نقد للسان. وهو نقد لا يتلام بكل تأكيد مع الموقف الوصفي للسانيين. ولكن هذا الشعور يأتي من أنهم يماثلون بين الواقع اللساني والترتيب الظاهر للكلمات. وأنهم يرون مغالطة للمنطق منذ اللسان التي يغطي فيها الترتيب نفسه تنظيمات دلالية مختلفة (وهكذا فإن كلمتي *nobody* و *somebody* كان يمكن أن تحتلنا الطيبة القاعدية نفسها ذلك لأنهما تستطيمان أن تكونا الواحدة كما الأخرى، قاعلاً أو مفعولاً به: تحض القواعد إذن على المتناظرة المنطقية، والتي تقضي أن نرى في هذه

الكلمة أو تلك إشارة إلى أشياء موجودة). ومادام الحال كذلك، فإن لمعظم اللسانيين المعاصرين متصوراً أكثر تجزئاً للواقع القاعدي. ويعد الأمر صحيحاً بالنسبة إلى اتجاه عيبر مثلاً. ولكن الأمر هو كذلك أيضاً بالنسبة إلى القواعد التوليدية، التي ترى أن النسي «المعينة» للجمل المحتوية على *somebody* و *nobody* بنى مختلفة على الرغم من تشابه «بنائها العميقة». وفي النتيجة، فإن اللغة، منظوراً إليها في العمق، ربما تكون أقل لا منطقية مما يبدو، وأكثر من هذا، فإن البحث عن المظاهر غير المنطقية يستطع، من خلال هذا المنظور، أن يندمج في الاستقصاء اللساني. فهو سيقدم معالماً، أو سيقدم فرضيات على الأقل، تتعلق بالبنى العميقة.

II) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يكرسون أنفسهم لدراسة أعمال اللسان، غالباً ما يرون هذا البحث غريباً عن اللسانيات، وإنهم ليعملون لهذا أن اللسانيات تدرس اللغة «الشرعة» وليس استخدامها في الكلام. ومادام هذا هكذا، فإن كينونة اللغة نفسها تستخدم، في الكلام، لإسجاز أعمال مختلفة (فحين أقول «سأني»، أستطيع أن أعلن، وأن أهد، وأن أهدد، إلى آخره). ولكن إذا كان صحيحاً أن المادة اللسانية لا تحدد أعمال اللسان تماماً، إلا أن هذه الأعمال تتفقد بها مع ذلك: تبدوا مختلف نماذج الجمل (الإبائية، الطلبية، الاستهائية) داخلية في علاقة مع نماذج الأفعال. ولذا، فإنه لا يمكن وصفها من غير الإشارة إلى هذه الأفعال. وبشكل عام أكثر، ثمة باحثون اكتشفوا في اللغة، عندما استندوا إلى أعمال بنفيسيت، وجوهاً متنوعة لملاقات التداخل الذاتي، وهي تتجلى بمناسبة حدوث الكلام. وقد كان بالنسبة إلى بعضهم أن بنية التلطف نفسها قد تكون مسجلة في الكلمات. ومن هذا المنظور، فإن التفكير الفلسفي حول النشاط اللساني يمكن أن يبرز أليات وأن بنيى متصورات لها مكانها في الوصف اللساني.

■ لقد كان «إ» بنفيسيت من أوائل اللسانيين الذين اهتموا ببحوث الفلسفة التحليلية، انظر:

(cf. Problèmes de linguistique générale, Paris, t. 1, 1966, chap 22) Il pose les fondements d'une linguistique énonciative dans la 5e partie de ce tome, ainsi que dans les 2e et 5e parties du tome 2, Paris, 1974

فيما يخص العلاقات بين الكلام (بالعنى الذي نجده عند سوسير) والاستخدام (بالعنى الذي نجده في الفلسفة التحليلية)، انظر:

O. Ducrot: "Les actes de Langage", Science, mai-juin 1969.

فيما يخص لسانيات الأفعال اللسانية، انظر:

Communications, n°32, 1981.-Deux conceptions, très différentes, d'une "linguistique énonciative", dont la première est inspirée au départ par la philosophie analytique, la seconde se rattachant directement à Benveniste: O. Ducrot, *Le Dire et le dit*, Paris, 1985; A. Culioli, *Pour une linguistique de l'énonciation*, Paris, 1990.

المتصورات المعترضة

LES CONCEPTS TRANSVERSAUX

العلامة

SIGNE

تعد العلامة عموماً المفهوم الأساس للعلاماتية (السيمية أو السيميولوجيا). وكما يرى موسير، فإنها أيضاً الأساس الذي تقوم اللسانيات عليه، والسبب «لأننا إذا كنا للمرة الأولى نستطيع أن نمزوا اللسانيات مكاناً بين العلوم، فهذا لأننا ربطناها بالعلاماتية». فالعلاماتية هي «العلم الذي يدرس العلامات في قلب الحياة الاجتماعية». وفي الواقع، لأن إشكالية العلامة، منذ تطور القواعد التوليدية لم تعد تظلم إلا بدور هامشي في النظريات اللسانية بالمعنى الدقيق. وبعد الوضع الحالي للنظريات العلامية المستوحاة من اللسانيات (وهذا هو ما كان عليه الحال في فرنسا) متناقضاً في ظاهره. وإن هذا ليكون لأن النظريات العلامية تؤسس نفسها على متصور للعلامة لم يعد يؤدي دوراً في داخل العلم الذي نشأت من أجله. ولذا، فإننا هنا سنعالج للعلامة إذن بوصفها فئة علامية، أي بوصفها مفهوماً يعد جزءاً من العرصة العامة للأنساق الرمزية. وإذا كان ذلك كذلك، فإن العلامة اللسانية، من خلال هذا المنظور، ليست موضوعاً مميزاً، مهما كان مكانها المركزي في النشاطات العلامية الإنسانية. فالإنسان لا يستخدم فقط العديد من الأنساق العلامية غير الكلامية (انظر مثلاً إكسان وفريزون 1969)، ولكن أيضاً، إذا كان يبدو أنه الحيوان الوحيد الذي طور اللسان، فإن الطائفة العلامية ليست مميزاً إنسانياً. فالتحلل له علامات كبرى وإن التواصل بين الأفراد عبر العلامات منتشر بشكل واسع في المملكة الحيوانية.

1 - تحديد مفهومي

لا يوجد إجماع حالياً فيما يتعلق بتطبيقات الأعمال، يناسب أن نجعلها فيه تحت مفهوم العلامة. وإن هذا ليكشف عن الصعاب التي تواجهها العلامية عندما تريد أن تحدد حقلاً التحليلي. وتظهر أربع نقاط اختلاف ثقيلة ينتجها على نحو خاص:

(أ) العلامة والتجلي المدرك:

يمكننا أن نحدد العلامة بوصفها علاقة إحالة (مثلما يرى لوك)، أو بشكل أكثر خصوصية، بوصفها علاقة إحالة ينجزها حدث مدرك (مثلما كان يرى سانت أوفستان، والذي كان يقول «العلامة شيء يستدعي بنفسه إلى الفكر شيئاً آخر، بالإضافة إلى السمع الذي يدخله المعنى»). وفي الحالة الثانية، فإن الحالات القصصية (مثل الإدراك، والاعتقادات، والرغبات، إلى آخره) والتي، وإن كانت تتميز بكونها علاقة إحالة، إلا أنها ليست أحداثاً مرئية (براهم طرف ثالث). ولذا، فهي لا تعد جزءاً من ميدان العلامات. وإذا كنا قد اخترنا التحديد الأكثر سعة - والذي يقلل أن تكون الإشارة أي حدث X يقوم مقام الحدث Y - فإنه لن يكون أقل أهمية أن نميز فيه في مرحلة ثانية بين علامات الحالات القصصية، والعلامات التي تشكل التجلي المدرك لهذه الحالات القصصية: لا يمكن لهذه التمييز أن يختلط، لأن الحالات القصصية لا يمكن أن يصل إليها طرف ثالث إلا من خلال علامات مدركة، وأن هذه يجب أن تكون مؤولة، بينما نحن لسنا بحاجة أن نزول حالاتنا القصصية الخاصة. ولذا، فإن معظم المتصورات «العلامانية المستقرة للعلامة لا تقيم وزناً لعدم التماثل الأساسي هذا.

(ب) العلامة والقصد:

هل يجب أن نقبل من العلامات تلك التي تكون تجليات مدركة ومرسلة لقصد بوصفها علاقات إحالة، ونتيجة إذن من قصد تواصل، أو أن نقبل أيضاً تلك التي لا توجد بوصفها علامات إلا في مستوى من القصد العلاماني، أي بوصفها ظواهر تأويلية؟ إن ماتسبه تقليدياً «العلامات الطبيعية» (الأمراض، إلى آخره) بعد جزءاً من الفئة الثانية. ولا يوجد إجماع يتعلق بهذه المسألة. وهكذا، فإن بويساتس (1973) وأيضاً سيفر (1970) يرفضان أن يعطيا أهمية للمعالم الطبيعية، ذلك لأنهما يريان أن وجود قصصية المعنى محدد للعلامة. وثمة آخرون، مثل غريغاس (1970) الذي يطرح سلسلة «علامية المعالم الطبيعي»، أو مثل إيكرو (1988) الذي يأخذ ثانية التعريف المحض للعلامة والذي كان موريس قد اقترحه (لا يعد الشيء علامة إلا لأنه مؤول بوصفه علامة لشيء، بواسطة مؤول). وإنهما ليريان أن علاقات الإحالة القائمة في المستوى القصصية تعد جزءاً فرعياً من ميدان العلامات. وإذا قبلنا بأطروحة بارت (1964)، فإن الظواهر لا تعد بالضرورة حوادث طبيعية. فهذه الأطروحة ترى أنه مما إن يوجد مجتمع، حتى يتحول هذا الاستعمال إلى إشارة في هذا الاستعمال (وهذا يطرح قضية معرفة أين ترسم الحدود، في داخل الحوادث المصطنعة، بين العلامات المرسلة قصداً والعلامات التي لا توجد إلا في مستوى التأويل).

ويبدو على كل حال ضرورياً أن تميز بين علامات قصدية وعلامات تنبؤية، وذلك لأنها تميل إلى علاقات علامائية لا يختزل أحدها إلى الآخر. وبالقفل، حتى وإن كانت التنبؤية شكلاً من أشكال القصدية (لأنها تكون علاقة إحالة)، فإن العلامة التنبؤية ليست مرسله بوصفها علامة. وهكذا، فإن المرض الطغي، كالرشع مثلاً، ليس بذاته علامة، ولكنه جره أو أثر من المرض. فالرشع ليس علامة إلا بالنسبة إلى الطبيب. وإن هذا ليكون عديم يكتف عن أن يرى فيه حدثاً بيولوجياً فقط، ولكن علامة تدل على أشياء بيولوجية غير مدركة (حساسة أو متغنى بكثيراً مثلاً). وأما في حالة العلامة القصدية، فالأمر على العكس من ذلك، لأن إنتاج الظاهرة المادية يعد مسبقاً فعلاً علامائياً، أي إنه ينضوي تحت منظور تواصل.

ج) العلامة والاستدلالات المنطقية:

لقد أكدنا أحياناً بأن مصادر العلامائية توجد في المنطق القديم والقرسطوي (ديلي 1982). وعلى كل حال، فإن تأويل سيديورات الاستدلال المنطقي بمصطلحات العلامات يعود إلى زمن بعيد، لأن الروائيين كانوا يحددون العلامة بوصفها «قضية مكونة من صلة صحيحة وكاشفة في النتيجة» (Sextus Empiricus, Adversus Mathematicos, VIII, 245). وسيؤول هوبس فيما بعد العلاقات المنطقية بين السابق والنتائج بمصطلحات العلامات: «العلامة هي السابق البدهي للنتائج، أو على العكس هي النتائج للسابق عندما تكون النتائج المتشابهة قد تمت ملاحظتها أولاً، وإن هذه النتائج كلما كثرت ملاحظتها وتكررت، فإن العلامة تكون أقل غموضاً» (الفيفيثان، ١). ويقترح بعض العلامائيين المعاصرين (1988) محتجبن بورس في إعادة ترجمة سيديورات الاستدلال المنطقي باستخدام المصطلحات العلامائية. وهكذا في حالة الحذف، فإن المقدمة المنطقية تشكل العلامة الأكيدة («السابق البدهي» عند هوبس) للاستنتاج لأنها نتجوة تحليلياً. وأما الاستقراء، فإنه يستطيع أن يعود بنفسه إلى تأويل المرض (تعالج الحالة الفردية بوصفها عرضاً للطبيعة ولتعميم أسقطه) الذي يصل تسلسله (أي مجموع التأكيدات اللاحقة) إلى تكوين شجرة قادرة أن تحكم على صحة الاستدلال بالأعراض منذ البداية، وذلك بشكل استدلالي (بمعنى هوبس الملاقة نفسها بقوله إن النتائج يمثل هنا علامة للسابق).

د) العلامات والسيرورات المشتركة:

إن إدخال الإدراك في الحقل الإشكالي للعلامات يستطع أن يضع عمقاً للمسمة القصدية الأكيدة للسيرورات الإدراكية (هوسرل 1922، سيرل 1985). تقوم تجربة الإدراك

في موضوع (تحيل إلى) الشيء الذي يسيبها. ولذا، فإن محاولة ترجمة السيرورات الإدراكية مصطلحات العلامة الإعلامية، تستخدم عموماً مفهوم بورس عن الإبعاد (يحدد بوصفه استدلالاً اعتراضياً مبنياً على قاعدة لمقدمة غير أكيدة، وهي في النتيجة تجربة إدراكية). تصبح المحفزات الإدراكية غير المتميزة بعلامات (وتدل إذن على ماسيها)، وذلك إذا كانت مبنية بمقتضى ترسيمة الفئة التي تحد وظيفة للشرطة الإعلامية. ولقد عائل بعض المؤلفين (الاسيما أيكو 1968) هذه الترسيمات بالتقطيع اللساني للعالم: يبدو اختزال التماثلات المدركة إلى الفئات اللسانية أنه يتناقض ليس فقط مع مانعوه من السيرورات الإدراكية عند الإنسان، ولكن أيضاً مع ما تمتلكه الحيوانات من قدرات للمماثلة والمعرفة المدركتين اللتين كفوقا البشر أحياناً، وإن كانت هذه الحيوانات ليس لها لسان (مثل هذه الحالة الإدراك البصري للحمام).

2 - بعض السمات الأساسية للعلامات

بسبب التنوع الكبير (الذي يصل إلى حد التنافر) للمتصورات عن العلامة، التي يدافع عنها 'العلامتيون'، فإنه لمن الصعب فرز نواة مركزية. ولكننا نستطيع مع ذلك فرز عدة نقاط تبدو أهميتها بالنسبة إلى التحدد العام للسيرورات العلامة أمراً مكتسباً:

أ) يميز معظم المؤلفين بين ثلاثة أقطاب في العلامة:

العلامة بوصفها عماداً مادياً، والموضوع الذي تحيل إليه (والذي يمكن أن يكون طبقة فارغة)، والوجه الذي تحيل به إلى هذا الموضوع. وهكذا، فإن فرجه يميز بين Zichen، sinn، Bedeutung، ويميز بورس بين representamen، interpretant، و object، ويميز موريس بين sign vehicle، designatum، و denotatum، ويميز أولدن وريشاردز بين symbol، thought، و referent. وإنه ليقال غالباً إن متصور العلامة عند سوسير لا يميز إلا قطبين: الدال، أي الظاهرة المادية، والمندلول، أي المتصور. ولكن هذا يعود ببساطة إلى أن سوسير يتبنى منظوراً داخلياً محضاً يتعلق بالعلامة. بيد أن هذا لا يمنع من الاعتراف بالوظيفة المرجعية، وذلك كما يظهر هذا تركيزه على ضرورة التمييز بين المندلول والمرجع. وإن كانت هذه الفئات لا تنطبق كلياً، إلا أنها تشترك في التمييز بين المعنى والمرجع: لا تحيل العلامة أبداً إلى الشيء مباشرة، ولكنها تحيل فقط من خلال مندلول ينتهي بعض السمات المقترحة أنها ملائمة لعلامة الإحالة المستهدفة. وأما ما يتعلق بالوظيفة المرجعية التي يقدمها سوسير بين قوسين منهجيتين، والمبررة على مستوى التحليل لشكلي الملازم للسان، فإنها لا يمكن أن تستمر في مستوى تحليل إجمالي لمعهوم لعلامة

حيث لا يمكن غض الطرف عن وظيفة الممارسات العلاماتية والتي تتمثل في السماح للإنسان بالعمل المشترك مع مالا يعد جزءاً من عالم العلامات.

(ب) وإننا لنتميز، بعد موريس (1938)، عموماً بين الأبعاد الدلالية، والنحوية، والتداولية للعلامات. فالملاقة بين العلامات وماتعنيه تعد علاقة دلالية. والملاقة بين علامات فيما بينها تعد علاقة نحوية. والملاقة بين العلامات ومستنداتها تعد علاقة تداولية (تودوروف 1972). وإذا نظرنا إلى مفهوم البعد الدلالي، فنستجد بالفعل أنه مكان الالتباس، ذلك لأنه يستطيع أن يخصص العلاقات بين الدال والمندول (*designatum*) أو العلاقات بين العلامة الإجمالية والمرجع (*denotatum*). ومن المنظور الوضعي لموريس، فإن هذا فلما يفضي إلى نتائج، لأنه يتعامل مع المتعينات بوصفها طبقات (من الموضوعات) ومع المؤشرات بوصفها عناصر هذه الطبقات. ومن المعلوم أن الطبقة تستطيع أن لا تمتلك أي عنصر. ومع ذلك، فإن كثيراً من المؤلفين، إذ يولفون الفئات المنطقية لموريس مع التمييز البشري الذي اقترحه سوسير، فإنهم يتعاملون مع العلامة بالأحرى بوصفها وحدة لدال ومدلول، ومن المفروض أن تتعارض إجمالاً مع المرجع بوصفه موضوعاً للإحالة الخارجية. فإذا تبيننا هذا المتصور، فإننا مضطرون، كما هو بدهي، أن نميز بين علاقة دلالية (في داخل العلامة) وعلاقة مرجعية. ويعد هذا الالتباس للانبثاق بخصوص تحديد البعد النحوي: يمكننا أن نفهم بالفعل من هذا المصطلح دراسة توليف العلامات بالتعارض مع الدراسة الدلالية التي تنوجه إلى العلاقة بين العلامات والمؤشرات. ونجد على العكس من ذلك أن مبدآن التحليل النحوي، في إطار التمييز عند سوسير، يتعلق بالتوليفات بين الدوال.

لقد تطورت دراسة البعد التداولي في ميدان العلامات خاصة، حيث تطورت التداولية في علم خاص.

(ج) إننا إذ نمارس السير انطلاقاً من اللغة، فإننا ندعم غالباً بأنه لا توجد علامة إلا اختلافية. وهذا يعني إذن أن العلامة لا تستطيع أن توجد إلا بوصفها عنصراً لنسق ما. وإذا كان هذا هكذا، فإننا نخلط غالباً مع ذلك بين قضيتين. إذ من الصحيح أن العلامة عندما تشير إلى طبقة X مجموعة الإمكانيات التي تنجزها، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى عدم إنجاز تلك الطبقة (وهي تنمة مكونة من مجموع الإمكانيات التي تستبعداها الإشارة). وهكذا، فإن هذا الأمر الأهمي لنشير إلى حالة عدم الإحصار، ومن خلال هذا نفهم فإنها تشير أيضاً إلى عدم إنجاز تنمة هذه الحالة. وكذلك الأمر فإن تأكيد الاقتراح "a" يستلزم أيضاً تأكيد عدم إنجاز "a". وبهذه المعنى، فإن كل علامة هي علامة اختلافية. ولكن التنمة قد لا تكون بالضرورة هي نفسها علامة. وهكذا، فإذا كانت تنمة الاقتراح "a" هي نفسها

علامة، أي تنمعة الاقتراح «لا - لا» (a-)، فإن الأمر لا يكون كذلك في حالة عصا الأعمى: فإن الشخص الذي يحمل عصاً بيضاء والشخص الذي لا يحمل عصاً لا يرسلان إشارتين مختلفتين، ولكن الشخص الأعمى فقط، لا يرسل إشارة (يرنو 1966) وحتى ولو كانت العلامة بما هي تمثل كينونة اختلافية، فإنه لا يوجد إذن عدم إمكان منطقي لكي نعمل الإشارة خارج النسق، لأن طبيعتها المكتملة ليست بالضرورة علامة بدورها.

ويكفي، على العكس من هذا، أن تشكل الطبقة المتممة هي أيضاً علامة لكي نجد أنفسنا داخل النسق، وإن كان في حده الأدنى. ويجب إذن تمييز الشرع ذات المعنى الوحيد (كهذا الذي تشكله عصا الأعمى) من تلك التي يكوّن فيها غياب إنتاج الإشارة رسالة بدوره. وثمة مثال لهذا النسق في حده الأدنى (والذي يسميه برنو «شرعة ذات نال صفر») يشتمل في الشرعة التي يكوّنها علم سفينة القائد البحري: إذا كان حضور العلم يدل على حضور القائد، فإن غيابه يعني أن القائد ليس على متن السفينة. ومن هنا، فإن المرسل، في نسق نال صفر، إذا كان يرسل دائماً إشارة، فإن مثل هذه الأنساق لا تستطيع أن تعمل بشكل ملائم إلا في سياقات محددة بدقة. وهذا مايفسر ندرتها السببية بين الأنساق الرمزية التي طوورها الإنسان. ففي معظم الأنساق، نجد أن إنتاج العلامة وحده يشكل رسالة. وهذا ما يستلزم من العلامة ألا تكون محددة بوصفها عنصراً اختلافياً إلا بما إنها تتعارض مع علامات النسق الأخرى (ولكن ليس مع غيرها بالقلت).

د) منذ اللحظة التي تكون فيها العلامات منتظمة في نسق، فإننا نستطيع أن نتكلم عن نظام استبدالي، أي عن ترتيب اختلافي لجدول الرموز المستعملة. وهو جدول يشكل محور الانتقاء. يسمح لنا النظام الاستبدالي أن نتتبع أن علامتين يمكن أن تكونتا متطابقتين أو مختلفتين. وأن إحداهما تنفص الأخرى أو تقصيهما، وأن الواحدة تشترك الأخرى أو تفرقهما، إلى آخره. ولقد نرى أن بيرس يحيل إلى هذه الخاصية للعلامات مستعملاً مصطلح «المؤول»، أو «المعرفة القرية». وتعد هذه الأمور، في حالة اللسان، جزءاً مما يسميه سوسير «الفهم»، وما يسميه هيلمسليف «شكل المضمون»، وما يسميه بنغيتيت «التأولية» (تودوروف 1972).

لا يستلزم وجود النظام الاستبدالي بالضرورة وجود النظام التركيبي، أي لا يستلزم إمكانية تنظيم العلامات تنبلياً، وذلك بمساعدة ضوابط التوليف: إن الشرعة ذات الدال صفر التي يشكلها علم سفينة القائد، تمتلك تنظيماً استبدالياً (فنحن لنا الخيار بين «نالين»، بنسانان مع مدلولين مختلفين)، ولكنها لا تمتلك بعداً تركيبياً (لاستطيع العلامات التي تشكل الشرعة أن تتوالف). ومع ذلك، ما إن تبلغ المعلومات المراد نقلها تعقيداً معيناً، حتى نجد أن مبدأ الاقتصاد يفرغ اللجوء إلى توليف تركيبى، يستلزم تفكيك الرسائل إلى

وحدث أكثر صغراً. وكما يظهر ذلك النسق الثاني المستخدم في إنشاء الشريعة الإعلامية، هو جوهرًا تعبيرياً مكوناً من عنصرين يكفي لكي يجعل لعدد غير متناه من العلامات شريعة، وأما ما يتعلق باللغات الطبيعية، فإنها تتجمع في إعطاء كل الرسائل شريعة، وذلك بمساعدة عشرين صوتاً فقط.

3 - تصنيفات أنساق العلامات

توجد محاولات عديدة لتصنيف العلامات. وإنها تختلف فيما بينها إن في الميدان الذي تنظر إليه وإن بالنسبة إلى معايير التصنيف. ولقد اكتشف إيكو (1988)، في تقديمه لمختلف متصورات العلامة، ليس أقل من تسعة مبادئ للتصنيف. وقد كان ذلك تبعاً: مصدر العلامة، ولوضعها الطبيعي أو الاصطناعي، والدرجة المنحصرة للعلامات (التمييز بين العلامات المحضة والعلامات الوطنية، مثل أشياء الاستخدام)، ولوضعها القسدي أو غير القسدي، وللغاية النافعة والآلة المتعلقة، وللعلاقة التي تربط الدال بالمدلول، وللسمعة المعتمدة للإنتاج أو لعدم العلامة، ولنموذج الرباط بين العلامة وال مرجع، وأخيراً تبعاً للسلك المعرض عند المرسل إليه. ولا تحظى كل هذه المعايير بالأهمية نفسها. وهكذا، فإن تصنيفات تبعاً للمرجع أو لغاية الانتقال لا تتعلق إلا بالتجلي المادي للعلامة (أي الدال بمصطلحات سوسير). وأما التصنيفات التي تكون تبعاً للوضع الصناعي أو الطبيعي، أو تلك التي تكون تبعاً للوضع القسدي أو غير القسدي فإنها تتجمع، ومرتبة كثيراً إذا سبقت بالتمييز بين العلامات المرسله قصداً والعلامة التنبؤية. ونستطيع بشكل عام أن نسال أنفسنا إذا كان تباين المعايير نفسه لا يمسك السمة الثغورية لمفهوم العلامة. ومهما يكن، سنقف هنا على أربعة معايير تليها دالة على نحو خاص:

أ) تستطيع العلامات، تبعاً لانتاجيتها، أن تصنف إلى إشارات (أو إلى نسق من الإشارات، وهذا أفضل) يكون التمييز بالنسبة إليها بين نمط وتولود ملائماً، وتلك الأخرى التي يكون التمييز بالنسبة إليها غير ملائم. ونستطيع النمط، الذي ظل بورس يسميه *legit - sing*، أن يكون محلياً إما بوصفه عالمياً، وإما بوصفه طبقة تمثل تولاداتها لأعضاء. وهكذا، فإننا في ميدان العلامات اللسانية، نميز النمط المفرداتي «حصان» والشارات المتعددة والمتنوعة لكلمة «حصان» في العبارات. ويمكننا أن نلاحظ، في عبارة ما، أن العدد الكلي للكلمات يعطينا عدد العلامات المتولدة، وأن العدد الكلي للكلمات المختلفة يعطينا عدد العلامات المتعلية. ويوجد التحليل الأكثر دقة لهذا التمييز في نظرية الترقيم التي اقترحها غودمان (1968)، وإن كانت صياغتها قد أعيدت في إطار اسمي دفع سرمان إلى رفض مفهوم «النمط» و«التولدة»: إنه يميز بين «السمعة» و«الشارة». وقد كان

ذلك منه لأن السمة تتحدد بوصفها طبقة من الشارات (لرسالات وكتابات). وأما مختلف الشارات، فهي أجوبة بعضها عن بعض (بدلاً من أن تكون تجليات لعالمية واقعية). ويسلزم كل نسق رمزي، كما يرى غودمان، وجود مجموعة من السمات التي تتلارم مع مبداء مرجعي. ولكي يكون التمييز بين النمط والتوارد ملائماً، يجب على النسق الرمزي أن يمتلك ترسيمة نحوية: يجب على سماته أن تكون منفصلة (بما إن الشارتين تمثلان كتابات للسمة، فإنه لا يجب على أي واحدة منهما أن تنتمي إلى سمة لا تنتمي إليها الأخرى) ومنفصلة (إذا كان لدينا زوج من السمات، فيجب أن يكون من الممكن، بخصوص الشارة التي لا تنتمي فعلياً إلى السمتين، تحديد إما عدم إلتئامها إلى واحدة منهما، وإما تحديد عدم إلتئامها إلى الأخرى). ولقد أجاز هذين المطلقين خصوصاً اللسان الكلامي والكتابة الموسيقية. وعلى العكس من ذلك، فإنهما لم يتسا إيجاباً عن طريق الشارات التصورية والتي لا يوجد بالنسبة إليها إجراء للاختلاف المحدود: إنه لا يوجد نحو تصويري. وعندما لا ينجز هذان المطلقان، فإنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذا ما كانت شارتان من الشارات تمثلان أو لا تمثلان أجوبة كل واحدة عن الأخرى، وهذا يعني إذن أنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذن إذا كانتا تنتميان أو لا تنتميان إلى السمة نفسها: قسمتنا والحال كذلك تنصل باشتغال رمزي نسقي، أي تنصل بنسق يمثل فيه كل تولد نمطه الذاتي. وتجد، في الحالة المعاكسة، أن للنسق يمثل بديلاً إملاتياً، أي يغيل أجوبة، أو يغيل أيضاً أن يكون التمييز فيه بين النمط والتوارد ملائماً.

ب) وبعد بروس، قام التمييز بين الإيقونة، والقرينة، والرمز، وذلك تبعاً لصفة العلامات مع مراجعها. فالرمز يحيل إلى الشيء الذي يشير إليه بواسطة قوة القانون الذي يحدد تأويل الرمز في إحالته إلى الشيء الممضي. وتمثل كلمات اللغة هذه الحالة. وأما القرينة، فإنها علامة تحيل إلى الشيء المشار إليه. وإن هذا ليكون لأنها تتأثر فعلاً بالشيء المشار إليه. ولقد تضرب على ذلك مثلاً بمرضى المرضى، وانخفاض مقياس الضغط الجوي، والأجولن الذي يبين اتجاه الهواء، وحركة التسديد، إلى آخره. وتعد الكلمات الحدودية في اللغة مثل: أمّا، أنت، هنا الآن، إلى آخره، جزءاً من القرينة، مع بقائها رموزاً: إنها تمثل إذن رموزاً قرنتية. ولما الإيقونة، فإنها تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه ببساطة، وذلك بفضل السمات التي تملكها: «إن أي شيء سواء كان نوحية، أم فرداً موجوداً، أم قانوناً، فإنه يعد إيقونة لشيء ما، بشرط أن يشبه هذا الشيء»، وأن يستعمل بوصفه علامة هذا الشيء». وتمثل هذه الحالات في العينات، وفي الكلمات الصوتية المحاكية، والصور، إلى آخره. (تودوروف 1972). وتتصل العلاقة الإيقونية جريباً بتدريج المرجح الذي يسميه غودمان «التمثيل بالمثل»، مع فارق هو أن التمييز بين التمييز والتمثيل

لا يعارض بين نماذج من العلامات، ولكنه يميز نماذج المرجع تستطيع أن تحضر في أي نموذج من نماذج العلامات.

ج) إننا نميز بين الشرع تبعاً لنماذج تمفصلها. فهناك شرع من غير تمفصل، وهناك شرع للتمفصل الأول، وثالث للتمفصل الثاني، ورابعة للتمفصل المزدوج. فالشرع ذات المعنى الوحيد (مثل عصا الأعمى) تمثل شرعاً من غير تمفصل. ففي شرعة للتمفصل الأول، يوجد تناسب لمشاركة تناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. ويمثل هذه الحالة النسق العشري. ولكن نسبة أنساق كثيرة لا تحافظ على تناسب المشاركة التناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. وستكلم حينئذ عن التمفصل الثاني: إن المحور الاستدالي للوحدات الدنيا الخاصة بشكل التعبير لن يتطابق مع محور المدلولات الدنيا وتمثل هذه الحالة الإشارات البحرية «بالدين»، بحيث يشكل اختلاف وضع اليمين «صوراً» (بريتو) لا يتناسب معها معنى تلك الوحدات الدنيا للمعنى من توليف هذه الصور). ويجب أن نلاحظ أن العلامة في مثل هذه الأنساق تكف عن أن تكون الوحدة العلامية الدنيا. وأما الشرع المزدوج التمفصل (مارتية)، فتتملك تقطيعاً مزدوجاً. ويحافظ أحدها على التوازي بين «شكل التعبير» و«شكل المضمون»، في حين أن الآخر يقطعه: تمثل اللغات الطبيعية هذه الحالة، حيث يوجد تمفصل أول يحافظ على توازي وجهي العلامة (وهذه حالة تقطيع الكلمات إلى وحدات لغوية صغرى)، وتمفصل ثاني يقطعها (وهذه حالة تقطيع الوحدات اللغوية الصغرى إلى أصوات).

د) يمكن للتحديد المتبادل بين الدال والمدلول أن يكون قوياً إلى حد ما. وهكذا، فإننا في اللغات الطبيعية نميز تقطيعاً بين علامات تحافظ على المعنى في مختلف أشكاله، وعلامات ملتبسة (مثل الاشتراك اللفظي)، وعلامات متعددة القيمة (مثل الاستعارات). وثمة ما هو أكثر أهمية لأنه عام أكثر، إنه التمييز الذي اقترحه نلسون غوردان بين النسق الرمزي ذي النسق الكتابي والنسق الذي لا يتضح بمثل هذا النسق. فالنسق الكتابي لا يشترط فقط وجود ترسيمة نحوية، ولكن يشترط أيضاً وجود علاقات دلالية غير ملتبسة (علامة تناسب غير متغيرة بين الشكافؤ النحوي والشكافؤ الدلالي)، ويفتح المجال لطبقات من التناصب (الدلالي) منفصلة ومختلفة بشكل محدد في الوقت نفسه. واللفات الطبيعية وإن كانت تتملك ترسيمات نحوية، إلا أنها لا تمثل أنساقاً كتابية. فالعلامات الشفوية، على مستوى تأويلها الدلالي، ملتبسة وليست منفصلة (يتقطع معنى كثير من الكلمات إلى أجزاء). وبهذا، فإن اللسان يتعارض مثلاً مع شرعة الكتابة الموسيقية التي تسلا شروط النسق الكتابي الفعلي. وهذا يشترط أن نقبل مع غوردان أن تكون العلاقة الدلالية العلامة، هي تلك التي تربط القطعة الموسيقية بتأويلها، وليست تلك التي تربط العمل (المقروء) في

القطعة أو المولود) بمعناه المحتمل (وذلك كما تقول اعتياداً إلى ماذا تحيل الموسيقى المبرمجة).

لقد ذكر تودوروف (1987) بأن علاقة المعنى ليست ثابتة في داخل أي نسق رمزي: إضافة إلى المعنى المباشر، فإن كل نسق رمزي قائم في الاستعمال يعد قابلاً لكي يعطي ولادة لمعاني ثوانية أو إضافية يستدعيها الاشتراك. وإن هذه الوقائع - التي تشكل جزءاً من المعنى المجازي - وجزءاً من «المعنى الاستعاري» الذي يدرسه التفسير التقليدي للنصوص - التي يقترح تودوروف من أجلها مصطلح «الرمزية»، لا تنتمي إلى الفهم الدلالي للغة، ولكن إلى الفهم العلاماتي للخطاب. وهو تأويل مصمم بوصفه شكلاً استدلالياً: «يصبح النص أو الخطاب رمزياً منذ اللحظة التي تكتشف له فيها معنى غير مباشر عن طريق عمل تأويلي». ومن هنا، فإن الانقلاب المصطلحي الذي اقترحه تودوروف - حيث يعود إلى قطع علامة دراسة العلامات وإلى مطابقتها مع التأويل الرمزي - لم ينجح في فرض نفسه، ولكن تحليله وضع الأساس على ضرورة التمييز بين مختلف وجوه العلاقة الدالة التي تخاطر القسمية العامة للعلامة أن تعالجها بوصفها متعلقات.

إن التمييز والتصنيف اللذين رأيناهما، لا يزالان يعيدان عن إعطاء ولادة نظرية موحدة للعلامة. والسبب لأنه حتى يومنا هذا - وعلى الرغم من محاولات بورس، وموريس، وليكو، وآخرين - فإن مفهوم العلامة نفسه لا يحمل خارج مستوى التحميل الأولي جداً. وإن هذا ليكون سواء حددناه على نحو يكون فيه وظيفة تمييزية وعملية بشكل إدراكي، ولكن في هذه الحالة نستطيع أن نستبدله بمفاهيم أكثر خصوصية (وربما يفسر هذا كونه ليس حاضراً جداً في اللسانيات)، أم سوله أعطيتاه اتساعاً عربضاً جداً، أعذهن في الحسبان كل الأعمال القابلة للتأويل بمصطلحات علاقة الإحالة، ولكنه في هذه الحالة سيصبح غير مختلف بحيث لن تكون فائتته التحليلية إلا محدودة جداً. وإن هذه القضية الأخيرة لنصادفها مثلاً عندما نوسع مفهوم العلامة ليشمل العلاقات المنطقية والسيرورات الحدية. وفي الواقع، حتى لو أردنا أن نعالج سيرورات الاستدلال المنطقي والإدراك بوصفها سيرورات لمعالجة العلامات، فيجب علينا أن نميز فيها بين ثلاث معالجات للمعلومات - الاستدلال (الإدراكي)، فهم (المعنى)، التطابق (الإدراكي) - التي يشير كل شيء إلى أنها تخضع لوجهات من العمل مختلفة. وإن تمييز تودوروف بين «الفهم الدلالي» والتأويل، يتركز على القضية نفسها، وذلك لأن التأويل الرمزي استدلال طبيعي ويسمى إذن بشكل يختلف عن الفهم الدلالي. وكذلك، فإن إصاح الفئات الطبيعية في نظرية موحدة للعلامة، قد طرح على الدوام مشكلات عديدة. وإن هذا ليكون سواء كنا نريد أن نرى في المعالجات الخاصة باللسان قورنتين عالمية للعلاقة العلاماتية، متتهين بذلك إلى

تجاهل لتشمل الخاص بالأنساق العلامية الأخرى، لم كنا نريد، على العكس من ذلك، أن نعرف تحليل اللغات الطبيعية في نظرية عامة للعلامات، وإذا ذلك تكون غير قادرة أن تكشف عن بعض السمات الأكثر بروزاً للأنساق الأولى، ومن هذا مثلاً ما يتصل بإمكاناتها ووظائفها التأويلية القصوى بالنسبة إلى الأنساق الرمزية الأخرى. وهذا يعني أننا إذ نستطيع أن نستعمل اللسان لكي نتكلم عن الكلمات نفسها التي تكونه، فإنه يجب، في المقابل، أن نستطيع استعماله للكلام عن الأنساق الأخرى للعلامات. ويجب أن لا نستخلص من هذا أن مفهوم العلامة غير ضروري. فهو يسمح بتحديد، إن لم يكن حقلاً عريضاً موحداً، ممارسات إنسانية عامضة على الأقل، تكون لها بالفعل سمة «معالجة العلامات»، حتى وإن كانت إمكانية اختزالها إلى مفهوم أساسي مشترك لا تزال إمكانية إغترافية بشكل واسع.

- F. de Saussure, *Cours de linguistique générale* (1916), Paris, 1973; E. Husserl, *Recherches logiques*, II (1922), Paris, 1969; C.S. Peirce, *Collected Papers*, vol II, Cambridge, 1932; C.S. Peirce, *Écrits sur le signe*, Paris, 1978; C. Morris, *Foundations of the Theory of Signs* (1938), repris dans *writings on the General Theory of Signs*, La Haye, 1971; L. Hjelmslev, *Prolegomènes à une théorie du langage* (1943), Paris, 1968; R. Engler, *Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe*, Genève, 1962; K. Burke, "What are the signs of what?", *Anthropological Linguistics*, 1962, 6, p. 1-23; R. Barthes, "Éléments de sémiologie", *Communications*, 4, 1964; L.-J. Prieto, *Messages et signaux*, Paris, 1966; E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966; U. Weinreich, "Semantics and semiotics", in *International Encyclopedia of Social Sciences*, New York, 1967; P. Ekman et W. Friesen, "The repertoire of non-verbal behavior categories, origins, usage and coding", *Semiotica*, I, 1, 1969; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; E. F. K. Koerner, *Contribution au débat post-saussurien sur le signe* (bibliographie commentée 1916-1971), La Haye-Paris, 1972; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; C. Segre, *I segni e la critica*, Turin, 1970; T. A. Sebeok, *Perspectives in zoosemiotics*, La Haye 1972; T. Todorov, "Sémiotique" et "Signe", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; E. Buysse, *Les langages et le discours*, Bruxelles, 1973; L.-J. Prieto, *Pertinence et pratique. Essai de sémiologie*, Paris, 1975; T. A. Sebeok, *Contributions to the Theory of Signs*, Bloomington, 1976; T. Todorov, *Symbolisme et interprétation*, Paris, 1978; J. Deely, *Introducing Semiotic. Its History and Doctrine*, Bloomington, 1982; J.-R. Searle, *L'intentionnalité* > Paris, 1985; U. Eco, *Le Signe*, Bruxelles, 1988.

التركيب والاستبدال

SYNTAGME ET PARADIGME

1 - التركيب

لا توجد عبارة في لغة من اللغات لا تقدم نفسها بوصفها اشتراكاً من وحدتين أو عدد من الوحدات (المتتالية أو الواقعة معاً في وقت واحد). وهي وحدات قابلة للظهور أيضاً في عبارات أخرى. وبالمعنى الواسع لكلمة تركيب، فإن العبارة "E" تتضمن التركيب (u1, u2, u3,). إذا، فقط إذا كانت u1, u2, u3, وحدات - ليس بالضرورة أن تكون وحدات دنيا - تظهر في "E". وبالإضافة إلى هذا سنقول توجد علاقات تركيبية بين طبقات الوحدات X1, X2, X3, إذا كنا نستطيع أن نصوغ صياغة عامة تحدد شروط ظهور، في عبارات اللغة، الأساق التي كَوْنُها المنصر X1، والمنصر X2، والمنصر X3، ... ومن هنا نشأ معنى ثانٍ، أكثر ضعفاً، للكلمة تركيب (إنه المعنى المعتاد، وهو الذي سيكون مستعملاً هنا): إننا نقبل بوجود التركيب (u1, u2, u3,). في "E" إذا لم تكن هذه الوحدات فقط حاضرة معاً في "E"، ولكن، بالإضافة إلى هذا، أن نصرف، أو أن نعتقد أنه بإمكاننا أن نكتشف علاقة تركيبية تكون شرطاً لهذا الحضور معاً. ولقد ألح سوسير أيضاً على تسمية التركيب إزاء العلاقة التركيبية. فنحن، بالنسبة إليه، لا نستطيع أن نصف الفعل défaire - فلك بوصفه تركيباً يشمل على المنصرين "dé" و "faire" إلا لأن يوجد في الفرنسية النموذج تركيبى، ضمنى يتجلى أيضاً في الأفعال "dé-coller"، "dé-voiler"، "dé-baptiser". ولا يمكن ذلك، فلا يوجد سبب لتحليل "défaire" إلى وحدتين (دروس)، الجزء الثاني، الفصل السادس، فقرة 2). (ولكن ترى أن هذا النموذج التركيبى، الذي أبانه هذا المنزل، يتناسب مع التحديد المعطى في الأهلئ بخصوص «العلاقة التركيبية»، الذي وبكفي أن نأخذ بالنسبة إلى X1 الطبقة التي تحتوي على المنصر "dé" وحده، والطبقة X2 التي تحتوي على الأفعال الثامة، أي تلك الأفعال التي تبصر عن قبل يُنظر إليه بوصفه ينتهى

في نتيجة: Faire - عمل، "coller" - ألصق، إلى آخره). ويقود هذا التثيد الأول إلى تفيد آخر. وذلك لأن العلاقات التركيبية تتمثل عادة بوحدة متجانسة فيما بينها، وهذه الوحدات لا تشكل تركيباً إلا إذا كانت من الطبيعة نفسها. وهكذا، ففي العبارة Le vase est fêlé - الإناء مشقوق، نجد أن الأداة "le" والاسم "vase" ينظر إليهما غالباً بوصفهما يشكلان تركيباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأصوات "v" و"e"، أو أيضاً إذ يُنظر إلى السمات الدلالية في "récipient" - وعاء و "objet mobilier" - أثاث بوصفها ملزمة للكلمة "vase"، ولكن لعدم وجود ضابطة تركيبية معروفة، ستزداد في قول الشيء نفسه بالنسبة إلى الأداة "le" والصوت "v"، وليس بالنسبة إلى الأداة "le" والسمة الدلالية "récipient".

ملحظة: إن التحديد المقترح في الأعلى بالنسبة إلى مفهوم التركيب لا يشترط أن تتابع عناصر التركيب مباشرة. وإنه ليستطيع إذن أن يتم إنجازاً عندما تكون منفصلة. ويمثل هذا في اللاتينية غالباً حيث الصفة النعتية والاسم الذي نفيته يستطيعان أن يكونا جدمبعدين: Justos Deus amat homines - الله يحب البشر (المادلين).

2 - التركيب والعلاقة التركيبية

ويتج من التعديلات السابقة أن نظريات لسانية مختلفة تقضي إلى الاعتراف أو إلى إنكار السمة التركيبية لنفس التوليف من الوحدات، وذلك فيما لنموذج العلاقات التركيبية الذي تركز هذه النظريات عليه. وهكذا فإن سوسير لا يرى علاقة «النموذج التركيبي» نفسها في العديد من الوحدات المتشعبة إلا إذا وُجدت العلاقة نفسها، بالنسبة إلى كل واحدة منها، بين المعنى الكلي للتعلم ومعنى مكوناته (إذ بالنسبة إلى المعنى، فهذا مايمثل الفعل "dé-faire" للفعل "faire"، وللفعل "dé-coller" للفعل "coller"، والفعل "dé-violer"، لفعل "violier"، إلى آخره). ولقد يعني هذا إذن أنه لم يتعرف على النموذج التركيبي السابق لا في الفعل déterminer - حَيَّن، حَدَّدَ - ولا في الفعل dévider - كَبَّ، شَلَّلَ. ولعدم قدرته على تحديد فعل آخر، فإنه لم ينظر إلى الفعل "déterminer" بوصفه تركيباً بجميع أساقفة "dé" وفعلاً بسيطاً - ومع ذلك، فهذا ما كان يمكن أن يكون مع تصور دلالي أقل للعلاقة التركيبية. ولذا، فإن أي سوسيري دقيق لن يستطيع بالأحرى أن يتكلم عن التركيب عندما لا تكون العناصر المرتبطة متشعبة في علامات، أي في وحدات مزودة بدال ومدلول في الوقت نفسه، ولكن بأصوات فقط (ومع ذلك، فإن سوسير يجعل لهذه الصابطة استثناء في نص يشير جديلاً على كل حال. فنظر الجزء الثاني، الفصل السادس، نهاية الفقرة الثانية). وعلى العكس من هذا، فإن علماء وظائف الأصوات لا يترددون في

تقديم مجموعة من الأصوات بوصفها تركيباً. والسبب لأنه من المهم، بالنسبة إليهم، اكتشاف الاضطراب في الشكل الذي تتوالت فيه الأصوات في لغة من اللغات.

وكذلك أيضاً، فإن الاختلاف حول طبيعة العلاقات التركيبية، هو الذي يفسر الجدل حول السمة الثنائية للتركيب أو عدمها. وبالنسبة إلى بالي مثلاً، فإن نموذج العلاقة التركيبية يتمثل في تطبيق خطة على موضوع. وهو تطبيق يعيد إنتاج الفعل الجوهري للتواصل على كل مستويات اللغة. ويقضي هذا الفعل بقول شيء (دأى، يرمز إليه بالحرف Z) من شيء ما (موضوع، يرمز إليه بالحرف A). ويجب إذن على كل تركيب أن يكون ثنائياً، ويتمثل في الشكل (A,Z). وهكذا، نجد في الجملة «ملكنا الطيب يشرب» تركيباً مكوناً من مسند «يشرب» (Z)، وهو مطبق على المسند إليه «ملكنا الطيب» (A). ولكن هذا التعبير الأخير يشكل أيضاً تركيباً، حيث المفهوم المميز عنه بـ «ملك طيب» (A) يأخذ أتيته من دال الملكية «نا» (Z)، الذي يتبعه في تجربة الذوات المتكلمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى «ملك طيب»، فنحن سنقبل تركيباً يجمع الاسم «ملك» (A)، والذي يحد معناه موضوعاً، أو مخصصاً بالصفة «طيب» (Z). وأنه لمن الواضح أن مثل هذا التطبيع لا يشكل «معطى»، ولكنه يأخذ قوته (أو ضعفه) من المفهوم الخاص للعلاقة التركيبية، ويعبداً من متصور اللغة التي يستند إليها.

■ نجد تركيبة شارل بالي معروفة في كتابه:

Linguistique générale et Linguistique française. Berne, 1932 (2e édition, très remaniée, en 1944). Chap. 2, 3 et 4.

ونصل أيضاً إلى النتيجة نفسها إذا تأملنا قضية «الخطية». فالكلام يجري في الزمان. ويستطيع الزمان أن يقدم نفسه بوصفه حيزاً له بُعْدٌ، كالخط: فمع كل لحظة تتناسب نقطة، ومع نظام ظهور اللحظات، يتناسب نظام تجاور النقاط. ومن هنا، فقد نشأت فكرة لقول إن نظام ظهور عناصر الخطاب (والذي هو موضوع الدراسة التركيبية)، يستطيع، هو أيضاً، أن يقدم نفسه خطياً (أو من طريق خط منقطع، نظراً للسمة المنقطعة للخطاب). وي طرح سوسير مبدأ مفاده (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الثالثة) أن هذا التمثيل ليس ممكناً فقط (على الأقل فيما يتعلق بالذوال)، ولكنه يجب أن يكون أساساً للوصف اللساني. ويخرج عن هذا أمران:

(أ) إن اللساني لا يعرف نظاماً آخر غير نظام التتابع. وإن العناصر التي تتزامن معاً (المكونات الصوتية المختلفة للصوت نفسه، أو السمات الدلالية للكلمة) هي عناصر متداخلة في نقطة واحدة من نقاط التمثيل الخطي. ولذا، فإننا لن نهتم إذن بالبحث عن

الاضطراب الذي يكتنف ظهورها (أي ضمن أي شروط تتوالت هذه السمة مع تلك الأخرى)، وقيماً بعد، لن ننظر إلى الوجود المشترك لستين مترادفات بوصفهما تشكيلان تركيبياً (وهكذا، فإن حارثية يرفض الفراسة التركيبية للسلمات المترادفة للأصوات، وهي دراسة كان جاكوبسون قد نادى بها). وكذلك، فإننا إذا أدخلنا فكرة النظام الخطي إلى مفهوم العلاقة التركيبية، فلن نتكلم عن التركيب، وذلك عندما ينقل التركيب نفسه، وهو غير قابل للتحليل صوتياً، مغلولين متميزين، ويخلط دليهما. فالصوت الذي يمثل الحرف "y" في جملة "y'z suis" ذهبت فيه لن يشكل إذن تركيبياً، وإن كان يعادل حرفاً من حروف الجر مثل "à" = هي، - متبوعاً بتعيين للمكان. وعلى العكس من ذلك، فإننا نقل التركيب في تعبير مرادف مثل "cet endroit" - في هذا المكان. ولتجنب هذه النتيجة، والمحافظة مع ذلك على الخطية في تحديد العلاقة التركيبية، يجب تصور الخطية بشكل مجرد أكثر، وذلك بوضعها في داخل تابع ذهني - وهو أمر صعب تحليله بدقة.

ب) إن وصف الشكل الذي تتوالت فيه مختلف العناصر، يعني أن نقول فقط أي الأماكن الخاصة تستطيع أن تأخذها في السلسلة الخطية للخطاب. وهكذا، فإن دراسة عنصر من العناصر دراسة تركيبية بالنسبة إلى الترتيب، نمنع التحديدات المختلفة التي يمكن أن يدخل فيها، أي نمنع العناصر التي تستطيع أن تتبعه أو أن تسبقه. وبعد ذلك، فإن وصف التركيب يعني أن نقول ليس فقط أي الوحدات تكونه، ولكن ضمن أي نظام تنبهي يكون، وإذا لم تكن الوحدات متجاورة، فما هو البعد الذي يفصل بعضها عن بعض. وعلى العكس من ذلك، فبالنسبة إلى لسانيات هيلمسلف المنظوماتية، فإن التركيب سيكون أكثر تجريداً، لأنها لا ترى في النظام الخطي إلا ظهوراً جبرهياً وحادثاً، ومستقلاً عن الشكل اللساني نفسه: إنها لن تهتم إلا بشروط تولد الوحدات معاً - وذلك بشكل مستقل عن ترتيبها الخطي. وهذا ما يفرض صياغة جديدة للعلاقة التركيبية. ولما كانت كل وحدة تقريباً تستطيع أن توجد في آن مع كل وحدة أخرى في داخل العبارة، فقط وجب تحديدها إطار الوجود المتزامن بشكل دقيق، والإعلان عن ضوابط مثل يستطيع الحرف لا (أو لا يستطيع) أن يوجد تزامناً مع الحرف v في وحدة أكثر سعة ذات نموذج v. وهكذا، لكي نصف تركيباً خاصاً، يجب علينا أن نقول ليس فقط أي الوحدات تكونه، ولكن في داخل أي وحدة يكون

● حول أصول التركيب البنيوي، انظر الدراسات التالية:

F Mikul: A propos de la syntagmatique du professeur A. Bečić, Ljubljana, 1952.
"Jan V. Rozwadowski et le structuralisme syntagmatique", Lingua, 1952.

3 الاستبدال

نعطي اسم الاستبدال، بالمعنى الواسع، لكل طبقة من العناصر اللسانية، بغض النظر عن المبدأ الذي ينص إلى جمع هذه الوحدات. وبهذا المعنى، فستنظر إلى المجموعات المشتركة التي تكلم عنها سوسير بوصفها استبدالات (الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفقرة الثالثة)، والتي لا ترتبط عناصرها إلا بمشتركات من الأفكار. ويبدو جاكبسون في بعض الأحيان أيضاً أنه يؤسس العلاقة الاستبدالية على التماثل البسيط (Essais-56-p49)، وعلى هذا «الاشتراك بالتشابه» الذي تكلم عنه علماء نفس الاشتراك (الذين، مثل جاكبسون، يدخلون فيه الاشتراك بالتناظر). وأمام العديد من المعايير المختلفة التي نستطيع أن نقيم بها مثل هذه الاستبدالات، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين سعوا إلى تحديد مبدأ للتصنيف يكون فقط مرتبطاً بدور الوحدات في داخل اللغة. وبما إن العلاقات الاستبدالية تبدو إلى حد كبير علاقات مختصة بكل لغة من اللغات الخاصة، فقد أسست عليها الاستبدالات اللسانية. وبهذا المعنى الضيق، فإن الوحدتين "u" و "a" تنتميان إلى الاستبدال نفسه إذا، ولقط إذا كانتا قابلتين أن تحمل الواحدة مكان الأخرى في التركيب ذاته، ويقول آخر إذا كان يوجد تركيبان "vw" و "uw" ومن هنا، فقد نشأت صورة صارت كلاسيكية عن خطين قاطعين: الأفقي، ويمثل النظام التركيبي للوحدات. والعمودي، ويمثل استبدالاً لـ "u"، أي لمجموع الوحدات التي كان بإمكانها أن تظهر في هذا المكان.

■ انظر الفصل الخامس والسادس من كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة»، باريس 1916.

ملاحظة: لا يشمل سوسير المصطلح «استبدال». إنه يتكلم عن العلاقات ومن المجموعات المشتركة.

4 - العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية

إذا كان ثمة اتفاق عام للإعاق دراسة الاستبدال بدراسة التركيب في الممارسة، إلا أن اختلافات ظهرت حول المعنى الذي يجب أن يعطى لهذا الإعاق. وتبعا للتوزيعيين، فإن اكتشاف العلاقات التوزيعية يشكل الموضوع الأسس للاستقصاء اللساني. فاللغة توليف قبل كل شيء. ولذا يجب أن لا يفهم إنشاء الاستبدال إذن إلا بوصفه تسهيلاً لعبغة متماكة للعلاقات التركيبية. فبدلاً من الإعلان، بالنسبة إلى كل وحدة، عن إمكاناتها

التوليفية مع كل الوحدات الأخرى. فمن الاقتصاد أكثر تشكيل طبقات من الوحدات التي نمتلك، بمقاربة معينة، الإمكانيات التوليفية نفسها، ثم نقيم منها فيما بعد طبقات فرعية نكود بين وحداتها تماثلات توليفية أكثر قوة. وهكذا دواليك، بحيث يتناسب كل مقام فرعي جديد مع تنقية للمقاربة

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم المسائين الأوروبيين قد اجتهدوا لأعطاء التنظيم الاستبدالي للغة حقاً جوهرياً في الوجود. وإليه لمن المدهش (والمتناقض) أن يظهر هذا الاتجاه نفسه حتى في المدونة المنظوماتية، والتي كانت ترى، تماماً كما كان التوزيميون يرون، أن الواقع الأساس للغة والمتمثل في شكلها، ينتمي إلى نظام توليفي محض. فهيلميسليف مثلاً، كان قد بنى توليفين متميزين: الأول تركيب، والثاني استبدالي. وأما «علاقات الثلاثة البدائية، فتوحد الطبقات قبل كل شيء». فالطبقة "A" تفترض مسبقاً (أو نصطنع) وجود الطبقة "B" إزاء الطبقة (C)، وذلك إذا كنا في كل عنصر من عناصر "C" لا نجد عنصراً من عناصر "A" من غير عنصر من عناصر "B"، وذلك لأن العكس غير صحيح (نفترض الصفه مسبقاً وجود الاسم في «المجموعة- ذات» في الفرنسية). ونظّل "A" و "B" متضامتين إزاء "C" إذا لم نستطع أن نجد في عنصر من عناصر "C"، عنصراً من عناصر "A" من غير عنصر من عناصر "B"، والعكس بالعكس. والمقصود هو افتراض سبق متبادل (يوجد تضامن إزاء طبقة الأفعال، وطبقة الأزمنة، وطبقة الصيغ في الفرنسية: إننا لنستطيع أن نجد، في الفرنسية، زمناً من غير صيغة، والعكس بالعكس). وأخيراً، فإن "A" و "B" يمثلان توليفاً إزاء "C" إذا وجدنا في عناصر "C" مرة عنصراً من عناصر "A" مصحوباً بعنصر من عناصر "B"، ومرة عنصراً من عناصر "A" من غير ممثل لـ "B"، ومرة وأخيراً العكس من ذلك (يوجد توليف بين الاسم والصفة في مجموعة المسند في الفرنسية). وإلى هذه العلاقات التركيبية، المؤسسة على الوجود المتزامن، في النص، والتي تسمح بتمييز الطبقات عن طريق علاقاتها المتبادلة، فإن هيلميسليف يضيف علاقات استبدالية يسميها «الارتباطات»، وهي مفردة كما يبدو لتمييز العناصر الفردية. ويتمثل أساسها في الوجود المتزامن للكلمات في داخل طبقات تم تحديدها سابقاً. ويوجد من بين هذه العلاقات ثلاث رئيسة، ومشتقة مع العلاقات التركيبية: إن "a" شخص "b" إذا كانت كل طبقة محتوية على "a" تنقسم "b" أيضاً، والعكس ليس صحيحاً. وتعد "a" و "b" متكاملتين إذا كانت كل طبقة محتوية على أحدهما تحتوي على الآخر (المقصود إذن هو نوع من التخصيص المتبادل). وبعد "a" و "b" مستقلتين إذا كان كل واحد منهما ينتمي إلى طبقات معينة، والتي تكون الأخرى منها غالبة، وحتى ولو كانا ينتميان إلى الطبقة نفسها وهكذا، فإنه حتى لو كان اكتشاف العلاقات التركيبية سابقاً بالضرورة لاكتشاف

العلاقات الاستبدالية، فإن الاستبدال لا يكفي لإعادة كتابة التركيب، ولكنه يضيف عليه معلومات جديدة. فالمقصود هو توليفان مختلفان.

■ حول التوليف المتطوماتي: انظر:

L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, trad. fr., Paris, 1968, chap. 9 et 11. Pour une tentative de formalisation, L. Hjelmslev et H.J. Uldall, *Outline of Glossematics*, Copenhagen, 1957.

ستكون الأهمية الخاصة للعلاقات الاستبدالية موضوع بداهة لسبب قوي في اللسانيات الوظيفية. فهي تولي الأهمية في الخطاب لما يستخدم في توصيل الفكر. وهكذا، فإن الواقع اللساني الوحيد، في نظر مارتينه، يمثل في الاختيارات التي تجعلها اللغة ممكنة للمتكلم. وذلك لأن هذه الاختيارات وحدها تمد إخبارية بالنسبة إلى المرسل إليه. وسواء وصف اللساني وحدة تمييزية (الصوت) أم وحدة مدلولية (وحدة لنعوة صغرى)، ليجب عليه ألا يحتفظ إلا بما يستطيع أن يجعل منها موضوعاً للاختيار. وما دام هذا هكذا، للمكفي بحرف الموه مامو المختار عندما تستخدم الوحدة "A" في لحظة معينة من لحظات الخطاب، فمن الضروري أن يعرف أي الوحدات الأخرى كان من الممكن أن تحمل محلها. وما هو مختار في "A"، هو فقط ما تتميز به "A" من هذه الوحدات. وهكذا، للمكفي بصار إلى فهم قيمة المصفة *bonne* - جيدة، حسنة، المستخدمة في الكلام الديلوماسي بغية وصف «مناخ» المفاوضات، يجب:

1- أن تكون المتعة التركيبية قد أشتأت قائمة بالصفات الأخرى التي يمكن أن تحمل في هذا المكان.

2- وأن يظهر الاستبدال أن «جيدة» هي الصفة الأقل مرحاً في هذه الفئة.

ليس للدراسة التركيبية إذن أي مصلحة أخرى، كما يرى مارتينه، غير أن تحدد، في كل لحظة من لحظات الخطاب، جرداً بالمسكنات. ثم عندما يقارن الاستبدال الممكنات ببعضها، يكتشف المختار عندما يكون أحدنا مختاراً. ولقد حظي هذا المتصور بتأكيد مدخل في دراسة التطور الصوتي للغات: لقد تبين أن التغير لا يتعلق غالباً بالصوت المعزول، ولا بالتنظيم العام للأصوات، ولكن بمحور استبدال الأصوات (إن مارتينه يتكلم حيثل من النسق)، أي يتعلق بمجموع الأصوات التي تظهر في سياق تركيب خاص، حيث لا يكون للتغير مكان إلا في هذا السياق. وتثبت وقائع من هذا النوع أن محاور الاستبدال تمثلك ضرباً من الاستقلال.

■ يؤسس مارتينه الاستبدال على مفهوم الاختيار في:

"Les choix du locuteur", *Revue philosophique*, 1966, n°3.

وأما عن تطبيق هذا المفهوم على علم وظائف الأصوات التاريخي، فانظر:
Economie des changements phonétiques. Berne, 1955, 1re partie, chap.3.

بينما كانت النظرية الوظيفية لمارتية تجعل من التركيب أداة، وتهيئة بسيطة للاستبدال، فإن النظرية الوظيفية لجاكسون تعطي لهذين النموذجين من نماذج العلاقة قيمة مستقلة (وكذلك، ولكن باتجاه معاكس، فإن التوليفية المنظوماتية كانت تعيد بينهما إقامة تعادل تنكره التوليفية التوزيعية). وبالنسبة إلى رومان جاكسون، فإن تأويل كل الوحدات اللسانية يستخدم في كل لحظة من اللحظات اللفظيتين مستقلتين: مقارنة مع الوحدات المنشأية (= التي تستطيع إذن أن تكون بدلاً عنها، وتنتهي إلى محور الاستبدال نفسه)، وللمتصلة بالوحدات الموجودة معاً (= التي تنتهي إلى محور التركيب نفسه). وهكذا، فإن معنى الكلمة تحدده الكلمات التي تحيط بها في الخطاب، كما تحدد المواجهة مع تلك التي كان بإمكانها أن تحل محلها في الوقت نفسه. فإن تكون اللفظتين مستقلتين، فإن جاكسون يرى في ذلك اضطرابات اللسان، التي تستطيع أن تتوزع على فئتين: استحالة ربط العناصر بعضها ببعض لتشكيل سلاسل (المباراة سلسلة غير متماثلة)، واستحالة ربط العناصر المستخدمة بالعناصر الأخرى لمحور استبدالها (لم تعد العبارات تحل إلى سرعة). وهذه الثنائية عمومية كبرى بالنسبة إلى جاكسون. إنها ستكون قائمة في أساس الصور البلاغية الأكثر استعمالاً في «اللسان الأدبي». فالاستعارة (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء مشابه) والكناية (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء يشترك معه في الصفة) يمدان جزءاً من التأويل الاستبدالي والتركيبية، وإن كان جاكسون يجعل في بعض الأحيان مترادفين كلياً من «التركيب والكناية»، وكلاً من «الاستبدال والاستعارة».

■ انظر خاصة: "Essai de Linguistique générale". Paris, 1963, chap. 2.

تعود صعوبة هذا النص إلى أن العلاقة التركيبية لمحور الاستبدال تظهر فيه تارة برسمها علاقة انتقال (وحيث يكون الاستبدال لدينا بالمعنى الدقيق للسانين)، وتارة برسمه علاقة تناوب (ويستطيع الاستبدال حيث أن يكون «فتحة بالمعنى الواسع لهذه الكلمة».

الفئات اللسانية

CATÉGORIES LINGUISTIQUES

إن الفئة اللسانية (= الاستبدال) هي على وجه العموم أكثر بكثير من جمع العناصر. إنها تشمل في العادة على تنظيم داخلي، وتؤسس بين عناصرها علاقات خاصة. وإنما لنعتمد، عند مقارنة هذه التنظيمات المختلفة، أننا نكتشف أن بعض خواصها مشتركة فيما بينها، أو هي، على الأقل، توجد باستمرار.

1 - التعهيد

لقد لا حظ علماء وظائف الأصوات غالباً أن كثيراً من التمارعات الصوتية ممكنة في بعض السياقات، وغير ممكنة في سياقات أخرى. ونقول حيث إن التمارع محيد. فلنقارن الصائت في كلمة «Fête - جنية» (المسجل صوتياً "e")، والصائت في كلمة «fait - عمل، حدث» (المسجل "e"). إنهما يتعارضان في نهاية الكلمة، لأننا إذ نستبدل الواحد بالآخر، فإننا نعبّر عن النطق "fɛ" (سمعى "fɛ") إلى النطق "fɛ" (سمعى "fai") ولكن توجد سياقات يكون التمارع فيها محيداً. ويحدث هذا أحياناً لأن الاستبدال لا يدخل غارفاً في المعنى. وتتمثل هذه الحالة عندما يوجد للصائتان "e" و "ɛ" في مقاطع مفتوحة (= غير متجهة بصامت) في داخل كلمة: إننا نحظى بالمعنى نفسه لكلمة «Pays = بلد، قطره سواء نطقناها "Pɛ-i" أم "Pɛ-i". فالصوتان في تغير حر. ويعود التعهيد أحياناً إلى استحالة العثور على أي صوت من الأصوات في سياق معين (وهكذا، فإننا لن نعبّر في أي كلمة فرنسية، باستثناء أسماء الأعلام، لا على "e" ولا على "ɛ" بعد الصوت "a"). وأخيراً، يمكن للتعهد أن يقوم لأن أحد المتصرين ممكن فقط: في مقطع ينتهي بالصوت "ɛ"، يمكننا أن نجد "e" ولكن ليس "ɛ" (لدينا "Fɛr"، "Fɛr"، ولكن ليس "fɛr")

2 - التوسم

إن هذا النموذج الأخير من نماذج التحديد، هو الذي ولّد مفهوم التوسم. وبما إن عنصر نفسه هو الذي يظهر دائماً في المواضيع التي يستطیع فيها أحد الاثنین أن يظهر، فإننا سمّیه «غير موسوم»، أو نسمیه أيضاً «توسمي» (لما الآخر فاستعماله محدد أكثر، ويقال عنه «توكيدي» أو «موسوم»). وفي السياقات التي يكون فيها العنصر غير الموسوم هو وحده، محكماً، فإننا نقول إنه يمثل المتعارض كله، أو نقول أيضاً إنه يمثل «الصوت الشامل أو السائب»، أي ما هو مشترك بين صوتي المتعارض. ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا، منصح مملكة تقول إن غير الموسوم يمثل دائماً الصوت الشامل - حتى في السياقات التي يتعارض فيها مع الموسوم. ويمكن لعارضهما حيث أن يسمى «سالب» حسب مصطلحات تروينسكوي. وبهذا المعنى يمتلك أحد المصطلحين، الموسوم، سمات تمييزية حرم الآخر منها.

لما كان مفهوم التوسم قد اكتشف في علم وظائف الأصوات، فقد طين على لوحات الدالة. ومع ذلك، فقد كان معيار التحديد في هذا الميدان أقل استعمالاً. وفي لوائح، نادرة هي السياقات التي تكون فيها إحدى الوحدات البنيوية الصغرى المتعارضة، ممكنة وحدها. وسنذكر مثلاً من اللغة الألمانية:

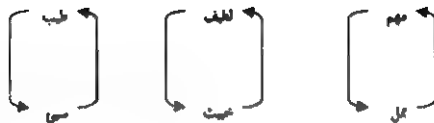
Wie alt ist er?

(«ما عمره؟» والترجمة الحرفية: «كم صغیر يكون هو؟»).

نجد أن استعمال كلمة *jung* - شابه في مكان كلمة *alt* لأمر صعب. ونحتاج حرازة مع علم وظائف الأصوات أن نتابع بديلاً هنا. والسبب لأننا نستطيع أن نقول إن *alt* في هذا الاستعمال تمتلك القيمة نفسها التي يمتلكها المتعارض *jung - alt* إذا أخذ في كليته، وأنها تعد صوتاً شاملاً يمثل فئة العمر. ومع ذلك، فلا توجد إلا حالات قليلة جداً للوضوح. ولقد نستطيع أن نفكر بـ «*ce livre est peu...*» - هذا الكتاب قليل... حيث نجد مثلاً كلمة *intéressant* - «الاهمية»، ولكننا لن نجد *ennuyeux* - «ممل». ومع ذلك، فإن الظاهرة أكثر تعقيداً، لأن الوضع يتقلب مع *un peu* - «قليل» (فنحن نجد مثلاً عبارة: *«ce livre est un peu ennuyeux»*، ولكننا لن نجد عبارة *«ce livre est un peu intéressant»*. ولقد اقترح هك. نوجي (P 102- 103) استعمال ظاهرة التقصير لكي نميز بين الوحدات البنيوية التوسمية والتوكيدية. ولنفترض أن عنصر من الطبقة "A" لا يستطيع أن يظهر من غير أن يكون متوافقاً مع عنصر من عناصر حافة "B" (في التمثيل الجدلي للتصنيف الفرنسي، والموصوف بأنه تقاطع بين الصيغ

والأزمة، فإن الفعل لا يستطيع أن يحظى بعينة من غير أن يكون مصحوباً بالزمن) وسبوجد النص إذا كانت بعض عناصر "A" لا تستطيع أن تتوالت مع بعض عناصر "B" إن صيغة الاحتمال، في الفرنسية، لا تستطيع أن تتوالت مع المستقبل. وبما إن الصيغة الإخبارية، بالإضافة إلى هذا، تتوالت مع الأزمنة وترفض صيغة الاحتمال، فإن توجيهي يرى فيها قيام مصطلح التوسع المتعلق بالتعارض بصيغة إخبارية- صيغة احتمالية. وسلاحظ أن التدرج مع علم وظائف الأصوات يفسطون للقول إن الصيغة الإخبارية، في الشكل je viendrais - سأتي، تمثل الصوت الشامل المشترك بين الصيغة الإخبارية والصيغة الاحتمالية: يجب أن نفترض إذن إما أن تكون للصيغة الإخبارية قيمة مختلفة تبعاً لكونها متوالتة مع المستقبل أو مع الحاضر، وإما أن تمثل الصوت الشامل، أي المفهوم العام للصيغة، الصيغة في حالتها المجردة، ومن غير تخصيص.

فيذا اعتمدنا بالوحدات الدالة نفسها بدلاً من النظر في الوحدات المعنوية (أي إذا اعتمدنا بالعناصر المكونة للمعنى)، فإن مفهوم الوسم سيجد حقلًا للتطبيق لا اعتراض عليه. والسبب لأنه يسمح بوصف لعدم التناقض الموجود بكثرة في الفئات الدلالية. ولناخذ الوحدتين الداليتين: "homme - إنسان" (يجب أن نفهم من هذا أن "الإنسان ذكر"). انظر اللاتينية (vis، وFamulus - امرأة). وسنجد أنهما يشكلان الفئة الدلالية "humain - إنساني". وسيقال عن العنصر "homme - إنسان" إنه، في الفرنسية، غير موسوم. والسبب لأنه يوجد دال، هو الكلمة "homme"، يشير مرة إلى مفهوم "الرجل"، ومرة إلى فئة "الإنساني". أو لناخذ أيضاً من الفئة الدلالية الكلمتين: "intéressant - مهم" و"ennuyeux - ممل". وسيقال عن القطب "مهم" إنه غير موسوم، وذلك لأن الصفة نفسها "مهم"، والتي هي قابلة لتمثيله (هنا كتاب مهم)، تستطيع أيضاً أن تمثل الفئة كلها. وهذا ما يحصل مثلاً في المطاوعة: إتنا حين نقول إن A أكثر أهمية من B، فإننا نفهم أن A و B يستحقان أن يقال: عنهما إنهما مهمان، بالمعنى القوي لهذه الكلمة (وعلى العكس من ذلك، فإن التعبير A أكثر إملالاً من B يجعلنا نفكر بأن A و B مملان). ولذا، فإن التمييز بين عناصر دلالية موسومة وغير موسومة مفيد أيضاً لفهم آلية السلب. وهنا لبعض التعابير (مثل الفرنسية pas ... ne) أثر خاص عند ما تطبق على كلمة تمثل المصطلح غير موسوم لفئة من الفئات: يميل التعبير الذي نحط به حينئذ إلى تمثيل القطب المعارض (موسوم). وعلى العكس من ذلك، فإن السلب نفسه، إذا طبق على كلمة تشير إلى القطب "موسوم"، فإنه لا تقضي إلى القطب غير موسوم، ولكن إلى منطقة متوسطة من الفئة. مثال (تمثل الأسهم أثر السلب):



■ حول مفهومي التوحيد والوسم انظر :

N. Troubetzkoy, *Principes de phonologie*, trad. fr., Paris, 1949, chap. "Diacritique", § 3 et 5 ; R. Jakobson, "Zur Struktur des russischen Verbums", in *Charistena Matheno*, Pargue, 1932, p. 74-84; C.E. Bazell, "On the neutralisation of syntactic oppositions", *Travaux du Cercle linguistique de Copenhague*, 1949; K. Togeby, *Structure immanente de la langue française*, Copenhague, 1951, cité ici d'après la 2e édition, Paris, 1965. L.R. Horn (*A Natural History of Negation*, Chicago, Londres, 1989, chap. 3) étudie la notion de marque dans ses rapports avec la négation.

3 - المشاركة

يؤول هيلميسليف ويرونفال عدم مماثلة الفئات اللسانية التي تكشف عنها ظاهرة نوسم بوصفها حالة خاصة لـ «مبدأ المشاركة». وهو مبدأ، كما يرى فل. ليفي-بريهيل، يحيز الذهنية البدائية. إنه يسمح بتمييز منطقي للسان (الذي يسميه هيلميسليف المنطق لثاني) من منطق المنطقيين. وبالفعل، فموضاً عن القول إن كلمة «homme - إنسان» متقبلة لأنها تشير مرة إلى هذه الوحدة، ومرة ثانية إلى الوحدة الأخرى من الوحدات الدلالية «إنسان مذكور» و«إنساني»، قبلنا بوحدة دلالية مع مجموع معاني كلمة «إنسان»، وجب علينا أن نقول إنها تدخل وتشتبد الوحدة الدلالية «المرأة» في الوقت نفسه. وإن هذه لتغطية النسبية (المشاركة) للموحدتين اللتين تشبعدان نفسيهما بالتبادل، لتجعلنا نخرج من منطق، بالمعنى التفليدي للمصطلح، الذي بني مفاهيم «التماكي» و«التناقض» لكي يعبر عن التشكيلين الرئيسيين للاستخدام المتبادل. وإفا كان هذا هكذا، فإن كلمتين متماكستين، متضادتين، مالتحيد، لا تستليمان أن تتفقا على شي. واحد. فنحن لا نستطيع أن نكون في الوقت نفسه سوفاً وبيفاً، ولا بيفاً ولغير يفي.

يعتقد هيلميسليف ويرونفال أنه من الممكن تحديد، عن طريق حساب سبق، مختلف التمازج الممكنة لفئات اللسانية، وذلك تبعاً لصيغة مشاركة وحفاتهم. ولقد بدأ

بروندال، مثلاً، بتحديد ما ستكونه الفئة القصوى. ورأى أنها تتضمن:

(1) كلمتين B1 (إيجابية) وB2 (سلبية). وهما منفصلتان وتقدمان إذن خصوصيتين غير متجانستين: انظر «صفة الأمر» (فكرة الأمر) و«صفة الاحتمال» (فكرة الرغبة).

(ب) كلمة محايدة، A. وهي تشير إلى غياب هذه الخاصية أو تلك، مما يعني عدم تطبيق الفئة. انظر: «الصفة الإخبارية».

(3) كلمة معقدة، C. وهي تغطي B1 و B2، وتشير فقط إلى تطبيق الفئة: انظر إلى هذا الخلط من الأمر والرغبة، الذي من الممكن أن يكون في بعض اللغات، مثل «صفة التمني».

(4) وكلمتين معقدتين وتطبيتين في الوقت نفسه D1 و D2 وهما تعادلان C، ولكن بالإحراج على الجزء B1 من C. وتسمى هاتان الكلمتان «التعقيد الإيجابي» و«التعقيد السلبي». وإنه من الصعب في الفرنسية أن نجد وحدات دلالية تمثل D1 وD2، ونمر عنها وحدات لغوية بسيطة. ونستطيع مع ذلك أن نفكر بمعاني التراكيب المولدة بنصف مليئة ونصف فارغة.

وإذا أخذنا هذه الكلمة أو تلك من هذه الفئة القصوى، فإننا نستطيع، كما يرى بروندال، أن نصور إمكانية وجود أربع عشرة فئة أخرى، وعدداً كبيراً من التوليفات الممكنة استناداً، وستة عناصر غير مقبولة لسانياً (لأنه من غير المقبول أن يوجد سلب من غير إيجاب، أو أن يوجد معقد سبلي من غير معقد إيجابي، والعكس بالعكس).

■ L. Hjelmslev, "La catégorie des cas", Acta Jutlandica, 1935 et 1937, V. Brøndal, Essais de linguistique générale, Copenhague, 1943, chap. 3. Le n°6 de Langages (juin 1987) est consacré à "l'actualité de Brøndal" Documentation sur d'autres systèmes analogues dans K. Toegby (cf. bibliographie précédente), p. 104-105.

4 - المصنوع المنطقي

لقد صمم هيلمسليف وبروندال مفهوم المشاركة بوصفه منطقاً ذاتياً، وإنه لمن المدهش كذلك أن يصل الفيلسوف والمنطقي فر. بلانشيه إلى تحديد نموذج تنظيمي مشابه يمتدح بمنات الفكر «الطبيعي»، ولكن بالاستناد إلى العلاقات المنطقية الأكثر تقليدية (يعد الفضل في التناوب بين بلانشيه وبروندال إلى غريغاسي الذي نشر هذا التناوب بوجود «بنى أولية للمحتوى»). فلقد اتخذ بلانشيه نفسه نقطة انطلاق يسميها المنطقيون تقليدياً «مربع أرسطو». والمقصود أربعة نماذج من المقولات المعروفة لدى أرسطو:

A - «كل البشر أموات».

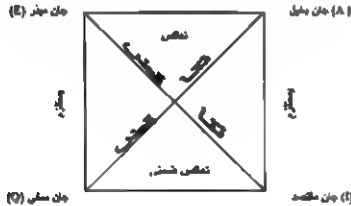
B - (ما من بشر ليس ميتاً).

I - (بعض البشر ميتة).

Q - (بعض البشر ليس ميتاً).

نوجد بين هذه المقولات الأربع علاقات منطقية خاصة (انظر إلى الترسيم في الأسفل). إن "A" و"Q" متناقضتان، أي لا تستطيعان أن تكونا صحيحتين معاً، أو خاطئتين معاً في الوقت نفسه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "E" و"I". إن "A" تستلزم وجود "Q"، وإن "E" تستلزم وجود "Q". ولقد تعلم أن "A" و"Q" متاكسان، أي لا يستطيعان أن يكونا صائبين في الوقت نفسه، ولكن يمكن أن يكونا خاطئين في الوقت نفسه. وأما "I" و"Q"، فمتاكستان ضماناً، أي لا يستطيعان أن تكونا خاطئين في الوقت نفسه، ولكن يستطيعان أن تكونا صائبين في الوقت نفسه. ويعطي بلاتش لهذا المربع ترميزين:

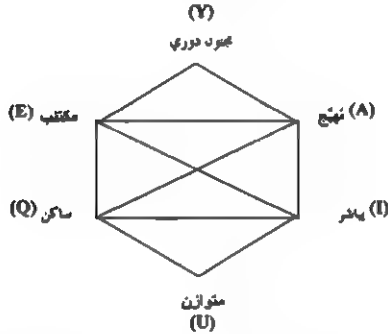
أ- إنه يلاحظ أن العلاقات المنطقية المكونة للمربع لا تصلح فقط بالنسبة إلى نماذج مقولات التقليدية الأربعة، أي إنها لا تزحزح نفسها فقط على الكمية وعلى السمة (إيجابية أو السلبية للحكم). ذلك لأنه من الممكن العثور عليها في ربايعيات من المقولات مثل: $S(a)$, $R(a)$, $Q(a)$, $P(a)$ ، حيث تمثل (a) اسم الشيء، وحيث تمثل S, R, Q, P سداً متنبهاً إلى فئة الفكر نفسه. ولكن المستند «بغزل»، «مبغز»، «مقصود»، «مبغز» سمات لـ S, R, Q, P . لدينا المربع.



وإننا لنستطيع كذلك، في فئة الحرارة، أن نضع في "A" «حرارة»، وفي "E" «برودة»، وفي "I" «دفء»، وفي "Q" «تدفئة». أو كذلك أيضاً، قد نحظى، من بين الصفات

التي تشير إلى مواقف ممكنة إزاء الخطر، بـ "A" "جسور"، "E" "جبان"، "I" "شجاع"، "Q" "محترس".

ب- ويقترح بلاثيه توسعاً ثانياً بتحويل المربع إلى سدس. وذلك بغض موقعين إضافيين، "Y" (وتحدد بوصفها "إما A وإما E)، و"U" (وتحدد بوصفها I وQ في الوقت نفسه). ومن هنا تكون الترسيم (ولكي نبسطه، فإننا لن نشير، بالنسبة إلى كل موقع، إلا إلى السند):



وسنلاحظ القرابة بين المصطلح «حيادي» لبرونثال والـ "U" لبلاتيه، وكذلك بين المصطلح «مقفد» والـ "Y". ويبنى مع ذلك فارق جوهرى هو أن "Y" لا تشمل، على العكس من «مقفد»، على أي تناقض، ولا حتى على أي مشاركة. وهذا يعني أن أحد المصطلحين المتماكسين يجب أن يطبق، من غير أن يحدد أيهما، بينما مصطلح المقفد يجمع المتماكسين في ذاته.

إن تطبيق مثل هذه الترسيمات المنطقية على الفئات الممجية للغة قد أصبح صعباً لأننا لم نعد نجد أن للمصطلحين "I" و"Q" خاصية أن يتضمنهما المصطلحان "A" و"E" بالتبادل. فهل يمكننا أن نوكد مثلاً أن «كل» يتضمن «بعض»، وأن «بعض» يتضمن «مقتصد»، وأن «مكتتب» يتضمن «ساكن»، وأن «جبان» يتضمن «محترس»؟ ونضع في

مواجهة اللسانيين الذين يؤكدون هذا، بعض الملاحظات التي تتصل بالاستعمال العادي لهذه الكلمات. وهكذا، فإنه لمن الممكن أن نقول «ليس أولئك هم بعض الأصدقاء الذين جازوا» إنهم جميعاً» أو أن نقول «إنه ليس مقتصد» إنه بخيل». ومع ذلك، فإن الذي يقول «بعض» يعني عموماً أنه ربما كان غير دقيق أن يقول «جميعاً». وكذلك، عندما نتكلم عن «هلاقة الشخص بالمال». فلذا قلنا عنه مقتصد، وهو مصطلح تبع لخطاب تمجدي، سيكون غريباً أن نصفه فيما بعد، في الخطاب نفسه، إذ تقدمه بوصفه بخيلاً (أو ربما يكون التصويب هو المقصود حينئذ: «إنه مقتصد» بل ربما أقول بالأحرى إنه بخيل»). ولكي نكون هناك إجابة على هذه الاعتراضات، يجب أن نوضح العلاقات المنطقية للتضمين في بنية اللغة، وأن نميز فيها قبوه المحادثة: إن هذه القيود هي التي تمنع أحياناً عمل التضمينات الذي تسمح اللغة به في الخطاب. وأخيراً، فإن ماهر موضع التساؤل في هذه المناقشات، هي العلاقات بين اللغة والخطاب. فهل ننظر إلى الخطاب بوصفه مكاناً نوضع اللغة فيه موضع الفصل (وهل يمكننا في اللغة أن نحافظ على تضمين «كل» لـ «بعض» أو «بخيل» لـ «مقتصد»، أو هل نظن بأن الخطاب يستغل الإمكانيات المسجلة في اللغة (وهل لم يعد لهذه التضمينات أي مبرر)؟

- R. Blanché, Les Structures intellectuelles, Paris, 1966. - Sur l'interprétation linguistique du carré d'Aristote. L.R. Horn, A Natural History of Negation, Chicago Londres, 1989, chap. 4. - Sur la réinterprétation de ce carré dans la sémiotique d'A.-J. Greimas (les relations entre les quatre termes n'ayant plus, dans ce cadre, leur signification logique traditionnelle), voir A.-J. Greimas et J. Courtés, Sémiotique: dictionnaire raisonné de la théorie du langage, t. I, Paris, 1979, article "Carré sémiotique", ainsi que les compléments donnés dans le tome 2, Paris, 1986.

5 - خاتمة

إن وصف العمل اللساني، يكون سهلاً في الغالب، إذا نظرنا إلى بعض المفردات بوصفها متدرجة، أي إذا قمنا بوضعها نظاماً عالياً، وبنية أكثر بساطة من العلاقات المنطقية التي يستعملها بلانشيه. وهكذا، فإنه لمن المصلحة أن نصف كلمات الفئة الجمعية على سلم موجه نحو الاتجاه ما. وإتينا لتفرض حينئذ بالتحديد أن تكون الكلمة «Y» أكثر قوة من الكلمة «X» إذا صلاتنا، ونحن نطوف السلم تبعاً لهذا الاتجاه، «X» قبل أن نصادف «Y». فمثلاً، ربما توجد فائدة، من أجل وصف الفرنسية، في إنشاء فئتين تضمّنان، بالتبادل، الصفات «ندي» باردة، متجمدة، فاتر، «حار» «حارق»، وتكون منظمة على النحو التالي:



ونستطيع لتبرير هذا التمثيل أن نبين بأنه سهل وصف بعض الظروف، مثل: «même - حتى»، «seulement - فقط»، «presque - تقريباً» (من وجهة نظر بسيطة «للمصواب»، ربما كان مبرراً أيضاً إنشاء فئة واحدة مع الصفات الست، وذلك بوضعها على السلم نفسه، وتكون موجهة مثلاً تبعاً لدرجات الحرارة المتصاعدة). وبالمثل، فإن الاختيار الذي جئنا على اقتراحه ليسمح أن نعطي للكلمة «même - حتى»، عندما نتصل بكلمتين من فئة ما، وصفاً عاماً، يشترط على «Y» وجوب أن تكون أكثر قوة من «X» في سلسلة مثل: «X» بل حتى «Y» «الجو ندي، بل حتى بارد»، «الجو دافئ، بل حتى حار». وكذلك، إذا قبلنا السلمين المقترحين، فإننا نستطيع أن نصف الكلمة «seulement - فقط» مقترحين أن التمييز «فقط X» مقدر لمنع كل تمييز «Y»، حيث ربما تكون «Y» أقوى من «X» (إننا نقول: «الجو ندي فقط» وذلك لكي نستبعد إمكانية القول: «الجو بارد». وإننا لنقول: «الفهر» حارة فقط» لكي نستبعد أن تكون حارفاً). وإننا نستطيع أيضاً أن نفترض بأن التعبير «presque Y - تقريباً Y» يوضح نفسه غالباً بكلمة «X» أقل قوة من «Y» وليس بكلمة أكثر قوة على الإطلاق (إن التمييزين «تقريباً بارد، وتقريباً حار» يستلزمان أن يتوصفاً بالتبادل عن طريق «ندي، ودافئ» وليس على الإطلاق عن طريق «متجمد أو حارق»). لذا، فإنه من غير مفهوم التدرج (وفي الحالة الخاصة للصفات المميزة عن درجة الحرارة، من غير إنشاء لمسلمين)، فإن وصف للكلمات «تقريباً، فقط، حتى» ربما يكون أكثر صعوبة: إن هذه إذن نظرات بنوية، مستقلة عن «معرفة» للواقع المشار إليه بالصفات التي تبرر دخولها إلى فئتين متدرجتين.

وثمة تبرير آخر يفتن مع التبريرات السابقة. وأنه يظهر عندما تطبق صورة بلاغية من التلطيف على كلمات فئة مجمعية. ونبدأ للتعبير المتعاد، فإن للكلمة التي يستخدمها التلطيف معنى أكثر قوة من معناها المادي. ولكن هذه الفكرة الخاصة بقوة المعنى إلى حد ما، تستلزم وجود تدرج للمعاني، وهذا أمر لم نتحده البلاغة مطلقاً. ولكي نصنع هذا، فإننا نستطيع أن نلجأ إلى التدرج اللساني لكلمات فئة ما، وذلك كما نتطقت لتوها تماماً.

سحدد حيثئذ صيغة البلاغيين «تستخدم الكلمة بمعنى أقوى من معناها العادي» كما «يمكن
لكلمة أقوى منها وتنتمي إلى الفئة نفسها أن تفسرها». وإتينا إذ نعلم، بالملاحظة، أن التعبير
«الجو ندي» عندما يستخدم تليطياً، فيمكن تفسيره بـ «الجو يارده» و«الجو دافئ»، وبـ
«الجو حار». وإذا كان هذا هكذا، فلدينا سبب إضافي لكي نفترض أن «يارده» «أكثر قوة»
من «ندي»، وأن «حار» «أكثر قوة» من «دافئ».

(ملاحظة). ربما تظهر دراسة أكثر تفصيلاً أن كلمة «دافئ» ملتبسة، ويجب أن توضع
بالنمط في متني الترسمة الموجودة في الأعلى - وهذا على كل حال لا يمثل حالة الكلمة
«يارده».

إذا كان يمكن لتدرج المئة أن يقوم بوساطة معايير بنوية، نعد جزءاً من عمل اللغة،
فإنه يبقى أن نعرف على أي شيء يتأسس التدرج اللساني. فهذه قضية أصبحت مركزة
بالنسبة إلى الدلالات المعاصرة. ويمكن للمرء أن يبالغ عن ثلاثة مواقف على الأقل.
الأول، ونسميه الموقف «الإرثي». وهو يقضي أن نقول إن الفئات المصممة تمثل
خواص تنتمي إما إلى الواقع، وإما إلى التمثيل الإنساني للواقع. وإن هذه الخواص لنجد
نفسها متدرجة: يمكن للشيء أن يمتلكها إلى حد ما. وهكذا، فإن وجود السلم الموجه،
حيث تقوم الكلمات «ندي»، «يارده»، «متجمدة»، ربما يثبت لأن هذه الكلمات تشير إلى
درجات مختلفة، وتبعاً لها تستطيع خاصية البرودة أن تتحقق في الأشياء، وعلى الأقل كما
نمثلها نحن. ويبقى أن نبين الآن أنه توجد في البرودة درجات. وقد يكون أحد الحلول
البسيطة، التمثل بوجود قبس ملدي، ولكن ميزان الحرارة لا يعرف إلا سلماً، ولا يستطيع
أن يميز التدرج من البرودة إلى الحرارة. ويبدو اللجوء إلى «الحس السليم»، وإلى «التجربة
المشتركة» أكثر إرضاء، ولكن إذا كنا نتصوره في حالة درجات الحرارة، إلا أنه لن يقول
شيئاً كثيراً بالنسبة إلى فئات أكثر «تجربياً»، مثل «الطراوة واللطف»، و«الحب»، و«التضاني»،
و«الذكاء»، إلى آخره. وهل يحد فعلاً من أحداث الشجرة أن هذه المفاهيم يشار إلى
«متلاكها تبعاً لمعيار الكثرة والقلّة؟ ومن هنا، فقد نشأ نموذج ثالث من نماذج المحاجة،
وإنه ليستخدّم غالباً. نحن نستطيع أن نقول: «إن بحر الشمال أكثر برودة من «المتش»،
وقوبير أكثر ذكاء من بول»، و«ماري تحب جان أكثر من لوسي». ولكن لكي تثبت هذه
المجة الأخيرة، المؤسسة على وجود بنية لسانية هي المفارقة، السمة التفرعية للمفاهيم،
فيجب أن يكون قد أُتي سابقاً أن المقارنة تعني العرجة التي بموجبها تُنتكّ الخاصية:
نفترض إذن أن الجمل السابقة تستلزم وجود بعض الأنبياء، مثل: البرودة، والذكاء،
والحب بالنسبة إلى جان، والتي قد تكون حاضرة، بشكل تبديلي، في بحر الشمال أكثر من

حضورها في المناش، وعند بيير أكثر من حضورها عند بول، وعند ماري أكثر من حضورها عند لوسي. ولقد اتفقت يتينيست هذا المتصور للمقارنة، الذي يماثل بين درجات المفارقة ودرجات امتلاك خاصية من الخواص. وتيمناً له، فإن قولنا: «إن A هي أكثر X من B»، فإن هنا يكون فقط «في الخطاب الذي نكون نحن يصعد إتشاته»، وإن تأكيد أن "X" هي من "A"، ونكراتها من "B" - فإن هذا يعود، في المنظور الحجاجي الذي طوره دج. س. آسكومبر، وأزوالد ديكرود، إلى استخلاص، بخصوص "A" الاستنتاجات المرتبطة بكفائتها بوصفها "X". وأما ما يتعلق بـ "B"، فإن هذا يعود إلى استخلاص الاستنتاجات المرتبطة بكفائتها بوصفها ليست "X". ولذا، فإن النظرية الخاصة بالمقارنة لتكون مفترضة مسبقاً، عندما نأخذ هذه الأخيرة إلتناً لسة متدرجة للخواص التي إليها ستعود الفئات اللسانية.

وأما الحل الثاني، فيمثل في النموذج المنطقي. وإنه ليجأ إلى مفهوم التضمين. وإننا نفترض تمهيداً أن "Y" أكثر قوة من "X" إذا تضمنت "Y" وجود "X"، هذا بما إن العكس غير صحيح. وهكذا، فإن ما يبرر الاعتقاد بأن «متجمدة» أكثر قوة من «باردة»، هو أن «متجمدة» تتضمن «باردة»، بينما «باردة» فلا تتضمن «متجمدة». وثمة مشكلة نظرية أساسية يثيرها هذا الحل. وتتمثل هذه المشكلة بصعوبة تحديد مفهوم التضمين المستعمل هنا بوصفه أداة للتحليل اللساني. فالقول إن كلمة «تضمن» أخرى، هل هذا يدعم بأن الأشخاص الذين يطبقون الأولى على وضع ماء، ستمدون لكي يقبلوا بأن الثانية تنطبق أيضاً على هذا الوضع؟ وما كان هذا التحديد يلائم المثل الذي أمطيناه آنفاً، حيث كانت الكلمات المقارنة قليلة الإلتزام الواحدة من الأخرى. ولكن الأمر سيكون غير ذلك إذا كانت الكلمات جند بعيدة بعضها من بعض. فوصف درجة الحرارة بأنها متجمدة، فهذا لا يبدو أنه يرمح على القبول بأنها ندية، على الأقل في الاستعمال العادي للغة. ولقد يعني هذا أننا نقادون إذا أن نضرب صفحاً عن استعمال الكلمات، وأن ننظر إلى الأشياء نفسها التي يتحدث الخطاب عنها، وذلك لكي نحدد مفهوم التضمين الذي نستخدمه. ولذا، فلقد نزع من أن الكمية الموضوعية للبرودة التي يملكها الشيء المسمى «متجمدة» تشمل كمية الشيء المسمى «ندي» فقط، وذلك بما إن العكس غير صحيح. وكذلك، فإن كمية الحرارة للشيء «الحارق» تتضمن كمية الحرارة للشيء «الدفئ»، وليس العكس. ولكن يستطيع هذا الفجوة إلى الكميات الموضوعية أن يبدو وهمياً. والسبب لأنه ليس الواقع هو الذي يدفع إلى التمييز بين الكميات الباردة والكميات الحارة. فهذا التمييز مرتبط حقيقة باللغة التي نعملنا نرى درجة الحرارة إما من وجهة نظر البرد، وإما من وجهة نظر الحرارة. وبالإضافة إلى هذا، كيف نتكلم عن التضمينات الموضوعية عندما يكون المقصود هو المفاهيم المجردة: ما هو

الشيء الذي يوجد من منظور كمي فيما هو «يُعتق» أكبر مما هو موجود ببساطة في «الطيف»؟ إن متصوراً يتضمن التدرج قد يرغم على النظر إلى كل التدرجات في مئات الكلمات المجردة بوصفها استعارات.

ولكن يتجر السمر من نتائج هذا النموذج، فلقد تم بناء نظرية «حجابية» للتدرج. والفكرة الأساس لهذه النظرية، هي أن معنى ما إنما تكوّنهُ إمكانيات الحجة التي يعطيها: أن نصف الكلمة «الطيف»، فهذا يعني أن نقول أي نوع من الاستنتاجات يمكن أن نبرره بتطبيق هذه الصفة على شخص ما. وما دام الحال كذلك، فإن مفهوم التبرير ليعد مفهوماً تدرجياً بشكل أساسي: يرجع بالنسبة إلى الاستنتاج الواحد حجاج أكثر قوة من حجاج أخرى. فإن نقول إن الكلمة "Y" كلمة أعلى من الكلمة "X"، في الفئة ذاتها، فهذا يعني أن نقول إن الاستنتاجات المبصرة بوصف شيء من "X"، ستكون مبصرة بصورة أفضل إذا وصفنا هذا الشيء بـ "Y". وإذا كنا لكي نرفض نزعة تنطوي بأن الطقس ندي، فإننا سنبرر أيضاً بصورة أفضل هذا الرفض إذا وصفنا الطقس بأنه بارد، وستكون الحجة أبلغ إذا قلنا إنه متجمد. ولهذا السبب على كل حال، فإن الكلمة «حتى» لتعد أحد المعايير الرئيسة لملاحظة التدرج. وشكل عام، فإن ما يتبع «حتى» يكون ممثلاً بشكل أكثر قوة مما يسبقه من منظور حجاجي. ولذا، فإنه ليس من المدهش إذن، إذا كانت للكلمة "Y" أعلى من كلمة "X" الدخيلة معها في الفئة نفسها. فنحن نستطيع أن نقول: "إن "X"، بل حتى "Y"، وليس العكس. ويفضي هذا المتصور إلى تحديد التدرج اللغوي انطلاقاً من حدث الخطاب، أي من المجاعة. وبهذا للمعنى، فإن التدرج يعد أكثر فنيوية من المتصورات السابقة، لأنه يحاول أن يستمر في داخل النظام اللساني. وإنه على الرغم من هذا (أو بسبب هذا)، فإن التدرج يشتر عدداً من القضايا التي تفضي إلى تعديل مستمر. ويجب على أنصاره، من وجهة نظر تجريبيّة، أن يشرحوا مثلاً لماذا يعطى الاستنتاجات التي تبررها كلمة ضعيفة من كلمات الفئة، لا تكون كذلك، إذا وقفنا بها عند حدود الاستعمالات الملاحظة عن طريق كلمة أقوى؟ إننا نستطيع أن نبرر شروعاً للنزعة إذا قلنا الطقس ندي، ولكن ربما توجد بعض المازوخية في تبرير النزعة عن طريق التفرع بأن درجة الحرارة متجمدة. وإنه ليس من السهل نظرياً، من وجهة أخرى، أن نحدد المعنى الممطى بدقة من خلال هذا المنظور للكلمة «مجاوعة». إذ يجب تمييز هذا المفهوم من البرهان المنطقي ومن الجهد البلاغي للإقناع في الوقت نفسه. ولكن هل يمكن لهذا أن يتم صنعاً من غير لجوء إلى علم نفس للكلام، يخرجنا من الإطار النظري المختار؟

■ لقد درست قضية التدرج في اللغات حتى عام 1970 تقريباً: انظر خاصة:

Un article de Sapir de 1944, "Grading, a study in semantics", dont la traduction forme la 3e section de E. Sapir, Linguistique, Paris, 1968 - Sur les rapports entre litote et orientation, O. Ducrot, "Préposés et sous-entendus", Langue française, déc. 1969, p. 41-42. - La conception de la gradualité ici qualifiée de "congnitive" est développée dans R. Ruyra, Le Système de la comparaison, Paris, 1990. Voir aussi, du même auteur, "Adjectifs et structures sémantiques scalaires", L'Information grammaticale, juin 1993. - Le texte de E. Benveniste auquel il a été fait allusion se trouve dans Noms d'agent et noms d'action en indo-européen, Paris, 1944, p. 126 s. - L'utilisation de certaines formes d'implication pour traiter les phénomènes scalaires est proposée par L.R. Horn dans sa thèse, On the Semantic Properties of Logical Operators in English, Berkeley, 1972, et dans son livre de 1989 sur la négation, chap. 4 (cf. bibliographie précédente), ainsi que par G. Fauconnier, "Pragmatic scales and logical structures", Linguistic Inquiry, 1975, n°6, p. 353-375. - Une thèse argumentative de la gradualité est proposée par O. Ducrot dans le dernier chapitre de La Preuve et le dire, Paris, 1973 (repris et remanié dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980). Elle est développée dans J.-C. Anscombe et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, et critiquée, notamment, par G. Fauconnier, "Remarques sur la théorie des phénomènes scalaires", Semantikos, 1976, n°1, p. 13-36.

6 - النموذج الأصل

بالتوازي مع مفهوم التدرج، جرى استعمال مفهوم النموذج الأصل أكثر فأكثر منذ عام 1970، وذلك لإنشاء تمازج بين الفئات السلبية والفئات الحسية (تماماً كما تم تصور هذه الأخيرة في تمثيل سطحي ومثالي للملمس). وفي البداية، كانت الملاحظة أنه من المستحيل، بالنسبة إلى معظم الفئات المذكورة في الخطاب المعادي على الأقل، تحديد الشروط الضرورية والكافية للانتماء إلى هذه الفئات، وهذا يعني مجموع الخصائص التي يملكها كل أعضاء الفئة، وهم فقط. ومثال ذلك ما يملكه كل الحيوانات المسماة «المصالبير» في الاستعمال المعادي للغة، وهم فقط. وهكذا، فقد أظهر علماء النفس، تجريبياً، أن الذوات لا تفكر أن تعطي مثل هذه التحديدات بالنسبة إلى المفاهيم التي تستعملها. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يقدرون أن يسيروا إلى فئات فرعية للغة، وأن يحدوها، خاصة، إلى هذه الفئات الفرعية درجات تمثيلية مختلفة إزاء الفئة العامة: تدور الطيف الفرعية لمصالبير الدوري في أوروبا وفي أمريكا الشمالية ممثلة بمنازة لطيفة الطيور، سيما الدجاج والنعام فينظر إليها بوصفها «أقل» من الطيور. وهذا ما نبر عنه حين نقول إن المصمور الدوري، بالنسبة إلى الذوات المراقبة، يمثل «النموذج الأصل» للطيور. ولأننا نستطيع فيما يخص الطيقات الفرعية الأخرى أن ننظمها تبعاً للتمثيل الأكبر إلى حد ما،

والذي تعزوه الذوات إليها. وتسمى غالباً هذه الدرجة من التمثيل «النموزجية الأصل»، لأنها تصل بشه كبير إلى حد ما مع النموذج الأصل. وهو شبه سيقاس بعدد السمات التي يتقاسمها معه.

لقد استعمل اللسانيون هذه الأبحاث اللسانية استعمالاً واسماً وممنداً. وقد بنوا، انطلاقاً منها، دلائليات للنماذج الأصول. وتستشير إلى ثلاثة وجود لهذا الاستعمار. فهي تسمح، أولاً، بإدخال نوع من التدرج إلى فئات تتعلق، ليس بالخواص (كذلك التي تتعلق بدرجة الحرارة كما جرى الحديث عنها في القسم السابق)، ولكن بالأشياء، وبالفئات حيث تكون المعايير اللسانية المختلفة للتدرج (مثل: حتى، تقريباً، فقط، المقارنة) صعبة الاستعمال: قد نستطيع أن نقيم بين الكلمات «عصفور» و«دوي»، «حجاجة»، «نماعة» التي هي من فئة «الطير» سلباً يوازئ السلم الذي بني من أجل الكلمات «متجمد»، «بار»، «ندي»، والتي هي من فئة «البرودة».

وإن مفهوم النموذج الأصل، ليستخدم، من جهة أخرى، للمعالجة ظاهرة نعدده المعاني.

(ملاحظة: تعد الكلمة متعددة المعاني إذا كانت تملك معانٍ مختلفة، ونحس بينها مع ذلك قرابة. ويجب تمييز مثل هذه الظاهرة من الاشتراك اللفظي أو من الالتباس المكونين من ذات الصوت الذي يستطيع أن يحمل قيمة لا علاقة لبعدها مع بعضها الآخر. وهكذا، فإن الصوت المكتوب في الفرنسية "cousin" يمد ملتبساً، لأنه يشير إما إلى أحد الأقرباء، وإما إلى حشرة. بينما الكلمة "pièce"، فتعده على العكس من ذلك، متعددة المعنى، وذلك تبعاً أن يكون المقصود قطعة من القرد، أو من القماش، أو من المسرحية، أو من الشقة، إلى آخره).

إذا نظرنا إلى مجموعة المعاني المختلفة لكلمة متعددة المعاني بوصفها فئة، فإننا نستطيع أن نفكر بتنظيم هذه الفئة، وأن نميز فيها معنى نموذجي الأصل، ثم نصف الباقي تبعاً لقرابته الكبير منه. وإننا لنستطيع كذلك أن نأصل بالاحصول على نتائج تتعلق بطبيعة الدهن، وذلك لأن مثل ذلك المعنى النموذجي الأصل قد يجذب إليه هذه المعاني الهامشية بدلاً من تلك الأخرى.

فلنشر، أخيراً، إلى أننا نستطيع أن نستخدم مفهوم النموذج الأصل لكي نميز لتصورات نفسها التي يبينها اللسانيون إذ يربطون الكلام عن اللغة، وهكذا، فلهذا نحن لاصعب جداً صياغة شرط ضروري وكافي يحدد متصور الصفة ويكون مثلثاً إذن بكل كلمات هذه الفئة، وبها وحدها. ولكن قد نفكر بأن بعض الصفات إما تكون كذلك بعضاً السموذج الأصل، وأن أخرى (مثل: «mal» - خطأ، «sوء»، «الم» - psychologue -

نفساني») تكون كذلك بصورة أكثر هامشية: إن لها استخدامات (أناكم، هذا يؤلم، إن علماء النفس يفكرون بأن ...) على النحو الخاص للصفة.

إذا كان التمييز بين عناصر نموذجية الأصل وعناصر هامشية يبدو أنه يسم حدداً من الفئات اللسانية، فإن القضية الجوهرية تتمثل في تحديد العلاقة التي توجد بين العناصر وتسمح بتفويضها في الفئة نفسها. وإن الحل المعتاد، والمستعمل غالباً، ولا سيما في اللسانيات، ليعني بالجزء إلى استعارة، كان فيجانشين قد أدخلها، وهي «التشابه العائلي» (تتطلب اليقظة الحالية الابتهاج أمام حق هذا المفهوم، واستعماله بشكل دوغماني، بينما له في النص الأصلي وظيفة نقدية محضة). ولكن من الصعب على المرء أن يقول على أي شيء يشتمل هذا «السمت العائلي» الذي سيؤارب بين عناصر تنتمي إلى الفئة نفسها. ويمكننا أن نفترض بأن المقصود هو سمة مشتركة بين الجميع (وهكذا، فإنه قد يوجد، كما في حالة تعدد المعاني، معنى مجرد بشكل أساسي. وإن هذا المعنى سيكون مخصصاً إلى حد ما في كل واحد من المعاني التي لوحظت في الاستعمال). ولكن هذا المتصور للسمت العائلي يمثل إدخال فكرة الشرط الضروري والكافي، والتي بالضد معها تماماً قد تم إنشاء نظرية النماذج الأصلية. والحل المطبق أكثر مع روح النظرية يشترط على كل زوج من عناصر الفئة أن يمتلك سمة مشتركة، وهذا ما يفسح مجال الممكن لأي سمة كي لا تكون مشتركة مع الجميع (وفي حالة تعدد المعاني، فإننا سنتجه إلى القول إن كل معنى هامشي يتقاسم بعض السمات إما مع معنى النموذج الأصل، وإما مع معنى هامشي آخر). فإذا اخترنا مثل هذا الحل، فإن معرفة النموذج الأصل تصبح غير كافية للتحقق من شيء آخر بوصفه عنصراً هامشياً من عناصر الفئة: يستطيع هذا الشيء أن لا يكون بينه وبين النموذج الأصل أي شيء مشترك، ولكن أن يكون مرتبطاً معه بسلسلة من العناصر الهامشية الأخرى، والتي تكون معرفتها حيث ضرورة للتحقق منه، أي لإدراك تشابهه العائلي، مع النموذج الأصل. وربما كان يجب التمييز بين نموذجين من الفئات. وإن هذا ليكون إذا كان التشابه الذي يكونها يجب على هذا التحديد أو ذاك من هذه التحديدات.

■ من أجل تقديم مفهوم الشرط الضروري والكافي، انظر:

H. Putnam, *Philosophical Papers*, t. 2. *Mind, Language and Reality*. Cambridge, Londres, New York, 1975.-La théorie psychologique des prototypes a été introduite par E. Rosch: "Natural categories", *Cognitive Psychology*, 4, 1973, p. 328-350. Elle a été appliquée au français par D. Dubois: "Analyse de 22 catégories sémantiques du français", *L'Année psychologique*, 1983, p. 465-489.

حول الاستثمار اللغوي للنظرية، انظر مثلاً:

C.J. Fillmore: "Towards a descriptive framework for spatial deixis", dans *Speech, Place and Action*, R.J. Jarvella et W. Klein (eds.), Londres, 1982, et G. Lakoff: *Women, Fire and Dangerous Things: What Categories Reveal about the Mind*, Chicago, Londres, 1987. - C'est dans les § 66 et 67 des *Investigations philosophiques* (cf. L'édition bilingue allemand/anglais *Philosophische Untersuchungen/Philosophical Investigations*, New York, 1953) que L. Wittgenstein expose, de façon incidente, l'idée de ressemblance de famille.

ستجد بياناً عاماً لنظرية النماذج الأصول، وتاريخاً، ومراجع وفيرة، ومناقشة، في:

G. Kleiber: *La sémantique du prototype* Paris, 1990.

اللغة والكلام

LANGUE ET PAROLE

لن يصبح البحث التجريبي علماً إلا عندما يقرر أن 'يبنى' موضوعه. لبدلاً من استقبال، يعلِّط ويلط، كل الظواهر القابلة للملاحظة في حقل معين من حقول الاستقصاء، يقوم البحث نفسه بإنشاء المتصورات، ومساعدتها بمسائل التجربة. وإن سوسير، من غير شك، في كتابه «دروس في اللسانيات العامة» (الفصل الثالث والرابع من المدخل)، من أوائل الذين أوضحوا، بالنسبة إلى اللسانيات، ضرورة إنجاز ماسماه كانت «الثورة الكوبيرنيكية». فلقد ميز بالفعل «مادة» اللسانيات. ويقول آخر، فلقد ميز حقل الاستقصاء لسانی. وهو حقل يشتمل على مجسوع الظواهر المرتبطة، من قريب أو من بعيد، باستخدام اللسان، وموضوعه، أي بقطاع، أو بوجود هذه الظواهر التي يجب على اللساني أن يركز عليها دراسته. فلماذا القيام بمثل هذا العزل؟ إن سوسير يعزو إليه وظيفة مضاعفة. أولاً، يجب على الموضوع أن يكون «كلاً بقاته»، أي يجب عليه أن يكون نسقاً مغلقاً ومشملاً على مقولية جوهرية. ويجب، من جهة أخرى، على الموضوع أن يكون مبدأاً للتصنيف: يجب أن يُستخدم لأفضل فهم للمادة (لأن سوسير يرى الفهم بوصفه تصنيفاً)، كما يجب عليه أن يجعل المعطى التجريبي معطى معقولاً. وإن دور اللسانيات العامة، التي هي تعليم تمهيدي للدراسات اللسانية الخاصة، أن تعدد بعض المتصورات التي تسمح، في لحظة الاستقصاء التجريبي للسان ما، مهما كان، بفرض الموضوع في المادة. والموضوع، هو ما يسمي سوسير «اللغة». وأما المادة، فهي ظواهر «الكلام». وإذا كان معظم اللسانيين الحديثين ينفخون على الضرورة المنهجية لمثل هذا التمييز، إلا أنهم يختلفون بخصوص المعايير التي تسمح بمعرفة اللغة والكلام.

ولقد أشار سوسير نفسه، على كل حال، إلى سلسلة من المعايير المختلفة جداً

1- تتحدد اللغة بوصفها شِرة (code). ولتأ لتفهم من قيام تناسب بين «الصور

السمعية» و«المصنوعات». وأما الكلام، فهو الاستعمال، وهو تشغيل لهذه الشريعة تقوم به الآلات المتكلمة.

2- اللغة سلبية محضة. وإن امتلاكها هو إشراك لملكات «الاستقبال» الذهني وحدها، وإعمال للذاكرة قبل كل شيء. ولذا، فإن كل نشاط مرتبط باللسان، ينتمي بالضرورة إلى الكلام. وإذا أضفنا هذه السمة إلى السابقة، فيكون لها نتيجتان:

أ) تشمل الشريعة اللسانية على العديد من العلامات المعزولة (كلمات، وحدات بنوية صغرى)، وكل واحدة منها تشارك بين صوت خاص ومعنى خاص. وهكذا، فإن سوسير يتكلم عن اللغة بوصفها «خزينة» تستودع فيها العلامات (وبالإضافة إلى هذا، فإنه يعترف بأن ملكة «الوصول» هي ملكة ضرورية لتصنيف هذه العلامات). وأما ما يتعلق بتصنيف للعلامات في جمل، وبالتركيب بين معانيها بغية تشكيل المعنى الإجمالي للجملة، فيجب إسنادهما إلى الكلام، وإلى استعمال اللغة لأنهما يستلزمان نشاطاً عقلياً. وهكذا، فإن سوسير يدع مجالاً للفهم بأن الجملة جزء من الكلام (الجزء 2، الفصل 5، الفقرة 2).

ب) إن الدال والمدلول، في الشريعة اللسانية، مكوّنان بشكل محض. ولذا، فإن فعل النطق نفسه لن ينظر إليه بوصفه دالاً من دوال اللغة، بسبب استعمال هذا التعبير في هذا الطرف أو ذاك، وكذلك من جهة أخرى، فإن الأثر العملي الذي ينتجه استخدام هذه التعابير، والطريقة التي تتحول بها المواقف المتبادل بين المتخاطبين، لا يمكن أن يدخل في الشريعة بوصفها مدلولين.

ملاحظة: إن النتيجة «أ» لا تتلاءم مع المفاهيم الفوليدية. وإن النتيجة «ب» لا تتلاءم مع الفكرة التحليلية.

3- إن اللغة ظاهرة اجتماعية، بينما الكلام ظاهرة فردية. ولكي يكون هذا المعيار متلائماً مع الأول، يجب القول بأن المجتمع يحدد كلياً الشريعة اللسانية للأفراد. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يستلزم من تأويل الجملة إما أن يكون متطابقاً لدى جميع أعضاء المجموعة اللسانية، وإما أن لا يحد جزءاً من اللغة. وما إننا نلاحظ في الواقع تنوعاً كبيراً في التأويل الذي يحيطه أفراد مختلفون للجملة (وخاصة إذا كانت هذه مقدمة)، فإن المعيار (3) يعطي إذن حقاً إضاتياً لاستبعاد دراسة الجملة من اللسانيات - أي دراسة الجملة منظوراً إليها هذه المرة من خلال وجهها الدلالي. وإذا قربنا، من جهة أخرى، بين سمة الكلام بوصفه فردياً، وتحديد بوصفه نشاطاً (المعيار 2)، فإننا سنذهب إلى إنكار أن يكون النشاط اللساني من الضوابط الاجتماعية، كما سننكر على شروط استعمال اللسان وأثره على

أوضاع المتحاطبين أن تكون قادرة على العمل. ليس بواسطة العادات فقط، ولكن بواسطة المراسمات أيضاً. ولقد يعني هذا أنه توجد هنا أطروحة قابلة للتراع تجريبياً. وهي أطروحة تعرض عليها السليات الاجتماعية وعلم السلالات اللغوية.

(ملاحظة: ستلاحظ على كل حال في المخطوطات الأولى للكتاب «دروس» أن اللغة هي التي كتبت «فردية» وأن الكلام «اجتماعي».)

إذا كانت المذاهب اللسانية الكبرى تتضمن تقريباً كل المعايير لتفصل بين مادة البحث وموضوعه، فإن الكثير منها لا يتلاءم مع معايير سوسير، حتى عندما تكون مصاغة بوصفها توضيحاً للمتناقض بين اللغة والكلام. فثروبسكوي يمارض مثلاً بين «علم الأصوات» و«علم وظائف الأصوات»، حيث إن الأول يدرس «أصوات الكلام»، بينما يدرس الثاني «أصوات اللغة». ولذا، فإن عالم الأصوات يصف كل الظواهر الصوتية المرتبطة باستخدام لغة من اللغات، من غير أن يسمح لنفسه أن يفضل بعضها على بعض: إنه يدرس إذن أصوات الكلام. بينما عالم وظائف الأصوات، فهو يستخلص من هذا المعطى فقط العناصر التي تؤدي وظيفة في الاتصال، والتي تقوم بشكل أو بآخر، بنقل المعلومة: إن مثل هذه الأصوات تمثل عنده أصوات اللغة، أو هي، تبعاً للمصطلحية المتناوذة، تعد «ملاتمة لسانية». ولنضرب مثلاً بوصف الطريقة التي ينطق بها ذلك المتكلم الفرنسي الصوت "L". وسنجد أن عالم وظائف الأصوات لن ينفذ إلا على السمات التي تميز الصوت "L" من صوت فرنسي آخر، ويسمح بهذا أن يميز كلمة من سواها. وهكذا، فإنه سيفشل النظر عن كون الـ "L" يمثل «مجهوولاً» أولاً يمثل «مصحوياً» باعتزاز للحيال الصوتية، لأن هذه السمة، فيما يتعلق بـ "L" الفرنسي، إنما يحدده السياق أكياً (إن "L" يمثل مهوولاً إذا كان محاطاً بصامت مهوس، وإلا يكن ذلك فهو مجهوول).

ملاحظة: إذا كان هذا المتصور للمتناقض بين اللغة والكلام يترافق مع المعيار¹¹ لدى سوسير، فإنه لا يتلاءم مع المعيار¹²: إن تأثير السياق على نطق الـ "L" يمثل ظاهراً اجتماعياً للمابة. وهي ظاهرة خاصة ببعض الجماعات السلتية. وإن هذا ليكون على نحو يدفع بالمعيار¹³ إلى إعادة إدخاله في اللغة. وإن هذه الصموية هي التي دفعت كوزيري لكي يضع التفرعات السلياقية في مكان وسط بين ما يسميه «ترسيمية» و«كلام»، أي «المعيار».

■ حول الملائمة بين علم وظائف الأصوات واللغة، انظر:

N. Troubetzkoy: Principes de phonologie, trad. Fr. Paris, 1949, "Introduction"

لقد قرأنا تشومسكي وشراحه أحياناً المعارضة التي وصفوها بين «الكفاءة» و«الأداء» اللسانيين بالمعارضة الموجودة بين اللغة والكلام. فالكفاءة لدى شخص يتكلم الفرنسية - كفاءة يجب أن تكون مطقة في القواعد التوليدية - هي مجموع الإمكانات المعطاة له من طريق، و فقط على طريق تمكنه من الفرنسية: إمكانات لبناء عدد غير محدود من الجمل السليمة ومعرفتها، وتأويل تلك التي (وهي ذات عدد غير محدود أيضاً) تتمتع بمعنى من بينها، وكشف الجمل الملتبسة، والإحساس بأن بعض الجمل، وإن كانت من جهة الصوت شديدة الاختلاف، إلا أن لها مع ذلك تماثلاً قاعدياً، وأن أخرى قريبة صوتياً إلا أنها لا تشابه قاعدياً، إلى آخره. وإن هذه الإمكانات - التي تكون، كما يرى تشومسكي، الكفاءة المشتركة بين كل الأشخاص الذين يتكلمون الفرنسية، والتي تمثل بهذا المعنى «اللغة الفرنسية» - (لنتميز: أ) بالمبالغة، ب) ويجب في الأداء الذي يمكن أن يقع فيه المتكلمون:

أ- تمثل الجمل الفرنسية القاعدية عدداً غير نهائي. والسبب لأننا لا نستطيع أن نثبت حداً أعلى لطولها (إذا كانت الجملة X سليمة، فيمكن أن نصف إليها عبارة موصولة لكي نحظى بجملة Y تكون أكثر طولاً من X، وسليمة أيضاً). بيد أن نهائية الفكرة، نجعل من غير الممكن بناء أو تأويل جملة تتجاوز طولاً معيناً (وذلك على نحو يكون فيه عدد الجمل المنجزة فعلاً محدوداً). ولكن هذه النهائية للأداء العملي لا تمنع من الكلام نظرياً عن كفاءة غير متناهية (بالمعنى الذي يقول فيه الرياضيون إن الوظيفة محسوبة نظرياً، حتى ولو كانت الآلة التي تسمح بحسابها يجب أن تمتلك كهريات أكثر مما يتضمنه السق الشمسي، والذي هو غير ممكن عملياً إذن).

ب- ثمة أداء كثير لدى المتكلمين (توقع أثر جملة في سياق معين، أو اختصارها بلا اعتماد على سياق الخطاب بفيه جمل النتيجة معقولة، إلى آخره) لا يعد جزءاً من الكفاءة اللسانية، وذلك لأنها تستخدم معرفة بالعالم وبالأخر، كما تستخدم ممارسة للعلاقات الإنسانية التي تستطيع أن تبدوا مستقلة عن النشاط اللساني.

وسنلاحظ أن التعارض الذي جاء به تشومسكي يؤدي الدور نفسه للتعارض الذي جاء به سوسير. بما إنه يجب على اللغة أن تُفهم مستقلة عن الكلام، وليس العكس، فمفروض على الكفاءة أن تُفهم قبل الأداء، وأن تكون الأساس الضروري للراثة (وهذا ما عبر عنه بقولنا إن تأسيس القواعد التوليدية سابق على كل درس لتعلم النفس يتصلق باللسان). ومن جهة أخرى، فإن التعارض الذي أقامه تشومسكي يتفق تقريباً مع المعيار الأول لسوسير. ذلك لأن الكفاءة مثل «الشيعة» لدى سوسير، إنها تزود المتكلمين بإمكانية

البنوية (انظر il fait pas beau - الجو غير جيد) إنها إنجاز غير قاعدي للسلب) ثم إن المكونات النحوية صنعت توليفات الوحدات البنيوية التي لا تتطابق مع ضوابط بناء الجملة (هو الوقت جيد). وأخيراً، يمنع المكون الدلالي الشذوذ الدلالي الذي يقف عند نموذج معنى الكلمات (بما إن الاسم «نحاس» يعد كلمة «ثقيلة»، فإنه لا يشير إلى شيء، ولكن إلى مادة. ولذا، فهو لا يستطيع أن يكون فاعل الفعل «وزن» كما في الجملة فيزن النحاس ثلاثة كيلوات»

حول هذا الموضوع الأخير، انظر :

Katz et fodor: "The structure of a semantic theory", Language, 1963, p. 170-210, trad. Fr. Dans les cahiers de lexicologie, 8, 1966.

5- ولقد صار بحث الشذوذ تفسيره منهجاً لسانياً جوهرياً.

إذا كان كل حكم بعدم القاعدية يتأسس على ضابطة من ضوابط القواعد، وهي تكون في معظم الأحيان من غير وهي بها، فيجب على اللساني أن يسعى إلى إنشاء مدونة منظمة تضم الحالات غير القاعدية. وإذا كان هذا هكذا، فثمة أسئلة ستكون منطوقاً لعدد من البحوث التوليدية، وذلك مثل «ما الذي يزعجنا في مثل هذه العبارة؟»

هناك دراسة للشذوذ الدلالي مستفدة من مدونات الشعراء السرياليين، ويظهر فيها أن الشذوذ أمر أرواه المؤلفون. وقد سمحت هذه الدراسة لتعريف أن يقيم، بشكل معاكس، بعض قوانين التوليف الدلالي للفرنسية. انظر :

"Les anomalies sémantiques", Langage, mars 1966.

ومع ذلك، فقد أتاح المنصور التوليدي لعدم القاعدية حدهاً معيناً من الانتقادات :

أ - ألا يستلزم المنصور التوليدي حرفة فخرية ومخفية للمنتصور العمياري للقواعد؟ والسبب لأنه ربما تكون الأحكام بعدم القاعدية التي يحملها المتكلمون ليست سوى أثر، مبشر أو غير مباشر، للضوابط التي تملوها في اللفظ. وهي ضوابط تتأسس على قواعد سبائية واضحة.

ب - إن إعطاء شروح للمخبرين بقية تفهم للبول حتى ما يبدو لهم شاذاً، ألا يعني أننا نفرض عليهم بالقوة منصور القواعد الذي نعمل به؟ ومن هنا كانت النكته التي نقول إن المخبرين الوحيدين المقبولين، بالنسبة إلى التوليدي، هم التوليديون.

ج - هل يميز المتكلمون من ذاتهم مختلف نماذج عدم القاعدية، أو ألا يعكس حد التمييز القرائر بتقسيم القواعد إلى مكونات؟

د - ألا توجد بين القاعدي وعدم القاعدي منطقة محايدة لا يستطيع أحد أن يقول أولاً سلبياً بخصوصها (وهذا ما يتعرف به التشومسكيون إذ يمتحون لبعض التوليفات، ليس أنجماً، ولكن نقاط تساؤل، بسيطة أو مضاعفة، وذلك تبعاً للجسامة المفترضة للحالة)؟ وكيف يمكن تحليل هذه الدرجات من عدم القاعدية في إطار قواعد توليدية لا تروى من حيث المبدأ إلا إمكانييتين (أن تولّد القواعد الشيء أو أن لا تولّده)؟ يظن القواعديون التشومسكيون أنهم يصلون إلى حل بهذا الخصوص. ولأنهم ليتنبهون ذلك على نحو تكون فيه التوليفات الأقل خروجاً على القواعد ممنوعة من طريق الضوابط الأكثر هامشية في القواعد، بينما التوليفات الأكثر خروجاً على القواعد تنتهك ضوابط أكثر مركزية. ولكن تموزنا المعايير التجريبية لكي نبرز لأنفسنا إعطاء هذه الدرجة أو تلك من عدم القاعدية لتوليف ما. وكذلك، فإن هامشية الضوابط حسية على التحديد.

د - هل السمة غير المقبولة لمبارة من المبارات تعود دائماً إلى أن هذه العبارة تتجاوز الضوابط؟ ألا يمكن للتفسير أن يكون على عكس العبارة، فيدفع استعمال الضوابط نسبياً خارج الحدود الممتدة؟ وفي مثل هذه الحالة، فإن ما يسميه التشومسكيون بعدم القاعدية ألا يشهد على وجود أكثر من انزياح إزاء الضوابط وليس إزاء «الأخطاء» والتي يرى فيها «د. فري» التجلي الأكثر بداهة للقواعد الحقيقية. وإزاء عبارات مثل: «قتلن الغاس البشر» (ف. هينغو، التأمّلات، «ما يقول فم الظل» 642)، فإن الشذوذ الدلالي يستطيع بالتفصيل أن يكون موضوعاً بطريقتين. فما أن يوجد انتفاص للضابطة التي يتطلب الفعل «لحن» بموجبها فاعلاً «إنسانياً»، وما أن تكون هذه الضابطة قد استغلت بشكل أنست فيه الفاعل «فاس» (وهذا هو قصد هينغو بكل تأكيد).

Cette deuxième possibilité est développée par U. Weinreich ("Explorations in semantic theory", dans le recueil *Current Trends in Linguistics*, 3, T.A. Sebeok (ed.), La Haye, 1966, p. 429-432). Critiquant Katz et Podor, Weinreich aprie de transfer features dans notre exemple, le trait "humain" aurait été transféré de maudire à hanche. - Sur les astérisques génératifs, lire les remarques, un peu désabusés, de N. Ruwet dans "En et y: deux cliques pronominaux antilogophoriques", *Langages*, 1990, n°97, p. 51-81 (surtout à la fin). - Sur le statut de la norme en grammaire générative: Y. OC. Morin et M.-C. Paret, "Norme et grammaire générative", *Recherches linguistiques de Vincennes*, 1990, n°19

وبمبدأ من النظرية التوليدية، فإنه ليس من المؤكد أن يستطيع بحث لساني، مهما كان، أن يتجاوز مفهوم المعيار -حتى ولو لم يكن موضوعه يقوم على وصف معيار اجتماعي خاص-. فمنذ اللحظة التي تريد فيها أن تفسر ملاحظة ما، ولكن مثلاً أن شحماً معبأً قد نطق هذه الجملة في هذا المقام، ومع هذا القصد، فتحن مستغرب إلى تحليل آلية

مجردة تكون مسؤولة عن هذا الحدث. ولكن يمكن أن تتخيل عدداً منها. وإذا كنا نرغب في تبرير أنفسنا بشكل تجريبي لأننا اخترنا الآلية "A" بدلاً من "B"، فيبدو الحل الوحيد هي أن نظهر أن "B" تذهب بنا إلى التنبؤ بوقائع لا تحصل، وإلى التكهّن مثلاً بأن شخصاً قد يخطئ بالجملة نفسها في هذا المقام الآخر، أو بهذا القصد الآخر - وهو أمر مملّن استحالة.

والمصيبة، في المادة اللسانية، أنه يمكن لكل شيء تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لن يعود أماناً سوى حلّين. إما أن ندقق في وصف العمل الذي أحلّا عن استحالته، وذلك مثلاً بتخصيص «كل» تفاصيل المقام أو القصد اللذين يتمتعان إنتاج الجملة التي ندرسها - ولكن المهمة قد تصبح لانهائية لها، وإما أن نقرر بأن الاستعمال المتوقع من طريق الآلية "B"، إذا تمت ملاحظته، «شاذ»، وأنه يصدر عن قصد، أو عن جهل بصواب اللغة، أو أيضاً عن اعتصابها إراديّاً - وذلك بإجراء تحطيق، إذا استطعنا هذا، لكي نرى هل المتكلمون «البسطاء»، الذين نصف لهم العمل المتوقع انطلاقاً من الآلية "B" بأنه «شاذ»، يجذونه بالفعل أكثر غرابة من الأعمال «المعادية» المتوقعة انطلاقاً من "A". ومن هنا، فإن اللساني إذا كان يستطيع أحياناً أن يصل إلى هذه النتيجة، فهذا لا يمنع من القول إنه اضطر، لكي يؤدي عمله بشكل جيد، أن يستخدم مفهوم المقياس، مع احتمال أن يجعل مغبره بضمّنون مقياره. ولذا، فإن التأويل الممكن للتمييز بين اللغة والكلام، ليجعل من اللغة مجموع للكينونات والآليات المجردة، والمبنية بغية تفسير الملاحظ الواقعي والذي هو الكلام. فإذا اخترنا هذا التأويل، فإن المقياس يصبح (سقاطاً، وغلاً معمولاً حسب تنجيه) للغة في داخل الكلام.

بخصوص التفكير المام حول المقياس، انظر:

S. Auroux: "lois, normes et règles", Histoire, épistémologie, langage, 1991, p. 77-107.

الاعتباطية

ARBITRAIRE

لقد سمي التكبير حول اللفظة، منذ بداياته، لكي يعرف إذا كانت اللفظة تمثل والماً فريداً، وغير متوقع، ولا يختزل إلى كل الواقعيات غير اللفظية، أو أن يعرف إذا كانت اللفظة، على العكس من ذلك، تستطيع، كلياً أو جزئياً، أن تكون مفسرة، بل مبررة عن طريق النظام الطبيعي للأشياء أو للفكر. ولقد تمثلت الأطروحة الأولى في الاعتباطية اللسانية، بينما تمثلت الثانية في التعامل. ويحضر التناوب في أربع مستويات على الأقل. ولا شيء يمنع من دعم إحدى الأطروحات في مستوى، ومن رفضها في مستوى آخر.

١ - علاقة الأسماء والأشياء

لقد طرح السفسطائيون، في اليونان القديمة، هذه القضية بخصوص إسماء الأشياء. وتبعاً لـ «كراتيل» أفلاطون، ثمة مدرستان، كانتا تحوضان صراعاً لهما بينهما، ومع ذلك فقد اتفقت كل واحدة منهما بعدم إمكانية تمييز الخطابات الحقيقية والخطابات المزورة، وهذا أمر لم يكن أفلاطون ليقبل به - وإذا ذاك ترك الطريق حراً أمام بلاغة مؤسسة على التأثير وحده وتبعاً لبعضهم، حيث كان يمثلهم في الحوار هيرموجين، وهو تلميذ لسقراط، وسيء البصيرة بخصوص هذه النقطة، فإن إسماء الأسماء بعد جزءاً من الاعتباطية. المسألة مسألة قانونية، ومؤسسية، وثوابية. وهذا ما يفسر أن الإغريقين والبربر كانوا يستطيعون استعمال أسماء مختلفة بالنسبة إلى الأشياء نفسها. وأما الأطروحة الأخرى، فيمثلها كراتيل. وقد كان سوفسطائياً مشهوراً في ذلك العصر. وإنه ليرى وجوب وجود علاقة طبيعية بين الأسماء والأشياء التي تشير إليها. ومن غير هذه العلاقة، لا توجد أسماء أصلية. فالاسم الأصل محاكاة للشيء، وبهذا فإن فصيلته الذاتية تكمن في كونه بعلم. «فمن يعرف الأسماء يعرف الأشياء أيضاً». ولكي تظهر اللمعة للمعلمات،

فإننا ملجأ مبدع ذي بده للاستشاق. فبالإضافة، وبالحذف، أو بتغيير حروف اسم يبدو اعتباطياً، فإننا نظهر في مكانه اسماً آخر، أو سلسلة من الأسماء التي تصف بشكل سليم الشيء الذي أشار إليه الاسم البديهي (ليس المقصود إذن إجراء بحث تاريخي، ولكن المقصود بدل الجهد لاكتشاف حقيقة الكلمات. وفيما يتعلق بعد ذلك بالأسماء البديهة، أي تلك التي ليس للاستشاق عليها هيمنة، فإننا نبحث عن علاقة مباشرة بين معانيها وجوهريتها، مفترضين أن للمناصر البديهة للغة قيمة تمثيلية طبيعية ("1" يعبر عن الخفة، و"2" و"3" يعبران عن التوقف، إلى آخره). فإذا كان الاعتقاد بالقيمة التمثيلية للأصوات مولماً مع الاستشاق، فإنه يجعل من الممكن أن يستطيع الاسم الإغريقي والاسم البربري للشيء ذاته أن يكونا معنيين فيما يتعلق بالاعتقاد.

ولما لم يكن يبدو على أفلاطون أنه كان مهتماً بالاختيار بين الموقنين، فيجب البحث لماذا كان يعتقد مع ذلك أن عرضهما مهم. والجواب من غير شك أنهما قد يستطحيان معاً تبرير السفسطة - وتبعاً لأفلاطون، فإن أباً منهما لا يبررها. وأنهما لا يبررانها إلا بقبول أطروحة ثالثة، كانت قد قدمت بشكل هزلي من غير ريب في بداية الحوار: ترتبط الحقيقة في الخطاب بحقيقة أجزائه، وأنه ليدخل في هذا أكثر الأشياء صغراً، أي الكلمات. وفي هذا الحالة، فإن اعتباطية التسميات، والتي تبعاً لها تكون كل كلمة حقيقية ما إن تستعمل، ستؤدي إلى أن الخطاب أبشاً يكون حقيقياً ما إن يتم النطق به. ومن هنا، نمر بسهولة إلى موقف السفسطائيين الذين يرون أن كل خطاب ينتج حقيقة الخاصة. وبصورة عامة، فإننا نقترب من نسبة برونغوراس الذي ينكر كل حقيقة مطلقة وكونية: إن الإنسان (والمقصود هو الفرد أو الجماعة) «هو مقياس كل الأشياء، سواء تلك التي تكون، والتي هي كالته، أم تلك التي لا تكون، والتي هي غير كالته». ولكن الكراتيلية أبشاً تستطيع أن تفضي إلى موقف نسبي. إذ بالنسبة إليها، فإن الكلمة التي لا نقول الحقيقة بخصوص موضوعها ليست كلمة بالمعنى الدقيق، وإذا نقلنا إلى الخطاب هذه الأطروحة التي تتعلق بمناصره، فإن الخطاب الذي لا يقول الحقيقة لا يعد خطاباً حقيقياً. ومن هنا جاءت النتيجة التي نقول لا يمكن وجود خطاب مروق - وهذا ما يتماهى مع الأخلاق التي يريد أفلاطون أن يشيدها في الكلام. والاستنتاج الذي يقدمه سقراط حينئذ، هو أن الفلسفة غير معنية بالفتش حول الاعتباطية أو بتعميلية الأسماء، فالحقيقة هي ما يبحث عنه خارج الكلمات، في حفس الجواهر. والإسك بها وحدها، قد يسمح بخلق «لسان مثالي» فيما بعد. ولأن تكون الأسماء صوراً في هذا اللسان هلى كل حال، ولكنها ستكون فقط «علامات تشكيل لضبط نطق» الجواهر - وهى كل حال، فإن أفلاطون يطبق أيضاً على اللسان المثالي المقارنة التي يقترحها في بداية الحوار. بعد الاسم «إزالة الواقع أداة من أدوات الغرز، كما هو المكوك إزاء القماش».

انظر :

l'Essai sur le "cratyle" de V. Goldschmid, Paris, 1940.

وفي آيلتنا، فإن أطروحة اعتباطية التسميات للسانية كان سوسير قد أكدها في أول «دروس في التسميات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول). وإنها على كل حال لموجودة ضمنًا في كل الأعمال التي تعمل على إظهار، بالنسبة إلى الوجه الصوتي للغة، اضطرابات مستقلة عن تلك التي تنسوس الوجه الدلالي: انظر الفواتين الصوتية للسانيات التعاقبية، والتعارض عند مارتينييه بين «تفصيلي» اللسان، وبصورة أعم توزيع الدراسة بين مكونين متميزين للوصف اللساني: الأول صوتي، والثاني دلالي.

وترتبط هذه الأطروحة، من جهة أخرى، في تاريخ اللسانيات بفكرة مفادها أن اللغة تشكل نسقًا، وأنها تمتلك تنظيمًا داخليًا. فلذا كانت كل إشارة هي بالفعل محاكاة لموضوعها، لأنها تستمر نفسها بنفسها، بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، وقد لا نحتاج إلى علاقة ضرورية مع ما تبقى من اللغة. ولهذا السبب، فإن القراءتين الذين يبحثون، منذ القديم، عن الاضطراب - أي القياس - في داخل اللسان قد انتصروا للاعتباطية. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت اللغة، بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تمثل لغزًا محفنة، أو «شفرزًا» تيمًا للمصطلح المخصص لهذا (كلمة لا تعني، اشتقاقًا، استثناء على قاعدة مفترضة الوجود، ولكن عدم التبادل، وعدم التشابه) - وهذا ما يرفع كل إعانة من النظر الاشتقاقي. ولقد نجد عند سوسير إجراء قريبًا جدًا من هذا (الجزء 6^{هـ}، الفصل 6، §3). ولما كانت كل علامة، بحرفها، هي علامة «اعتباطية قطعًا»، فقد دعت لحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها «الاعتباط النسبي» لفظ (إن كلمة «إجمالي» إذا أخذت ممزولة، ليست مدعومة أكثر من كلمة قبلولة للإشارة إلى شجرة خاصة. فلذا كنا نصل إلى تبريرها، فذلك لأننا فنكك الكلمة «Poirier» - إجماعية إلى «Poir» و«-ier» ولكن هذا التفسير لا يقوم لأن هذين المصيرين مدعوان لتسمية هذه العاكهة الخاصة، والفكرة العامة للشجرة. بالنسبة إلى سوسير، وإن تفكيك الوحدة إلى عناصر يجب أن يستند إلى علاقة عامة، وعلاقة ذات نموذج تركيبي (فهي هذا المثل عن العلاقة المحيطة للبطيخة نجد «cens-ier» شجرة كرز، «mûr-ier» شجرة توت، «banan-ier» شجرة موز... حيث يتلاقى شكل التوليف مع مضمون دلالي مماثل). وهكذا، فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات، هو الذي يحدد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية للعلامة الممزولة.

ويبقى البحث الاشتقاقي مع ذلك، كما تبقى فكرة الحقيقة الطبيعية للصوت،

حاضرين في كل عصور التأمل الفلسفي واللغوي. فقد كان الروائيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كما كانوا من أنصار الشفوة اللغوي). وقد كان ليسز نفسه يعتقد أن الاشتقاق يقربنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تستمر أفضل من لغات القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أيامنا هذه أيضاً، مازال بعض اللسانيين يبحث للعثور على تعديل للشكل الصوتي للكلمات، معطياً لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حالياً. وإنه من أجل هذا، فقد حاول هؤلاء اللسانيين تأسيس علم الاشتقاق على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتخمين، وإنهم ليستندون في الوقت نفسه إلى ملاحظات نفسه وسمعية لدعم دواستهم عن قيمة التعبيرية للأصوات.

عن التمازج بين أنصار القياس والشفوة في القديم، انظر:

F. Douay et J.-J. Piat, "Analogie anomale", *Communications*, n°53, 1991, p. 7-16. - Sur la recherche étymologique dans l'Antiquité: Varro, *De lingua latina* (livres 5, 6 et 7) et J. Collart, *Varro, grammairien latin*, Paris, 1954. - Sur les stoiciens plus particulièrement: K. Barwick, *Probleme der stoischen Sprachlehre und Rhetorik*, Berlin, 1957. - Sur Leibniz: M. Dascal, *Leibniz: Language, Signs and Thought*, Amsterdam, Philadelphie, 1987.

ثمة دراسة عامة عن سلافة كراتيل، انظر:

G. Genette: *Mimologie: voyage en Cratylie*, Paris, 1976.

والمثل على الدراسة الاشتقاقية المعاصرة، هو:

P. Guiraud: *Structures étymologiques du lexique français*, Paris, 1967.

وعن القيمة التعبيرية للأصوات في اللغة وفي الخطاب، انظر:

R. Jakobson: "A la recherche de l'essence du langage", *Collection Digène*, "Problèmes du langage", Paris, 1966.

العلاقة بين الدال والمدلول

بما إن سوسير قد أُرشد إلى التمييز الدقيق بين مرجع العلامة (مجموع أشياء العالم الذي تحيل العلامة إليه) ومدلولها (الكيونة اللسانية المتعلقة بدالها)، فإن اللساني، بعد سوسير، قد وجد نفسه أمام مسألة العلاقات بين الدال والمدلول. وهي قضية تختلف جداً عن الأولى. لأن المقصود الآن هو العلاقة في داخل العلامة. ويرى، حول هذه النقطة، عدد من اللسانيين أنه لا يجب، من منظور سوسير نفسه، الكلام عن الاعتباطية. كما يرون أن مدلول العلامة، في لغة ما، لا يمكن التفكير فيه باستقلال عن داله. والحجة الرئيسة هي أن مدلولات اللغة لا تمتلك أي أساس منطقي أو نفسي: إنها لا تتناسب لا مع جواهر

موصية، ولا مع مقاصد ذاتية يمكن الوقوف عليها خارج اللغة. وإذها لما كانت قد تكونت في الوقت نفسه الذي تكونت اللغة فيه، وهي معاصرة لإستاد الدال الصوتي الذي أعطي لها، فإتباع تدوين لهذا الدال بتماسكها الداخلي. ولقاء، فهي تتحمل ما إن تفصله عنها (لا توجد فكرة عامة ثم تصبح فيما بعد مصنوعة بالكلمة الفرنسية « Courage - شجاعة ». يستطيع استعمال هذه الكلمة فقط أن يجمع عدداً من المواقف الأخلاقية المختلفة التي لا نمتلك أي نزوع لكي تكون مبدورة تحت الصوت نفسه. ولقد يعني هذا إذن أن الأمر صعب من صناعات التفكير اللساني الذي يجعلنا نتخيل وحدة عقلية تتناسب مع كلمة «شجاعة»). وهكذا فإن الاعتيادية مرفوعة باسم التسمية. ونلاحظ أن حجة من هذا النوع، إذا دلت جيداً على «ضرورة» العلاقة بين الدال والمدلول في اللحظة التي تكون اللغة قد تكونت فيها، فإنها لن تنسب مع ذلك إلى هذا التكوين أي تمثيل طبيعي. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض وجود اعتيادية لسانية أساسية، كما تفترض وجود أصالة لا تخزل للنظام الذي يخلقها اللسان إزاء نظام العالم أو إزاء نظام الفكر.

C. Bally, élève direct de Saussure, défend l'arbitraire du rapport signifiant-signifié (Le français moderne, 1940. P. 193-206). - Le point de vue opposé est présenté par P. Nacrt (Studia linguistica, 1947, p. 5-10) et par E. Benveniste ("Nature du signe linguistique", Acta linguistica, 1939, p. 23-29). - Pour une étude d'ensemble R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962. - Une bibliographie générale sur ce problème: E.E.K. Koerner, Contributions au débat post-saussurien sur le signe linguistique, La Haye, Paris, 1972.

3 - التنظيم النحوي

سيطعن ثواب الاعتيادية والتمثيل على دراسة العلامة المحزولة وصيغتها إلى النحو. وفي إطار اللسانيات التاريخية للقرن التاسع عشر، كان المرء يسل نفسه فيما إذا كانت «إجراءات» المادية المستعملة للنحو مختلف العلامات فيما بينها داخل كلمة أو جملة، تهدف، مكرهاً، إلى تقليد وحدة المفاهيم التي تقفها هذه الوسائل. وتشكل ضرباً من لصورة المفردة لوحدة الفكر. ولقد ذهب هابيرلنت بهذه الفكرة إلى حد يفهم منه أنه في سبيل إنشاء علاقة قاعدية أصيلة، فإن التمييز والمضمون العقلي لهذه العلاقة لا يشكلان إلا شيئاً واحداً (وإذا أردنا الكلام بمصطلحات موسير، فيجب القول، في هذه الحالة، إن تعارض بين الدال والمدلول يزول، وهنا بكل تأكيد هو أكثر الأشكال تطرفاً في رفض «اعتيادية»).

إن النص الأكثر تمثيلاً لمكر هامبولت حول هذه النقطة، كان قد ترجم إلى الفرنسية في عام 1859 بعنوان:

"L'origine des formes grammaticales et leur influence sur le développement des idées".

وقد أعيد نشره عام 1969 في بروكسل. وقد علق عليه أوزوالد ديكر في الفصل الثالث من كتاب: "logique, structure, énonciation". Paris 1989.

ولكن ليس بهذه الكلمات عموماً طرحت القضية. فالمقصود ليس هو الإجراءات المادية التي تربط العلامات. وإنما المقصود هو معرفة ما إذا كانت الفئات والضوابط النحوية التي تستعملها اللغة، تميز إنتاج بنى الفكر، أو إذا كانت تشكل خلفاً أصيلاً. ولقد كانت معظم كتب «القواعد العامة» ترى تسمين في قواعد اللغة. القسم الأول، وتمثل في مجموع الفئات والضوابط المشتركة بين كل اللغات، لأنها مفروضة إما بطبيعة الفكر المنطقي، وإما بمتطلبات تصيره. وهكذا، فإن تمييز أجزاء الخطاب الرئيسة (الصفة، الاسم، الفعل)، أو أيضاً تمييز الضوابط التي تسجل حضور فعل من الأفعال في كل قول، ليحكي بنى منطقية عالمية. وإن وضوح التعبير هو الذي يطلب أن تكون الكلمة المحددة سابقة في الجملة على هذا الذي يحددها، إلى آخره. ولكن لكل لغة، من وجهة أخرى، وجه خاص يدين بوجوده إلى سلسلة من السمات الخاصة بهذه اللغة، سواء كانت تأتي لإكمال الضوابط العالمية (يتثبت الشكل الممجموع للكلمات، وتفاصيل الإعراب، وبعض أليات الموافقة)، أم تتعارض بعد ذلك مع هذه الضوابط (وذلك عندما تسمح أو تمنع «قلبا» في النظام الطبيعي للكلمات، وعندما تسمح فيإضمار الفعل، وعندما تعطي مجالاً لتعابير اصطلاحية مخالفة للمنطق كذلك). وعلى المقدر الذي يكون الجزء المنطقي من القواعد مستواه الأكثر عمقاً (إن الشروط العالمية للتعبير والخصوصيات الاصطلاحية تأتي فقط لكي تضاف إليه)، فإنه يمكن، من منظور «القواعد العامة»، أن ينظر إلى اللغة بوصفها تعيلية بشكل جوهرى، واعتباطية بشكل عرضي. وثمة عبارة من «عبارات بور روبال» نستخلص الدرس من هذه الأطروحة: «تمتد المعرفة بما يجري في ذهننا ضرورة لفهم أسس للقواعد» (الجزء الثاني، الفصل الأول).

لقد قدم في. سيريس «تقدماً منهجياً لمنطق بور روبال»:

"le Parallélisme Logico-grammatical", Paris, 1933.

وتعود قضية التعليل التحوي للظهور في أليمان في التعارض القائم بين اللسانيات التوليدية واللسانيات «الإدراكية». ويجب وضع تشومسكي واللسانيين التابعين لمدرسته إلى

جانب الاعتيادية. وهذا ما يمكن أن يبدو مدعشاً، ذلك لأنهم غالباً ما كانوا يعلنون اعتمادهم إلى «قواعد» بور-رويال. وقد ركزوا، مثلها، على الوجه العالمي للقواعد، شريطة بوضوح من العناصر الخاصة بكل لغة. وبالفعل، فإن القول الثابت دائماً في كل «تدبيلات» التي أجرتها القواعد التوليدية، هو أن الشكل العام للقواعد والذي هو موضوع «الطريقة» القاعدية، متطابق في كل اللغات. ويذهب الاتجاه الحالي إلى تخصيص هذه «طريقة» بشكل أدق أكثر فأكثر، وذلك بإدخال قيود متحقق منها عالمياً فيها. وهي قيود تشكل مجزئاً من «العالميات الشكلية». ولكن ليس للعالمية القواعد، عند التوليديين، 'المدام' الذي لها في «بور-رويال». فهي ما ناتجة عن سلسلة مسبقة، تكون اللغة تبعاً لها نوحه، ومحاكاة للفكر. والمقصود، بالنسبة إلى تشومسكي، تفسير الحدث التجريبي وهو أن كل طفل يستطيع بناء الضوابط، المعقدة بشكل يفوق التصور، والتي تسمح بالكلام وبفهم اللغة. وإن هذا يتطلب اعتماداً مائلاً عند كل البشر، والذي لا يمكن أن يتحقق، على كل حال، في أي من الملكات المعروفة عادة، وخاصة ملكة المسطق، وذلك نظراً لسهولة العمل الذي تنجزه. ومن هنا، فإنه ينتج أن العناصر العالمية للسان تنعكس ملكة خاصة. ولذا يمكن للنحو إذن أن ينظر إليه بوصفه اعتيادية إزاء الفكر أو إزاء الواقع الذي يسمح بالكلام عنه، حتى وإن كان المقصود هو اعتيادية عالمية واسعة في الطبيعة الإنسانية.

إن «اللسانيات الإدراكية» هي الممثل الحالي لنظريات التعليل. وبشكل عام، فإنها تنكر وجود ملكة خاصة للسان، قد تكون أصلاً لطريقة التمثيل المستقل، وتريد، على العكس من ذلك، أن تربط اللسان بالفكر الإنساني من خلال كليته. ومع ذلك، فإن الضوابط والنحو يعمرون عن طريق الإدراك الطبيعي للواقع، والذي يستطيع علم النفس، أو قد يستطيع نظرياً، أن يعرفه بشكل مستقل عن دراسة اللسان بوصفه تصنيفاً للصفات أو بوصفه آلية ملازمة للفكر. وإن الصورة الأساسية لهذه الأبحاث، إنما هي صعوبة مشتركة مع تلك التي واجهها، في بداية القرن، بعض القواعديين مثل فـ. برونو، والذي يقترح الذهاب من الفكر إلى اللغة. والسؤال هو كيف يمكن التأكد من أن المفاهيم - الجسمانية سابقاً «المفاهيمية» والمسألة الآن «الإدراكية»، والتي يجب عليها أن تفرغ التنظيم القاعدي - لم تعطها اللغة شكلاً من قبل، وذلك لأننا بشكل عام نصفها من خلال اللغة. ومن هنا، نمة إيجاب بدفع للوصول إلى تحديد تناول غير لاسي لما هو مطلوب من اللغة أن تنعكس، وإلا يكن ذلك، فإن الأمر سيستمر.

عن التناوب الذي قدمه تشومسكي بين القواعد التوليدية والقواعد الإدراكية، انظر:

Cartesian Linguistics, New York, 1966, trad. fr., Paris, 1969.-R. Langacker est un des principaux grammairiens cognitivistes. Cf. Foundations of Cognitive Grammar, Stanford, 1987, t. I, ainsi qu'un article de 1987 traduit en français dans le n°53 de Communications, 1991, "Noms et verbes", où il établit les fondements cognitifs de ces deux catégories et de leurs sous-catégories. -L'ouvrage de P. Brunot auquel il a été fait allusion est La Pensée et la langue, Paris, 1922.

4 - الوحدات اللسانية الفنية

إن الطريقة الأكثر جذرية لتأكيد الاعتباطية اللسانية، تتركز على أن الوحدات الدنيا التي تجعلها اللغة الخاصة عاملة لا تتأسس على شيء آخر غير الاحتمال اللساني، ولا تمتلك وجوداً خارج اللغة، أو على كل حال، خارج اللسان عموماً. ويمكن لهذه الأطروحة أن تدعي نفسها شكلين على الأقل:

أ) يتمثل الشكل الأول بالوجه الصوتي أو الدلالي لهذه الوحدات (الأصوات، السمات المميزة، الوحدات المبنوية الصغرى، الكينونات القاعدية). وتستطيع كل وحدة أن تظهر تحت عدد معين من المتغيرات: يستطيع عدد كبير من الأصوات أن ينجز الصوت الفرنسي "e"، كما تستطيع أفكار كثيرة مختلفة أن تعبر عن نفسها بوساطة صيغة الاحتمال الفرنسية، وتستطيع كذلك كلمة «المنضرب» أن تشير إلى تلوجات لونية. ولقد يعني هذا إذن أن كل وحدة تؤسس نجمعات في الواقع الصوتي أو الذهني، كما تؤسس لغة تنتج، في كليتها، «قطعة» لهذا الواقع. ومادام ذلك كذلك، فقد لا حظنا أن هذا القطع يشير من لغة إلى لغة أخرى: ثمة أشكال للنطق تعد في الفرنسية متغيرات لـ "e"، بينما هي في العربية تنتمي لأصوات متميزة، وثمة تلوجات لونية يوزعها الفرنسي بين الأخضر والأزرق، بينما هي تمثل معنى في لغات أخرى عن طريق الكلمة نفسها. وإتنا لنحيل، انطلاقاً من هذه الملاحظة، إلى استنتاج أن القطع المرتبط بلغة ما، فإنه يتعلق فقط بهذه اللغة وليس له أي أساس خارجها في الواقع السمعي أو النفسي. وإنه لن يكون مرسوماً خيطاً مجهولاً في الأشياء، ولكنه قد يظهر بوصفه ضرباً من الاعتباطية الحرة في اللغة. وهذا ما يبرر عنه التعبير الموجود في كتاب سوسير «دروس» (الجزء 2، الفصل 4): تكون اللغات وحداني في مادة «عديمة الشكل» (يكفي القول بشكل أكثر رصانة إن البنية الخاصة بهذه المادة، هذا إن وجدت، لا تحدد البنية التي نعرضها عليها كل لغة من اللغات).

نجد تأكيداً لفراادة القطع اللساني في كتاب سوسير:

'Cours de linguistique générale' chap. 4, 2e partie).

وقد عادت كل المعركة البنيوية إلى تناوله مجدداً، انظر مثلاً:

L. Hjelmslev. "Prolégomènes à une Théorie du langage" trad. Fr. Revue Par A.M. Léonard, Paris, 1968, p 7382.

وكذلك بخصوص الحجة المستخلصة من الفروق بين اللغات، وفيما يتعلق بالرجح

الصوتي

Martinet: "Élément de Linguistique générale", Paris 1961, Paris. P. 53-54
ولما ما يتعلق بالجانب الدلالي، فإن تحليل «الحقول الدلالية» الذي أنشأه الألماني (ح. تريير - J. Trier) يُظهر أن تمفصل المتطقة المفهومية نفسها يستطيع أن يتغير تبعاً للغات أو للحالات المتعاقبة للغة نفسها. انظر:

(Der deutsche Wortschatz in sinnbezirk des Verstandes, Heidelberg, 1931)

وقد قام في الزمن نفسه، الأمريكيان E. Sapir و B. L. Whorf بدعم فرضية عامة أكثر (تسمى فرضية سابير - ورف)، ومفادها أن كل لغة (أو مجموعة من اللغات) ترتبط بشئ معين للعالم. وهكذا، فتبعاً لورف، فإن متصور الزمن والتغير المدمج في اللهجات لأميرالديباتية قد يكون مختلفاً جداً عن المتصور الهندو-أوروبي؛ انظر مجموعة مقالات ورف

"Language, Thought and Reality". Cambridge (Mass), 1956.

هناك مجموعة من المقالات لسابير مترجمة إلى الفرنسية حول هذه النقطة:

"Anthropologie", Paris, 1967.

ويمكننا الاعتراف على حجة التنوع بقولنا إن التغيرات المزعومة نستند إلى تحليل ساني سطحي: يقوم التحليل المعص بإظهار عموميات، وستختار كل اللغات العناصر لأساس لتوليفاتها من مدونة العناصر الدلالية أو الصوتية نفسها. وبالنسبة إلى معظم نفولبيين، فإنه يجب على المكونات الصوتية الوظيفية والدلالية، التي تعمل لإنجاز توصف اللساني أن تمثل المبادئ بلغة واصفة عالمية، وتشير رموزها إند إلى «عموميات جوهرية» قابلة أن تجد نفسها ثابتة في اللغات الأكثر اختلافاً.

لقد عاد التوليديون، في ميدان الصوتيات، إلى أفكار جاكسون: إنه إذا كان صحيحاً أن الأصوات تختلف من لغة إلى لغة، فإن كل صوت يمثل في ذاته تجمعا من السمات صائرة بيد أن هذه السمات، التي هي محطوفة جداً، تمثل السمات نفسها بالنسبة إلى كل لغات (والتي الأساسي هو:

R Jakobson, C. Fant et M. Halle: "Preliminaries to Speech Analysis", MIT press, Technical Report 13, 1952.

ونجد معلومات حول التطورات اللاحقة لمعلم وعلايف الأصوات التريلدية في كتاب:

F Dell, D. Hirst et J.R. Vergnaud: "Forme sonore du langage", Paris, 1984;

وفي ميدان الدلالة، الذي لم يدرس جيداً حتى الآن، فإن التحويليين يفكرون أيضاً أنه إذا لم تكن معاني الكلمات مطابقة في لغات مختلفة، فإنها مع ذلك مبنية انطلاقاً من عناصر دلالية دنيا تمد، هي نفسها، عالمية: انظر:

J. H. Greenberg (ed), *Universal of Language* Cambridge (Mass), 1966, et Bach et Harms (eds), *Universal in Linguistic Theory*, New York, 1968.

إن هذا النقد الذي يلاصق البنيوية المعتادة لصالح اعتباطية القطع اللساني، لا يصل مع ذلك إلى الأطروحة نفسها، لأن العالمات المزعومة تستطيع، ويجب عليها في إطار النظرية التوليدية، أن تنتسب إلى ملكة للسان، وتكون متميزة من الملكات الإنسانية الأخرى. وقد يعني هذا إذن أنه لا شيء يمنع من قبول اعتباطية لا تمثل اعتباطية هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، ولكن تمثل للسان عمومًا. وهنا أيضاً، فإن اللسانيات الإدراكية هي التي تنافس البنيوية بشكل أساسي. فالبنيوية إليها، لا توجد فقط عالمات لسانية، لكن هذه العالمات اللسانية تعددها سمات عامة للفكر، يمكن ملاحظتها خارج التعبير نفسه وخارج التوصل للساني. ولذا، فقد كانت الأبحاث في ميدان الدلالة هي الأكثر تقدماً. وفي البداية، كان هناك بحث قام به ب. بيرلان و د. كاي حول أسماء الألوان. وبالتالي، فإنه، كما لاحظت البنيويات ذلك، قد يحصل أن يحلل طيف الألوان بشكل مختلف في لغات مختلفة، ولكن هذه التعددية تحددها القيود (ومن هذا مثلاً أنه لا توجد أي لغة تجمع تدرجين يسميهما الفرنسي بشكل ثنائي أخضر وأحمر). وإن النقطة المهمة، فيما يتعلق بقضية الاعتباطية، هي أن هذه القيود، وهي فيرد أكثر خفاء من تلك المأخوذة هنا مثلاً، يمكنها أن تقيم علاقة مع شروط نفسية ومادية منطقية للإدراك. وتأمل الدلالة الإدراكية أن تنشر هذا التصوُّج من النتائج على مصطلحات أكثر تجريداً من أسماء الألوان. وحتى لو استطاعت كلمة من كلمات لغة ما أن تجمع تدرجات للمعنى، توزعها لغة أخرى على كلمات مختلفة، فإن للتدرجات المسجّمة فيما بينها على الدوام بعض العلاقات التي تبينها التجربة الإنسانية على كل حال خارج اللغة.

هناك نصان أساسيان حول رفض الاعتباطية في الدلالات الإدراكية. انظر:

B. Berlin et P. Kay, *Basic Color Terms, Their Universality and Evolution*, Los Angeles, 1969; A. Wierzbicka, "Wheat and oats: the fallacy of arbitrariness", in J. Hauman (ed.), *Iconicity in Syntax*, Amsterdam, 1985, p. 311-342.

ب) إن الاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة، لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بوساطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة

العميقة للمناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة. وإن هذه الأطروحة، تماماً كما أنشأها هيلجوليم انطلاقاً من تعليمات معينة لتوسير لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات (التركيبية والاستيعابية) التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها. والوحدة، من خلال هذا المنظور، لا تستطيع أن تحدد إلا بالنسق الذي تشكل جزءاً منه. وإن الأمر ليصبح متناقضاً حيث إذا عُثر في اللهجات المختلفة على وحدات متطابقة، وكذلك إذا تدمت أنواع اللغات بوصفها توليفات مختلفة فقط، وتتكون من مجموعة من العناصر العالمية. ولذا، فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل، في مركزه بالذات، على مرجع للنسق اللساني الذي يشكل جزءاً منه، فإن احتياطة كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة محتملة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني.

انظر:

A. Martinet: "Substance phonique et traits distinctifs", Bulletin de la Société linguistique de Paris, 1957, p. 72-82.

ويناقش مارتينيه في هذا العمل فكرة جاكسون عن السمات التمييزية لوظائف الأصوات العالمية. وإنه ليستعمل حججاً غريبة جداً من المنظور المنطوقاتي. وبالنسبة إليه، فإن السمات التمييزية التي تستعملها اللغة لا يمكن وصفها عن طريق التمييز الصوتي والسبب لأنها لا تتحدد إلا بعلاقاتها مع السمات التمييزية الأخرى للغة نفسها. وبعد ذلك، فإن مسألة عالميتها لن تجد سبيلها إلى الطرح. وإنها لم تعد تستطيع أن تجد نفسها في لغة أخرى أكثر من جوهر فرد لينيزي، ومحدد بوضعه تشيلاً للعالم الذي يشكل جزءاً منه، ومن غير أن يستطيع أن يجد نفسه في عالم آخر.

وحول التطبيق الممكن لمتصور هيلجوليم على الفضاء الدلالي. انظر:

O. Ducrot, "La commutation en glossématique et en phonologie", texte de 1967 repris comme chap. 5 de Logique, structure, énonciation, Paris, 1989 - Dans une perspective moins strictement linguistique: J. Kristeva, "Pour une sémiologie des paragrammes", Tel Quel, 29, 1967, p. 53-75.

الآنية والتعاقبية

SYNCHRONIE ET DIACHRONIE

لقد دخل المصطلحان «الآنية» و«التعاقبية» إلى المصطلحية اللسانية المألوفة منذ سوسير. ويسمى الوصف (أو التعبير) «آنية» إذا قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها (= إلى حالة واحدة). ويكون الوصف «تعاقبياً» عندما ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور مختلفة. ويستلزم هذا التعريف أن تكون قد أعطيت معنى للتعبير «اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها». وهذا أمر غير بديهي. فقول هي اللغة نفسها تلك التي نتكلم بها في باريس، وفي مرسيليا، وفي كيبيك؟ ومن جهة أخرى، هل الفرنسية المتكلم بها في عام 1970 والمتكلم بها في عام 1960 تنتمي إلى اللحظة نفسها من لحظات تطور الفرنسية؟ والمتكلم بها كذلك في عام 1850؟ قريب من قريب، ولكن لماذا لا نقول إن الفرنسية واللاتينية تنتمي إلى حالة واحدة لتطور اللغة الأم الهندو-أوروبية؟ ولقد ملاحظ، في التعريف السابق، أن الصفتين «آنية»، و«تعاقبية» لا تطبقان على الظواهر بالذات، ولكن على وصفها أو تفسيرها، ويشكل عام، على وجهة النظر التي اختارها اللساني. فكل ظاهرة من ظواهر اللغة تحمل أثر ماضيها. ولقد يعني هذا بدقة إذن أنه لا يوجد «حدث» آني، ولكننا نستطيع أن نضرب صفحاً عندما نصف حدثاً أو نفسره بكل ما لا ينتمي إلى كل ما حدثته بوصفه حالة خاصة من حالات اللغة.

ملاحظة: على الرغم من أن المصطلحية الأمريكية تعطي اسم «الوصف اللساني» لما يسمى هنا «اللسانيات الآنية»، فإنه ليس بديهاً أن وجهة النظر الآنية لا تستطيع أن تكون تفسيرية (انظر الوظيفية). وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأبحاث التعاقبية (مثل أبحاث المقارنين، حيث هي وصفية قبل كل شيء، لأنها تكتفي بإثبات - ووصيفة قدر الإمكان، لاجئة إلى «قرائين صوتية» - تشابه حالات اللغة المقارنة واختلافاتها.

ولم يفرق الفكر اللساني على الدوام وجهات النظر الآتية والتعاقبية. وهكذا، فإن البحث في الاشتقاق يتردد دائماً بين هدفين:

أ - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى، مختبة فيها، وتعطيان المعنى العميق.

ب - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها (وهذا هو الاشتقاق التاريخي).

إننا لا نرى دائماً بوضوح إذا ما كان ينظر إلى الباحثين بوصفهما مستقلين، أو إذا كما نجد أن توفيقهما إنما يأتي من تبهروهما المشترك. وكذلك، فإذا كنا، منذ القدم، قد لاحظنا وجود علاقة خاصة بين بعض الأصوات ("b" و"p"، "g" و"k"، إلى آخره). فإننا نمطي، نخلط بخلط، إيجاباً لهذه العلاقة، حجباً آتية وتعاقبية. ولقد أظهر كانتيليان (ذكرته الموسوعة، مادة "C") العلاقة بين "g-k" (المكتوب "C") تزامناً، وذلك عن طريق حدث آتي (ن) للفعل اللاتيني *agere* اسم فاعل *actum*، وعن طريق حدث تماثلي (لقد أعطت الإغريقية Cubernètes في اللاتينية *gubernator*).

وأما ما يتعلق باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي جعلت لوجهة النظر التعاقبية وضماً علمياً، فقد كان عليها أن تلعب الآتية في التعاقبية بالتدرج، وقد كانت هذه هي حالة المقارنين الذين استبانوا من ميل اللغات إلى الفانون، بل إلى الاضطراب، وجود تنظيم للحالات السابقة في الحالات اللاحقة. وقد كانت هذه هي أبهى حال القراءتين لجسد، والذين كانوا يرون أن متصور اللسانيات الآتية يمتلك معنى فقط عندما يكون بالإمكان تأويله بمباراة تماثلية. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى «هـ بول». فالقول إن الكلمة مشتقة من أخرى (مثلاً كلمة «عامل» مشتقة من «عمل»)، فإن هذا إما أن يكون بلا معنى محدد («سوى طريقة تشير إلى الشبه بين هذه الكلمات، وإلى التقييد الأكثر بالنسبة إلى تافاني)، وإما أن يعني هذا أن اللغة في عصر معين قد تعرف فقط الكلمة «الأصل» وأن لكلمة المشتقة قد أثبتت في وقت متأخر.

إن رفض المقارنة ثيول وجهة نظر مضطربة للكية، قد يبدو أيضاً في تصنيف اللغات. بتصنيف قد يكون إما تاريخياً، وإما وراثياً («يجمع اللغات ذات الأصل الواحد»، وإما شتافياً («يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية، أو نحوية، أو دلالية»). وإذا كان هذا هكذا، فإن المقارنين يقبلون غمناً أن يشتمل التصنيف الوراثي مثلاً على فئة «اللغات الهندو-أوروبية» لتكون في الوقت ذاته فئة اشتقاقية وهكذا ستكون اللغات الهندو أوروبية جميعاً لغات تصريفية (انظر النموذج الذي أقامه شليخر، والذي قبله معظم

اللسانين في القرن التاسع عشر مع تغيرات عليه). وبعد هذا اتزاناً من الصعب تجنبه، لأن النموذج الموضح كان قد تأسس قبل كل شيء على التنظيم الداخلي للكلمة وإن لمسيج المقارن يفترض أن اللغات التي أنشأتها بينها علاقات وراثية، تنبي الكلمات بالطريقة نفسها

ولقد حاول، منذ بداية القرن العشرين، بعض اللسانيين أن يجعلوا النموذج مستقلاً عن التاريخ، إنه يقوم على مقارنة الوصف الآتي لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة. ولقد يعني هذا أنه لا يحد جزءاً لا من الآتية ولا من التعاقبية، كما تم تحديدهما في الأعلى وتذهب هذه الحالة متساوقة مع توسع للمعيار النموذجية. فساير لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي. ذلك لأن معياره الأساسي يتأسس على طبيعة المتصورات المعبر عنها في اللغة. فإذا كانت كل اللغات تعبر عن «المتصورات الواقعية»، ونشير إلى أشياء، وإلى نوعات أو إلى أفعال (تعبر جذور الأسماء والأفعال في اللغات الهندو-أوروبية عن هذه الأشياء)، وكذلك إذا أنشأت «متصورات العلاقات المجردة» العلاقات النوعية الرئيسة، إلا أن بعضها ليس له «متصورات اشتقاقية»، تغير معنى المتصورات الواقعية (المعبر عنها مثلاً في الفرنسية بواسطة التصغير مثل «ette»، والسوابق مثل «de-ve»، واللواحق مثل «uer» أو «zer» في كلمات مثل «menteurs - كذاب» أو «poiriers - شجرة أجاص»، ولا «متصورات علاقات واقعية» (عدد، جنس) وتعباً لكونها لا تعبر عن هذا بشيء سواء بهذه الفئة أم تلك من الفئات المفاهيمية، فمنستطيع جمع اللغات في طبقات لن يكون لها بالضرورة سمة وراثية، نظراً لطبيعة السمات المستعملة. وهناك محاولة حديثة أكثر، هي محاولة غرينبيرغ المؤسسة على نظام الكلمات في العبارة. وهكذا، فإننا نسميز لذت مثل الفرنسية الحديثة التي يهيمن فيها نظام «المسند إليه - الفعل - المفعول»، ولغات مثل اللاتينية التي يحتل فيها الفعل عموماً الموقع النهائي (مسند إليه - مفعول - فعل)، ولغات يميل الفعل فيها إلى أن يكون أولاً (وسم هنا يكون النظام «فعل - مسند إليه - مفعول»، وهذا ما نلاحظه أكثر فاكتر في الإسبانية والبرتغالية في أمريكا)، ولغات يشتمل فيها النظام بنموذج العبارة (لدينا في الأكماتية «مسند إليه - فعل - مفعول» و«مفعول - فعل» - مسند إليه» في العبارات الرئيسة غير الاستفهامية، و«مسند إليه - مفعول - فعل» في الجمل التابعة)، إلى آخره.

- E. Sapir, *Language*, Londres, 1921, trad. fr., Paris, 1953, chap. 6; J.H. Greenberg, "Some universals of language with particular reference to order of meaningful elements", dans son recueil *Universals of Language*, Cambridge (Mass), 1966. -Une réflexion d'ensemble sur le problème de la typologie: E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 9

بعد كان سوسير، بلا ريب، هو أول من رأى بوضوح أن البحث الآتي المحض،
 صحيح أنه يدخل المعقولة على الظواهر التي يعالجها - وإلا يكن ذلك، على كمال حال،
 - حجة النظر الآتية لا تستحق أن تحظى بوضع علمي. ولقد أخذت هذه الأطروحة
 - في مختلف

- إنه لمن الممكن، على عكس ما يقوله «هـ. بول»، تحديد العلاقات الآتية،
 - فيز، وشعده، من غير لجوء إلى التاريخ. فالسوسيري يقبل، مثلاً، أن تكون العلاقة
 - في اشتقاق بين كلمتين إذا كان الانتقال من واحدة إلى أخرى يتم تبعاً لإجراء عام في
 - حة معينة. وهو إجراء ينتج، بمساعدة الاختلاف الصوتي نفسه الاختلاف الدلالي ذاته.
 - في يوجد اشتقاق بين «عمل - عامل»، فذلك لأنه يدخل في السلسلة «أكل - أكل»،
 - في - متاغل»، إلى آخره. فهذه سلسلة، حيث الفعل يكون في كل زوج منها فعلاً
 - في وبشكل عام، فإن ما يؤسس الاشتقاق الآتي الخاص، هو اندماجه في تنظيم مجموع
 - في وفي نسفها. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللغة، بالنسبة إلى السوسيري، يجب أن تقدم
 - في ضرورة في كل لحظة من لحظات وجودها بوصفها نسفاً.

2- ليست التماثلات التماثلية غير مفيدة فقط بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآتية، ولكنها
 - فيكون مضللة. فبعض العلاقات الآتية، بادئ ذي بدء، تظهر غير مبررة من وجهة نظر
 - حقيقة فنحن لدينا في الآتية العلاقة legs - léguet : أوصى - وصية (ولهذا السبب يتم
 - عن غالباً به «g»)، وهي علاقة مماثلة لـ don - donner : أعطى - عطية، «jeter-jets»
 - مر - رمية، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإنه لا توجد أي علاقة تلويغية بين
 - في «أوصية» (والتي ترتبط بـ «ترك»): إن علاقتهما علاقة «اشتقاق شعبي» اخترعها
 - متكلمون لأنها تندمج جيداً في نسق الفرنسية. والعكس بالعكس، فإن عدداً من العلاقات
 - في حية المؤسسة ليس لها واقفاً آتياً - وإن هذا ليكون لأنها لم تعد تستطيع أن تندمج في
 - في «لغة الحالية» (النتيجة - نسبها المتكلمون). وهكذا، فإنه لا توجد اليوم علاقة بين
 - bureau - مكتب و bureau - نسج (وإن كان «bureau» قد بني انطلاقاً من «bure»
 - في كان طاولة مغطاة بالنسيج).

3- سيكون غير مفيد، بل مضللاً إذا كان المقصود إنشاء تنظيم داخلي للغة في لحظة
 - حية. خاصة وأن الفراسة التماثلية لا تسمح فوق ذلك بتفسيره. وبكل تأكيد، فإن التفسير
 - هجري يستطيع أن يؤثر على الأصوات التي تستخدم في التعبير في علاقة قاعدية، ولكنه لا
 - حصه بما إنها تبر عن هذه العلاقة، ولسبب أقوى لأن التفسير لا يتفق بالعلاقة نفسها فهي
 - حية مذبة للآتية، كانت الكلمة «honneur - شرف» تقال «bonos»، وفي حالة الإضامة
 - جهر، بما إن هذه الطبقة من الكلمات اللاتينية منتظمة، فيضاف إليها «la» لتصبح:

"honoris". ومن ثم، فقد حول قانون صوتي، في كل الكلمات اللاتينية، الحرف "s" الموجود بين مصوتين إلى "h"، وهذا ما أنتج "honoris". وإذا كانت العلاقة بين الرفع والجو قد تأثرت على هذا النحو، فإن هذا قد تم من غير قصد، ذلك لأن القانون يشعل بكن "s" موجود في الوضع المشار إليه. وقد كان ذلك، بحيث إن العلاقة استمرت، بينما اضطرد تغييرها فقد نجدد. لكي يصار إلى إعادة تكوين القياس مع حالة الجر المضطربة مثل "labor - labors"، "timor - timoris"، فإن اللاتينيين قد خلقوا حالة جديدة للرفع "honor"، أزاحت الحالة القديمة، وأعطت ملاماً يتلاءم مع الضابطة: "honor_honoris" ولذا، فإن التجديد القياسي الذي يهدف إلى جعل تعبير العلاقات القاعدية مضطرباً، قد أصلح المخراب الذي أنتجته القوانين الصوتية عرماً سطحياً.

وتؤكد إذن دراسة التطور التاريخي ما نستطيع أن نستخلصه من تفكير حول العلاقات الآتية. فعالة اللغة في لحظة ما، وفي إطار نظرنا إلى تنظيمها السقي، لن تصبح أبداً مبركة - سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفسرها - بالرجوع إلى ماضيها. ويجب على الباحث ألا ينجح خارج كل نظر تطائي.

لم تكن فكرة الاستقصاء الآتي والمستقلة عن التعاقبة، متميزة على الدوام بوضوح، عند سوسير، من مثيلتها. إذ إن التعاقبة، تبعاً لها، تتبع المجال للراستها في عدد لا بأس به من الحالات على الأقل، خارج كل نظر آتي. وهكذا، فإن حجة القوانين الصوتية المستعملة لبيان استقلال الآتية (انظر في الأعلى)، تقترح استغلالاً معيناً للتعاقبة: إن هذه القوانين - التي كان ينظر إليها بوصفها أصياء في تقاليد القرن التاسع عشر - من المفترض أن تجهل، في لحظة تطبيقها، التنظيم الآتي للغة، أي نفسها. ولقد تم الاعتراض على هذا التماثل في النصف الثاني من القرن العشرين (في الواقع، إن لجره سوسير إلى القياس بعبء تفسير بعض التجديدات، مثل صياغة "honor"، بشكل تخفيفاً ضمنيّاً، وذلك لأنه يعزو للنسق المفقود على تحويل اللغة بنية تمزيق اضطرابها - ولكن المفقود هو تحويل محافظ لا يغير شيئاً من وجهة نظر النسق). وإنه لمن المألوف اليوم القبول بأن التطور اللساني يستلج أن يمتلك أساساً لحظة انطلاقه ووصوله. ويجب عليه حينئذ أن يصف نفسه بوصفه تحويلاً لبنية آتية في بنية أخرى. ولذا، يجب على الدراسة التعاقبة أن تستند إذن إلى معرفة مسبقة بالتنظيمات الآتية.

إن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في عمل وظائف الأصوات التعاقبة. ولقد طور هذا الاتجاه نظريته مطروحة الذي يعتقد بضرورة التمييز بين نموذجين من التغيرات لهما التطور الصوتي للغة. فمن جهة، هناك التغيرات الصوتية التي لا تصيب نسق وظائف أصوات اللغة -- وذلك لأنها تغير فقط التنوعات التي تتجلى الأصوات من خلالها (مثل

نحول المطلق بـ "r" الفرنسية منذ القرن السابع عشر). وهناك تغيرات وظائف الأصوات وهي، على العكس من تلك، تغير نسق وظائف الأصوات:

مثل 1: حذف تعارض الأصوات فنحن نزيل، في الفرنسية المعاصرة، إلى سماع لأصوات التي تتناسب مع الإملاء بالطريقة نفسها، مثل: "an" و "un". وهذه أصوات كانت فيما سبق ليست متميزة فقط، ولكن مميزة. فهي قد تسمح بتمييز الكلمات أذاً، مثل: "brun" و "brun". ومادام الحال كذلك، فليس ثمة فائدة في تقديم هذا التغير للسق في وظائف الأصوات بوصفه تغييراً صوتياً ربما عمل على تغيير الصوت المكتوب "un" إلى نصرت المكتوب "ain". والسبب لأننا قد لا نستطيع أن نفسر لماذا حصل هذا التحويل بدلاً من غيره. وعلى العكس من هذا، نستطيع بالمعقولة إذا وصفنا التغير بوصفه تغييراً في وظائف الأصوات، أي بوصفه زوالاً للتعارض. وإن هذا ليكون لأننا نستطيع أن نجد سبباً خاصاً لهذا الزوال، إذا ركزنا مثلاً، مثل مارتييه، على أن حاله هذا الحدث قليل جداً، وأنه لا يستخدم إلا في تمييز عدد قليل من أزواج الكلمات. وسيلعب التغير في مثل هذه الحال من نسق التصادي أقل إلى آخر أكثر التصاداً.

مثل 2: وأنه ليشتمل في الوظائف الصوتية لتمييز كان من قبل يشتمل ثروياً سابقاً بحرفه الصمط الصوتي. ففي نهاية القرن الخامس عشر في فرنسا، كان الفارق بين الصوتين [ɛ] (النطق الحالي للكلمة "an" في النصف الشمالي لفرنسا) و [a] وإنما يتناسب مع تأثير سياني، لأن "a" كان يلفظ إجباراً [ɛ] أمام [m] أو [n] ("an" و "Anne" كانتا تملكان [ɛn] و [ɛne])، وكان التمييز بينهما يتم عن طريق الـ "e" المسمى اليوم "غير منطوق"، ويلفظ في آخر "Anne". وفي العصر الذي لم يعد ينطق فيه بـ "e" في نهاية لكلمة، فإن "Anne" صارت تلفظ [ɛn]، كما هي الحال اليوم (مع عدم تحطيم [ɛ] وسقوط "e" من النهاية)، بينما اتخذت "an" نطقها الحالي [ɛ] (مع [n]). ولقد حصل هذا على نحو صارف فيه [ɛ] صوتاً يشتمل بقوة تمييزية (إن الاختلاف نطقاً بين [a] و [ɛ] يسمح بتمييز الكلمات "a" و "an" مثلاً).

مثل 3: انزياح سلسلة كاملة من الأصوات: عندما أعطى الـ [xw] اللاتيني (الموصول qe - الذي) الصوت الإيطالي [k] (الموصول الإيطالي chi)، فإن الـ [k] اللاتيني (الصوت لاسبنالي من "civitas" و "ville") قد أعطى الصوت tch المماثل للفرنسية، والذي نجده في استهلال الكلمة الإيطالية التي تتناسب معه titt). وقد سمح هذا بالاحتفاظ بكل سميات الكلمات.

وأما في حال التغير الوطني للصوت، فليس فقط الواقع المادي للأصوات هو الذي يكون مهدداً، ولكن علاقتها المتبادلة، أي، بمصطلحات سوسير، قيمها، وسماتها

البنوية (انظر il fait pas beau - الجو غير جيد) إنها إنجاز غير قاعدي للسلب) ثم إن المكونات النحوية تستع توليفات الوحدات البنوية التي لا تتطابق مع ضوابط بناء الجملة (هو الوقت جيد). وأخيراً، يمنع المكون الدلالي الشذوذ الدلالي الذي يقف عند نموذج معنى الكلمات (بما إن الاسم «نحاس» يعد كلمة «ثقيلة»، فإنه لا يشير إلى شيء، ولكن إلى مادة. ولذا، فهو لا يستطيع أن يكون فاعل الفعل «وزن» كما في الجملة فيزن النحاس ثلاثة كيلوات»

حول هذا الموضوع الأخير، انظر :

Katz et fodor: "The structure of a semantic theory", Language, 1963, p. 170-210, trad. Fr. Dans les cahiers de lexicologie, 8, 1966.

5- ولقد صار بحث الشذوذ تفسيره منهجاً لسانياً جوهرياً.

إذا كان كل حكم بعدم القاعدية يتأسس على ضابطة من ضوابط القواعد، وهي تكون في معظم الأحيان من غير وهي بها، فيجب على اللساني أن يسعى إلى إنشاء مدونة منظمة تضم الحالات غير القاعدية. وإذا كان هذا هكذا، فثمة أسئلة ستكون منطوقاً لعدد من البحوث التوليدية، وذلك مثل «ما الذي يزعجنا في مثل هذه العبارة؟»

هناك دراسة للشذوذ الدلالي مستفدة من مدونات الشعراء السرياليين، ويظهر فيها أن الشذوذ أمر أرواه المؤلفون. وقد سمحت هذه الدراسة لتعريف أن يقيم، بشكل معاكس، بعض قوانين التوليف الدلالي للفرنسية. انظر :

"Les anomalies sémantiques", Langage, mars 1966.

ومع ذلك، فقد أتاح المنصور التوليدي لعدم القاعدية حدهاً معيناً من الانتقادات :

أ - ألا يستلزم المنصور التوليدي حرفة فخرية ومخفية للمنتصور العمياري للقواعد؟ والسبب لأنه ربما تكون الأحكام بعدم القاعدية التي يحملها المتكلمون ليست سوى أثر، مبشر أو غير مباشر، للضوابط التي تملوها في اللفظ. وهي ضوابط تتأسس على قواعد سبائية واضحة.

ب - إن إعطاء شروح للمخبرين بقية تفهم للبول حتى ما يبدو لهم شاذاً، ألا يعني أننا نفرض عليهم بالقوة منصور القواعد الذي نعمل به؟ ومن هنا كانت النكته التي نقول إن المخبرين الوحيدين المقبولين، بالنسبة إلى التوليدي، هم التوليديون.

ج - هل يميز المتكلمون من ذاتهم مختلف نماذج عدم القاعدية، أو ألا يعكس حد التمييز القرائر بتقسيم القواعد إلى مكونات؟

د - ألا توجد بين القاعدي وعدم القاعدي منطقة محايدة لا يستطيع أحد أن يقول أولاً سلبياً بخصوصها (وهذا ما يتعرف به التشومسكيون إذ يمتحون لبعض التوليفات، ليس أنجماً، ولكن نقاط تساؤل، بسيطة أو مضاعفة، وذلك تبعاً للجسامة المفترضة للحالة)؟ وكيف يمكن تحليل هذه الدرجات من عدم القاعدية في إطار قواعد توليدية لا تروى من حيث المبدأ إلا إمكانييتين (أن تولّد القواعد الشيء أو أن لا تولّده)؟ يظن القواعديون التشومسكيون أنهم يصلون إلى حل بهذا الخصوص. ولأنهم ليتنبهون ذلك على نحو تكون فيه التوليفات الأقل خروجاً على القواعد ممنوعة من طريق الضوابط الأكثر هامشية في القواعد، بينما التوليفات الأكثر خروجاً على القواعد تنتهك ضوابط أكثر مركزية. ولكن تموزنا المعايير التجريبية لكي نبرز لأنفسنا إعطاء هذه الدرجة أو تلك من عدم القاعدية لتوليف ما. وكذلك، فإن هامشية الضوابط حصة على التحديد.

د - هل السمة غير المقبولة لمبارة من المبارات تعود دائماً إلى أن هذه العبارة تتجاوز الضوابط؟ ألا يمكن للتفسير أن يكون على عكس العبارة، فيدفع استعمال الضوابط نسبياً خارج الحدود الممتدة؟ وفي مثل هذه الحالة، فإن ما يسميه التشومسكيون بعدم القاعدية ألا يشهد على وجود أكثر من انزياح إزاء الضوابط وليس إزاء «الأخطاء» والتي يرى فيها «د» فري «التجلي الأكثر بداهة للقواعد الحقيقية». وإزاء عبارات مثل: «قتلن الغاس البشر» (ف. هينغو، التأمّلات، «ما يقول فم الظل» 642)، فإن الشذوذ الدلالي يستطيع بالتفصيل أن يكون موضوعاً بطريقتين. فما أن يوجد انتفاص للضابطة التي يتطلب الفعل «لحن» بموجبها فاعلاً «إنسانياً»، وما أن تكون هذه الضابطة قد استغلت بشكل أنست فيه الفاعل «فاس» (وهذا هو قصد هينغو بكل تأكيد).

Cette deuxième possibilité est développée par U. Weinreich ("Explorations in semantic theory", dans le recueil *Current Trends in Linguistics*, J. T.A. Sebeok (ed.), La Haye, 1966, p. 429-432). Critiquant Katz et Podor, Weinreich aprie de transfer features dans notre exemple, le trait "humain" aurait été transféré de maudire à hanche. - Sur les astérisques génératifs, lire les remarques, un peu désabusés, de N. Ruwet dans "En et y: deux cliques pronominaux antilogophoriques", *Langages*, 1990, n°97, p. 51-81 (surtout à la fin). - Sur le statut de la norme en grammaire générative: Y. OC. Morin et M.-C. Paret, "Norme et grammaire générative", *Recherches linguistiques de Vincennes*, 1990, n°19

وبمبدأ من النظرية التوليدية، فإنه ليس من المؤكد أن يستطيع بحث لساني، مهما كان، أن يتجاوز مفهوم المعيار -حتى ولو لم يكن موضوعه يقوم على وصف معيار اجتماعي خاص-. فمنذ اللحظة التي تريد فيها أن تفسر ملاحظة ما، ولكن مثلاً أن شحماً معيّناً نطق هذه الجملة في هذا المقام، ومع هذا القصد، فتحن مستغلب إلى تحليل آلية

مجردة تكون مسؤولة عن هذا الحدث. ولكن يمكن أن تتخيل عدداً منها. وإذا كنا نرغب في تبرير أنفسنا بشكل تجريبي لأننا اخترنا الآلية "A" بدلاً من "B"، فيبدو الحل الوحيد هي أن نظهر أن "B" تذهب بنا إلى التنبؤ بوقائع لا تحصل، وإلى التكهّن مثلاً بأن شخصاً قد يخطئ بالجملة نفسها في هذا المقام الآخر، أو بهذا القصد الآخر - وهو أمر مملّن استحالة.

والمصيبة، في المادة اللسانية، أنه يمكن لكل شيء تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لن يعود أماناً سوى حلّين. إما أن ندقق في وصف العمل الذي أحلّا عن استحالته، وذلك مثلاً بتخصيص «كل» تفاصيل المقام أو القصد اللذين يتمتعان إنتاج الجملة التي ندرسها - ولكن المهمة قد تصبح لانهائية لها، وإما أن نقرر بأن الاستعمال المتوقع من طريق الآلية "B"، إذا تمت ملاحظته، «شاذ»، وأنه يصدر عن قصد، أو عن جهل بصواب اللغة، أو أيضاً عن اعتصابها إراديّاً - وذلك بإجراء تحطيق، إذا استطعنا هذا، لكي نرى هل المتكلمون «البسطاء»، الذين نصف لهم العمل المتوقع انطلاقاً من الآلية "B" بأنه «شاذ»، يجذونه بالفعل أكثر غرابة من الأعمال «المعادية» المتوقعة انطلاقاً من "A". ومن هنا، فإن اللساني إذا كان يستطيع أحياناً أن يصل إلى هذه النتيجة، فهذا لا يمنع من القول إنه اضطر، لكي يؤدي عمله بشكل جيد، أن يستخدم مفهوم المقياس، مع احتمال أن يجعل مغبره بضمّنون مقياره. ولذا، فإن التأويل الممكن للتمييز بين اللغة والكلام، ليجعل من اللغة مجموع للكينونات والآليات المجردة، والمبنية بغية تفسير الملاحظ الواقعي والذي هو الكلام. فإذا اخترنا هذا التأويل، فإن المقياس يصبح (سقاطاً، وغلاً معمولاً حسب تنجيه) للغة في داخل الكلام.

بخصوص التفكير المام حول المقياس، انظر:

S. Aurox: "lois, normes et règles", Histoire, épistémologie, langage, 1991, p. 77-107.

الاعتباطية

ARBITRAIRE

لقد سمي التكبير حول اللفظة، منذ بداياته، لكي يعرف إذا كانت اللفظة تمثل والماً فريداً، وغير متوقع، ولا يختزل إلى كل الواقعيات غير اللفظية، أو أن يعرف إذا كانت اللفظة، على العكس من ذلك، تستطيع، كلياً أو جزئياً، أن تكون مفسرة، بل مبررة عن طريق النظام الطبيعي للأشياء أو للفكر. ولقد تمثلت الأطروحة الأولى في الاعتباطية اللسانية، بينما تمثلت الثانية في التعامل. ويحضر التناوب في أربع مستويات على الأقل. ولا شيء يمنع من دعم إحدى الأطروحات في مستوى، ومن رفضها في مستوى آخر.

١ - علاقة الأسماء والأشياء

لقد طرح السفسطائيون، في اليونان القديمة، هذه القضية بخصوص إسماء الأشياء. وتبعاً لـ «كراتيل» أفلاطون، ثمة مدرستان، كانتا تخوضان صراعاً لهما بينهما، ومع ذلك فقد اتفقت كل واحدة منهما بعدم إمكانية تمييز الخطابات الحقيقية والخطابات المزورة، وهذا أمر لم يكن أفلاطون ليقبل به - وإذا ذلك ترك الطريق حراً أمام بلاغة مؤسسة على التأثير وحده وتبعاً لبعضهم، حيث كان يمثلهم في الحوار هيرموجين، وهو تلميذ لسقراط، وسيء البصيرة بخصوص هذه النقطة، فإن إسماء الأسماء بعد جزءاً من الاعتباطية. المسألة مسألة قانونية، ومؤسسية، وثوابية. وهذا ما يفسر أن الإغريقين والبربر كانوا يستطيعون استعمال أسماء مختلفة بالنسبة إلى الأشياء نفسها. وأما الأطروحة الأخرى، فيمثلها كراتيل. وقد كان سوفسطائياً مشهوراً في ذلك العصر. وإنه ليرى وجوب وجود علاقة طبيعية بين الأسماء والأشياء التي تشير إليها. ومن غير هذه العلاقة، لا توجد أسماء أصلية. فالاسم الأصل محاكاة للشيء، وبهذا فإن فصيلته الذاتية تكمن في كونه بعلم. «فمن يعرف الأسماء يعرف الأشياء أيضاً». ولكي تظهر اللمعة للمعلمات،

فإننا ملجأ مبدع ذي بده للاستشاق. فبالإضافة، وبالحذف، أو بتغيير حروف اسم يبدو اعتباطياً، فإننا نظهر في مكانه اسماً آخر، أو سلسلة من الأسماء التي تصف بشكل سليم الشيء الذي أشار إليه الاسم البديهي (ليس المقصود إذن إجراء بحث تاريخي، ولكن المقصود بدل الجهد لاكتشاف حقيقة الكلمات. وفيما يتعلق بعد ذلك بالأسماء البديهة، أي تلك التي ليس للاستشاق عليها هيمنة، فإننا نبحث عن علاقة مباشرة بين معانيها وجوهونها، مفترضين أن للمناصر البديهة للغة قيمة تمثيلية طبيعية ("1" يعبر عن الخفة، و"2" و"3" يعبران عن التوقف، إلى آخره). فإذا كان الاعتقاد بالقيمة التمثيلية للأصوات مولماً مع الاستشاق، فإنه يجعل من الممكن أن يستطيع الاسم الإغريقي والاسم البربري للشيء ذاته أن يكونا معنيين فيما يتعلق بالاعتقاد.

ولما لم يكن يبدو على أفلاطون أنه كان مهتماً بالاختيار بين الموقنين، فيجب البحث لماذا كان يعتقد مع ذلك أن عرضهما مهم. والجواب من غير شك أنهما قد يستطحيان معاً تبرير السفسطة - وتيمناً لأفلاطون، فإن أباً منهما لا يبررها. وأنهما لا يبررانها إلا بقبول أطروحة ثالثة، كانت قد قدمت بشكل هزلي من غير ريب في بداية الحوار: ترتبط الحقيقة في الخطاب بحقيقة أجزائه، وإنه ليدخل في هذا أكثر الأشياء صغراً، أي الكلمات. وفي هذا الحالة، فإن اعتباطية التسميات، والتي تيمناً لها تكون كل كلمة حقيقية ما إن تستعمل، ستؤدي إلى أن الخطاب أبشأ يكون حقيقياً ما إن يتم النطق به. ومن هنا، نمر بسهولة إلى موقف السفسطائيين الذين يرون أن كل خطاب ينتج حقيقة الخاصة. وبصورة عامة، فإننا نقترب من نسبة بروتاغوراس الذي ينكر كل حقيقة مطلقة وكونية: إن الإنسان (والمقصود هو الفرد أو الجماعة) «هو مقياس كل الأشياء، سواء تلك التي تكون، والتي هي كائنة، أم تلك التي لا تكون، والتي هي غير كائنة». ولكن الكراتيلية أبشأ تستطيع أن تفضي إلى موقف نسبي. إذ بالنسبة إليها، فإن الكلمة التي لا نقول الحقيقة بخصوص موضوعها ليست كلمة بالمعنى الدقيق. وإذا نقلنا إلى الخطاب هذه الأطروحة التي تتعلق بمناحصره، فإن الخطاب الذي لا يقول الحقيقة لا يعد خطاباً حقيقياً. ومن هنا جاءت النتيجة التي نقول لا يمكن وجود خطاب مروق - وهذا ما يتماهى مع الأخلاق التي يريد أفلاطون أن يشيدها في الكلام. والاستنتاج الذي يقدمه سقراط حينئذ، هو أن الفلسفة غير معنية بالفتش حول الاعتباطية أو بتعميلية الأسماء، فالحقيقة هي ما يبحث عنه خارج الكلمات، في حفس الجواهر. والإسكاب بها وحدها، قد يسمح بخلق «لسان مثالي» فيما بعد. ولأن تكون الأسماء صوراً في هذا اللسان هلى كل حال، ولكنها ستكون فقط «علامات تشكيل لضبط نطق» الجواهر - وهى كل حال، فإن أفلاطون يطبق أيضاً على اللسان المثالي المقارنة التي يقترحها في بداية الحوار. بعد الاسم «إزالة الواقع أداة من أدوات الغرز، كما هو المكوك إزاء القماش».

انظر :

l'Essai sur le "cratyle" de V. Goldschmid, Paris, 1940.

وفي آيلتنا، فإن أطروحة اعتباطية التسميات للسانية كان سوسير قد أكدها في أول «دروس في التسميات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول). وإنها على كل حال لموجودة ضمنًا في كل الأعمال التي تعمل على إظهار، بالنسبة إلى الوجه الصوتي للغة، اضطرابات مستقلة عن تلك التي تنسوس الوجه الدلالي: انظر الفواتين الصوتية للسنيات التعاقبية، والتعارض عند مارتينييه بين «تفصيلي» اللسان، وبصورة أعم توزيع الدراسة بين مكونين متميزين للوصف اللساني: الأول صوتي، والثاني دلالي.

وترتبط هذه الأطروحة، من جهة أخرى، في تاريخ اللسانيات بفكرة مفادها أن اللغة تشكل نسقًا، وأنها تمتلك تنظيمًا داخليًا. فلذا كانت كل إشارة هي بالفعل محاكاة لموضوعها، لأنها ستستمر نفسها بنفسها، بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، وقد لا نحتاج إلى علاقة ضرورية مع ما تبقى من اللغة. ولهذا السبب، فإن القراءتين الذين يبحثون، منذ القديم، عن الاضطراب - أي القياس - في داخل اللسان قد انتصروا للاعتباطية. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت اللغة، بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تمثل لغزًا محفنة، أو «شفرزًا» تيمًا للمصطلح المخصص لهذا (كلمة لا تعني، اشتقاقًا، استثناء على قاعدة مفترضة الوجود، ولكن عدم التبادل، وعدم التناهي) - وهذا ما يرفع كل إعانة من النظر الاشتقاقي. ولقد نجد عند سوسير إجراء قريبًا جدًا من هذا (الجزء 6^{هـ}، الفصل 6، §3). ولما كانت كل علامة، بحرفها، هي علامة «اعتباطية قطعًا»، فقد دعت لحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها «الاعتباط النسي» لفظ (إن كلمة «إجمالي» إذا أخذت ممزولة، ليست مدعومة أكثر من كلمة قبلولة للإشارة إلى شجرة خاصة. فلذا كنا نصل إلى تبريرها، فذلك لأننا فنكك الكلمة «Poirier» - إجماعية إلى «Poir» و«-ier» ولكن هذا التفسير لا يقوم لأن هذين المصيرين مدعوان لتسمية هذه العاكهة الخاصة، والفكرة العامة للشجرة. بالنسبة إلى سوسير، وإن تفكيك الوحدة إلى عناصر يجب أن يستند إلى علاقة عامة، وعلاقة ذات نموذج تركيبي (فهي هذا المثل عن العلاقة المحيطة للبطيخة نجد «cens-ier» شجرة كرز، «mûr-ier» شجرة توت، «banan-ier» شجرة موز... حيث يتلفن شكل التوليف مع مضمون دلالي مماثل). وهكذا، فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات، هو الذي يحدد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية للعلامة الممزولة.

ويبقى البحث الاشتقاقي مع ذلك، كما تبقى فكرة الحقيقة الطبيعية للصوت،

حاضرين في كل عصور التأمل الفلسفي واللغوي. فقد كان الروائيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كما كانوا من أنصار الشفوة اللغوي). وقد كان ليسز نفسه يعتقد أن الاشتقاق يقربنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تستمر أفضل من لغات القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أيامنا هذه أيضاً، مازال بعض اللسانيين يبحث للعثور على تعديل للشكل الصوتي للكلمات، معطياً لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حالياً. وإنه من أجل هذا، فقد حاول هؤلاء اللسانيين تأسيس علم الاشتقاق على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتخمين، وإنهم ليستندون في الوقت نفسه إلى ملاحظات نفسه وسمعية لدعم دواستهم عن قيمة التعبيرية للأصوات.

عن التمازج بين أنصار القياس والشفوة في القديم، انظر:

F. Douay et J.-J. Piat, "Analogie anormale", *Communications*, n°53, 1991, p. 7-16. - Sur la recherche étymologique dans l'Antiquité: Varro, *De lingua latina* (livres 5, 6 et 7) et J. Collart, *Varro, grammairien latin*, Paris, 1954. - Sur les stoiciens plus particulièrement: K. Barwick, *Probleme der stoischen Sprachlehre und Rhetorik*, Berlin, 1957. - Sur Leibniz: M. Dascal, *Leibniz: Language, Signs and Thought*, Amsterdam, Philadelphie, 1987.

ثمة دراسة عامة عن سلافة كراتيل، انظر:

G. Genette: *Mimologie: voyage en Cratylie*, Paris, 1976.

والمثل على الدراسة الاشتقاقية المعاصرة، هو:

P. Guiraud: *Structures étymologiques du lexique français*, Paris, 1967.

وعن القيمة التعبيرية للأصوات في اللغة وفي الخطاب، انظر:

R. Jakobson: "A la recherche de l'essence du langage", *Collection Digène*, "Problèmes du langage", Paris, 1966.

العلاقة بين الدال والمدلول

بما إن سوسير قد أُرشد إلى التمييز الدقيق بين مرجع العلامة (مجموع أشياء العالم الذي تحيل العلامة إليه) ومدلولها (الكيونة اللسانية المتعلقة بدالها)، فإن اللساني، بعد سوسير، قد وجد نفسه أمام مسألة العلاقات بين الدال والمدلول. وهي قضية تختلف جداً عن الأولى. لأن المقصود الآن هو العلاقة في داخل العلامة. ويرى، حول هذه النقطة، عدد من اللسانيين أنه لا يجب، من منظور سوسير نفسه، الكلام عن الاعتباطية. كما يرون أن مدلول العلامة، في لغة ما، لا يمكن التفكير فيه باستقلال عن داله. والحجة الرئيسة هي أن مدلولات اللغة لا تمتلك أي أساس منطقي أو نفسي: إنها لا تتناسب لا مع جواهر

مروعة، ولا مع مقاصد ذاتية يمكن الوقوف عليها خارج اللغة. وإذها لما كانت قد تكونت في الوقت نفسه الذي تكونت اللغة فيه، وهي معاصرة لإستاد الدال الصوتي الذي أعطى لها، فإنها تدلّ لهذا الدال بشماستها الداخلي. ولقاء، فهي تحمل ما إن تفصله عنها (لا توجد فكرة عامة ثم تصبح فيما بعد مصنوعة بالكلمة الفرنسية « Courage - شجاعة »). يستطيع استعمال هذه الكلمة فقط أن يجمع عدداً من المواقف الأخلاقية المختلفة التي لا نمتلك أي نزوع لكي تكون مبدورة تحت الصوت نفسه. ولقد يعني هذا إذن أن الأمر صعب من صناعات التفكير اللساني الذي يجعلنا نتخيل وحدة عقلية تتناسب مع كلمة «شجاعة». وهكذا فإن الاعتيادية مرفوعة باسم التسمية. ونلاحظ أن حجة من هذا النوع، إذا دلت جيداً على «ضرورة» العلاقة بين الدال والمدلول في اللحظة التي تكون اللغة قد تكونت فيها، فإنها لن تنسب مع ذلك إلى هذا التكوين أي تمثيل طبيعي. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض وجود اعتيادية لسانية أساسية، كما تفترض وجود أصالة لا تخترل للنظام الذي يخلقها اللسان إزاء نظام العالم أو إزاء نظام الفكر.

C. Bally, élève direct de Saussure, défend l'arbitraire du rapport signifiant-signifié (Le français moderne, 1940. P. 193-206). - Le point de vue opposé est présenté par P. Naeff (Studia linguistica, 1947, p. 5-10) et par E. Benveniste ("Nature du signe linguistique", Acta linguistica, 1939, p. 23-29). - Pour une étude d'ensemble R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962. - Une bibliographie générale sur ce problème: E.E.K. Koerner, Contributions au débat post-saussurien sur le signe linguistique, La Haye, Paris, 1972.

3 - التنظيم النحوي

سيطعن ثواب الاعتيادية والتمثيل على دراسة العلامة المحزولة وصيغتها إلى النحو. وفي إطار اللسانيات التاريخية للقرن التاسع عشر، كان المرء يسلّ نفسه فيما إذا كانت «إجراءات» المادية المستعملة للنحو مختلف العلامات فيما بينها داخل كلمة أو جملة، تهدف، مكرهاً، إلى تقليد وحدة المفاهيم التي تقفها هذه الوسائل. وتشكل ضرباً من لصورة المفردة لوحدة الفكر. ولقد ذهب هابيرلنت بهذه الفكرة إلى حد يفهم منه أنه في حين إنشاء علاقة قاعدية أصيلة، فإن التمييز والمضمون العقلي لهذه العلاقة لا يشكلان إلا شيئاً واحداً (وإذا أردنا الكلام بمصطلحات موسير، فيجب القول، في هذه الحالة، إن تعارض بين الدال والمدلول يزول، وهنا بكل تأكيد هو أكثر الأشكال تطرفاً في رفض «اعتيادية»).

إن النص الأكثر تمثيلاً لمكر هامبولت حول هذه النقطة، كان قد ترجم إلى الفرنسية في عام 1859 بعنوان:

"L'origine des formes grammaticales et leur influence sur le développement des idées".

وقد أعيد نشره عام 1969 في بروكسل. وقد علق عليه أوزوالد ديكرود في الفصل الثالث من كتاب: "logique, structure, énonciation". Paris 1989.

ولكن ليس بهذه الكلمات عموماً طرحت القضية. فالمقصود ليس هو الإجراءات المادية التي تربط العلامات. وإنما المقصود هو معرفة ما إذا كانت الفئات والضوابط النحوية التي تستعملها اللغة، تמיד إنتاج بنى الفكر، أو إذا كانت تشكل خلفاً أصيلاً. ولقد كانت معظم كتب «القواعد العامة» ترى تسمين في قواعد اللغة. القسم الأول، وتمثل في مجموع الفئات والضوابط المشتركة بين كل اللغات، لأنها مفروضة إما بطبيعة الفكر المنطقي، وإما بمتطلبات تصيره. وهكذا، فإن تمييز أجزاء الخطاب الرئيسة (الصفة، الاسم، الفعل)، أو أيضاً تمييز الضوابط التي تسجل حضور فعل من الأفعال في كل قول، ليحكي بنى منطقية عالمية. وإن وضوح التعبير هو الذي يطلب أن تكون الكلمة المحددة سابقة في الجملة على هذا الذي يحددها، إلى آخره. ولكن لكل لغة، من وجهة أخرى، وجه خاص يدين بوجوده إلى سلسلة من السمات الخاصة بهذه اللغة، سواء كانت تأتي لإكمال الضوابط العالمية (يتثبت الشكل الممجموع للكلمات، وتفاصيل الإعراب، وبعض أليات الموافقة)، أم تتعارض بعد ذلك مع هذه الضوابط (وذلك عندما تسمح أو تمنع «قلبا» في النظام الطبيعي للكلمات، وعندما تسمح فيإضمار الفعل، وعندما تعطي مجالاً لتعابير اصطلاحية مخالفة للمنطق كذلك). وعلى المقدر الذي يكون الجزء المنطقي من القواعد مستواه الأكثر عمقاً (إن الشروط العالمية للتعبير والخصوصيات الاصطلاحية تأتي فقط لكي تضاف إليه)، فإنه يمكن، من منظور «القواعد العامة»، أن ينظر إلى اللغة بوصفها تعيلية بشكل جوهري، واعتباطية بشكل عرضي. وثمة عبارة من «عبارات بور روبال» نستخلص الدرس من هذه الأطروحة: «تمتد المعرفة بما يجري في ذهننا ضرورة لفهم أسس للقواعد (الجزء الثاني، الفصل الأول).

لقد قدم في. سيريس «تقدماً منهجياً لمنطق بور روبال:

"le Parallélisme Logico-grammatical", Paris, 1933.

وتعود قضية التعليل التحوي للظهور في ألبان في التعارض القائم بين اللسانيات التوليدية واللسانيات «الإدراكية». ويجب وضع تشومسكي واللسانيين التابعين لمدرسته إلى

جانب الاعتيادية. وهذا ما يمكن أن يبدو مدعشاً، ذلك لأنهم غالباً ما كانوا يعلنون اعتمادهم إلى «قواعد» بور-رويال. وقد ركزوا، مثلها، على الوجه العالمي للقواعد، شريطة بوضوح من العناصر الخاصة بكل لغة. وبالفعل، فإن القول الثابت دائماً في كل «تدبيلات» التي أجرتها القواعد التوليدية، هو أن الشكل العام للقواعد والذي هو موضوع «الطريقة» القاعدية، متطابق في كل اللغات. ويذهب الاتجاه الحالي إلى تخصيص هذه «طريقة» بشكل أدق أكثر فأكثر، وذلك بإدخال قيود متحقق منها عالمياً فيها. وهي قيود تشكل مجزئاً من «العالميات الشكلية». ولكن ليس للعالمية القواعد، عند التوليديين، 'المدام' الذي لها في «بور-رويال». فهي ما ناتجة عن سلسلة مسبقة، تكون اللغة تبعاً لها نوحه، ومحاكاة للفكر. والمقصود، بالنسبة إلى تشومسكي، تفسير الحدث التجريبي وهو أن كل طفل يستطيع بناء الضوابط، المعقدة بشكل يفوق التصور، والتي تسمح بالكلام وبفهم اللغة. وإن هذا يتطلب اعتماداً مائلاً عند كل البشر، والذي لا يمكن أن يتحقق، على كل حال، في أي من الملكات المعروفة عادة، وخاصة ملكة المطلق، وذلك نظراً لموقع العمل الذي تنجزه. ومن هنا، فإنه ينتج أن العناصر العالمية للسان تنعكس ملكة خاصة. ولذا يمكن للنحو إذن أن ينظر إليه بوصفه اعتيادية إزاء الفكر أو إزاء الواقع الذي يسمح بالكلام عنه، حتى وإن كان المقصود هو اعتيادية عالمية واسعة في الطبيعة الإنسانية.

إن «اللسانيات الإدراكية» هي الممثل الحالي لنظريات التعليل. وبشكل عام، فإنها تنكر وجود ملكة خاصة للسان، قد تكون أصلاً لطريقة التمثيل المستقل، وتريد، على العكس من ذلك، أن تربط اللسان بالفكر الإنساني من خلال كليته. ومع ذلك، فإن الضوابط والنحو يهيرون عن طريق الإدراك الطبيعي للواقع، والذي يستطيع علم النفس، أو قد يستطيع نظرياً، أن يعرفه بشكل مستقل عن دراسة اللسان بوصفه تصنيفاً للصفات أو بوصفه آلية ملازمة للفكر. وإن الصورة الأساسية لهذه الأبحاث، إنما هي صعوبة مشتركة مع تلك التي واجهها، في بداية القرن، بعض القواعديين مثل فـ. برونو، والذي يقترح الذهاب من الفكر إلى اللغة. والسؤال هو كيف يمكن التأكد من أن المفاهيم - الجسماء سابقاً «المفاهيمية» والمسألة الآن «الإدراكية»، والتي يجب عليها أن تمرض التنظيم القاعدي - لم نمطها اللغة شكلاً من قبل، وذلك لأننا بشكل عام نصفها من خلال اللغة. ومن هنا، نمة إيجاب بدفع للوصول إلى تحديد تناول غير لاسي لما هو مطلوب من اللغة أن تنعكس، وإلا يكن ذلك، فإن الأمر سيستمر.

عن التناوب الذي قدمه تشومسكي بين القواعد التوليدية والقواعد الإدراكية، انظر:

Cartesian Linguistics, New York, 1966, trad. fr., Paris, 1969.-R. Langacker est un des principaux grammairiens cognitivistes. Cf. Foundations of Cognitive Grammar, Stanford, 1987, t. I, ainsi qu'un article de 1987 traduit en français dans le n°53 de Communications, 1991, "Noms et verbes", où il établit les fondements cognitifs de ces deux catégories et de leurs sous-catégories. -L'ouvrage de P. Brunot auquel il a été fait allusion est La Pensée et la langue, Paris, 1922.

4 - الوحدات اللسانية الفنية

إن الطريقة الأكثر جذرية لتأكيد الاعتباطية اللسانية، تتركز على أن الوحدات الدنيا التي تجعلها اللغة الخاصة عاملة لا تتأسس على شيء آخر غير الاحتمال اللساني، ولا تمتلك وجوداً خارج اللغة، أو على كل حال، خارج اللسان عموماً. ويمكن لهذه الأطروحة أن تدعي نفسها شكلين على الأقل:

أ) يتمثل الشكل الأول بالوجه الصوتي أو الدلالي لهذه الوحدات (الأصوات، السمات المميزة، الوحدات المبنوية الصغرى، الكينونات القاعدية). وتستطيع كل وحدة أن تظهر تحت عدد معين من المتغيرات: يستطيع عدد كبير من الأصوات أن ينجز الصوت الفرنسي "e"، كما تستطيع أفكار كثيرة مختلفة أن تعبر عن نفسها بوساطة صيغة الاحتمال الفرنسية، وتستطيع كذلك كلمة «المتنصر» أن تشير إلى تنوعات لونية. ولقد يعني هذا إذن أن كل وحدة تؤسس نجمعات في الواقع الصوتي أو الذهني، كما تؤسس لغة تنتج، في كليتها، «قطعة» لهذا الواقع. ومادام ذلك كذلك، فقد لا حظنا أن هذا القطع يشير من لغة إلى لغة أخرى: ثمة أشكال للنطق تعد في الفرنسية متغيرات لـ "e"، بينما هي في العربية تنتمي لأصوات متميزة، وثمة تنوعات لونية يوزعها الفرنسي بين الأخضر والأزرق، بينما هي تمثل معنى في لغات أخرى عن طريق الكلمة نفسها. وإتنا لنحيل، انطلاقاً من هذه الملاحظة، إلى استنتاج أن القطع المرتبط بلغة ما، فإنه يتعلق فقط بهذه اللغة وليس له أي أساس خارجها في الواقع السمعي أو النفسي. وإنه لن يكون مرسوماً خيطاً مجهولاً في الأشياء، ولكنه قد يظهر بوصفه ضرباً من الاعتباطية الحرة في اللغة. وهذا ما يبرر عنه التعبير الموجود في كتاب سوسير «دروس» (الجزء 2، الفصل 4): تكون اللغات وحداني في مادة «عديمة الشكل» (يكفي القول بشكل أكثر رصانة إن البنية الخاصة بهذه المادة، هذا إن وجدت، لا تحدد البنية التي نعرضها عليها كل لغة من اللغات).

نجد تأكيداً لفراادة القطع اللساني في كتاب سوسير:

'Cours de linguistique générale' chap. 4, 2e partie).

وقد عادت كل المعركة البنيوية إلى تناوله مجدداً، انظر مثلاً:

L. Hjelmslev. "Prolégomènes à une Théorie du langage" trad. Fr. Revue Par A.M. Léonard, Paris, 1968, p 7382.

وكذلك بخصوص الحجة المستخلصة من الفروق بين اللغات، وفيما يتعلق بالرجح

الصوتي

Martinet: "Élément de Linguistique générale", Paris 1961, Paris. P. 53-54
ولما ما يتعلق بالجانب الدلالي، فإن تحليل «الحقول الدلالية» الذي أنشأه الألماني (ح. تريير - J. Trier) يُظهر أن تمفصل المتطلة المفهومية نفسها يستطيع أن يتغير تبعاً للغات أو للحالات المتعاقبة للغة نفسها. انظر:

(Der deutsche Wortschatz in sinnbezirk des Verstandes, Heidelberg, 1931)

وقد قام في الزمن نفسه، الأمريكيان E. Sapir و B. L. Whorf بدعم فرضية عامة أكثر (تسمى فرضية سابير - ورف)، ومفادها أن كل لغة (أو مجموعة من اللغات) ترتبط بشئ معين للعالم. وهكذا، فثباً لورف، فإن متصور الزمن والتغير المدمج في اللهجات لأميرالديتانية قد يكون مختلفاً جداً عن المتصور الهندي-أوروبي؛ انظر مجموعة مقالات ورف

"Language, Thought and Reality". Cambridge (Mass), 1956.

هناك مجموعة من المقالات لسابير مترجمة إلى الفرنسية حول هذه الفطة:

"Anthropologie", Paris, 1967.

ويمكننا الاعتراف على حجة التنوع بقولنا إن التغيرات المزعومة نستند إلى تحليل ساني سطحي: يقوم التحليل المعص بإظهار عموميات، وستختار كل اللغات العناصر لأساس لتوليقاتها من مدونة العناصر الدلالية أو الصوتية نفسها. وبالنسبة إلى معظم نفولبيين، فإنه يجب على المكونات الصوتية الوظيفية والدلالية، التي تعمل لإنجاز توصف اللساني أن تمثل الميارات بلغة واصفة عالمية، وتشير رموزها إند إلى «عموميات جوهرية» قابلة أن تجد نفسها ثابتة في اللغات الأكثر اختلافاً.

لقد هام التوليديون، في ميدان الصوتيات، إلى أفكار جاكسون: إنه إذا كان صحيحاً أن الأصوات تختلف من لغة إلى لغة، فإن كل صوت يمثل في ذاته تجمعا من السمات صائرة بيد أن هذه السمات، التي هي محطوفة جداً، تمثل السمات نفسها بالنسبة إلى كل لغات (والتي الأساسي هو:

R Jakobson, C. Fant et M. Halle: "Preliminaries to Speech Analysis", MIT press, Technical Report 13, 1952.

ونجد معلومات حول التطورات اللاحقة لمعلم وعلايف الأصوات التريلدية في كتاب:

F Dell, D. Hirst et J.R. Vergnaud: "Forme sonore du langage", Paris, 1984;

وفي ميدان الدلالة، الذي لم يدرس جيداً حتى الآن، فإن التحويليين يفكرون أيضاً أنه إذا لم تكن معاني الكلمات مطابقة في لغات مختلفة، فإنها مع ذلك مبنية انطلاقاً من عناصر دلالية دنيا تمد، هي نفسها، عالمية: انظر:

J. H. Greenberg (ed), *Universal of Language* Cambridge (Mass), 1966, et Bach et Harms (eds), *Universal in Linguistic Theory*, New York, 1968.

إن هذا النقد الذي يلاصق البنيوية المعتادة لصالح اعتباطية القطع اللساني، لا يصل مع ذلك إلى الأطروحة نفسها، لأن العالمات المزعومة تستطيع، ويجب عليها في إطار النظرية التوليدية، أن تنتسب إلى ملكة للسان، وتكون متميزة من الملكات الإنسانية الأخرى. وقد يعني هذا إذن أنه لا شيء يمنع من قبول اعتباطية لا تمثل اعتباطية هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، ولكن تمثل للسان عمومًا. وهنا أيضاً، فإن اللسانيات الإدراكية هي التي تنافس البنيوية بشكل أساسي. فالبنيوية إليها لا توجد فقط عالمات لسانية، لكن هذه العالمات اللسانية تعددها سمات عامة للفكر، يمكن ملاحظتها خارج التعبير نفسه وخارج التوصل للساني. ولذا، فقد كانت الأبحاث في ميدان الدلالة هي الأكثر تقدماً. وفي البداية، كان هناك بحث قام به ب. بيرلان و د. كاي حول أسماء الألوان. وبالتالي، فإنه، كما لاحظت البنيويات ذلك، قد يحصل أن يحلل طيف الألوان بشكل مختلف في لغات مختلفة، ولكن هذه التعددية تحددها القيود (ومن هذا مثلاً أنه لا توجد أي لغة تجمع تدرجين يسميهما الفرنسي بشكل ثنائي أخضر وأحمر). وإن النقطة المهمة، فيما يتعلق بقضية الاعتباطية، هي أن هذه القيود، وهي فيرد أكثر خفاء من تلك المأخوذة هنا مثلاً، يمكنها أن تقيم علاقة مع شروط نفسية ومادية منطقية للإدراك. وتأمل الدلالة الإدراكية أن تنشر هذا التصوُّج من النتائج على مصطلحات أكثر تجريداً من أسماء الألوان. وحتى لو استطاعت كلمة من كلمات لغة ما أن تجمع تدرجات للمعنى، توزعها لغة أخرى على كلمات مختلفة، فإن للتدرجات المسجّمة فيما بينها على الدوام بعض العلاقات التي تبينها التجربة الإنسانية على كل حال خارج اللغة.

هناك نصان أساسيان حول رفض الاعتباطية في الدلالات الإدراكية. انظر:

B. Berlin et P. Kay, *Basic Color Terms, Their Universality and Evolution*, Los Angeles, 1969; A. Wierzbicka, "Wheat and oats: the fallacy of arbitrariness", in J. Hauman (ed.), *Iconicity in Syntax*, Amsterdam, 1985, p. 311-342.

ب) إن الاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة، لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بواسطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة

العميقة للمناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة. وإن هذه الأطروحة، تماماً كما أنشأها هيلجوليم انطلاقاً من تعليمات معينة لتوسير لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات (التركيبية والاستيعابية) التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها. والوحدة، من خلال هذا المنظور، لا تستطيع أن تحدد إلا بالنسق الذي تشكل جزءاً منه. وإن الأمر ليصبح متناقضاً حيث إذا عُثر في اللهجات المختلفة على وحدات متطابقة، وكذلك إذا تدمت أنواع اللغات بوصفها توليفات مختلفة فقط، وتتكون من مجموعة من العناصر العالمية. ولذا، فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل، في مركزه بالذات، على مرجع للنسق اللساني الذي يشكل جزءاً منه، فإن احتياطة كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة محتملة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني.

انظر:

A. Martinet: "Substance phonique et traits distinctifs", Bulletin de la Société linguistique de Paris, 1957, p. 72-82.

ويناقش مارتينيه في هذا العمل فكرة جاكسون عن السمات التمييزية لوظائف الأصوات العالمية. وإنه ليستعمل حججاً غريبة جداً من المنظور المنطوقاتي. وبالنسبة إليه، فإن السمات التمييزية التي تستعملها اللغة لا يمكن وصفها عن طريق التمييز الصوتي والسبب لأنها لا تتحدد إلا بعلاقاتها مع السمات التمييزية الأخرى للغة نفسها. وبعد ذلك، فإن مسألة عالميتها لن تجد سبيلها إلى الطرح. وإنها لم تعد تستطيع أن تجد نفسها في لغة أخرى أكثر من جوهر فرد لينيزي، ومحدد بوضعه تشيلاً للعالم الذي يشكل جزءاً منه، ومن غير أن يستطيع أن يجد نفسه في عالم آخر.

وحول التطبيق الممكن لمتصور هيلجوليم على الفضاء الدلالي. انظر:

O. Ducrot, "La commutation en glossématique et en phonologie", texte de 1967 repris comme chap. 5 de Logique, structure, énonciation, Paris, 1989 - Dans une perspective moins strictement linguistique: J. Kristeva, "Pour une sémiologie des paragrammes", Tel Quel, 29, 1967, p. 53-75.

الآنية والتعاقبية

SYNCHRONIE ET DIACHRONIE

لقد دخل المصطلحان «الآنية» و«التعاقبية» إلى المصطلحية اللسانية المألوفة منذ سوسير. ويسمى الوصف (أو التعبير) «آنية» إذا قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها (= إلى حالة واحدة). ويكون الوصف «تعاقبياً» عندما ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور مختلفة. ويستلزم هذا التعريف أن تكون قد أعطيت معنى للتعبير «اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها». وهذا أمر غير بديهي. فقول هي اللغة نفسها تلك التي نتكلم بها في باريس، وفي مرسيليا، وفي كيبيك؟ ومن جهة أخرى، هل الفرنسية المتكلم بها في عام 1970 والمتكلم بها في عام 1960 تنتمي إلى اللحظة نفسها من لحظات تطور الفرنسية؟ والمتكلم بها كذلك في عام 1850؟ قريب من قريب، ولكن لماذا لا نقول إن الفرنسية واللاتينية تنتمي إلى حالة واحدة لتطور اللغة الأم الهندو-أوروبية؟ ولقد ملاحظ، في التعريف السابق، أن الصفتين «آنية»، و«تعاقبية» لا تطبقان على الظواهر بالذات، ولكن على وصفها أو تفسيرها، ويشكل عام، على وجهة النظر التي اختارها اللساني. فكل ظاهرة من ظواهر اللغة تحمل أثر ماضيها. ولقد يعني هذا بدقة إذن أنه لا يوجد «حدث» آني، ولكننا نستطيع أن نضرب صفحاً عندما نصف حدثاً أو نفسره بكل ما لا ينتمي إلى كل ما حدثته بوصفه حالة خاصة من حالات اللغة.

ملاحظة: على الرغم من أن المصطلحية الأمريكية تعطي اسم «الوصف اللساني» لما يسمى هنا «اللسانيات الآنية»، فإنه ليس بديهاً أن وجهة النظر الآنية لا تستطيع أن تكون تفسيرية (انظر الوظيفية). وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأبحاث التعاقبية (مثل أبحاث المقارنين، حيث هي وصفية قبل كل شيء، لأنها تكتفي بإثبات - ووصيفة قدر الإمكان، لاجئة إلى «قرائين صوتية» - تشابه حالات اللغة المقارنة واختلافاتها.

ولم يفرق الفكر اللساني على الدوام وجهات النظر الآتية والتعاقبية. وهكذا، فإن البحث في الاشتقاق يتردد دائماً بين هدفين:

أ - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى، مختبة فيها، وتعطيان المعنى العميق.

ب - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها (وهذا هو الاشتقاق التاريخي).

إننا لا نرى دائماً بوضوح إذا ما كان ينظر إلى الباحثين بوصفهما مستقلين، أو إذا كما نجد أن توفيقهما إنما يأتي من تبهروهما المشترك. وكذلك، فإذا كنا، منذ القدم، قد لاحظنا وجود علاقة خاصة بين بعض الأصوات ("b" و"p"، "g" و"k"، إلى آخره). فإننا نمطي، نخلط بخلط، إيجاباً لهذه العلاقة، حبسجاً آتية وتعاقبية. ولقد أظهر كانتيليان (ذكرته الموسوعة، مادة "C") العلاقة بين "g-k" (المكتوب "C") تزامناً، وذلك عن طريق حدث آتي (ن) للفعل اللاتيني agere اسم فاعل actum، وعن طريق حدث تماثلي (لقد أعطت الإغريقية Cubernètes في اللاتينية gubernator).

وأما ما يتعلق باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي جعلت لوجهة النظر التعاقبية وضماً علمياً، فقد كان عليها أن تلعب الآتية في التعاقبية بالتدرج، وقد كانت هذه هي حالة المقارنين الذين استبانوا من ميل اللغات إلى الفانون، بل إلى الاضطراب، وجود تنظيم للحالات السابقة في الحالات اللاحقة. وقد كانت هذه هي أبشأ حال القراءهين لجديد، والذين كانوا يرون أن متصور اللسانيات الآتية يمتلك معنى فقط عندما يكون بالإمكان تأويله بمباراة تماثلية. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى «هـ بول». فالقول إن الكلمة مشتقة من أخرى (مثلاً كلمة «عامل» مشتقة من «عمل»)، فإن هذا إما أن يكون بلا معنى محدد («سوى طريقة تشير إلى الشبه بين هذه الكلمات، وإلى التقييد الأكثر بالنسبة إلى تافاني)، وإما أن يعني هذا أن اللغة في عصر معين قد تعرف فقط الكلمة «الأصل» وأن لكلمة المشتقة قد أثبتت في وقت متأخر.

إن رفض المقارنة ثبول وجهه نظر مضطلة للكية، قد يبدو أيضاً في تصنيف اللغات. بتصنيف قد يكون إما تاريخياً، وإما وراثياً («يجمع اللغات ذات الأصل الواحد»، وإما شتغافياً («يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية، أو نحاعدية، أو دلالية»). وإذا كان هذا هكذا، فإن المقارنين يقبلون غمناً أن يشتمل التصنيف الوراثي مثلاً على فئة «اللغات الهندو-أوروبية» لتكون في الوقت ذاته فئة اشتقاقية وهكذا ستكون اللغات الهندو أوروبية جميعاً لغات تصريفية (انظر النموذج الذي أقامه شليخر، والذي قبله معظم

اللسانين في القرن التاسع عشر مع تغيرات عليه). وبعد هذا اتزاناً من الصعب تجنبه، لأن النموذج الموضح كان قد تأسس قبل كل شيء على التنظيم الداخلي للكلمة وإن لمسيج المقارن يفترض أن اللغات التي أنشأتها بينها علاقات وراثية، تنبي الكلمات بالطريقة نفسها

ولقد حاول، منذ بداية القرن العشرين، بعض اللسانيين أن يجعلوا النموذج مستقلاً عن التاريخ، إنه يقوم على مقارنة الوصف الآتي لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة. ولقد يعني هذا أنه لا يحد جزءاً لا من الآتية ولا من التناحية، كما تم تحديدهما في الأعلى وتذهب هذه الحالة متساوقة مع توسع للمعيار النموذجية. فساير لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي. ذلك لأن معياره الأساسي يتأسس على طبيعة المتصورات المعبر عنها في اللغة. فإذا كانت كل اللغات تعبر عن «المتصورات الواقعية»، ونشير إلى أشياء، وإلى نوعات أو إلى أفعال (تعبر جذور الأسماء والأفعال في اللغات الهندو-أوروبية عن هذه الأشياء)، وكذلك إذا أنشأت «متصورات العلاقات المجردة» العلاقات النوعية الرئيسة، إلا أن بعضها ليس له «متصورات اشتقاقية»، تغير معنى المتصورات الواقعية (المعبر عنها مثلاً في الفرنسية بواسطة التصغير مثل «ette»، والسوابق مثل «de-je»، واللواحق مثل «uer» أو «jez» في كلمات مثل «menteurs - كذاب» أو «poiriers - شجرة أجاص»، ولا «متصورات علاقات واقعية» (عدد، جنس) وتعباً لكونها لا تعبر عن هذا بشيء سواء بهذه الفئة أم تلك من الفئات المفاهيمية، فمنستطيع جمع اللغات في طبقات لن يكون لها بالضرورة سمة وراثية، نظراً لطبيعة السمات المستعملة. وهناك محاولة حديثة أكثر، هي محاولة غرينبيرغ المؤسسة على نظام الكلمات في العبارة. وهكذا، فإننا نسميز لذت مثل الفرنسية الحديثة التي يهيمن فيها نظام «المسند إليه - الفعل - المفعول»، ولغات مثل اللاتينية التي يحتل فيها الفعل عموماً الموقع النهائي (مسند إليه - مفعول - فعل)، ولغات يميل الفعل فيها إلى أن يكون أولاً (وسم هنا يكون النظام «فعل - مسند إليه - مفعول»، وهذا ما نلاحظه أكثر فاكتر في الإسبانية والبرتغالية في أمريكا)، ولغات يشتمل فيها النظام بنموذج العبارة (لدينا في الأكماتية «مسند إليه - فعل - مفعول» و«مفعول - فعل» مسند إليه» في العبارات الرئيسة غير الاستفهامية، و«مسند إليه - مفعول - فعل» في الجمل التابعة)، إلى آخره.

- E. Sapir, *Language*, Londres, 1921, trad. fr., Paris, 1953, chap. 6; J.H. Greenberg, "Some universals of language with particular reference to order of meaningful elements", dans son recueil *Universals of Language*, Cambridge (Mass), 1966. - Une réflexion d'ensemble sur le problème de la typologie: E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 9

بعد كان سوسير، بلا ريب، هو أول من رأى بوضوح أن البحث الآتي المحض،
 صحيح أنه يدخل المعقولة على الظواهر التي يعالجها - وإلا يكن ذلك، على كمال حال،
 - حجة النظر الآتية لا تستحق أن تحظى بوضع علمي. ولقد أخذت هذه الأطروحة
 - في مختلف

- إنه لمن الممكن، على عكس ما يقوله «هـ. بول»، تحديد العلاقات الآتية،
 - فيز، وشعده، من غير لجوء إلى التاريخ. فالسوسيري يقبل، مثلاً، أن تكون العلاقة
 - في اشتقاق بين كلمتين إذا كان الانتقال من واحدة إلى أخرى يتم تبعاً لإجراء عام في
 - حة معينة. وهو إجراء ينتج، بمساعدة الاختلاف الصوتي نفسه الاختلاف الدلالي ذاته.
 - في يوجد اشتقاق بين «عمل - عامل»، فذلك لأنه يدخل في السلسلة «أكل - أكل»،
 - في - «ناضل»، إلى آخره. فهذه سلسلة، حيث الفعل يكون في كل زوج منها فعلاً
 - في وبشكل عام، فإن ما يؤسس الاشتقاق الآتي الخاص، هو اندماجه في تنظيم مجموع
 - في وفي نسفها. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللغة، بالنسبة إلى السوسيري، يجب أن تقدم
 - في ضرورة في كل لحظة من لحظات وجودها بوصفها نسفاً.

2- ليست التماثلات التماثلية غير مفيدة فقط بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآتية، ولكنها
 - فيكون مضللة. فبعض العلاقات الآتية، بادئ ذي بدء، تظهر غير مبررة من وجهة نظر
 - حقيقة فنحن لدينا في الآتية العلاقة legs - léguet : أوصى - وصية (ولهذا السبب يتم
 - عن غالباً به "g")، وهي علاقة مماثلة لـ don - donner : أعطى - عطية، «jeter-jets»
 - مر - رمية، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإنه لا توجد أي علاقة تلويغية بين
 - في «أوصية» (والتي ترتبط بـ «ترك») : إن علاقتهما علاقة «اشتقاق شمعي» اخترعها
 - فيكون لأنها تندمج جيداً في نسق الفرنسية. والعكس بالعكس، فإن عدداً من العلاقات
 - في حجة المؤسسة ليس لها واقفاً آتياً - وإن هذا ليكون لأنها لم تعد تستطيع أن تندمج في
 - في «لغة الحالية» (النتيجة - نسبها المتكلمون). وهكذا، فإنه لا توجد اليوم علاقة بين
 - bureau - مكتب و bureau - نسج (وإن كان «bureau» قد بني انطلاقاً من «bure»
 - في كان طاولة مغطاة بالنسج).

3- سيكون غير مفيد، بل مضللاً إذا كان المقصود إنشاء تنظيم داخلي للغة في لحظة
 - حة. خاصة وأن الفراسة التماثلية لا تسمح فوق ذلك بتفسيره. وبكل تأكيد، فإن التفسير
 - في يستطيع أن يؤثر على الأصوات التي تستخدم في التعبير في علاقة قاعدية، ولكنه لا
 - في حده بما إنها تبر عن هذه العلاقة، ولسبب أقوى لأن التفسير لا يتفق بالعلاقة نفسها فهي
 - في حة مذبة للآتية، كانت الكلمة «honneur» - «شرف» يقال «bonos»، وفي حالة الإضامة
 - في حجر، بما إن هذه الطبقة من الكلمات اللاتينية منتظمة، فيضاف إليها «la» لتصبح :

"honoris". ومن ثم، فقد حول قانون صوتي، في كل الكلمات اللاتينية، الحرف "s" الموجود بين مصوتين إلى "h"، وهذا ما أنتج "honoris". وإذا كانت العلاقة بين الرفع والجو قد تأثرت على هذا النحو، فإن هذا قد تم من غير قصد، ذلك لأن القانون يشعل بكن "s" موجود في الوضع المشار إليه. وقد كان ذلك، بحيث إن العلاقة استمرت، بينما اضطرد تغييرها فقد نجدد. لكي يصار إلى إعادة تكوين القياس مع حالة الجر المضطربة مثل "labor - labors"، "timor - timoris"، فإن اللاتينيين قد خلقوا حالة جديدة للرفع "honor"، أزاحت الحالة القديمة، وأعطت ملاماً يتلاءم مع الضابطة: "honor_honoris" ولذا، فإن التجديد القياسي الذي يهدف إلى جعل تعبير العلاقات القاعدية مضطرباً، قد أصلح المخراب الذي أنتجته القوانين الصوتية عرماً وسطحياً.

وتؤكد إذن دراسة التطور التاريخي ما نستطيع أن نستخلصه من تفكير حول العلاقات الآتية. فعالة اللغة في لحظة ما، وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها السقي، لن تصبح أبداً مبركة - سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفسرها - بالرجوع إلى ماضيها. ويجب على الباحث ألا ينجح خارج كل نظر تطائي.

لم تكن فكرة الاستقصاء الآتي والمستقلة عن التعاقبة، متميزة على الدوام بوضوح، عند سوسير، من مثيلتها. إذ إن التعاقبة، تبعاً لها، تتبع المجال للراستها في عدد لا بأس به من الحالات على الأقل، خارج كل نظر آتي. وهكذا، فإن حجة القوانين الصوتية المستعملة لبيان استقلال الآتية (انظر في الأعلى)، تقترح استغلالاً معيناً للتعاقبة: إن هذه القوانين - التي كان ينظر إليها بوصفها أصياء في تقاليد القرن التاسع عشر - من المفترض أن تجهل، في لحظة تطبيقها، التنظيم الآتي للغة، أي نفسها. ولقد تم الاعتراض على هذا التماثل في النصف الثاني من القرن العشرين (في الواقع، إن لجره سوسير إلى القياس بعبء تفسير بعض التجديدات، مثل صياغة "honor"، بشكل تخفيفاً ضريبياً، وذلك لأنه يعزو للنسق المفقود على تحويل اللغة بنية تمزيق اضطرابها - ولكن المفقود هو تحويل محافظ لا يغير شيئاً من وجهة نظر النسق). وإنه لمن المألوف اليوم القبول بأن التطور اللساني يستلج أن يمتلك أساساً لحظة انطلاقه ووصوله. ويجب عليه حينئذ أن يصف نفسه بوصفه تحويلاً لبنية آتية في بنية أخرى. ولذا، يجب على الدراسة التعاقبة أن تستند إذن إلى معرفة مسبقة بالتنظيمات الآتية.

إن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في عمل وظائف الأصوات التعاقبة. ولقد طور هذا الاتجاه نظريته مطروحة الذي يعتقد بضرورة التمييز بين نموذجين من التغيرات لنفسه التطور الصوتي للغة. فمن جهة، هناك التغيرات الصوتية التي لا تصيب نسق وظائف أصوات اللغة -- وذلك لأنها تغير فقط التنوعات التي تتجلى الأصوات من خلالها (مثل

نحول المطلق بـ "r" الفرنسية منذ القرن السابع عشر). وهناك تغيرات وظائف الأصوات وهي، على العكس من تلك، تغير نسق وظائف الأصوات:

مثل 1: حذف تعارض الأصوات فحين نزيل، في الفرنسية المعاصرة، إلى سماع لأصوات التي تتناسب مع الإملاء بالطريقة نفسها، مثل: "an" و "un". وهذه أصوات كانت فيما سبق ليست متميزة فقط، ولكن مميزة. فهي قد تسمح بتمييز الكلمات أذاً، مثل: "brun" و "brun". ومادام الحال كذلك، فليس ثمة فائدة في تقديم هذا التغير للسق في وظائف الأصوات بوصفه تغييراً صوتياً ربما عمل على تغيير الصوت المكتوب "un" إلى نصرت المكتوب "ain". والسبب لأننا قد لا نستطيع أن نقرر لماذا حصل هذا التحويل بدلاً من غيره. وعلى العكس من هذا، نستطيع بالمعقولة إذا وصفنا التغير بوصفه تغييراً في وظائف الأصوات، أي بوصفه زوالاً للتعارض. وإن هذا ليكون لأننا نستطيع أن نجد سبباً خاصاً لهذا الزوال، إذا ركزنا مثلاً، مثل مارتييه، على أن حاله هذا الحدث قليل جداً، وأنه لا يستخدم إلا في تمييز عدد قليل من أزواج الكلمات. وسيلعب التغير في مثل هذه الحال من نسق التصادي أقل إلى آخر أكثر التصاداً.

مثل 2: وإنه ليشتمل في الوظائف الصوتية لتمييز كان من قبل يشتمل ثروياً سابقاً بحرفه الصمغ الصوتي. ففي نهاية القرن الخامس عشر في فرنسا، كان الفارق بين الصوتين [ɛ] (النطق الحالي للكلمة "an" في النصف الشمالي لفرنسا) و [a] وإنما يتناسب مع تأثير سيالي، لأن "a" كان يلفظ إجباراً [ɛ] أمام [m] أو [n] ("an" و "Anne" كانتا تملكان [ɛn] و [ɛne])، وكان التمييز بينهما يتم عن طريق الـ "e" المسمى اليوم "غير منطوق"، ويلفظ في آخر "Anne". وفي العصر الذي لم يعد ينطق فيه بـ "e" في نهاية لكلمة، فإن "Anne" صارت تلفظ [ɛn]، كما هي الحال اليوم (مع عدم تحطيم [ɛ] وسقوط "e" من النهاية)، بينما اتخذت "an" نطقها الحالي [ɛ] (مع [n]). ولقد حصل هذا على نحو صارف فيه [ɛ] صوتاً يشتمل بقوة تمييزية (إن الاختلاف نطقاً بين [a] و [ɛ] يسمح بتمييز الكلمات "a" و "an" مثلاً).

مثل 3: انزياح سلسلة كاملة من الأصوات: عندما أعطى الـ [xw] اللاتيني (الموصول qe - الذي) الصوت الإيطالي [k] (الموصول الإيطالي chi)، فإن الـ [k] اللاتيني (الصوت لاسينالي من "civitas" و "ville") قد أعطى الصوت tch المماثل للفرنسية، والذي نجده في استهلال الكلمة الإيطالية التي تتناسب معه titt. وقد سمح هذا بالاحتفاظ بكل سميات الكلمات.

وأما في حال التغير الوطني للصوت، فليس فقط الواقع المادي للأصوات هو الذي يكون مهدداً، ولكن علاقتها المتبادلة، أي، بمصطلحات سوسير، قيمها، وسماتها

السقطة وعلام هذا هكذا، فإننا لن نفهم التطور اللساني من غير أن نميز التغير الصوتي والتغير الوظيفي للصوت. فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وهي إما أن تكون متعلقة بوظائف الأضواء (الحد الأدنى من الجهد)، وإما أن تكون اجتماعية (تقليد مجموعة لمجموعة أخرى). وأما تغير وظائف الأصوات فهو على العكس من ذلك، لأنه يخضع لسببية من ضمن اللغة. ولذا، فإن ما ينتج إما أن يكون صريحاً من عدم التوازن في النسق السابق، والذي أصبحت بعض عناصره (الأصوات أو السمات المميزة) هامشية، وتوقف عنها دعم العناصر الأخرى، وإما أن تكون، كما يقول مارتنيه (الذي استعيرت منه الأمثلة السابقة) ظاهرة إجمالية للاقتصاد (قد يتوقف تعارض معين للأصوات عن إعطاء مردود في حالة من حالات لغة ما: إن التناسب بين كلفته من الطاقة النطقية، ومردوده في القدرة على التمييز، قد أصبح أعلى بكثير من التناسب الذي تمثله التعارضات الأخرى للنسق نفسه، أو أصبح بكل بساطة أعلى من التعارض الآخر الذي سجل محله، بيد أنه إلى الآن مازال ممكناً). وعلى كمال حال، فإن تنظيم مجموع الحالة اللسانية هو موضع رهان في التحويل. وهكذا، فإن التغيرات الصوتية التي، بالنسبة إلى سوسير، لا تتعلق إلا بالأصوات البدئية، ولا نستطيع فيما بعد أن تشكل أهمية لنسق اللغة الأني، تكشف أنها بذاتها تقدم أمثلة للتغير البنيوي.

■ فيما يتعلق بعلم وظائف الأصوات التماثلي، انظر:

R. Jakobson: "principes de phonologie historique".

وانظر كذلك الملحق رقم 1 عند:

N. S. Trubetzkoy: "Principes de phonologie", trad. fr. Paris, 1949.

وانظر أيضاً:

A. Martinet: "Economie des changements phonétiques", Berne, 1955.

وانظر أيضاً:

C. Hagège et A. Haudricourt: "La phonologie Pan-chronique: comment les sons changent dans les langues", Paris, 1978.

(يجب أن يفهم المصطلح "panchronies - الثبات" بوصفه المحدد للنماذج الممكنة للتغير التماثلي ولمختلف الملل التي تستطيع أن تدخل فيه).

وحول التطبيق على الفرنسية، انظر:

G. Goursgrheim, "Réflexions sur la phonologie historique du français", Travaux

ولقد حاول أيضاً أنصار القواعد التوليدية، ولكن من وجهة نظر مختلفة، أن يبدوا بتحول النظر في الأساق الآتية إلى دراسة التغيرات اللسانية. وإن أبحاثهم التي لا تزال قليلة تنحصر، وتتمثل حصراً بالوجه الصوتي للسان، لتجمل المواضيع التالية بارزة.

1- إن التغيرات الصوتية تغيرت غير «عمياء». وإنها تهتم غالباً بالبنية الفعدية مكملت التي تطبق عليها: يمكن للصوت أن يتغير بصور مختلفة عندما يكون مستخدماً في وظائف فاعدية مختلفة. وإن هذه الأطروحة التي دعمها من قبل، وعلى حد سواء، خصوم نحو عديدين الجدد وخصوم سوسير، لتأخذ أهمية خاصة في النظرية التوليدية. وبالفعل، فإن لمكون وظائف الصوت للقواعد، وهو مكون ذو قيمة آتية بحتة، مصلح لكي يهتم بالوظيفة القاعدية للأصوات، بغية ترجمة البنية النحوية السطحية للجمل إلى تمثيل صوتي: إن قوانين التي تكونه تطبيقاتها المشروطة بالدور النحوي للوحدات الخاصة لها. ومن هنا تنبع المفارقة بين القوانين المحددة لتطور المذهب الصوتي وتلك التي تكوّن في الآتية.

2- إن القوانين المكوّنة للمكون الصوتي منظمة. فإذا كانت "A" تعد بنية نحوية، من انتظامها إلى تمثيل صوتي "B" لم يتم الحصول عليه عن طريق التعديل المتتابع لمختلف عناصر النهاية المشتملة في 3a, 2a, 1a، إلى آخره لـ "A"، ولكن طرد القانون الأول لـ "A" (وهو قانون مطبق على كل العناصر) هو الذي يعطي التمثيل "A"، ثم التمثيل النهائي. وإنه إذ يطبق على "A"، فإنه يعطي التمثيل "A"، إلى أن يتم الحصول النهائي على "B". وهكذا، فإن المكون يعطي، من الجملة، سلسلة من التمثيلات المختلفة. وهي تتعد أكثر فأكثر عن البنية المجردة "A"، كما تقترب أكثر فأكثر من الشكل الواقعي "B". إذاً: كن الأمر كذلك، فإنه، تبعاً للتحويلين، عند ما يحدث تغير صوتي ما حدث في حالة من الحالات، فقد يعدّل، ليس العناصر الواقعية، ولكن القوانين التي تم بواسطتها إدخال هذه العناصر في التمثيل النهائي. وإنه لعلّ هذا ينصب التغيير حينئذ، أي على نسق اللغة حسب ذلك، مما يعني أنه ينصب على مجموع الضوابط المكوّنة للقواعد الآتية للحالة السابقة.

3- لقد وضع بعض التحويلين الفرضية التالية:

(أ) يتم التغيير الصوتي خصوصاً بإدخال قرائن جديدة في المكون الوظيفي للصوت.
(ب) وإنه عندما يتم إدخال قانون، فإنه يأخذ مكاناً في نظام تطبيق القوانين، وتلك مع القوانين الموجودة سابقاً (والتي يفضلها لا يوجد، في النطق تغير يجعل المهم متجلباً).

وما نستخلصه من (a) و (b) هو أن النظام الآتي للقولتين في المكون بعيد إنتاج،
 جرياً على الأكل، التاريخ التماثلي للاتجاه الصوتي.
 (ملاحظة: لم يقدم هذا الاتفاق بوصفه أميداً نظرياً، ولكن بوصفه «فرضية» قابلة
 للتحقق تجريبياً (يتطلب التحقق وجود معايير آتية محضة بغية اختيار القولين وتنظيمها في
 المكون الوظيفي للصوت، وذلك لكي يكون الاتفاق دالاً).

● حول تطبيق علم وظائف الأصوات التريدي على تاريخ اللغات، انظر:
 Langages, déc. 1967, notamment les articles de M.Halle ("Place de la
 phonologie dans la grammaire générative"), et de P.Kiparsky ("A propos de
 l'histoire de l'accentuation grecque"), ainsi que leur bibliographie. Voir aussi S.
 Saporta, Ordered rules, dialect differences and historical processes, Language,
 1965, et le recueil d'articles de P.Kiparsky, Explanation in Phono-log, Dordrecht, 1982 (notamment chap. 1 et 10).

في ميدان اللسانيات غير المتعلقة بوظائف الأصوات، لا توجد محاولات واضحة
 لتشكل «تاريخ للأصوات». وسنلاحظ مع ذلك أن تحليل الحقول الدلالية الذي أنشأه دج.
 تريور قد شكل منذ الأصل محاولة للتاريخ البنيوي. وذلك لأنه يبين كيف تعمل، في
 عصر من العصور، إعادة تنظيم المجموع الدلالي في قسم من المعجم اللفظي. ونجب
 الإشارة أيضاً، إلى الاستعمال التماثلي للبحوث في النماذج التي قام بها غرينبيرغ في ميدان
 الحور. فلقد استطاع فعلاً أن يفهم مشتركات عالمية. ولاحظ أن اللغات ما إن نصف تبعاً
 للنظام الذي تأخذ مكانها فيه، في داخل العبارة «الفعل»، المسند إليه، المفعول، حتى
 يكون حضور النظام المحدد في اللغة مرتبطاً عموماً ببعض السمات الأخرى. وهكذا،
 فإنه عندما تنفذ لغة ما بالنظام «مسند إليه، مفعول، فاعل» (انظر اللاتينية)، فإنها تميل
 من جهة أخرى لوضع مساعد الفعل بعد الفعل نفسه (amatus est)، بينما النظام «مسند
 إليه، فعل، مفعول» (انظر الفرنسية) يكون مصحوباً عموماً بوضع واضح للفعل المساعد
 (il a été aimé, il a chanté) - لقد كان محبوباً - لقد غنى). وإنما نستطيع من هذه
 الصابغة الخاصة بالبنية الآتية للغات، أن نستخلص نتائج تماثلية. فإذا حدث تغير يتعلق
 بمكان الفعل، فحتماً حظ له أن يكون مصحوباً بتغير يتعلق بمكان الفعل المساعد. ويستعمل
 دس. فليشمان هذه الفكرة لكي يفهم تطور المستقبل في اللغات الرومانية. فبعد ما شكلت
 اللغة اللاتينية المتأخرة، والتي كان نظامها لا يزال مكوناً من «مسند إليه، ومفعول، وفعل»،
 المستقبل مع الفعل المساعد "avere" سجنساً مع الفعل المصدر، فقد تم ذلك تبعاً للنظام
 «عمل -عمل مساعد» amare habeo) وهي تعني حرفياً "à aimer j' ai". ولقد استطاع

العمل المساعد حيث، في اللغات الرومانية، أن يندمج مع الفعل بوصفه لاحقة تحمل طابع الشخص (aimerai). ولكن عندما أصبحت اللغات الرومانية فيما بعد ذات نموذج «مسند إليه - فعل - مفعول»، فإنها قد شكلت مستقبلاً جديداً مع الفعل المساعد "aller". وقد كان على هذا الفعل أن يوضع قبل الفعل الرئيس (vais aimer)، وهذا ما يمنع الاندماج، لأن الاندماج يضع طابع الشخص الذي يحمله الفعل المساعد قبل جذر الكلمة الفعلية. وهذا ما نريه اللغات النحالية لهذا النموذج على كل حال. وبهذا، فإنه لا يصبح ممكناً إلا مع تعبير جديد للنموذج. وإتنا لنرى كيف أن التغيرات التي حدثت فجأة في هذا النوع من لبحوث نحالية من حالات اللغة، قد تم تفسيرها انطلاقاً من تنظيمها الآتي. وهذا يتعارض مع ما كنا قد سمعناه «النمائل» للأطروحة السوسيرية.

إتنا سنرى مؤشرات نظرية في:

E. Coseriu, "Pour une sémantique structurale", Travaux de linguistique et de littérature, 1964, p. 139-186, et des exemples d'analyse tout au long de E. Benveniste, Vocabulaire des institutions indo-européennes, Paris, 1969. Voir aussi P. Guiraud, Structures étymologiques du lexique français, Paris, 1967. Sur l'histoire du futur des langues romanes: S. Fleischman, The Future in Thought and Language, Cambridge University Press, 1982.

إن البحوث التي تمت الإشارة إليها لتؤكد، في الوقت نفسه الذي تتعارض فيه مع «النمائل» للأطروحة السوسيرية، الأطروحة المستقلة للتعبير، على الأقل في صيغتها الثالثة، والتي تتعلق بالتفسير. وإذا ما جذر هذا النقد، فإنه يفضي بالفعل إلى التفكير بأن صرف اللغة في عصر من العصور، وهو بعد ظاهرة نسقية في غاية الكمال، إنما يفسره نحر «عصور السابقة» والذي «نبور» على اعتداده سيروية طويلة من «التعقيد». وإن هذا ليظهر من خلال ثلاث مراحل. فبداية، نحن لدينا توليف لكلمات مستقلة (انظر جملة: "cantare" في اللاتينية المابعد كلاسيكية، والتي تعني "j'ai à chanter" - علي أن أغني)، وهو بدء يسجل فكرة الإرهام، ومن هنا، فإن الفعل "habeo" مازال يحفظ بمعناه الخاص posséder - امتلاك: "je suis détenteur de l'obligation de chanter" - أنا مالك لإرهام على الغناء). وإن الكلمات لتكون بعد ذلك مرتبطة مع بقائهما مستقلة. ولذا، فإنه عندما اختفت الصيغة القديمة للمستقبل من اللاتينية المتأخرة (الصيغة البليغة cantabo)، فقد حل محلها التامع "cantare habeo". وهو لم يعد يعني شيئاً أكثر غير مستقبل الفعل "cantare": لقد أصبح الفعل "habeo" حيثتدّ فعللاً مساعداً، وإتنا لتعني بذلك أنه أصبح تماماً معناه المتعلق بالامتلاك، وأنه بالإضافة إلى هذا صار لا يستطيع أن يفصل عن الجذر

الفعلي بواسطة إدخال كلمات أخرى. وتتمثل المرحلة الأخيرة في الالتحام في داخل كلمة وحيدة: يلتحم في اللغات الرومانية جذر الفعل والفعل المساعد في كلمة واحدة (انظر "chanterai"، حيث تكون الـ "ai" تحويلات من "habeo" اللاتينية). وتعد أمثلة التفعيد عديدة إن كثيراً من التصريفات الفرنسية قد نتجت عن انتماج كلمات كانت مستقلة في اليديشية ومنوافة تبعاً لنحو ذلك المعصر (إن "ce pendant" قد أعطت «pendant» - مع ذلك، وإن "pour tant" قد أعطت «pour tant» - بالأحرى). فإذا افترضنا (وهذا ما يرفضه السوسيري) أن هذا الأصل يفسر قيمة الكلمات الناتجة، وكذلك العلاقات الداخلية للنسق القاعدي الجديد، فيجب أن نقبل بوجود تفسير تماثلي للأساق الآتية (علنا نلاحظ أن كلمة نسق إنما نأخذها هنا، كما في عدد من الأمثلة من هذا الفصل، بالمعنى العادي مجموعة من الأشياء المرتبطة بعضها ببعض وليس بالمعنى السوسيري الدقيق «مجموعة من الأشياء التي لا توجد إلا من خلال علاقاتها المتبادلة»).

لقد طورت هذه الفكرة، في ميدان الدلالة المعجمية، اللسانيات الإدراكية، والتي، بشكل عام، تتطلع إلى إعادة إنشاء عدد من الأبحاث السابقة على المرحلة السوسيرية. فهي إذ حاولت تفسير الحالة الحالية للغة عن طريق الفوائين النفسية (لقد حاولت مثلاً تفسير تعددية معاني الكلمة عن طريق مجاورة نفسية بين مختلف معانيها)، فقد استعملت استمالياً آتياً عين نموذج السببية الذي كان يستعمل غالباً قبل سوسير، وذلك لتفسير التغير (التفسير تطور معنى كلمة من الكلمات مثلاً). وأكثر من هذا، فإنها للبرهنة على تفسيراتها الآتية (الإظهار أن معنى "B"، في الآتية، مشتق نفسياً من المعنى "A")، فقد استعملت باستمرار حججاً ذات نموذج تماثلي (لقد وجد معنى "A" قبل معنى "B"، ونتاجه من خلال سيرورة ثم التحقق منها في التاريخ). وهكذا، سيكون نظام معاني الكلمة مؤسساً، في لحظة من اللحظات، على تاريخ هذه الكلمة (بالنسبة إلى السوسيري، فإن تأسيس وصف نفسي للعلاقة بين مختلف معاني الكلمة على وصف نفسي لتتابع هذه المعاني، إنما هو تأسيس للمشتغل على المشتغل وإن هذا لا يبرهن على شيء آخر غير مكابرة اللاتين في النظر إلى اللغة بشكل غير لاتي).

فيما يتعلق بالتعميد، انظر مصنف:

B. Heine et E.C. Traugott, *Approches to Grammaticalization*, Amsterdam, Philadelphia, 1991. Les tenants de cette conception se réclament quelquefois de A. Meillet, notamment de son article de 1912: "L'évolution des formes grammaticales", repris dans *Linguistique historique et linguistique générale*, recueilli réimprimé à Genève, 1982.

وحول اللسانيات الإدراكية، انظر هنا بالذات الفصول التالية: «اللسانيات التاريخية»، «الغشت اللسانية»، «الاحتياطية».

وحول علاقات اللسانيات الإدراكية مع البحث التفريقي، انظر:

D Geeraerts, "La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale", dans le n°53, 1991, de *Communications*, "Sémantique cognitive".

إن فكرة الوظيفة التوجيهية للذهن، واللسان على نحو خاص، تعتمد واحدة من الفرضيات الأكثر تمثيلاً - الجذابة والمعرض عليها في الوقت نفسه - للاختلافات الحالية التي تحمي حقل العلوم الإدراكية. والسبب لأنها تتحدى في وقت واحد من البحوث النفسية، ومن سايكولوجية الجهاز العصبي، ومن علم النفس اللساني، أو من علم نفس التطور.

1 - نماذج تغيير طبقة الصوت والنماذج التفاعلية

إنه على الرغم من أن مفهوم التغيير قد كان منتشرًا منذ زمن طويل بين علماء النفس اللساني إلا أن كتاب فودور "Modularity of Mind" الذي صدر عام 1983، هو الذي أعطاه شكله الحديث الأكثر وضوحاً وأعطاه مصطلحيته. ومع ذلك، فإن الأطروحة التي طورها فودور، نجد جذورها على الأقل في تقليدين نظريين يشكلان الطلائع الجيدة إلى حد ما: هناك «علم نفس الملكات» من جهة. وهو علم كانت قد أذاعته، في بداية القرن التاسع عشر، أعمال «غال» الذي كان يرى أن الذهن لا يمثل كياناً متجانساً، ولكنه جمع من الملكات المنفردة والمستقلة. كما أذاعته، من جهة أخرى، النظرية اللسانية المتعلقة باستغلال النحو، والتي كان تشوسكي قد تقدم بها في نهاية سنوات 1950.

عندما تسام فودور عن هندسة الذهن وعن نظام الحياة الذهنية، فقد ميز فئتين من الأنساق الإدراكية: «الأنساق المركزية» التي تتناسب مع الفكر التصوري والاستدلالي، و«الأنساق المحيطة»، أو أنساق المعالجة السريعة لتزويد الأنساق المركزية بالمعلومات المناسبة. وإن هذه الأنساق المحيطة التي تكوّن التفاعل السطحي بين المنشطات الحسية والمكر، ليقال عنها إنها تسيطر - وهي خواص لا تمتلكها الأنساق المركزية. وإنما لتكون مدونة بهذا لأنها تقع خارج المعرفة العلمية.

يعرف التغيير بوصفه الرابط لجميع من السمات: يمثل التغيير وحدة من وحدات معالجة المتكاملة، والمسودة، أي المقطعة بالحواجز. وإنه يعمل بصورة إجبارية، آلية، وسريعة جداً، ومشتركة مع وحدة الجهاز العصبي الثابتة والمعددة مكاناً. يستبان الرئيسان للتغيير في تخصصيته وفي حاجته. وتستطيع طبقة ضيقة جداً من محطات أن تطلق عمل نسق التغيير. وإن هذه الطبقة لا تتأثر بالمعلومات الآتية من مستوى أعلى للمعالجة، وبخصوصاً من الأنساق المركزية. وتحصن هذه الخواص التغيير من المعلومات الخارجة من ميدان تطبيقه الخاص. وذلك لأنه ينفذ فقط إلى قاعدة معطياته لندنية وإلى المعلومات المستخلصة من المحفزات القريبة. وللكشف عن هذا التحصين، فودود بصرب مثلاً بالظواهر النفسية لوهم الإدراك. وهكذا، فإننا وإن كنا نعرف أن لمعطمين اللذين في الأسفل متساويان لأننا قمتا بقياسهما، إلا أن الوهم البصري الذي لا يقهر والمربط بتوجه السهم، يجعلنا نفكر أنهما غير متساويين.

< >

< >

ويشكل اللسان في إحدى الأطروحات المركزية لفودود مغيراً إدراكياً، إلى جانب وعلى نفس مستوى الأنساق الإدراكية، أو بقول آخر، فإن نسق تحليل العلامات اللسانية بعد نملاً مختصاً، وآلياً، ولا يمكن اختراقه. ولذا، فإن معالجة اللسان يطلقها بشكل لا يمكن كبحه نموذج لمدخل إدراكي خاص (العلامات اللسانية). وإنه يجري بسرعة هائلة، من غير تأثير للمعلومات القادمة من مصادر أخرى، ومن غير تدخل مراقب أعلى واع أو ذكي. ويعد إنتاج هذا المماليح التغيري الشكل اللساني وربما الشكل المتطفي للمباراة (الترجمة الفرنسية. ص 118). وإن هذا الإنتاج هو ما يعطيه تغيير اللسان للنسق المركزي، والذي تعد سيرورات الأحكام السابقة وحدها جزءاً منه.

وأما الأطروحة المرويدة المتعلقة بتغير الطبقة الصوتية، فإن التغيرات لتندفع بها إلى نظرف الألفي. وذلك باتجاهين رئيسين. ويقضي أول هذين الاتجاهين بمضاعفة عدد التغيرات في قلب الأنساق المحيطة: سنيز تغيرات فرعية مقلدة، ومتخصصة في معالجة نموذج المدخل الخاص المحدود جداً، والذي يعمل بشكل مستقل. وهكذا، فإن الآليات مسؤولة عن إدراك الألوان، أو تلك المسؤولة عن إدراك الحركات، تستطيع أن تكون تغيرات مستقلة في ميدان الإدراك البصري. وكذلك، فإن بعض علماء النفس اللساني يقدمون أطروحة أقوى من أطروحة فودود عن تغيير اللسان. فبينما كان فودود يرى في لسان مغيراً إجمالياً ومقدماً، فقد اقترح فروستير وغاروت مثلاً أن يميزاً عدداً من التغيرات

الفرعية، وكل واحد منها يتحدد بالإحالة إلى مستوى خاص من مستويات التحليل اللساني. ولذا، فإننا سنتكلم عن تغيير يتعلق بوظائف الأصوات، وعن تغيير يتعلق بإدراك أصوات الكلام، وعن تغيير معجمي، وعن تغيير نحوي، بل عن تغيير دلالي. وأما تغيير اللسان، فيوجد مفككاً إلى تغييرات متتابعة، هي نفسها متخصصة، ومتحاجة، واثبة. وهذا يصبح بديهياً وجود سلسلة من المتتبعين اللسانيين الذين يعملون فقط تبعاً «لحد صاعد من المعلومات»، أي لا يتلقى بوصفه مدخلاً إلا إنتاج المنسق السابق ويرسل مخرجه إلى المنسق التالي. ومن خلال هذا المنظور، فإن إجراءات الوصول إلى مفردات اللغة مثلاً، يجب أن تحددها كلية المعلومات الآتية من الشارة كما يجب أن يحددها التنظيم الداخلي للمعجم الذهني. وذلك من غير تدخل المعلومات المشتقة للمستويات النحوية أو الدلالية.

والانحالة الأخرى لتوسع التغيير، وهو حديث أكثر، فيلضي بجعل توسع التغيير بديهياً ليس فقط في الأساق المحيطة، ولكن أيضاً في قلب فكر التصور. وهو أمر يراه فودور «غير متحاجة»، وتذهب بعض البحوث الحالية إلى التشكيك بسببها التطورية. ويظهر هذا الاتجاه أيضاً في الأعمال التي تدور على «النظرية الذهنية» التي ابتدئها بربلمارك. ففكرة المرأة أن تنسب إلى الآخرين حالات ذهنية ومواقف افتراضية تتميز من مواقف الخاصة - وهذا ما نسميه «النظرية الذهنية» - فهذا ما يعلبه بعضهم نطقاً احتسابياً متخصصاً. ومن هذا المنظور، فإن التغيير لا يكون فقط ملكية للمحيط الذهني، ولكنه يستطيع أيضاً أن يلامس نواته التصورية.

ولقد وضع، مع ذلك، تصور التغيير الذهني، موضع الاهتمام بشكل جلي. وهذا ماغلته مقاربات نظرية معالجة. وإن بعض علماء النفس اللساني، مثل مارسلان ويلسون وتيلير في نص صدر في عام 1987 بعنوان "Against Modularity"، ليرفضون مفهوم المعالجة اللسانية المفردة ليدعوا بشكل أساسي فكرة معالجة النشاط التفاعلي. وإنهم ليتصورون معالجة اللسان ليس بوصفها سلسلة من السيرورات التي تعمل بشكل تعاقبي، ولكنهم يتصورونها على شكل عمل متوازي لعدد من مستويات تحليل الشارة السمعية، بحيث يستطيع كل مستوى أن يتدخل في عمل المستويات الأدنى (المعالجة النازلة). وعلى عكس متصورات التغييرات التي لا تقبل إلا امكانية الحد الصاعد في المعلومات، فإن متصورات نشاط التفاعلي تقبل أن يكون مد المعلومات مزودج الاتجاه. وإنها لتتلاءم مع نتائج الكثير من النمط «الارتباطي» الذي يمثل المعالجة بوصفها نظاماً من المتتبعين الأوليين والمتتبعين في شبكات متصلة وتعمل متوازنة عن طريق التنشيط والكبح. ويمثل معالجة اللغة حينئذٍ إس أن تكون بالأحرى مصممة بوصفها سيروية مركزية وحيدة، تجمع كل المعلومات المتوفرة لبناء معنى الجمل. وبهذا ستكون فكرة وحدة عمل الموضوع الخفي مقدرة

وسواء كانت هذه التمثيلات للعمل اللغوي تمثيلات مفردة أو ذات نشاط تفاعلي، فإنها لا تأخذ معنى إلا إذا سمحت بصياغة فرضيات عملية وتتحقق بالوقائع التجريبية وثمة مبادئ ثلاثة مطلوبة على نحو خاص: ميدان الأمراض اللسانية، وميدان الدراسة التجريبية للمعالجة في الزمن الواقعي، وميدان الاكتساب.

2 - التغيير وامتحان سيكولوجية الجهاز العصبي

لقد أصبحت الأمراض اللسانية بدعية عند الأشخاص الذين يمثلون فرضي إدراكية. وبها لتقدم معطيات تستدعي غالباً لدعم الأطروحات المفردة. فقد استخلص علماء الجهاز العصبي، منذ القرن التاسع عشر، مثل ويرنيك وليشتم، من دروسهم لمرض الحبة ومن الترميز العشري العصبي للتحلل الدماغي، نماذج لعمل اللسان من النمط المتغير. وكذلك أيضاً، فإن علم سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي المعاصر، والذي يتعلق بالأحري بمرحلة التحلل الوظيفي، يستفيد من فحص الأمراض لكي يروج متصوراً تغييراً للأنماط الإدراكية.

وتستند المتصورات التغييرية في سيكولوجية الجهاز العصبي بشكل أساسي إلى ملاحظة الانفصالات السلوكية. وبالفعل، فإن الأشخاص الذين تعطلت قدراتهم الإدراكية على إثر خلل دماغي، يمثلون خصوصاً اضطرابات منفصلة: إن بعض قدراتهم فقط تكون معطلة، بينما يكون بعضها الآخر سليماً. وهناك انفصال مذهل بين اللسان وميادين إدراكية أخرى قد أصبحت بدعية منذ زمن طويل. فبعض الرغوض الدماجية تستطيع أن تحدث فقداناً للسان من غير مساس بالملكات الأخرى: نجد بعض المرضى الذين لطمبت لفهمهم، ولكن قدراتهم على معرفة الأشياء بصرياً لا تزال سليمة، كما نجد، على العكس من ذلك، مرضى احتفظوا بلسان سليم بينما معرفتهم بالأشياء قد تعطلت، وكذلك، فإن القدرات الحسابية والاستدلالية، أو حتى القدرات الموسيقية، تستطيع أن تبقى سليمة عند مرضى صعباً بالحبة. وعلى العكس من هذا، فإن بعض المختلين عقلياً يستطيعون أن يظهروا صبراً إدراكياً شديداً، بينما قدراتهم اللسانية فتكون، نسبياً، في سبيل عسر هذا. ومن هنا، فإن ملاحظة هذا الانفصال المزيج ليدعو إلى النظر إلى اللسان بوصفه نسخة لمعالجة مستقلة نسبياً ومتميزة عصبياً من الوظائف الإدراكية الأخرى ذات المستوى العالي.

ولقد استخلصنا، منذ وقت قريب، أن نضع انتماءً أكثر دقة في موضع البداعة. فقد نشق في قلب القدرة اللسانية. ولقد كان المختلون خاصة مريضاً لتسلات اصطفاية. ومنذ ثم، مثلاً، وصف مريض لا يقدر أن يعطي معنى لكلمات واقعية (مثل Foin - عنب، - aigulle - إبرة، - affiche - ملصق إعلاني) بينما هو يتجح في تحديد كلمات

مجردة كانت قد اقترحت عليه (مثل «supplications - تضرع»، «arbitre - حكم»، «pacte - ميثاق»). وكان هناك مرضى يمثلون الحالة المعاكسة. ولقد رويت أيضاً حالات لمصابين بالحسنة كانوا يعانون من مصاعب اصطفاية مع فئات دلالية خاصة جداً، وذلك مثل الفواكه والخضار، أو الأشياء المنزلية، أو أجزاء الجسم. وهناك دراسات من الحور تشير إلى أن وجوهاً خاصة من المعالجة النحوية يمكن أن تكون مصطوية، ومثل ذلك القدرة على إنتاج كلمات قاعدية. ويبدو أيضاً أن هناك انفصلاً بين اضطرابات صرفية إمالية واضطرابات صرفية اشتقاقية. ولقد لوحظ هذا الأمر عند بعض المرضى الإيطاليين، حيث إن لغتهم تتمتع بنى صرفي خاص.

وإنه لمن المألوف أن نستخلص من ملاحظة هذا الانفصال وجود أنساق للمعالجة متميزة ومستقلة ونحوية للقدورات المتصلة. وتبعاً لكونكارت ودانيس، فإن الحجة المثالية لتغيير سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي، لتفسي أن تقول إن «النسق لا يعد تغييراً لأن لا حفظاً أن خطلاً دماغياً قد يستطيع أن يعطل عمله من غير أن يغير السلوك العادي لكل الأنساق الأخرى. وإن هذه الأنساق الأخرى لتستطيع أن تكون، على العكس من ذلك، معطلة عند بعض المرضى الذين يعمل النسق لا عندهم بشكل عادي» (ص 119). وزاب لنرى حينئذ في الانفصال المضاعف والملاحظ عند المرضى بالحسنة مؤشرات هندسة للسان على شكل مميزات نحوية مميزة، وأصغر أكثر فاكثراً، ومتخصصة: هناك تغييرات للإنتاج وللفهم، كما إن هناك تغييرات دلالية، ونحوية، وصرفية، وصوتية، وإملائية. ولكل واحد منها تنظيمه التنبهيري الخاص. والمسألة هي في معرفة إذا كانت المناطق التشريحية للدماغ التي تتناسب مع الأنساق أو مع الأنساق النحوية للمعالجة المتحقق منها. تبقى متوحة على كل حال.

ويمكننا أن نتساءل عن شرعية المقاربة التنبهيرية لسيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي. وبديلة، فإن حجتها تقوم على النظر حصراً في الانفصال وحده: إنه على الرغم من أن الاستدلالات التي استخلصت منه تستطيع أن تنطق ببعض الصحة، فتم استدلالات متممة قد تستطيع أيضاً أن تستخلص من غياب الانفصال، أو بقوله آخر أن تستخلص من التعايش الملاحظ بين مختلف نماذج الاضطراب. وهو تعايش يبدو أن المقاربة التنبهيرية تبسله. وتشير تحليلات أخرى إلى أنه إذا أنتج خلل دماغي بؤروي نموذج خاص للاضطرابات النحوية، فإنه لا يبدو أنه يثير نقضاً اصطفايياً يصدر عن أحد مكونات اللسان - الحور، الأنقاط - الدلالة - ويستثناء المكونات الأخرى. ويمكن لهذا أن يقضي إلى دعم المعركة التي تقول إن ملاحظة اضطرابات الحجة تدعم الرواية القوية عن فرضية التنبهير. وتدعم أن يكون لهذه المكونات المختلفة، على كل حال، مجرى مباشراً ومعبراً في مسار

محددة من الدماغ. ولكن المقاربة التفسيرية تقيل ضمناً، بشكل أساسي أكثر، مبدأ شعاعية، والذي نبحث له يشير المرض مباشرة عن العمل المعادي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن نستطيع سيروء المعالجة، على وجه الاحتمال، أن تعمل مستقلة عن سيروء أخرى في سلوك المرضي (بشرط أن تكون هذه الأخرى قد اضطرت تحديداً على إثر خلل دماغي)، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن تعمل هاتان السيروتان بشكل مستقل ومن غير تفاعل في شروط المعالجة للعمل. ولقد نرى أننا نلاص هنا حدود الجوء إلى المعطيات المرضية لبناء صدى لعمل اللغة.

3 - التغيير ومعالجة اللسان

يرتبط مفهوم التغيير ارتباطاً قوياً بمفهوم الاستقلال في دراسة علم النفس اللساني معالجة اللسان. ولقد تم اعتبار هذا المفهوم عن طريق التجريب في الزمن الواسع. وتتمسك الرواية القوية للتغيير وجود سلسلة من المفردات اللسانية المستقلة والتي تتناسب مع مستويات مختلفة للتشكيل اللساني - فكل تغيير يعمل على قاعدة معطياته الخاصة من غير تدخل معلومات المستويات العليا. وترى نظريات النشاط التفاعلي، على العكس من هذا، أن المعلومات المشتقة من مستويات عليا، تستطيع أن تعطل القرارات التي تم اتخاذها على مستويات دنيا. ولكن، وكما سترى ذلك، فقد تبين في الواقع أنه من الصعب جداً أن نقيم شكل تجريبي الملائمة المتبادلة للفرضيات المستقلة والمتفاعلة النشاط لمعالجة اللسان. وإن هذا ليكون بسبب تدخل العوامل المعقدة، بغض النظر عن المهمة المستعملة، في لاستجابات السلوكية للأشخاص.

وستزدنا المنازعات المتعلقة بمعالجة وظائف الأصوات بأول مثل لهذه الصعوبات صدى أفست السرعة، والآلية، والتفجح الجيني المبكر للتماثل الإدراكي للظواهر، إلى التفكير أن معالجة وظائف الأصوات تعد جزءاً من نسق كشمي مختص وسابق، وأنه يتم إنجازاً شكل مستقل من غير أن تعطل معلومات المستويات العليا (اللفظية، والنحوية، والدلالية). ومع ذلك، فإن هناك مجموعات عديدة من المعطيات التجريبية تقترح أن لا يكون تماثل لأصوات غير مبال بمؤثرات السياق. ويمكن أن تعطل الإدراك مثلاً، معلومات آتية من قناة حبة أخرى، مثل القناة البصرية خصوصاً. كما يمكن أن تعطل أيضاً معلومات لسانية لا تعد صفة جزءاً من مستوى وظائف الأصوات. وهكذا تبين تعالوب كشف الأصوات أن لبعض نواتج المعالجة تأثيراً على الإدراك الصوتي. ومثال ذلك أن زمن كشف الصوت، يتغير نسقاً لرفع الصوت في الكلمة: يتم التحقق من الصوت على مقدار السرعة التي يتوضع فيها بعد في الكلمة، أي عندما تكون تأثيرات السياق المعجمي في حدودها القصوى. ويتغير

المعلومات، مثل الكاشفات الصوتية، وآليات التنشيط المعجمي، والمحللون النحويون ولكن من المحتمل أيضاً أن لا يكشف عمل مستقل بدقة ومتسلسل من هذه المكونات، عن مجموع عمل اللسان. فقد رأينا، مثلاً، أن المعالجة النحوية في بعض الظروف تستطيع أن تكون مختصرة، أو على الأقل يفسح إنتاجها المجال لاستعمال واج. وكما لا حظ سيمي، يجب القبول بأن سيروورات اللسان هي سيروورات تفسيرية إلى حد ما، وأن ملامحة فرضية التفسير تتعلق أيضاً «بطبيعة سيروورة السيكولوجية اللسانية المتطورة إليها، وخاصة بنفسجها المبكر في نسق المعالجة» - (P.133): ثمة حظ أن تكون السيروورات تغييراً أكثر مما هي مضج مبكر (أي من مستوى أدنى)، بينما تكون السيروورات المتأخرة والمداخلة في تأويل الرسائل أكثر انتفاعاً وسابقة على المعلومات ذات الطبيعة المتنوعة.

4 - التغيير وتطور اللسان

يشترك مفهوم التغيير، في ميدان «اكتساب اللغة»، مع مفهوم «الفطرة» والتخصص بشكل يقوم على الأفضلية، وذلك لأنه يرى بوصفه علامة تخصص القيد اللسانية. ولقد كان منصور التعبير الكلاسيكي يذلل عن الفكرة التي تقول إن اكتساب الطفل للسان محدد مطلقاً بوجود جهاز نظري متخصص بمعالجة اللسان، وأن هذا الاكتساب يتم بشكل مستقل عن تطور وجوه الإدراك الأخرى. ولقد تأكد هذا المنصور للتغيير بشكل أساسي بوصفه رد فعل ضد بنائية بياجيه الذي يرى في تطور اللسان حالة خاصة من حالات تطور الإدراك عموماً، وأنه ليجمل منه إنتاجاً للتفاعل بين تطور الذكاء الحي المحرك والمحيط.

تبحث التغييرات عن براهين وجود الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان في سمة «الحالة البدئية»، تماماً كما نتج عن محض فترات الرضع. ولقد كانت البحوث حول القدرات الإدراكية المبكرة عند المولودين الجدد، تتم بدلة لإظهار أن الكائن الإنساني كان مجهزاً منذ الولادة بنسق مختص بأصوات كلامه. ولذا، فقد استعنتا أن نبين أن الصغار كانوا منذ وقت مبكر جداً حساسين لإزاء الفوارق بين المدخل اللساني والمدخل غير اللساني. كما بينا أنهم كانوا حساسين منذ اليوم الرابع لمرهم إزاء بعض سمات لغتهم الأم. ولقد استنتجنا، من هذه القدرات المدهشة على التمييز الإدراكي الذي يذل الرضع عنه، وجود استعدادات فطرية لمعالجة للعلامات اللسانية. وثمة بحوث حديثة ترى، إذ تستعمل محاور استبدال ذات أفضلية بصرية، أن الأطفال الصغار يمتلكون حساسية مبكرة إزاء بعض القيد الدلالية والنحوية للغة. وإتهم ليكونون حساسين مثلاً إزاء تغييرات تتعلق بنظام الكلمات في المدخل منذ أن يكونوا قد بلغوا سبعة عشر شهراً من العمر. كما سيكونون حساسين إزاء اختلافات نحوية أكثر دقة (مثل التباين بين البنية الفعلية المعتمدة

وغير المتعدية) قبل أن يبلغوا العامين، أي قبل أن تظهر التمايزات التي تتناسب معها في خطابهم. وإنه لمن الواضح أن إدراك مثل هذه التمايزات اللسانية يستطيع بصعوبة أن يعزى إلى نفوة حسية حركية عامة.

فهو يجب من أجل هذا استدعاء تغييرات فطرية ومتخصصة تحمل عند «الحالة البدئية»؟ وهل يكفي أن نلتصق مثل هذه التغييرات لكي نكتشف عن اكتساب اللغة؟ إن المتصورات التمهيدية الدقيقة، في الوقت الذي تركز فيه على أهمية قدرات «الحالة البدئية» فإنها ترفع كل الواقعية عن فعالية التطور الذهني. ومع ذلك، فإن تطور اللسان موجود، ويستلزم تنفيذه احتمالاً سروريات أخرى غير التحين البسيط للاستعدادات التمهيدية.

نقدم كارميلوف - سميت في "Beyond Modularity" (1992) متصوراً أصلاً ومعدلاً بقوة من التغيير. وهو متصور تقدمه بوصفه تصالحيًا بين العظمية النخيرية وبنائية بيانية. ويحتل الرهان المنعرج في هذه المصالحة في كشف استعدادات معالجة اللسان التي يبدئها الأطفال الصغار، وفي الوقت نفسه الأخذ مأخذ الجد واقع التطور مع كل ما يستلزمه هذا من ليونة وخلق في الذهن الإنساني. وتتطلب مثل هذه الأطروحة أولاً، أن نقبل بوجود بعض الاستعدادات الفطرية المسبقة لمعالجة اللسان. وإن هذه الاستعدادات المسبقة، في مد المعلومات التي تحاصر الطفل، هي التي توجه انتباهه وتركز على طبقات المعلومات الملائمة للغة، فتشكل بهذا العدة الأساس للضرورة لبناء التمثيلات اللسانية. ولذا، فإن اكتساب اللغة لا يكون ممكناً إلا بفضل وجود مثل هذه القيود الخاصة بميدان اللسان وبمبادئه القرمية المختلفة. ولكن، في نظر كارميلوف - سميت، فإن هذه الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان ليست مهيأة على نحو دقيق، أي ليست مقطعة بالضرورة ومشتركة في هندسة الخلية العصبية الثابتة. فبعض ملاحظات سيكولوجية الجهاز العصبي للتطور الذهني تؤكد هذا، وإنما تضع في موضع البداية ليونة الدماغ وتجعلها في المراحل الأولى من التطور. وهكذا، فإن فكرة التغيير البدئي لمدن تكون مرفوضة. ولقد حل محل فرضية التغييرات البدئية السابقة التخصص فرضية للمسرورة للتدرج للتغير، والتي نجد في نهايتها أن البنى المتخصصة والبنية نسبياً للتجهيز البدني، تستطيع أن تصبح التغييرات المتفرقة التي وصفها فودرو. وبهذا سيكون التغيير إنتاجاً لتطور اللسان وليس شرطاً. وإنه لن يكون معطى بدئياً للفهم الإنساني - والذي لم يكن مزوداً منذ البداية إلا باستعدادات مسبقة خاصة لمعالجة اللسان وليس لتغييرات متصلة - ولكنه يستقر تدريجياً من خلال التطور. وتضاف إلى فرضية التغيير التدريجي الفكرة التي تقول إذا كان اكتساب اللسان تملحه قيود خاصة، فإن هذا لا يعني أن تتقود أيضاً بعض آليات التطور العامة، مثل تلك التي وصفها ياجية.

إن هذه التعديلات المهمة التي تنفي بها معطيات التطور الذهني لكي تساهم في نظرية التغيير، لتقرب هذه النظرية بشكل هائل، في النهاية، من نظريات النشاط التفاعلي التي ترى اكتساب اللغة بوصفه ثمرة للتفاعل بين القيود الإدراكية العامة، والقيود اللسانية الخاصة، وقيود المحيطات الذهنية.

■ انظر النص الأساس:

J.A. Fodor: "Modularity of Mind", Cambridge (Mass.), 1983 (trad. Fr "La Modularité de l'esprit" Paris, 1986).

- التغيير وسيكولوجية الجهاز العصبي:

M. Coltheart, G. Saffron et R. Job, *The Cognitive Neuropsychology of Language*, Londres, 1987; T. Shallice, *From Neuropsychology to Mental Structure*, Cambridge, 1988; M.C. Linebarger, "Neuropsychological evidence for linguistic modularity", in G.N. Carlson et M.K. Tanenhaus (eds.), *Linguistic Structure in Language Processing*, Dordrecht, 1989; M. Coltheart et M. Davies, "Le concept de modularité à l'épreuve de la neuropsychologie", in D. Andler (ed.), *Introduction aux sciences cognitives*, Paris, 1992.

- التغيير وعلم النفس اللساني:

K.I. Forster, "Levels of processing and the structure of the language processor", in W.E. Cooper et E.C.T. Walker (eds.), *Sentence Processing: Psycholinguistic Studies Presented to Merrill Garrett*, Hillsdale, 1979; M.F. Garrett, "Word and sentence perception", in R. Held, H.W. Leibowitz et H.L. Teuber (eds.), *Handbook of Sensory Physiology*, vol. VIII, New York, 1979; W. Marslen-Wilson et L. Tyler, "Against modularity", in J.L. Garfield (ed.), *Modularity in Knowledge Representation and Natural Language Understanding*, Cambridge (Mass.), 1987; J. Segui et C. Beauvillain, "Modularité et automatisme dans le traitement du langage: l'exemple du lexique", in P. Perruchet (ed.), *Les Automatismes cognitifs*, Bruxelles, 1988; J. Caron, "Le traitement du langage est-il modulaire?", in *L'Enseignement philosophique*, Paris, 1989; J. Segui, "Perception du langage et modularité", in D. Andler (ed.), *Introduction aux sciences cognitives*, Paris, 1992; M.R. Gunnar et M. Maratsos (eds.), *Modularity and Constraints in Language and Cognition*, Hillsdale, 1992.

- التغيير واكتساب اللغة:

E. Bates, I. Bertherton et L. Snyder, *From First Words to Grammar*, chap. 2, "Modules and mechanisms", Cambridge, 1988; S. Forster, *The Communicative Competence of Young Children: A Modular Approach*, New York, 1990; J.E.

Yamada, Laura: *A Case for the Modularity of Language*, Cambridge (Mass.), 1991; A. Karmiloff-Smith, *Beyond Modularity: A Developmental Perspective on Cognitive Science*, Cambridge (Mass.), 1992.

→ التفسير الترابطي :

J.L. McClelland, D.E. Rumelhart et le PDP Research Group, *Parallel Distributed Processing: Explorations in the Microstructure of Cognition*, Cambridge (Mass.), 1986, V. Bechtel et A. Abrahamsen, *Connectionism and the Mind. An Introduction to Parallel Processing in Networks*, London, 1991.

المرجع

RÉFÉRENCE

بما إن التواصل اللساني يتخذ غالباً موضعاً له الواقع غير اللساني، فيجب على المتكلمين أن يكون في مقدورهم تعيين الأشياء التي تكونه ووصفها. ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا يكون بالضرورة هو الواقع. أي العالم. وبالفعل، فإن للغات الطبيعية هذه القدرة على بناء الكون الذي نحيل إليه. ولقد يعني هذا أنها تستطيع أن تعطي لنفسها كوناً من الخطاب المتخيل. فجزيرة الكثر تمثل موضوعاً مرجحاً مثلما تمثله محطة ليون.

وعندما ندرس الوجه المرجحي للسان، يجب أن نبرز سؤالين:

1- أي الأدوات نمتلك لكي نفهم بها أن عبارتنا تخص الواقع (أو والعلماء ما)، وبصورة أكثر تحديداً تخص هذا الجزء أو ذلك من الواقع؟ وهذه القضية هي قضية الإرساء، إذ كيف نستطيع أن نجعل الآخر يعلم ونحن نتكلم أننا نتكلم عن شيء يوجد خارج الكلام، ويكون هو المرجح فيه؟

2- هل العلامات التي نستخدمها في الكلام عن الواقع (لدينا اسم مثل حصان وصفة مثل أبيغري) تمثل في ذاتها وجوهاً لهذا الواقع؟ وتمتد هذه القضية هي قضية القيمة المرجحية للعلامات؟

1 - المدلول والقيمة المرجحية

لقد ألح الفلاسفة، واللسانيون، والمنطقيون كثيراً على ضرورة التمييز بين القيمة المرجحية للعلامة ومدلولها (أو معناها). ولكن القطعية ربما تكون جفيرة إلى حد ما وإنها تتخذ شكلاً متطرفاً في كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الأولى). ذلك لأن العلامة، بالنسبة إلى سوسير، تتردد «ليس بين شيء واسم» ولكن بين متصور وصورة سمعية». ولقد يعني هذا أن مدلول الكلمة «حصان» لا

يعني إذن مجموعة الأحصنة، ولكنه يعني المتصور «حصان». ولقد أعطيت هذه الصبغة الأولى بوصفها صبغة مؤقتة. ذلك لأن المتصور المقصود لا علاقة له مع تصورات العلو الطبيعية، والتي تشمل على اختيار لخواص الشيء. فسوسير يحدد أن المدلولات تعد «احتلافية محضة»، وتتحدد ليس بشكل إيجابي عن طريق مضمونها، ولكن بشكل سلبي عن طريق علاقاتها مع الكلمات الأخرى من كلمات النسق. وإن سستها الدقيقة لتمثل في كرم تكون مالا تكونه المدلولات الأخرى» (الفصل الرابع، الفقرة الثانية): إنها «قيم» محضة فنحن نجد في مدلول العلامة نقاط السمات الفارقة التي تميزه عن علامات اللغة الأخرى. ولا نجد وصفاً كاملاً أو جزئياً للأشياء التي يدل عليها. وهكذا، فإن السوسيري قد يدخل في مدلول كلمة «cabot» - كلب» سمة تسميها «تخصيصة» (يفضلها تتعارض هذه الكلمة مع كلمة «كلب» العادية)، وإن كنا لا نمثل لها على وجود في المرجع ذاته. وعلى العكس من ذلك، فهناك عدد من خواص الأشياء ليس لها مكان في المدلول، لأنها لا تتدخل في التصنيفات اللازمة للغة: إذا أخذنا مثل الأرسطي، فنسجد أن المدلول «إنسان» لا يشمل من غير ريب على السمة «من غير ريش»، لأن التصنيف الطبيعي الملحق بالفرنسية لا يمارس بين «إنسان» و«عصفور» في داخل اللغة «يسير على قدمين»، ولكن يمارس بين «إنسان» و«حيوان» في داخل اللغة «كائن حي». وسنلاحظ أن الموقف السوسيري إزاء اللغة المرجعية هو موقف سلبي محض. فهو يفضي بإنشاء تجريد، ويوصف المدلولات التي تكون الموضوع اللساني، من غير أن يشغل بما يمكنه احتمالاً أن يتناسب معها في العالم وأنه ليفت فقط عند حدود العلاقات التي تقيدها العلامات بعضها مع بعض في داخل اللغة وهذه ليست هي، كما سنرى، وجهة نظر الفلاسفة والمتفكرين. فهم مع إعطائهم للعلامة قيمة دلالية خاصة، لا تخفط مع مجموع الأشياء التي تطبق عليها، إلا أنهم يسمون لكي يعطوا للعلامة مضموناً يفسر أنه يستطيع أن يطبق على هذه الأشياء - وهذا اعتماد قريب على احتمالات سوسير.

إن التمازح السوسيري بين المدلول والمرجع ليسه، في الظاهر، مختلف التمايزات التي يقيدها المنطقيون. فبالنسبة إلى بعض منطقيي القرون الوسطى الغربية الذين يسمون «النهائيون» مثل (بيير الإسباني، وألبير دي ساكس، وآخرين)، فإن الواقع المادي للكلمة يستطيع أن يدخل في علاقيتين مختلفتين تماماً:

(أ) توجد علاقة معنى بين الكلمة والتمثيل العقلي (في اللاتينية: res) الذي يشترط معها تواضعاً. وهكذا، فإن كلمة «لبعض» أو «إنسان» تعنيان فكرة اليباض أو الإنسانية.

(ب) يمثل «التضدير» علاقة من طبيعة أخرى: إنه يوجد بين الكلمة والأشياء الخارجة (في اللاتينية: aliquid).

ولهذا الفارق الأساسي عدة نتائج. فبينما يبقى معنى الكلمة هو نفسه في كل سياقات، فإن تقديره يستطيع أن يتغير. فكلمة «رجل» لا تقدر بالنسبة إلى الأفراد أنفسهم على حد سواء في «كان الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات في الماضي، وهي سيكون الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات مستقبلية. ومن جهة أخرى، فإنه ليس نائفاً أن نحفظ لبعض الكلمات فقط بقدرة على التقدير. فنجماً لكثير من الهائين، فإن الأسماء وحدها هي التي تقدر («سقراط»، «إنسان») باستثناء الصفات والأفعال. وإن هذا ليكون على الرغم من أن كلاً منها يمتلك معنى. وأخيراً، فإنه بالنسبة إلى معظم نموذجين (انظر بيير الإسياني: 30-35, *Traité des suppositions*)، فإن المعنى سبق على التقدير، وأنه ليعد شرطاً ضرورياً. وذلك لأن الكلمة لا تحيل إلى أفراد إلا إذا كانت مشتركة المعنى في داخل اللفظة. فاللفظة هي التي تقوم بالتقدير تحديداً. ولذا، يوجد تماثل غير قابل للجدل بين اللفظة وعلامة سوسير: إن المقصود في الحالتين شيء مروج، نصف مجهود ونصف عقلي. وأنه ليمتد بشكل مستقل عن الأشياء التي يتناسب معها في العالم.

وبعد حوالي 600 سنة، أقام المنطقي الألماني فريجه تمييزاً مماثلاً بين مجموع مراجع الأعلام (لقد ترجمت كلمة Bedeutung خالياً إلى معنى أو إلى دلالة ذاتية) ومدلولها (وقد ترجمت كلمة Sinn غالباً إلى معنى). ولقد تمثل أحد حوافز فريجه فيما يلي: نفترض أن الجملة «ج» تقول شيئاً حقيقياً بخصوص بعض الأشياء التي تحيل إلى التعبير «ات1 لـ ج». فإذا أبدلنا في داخل «ج» «ات1» بـ «ات2» الذي يحيل إلى الأشياء نفسها، فإننا نتوقع أن تكون الجملة الجديدة حقيفة أيضاً. وهذا ما يحصل تماماً إذا كانت «ج» «موسير هو مؤلف خداع سكالان»، وإذا أبدلنا فيها «ات1» «مؤلف خداع سكالان» بتعبير آخر «ات2» يعين الشخص نفسه، مثل «مؤلف ميقض البشر». وبهذا تكون الجملة الناتجة «موسير هو مؤلف ميقض البشر» حقيفة كما كانت الجملة الأولى. وكذلك أيضاً إذا كانت جملة «نجمه الصباح أكل فضاعة من الأرض» حقيفة، فيجب أن تكون أيضاً جملة «نجمه المساء أكل فضاعة من الأرض» حقيفة. والسبب لأن نجمه الصباح والمساء لا تشكلان إلا شيئاً واحداً، هو كوكب فينوس. ولكن توجد بعض السياقات (يقال إنها منحرفة، وقد صفا المنطقي كين فيما بعد كتيقة) حيث إن تفسير «ات2» بـ «ات1» يجازف بتغيير قيمة حقيفة العبارة. وهكذا، فإن عبارة «موسير يعرف أن فينوس هي نجمه المساء» يمكن أن تكون صحيحة، بينما عبارة «موسير يعرف أن فينوس هي نجمه الصباح» يمكن أن تكون خاطئة. وكذلك، فإن «بولو يأسف أن يكون مولير هو مؤلف خداع سكالان» صحيحة، ولكن ليس «مولو يأسف أن مولير هو مؤلف ميقض البشر». ولتجنب هذه المخالفة، فإن فريجه يميز

مرجع التعبير، أي الأشياء التي يعينها كما يميز معنى هذا التعبير، أي الطريقة التي يميز بها، والمعلومات التي يعطيها لكي يسمح بالتقاطها. ولقد يعني هذا أن لاستجمة الصاح، وإنجمة السماء، وفينوس المرجع نفسه، ولكن المعنى مختلف: إننا نستطيع والحال كذلك أن نجد السياقات المنحرفة (أو الكثيفة): إنها تلك السياقات التي يستطيع فيها استبدال لفظتين لمرجع متطابق ولمعنى مختلف أن يفضي إلى تغير في قيمة الحقيقة، ورد هذا، ليكون لأن المسألة، في هذه السياقات، تتعلق بمعنى التعبيرات وليس بمرجعهم. وتبدو القرابة بين التمارض «معنى-مرجع» والتدريض السوسيري «مدلول-مرجع» مدهشاً عند ما نعلم أن معرفة معنى التعبير، بالنسبة إلى فريجه، تعد جزءاً من معرفة اللغة - وهذا ليس هو الحال بالنسبة إلى معرفة المرجع.

(ملحظة: يميز فريجه المعنى الذي يسمح بالتقاط المرجع من اللون الذي يسجل موقفاً لتفكك إزاء الشيء، ولكنه لا يتدخل من أجل مطابقته. وهكذا، فإن farkاً بسيطاً في اللون يجعل كلمة «كلب» العادية تتعارض مع كلمة «Cabot» - كلب» غير المألوفة. وسيكون المعيار المنطقي لهذا التمييز أن استبدال الكلمات بما إنه يقوم على المعنى نفسه ولكن على لون مختلف منه، فإنه لا يستطيع أن يغير حقيقة الجملة، حتى في السياقات المصحفة- باستثناء، كما هو أكيد، عند ما نزع الجملة أنها تظل كلام أحدهم كلمة كلمة، وبأسلوب مباشر).

وهذا موقف متشابه وصل إليه، ولكن لأسباب مختلفة، فلاسفة اللغة مثل «ب. ف. ستراسون». فهم يلاحظون مثلاً أن المعنى والمرجع لا يستطيعان، بكل الدقة، أن ينتسبا إلى الواقع اللساني نفسه. فمن عندما نتكلم عن العلامة، يجب بالفعل أن نحدد دائماً إذا ما كنا نتكلم عن نواتج خاص لهذه العلامة، أي عن الحدث الوحيد الذي كان قد استخدمها فيه شخص ما، في هذه النقطة من المكان والزمان، أو إذا ما كنا نتكلم عن العلامة بذاتها. وبشكل مستقل عن كونها مستعملة أو غير مستعملة. بيد أن العلامة، إذ أخذت بذاتها، فليس لها عموماً مرجعاً يمكن تحيينه. (فألي أي شيء تحيل «أنا»، «أنت»، «هذا الولد»، «هذان»، «السيارة التي تصعد الطريق»؟) إن تكرار العلامة هو الذي فقط، ماعداً الاستثناء، يملك قيمة مرجعية. وإن هذا ليكون إذ يستخدمه متكلم محدد في ظروف محددة. وأما العلامة بذاتها، فإنا لا نستطيع أن نتعرف لها إلا بمعنى واحد. والأنا، ما؟ يعني فهم معنى العلامة؟ إنه يعني امتلاك منهج لتحديد ما يحيل إليه هذا التكرار في كل مرة تكرر فيها هذه العلامة (فإن نعرف معنى «أنا» فإن هذا يعني أن نكون قادرين على المعرفة. وذلك عندما يقول شخص «أنا» فألي أي شيء يحيل).

إن ما يقارب بين المدلول السوسيري من جهة، ومعنى التهايين، والمعنى عند

فريجي وستراوسون من جهة أخرى، إنما هو اكتشاف مستوى متوسط بين الواقع المادي وحالة الأشياء التي تتناسب معها في العالم. والفرق، بالنسبة إلى هذه الأخيرة، هو أن هذا المستوى علاقة جوهرية مع الأشياء. وبالنسبة إلى بير الإسمائي، فإنه يسمح، في حالة الاسم، بمعرفتها في حالة الصفة والفعل، كما يسمح بوصفها. وكذلك، فإن المعنى، بالنسبة إلى فريجي وستراوسون يتضمن المؤشرات الضرورية لممارسة الوظيفة المرجعية للعلامة. وهذه طريقة لتحديد المرجع. وعلى العكس من هذا، فإن سوسير لا يجد مشكلة في أن ينفصل العلامة والعالم. فدلالة اللغة دلالة مستقلة. وبالتأكيد، فإنه يقدم المدلول بوصفه مجموعة من السمات «المميزة»، ولكن المقصود، بالنسبة إليه، هو ما يفهم التعارض بين العلامات بعضها وبعض، وليست المعايير التي تقيّمها اللغة لمعرفة نموذج معين من الأشياء، بين أشياء الواقع الأخرى.

● حول التعارض بين المعنى والمرجع، انظر:

P.F. Strawson, "On referring", *Mind*, 1950, p. 320-344, et G. Frege, "Sinn und Bedeutung", *Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik*, 1892, p. 25-50 - Sur la distinction du sens et de la couleur: N. Tsohatzidis, "Pronouns of address and truth conditions", *Linguistics*, n°30, 1992.

أما النظرية القرسطوية للتقدير، فيقدمها مثلاً:

P. Böhner, *Medieval Logic*, Manchester, Chicago, Toronto, 1952 (2e partie, chap. 2), et per O. Ducrot, *Logique, structure, énonciation*, Paris, 1989, chap. 1.

2 - الأدوات اللسانية للمرجع

سنعطي اسم «التعبيرات المرجعية» للتعبيرات التي تسمح بتعيين الأشياء (أو لمجموعة المحددة من الأشياء) التي نرغب في تأكيدها أو في إنكارها أو في امتلاكها. وثمة نماذج مختلفة من الكيثرات اللسانية، تمت مرشحة ممكنة لهذه الوظيفة، وخصوصاً:

1- الوصف المحدد.

إننا لنعني بهذا، ومنذ هب. رسل¹، أن التعبيرات التي تتضمن الاسم (اسم، اسم صفة، اسم + موصول، اسم + تامة، إلى آخره) تكون مصحوبة بأداة تعريف («الكتاب»، «الكتاب الذي اشتريت...»). وإننا لنوسع عموماً هذا التحديد طالين فقط وجود إعادة صياغة بواسطة تعبير له بنية محددة. وإننا لنستطيع حينئذ أن ندخل التسميات إلى الفئة. وهي تسميات كان قد أدخلها ضمير الملكية، فنقول «كتبي» بـ «الكتاب الذي هو لي». أما سمات التي ليس لها أداة تعريف، فيجب علينا، ضمناً، أن نهتم بترجمتها في اللغات التي

تمتلك أداة. وتستعمل هذه التعبيرات غالباً لتحديد الأشياء: يمكن لمعلمنا حينئذ أن يفهم بوصفه وصفاً لمرجعها الذي يسمح بالتحقق منه. فإذا كان هذا هو قصد المتكلم، بود استخدام وصف محدد سيبدو شاذاً، بل عيباً عندما لا يوجد شيء يرضي الوصف (ملك فرنسا الحالي) أو عندما يوجد أكثر من واحد: إيتا لا تستطيع أن تشير إلى قطار حاصر بقولنا «القطار» - إلا إذا كانت بعض التخصيصات الإضافية ضمنية نظراً لموضوع المحادثة (يجب على وصف «القطار» حينئذ أن يفهم بوصفه «القطار الذي نتكلم عنه»، أو الذي يجب علينا أن نأخذ به). وثمة قضية منطقية - لسانية مصفدة يطرحها الاستخدام المرجعي للوصف، هي في تحديد أي نوع من المعارف يجب أخفاها في الحساب لتحديد ملاءمة الوصف لشيء من الأشياء، وهذا يعني إذن لكي يصار إلى ملاحظة الشيء الذي نحيل إليه. فإذا أُمح أحدهم في اجتماع ما إلى «الرجل الذي يشرب الشامانيا في آخر الصالة»، بينما في الواقع، فإن الأشخاص الوجوديين الذين يوجدون في آخر الصالة كانت كلوسهم مختلفة بسائل متلافي، وهم يشربون عصير الليمون، فإلى من نحيل العبارة؟ هل يجب النظر، للطور على المرجع، إلى «الوضع الواقعي»، أو إلى ما يظنه المتكلم، أو الحضور، أو إلى ما يفكر به أحدهم أن الآخر يظنه...؟

ملاحظة 1: يرفض بعض المنطقيين مثل رسل أن يعطوا للوصف المحدد وضع التعبير المرجعي. فالوصف، تبعاً لهم، لا يعيد في تعيين الأشياء التي ستؤكد فيما بعد بأنها أشياء، ولكنه يطرح تأكيدات بشكل مسبق. فربما يحل العبارة «ملك فرنسا الحالي أصلع» ليس في عزو الصلح إلى شيء عينه التعبير «ملك فرنسا الحالي»، ولكن بوصفه تأكيداً مضاعفاً. فمن جهة يوجد شيء واحد وواحد فقط يمتلك خاصية كونه ملك فرنسا الحالي، ومن جهة أخرى فإن هذا الشخص أصلع. ولما فريجييه، وثيمه في ذلك ستراوسون، فقد رأى على العكس من ذلك، أن وجود ملك ووحده أيضاً موضوع التأكيد، ولكنهما يشكلان افتراضاً مسبقاً لاستخدام معقول للتعبير. وعندما يتم تنفيذ هذا الشرط، فإن التعبير يسطوع بوظيفة التعين، ويشكل تعبيراً مرجعياً.

ملاحظة 2: إذا قبلنا بأنه يمكن للوصف المحدد أن يستخدم استخداماً مرجعياً، وأن وجود الشيء في هذه الحالة وجود مسبق الافتراض، فإننا نفهم أن يستخدم مثل هذا الوصف في تقديم عوالم متخيلة للخطاب (تنظر إلى بداية رواية من روايات الخيال العلمي). لقد احتفل سكان المريخ بإطلاق صاروخهم الأرضي الثالث.

ملاحظة 3: وحتى عندما نقبل بأن الوصف المحدد له استخدامات مرجعية، فيبقى أم لـ استعمال غير مرجعية، كالاستعمال المسمى «الإستادي»، والذي يسمح أن نقول مثلاً عن مستخدم نحكم على زواجه بأنه زواج مصعلي «إنه لم يتزوج زوجته، ولكنه تزوج اب

رب العمل». فإذا كان هذا المستخدم قد تزوج بالفعل إبتة مستخدمه، فإن على الجملة أن تكون متناقضة في الحالة التي تفهم فيها بشكل مرجعي الوصفين اللذين تتضمنهما. وبالمثل، فإن الوصف المحدد هنا يفيد في نعت دور شخص (المتزوجة) في حدث (الزواج). وتضمني العبارة حيث أن النعت (إبتة رب العمل) هو الذي يجب أن نعت به ويصلح التحليل نفسه بالنسبة إلى المثل المشهور فيستحق قاتل سميت الموت». فهذه العبارة يمكن أن تستخدم استخدماً غير مرجعي. إنها لا تستخدم حيث في القول إن "X" الذي يمكن أن نحيل إليه ونسميه أيضاً «ابن عم Y» يستحق الموت، ولكنها تستخدم في القول إن أياً كان، إذا قتل سميت، يجب أن يحكم عليه بالموت بوصفه قاتلاً (وهذا لا يمنع على كل حال أن سميت ربما يكون قد انتحرت).

■ لقد ناقش قضية الوصف المحدد كل من:

B. Russell, "On denoting". Mind, 1905, p. 478-493, et par P.F. Strawson dans l'article cité p. 306 et dans "Identifying reference and truth values", Theoria, 1965, p. 96-118. - La distinction de l'usage attributif et de l'usage référentiel des descriptions est généralement attribuée à K. Donnellan ("Reference and definite descriptions", texte de 1966 reproduit dans D.D. Steinberg et L.A. Jakobovits, eds., Semantics, Cambridge, GB, 1971). - J.-C. Prudente montre qu'elle n'est pas étrangère aux logiciens de Port-Royal, il montre aussi, sur un exemple historique, l'importance pratique que peuvent avoir les discussions sur les conditions d'application de l'usage référentiel (L'Analyse du langage à Port-Royal, Paris, 1985, chap. 7, § 3).

2- أسماء الأعلام القاعدية:

يقصد القواعديون بهذا الأسماء التي لا تتوافق إلا مع كائن واحد («الله»، «رابلية»، «باريس»). والاعتراض الذي نوجهه لمثل هذا الأمر هو أن هذه الأسماء نادرة: يوجد عدد من رابلية وعدمن باريس وتجب قراود بور - رويال (الجزء الثاني، الفصل الثالث) إن تعددية المرجع، في حالة أسماء الأعلام، تعدد عرضية، بينما هي جوهرية بالنسبة إلى لأسماء العامة. ولقد نقول في أينا هنا إذا كان يوجد عدد من المدن التي تسمى باريس، فإن ذلك إنما يكون التباساً (إنها مشتركات لفظية)، بينما وجود رجال مختلفين، فإنه لا يثبت أي التباس في الاسم العام «رجل». ولأن مرجع اسم العلم هو مرجع وحيد في عادة، فإننا نستنتج أحياناً أن اسم العلم إن هو إلا علامة ملصقة على شيء. ثم مرجع واحد، ولكن ليس له معنى، أو كما يقول «ج. ست. ميل» ليس له دلالة ذاتية، ولكن ليس له دلالة حافة (وهذا يتناسب مع ما سميته رسول «اسم العلم المتطقي»). وعلى العكس من

ذلك، فإن فريجه يرى أن أي مرجع لن يكون ممكناً من غير معنى. ولهذا السبب، فإنه لا يعترف بأي فارق منطقي بين المعايير القاعدية الذاتية والوصف المحدد. فأي معنى تستطيع الملاحظة اللسانية أن تعرفه لاسم العلم للقاعدي؟ وستلاحظ بداية أنه من غير الطبيعي استخدام اسم العلم إذا كنا لا نفكر أن هذا الاسم «يقول شيئاً للمخاطب، وإذا كان المخاطب إذن لن يعرف شيئاً حول حامل هذا الاسم. ويمكننا حينئذ أن نرى أن معنى اسم العلم، بالنسبة إلى المجتمع، يتمثل في مجموعة من المعلوم التي تتصل بحامله. وهي معارف من المفروض على كل عضو من أعضاء المجتمع أن يمتلكها، وإلا يكن فيهم على الأقل. وستلاحظ أيضاً الميل إلى تخصيص بعض أسماء الأعلام لأجناس معينة: "Médor" اسم كلب، "cadichon" اسم حمار. وهناك التمييز بين الأسماء العامة والأسماء الأستوتوقراطية. وفي كل هذه الحالات، فإن اسم العلم يندمج في مخطط للوصف.

■ هناك معلومات عديدة حول قضية أسماء الأعلام القاعدية. انظر

A.H. Gardiner, *The Theory of Proper Names*, Londres, 1954. Sur leur syntaxe et leur sémantique, voir le n°66 de *Langages* (juin 1982), le n°92 de *Langue française* (décembre 1991), et M.-N. Gary-Prieur, *Grammaire du nom propre*, Paris, 1994. Les points de vue de Frege et de Mill sont discutés par J.R. Searle, *Speech Act*, Cambridge (GB), 1969, chap. 7, 2 (trad. fr. *Les Actes de langage*, Paris, 1972).

لقد تناول عدد من المنطقيين وجهة نظر «ميل» مجدداً، وذلك منذ فرسل⁹. وأنكروا أطروحة «فريجه» التي ترى أن كل مرجع إنما يكون بواسطة تعبير مزود بمعنى. وقد قبلوا، على العكس من ذلك، بإمكانية المرجع المباشر. حول هذا يسكن الرجوع إلى: Cf. S. Kripke, *Naming and Necessity*, Oxford, 1980 (trad. *La logique des noms propres*, Paris, 1982); F. Recanati, *Direct Reference*, Oxford (GB) et Cambridge (Mass.), 1993.

3- أسماء الإشارة:

عندما يكون شرط الوحدة المطلوب لاستخدام الوصف المحدد غير منجز، فإننا نلجأ إلى أسماء الإشارة. وإننا لنقص بذلك العناصر اللسانية التي تصاحب بادئة التعيين (إن المقصود هنا هو أسماء الإشارة بالمعنى القاعدي، «هنا»، «هنا»، «هذه»... أو أدوات التعريف («الكلب»)، وإنها لتقال لجذب انتباه السامعين إلى كلب نعيته لهم). فهل اسم الإشارة الذي لا يكون مصحوباً، بالإضافة إلى حركة التعيين، بوصف، واضح أو غير واضح، يكفي لإنتاج الفعل المرجعي؟ إن هذا هو رأي رسل الذي يرى أن «هنا» و«هناك»، بعد أن نموذجين أصليين لأسماء الأعلام المنطقية. وإنه يستطيع أن يدمج هذه القصرية، لا.

المرجع، بالنسبة إليه، لا يستلزم أي تمثيل للشيء الذي نحيل إليه. فإذا أخذنا المصطلحات التي استعملها «سيل» بخصوص أسماء الأعلام القاعدية، فإن كون اسم الإشارة لا يحمل دلالة حافة فإن هذا لا يمنعه من التعيين. وإن هذا الموقف ليعد طبعاً موقفاً غير مقبول من منظور مرجحيه. وبالفعل، فإننا سنلاحظ أن «ذا» أو «ذاك»، حتى لو راعينا حركة التمييز، واتهما لا يستلزمان أن يكتفيا لتحديد شيء ما. فكيف نعرف أن هذا الذي يشار به إلى فوق الطاولة، هو الكتاب في كايته، أو هو خلاقه، أو لونه، أو التضاد بين لونه ولون الطاولة، أو الانطباع الخاص الذي يحدثه فيّ. وإن الاسم وإن كان ضمنياً على وجه الاحتمال، ليعد ضرورة لإنجاز العمل المرجحي. والسبب لأن الأسماء هي التي تقطع التابع الحساس إلى عالم من الأشياء (يجب أن لا تؤخذ هذه الكلمة بمعنى الجوهر. فالشيء الذي أحيل إليه يمكن أن يكون هذا البياض، وهذا الانطباع). ولقد يعني هذا إذن أنه لا اسم الإشارة، ولا حركة التمييز ليسا مرجحين في ذاتهما، وأن «ذا» أو «ذاك» يجب عليهما أن يفسرا مثل الكتاب الذي أظهره لك، «لون هذا الكتاب»، إلى آخره.

ملاحظة: ينبغي ما سبق إلى تمييز التضاد بين «الصفة» و«الاسم». إذ ليس للصفة سلطة خاصة على الاسم لكي يشكل الأشياء. ولنفترض أن الفرنسية تسمح بقول *ce grand* - هذا الكبير - وهي تعني الاسم ضمناً، فإن التعبير لا يكفي لإنشاء معرفة، حتى وإن كنا نشير ترانسياً إلى حيز مكاني حيث يوجد كتاب فقط، وإذا كان المقصود هو الكتاب نفسه، منعوتاً بالكبير، أو جزءاً كبيراً من الكتاب، أو نافذة الكبرى، إلى آخره. وكذلك، ليس، إن الاسم، بالتضاد مع الصفة، قد سمي خلال زمن طويل «اسم عام». وبالتالي، فإن الصفة تستطيع أن تساهم في وصف الشيء، ولكن هذا الوصف نفسه لا يستطيع أن يحدد المرجع إلا إذا تضمن اسماً.

■ حول دور الاسم في المرجح، انظر:

P.T. Geach, *Reference and Generality*, Ithaca, 1963, chap. 2 et 3. Sur la valeur référentielle de l'adjectif, M. Riegel, *L'Adjectif attribut*, Paris, 1985 (chap. 3)

4- الإشارات:

بعد التعبير إشارياً في سياق ما، إذا كان مرجحه لا يستطيع أن يكون محدداً إلا إزاء الهوية أو إزاء وضع المتضامنين في اللحظة التي يتكلمون فيها. وتعد بعض التعابير إشارية في كل السياقات التي تظهر فيها. وهكذا هي ضمائر الشخص الأول والثاني التي تعين الشخص الذي يتكلم، وذلك الذي يتعلق الكلام به. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الأسماء الصلبة فهي إذا كانت تستخدم لتعيين فترة زمنية، في الماضي أو المستقبل، فذلك يكون

إزاء لحظة التلقظ: إن جملة «القد جاء بيير» تعرض معي. بيير قبل لحظة الكلام. ويوجد في كثير من اللغات أزواج من المتباير المترادفة ظاهرياً، ولكن إحداها تكون على الدوام إشارة (إن الأولى من كل زوج موجودة في القائمة التي تلي)، بينما الثانية فلا تكون أبداً هنا («هنا حيث يجري الحوار») وعكسها «هنا هذا المكان». البارحة («هذه اليوم الذي نتكلم فيه») وعكسها «الغشية». في هذه اللحظة (= في اللحظة التي نتكلم فيها) وعكسها «في هذه اللحظة». خلال زمن قليل (= زمن قليل بعد اللحظة التي تكلمت فيها) وعكسها «بعد زمن قليل».

(ملاحظة: إن «مباشرة» يمكن أن تكون إشارة، بينما لا تكون كلمة «فوراً» كذلك أبداً، فإذا كانت «هنا»، شعورياً، إشارة دائماً، فإن «هناك» يمكن أن تكون أو لا تكون كذلك).

إن للجزيرة الإشارة نتائج نظرية مهمة. فهي، تبعاً لبنيشت، تشكل ابتداءً للخطاب داخل اللغة، ذلك لأن معانيها نفسها (المنهج المستخدم للمثور على مراجعها) وإن كانت تعد جزءاً من اللغة، إلا أنها تشير إلى استخدامها. ومن جهة أخرى، فإنها لتضفي بشكل عام (وليس بشكل محلي) إلى التطبيق على العالم الواقعي لما يقوله «الكلام» (وكذلك، فإن جاكسون يسميها «واميلات كلامية»). وذلك لأن الطرف «هنا» يشير من خلال معناه نفسه إلى مكان الكلام. فجملة مثل «بيير هنا» تضع بيير في العالم الذي يضمه الكلام فيه، أي فيما نسميه «الواقع». وإننا لنفهم أن حضور الإشارات في خطاب المتخيل يطرح قضايا خطيرة بالنسبة إلى نظرية الأدب. فكيف يمكن للمبارة أن تحمل إلى عالم متخيل إذا كانت تحتوي على كلمات ترسيها في عالم النطق؟

ويمكننا أن نتساءل أخيراً إذا ما كان فعل المرجع ممكناً من غير استعمال للإشارات واضح أو غير واضح. فاسم الإشارة، كما سبق أن حددناها، تنقسم وجهاً إشارياً. وهذه أيضاً هي حالة أسماء الأعلام («هيون» = «الليبيون الذي نعرفه»). وأخيراً، فإن الوصف المحدود لا يستطيع عموماً أن يلبّي شرط الوحدة إذا لم يشتر «مباشرة أو غير مباشرة، إلى ظروف الكلام» («الرجل إلى جانب بيير» = «الرجل الذي في المكان والزمان الذي أتكلم فيه، يوجد إلى جانب بيير الوحيد والذي هو موضوع السؤال في حديثنا الحالي»).

- Sur les déictiques: R. Jakobson, *Essais de linguistique générale*, Paris, 1963, chap. 9, et E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 5 - Sur l'aspect logique du problème: Y. Bar-Hillel, "Indexical expressions", *Mind*, 1954, p. 359-379, et A.N. Prior, "On spurious egocentricity" (1967).

Philosophy 42. P. 326-335. - Les rapports entre pronoms personnels et démonstratifs sont décrits de façon systématique, dès 1904, par K. Brugmann, qui donne une théorie générale de la deixis (Die Demonstrativpronomina der indo-germanischen Sprachen, Leipzig, 1904), développée, dans une perspective psycho-linguistique, par K. Bühler (Sprachtheorie, Léna, 1934, trad. Theory of Language, Amsterdam, 1990, 2e partie). - Les différents modes de référence aux individus font l'objet des chap. 3 et 4 de J.-C. Paricute, Le Langage et l'individu, Paris, 1973.

5- المحددات

تلاحظ قواعد بور - ويغال أن الاسم العام لا يشير بنصب إلى شيء (الجرم الثاني، الفصل المباشر)، وأنه يحيل فقط إلى متصور (ونحن نقول إن له معنى ولكن ليس له مرجعاً). ولذا، فهي تطلق اسم «محددات» على العناصر التي يجب أن تصاف إليه لكي نستطيع أن نثبت له «امتداداً»، أي لكي نجعله يتناسب مع قطاع معين من الواقع (أي أنها تتخلل إذن من المعنى إلى المرجع). ويمكن لأداة التعريف أن تضيف هذا الدور، كما يمكن أن تضيف دوال الملكية، وأسماء الإشارة، وكذلك أيضاً أسماء الأعداد أو أدوات وصفات «التشكيك» (بمعنى، كل). وهكذا، فإننا سنحيل ليس إذا قلنا فقط «الصديق» أو «هذا الصديق»، ولكن إذا قلنا أيضاً «صديق»، «بعض الأصدقاء». وهذا ما يشير بمعنى الضحايا، وذلك لأننا لا نرى جيداً ما الذي تعنيه هذه التعبيرات الأخيرة.

■ ثمة نظرية قريبة جداً من نظرية بور-ويغال توجد في:

C. Bally: Linguistique générale et linguistique française. Berne, 1944, chap. 3

ويشكل أكثر تطوراً وتلويحاً، نجدها عند ج. س. ميلنير. فهو يفضل المتصور «المرجع الافتراضي» بالمعنى كل محدد بوصفه نموذجاً مرجعياً.

وبالنسبة إلى نقد متطفي لهذه النظرية، انظر:

Geach, Reference and Generality, Ithaca, 1968 (2e éd.), chap. 1 (Geach l'appelle "doctrine de la distribution"). - Pour une critique linguistique: O. Ducrot, "Les indéfinis et l'énonciation", Langages, 17 mars 1970.

التخيل

FICTION

تميز العبارات اللسانية وظائف مختلفة. وتكمن واحدة من وظائفها في الإحالة إلى العالم. ويتحقق هذا الفعل المرجعي من خلال وظائف وصفية. فإذا كان الخطاب التخيلي، من منظور لساني محض، هو أيضاً خطاب وصفي، فإنه يفتقر مع ذلك عن الخطاب المرجعي في أن جملة لا تحيل إلى مراجع واقعية. ولكن المقصود هنا هو تحديد سلبى محض للتخيل الذي لا يقوى على الاستجابة: القضية الجوهرية التي يجب على كل نظرية تخيلية أن تواجهها ليس فقط في أن نقول لنا ما لا يقوم به خطاب التخيل، ولكن في اقتراح تفسير لعملة الإيهامي (الذي يستبدل فعل المرجع بأشياء واقعية).

١ - التخيل والمرجع

من منظور منطقي، وبشكل أكثر تحديداً من منظور وظيفي حقيقي، فإننا نحدد الخطاب التخيلي بعدم وجود دلالة تمييزية. فالمكونات اللسانية التي لها في الخطاب العواملي وظيفة تعيينية (وصف محدد، أسماء أهلام، أسماء إشارة، تأشيرية، إلى آخره) هي مكونات (على الأقل في معظمها) فارغة من الدلالة التمييزية. وتعباً لفرجييه، فإن للعبارات الوظيفية معنى، ولكن لا مرجع لها: عند ما نسع مثلاً إلى قصيدة ملحمية، فإن ما يمتنا فيها، بعيداً عن الترخيم الكلامي، إنما هو معنى الجميل فقط، وكذلك الصور والمظاهر التي تستدعيها هذه الجميل. فإذا طرحنا مسأله الحقيقة، فإننا سندع جانباً اللذة الجمالية لننتج نحو الملاحظة العملية. ولذا فإن تعريف التخيل بأنه خطاب ليس له دلالة تعيينية، قد كان مقبولاً من لدن كل المنطقين، ولكن هن. خودمانه (1960) كان قد ركز أن المقصود بالأمر هو اتهام ضروري للتخيل ولكنه غير كاف. ولو لم يكن الحال كذلك لكانت كل العبارات الخاطئة (أو الكاذبة أيضاً) عبارات تخيلية. وإنما لا نستطيع أيضاً أن نقول إن

كي العبارات المخاطلة التي نجعلها في النصوص الأدبية (بالمعنى الجمالي والمؤسسي) **المصطلح**، هي عبارات تخيلية. ففي عمل أدبي له خصوصيته مثل السيرة الذاتية، فإن دلالة الذاتية تتمثل بوصفها خطأ أو كذباً وليس بوصفها عبارة تخيلية. ومن جهة أخرى، نادرة هي القصص المتخيلة التي تكون فيها كل العبارات عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة نستخلص الرواية التاريخية جزءاً كبيراً من جاذبيتها من الطريقة التي تنظم فيها عبارات ذات دلالة ذاتية قوية في عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة تشكل الإطار أحام للقصة. ويمكننا أن نستخلص أن خصوصية التخيل تكمن قبل كل شيء في أن خلوه من الدلالة الذاتية يرتبط «بشرك ظاهري» (غودمان) أو باعتراض ضمني مسبق ويفصله «بكون غير مهم مثلاً أن يكون للاسم «أوليس» مرجعاً أو أن لا يكون» (فريجه). ومن هنا فقد نشأت ضرورة اعتماد المكون التداولي بتميزه (انظر فيما يلي).

إن تعريف التخيل بالدلالة الذاتية المعدومة يقف عند تحليله سليماً: إنه يقول لنا ما لا يكونه، وليس بالأخرى ما يكونه. ولقد اقترحنا في داخل المقاربة المنطقية عدداً من الفرضيات تتعلق بالوظيفة الإيجابية للعبارات التخيلية. وخلال زمن طويل، ولا سيما على أثر «رسل» والوصفية المنطقية، فقد وُفقت كل قيمة إدراكية للأعمال التخيلية: لقد وصف أودن وورشافز (1923) أن العبارات الأدبية تمثل شبه عبارات، ولها وظيفة انفعالية. وإن هذا التفسير «التمييزي» (بالفيل 1988) الذي لا يعطي بعداً إدراكياً للعبارات إلا إذا كانت تحيل إلى كينونات من العالم المادي، إنما يحد في الواقع إلى التمييز الذي أقامه فريجه بين المعنى والمرجع. وقد كان له الفضل على الأقل في عدم قطع أعمال التخيل كلية عن الوظيفة الإدراكية للغة. ونظراً للسمعة التي تبدو معضدة لحديث التفسير الانفعالي، فإن أحداً لم يحد يدافع عنه في أماننا هذه. ويبدو، بالنسبة إلى الجوهري، أننا نستطيع أن نتصور نموذجين من التفسير قاصدين أن ينصفا الثروة الإدراكية للتخيل، من غير أن يشككا بالأطروحة الخاصة بغياب هذه الثروة عن الدلالة الذاتية في العالم «الواقعي».

لقد كان التفسير الأول الذي دافع عنه «ن. غودمان» (1968، 1989)، يذهب فكرة أن الخطاب التخيلي هو خطاب معدوم الدلالة الذاتية الحرفية، ولكن هذا التفسير يوسع مفهوم المرجح بإدخال الدلالة الذاتية الاستعمالية عليه من جهة، وإدخال طرائق للمرجع غير ذاتية للدلالة من جهة أخرى. وهكذا، فإن التأكيد الذي تكون دلالة الذاتية معدومة، عندما يقرأ حرفياً فإنه يستطيع أن يصبح حقيقياً (أي يستطيع أن يكون ذاتي الدلالة). ولما عندما يقرأ «استعمالياً»، دون كيشوت لا وجود له، وإن كل تأكيد بخصوصه هو تأكيد خاطئ حرفياً، ولكن إذا أخذ استعمالياً، فإن اسم المعلم ينطبق على عدد كبير من الرجال. ويمكن أن يقال منشيء عن الأفعال. ومن جهة أخرى، فإن غياب الدلالة الذاتية الحرفية في النصوص

التحليلية يبحث القارئ في الواقع كي ينشط نماذج أخرى من العلاقة المرجعية وخاصة الأمثلة والتعبير: إن رواية البحث عن الزمن الضائع لتضرب مثلاً بالبنية السردية التي تتخذ شكل حلقة (تتصل نهاية القصة ببداية سرد القصة، والسبب لأن الكتاب ينتخم على قرار الطفل مارسيل بكتلة الكتاب الذي انتهى القارئ من قرائته لثوّه). وتعتبر هذه البنية في الوقت نفسه (أي أنها تضرب الأمثلة استعواياً) عن نموذج معين من العلاقة بين الفن والزمن (أن تتصل نهاية الكتاب ببدايته، فهذه استعارة من استعارات الاعتقاد البروستي الذي يلغي العمل الفني، نيماً له، الزمن). وتبعاً لقرودمان، فإن السمات الأدبية الجوهرية، وكذلك الفهم التعبيرية، تشكل جزءاً من البنية المرجعية للأشواق الرمزية تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى الدلالة الذاتية: أن لا يكون للعمل دلالة ذاتية، أي أن يكون تخيلياً، فإن هذا لا يمنعه من اعتلاك بعد مرجعي.

ولما المقاربة الثانية، فإنها تستلهم المنطق الموجه ونظرية العوالم الممكنة، وتوسع ميدان الكينونات التي يمكن أن تكون ذات دلالات ذاتية. فالمنطق الموجه يقبل مثلاً من العبارة المضادة للمواقع هوفاً عن أن تكون فارغة من الدلالة الذاتية أن نحيل إلى عالم ممكن، أي إلى تعاقب للعالم الواقعي في بنية للتأويل عامة أكثر بحيث لا يكون فيها هذا العالم سوى عضو من أعضائها (وإن كان عضواً مفضلاً، على الأقل في نظرية كريبك). وإن هذه المفكرة التي تعود إلى ليبينز، قد قادت بعض نقاد القرن الثامن عشر (بريتاخبر، بودمير) إلى تصور الدلالة التخيلية بمصطلحات العوالم الممكنة. وإن هذا الحل الذي جعلته تطورات المنطق الموجه آتياً، قد أعاد أخذ عدد من النقاد والفلاسفة (مثل فان ديك، لويس، وانير، مارتينيز - بوناتي، بارسون، ولترمشروف، باغين دوليزيل) الذين يرون أن وظيفة الدلالة الذاتية للمعارف التخيلية نحيل إلى عوالم تخيلية يخلقها المؤلف، والقرء يعمدون بنامها. ولقد أظهر هويل، ولويس، وأخرون مع ذلك أيضاً أن نظرية العوالم التخيلية لا تخضع للقيود الدقيقة جداً التي تنسب منطق العوالم الممكنة: إن هذه العوالم، من جهة، يتم التحقق منها في إطار بنية للتأويل مقيّدة وليست حلقاً حراً كما هي حال المتخيلات. وإنها، من جهة أخرى، وعلى عكس التخيلات، تستبعد الكينونات المتناقضة (مثلاً الدائرة المربعة). وإن العوالم التخيلية، من جهة أخرى، عوالم غير مكتملة (ومن حد ينشأ عدم البت مثلاً بالنسبة إلى مسألة معرفة ما لليدي ما شبيت من أطفال)، كما إن بعضها، مثل عوالم التخيل ذات التبشير الداخلي المتعدد (مثل «الفجوة والهيجان» لفرلكر). لتعد غير متجانسة دلالية (دوليزيل 1988). بيد أن بافل (1990)، الذي أولى هذه الاعتراضات أهمية، قدم مصوراً كثير التلوينات عن العوالم التخيلية: لقد انطلق من فكر،

مؤامرا أننا نتمكن في الحياة اليومية في تعلدية من العوالم، وأنتا نغير من غير توقف من عالم إلى آخر. ولقد أباين بهذا أن التخيل لا يتحدد بالممارض القطعي مع الواقع وإن كان يتغل بحرية بين العوالم المختلفة بأننا علاقات وثيقة إلى حد ما بين هذه العوالم المتخيلة والعوالم المختلفة التي يسكنها الإنسان تاريخياً واجتماعياً (بما في ذلك هذا العالم الحاضر جداً والذي هو الكون المادي المحض). ولذا، يجب على التخيل بالأحرى أن يتخذ موصفاً على سلم متابع من العوالم "صحيح" إلى حد ما، أو "متخيل" إلى حد ما، والذي يحدد تفاعلاته الواقع الإنساني.

■ عن الأدب والحقيقة المنطقية، انظر :

G Frege, *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, 1971; C.K. Ogden et I.A. Richard, *The Meaning of Meaning*, New York, 1923; R. Jégaden, "Les différentes conceptions de la vérité dans l'œuvre d'art", *Revue d'esthétique*, 2, 1949, p. 162-180; M.C. Beardsley, *Aesthetics: Problems in the Philosophy of Criticism*, New York, 1958; T. Todorov, "Note sur le langage poétique", *Semiotica*, 1, 1969, 3, p. 322-328; C. Kerbrat-Orecchioni, "Le texte littéraire: non-référence, auto-référence ou référence fictionnelle?", *Texte*, 1, 1982, p. 27-49.

حول طرق المرجع الذي ليس له دلالة ذاتية، انظر :

N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; N. Goodman, "Fiction for five fingers", in *Of Mind and other Matters*, Cambridge, 1989; J.-M. Schaeffer, "Nelson Goodman en poéticien: trois esquisses", *Les Cahiers du Musée national d'art moderne*, n°41, 1992, p. 85-97.

عن العوالم التخيلية، انظر :

T.-A. Van Dijk, "Action, action description and narrative", *New Literary History*, 6, 1974-1975, p. 273-294; T. Pavel, "Possible worlds in literary semantics", *The Journal of Aesthetics and Art Criticism*, 34, 1975-1976, p. 165-176; D. Lewis, "Truth in fiction", *American Philosophical Quarterly*, 15, 1978, p. 37-46; R. Howell, "fictional objects: how they are and how they are not", *Poetics*, VIII, 1979, p. 129-177; N. Wolterstorff, *Works and Worlds of Art*, Oxford, 1980; T. Parsons, *Nonexistent Objects*, New Haven, London, 1980; E. Winter, *Invented Worlds: The Psychology of the Arts*, Cambridge (Mass.), 1982; F. Martinez-Bonati, "Towards a formal ontology of fictional worlds", *Philosophy and Literature*, VII, 1983, p. 182-195; T. Pavel, *Univers de la fiction*, Paris 1988; L. Dolezal, "Mimetics and possible worlds", *Poetics Today*, 9, 3, 1988, p. 475-496.

2 - التخيل والتصنع

أن يكون فراغ الدلالة الفنية للخطاب التخيلي قائماً، على عكس الخطاب الواقعي، على الإصرار، فإن هذا يبين أن تحديد التخيل الأدبي يجب أن يشتمل على بعد تداولي، قادر أن يبيس الحالة الخاصة للتصير التخيلي. ولقد نعلم أن الذي أشار إلى هذا الوجه بشكل خاص هو نظرية أعمال اللغة (أوستان، أوهمان، سيرل، ويان، برات). وهكذا، فإن سيرل (1975)، إذ انطلاق من أن العبارات السردية للتخيل تلك العبارات التي تقدم نفسها بوصفها تأكيداً من غير أن تستجيب لشروط الصدق، والالتزام، والقدرة على إثبات أقوالها التي هي أقوال تأكيد جاد، فإنه قد حددها بوصفها تأكيدات مصطنعة: «ينتظر المؤلف أنه سيجز أفعالاً قروية إذ يعلن (يكتب) والقياً للجميل (...)». ويعد فعل القول فعلاً مصطنعاً، ولكن فعل التصير يعد فعلاً واقعياً. وكما يرى سيرل، فإن وجود مجموعة من التواضعات غير اللغوية وذات نظام فرائضي يقطع الصلة بين الكلمات والعالم، ليكفي التحديد وضع العبارات التخيلية. وإته ليرفض الفكرة التي تقول إن رواية التخيل تشكل فعلاً لغوياً فريداً كما يفرض ذلك والترستورف (1980)، والذي يضع الفعل القول المحقق والتخيل في المستوى نفسه لأفعال التأكيد، والوعد، إلى آخره. وثمناً لسيرل «إذا كانت جعل عمل تخيلي تستخدم لإنجاز أعمال لغوية تختلف كلية عن تلك التي يحددها المعنى الحرفي، فيجب أن يكون لها معنى آخر». ويقول آخر لا تتساوى لعبة اللغة التخيلية مع ألعاب لغة القول المحقق، إنها «تشوش» عليها (أوستان).

إن تعريف السرد الخيالي بوصفه تصريحاً مصطنعاً ليكشف بلا اعتراف عن بعد جوهرى من التحول الأدبي. ولقد اعترضنا على هذا التعريف القسدي للتخيل بأننا غالباً ما نقرأ نصوصاً نمدها تخيلها بينما القصد منها لم يكن كذلك. ولكن هذا، بعيداً عن إظهار أن التخيل ليس حدثاً قصدياً، يربح مفهوماً سيرل: فنحن عندما نحقق قصد المؤلف، فإننا نعوزه بقصدنا، ذلك لأن القصد (جهيت) هو نفسه شكل من القصدية.

يبنى تعريف سيرل بالنسبة إلى ما هو أساسي تعريفاً سلبياً. وإن جهيت (1991)، مع تأكيد، بأن رواية التخيل ليست فعلاً لغوياً حقيقياً فريداً، فقد اقترح تمثيل مفهوم الفيلسوف: يستلزم التعبير الخيالي أفعالاً لغوية جادة غير مباشرة موجهة إلى القارئ، فلما أن تكون مطالبات تفرض عليه أن يتخيل هذا الوضع أو ذاك، وإما أن تفرض عليه، بشكل عام، بيانات يؤسس القارئ بوساطتها (في ذهن المرسل إليه) النظر إلى المحاولات التي تكون موضوع التأكيدات المصطنعة. وستكون إذن العبارات التخيلية تصريحات مصطنعة تنطلي على طريقة فعل اللغة غير المباشر (أو الصورة) ببيانات (أو مطالبات) تخيلية واضحة،

(جينييت 1991). ومن قبل هذا، كان دوليزيل (1980) قد زعم أن العبارات التي تؤسس العالم المتخيل تمثل عبارات أدائية بالمعنى الذي يقدمه أوستان. ولكنه في الوقت نفسه رفض تعريف القول المحقق الذي اقترحه سيرل، بحجة أن أي عبارة في النص السردى لا تحيل إلى المؤلف، وذلك لأن المؤلف والراوي مختلفان من حيث العباد. ونستطيع مع ذلك أن نجيب على هذا الاعتراض أن التمييز الوظيفي بين المؤلف والراوي إن هو إلا نتيجة لاصطناع القول المتحقق: لأن المؤلف يتظاهر فقط بأنه يصنع تصريحاته، فإن عبارات الراوي تنفصل عن المتلفظ الفعلي للنص، أي عن المؤلف إذن.

ويوجد هم التعريف السليم على كل حال بعيداً في النظرية العامة للتخيل التي أنشأها دك. والتون (1990). فلقد تصور النشاط التخيلي بوصفه نشاطاً لتصنع الاعتقاد، وأنه لينأسس على ضوابط للمعب مقبولة شرطياً، ويفضلها نستدعي لكي نتخيل عالماً متخيلاً يتناسب مع العبارات التخيلية. ولقد نقد والتون تعريف سيرل كذلك أيضاً لأنه لا يتلاءم مع التخيلات غير الكلامية. ولكن على العكس من ذلك، فإن نظريته توشك أن تكون عامة جداً: إن تعريف سيرل، والنسخة المعدلة التي اقترحها جينييت لهما حسنة في كشف علاقة المحاكاة الكونية المماثلة، والتي تربط السرد المتخيل والخطاب المصطنع. وهي علاقة تمثل خصوصية الخيال الأدبي، والذي لا يصل إلى تفسيره لا مقصور والتون ولا مقصور دوليزيل.

وإنه، مع ذلك، على الرغم من هذه المزاج، فإن التعريف الدرائمي الذي اقترحه سيرل لا يستطع أن يعرف الخيال الأدبي بما هو كذلك: إنه يتعلق فقط بالعبارات السردية بما إنها تمنع نفسها بوصفها عبارات، يشطّط المؤلف بها. ويميز سيرل نفسه على كل حال بوضوح بين القصة التي تقوم على الشخص الثالث حيث يتظاهر المؤلف بصنع تصريحات، والقصة التي تقوم على الشخص الأول، حيث يتظاهر المؤلف أن يكون شخصاً آخر يصنع تصريحاته، والتشثيل المسرحي حيث يتظاهر الممثل أن يكون شخصية ويؤدي أفعاله 'للمفرد'. وأما ما يتعلق بالمؤلف الدرامي، فإن سيرل يظن أن ما يميزه «بشبه كتابة الوصفة التجارية للتصنع أكثر من المشاركة الباشرة في شكل التصنع نفسه». وهذا لا يسع أننا حين نقرأ نصاً درامياً، فإننا لا نقرأه (على الأقل عادية) بوصفه وصفة جاهزة من أجل تمثيل مسرحي، ولكن بوصفه تمثيلاً تخيلاً: إن تأسيس التخيل لا يمر إذن بالضرورة عبر تصنيع سلطري إلا إذا افترضنا أن الكاتب يصنع أنه يحمل تبادلات حوارية ولقائية، وهذا لا يتوافق ناعاً مع حساسية القراء. ولقد ركز جينييت هو أيضاً على قيد بعد التعريف بمصطلحات أعمال اللغة المصطنعة. ولا حظ أن تصريحات راوي قصة الشخص الأول ليست مصطنعة

كما هو يدعي: إنها تشكل جزءاً من العالم المتخيل. وهي بما هي كذلك، فإن المقصود بها أفعال لغوية جدية تماماً (في العالم المتخيل). وإذ لا يضيف أن الشيء نفسه يصلح بالنسبة إلى الحوارات بين الشخصيات في الرواية التي يرويها الشخص الثالث. ويقول آخر يجب التمييز في داخل القصة المتخيلة الحديث نفسها بين الأفعال اللغوية المصطنعة والأفعال اللغوية الممثلة. وهذا تمييز كان أنطالون قد أحس به مسبقاً في تعارضه بين الحديث المباشر والمحاكاة. ولهذا، فإنه يبدو واضحاً أن الوضع التداولي للتخيل الأدبي لا يزداد ببساطة إلى قرينة أفعال اللغة المصطنعة، حتى وإن كان المفهوم العام للاصطناع يظل مركزياً من غير شك بالنسبة إلى الوضع التداولي للتخيل في ذاته.

- J.-L. Austin, *Quand dire c'est faire* (1960), Paris, 1970; R. Ohmann, "Speech acts and the definition of literature", *Philosophy and Rhetoric*, IV, 1971, p. 4-19; J.-R. Searle, "Le statut logique du discours de fiction" (1975), in *Sens et expression*, Paris, 1982, p. 101-119; M.-L. Pratt, *Towards a Speech Act Theory of Literary Discourse*, Bloomington, 1977; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", *Poetics Today*, I, 1980, p. 7-25; N. Wolterstorff, *Works and Worlds of Art*, Londres, 1980; M. L. Ryan, "Fiction as logical, ontological and illocutionary issue", *Style*, 18, 1984, p. 121-139; K. Walton, *Mimesis as Make-believe*, Cambridge (Mass.), 1990; G. Genette, "Les actes de fiction", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

3 - الخصوصيات الساتية للمصطلح التخيلي

لكي نستطيع فكرة الاصطناع أن تكون مقبولة، يبدو أنه يجب على قصة التخيل أن تبقى قريبة من القصة الواقعية، وذلك لكي يستطيع القارئ أن يحافظ على الفكرة التي تقول ربما يكون المقصود فيها هو قصة واقعية. وإذ لا يصحح أن علم السرد قد انتقل حتى الآن بقصة التخيل، وذلك إلى درجة أنه مازال ليس في حوزتنا كثير من الدراسات المقارنة. ولقد لا حظنا، مع ذلك، في كثير من الأحيان أن القصص المتخيلة المصنعة على الشخص الأول (مثل السيرة الذاتية المتخيلة) تميل إلى «المحاكاة» قريباً جداً من معادلاتها الجديدة (موريسكي 1982)، وكذلك أيضاً، فقد بين لوجون (1986) أن السيرة الذاتية المتخيلة تفضل أن تتبار على تجربة الشخصية، بينما السيرة الذاتية الواقعية تفضل عمومًا صوت الراوي (وهو مختلف وظيفياً عن صوت الشخصية، حتى وإن كان الإثنان يلتقيان من حيث علم الكائن). وكذلك، فإن الفوارق في ميدان القصة المتخيلة الحديثة ظاهرة أكثر، لا سيما على مستوى العلاقة بين المؤلف والراوي. ذلك لأن الراوي في القصة المتخيلة

يختلف وتطوياً عن المؤلف. ويكون هذا على عكس ما يجري في القصة الواقعية (جيببت 1991) ومن جهة أخرى، ومنذ القرن التاسع عشر، فإن الأشكال الأكثر تعقيداً للقصة التي تقوم على الشخص الثالث، لتبتعد بقوة أكثر من بنى القصص الواقعية. وإن هذا ليكون سبب الاستعمال المكثف للتبشير الداخلي. ولقد اقترح كايث هامبرغر، انطلاقاً من هذه الملاحظة الأخيرة، تمييزاً جليوياً بين التخيل والتصنع، نظراً لأن الأول - محدود على القصة المتفابرة الحديث - لا يحاكي أي فعل نغوي جدي، ولكنه يكون بنية تمثيلية مستقلة من غير راي وتنهي تماماً من خلال «أصل» التخليبيين واللذين هما الشخصيات. ومن هنا، نشأت الأطروحة الخلافية «لا زمانية الفعل الماضي». وتبعاً لـ «هامبورغر»، فإن الماضي، في قصة متخينة (متفابرة الحديث)، لم تعد وظيفته أن يعين الماضي لأن الشخصية المتخيلة تتكون من «أنا - أصل» متخيل فوراً، وهو يحيل المعنى غير الثام للأفعال التي تستخدم في وصفه إلى عدم». ولذا، فإن القصة المتخيلة المتفابرة الحديث هي قصة غير زمنية: إن «الماضي الملحمي» يتحول إلى علامة على المتخيل بسبب عدم زمنيته. وهي تلاحظ خاصة في الاستعمال المتخرف للإشارات الزمنية.

إن جميع «هامبورغر» مفصلة جيداً، ولكن أطروحة نصلهم، في القصص المتفابرة الأحاديث، مع مدخلات لوسيط ملصاح من المعلومات السردية والذي لا يختزل ظاهرياً إلى عالم الشخصيات. وإن تحليلاته، وكذلك تحليلات المؤلفين المستلهمة من أعماله (مثل بانفيلد 1982) قد جذبت مع ذلك الانتباه إلى محور التخيل المعاصر المتفابرة الحديث إزاء القصة الواقعية. وهذا يستدعي من غير اعتراض ضعفاً في الأهمية الجمالية لعلاقة التصنع. ولقد سمحت الأهمية المعطاة لهذه الظواهر بإظهار عدم معين من السمات اللسانية «لني إذا لم تكن محددة للمتخيل المتفابرة الحديث، فُتُها ليست أقل من كونها سمات بارزة. وإن هذا ليقود إلى تلطيف تأكيد سيرك والذي تيمأ له «لا توجد ملكية نصية، نوعية أو دلالية تسمح بمطابقة النص بوصفه عملاً من أعمال التخيل».

إن المميزات اللسانية الأكثر كشافاً للتخيل في حالة الشخص الثالث هي:

1- استخدام الأفعال الواصفة للسيرويات الداخلية (تأمل، فكر، اعتقد، شعر، أمل، إلى آخره). وهي أفعال تنفي على أشخاص آخرين غير أولئك الذين ينطقون بالقصة. وتطبق هذه الأفعال على الشخص الأول خاصة، وذلك لأننا لا نملك مفهوماً إلا إلى داخلنا الخاص. وعلى العكس من هذا، ففي المتخيل المتفابرة الحديث، نجد أن ذاتية شعور ثالث تقدم من الداخل غالباً.

2- استخدام الخطاب غير المباشر والحر، واستخدام الحوار الداخلي. وإننا لنصل

باستخدام تقنيات مختطة إلى النتيجة نفسها التي وصلنا إليها في الحالة الأولى. فالشخصيات ينظر إليها من الداخل.

3- استخدام تكرار الكلمات الأولى من المهارات من غير صلة (لقد كان همنوي. مثلاً، يُدخل شخصياته مباشرة من طريق اسم المعلم).

4- استخدام أفعال دالة على الحالة (مثل: نهض، ذهب، كان جالساً، امتلك ليلاً فلفاً، إلى آخره) في عبارات تحويل إلى حوادث بعيدة في الزمن أو يكون تفرعها عبر محدد ولجلاء هذه السمة، فقد ذكر هامبرغر مقطعاً للكاتب السويسري غوتفريد كيلير. وفي نهاية سنوات 1820، بينما كانت مدينة زيورخ مغطاة بأعمال مقراة على طول محيطها، خرج شاب في مركز المدينة من سريره ذات صباح صيفي مضيء. وتبدو مثل هذه العبارة في قصة واقعية غير طبيعية. فاستخدام الفعل الدال على الحالة لا يتلاءم جيداً مع السمة الغامضة جداً لتحديد الوضع.

5- الاستخدام المكثف للحوارات، لا سيما عندما يكون من المفترض أنها حدثت في زمن بعيد عن لحظة النطق بالقصة (نتلاحظ مع ذلك أن استخدام الحوارات ليس نادر في نصوص المؤرخين القدماء، مثل هيرودوت).

6- الاستخدام الإشاري المكاني المحمول إلى شخص ثالث، وخاصة استخدام التوليف الإشاري الزمني مع الماضي ومع الماضي الجيد. ولا يمكن للإشارات المكانيّة (هنا، هناك، إلى آخره)، في الخطاب الواقعي، أن تستعمل إلا يكونها تعمل على الناظر (أنا)، بينما تحمل غالباً في القصة المتخيلة على الشخص الثالث (لقد تقدم تحت الأشخاص: هنا كان البحر أكثر ندوة). وكذلك، فإنه لا يمكن، إلا في الخطاب، للإشارة الزمنية مثل «اليوم» أن تتوالت مع الماضي «اليوم كان البحر أكثر برودة»، أو «الباردة» مع الماضي الجيد «كان البرودة».

ترتبط معظم هذه السمات لأسباب متفرقة بما نسميه التعبير الداخلي. وبهذا المعنى، فإنها ليست محددة للقصة الوظيفية كما هي، ولكننا، بلا منازع، تشكل في مجرمهم «أنا» (هامبرغر) تسمح بشخصية الشخصيات الحديث والمعاصر من الخطاب الواقعي وستذهب العدوى بين التخيل والقصة الواقعية في الاجتماعيّ فعلاً. وهكذا، فقد جند اد. سيبرير (الانتباه 1981) نحو الاستخدام المكثف للخطاب غير المباشر في أدب عمه السلالات البشرية، بينما للسلطة المخلفة لإعادة إنتاج كلام الوطن الأصلي فتشترى الاستخدام المطلق للشواهد المباشرة (ومن هنا ينتج أيضاً أن استخدام الجور ليس دائمة كما يرى هامبرغر، أثراً للتخيل). وفي كل الأحوال، فإن الأثر ليس سمة محددة.

وبالمثل فإن أكثر المؤشرات اعتناقاً بها، حتى عندما تذهب خلافاً للأثار اللسانية، فإنها تمد مؤشرات دقيقة. وإتباعاً لتملأنا بمعلومات عن قصيدة القصة. وهذا يميل بنا مرة جديدة إلى بيان أن مسألة وضع المتخيل تمد أولاً جزءاً من تعاقبية الخطابات، كما تعد في المرتبة الثانية فقط جزءاً من النحو ومن الدلالة.

- K. Hamburger, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; J.M. Backus, "He came into her line of vision walking backward": non sequential sequence-signals in short story openings", *Language Learning: A Journal of Applied Linguistics*, 15, 1965; R. Harweg, *Pronomen und Textkonstitution*, Munich, 1968; M. Glowinski, "Sur le roman à la première personne" (1977), *Poétique*, n°72, 1987, p. 497-506; P. Lejeune, "Le pacte autobiographique (bis)" (1981), in *Moi aussi*, Paris, 1986; D. Sperber, "L'interprétation en anthropologie", *L'Homme*, 21, 1, 1961, p. 69-92; A. Benfield, *Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction*, Boston, Londres, 1982; J. -M. Schaeffer, "Fiction, fente et narration", *Critique*, 481-482, 1987, p. 555-576; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

المتصورات الخاصة

LES CONCEPTS PARTICULIERS

وحدات غير دالة

UNITÉS NON SIGNIFICATIVES

إن كل لغة هي، قبل كل شيء، لغة متكاملة، وغشوية. وإن كل عبارة يتجهها الجهاز الصوتي تتكون من ماهية مجهورة، وسمية. وإتة ليهن الضاغطا وإدراكها عن طريق النسق السمعي، والذي تشترك معه الفهمة الدلالية والمعنى. ولقد كان سوسير يطلق مسمى العلامة على الشكل اللساني الذي يجمع الوجه المدلول مع الوجه الدال. وإن الوحدة الدالة الأكثر صغراً، والعلامة اللسانية الفنية، هي الوحدة البنيوية الصغرى (المجممية أو القاعدة، الحرة أو المرتبطة)، والتي نتناسب غالباً مع الكلمة في لغة مثل الفرنسية. ويكون المجموع غير المتناهي من الوحدات البنيوية الصغرى معجم اللغة. ويمكن لهذا المعجم أن يتجاوز الـ /100000/ وحدة في اللغات التي لها تاريخ طويل. وإن البالغ المتكلم يستعمل بلا صعوبة عدة آلاف. فأن يكون المرء عالماً، لهذا يعني في جزء منه زيادة العدد، كما يعني الهيمنة على الاستخدام. وهذه الوحدات ليست أشكالاً مجهورة (غالية من المعنى) وإجمالية، وغير قابلة للتفكيك، وينتج كل واحد منها عدداً من الحركات الصوتية المختلفة والتي تُفَوِّك ويتم تعلمها كما لو أنها كتلة غير قابلة للتفكيك. وتتكون هذه الوحدات معسها من عدد صغير من الوحدات غير الدالة. وهي وحدات تتناسب مع حركات صوتية بسيطة، تنتج عواطف جهورية ثابتة ومجردة من المعنى في ذاتها. وإنما لتتألف فيما بينها، وتستعمل باستمرار بغية تشكيل عشرات الآلاف من الوحدات الصغرى اللغة من اللغات.

ولقد سمحت هذه الخصوصية الأساسية للسان باعتراف الكتابة الأبجدية. وتبعاً لعادة معارفنا الحالية، فإن هذا الأمر قد حدث مرة واحدة منذ ألوف السنين، وفي مكان واحد بين دجلة والفرات. ولقد تعلم الإنسان أن يمثل نقشاً الوحدات الدالة للكلام ليس على شكل صور مجملة، ولكن على شكل سلسلة منظمة من الوحدات الحفية، المفصولة والتي

يعاد استخدامها، وهي «الحروف». ويمكن أن تعد هذا الأمر بوصفه المحاولة الأولى الساجحة، وغير العلمية، لتمثيل لغة ما تمثيلاً صوتياً. فكل «حرف» (أو توليف من الحروف) يمثل نموذج (الصوت) وحدة التحقق المجعولة (الأصوات) والمختلعة من النموذج الأخرى. ويمكننا أن نعود بالمتصور اللساني الأول والمعروف لهذا التفسير إلى القواعدي الهندي باتانجالي (150 قبل المسيح). ولكن منذ القرن الخامس قبل المسيح، فإن باتيني كان قد كرس جزءاً من قواعده لتحليل أصوات الكلام المؤسس على مكان التنفصل وطريقته. ولقد استندت النظرية الصوتية للفلاسفة القواعديين اليونان كأفلاطون ثم أرسطر، إلى متصور سمعي - إصغاتي لأصوات الكلام. وإتنا لنجد في كتاب «الشعرية» لأرسطر (القرن الرابع قبل المسيح) متصور «المتفصل المزوج»، حيث يتعلق الواحد بالوحدات الدالة، ويتعلق الثاني بالوحدات غير الدالة.

لقد اقترح المصطلح صوت (فونيم) للمرة الأولى، بمقتضى الحللي، اللساني الفرنسي غير المعروف «دوليهش - ديسجيت»، وذلك في بيان للجمعية اللسانية في باريس في عام 1873. ثم نجده ثانية في تقرير النص المشهور لسوسير «بحث حول النسق البدلي للصوات في اللغات الهندو-أوروبية» والذي ألقاه «كرسيهوسكي»، وهو تلميذ لواحد من طلابه في المقصورات الحالية للصوت وعلم وظائف الأصوات «بودوان دي كورتيني». وإتنا نصعد عموماً بمولد علم وظائف الأصوات الحديث إلى عام 1916/ حيث نشر كتاب «دروس في اللسانيات العامة» لفردريك دي سوسير. وأما النظرية فقد تم تمثيلها بفضل أعمال حلقة براغ اللسانية. وقد قدمها «ن. ترويزكوي»، وهو أحد مؤسسي الجمعية، في كتاب "Grundzüge der Phonologie".

وإتنا لنجد إذن في كتاب «الدروس» أفكاراً مؤسسة لعلم وظائف الأصوات البنيوي، والذي نستطيع أن نوجزه ببعض الاستشهادات:

«لقد كانت نظريتنا أنه في كل صوت بسيط من أصوات السلسلة، مثل "p" في "Pa" أو "aPa"، يوجد على التوالي اتجاس وتفجار (apa) [...]». «وإتنا لا نهتم في الفعل الصوتي إلا بالمتاخر الاختلافية، الناتجة بالنسبة إلى الأذن، وللمقاربة أن تعمل على تحديد الوحدات السمية في السلسلة الكلامية» (للمحقق، فصل 2، فقرة 2).

«ما هو مهم في الكلمة، ليس الصوت في ذاته، ولكن الاختلاف الصوتي الذي يسمح بتمييز هذه الكلمة من الكلمات الأخرى، لأنها هي التي تحمل المعنى».

«وإنا هذا ليكون صحيحاً بالنسبة إلى الدال اللساني. فهو في جوهره ليس صوتياً بأي حال من الأحوال، وإنه غير مادي، ويتكون، ليس من جوهر مادي، ولكن فقط من

لاختلافات التي تفصل صورته السمعية عن كل الصور الأخرى.

وبعد هذا المبدأ جوهرياً إلى درجة أنه ينطبق على كل العناصر المعادية للغة، بما في ذلك الأصوات. فكل لهجة فرعية تكون كلماتها مستتة إلى نسق من العناصر الجوهريّة، والتي يشكل كل واحد منها وحدة محددة بوضوح والتي يكون عددها محدداً تماماً ومع ذلك، فإن ما يميزها ليس، كما يمكن أن نعتقد، هو نوعيتها الفئوية والإيجابية، ولكن فقط هو أنها لا تختلط فيما بينها. ومن هنا، فإن الأصوات تعد كيّنات متعارضة قبل كل شيء، وسبباً وسليّة (الجزء ١، فصل ٤، فقرة 3).

وهكذا نجد في المجموعة الخيالية *ama* أن الصوت "m" يتعارض تركيباً مع تلك لأصوات التي تحيط به، كما يتعارض بشكل مشترك مع كل تلك التي يستطيع الذهن أن يفتكرها: "anda, anva, ama" (الجزء ١، الفصل 6، الفقرة 2).

وكما أشار إلى ذلك عدد من اللسانيين، فإن سوسير لا يحيل بوضوح إلا إلى محور التركيب، وإن المبادئ المقترحة لم تأخذ كل أهميتها إلا منذ الثلاثينات مع مدرسة براغ. إن المقترح الذي وضعه د. جاكبسون، ولس. كاركونزويكي، وفن. ترويشكوي، إلى المؤتمر العالمي الأول لللسانيين الذي أقيم في نيسان 1928 بلاهاف، قد انتهى في 1931 إلى مشروع يحمل المصطلحات المعملية لمدرسة براغ: يعرف الصوت بوصفه «الوحدة الصوتية الوظيفية التي لا تقبل الانقسام إلى وحدات أكثر صغراً وأكثر بساطة. وإن هذه الوحدة بما إنها مصطلح للتعارض، فإن التعارض يستند إلى الاختلاف الصوتي القابل للعمل في لغة ما لإقامة الاختلاف بين المعاني المقابلة». ويحدد ترويشكوي في "Grundzüge": «إذا برز صوّتان تماماً في الوضع الصوتي نفسه وكانا يعطيان التبادل بينهما من غير تغيير في معنى الكلمات، أو من غير أن تصبح الكلمة مستنكرة، فإن الصوتين هذان حينئذ يحققان لصوتين مختلفين». وإن عملية الاستبدال هذه على محور الاستبدال قد سماها «الاستبدال» اللساني هيلمسليف ولساني أوالدال في عام 1936/. وتشكل إجراءات ترويشكوي أسس علم وظائف الأصوات البنوي المعاصر، وبفض النظر عن الاختلافات التي أظهرها رؤساء المنظرين الأوروبيين مثل رومان جاكسون وأنفريه صرته.

وإن صرته، الذي أصبح هو نفسه عضواً في حلقة براغ، ليُقدم أحد نتائج نظرية علم وظائف الأصوات البنوية. وإننا نرى منه أن الوحدة المعنوية البدئية، الموثم، هي وحدة يظهرها نتائج الوحدات غير الفلقة، أي الأصوات، والتي هي وحدات تميزية كما تبين ذلك عملية الاستبدال التي تتم على محور الاستبدال (بعد الصوت [a] والصوت [m] في الفرنسية نجارت خاصة لصوتين مختلفين. وهذا ما يبينه الزوجان الدنيا للكلمتين / فونيتيك/

الفرنسية لا يتميذان إلى النظام نفسه، وهذا يعني أنهما لا يملكان مكان التفتصل نفسه ولذا، فإنه يكفي إذن امتلاك سمة المجهور (والتي ستخدم في تحديد العلاقة المتبادلة) وست سمات (أو سمة لها ست قيم) لمكان التفتصل (بالإضافة إلى /l/، /r/، والخفة) ويمكننا أن نلاحظ أن مثل هذا التمثيل أقل اقتصاداً وأقل واقعية من التمثيل المعتاد والموصوف سابقاً.

إذا أخذنا نويوتسكوي ثانية، فلنأخذ نصف التمازج بالنسبة إذا كانت العلاقة القائمة بين طرفيه توجد على الأقل في تمازج آخر. وهكذا، فإن التمازج /b-p/ في الفرنسية بعد نسبياً لأنه توجد أيضاً التمازجات /d-t/، /v-f/، إلى آخره. والأكثر أهمية هو مفهوم العلاقة المتبادلة: توجد سلسلة من ستة صواتات مهموسة /p t k tʃ k/ وهي تتمازج مع سلسلة من ستة صواتات مجهورة /b d g v z/، وهي تمتلك جميعاً على التوالي مكان التفتصل نفسه. وإن وجود الواحدة لا يقوم من غير وجود الأخرى. فالسلسلتان تتمازجان وتستلزمان بعضهما بعضاً على التوالي: إنها تشكلان العلاقة المتبادلة للمجهورة. فـ /l/ تعد مهموسة (غير مجهورة) لأنها تتمازج مع /d/ التي هي مجهورة (مصوتة). وإن الصواتات المخففة وكذلك /l/ و /r/ اللتين لا تدخلان في هذه العلاقة المتبادلة، فلأنها من منظور علم وظائف الأصوات ليست لا «مهموسة» ولا «مجهورة». فالسياق هو الذي يحدد سماتها الصوتية المجهورة.

وتسمح فكرة العلاقة المتبادلة بتبسيط ضوابط الإنجازات السياقية. وهكذا، فمتنما يتابع في الفرنسية صامتان يمتيذان إلى العلاقة المجهورة المتبادلة، فإن الصامت الثاني يفرض سمته المجهورة على الصامت الذي سبقه (وإنما لنقول صوتياً إن الأول يتقدم على سمة المجهورة للذي يليه). وتؤدي هذه المماثلة دوراً خارج الكلمة، بل خارج التركيب. وبهذا، فإنه يكون لدينا [avɔz, akʁa, pœʁv, gʁɑ̃tʃiz, bɛg d d ɛz....]. ولكس الصواتات التي لا تدخل في العلاقة المجهورة المتبادلة لا تتبع هذه الضابطة: إنها تأخذ سمة المجهورة من الصامت الآخر، سواء جاء قبل أم بعد. وهكذا، فإنه يكون لدينا [brɛ] ولكن [p ʁ]، و [kaʁd] ولكن [ka ʁ t] أو [pœp l] ولكن [t a b l]، أو أيضاً، ونبيماً للأسلوب، [f o n e t i z m] أو [ç d f o n e t i z m] = صامت غير مجهور صوتياً).

إن البحث عن الأزواج الدنيا للوحدات البنيوية الصغرى ليضع موضع البداية كل التوليدات الممكنة. وإن هذا ليعد إجراء مصيرياً بالنسبة إلى تقطيع الأصوات، وإشياء حداول بها وجدلول للسلسلات المتكاملة، وصولاً إلى وصف النسق الصوتي للغة من اللغات ويمكن لهذا البحث أن يعد وأن يتمم بالتحليل التوزيعي للصوتيات. وأن يقوم المرء بدراسة تروية: فهذا يعني أن يبين في أي سياقات تظهر الوحدة، وأي الوحدات تظهر في سياق

واحد لا يختلف. وإِنا نتنظر، على وجه العموم، إلى سِلَاقَاتِ الموقع في الوحدة البنيوية الصغرى (في الكلمة): البداية، النهاية، نموذج المقطع، حلقة النبر والسباقات الصوتية بالمعنى الدقيق، والتي يحددنا نموذج الصوتيات أو السمات.

وعند ما تظهر وحدات في السِاقِ اللساني نفسه، فإننا نقول إنها تمتلك التوزيع نفسه وحتى في غياب الأزواج الدنيا، فيمكننا أن نمد أن الوحدات الصوتية التي لها التوزيع نفسه هي إنجازات لأصوات مختلفة. وبالفعل، فإنه إذا كان لوحدين صوتيتين التوزيع نفسه بالضغط، فهذا يعني أنه توجد حظوظ عظيمة أن نجد (أو أن «تخترع» اللغة) زوجاً ديباً يختلف بنفسه بواسطة صوتياته. ولقد اقترح على كل حال بعض اللسانيين الاكتفاء تماماً بتحليل توزيعي من غير استدعاء للأزواج الدنيا الدالة. وعلى العكس من ذلك، فإن وحدتين (تختلفان صوتاً وتعرفان بسهولة بوصفهما كذلك) إذا لم تظهروا قط في السِاقِ نفسه، ولكن دائماً في سِلَاقَاتِ مختلفة، فإننا نقول إنهما تمدان ذوي توزيع متكامل، وإن المقصود، إذا كان لمة قرابة صوتية، هو إنجازان لصوت واحد يحدده السِاق: إن المقصود هو التوزيعات (أو الإنجازات) التوافقية أو السباقية، أو المقصود أيضاً الدلائل الصوتية للصوت. وربما يعود سبب هذا الصوت إلى سيورة التماثل الصوتية، أو لا يعود.

وهكذا، فإن الحائس «الظهري» في الفرنسية يتحقق حنكياً (C) بملامسة صائت حنكي مثل [i] أو [e]، واللهوي [k] بملامسة صائت لهوي مثل [u] أو [o]: يمد [ci] و[ku] ممكنين، بينما يمد [ci] و[ku] غير ممكنين. وإن التقاليد لتفسي بتمثيل هذا الصوت الظهري بـ /k/ وهذا يعني إذاً تمثيل الوحدات البنيوية الصغرى بـ /ki/ و /ku/. ولم يكن التمثيل المكتوب للصوتيات بدهياً دائماً في التوزيع المتكامل. ولذا، فإننا نتمدد غالباً على عدد الإنجازات في اللغة، أو نعتمد على المتنصر الذي يستخدم قاعدة، كما هو بدهي تماماً، للتغير الصوتي. ففي الإسبانية تكون الانسدادات المجهورة [b,d,g] والاحتكاكيات المجهورة [B,S,Y] في توزيع متكامل تبادلياً. فالاحتكاكيات تظهر بين الصائتين، بينما تظهر الانسدادات في مكان آخر. وإِنا نقول إن المقصود هو إنجازات للصوت نفسه «انسداد مجهور» والذي نمد سمات طريقته مما يشرطه السِاق. وستمثل هذه الإنجازات على التوالي رموز الانسدادات التي تتناسب في هذه الحالة مع الخط الإسباني، وليكن /b,d,g/.

ولقد لاحظ بنهرو حلقة براء أن بعض التعارضات تظهر في بعض المواضع ولكن ليس في مواضع أخرى. وإن المثل الأكثر شهرة هو مثل تعارض المجهورة الذي لا يتجلى في كل السِلَاقَاتِ سواء كان ذلك في الألمانية أم في الروسية (انظر في الألمانية [bunt] تحيل في الوقت نفسه إلى الكلمات "Bund" و "bunt". ولكن عندما يكون المقطع الختامي "es" مضافاً إلى هاتين للكلمتين، فإنها تأخذ تلفظاً مختلفاً: [bundes] و [buntes]. وإِنا نقول

حيث إن تمارض المجهور، الذي يظهر في سياقات بدئية وبين صائتين، يكون محايداً في الوضع النهائي للكلمة. وإن هذا ليكون، في هذه الحالة، لمصلحة الإيجاز غير المجهور) ولقد اقترح ترويتسكوي تمثيل الوحدة الناتجة عن الحياض بحرف كبير يتناسب مع العلامة الصغيرة التي تتناسب مع "L'API"، والتي تظهر سمتها الصوتية، ولكن في هذه الحالة /T/، وهو يسميها «الصوت الشامل». وهكذا يجب على الكلمات التي ذكرت في الأعلى أن تتمثل في علم وظائف الأصوات على نحو تبادلي بـ /bʊn/ و /bʊnT/. ويجب أن نلاحظ أن ظاهرة تماثل السمة الجهورية للصوات المتتمة إلى علاقة مبادلة المجهور في الفرنسية يمكنها أن تؤول بمصطلحات الحياض، ويمكن إذن للصامت الأول من السلسلة أن يتمثل في «الصوت الشامل». وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى ظواهر «التغامم» المجهورة أو الصامتة.

وهكذا، فإنه بفضل منهج الأزواج الدنيا والتحليل التوزيحي فإننا نقيم نسق علم وظائف الأصوات، والذي يسمى أيضاً «الصوتيات»، أو «علم الوحدات الصوتية الصغرى» (الصامتة والمجهورة) للغة ما. ويتصاحب هذا النسق بقواعد نميثاته. فالوحدة لا توجد بوصفها صوتاً إلا لأنها تتعارض مع كل وحدة من الوحدات الأخرى. وما إن كل لغة لا تملك النسق الصوتي الذي يطابق تماماً مع النسق الصوتي للغة أخرى، فإننا لن نستطيع أن نقول أبداً إن الصوت /t/ مثلاً أو الصوت /s/ هو نفسه في لغتين مختلفتين. ومن أجل هذه النظرية، فإن علم وظائف الأصوات إذ يعد صالحاً للغة من اللغات، فإنه ليس علماً ولا عالمياً. وإن هذا الموقف هو أحد أسس المناظرة بين أنثريه ملرتينه ورومان جاكسون. وبالنسبة إلى هذا الأخير، فإن السمات المميزة التي يجب أن تكون مرصوفة أيضاً من خلال المصطلحات السمية، يجب أن تكون مصممة بمصطلحات السمات المزودة بشكل مطلق. وهكذا، فإن أمكة تفضيل الصوائت، أو درجات امتناع الصوائت التي يمكن أن يبلغ عددها 3 أو 4 أو أكثر، وتبعاً للغات يجب أن ترتد إلى توليف السمات المزودة (سمتان مزدوجتان تعطيان بالفعل 4 توليفات ممكنة ++، --، -+، +-). ويمكن أن نلاحظ أنه إذا كانت، في الفرنسية، معالجة الصوائت بمساعدة السمات «متماكب/متشعب» و«خفي/حاده» يمكن أن تكون مرغوبة، فإن الأمر ليس كذلك في معالجة الصوائت. والنسب لأن السمة «مشدود/مرغى» التي تفرحها بالمعالجة غير مناسبة لبيان الفروق بين /e/ و /ø/ أو بين /o/ و /ɔ/. ويصبح الجدول أشد عندما يملأ رومان جاكسون أن هذه السمات المميزة المزودة سمات مطبوعة عداً. وهي تشكل قائمة عالمية، واتطالفاً منها، فإن كل لغة تختار مكونات تسبقها الخاص في وظائف الأصوات. وتمتد هذه المكونات العناصر الدنيا الحقيقية لتمثيل الوحدات الصوتية الصغرى وليس الأصوات (فونيمات).

وإنها لتكون مصممة بوصفها رصماً للسمات. ولقد تبين هذا المفهوم للسمات مبدع القواعد التوليدية التحولية نمو تشومسكي، وطوره مويس هال (و.ك. ستيفنس) الذي سامع مع «خ فلتس» في مشروع رومان جاكسون. ولقد ظل هذا المشروع حاضراً في نيار علم وظائف الأصوات المعاصر.

وبغض النظر عن النقد المبرر الذي تم توجيهه لعلم وظائف الأصوات التوليدي، فيجب الاعتراف أنه قد سمح بتعميق تحليل علم وظائف الأصوات، أي بتعميق دراسة الوحدات غير الدالة والمتصلة بكل مستويات التحليل اللساني. ولقد تم عرّف في الكتاب التأسيسي لتشومسكي وهال: "The Sound Pattern of English". ولقد صار علم وظائف الأصوات للمرة الأولى مصمماً بوصفه ممدجاً في نظرية عامة للقواعد. وبهذا أصبح أحد مكونات القواعد، ذلك الذي يعطي التلفظ المعياري الواقعي للمبارة. وإنه ليؤول المكون النحوي المركزي الذي يأخذ معنى عن طريق التأويل الذي يعطيه المكون الدلالي، وتطرح هذه النظرية مستويين من مستويات التمثيل: الأول سطحي، ويتناسب مع الكتابة الصوتية. الثاني عميق، ويتناسب مع مفرد المكون النحوي. وهو مفرد يتكوّن سلسلة مقوسة (أي مزودة بتعليقها النحوي) من الوحدات الصوتية الصغرى المجردة. وتتكون هذه الوحدة من مقاطع (الأصوات المحيطة أو النطقية) ومن غير المقاطع (حدود الوحدات الصوتية الصغرى والكلمات). ولا يكون المستوى الصوتي البنيوي ضرورياً. لأنه يمكن المرور مباشرة من السمات إلى الأصوات النطقية أو إلى الوحدات البنيوية الصوتية الصغرى. وأما الوحدات المقطعية فلن يحددها تبادل العناصر في البنية فوقية، ولكن ما نلاحظه في الظواهر من تعاقب صرغي. وتعد هذه المقاطع سمات مزدوجة عالمية (موروثية عن جاكسون ولكن محددة بطريقة أخرى وبعدد أكبر). ويجب على التمثيل المجرد للوحدات الصرية أن يبين ظواهر الأوتباط والحذف، والتعاقب الملاحظ في السطح بفضل اختيارات السمات الجيدة والضوابط الجيدة باتباع نظام جيد في التأويل الذي يعطيه المكون.

وممكننا، أن نقول في الفرنسية مثلاً إن سمة الحنة للأصوات الألفية إنما ينتجها المكون بشكل كمي. وإننا لنفترض، انطلاقاً من التناوب بين [b] أو [bʰ] و [bʰ] و [bʰ] الأشكال المشتقة مثل [bon] أو [bonæR]، أن تمثل الصيغة اللفظية بوصفها /# bon #/ رتبة ضابطة نقول إذا كانت المتتالية [__on] متبوعة بصائت، مثلاً بـ [ə]، فإنه لا توجد أية قاعدة تطبق، وسنحظى بالشكل [bonæR]. وإذا كان الصائت شديداً، وهو مكتوب [ɔ]، وتعين لصيغة من جنس المؤنث [ɔ]، فإن التلفظ الممكن به هو [bonɔ]، وسنحذف الضامة الاختيارية الخاصة بالفرنسية «المباربة» غير الجنوبية التي تسمى «النهاية». ومن جهة أخرى، ثمة ضابطة معقدة، يمكن لها أن تكتب كما يكتب تعاقب ضابطين تطبيقاً إيجابياً،

وإنها تقول إن /n/ في نهاية الكلمة، مثلها مثل كل الصوامت، أو التي يتبعها صامت، تقع بعد أن تم إحنان المتحرك السابق (إن الجرس الدقيق للمتحرك المختن إنما تعطيه صابطة متأخرة تقول إن المتحركات المنفصلة في الفرنسية تنفتح عندما تصبح مختنة). ويجب تعبيق هذه الصابطة قبل سقوط الشئزى النهائية، وإلا يكن ذلك فإن التلقظ بالمؤث [bɔn] لا يمكن أن يوجد.

ونوجد هذه الضوابط في حالات أخرى، ويجب أن لا تتناقض، وإن نظاماً قائماً لا يستطيع أن يتغير من أجل ذلك. (لكي نستطيع أن نمود إلى الخلف، أي لكي نطبق الصابطة نفسها مرتين أو عدداً من المرات، فلنأخذ مثال مفهوم «الدورة»: لا تطبق الصابطة سوى مرة واحدة، ولكن ذلك يكون في داخل ميدان تركيبى يعطيه التحليل النحوي. ويمكننا أن نطبقها مرة أخرى على مستوى آخر من النحو. ولقد اقترح كيارسكي مستوى لفظياً مستقلاً عن المكون الصوتي، تكون فيه الوحدات اللفظية مخصصة لإزاء إمكانية تطبيق الصابطة). وهكذا، فإن تمثيل الكلمة *gros* ليس هو /gRo/ كما في علم وظائف الأصوات البنيوي، ولكنه /gRo/ بالضبط. وإن القاعدة نفسها كما في السابق لتسقط المتحرك النهائي لكي تضمن النطق [gRo]، وإنها لا تطبق عندما يكون الصامت متبوعاً بمتحرك سواء كان ذلك عن طريق صيغة التانيث، أم الاشتقاق، أم عن طريق متحرك الكلمة التالية التي نفسر الترابط بهذا الأمر: /gRos + Ø/ ، /gRos + Es/ أو /gRos + animal/ (ثمة صابطة أخرى نفسر الإجهاد بـ [Z] والذي لا يطبق عندما تكون /S/ في تماس مع المتحرك بعد سلطوط /Ø/ الأتية من التانيث + AffeRi) + (Ø) + gRos. وتظهر هذه الحالات الملائمة بأي شيء تكون مقارنة علم وظائف الأصوات التوليدي صرفية صوتية بالفعل. فنحن لا نرى وجود بدائل صرفية مثل البدائل الصرفية القصيرة /gro/ والطويلة /gros/ والتي بالاستناد إليها تصنع كل الاشتقاقات، ولكننا نرى أن تطبيق ضوابط وظيف الأصوات على الوحدات اللفظية المجردة يكشف عن تناوبات السطح لهذا الشكل.

إن مفهوم موضع الملائمة مستعمل دائماً، ولكن ظواهر التوزيع الإضافي والتجهيد توصف بشكل أكثر بساطة. فنحن نقول في الحالة الأولى ثمة سمة غير مخصصة وإنها تأخذ قيمتها في هذا السياق أو ذلك (ففي الفرنسية مثلاً، نجد أن الحلي «الظهوري» - سابق، - ناجي، + عالي) لا يحتاج أن يكون مخصصاً من منظور السمة «خلف». وذلك لأنه يكون /+ خلف/ مع متحرك /+ خلف/، ويكون /- خلف/ مع متحرك /- خلف/. ونقول في الحالة الثانية إن السمة المخصصة في مكان آخر، وتكون في مواقع الملائمة، لتأخذ أياً قيمة في بعض السياقات، ويصبح حينئذ مفهوم الصوت الشامل غير ضروري.

إن الشكلية التي اقترحها علم الأصوات التوليدي تعد ثقيلة للغاية، وكثيرة التعيد،

وغالباً ما تنتهي إلى حلول غير صحيحة، أو ذات تمثيل قلمياً يرضي. وما كان ذلك إلا لأن علم وظائف الأصوات التوليدي يعاني أيضاً من نقص نقيب به عموماً القواعد التوليدية، وهذا النقص هو كونها لا تستند إلى مدونات تمثيلية، وأنها تُصنع الفروابط انطلاقاً من بعض الأمثلة المختارة.

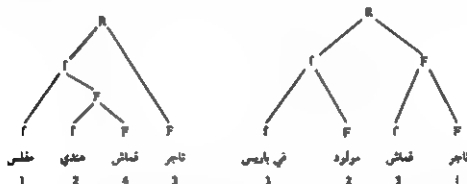
ولقد كان انطلاقاً بشكل أساسي من النقاش حول تمثيل التنبير، سواء في الإنجليزية أم في اللغات الأخرى، أن وضعت موضع البداة توافيق علم وظائف الأصوات التوليدي، واقتُرحت حلول بديلة (علم وظائف الأصوات الطبيعي، ومقلوب علم وظائف الأصوات، إلى آخره). وفي الواقع، فإن هذه المناقشات لم تصل إلى شيء مادام قد بقينا في الإطار البدني حيث ننظر إلى أن الكلام يتمثل في سلسلة خطية من المقاطع المسلسلة منطقياً والعائلة لدرجات نبرية مختلفة ومستخلصة من البنية النحوية المعطاة في مدخل مكون الموطاف الصوتية وذلك تبعاً لضوابط دائرية من تضخيف للتنبير الموجه «يسر» أو «يمنة». ولقد كان المقصود على كل حال هو إجراء تحليل «مزدوج الخطية» من عين النموذج الذي نفوذ إليه المصطلحات «الفوق مقطعية» و«المقطعية» والتي يستعملها اللسانيون الأمريكيون الكلاسيكيون. وثمة قطيعة حدثت انطلاقاً من اللحظة التي كنا قادرين فيها على حل عدم الملازمة الأساسية للصوت النموذجي في الإنجليزية، والذي يظل قائماً في عدم قدرته أن يعرف دور البنى غير المقطعية، وخاصة المقطعية.

لقد تم اقتراح حلول مرضية أكثر وذلك مع تطور «النظرية المترية» (م ليبرمان 1975، م ليبرمان وآ. برانس 1977) ونظرية التفتيح الذاتي» (و. ليبين 1976، ج. غولد سميت 1976). وهذه النظريات المتوازية في البديلة، والتي تبدو أنها تستطيع أن تتناسب أفضل تناسب مع هذا النموذج أو ذاك من نماذج اللغات، قد اجتمعت فيما سماء «ج. ر. فرنبر» و«م. هال» (1979 و 1980) «علم وظائف الأصوات ذو الأبعاد الثلاثة». وهو الذي صاود علم وظائف الأصوات غير الخطي، والمسمى أيضاً «التمدد الخطية».

تستند النظرية المترية لليبرمان وبرانس إلى تناوب الوحدات «القوية» و«الضعيفة»: إن الترسيمية المركزة لكلمة أو لوحدة أكثر كبراً تمثل تبعاً لبنية ذات تفريع خطي تكون فيه «العقد الأخوات» محتوية «F» أو «3»، و«المقطعة» «F» نهيم على المقطعة الأخ «3» والتي هي من المستوى نفسه. ويتم التفريع إلى «اليسار» بالمنوان (F) أو إلى «اليمن» بالمنوان (F) وذلك تبعاً للمواضع المتعلقة باللغة التي تحدثها. ويمكننا أن نغير المعنى من مستوى إلى آخر، ولكن ليس في المستوى نفسه. ويوجد بين السلسلة المقطعية والشجرة النحوية ثلاثة مستويات محددة: «syllables - جزء» وهو (يجمع المقاطع - segments)، والرجل (وهي تجمع syllables)، والكلمة وهي تجمع الأجزاء - syllables، والتي تنفرد معها

الشجرة النحوية). وهكذا، فإن النبر في لغة من اللغات إما أن تعطيه ضابطة دائرية عامة تستطيع أن تأتي من المكون الخطي، وإما أن يكون مستخلصاً من البناء أربجلاً ومقاطع وإن هذا الأمر ليحني الشيء نفسه إذا تعلقت هاتان العمليتان بالخواص المقطعية نفسها أو إذا حددنا «الرجل» بوصفها فئة من فئات وظائف الصوت وتقوم على المستوى نفسه الذي يقوم عليه المقطع والجزء، ويسمح إدخال الفئة «رجل» بوجود مستوى إضافي من التناكس الضريحي F/F أو F/F فهو يجعل السمة «نبر» من غير فائقة في لغة مثل الإنجليزية، ولكنه غير ضروري في الفرنسية. فالتنبر الرئيس «1» يقع على المقطع الذي تهيم عليه العقد F ، وأما النبر الأخر، فهو نبر ثانوي 2، 3، 4، والذي تحدد قوته النسبية درجة التواضع في البنية، أي عدد عقد F التي تهيم على العقدة F السفلية أكثر. ومن جهة أخرى، فإن الكلمات تنظم ترتيباً تبعاً لشجرة نحوية هي من حيث المبدأ شجرة ثنائية. وتتناسب إذن مع الشجرة النحوية شجرة مترية مشاكلة، والتي تكون فروعها متناوية بين F و F ومنتهية إلى عقد أصوات F و F تتفرع بدورها.

ولقد استعمل هذه النظرية هـ. دله لتفسير اضطرابات النبر في الفرنسية الخاصة بشروط البنية النحوية. فما يجري على مستوى نبر الجملة، والتي تسم دائماً بالضريح F/F ، نظيره أمثلة هـ. دله:



ونلاحظاً من هذا، فإننا نبني شبكة مترية تشير إلى القفل المتعلق بالمقاطع بعد الطريق الذي تم السير فيه من الحركة إلى جذر الشجرة، أي عدد عقد F التي تم لهاؤها ومستوياتها. وتمثل هذه الشبكة الفرنسية المحلية التي تمت ملاحظتها ويجب أن تكون متطابقة مع الشجرة المترية المشكلة من الشجرة النحوية. وتخفض، من جهة أخرى، لقبه ناعمي وإلى عدم المجاورة، وذلك لمنع مقطعين قويين من أن يكونا جنباً إلى جنب. وهكذا، فإننا نفسر انزياح النبر في تجاوز الوحدات البنيوية الصغرى أو الكلمات، عندما

يكون للمقطعان المتبورا طبيعياً متجاورين عندما تكون الوحدة معزولة: لدينا في الإنجليزية مثلاً "thirteen" بل "thirteen boys"، أو لدينا في الفرنسية: "dix - sept et dix - sept filles".

وتحدد بنية المكونات السطحية الترسيمات النبرية الممكنة لسلسلة الوحدات النبرية النحوية. ولكي يصبح التشكل جيد التشكيل، يجب أن تكون الشجرة المترية مطابقة بشكل متطابق في الترسمة النهائية التي تشترك معها. ويقول آخر، فإننا ننظر إلى القواعد بأنها تولد أشجاراً مترية وشبكات مترية بشكل منفصل، وذلك لأنها تفرعها بالمصادفة. وأما الأرواح التي يحتفظ بها وحدها بوصفها قاعدية، فهي تلك التي تستجيب لشروط التكوين الجيد.

ولأن الثابتة المعادية الأكثر أهمية للمبر في عدد من اللغات، ومنها الفرنسية، هي التكرار الأساسي، فإننا نستطيع أن نعد مع «ف» دلة أن المنحنى اللحنى الملاحظ يتعلق بعاملين: بالترسيم النبرية وبالحوافز الكلية الذي يتكون من سلسلة النبرات الواطئة والوسطى، والعالية. فالحوافز النبرية، إذ هي تكون ذات عدد محدود كما في كل اللغات، فإنها تكون مخصصة تبعاً لظوابط في التنسب ذات نموذج من التفتيح الذاتي. وإن مثل هذا المتصور لعلم وظائف الأصوات، ليمد إجمالاً كما هو مبني ومدججاً بالقواعد.

ومع علم وظائف الأصوات ذي التفتيح الذاتي والذي اقترحه «ج. غولدسميث» (1976)، فإن تخطيطات وظائف الأصوات لا تتكون من تسلسل منطقي، تبعاً لمحدد أحادي البعد، ومن مقاطع تتناسب مع الصوتيات أو مع الأصوات، كما هي الحال في علم وظائف الأصوات النبرية الكلاسيكي أو كما هي الحال في علم وظائف الأصوات التريليني، ولكن كما هي الحال في كل الوحدات المستعملة في تحليل علم وظائف الأصوات، أي لمي دراسة الوحدات غير الدالة التي تتعاضد مع أطراف ثلاثة (ساحبات، صغالة، أقراص الدرج، خط) مستقلة ومنمصلة على المحور الزمني (للكلام) المكون من تتابع من وحدات زمنية تمثل نقاطاً هيكلية، ويفصلها يكون البعد بطول الصوت» مثلاً. فالمقاطع، فوق خط مستقل، تتابع جامعة النقاط الهيكلية، وذلك تبعاً ليناها الخاصة والمكونة أساساً من Attaques - حركة إمداد الحبال الصوتية، ومن Rimes - قافية (يمكن لهذه أن تنقسم إلى Noyau - نواة و coda - شُرعة). ولما المقاطع، والمصوتات، والمصوتات تشمل فوق خطوط أخرى مستقلة. وتستطيع المصوتات أن تتناسب مع النواة، كما تستطيع المصوتات أن تكون حركة إمداد الحبال الصوتية أو أن تكون شُرعة. وثمة خط آخر يتناسب مع ميدان «التمعة»، وآخر مع ميدان «المتر» و«النبر». وأخيراً، هناك خطوط أخرى مكرسة لهذه السمة أو تلك من السمات الصوتية.

يتم الاشتراك بين المخطوط تبعاً لمبدأين عامة عالمية. ويجب على هذه المبادئ أن تحفص لشروط التكوين الجيد. ويشكل عام قوته لا وجود لمفهوم الضابطة. إذا أعيدنا ميدان التقييم مثلاً، فإننا نطلق من المبدأ الأساسي التالي:

1- إن كل مصوت من المصوتات يشترك مع نغم على الأقل، وإن كل نغم لم يشترك مع مصوت على الأقل.

2- لا تقاطع خطوط الاشتراك.

ومادام الأمر مبرراً عنه هكذا، فإن هذا لا يفسر على وجه التحديد الطريقة التي يرتبط فيها النغم والمصوتات. فإذا كان حجم ميدان ما يتجاوز حجم ميدان آخر، فإن الاشتراك يستطيع أن ينتج أشكالاً غير ملائمة. ونضرب مثلاً على ذلك، فلاحظي: يقول لنا إذا كنا نستطيع أن نحظى بـ:

(م = مصوت. ن = نغم)



يجب إذن تحديد هذا المبدأ كما فعل ذلك فل. دل. و. هـ. ر. فيرنو (1984)، في حالة الانتشار نحو اليمين:

(a) نطلق من البداية فنشارك النغم الأول مع المصوت الأول، ونشارك النغم الثاني مع المصوت الثاني، وهكذا دواليك حتى تصبح كل الأنغام وكل المصوتات مشتركة.

(b) إذا بقي في نهاية (i) نغمات غير مشتركة، فإننا نشاركها مع المصوتات الأخيرة.

(c) إذا بقي في نهاية (ii) مصوتات أيضاً غير مشتركة، فإن نشاركها مع النغم.

وإذا تهيأنا هذه القيود، فسنجد أن التمثيلات التالية هي وحدها الممكنة:



لا يطبق هذا التمثيل الذاتي المقطع إلا على ظواهر تنحيمية، مثل انتشار السمات على المقاطع وانتشار حدودها على الخطوط الصامتة أو الصائتة، معطية بذلك ظواهر من الناحية الصامتة أو الصائتة. وهكذا، فإن السمة «مستدير» أو «أنفي» لمقطع منطلق، تستطيع أن تنتشر (تحرر) قبل وبعد (متأخرة) على المقاطع المتابعة، الصامتة و/أو المصنوعة، وذلك إلى أن يكون هناك إغلاق يثيره حد لمستوى من المستويات (جزء من الكلمة، وحدة بنهوية صغرى، مقطع، إلى آخره).

ولقد اقترح «ب. أنكروفيه» في هذا الإطار التجزيئي للكلمة تفسيراً معقداً لآلية الوصول في الفرنسية: بعد الجزء من الكلمة (syllable) سلسلة زمنية من نموذج «صامت، مصوت، صامت»، أي «ص م ص»، مع عدد من الصوامت اللغوية من الصفر إلى الثلاثة في الفرنسية. ولقد نعلم أن الصامت النهائي غير المنطوق به، يصبح منطوقاً عندما يكون متبوعاً بمصوت، ويعني هذا أنه يوجد إعادة تجزيء، نذهب من «ص م» (ص) - «م» (...) إلى «ص م» - «ص م» (...). ويمكننا أن نقول إن الصامت «القائم» سيحتل المكان الفارغ التالي وذلك لضمان «التسلسل»، وذلك عندما يكون المطلوب إقامة وصل إجباري (مثل ذلك عبارة "ils sont arrivés" - «لقد وصلوا»). وكان «ب. أنكروفيه» يلمح على أن «التأويل المنطقي والتأويلي للتجزيئي للهيكل يحددان صليتين منفصلتين». إنه يقترح إذن تواضعاً عالمياً يقول إن «التقطيع الذاتي، المكون للتجزئيات الملائمة، لا يستطيع أن يرسو إلا في مواضع من الهيكل تتأول منطقياً». ولأنه يقترح تواضعاً خاصاً بالفرنسية يقول إن «الصامت النهائي القائم لا يستطيع أن يرسو في الهيكل إلا إذا ابتدأت الكلمة التالية في سلسلة الكلام بهزمة معدومة».

ولقد انصب التفكير أيضاً على طبيعة السمات والمقاطع وتشكلاتها. وإن هذه الأفكار الجديدة لتأخذ بالحسبان تقدم المعارف في ميدان الصوتيات الحديث مثل التكيف النطقي وديناميكية حركات النطق.

وبالنسبة إلى «ن. كليمان»، فيجب ألا نمد فقط بوصفها رصداً لسمات غير منظمة، ذلك أنها تمتلك ترتيباً داخلياً يمكن أن تمثله هندسة السمات: ينضم المقطع عقدة أساسية (صامت أو مصوت) تشترك معها ترتيباً مفرد هيكلياً ويمكن (تتلاقى) الباحثون حول الارتباط الدقيق لبعض المقادير، أو حول ضرورة عقدة حلقية). ويجب أن نسمح هذه الترتيبية بتفسير سيرورات وظواهر الأصوات وحدودها.

ويقترح مؤلفون آخرون تأويلاً أكثر جاذبية لبنية المقاطع الداخلية: لم نمد الخصوصيات الصوتية مُصَنَّمَةً بمصطلحات السمات المزدوجة، لأن القيم ¹⁰ - يجب أن لا تكون مصنوعة.

وتعد نظرية «الإغواء والعاملية» لـ «ج. كاي»، و«ج. لوينشام» و«ج. ر. فرغود» (1985) (ك.ل.ف.)، واحدة من نظريات علم وظائف الأصوات المتعددة الخطوط والتي تنظر إلى جزء الكلمة بوصفه وحدة أساس من أجل تحليل سيرورات الوظائف الصوتية، وتقرح بنية داخلية للمقاطع المترتبة والتي سيقتن عناصرها معينة منها «عوامل» مختلف ظواهر وظائف الأصوات.

ويوجد، تبعاً للمؤلفين، ستة عناصر ذات أساس صلات وخسعة عناصر أخرى توليد المقاطع للصائتة. وهي مقاطع تسمها السمة «حارة» باستثناء المصوت «باردة». ويعد كل واحد من هذه العناصر قليلاً للناطق. «سيرورات وظائف الأصوات ليس لها منفذاً مباشراً إلى السمات التي لا يمكن معالجتها إلا بصورة غير مباشرة، وذلك من طريق توليف العناصر من أجل تكوين المقاطع، أو عن طريق تفكيك المقاطع إلى أقسامها المكونة. وتجرى سيرورات وظائف الأصوات باشتراك العناصر وانفصالها

العناصر هي كما يلي:

1. [-I: -خلف]
2. [U: +منور]
3. V: «مصوت يولد غير موسوم بالصفة حار»
4. [A+: -تروق]
5. [+ATR: I+]
6. [N+: +نقي]
7. [+R: +تاجي]
8. [?+: +مقيد]
9. [+F: +مضمون]
10. [L-: +جبال صوتية نينة]
11. [H-: +جبال صوتية صلبة]

تتضمن هذه العناصر إغواء إما إيجابياً، وإما سلباً، وإما حياداً.

وتمثل عناصر الإغواء الإيجابية (علامة +) أقصى التجويفات الثلاثة الفوق حنجرية، أي: A+ تجويف قتي، I+ تجويف حلقى و N+ تجويف أنفي.

وستتم العناصر المحايدة للإغواء السلبية "-، من جهة، الرحو (L-) والتشديد (H+) عندما نستعمل لغة من اللغات هذا التمييز. كما ستتم، من جهة أخرى، النغم الراطي والنغم العالي بالنسبة إلى اللغات التنغمية.

ولما العناصر الأخرى، فهي من غير إغواء، أو إن إغوائتها محايدة: < > < > < >

تحمّل الهمزة في جزء من الكلمة إغواء إما سلبياً وإما حيادياً، ولكن النواة تحمّل دائماً إغواء إيجابياً (باستثناء الحالة التي يكون المقطع فيها معثلاً بمنصر المصوت البارد وحده: سمثث حيثة إغواء حيادياً).

ينظر إلى تحقق كل مقطع بوصفه تمييزاً عن «عملية اندماج»، أي بوصفه توليفاً بين مختلف هذه العناصر التي يستخدم بعضها بوصفه ولساً (إن من الاتفاق في النظرية أن يشار إلى الرأس) بينما ينظر إلى المقاطع الأخرى بوصفها عوامل ربط.

يمكن تمثيل صوات لغة مثل الفرنسية تتكون من سبعة صوات بالإضافة إلى صوات حيادي، كما يلي:

نقاط هيكلية

رلى	x	x	x	x	x	x	x	x
	i°	i°	i°	u°	u°	u°	v°	v°
	v°	A+	A+	v°	A+	A+	v°	A+
حامل		I+	I+		I+	I+		
	[i]	[e]	[e]	[u]	[o]	[ɔ]	[θ]	[ə]

والمصوتات تمثل من هذا النموذج :

صامتات مجهور			صامتات أنفي ومائع				
$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{J}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{R}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{V}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{J}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{R}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{V}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{R}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{X} \\ \\ \text{ }^{\circ} \\ \end{array}$
$\begin{array}{c} \text{U}^{\circ} \\ \\ \text{L}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{J}^{\circ} \\ \\ \text{L}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{C}^{\circ} \\ \\ \text{L}^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{U}^{\circ} \\ \\ \text{N}^{+} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{J}^{\circ} \\ \\ \text{N}^{+} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{C}^{\circ} \\ \\ \text{N}^{+} \\ \end{array}$		R°
[b]	[d]	[g]	[m]	[n]	[ɲ]	[ŋ]	[l]

إن رأس كل تمثيل من تعابير الاندماج مشار إليه . وأما العناصر الأخرى، فنمثل عوامل ربط : يمكن أن نلاحظ أن للمقاطع المصوتة إغواء إيجابياً باستثناء (٢) التي تمثل التمين الصوتي للمصوت البارد . ونمثل [i] مثلاً اندماج العناصر التي تتكون سماتها الحارة من [- خلف] (٣) و [+I, +] ATR

ويمكننا بهذه الطريقة حساب إغواء ما :

(i) - لا يستطيع عنصران (أو تمثيلان) لهما الإغواء نفسه أن يتوالفا إذا لم يكن المقصود إغواء عنصر محدد .

(ii) - (i) إن إغواء التعبير هو إغواء لرأسه (فإذا كان الرأس هو العنصر + A^o، فإن للتمثيل إغواء إيجابياً) . ب) إن إغواء التعبير هو إغواء عامل ربطه (L⁻, H⁻, N⁺, I⁺)، وذلك إذا كان إغواء الرأس حيدوياً .

تحدد مبادئ «العملية» سمات إزدواجية الاشتراك وبالعلاقة غير المتساوية بين مرتفعين «هيكليين» . فبعض المقاطع تعد «حاكمة» بينما تعد الباقيات «محكومة» . وإنما لنظهر في المواقع A و N، تبعاً لهذه السلطة، لأنه ثمة ميادين للعملية في علم وظائف الأصوات . ولذا، يجب النظر إلى الكلمة ليس بوصفها متالية من الأجزاء، ولكن بالأحرى بوصفها «تنظيماً ترتيياً من الأجزاء» .

ملاحظة :

نلاحظ العملية ليس فقط على مستوى بنية جزء الكلمة، ولكن أيضاً في البيانات المعبرة لأجزاء الكلمات. فلك أن هذا المستوى من العملية هو الذي يسمح بتفسير الانكسار مثل "nutrate" و"night rate" في الإنجليزية، أو "patrie" و"pat rit" كما في الفرنسية. ونسب العملية إلى حل الضمور الأساسي للبنية الجزئية للكلمة. فإذا كان "sac" يمثل جزءاً جيد التكوين في الفرنسية وكذلك "ré"، فلماذا لا تدم "sac-ré" كلمة محتملة في الفرنسية؟ ونلاحظ أن هذا كان يمكن أن يكون ممكناً لو أن الكلمات كانت متشابهة بسيطة من الأجزاء. وتبين النظرية حينئذ أن "sa-cré" هي التجزئة الداخلي الوحيد للكلمة في المتوالي "s + a + k + r + é". وإن كلمة مثل "par-ti" ممكنة، لأن /t/ هي التي تحكم /r/، ولكن "pat-rie" ليست كذلك، لأن الـ /t/ التي لا إغواء لها لا تستطيع أن تحكم الـ /r/. وعلى العكس من هذا، فإن "pa-trie"، مثل "sa-cré"، تدم تجزئاً ممكناً.

إذا تأملت السمات أن تكون موضوعاً لفرضيات جديدة، فإن هذا يكون جوهرياً عندما يكون أفضل تمثيل مفيداً لكي نفهم أفضل ما هو قائم في قلب بحث علم وظائف الأصوات الحالي، أي لفهم متصور جزء الكلمة ودوره، ولفهم السيرورات الدنيائية التي تجري على مستوى الوحدات غير الدالة للسان.

- S.R. Anderson, *Phonology in the Twentieth Century*, Chicago, 1985, N. Chomsky et M. Halle, *The Sound Pattern of English*, New York, 1968 (trad. Fr. *Principes de phonologie générative*, Paris, 1973); G.N. Clements, "The geometry of phonological features", *Phonological Yearbook*, 2, 225-252, 1985; F. Dell, *Les Règles et les sons*, Paris, 1973; F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud (eds.), *Forme sonore du langage, structure des représentations en phonologie*, Paris, 1984; P. Encrevé, *La Liaison avec et sans enchaînement phonologie tridimensionnelle et usages du français*, Paris, 1988; E. Fischer-Jørgensen, *Trends in phonological Theory*, Copenhagen 1995; J. Goldsmith, *Autosegmental phonology*, Thèse ph.D., MIT, 1976; J. Goldsmith, *Autosegmental & Metrical phonology*, Oxford, 1990; M. Halle et J.-R. Vergnaud, "Three dimensional phonology", *Journal of Linguistic Research*, 1, 83-105, H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), *Advances in Non Linear phonology*, Dordrecht, 1985; H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), *The Structure of Phonological Representations*, Dordrecht, vol. 1: 1982, vol. 2: 1983, R. Jakobson, G. Fant et M. Halle, *Preliminaries to Speech Analysis*, MIT, Cambridge (mass.), 1952, R.

Jakobson et M. Halle, *Fundamentals of Language*, La Haye, 1956; D. Jones, "On phonemes", *TCLP*, IV, 74-79, 1931; J. Kaye, J. Lowenstamm et J.-R. Vergnaud, "The internal structure of phonological elements: a theory of charm and government", *Phonology Yearbook*, 2, 305-328, 1985; M. Kenstowicz, *Phonology in Generative Grammar*, Oxford, 1994; P. Kiparsky, *Explanation in Phonology*, Dordrecht, 1982; B. Laks et A. Riadland (eds.), *Architecture des représentations phonologiques*, Paris, 1993; B. Laks et M. Plénat (eds.), *De natura sonorum. Essais de phonologie*, Vincennes, 1993; W. Leben, *Suprasegmental Phonology*, thèse Ph.D., MIT, 1973; P. Léon, H. Schott et E. Burstinysky, *La Phonologie*, vol. 1: *Les Ecoles et les théories*, Paris, 1977; M. Liberman et A. Prince, "On stress and linguistic rhythm", *Linguistic Inquiry*, 8, 249-336, 1977; W. Makkai (ed.), *Phonological Theory. Evolution and Current Practice*, New York, 1972; A. Martinet, *Economie des changements phonétiques*, Berne, 1955; A. Martinet, *Éléments de linguistique générale*, Paris, 1960; K. Pike, *Phonemics. A Technique for Reducing Language to Writing*, A. Arbor, 1947; F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, Paris, 1916; M. Swadesh, "The phonemic principle", *Language*, 10, 117-129, 1934; N. S. Troubetzkoy, *Grundzüge der Phonologie*, Prague, 1939 (trad. fr. *Principes de phonologie*, Paris, 1949); W. F. Twaddell, *On Defining the Phoneme*, Baltimore, 1935.

المروض اللسانية

PROSODIE LINGUISTIQUE

يختص المروض (أو دراسة التنغيم بالمعنى الواسع) بما هو كائن في مستوى «أعلى» من مستوى الوحدات المعزولة الصغرى صوتاً أو وظائف أصوات، وهو ما نسميه «الصوت»، «المقطع»، أو «الصوت»، وذلك تبعاً لمستوى التحليل الذي نضع أنفسنا فيه. إن العلاقة الكلامية لتتغير بالتضامن تبعاً ليعدين، شأنها في ذلك شأن أي علامة سمعية:

ثمة الاندفاعات سمعية تتميز بطاقة إجمالية معينة وتتماقظ بانسداد إلى حد ما على «محور زمني»، مع لحظات من الصمت (إذا كانت هذه الاندفاعات مضطربة، فالمقصود هو صوت دوري متكرر، ومحدد في حالة الكلام، أي له تكرار أساسي من الانتزاع فيما يتعلق بالإنتاج المادي ويعطي الانطباع بالملو (الموسيقى) فيما يتعلق بالإدراك. ولما إذا كانت هذه الاندفاعات غير مضطربة، فالمقصود هو «الحجبة»). وتتميز هذه الحوادث السمعية بالطريقة التي تتوزع فيها الطاقة الإجمالية على التكرارات في مجموعها والتي تكون كل اندفاع من الاندفاعات محددة بهذا «المحور الطيفي».

وهكذا، فإنه كل صوت يتميز بطيفه تبعاً لتوزيع مناطق تتركز الطاقة (يعطي فيما يتعلق بالمخطط الإدراكي والسمعي جرساً مميزاً)، كما يتميز بالفترة الزمنية والتي تتغير أثناء الكثافة الإجمالية والتكرار الأساسي إذا كان المقصود صوتاً معقداً دورياً.

إن كل واحد من الثوابت المادية المستخرجة مثل الطيف والفترة الزمنية، والكثافة، والتكرار الأساسي ليستطيع أن يكون مستملاً على مستوى تمييز الوحدات الدنيا من نموذج «الصوت»، و«المقطع». وإته لمن المهم أن نسجل أنه، في لغة مثل الفرنسية، توجد ملامحة تامة بين «التحليل الطيفي»، و«المقاطع الصوتية» سواء كان ذلك على المستوى الصوتي أم على مستوى علم وظائف الأصوات.

(إن الثابتات الطيفية، من منظور «تمفصلي»، تتناسب، بشكل عام، مع كثافة العمود، أي مع مكان التمثيل. وأما الثابتات العروضية فتتناسب مع التصويت نفسه ديناميكية مد الهواء التنسي ونشاط المجال الصوتية في وضع تصويتي في الحنجرة) ولكن تستخدم هذه الثابتات السمية أيضاً لتمييز الظواهر «العروضية» أو «التعبية» (بالمعنى الواسع للكلمة): «مفصل»، «وقف»، «تركيز»، «تنظيم» (بالمعنى الضيق للكلمة، والمعادل «للحس» طبقاً للمخطط الإدراكي). وإن الاضطراب الكبير لمتغيراتها على محور الزمن ليسمح بتحديد مفهوم الإيقاع على مستوى الإدراك. ولذا، فإن عدد الوحدات الدنيا الذي يحدث في الثانية (صوتيات أو أجزاء) ليسمح بالكلام عن «سرعة النطق» وعن «سرعة التلطف»، العام أو المحلي.

1 - بعض المفاهيم الأساسية

«مفصل»، تتناسب في الفرنسية السلسلة الصوتية /lɔ parad/ مع العبارة "le pape" و"le papa dit". وإن الفارق الممكن في التلطف، والذي يتصل مع القطع الجزئي، إنما يدين بوجوده إلى الفارق في الربوط بين الـ /p/ الثانية وبين الـ /a/ المكثرة مرتين والمحيط بها. وبهذا يختلف المفصل تبعاً لانتفاء /p/ إلى الجزء السابق أو إلى اللاحق. ولقد كان علماء وظائف الأصوات من البنويين الأمريكيين ينظرون إليه بوصفه صوتاً حقيقياً مجزأً / + / . وهذا يسمح باستلاك تمثيلين صوتيين بالتناوب / Lapap + ad/ وكذلك /lɔ pa + pad/ . ويجب أن نلح بأن المفصل يمثل وحدة من وحدات الوظائف الصوتية للمجردة والتي تمتد تحقيقاتها الملائمة متغيرة جداً. وكذلك، فإن المفصل نادراً ما ينجلي عن طريق وقف حقيقي، ولكنه ينجلي بالأحرى عن طريق تغير كل الثابتات. ولقد ذكر «ج. فور» مثلاً عن السلسلة /Z alclavalevu/ والتي تتناسب مع العبارات المكتوبة التالية: "Jacques, Laval et vous" "Jacques laval et vous" "Jacques, lavalé, vous?" "Jacques lavalé, vous?" "vous" "Jacques, Lavez, vous". ونستطيع كل عبارة من هذه العبارات أن نلغظ بشكل مختلف، وأن نلغظ إنهم إذن معطية لقيم المرادة للثابتات العروضية، أي بانجاز دوائر عروضية مختلفة.

وسأعتمد متغير الثابتات الزمنية الملائمة قيمة في مختلف مستويات التحليل اللساني من غير أن يوجد تناسب كلمة بكلمة بين الجملين. وتضطلع كل ثابتة بدور في كل مستوى لساني. ويتميز كل مستوى لساني بانجتماع المتغير مع علاقات التبادل لكل هذه الثابتات.

«التنير والإيقاع»: يفهم التنير، من منظور صوتي، على المستوى الإدراكي بوصفه عصباً (جزئاً) «بارزة». وأما على مستوى الإنتاج، فتقته يستخدم متغيراً من الثابتات

المروغية (Fo) مكوناً من الكثافة والفترة الزمنية. وإن النبر الطبيعي في الفرنسية غير المفخم ليشير جوهرياً بصعود لـ "Fo" على جزء مطول.

يخلق تماثل الأجزاء البارزة وغير البارزة «ليقاعاً» تحده المسافة الزمنية بين جزئين متبوعين. ويمكن للإيقاع أن يكون مُنَوَّكاً بشكل مسطر و«موسيقياً»، ولكن في الشحاطب الفرنسي، فإن الإيقاع يتلازم بقوة مع البنية النحوية والاستدلالية للمباراة، من غير أن يتناسب ذلك نسياً مع إيقاع متري محدد.

(ملاحظة: إن تحقيق الـ «e» الصامتة» للشكل الخطي الفرنسي مرتبط، إنتاجاً وإدراكاً، بإيقاعية الخطاطب).

2 - المستوى المقطعي و الفوق مقطعي

يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الدنيا بوصفها وحدات «متسلسلة منطقياً»، أي إنها وحدات تتسلسل، وتتابع، وتنظم على محور زمني، مشكلة بدءاً مسيراً أساسياً للسان الإنساني يتجلى في المستوى «الصوتي» الدقيق أو المقطعي. وإن هذه الوحدات لتنظم فيما بينها لكي تشكل وحدات بنوية صغرى وتندمج في مستوى أعلى يقال له «عروضي» أو «فوق مقطعي».

وإذا التمسلسل المنطقي للوحدات البنيوية الصغرى (الكلمات) وذلك تبعاً لنظام معين وضابطات نحوية محددة تعطي معنى، أو إمكانية لمعنى، فإني الدلالة فقط، فإن النبر ليشترك مع النحور بنية ضمان «تماسك» الكلام، أي لإعطاء تحقيق لاستخدام علاقة الوحدات على المحور الزمني التركيبي. وإنه لدور لساني أساسي ذلك الذي يسمح بتحديد الصراثة النحوية. وهي دراسة تقوم بدراسة العلاقات بين البنية الدلالية النحوية والعروضية. ولكن النبر في الكلام «العفوي»، و«الطبيعي» يلائم أيضاً، وربما بشكل جوهري، مستوى وظائف اللسان الأخرى، ولا سيما مستوى تجلي المواقف والانفعالات.

ولقد نعلم أنه يمكن لمباراة جيدة التمهيد (مصوتة)، ولكنها غير متبوعة، أو مينة النبر، أي من غير تغيرات عروضية أو مع تغيرات رديئة التحقيق، أن تكون رديئة الفهم أو غير معهودة بتاتاً. وهذا ما يمكن أن نتحقق منه في كل مرة سمع فيها كلاماً مشوشاً إما لوجود أسباب مرضية ملغية أو نسبة تمنع مرافقة التنعيم، وإما لأن هذه المباراة كان قد تلفظ بها متكلم بغير لحن الأم وهو لا يهيمن على هذا الوجه من اللغة الثانية التي يتعلمها.

ويعود هذا لأن لعروض دوراً مزدوجاً. فهي، من جهة، تساهم في التنظيم المحوري والاستدلالي للخطاطب، وهي، من جهة أخرى، بما إنها إيماء صوتي فهي تسمح بالتمييز عن مواقف وعن انفعالات في لغة من اللغات.

تأتي العائدة القليلة التي تصادفها في كثير من الأحيان بالنسبة إلى الظواهر العروضية في جزء كبير منها لأسباب مفهومة بكل تأكيد. فاللسانيات قد اختزلت إلى دراسة القواعد المعيارية للنصوص المكتوبة (أو المسموعة) ذلك بمساعدة الأبجديات المختلفة ولكن التي تستطيع جميعاً أن ترتد إلى مجموعة محددة من الوحدات من حجم «الصوت»، أو من حجم الجزء الصوتي أحياناً. وإتباعاً لتتوالف خطياً.

ولقد أثار استعمال وسائل تقنية حديثة تحولاً حقيقياً في الدراسة العلمية من جميع وجوهه. وقد كان ذلك النفاذ إليه أمراً ميسوراً، سواء تعلق الأمر بإنتاجه أم بإدراكه، أم باكتسابه أيضاً، ويتطوره وضياحه

ويبدو الجزء الصوتي أنه الوحدة الأساسية التي تسمح بوصف الترسيمات العروضية الأساسية للغة من اللغات. وبالتأكيد، فإن مفهوم الجزء الصوتي لم يكن مستعملاً في اللسانيات البنوية الكلاسيكية، ذلك لأن مختلف مستويات التحليل تتواشج من غير أن تكون ثمة حاجة لهذا المستوى المدرك جوهرياً. فنحن نذهب من الأكثر صغراً، أي من «الصوت»، إلى الأكثر كبراً، أي «الحلقة»، مروراً بالوحدة البنوية الصغرى، وبالكلمة، وبالسطح، إلى آخره. ولكن الدراسات الحديثة حول اكتساب اللسان، قد كشفت عن الدور المركزي لهذه الوحدة.

لقد أظهر علماء النسخ اللساني، من جهة، أنه يجب على الأجزاء الصوتية أن تكون مثقلة للوحدات الصغرى للإدراك، وانطلاقاً منها توضع الوحدات الصوتية. وإنها لتتنظم، من جهة أخرى، فيما بينها بنية تشكيل وحدت هالة مع كونها حاملة لمتغيرات عروضية. وإننا نستطيع، من منظور تطور الكائن الفرد، أن نقبل بأن ثمة نسقاً يقوم منذ الولادة. وأنه ليسمح للإنسان الصغير أن يدخل في تفاعل مع العالم الخارجي وأن يتواصل معه.

ولما على مستوى الإدراك، فقد تبين وجود دورات عروضية، وإيقاعات مفصلة، وعروضية، أي يعرفها الوليد إذن. ويمثل البالغ نفسه بناء على طلبه، وبفضل هذا يكون التواصل الدال مستمراً ولقد نمت البرهة في السنوات السبعين على الآنية التفاضلية التي توجد بين البالغ والرضيع. فالوليد الجديد يجعل الكلام الإنساني إيقاعياً مع الأصابع. ولا يجعل هذا مع الظواهر المجهورة الأخرى، منه اليوم الأول.

ولقد ثبت، على مستوى الإنتاج، أن الرضيع يستعمل متغيرات عروضية وإيقاعية مع إجراء صوتية منها تثيرها وضأت الصوت أو تتابع انفتاحات القناة الضيقة وانغلاقاتها. وتعمل هذه المتغيرات معنى إلى مستوى تعبير الاتصالات الأولى.

وانطلاقاً من الشهر الخامس والسادس، يبدأ جمع من أجزاء الأصوات الدالة

والصوتية باتخاذ مكانته تدريجياً، وذلك تبعاً للميزات الساتية للكلام المحيط. وإن هـ
ليكون في الوقت نفسه الذي تشترك فيه القيم الاستدلالية الصيفية والتحقيقية مع المتغيرات
العروضية.

3 - «تألفونم الفقهيم

بعد اندماج كل المقاييس المترية الصوتية في علامة معقدة أداة عامة من غير شك
للتعبير عن معلومات عروضية متعددة. وهو إذ يكون مشتركاً مع ترسيمات تحقيقية
وصيفية، فإنه يستطيع أن يفضي إلى تطور لشرعة الترقيم على المستوى اللساني وأن يساهم
في الدنيانية التأليفية للغة» (I. Fónagy).

وهذا ما نجده، بالتأكيد، في الكلام البالغ المكوّن ولكن المضطرب. فإذا كان التنظيم
يقاماً ونفساً غير موجود أو خاطئ، فإنه لا يكون معروفاً، ولا يستطيع تجميع الوحدات
النبرية الصغرى والكلمات أو يقيم فيه فهماً حتى ولو كان كل صوت بمفرده منعزلاً بشكل
سليم. ويقود، على العكس من هذا، تنظيم إيقاعي جيد ونمهي إلى فهم جيد حتى لو كان
إنجاز المقامع ليس كافياً في كل مكان. ويعرف هذا الأمر أولئك الذين يهتمون بالإنتاج
وبالتعرف إلى لغة أجنبية غير مهيمن عليها جيداً. وكذلك يعرف أولئك الذين يهتمون بالإنتاج
ويؤادوك كلام الصم أو الأشخاص الذين يهتمون على التصويت هيمنة سيئة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى كيف تتحدد «الصوتية النحوية» للجملة البسيطة، أي
كيف تتحدد القواعد التي تتضمن علاقات بين البنى للصيغة النحوية والبنى العروضية.
ومهما تكن النظرية التي نبتناها، وحتى إذا تركنا جانباً حالة «النظام» (صفة الطلب،
والأمر)، فإننا نستطيع أن نرى أن العبارة في الفرنسية أو في أي لغة أخرى، تحيل يادي ذي
بده إلى وزن العلاقة الإسنادية للقائمة بوصفها إثباتاً إيجابياً أو سلبياً، أو إنها تحيل إلى غير
الإثبات.

وإذا تناول العبارة في هذه الحالة الأخيرة بوصفها سؤالاً كلياً يتطلب جواباً إما
بإثباته أو بدلاء حول الصحة الإيجابية أو السلبية إجمالاً للعلاقة فمن نتحدث جانباً عن
«الصيغة الاستهائية» أو عن «الصيغة القريرية» للعبارة. وتتميز هذه الصيغ باستعمال مركب
أو مختصر على التوسعات الصرفية، وعلى نظام الكلمات والتنظيم.

وتستطيع الصيغة الاستهائية في الفرنسية وفي غيرها من اللغات أن لا تكون موسومة
إلا بالتنظيم، وعلى نحو أخص بصمود نمهي في نهاية العبارة وذلك كما في النظم المتطر
لعارة «تطر؟». وإن عيارتي «هل تطر؟» و«تطر؟» لتستطيعان أن تستلكن الترسية الضمنية

لمساعدة نفسها. ولكنهما تستطيعان أن تتحققا في محيط هابط وذلك لأن الاستهزام نه تسيه بأدوات أخرى.

ملاحظة: يجب أن نعلم هنا بأننا نعلم عن الاستهزام الجزئي عندما يهيب السؤال على عنصر ما من عناصر العلاقة الاستدلالية. فنحن إذ نصع «موضوعاً»، أي شيئاً من المصنوع، فإننا ننظر «غيراً»، أي معلومات جديدة. وإننا لنستعمل، في الفرنسية، كلمات مثل «عندما»، «أن/ماذا»، «كيف» «من» إلى آخره. وتعد الأبنية الصرفية النحوية أبنية متغيرة. ولذا فيمكننا أن نرى «يسافر متى؟»، «متى يسافر؟»، «متى يسافر هو؟»، «متى يسافر؟»، «ماذا يعمل؟»، إلى آخره. ولكن جمللاً مثل «يسافر هو متى؟»، «هل يسافر متى؟» تمد جمللاً مستحيلة. وتمتلك كل هذه السلاسل عين الترسمة الإيقاعية النازلة التي تمتلكها الجملة الإثباتية المتناسبة معها «يسافر غداً». ولذا، فإن الترسمة الصاعدة تستلزم بعداً آخر.

ولقد يعنى هذا أن المحيط النغمي الصاعد، أو الذي ينتهي بالمصود يتميز بالسؤال «لكلي» غير الموسوم بأدوات أخرى، بينما النموذج إذا كان صاعداً أو هابطاً في نهايته، فإنه يستطيع أن يشترك مع كل عناصر العيارات الأخرى. وتنتمي هذه الظاهرة إلى النظام نفسه في الإنكليزية: لقد سمى جونيس المحيط «الصاعد - الهابط» "Tune 1"، و "Tune 2" المحيط الصاعد - الهابط - الصاعد الثانية.

وإن التغيرات الممكنة على هذه التغيرات الأساسية ستوافق أو ستميز التجمعات في داخل العبارة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطرق الأخرى التي تستطيع أن تقوم على العلاقة الاستدلالية الأساسية. أو إنها ستكون مع تنظيمات استدالية، ذاتية منتظمة تماماً. ولقد نستطيع أن ننظر مع كولبولي أن طرفاً أخرى ستؤلف فوق طريقة التوليد، وستجمع في ثلاث مستويات يستطيع الأول والأخير منها أن يمتلكا سمات تنفية:

- «طريقة» تشير كيف يتصور المعبر العبارة في كليتها أو كيف يتصور العلاقة بين كلمات الإسناد إزاء «بعض»، «الممكن»، «الترجيح-الإرادة»، و«الفرضية»، و«المحتمل»، و«الواجب»، و«الرفضة - الأمر - الأمانة».
- «طريقة» ليدان «البيئة»
- «طريقة» ذات نموذج «ثميني».

ونلاحظ أننا بهذا الإجراء نستطيع أن نميز بالتدريج من الوجوه النحوية إلى الوجود الدلالية المدروسة. فنحن نستطيع في الفرنسية، أو في أي لغة من اللغات، أن نميز من مرقب بوساطة أدوات لفظية، وذلك كما في هذه العبارة «لكي أحدث انطباعاً وأمتلك

الرضى، فلما سأقول لكم إنني جائع وإني أحب أن أكل شيئاً مباشرة بفضلكم». ولكن ربما يكفي التلطف في الكلام بـ «أنا جائع» مع محيط نفسي معين. وإن تأثير الفعل في الآخر، وتجلي الاتصال، يمكن أن يستدل عليهما باستخدام عناصر لفظية - نحوية يصحها أولاً متغير عروضي تم الاستدلال عليه بالثقل الدلالي للكلمات المستعملة. ولكن المعالم المرضية وحدها تستطيع أن تكفي لملئ هذه الوظائف. فالمقصود هو «المعنى فيما يتعلق بالمواقف» التي يتلقاها التثمين.

ولقد اقترح بيرلبرو نسفاً سماه «الصوتية الأسلوبية». وهو، فيما يخص الفرنسية، يتلخص فيما يلي.

إن المعالم الدالة هي التالية: المستوى النفسي المتوسط (مدونة)، والانزياح النفسي، وشكل المحيط النفسي (الذي يستطيع أن يُدخل النفسية، والوجه الزمني للمفاهيم الزمنية)، والكثافة العامة الوسطية، وانزياحت الكثافة، والوقف، والمدة الزمنية للعبارة، وسيطر التعبير النفسي لهذه المعالم انطلاقاً من قيمة مرجعية تم الكشف عنها حول الإنتاج المقيم بوصفه «حيادياً» لعبارة عالية، تثيراً في تأويل السلوك الانفعالي. وتستطيع عبارة مثل «اشترى الطلاب الموسوعة المعقودة» أن تحيل إلى مختلف مواقف المتكلم، وذلك تبعاً للتثمين المستعمل.

وهكذا، فإن الكلمتين «الفرحة» و«السخرية» ستميزان بتغير إيجابي لكل المعالم (ثمة معالم أخرى أكثر دقة سنسمح بتمييزهما). وبتميز «الإعجاب» بتغير إيجابي لكل المعالم باستثناء الانزياح النفسي الذي يصبح أقل أهمية. وبتميز «الغضب» بنقص في مدة التلطف غير متغير في الانزياح النفسي ولكن بزيادة المعالم الأربعة الأخرى. وبتميز «الحزن» بتغير سلبي للمعالم باستثناء المدة التي تزيد والكثافة الكلية التي لا تتغير. وبتميز «الخوف» بتغير إيجابي للمعالم المحيطة كالانزياح والكثافة والمدة، بينما الانزياح النفسي فمختزل. وتتجلى «المفاجأة» من خلال متغير إيجابي للمعالم مثل الانزياح النفسي، والمحيط النفسي، والمدة، كما تتجلى من خلال متغير سلبي لمعالم الكثافة.

يلج هوماجي على أنه من الممكن تمييز التمييز من «الانفعالات» ومن «المواقف» من طريق الفرق في استخدام الثابتة الصوتية. فالانفعالات الأولية مثل الفرحة، والغضب، والحزن، تستخدم معياراً آخرى غير تلك التي تكون عروضية على نحو دقيق، مثل اليأس، والبهاء، البهيموي أو الخنثي. وإته يمكننا أن نقول في مثل هذه الحالة إن المتكلم يعبر عن انفعال لكي يتوصل بنفسه من غير أن ينتظر جواباً بالضرورة من المخاطب. وعلى العكس من هذا، هي تمييز يحمل موقفاً مثل السخرية أو الجهود، فإن المتكلم يستخدم، وفلك بشكل نواصي في لغة ما، ثابتات عروضية يشكل جوهره. وإته ليستقر ردة فعل من

محاط به الذي يجب أن تملأ الرسالة به: إن المقصود بكل دقة هو تجلي «وظيفة النداء»

■ انظر أيضاً كتاب "I Fonagy":

"La vive voix", Paris, 1981.

وإنه يقترح عبارة «الرسم الفنتي» لوصف صور عروضية مستقلة يتميز الكلام بها على مستويات استدلالية مختلفة، وتداولية أو موقفية. يمكن العودة إلى "P. Léon" في "de l'analyse psychologique à la catégorie auditive des émotions dans la parole"

وهو مقال كتب في عام 1976 وأعيد تناوله في:

"précis de phonostylistique, parole et expres-sivité". Paris, 1993.

كما يمكن العودة إلى "K. R. Scherer" في:

"Vocal affect expression: a review and a model for future research", Psychological Bulletin, 99, 141-165, 1986.

وهو يناقش دور الثابتة العروضية ويقترح إطاراً منهجياً للعمل.

4 - الصوتيات النحوية

مهما كان المستوى اللساني للعلامة، فإنه لمن البديهي بكل تأكيد أن القيم المميزة لا تكون هي عينها في لغة وأخرى. ذلك لأن المتغير نفسه يستطيع أن تكون له قيمة مختلفة. فإذا كنا سنقف عند حدود الصوتيات النحوية البسيطة، فيجب التذكير بأن بير دولتر في كتابه:

(Comparing the phonetic features of English, French, German and Spanish, Heidelberg, New York, Philadelphia, 1965).

وهو رائد الدراسات النحوية الأداة المعاصرة، قد بين الفارق بين التماذج النحوية الخاصة بالفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والإسبانية. وحتى لو كانت القيم النحوية الوسطى، الأكثر والأقل، متطابقة، فإن «التصور النحوي» العام، و«المحيط العروضي»، ليمد مختلفاً. وإن هذا ليعود في جزء كبير منه إلى الفارق في المتغير النحوي بين أجزاء الكلمة تبعاً لكونها منبورة أو غير منبورة، وتبعاً للإيقاع القائم. وإنه لمن السهل معرفة الإيقاع والنحيم الغريب ذلك لأن النموذج النفسي للغة الأولى، اللغة الأم، يستخدم في إنتاج اللغة الثانية. وإن النتيجة لتكون غريبة عرلية للتعبير الذي يقول: «أزرق مطعم»، وغريبة الإجابة التي تقول: «أنا! وأنت؟» رداً على السؤال: «من يريد منه؟».

وبنينا كما من الشار أن تطرح في الكتب الوجيزة للقواعد مسألة النحيم والنبر. وإيا

نلاحظ أنه منذ بداية القرن وفي الكتب الوجيزة للفرنسية المتكلمة، أي للمؤلفات المندوة لتدريس الفرنسية للأجانب، قلنا نجد ترسيمات عروضية وتمازين تصب على التنظيم. وإن لنا لاحظ أيضاً أن النماذج التنغمية في كل الأمثلة والتمازين تتناسب مع التقطيع الحوي للمبارات وللجمل البسيطة نسبياً، ومع النحو المعياري (إن انحدر الخطوط المائلة \ و / أو تلك التي لها شحطة ' و ' لهبطي علامة خطية فاقمة على الحركة التنغمية):

«إنه لمن أجل هذا ' لقد سافر' من هنا '» (غرامون 1914).

«ويجب ' أن تعود الأذن ' على الأصوات الغريبة '».

(د. كلا غاروت و م. دي فورميسترو:

"French Intonation Exercises", Cambridge, 1923).

«إن هذا الكتاب ' سوف ' يري النور' في موسكو» (Manduel de français parlé, Moscou).

ليس هذا مصادفة، إذ المقصود بكل تأكيد هو «الصوتيات الحوية». فنحن نرى أنه توجد جمل حيادية، وصحيحة نحواً، ولها ضمناً هذا التناسب بالطرق الحديثة للصوتيات الأدائية، وجري تحليل للإنعاج وللإدراك، كما وضعت أطروحة توليفية للكلام. وقد قام بهذا المعاصرون من المختصين بصوتيات الفرنسية المحكية، مثل:

J. Vaissière, G. Caelen, M. Rossi, A. Di Cristo, D. Hirst.

وهناك مدرسة إكس آن بروفانس التي أسسها:

G. Gaure, V. Jaci, M. Contini, L.J. Boë.

وهناك مدرسة جرونوبل: وكذلك E. Garding. وكذلك مدرسة لاند في السويد.

ومدرسة P. Mertens في بلجيكا.

ومنذ عام 1973 تم اقتراح نماذج لتنظيم في الفرنسية، وخاصة نماذج «أ. دي. كروستو، و.ج. فيسير، و.ب. مارتان». ولقد أضيف إلى هذه النماذج فيما بعد نموذج «و. غرانت». وهو نموذج مبني انطلاقاً من مقاربة تنفيرية للسويدية ثم من دراسة تضادية بين مختلف اللغات.

وحديثاً بالذكر أن هذه النماذج إنما تم بنائها انطلاقاً من جمل مكتوبة جوهراً، وصيغة نحواً بشكل جيد، ومقروعة تيمناً لأسلوب يسمى «حيادي» من غير تجل خاص للتعبيرية. وإن هذه النماذج إذ ينظر إليها بوصفها «صوتية»، هي في الواقع نحوية وتتملق برؤايف الأصوات: إنها تتملق بالتر الذي يتعلق هو نفسه بالتنظيم النحوي.

إلى عالماً يعلم وظائف الأصوات مثل فـ. هـ (من مؤلفاته: «التبر في الجمل المرتبة»، «الشكل المجهول للسان» جنى التمثيل في علم وظائف الأصوات»، وقد اشترك فيها معه كل من «هيرست» و«فيرنيو»، باريس، 1904، ص 65-122) قد اقترح نموذجاً لعلم الأصوات الفرنسي يقوم التبر فيه دائماً في نهاية المقطع: إن مكان تبر الجملة وثقله يحددان (هما) نفسها تحددان البنية النحوية) ترتيبية تبرية تتناسب مع تقطيع ومع البروزاتية

تستند نماذج «علم وظائف الأصوات» في الواقع إلى المتصور نفسه، ولكنها تصف ما يجري من منظور صوتي وتطبقه على مجموعات عروضية لا تتضمن، تحديداً، سوى جزء من الكلمة منبور ويقع دائماً في موقع نهائي. ولقد بعني هذا أن هذه النماذج محددة إذن. وتتناسب هذه المجموعات مع المقاطع ومع ترتيباتها وذلك بفضل العلاقة النسقية بين قيمة الثابتات العروضية والتراتبية النحوية.

لقد اقترح آ. دي. كريستو إدخال مؤشرات عروضية في قواعد إعادة الكتابة للمكون النحوي للقواعد التوليدية التحويلية.

تقطع الجمل إلى مجموعات عروضية مـ ع، وتشكل وحدات فوق مقطعية يحددها متغير تصوري دال يتكون من ثابتة أو من عدد من الثابتات العروضية. ويوجد نموذجان كبيران لـ مـ ع: مـ ع مكونة، وهي تنتهي بصعود نفسي، ومجموعة نهائية تنتهي بهبوط نفسي. وتصف صورة الـ مـ ع مصطلحات قيم الثوابت العروضية وعلاقاتها بمختلف مواقع مـ ع. وتدل هيئة الـ مـ ع النهائية إذا ما كانت الجملة تأكيدية، أو استغماية، أو طلبية، وإنما لتحديد «حدوداً نهائية» / . / . وإن هيئة الـ مـ ع غير النهائية تسمح بتحديد «حدود غير نهائية»، سوله كانت «كبرى» / 11 / أم كانت «صغرى» / 1 /.

وتتناسب هذه الـ مـ ع مع مكونات نحوية للجملة البسيطة: تنتهي الجملة التأكيدية بـ مـ ع نهائية تتحدد بـ / . / . بينما تتحدد المكونات بحدود غير نهائية تكون فيها كبرى بين المقطع الاسمي والمقطع الفعلي أو قبل المقطع الجري في المقطع الفعلي، وتكون فيها «صغرى» بين الفعل والمقطع الاسمي للمقطع الفعلي. ويمكن للجملة إذن أن تتمثل على النحو التالي:

«مفلي / 1 / قابلت آن / 11 / في المختبر / . / ».

وإننا نرى جيداً كيف تستطيع هذه الحدود أن تدخل إلى قواعد مكونات وظائف لأصوات التي «تؤول» التحليل المعطى بالمكون النحوي وذلك لتعيين لفظ الجملة المقصودة.

يصف «فيبيرو» الحركات النغمية بالمصطلحات التالية: «صعود» (وعامودي)، «هابط» (ونزول)، «سطح». وتمثل الكلمة وحدة الوصف الأساسية. وتسمح مختلف

تحركات بتحديد أربع «نماذج» أساسية:

ن 1 = ص + هـ + ص.

ن 2 = ص + ن + عامودي و ص.

ن 3 = ن + نزول.

ن 4 = ص + هـ.

وتتكون العبارة من سلسلة من النماذج: ن 1 يمكن تصوره بوصفه كلمة ذات نغم مساعد (سؤال أو القسم الأول من جملة تنتظر بقية)، ن 4 بوصفه كلمة نغمية هابطة (جواب أو نهاية جملة تأكيدية). ولا يستطيع ن 2 ون 3 أن يلتقيا إلا في داخل جملة ولا يمكن لهما أن يلتقيا بشكل واضح وسهل إلا بوصفهما «ن 1» و «ن 4».

وتتأرجح هذه النماذج:

- ثمة مقطع كبير غير نهائي ينتهي بصعود، أي به ن 1 أو به ن 2 (عامودي + نزول).

- تتميز الجملة الاستفهامية بترسمة عامة من نوع «ن 1»، بينما التأكيدية فتتميز به «ن 4».

وتتألف تتابع النماذج مع البنية النحوية للعبارة. ويمكن تمثيل المثل السابق على النحو التالي:

«سألني (ن 1) فجلت (ن 2) أن (ن 2) في المختبر (ن 4)».

ولقد استعمل «ي غارديغ» بالنسبة إلى الفرنسية النموذج المستعمل لوصف المتغيرات التي تختلف تحقيق النبر النغمي للسويدية. وتسجل كل عبارة في «شبكة» تمثل «القيم الطبيعية» للتكرار الأساسي. ويمثل هذا الميل في ممر تحدد خطه الأعلى القيم المحسوسة على أجزاء الكلمات المنبورة، كما يمثل الخط الأسفل بالقيم المحسوسة على أجزاء الكلمات غير المنبورة. وهكذا تتحدد الحدود العليا والدنيا للسجل المعادي للمتكلم. وبعد هذا الممر نفسه داخلياً في ممر أكثر حرفاً ويترك مكاناً للمتغيرات الترددية والوظيفية (تثنية، تعظيم، إلى آخره). وحول هذه المخطوط تمت الإشارة إلى القيم التي تشكل هذا ثم بدورها. وهي القيم الأكثر ارتفاعاً والتي توجد فوق أجزاء الكلمات المنبورة وتترافق بدهياً في نهاية المقطع. وفي الجملة التثنيوية البسيطة، فإن النقطة الأكثر علواً، أي «المعززة»، إنما توجد في نهاية المقطع الأساسي للمستند إليه.

إن «ب. ملوتان» (وعصاة في زمن أجل نظرية للتثنية: هل التثنية بنية ملاتمة

للنحو؟»، «التنظيم». فمن السميات إلى الدلالة»، م. روسي، ص/ 234-271، الفصل /
-2/III باريس، 1981. وفي:

"Phonetic realisation of prosodic contours in french", Speech Communication,
1, 1982, p 283-294).

وقد اقترح النظرية الصوتية النحوية الأكثر إحدداً والأكثر بساطة في الوقت نفسه
ومطلقاً من المقال الذي كتبه «س. كاروسيفسكي» («حول وظائف أصوات الجملة»، في
«حلقه براخ المسائية»، 4، 1931، ص/ 188-1227)، فقد رأى أن العبارة تتكون من عنصرين
يتميزان إلى طبيعة مختلفة هما الأطروحة والجملة. وإن من وظيفة الجملة أن تشير إلى
التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى للمعنى الذي يكوّن العبارة. فبالها هو المحيط
التنقيضي، وأما مدلولها فهو التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى. وأما الأطروحة فهي
متوالية من الوحدات المنظمة، غير المصنفة. وإنما نستطيع إذن أن ننظر إليها بوصفها
التسجيل الصوتي للعبارة. فبالها هو دال للعبارة من غير وسيط عروضي، ومدلولها هو
سلسلة من وحدات المعنى.

ويشتمل تحليل وظائف الأصوات، في هذا المتصور، على إنشاء العلاقات المتبادلة
الموجودة فرضياً بين التنظيم (الدال) والتصنيف التراتبي لوحدات المعنى (المدلول).

وبفصل المحيط العروضي لجزء الكلمة النهائي، وهو متبرر تحديداً، فإن العبارة
تتميز بوصفها «تفريعية»، و«استفهامية»، و«طلبية»، و«مجادلة». فإذا استعملنا تمثيلاً لوظائف
الأصوات له «صفة تمييزية»، فإن الحركة الغنائية للمحيطات النهائية م. «تستطيع أن تمثل
من خلال سمتين لفظيتين «+» أو «-» صاعدة و«+» أو «-» متسعة» تميزان درجة الانحدار. وإنها
لتكون جميعاً «+ أفصحي»، أي بعيداً عن التكرار الأساسي الوسطي للعبارة. ولقد يعني هذا
أن المحيطات توصف إذن بالتبادل بوصفها /-صاعدة - متسعة/ + /+ صاعدة، متسعة/،
/ - صاعدة، متسعة/ + /+ صاعدة، - متسعة/.

إن مثل هذه الوحدة الثبوتية التي تتميز بسمات غنائية، تشكل «كلمة عروضية». فإذا
كان لا يوجد سوى كلمة عروضية واحدة في العبارة، فإن دورها لا يشتمل إلا على الوجهة
لأساس لهذه العبارة. وتتكون البنية الفعلية النحوية أو الموضوعية موسومة بإنجاز كلمة
عروضية ثانية تشكل المصطلح الأول للعلاقة مسند إليه /مسند، أو للعلاقة موضوع/ خسر.
وأما اتجاه الحركة الغنائية، فيكون على عكس ذلك الذي تحمله الكلمة الغنائية النهائية.
وإن هذا التباين في الانحدار يشير إلى أن العنصرين المقصودين يقيمان علاقة ارتباط، أي
بهما يكونان على مستوى التحليل التحريقي نفسه.

وعندما تكون العبارة مثلاً مكونة من أربع كلمات عروضية متتابعة، وتناسب مع أربع وحدات بنوية صغيرة حاملة للمعنى، "ABCD"، وإذا كان لكل الكلمات العروضية الحركة النغمية نفسها، فذلك يعني أنه لا توجد علاقة بينها. وستكون هذه حالة من حالات الإحصاء A(1) B(1) C(1) D(1) أو A(1) B(1) C(1) D(1). ونجد أن حركة الكلمة الأخيرة تشير إلى نهاية العبارة وهيبتها.

العلاقة الانشائية التقريرية موسومة بترسيمة صاعدة - هابطة (1)، والتي يكون أعلاها، أي نقطة تغيير الاتجاهات إذن، واقعاً في نهاية عنصر انطلاق العلاقة. ونبعاً للأنطوار المتبادلة لمقطع المسند إليه ومقطع المسند، فإننا سنحظى بدهباً بالترسيمات الممكنة التالية: A(1) BCD*(1) أو A(1) BCD*(1) D(1) أو ABC(1) D(1) D(1).

وبالتمازج مع الكلمة العروضية النهائية، فإن الكلمات العروضية الداخلية تكون جميعاً كلمات "قصوى". وإثنا لنميز بين أربع تبعاً لتوليف السمات العروضية. فهناك محيطان يحدان صاعدتين: c1 = «صاعد، +متنع»، وc3 = «+ صاعد، - متنع». وهناك محيطان هابطان: c2 = «- هابط، +متنع»، وc4 = «- صاعد، - متنع». وتناسب المحيطات «+ متنع» مع الحدود المقطعية ذات المستوى الأدنى للتحليل. (ومن أجل أسباب تتعلق بالمتصور، فإن المحيطات التي تتميز بانحدار أكثر ضعفاً أيضاً تخنزل إلى c3 و c4). وأما الاتجاه «+ أو - صاعد» فيفرض اتجاه المحيط التالي الواقع في المستوى نفسه من البنية النحوية.

وتبرز الأمثلة التالية التناسب بين البنية النحوية والبنية العروضية في العبارة التقريرية من خلال أربعة مقاطع.

- «إن أطروحة (c4) بريجيت (c1) قد نوقشت (c3) في سويسرا (Cod)».
- «نشر (c3) غريغوار (c1) مجموعة (c3) شعرية (Cod)».
- «إن الأعمال (c3) للكفلة (c2) لغريغوار (c1)، قد ظهرت (Cod)».
- «إن آن (c1)، وبريجيت (c1)، وسيلفي (c1)، قد سافروا (Cod)».

وفي حالة الميارات التي تنتهي بمحيط صاعد، كأن يكون المقصود مثلاً عبارة استفهامية، فيوجد قلب للاتحدر (وهذا يعني إذن تغير في المحيط) وذلك للحفاظ على التباين. وبهذا يمكن تمثيل الأول على هذه الصورة ويمكن تحليله إذن:

«إن أطروحة (c3) بريجيت (c2) قد قدمت (c4) في سويسرا (Cod)؟».

يجب الإلماح بأن تباين الانحدار يقوم في قلب كل وصف صوتي نحوي لأنه يشير إلى علاقات الترابط بين المقاطع المتعاقبة وذلك بعيداً عن النحو المعياري الدقيق. بدلالة وظائف الأصوات «المروضة الانفعالي» ليس عبارة جمالية، سليمة، ونامة، أو أبهاً ليس «فاصلة» إلا إذا كان مزوداً بنموذج مروضي «مساعد - حابط». ويقول آخر إلا إذا كان مكوناً من كلمتين مروضيتين في حالة تباين انحداري.

تعد هذه التناقض، باستثناء بعض الفوارق، متعادلة، وذلك كما يظهر هذا المثل التالي:

الف. دل (نير)	متساوي	إيزابل	الجمعة
فأ. دي. كريستو	/11/	/1/	2
ج. فليس	p3	p2	p4
ب. مارتان	\(e3)	\(e1)	\(Cod)

5 - التفسير والانتباس

لقد استعملنا هذا النوع من التحليل لازالة الانتباس عن العبارات التي نحوي على تنابع الأصوات نفسه، وعلى الوحدات البنوية الصغرى نفسها، أو «إزالة الانتباس النحوي».

إننا نستند عموماً إلى ثلاث مجموعات صوتية "I + II + III". وعدها فيها الترتيب النحوي أو نموذج «الكلمة المروضة» معلماً للترتيب النحوي ويشير إذن إلى نموذج العلامة بين العنصر "III" والمناصر السابقة. فالمتواليات، مثلاً، «الباق (I) السجاد (II) اختار (III)» سيكون لها ترسيمة نبرية 1-2-3 إذا كان ياتج السجاد هو الذي تم اختياره، أو في الجملة المعروفة جيداً «الجميلة (I) تغلق (II) الشراع (III)» ثمة ترسيمة هي 1-3-2 وتدل أن (I) هو المسند إليه في الجملة، وأن (II) هو الفعل، وأن «الـ» هو أداة تعريف المجموعة الاسمية (III)، بينما الترسيمة 1-2-3 تدل أن (I) هو المسند لـ(II) وذلك لتشكيل مقطع المسند إليه في الجملة، وأن «الـ» هي الفعير المفيد وموضوع الفعل (III).

فإذا قلنا إن التراتبية النبرية أو المروضة تتناسب مع التراتبية النحوية، فمن الأفضل الحديث عن «تحييد» تمارض التماذج المروضة وذلك عندما يكون النموذج ناتجاً، وليس الانتباساً. وفي الواقع، فإن التحليل الصوتي النحوي يعطي ترسيميّتين مختلفتين بالأساس إلى العبارتين المقاربتين، ولا يمكننا أن نتكلم عن التباس نحوي. فالمتكلم في الكلام اللوائمي

يفرق أو لا يفرق بين النموذجين العروضيين تبعاً لمعنى الجملة. ولقد بينا أن أحد النموذجين لا يحيل إلا إلى بنية نحوية، وهذا يعني إلى معنى واحد إذن، بينما الآخر يستطيع أن يحيل إلى بنتين نحويتين، وإذن إلى معنيين. وإتينا لتجد هنا حالة من «العباءة مع إنجاز» موسوم» وإنجاز «غير موسوم».

وفي هذه الحالات التي يحيل فيها عنصر نحو خط تلاقي في البقية الخطية التي تشكل الكلام، شمة قطعة بعد العنصر (II)، أي توجد ترسيمة 1-2-3-4 تشير بأن (III) تحمل على العنصر المبدع (I) وليس على العنصر (II) وإتينا لتكوّن سمة الترسيمة «الموسومة». وتستطيع القطيعة المنجزة بعد (II)، أي الترسيمة 1-2-3-4 إما أن تدل أن «(II)» (III) يدخلان في علاقة مع (I)، أي أن (III) يتعلق بالعنصر الأكثر قرباً (II)، وإما أن لا تدل على علاقة صوتية نحوية محددة لأن هذه الترسيمة تتناسب مع الخط العروضي الهابط «الطبيعي». وهذا يبرر جيداً استخدام المصطلح «غير موسوم». والترسيمة 1-2-3-4 ترسيمة موسومة ولا تستطيع أن تحيل إلا إلى المعنى الذي تعطيه العلاقة بين (I) و (III). وأما الترسيمة 1-2-3-4 فهي موسومة وتحيل بالفعل إلى بنتين نحويتين، وهذا يعني أنها تحيل إذن إلى معنيين ممكنين.

لا يبي السامع ولا المتكلم بالضرورة «ضوابط القواعد». ولا حتى الضوابط الصوتية النحوية التي يستخدمونها. وإنه لمن النادر أن تشير عبارة «محمية» وقد لفظت في موقف معين التباساً فتحيل إلى تأويلين ممكنين. وإن السامع لن يستطيع أن يزول إلا بشكل واحد حتى ولو كان النموذج العروضي «غير صحيح» من منظور الضابطة الصوتية الصرفية. وربما تسمح عناصر أخرى، قد تكون فرائعية أو فوق لسانية، بالتأويل الجيد عندما يوجد ثمة حياء للإنجاز العروضي.

ويمكن استعمال هذه النماذج في نفس إذن وذلك في إنتاج محاكاة للكلام الإنساني على نحو خاص في إطار ما نسميه «أطروحة انطلاقاً من النص». والمقصود هو محاكاة، كما قبلت بالنسبة إلى جملة جد قصيرة، فإنها تصبح بسرعة وثيرة ومملة بسبب سعتها الآلية، وهذا يعني إذن أنها تصبح لا تطاق وغير مفهومة مع عبارة طويلة طبعياً. والأفضل من هذا، إنها تصبح تفكر بالأداء غير التعبيري للطين عند ما يؤمن دور بعض الشخصيات. يمكن لمثل هذه النماذج أن تستعمل بصحوة في المعرفة الآلية بالكلام الطبيعي والمثوي. والسبب لأنها لا تستطيع أن تأخذ في الحسبان الواقع الاستدلالي والذاتاني للإنتاج الشعري الذي لم يصنع فقط من ترابط جمل مقروءة مياوياً، وتضمن على الدولة جزءاً من التعبير غير متوقعة. ولكنها تستطيع أن تكون كافية نسبياً بالنسبة إلى عبارات جد قصيرة مثل الأوامر.

إن تمثل الترميمات العروضية الملائمة وتوقعها على كل مستويات النشاط النفسي، يبدو أمراً ممكناً لو لم يكن الكلام مكتوباً إلا من عبارات ملفوفة تبعاً لطريقة ينظر إليها بوصفها «ميدانية»، أي لو لم تكن مراقبة إلا من قيود ذات نظام لفظي أو نحوي، والذي انطلاقاً منه ستكون الاتزياسات ممكنة تبعاً لمواقف تداولية محددة عموماً. ولكننا نعلم جيداً أن كل عبارة إنما يتم إنتاجها في إطار شروط غير نهائية أو أقل تحديداً: أي وظيفة يستدعيها المتكلم، هل هي ذاتية الدلالة فقط، أم انتباهية، إيحائية، شعرية؟ وما هو الموقف الذي يعبر عنه بوعي وبغير وعي، وفي أي لحظة؟

يمكننا أن نشرك سمات عروضية مع مختلف وظائف اللسان ومع التعبير عن المواقف والانفعالات، ولكن لا يمكننا أن نتوقعها لأننا لا نستطيع أن نتنبأ ولا أن نعرف حتى يربط المتكلم أن يظهر تظهراً في الوظيفة أو الموقف، ولا أن نعرف أي حل واقعي سينبأه. ونلتفت، لكن نفس «هـ» بولانجيه، إننا لا نستطيع فعلاً أن «نتوقع التنميط» إلا إذا قرأنا في رأس الناس.

6 - التحليل العملي للعروض

نستطيع الثابتات السمية للكلام أن تكون مرتبة، وذلك في «زمن واقعي» أحياناً، ثم مقدر بشكل دقيق بفضل سمات تقيم تنافساً فوق حاسوبيات دقيقة بين أجهزة القياس الكلاسيكية، والقياسية مثل مكشاف الذبذبة ومسجل الذبذبة، ومرسمة الطيف، ومقياس الكثافة، ومسجل النغم.

ولقد صارت بادية لنيان على المسار 800 علامة الكلام تماماً كما يمكن أن نشهنا على شاشة مكشاف الذبذبة ولدينا على المسار 810 تحليل تسجيل ذبذبه من خلال «تصفية عريضة» تسمح بتقييم السمات الطيفية للصوتيات. وأما «التقطيع» فيقوم على علامة الكلام مستمباً بالطيف. وهكذا، فإننا نستطيع أن نقيس المدة الزمنية للمقاطع المنصودة، سواء كان ذلك من منظور مادي عندما نهتم بتتبع الأحداث السمية (صوت، مقاطع ثابتة، مقاطع غير ثابتة)، أم كان ذلك من وجهة نظر لسانية عندما نكرر الصوتيات، وأجزاء الكلمات، ومجموعات أجزاء الكلمات، والكلمات، والمقاطع، إلى آخره. وهكذا، فإنه يمكننا أن نتجزئ «تقطيعاً» و «موتة» في مستويات مختلفة.

ولدينا فوق السبيل 820 تنويمة للكثافة المقاسة بوحدة القياس ديسيبل النسبة. ويحمل السبيل 830 تنويمة «التكرار الأساسي» لعلامة الكلام مرتبة. وهي علامة نستطيع أن تكون مؤولة بتتابع «البيانات العروضية». ولقد أعطى للعلاقة امتصاصها إجراء حسابي يستعمل «الوظيفة المشطية». وهو إجراء اقترحه هب. ماوتان، ويسمح بقياس

صالح ومتيق لل تكرار الأسلي .

ولما السبل «4» فمكرس ها لطيف «التصفية الضيقة» والتي تسمح بجعل «التأجمات» مرتبة وسطافة للهيئة العامة للتزوع المروفي .

التعطيلات آتية . فلذا كبرنا آثارها ، فلذا نستطيع أن نمن التزوع المصاحب لمختلف الثابتات . وسيسمح التحليل الرياضي لتكميم القيم المقاسة قطعة قطعة أن يعد العلامة ، وأن يحسب القيم الوسطى ، والقصى ، والأزياحات ، والانحرافات ، والملاقات ، إلى آخره .

ولذا لستطيع ، إطلاقاً من هنا ، أن تقترح تمثيلاً يقوم على تتابع المحطات المروفي مثل تلك التي اقترحها ب. مارنانه ، أو تلك التي تمت ملاحظتها فوق شبكة من تعالجات نقاط تغير الاتجاه ، «أعلى» و«أدنى» .

■ يمكننا أن نراجع غير التصوي المذكورة في المقال :

حول الفرنسية :

M. Callamand, *L'intonation expressive*, Paris, 1973; F. Carton, M. Rossi, D. Autesserre et P. Léon, *Les Accents des Français*, Paris, 1983; P. Delattre, *Comparing the Phonetic Features of English, French, German and Spanish*, Heidelberg, New York, Philadelphia, 1965; P. Delattre, "Les dix intonations de base du français", *French Review*, 40, 1-14, 1966; P. Delattre, "La nuance de sens par l'intonation", *French Review*, 41, 326-339, 1967; P. Delattre, "L'intonation par les oppositions", *Le français dans le monde*, 64, 1-13, 1969; I. Fomagy et P. Léon, *L'Accent en français contemporain*, *Studia phonetica*, 15, Montréal-Paris, 1980; G. Knapczynski, *Le Langage émergent caractéristiques*, Hambourg, 1991; V. Lucci, *Etude phonétique du français contemporain à travers la variation situationnelle*, Grenoble, 1983; M. Martins-Baltar, *De l'énoncé à l'énonciation, une approche des fonctions énonciatives*, Paris, 1977; P. Mertens, "L'intonation", in C. Blanche-Benveniste, M. Bilger, C. Rouget et K. Van den Eynde (eds.), *Le français parlé, Etudes grammaticales*, chap 4, 159-176, Paris, 1990; M. Rossi, "L'intonation et l'organisation de l'énoncé", *Phonetica*, 42, 135-156, 1985; M. Rossi, "Peut-on prédire, l'organisation prosodique du langage spontané?", *Etudes de linguistique appliquée*, 66, 20-48, 1987; P. Touati, *Structures prosodiques du subdois et du français*, Lund, 1987; J. Vaissière, "La structuration acoustique de la phrase française", *Annale della Scuola Normale Superiore di Pisa*, série 3, X-2, 529-560, 1982; P. Wunderli, K. Beutler et A. Karasch, *Französische Intonationforschung*, Tübingen, 1978.

مراجع عامة :

- References générales: D. Bolinger, *Intonation*, Harmondsworth, 1972; D. Bolinger, *Intonation and its Parts. Melody in Spoken English*, Lowdres, 1986; D. Bolinger, *Intonation and its Uses. Melody in Grammar and Discourse*, Stanford, 1989.
- D. Brazil, M. Coulthard et C. Johns, *Discourse Intonation and Language Teaching*, Londres, 1980; D. Crystal, *Prosodic Systems and Intonation in English*, Cambridge, 1969; A. Cruttenden, *Intonation*, Cambridge, 1986; E. Garding, "Contrastive prosody: a model and its application", *Studia Linguistica*, 35, 146-166; D. Hirst et A. Di Cristo, *Intonation Systems: A Survey of Twenty Languages*, Cambridge (sous presse); D.R. Ladd, *The Structure of Intonational Meaning*, Bloomington, 1978; J. Lehiste, *Suprasegmentals*, Cambridge, MIT Press, 1970; P. Léon, G. Faure et A. Rigault, *Prosodic Feature analysis/Analyse des faits prosodiques*, *studia phonetica* 3, Montréal, Paris, 1970; P. Léon et P. Martin, *Prolegomènes à l'étude des structures intonatives*, *Studia phonetica* 2, Montréal, Paris, 1969; P. Léon et M. Rossi, *Problèmes de prosodie*, vol. 1 et 2, *Studia phonetica* 17 et 18, Montréal, Paris, 1979; L.R. Waugh et C.H. Van Schooneveld (eds.), *The Melody of Language*, Baltimore, 1980.

وحدات دالة

UNITÉS SIGNIFICATIVES

إننا نفهم من هذا وجود كينونات تستجيب للشرطين التاليين: الأول سلمي. ويجب على الوحدات فيه أن لا تنبئها الذات المتكلمة في اللحظة التي تتكلم فيها، ولكن أن تنتمي إلى مخزون تزودها اللغة به وهي تختار منه. وهكذا، فإن المتكلم الفرنسي يجد في اللغة كلمات مثل «حصان» و«أبيض»، ولكنه يبنى منها المجموعة «حصان أبيض»، كما يبنى كل الجمل التي تظهر هذه المجموعة فيها. والثاني، وهو إيجابي. فالوحدات الدالة تظهر، في الوقت نفسه، من خلال المقاطع المرتبة لسلسلة الكلام، وهي لها من جهة أخرى خاصية امتلاك معنى.

ملاحظة: إن تحديد فيما إذا كان هذا المقطع أو ذلك من العبارة يلبي أولاً الشرط الأول المحلن عنه هنا (أن يكون «مزوداً بوساطة» أو «موجوداً في» اللغة) فإن هذا يستلزم نمثلاً مسبقاً لما تكونه اللغة. ويمكننا أن نقول إن المتكلم الفرنسي يجد، في معرفته اللغوية الكلمة «سأكل»، ولكننا نستطيع أن نقول أيضاً إنه يبنئها بنفسه متجماً ترسيمة للبناء تعرضها اللغة عليه، كما هي تعرضها عليه من أجل بناء الجمل. ومن هنا ينشأ الشك الذي سنراه حول ما يجب النظر إليه بوصفه وحدات دالة.

لقد اتفق معظم اللسانيين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن الثامن عشر على التفكير بأن الوحدة الوحيدة الدالة هي الكلمة: إننا نبنى الجمل باستخدام الكلمات. فإذا كانت الكلمة قابلة للتفكيك، فإنها تفكك إلى وحدات غير دالة (أجزاء الكلمة، الحروف). ولذا، فإن تعريف الكلمة يبقى مفسراً على وجه العموم. وإن تقسيم العبارة إلى كلمات يبدو أنه يتمتع بضرب من البساطة تعفينا من كل تعريف، أو من أي تمييز واضح. ويستند هذا التقسيم في الواقع ليس إلى تقليد كتابي فقط، أقيم بصلابة منذ عصر النهضة، ولكن إلى ظواهر في النطق لا اعتراض عليها: الكلمة هي وحدة التثنية (لا تسب اللغات ذات التبر عموماً سوى

بر أو على الأكل سوى نير قوي إلى كل كلمة). وبالإضافة إلى هذا، فإن بعض التغييرات لا تنتج إلا على حدود الكلمة (إن التمييز، في الألمانية مثلاً، بين الصوت "d" والصوت "t") قد تم إلغاؤه فقط في نهاية الكلمة).

ملاحظة: يقضي تعريف الكلمة بوصفها وحدة نبرية، بكل دقة، إلى عدم النظر إلى الكلمات المتشعبة بوصفها كلمات، أي إلى الوحدات الدلالية غير المنبورة والتي تشكل مجموعة يتم التلخيص بها مع كلمة سابقة (كالموصلات مثل الـ "Je" في "Je-die" والـ "not" في الإنكليزية causot) أو مع كلمة لاحقة (كالمحطات مثل الضامات الفرنسية: me, te, se، إلى آخره). وأما الضامات المنبورة مثل: toi, toi, moi، إلى آخره فيقال عنها، معارضة، غير منبورة.

هذا هو الحدث اللساني المقارن الذي فرض فصل الكلمة وتوزيعها إلى وحدات دالة أكثر بدئية. وبالفعل، فإن مقارنة لغتين مختلفتين ابتغاء إنشاء قرابتهما لا يمكن أن يتم كلمة كلمة، ولكن بين جزء من الكلمة وجزء من كلمة أخرى.

ملاحظة:

لقد أشار ترفوت من قبل (مقال «الاشتقاق» في الموسوعة، ص 99) أنه يجب على الاشتقاق إذا كانت الكلمة مشتقة بأن يدعوا إلى أصلها فيجزئها عن هذه العملية التي تجعل لها نهاية، وعن الإعراب الناعدي الذي يُنكرها. أما إذا كانت مركبة، فيجب الفصل فيها بين مختلف الأجزاء. ونجد، في المسار نفسه «أدبلونغ»: (note, p.) "Mintbridge" XII, Berlune, 1806) يسفر من الأشخاص الذين يشاربون الفعل الألماني "packen" - أخذ من اليونانية a pagos - وضع، ولا يلاحظون أن الكلمة الثانية ما إن تحلل (ap - ego) حتى يكف كل واحد من عناصرها عن التشابه مع الفعل الألماني.

ولقد كان أمراً قاطعاً اكتشاف القرابة بين معظم اللغات الهندو-أوروبية الحالية والسانسكريتية: إن الجمع الداخلي للكلمة في السانسكريتية لأمر مدعش على نحو خاص، فقد كانت عناصره المختلفة الدلالية متجاورة غالباً بعضها إلى جانب بعض بشكل بدعي. وهذا ما يجعل المرء يظن أن أقل تمييز في اللغات الحالية إنما هو حالات يمود مصادقة إلى التطور الصوتي. ويمر معظم المقارنين في داخل الكلمة نموذجين من المكونات العناصر التي تدل على المفاهيم أو الفئات ذات العلاقة بالواقع («أكل» في «مياكلون»). والنسبات المقاعدية التي تدل على قتلت التفكير، ووجهات النظر العقلية التي يفرضها العقل على الواقع. أما الأولى، فتسمى في الألمانية Bedeutungslaute (وتعني حرفياً «أصوات تقول المعنى»)، وهي تسمى في التقاليد الفرنسية radicaux «جذور الكلمات» أو sémantèmes

«معينات» (وهو مصطلح يحيل بإشقاؤه الإغريقي إلى فكرة المعنى). وأما الثانية، تحسمي في الألمانية *Bedeutungslause* (وهي تعني حرفياً «أصوات تقول الملاحة») و *morphèmes* «الوحدة البنيوية الصغرى» (وهي تحيل من خلال الإغريقية إلى فكرة الشكل) وبالنسبة إلى بعض القواعديين الملاحة، فإن وحدة هذين العنصرين في الكلمة تعكس هذا الاشتراك في المضمون التجريبي وفي الشكل القبلي، والذي، وتبعاً للتقاليد الكانتية، يسم أي نحل من أفعال الإدراك. ولما فيما يتعلق بالوحدات البنيوية الصغرى، فقد صار معتاداً أن نميز فيما بينها التصريف - أي الذي يشكل جزءاً من النسق الإعرابي أو التصريفي - والزوائد التي لا تدخل في الأساق. ففي كلمة «*insonoriseront* - سيخمدون الطنين» نجد أن «*sonor* - طنان» هو وحدة الدلالة، وأن «*r*» و «*ont*» تصريف، بينما «*in*» و «*is*» فزوائد، وبالإضافة إلى هذا، وتبعاً لظهور الروائد قبل الوحدة الدالة أو بعدها، فإننا ننظر إليها بوصفها إما سابقة (*in-*)، وإما بوصفها لاحقة (*-is*). وتسمى إضافة الزوائد عموماً «الاشتقاق» (بعد الفعل *insonoriser* إذن اشتقاقاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «*sonor-ité*» أو «*in-utile*»). وإننا نتكلم عن التركيب عندما تكون وحدتان دلتان ملتصقتين، مباشرة أو غير مباشرة، الواحدة مع الأخرى، مثل: «*porte-drapeau* - حامل العلم» أو «*pomme de terre* - بطاطا».

ومع الاحتفاظ بفكرة ضرورة تفكيك الكلمة، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين يرفضون التصنيف السابق، زاعمين بأنه يصلح في أحسن الأحوال بالنسبة إلى لغات المصور القديمة الكلاسيكية، وأنه أدخل إلى اللغات الهندو-أوروبية الحديثة عن طريق إسقاط الماضي في الحاضر (وهذا الأمر يقوم على السقيض من مبدأ الوصف الآتي المحض). واختيراً، فإنه لم يعد له معنى في كثير من اللغات غير الهندو-أوروبية. وهكذا يسمى غالباً الآن بالاسم نفسه كل الوحدات الداخلة في الكلمة: إننا نتكلم في الإنكليزية عن الوحدة النيبية الصغرى أو أيضاً عن اللاصقة، ونتكلم في الفرنسية عن الوحدة البنيوية الصغرى أو عن العنصر المركب.

أما فيما يتعلق بطبيعة الوحدات الدلتا، فإننا نجد أنفسنا أمام تعاقب نظري - وهو لن يكون من غير نتائج عملية بالنسبة إلى تطبيقاتها. فهل المقصود هو كيونونات مادية، منظورة (أي هي دوال إدن بالمعنى الذي يقصده سوسير)، ويوجد مشتركاً معها معنى؟ أم إدن المقصود هو علامات (بالمعنى الذي يقصده سوسير)، أي كيونونات لا دلالية ولا مادية، ولكن لها تعاليم في هذين الميدانين؟ وتختار اللسانيات التوزيعية الأمريكية الطريق الأول. ونرى الوحدة الدالة بوصفها مقطعاً من سلسلة الكلام، وتنقل معنى خارجاً عنها. وهذا ما ي طرح مشكلة إذا ما أردنا أن تقدم أن المقاطع المادية المتميزة تستطيع أن تنقل المعنى نفسه (وهكذا فإن الـ «*i*» في «*ira*» والـ «*all*» في «*allons*» يشيران إلى المتصور *aller*).

دمه. وإن الشخص وزمن الفعل هم اللذان يحددان الاختيار بينها). وكذلك كيف يمكن أن تقدم تلك القضية. إن لدينا عنصراً صوتياً غير قابل للتحليل ويستطيع أن يحمل في الوب نفسه عدداً من المعاني المتميزة بوضوح (ومن هذا القيل الـ "a" في اللاتينية bona - صالحة، فهي تشير في الوقت نفسه أن الصفة تبع للجنس مؤنث في حالة التسمية، وإلى المفعول مفردة)؟ وإن هذا التباين بين الوجه الصوتي والدور الدلالي للوحدة البنيوية الصغرى قد قاد بعض: الأمريكيين إلى تعقيد جهازهم الاصطلاحي. فهم يسمون الوحدة بنيوية كل وحدة صوتية دالة والتي لا يمكن أن تحلل إلى عناصر صوتية دالة أكثر صغراً (ومن هذا، نجد الـ "i" والـ "all" والـ "a" في الأمثلة السابقة، وهي تمثل وحدات بنيوية). وسيتبد، ستعيد تعريف الوحدات البنيوية الصغرى بوصفها طبقات أو مجموعات من الوحدات البنيوية. وممكننا القول تنتمي وحدتان بنيويتان إلى الوحدة البنيوية نفسها (وهما تسميان في هذه الحالة بديلاً عرقياً) إذا كانتا تحملان المعلومات الدلالية نفسها، وإذا كان تبادلهما، إما غير ممكن على الإطلاق في السياق منه، أو إما هو ممكن في كل سياق من غير تغيير في المعنى. وهذه هي حالة "i" و "all"، فهما لا يمكن أن يتبادلا على الإطلاق، والسبب لأن الشخص وزمن الفعل فرضاهما. وهذه أيضاً حالة شكلي السلب في الفرنسية "ne...pas" و "ne...point"، حيث هما قابلان للتبادل دائماً). وأما فيما يتعلق بالوحدة البنيوية المحملة بمعلومة متنوعة، فإننا ننظر إليها، على الرغم من كونها غير قابلة للتحليل إلى عناصر دالة أكثر صغراً، بوصفها عضواً في عدد من الوحدات البنيوية الصغرى المختلفة (وقد صار تقليفاً أن تسمى الوحدة المشجب).

ملاحظة:

ثمة لوائح مثل "aion" و "ation" تطرح مشكلة من وجهة النظر هذه، والسبب لأن اختيارهما إما يفرضه الجذر صموماً (يجب أن نقول مثلاً terminaison و continuation) وإنه ليكون أحباتاً حراً ودالاً بوضوح (انظر terminaison و inclination). ولكي يرى السراء فيها وحدات بنيوية صغرى متميزة، فيجب أن يبين، من خلال تحليل دلالي جد دقيق، أن معنها ليس متطابقاً بدقة هنا حيث يكون اختيارهما مفروضاً. ولكن ألا يفترض مثل هذا التحليل لكي يجد في كل مكان اختلافات دلالية، وأن يهدم حيث مفهوم البديل الصغرى؟

■ انظر حول مفهوم الوحدة البنيوية الصغرى في التوزيعية الأمريكية:

- C.F. Hockett. "A Course in modern linguistics, New York, 1958, chap. 32.
- E. P. Hamp: A Glossary of American technical linguistic usage, 1925-1950.

وانظر: Utrecht, 1966. ولقد أعطى فر.س. هاريس مناهج لتحديد الوحدات البنية الصغرى، وذلك في كتابه:

- Methodes in Structural linguistics, Chicago,

(أعيد نشره بعنوان: "Structural Linguistics" 1951، من فصل 12 إلى 19). ونلاحظ أن هاريس يسمي morphemic segment ما تمت الإشارة إليه هنا بوصفه وحدة بنوية. وسمي كذلك morpheme alternant ما سمي هنا «البديل الصغرى». ويجب التمييز بدقة بين كل استعمالات الكلمة «وحدة بنوية صغرى» التي جئنا على تقديمها. فهناك التمييز الذي يلحظه هيلمسليف (Essais linguistiques) مشورات كوبنهاغن ص / 152-164 :

"Essais d'une théorie des morphèmes".

إن الوحدات البنوية الصغرى عند هيلمسليف تمثل عناصر للمعنى، ووحدات للمضمون (وقد احتفظ بالمصطلح Formant - عنصر مركب لكي يدل على تغييراتها المادية). وبما إن الوحدات البنوية الصغرى في التقاليد الفرنسية تمثل وحدات ذات قيمة قاعدية بالفوكة الأولى، فإنها تتعارض مع الوحدات ذات القيمة المعجمية (فهذه الأخيرة تعد plémèmes - مكونات دلالية). وأخيراً، فإن الوحدات البنوية الصغرى والمكونات الدلالية تنتمي، بالنسبة إلى هيلمسليف، إلى شكل اللغة: إنها لا تتحدد إذن إلا عن طريق العلاقات التي توحدتها بالوحدات الأخرى. وإن السمة المميزة للوحدات الدلالية الصغرى إزاء المكونات الدلالية وكذلك حضورها، تستطيع أن تُحدّد (أو أن تُحدّد بوساطة) حضور الوحدات البنوية الصغرى الأخرى خارج المقطع الذي تشكل جزءاً مباشراً منه (يمكن لزمن الفعل، في اللاتينية أن يحدد حضور أفعال أخرى في موقع بعدي).

ولقد وجد بعض اللسانيين الأوروبيين شيئاً من المجانية والتصنع - في جهود اللسانيات الأمريكية وذلك بنية إعطاء الوحدة الدالة طبيعة مادية فقط، فأرضين عليها فبؤاً ذات نظام دلالي. وإنه لمن أجل هذا السب، فقد أنشأ دأ. مارتنيه مفهوم monèmes - وحدة لغوية صغرى. وكما هي الحال بالنسبة إلى العلامة عند سوسير، فإن «مونيم» ليس تبعاً لنظام صرفي ولا تبعاً لنظام دلالي. وإنه كما العلامة أيضاً، يجب أن يحدد إزاء نمطية الاستبدال التي ينتمي إليها. وإن هذا يعني، في التأويل الوظيفي لسوسير، بأنه يشكل اختياراً ينفذه المتكلم في لحظة تلقفه، وذلك من بين الإمكانات التي تتيحها اللغة له في هذه اللحظة وبشكل أكثر خصوصية، فإن «المونيم» يشكل، بين الاختيارات التي يستلزمها مباشرة مضمون الرسالة المراد إيصالها، اختياراً بدءياً (لا يقبل التحليل إلى اختيارات أكثر بساطة). وهكذا، فإن الـ "a" في "la" والتي تقع في جملة مثل "la soupe est bonne" - أحساء

لديده" لا تتناسب مع المونيم لأنها غير مختارة، ولكن جنس الكلمة "soupe" يرفضه وكذلك الأمر بالنسبة إلى "s" في كلمة "soupe". والسبب لأن المضمون لا يحتويها مباشرة: إنها إذا كانت مختارة، فذلك بغية إنتاج الكلمة "soupe" وليس "loupe" أو "coupe"، وذلك فقط عن طريق وسيط هذه الكلمة التي تساهم بغية الإيصال. وأخيراً، فإن اختيار "la soupe" لا يعد مونيمياً، والسبب لأنه يقلل التحليل إلى اختياريين: اختيار ال التعريف "la"، واختيار "soupe". وبشكل إيجابي الآن، فإنه يوجد في مثلث سنة مونيمات تتناسب مع الاختيارات: 1 * ال التعريف، 2 * الاسم "soupe"، 3 * للمعمل "être" 4 * للزمن "الحاضر الإخباري"، 5 * للصفة "bon"، 6 * للمعد "مفرد"، وهو اختيار يتجلى فقط في كلمات الجملة الأرفع.

إن تعريف المونيم بوصفه وحدة اختيارية يسمح به من غير مشكلة بوصف الظواهر التي من أجلها ابتدع الأمريكيون مصورات مثل "allomorphes" - بديل صرفي، و "morpho - portemanteau" - وحدة بنوية متجنبة. والسبب لأنه لا يوجد شيء يمنع من تقديم السلسلة نفسها عن طريق مقاطع مختلفة من السلسلة الكلامية، وذلك تبعاً للسلاطات التي تظهر فيها. وهكذا، فإن المونيم نفسه "ال التعريف" قد يظهر إما "la" وإما "le"، وذلك تبعاً لجنس الاسم الذي يلي، أو أبشاً فإن الاختيار الذي يتناسب مع المعنى "aller" - ذهب، سينتج صوتاً مرة بوصفه "a"، ومرة بوصفه "all". ولا شيء يمنع أيضاً أن تكون نتيجة اختيارين متميزين مقطعاً غير قابل للتحليل في سلسلة الكلام: إننا نقول حينئذ إن المونيمين مدموجين (انظر إلى مونيمات الفعل "être" و"الحاضر الإخباري" المدموجين في المقطع "est"). ولقد وصل ماوتينه، من جهة أخرى، إلى استرجاع، انطلاقاً من مفهوم الاختيار، الفارق بين الوحدات البنوية الصغرى والوحدات الدالة في التقاليد القاعدية، وذلك استناداً إلى نموذج للاختيار تفرعه. وهكذا، فإنه يميز مجموعتين من المونيمات:

أ: المونيمات القاعدية (مثل "الحاضر الإخباري" أو "ال التعريف") وهي مختارة من خلال "مدونات مغلقة". وبهذا المعنى، فإن ظهور ال تعريف جديدة أو زمن جديد سيغطي بالضرورة إلى تغيير قيمة أدوات التعريف أو قيمة الأزمنة الموجودة.

ب- المونيمات اللفظية، وهي مختارة من خلال "مدونات مفتوحة" (إن ظهور اسم جديد من هذا لا يقضي بالضرورة إلى تغيير في قيمة "المصدر").

ويسمح مفهوم الاختيار، أخيراً، لماوتينه، بتجنب المشكلات التي تفرعها تعبيرات مثل "pomme de terre" - بطاطا، وهي تسمى غالباً "كلمات مركبة"، وأحياناً "وحدات جمالية" (ش. بالي)، أو "وحدات معجمية معقدة" (ب. بوتيه). فلذا اشتغلنا مع مفهوم

الكلمة، فيجب أن نصفها بوصفها مجموعات من الكلمات. وإن المفهوم الأمريكي للوحدة البوية الصمري ليرغم أن نرى فيها مقاطع يتجهها اشتراك وحدتين بنيتين. وفي أي حالة من الحالات، فإن وحدتهما لا تخرج مباشرة من المفاهيم المستعملة، ويجب أن نصيف معايير إضافية، أو أن ندعو إلى الصواب. وإن هذه الوحدة، على العكس من ذلك، لتصبح قابلة للتصريف منذ اللحظة التي نلجأ فيها إلى مفهوم الاختيار. وإنه لو اوضح أن التعبير "pomme de terre" يمثل الاختيار الوحيد في داخل المدونة حيث يوجد أيضاً "poireau" - كراث، "chou" - قرنيط، إلى آخره. فنحن لا نختار بالتتابع "pomme" بالتعارض مع "poire"، و"terre" بالتعارض مع "eau". ولقد يعني هذا أننا نضع مونماً وحيداً، وهو ما يسميه مارتينه "système" - نقطة مركبة، وذلك لكي يسم خصوصيته. يتألف التعبير المعقد المختار من تعبيرات يستطيع كل واحد منها، في سياق آخر، أن يكون موضوع اختيار خاص، وهذا يعني إننا إظهار المونيم.

وحتى بالشكل المجرد جداً الذي أعطاه مارتينه لمفهوم الوحدة الدالة الدنيا، فإن بعض اللسانيين قد أخضع حالياً فائدة هذا المفهوم إلى المسائلة.

وبالنسبة إلى التوليين، فإن المونيمات، على الرغم من تجردها، فإنها لا تزال قريبة جداً من الشكل الصوتي للمعارات. فالاختيار الدلالي الفعلي للمتكلم إنما يقوم، تبعاً للنسخة المعيارية للنظرة، في مستوى «البنية العميقة» - أو في النسخ الحالية في مستوى ما يسمى الآن «دلائل البنية». وفي الحالات، فإن علاقتهما مع التحقق العملي تعد لغير مباشرة أكثر وأكثر تعقيداً من علاقة الظهور هذه والتي، تبعاً لمارتينه، تربط المونيمات بسلسلة الكلام.

ومن جهة أخرى، فإنه ما إن تتم إمكانية المزج (لقد ظهر عدد من الوحدات الدالة في مقطع صوتي واحد)، حتى نسال كيف نميز بوضوح الوحدة الدالة الدنيا من العناصر الدلالية الدنيا (معينات) التي يتكلم عنها داليون مثل «ب. مونتييه» أو «أ.ج. غريمراس»؟ ولماذا لا نقول إن المقطع الصوتي «soupe» - حساء يظهر يحلط الاختيارات الدلالية «aliment» - غذاء، «liquide» - مائع، «gel» - مالح، إلى آخره؟ وباختصار، فإن المشكلة الكبرى التي تصادفها إذ ننفذ تحليلاً في الوحدات الدالة الدنيا، تكمن في شرح لماذا نوقف التحليل في لحظة معينة.

■ حول التحليل إلى مونيمات، انظر الفصل 4/ من كتاب «العناصر اللسانية العامة» لمارتينيه - مارس / 1960/. وإن فكرة أن هذا التحليل مؤسس على مفهوم الاختيار إنما هي ممثلة بشكل واضح في «اختيارات المتكلم»، مجلة الفلسفة، / 1966/، ص/ 271 282

وأما مفهوم النسق الذي بني حوالي/1970/ن فقد تطور أيضاً في «النحو العام»، باريس / 1985 /، ص/ 34-42/. ومن أجل نقد لمفهوم العونيم من منظور النظرية التوليدية، انظر التفسير الذي أعده «ب.م. بوستال» عن «عناصر اللسانيات العامة» في مجلة (Foundations of Language)، /1966/، ص/ 151-186/.

إن اللسانيات التاريخية التي جعلت من الوحدات الدالة الأكثر صغراً من الكلمة أمراً بدءياً، قد حافظت مع ذلك على أهميتها. والسبب لأنها تسم اللغات غالباً بالنظم الداخلي المعطى للكلمة. وقد أخذ منها بعد ذلك البنيويون والتوليديون كل مقام خاص بهم منهم. وكان ظاهراً أحياناً، كما كان ذلك مضحراً في أحيان أخرى، وقد عالجوا مشكل التنظيم بوصفه مقطعاً بين مقاطع أخرى، من غير أن يطرحوا فارقاً جوهرياً بين تركيب الوحدات الدنيا في الكلمات وفي الجمل. وقد أعيدت لها مكانتها بدءاً من عام/1980/ : نغد أصبحت الكلمة أملاً لاهتمام اللسانيين، وتجدد الإلحاح على خصوصيات تنظيمها. وكان هذا الإلحاح مثلاً أن الوحدات البنوية الصغرى يكون النظام فيها تبعاً لنظام أكثر صلابة من نظام الكلمات في الجملة (نحن لا نستطيع في الفرنسية أن نغير الإعراب والزوائد). كما كان هذا الإلحاح أيضاً أننا نادراً ما نستطيع أن ندخل وحدة بنوية صغرى بين وحدتين بنويتين صغيرتين للكلمة، بينما إدخال كلمة إضافية في الجملة يعد أمر ممكن في عدد من المواضع (إذا كانت بعض الأدوات الالمانية قابلة للفصل)، فإن فصلهم يخضع لضوابط دقيقة). وإذا كانت هذه الوقائع، المعروفة من قبل بكل تأكيد، قد استحوذت على الانتباه منذ وقت قريب، فذلك لأننا نجحنا في إنشاء، اضطرابات بالنسبة إلى كل لغة من اللغات. وهي اضطرابات تحكم البنية الداخلية للكلمات، ونستخدم وظيفة للوحدات البنوية الصغرى (الزوائد أو الإعراب) والمعينات التابعة لها (توجد، في لغة ما، علاقة بين معنى زائدة من الزوائد وتجلبها بوصفها لاحقة). وإتينا لبحث أيضاً عن الاضطراب خلف أن هذا الجذر يتطلب هذه الزائدة وليس أخرى متعادلة ظاهرياً (فلماذ نقول "petit-esse"، ولكننا نقول "grand-ess"، ونقول "patiss-ier"، ولكننا نقول "confis-ess"). وكذلك أيضاً، لأننا نسمى، كما فعل «تسكوير»، لتحديد مختلف النماذج الممكنة من منظور دلالي (يدور أن التعبيرين «طاحونة الحجر» و«طاحونة الزيت» ينتميان إلى نموذج غير نموذج المبررات «طاحونة الهواء»، نموذج الخلة). ونفسي كل هذه الأبحاث إلى تحديد صرني جديد، يتمثل في دراسة الكلمة. وهي دراسة تتميز من الدولة المصرية عند ملزيمته (دراسة ظهور المونيمات)، كما تتميز من دراسة القواعد التوليدية «المعيارية» (دراسة التفسير الصوري للنسق المعوق).

● لقد اقترح «د. كوريان» من منظور القواعد التوليدية، مجموعة من الضوابط من أجل بناء الكلمات في لغة من اللغات. وتشكل هذه الضوابط مكوناً مستقلاً عن القواعد، بينما الضوابط المنجزة لهذا العمل تكون في العادة متناثرة في داخل مكون «الصوت اللفظي». فكتابه: "Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique" (Tübingen, 1987)

يتملن بالفرنسية قبل شيء، ولا يمالج إلا الزوائد (باستثناء ظواهر الإعراب والتركيب). وإنه ليستعمل مناهج في التحليل تنتمي إلى وظيفة مارتيه. ولقد اقترح «د. بريتيه» أيضاً إعادة التقدير للكلمة، على أن يصاحبها توسع للمفهوم. «أنت أكلت» تشكل كلمة واحدة مثلها مثل كلمة «الكتاب». انظر كتابه: "Le Mot"، باريس، 1986 (إن الإطار الإبيستمولوجي لهذا الكتاب هو عين إطار «ج. غانبيان»: "Le Vouloir-dire, traité d'épistémologie des sciences humaines", Paris, 1982).

ومن أجل رؤية نظرية أكثر سعة، انظر:

"Word formation and meaning", Quaderni di Semantica vol. 5, n°1 et n°2, Bologna, 1984 وهذا الكتاب هو مجموعة من المحاضرات أقيمت في لقاء حول هذا الموضوع.

وحول الدلالة الداخلية للكلمة، انظر بعض أعمال «ج. س. أنسكومير» مثل:

"Pourquoi un moulin à vent n'est pas un ventilateur", Langue française. 1990, n°86, p. 103-125.

أجزاء الخطاب

PARTIES DU DISCOURS

يبدو البحث في داخل لغة من اللغات مشتتاً في معظم الأحيان، من بين مهمات أخرى، على تصنيف عناصر هذه اللغة. فإذا نظرنا إلى الكلمة بوصفها عنصراً أساسياً (انظر الفصل «الوحدات الدالة»)، فيجب علينا حينئذ أن نقيم تصنيفاً بالكلمات. وقد سعى القواعديون الإغريق واللاتينيون الطبقات الرئيسة التي ميزوها للكلمة «أجزاء الخطاب» (orations, merè tou logou partes)، وهي تسميات كانت تشير في الأصل إلى الكلمات ذاتها، منظوراً إليها بوصفها «أجزاء الخطاب البني الأكثر صغراً».

« لقد ساهم أيضاً في هذا العمل أفلاطون (الذي ميز الاسم والفعل في التكراتيل، 431b)، وأرسطو (الشعرية، 1457a)، والفيلسوف السفسطائي «كريزيب»، والقواعدي الإسكندردي «أريستارك» (انظر بالنسبة إلى هذين الأخيرين كاتيليان 188، 4، 1)، وأبولونيوس ديسكولوس (والذي نجد نه مقاطع مترجمة في اللاتينية على امتداد «المؤسسات القاعدية» ليرميان)، ودونيس دي تراس (والذي ترجم كتابه، *Technè grammatikè*، وعلق عليه ج. لامو» في أسجلات ووثائق مجتمعة وفيستيمولوجيا علوم اللغة، 10، 6، p. 104، 1985)، وفارون (اللغة اللاتينية، 36، VI، 44-55، VIII)، إلى آخره. وأما القواعديون العرب (انظر ملحق قسم «المفارس») فقد أسسوا هم أيضاً وصنفهم للعربية مستندين إلى تصنيف للكلمات بوصفها أجزاء الخطاب (وهي ثلاثة على وجه العموم: اسم، وفعل، وحرف). ويمكن الاطلاع على تلخيص نظرية أجزاء الخطاب عند دق. برونثال «أجزاء الخطاب»، كوينهافين، 1938 (المدخل). وقد أعطى هج. كولارت، قبل «فارون» ملخصاً عن هذا التاريخ، وذلك على شكل لوحة في «فارون»، قواعدي لا تني»، 158، bisp، و 92، n من مجلة (angages) (1988، déc.).

وأخيراً، فإن القواعدي اللاتيني إيليس ووناتوس (القرن الرابع قبل تاريخنا) قد أقام

في دولته: "De octo arationis Partibus" قائمة لم تخضع إلى أي تعديل حتى القرن العشرين في الغرب، حتى وإن كانت تعريفات الطبقات لم تتوقف عن النقاش فيها. ولقد استعملتها تقريباً قواعد فيرو - رويال، كما أدت دوراً أساسياً منذ زمن قليل أيضاً، بالنسبة إلى كثير من الكتب المدرسية الفرنسية. وإنها تتضمن ثمانى طبقات. الاسم، والضمير، والفعل، واسم الفاعل والمفعول، والرباط، والظرف، وحرف الجر، وحرف النداء وعوضاً عن مناقشة هذا التصنيف تفصيلياً، يمكن أن يكون مفيداً أن نظهر، بخصوصه، مسألة عامة آثار كل نظرية تتعلق بأجزاء الخطاب. فأي الشروط يجب على هذا التصنيف أن يلبيها لكي يصبح معترفاً به بوصفه صحيحاً؟

1 - صفة تصنيفات الكلمات

أ) سيكون الجواب الأول هو أن مثل هذه النظرية، لكي تكون صحيحة، يجب عليها أن تكون عالمية: يجب أن يكون البرهان قد قام على فئاتها في كل اللغات. وأنه لأمر دال أن لا يطرح المفوضيون القدماء بوضوح قضية العالمية. ولقد كان من البديهي، بالنسبة إليهم، أن يكون لتصنيفهم قيمة عالمية. فهم كانوا يقدمونه لأنفسهم بوصفه الإطار الضروري لكل وصف لساني ممكن (إننا نقول، في علم الاصطلاح اليوم، إن تصنيفهم قد بدا لهم بوصفه مبدأ اللسانيات العامة)، ويوصفه منصرفاً من عناصر «النظرية اللسانية». ومادام الحال كذلك، فإن ثمة جرعة معينة من البراهمة كانت ضرورية للدفاع عن هذه الأطروحة، حتى وإن استدعى الأمر المقارنة بين الإغريقية واللاتينية، وهما لغتان متقاربتان نسبياً. وهكذا، فإن اللاتينية إذ هي لا تمتلك أدوات للتعريف، فإن القواعديين اللاتين، عندما يعالجون الإغريقية، فإنهم يدخلون، بالقوة إلى فئاتهم الخاصة بالضمير، طبقتي أدلة التعميم (arthron) والضمير (anonymia) واللذين كان الإغريقون مثل أريستارخوس يميزون بينهما بمثابة. وثمة سبب أقوى وهو أن النظر في اللغات «البربرية» ربما يكون قد جعل عالمية التصنيف أكثر إشكالية. وإننا لا نرى جيداً على كل حال كيف يمكن للأخر أن يكون غير ذلك. فإذا كان هناك تصنيف قد أقيم انطلاقاً من بعض اللغات، فالأمر محتاج إلى حظه عظيم لكي يتألف مباشرة مع كل اللغات الأخرى.

ولكني يتحجب فلساني الدنماركي اف. برونزاله هذه العقبة (انظر الجيولوجرافيا السابقة)، فقد تخلى، في بحثه عن نظرية عالمية لأجزاء الخطاب، عن العمل بالاستقراء انطلاقاً من اللغات الخاصة. ولقد اقترح منهجاً معاكساً. إنه يقدم تصنيفاً قبلاً للتبرير بشكل جوهري. وسيكون تطبيقه على اللغات الواقعية مسبقاً بالضرورة. فلقد انطلق برونزال من الفكرة التي تقول إن اللغات أساساً متطابقاً، وهو أساس يجب أن يكون متطابقاً معها جميعاً.

نظراً لعالمية المنطق. وإن هذه الأطروحة، لكي تكون متساوقة مع التجربة، فإنها تتعلل بعض الشئود فهي لن تشمل، تبياً لبروندلا، ليس على شيء سوى أجزاء الخطاب، ولا على شيء سوى على بعض منها. وإتباعاً لتواجد بالفعل في كل لغة من اللغات، وإن المفصود بالأحرى هو تحديد قائمة لأجزاء الخطاب الممكنة عن طريق الاستدلال، ثم العمل بعد ذلك على إظهار أن اللغات الواقعية لا تفعل غير الاختيار في داخل هذه القائمة سيظهر تحليل العمليات العقلية أربع فئات أساسية (العلاقة، والموضوع، والكمية، والنوعية). فإذا أخذت كل واحدة من هذه الفئات على حدة، وإذا أخذت، من جهة أخرى، كل التوليفات المتناسقة منطقياً لعدد منها، فإنها تسمح بتحديد فئات الخطاب الممكنة (إنها 15 كما يرى بروندلا). ولن تكون الفئات الممثلة واقعياً في اللغات على الإطلاق سوى نتجيات لهذه الممكنات. وهكذا، فإن طبقة حروف الجر الفرنسية تظهر فئة العلاقة، وطبقة الضمائر تظهر توليف فئة الموضوع وفئة الكمية (وذلك لأن الضمير يمثل شيئاً غير محدد، ويتسم فقط بكونه كميّاً). وسنلاحظ أن الحبة التي يثيرها تصنيف بروندلا هي على عكس تلك التي يثيرها التصنيف التقليدي. ويوشك التطبيق على اللغات الخاصة أن لا يكون صعباً، ولكن أن يكون سهلاً جداً، وذلك نظراً لمستوى التسميم الذي نقوم فيه بتعريفات الفئات.

ب) لنفترض وجود تصنيف لأجزاء الخطاب يتخلى عن ادعاء (العالمية، ويوقف عند حدود الوصف للغة ما. وإذا كان ذلك كذلك، فكيف نطمحن إلى صحتها؟ يجب على عناصر كل فئة من الفئات على الأقل أن تمتلك بشكل مشترك خواص أخرى غير تلك التي جعلتها تقوم في هذه الفئة (ولن تكون هذه هي الحالة مثلاً إذا كان تصنيف الكلمات مؤسماً على عددها من الحروف). وإتباعاً لتسني إذن أن يترك التضمين الناتج عنه لكي يبرره وجهات نظر مختلفة، لا سيما وأن هناك نظرات دلالية، وصرفية، ونحوية تتلاقى لكي تفرض التجميعات نفسها. ومع ذلك، فإنه لكي يكون لهذا الاختيار قيمة لا يمحوها الشك، يجب أن يكون في مقدور التقسيم أن يعطى تبحاً لكل واحدة من وجهات النظر هذه وبشكل مستقل عن الآخرين. وسنطرح نواقضهم في هذه الحالة، وهو أمر التنبؤ به مستحيل، أن يبرهن أن هذا التقسيم يتناسب مع ضرب من تفصيل اللغة طبيعي. وللأسف، فإن التصنيف التقليدي لأجزاء الخطاب يلجأ في آن واحد إلى وجهات نظر مختلفة. وإن هذا للتصنيف، إذ يجعل المعايير المتناثرة تتدخل بشكل متكامل، فإنه لم يمد أملاً لكي ينطق هذا الفرع من التأكيدي الذي يعطى توافيق المعايير التي تستعمل مفصلة بعضها عن بعضها الآخر.

ولقد يحصل أن تكون المعايير المستعملة ذات نموذج صرفي: يميز قرون الاسم من العمل أن الأول يميل (ويكون أملاً لتلقي الأحوال) بينما الثاني فيصرف (ينطق الزم)

وهذا هو السبب من غير ريب الذي يقضي إلى النظر إلى اسم المفعول بوصفه جزءاً من الخطاب مستقلاً وليس بوصفه أحد أشكال الفعل: إن اسم المفعول، في اللاتينية وفي الإغريقية، أهل لتلقي الأحوال والأزمنة في الآن ذاته. ولكن ثمة معايير توليفية تستعمل في الوقت نفسه: إننا ننظر إلى الشكل الذي تترايب فيه الكلمات بعضها إزاء بعض في داخل الجملة. وهكذا، فإن حرف الجر يتحدد بكونه يسبق الاسم. وإن الوظيفة النحوية لتدخل في أحيان أخرى. وهذه هي الحالة بالنسبة إلى الروابط، والتي من خصائصها أن تؤدي دور الوصل بين جملتين، وقضيتين، أو بين كلمتين، من غير أن يستلزم هذا الدور، الذي هو مشترك بينهما، وضعاً مشتركاً في ترتيب الخطاب: إن اللاتينية "et" (و) تقوم عموماً بين التعبيرين اللذين تصلهما، ولكنها، وهي التي تؤدي الدور نفسه، تلتحق بالكلمة الثانية (senatus populusque). وإن رابط التبعية مثل (cum) ("comme") ليستطيع أن يكون على رأس القضية الأولى. ولقد استعملت أيضاً معايير دلالية بدقة. وإذا كانت الفرون الوسطى قد أبدعت مفهوم الصفة، والذي كان غير معروف في المصور القديمة الكلاسيكية، ذلك لكي تعطي قيمة إلى أمر هو أن معظم الصفات تدل على النوعيات، وأن معظم الأسماء تدل على الأشياء. ولكن بما أن المعايير النحوية كانت تسمح بصعوبة تمييزها (يمكن للصفة في اللغة اللاتينية أن تكون فاعل الفعل)، فقد اتجه البحث إلى حل توفيقي يجعل منها طبقات تحتية لعنة الاسم. وأنه لأمر دال أنه انطلاقاً من هذه الحيرة المستمرة بخصوص المعايير أن واحدة من التمييزات الأولى القائمة، تلك الخاصة بالاسم (onoma) وبالفعل (rhema) قد تأسست في الأصل كما يبدو على الدور المختلف الذي تؤديه هاتان الصفتان في نشاط التعبير (تقوم واحدة بتمييز الأشياء، بينما تؤكد الأخرى شيئاً ما في هذه الأشياء). ويشبه هذا إلى حد ما التمييز فحجيج - محمول في المنطق الحديث. ولكن إذا كنا منسجمين، فإنه لن يعود بإمكاننا والحال كذلك أن ننظر إلى الطيشتين بوصفهما طيشتين من الكلمات، أي بوصفهما إذن أجزاء من الخطاب، وذلك لأن وظيفة "rhema" يمكن أن تتم إنجازاً بطرق أخرى غير استخدام الفعل بالمعنى الفاعلي. وقد أنقضى هذا بأفلاطون (Cratyle, 399b) إلى تقديم التعبير "Dui philos" (صديق الله) بوصفه "rhema" وإن كان لا يشتمل على الفعل، وأن يشكل من جهة أخرى عندما يكون منسجماً، اسماً خاصاً بالإنسان.

يبنى أن تعرف فيما إذا كان هذا اللجوء المتزامن إلى معايير مختلفة هو دعوة من التصنيف التقليدي، أو هو مرتبط بمشروع إقامة أجزاء الخطاب نفسه، أي بتصنيف الكلمات. ويتبنى معظم اللسانيين المعالين الموقف الثاني. فنحن لا نستطيع أن نصف مجموعة من الأشياء تبعاً للمبدأ نفسه إلا إذا كان هذا المجموع متجانساً كناية فيليني على

الجميع (إذا كما نصنف الكتب تبعاً لموضوعاتها، فذلك لأننا نفترض أنها جميعاً تمتلك موضوعاً). غير أن كلمات اللغة تبدو أنها تشكل مجموعاً متنازلاً جداً لا يصلح معه معيار واحد للتطبيق. وإن هذا الناظر ليؤثر على نحو خاص إذا قبلنا أن نحلل فيه بعض الكلمات إلى وحدات أكثر صغراً، أي إلى وحدات بنوية صغرى - وذلك كما أصبح الأمر متبادلاً منذ نهاية القرن الثامن عشر. وفي هذه الحالة، ربما يكون في مقدورنا أن نقيم تصنيفاً مؤسساً على مبدأ واحد بين الوحدات البنيوية الصغرى فقط. وهكذا، فإن بعض المفازين مثل د. ف. يوب «القواعد المتقاربة للغات الهندو - أوروبية»، الترجمة الفرنسية، باريس، 1985، ص/ 221-222/ يعتقد أنه قد أثبت بأن الجذور الهندو - أوروبية (أي الوحدات البنيوية الصغرى للغة الأم الهندو - أوروبية) تنقسم إلى طائفتين متعارضتين: الجذور الاسمية (التي كونت في اللغات اللاحقة جذور الأسماء، والأفعال، والصفات) وجذور الضمائر التي شكلت في هذه اللغات، من جهة، الواسمات القاعدية للأفعال، والأسماء، والصفات، وشكلت، من جهة أخرى، الكلمات القاعدية المستقلة (الضمائر، والروابط، وحروف الجر، ...). وفي مثل هذا المنظور، فإن التصنيف سيتعلق بكلمات هي في الوقت نفسه بسيطة قاعدية مثل حرف الجر (والذي يمثل جذر ضمير في الحالة المجردة)، ووحدات مركبة مثل الفعل (خليط من الاسم والضمير). وبشكل مستقل عن نظريات يوب، فإنه ما إن نقبل بأن تظهر الوحدة البنيوية الصغرى نفسها تارة بوصفها كلمة، وتارة بوصفها جزءاً من الكلمة، فإن تصنيف الكلمات يصبح نذراً لعدم التماسك - وذلك مثل تصنيف جمع من الأشياء حيث نجد فيه في الوقت نفسه تماثل وقطام من التماثل.

ويمكن تجاوز مثل هذه العقبة جزئياً من غير شك، وذلك إذا نظرنا إليها فقط من خلال ما نسميه فئات الكلمات «الكبرى» (الاسم، والصفة، والفعل) والتي تكون عناصرها جميعاً من تركيب من الوحدات البنيوية الصغرى. ولكننا نجد أنفسنا أمام عقبة أخرى، كان سوسر قد أشار إليها من قبل (هروس، الجزء الثاني، الفصل الثاني والثالث). ويعود سبب هذه العقبة إلى عدم تحديد متصور الكلمة. ولأننا لنفهم من «الكلمة» إما الشكل الظاهر في الحطاب («حصان» و«أحصنة» هما كلمتان مختلفتان)، وإما مجموعة من الأشكال التي بينها قرابة («حصان» و«أحصنة» هما شكلان للكلمة نفسها). وإن القرار الذي يتخذ حول هذه النقطة هو الذي يحدد نموذج المعيار المستعمل لإنشاء طبقات الكلمات. وهكذا، فإننا مع تحديد الأول نخرج أنفسنا من حيز التفرع. فنحن لا نستطيع أن نطرح بأن الاسم يعتبر في لعدد، لأن كل كلمة من فصيل الاسم هي إما مفردة، وإما جمع. ولقد يحصل أحياناً أن نستعمل التفرع معاً. فنحن مثلاً غالباً ما نميز الصفة من الاسم في الفرنسية، وذلك إذ نقول إن الأولى وحدها تعرف التفرع في الجنس. وإن هذا ليستزم أن نجعل الأسماء «سيده

و«سيدة» كلمتين مختلفتين، أي إن الجنس ثابت على الدوام، وأن ننظر على العكس من هذا إلى «bon - جيد» «bonne - خادمة» بوصفهما شكلين، متغيرين، للكلمة نفسها ولدينا الانطباع والحال كذلك أن معايير التصنيف مختارة، بعد كل شيء، لتبرير تقسيم كنا قد حكمنا عليه دفعة واحدة بأنه غير ملائم.

2 - أجزاء الخطاب والدلالة

تستند التصنيفات في الواقع، وقبل كل شيء، إلى أسباب دلالية. وربما تكون في هذا فائدتها الرئيسة، حتى وإن كان تبريرها لم يعد في إمكانه أن يزعم لنفسه هذه «العملية» التي يعطيها تلاحق المعايير المستقلة. والأمر المركزي هو أن الجذر نفسه أو المعنى يستطيع أن يوجد في كلمات تنتمي إلى أجزاء من الخطاب مختلفة (وهكذا بالنسبة إلى «أبيض»، «مبيض»، أو بالنسبة إلى «انطلق» و«انطلاق»). ولنفترض أننا نريد أن نعطي وصفاً دلالياً للكلمات (وهو أمر ليس ضرورياً على الإطلاق): يجب أن نعزو حينئذ فيما دلالية مختلفة للكلمات التي تدخل الجذر نفسه في أجزاء من الخطاب مختلفة. فإذا قبلنا، بالإضافة إلى هذا، أن الجذر يمثل شيئاً، كأن يكون خاصة من الخواص أو حدثاً من أحداث الواقع، فيجب أن نقبل أيضاً أن اللغة، بما إنها تمتلك أجزاء الخطاب، تشكل تعددية من القيم انطلاقاً من الواقع نفسه. وهكذا، فإن تعريف أجزاء الخطاب قد أفضى بالقواعدين «صناع القبعات»، في القرون الوسطى، إلى بناء مفهوم «طريقة إنشاء المعنى». وهو مفهوم جوهري من أجل إثبات أصالة اللغة إزاء العالم. وتتمثل نقطة انطلاقهم في ملاحظة أن كلمات الفئات المختلفة تستطيع أن تحيل، في الواقع، إلى الظاهرة نفسها. فالاسم اللاتيني «dolor» - الألم» والفعل «doleo» - نألم» يحيلان إلى الشيء نفسه. وقد عزا «صناع القبعات» إلى مثل هذه الكلمات «معنى» متطابقاً. ولكنهم أضافوا أن هذه الكلمات لا تمثل «الأشياء» بالطريقة نفسها، ذلك لأنها تعني «بطرق» مختلفة. فالاسم يمثل الشيء «من خلال وجه» الديمومة، والاستمرار، بينما يجمل الفعل الشيء مرثياً من خلال وجه الجريان، والصرورة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جزء من أجزاء الخطاب يتناسب مع طريقة مختلفة في تمثيل العالم.

وبعد مضي أربعة قرون كانت قواعد بور-روبال لا تزال تلجأ إلى مفهوم «هيئة إنشاء المعنى»، الذي يسمح لها بوصف الاختلاف الدلالي بين الصفة والاسم، والمبتين التحتين للاسم. وتميز قواعد بور-روبال مرحلتين في بناء اللغة. ففي «الأصل الأول» نجد أن الصفة والاسم يتميزان بمعناها. فالأسماء تعني الجواهر، أي أشياء فردية دائمة بذاتها (انظر إنسان)، والصفات تعني حوادث أو خواص (انظر أبيض) لا توجد خارج الجواهر المردية

التي تتحقق فيها. ولكن إذا كان ذلك كذلك، فكيف نقبل أن تكون كلمة «blancheur» - بياض» اسماً وكلمة «humain - إنساني» صفة؟ والجواب هو أن اللسان «لم يبق» على «أصائه الأولى»، ولقد أخذ بالاهتمام طرق إنشاء المعنى: إن كلمة «bancheur - بياض» تمثل متعة وجود مستقل. وبعد هذا الأمر خصوصية من منظور أونتولوجي، بينما نجد العكس بالنسبة إلى كلمة «humain - إنساني». وبالإضافة إلى هذا التقديم التاريخي لبناء أجزاء الخطاب، فإن بور - رويال يتميز من «صناع القبعات» بأنه يربط بوضوح بين طريقة إنشاء المعنى والسلوك التحوي للكلمات في الخطاب. فإذا كان عنصر المعنى «جوهر» مشتركاً في الأصل بين كل الأسماء الموصوفة، قد استطاع أن يعطي ميلاً لطريقة في إنشاء المعنى الموصوف، تسمح بإسناد وجود منفصل (خيالي) إلى هذا الذي لا يستطيع أن يوجد بشكل منفصل (البياض)، فإن هذا يكون لأن الاسم يأخذ من أصله الأول القدرة على الظهور في الخطاب بشكل مستقل، من غير أن يكون محتاجاً إلى صفة أو إلى فعل لكي يملك معنى كاملاً. وكذلك، هل يكفي المرء أن يعزو هذا السلوك الاستدلالي إلى كلمة تدل بشكل أساسي على خصوصية لكي تغدو هذه مرتبة على هيئة الاسم. وهذا ما تفعله اللاحقة التي تحول «blanc - أبيض» إلى «blancheur - بياض». ولكن بور - رويال يذهب إلى أبعد من هذا، ويصف تفصيلياً السيرة الدلالية التي صاحبت تغير السلوك النحوي. وإن الصفة إذ تعني «في الأصل» خصوصية لا يمكنها الوجود المنفصل، فإنها تأخذ من هذا الأصل عدم القدرة على إنشاء معنى إذا ظهرت في الخطاب بشكل منعزل، من غير أن تكون محمولة، بوصفها نعتاً أو مستنداً، على اسم. والسبب لأن عدم القدرة النحوية هذه تقول إن الصفة تتضمن بشكل غامض وجود أفراد غير محددين يمكن للخصوصية أن تتلاءم معهم. ولقد يعني هذا إذن أنها ليست في موضعها في الخطاب إلا إذا كان حضور الاسم قد حدد هؤلاء الأفراد. وعندما تحول لاحقة مثل «eur» الصفة بإعطائها طريقة لإنشاء معنى الاسم، فإنها تغير في الوقت نفسه سلوكه النحوي وقيمتها الدلالية، وذلك بنزع تضمينه. ونجد على عكس «blanc - أبيض»، أن «blancheur - بياض» لم يعد يحيل، بشكل غامض، إلى أشياء فردية يجب على الكلمة أن تطبق عليها. وإن هذا ليسمح لها أن تصنع معنى بذاتها. ولكي نشرح الحركة المعاكسة التي تضع من «homme - إنسان» «humain - إنساني»، إن اللاحقة تضيف إلى الاسم تضميناً غامضاً من الأشياء التي تتناسب معها نوعية الإنسان. ومن هنا تتكون صفة لا موضع لها في الخطاب إلا بوساطة اسم يشير بشكل مميز إلى الأفراد الذين تعزى إليهم هذه النوعية.

إن طريقة إنشاء المعنى، في قواعد بور - رويال هي إذن نحوية ودلالية على الدوام وإنها ليست التعبير اللساني عن حدث فكري، ولكنها حدث فكري مرتبط بوضع أفكارنا في

خطاب. ويفضي المقطع الذي تم التعليق عليه إلى تلطيف التأكيد المميز للقواعد العامة، والذي بموجبه تكون اللغة انعكاساً للفكر ومحاكاة له. وإنه ليقترح على العكس من ذلك نوعاً من الاستقلالية للنظام اللساني. وبهذا المعنى، فإن هذا التأكيد يعد بعيداً جداً عن المحاولات التي قام بها «اللسانيون الإدراكيون» وذلك لربط أجزاء الخطاب بعلم النفس الإنساني وبشكل عام، فإن اللسانيات الإدراكية وإن كانت تؤكد استقلال اللغة إزاء المنطق وإزاء «الواقع»، إلا أنها تسعى لكي تجد ثباتاً في اللغة بعض المعايير العامة لتصورتها عن العالم، ولمعلناً فيه. وفيما يتعلق بأجزاء الخطاب، والتي من المفترض أن تكون الأجزاء الرئيسة منها مثل الاسم والفعل عالمية، فإنها قد تعكس نشاط تكوين الفئات، تماماً كما تمارس عندما نبني، انطلاقاً من المتصور، تمثيلاً للعالم. وإننا لنرى الرهان الذي يوجد بقبول تصنيف للكلمات في إطار أجزاء الخطاب. فهذا يعني إظهار صورة عن الواقع غير مؤسسة على الواقع نفسه. ويبقى أن نعرف ما إذا كانت تتأسس على تمثيل نفسي للواقع، ومفترض بشكل سابق على الكلام، أو إذا كانت تشكل رؤية للعالم، خاصة بحدث الخطاب حول العالم.

■ إن نص «قواعد بور - رويال» الذي تم التعليق عليه هنا في الأعلى، يوجد في الجزء الثاني، الفصل الثاني. وأما عن مجموع القضايا التي طرحها الصفة، فانظر: M. Riegel: "L'Adjectif attribut, Paris, 1985.

وأما عن التأويل الإدراكي لأجزاء الخطاب، فانظر مثلاً: R. Langacker: "Noms et verbes", communication, n°53, 1991. وهو مقال ظهر في الإنكليزية في: n°63. I de Language, 1987.

ملاحظة: لقد كانت القواعد التوليدية في مبتدأها تستبعد فكرة دلالة الكلمات، أي تستبعد أجزاء الخطاب. وبالفعل، فقد كان ينظر إلى عدد من الكلمات بوصفها فضلة في البنية فوقية للأشكال العميقة، والمختلفة جداً، والتي وحدها تتدخل في التأويل الدلالي. ونجد من هذا القبيل المجموعة الاسمية «بناء البيت»، حيث تم الحصول عليها بتحويل اسمي انطلاقاً من بيئة عميقة تتناسب مع جملة مثل «بني البيت». وهي جملة تحمل معنى التعبير المشتق كله. وإن هذا يعني إذن أنه لا يمكن أن يوجد شيء مشترك بين معاني الكلمات المشتقة (بناء) ومعاني الكلمات الأولى (بيت). ولقد تصحح دلالات أحرار الخطاب ممكنة، في القواعد التوليدية، وذلك منذ إعادة النظر في التحويل الاسمي، بل أكثر من هذا أيضاً، منذ أن حُدود البنية فوقية (وهي تختلف عن «البنية العوقية» القديمة)،

حيث يرسم، من جهة أولى، التنظيم في كلمات، والتي، من جهة أخرى، تمثل نقطة انطلاق التأويل الدلالي.

■ لقد نوقش التحويل الاسمي في:

N. Chomsky "Remarques sur La nominalisation", texte de 1967.

وقد ترجم في كتاب:

"Questions de sémantique", Paris, 1975.

ولقد أعيد الاعتبار إلى دلالات الكلمة في:

D. Corbin: Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, Tübingen, 1987

الوظائف النحوية

FONCTIONS SYNTAXIQUES

إن القيام بتحليل للعبارة (وهو تحليل يوصف بأنه قاعدي) في المصطلحية الحالية التي تستعملها القواعد المدرسية الفرنسية، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها الكلمات أو مجموعات الكلمات في هذه العبارة (تحديد الفاعل، والمفعول به، إلى آخره). وكذلك، فإن القيام بتحليل للجملة (تحليل يسمى منطقياً. ونلاحظ أن بور-روبال كان يتكلم في «المنطق»، الجزء الثاني، وليس في القواعد)، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها العبارات في الجملة. ويفترض التمرين أن مكونات العبارة تمتلك «وظائف نحوية» مختلفة، وهذه فكرة تتضمن هي نفسها عدداً من الأطروحات التحتية:

1- إن الكلية التي تكون الجملة، من منظور نحوي، ليست مجاوراً محضاً من العناصر، ولا هي أيضاً مجموعة (بالمعنى الرياضي). فإذا لم نصف إلى المجموع أي بنية خاصة، فإن علاقة العناصر بالمجموع تكون متطابقة بالنسبة إلى كل العناصر. وعلى لعكس من هذا، فإن النحو يحدد علاقات معينة بين الجملة وعناصرها، وثمة عنصران متميزان لهما على وجه العموم علاقة مختلفة بالجملة الكلية (وتكون هذه الحالة مثلاً إذا كان أحدهما فاعلاً، وكان الآخر مفعولاً).

2- إن هذه العلاقة الخاصة التي توحد مكوناً مع الجملة الكلية تستطيع أن تكون موصوفة بوصفها دوراً، أو وظيفة، وهذا يعني شيئين. إنه يعني، أولاً، أن الجملة، في مجملها، لها نهاية، وأن كل مكون ينال حصة خاصة في إنجاز هذه النهاية كما يعني، بعد ذلك، أنه يوجد عدد محدود من الوجوه (أدوار أو وظائف)، وتبعاً لها يستطيع المكون أن ينجز مهمته، وذلك على نحو يجعل الأدوار نفسها تظهر في عبارات لا تنتهي للغة نفسها، أو مزقاً، للغات مختلفة.

3- لا تتحدد وظيفة العنصر مباشرة عن طريق طبيعته: يمكن لعنصرين من طبيعة

مختلفة أن تكون لهما الوظيفة نفسها (تستطيع كلمتان، مثلاً، تنتمي إلى أجزاء من الحطاب مختلفة أن تؤدي الدور نفسه: يمكن للاسم وللصفة أن يكونا مسندين). وعلى العكس من ذلك، فهناك مكونات من طبيعة واحدة يمكن أن يكون لها وظائف مختلفة (يمكن للاسم أن يكون إما فاعلاً، وإما مفعلاً). ويبدو أن هذين النموذجين من الظواهر يقران الواقع واستقلال الوظيفة النحوية، وذلك كما إن واقع الوظيفة، في اليبولوجيا، يفرع تعدد تكافؤ الأعضاء وإمكانية أن يكمل أحدهما الآخر في الوظيفة نفسها. وستكون دراسة الوظائف النحوية حينئذ بالنسبة إلى دراسة أجزاء الخطاب ما يمثله علم وظائف الأعضاء بالنسبة إلى الشريح.

■ حول التمييز بين دراسة أجزاء الخطاب ودراسة الوظائف، انظر:

L. Tesnière, *Éléments de syntaxe structurale*, Paris, 1965, chap. 49, ou encore O. Jespersen, *Philosophy of Grammar*, Londres, New York, 1924, p. 96 s., et *Analytic Syntax*, Copenhagen, 1973, chap. 31.

لقد تم استخراج وظيفتين منذ العصور القديمة، وظيفة «المسند إليه» (وهو يشير إلى الشيء الذي يدور الكلام عليه)، ووظيفة «المسند» (وهو يشير إلى ما نقوله عن هذا الشيء)، ولقد أخذ بور - رويال هذا التمييز مجدداً «القواعد»، الجزء الثاني، الفصل الأول، وأضاف أن تطبيق المسند على المسند إليه إنما يتم، سواء كان ذلك بوضوح أم لا، عن طريق فعل الكون "être"، والذي يعبر عن فعل التأكيد. ولكن مادام تحليل الجملة إلى مسند إليه ومسند لا يترك بقايا (يقوم جزء من الخطاب بوظيفة المسند إليه، ويقوم كل ما تبقى بوظيفة المسند، يستثنى من ذلك، بالنسبة إلى بور - رويال فعل "être")، فإن هذا التمييز قد شكل عقبة خلال زمن طويل إزاء اكتشاف وظائف أخرى.

ويبدو أن مواد الموسوعة «المفعول»، و«المجرور»، و«البناء» هي التي دشت تحليلاً وظيفياً يذهب أبعد من التمييز إلى مسند إليه ومسند - وقد كان ذلك بإدخال مفهوم «الفصلة». وقد بدت إلى هذه اللحظة قضايا التنظيم الداخلي للجملة مختزلة إلى قضايا في «البناء» على وجه الخصوص (يجب أن نفهم من هذا الوضع الخطي للكلمات). وهي قضايا شبيهة بور-رويال بالنحو متعللاً أن «النحو» يعني اشتقاقاً «الوضع معاً»، كما شبيهها بقضايا «عمل الجبر والنصب». «فالكلمة «تسوس» أخرى عندما تفرض عليها شكلاً معيناً. وهكذا، فإن كثيراً من الأفعال اللاتينية أو الألمانية تفرض حالة النصب على مفاعيلها وتعد الموافقة نموذجاً خاصاً من نماذج عمل الجبر والنصب، حيث توجد السمة المفروضة من قبل في الكلمة السانسة: يفرض الاسم الفرنسي عدده وجنسه على الصفة النعتية) ولقد يعني هذا أنه وجب على الوظيفة النحوية إذن، لكي تكون مستعملة نسقياً، أن تتميز:

(أ) من مفهوم الجبر والنصب (مفهوم «المفعول به» يبقى مطابقاً، سواء أخذ هذا المفعول حالة خاصة، كما في اللاتينية، أم لم يأخذها كما في الفرنسية).

(ب) ومن مفهوم البناء (ويعد هذا التمييز موسوماً في مقال من مقالات الموسوعة بعنوان «السناء». ولقد دافع فيه «ديمارسي» عن الفكرة التي تقول إن العبارات اللاتينية "Accepi Litteras tuas" و"Tuas accepi litteras" (= «تلقيت الرسالة»)، وإن كان لها أبنية مختلفة، لأن نظام الكلمات مختلف، فإن لها التحو نفسه، وذلك لأن علاقات الكلمات فيما بينها هي نفسها).

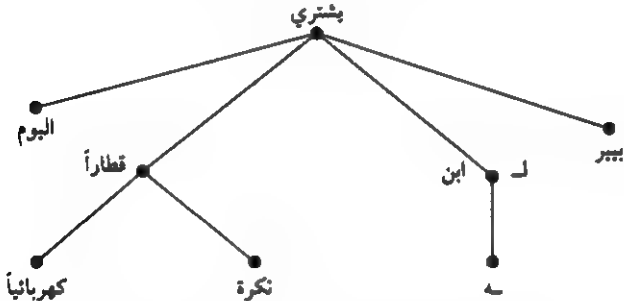
ونساءل الآن بشكل إيجابي، فنقول: ما هي الوظائف التي تستطيع عناصر العبارة أن تضطلع بها، باستثناء تلك المتعلقة بالخبر والمبتدأ؟ ويجب «بوزيه» في مقال «الجبر والنصب» من الموسوعة مستعملاً مفهوم المفعول، وهو مفهوم يدين بوجوده إلى ديمارسيه. فالكلمات تكون مرتبطة بعضها ببعض بما إن بعضاً منها إنما يكون هنا لكي «ينتم» معنى بعضها الآخر، ذلك لأنها ذات فجوات بذاتها. ومن هنا، كان التمييز بين ضربين من المفاعيل: مفاعيل العلاقة، ويكون هذا عندما تتضمن الكلمة المتممة بذاتها فكرة العلاقة، وأن الكلمة التي تأخذ موقع المفعول تشير إلى موضوع هذه العلاقة («مؤلف مبعض البشر»، «أم كوريولان»، «ضروري للحياة»). وهناك مفاعيل التحديد، ويكون هذا عندما يضيف المفعول إلى المنتم تدقيقات لا يلمح هذا إليها (بما إنه قال إن فلاناً يأكل، فإننا نستطيع أن نحدد ما يأكل، أو عندما ... - يتناسب كل نموذج من نماذج التحديد مع نموذج خاص من المفاعيل: المفعول به، ظرف الزمان، ظرف المكان ...).

■ حول مفهوم الوظيفة النحوية في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر، انظر: ج. س. شوفالبييه: "Histoire de la syntaxe", Genève, 1968. فهو يكشف في تطور القواعد الفرنسية لذلك العصر نصجاً لتصور المفعول.

يدين هذا التوسع في مفهوم الوظيفة إلى ديمارسيه وبوزيه. واللسانيون اللاحقون لن يضمرو موضوع المسألة. فالمناقشات ستجّه إلى طبيعة الوظيفة وإلى تدوينها وتصنيفها. ويبدو المفهوم على كل حال لا غنى عنه بالنسبة إلى وصف العديد من اللغات. والسبب لأنها تقيم متصور الترابط التحوي: يعد مقطعان من العبارة مترابطين، عندما تكون لهما الوظيفة نفسها (وتمثل هذه الحالة كلمة «المساء» وعبارة «قبل الفطور» في «هاتمي مساء أو قبل الفطور»). وإننا لنستطيع، والحال كذلك، أن نتخلى عن الترابط إذا أردنا أن نصف بعض الروابط مثل «و» و«أو» في الفرنسية. والسبب لأنها لا تستطيع أن تربط إلا مقاطع مترابطة. فنحن لا نستطيع أن نقول، من غير تأثير له أسلوب خاص، «إنه يعمل مساء

وامتحانه»، ولا أن تقول «يعمل مساء وفي باريس».

وأما ما سيشكل، على العكس من ذلك، عقبة في نظرية بوزيه، فهو تجاور نموذجين مختلفين من الوظائف: هناك، من جهة، وظيفة «المبتدأ» و «الخبر» - وهما تبدوان مرتبطتين بالطبيعة نفسها لفعل الحكم «إننا نحكم دائماً على شيء بشيء ما» - وهناك، من جهة أخرى وظائف المفعول، ولهذه أساس يتبع نظاماً آخر، وهذا يعني عدم الإمكانية بالنسبة إلى كلمة أن تعبر عن كلية الفكرة. ولقد حاول «تيسينير» مثلاً أن يلغي هذا التجانس. فالتعارض بين المبتدأ والخبر، لا يبرر، بالنسبة إليه، إلا من وجهة نظر «منطقية»، وهي وجهة نظر لا يمكن قبولها في اللسانيات. وسيرى إذن في كل وظيفة تنمية، أو أيضاً - إذا صح القول إن المفعول «يتعلق» بفاعله - علاقة ترابط. ولقد يعني هذا إذن أن وصف الوظائف النحوية المنجزة في عبارة من العبارة إنما يعني إذن تعيين شبكة التعالق الموجودة بين عناصر هذه العبارة. ولقد مثل تيسينير هذه الشبكة بشجرة سماها «مشجر» حيث يكون المفعول موضوعاً دائماً تحت مصطلح الفاعل، ومرتبطاً به بسمة ما. فلننظر مثلاً ما سيكون عليه تشجير العبارة التالية: «اليوم بير يشتري لابنه قطاراً كهربائياً».



تمثل وحدة الجملة بكونها تتضمن كلمة واحدة ليست مفعولاً لشيء، وبها تتعلق كل الكلمات الأخرى، مباشرة وغير مباشرة. وإن هذه الكلمة العليا، التي هي مفتاح قبة الجملة، لتعد مستنداً (أو فعلاً في اللغات التي تمتلك هذا الجزء من الخطاب). وسلاحظ بهذا الخصوص أننا إذ حددنا الوظيفة بالترابط، فإنه لن يعود في مقدورنا أن نتكلم بكل دقة عن وظيفة «المسند»، لأن المسند لا يتعلق بأي كلمة أخرى. ومن جهة أخرى، فإن المسند بالنسبة إلى تيسينير، يعد كلمة خاصة، بينما هو بالنسبة إلى بور-رويال يمكن أن يكون مقطعاً أكثر طولاً.

ويجب، ما إن تنتهي من إنشاء الشجرة، أن نشير إلى طبيعة علاقات الترابط المجرى في العبارة. فتيسنير يميز أولاً علاقات المستوى الأول (بين المسند وترابطاته المباشرة) ثم يميز بعد ذلك علاقات المستويات التالية. وإنه لا يصنع في المجموعتين تصنيفاً واضحاً، ولكنه يقيم تقسيمات في المجموعة الأولى. وإن هذا ليكون لأن الجملة تمثل جريان «العملية»، وضرباً من «الدrama الصغيرة». بينما يمثل المسند العملية نفسها (ويمثل الفعل ذلك في الاستعارة المسرحية). وتناسب ترابطات المسند مع الشخصيات التي تتدخل في هذا الفعل. وإنها لتتكون من نوعين: العوامل الدائمة على الكائنات المشاركة مباشرة في العملية (بتمثل هؤلاء في الاستعارة: الشخصيات الرئيسية)، وأما الظروف، فتدل على الأوضاع التي تمت العملية فيها («شخصيات الفعل الثانوية»). وبينما تستطيع الظروف أن تكون عدداً غير محدد (في مثلنا يوجد مثل واحد هو «اليوم»، ولكننا نستطيع أن نضيف ما نشاء لكي نعطي على العملية علامات تتعلق بالمكان، يمكن أن يوجد ثلاثة عوامل: العامل 1 يكون المبتدأ (وهو هنا «بيير»)، والعامل 2 يكون موضوع الأفعال المبينة للمعلوم («قطار») أو عامل المبني للمجهول، والعامل 3 يكون هو المستفيد («ابن»). وفي الوقت الذي كان فيه تيسنير إذن يختزل المسند فلا يكون سوى كلمة في الحملة (وليس كلمة ما يقال عن المسند إليه)، فإنه كان يأخذ من المسند إليه نوع الأنفلية التي كان يتمتع بها إلى هذه اللحظة: إنه لم يعد سوى «أحد من العوامل». وهكذا، فإن الاستعمال النسقي لمفهوم المفعول قد فجر التحليل التقليدي المؤسس على التعارض بين المسند إليه والمسند.

■ إن العمل الرئيس لـ «ل. تيسنير» هو: «عناصر النحو البنيوي». وقد نشر عام 1959 في باريس، أي بعد خمس سنوات من موته. وأما الطبعة الثانية (باريس، 1965)، فتحتوي على تصويبات مهمة. وبخصوص فكرة الترابط النحوي، انظر خصوصاً الجزء الأول. وهناك تعليق جوهري:

R. Baum. "Depenzerammatuck", Tesnière Modell der Sprachbes chreibung in wissenschaftsgesch-ichtlicher und kritischer, Tübingen, 1976.

إن المناقشات العديدة التي أفضى إليها مفهوم الوظيفة يمكن تمثيلها انطلاقاً من التفكير بنظرية تيسنير (وإن كان هذا لا يتناسب دائماً مع التسلسل التاريخي للأفكار).

يمثل مفهوم العالم الموضوع الأول. وهو موضوع نتمنى أن نحدد تعارصه مع الظرف وليس عن طريق الاستعارة المسرحية. وإننا لنلجأ حالياً، وفي معظم الأحيان، إلى استعارة أخرى تدين بوجودها لتيسنير نفسه، وهذه الاستعارة هي «التكافؤ». فتكافؤ الذرة

يمثل عدد ذرات الهيدروجين التي يجب أن يتحد معها لكي يكون معها توليداً ثابتاً. ويمكن القول قياساً على هذا، إن تكافؤ الفعل يمثل عدد المفاعيل التي تعطى له لكي يكون عبارة بسيطة وتامة. وتعد هذه المفاعيل عوامل للفعل، ويقال عنها أحياناً «مفاعيل فعلية». وأما ما يتعلق بالظروف التي يقال عنها أيضاً «مفاعيل الجملة»، فإنها مفاعيل مضافة إلى الفعل بعبء الحصول على عبارة معقدة: يبدو أن عددهم صعب تحديده كما يصعب تحديد الأحساد المشتركة مع «جسد مجرد» بغية إنشاء «خليط». وهكذا، فإن لـ «rire - ضحك» مكاناً 1، وذلك بسبب العبارة البسيطة «جان يضحك» (إن المقصود، في القواعد المدرسية، فعل «غير متعد»). وإن للفعل «rencontrer - التقى» مكاناً 2، وذلك لأننا لا نستطيع أن نقطع شيئاً من «جان يلتقي بول»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «habiter - سكن» («جان يسكن في ليون»). وإننا لنقبل في العادة أن للفعل «donner - أعطى» مكاناً 3، مفترضين أنه من غير الممكن حذف أي مفعول من الجملة («جان أعطى كتاباً لليلك») (بإستثناء الإضمار). وهكذا، فإنه بإمكاننا أن نصنف أفعال لغة ما تبعاً لمكاناتهم، ثم يصفى التصنيف ونحدد الطبيعة النحوية والدلالية للمفاعيل التي تقطع ثلاثة أوضاع، وإننا، إذا حددنا التكافؤ انطلاقاً من فكرة العبارة البسيطة، فسنقبل، على عكس تسيير، أن العوامل يمكن أن تكون ظروفاً أو مجموعات جرية (مثل «هنا، في ليون»، عندما نكمل عبارة «جان يسكن...»). وإنه لمن الواضح مع ذلك أن فكرة العبارة البسيطة تطرح مشكلات، وذلك لأنه إذا أريد استخدامها لالتقاط العوامل، فإنها تضطربنا إلى اللجوء إلى مفهوم «الإضمار» الذي يفهم بوصفه محواً لمكوّن منتظر في العادة. وإننا لنقترح السمة الاختيارية الجوهرية، والتي لا يشكل الحذف فيها محواً، كما نقترح إمكان الاتفاق لمحو بعض العوامل (مثل «جان أعطى»، «جان أعطى للوك»، «جان أعطى للوك كتاباً»). وإننا لنجد ثانية على مستوى آخر المعقات نفسها. وهي عقبات نشارك بوزيه في تمييزها: العلاقة والتحديد. وإنه ليبدو في الحالتين أن تمييز الجوهرية والمضاف يستلزم تحليلاً دلاليّاً للمفاهيم المتشعبة (ليس في شروط التشكيل الجيد للجميل، ولكن في فكرة المعطاء، وبأنه توجد علامة على المعطي، وعلى المستفيد، وعلى الشيء. وليس على المكان أو على الزمان الخاص)

■ لقد تم تطوير نظرية التكافؤ في ألمانيا على نحو خاص، وقد قام بهذا أيضاً «ح. ميلينغ» فانظر كتابه:

Beitrage Zur Valenztheorie, Halle, La Haye, 1971.

وانظر الكتاب الوجيز الذي قام بكتابته مع «ج. بوش» لتعليم الألمانية للأجانب
Deutsche Grammatik. Leipzig, 1972.

ولقد دقق «هـ هاب» النموذج وطبقه على اللاتينية:

Grundfragen einer Dependenzgrammatik des Lateinischen, Göttingen, 1976.

وانظر أيضاً: «قواعد التعالقي في التعليم: النتائج والمراثيات»، «دراسات لسانية تطبيقية»، العدد 31، 1978.

تمت مناقشة مفاعيل الفعل ومفاعيل الجملة في مجلة «اللغة الفرنسية»، العدد 86 (حزيران 1990)، و«المفاعيل الظرفية».

ثمة موضوع ثانٍ يرتبط بنظرية تيسنير، إنه موضوع العلاقات بين الوظائف النحوية والدلالة. ولقد رأينا تيسنير نفسه يتجنب أي تدقيق يتعلق بالمعنى (فبالنسبة إليه تتعارض مفاهيم البنائية والدلالة). وهناك وضع معاكس تطور في «قواعد الحالة» للأمريكي فيلمور. فنماذج مفاعيل الفعل تتحدد فيها على مستوى «النحو العميق»، بوصفها أدواراً دلالية، تسمى «الحالة» (وبمعنى مختلف جداً عما لهذا المصطلح في القواعد الكلاسيكية، حيث يشير إلى مختلف الأشكال التي تأخذها الكلمة تبعاً لوظيفتها في الجملة). وإن نظرية التكافؤ لا تتعلق، في أحسن الأحوال، إلا بالنحو السطحي. وبالفعل، فإن نموذج العالم نفسه (بالمعنى القائم عند تيسنير) يستطيع أن ينجز حالات مختلفة. فـ «الطاولة» تمثل الحالة «خاضع» في «جان يكرس الطاولة» (يشير إلى الشيء الذي يكابد). وهناك الحالة «نتيجة» في «جان يبني الطاولة». ويجب أحياناً، بشكل متبادل، أن ننزوا الحالة نفسها إلى كلمات نعد بالنسبة إلى تيسنير عوامل لفئات مختلفة. فإذا كان المفعول به للفعل «كسر» خاضعاً، فإن فاعل الفعل «كابد» خاضع أيضاً. ومع ذلك، فإن فيلمور يلج على فكرة أن هذه الأدوار الدلالية، حتى وإن لم تُر مباشرة عن طريق وضع الكلمة أو شكلها في العبارة، فإنها تعد مع ذلك جزءاً من النحو. والسبب أننا يجب أن نعطيهام مكانة لكي نفسر الظواهر التي نعد نحوية على وجه العموم، ولكي نفسر مثلاً أن الجملة مع الفعل «كسر»، وليس مع الفعل «بني»، تعد جواباً محتماً على سؤال: «ماذا يمكن لجان أن يكون قد فعل بالطاولة؟». وكذلك، فإننا لا نستطيع أن نلتفظ بقواعد العطف من غير أن نفترض أنه يجب على الكلمات المعطوفة أن تمتلك الحالة نفسها. وهكذا، فإن جملة مثل «الغطاء والجدار حاران» نفترض أن يتلقى المبتدأ الحالة نفسها، وهي حالة «خاضعة» على وجه العموم (فجملة «الغطاء حار» تعني أن للغطاء حرارة مرتفعة مثل حرارة الجدار، ولا يعني أنه يمنع الحرارة. فهذه حرارة تعزو إلى «الغطاء» حالة «الأداة»).

تتبر «قواعد الحالة» ثلاثة نماذج من القضايا على الأقل بعضها داخلي، ويتعلق بإمكانية تحديد عدد الحالات. ففلمور لم يتوقف عن تغيير قائمته، زاعماً أن مدونة صيغة (أقل من عشر حالات) تكفي لشرح عدد كبير من الظواهر. وهذا يفترض أننا نمتلك مقياساً

واحداً لكي نعزوا الحالة نفسها إلى كلمات مختلفة ومستعملة في أوضاع نحوية مختلفة، وذلك على الرغم من تنوعات تلوينات المعنى التي تتلقاها. بيد أن هذه المعايير صعب تحديدها. وثمة قضية أخرى هي قضية العلاقات بين الحالات الدلالية لفيلمور، والحالات القاعدية التقليدية، أي الوظائف الموسومة صرفياً. وحتى عندما تكون للحالات الدلالية سمات صرفية في لغة من اللغات، فإن التناسب بين حالة ووسم يعد أمراً جد معقد في الغالب. وهذا ما يحصل غالباً بالنسبة إلى لغات، مثل اليابسك، حيث تمتلك سمة خاصة يقال عنها «متعدية»، وذلك بالنسبة إلى حالة الفاعل. وتأتي الصعوبة من أن السمة تكون غير ممكنة عموماً إذا كان الفعل غير متعد (يركض الطفل)، ولكن فقط عندما يوجد بناء متعد (أكل الطفل الحلوى). ولقد كرست مناقشات عديدة لهذا التفاعل بين الحالة الدلالية وتنظيم المجموع للجملة. وثمة نموذج لقضية أكثر عموماً يأتي من التأكيد بأن الحالات تعد جزءاً من النحو («المعيق»). والحجة المعطاة هي أنها تستخدم لتفسير وقائع نحوية، مثل الغرابة في هذه العبارة أو تلك. ولكن هذا ليس سوى إرجاء للقضية: لماذا نقرر أن الغرابة هي نموذج نحوي؟ نحن نجد هنا القضايا التي يثيرها «علم الدلالة التوليدي»، والذي تعد قواعده الحالة استطالة له.

- Un texte fondamental de C.J. Fillmore: "The case for case", in E. Bach et R.T. Harms (eds.), *Universals in Linguistic Theory*, Londres, New York, 1968. Cf. aussi le n°38, de *Langages* (juin 1975), et D. Dowty, "Thematic proto-roles and argument selection" *Language*, 1991, vol. 67, n°3, qui fait le point sur diverses notions apparentées à celle de cas. - Sur les rapports entre cas et valence: W. Abraham (ed.), *Valence, Semantic Case, and Grammatical Relations*, Amsterdam, 1978.

حول التعدية، انظر:

C. Tchekhoff. *Aux fondements de la syntaxe: L'ergatif*, paris, 1978.

(ولعلنا نلاحظ أنه يستند إلى مفهوم ما رتبته حول الفاعل: لن يتعارض التمدي مع وظيفة الفاعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن فاعل الفعل غير التمدي هو فاعل، بينما الفاعل الحقيقي للفعل التمدي، في اللغات المتعدية، هو الخاضع. وسيمثل هذا في حالة «الحلوى» في المثل السابق).

R M W Dixon (ed.), *Studies in Ergativity*, Amsterdam, 1987.

وتشير نظرية تيسنير أخيراً مسألة العلاقات بين التحليل التقليدي للعبارة إلى مسد إليه ومسد، وتحليلها تبعاً لوظائف التعالق. وبالنسبة إلى تيسنير، فإن التحليل التقليدي بعد

جزءاً من «المنطق» ولا يكون إذن ملائماً في اللسانيات. ويحاول بعض اللسانيين، على العكس من هذا، أن يفصلوا التحليلين. وهذا هو الحال بالنسبة إلى مارتينه (أ) إن «المسند»، بالنسبة إليه كما بالنسبة إلى تيسينير، هو عنصر خاص من عناصر العبارة، وهو الذي تلقتي باتجاهه كل علاقات التعالق. وليس له في هذا الإطار وظيفة معرّف خاص، لأن وظيفة العنصر تتحدد دائماً بنموذج العلاقة الذي يربطه بالمسند مباشرة - إذا كان يمثل مكوناً أولياً (عامل أو ظرف تبعاً لتيسينير) - أو بصورة غير مباشرة - إذا كان يتعلق أولاً بمكون آخر.

ب) ولكن مارتينه، في الوقت نفسه، يحاول أن يكون عادلاً مع هذا النوع من السمو المعترف به للمسند إليه منذ وقت طويل. وقد كان هذا من غير لجوء إلى تحليل الحكم الذي يجمعنا نخرج من ميدان اللسانيات. فالحل أعطته نظرية الاتساع. وكل كلمة تعد اتساعاً في العبارة إذا كنا نستطيع أن نزلها عنها من غير أن تكف العبارة عن أن تكون عبارة، ومن غير أن تتغير العلاقات المتبادلة للكلمات الباقية. وتسمى العبارة الباقية، بعد اجتثاث كل التوسعات، «العبارة الأقل» أو «النواة». بيد أن النواة في بعض اللغات (في الفرنسية، ولكن ليس الباسك) لها كلمتان على الدوام. واحدة وهي المسند. وإنها لتعد مركز كل علاقات الجملة. وأما الأخرى، فإن مارتينه يسميها المسند إليه. فأن نقول إن اللغة تتضمن وظيفة المسند إليه، فهذا يعني أن نقول إذن إنه يوجد في هذه اللغة مفعول «إجباري». وهكذا، فإن هذه السمة الإجبارية تسمح لمارتينيه بعزل المسند إليه بمعارضته مع المفاعيل الأخرى. وإن هذا ليكون من غير لجوء إلى «المعايير» المنطقية الموجودة في التقاليد القاعدية.

■ انظر:

A. Martinet: "Éléments de linguistique générale", Paris, 1960, chap 4.
"La linguistique synchronique", Paris, 1965, p 206-229.

ونلاحظ وجود حركة معاكسة في اللسانيات الأمريكية (التوزيمية والتوليدية). وبما إنها تعد جزءاً من التحليل إلى مسند إليه ومسند، فإنها عثرت مجدداً على مفاهيم جد قريبة من مفاهيم الوظيفة والتعالق. ويبدو أن نوع النهاية الذي تستلزمه فكرة الوظيفة. لا يتلاءم تماماً مع الموقف «المضاد للعقلانية» عند التوزيعيين (وإن كان بلومفيلد يستخدم الكلمة أحياناً. انظر:

("Language", New York, 1933, P. 169)

ويستعير التوزيعيون عنه بمفهوم، جد مختلف في البداية، كان هو كيت قد سماه «بناء». ولنفترض أننا نجحت في تقطيع كل عبارات اللغة إلى مكونات مباشرة، بل أكثر من

هذا، لنفترض أننا نجحنا في جمع كل المكونات المباشرة التي تتمتع بالتوزيع نفسه (تقريباً)، في طبقات. إننا سنتكلم، والحال كذلك، عن البناء (أ، ب، س) إذا كنا قد أثبتنا أننا حين نجمع على نحو من الأنحاء عنصرأ من الطبقة «أ» مع عنصر من الطبقة «ب»، فإننا سنحظى بعنصر من الطبقة «c». وإن العبارة، مأخوذة في كليتها، فإنها تشكل البناء {مجموعة اسمية، مسند، عبارة}، وكذلك يكون كل واحد من مكوني هذا البناء بما إنه بناء هو نفسه. وهكذا إلى أن نصل إلى الوحدات البنوية الصغرى، والتي تمثل المكونات القصوى.

يبدو أن أمكنة قليلة قد تركت لعلاقات التعلق في هذا الدمج للتفريعات في داخل الأقسام الأولى التي تنتج التعارض التقليدي لمجموعة المسند ومجموعة المسند إليه. ولكن هذه العلاقات تعاود الظهور في التحليل الذي يقترحه التوزيعيون بالنسبة إلى بعض الأبنية. إنهم يميزون في الواقع نموذجين من نماذج البناء. ويقال عن الأبنية التي تكون فيها «أ» و«ب» مختلفة عن «س» إنها خارجية المركز (وتتطابق هذه الحالة مع البناء الذي يجمع المسند إليه والمسند)، ويقال عن الأبنية التي تكون فيها إحدى طبقتي المكون متطابقة مع الطبقة الناتجة إنها داخلية المركز. وهكذا، فإن البناء {صفة، اسم، اسمي} يعد خارجي المركز: «كتاب جميل» عبارة اسمية بنفس المقدار الذي هي فيه كلمة «كتاب». ونسمي رأس البناء الداخلي المركز الكلمة التي، مع كونها مكوناً، هي من الفئة نفسها التي تنتمي النتيجة إليها: إن كلمة «كتاب» في المثل السابق هي الرأس. ويتناسب مثل هذا البناء جيداً مع المفهوم الحدسي للتعلق (الكلمة جميل تتعلق بالكلمة كتاب): إن المقصود هو علاقة غير متماثلة، أو، تبعاً للاستعارة العادية، هي علاقة ترانسية بين مكونات البناء نفسه - بينما كانت نظرية المكونات المباشرة في البداية لا تطرح الترانسية إلا بين مكون أكثر صغراً والمكون الأكثر كبراً الذي تشكل جزءاً منه.

■ فيما يتعلق بمفهوم «البناء» كما يستعمله تلاميذ بلومفيلد، انظر:

C.F. Hockett: "A Course in Modern Linguistics", New York, 1958, 21et 22.

وانظر كذلك:

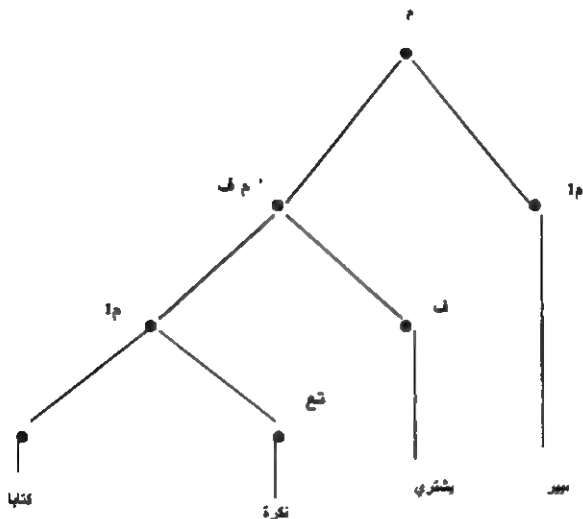
R.S Wells: "Immediate constituents", Language, 1947, P 93-98.

إن «القوابلية» نظرية وضعها الأمريكي «ك.ل. بيك»، وهي تحقق نوعاً من التصالح بين التوزيعية ونظرية تقليدية للموظائف. وثمة كتاب نستطيع الاطلاع عليه ويعد مدحلاً للقوابلية، هو:

R E Longacre "Some Fundamental Insights of Tagmimics, La Haye, 1965

إذا كان إدخال مفهوم التعلق لا يزال هامشياً في التوزيعية، فإنه قد أصبح مركزياً في

التوليدية التي تسعى لإعطاء تمثيل شكلي لمتصورات تقليدية. وكذلك، فإن تشومسكي قد انشغل، منذ أعماله الأولى، بالتعبير من خلال مصطلحات القواعد التوليدية عن «الوظائف الأساسية التي تعترف بها القواعد الكلاسيكية». وإذا كانت الشجرة الواصفة للجملية تمثل قبل كل شيء تقطيعها إلى مكونات مباشرة، فإنها كانت تحاول أن تجعل الوظائف التي تربط الكلمات إلى بعضها جلية. والآن، لدينا الجملة (1): «بيير يشتري كتاباً»، وشجرتها (المبسطة) هي:



(الرمز: م = مقطع. ا = اسم. ف = فعل. نع = تعريف).

كيف نقرأ في هذه الشجرة أن «بيير» هو المبتدأ، وأن «كتاباً» هو المفعول به للفعل «يشتري»، من غير إضافة معلومات أجنبية على تلك المعروفة في الضابطات التي ولدت الجملة؟ يكفي أن نضع في التعريف أن المقطع "X" هو مسند إليه للجملة، وذلك إذا كانت تهيمن عليه القعدة «1م» والتي يهيمن عليها مباشرة «ف» الذي يهيمن على الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن «بيير» هو المسند إليه لـ (1). وستحدد بشكل مماثل العلاقة «كبنونة الفعل

الرئيس في الجملة»، وسيظهر النظر البسيط للشجرة أن الفعل «يشترى» هو الفعل الرئيس لـ (1). ويكفي أن نضع الآن أنه إذا كانت "X" هي المسند إليه في الجملة، وأن "y"، هي الفعل الرئيس لهذه الجملة، فستكون "x" حيتند مسنداً إليه لـ "y"، وذلك للحصول على النتيجة المطلوبة: «يبير» مسند إليه لـ «يشترى».

ولقد ذهبت التطورات اللاحقة لنظرية تشومسكي إلى أبعد من ذلك أيضاً في هذا الاتجاه، وذلك «بإعطاء المفهوم نفسه شكلاً تعاليفياً، يسمى «العاملية». وتكون نقطة الانطلاق تعميماً لفكرة بناء داخلي المركز، وهي فكرة عمل بها في النظرية المسماة «X - خط مائل». وإنما لنتند إلى تماثل بين الفئات الرئيسة للكلمات، ولكن مثلاً «ص» (صفة) و «ا» (اسم). وكل واحدة منها تستطيع أن تكون رأساً في بناء داخلي المركز. وهكذا، نستطيع أن نقول إن كلمة «مذهب» تعد رأساً لـ «غير مذهب»، التي هي رأس لـ «غير مذهب بالنسبة إلى رجل شريف». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كتاب»، التي هي رأس «كتاب جميل»، والتي رأس هي لـ «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة». ولقد اقترح تشومسكي صياغة هذه الملاحظة مخصصاً لفئات التعبير المعقد الرمز المخصص نفسه للكلمات البسيطة التي تمثل الرأس في هذه التعابير. وإنما ستتجاوز هذا الرمز بخط أو بخطين مائلين تبعاً لدرجة تعقيد تعابير الفئة (ولقد تعودنا بعد ذلك أن نستبدل هذه الخطوط المائلة بفواصل علوية). ولأن كلمتي «مذهب» و«كتاب» كلمتان موسومتان على التوالي بـ «ص» و«ا»، فإن «غير مذهب» و«كتاب جميل» تعدان جزءاً من «ص»، و«ا»، في حين أن «غير مذهب بالنسبة إلى رجل شريف» و «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة» تنتميان إلى «ص»، و«ا»، و«ا»، و«ا».

(ملاحظة: إن الضوابط التوليدية المولدة لهذه المجموعات من الكلمات، ستكون جميعها حيتند إما من نموذج X، ← ... X، ...، وإما من نموذج X، ← ... X، ...، حيث نشير X إلى فئة لفظية معينة. ونسمى المجموعة الموسومة بـ «X»، «X» «الإسقاط الأقصى» لفئة اللفظية X).

وتمد الأعمال الحديثة مثل هذا التمثيل إلى الجملة كلها، وإنما لتكوّن الـ «X»، «ا» لبناء داخلي المركز. وثمة إمكانيات متعددة تم تصورها. ومن ذلك مثلاً أن الـ «X»، «ا» لهذا «X»، «ا» يمكن أن تكون ما يسميه «التحليل المنطقي» للقواعد المدرسية «موضع رئيس»، أو رأس لبناء حيث ستكون مصحوبة «بمواضع ملحقة» بهذا التحليل. أما فيما يتعلق بالرئيسة، فإنها ستأخذ بدلاً من «X» بفتة جد مجردة «INFL» وهي تحمل خواص صيغية ورمابية تسم هذا الوضع المأخوذ إجمالاً. INFL ستكون رأس بناء، حيث ستكون مصحوبة

بمجموعة اسمية مسند إليه وبمجموعة فعلية مسند - وهما مجموعتان تمثلان بدائيهما «X»، حيث تكون فيه الـ "X"، بالنسبة إلى الأولى، الفئة الاسم، وبالنسبة إلى الثانية، الفئة الفعل.

ملاحظة - إن الفكرة التي تقول هناك فئات من الكلمات المختلفة تستطیع أن تكون مركز التركيب للنموذج نفسه، قد وجدت سابقاً - ولكن طبقت بشكل مختلف - في نظرية «الصفوف» الثلاثة لجيسيرسن. وإن هذه لتفضي إلى إقامة تماثل لمجموعة اسمية مثل «temps trop chaud» - زمن حار جداً، ومجموعة صفة مثل «si peu gentil» - قليل اللطف، «جداً» (صف 3) تغير «حار» (2) التي تغير «زمن» (1)، و«(3) "si" تغير «peu» - قليل» (2) التي تغير «لطيف» (1).

ويسمح هذا التعميم للمركز الداخلي بتحديد، على كل مستويات الشجرة التوليدية، علاقات العالمية، القريبة من التعالق عند تيسينير. ويعد التعريف الشكلي للعالمية معقداً تقانة. وإذا بسطنا، فسنقول إن رأس البناء الداخلي المركز يحكم المكونات التي تصاحبه في هذا البناء، ولكن لا يكون ذلك إذا كانت هذه المكونات نفسها إسقاطات، وكانت مكوناتها داخلية. وهكذا، ففي عبارة «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، فإن كلمة «كتاب» تحكم «جميل»، ولكنها لا تحكم كلمة «صغيرة» ولا كلمة «فتاة»، وذلك لأن هاتين الكلمتين تنشيان إلى التعبير «الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، أي إلى «X»، «مرصعة في 1»، «». وتسمح علاقة العالمية هذه ببيان ما يمكن أن نسبه، بصورة غير شكلية، الهيمنة التي تمارسها الكلمة على الكلمات الأخرى. ومثال ذلك عمل النصب والجر الذي يفرض، في الفرنسية، على الصفة «جميل» الجنس وعدد اسم «كتاب». أو أيضاً، وعلى المستوى الدلالي، وذلك لأن نموذج الجمال الذي هو الموضوع في الجملة يعد الموضوع الذي يمكن أن يكونه «الكتاب»، وليس هو مثلاً، ما نستطيع أن نعزوه إلى شخص ما. وكذلك الأمر فيما يتعلق «بالأدوار الموضوعاتية» أو «الأدوار الثمانية» (وهي قريبة جداً من الحالات عند فيلمور) التي تؤذيها بعض المفعولات، مثل المفعولات به (المباشرة وغير المباشرة). وهكذا، فإن الفعلين «أعطى» و«تلقى» اللذين يحكما «جان» في «بيير يعطي كتاباً لجان» وفي «بيير يتلقى كتاباً من جان» يعزي كل واحد منهما لجان دوراً محدداً، إنه دور المتلقي في حالة الفعل «أعطى»، ودور المصدر في حالة الفعل «تلقى» ولكن إذا استبدلنا، في هاتين العبارتين، «جان» بـ «ابن جان»، فإن الكلمة «حان» تصبح مكوناً لباء آخر داخلي المركز ولن تكون محكومة بالفعل: إنه حينئذ لن يعود من الضروري أن يعرض عليها هذا الأخير دوراً. وهكذا تصل القواعد التوليدية صياغة ليس المفهوم التقليدي للوظيفة فقط، ولكن مفهوم التعالق.

(ملاحظة: تترافق هذه الصياغة بتعديلات. وهكذا، فإن الفاعل الذي يتعلق بالعمل بالنسبة إلى تيسينير، ليس محكوماً به كما يرى ذلك التشومسكيون - فالعمل ليس هو رأس بناء المركز الداخلي الذي مثل الفاعل فيه مكوناً. بيد أن هذا لا يمنع أن يعزو العمل إليه دوراً: إنه مصدر في حالة الفعل «أعطى»، ومتلقي في حالة الفعل «تلقى». ذلك لأن العاملية تعد شرطاً كافياً لإسناد الأدوار، وليس إذن شرطاً ضرورياً)

وبصورة عامة، توجد طريقتان لإظهار تماسك العبارة، والتي من المفترض أن تمثل وحدة الفكر، أو الفعل التواصل. وتقضي إحدى هاتين الطريقتين بوصف الجملة بوصفها تواجهاً من المكونات (بالمصطلحات التوليدية، فإننا نولد الجملة انطلاقاً من رمز وحيد، بواسطة ضوابط مستقلة عن الكلمات أو عن الوحدات البنيوية الصغرى التي صنعت الجملة منها). ولقد تصرفت القواعد التوليدية بشكل مطلق على هذا النحو في بداياتها. وأما الطريقة الأخرى، فتقضي بإظهار ضرب من الجاذبية، تمارسه العناصر اللفظية بعضها على بعضها الآخر. وهذه هي الفكرة التحتية لمشجر تيسينير. ويهدف الجهد الحالي لأتباع تشومسكي إلى دمج هذا المقصود الثاني مع الأول.

ملاحظة: يستمر فارق جوهري بين تعالق البنيويين والعاملية عند تشومسكي. فالعاملية ليست محددة على مستوى الجملة كما هي منجزة مادياً، ولكن على مستويات أكثر «عمقاً»، وينظر إليها بوصفها تحتية. وهكذا، فإنه في جملة «*pierre semble chanter* - يبدو بيير يغني»، فإن صيغة المصدر «*chanter*» لا يحكمها الفعل «يبدو»، والسبب لأننا، في البنية العميقة، نملك شيئاً مثل «(بيير يغني) يبدو»، حيث يكون بيير فاعلاً لبيدو. وإن الأمر ليس كذلك من غير رعب بالنسبة إلى «*pierre aime chanter* - بيير يحب أن يغني».

■ حول دمج مفهوم الوظيفة في النظرية التوليدية التقليدية، انظر:

N. Chomsky: "Aspects of The Theory of syntax", Cambridge (Mass.), 1965, chap 2 2.

وأما النظرية «X - خط مائل» فمقدمة في:

"Questions", وهو نص من عام 1970، و مترجم في: "Remarks on nominalization", "de sémantique", Prais, 1975, p. 121."

أما التماثل بين الفئات النحوية الرئيسة، فقد أشار إليه:

Q Jespersen "Philosophy of grammar", Londres, 1924, Chap. 7, Trad. fr "philosophie de la grammaire", Paris, 1971.

وحول النظرية تشومسكي في التماثل، انظر:

"some Concepts and Consequence of the theory of Government and Binding",
Cambridge (Mass.), 1982, trad. In N. chomsky, "La Nouvelle syntaxe", Paris,
1986

وانظر أيضاً:

Barriere, Cambridge (Mass.), 1986.

ضوابط ومبادئ توليدية

RÈGLES ET PRINCIPES GÉNÉRALES

إن الوصف الكلي للغة، من منظور المدرسة التوليدية، يحتوي على مكون توليدي، مكلف بتوليد توليفات الوحدات البنيوية الصغرى عن طريق آلية شكلية محضة (وذلك بالمعنى «الحديث» للكلمة) وتعد مقبولة في هذه اللغة. ويسمى تشومسكي هذا المكون التوليدي «النحو». وأما ما يتعلق بعلم وظائف الأصوات وبالدلالة، فهما «تأويليان»: إنهما يُدخلان متلايات الوحدات البنيوية الصغرى التي ولدها النحو في تمثيل، صوتي في حالة، ودلالي في حالة أخرى. ويهدف الفصل الحالي إلى أن يعطي بعض المعلومات عن الآليات المستعملة في النحو التوليدي، وحتى تلك المستعملة في النسخة الأولى من النظرية، والتي تبقى المعرفة بها ضرورية لقراءة نصوص تلك المرحلة.

1 - الضوابط التوليدية:

لتوليد مجموعة المتاليات المكونة للغة من اللغات، فإننا نعطي لأنفسنا:
(أ) مجموعة محدودة من الرموز، الأبجدية، والمتضمنة، بالإضافة إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة، لرموز تتناسب مع الفئات القاعدية، مثل «ف» (=فعل)، «ا» (= اسم)، إلى آخره.

(ب) وفي داخل هذا المجموع، ثمة رمز للانطلاق، إنه المسلمة التي مثلها في الإنكليزية الحرف "S" وفي الفرنسية الحرف "P"، والأمر الذي يذكر بالكلمتين "sentence" و"phrase" (جملة).

(ج) ومجموعة من الضوابط، تصف كل واحدة منها استعمالاً، ونعطي لأنفسنا الحق أن ننفذه على بعض متاليات الرموز. ويشير القسم الأول من الضابطة إلى أي متالية من الاستعمال يمكن تنفيذها، وأما الثاني، فيشير إلى النتيجة التي تم الحصول عليها

وإننا لنقول إن متتالية "E" من الرموز قد تم توليدها إذا:

1- لم تعد أي ضابطة تسمح بالتأثير على "E" يقال عن E حيثئذ المتتالية النهائية).

2- كنا نستطيع بناء متتالية $X1$ و $nX > \dots$ مثل:

أ كل iX تمثل متتالية من رموز الأبجدية.

$$P = 0X \text{ (II)}$$

$$E = nX \text{ (V)}$$

VIII) بالنسبة إلى كل زوج $(pX \ iX + 1)$ توجد ضابطة تسمح بالذهاب من iX إلى

$$iX + 1$$

ويمكن أن نميز بين العدد من الضوابط الممكنة، نموذجين مهمين على نحو خاص:

1- «القواعد التركيبية» (أو «ج ب» لـ «جملة - بنية» على نحو ما هو موجود

في الإنكليزية. وتسمى أيضاً «ضوابط إعادة الكتابة»). وهذه القواعد من نموذج

"ByA - BxA" حيث إن X تمثل رمزاً أولياً من رموز الأبجدية، وحيث إن a و y و b

تستطيع أن تمثل متتاليات ذات رموز عديدة (ويمكن لـ A و B عند الاقتضاء أن يكونا

عدداً). ويقضي الاستعمال الذي تسمح به ضابطة من هذا النموذج، بما إنها متتالية تحتوي

على الرمز X ، وهو محاط بـ A و B ، أن يحل y محل X . ولكن مثلنا القاعدة $efag-efdcg$

(حيث تتناسب ef مع A التابعة للصفة العامة، و g مع B ، و a مع x ، و bc مع y): إنها

ستسمح أيضاً ببناء المتتالية $mnefbcg$ انطلاقاً من $mnefago$.

وتصنف الضابطات «ج ب» إلى فئتين تحتيتين. فلدينا، من جهة، ضوابط «السياق

الحسي» (الحاسة إزاء السياق) أو أيضاً «المتعلقة بالسياق»، وهي تتحدد بأن A و B ليا

عدماً: إنهما يفترضان إذن أن الاستبدال من Y إلى X لا يمكن أن يتم إلا في سياق معين.

ومن جهة أخرى، فإن الضوابط الحرة من السياق (الاختصار «ح س») هي «ضوابط غير

متعلقة بالسياق»، وتعتمد فيها A و B عدماً. وتغطي هذه الضوابط إذن الحق باستبدال $Y - X$

في أي متتالية تصادف فيها X . ولقد أظهر تشومكي أن الوصف التوزيمي للغة من اللغات،

إذا كان دقيقاً، فيمكن للقواعد التوليدية «ح س» أن تترجمها. فهي قواعد تولد كل جمل

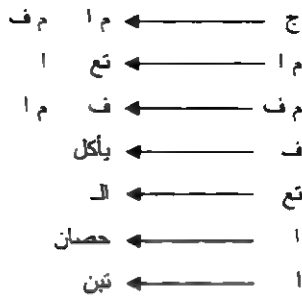
اللغة ولا شيء سواها.

وإذا كانت القواعد لا تتضمن سوى الضابطات «ج-بنية» (مع «ح س» أولاً)، فإن

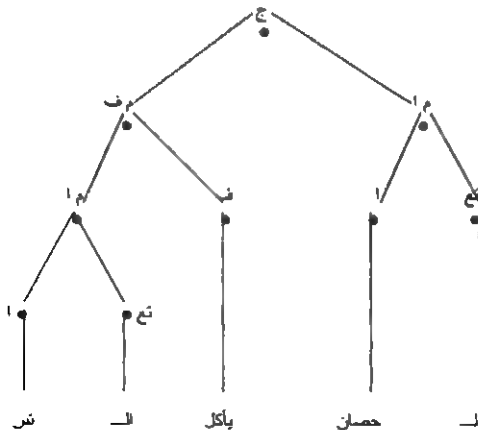
اشتقاق المتتالية (أي السلسلة التي تربطها بـ «ب») يمكن أن يمثلته نموذج خاص من الرسم

الرياضي، يسمى «شجرة». وليكن مثلاً مجموع الضوابط التالية (حيث كل تعبير «م أ»، «م

ب»، «ياكل، أ، ب، ج، ح، د، هـ» يجب أن يكون كما لو أنه رمز وحيد)



إن هذه الضوابط التي كانت، في النسخة الأولى من النظرية، تعد بوصفها جزءاً من القواعد التوليدية للفرنسية. وإنما لتسمح بتوليد المتتالية النهائية «الحصان يأكل النبن»، وهي تبني الاشتقاق: <ج، م ا م ف، نع ا م ف، نع ا م ف م ا، نع ا ف نع ا، 'ال' ا ف نع ا، 'ال' 'حصان' ف نع ا، ...، 'الحصان يأكل النبن'>. ونستطيع أن نمثل هذا الاشتقاق عن طريق الصورة التالية - والتي تشكل شجرة - إذا سجلنا فوق كل رمز الرموز التي تنوب عنه عن طريق تطبيق ضابطة من الضوابط وربطها معه بسمه ما:



(يسمح هذا التشجير التمثيلي بمشاهدة التأويل اللساني الذي يعطى للرموز المستعملة في الضوابط وفي الاشتقاقات. وهكذا، فإن «ج»، البدهي، يوجد في أول مرحلة من كل اشتقاق، وهذا يعني أنه يوجد في ذروة كل شجرة، ويهيمن بالضرورة على مجموع المتتالية المولدة. ولهذا، فإننا نؤوله بوصفه «جملة». وأما بالنسبة إلى الرمز «ما». فإن الحرفين المختارين يذكران بأنه يوجد على الدوام ما هو مُهَيَّمٌ عليه في الشجرة. وهذا ما يسميه اللسانيون «مقطع اسمي» (= اسم + كواكب للاسم). وأما بالنسبة إلى «م ف» الذي يهيمن على مسد الجملة، بالمعنى التقليدي للكلمة، فإن التأويل هو «مقطع فعلي». ولقد عرفنا أن «تغ» = «تعريف»، وأن «ا» = «اسم»، وأن «ف» = «فعل». وإذ لئن المهم أن نرى أن هذه التأويلات، التي ليست تعريفات، لا تتدخل أبداً في الآلية، الشكلية المحضة، لتوليد الجمل. وبكل تأكيد، فإنه قد تم اختيار الآلية لبنية التأويل اللساني، ولكن، ما إن يتم اختبارها، حتى يكون تطبيقها مستقلاً عن هذا التأويل).

ويمكننا أيضاً أن نمثل الاشتقاق عن طريق سلسلة من «الأقواس المتواشجة». ونكتب في داخل كل زوج من الأقواس مقطعاً من المتتالية النهائية التي ترتبط بها كل العناصر، مباشرة أو غير مباشرة، بالرمز نفسه من الشجرة (ونقول إن العقد نفسها تهيمن عليها). وبهذا، فإننا نحظى بدلاً من الشجرة السابقة بـ:

((ال) (حصان)) { (ياكل) ((ال) (تين)))

وإذا حملنا، بالإضافة إلى هذا، كعلامة بالنسبة إلى كل زوج من الأقواس، الرمز الذي يهيمن على مضمونه في الشجرة، فإننا نحظى بتقويس موسوم:

(م { م ا (تغ - ال) ا (حصان) } { م ف (ف - ياكل) (م ا (تغ - ال) (م ا (تغ - ال) (ال - تين)))

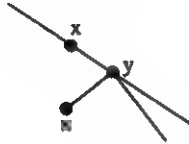
تضمن هذه الكتابة بشكل خطي كل المعلومات التي تمثلها الشجرة في حين يتكون من مسافتين. وإننا نستخدم هذه الكتابة على وجه الخصوص عندما لا نحتاج أن نمثل سوى مستوى واحد من الشجرة، مثل:

((م ا - الحصان) { م ف - ياكل (ال - تين)).

يسمح النظر في الأشجار فقط بتحديد، انطلاقاً منها، مفهوم «الهيمنة». فنحن نجد، في شجرة ما، أن الرمز x يهيمن على الرمز y، إذا كان يوجد، في هذه الشجرة، طريقاً هابطاً يقود من x إلى y. وهكذا، ففي الشجرة التي أعطينا بها المثل في الأعلى، يهيمن «م

فـ «أ» الأيسر، ولكن ليس على «أ» الأيمن. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن الاسم «تن» يعد مكوناً لمقطع فعلي، وليس الاسم «حصان».

ولكي نستطيع «ج ب» أن تولد بوساطة عدد محدود من الضوابط، عدداً غير محدود من الجمل، فمن الضروري رياضياً أن تهيمن بعض الرموز على نفسها في الشجرات التي تتناسب مع الاشتقاقات، وأن تتمكن من الحصول على فروع كالنموذج المضاد هنا.



إننا نسمي هذه الرموز - هنا x «تكرارية». وفي النسخة «المعيارية» من النظرية التوليدية، فإن الرمز «ج» (جملة) كان ينظر إليه بوصفه الرمز التكراري الأسمى. وإن هذا ليكون لاسيما إذا هيمن رمز آخر بنفسه على نفسه، فإنه يوجد عموماً «ج» داخلاً بينهما. ولقد كان السبب الجوهرى إذن للتعقيد النحوي هو الترصيع، في جملة، بجمل تابعة. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن معظم الأبنية القاعدية تعبر، جهازاً أو ضمناً، عن حكم. وهكذا، فإننا نقبل غالباً أن إضافة الصفة إلى الاسم تتم من خلال موضوع نسبي مضمر، وممحور بعد ذلك في الشكل الظاهر للخطاب. ويستطيع تشومسكي إذن أن يتبنى تحليل قواعد بور - رويال الذي يكشف، خلف عبارة «الله الذي لا تدركه الأبصار خلق العالم الذي تدركه الأبصار»، عن النظام العميق «الله، الذي هو غير مرئي، خلق العالم، الذي هو مرئي»، فبدخل حكمين أوليين إلى حكم رئيس.

2- «الضوابط التحويلية» (الاختصار «ض ت» أو «ت»). وتسمى الضابطة ضابطة «تحويلية» إذا تعلق تطبيقها على متالية، ليس فقط بناء هذه المتالية، ولكن بالطريقة التي كانت فيها هذه المتالية مشتقة (من «تاريخها الاشتقاقي»). وهذا لم يكن هو الحال إذن بالنسبة إلى أي ضابطة تم وصفها. ولقد يعني هذا إذن أن «ض ت» هي ضابطة لا تعمل على متاليات، ولكن على شجرات. ويجب إضافة تخصيصات معينة إلى هذا التعريف العام. فهي من غير أن يتضمنها مفهوم الـ «ض ت»، فإنها تظهر في الممارسة العملية للسانيات التوليدية.

أ) لا تنطلق الـ «ض ت» من الشجرات فقط، ولكنها تصل إلى شجرات (وإن هذا يرجع لأنها تستعمل لإدخال «بنية» عميقة في «بنية» سطحية).

(ب) إن تطبيق «ض ت» في معظم الأحيان، على سلسلة يتعلق ليس بكلية اشتقاق المتتالية، ولكن بمرحلة واحدة. ولقد يعني هذا إذن أنه ليس على عبارة الـ «ض ت» أن تخصص دائماً الشجرة الكلية لمتتاليات البداية، ولكن أن تخصص مستوى حاصر من مستويات الشجرة. وما دام هذا هكذا، فإنه لأمر مريح، بقية صياغة «ض ت»، أن ندحا إلى مفهوم «قابلة الشيء للتحليل». فالتالية x يقال إنها قابلة للتحليل إلى $(na, \dots, 2a, 1a)$ ، تماماً كما هو الأمر في مستوى معين من الشجرة التي تمثل الاشتقاق من x, x ويهيمن عليها $na, \dots, 2a, 2x, 1a$. ويهيمن عليها na . وهكذا، فإن المتتالية النهائية «الحصان يأكل التبن» نحلل إلى (م، ا، م ف) أو إلى (تغ، ا، ف، م ا). وإننا لنرى أنه إذا كان الرمز x قابلاً للتحليل إلى $(na, \dots, 2a, 1a)$ ، فيجب أن يكون هناك تقويس موسوم لـ x حيث تكون أزواج من الأقواس غير المتواشجة موسومة $na, \dots, 2a, 1a$.

إن معظم «ض ت» تستطيع أن تكون مصاغة على النحو التالي: إدخال كل متتالية $nx, \dots, 1x$ قابلة للتحليل (na, \dots, a) في متتالية $my, \dots, 1y$ قابلة للتحليل إلى $(mb, \dots, 1b)$. ملاحظة: من الممكن أن تكون $m = n$.

(ج) إننا نستعمل غالباً، لتسجيل تحليل المتواليات التي تطبق عليها، الكتابة:

$$\begin{array}{c} na, \dots, 2a, 1a \\ n \quad 2 \quad 1 \end{array}$$

$na, \dots, 2a, 1a$ تمثل الرموز غير النهائية التي يجب أن تهيمن على المقطع الأول والثاني... ومن المتتالية.

(د) إذا كان يمكن لبعض المقاطع أن تهيمن عليها أي عقدة، أو حتى أن تكون على وجه الاحتمال عدماً، فإننا نكتب، فوق العدد الذي يمثلها، متغيرات مثل x, y ، إلى أخرى. وهكذا، فإن الصيغة (1):

$$\begin{array}{ccccc} x & م & ف & م & y \\ 1 & 2 & 3 & 4 & 5 \end{array}$$

تدل أن الـ «ض ت» تطبق على كل متتالية يتضمن تحليلها مقطعاً اسماً متبوعاً بفعل، هو نفسه يكون متبوعاً بمقطع اسمي، وذلك بشكل مستقل عن ماذا يسبق المقطع الاسمي الأول وماذا يتبع الثاني.

(ر) إننا ننسى غالباً أن نشير إلى تحليل متتالية الوصول، سواء ظهرت بدهية، أم كانت

تستطيع أن تكون مستنتجة من قوانين عامة يشار إليها في مكان آخر من القواعد فنحن نشير فقط من أي المقاطع يجب أن تكون مصاغة. وأما تلك التي هي تبع لهذه المقاطع التي ننمي مسبقاً إلى متتالية البداية، فإن الأرقام التي تحملها هي التي تمثلها وأما بالنسبة إلى ماتبقى، فإننا نشير من أي الوحدات البنوية الصغرى هي مكونة. ولنفتحص أن نقطة انطلاق الـ «ض ت» تعطى الصيغة (1)، فإن نقطة وصولها يمكن أن تكون مثلاً (2):

1 2 se 3 5

وإن هذا يعني أن المقطعين الأولين لمتتالية البداية يجب أن يعاد إنتاجهما تماماً، وأنه يجب علينا فيما بعد أن ندخل الوحدة البنوية "se"، ثم نعيد إنتاج "e3"، ونهدم "e4"، ثم نعيد إنتاج الـ e5. وتشكل الصيغتان (1) و(2) (بشكل جد تقريبي) وصفاً لـ «ض ت» الانعكاسية. وبالفعل فإنها تسمح بالعبور من:

أحياناً فولتير يناقض فولتير من خلال اثنين من السطور مسافة

1 2 3 4 5

إلى:

أحياناً فولتير يناقض نفسه من خلال اثنين من السطور مسافة

1 2 3 5

ف) كما يُظهر ذلك المثل السابق، فإنه لمن الضروري أحياناً أن نضيف إلى تحليل متتاليات البداية شرطاً يخص أيضاً الشكل اللفظي للوحدات البنوية الصغرى. وبالنسبة إلى «ض ت» الانعكاسية، فيجب على المجموعتين الاسميتين أن تكونا متطابقتين لفظاً. ويمكننا أن نكتب هذا الشرط على النحو التالي: $2=4$ (ولتجنب الحصول على البنية التحتية لـ «يكتفي بعض المؤلفين بمناقضة أنفسهم» انطلاقاً من البنية التحتية لـ «بعض المؤلفين يناقض بعض المؤلفين»، وحيث أن تتكلم الجملة الأولى عن عدم التماسك لبعض المؤلفين، بينما هي فكرة غريبة تماماً عن الثانية، فنتشترط غالباً أن يحيل 2 و4 إلى الشيء نفسه، وهذا ما يشير المشكلات: بأي معنى من معاني كلمة «أحالة» نستطيع أن نقول إن التعبير «بعض المؤلفين» يحيل إلى أي شيء من الأشياء؟

«لدينا الكليات التحويلية». وبما إن تعريف «ض ت» قليل التضييق، فمن البدهي دفعة واحدة أن كل لغة تدع نفسها كي توصف بمساعدة «ض ت». وما دما ماكتيس ها، فإن النموذج التحويلي لا يخشى عليه أن يزوره الامتحان التجريبي لأي لغة من اللغات ولذا، فإننا لا نستطيع أن نقدمه بوصفه فرضية، تخضع لحكم الواقع، عن موهة اللعبة

والتي بفضلها يستطيع كل طفل أن يبني قواعد لغته الأم. ولكي يكتسب التوليديون هذه المعضلة، فقد سعوا إلى تعزيز النموذج، وذلك بصياغة فرضيات أكثر دقة حول الطريقة التي تعمل بها الـ «ض ت» (بغض النظر عن اللغة). ومن ذلك مثلاً، أنه مقبول أن تطبق «ض ت» لا يستطيع أبداً أن يتقدم على ضابطة إعادة الكتابة. ولقد يعني هذا إذن أن المجموعتين من الضوابط تعملان بدقة الواحدة بعد الأخرى من غير أن يكون ثمة تسامح مع أي تقاطع. وهذا يدفعنا إلى القول إن كل واحد يعزو إلى الجملة المولدة بنية خاصة، وذلك لأن الجملة مزودة بهذا الخصوص بينيتين، كما يدفع به إلى تقديم هذه الفرضية بوصفها كلية لسانية. ولقد قادنا هذا الأمر إلى تمييز نموذجين من «ض ت». بعضها يسمى «جذور». وهو يغير التنظيم النحوي الذي حددته ضوابط الـ «ج ب». ومن ذلك مثلاً، إذا كانت «ج» العليا، بفضل ضوابط إعادة الكتابة، تهين على أخرى، ثم نشق منها بعد ذلك جملة تابعة، فإن التحويل الجذري سيستطيع «أن يخرج» بعض عناصر الجملة المرصعة خارج هذه. وستكون هي الحال إذا قبلنا أن جملة «بيير يبدو مسروراً» مشتقة بوساطة «ض ت» من بنية أولية تتناسب مع «بيير أن يبر مسرور»: إن المسند إليه «بيير» في جملة مرصعة يكون «مجهزاً» بتلك التي ترصعه (إن الـ «ض ت» هي التي تسمى «تجهيز المسد إليه») وعلى العكس من هذا، فإن «ض ت» أخرى تسمى «بنية محافظة»: إن التنظيم الذي تنتجه ضوابط «ج ب» يبقى ظاهراً حينئذ بعد فعل الـ «ض ت». وإننا لنرى المشكلة المطروحة التي يسببها إدخال «ض ت» جذرية: كيف يمكن لمستمع، إزاء جملة نهائية، أن يعرف البنية «ج ب» الأساسية (وهذا ضروري إذا قبلنا أن هذه الأخيرة تحكم التأويل الدلالي)؟ ولمعالجة المشكلة، حددت بعض القيود فيما يتعلق بـ «ض ت» الجذرية، وهي قيود مقدمة بوصفها شاملة، وتنتمي إلى موهبة اللسان.

■ حول الجهاز التقني للقواعد التوليدية، انظر:

N. Chomsky, "Three models for the description of language", texte de 1956, repris et remanié in R.D. Luce, R.R. Busch et E. Galanter (eds.), Readings in Mathematical Psychology, vol. II, New York, 1965; M. Gross et A. Lentun, Notions sur les grammaires formelles, Paris, 1967. - Sur la classification des RT: J.E. Emonds, A Transcisco, 1976 (trad. Fr. Transformations radicales, conservatrices et locales, Paris, 1981).

2 - الضوابط والمبادئ:

إن النسخة الأخيرة من القواعد التوليدية، والتي يتمثل عنصرها الأساس في «طريقة العاملية والربط»، قد أفضت إلى تعديل هائل في الصيغة. وتم الحفاظ على التمييز بين

نموذجين من الضوابط التي تصل على التوالي إلى «بنية عميقة» (ب ع) وإلى «بنية سطحية» (ب س). وتذكر هاتان البنيتان، من غير تطابقهما، بالبنيتين العميقة والسطحية للنسخ السابقة. ولكن صيغة الضوابط نفسها قد تغيرت جداً وإلى حد كبير. وإنه لتغير يبدو وكأنه بسيط، ولكنه أصبح ممكناً لأن ثمة مبادئ عامة، معطاة بوصفها شاملة، تشكل الآن جزءاً من العمل الذي كان يطلب فيما مضى من الضوابط.

وهكذا، فإنه فيما يخص أساس القواعد، فإن هذه الضوابط قد أعيدت صياغتها آخذين بالحسبان نظرية «x - الخط المائل». فالكلمة، تبعاً لهذه النظرية، تكون متممة إلى فئة معجمية عامة، ولتكن x. وإنها لتعمل دائماً، في العبارات، بوصفها «رأساً لبناء داخلي المركز»، ويمد جزءاً من الفئة العليا x، وx بدورها تمثل رأساً لبناء داخلي المركز من مستوى أعلى أيضاً x. وسيكون لدينا إذن ضابطان «ج ب» من نموذج: x... و... و... و... و... و...

حيث يجب على النقاط أن تحتل بأسماء الفئات التي تصاحب تعاقباً x في x، و x في x. ويرى بعض القواعديين أيضاً أنه يوجد شيء مشترك مع الفئات المصاحبة لـ x في x، بغض النظر عن الفئة المعجمية x، وأنها لتدل عليه بالمصطلح الشامل مُعَيَّن، (مع) لـ x. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذي يصاحب x في x، والذي يرى بوصفه مفعولاً (مف) لـ x، أو كوكباً تابعاً لـ x. وثمة مثال بسيط هو الذي «x=» (اسم) فيه، والذي «او» يتناسب فيه تقريباً مع «م» القديم. ولنضع الضابطات الثلاث لـ «ج ب».

أ او ؟ مع او او ، ٢ أو ؟ ١ مف ، ٣ مف ؟ ١ او ... او ...

وإذا كنا نقبل أن أداة التعريف في الفرنسية تعد مُعَيَّنًا للاسم، وأن الـ «او» الذي يتمم الـ «ا»، في الضابطة الثالثة، يستطيع أن يدخل بواسطة حرف جر مثل «de»، فإننا سنشتق مثلاً من «او» القائم في الضابطة الأولى مقطعاً اسمياً مثل:

«امرأة الخبز - La femme du boulanger»

يطبق النسق المركزي الداخلي «x - خط مائل» نفسه على الرمز «ف» (المشاسب مع جنر الفعل). ونضع «ف» الذي مثل هو جنر الفعل مصحوباً بمفاعليه، كما نضع «فو»، حيث نجد، بالإضافة إلى «فو»، المؤشرات الزمنية المرتبطة بالفعل: يتناسب «فو» مع الـ «ب ف» القديمة. ومن هنا تأتي الضوابط التالية:

أ فوو؟ مع فو فو، ٢ فو ؟ مف فو، ٣ مف ف ؟ او ... او ...

تستطيع هذه الضوابط، إذا تمت بالضوابط الخاصة باللغة الفرنسية، أن تولد مقطعاً

فعلياً مثل: «تحب زوجها». وبالطريقة نفسها، ولكن المسألة تبقى موضوع نقاش، فإن الجملة ستدخل في النسق «x - خط مائل». وقبل بعضهم مثلاً أنه يجب على الرمز القديم «ج» أن يكون بوصفه الـ «x» و الـ «x الأولى»، والذي يعين مؤشرات الطريقة والصوت المتعلقين بالجملة في كليتها - وتسمى هذه الـ «x أحياناً «تص» (تصريف) وتستطيع نواة القواعد «ج ب»، من خلال هذه المنظور، أن تختزل إلى تفسير بسيط لنظرية «x - الخط المائل»، هذه النظرية التي ينظر إليها بوصفها مبدأ شاملاً. وستكون الضوابط مختصة بمختلف اللغات إذا كانت ناتجة عن خصوصياتها المعجمية (فهناك أفعال تطلب معمولاً به، وهناك أخرى ترفض، كما إن هناك أفعالاً تملك سمات للشخص وأخرى لا تملك ذلك، إلى آخره). وسيكون أساس قواعد اللغة حيثئذ مشتقاً من مبدأ شامل مثل نظرية «x - الخط المائل»، والخصوصيات المعجمية لهذه اللغة.

ولا تزال صيغة المبادئ هي التي تسمح بتبسيط المكون التحويلي الذي يمكن من المرور من «البنية التحتية» إلى «البنية الفوقية». وأما في السابق، فلمنع التحويلات من إنتاج توليفات من الوحدات البنوية الصغرى تناسب مع جمل غير مقبولة، فإننا نعقد صياغتها إلى أن نتج النتائج المرغوبة فقط. وإننا لنتمنى أن يستطيع العدد الأكبر الممكن من هذه التعقيدات أن يظهر بوصفه قيوداً شاملة ومعمولاً بها في كل اللغات. وأما الآن، فإن القواعد أكثر بساطة. فنحن نتركها تولد بالفعل توليفات مستحيلة في اللغة الموصوفة، ونعالج هذا الحدث بإدخال عدد من «المبادئ». وتعد هذه المبادئ شروطاً عامة يجب أن تخضع لها البنى الناتجة والاشتقاقات المنجزة بوساطة الضوابط، وإنها لتتصرف وكأنها مصفاة تصفي بعد كل شيء، بعض البنى والاشتقاقات. وإن هذه المبادئ هي التي تنطلق إلى أن تكون شاملة، تماماً كما القيود كانت تتعلق في السابق بشكل الـ «هـ ت».

ولقد سمح إدخال المبادئ بتبسيط المكون التحويلي إلى الحد الأقصى. فمن جهة، نراه قد اختزل إلى صابطة واحدة، تسمى «متقلة». ويقضي تطبيقها بنقل الرمز في داخل البنية التي ولدتها الضوابط «ج ب» (لم تعد المسألة إذن مسألة محو متنوع وإبدالات تقوم بها الـ «هـ ت» القديمة، مثل الـ «هـ ت» مثل الانعكاسيات المقدمة في الأعلى) ولا تسرع الضابطة من جهة أخرى أي شرط مقيد للحركات المسموح بها. يستطيع أي رمز من الرموز أن يكون منتقلاً إلى أي مكان. وإنه لمن الواضح أيضاً أن أي صابطة متحررة إما تغامر بتوليد بنى سطحية غير مرغوب بها على الإطلاق، وعصية على التأويل دلاليًا كما هي عصية على لبس شكل جهوري مقبول في اللغة الموصوفة. ولكن لا يوجد تحرر من غير شرطة: دور المبادئ بالضبط هو القيام بدور الشرطة، ومنع غير المقبول. ويكمن الفارق مع

الشروط القديمة لتطبيق الـ «ض ت» في أن المبادئ المعلن عنها هي مبادئ عامة، وتصلح بالنسبة إلى أي تطبيق «للاتقال». وإن هذا ليكون ليس فقط في لغة ما، ولكن في أي لغة من اللغات. ونظراً للسجايا التقنية جداً لهذه المبادئ، فإننا سنشير إلى إحداها فقط، وذلك للتمثيل، وكذلك بصورة غير شكلية على الإطلاق.

إن المقصود هو «مبدأ الإسقاط». وإن لزومه الجوهري هو التالي. ليكن، في داخل البنية العميقة، الرمز x للفتحة المعجمية (أي إن المقصود هو رمز الرتبة الأكثر سلبية والذي تحدده نظرية « x - خط مائل»). فإذا كانت x وأُس البناء « x و»، ونسوس، في داخل هذا البناء، رمزاً ما وليكن « s » وتحدد وظيفته النحوية، فيجب على x أيضاً أن تحدد الوظيفة النحوية لـ « s » في كل البنى المشتقة (وخاصة في البنية السطحية التي ينتجها انتقال x أو « s). وإذا كان هذا المبدأ مراقباً، فإن العلاقات النحوية القائمة في البنية العميقة تستطيع أن تكون معترفاً بها، و«مُستزجّة»، في المستويات التالية (وقد كان هذا هو هدف القيود المطروحة في النسخ السابقة للشومسكية، وذلك على شكل «ض ت» جذرية). وثمة نتيجة مهمة لمبدأ الإسقاط تتمثل في وجود «الفتحات الفارغة» (أي الرموز التي تملك، في العبارة الناتجة فعلاً، تعيناً صوتياً معدوماً). وبشكل أكثر دقة، فإنه يستلزم أن تترك الرموز المنتقلة «أثراً»، في المكان الذي توجد فيه (ويتمثل هذا الأثر عادة الرمز «ث»). وإن هذا الأثر، إذ يحتل الموقع نفسه الذي يحتله الرمز المنتقل، فإنه إذن يمتلك الوظيفة النحوية نفسها التي كان يملكها.

ولنأخذ مثلاً الانعكاس الذي ينتج العبارة «فولتير يناقض نفسه». فإذا بسطنا الأمر إلى أبعد حد، فستكون بنيتها التحتية تبعاً للنموذج:

فولتير: (نفسه يناقض فول)

(ملاحظة: إن الإشارة «فو» لهذا التمثيل المقوس تدل أن القوس، مأخوذاً في كليته، إنما يهيمن عليه الرمز «فو» في الشجرة التي تمثل اشتقاقه: إنه تبع إذن للغة «فو». وأما ما يتعلق بالإشارة « s » التي تضمن بها الكلمتان «فولتير» و «نفسه»، فإنها تقيم بين هاتين الكلمتين علاقة مرجعية مشتركة. وإن هذه العلاقة ليفرضها هي نفسها نموذج آخر من نماذج المبادئ). ونجد في هذه البنية أن الفعل «يناقض» والذي هو رأس لـ «فو»، يعزو إلى المكون «نفسه» وظيفة المفعول به. وإن انتقال الانعكاس إلى يسار الـ «ف»، سينتج أثراً «ث»، وسيكون أيضاً في موقع المفعول به. ثم إنه سيبلغ هذه الوظيفة عندما يتدخل التأويل الدلالي في المنعكس الذي يحتل الموقع القديم. فإذا وضعنا ترسيمة، فإن السية السطحية فيها تبعاً للنموذج:

وإننا نرى، في هذا المثل المبسط، وظيفة «مبدأ الإسقاط». وإن البنى السطحية الوحيدة التي يقبلها، بعد تطبيق ضابطة «الانتقال»، هي تلك التي يحتل الأثر فيها مكان الرمز المنقول. وبهذا، فإنه يضمن إمكانية العثور ثانية على الوظائف النحوية الأولية في داخل البنى المشتقة. وبما إنه، في الوقت نفسه، غير مرتبط بمثل هذا التحويل الخاص (والذي يمكن أن يكون خصوصية لغة من اللغات)، فإنه يستطيع أن يكون ممثلاً بوصفه شاملاً، ويكون فرضية حول نظرية اللسان التحني في كل لغة.

■ حول الجهاز الشكلي لنظرية الحاملة والربط، انظر الفهرس في مقالة «الوظائف النحوية».

البنى الفوقية والبنى العميقة

STRUCTURES SUPERFICILLES ET STRUCTURES PROFONDES

إن اللسانيات التوليدية هي الأولى التي أعطت للتعابير «البنية الفوقية» و«البنية العميقة» مقام المصطلحات التقنية. ومع ذلك، فإن المفاهيم التي تغطيها هذه التعابير يمكن النظر إليها بوصفها ممتدة إلى الفكر اللساني. وإنها لترتبط بالفعل بالشعور - ويمكن القول بالدهشة - حيث يأخذ هذا الفكر مصدره. وإنه لشعور بوجود تناسب بين الشكل المرئي للعبارات وبين وظفتها الواقعية. ويمكن لعبارات متماثلة في الظاهر أن تكون جد مختلفة في الواقع، والعكس صحيح. ومن هنا، كانت الفكرة التي تقول إن الوظيفة العميقة للعبارات لا يمكن أن تقرأ في تكويناتها الظاهرة، ولكن فقط في تنظيمها التحتي: الظاهر ليس سوى سطح.

1 - الترادف والجناس

تشكل ظاهرتا الجناس والترادف الأشكال الأكثر جلاء لهذا الاختلاف. ويقال عن تعبيرين (كلمتين، مجموعة من الكلمات، عبارات) إنهما مترادفان إذا كانا يملكان المعنى نفسه، هذا على الرغم من أنهما مختلفان مادياً. ويكل تأكيد، فإن عدم دقة مفهوم المعنى يمنع حالياً (وقد يمنع دائماً) الترادف من أن يكون محدداً بدقة. فهل يوجد ترادف بين «*pédiatre* - طبيب أطفال» و«*médecin d'enfants* - طبيب أطفال»، وبين «سأتي بعد رحيلك» و«سرحل قبل مجيئي»، وبين «أذهب» و«انقلع»، لا يبدو السؤال جاهزاً للحل ومع ذلك، فإن هذه الشكوك تترك لدينا الإحساس كاملاً بأن ثمة قرأً دلاليًا بين حصص الجمل، وهو أمر لا يوجد بين بعضها الآخر. كما تترك لدينا الإحساس بأن هذا القرء نادرًا ما يكون موسومًا في التكوين المادي لهذه الجمل. ولكي يحس المتكلمون بها، يحب عليهم إذن أن يمتلكوا تمثيلاً للجمل يختلف عن ذلك الذي يكون مظهرها المرئي. فإن

يكون التعبيران «*pédiatre* - طبيب أطفال» و«*médecin d'enfants* - طبيب أطفال» مترادفين أو غير مترادفين، فإن ما هو أكيد، هو أنه في لحظة معينة من لحظات تأويلهما تندخل عناصر مطابقة - ليس لها معاكس في المادة نفسها للكلمات

يظهر تناقض متماثل مع ظواهر الالتباس والجناس. فهناك معانٍ مختلفة احتلافاً جديراً تستطيع أن تنتمي إلى الواقع الصوتي نفسه (فكلمة «*cousin* - ابن العم» تعني قريباً كما تعني حشرة في الوقت ذاته. ويقرأ «بيير» إذ ربما تعني «إن بيير يقوم بفعل القراءة» أو «إنني حرّضت شخصاً على قراءة «بيير»، إلى آخره): ولكي نزيل ما يشكل مشكلة في الجنس، يجب أن نشير إلى ظواهر متشابهة، ولكنها ذات طبيعة أخرى. وضرب على ذلك مثلاً «التحديد السياقي» الذي يستند إلى المقامات حيث يكون التعبير فيها مستملاً، فنستطيع توجيه معناه في اتجاهات مختلفة: «يفتح هذا الدكان يوم الاثنين»، ويمكن تأويل العبارة على النحو التالي: «يفتح هذا الدكان حتى في يوم الاثنين»، هذا إذا كان يوم الاثنين هو اليوم المعتاد للإغلاق (وستفهم في مقامات أخرى بالأحرى «أنه يمتنع يوم الاثنين فقط»). ولن نتكلم هنا عن الجنس، وذلك إذا سلمنا بالنواة المشتركة للمعنيين («الاثنين، يكون الدكان مفتوحاً»). وهي نواة سيضيف المقام إليها تحديداً زائداً. وإذا كان هذا، فستكلم حينئذ عن «تعددية المعاني» وليس عن الالتباس، وذلك عندما ما جعلنا القوانين العامة نسبياً نمر من معنى إلى آخر، وتسمع إذن بالتنبؤ بالتغيرات. وهكذا، فإن الصورة البلاغية، كالكنائية، لتجعلنا نفهم أن الكلمة «*violon* - كمان» تشير مرة إلى الآلة الموسيقية، ومرة إلى الموسيقى.

(ملاحظة: نوجد في الممارسة حالات تشكل حدوداً. تستطيع الصورة التي تربط المعاني أن لا تكون، أو أن تكون أكثر، محسوسة بوصفها هكذا، فهل هي جناس أم هي تعددية في المعاني إذا كانت كلمة «*bureau* - مكتب» تشير في الوقت نفسه إلى قطعة من الأثاث وإلى الإدارة؟)

يجب على الالتباس - وكذلك على الترادف - أن يتميز من النوسع الدلالي. إذ إن لمعظم التعبيرات معنى عاماً جداً، وإنه ليسمح بتطبيقها على أشياء حد مختلفة. ولكننا لا نستطيع أن نقول إن كلمة «ناقلة» ملتبسة بحجة أنها يمكن أن يقال عن الدراجة كما يقال عن الشاحنة. وكذلك الحال بالنسبة إلى «أحب»، بدعوى أننا نحب أبانا ونحب المربي ويبدو المعنى في مثل هذه الحالات مشتركاً بين كل استعمالات التعبير نفسه: إنه معنى عام فقط، وقابل لمختلف التخصيصات. وثمة شيء آخر أيضاً هو حالة النكرة (يتكلم الفلاسفة الإنكليز عن الغموض). هناك تعابير كثيرة لا تصف فقط مقامات جد مختلفة، ولكنها تدع الأمر غير محدد، بالنسبة إلى بعض المقامات، إذا ما كان يجب إنكارها أو لا وإننا

لستطيع أيضاً، في حالات كثيرة، أن نقول عن شخص إنه غني وإنه ليس عيباً - وإن هذا ليكون حتى ولو كنا ننظر فقط إلى وجه محدد من المقام، مثال ذلك الثروة المعمر عنها بكمية من المال. ولكن هذا التردد في الحالات المحدودة لا يمنع وجود حالات واضحة تسمح بإعطاء التمييز - في داخل ميدان معين - سمة متواضعاً عليها. ولكي نخلق قائمة شبه الالتباس، نشير إلى ما نسميه «المعنى المتعارض». فيما إنه توجد أفعال صغيرة كما توجد مكروبات صغيرة، فإننا نستطيع أن نعلن أن كلمة «صغيرة» كلمة ملتبسة. ولكننا لن نعمل هذا إذا قلنا مع سوسير أن الواقع اللساني لا يتمثل في الكلمة ولكن في تعارض الكلمات، وكذلك إذا لا حظنا أن التعارض بين «الفيل الصغير» و«الفيل الكبير» يمثل التعارض بين «المكروب الصغير» و«المكروب الكبير». ألا وإن ما يهم اللساني هو التعارض بين الكبير والصغير، وهو تعارض غير ملتبس.

يفترض الجنس، أو الالتباس، على عكس المقامات التي أشرنا إليها آنفاً، أنه لا يوجد بين مختلف معاني التعبير نفسه نواة مشتركة، ولا حتى تتابع. وهذا ما يجعل مستحيلاً تفسيرها بعضها ببعض، واشتقاقها جميعاً من المعنى الأساس. وبعد ذلك، إذا كان ثمة تعبير غامض وله المعنيان «أ» و«ب»، فإن استعماله في المعنى «أ»، وإن استعماله في المعنى «ب» يجيب على اختيارين متميزين، وإنهما يكونان كذلك إلى درجة نحسب فيها أنهما تعبيران مختلفان. وإن هذا يجعل الاختلاف بين مظهر اللغة وواقعها جلياً. فهناك اختيارات لأشياء مشتركة بينها في الواقع، تفضي، في السطح، إلى اختيار التعبير نفسه.

■ حول فكرة vagueness، انظر :

M. Blak: "Language and Philosophy", Cornell University Press, 1949, "Vagueness: an exercise in logical analysis".

وبالنسبة إلى منطقة تطبيق الالتباس، فإن «ي. جانتويوم» يستعمل متصوراً رياضياً هو «المجموع المختلط» (وإننا لنفهم من هذا سلسلة من المجموعات المتداخلة بعضها ببعض. وتتضمن الأكثر ضعفاً، أي المركزية إذن، الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أفضل انطباق. وأما الأكثر سعة، فتتضمن الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أقل انطباق). انظر :

"L'ensembles flous en linguistique", Cahiers de linguistique Théorique et appliquée", Bucarest, 1968, p. 47-65.

ولقد استخدم المتصور نفسه «ج. كواتس» لكي يصف الأعمال الصينية :

"The Semantics of the Modal Auxiliaries", Londres, Sydney, 1983 9chap 2)

وثمة قضية مماثلة لقضية المعنى التمازي، قام بمعالجتها :

P T Geach "Good and Evil", Analysis, Janvier 1967.

2 - المستوى الوصفي

إن الشعور بهذا الاختلاف من غير ريب هو الأصل في الاعتقاد، سواء كان القديم أم اللساني، بأنه يجب على المرء أن يضع نفسه تعاقباً لكي يصف عبارة على عدة مستويات. ويقول آخر، فإننا نفكر أنه يجب على اللساني أن يعطي، بالنسبة إلى كل عبارة، عدداً من التمثيلات المتميزة، وأنه يجب على هذه التمثيلات أن تكون تراتبية تبعاً إلى كبر عمقها إلى حد ما. وتتلقى هذه الفكرة نوعاً من التأسيس في أننا نميز مكونات متنوعة في داخل الوصف اللساني. وكل مكون موكول إليه أن يقدم تمثيلات العبارات في مستوى محدد.

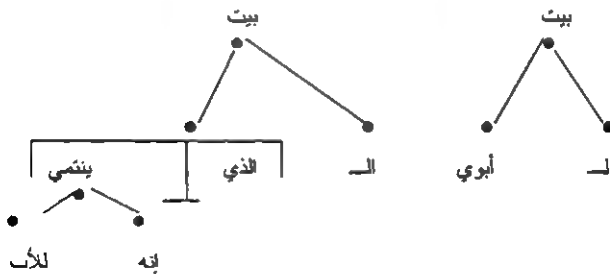
لأنه لمن الممكن في الواقع تبرير وجود مختلف المستويات واستقلالها انطلاقاً من ظاهرة الالتباس. ولنفترض أننا نملك، في المستوى «م1» تمثيلاً واحداً للعبارة «ع1» التي نحسها متلبسة. ولدينا هنا حجة لكي نبنى مستوى آخر «م2»، فنعطي لهذه العبارة مقداراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني. فإذا وجدنا أنه لا ضوابط «م1»، ولا ضوابط «م2» تعطي إلى عبارة أخرى «ع2» مقداراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني، فإننا سنبنى «م3»، إلى آخره.

لنأخذ بالنسبة إلى «م1» تمثيلاً صوتياً، أي تمثيلاً يقيم لك عبارة متتالية من الرموز الصوتية تناسبها: يوشك «م» أن يعطي تمثيلاً واحداً بالنسبة إلى «ع1»، «الحلوة تحمل الحجاب». ومن هنا، نأتي ضرورة بناء «م2»، الذي يمثل العبارة بوصفها متتالية من الكلمات (أو من الوحدات البنوية الصغرى)، وذلك بالإشارة إلى جزء الخطاب الذي تنتمي إليه الكلمات (أو طبيعة الوحدات البنوية الصغرى). لتكن الآن «ع2»: «يقرا بيبير». إن التباسها ليس ممثلاً في «م2»، لأنه مهما كان معناها، فإن «ع2» تتألف دائماً من الكلمات نفسها (أو من الوحدات البنوية الصغرى). ويجب إذن تصور «م3» يهتم بالوظائف النحوية، ويعطي تمثيلين بالنسبة إلى «ع2»، الواحد منهما يكون فيه «بيبير» فاعلاً لـ «يقرا»، والثاني يكون فيه «بيبير» مفعولاً. ولكي نبرر الآن وجود مستوى إضافي «م4»، يكفي أن نفكر بمحادثة تكون فيها العبارة: «جاك يحب زوجته» متبوعة بالإجابة الغامضة جداً «أنا أيضاً». ويتطلب كل واحد من معني الإجابة تأويلاً مختلفاً لـ «ع3». ولكن لم يعد من الممكن عزو هذا التأويل إلى اختلاف في الوظيفة النحوية للكلمات. ذلك لأن له مصدره في التنظيم المنطقي - الدلالي لـ «ع3»: هل المقصود هو أن نغزو إلى جاك خصوصية أن «يحب امرأة جاك»، أو خصوصية أن «يحب زوجته بالذات»؟ يقول الناطق بالإجابة على نفسه، في كل حالة من الحالات، أشياء جد مختلفة، وذلك عندما يقارن نفسه بجاك ولا تعرض طهارة الحناس إذن تميز القيمة الظاهرة والقيمة الواقعية للعبارات فقط، ولكنها تعرض إنشاء متتالية

من الدرجات الوسيطة بين هذين الطرفين (الحالات الأربع السابقة ليست سوى أمثلة)

3 - فكرة التحويل النحوي،

هل من الضروري أن نميز في داخل هذا النموذج الوصفي نفسه، الذي ننظر إليه بوصفه نموذجاً نحوياً، مستويات مختلفة؟ ويقول آخر، هل يجب على عبارة ما أن تتلقى عدة تمثيلات نحوية بعضها فوق بعض؟ يعطي كثير من اللسانيين على هذا السؤال إجابة مؤكدة. وإن هذا ليكون منهم، في معظم الأحيان، انطلاقاً من اهتمامات غير متشابهة. وإننا لنجد هذا الإجابة مثلاً عند بعض القواعديين المنشغلين بتحديد الوظائف النحوية الممكنة في داخل العبارة. فلنأخذ العبارات التالية: «البيت الأبوي»، «بيت الأب»، «البيت الذي ينتمي إلى الأب». وإته على الرغم من اختلافاتها المشهود لها بها، فإن التعبيرات «أبوي» و«أب»، و«الذي ينتمي إلى الأب» تبدو وكأنها تؤدي في الجملة الدور نفسه. وهو دور يقوم على تحديد الاسم «بيت». وإته لمن أجل تمثيل التماثل الوظيفي الممكن للتعبيرات المختلفة جداً، فقد حدد بالي مفهوم «التبادل الوظيفي» أو «الإبدال»، كما حدد تيسينبير مفهوم «النقل»: إن المقصود هو إجراءات «تغير الطبيعة النحوية» للكلمات أو لمجموعة الكلمات. وهكذا، فإن النقل، بالنسبة إلى تيسينبير. والذي يعد اسم الموصول «الذي» أثراً من آثاره، ليستطيع أن يعطي وظيفة الصفة إلى العبارة «إنه ينتمي إلى الأب». وسمثل الترسمة التماثل العميق بين «أبوية» وبين «الذي ينتمي إلى الأب»:



إن ال T في الترسمة من جهة اليسار تشير إلى وجود نقل، وأنه يجب أن نميز فيه «إنه ينتمي للأب» لأنها عبارة تمثل «النقل»، كما يجب أن نميز «الذي» فهو يمثل «الإبدال».

وإنه على الرغم من أن تيسينبير يقدم في الترسيمية نفسها التحالفات النحوية الأساسية والاستدلالات، إلا أن المفهومين يمثلان بالنسبة إليه مقامين مختلفين، ويتأسسان مع مستويين من مستويات الوصف. وتبدو هذه الازدواجية في كتاب تيسينبير نفسه. فهو يعالج أولاً الوظائف النحوية البدئية، لأنها محددة بشكل مستقل عن كونها تمثلن بكلمات بسيطة أو بتميرات معقدة محولة. ثم إنه يعالج بعد ذلك مختلف النماذج الممكنة للإبدال.

■ L. Tesnière: "Eléments de syntaxe structurale", Paris, 1965, Livre 3 - Sur la conception, voisine, de Bally, Linguistique générale et linguistique française, Berne, 1932, rééd., 1965 196 - 197 ..

وإننا لنجد عند جيسبيرسن:

("Analytic syntax", Copenhague, 1935, chap, 35)

متصوراً مماثلاً ولكنه أكثر حذراً. فهو إذ يقارن مجموعة الكلمات التي يسميها «الوصل» (مثل: the furiously barking dog) والعبارة التي يسميها «جملة» (مثل: the dog barked furiously)، فإنه يلاحظ أنهما يستلعيان تمثيل العلاقات التراتبية نفسها. فنحن نجد أن dog يمثل في المثلين السابقين «كلمة الرئيسة»، والتي تتعلق بها كلمة barking (أو barked) التي تتعلق بدورها بـ Furiously. وهذا ما يعبر عنه جيسبيرسن معطياً في الحالتين «الرتبة 1» لـ dog و«الرتبة 2» لـ barking (أو barked)، و«الرتبة 3» لـ furiously. ولكن جيسبيرسن لن يذهب إلى الاستنتاج بأن هذا الثابت الممكن للرتب في الجمل وفي الوصل بعضه سيكون مشتقاً من بعض.

وإنه لمن المدهش أن يكون بعض اللسانيين التوزيعيين قد وصلوا إلى نتائج من الطبيعة ذاتها. فنقطة انطلاقهم مختلفة في الواقع كل الاختلاف، وذلك لأنهم يرفضون برصفتهم حدسيين وغائبين، مفهوم الوظيفة، ويهتمون قبل كل شيء بالإمكانات التوليفية للعناصر في داخل العبارات. ولكن يمكن لدراسة التوليف أن تقضي إلى إعادة تجميع طبقي ليس فقط للعناصر التي لها خواص توليفية متطابقة، ولكن لنماذج بنيائية، ولترسيمات جمالية قابلة للاستلاء بالعناصر نفسها. وإنه لهذا السبب، فقد وصل هاريس، الذي تنتمي أعماله الأولى إلى توزيعية يمكن أن نسميها ذرية (لأنه كان يستهدف عناصر اللعبة)، إلى توزيعية للأبنية. وقد قاده هذا الأمر إلى مفهوم التحويل. ليكن لدينا مثلاً ترسيمان للجملة.

(I) اسم 1+ فعل + اسم 2.

(II) اسم 2+ فعل + هـ + اسم 1.

ويمكن بناء جملة مقبولة تماماً (الذئب يأكل الحمل) انطلاقاً من (I)، إذا استبدلنا

الاسم 1 بـ «الذئب»، والفعل بـ «يأكل»، والاسم 2 بـ «الحمل». وإذا قمنا بالاستبدال معه في (ب)، فيمكننا أن نحظى أيضاً بجملته مقبولة (بوساطة بعض التعديلات الثانوية) «الحمل يأكل الذئب». وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات بموجها تكون الجملة التي نحظى بها أقل قبولاً بكثير (مثلاً «الطاولة تحترم ببيراً»). وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات تكاد تكون غير مقبولة أيضاً («بيير تحترمه الطاولة»). وبصورة عامة، إذا كان مجموع الاستبدالات 1 س 1 المتخذة في (أ) يعطي نتيجة أكثر قبولاً من مجموعة 1 س 2 أخرى، فإن نتيجة 1 س 1 في (ب) ستكون هي أيضاً أكثر قبولاً من مجموعة 1 س 2. إن تعادل الثابتن فيما يتعلق بدرجة قبول الاستبدالات، هو الذي يحدد التحويل بين الأبنية بالنسبة إلى هاريس. وسنقول الآن إن الجملتين محولتان الواحدة من الأخرى، إذا كان

1- بناءهما التحتين محولين الواحد عن الآخر.

2- وإذا تم الحصول عليهما عن طريق الاستبدال نفسه.

وهكذا، فإنه يوجد تحويل بين عبارة مبنية للمعلوم وعبارة مبنية للمجهول متناسبة معها، وبين جملة واسمياتها، إلى أخرى.

(ملاحظة: إن النقل الذي استخدم مثلاً في التمثيل عد نيسير، سيصفه هاريس بأنه تحويل، أو سيصفه بالأخرى بأنه خلط بين عدد من التحويلات).

وإننا لنرى أي وظيفة يؤديها مفهوم التحويل. فهو يسمح بتمثيل الفكرة التي نقول إن أبنية نحوية تبدو للوهلة الأولى مختلفة، تستطيع امتلاك قرابة، وذلك انطلاقاً من أسباب توريعة محضة. وبسبب هذا، فإن اللسانيات تصبح مستعملة لتحليل الخطاب. ويتطلع التحليل بالفعل إلى تحديد إجراءات آلية، أو قابلة أن تكون آلية، تسمح باكتشاف التنظيم الدلالي لنصوص واسعة نبياً. وهذا يتطلب أن نتعلم التعرف على مختلف تكرارات الفكرة نفسها وإن وردت بأشكال مختلفة. هذا وإن مفهوم التحويل، إذ يسمح للساني أن يتجاوز المظهر الحرفي للنص، فإنه يجعله أقل عوزاً أمام هذه المهمة.

■ يحدد هاريس التحويل في:

"Co-occurrence and Transformation in linguistic structure", Language, 1957, p, 283-340

- وانظر H. Hiz بالنسبة إلى صياغة هذا المفهوم:

"Congrammaticality, battries of transformation, and grammatical categories", in Structure of Language and its Mathematical Aspects, R. Jak obson (ed), Providence, 1961

- ويستعمل M. Gross التحويل بالمعنى الموجود عند هاريس في

ربط حجاجية أخرى، إلى آخره). وتعمل هذه السمات اللسانية بوصفها معالم أو تعليمات بالنسبة إلى السامع، وتؤدي دوراً جوهرياً في فهم النصوص وتذكرها. ولقد ثبتت أهميتها البديهية في تجارب متنوعة تظهر أن حذف بعض القنات الواسعة، مثل الروابط مثلاً، يؤثر على التمثيل في ذاكرة النص. وهكذا يبدو فهم الخطاب بوصفه البناء لتمثيل مدمج، ومعدل تدريجياً، ومثري، وحيث تؤدي معالجة السمات اللسانية دوراً من الدرجة الأولى

■ من بين النصوص الممثلة لقضايا معالجة الجملة، انظر :

T. G. Bever "The cognitive basis for linguistic structures", in J.R. Hayes (ed.), *Cognition and the Development of Language*, New York, 1970; J. A. Fodor, T. G. Bever et M. F. Garrett, *The Psychology of Language*, New York, 1974; G.B. Flores d'Arcais et R.J. Jarvella (eds.), *The Process of Language Understanding*, New York, 1983; B. MacWhinney et E. Bates (eds.), *The Crosslinguistic Study of Sentence Processing*, Cambridge, 1989; voir aussi G. Noizet, *De la perception à la compréhension du langage*, Paris, 1980. Un article de H. -H. Clark et G. -L. Murphy, "La visée vers l'auditoire dans la signification et la référence", est traduit en français dans J. -F. Le Ny et W. Kintsch (eds.), *Bulletin de psychologie*, 35, 1982. - Sur le discours: F.C. Bartlett, *Remembering*, Cambridge, 1932; J. Caron, *Les Régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du langage*, Paris, 1983; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, *Strategies of Discourse Comperhension*, New York, 1983; G. Denhière, *Il était une fois... Compréhension et souvenir de récits*, Lille, 1984, qui comporte la traduction de plusieurs articles de référence; M. Fayol, *Le Récit et sa construction*, Neuchâtel, 1985; M. -F. Erlich, H. Tardieu et M. Cavazza (eds.), *Les Modeles mentaux: approche cognitive des représentations*, Paris, 1993. - Sur la lecture, M. Fayol, J. -E. Gombert, P. Lecoq, L. Sprenger-Charolles et D. Zagar, *Psychologie cognitive de la lecture*, Paris, 1992.

3 - خصوصيات سيرورات الإنتاج

نعد سيرورات الإنتاج الكلامي أقل تقدماً بكثير من سيرورات الفهم. وتستطيع أسباب مختلفة أن تفسر هذا التأخير. فهناك أسباب منهجية أولاً، وذلك لأن التجربة على إنتاج اللسان نعد صعبة ولأننا نمتلك على وجه الخصوص معطيات من الملاحظة. وهناك أسباب نظرية ثانياً. فبما إن الإنتاج والفهم - يعبان على الشيء نفسه - يمدان متضامين بشكل وثيق، وحيث إن النتائج التي تم الحصول عليها حول سيرورة الفهم أكثر ملاءمة، فإنها تستطيع أن تضيء جزئياً دراسة الإنتاج. ومع ذلك، فإن إنتاج الرسالة الكلامية، التي تتطلب العبور من «مضمون ذهني» معين إلى عبارة متمفصلة، ليستخدِم أيضاً عمليات خاصة. فسيرورة الإنتاج تمتلك بالفعل السمة المهمة للاستناد إلى النشاط التخطيطي: يجب على المتكلم، تبعاً للهدف المنشود، أن يحدد المضمون الإجمالي لما سيقول والنظام الذي

ولإزالة هذه العوائق من قواعد تتكون فقط من «ج ب»، فإن تشومسكي يميز لحظة ثانية في توليد الجمل، أي إنه يميز مستوى ثانٍ من النحو في القواعد التوليدية. فبعد قواعد «ج ب» (التي تولد «متتاليات الأساس»)، تتدخل ضوابط هي تبع لنموذج آخر، ونسمى الضوابط التحويلية. وهي تعمل على هذه المتتاليات وتغيرها. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نستطيع أن نتصور أن متتالية الأساس نفسها تعطي إما جملة المبني للمعلوم وإما جملة المبني للمجهول، وذلك إذا ما أخضعت لتحويلين. وهكذا، فإننا نستطيع، من جهة، أن نمثل قرابتهما، كما نستطيع من جهة أخرى أن نصوغ فوراً (وبالرجوع إلى قاعدتهما المشتركة) القيود التوزيعية المشتركة المتعلقة بمجموع المبني للمعلوم والمبني للمجهول وإننا لنستدرج بهذا إلى النظر في نموذجين تحويليين:

1- «التحويلات الإجبارية». وهي التحويلات التي يجب على كل متتالية أساس أن تكون خاضعة لها لكي تفسح المجال لجملة قاعدية مقبولة (وهكذا ينتج التحويل الانعكاس، انطلاقاً من متتالية الأساس، > بيير - يحقر - الحاضر - بيير < المتتالية > بيير - يحقر - الحاضر - نفسه <).

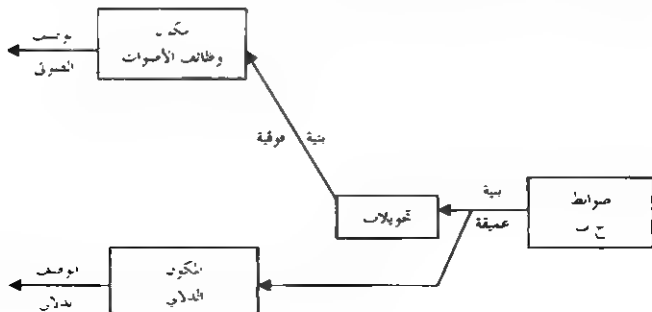
2- «التحويلات الاختيارية». وهي تحويلات غير ضرورية من أجل الحصول على جملة مقبولة. كما إنها تناسب إذن مع اختيار للمتكلم وتضيف معظم التحويلات علامات دلالية لا تنضمها متتالية الأساس. فهي تتوزع، هي ذاتها، على طبقتين: «التحويلات المفردة»، وهي تنطلق دائماً من متتالية وحيدة (انظر تحويلات المبني للمجهول، وتلك التي تدخل الاستفهام، والنفي، إلى آخره). وهناك «التحويلات المعممة». وهي تخلط في تحويل واحد عدداً من متتاليات الأساس (انظر الاسمية. فهي إذ تنطلق من متتاليتين، تحول إحداها إلى اسم، ثم تدخله بعد ذلك إلى الثانية باسم المسند إليه أو المفعول).

ملاحظة: تسمى الجمل التي لم تخضع للتحويلات الاختيارية «الجمل النواة».

لقد حمل تشومسكي في عام 1965 تغييراً هائلاً إلى الاقتصاد في نظريته، كما أدخل فكرة البنية العميقة. وبعد ذلك، وخاصة في أعمال "E. S. Klima" حول السلب، فقد ظهر مفيداً التخلي عن عدد من التحويلات الاختيارية. وهكذا، فإننا نعطي من الآن فصاعداً متتاليتين مختلفتين من متتاليات الأساس بدلاً من جملة مبينة للمعلوم وجملة تناسبها مبينة للمجهول. وإننا لتدبر الأمر لكي يكون الاختلاف موسوماً بدرجة أقل بكثير مما هو في التنظيم الظاهر لهذه الجمل، ولكي يختزل إلى حضور رمز خاص في داخل المتتالية التي تناسب مع المبني للمجهول. ويعد هذا، فإنه إذ يتم العمل على هاتين المتتاليتين، المختلفتين والمتماثلتين في وقت واحد، فستنتج تحويلات إجبارية بنيتين متميزتين بوضوح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى رموز الاستفهام والنفي، فإنهما سيدخلان مد الأساس

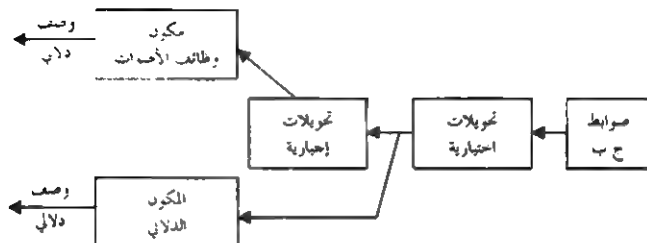
وسنقتصد أيضاً من التحويلات الاختيارية المعممة. وهكذا، فإن الجملة «مجيء بيير برضيني»، والتي يصدر السند إليه فيها عن الاسم، سيكون لها متتالية أساس واحدة (بشكل تقريبي: «هذا- بيير- جاء- الماضي - أرضى - الحاضر - ي»). وإن توليدها تبعاً لضوابط «ج ب» سيكون إذن إجراء وحيداً، قابلاً للتمثيل من خلال شجرة واحدة - وهي شجرة تتضمن الشجرة التحتية التي تتناسب مع «بيير - جاء - الماضي». ولن نتدخل التحويلات إلا لتغيير الجزء الأول من متتالية الأساس «هذا - بيير - جاء - الماضي» والتي تصبح أداة تكثير - «مجيء - بيير».

إن هذا الاختزال للتحويلات الاختيارية، وهي الوحيدة التي بإمكانها أن تمتلك تأثيراً دلاليًا، سيفضي إلى معالجة مجموع النظرية، وعطي ولادة لنسختها الثانية، المسماة «النظرية المعيارية». وبما إن التحويلات، هي من الآن فصاعداً تحويلات دلالية حيادية، فإن كل ما له قيمة دلالية سيتم إدخاله عن طريق الضوابط «ج ب». فإذا تولدت جملتان بالطريقة نفسها فيما يخص هذه الضوابط، فيجب أن تكونا مترادفتين. وأما إذا كانت الجملة غامضة، فعلى مستوى هذه الضوابط أيضاً سيكون لها اشتقاقان مختلفان. وإننا سنقول حينئذ إن متتالية الأساس، والشجرة الممثلة لاشتقاقها، تعдан جزءاً، بالنسبة إلى كل جملة، من «بنيتها العميقة»، بينما التحويلات، فتنتج، إذا كانت مختزلة إلى «آلة» بسيطة، انطلاقاً من الأولى، بنية فوقية (أو سطحية). ولذا، فإن للبنيتين اللتين ولدهما النحو في اقتصاد النظرية أدواراً مختلفة. وأما البنية العميقة التي تنتجها ضوابط «ج ب»، فهي موجهة لكي يعالجها «المكون الدلالي» الذي يستخلص وصفاً دلاليًا من الجملة. وأما ما يخص البنية الفوقية، الناتجة عن التحويلات، فسيمعالجها «مكون وظائف الأصوات» (وإننا لنفسر بهذا جملاً غير سليمة ولكنها قابلة للتأويل. وإنه يكفي أن تكون جيدة الصياغة في المستوى العميق). ومن هنا، تأتي الترسيم التالية:



تقارن هذه الترسمة مع تلك التي تمثل النسخة الأولى من نظرية تشومسكي، والتي يجب أن تكون مضاعفة، وذلك وهن بمرور ولادة الجملة بالتحويلات الاختيارية. وهذا سيعطي:

1- بالنسبة إلى الجمل النواة:



■ حول النظرية الثانية لتشومسكي، انظر:

E.S. Klima, "Negation in English", in J. A. Fodor et J.J. Katz (eds.), The Structure of Language, Perntice Hall, 1964; N. Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. Fr., Paris, 1971); J.J. Katz et P.M. Postal, An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge (mass), 1967, chap. 6. générative, Paris, 1967, chap. 6.

لقد ظهر هذا البناء المتناغم، سريماً مع ذلك، أنه لا يتناغم مع عدد لا بأس به من الوقائع (أشار إليها التشومسكيون، بل اكتشفوها هم أنفسهم في بعض الأحيان) ولقد تبين أيضاً أن بعض طرق التعبير، مع مالها من قيمة دلالية لا ريب فيها، قد بدا أنه يجب إدخالها بواسطة التحويلات (وهذا هو حال التنقيص الذي يستطيع أن يعطي للجملة: «لن أكون الرئيس الأول الذي يخسر حروباً» معنيين مختلفين تماماً، والتي تبدو مع ذلك ظاهرة تحويلية نموذجية). وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الكلمات: إنه حتى عندما لا يغير الوظائف النحوية الأساس، إلا أن له غالباً أهمية حاسمة بالنسبة إلى تحديد افتراضات العبارة (انظر الفرق بين «التقيت ببيير» وبين «إن بيير هو الذي التقيت»)، ويستطيع أيضاً أن يغير شروط الحقيقة (فلنقارن «إن رؤية الفأر وحدها تخيفه» و«وحدها رؤية الفأر تخيفه»). ويبدو أن ثمة حلين ممكنين أمام هذا النوع من الوقائع:

(أ) الحزم بإدخال إلى المكون الأساس (أي الإسكان في المعجم أو التوليد بواسطة ضوابط ج ب) كل ماله اشتراك دلالي، حتى ولو لم يكن لدينا بالنسبة إلى هذا أي تبرير نحوي (وهذا هو ما يفعله حماة الدلالة التوليدية).

(ب) القبول بأن التحويلات تستطيع أن تغير المعنى (وهذا هو الحل الذي أصبح مستقيماً).

فإذا اخترنا (أ)، فإننا لن نرى لماذا نميز بين بنية نحوية عميقة وقيمة دلالية. فهما تصبحان متشاكلتين بدقة: يختلط أساس النحو مع المكون الدلالي. وبهذا يكف السحر عن أن يصبح مكاناً وسطاً بين الصوت والمعنى، ليكون المكان الذي يبني المعنى فيه نفسه. وأما التمييز بين البنيتين، فإنه سيختزل نفسه إلى تمييز بين الدال والمدلول - وهذا يعني التخلي عن جزء جوهري من المشروع البدئي لتشومسكي. وإننا لفهم العنف الذي حارب به تشومسكي علم الدلالة التوليدي، وذلك على المستويين العلمي والمؤسسي بأن واحد.

■ حول الدلالة التوليدية عموماً، انظر المراجع المعطاة في الدراسة التي تحمل العنوان «مكونات الوصف اللساني» من هذا الكتاب. وانظر، بصورة خاصة، العلاقات بين النحو العميق والتأويل الدلالي:

I. Bellert: "A semantic approach to grammar consturction", in To Honor Roman Jakobson, La Haye, 1967.

وهكذا، فإن الحفاظ على التمييز بين البنيتين النحويتين (العميقة والفوقية) يستلزم الحل (ب): إننا نعتز أن لبعض التحويلات أثراً دلالياً. وهذا هو الاختيار الذي حدث في النسخة الثالثة لتشومسكية: «النظرية المعيارية الممتدة»، وتم الاحتفاظ به في الرابعة، وهي تسمى «نظرية المعاملة والربط». وفي هذه الأخيرة، فإن البنى التي هي ناتج عن التحويلات، هي نفسها تختزل إلى انتفال مختلف مكونات بنية الأساس، وإنها تسمى «بنية - فو». وإن مصطلح «البنية الفوقية» قد تم الاحتفاظ به للتمثيل الناتج من المكون «الصوتي والصوري الوظيفي»، وهو أكثر قرباً للتحقق المعادي للغة. وسيمثل فوق هذه البنية السطحية ليس فقط هذا المكون، ولكن أيضاً المكون الدلالي. وفي الواقع، فإن هذا المكون الأخير سيجد فيها المؤشرات الضرورية لكي يدخل العبارات في تمثيل للمعنى. ومن وجهة نظر تاريخ المتصورات، فإنه لمن المهم أن يسأل المرء نفسه ما يور التسمية حيث يستدعي فيها «فو» مفهوم «الفوقية». والجواب هو التالي من غير ريب: إذا كانت «البنية - فو» تتضمن بعض المعلومات الدلالية المفيدة التي لا توجد في البنية الأساس، فإن في هذه الأخيرة، مع ذلك، تتحدد الوظائف النحوية الرئيسة والتي عليها يتأسس التأويل. ولنفترض، مثلاً، أن

على المكون الدلالي أن ينسب، من بين تعليماته دور العامل لفاعل الفعل «حكم»، ودور الخاضع للمفعول به. ومع ذلك، فيجب عليه أن يعطي «جان» عنوان «الخاضع»، لأن لـ «جان» موقع الفاعل في البنية القوية لجملة المبني للمجهول «حُكِمَ جان». وإذا كان المكون الدلالي يفعل ذلك، فلأن «جان» هو المسند في البنية العميقة لهذه الجملة (والذي يكون إذا سطنا كثيراً: حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان): إذا أسس نفسه على هذه البنية، التي تكون قد احتفت بعد التحويل الذي يضع، في البنية القوية، «جان» إلى يسار «حكم». ومع ذلك، فيما إننا فسرنا هكذا ما يمكن أن يقال عنه «فوق» في «البنية القوية»، فإننا نجد أنفسنا أمام القضية المعاكسة: كيف يمكن للبنية القوية أن تستخدم مدخلاً للمكون الدلالي؟ تعطي الجواب «نظرية الآثار». فهي تصح سلسلة نقول إن النقل الذي أجري انطلاقاً من البنية التحتية، يترك رمزاً يسمى «الآثر»، وذلك في مكان العنصر المنقول. وإن هذا يحدث بشكل تكون فيه البنية القوية، في مثلنا، جد تقريبية > حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان - آثر <. ولكي يعزى إلى «جان» دور «الخاضع»، فإن المكون الدلالي سينظر، ليس إلى الكلمة «جان»، ولكن إلى أثرها، والذي يوجد بالفعل في موقع المسند. وأما ما يتعلق بالمكون الصوتي الوظيفي، فإنه سينجز «جان» في المكان الذي يعود إليه في البنية القوية، ويمحو أثره. فإذا كانت البنية نفسها تستطيع أن تغذي المكونين: الصوتي الوظيفي والدلالي في الوقت ذاته، فذلك لأن كل مكون منهما «ينظر» إليها تبعاً لمنظور مختلف: إن الدلالة مثلاً، يقطعة على نحو خاص إزاء ما يبقى، في البنية القوية، من البنية العميقة (ومن هنا تأتي استمارة «الآثر»).

ملاحظة 1: نظراً لهدف هذا القسم، والذي يخص «متصور» البنية النحوية المضاعفة، فلقد استطعنا أن نعطي انطباعاً بأن تعديلات القواعد التوليدية كانت «حيلة» تقنية لكي تنفذ مسبقاً نظرياً. وبالفعل، فإن هذه التعديلات، بالنسبة إلى واحد من أتباع تشومسكي، يحكمها هم تجريبي. فمن جهة أولى، نندبر الأمر في وصف لغة ما لكي نستطيع بعض الظواهر الغريبة عن بعضها أن تبدوا مرتبطة ببعضها ارتباطاً متبادلاً. وإننا لنشئ من جهة أخرى، ترميمة عامة للوصف الذي يتلاءم مع كل اللغات. ولنتكّن إذن فرضية محتملة حول هذه الموهبة للسان الشامل، والذي بمساعدته يبني أي طفل من الأطفال قواعد لغته الخاصة.

ملاحظة 2: تبعاً لـ كيرودا - S. Y. Kuroda فإن مارتني - A. Marty، وهو فيلسوف ألماني - سويسري من فلاسفة بداية القرن، كان قد قدم من قبل، وبصورة غير شكلية، فكرة البنتين النحويتين، إحداها قريبة من المعنى والثانية بعيدة، ولكلها تهيمن عليه معاً. وبالنسبة إلى مارتني، فإن كثيراً من العبارات تنظم في مستويين في وقت واحد

(انظر إلى البنيتين التحويتين عند تشومسكي). فهناك تنظيم أول، يختفي عالياً في الإنجاز المادي (انظر البنية العميقة) ويتناسب مع الواقع المنطقي للجملة. وأما الآخر، فيسمى «الشكل اللساني الداخلي» (وإنه ليؤدي، كما يرى كيروفا، الدور نفسه الذي تؤديه «البنية السطحية» للنظرية المعيارية الممتدة. وهو يستطيع أيضاً أن يكون قريباً من البنية العوقية التي تم إدخالها لاحقاً): إن العلاقات المنطقية الأساسية ليست مرئية فيها مباشرة، ولكنها تستند إليها بصورة غير مباشرة، مع أن لها، من جهة أخرى، هيمنة خاصة على معنى العبارة. وهناك مثل، فيالنسبة إلى مارتني، يوجد، على مستوى المعنى، نموذجان من الحكم: الأحكام البسيطة، وتسمى «افتراضية». وهي تقرر أو تنكر وجود الشيء أو الحدث. انظر العبارات التالية: «الله موجود»، «إنها تمطر»، «يوجد بشر شريريون»، وانظر إلى نقيض هذه العبارات. وأما الأحكام الصريحة، فهي شيء آخر، وإنها لتعطي مسنداً إلى شيء (جان شرير، أشجار حديقتي مزهرة). ويقال عن هذه الجمل الأخيرة إنها «مردوجة»، والسبب لأنها تقوم بشيئين: إنها تطرح، من جهة، وجود أشياءها (وهي ممثلة عموماً عن طريق المسند إليه القاعدي). وإنها إذ تفعل ذلك، فهي تتضمن حكماً افتراضياً، وإنها لتخبر، من جهة أخرى في حركة ثانية، عن هذا الشيء. وإن أشكالها النحوية، التي تظهر فيها قيمها الدلالية بوضوح، لتكون دائماً ذات نموذج مكون من: مسند إليه - مسند. وإن النقطة المهمة من منظور التحليل النحوي، هي أن الأحكام الافتراضية تلبس غالباً هي أيضاً الشكل: مسند إليه - مسند، والذي لا يظهر مباشرة متحاهما الدلالي، ولكنه يشكل ضرباً من التخفي. وهكذا، فإن عبارة شاملة مثل: «الأشجار معاقبون»، وإن كان لها الشكل «مسند إليه - مسند»، إلا أنها في الواقع تمثل حكماً افتراضياً، ينكر وجود أشجار غير معاقبين (وهي لا تتضمن، كما ستكون الحال بالنسبة إلى الحكم الصريح، حكماً افتراضياً يطرح قضية وجود الأشجار). ويمبر مارتني عن هذه الفكرة قائلاً إن مثل هذه القضية، إذا كانت تمتلكك، جوهرياً، البناء الخاص بالافتراضات، فإن لها تنظيمًا آخر، يتمثل في «الشكل الداخلي»، وإنها لتتقاسم مع الأحكام الصريحة. ويبين مارتني أن لهذا الشكل (مثل البنية العوقية) آثاراً دلالية. فمظهر الصراحة الكاذب ينتج بالفعل معنى خاصاً، وإنه ليعطي الانطباع بوجود شيء (طبقة الشريرين) تم التأكيد على شيء منه. وشكل عام، ما أد بكم - مظهر القضية مرثياً بوصفها القضية المخادعة والموحية، حتى نمضي إلى تمييز بنية عوقية من البنية العميقة، والتي لا تعد، مع ذلك، من غير بعض العمق. وإن كل المشكلة، بما إن العمق ينظر إليه بوصفه اقتراباً خاصاً من المعنى، لتكن في معرفة ماذا نعني بالمعنى

■ حول الأشكال الحديثة للقواعد التوليدية، انظر مراجع الدراسة الموجودة هنا بعنوان «الوظائف النحوية».

- ثمة عرض سريع لأفكار مارتي اللسانية، انظر :

O Ducrot "Logique, structure, énonciation", Paris, 1989. Cahp. 4.

- يمثل نص "S. Y. Kuroda" المستخدم هنا الفصل الرابع من : "Aux quatre

Coins de la linguistique", Paris, 1979

- الكتاب الرئيس من كتب "A. Marty":

"Untersuchungen zur Grundlegung der allgemeinen Grammatik und sprachwissenschaft", Halle, 1908.

ولقد ظهر في الولايات المتحدة، منذ 1980، على هامش القواعد التوليدية، عدد كبير من النظريات القاعدية التي ترفض أن تنفذ الوصف اللساني، مع الاحتفاظ بالأهداف الأسس للقواعد التوليدية. وإن هذه النظريات، إذ تسمى قواعد التوحيد، فإنها تهدف أن تولد الشكل النهائي للجمل مباشرة، من غير تمييز بين البنية الفوقية والبنية التحتية. وإنها لتتصرف، على نحو من الأنحاء، لكي تكون المعلومات النحوية والدلالية محمولة في المسار نفسه. وإن التعقيد التقني الكبير جداً لهذه القواعد، الموجهة في معظمها لكي نسح بمعالجة معلوماتية، لتجعل من غير الممكن تقديمها هنا.

■ حول قواعد التوحيد، راجع كتاب «ب. مية» و«ت. توريس»: "Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel", Paris, 1990.

وإننا لنجد فيه الترجمة الفرنسية لنص أساس من نصوص الأمريكي "S. Shieber"

A. Abeillé: "Les Nouvelles syntaxes" Parsi, 1993

وهو يطبق بعض هذه القواعد على الوصف في الفرنسية.

معالجة اللسان:

الإدراك الحسي، الفهم، الإنتاج

TRAITEMENT DU LANGAGE: PERCEPTION, COMPRÉHENSION, PRODUCTION

تتكون الإجراءات النفسانية المنخرطة في معالجة اللسان من مجموعات معقدة من العمليات. وهي بالنسبة إلى جزء واسع منها عصبية على الملاحظة المباشرة. فما بين الموجة الصوتية التي تصل إلى الأذن والتمثيل الذهني الذي نبنيه من الرسالة المسموعة، يحدث عمل كامل لا نملك به وعياً، وتمثل دراسته علم النفس اللساني.

1 - إدراك الكلام ومطابقة الكلمات

يمثل الكلام دفقاً صوتياً متتابعاً وسريعاً. فكيف يتوصل السامع إلى تقطيع هذا الدفق إلى وحدات لسانية قائمة بذاتها وإلى مطابقة العناصر؟ إننا ننظر عموماً أن إدراك الكلام يشترك نفسه في عدد من مستويات المعالجة، التي نذهب من تحليل المعالم السمعية إلى إنشاء التمثيلات الصوتية الوظيفية والمعمجة.

ونفذ التحليل الأول للعلاقة الصوتية على المستوى السمعي. والفضية البدئية التي تطرح نفسها على عالم النفس اللساني تتمثل في الكيفية التي يطابق بها السامع أصوات لغته المختلفة في علامة الكلام - والذي نستطيع أن نمثله بالصورة الطيفية - ويصل إلى نفسه الإدراكي. وليست القضية بسيطة، ذلك لأن علامة الكلام تتكون من مجموع معقد من المعالم السمعية ذات التنوع الكبير والتوزيع غير الخطي، ولأنه لا يوجد تناسب يذهب وقع الحافر على الحافر بين الأصوات التي يصفها اللساني بوصفها الوحدات الصوتية للرسالة، ومقاطع السلسلة المجهورة. ولقد وضعت الأبحاث التجريبية حول إدراك الكلام موضع البداهة عدداً من الظواهر. والجدير بالذكر أن هذه الأبحاث كان لييرمان قد ابتدأها وإنها

تظهر أن إدراك الأصوات إنما هو إدراك تصنيفي: عندما تقدم مختلف الأصوات (الصوامت على الأقل) التي لا تتنوع إلا على تتابع سمعي، فإنه يجمعها في طبقات تناسب مع أصوات اللغة ولا تميز الأصوات المخصصة للطبقة نفسها. فإذا قدمنا، مثلاً، مثيرات تركيبية نذهب بوساطة انزياحات متعادلة من /do/ إلى /to/، فإن كل كيان يتطابق دائماً من غير لبس إما بوصفه /do/ وإما بوصفه /to/؛ يقع على عاتق المتغير المتتابع للبعد المادي أن يقوم مقام الممر المفاجئ من فئة إلى أخرى. ولقد أظهرت، من جهة أخرى، أعمال متنوعة وجود «تأقلم اصطفاقي»، كان قد لاحظته إيماس وكوريي بداية. وقد كانا أول من أظهر أن تكرار المثير نفسه إذ يخفف قدرة الذات على تمييز مثيرات أخرى، فإنه لا يفرق بينها إلا عن طريق الثابتة. وأخيراً، فإن استخدام تقنية السمع الأذني (التقديم المتزامن للمثيرات السمعية المختلفة في هذه الأذن وتلك) يقترح تفوقاً للأذن اليمنى بالاتفاق مع هيمنة نصف دائرية لليسرى، وذلك من أجل معالجة لأصوات اللسان. وإن مثل هذه الظواهر، قد أفضت إلى الفرضية - كان ليبرمان قد صاغها بادئ ذي بدء في عام 1967 وتم تناولها تحت صيغ مختلفة - القائلة إنه توجد آليات خاصة لإدراك أصوات اللسان، وأن مطابقة الأصوات كانت ناتجةً لمجموع من الكاشفين المختصين الذين يشكلون جزءاً من التجهيز الإنساني. ومع ذلك، فإنه ليس من الأكيد أن تكون ظواهر الإدراك التصنيفي والتأقلم الاصطفاقي خصوصية، وذلك كما اعتقدنا بداية بإدراك أصوات اللسان أو كما اعتقدنا بالذات الإنسانية (ولقد تمت ملاحظتها عند حيوانات الشنيلة). وأنه يمكن أن تعد جزءاً من خصوصيات النسق السمعي العام أو من حدوده. وإن الفرضية التي تقول إن الدماغ الإنساني يحتوي على استعداد خاص لتحليل العلامة السمعية الخاصة بإدراك الكلام، وأنه ليعدمن تجهيز النوع الإنساني، تبقى حالياً فرضية إشكالية.

تؤزل المعلومات التي يحملها تحليل العلامة المجهورة على شكل تمثيل صوتي وظيفي سابق للفظ. وهناك أعمال متنوعة، مثل تلك التي تجعل بديهاً وجود ظواهر «إعادة الإنشاء الصوتي» (إن الكلمة التي يحل في داخلها صوت غير لساني محل صوت لساني هي كلمة ينظر إليها عموماً بوصفها سليمة)، وإنها لتشير بأن السياق يضطلع بدور مهم في الإدراك، وأن السامع يستعمل مثلاً البيئة النحوية أو التماسك الدلالي لكي يعيد تكوين المعلومات الصوتية الناقصة أو المقنعة بالقضواء. ولقد أفضت مثل هذه الملاحظات التي تشير إلى أهمية معالجة «وسط اللسان السفلي»، لكي نسأل عن الواقع النفسي للصوت، ولكي نسأل أنفسنا ضمن أي معيار يمثل تطابق الأصوات الإجراء الأولي العملي الذي تتأسس عليه عمليات المستويات العليا. وأنه لمن الممكن أن لا يكون التطابق سوى نتيجة للتعلم وأن تقطيع العلامة المجهورة إنما يتم بالأحرى على قاعدة من المقطع، الذي سيكون

بهذا الوحدة الطبيعية لإدراك الكلام، وذلك كما اقترحته أعمال «مهير» و«سيغي». وإن هذه الفرضية «للتمثيل المقطعي» تستند إلى النتائج التي تم الحصول عليها من مهمات كشف الأصوات. وهكذا، فقد اكتشف التوليف الصوتي نفسه وبشكل سريع إلى حد ما - إن هذا بالنسبة إلى الفرنسية على الأقل - وذلك تبعاً لكونه يشكل مقطعاً أو لا بشكل. وقد كان ذلك مما إن /ba/ قد تمت ملاحظتها بسرعة في "balance" أكثر مما هي عليه في "balcon"، وعلى العكس فقد لوحظت /bal/ بسرعة في "balcon" أكثر مما هي عليه في "balance". وثمة احتمال لكي تندخل عناصر أخرى في تقطيع الكلام، وخصوصاً المعطيات النغمية والإيقاعية. وهكذا كان يمكن للتحليل الإدراكي أن يتم على قاعدة الوحدات المروضة المنتظمة حول مقطع مفخم.

وتتم مطابقة الكلمات في المستوى الأعلى لمعالجة الكلام. ويمتلك كل متكلم بلغة من اللغات في الذاكرة معجماً داخلياً، أي مجموعة من التمثيلات تتناسب مع وحدات دالة في لغته. وثمة عدد كبير من الأبحاث اتجهت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلى «المدخل المعجمية»، أو اتجهت بقول آخر صوب الإجراءات التي وجدت بها الكلمات في الذاكرة لكي تكون معترفاً بها أو ناتجة. وهناك تقنيات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي مؤسسة على مقياس رد الفعل في مهمات القرار المعجمي، وكانت قد تطورت لكي تدرس هذه السيرة السريعة للغاية وغير الواعية، والتي هي المدخل إلى المعجم. ولقد أمكن لظاهرتين من ظواهر الأساس أن توضعاً في موضع البداية: إنه كلما كانت الكلمة متواترة، كان المدخل إليها أكثر سرعة - وهذا هو «أثر التواتر» - وإن الكلمة لتكون أكثر سرعة إذا سبقها كلمة أخرى تشترك معها دلاليّاً - وهذا هو «أثر التنبيه». وتستطيع إجراءات المدخل إلى المعجم أن تتكون على شكلين رئيسين. فهناك النموذج الذي اقترحه فورسنير. وهو يتطابق مع متصور لتغير الصوت حيث تنفذ المعالجة المعجمية بشكل مستقل عن المستويات النحوية والدلالية، وتدهو إلى النظر إلى المعجم بوصفه قاموساً نستشره تبعاً لبحث تنابعي ونشط. وهناك الفرضية الثقافية التي قدمها مورتون. وهي تقترح أن لا يوجد بحث، بل تنشيط آلي للكلمات عن طريق المعلومات التي يجمعها النسخ. وإن هذه السيرة للتنشيط السلبي، والتي تسمح بالكشف عن أثر التنبيه مثلاً، لتفترض تفاعلاً دائماً بين كل مستويات المعالجة. وهناك متصورات موازية - قوية التفاعل - توجد في «نموذج الكتابة» الذي اقترحه مارسلان ويلسون، أو يوجد في النموذج الارتباطي لألمان ومكلاند. ولم يعد نستطيع في الوقت الراهن أن نفصل بين هذه النماذج المتنوعة. وإنه لمن المحتمل على كل حال أن يتدخل عدد من نماذج المعالجة، والتغير الصوتي، والتفاعل، في لحظات مختلفة من المعالجة المعجمية.

يتطلب الدخول إلى كلمة من الكلمات الدخول إلى معناها أيضاً. وإن أعمال «دلائيات علم النفس»، التي أنجزت بشكل مستقل عن المدخل المعجمي، هي التي وضعت مشكل التمثيل الذهني للمعاني. وإن هذه الأعمال قد تطورت بادئ ذي بدء بشكل موسع تحت هيمنة النظرية الدلالية. وهكذا، فقد أخذنا نتساءل عن التعقيد الدلالي للكلمات، باحثين ضمن أي مقياس يعكس زمن فهم الجمل تعقيد الكلمات التي تكونها ومع ذلك، فتمة مقارنة إجرائية - تقوم على تحديد معنى الكلمة عن طريق استخدامها، أي عن طريق الإجراءات التي تستخدمها - قد أخذت الآن بالظهور، وتمثلت خصوصاً في أعمال جونسون-ليرد. ويقود وضع قضية طبيعة المعاني عالم النفس كي يتساءل حول الطريقة التي تنتظم بها هذه المعاني وتستودع في الذاكرة، كما تفقده كي يتساءل عن السبورات التي تسمح باستدعائها. والمقصود هنا هو عمل ما نسميه «الذاكرة الدلالية»، وهو مفهوم كان قد أدخله كيليان في عام 1966، وكان موضوعاً لبعض الالتباس. فهل يجب بالفعل تحديد قضية عمل المعلومات الدلالية المتعلقة بمعنى الكلمات والتي تسمح بأعمالها - وهذا ما يحدد على نحو مخصوص «ذاكرة معجمية» والتي يستحق السير فيها استعمال أنماط استبدالية تجريبية أكثر ملائمة من تلك التي تستعمل في التحقق من الجملة المستعملة جوهرياً حتى الآن؟ أو يجب أن ننظر إلى مجموع المعارف «الموسوعية» التي تمتلكها الذات عن العالم؟ ولكن يجب أن نعتزف والحال كذلك أن القضية الأكثر عمومية لتمثيل المعارف، والتي تمت ملاستها أيضاً في نماذج الشبكات الدلالية التي اقترحها الذكاء الاصطناعي، إنما تقوم في الحدود القصوى لاهتمامات علم النفس اللساني.

■ عرض وفهرسة للأعمال حول إدراك الكلام والمدخل المعجمي:

- J. Segui, "La perception du langage parlé", chap. 4, in J. -F. Richard, C. Bonnet et R. Ghiglione (eds.), *Traité de psychologie cognitive*, 1, Paris, 1989. - Textes représentatifs: A.M. Liberman et al., "Perception of the speech code", *Psych. Rev.*, 74, 1967; P.D. Eimas et J. Corbit, "Selective adaptation of linguistic features detectors", *Cogn. Psych.*, 4, 1973; K.I. Forster "Accessing the mental lexicon", in R.J. Wales et E. Walker (eds.), *New Approaches to Language Mechanisms*, Amsterdam, 1978; J. Morton "Desintegrating the lexicon: an Information processing approach", in J. Mehler, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), *Perspectives on Mental Representation*, Hillsdale, 1982; L.K. Tyler et U.H. Frauenfelder (eds.), "Spoken word recognition", numéro spécial de *Cognition*, 1987, W. Marslen-Wilson (ed.), *Lexical representation and Process*, Cambridge (Mass.), MIT Press, 1989; R. Kolinsky, J. Morais et J. Segui (eds.), *La Reconnaissance des mots dans les différentes modalités sensorielles: études de psycholinguistique cognitive*, Paris, 1993. - Présentation des travaux sur la sémantique psychologique et la mémoire sémantique dans: G.A. Miller et P.N.

Johnson-Laird, Language and Perception, Cambridge, 1976; S. Ehrlich et E. Tulving (eds.), "La mémoire sémantique", numéro spécial du Bulletin de psychologie, 1976; J. -F. Le Ny, La Sémantique psychologique, Paris, 1979, P N Johnson Laird, Mental Models, Cambridge, 1983; D Dubois (ed) , Sémantique et cognition: catégories, prototypes et typicalité, Paris, 1992 - Pour une analyse de la notion de représentation, F. Bresson, "Les fonctions de représentation et de communication", in J. Piaget, P. Mounoud et J. -P. Bronckart (eds.), Psychologie, "Encyclopédie de la Pléiade", Paris, 1987

2 - من الإدراك إلى الفهم:

معالجة الجمل والخطابات

لا يختزل فهم الرسالة الكلامية إلى مطابقة الكلمات. إذ إن على السامع أن يعالج توليفاً من الكلمات، منظمة لكي تكون جملة - وحدة خاضعة لضوابط نحوية، وحاملة لمعنى، ومحقة لفعل تواصل - وإن الجمل لتكون هي نفسها منتظمة في مجموعات من القطع العالي، والخطابات مثل المحادثات، والقصص، والمحاجات، إلى آخره.

لقد شكلت الجملة على الدوام، وهي الوحدة الأولية للتواصل، مستوى مفضلاً من التحليل بالنسبة إلى أبحاث علم النفس اللساني. ومع ذلك، فقد كان فحص الوجوه النحوية، خلال زمن طويل، هو قطب الفائدة القصوى لدراسة فهم الجمل. ولقد كان هدف علم النفس اللساني في السنوات الستين الحكم بصحة نموذج تشومسكي، مظهراً أن معالجة العبارة تعكس تعقيداً نحوي: يجب على صعوبة المعالجة (التي تقاس بالزمن الضروري لفحص الجمل) أن تكون كبيرة كبر ما يحتوي عليه اشتقاق العبارة من تحويلات. ولكن النتائج لم تؤكد النظرية إلا في بعض الحالات البسيطة. وإذا كانت القواعد التوليدية قد استمرت في إلهام التيارات النشطة في ميدان اكتساب اللسان، إلا أنها لم تعد تثير أبحاثاً تجريبية عن البالغ في الوقت الحالي.

ولقد وجدت دراسة فهم الجمل إزدهاراً بفضل دعم المناهج الحديثة - وعلى وجه الخصوص تقنيات التحليل في الزمن الحقيقي - ويفضل انبثاق الإشكاليات الجديدة، والذي أصبح ممكناً عن طريق الوضع عن بعد لمنهج تشومسكي. فموضاً عن السعي لإنشاء كيف يبني المتكلمون بنية نحوية لجملة من الجمل، فإنه سيكون بإمكاننا أن نسأل أمست مايستلزمه الفهم فعلاً، وأي نموذج من المعالجات وضع فيه للاستعمال. ولقد كان الوحه الأول لهذا التنير في المنظور النظري هو انتقال الأهمية نحو البحث في «قيود إدراك المعالجة». ورسى هذا الانعطاف في عام 1970 في مقال مهم كتبه «بيفير» يقترح فيه دراسة «الاستراتيجيات الإدراكية» والتي يجمع المستمع بواسطتها الآثار ويستعملها، وبفصلها

يستطيع أن يحدد العلاقات الموجودة بين عناصر الجملة. وهكذا سيكمن ينبوع البسي اللسانية في البحث في القيود المرتبطة بالإجراءات الإدراكية.

وثمة ميزة ثانية، في الإطار المثبت هكذا، للبحوث الحالية الدائرة حول فهم الجمل تتمثل في تطور المنظور المتعلق بمسألة «استقلال المعالجة النحوية»، وهي مسألة أثارت مجادلات مهمة لما تحسم بعد. فأعمال «فورسيتر» مثلاً، أو أعمال «فرانزير» حول مبادئ «الإعراب» تدافع في مصحلة متصور للتحليل النحوي بوصفه مرحلة مستقلة وسابقة على المعالجة الدلالية التي لن تتدخل إلا في المرحلة الثانية، وذلك بعد بناء البنية النحوية. ولكن هذا المتصور قد داخله الشك تدريجياً، وأخذنا نسأل أنفسنا إذا كان بالفعل ممكناً تصور مرحلة لمعالجة الجملة، حيث الذات تبني بنية هذه الجملة بالاستناد فقط إلى آثار نحوية. ولقد اقترحت الدراسات القائمة حول الفهم للجمل المبنية للمجهول مثلاً وجود «استراتيجيات تداولية». وبذا تقتصد الذوات التحليل النحوي عندما تستطيع أن تستعمل معارفها فوق اللسانية وتركن إلى العلاقات المحتملة بين عناصر الجملة لكي تسند إليها وظيفة. ولقد وضع «مارسلان - و «تيلر» أثر الانتظارات المرتبطة بالسياق موضع البداية، واقتروا التحلي ليس فقط عن فكرة المكون النحوي المستقل، ولكن بشكل عام أكثر التحلي عن فكرة السمويات المتميزة للمعالجة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن نشاط الذات سيقضي بناء تأويل للجملة منذ البداية، وذلك بالاستناد إلى نماذج المعلومات المتوفرة في وقت واحد: عناصر معجمية، آثار نحوية، أو معطيات سياقية.

وذهاباً بالتساوق مع هذا التطور، فإن تطور الأهمية بالنسبة إلى «الوجوه التداولية» ليشكل وجهاً ثالثاً للبحوث الحالية حول فهم الجمل. وقد فحص عدد كبير من الأعمال مثلاً اختلافات المعالجة بين المعلومات الموضوعية والمفترضة مسبقاً (وتبدأ هذه الأخيرة أقل تخزيناً في الذاكرة)، أو بين المعلومات القديمة والجديدة، سواء كانت موضوعاتية أم لم تكن. ولقد اهتم كثيرون بفهم أفعال اللسان غير المباشرة، أو بمطابقة مرجع العبارة التي أصبحت ممكنة، تبعاً لكلارك، عن طريق وجود «أرض مشتركة» تتكون من مجموعة المعارف، والمعتقدات، والافتراضات المتبادلة للمتخاطبين في لحظة التلفظ. وإذا أخذنا دور «الأرض المشتركة» للفهم مثلاً، فسجد أنها وضعت موضع البداية في تحرية تم فيها تقديم صورة للرئيس ريفن مع مستشاره المالي دافيد ستوكمان لطلاب أمريكيين. السؤال هو: «أنتم تعرفون من هو هذا الرجل، أليس كذلك؟»، ولقد تم تأويله كما لو أنه يخص ريفان، بينما السؤال «هل تملكون فكرة من يكون هذا الرجل؟»، فقد أولت الغالبية العظمى من الطلاب بوصفه يتعلق بـستوكمان. وهكذا يفتح علم نفس لسانيات الحملة على دراسة الإجراءات التي يتم من خلالها فهم مقاصد المتكلم ووظيفة التواصل للعبارة

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث للمقاربات بين اللغات التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتابات اللسان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المناقشة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكوبي» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موازنة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهجن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعاً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجه التصوري لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بديهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سيبني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من «المبارات ومن «المسارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام يبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فاللتحام النص إنما يضمنه استعمال الإجراءات اللسانية المعتادة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتذكير، والاسمية، واستخدام التمييزات المتكررة صدىً، والروابط، وعوامل

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث للمقاربات بين اللغات التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتابات اللسان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المناقشة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكوبي» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موازنة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهجن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعاً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجه التصوري لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بديهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سيبني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من «المبارات ومن «المسارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام يبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فاللتحام النص إنما يضمنه استعمال الإجراءات اللسانية المعتادة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتذكير، والاسمية، واستخدام التمييزات المتكررة صدىً، والروابط، وعوامل

سيفقد فيه عناصر رسالته. ويجب عليه أيضاً أن يبرمج الصيغة، ويعد الإطار النحوي والوحدات المعجمية التي ستكونها. وإن هذا يفترض وجود نماذج مختلفة من الاصطفاة، مثل اختيار طريقة العبارة (تأكيد، استفهام، أمر، تعجب) أو اختيار الكلمات.

تفضي هذه السمة التي يمتلكها الانتاج لكونه مخططاً إلى التساؤل عن مراحل التخطيط أو مستوياته. وإنا لنمتلك حالياً حول هذه المسألة مصدرين رئيسيين من المعلومات. الأول، ويتمثل في «دراسة زلات اللسان» التي تشهد بالحضور المتزامن، في التمثيل الذهني، لوحدين يتم بينهما تبادل. وتشير أعمال «غارديت» إلى أن تبادلات الكلمات تتعلق عموماً بكلمات «ملينة» بالفئة القاعدية نفسها وتستطيع أن تكون بعيدة بما فيه الكفاية، بينما تبقى تبادلات الأصوات داخل المقطع وتجهل الفئات القاعدية، كما تشير إلى أن الانتقالات لا نصب عموماً إلا على كلمات وظيفية. وأما المصدر الثاني للمعلومات، فيتمثل في دراسة «توزيع الوقف» الذي يشكل أثراً مهمة للعقبة الإدراكية. ولقد استطاع «بيترورث» مثلاً أن يظهر أن الحوارات الداخلية العفوية تنظم في دوائر تطول ما بين 20 و 30 ثانية، وتحتوي على مرحلة أولى موسومة بنسبة من الوقف، ومرحلة ثانية أكثر ميوعة. وستناسب المرحلة الأولى مع مخطط دلالي يجند الأساسي من العمل الإدراكي. وإنه يبدو على كل حال أن الوقف متكرر بمقدار ما يكون تخطيط المضمون الدلالي للخطاب صعباً. وعلى العكس من ذلك، فإن التعميد النحوي لا يؤثر على مدتها. وهذا ما يوحي بأن البرمجة النحوية ستكون جوهرياً برمجة آلية. وتستطيع معطيات من هذا النموذج أن تفضي إلى تمييز مستويين من التخطيط الدلالي، حيث يتم التمثيل التصوري، كما يتم الاصطفاة الأول للكلمات الملينة. والمستوى «الموقعي»، وهو يحتوي على التحقيق الصوتي للكلمات، وإضافة الوحدات البنوية الصغرى القاعدية وتنسيق العبارة على شكل خطي.

■ حول الإنتاج، انظر:

B. Butterworth (ed.), *Language Production*, New York, vol. 1, 1980. et vol. 2, 1983; M.F. Garrett "A perspective on research in language production", in J. Melher, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), *Perspectives on Mental Representation*, Hillsdale, 1982; W.J.M. Levelt, *Speaking: From Intention to Articulation*, Cambridge, (Mass.), 1989

اكتساب اللسان

ACQUISITION DU LANGAGE

إن الاهتمام بقضية اكتساب اللسان اهتمام قديم. ولقد كان مرتبطاً خلال زمن طويل بالمناقشات حول أصل الإنسان واللغات. ويخبر هيرودوت في الكتاب الثاني من "Histoires" كيف أن الملك بسميتشيس قد شرع في تربية مولودين جديدين خارج كل محيط لساني، وذلك على أمل أن تصنع كلمتهما الأولى برهان الطبيعة الأصلية للشعب المصري. وحلت، منذ القرن التاسع عشر، ملاحظات دقيقة للسان الطعلي محل الأساطير والتأملات حول أصل اللسان. ولقد كان لدى داروين من قبل مذكرات يومية دقيقة عن التطور اللغوي لأحد أبنائه. كما نشر «ليستيرن» عن الألمانية، و«غرغوار» عن الفرنسية، و«لبوبولد» عن الإنكليزية دراسات تستند إلى الإنتاج اللساني لأبنائهم بالذات. ولكن نهاية السنوات الخمسين هي التي تسجل تحولاً في دراسة اكتساب اللسان. وإنها لثورة تتمثل في ظهور أدوات نظرية جديدة ومنهجية. فلقد أصبح اكتساب اللسان الموضوع المباشر والمركزي لفرع من فروع علم النفس الإدراكي، «علم النفس اللساني والتطور الذهني»، والذي يستند إلى التحليل اللساني، وإلى نتائج علم الأعصاب البيولوجي، وإلى نماذج الذكاء الصناعي في الوقت نفسه. وأما فيما يتعلق باكتساب اللسان هو نفسه، فقد حمل معطيات سلوكية كانت غنية أكثر فأكثر ومتنوعة عن التطور اللساني للطفل.

ولقد أظهرت هذه المعطيات تجانساً لا فتاً في لحظات ظهور المراحل الرئيسية لاكتساب اللسان ونظامه. فكل أطفال العالم، في شروط طبيعية، يكتسبون الجوهري من النسق اللساني للغتهم الأم، وذلك في زمن قصير نسبياً: يبدأ تكوين النسق اللساني نحو نهاية السنة الأولى، أي مع إنتاج الكلمات الأولى المتطابقة، والتي قد تقدر بأنها عملية نحو السسة 4-5. ويهيمن الطفل بالفعل في هذا العمر على الأساسي من النسق لوصفي للأصوات، ويعرف تقريباً معنى عدد من ألوف الكلمات وشروط استعمالها، وإنه يستحدم

استخداماً صحيحاً صيغ الوحدات الصرفية والأشكال النحوية للغة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن سروردة اكتساب اللسان لم تبدأ قبل إنتاج الكلمات الأولى بكثير. كما لا يعني أنها تنتهي ما إن يتم إنشاء القواعد الأساسية للغة. وإن التطور القبل لسانى للسنة الأولى من الحياة، إذ يستند إلى تجهيز عصبي بيولوجى مناسب، فإنه يخلق شروط ظهور السق اللسانى بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن هذا السق اللسانى يكون قد تكون فى معظمه فى السنوات 4-5، إلا أنه يتابع إعادة تنظيمه وتصعبته بتأثير الاكتساب المتأخر الذى يستمر إلى ما قبل مرحلة البلوغ على الأقل.

1 - الأسس البيولوجية لاكتساب اللسان

تعد القدرة على اكتساب اللسان سمة خاصة بالنوع الإنسانى. فلقد تمت المحاولة غالباً، وخاصة فى الولايات المتحدة، لتعليم اللسان للشامبنزى. ولقد بدأت المحاولات المنظمة فى عام 1933 مع زوج من علماء النفس هما «الكيلوغ». فقد ربا شامبانزى أنثى مع ابنهم، وكانت تسمى «فيكى». وفيما بعد، إذ فكر «الفاردينر» أن فشل «فيكى» اللسانى كان بسبب عدم قدرة الشامبانزى على مراقبة إنتاجهما الصوتى، فقد حاول أن يعلمها «واشوى» لغة الصم من غير نجاح حاسم أيضاً، وذلك على الرغم من الحماس الذى يثيره المشروع. هذا، وإن الأبحاث التى أنجزها «بريماك» حديثاً على «سارا» لثنين بوضوح أن هذه إذا كانت تبرهن على استعداد مدعش للتعلم وعلى تعميم بعض المعارف، إلا أنها لم تصل قط إلى حد التمكن من اللغة: إنها لا تستعمل بشكل عفوى نسق الصور التى كانت نتعلم معانيها مع المجرىين، ولا تبدع أى توليف جديد. ولقد يدل هذا، أن اللسان يبقى ملكية خاصة للكانن الإنسانى.

يفترض اكتساب اللسان وجود تجهيز تشريحي وفيزيولوجى للجهاز العصبى ملائم، كما يفترض على وجه الخصوص وجود أعضاء محيطية ونسق عصبى مركزى ملائم وعامل. فنصف الدماغ الأيسر عند البالغين، يضمن بشكل مهيمن العمل اللسانى بالنسبة إلى كل من يعمل يمينه وكل من يعمل بيساره - وإن هذا ليكون من غير رابط بدهى بين الجانب اليدوى والجانب الخاص بالقدرة اللسانية.

ليس الجوهر العضوى للسان جوهرأً وظيفياً منذ الولادة. ويتعلق التطور اللسانى على أكثر احتمال بعوامل «نضجية». وتعد شمولية المراحل الكبرى براهاناً: يظهر اللسان عند كل الأطفال الطبيعيين فى هوامش زمنية جد متشابهة. وتمثل اللحظات المعنحية اضطراباً كبيراً، كما لا ترتبط الاختلافات بين الأطفال فى إيقاع الاكتساب المبكر بخواص المدحل فمعارفنا المتعلقة بتطور الدماغ خلال السنوات المركزية للاكتساب لا تزال جد محدودة،

هذا على الرغم من أن التقنيات الحديثة للتخيل الدماغي ذاهبة في تغيير حقل البحث في الجهاز العصبي. ويجعل سلم الفارق الزمني استعمال تناسب التحويلات العصبية صعباً، وبطئاً، وذلك مع التحويلات الملاحظة في القدرة اللسانية، والقابلة للتأريخ بدقة أكبر. ومهما يكن، فإن صياغة الوحدات العصبية وارتحالها نحو المناطق المناسبة من الدماغ تتم بالكامل تقريباً خلال فترة التطور لما قبل الولادة، ولكن الأساسيات العصبية للسان ليست متعينة منذ الولادة بشكل يعصب تغييره. ويبدو أن قشرة الدماغ تكون مزودة بلبونة وطبيعة عظمى خلال السنوات الأولى من الحياة. وإن تخصص النصف الأيسر من الدماغ بالنسبة إلى اللسان، حتى وإن كان يتعلق باستعداد مسبق الصنع، فإنه لا يعمل بالتدرج. وفي دراسة حول الأسس العصبية المبكرة، فإن «باتس» ومعاونيه يشيرون إلى التناسب الزمني بين بداية فهم الكلمات بين الشهرين 8-10 وإنشاء صلات المحاور العصبية، وبين المراحل الأولى للتطور وانفجار اتصالات نقاط الاتصالات العصبية التي تنتج ما بين الشهر 9 والشهر 24.

وإن هذه المسألة مسألة مختلف عليها، أي إن تطور اللسان لا يستطيع أن يتم إلا في فترة محددة مفضلة، تسمى «الفترة النقدية». وإن اكتساب اللغة خارج هذه الفترة ليصبح صعباً أو مستحيلًا. ثم إن الحجج التي طورها «لينبرغ» لتصب في مصلحة وجود مثل هذه الفترة النقدية التي تمتد من منتصف السنة الأولى إلى نهاية العقد الأول تقريباً. ولقد لوحظ بالفعل أن استرجاع اللسان عند الأطفال يصيب بجروح صادمة أحادية الجانب. وهي إذ تسهلها اللبونة الوظيفية للقشرة الدماغية خلال السنوات الأولى، فإنها تصبح على العكس من ذلك صعبة بعد سن العاشرة، وإننا لنعلم أيضاً أن مربى «الأطفال البريين» - وأكثرهم شهرة هو «فيكتور من لافيرون»، ومنذ وقت قريب «جيني» التي أخذت في الولايات المتحدة في السنة 14 من عمرها - قد واجهوا مصاعب هائلة لكي يجعلوا هؤلاء الأطفال يصلون إلى معالجة اللغة الطبيعية. وهذا ما يؤكد الفكرة التي تقول إن الفترة النقدية تم تجاوزها نهائياً.

2 - التطور اللساني المسبق واكتساب الأصوات الوظيفية

خلال السنة الأولى من الحياة، ثمة قدرات تواصلية وإدراكية مختلفة تتطور بشكل تساهل في لكي تشكل بين الشهر الثامن والعاشر مجموعاً من الشروط المسبقة لا نناق الكفاءة اللسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويستند تطور اللسان بالفعل إلى حافز قوي للتواصل الكلامي مع الآخرين، وهو حافز فطري جزئياً ولكنه يقتني خلال السنة الأولى. ويعد أمراً ضرورياً تطور القدرة على تصنيف الأشياء، وهذا هو أساس التسمية والمرجع. وبالتزامن معاً، تم إحداث تقدم في القدرة على المحاكاة، وهي قدرة ضرورية لإعادة إنتاج النماذج

الصوتية والإيمائية الجديدة، وكذلك في قدرة الذاكرة على الأمد القريب ولكن هذا على وجه الخصوص هو التطور في القدرة على إدراك أصوات الكلام وإنتاجها - وبقول آخر، فإن هذا هو تطور الأصوات الوظيفية - وهي البادرة الرائدة الأكثر مباشرة للسان، وذلك لأن الصوت يمثل الناقل المفضل للسان المتمفصل.

لقد حصل تقدم هائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة في دراسة إدراك إنتاج كلام الأطفال الصغار جداً. ولقد كان إيماس واحداً من الأوائل الذين درسوا إدراك اللسان عند الرضع مستعملاً تقنية التابع غير الغذائي (يعمل الطفل إلى الرضاعة بشكل أقوى عندما يسمع شيئاً جديداً أو مهماً)، كما كان من الأوائل الذين بينوا أن الأطفال ذوي الأشهر القليلة يسمعون تباينات صوتية دقيقة، وإن لهم على غرار البالغين، إدراكاً تصنيفياً لأصوات الكلام. وإن الأبحاث التي أنجزها فيما بعد «ميلهير» ومعاونوه، ترى أن الرضع قادرون على التمييز الدقيق بين المثيرات اللسانية: إنهم يقومون بردود فعل مختلفة إزاء لغتين مثل الفرنسية والروسية، ويظهرون ميلاً إزاء الآثار العروضية مثل التنغيم، ولكنهم يبدون قادرين على التمييز بين المقاطع المختلفة. ثم إن هذه القدرات السمعية المدهشة للمواليد الجدد، قد أفضت إلى الفرضية - وهي موضع جدل - التي تقول يمتلك البشر جهازاً فطرياً عالي التخصص لالتقاط أصوات الكلام.

إن التيارات الحديثة في البحث حول الإدراك لتنعطف نحو ما كنا نسميه أحياناً «التعلم عن طريق النسيان». وفي الواقع، فإن الرضع قادرون بالقوة، منذ الولادة أو في الأسابيع الأولى من الحياة، أن يدركوا كل التباينات الصوتية المستعملة في اللغات الطبيعية، بما فيها تلك التي تكون لا فائدة منها في لغتهم الطبيعية. فالرضيع الياباني مثلاً، يدرك التباين بين /a/ و /æ/ الذي يجد البالغون صعوبة بالغة في سماعه، وذلك لأنه لا يعد جزءاً من التعارض الملائم لليابانية. وإننا لنستطيع إذن أن نتساءل متى وكيف يُضَيِّع الأطفال هذه القدرة البدئية في التوجه نحو التباين الملائم في لغتهم، مروراً من مرونة المنطلق إلى بنى أكثر صلابة ولكن أكثر فعالية. ويبدو أن هذا الضياع الاصطناعي، أو أن هذا الكبح لإدراك الأصوات، إنما يتم ما بين الشهر الثامن إلى الشهر الثاني عشر.

إن دراسة إنتاج الكلام أكثر قدماً، ولكنها استفادت من التقدم الحديث للتحليل السمعي. ولقد نعلم، منذ زمن بعيد، أن الأطفال يبدأون ما بين الشهر 2/ و 6/ بإنتاج أصوات كلمات صوتية، والـ /a/ عموماً هو الصامت الأول. وأما الثغثة الأصولية، مع إدخال للصوامت ومضاعفة مقطعية في الغالب (دادادا)، فتظهر عموماً ما بين الشهر 6/ و 8/. ويثبت النسق الصوتي الوظيفي في السنة الثالثة، وسيتم التمايز في الأصوات كمالاً نحو العام الخامس، مع أن بعض القابضات الصماء والجهورية تستطيع أن لا تكون صحيحة

التمفصل مع بعضها قبل السابعة أو الثامنة. وبالتطابق مع بعض فرضيات جاكسون، فإن التطور في إنتاج الأصوات يبدو أنه يتبع منطق التعقيد السمعي المتباين على الأقل. وكذلك، فإن المحيط يهيمن بقوة على تطور الصوت الوظيفي - تكرار بعض الكلمات في اللغة المحكية لمحيط الطفل - كما تهيمن البنية الصوتية الوظيفية للغة التي هي في طور الاكتساب. ونحو ما بين الشهر السادس والعاشر، تبعاً لأعمال «يوايسون - ناري» مثلاً، فإن النماذج المجهورة للثنغثة تأخذ شكل نماذج اللغة التي نتعلمها. وسيكون التطور الصوتي الوظيفي، منذئذ، في تفاعل وثيق مع التطور المعجمي والقاعدي للطفل.

3 - بناء النسق اللساني

يتضمن إنشاء النسق اللساني بالنسبة إلى الطفل إقامة القيود الأساسية للغة وإدماجها. وينتج هذا الإنشاء عن التفاعل بين تنقية الكفاءات التواصلية، وتوفير المراقبة الصوتية الوظيفية، والتطور المعجمي، وبين إقامة القيود القاعدية الرئيسة. وإننا ننظر إلى هذا الإنشاء بوصفه إنشاء تسمه أربع مراحل مفتاحية: بداية الفهم، وإنتاج الكلمات الأولى، وانبثاق التوليف، والتعقيد.

وإننا لنقبل عموماً أن تكون البراهين النسقية الأولى «لفهم الكلمات» معطاة من الشهر الثامن إلى العاشر، وذلك عندما يستجيب الأطفال بشكل ملائم لبعض الأوامر والنواهي. وتأخر بداية «إنتاج الكلمات» قليلاً، والسبب لأن الكلمات الأولى المتواضع عليها تظهر عموماً من الشهر الحادي عشر إلى الشهر الثالث عشر. وأما حجة ألفاظ الإنتاج والاستقبال فبطيئة نسبياً، وهي تصل إلى نهاية السنة الثانية، وذلك لكي تتسم من الشهر الثامن عشر إلى الشهر العشرين بتسارع تدل عليه الكلمة «انفجار الألفاظ». ويتصاحب انفجار الألفاظ بتغير في تركيبه: يضاف إلى الأسماء التي تكون وظائف للوسم والمطلب، قضية متساعدة من العناصر الإستنادية مثل الأفعال والصفات التي تسمح بتوزيع الخصوصيات على المراجع. وثمة ملاحظتان تمت ملاحظتهما غالباً في اكتساب هذا المعجم الأول: التعميم التحتي وخاصة التعميم الزائد. ويقضي «التعميم الزائد» بتطبيق وسم فعلي على مجموع من المراجع أكثر سعة مما هو مستعمل في لغة البالغ: يسمي الطفل «بابا» كل البالغين من جنس الذكور، أو «كلب» على كل الحيوانات التي تمشي على أربع أرجل. وتتمثل السيرة التي هي على العكس من هذا، في كون التعميم التحتي يقضي مثلاً بإشراك المصطلح «حذاء» مع أحذية الأم فقط.

ونلاحظ «التوليفات الأولى للكلمات» عموماً من الشهر /18/ إلى /20/، وإنها لتتلاقى مع انفجار الكلمات. وإنها لتسجل بهذا مرحلة رئيسة في تكوين النسق اللساني

للطفل، وذلك لأن الوجه التوليقي هو سمة جوهرية للسان على وجه الدقة. ولقد درست كثيراً، عند الأطفال الذين يكتبون لغات متعددة أشكال هذه التوليفات للكلمات ومضمونها. وتتميز هذه العبارات من منظور شكلي بغياب الواسم الصرعي القاعدي (ملا يوجد تصريف كلامي ولا اسماء للجنس، أو للعدد)، وبندرة الكلمات الوظيفية أو بعابها (أدوات التمرير، حروف الجر، الأفعال المساعدة، الروابط، الضمائر)، وهذا ما أعطى للسان الصبية الصغار، وهو لسان محمل دلالي على نحو خاص، اسم «اللساني البرقي». وفي الشغف الذي تميزت به السنوات الستين إزاء النماذج اللسانية، حاول بعضهم وضع وصف شكلي أكثر طموحاً: استعمل «برين» مصطلح «القواعد المحورية» بغية تمييز بنية هذه العبارات. ولقد اقترح نموذجاً للتحليل يقبب السمات الدلالية والوظيفية للسان. وأما العلاقات الدلالية التي تعبر عنها علاقات الكلمتين، فلها سمة شاملة مطلقة: يعبر الأطفال الذين بلغوا العشرين شهراً عن رغبات أو عن رفض («أيضاً كانوا»، «ليس خبزاً»)، وإنهم يشير إلى وجود المرجع، وإلى ظهوره أو اختفائه («ذهب بابا»، «يدلون على علاقة الملكية» «ماما حذاء»، أو المكان («بابا مكتب»)، ويخصصون صفة المرجع («حارة قهوة»)، ويعبرون عن العلاقة بين الفعل والفاعل والخاضع («مكسور وعاء»).

وتترجم بداية التعقيد اثباتي الأدوات اللسانية الخاصة، والمتغيرة تبعاً للغات، كما إنها تضع سنناً للمعاني. ولذا، فإن نظام الكلمات، والأصوات الوظيفية، وعدداً من البنى النحوية، لتعد الآثار الشكلية الرئيسة التي تستخدم في تمييز العلاقات القاعدية. ولقد نجا بالسرعة التي يسيطر فيها الطفل الصغير على الضوابط التابعة الأساسية للغة. فنجد الشهر 30/ تكون جلي العبارات منتظمة بشكل سليم. وإن وضع مختلف الأنساق التحتية للوحدات البنيوية الصغرى وللبنى النحوية في موضعها إنما يتم بالتدرج ابتداء من عامين ويتحقق الجوهر منها من 5/ إلى 6/ سنوات.

وتبعاً للغة المكتسبة وللأطفال، فإنه يوجد تنوع كبير في طبيعة الأشكال التي يتعلم الطفل استعمالها لكي يضعوا شرعاً للعلاقات القاعدية وفيما يسمى ظهورها المبكر. وإن عدداً من السمات القاعدية تظهر مع ذلك عمومية مدеше. ولقد كان ملاحظاً أن نظام ظهور الماصر القاعدية الرئيسة متطابق تقريباً بالنسبة إلى الأطفال الذين يتعلمون اللغة نفسها. وهكذا، فإن «براون» في الدراسة التي أقيمت حول الأطفال الثلاثة «آدم» و«حواء» و«سarah»، قد فحص ظهور 14/ تصنيفاً رئيساً من الوحدات البنيوية الصغرى القاعدية في الإنكليزية، ووجد ثباتاً مؤكداً بشكل واسع فيما بعد: إن الوحدة البنيوية الأولى التي تم اكتسابها، هي تلك التي تأخذ الشكل المتدرج في «ing»، ثم تظهر بعض حروف الجر، ثم الواسم «s» لجمع الأسماء، إلى آخره.

وتبدو، من جهة أخرى، بعض الظواهر التي تمت ملاحظتها أثناء التطور الفاعدي، عامة جداً. وإنها توجد، بشكل مماثل، عند أطفال يكتسبون لغات مختلفة. وتمثل هذه الحالة ظاهرة «التعميم النحوي الزائد»، وذلك أثناء زيادة التعميم المعجمي التي تمت الإشارة إليها من قبل. وتوجد مثلاً مرحلة من الاكتساب، حيث نلاحظ في المنتجات المعقولة للشباب الناطق بالانكليزية استعمال أشكال كلامية غير منتظمة وخاطئة مثل "goed" بينما هؤلاء الأطفال أنفسهم كانوا قد أنتجوا في السابق الشكل السليم "went". وتوجد بعد ذلك معاً الأشكال السليمة وغير السليمة خلال بعض الوقت، وذلك قبل أن تصبح الأشكال السليمة مثبته بشكل نهائي. وإن الأخطاء المماثلة للأطفال الفرنسيين معروفة جداً، وإن كل الناس ليتلذذون بسماع عبارات مثل "ils sontaiet" وأخرى مثل "j' ai rendu". وتعد هذه الأخطاء مهمة على نحو خاص، لأنها تقترح توالياً لسراحل الاكتساب: إننا نحسب عادة أن الطفل، في مرحلة أولى، ينتج الشكل الصحيح الذي استخرجه عموماً من المدخل وتم حفظه في الذاكرة كما هو، بينما هو إذ يصل إلى مرحلة لاحقة، فإنه لا يكتفي بتقليد ما يسمع، ولكنه يعطي لنفسه ضابطة. وفي النتيجة ضابطة لصياغة الماضي - وإنه ليعمم هذه الضابطة خارج حقل تطبيق، منتجاً والحال كذلك أشكالاً غير منتظمة، وخاطئة، ومبينة على نهج الأشكال المضطربة.

ويمكننا أن نساهل إذا كان ثمة استراتيجيات شاملة يستعملها الطفل لكي يبني قواعد لغته. فنحن إذ نتفحص اكتساب اللغات المتباينة فيما يتعلق بالأدوات الشكلية التي نستعملها، فإننا نجد أن «سلويان» قد كان واحداً من الأوائل الذين استندوا إلى المقارنات البين لغوية لكي يستخرجوا اضطرابات مقترحة بوصفها «مبادئ شاملة للمعالجة». وقد كان المبدأ الأول من مبادئ المعالجة هو أن الأطفال يعيرون انتباهاً خاصاً إلى أواخر الكلمات. وإن هذا المبدأ قد استنتج من عدد معين من الملاحظات المقارنة المتوافقة - مثلاً إن التعبيرات المكانية تظهر في الهنغارية في مرحلة مبكرة حيث تكون قد وضعت لها شرع أكثر من الوضع اللاحق في الصربية الكرواتية حيث تكون معبراً عنها بوساطة حروف الجر. وثمة مبدأ آخر وهو أن انتباهاً متفوقاً يعطى لنظام الكلمات في المعالجة. وإن قائمة الشموليات التي وضعها «سلويان» لتعد طويلة وممدودة تبعاً للموارد. ولكن قائمة المشروع تكمن أيضاً في تنمية الإجراء المقارن الذي يظهر أن إقامة العلاقة بين الدال والمدلول لا تتم بسهولة متعادلة في كل نماذج الشرع وأنه ربما يوجد تفكيك للشرع في تعلم الوسائل اللسانية بفعل المفهوم نفسه في لغات مختلفة. وإن المقارنة بين اللغات التي تطورت منذ ذلك الحين تشير إلى دور الاختلافات بين اللغات في سيروية الاكتساب. وإن الأبحاث التي نم إجراؤها في إطار نموذج المنافسة الذي أقامه «باتيس» و«ماك ويني» يقترح أن يكون نظام اكتساب الآثار

القاعدية في لغة من اللغات رهن الصحة النسبية لهذه الآثار - ثقلها، استعاضها، إمكان اشتغالها - في هذه اللغة. وهكذا، فإن الطفل الناطق بالإنكليزية، في فهمه للجمل، يستند إلى نظام الكلمات في وقت مبكر، وهو أثر مهيمن في الإنكليزية، بينما الطفل الذي يتعلم لغة إعرابية مثل الهنغارية أو التركية فإنه سيكون فيها أقل حساسية بكثير.

وتتساءل الأبحاث الحالية أكثر فأكثر ليس فقط عن المتغيرات البين لغوية، ولكن أيضاً عن «المتغيرات البين فردية» في طور اللسان. وتكون بذلك قد أشرنا بأن المتغيرات تستطيع أن تؤثر على إيقاع الاكتساب المعجمي والقاعدي، كما تستطيع أن تؤثر على أساليب التعلم، ذلك لأن لبعض الأطفال طريقة في الوصول إلى اللسان «تحليلية» أكثر وأخرى أكثر «كاملاً».

4 - الاكتسابات المتأخرة

إذا كانت القيود الأساسية للنسق اللساني قد أقيمت ما بين السنة الرابعة والخامسة، فإن التحويلات المهمة التي تنتج بعد ذلك في استعمال اللغة، تظهر بأن الكفاءة اللسانية تتابع تطورها إلى أبعد من السنة الخامسة. وبالإضافة إلى تعلم الشرع المكتوبة، فإن هذه المرحلة الأخيرة تكون موسومة بتحويلات نوعية، ودقيقة على الأغلب. وإننا نستطيع أن نأخذ من بينها أربعة نماذج للتقدم: الوصول المتصاعد لبعض البنى النحوية، وإعادة تنظيم الشبكات المفهومية والدلالية، وتطور تماسك الخطاب والكفاءة اللسانية الواصفة.

«إن التمكن من بعض البنى النحوية المعقدة، مثل صيغ الشرط، وبعض النماذج النسبية أو المطاوعة، لا يتم تنفيذاً إلا في وقت متأخر. وهكذا نعلم أن الطفل من النادر أن يصوغ الجمل المبنية للمجهول قبل السنة السابعة أو الثامنة، وأنه، إذا كان يفهم منذ السنة الرابعة والخامسة الجمل المبنية للمجهول «غير المقلوية» (من غير لبس بخصوص الفاعل، مثل «هذا الدواء مكتوب من لدن الطبيب»)، فإنه يستطيع حتى سن 8-9 أن يدع نفسه لكي يواخذ بفخ الجمل المبنية للمجهول المقلوية (من نموذج «الولد مدفوع من لدن الفتاة»). ويمكننا أن نوضح بأن التقدم في التمكن النحوي يترجم تقدماً في الوصول إلى الأشكال. فالأطفال في سن الثالثة قادرون على إنتاج، عرضياً، جملة مبنية للمجهول عندما يحضهم الوضع التجريبي على ذلك، ولكنهم يفضلون تجنبها. بينما في الوضع نفسه فإن غالبية إنتاج البالغ إنما تكون من الجمل المبنية للمجهول. وهكذا، فإن تحسين الأداء القاعدي مع العمر، يكمن في أن بعض البنى المعقدة تصبح معاً أكثر، كما يصبح الوصول إليها أكثر سهولة.

وتعد «إعادة التنظيم الدلالي التدريجي للأنساق اللسانية التحتية» وجهاً مهماً آخر

للتطور اللساني بعد الخامسة. ولقد أثبت عدد من الأعمال أن ظهور صيغة في لسان الطفل لا يستلزم أن يكون لهذه الصيغة بالنسبة إليه الوظائف نفسها ولا كل الوظائف التي تقوم بها في لغة البالغ. فإن يستعمل الطفل كلمة، فإن هذا لا يعني أن له معها بتطابق مع فهم البالغ. وإن التجارب الدقيقة جداً غالباً ما تكون ضرورية من أجل تحديد أي مكوبات المعنى يكون بدائياً وأياً يكون مجهزاً بالتدرج وفي وقت لاحق. وإن الأمثلة على إعادة التنظيم الدلالي والتي يتم تنظيمها بالتدرج ما بين سن 4/ و 11/ عديدة. ولكي نكتفي بمثل واحد، سنذكر الدراسة الشهيرة التي قام بها كارميلوف - سميث عن اكتساب محددات الاسم في الفرنسية. وهي دراسة تظهر أن التعددية الوظيفية لأداة التعريف لا تنشأ إلا رويداً رويداً: إن وظائف وصف الجنس والعدد لتكتسب أولاً، بينما وظيفة وصف السمة معرفة/ نكرة للاسم فلا يتم التحكم بها فعلاً قبل سن السابعة.

ويعد «التقدم في التماسك الاستدلالي» سمة لتحولات اللسان بعد أن يكون النسق اللساني الأساس قد تكوّن. ولقد رأى «كارميلوف-سميث» أنه ينتج بين السنة 4/ و 6/ تنظيم كامل للسان، مع مرور من «قواعد ضمن جمالية»، حيث تستعمل العناصر القاعدية للتعبير عن معاني في داخل الجملة نفسها، إلى «قواعد ما بين جمالية»، حيث تستعمل هذه العناصر نفسها - كالضمائر مثلاً - لكي تدل على العلاقات بين الجمل. وثمة ما بين السنة 4/ و 11/ تقدم مهم ملحوظ في بناء القصص، وخصوصاً في الطريقة التي يتعلم فيها الأطفال استعمال واسمات الدخول إلى المرجع والاحتفاظ به (أدوات التعريف، الضمائر، التقديم، إلى آخره)، أو عندما يتعلمون التحكم بالتنظيم الزمني. ويصاحب «تطور القدرة على الوصف اللساني» هذا التقدم، ويطلق هذا الأمر مجموع الأنشطة التي تستلزم، ضمناً أو علناً، رد فعل من الطفل على اللسان. وتتجلى قدرة اللغة الواصفة بأشكال متعددة جداً، ويتطور بعضها بالتدرج بعد السنة 4/ : هذه هي حالة تسوية الخطاب مثلاً في العمر المابين تخاطبي، وفي الأحكام عن التصويب اللفظي أو النحوي للمخاطب، أو عن ملاءمته التداولية، وكذلك عن الدعاية اللسانية التي تلعب على انتهاك الضوابط النحوية أو النواضعية المعتادة.

■ نعد، فيما يتعلق بمختلف وجوه التطور اللساني، تحليلات ومراجع في كتب عامة تمت الإشارة إليها في «علم النفس اللساني» قسم «مقاربة التطور الذهني» وتوجد من جهة أخرى كتب متنوعة جماعية تقدم «حالات من الفن» خصوصاً:

P Fletcher et M Garman, Language Acquisition: Studies in First Language Development, Cambridge, 1979 et 2e éd. 1986; E. Wanner et L. Gleitman (eds), Language Acquisition: The State of the Art, Cambridge, 1982; B. MacWhinney

(ed.), *Mechanisms of Language Acquisition*, Hillsdale, 1987; P. Fletcher et B. MacWhinney (eds.), *Handbook of Child Language*, Oxford, 1995.

وأما عن الأبحاث حول التعلق الفرنسية، فانظر :

J.-P. Bronckart, M. Kail et G. Noizet (eds.), *Psycholinguistique de l'enfant: recherches sur l'acquisition du langage*, Neuchâtel, 1983; M. Moscato et G. Pieraut-Le Bonniec (eds.), *Le Langage: construction et actualisation*, Rouen, 1984; G. Pieraut-Le Bonniec (ed.), *Connaître et le dire*, Bruxelles, 1987; M. Kail, "Le développement du langage et les sciences cognitives", *Psychologie française*, numéro spécial 1994

بخصوص الأسس البيولوجية للسان واكتساب الكلام :

E.H. Lenneberg, *Biological Foundations of Language*, New York, 1967; D. Premack et A.J. Premack, *The Mind of an Ape*, New York, 1983; J. Mehler et E. Dupoux, *Naître humain*, Paris, 1990, chap. 5; E. Bates, D. Thal et J.S. Janowsky, "Early language development and its neural correlates", in I. Rapin et S. Segalowitz (eds.), *Handbook of Neuropsychology*, vol. 6, Amsterdam, 1992; R. Jakobson, *Fundamentals of Language*, La Haye, 1956; P.D. Eimas, E.R. Siqueland, P. Jusczyk et J. Vigorito, "Speech perception in infants", *Science*, n°171, 1971; B. de Boysson-Bardies (ed.), *Developmental Neurocognition: Speech and Face Processing in the First Year of life*, Dordrecht, 1993; B. de Boysson-Bardies, "La perception du langage: une activité préformée", in V. Pouthas et F. Jouen (eds.), *Les Comportements du bébé: expression de son savoir*, Liège, 1993.

حول بداية المعجم والقواعد، انظر :

R.W. Brown, *A first Language*, Harvard, 1973; M. Bowéman, *Early Syntactic Development: A Crosslinguistic Study with Special Reference to Finish*, Cambridge, 1973; F. François, E. Sabeau-Jouannet et M. Sourdoot, *La Syntaxe de l'enfant avant 5 ans*, Paris, 1977; M. Maratsos, "Some current issues in the study of the acquisition of grammar", in P. Mussen (ed.), *Charmichael's Manual for Child Psychology*, New York, 1983; E. Bates, I. Bretherton et L. Snyder, *From First Words to Grammar*, Cambridge, 1988; E. Clark, *The Lexicon in Acquisition*, Cambridge, 1993.

حول المقاربات المابين لغوية والاختلافية، انظر :

Sur les approches interlangues et différentielle: D.I. Slobin (ed.), *The Crosslinguistic Study of Language Acquisition*, vol. 1 et 2, Hillsdale, 1985; M. Kail, "L'acquisition du langage repensée: les recherches interlangues (1) et (2)", *L'Année psychologique* 83, 1983; E. Espéret, "L'acquisition différentielle du langage", in M. Reuchlin, J. Lautrey, C. Marendaz et T. Ohlman (eds.), *Cognition: l'individuel et l'universel*, Paris, 1990.

علم أمراض اللسان

PATHOLOGIE DU LANGAGE

يفترض النشاط اللساني وجود تنظيم وعمل ملائم، وليس فقط وجود أجهزة المستقبلين والمستجيبين مثل الأنفاق السمعية والعضوية، ولكن أيضاً مثل النسق العصبي، والمركزي والهامشي. وإن عسر عمل هذا الجهاز العصبي الفيزيولوجي ليعد هو أصل مختلف اضطرابات التواصل الكلامي. وتنتج «اضطرابات اللسان» بالمعنى الدقيق للكلمة، أو الحبسة، عن مرض محدود في النسق العصبي المركزي. ويجب أن تتميز من الاضطرابات الأكثر بدئية وذات الطبيعة المحركة أو الحسية التي تتناسب مع تعطل في عمل الأعضاء المحيطة بالإرسال وبلاستقبال، مثل الشغطة مثلاً، والتي تمثل اضطراباً كلامياً. ويجب أن تتميز كذلك الاضطرابات التي تتصل عموماً بالتواصل وترجم تغيراً سلوكياً للذات إزاء العالم. وهذا ما نلاحظه مثلاً عند الذات الذهانية والعصبيين.

وتشكل دراسة الحبسات، منذ القرن التاسع عشر، الموضوع المفضل لعلم أمراض اللسان. فلقد تم تنفيذها بداية بشكل جوهري من خلال منظور تشريحي سريري. وأضيف إلى هذا المنظور، في وقت حديث، مقاربة لسانية عصبية تدمج إسهامات الفكر اللساني والنفس اللساني. وكذلك، فإن علم الحبسة يحدد ميداناً مهماً هو البيولوجيا العصبية، واللسانيات، وعلم النفس. وإنه ليعد واحداً من أهم مصادره المعلومات حول التنظيم العصبي للسان. وذلك لأنه يسمح بإقامة علاقة بين اضطراب اللسان وخلل الدماغ بأشراك التوضع الضمن دماغي الدقيق مع هذا الخلل. وإنه ليشكل أيضاً بالنسبة إلى اللساني وإلى عالم النفس اللساني ينبوعاً مهماً للمعلومات بخصوص عمل اللسان، وذلك لأن المصابين بالحبسة يمثلون اضطرابات اصطفاية ومختلفة عن بعض وجوه القدرة اللسانية. وتعد مثل هذه الفوضى الجزئية طريقاً إلى تحليل عمليات المعالجة التكوينية للنشاط اللساني الذي يشكل عادة كلاً متماسكاً عند الذات العادية في الوضع الطبيعي.

الحبسة اضطراب في اللسان يظهر بعد عطل في النسق العصبي وعندما يكون اللسان موجوداً عند فرد قد أصيب بمرض دماغي. وإننا لنحتفظ عموماً بالمصطلح «حبسة» لمرض محدود (بوري) متعلق بالنسيج العصبي، ويكون موضعه غالباً في الجزء المركزي لنصف كرة الدماغ اليسرى. ومع ذلك، فإن بعض المؤلفين يتكلم عن «حبسة المعنويين» في حالة العطل المنتشر للنسق العصبي المركزي، واللامس بهذا السبب سطوح اللسان ويمثل علم مرض الحبسة تنوعاً كبيراً من الاضطرابات التي تنتشر على مستويات مختلفة السيوريات التي تتنافس في إنتاج الرسائل اللسانية وفي فهمها. ولكي نعطي ملمحاً عن طبيعة اضطرابات الحبسة وعن تنوعها، فإننا سنبدأ أولاً بعلم بسيط للإشارة بتأسس على الملاحظة السريرية وعلى نموذج النشاط اللساني المصاب. وهكذا، فإننا نستطيع عموماً أن نعارض اضطرابات التعبير، الشفوية أو المكتوبة، مع اضطرابات الفهم.

ونستطيع «اضطرابات التعبير الشفوي» أن نذهب إلى حد الخرس أو الغياب الكلي للإرسال الكلامي. وهذه حالة نظهر غالباً في بداية مرض وتسبق اختزالاً كمياً. ويمكن لإنتاج الكلام أن يتأثر «بشذوذ سرعة النطق»: يجد السائل نفسه، أو المائع الكلامي، متضيراً، ومختزلاً (النطق البطيء، الوقف المتكرر) أو المنسارع (هزيان). كما يمكن أن يتأثر بتخفيف نغم الخطاب، أو «بمسر العروض» (ميل إلى التقطيع). وأما الاضطرابات المعجمية والدلالية الأكثر تميزاً فهي الفوضوية والمناقلة. وأما الفوضوية، أو نقص الكلمة، فهي العقبة أو استحالة إنتاج كلمة، وهي الإضراب الذي يظهر في اللسان العفوي على شكل تردد، وهي استعمال الكلمات العامة استعمالاً استبدالياً مثل كلمة «شيء» أو الإطناب. وأم المناقلات، فهي تحولات الكلمات التي تستطيع أن تلامس التحقق الصوتي (مثل المريض يكرر. «كوتليكو» بدلاً من «كوكليكو» - خشخاش مثوره)، أو تتناسب مع تحولات في الوحدات البنوية الصغرى (استبدال كلمة بأخرى تشبهها شكلاً)، أو هي تحولات دلالية (استبدال كلمة بأخرى لها معها علاقة تصورية: مثل أن يقول المريض «بد» عند ما نشير له إلى «القدم»). ويمكننا أن نلاحظ أيضاً وجود قوالب، تقوم بإرسال المتكرر والشبه آلي للمقطع اللساني نفسه: مثلاً إن التعبير «يا قداسة اسم الاسم» الذي خدم بودليير في التواصل، قد أصيب بالحبسة في نهاية حياته. ولقد لاحظنا غالباً من جهة أخرى أن بعض العناصر الكلامية التي هي آلية على نحو جيد، مثل التعجب أو عبارات المجاملة، المرسومة بقيمها الانفعالية و/ أو بتكرار استعمالها العالي في اللغة، لتقاوم المرض بصورة أفضل من المكونات ذات القيمة الافتراضية. وإن هذه الظاهرة المعروفة باسم مبدأ «بابارجير

- جاكسون»، لتفترح فصلاً بين قطب الإنتاج الآلي وقطب الإنتاج الإرادي. وترجم الحبة التركيبية والاضطراب النحوي انتهاكاً لضوابط القاعدية، وإنهما ليتجلبان في اختزال الواسحات الصرفية والبنى النحوية وتبسيطها. ولقد نعطي اسم «حُبَيْبَة» للإنتاج الكلامي الذي يمثل تكراراً مثل المناقلات، والألفاظ المستحدثة، والاضطرابات النحوية، والذي قد يكون غير مفهوم بالنسبة إلى السامع. ويمكن لاضطرابات التعبير المكتوب أن توصف بشكل متساق: الحذف، والاختزال الكمي، وتعمير الكتابة (تشويه الكلمات واستبدالها)، والحبة التركيبية، والاضطراب النحوي. وكقاعدة عامة، تكون اللفظة المكتوبة مصابة أكثر من اللفظة المتكلم بها، ولكننا نلاحظ استثناءات مهمة على هذا المبدأ. فلقد نرى خصوصاً أن لا تكون اللفظة المكتوبة مضطربة إلا بشكل تابع للغة المتكلم بها. وتوجد من جهة أخرى اضطرابات كتابية غير لسانية على وجه الدقة. وهي تعد جزءاً من عطل نسق المراقبة البصري المحرك للإشارة.

وأما «اضطرابات الفهم» فهي أكثر صعوبة على التمييز من اضطرابات التعبير. فمصمم النطق البحث، مادام موجوداً، فإنه سيكون موسوماً بضياغ مطابقة الأصوات المفاجئة وتمييزها، بينما التعرف على الضوضاء وعلى الألحان الموسيقية فيبقى محافظاً في معظم الأحوال. ونستطيع أن نميز من بين الاضطرابات الاصطناعية للفهم، تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الصوتية السيئة للرسالة، وكذلك تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الدلالية للمعلومات. وتسمى اضطرابات القراءة عادة «عجز القراءة». وهو عجز يغطي عجز القراءة العمهي، ويعد جزءاً من الاضطراب الإدراكي البصري، كما يغطي عجز القراءة الناتج عن الحبة، وهو يصيب على المعالجة اللسانية للرسالات المكتوبة. وعندما تكون الاضطرابات إدراكية، فإن قراءة الكلمات (العجز عن القراءة الكلامية) تكون أكثر اضطراباً من قراءة الحروف (عجز عن القراءة الحرفية)، بينما تبدو هذه العلاقة معكوسة في العجز عن الفراء الناتجة عن الحبة. فلقد غيرت الأعمال الحديثة التحليل السيميائي لاضطراب القراءة، مقترحة التمييز بين عسر القراءة المرنية (إن الكلمات المرسله تقترب كتابياً من الكلمات الهدف)، وعسر القراءة السطحية، حيث تنتج الأخطاء عن تطبيق سوء لضوابط التناسب الكتابية/ الصوتية، وبين عسر القراءة العميقة، حيث تنتج المناقطة عن الاختلاط الدلالي.

ويمثل الشخص المصاب بالحبة تركيباً معيناً لبعض الاضطرابات. ومن جهة أخرى، فإن مستوى اندماج المواجه الإدراكية للمصابين بالحبة متغير. وإننا نستطيع أن نلاحظ، حتى في بعض الحالات الخطيرة للحبة، محافظة جيدة على القدرات المنطقية للمريض. وإننا لنعرف أيضاً حالة ذلك الموسيقي الذي أصبح مصاباً بالحبة بعد أن بلغ

السابعة والسبعين، وذلك عقب سُداد، فلم يعد يستطيع أن يكرر كلمات أو أن يضع جملاً، ولكنه احتفظ بكامل كفاءاته الموسيقية سليمة.

2 - الحبسة والموضع الدماغي للسان

إن القصد المركزي لدراسة الجهاز العصبي المنطقي للحبسة يتمثل في حمل مختلف أشكال الاضطرابات على أعطال دماغية محددة، وبهذا نتحقق من المكان الذي أصيب فيه النسق العصبي بمعطّل وظيفي. ولكن من خلال موضع الأعطال، فإن موضع الوظائف اللسانية هو الذي يعد رهان البحث. فالمقصود هو تحديد جوهر التفسير العصبي للنشاطات اللسانية وإنشاء خريطة للمسطوح الدماغية المسؤولة عن اللسان.

ولقد نعلم أن عالم التشريح «غال»، في بداية القرن التاسع عشر، قد افترض الفكرة التي تقول توجد علاقات بين الدماغ والمواهب العقلية. ولقد أعلن «بروكا» في عام 1861، مستنداً إلى ملاحظات سريرية، للمجتمع العلمي بأن ضياع اللسان المنطوق مرتبط بمعطّل في موقع الالتفاف الجبهي الثالث. ولقد حدد بعد عدة سنوات أنه يجب على هذا المعطل أن يصيب نصف الدماغ الأيسر خصوصاً. وحدد ويرنيك، في عام 1874، الحبسة الحسية التي تقيم علاقة مع المنطقة اللاحقة للنصف الأيسر (الالتفاف الأول والثاني الزميين). وهكذا، فإن حركة الحصر التي ابتدأت في منتصف القرن التاسع عشر قد تابعت حتى العصر الحديث، مصحوبة بوصف مفصل للوظائف أكثر فأكثر ولمناطق الدماغ التي تشترك معها. وإنه على الرغم من عدد من المراجعات النقدية-والتي يعد رد الفعل الإجمالي الذي أبداه ماري في بداية القرن واحداً من الأمثلة الأكثر نسقية- فإن النموذج المهمين للتنظيم الدماغي للسان ليتمثل في التيارات «الترايبية» و«الترايبية الجديدة» التي وضعها الوصف بوصفها تيارات لـ«ليشتيم» (1885)، ولـ«ديجيرين» (1914)، وفي وقت حديث أكثر لـ«جيشوايند» (1965). وإن هذه النماذج لتجمل بدهياً وجود المراكز الدماغية المتميزة في النسق المركزي العصبي، حيث تنجز عمليات خاصة للمعالجة، وطرق للترابط تسمح بالعبور من السائل العصبي لأحد المراكز إلى الآخر. وبعد هذا الوصف مقبولاً حالياً على وجه الإجمال وكذلك، فإن الاتفاق عام على وجود «منطقة للسان» مسؤولة عن معظم الوظائف اللسانية القائمة في النصف الثاني والمتمركزة حول شق «سلفيوس». وإننا لنقبل على وجه العموم وجود مركزيين قشريين للسان: مركز مكوّن للتلقّي الرئيس في الفلق الزمني الأيسر (سطح ويرنيش)، ومركز آخر مكوّن للتعبير محصور أماماً في فلق الجهة (سطح بروكا). ولقد نرى أن هذين المركزين تربط بينهما الحزمة المقوسة التي ستسمح بتقليد الأصوات وتفضيل تعلم الكلام. ويضاف إلى المركزين الرئيسيين الشية المقوسة، أو

الدائرة المزوية، والتي ستكون قائمة في اللسان المكتوب على وجه الخصوص.

وتجر قطعة مختلف المراكز أو طرق الاشتراك ميدئياً أشكالاً مختلفة من الحبة ويثير عطل في سطح بروكا «حبة بروكا»، وهي تسمى أيضاً «حبة وحمة». وإنها للتمير جوهرياً باضطراب حاد في النطق وفي التعبير (اضطراب في سرعة النطق وفي النغم وحبة تركيبية مصحوبة بتشوش الكتابة)، بينما الفهم فيظل بعيداً عن هذا إلى حد ما ويمضي العطل في سطح ويرنيز إلى حبة ويرنيز أو إلى الحبة الحسية. وهي تتميز حصراً بإصابة فهم اللسان إصابة شديدة، كما تتميز أيضاً ببعض اضطرابات التعبير وهكذا، بصان النطق والسبلان، كما تصان القاعدية، ولكن مضمون الرسالة مضطرب جداً (المنافلة: الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة. حسية: كلام المصاب بالحبة). وسيكون عطل منطقة الإرسال مسؤولاً عن «حبة النقل»، والتي تنسم خصوصاً باضطرابات تكرار الرسائل اللسانية ويتعطل القراءة بصوت جهوري. وتعد المحاولات التي تتطلع إلى حصر أنواع الحبة وإحصائها أكثر من أن تحصى، ولكن المناقشة تبقى مفتوحة غالباً، وإن كان ذلك أحياناً على مستوى بدائي من الحصر. ويبقى مع ذلك أن المعرفة، وإن كانت دقيقة، بمكان العطل الدماغي لا تستطيع أن تكفي لتمييز سمة ظاهرة المرض، ومعناها، وتطورها.

ونفسي قضية حصر المكان الدماغي للوظائف اللسانية إلى تصور مختلف المسائل المركزية، وخاصة مسألة «التحرر النصفي». إذ لم يعد مجال للشك أن الجوهري من الوظائف اللسانية إنما تقوم به منطقة محدودة من النصف الأيسر للدماغ عند معظم الناس الذين يستخدمون يسراهم ويمناهم. وبهذا تشكل منطقة اللسان موضوع عطل في النصف الأيسر. ومع ذلك، فثمة معطيات سريرية عديدة تقترح مشاركة محدودة للنصف الأيمن في وظائف اللسان، وذلك كما أشار «هيكاي» أيضاً. وإن النصف الأيمن، الذي نقدر فيما يخصه بأنه مختص في معالجة المادة البصرية-المكانية، فإنه يبدو في الواقع مضطرباً بدور في معالجة بعض ثابتات اللسان الشفوي مثل المروض أو النبر، في المعالجة المادية الانفعالية، ومن غير شك في القدرة على التحكم بالتنظيم المقالي والنصي. وإنا لسمل الآن إلى التفكير بأن التخصص النصفي يترجم اختلافات ليس فقط في الطبيعة المادية المعالجة (اللسانيات على عكس البصرية - المكانية)، ولكن أيضاً في طريقة المعالجة التي يفدها كل نصف. وسيكون النصف الأيسر مختصاً بالأخرى في معالجة النموذج التسلسلي والتحليلي، سيما سيكون النصف الأيمن مطلوباً من أجل معالجة شمولية أكثر.

ونفسي ملاحظات متعددة من جهة أخرى إلى التساؤل حول «تطور الكبيونة الفردية لبنى اللسان». فضمن أي مقياس يكون تخصص النصف الدماغي الأيسر فطرياً بالنسبة إلى

اللغة، أو هل هو تابع لمثيرات خارجية؟ لقد وضع «لينبرغ» (1967) فرضية تقول إن نصفي الدماغ يكونان متساويي الجهد منذ الولادة، وإن تخصص نصف الدماغ، المتأخر نسبياً، سيتمثل معالاً في التفاعل بين الاستعدادات الفطرية والمثيرات الخاصة الآتية من الفترة الخاصة للنضج الدماغي. وتذهب المعطيات الموجودة حول الحجة عند الطفل داعمة لهذا المتصور. فالحجة عند الطفل تمثل، بعد عطل في النصف الأيسر للدماغ، سمات سريرية متحلقة عن تلك التي تكون عند البالغ، وتكون كتوصية في العادة. وتوحي هذه الاستعادة الجيدة بإمكانية أن يأخذ النصف الأيمن من الدماغ اللسان على عاتقه عند الأطفال الصغار في حالة إصابة النصف الأيسر. وتتناقض مع فرضية التخصص المتأخر فرضية نقول بتخصص النصف الدماغي في وقت مبكر أكثر، بل تكون حاضرة منذ الولادة، وتتعلق بالاستعدادات الفطرية التي تتطور من غير أن يتدخل المثير الخارجي. وثمة معطيات فيزيولوجية تدافع في صالح هذه الأطروحة، وخاصة الاكتشاف الذي أنجزه كل من «جيشواند» و«ليفيتسكي» عام 1968/ عن الاختلافات التشريحية بين نصفي الدماغ، حيث يبين أن سطح الامتلاء الزمني يكون في اليسار أكثر سعة من اليمين. ويرى هذا النموذج من التماثل التشريحي أنه توجد قاعدة فطرية للتماثل الوظيفي، وهي قائمة منذ وقت طويل. ولكن المتصورين ليسا في نهاية المطاف متناقضين. فنحن نستطيع أن نقبل مع «هيكين» أن التخصص النصفي يتعلق باستعداد مسبق الصنع ولا يصل إلى قدرته الوظيفية إلا بتأثير من المثيرات الملائمة، وفلك أثناء فترة النضج.

■ كتب عامة عن الحجة:

H. Hécaen et R. Angelergues, *Pathologie du langage*, Paris, 1965; H. Hécaen, *Introduction à la neuropsychologie*, Paris, 1972; X. Seron, *Aphasie et neuropsychologie*, Bruxelles, 1979; A. -R. Lecours et F. Lhermitte, *L'Aphasie*, Paris, 1980; H. Hécaen et G. Lanteri-Laura, *Les Fonctions du cerveau*, Paris, 1983; dans J. Delacour (ed.), *Neurobiologie des comportements*, le chapitre de M.-C. Goldblum et A. Tzavaras, "La communication et ses troubles après lésion du système nerveux central", Paris, 1984; F. Plum (ed.), *Language, Communication, and the Brain*, New York, 1988; J.-L. Lespoulous et Leclercq (eds.), *Linguistique et neuro-psycholinguistique: tendances actuelles*, Paris, 1990; F. Eustache et B. Lechevalier (eds.), *Langage et aphasie. Séminaire J.-L. Signoret*, Bruxelles, 1993.

نصوص مرجعية حول الأمكنة الدماغية:

P Broca, "Remarques sur le siège de la faculté du langage articulé", *Bulletin de la Société de l'anthropologie*, 6, 1861; C. Wernicke, *Der aphasische Symptomen Komplex*, Breslau, 1874; L. Lichtheim, "On aphasia", *Brain*, 7, 1885; J. Dejerine, *Sémiologie des affections du système nerveux*, Paris, 1914; N. Geschwind,

"Dysconnection syndromes in animals and man", Brain, 88, 1965. - Sur la question de la latéralisation hémisphérique du langage: E.H. Lenneberg, Biological Foundations of Language, New York, 1967; N. Geschwind et W. Levitsky, "Human brain left-right asymmetries in temporal speech regions", Science, 161, 1968, H. Hécaen, "La contribution de l'hémisphère droit aux fonctions du langage", Lyon Médical, 236, 1976; N. Geschwind et A.M. Galaburda, Cerebral Lateralization, Combridge, MIT, 1985; P. Satz, E. Strauss et H. Whitaker, "The ontogeny of hemispheric specialization", Brain and Language, 38:4, 1990, D. Thal, V. Marchman, J. Stiles, D. Aram, D. Trauner, R. Nass et E. Bates, "Early language in children with focal brain injury", Brain and Language, 40, 1991.

تسعى المقاربة «العصبية النفسية اللسانية» للحبسة إلى فهم كيفية انتظام العمليات الذهنية التي تمتد تحت السلوك اللساني، وذلك من خلال تحليل الأمراض السلوكية الذهنية لعلم النفس اللساني. ويتخذ رأيها إذن مكاناً علياً من البحث في الأحداث العصبية النفسية. وإنها لتهدف بالأحرى إلى مفصلة الظواهر المرضية ومطابقة السيورورات التكوينية للوظيفة اللسانية، وإنها لتضع في الوقت نفسه موضع الشك جزئياً تمثيل الحبسات بمصطلحات «التران المهيمن للأعراض».

وتجد هذه المقاربة أصلها في الفكرة التي تقول يجب على علم الحبسة أن يدمج البعد اللساني ومصطلحاته. وإنه على الرغم من أن مثل هذا الشاغل قد كان مثلاً في الأعمال الأكثر قدماً مثل تلك التي قدمها «جاكسون» أو «ألاجرانين»، فإن «جاكسون» هو الأول الذي عبر بوضوح عن ضرورة المقاربة اللسانية لاضطرابات الحبسات، كما عبر عن إدماج للمرض في نموذج عام للسان. فلقد اقترح جاكسون سمة لسانية للحبسات بالتوافق مع التصنيف العصبي التشريحي الذي أقامه لوريا، وهو نموذج يستند إلى تقعر ثنائي يعارض اضطرابات الانتخاب مع اضطرابات التوليف. والقدرة على الانتخاب هي التي ستكون مصابة ضمن اضطرابات قراءة الشرعة وفكها، أو ستكون، بكلمات أخرى، مصابة في القدرة على مطابقة مكونات العبارة. وعلى العكس من هذا، فإن اضطرابات وضع الشرع ستظهر اضطراباً في توليف الوحدات في كل متكامل. ويتناسب هذان النموذجان الأساسيان من الاضطرابات، واحد مع الحبسات الحسية حيث يكون الفهم خصوصاً مضطرباً (ويرينك)، والآخر مع الحبسات المحركة التي تنسم باضطراب في التعبير (بروك). وتضيف الصيغة التي أعطيت في عام 1964/ إلى هذا التعارض الأساس بين قراءة الشرعة وإقامتها تمييزين آخرين: إن الاضطرابات التي يحدثها «عدم الاندماج» لتتعارض مع الاضطرابات التي يحدثها «التحديد»، واضطرابات «التتابع»، حيث تكون العناصر التي تنصب على عناصر متتابعة مختلفة عن اضطرابات «التنافس» المحمول على عناصر متزامنة

وإنه على الرغم من فائدة مشروع جاكسون، فإن هذه التمايزات تبقى مع ذلك عامة جداً ولا تكشف عن حقيقة العمليات المضطربة في مختلف نماذج الحجة.

إن الأبحاث النفسية اللسانية الحديثة في علم الحجة، قد قادها بشكل واسع تحليل العمل اللساني بمصطلحات «مستويات المعالجة»: صوتياً، ومعجمياً، ونحويًا، ودلاليًا. وهكذا، فقد سعينا لتحديد ضمن أي معيار يستطيع المعجز اللساني أن يحيل بشكل مثالي إلى اضطرابات تعطل مستوى خاصاً من التمثيل. ولقد تباهلنا مثلاً إذا كانت شكل نموذجي عجزاً في المعالجة الصوتية، وفي النتيجة عجزاً في إدراك الخواص الصوتية للكلمات بشكل سليم. ولكن إذا كان العلاج الصوتي يبدو بالفعل مصاباً عند المصابين بحجة وإيرنيل، فإن هؤلاء يظهرون أيضاً في معظم الأحيان عجزاً معجمياً ونحويًا يتعلق ليس بالفهم فقط، ولكن بالإنتاج أيضاً. وحتى لو كان المعجز يستطيع أن يعطل بشكل مسبق الهيمنة مكوناً لسانياً، فإنه لا يبدو إذن ممكناً أن يكون مكون اختياري واحد مصاباً بينما تبقى المكونات الأخرى سليمة. وثمة مثل آخر عن العلاقات بين مكونات المعالجة تقدمه دراسة الحجة التركيبية، والاضطراب المميز للتعبير عند المصابين بحجة بروكا. وترجم الحجة التركيبية للإنتاج عن طريق الاضطراب الانتخابي لاستعمالات الوحدات البنوية القاعدية، وعن طريق تقييد البنى النحوية مثل الإضافة، والموصلات، إلى أخرى. وعلى الرغم من أن المصابين بحجة بروكا التركيبية مصابون بشكل أساسي باضطراب التعبير، فلقد استطعنا أن نبين أنهم يكابدون من اضطرابات في الفهم تتعلق ظاهرياً بالمعالجة النحوية. وليس بدهياً مع ذلك أن هذه العقبات الإنتاجية والمتعلقة بالفهم تحيل بشكل مطلق إلى قصور المستوى النحوي. فلقد وضعنا الفرضيات التي تقول إن الحسابات التركيبية تحتوي على عجز في الوظيفة الصوتية تعطل الكلمات الوظيفية. وإنه على الرغم من أن فرضية القصور الجوهرية للنحو تبقى الفرضية الأكثر قبولاً اعتيادياً، إلا أنه ليس أقل حقيقة أن المصابين بحسابات بروكا يمثلون أيضاً عجزاً صوتياً وعجزاً في الوظيفة الصوتية أيضاً كما يعانون من اضطرابات في المعالجة المعجمية، وأن وجوهاً أخرى للمعالجة النحوية الدقيقة توجد مشتركة بشكل ظاهري في الحجة التركيبية.

ولقد توجهت الأبحاث في علم الحجة مؤخراً إلى الفكرة التي تقول نستطيع اضطرابات اللسان أن تعكس اضطرابات في «إجراءات الوصول» إلى مختلف مكونات اللغة، لا أن تعكس اضطرابات تعطل هذه المكونات نفسها. وتذكر هذه المسألة بالقضية الأكثر قدماً والتي أثارتها أعمال تشومسكي، وهي تقضي أن نسال أنفسنا إذا كانت الحجة تتمثل في «اضطراب الأداء» أو «التمكن». ويستند التمييز الذي أعيد التفكير فيه اليوم إلى نتائج العديد من التجارب - التي تدمج أيضاً في العملي - التي تظهر أن ثمة تمكناً

مختلفة تم العثور عليها في مختلف نماذج المهمات التي تستدعي بالأحرى التمكن اللساني نفسه. وهكذا، فإن حسابات بروكا تحتفظ بشكل واسع بالقدرة على إرسال أحكام قاعدية مع الفشل في مهام تتعلق بفهم البنى النحوية. وبشكل كل واحد من هذه الاختيارات بالأحرى نداء إلى المعرفة النحوية نفسها. وإن هذا ليوحي أن التمثيل النحوي للحسابات التركيبية، يستطيع أن يكون سليماً، ولكن الحسابات تكايد من اضطراب في الوصول إلى هذا التمثيل وفي إقامة تناسب للبنى النحوية مع تأويلاتها الدلالية.

لقد وجدت الأبحاث النفسية اللسانية في علم الحجة نفسها، حديثاً، مفتوحة على المقاربات البين لغوية بعد أن كانت متركزة جداً خلال زمن على الإنكليزية. وتشهد على ذلك المؤلفات التي قام في 1990 بنشرها كل من «مان» و«أولبير» عن الحجة التركيبية المتصورة من خلال منظور اللغات الوسيطة. وكذلك، تلك التي في عام 1991 كرس لها عدد خاص في *Brain and Language*، وقد تناول العدد البحوث الوظيفية للغات الوسيطة المتعلقة بالحجة. وهناك أخيراً تلك التي تحيل إلى نموذج الصافسة عند كل من «باتيس» و«ماك وايبي»: وعند معاناة مرضى اللغة الإيطالية، والألمانية، والتركية، والهنگارية أو الصينية، فإنه يبدو أن تعطل الوظائف اللسانية يتعلق ليس فقط بتزامن مهيم لأعراض مرض ما، ولكن أيضاً بتنظيم قيود اللغة السابقة على المرض. ويمكن لتزامن عرض الحجة نفسه أن ينتج آثاراً تختلف من لغة إلى أخرى. وتعد درجة إصابة القرينة اللسانية للمصاب بالحجة، جزئياً، ناتجاً لأهمية هذه القرينة في اللغة السابقة على المرض أو لصحتها. وهكذا يبدو أن علم الصرف القاعدي محافظ عليه بصورة أفضل عند المصابين بالحجة من الأتراك أو الهنگاريين (لغات إعرابية) وليس عند المصابين بها من الناطقين بالإنكليزية. وإنها لتبقى دائماً موضوعاً خاصاً للبحث، ذلك لأنها تصاب بشكل منظم، وإن بدرجات متعددة، عند مرضى يتكلمون بلغة مختلفة. ويجب على تطور مثل هذه الأبحاث أن يفضي إلى فهم أفضل للعلاقات المعقدة الموجودة بين بنية اللغات وعلم أعراض الحجة.

■ المقاربات اللسانية والنفس لسانية للحجة:

R. Jakobson, "Towards a linguistic typology of aphasia impairments", in A.V.S. de Reuck et M. O'Connor (eds.), *Disorders of Language*, Londres, 1964, O. Sabouraud, J. Gagnepain et A. Sabouraud, "Aphasie et linguistique", *La Revue du praticien*, 15, 1965, R. Lesser, *Linguistic Investigation of Aphasia*, New York, 1978, E.B. Zurif et A. Caramazza, "Psycholinguistic structures in aphasia: studies in syntax and semantics", in H. Whitaker et H. Whitaker (eds.), *Studies in Neurolinguistics*, New York, 1976; M.-C. Goldblum et H. Kremin, "A propos de la compréhension de sujets atteints d'aphasie", *Langage*, 47, 1977; S.E. Blumstein, "Phonological aspects of aphasia", et R.S. Berndt et A. Caramazza, "Syntactics

aspects of aphasia", in M.T. Sarno (ed.), *Agrammatism*, New York, 1985; A. Friederici, "Autonomy and automaticity: accessing function words during sentence comprehension", in G. Denes, C. Semenza et P. Bisacchi (eds.), *Perspectives in Cognitive Neuropsychology*, Hillsdale, 1988; M. Lenormand et C. Chevre-Muller, "Exploration du lexique chez les enfants dysphasiques", *Reed. Orthoph.*, 27, 1989; H. Kremin, "Perturbations lexicales: les troubles de la dénomination", in M. Jeannerod et X. Seron (eds.) *Traité de neuropsychologie*, Bruxelles, sous presse; L. Menn et L.K. Obler (eds.), *Agrammatic Aphasia* Cross-Language Narrative Source Book, Amsterdam, 1990; H. Goodglass et J.B. Gleason (eds.), "Cross-linguistic studies of aphasia", *Brain and Language*, 41, 1991, avec en particulier l'article de E. Bates, B. Wulfeck et B. Mac-Whinney, "Cross-linguistic research in aphasia: an overview".

التركيب الدلالي

COMBINATOIRE SÉMANTIQUE

الاعتقاد أن من الممكن إنشاء وصف دلالي لسانی للغة ما، هو اعتقاد معقول ينسب لكل عبارة معنى، أو عدة معاني (من غير الإنكار، بالطبع، أن هذا المعنى يستطيع أن يكون متغيراً فيما بعد وأن يجعله سياق الاستعمال دقيقاً). وبالإضافة إلى هذا، فهو اعتقاد أنه من الممكن حساب المعنى الكلي للعبارة، بما إن المرء يعلم معنى الوحدات الدالة (الكلمات، والوحدات البنيوية الصغرى) التي تظهر فيها، والعلاقات النحوية التي توحيها. ولكن إذا كان هذا التركيب الدلالي يأخذ بالضرورة نقطة انطلاق التنظيم النحوي، فإن كثيراً من اللسانيين ليعتقدون أن التنظيم النحوي يمثل فقط نقطة انطلاق، وأنه يقدم القرائن فقط. ولقد يتطلب هذا من العلاقات الدلالية أن تتحدد ليس فقط بشكل متباين للعلاقات النحوية التي لها مضمون خاص بها، ولكن أن لا تستطيع أن تتناسب واحدة فأخرى مع العلاقات النحوية، وأن لا تغطي الشبكتان نفسيهما، وأن يكون من الممكن للمرء أن يرى فيهما علاقة ذات نموذج من غير علاقة مساوقة للنموذج الآخر. ويقول آخر، فإن التركيب الدلالي، مع استناده إلى التركيب النحوي، فإنه ليس إعادة تأويل فقط.

■ ثمة محاولتان كلاسيكيتان لتكوين تركيب دلالي، مفهوم بوصفه حساباً لمعنى العبارات انطلاقاً من نحوها:

أ- J. J. Katz et J. A. Fodor: "the structure of a semantic theory",
Language, 39, 1963, p 170-210, trad. fr. dans, " cahiers de lexicologie, 1966,
n°2, et 1967, n°1.

لقد نشأ هذا البحث في ظل منظور تشومسكي، والذي يرى المكون الدلالي بوصفه مكوناً يؤزل النحو فقط، أو، بصورة أدق، يؤزل البنية النحوية «المعقدة» (انظر نظرية تشومسكي)

U. Weinreich. "Explorations in semantic theory" (in T.A. Sebeok, - ب-
ed Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966)
وإنه ليعلم عن الدلالة التوليدية، ويتطلع إلى وصف المعنى من غير انطلاق من نحو
معطى مسبقاً. ولقد تمت مناقشة التعارض بين هذين المتصورين للتركيب الدلالي في «ف.
راستيه». "sémantique interprétative", paris, 1987.

1 - الوحدات الدلالية:

تميل القرنية الممكنة (وليس هذا دليلاً) لأصالة التركيب الدلالي إزاء النحو إلى غياب
التناسب بين الوحدات التي ينظر إليها بوصفها وحدات صغرى في هذين الميدانين. ولقد
كان هيلميسليف هو أول لساني ركز على هذه النقطة: ليس فقط الوحدات الدلالية الصغرى
(الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى) - والتي تمثل العناصر الأساسية للنحو - هي التي
لها في معظم الأحيان مضموناً دلالياً معقداً، ولكن تحليلها إلى وحدات دلالية أكثر بساطة
يمكن أن يتأسس على نظر لساني محض. ويكفي تطبيق منهج الاستبدال على ميدان المعنى
والذي يطبقه علماء وظائف الأصوات على ميدان الصوت. فإذا كان علم وظائف الأصوات
يرى أن وحدتين مثل /s/ و /u/ في الوحدة البنوية الفرنسية /su/, فذلك لأن كل وحدة
يمكن أن تستبدل بوحدة أخرى. ويتيح هذان الاستبدالان اختلافاً في المعنى (لدينا مثلاً bu
و sa). ويمكن للاستبدال نفسه أن يطبق على مضمون الوحدات البنوية. وهكذا سنقول إن
الفعل «souhaiter - أمل» يتضمن، من بين أشياء أخرى، الوجدتين الدلالتين «absence
- غياب» و «bon - جيد»: إذا أبدلنا «جيد» بـ «سيء»، فيجب على المعنى الذي نحظى به
أن يعبر عنه فعل آخر، وأحياناً بوساطة الفعل «redouter - خشي» مثلاً، وإذا استبدلنا
«غياب» بـ «حضور»، فإن المعنى الناتج يشبه معنى الفعل «قدّر». وإن الوحدات
المستخلصة هكذا، وإن كانت عناصر للمدلول «أمل»، إلا أنه لا يمكن النظر إليها بوصفها
مدلولات هي نفسها. والسبب لأنه لا يوجد دال يتناسب معها (يمكننا بكل تأكيد، إذا أردنا
وصفها بشكل تقريبي، أن نجد كلمات في اللغة، كذلك التي نستعملها بين معكوفتين،
ولكن طريقة حضور هذه الوحدات في الفعل «أمل» تعد مستغلة عن هذه الكلمات). وإن
هيلميسليف الذي كان يعطي مسمى «صورة» لكل عنصر لساني ليس بدال وليس بمدلول،
كان يسمي الوحدات الدلالية الصغرى صوراً للمضمون. ولقد كان اللسانيون الفرنسيون
أمثال «بوتيه» و«غريماس» يتحدثون عن وحدات صغرى للمعنى. وإن المصطلح الإنكليزي
الأكثر تكراراً هو "semantic feature" (السمة الدلالية).

ويسمى البحث في هذه الوحدات «analyse sémique - تحليل دلالي» أو أيضاً

analyse componentielle - تحليل دلالي». ويقوم منهجه قبل كل شيء على مقارنة الكلمات (قارنا الفعل «أمل» مع الفعلين «خشي» و«قَدَّرَ»)، وأنه لا يفعل في النهاية شيئاً سوى جعل المنهج الأكثر قدماً لحقوق الدلالة كاملاً. ولكن عوضاً من أن يبين فقط بالنسبة إلى كل كلمة مع أي كلمات أخرى من المنطقة المعجمية تقسها تعارض، فإننا نبحث أولاً عن أزواج من الكلمات التي يبدو الفارق بينها في حدوده الدنيا - وإننا لقرر أن كل واحد من هذه الفوارق إنما يكون بسبب تعارض الذرتين الدلالتين المسميتين وحدات دلالية. ثم نصف بعد ذلك الفوارق الأكثر تعقيداً بوصفها تركيبات تعارضية صفري (مفترضين أن الكلمات المقارنة تختلف في عدد من الوحدات الدلالية).

وبما إن التحليل الدلالي يصب فقط على وحدات معجمية (وحدات بنوية أو كلمات، ويسمىها بوتييه وحدات معجمية)، ويمثلها بوصفها «حزمة من وحدات المعنى» (وهي تمثل المعينات عند بوتييه)، فإنه غير كافٍ لكي يضمن أصالة التركيب الدلالي. والسبب لأنه يبقى من الممكن أن تعالج العلاقات إجمالاً كل زوج من هذه الأزواج. ويمكن أن يكون لمثل هذه الحالات نفس نقاط الانطلاق والوصول التي تضطلع بها العلاقات النحوية - والتي تطبق مباشرة على الوحدات المعجمية. ويجب، لكي يتضمن التحليل الدلالي السمة التي لا تختزل للتركيب الدلالي، أن يصب ليس فقط على مضمون الوحدات المعجمية، ولكن أن يصب، شأنه في ذلك شأن تحليل غريماس، على مضمون مقاطع العبارة الأكثر سعة، بل على آثار المعنى، أي على المعاني المرتبطة بسياق معين أو بوضع معين للخطاب (يمثل المدلول عند غريماس مجموع الوحدات المعنوية الصفري التي تستدعيها العلامة لحظة ورود خاص من لحظاتها: إنه يتضمن إذن وحدات معنوية صفري غير تلك التي ترتبط بها بالذات والتي تشكل فقط صورتها العلامية). وبما إن الوحدات المعنوية الصفري لن تعود محصورة في الكلمات أو في الوحدات البنوية الصفري، فإن العلاقات التي توحدتها لم تعد تستطيع أن تكون منساققة مع العلاقات النحوية. ولكن الحدود في هذه الحالة تتلاشى بين دلاليات اللغة وتحليل الخطابات الذي قام في هذه اللغة.

■ حول التحليل الدلالي، انظر

L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, trad. fr., Paris, 1968, chap. 14 (et la critique de A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", *Bulletin de la Société de linguistique*, 42, 1946, p. 19-42); A.-J. Greimas et J. Courtès, *Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Paris, 1979, articles sème et sémème; B. Pottier, *Linguistique générale Théorie et description*, Paris, 1974, § 17-21 T. Todorov, "Recherches sémantiques", *Langages*, 1, mars 1966, § 2 et 3. Dans ce même numéro, on trouvera des textes importants et une bibliographie

ويعتقد بعض أنصار القواعد التوليدية أن بإمكانهم أن يبرروا بحجج «محوية محضة» إسناد السمات الدلالية إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة. ولتفترض بالعمل أننا نمرص على النحو أن يبين «القيود الانتقائية»، أي أن كل عناصر الفئة القاعدية «أ» لا تتوالت مع كل العناصر لفئة الأخرى «ب»، بينما حتى هاتين الفئتين تدخلان طبيعياً في التوليف (إذا أخذنا مثلاً من أمثلة تشومسكي، فإننا لن نقول «يجب الصدق جاناً»، على الرغم من أننا نستطيع طبيعياً أن نقيم جملة مولفين فيها بين أداة التعريف، والاسم، والفعل المتعدي، واسم العلم). ولوصف هذا الحدث، فنستند إلى بعض الوحدات البنيوية الصغرى «سمات دلالية متلازمة» (وهكذا، فإن «الصدق» يأخذ السمة «غير حي»، وتتمثل في {-حي}، كما سعزوا إلى أخرى «سمات دلالية سياقية»، أي الإشارة إلى السمات المتلازمة التي يجب أن تمتلكها الوحدات البنيوية الصغرى التي تتوالت معها (وهكذا، فإن الفعل «أعجب» يأخذ السمة «يتطلب فاعلاً حياً»، ويتمثل رمزياً على النحو «+حي-»). وستمنع ضابطة عامة من ضوابط القواعد قيام توليف من الوحدات البنيوية الصغرى التي لا تتناسب سماتها المتلازمة والسياقية معها.

■ لقد أدخل تشومسكي في Aspects of the Theory of Syntax (cambridge, 1965 mass.) فقط فكرة السمات الدلالية. ولقد أتاحت هذه الفكرة المجال أمام مجادلات عديدة: انظر:

S. Y. Kuroda: "Remarques sur les Présuppositions et sur les contraintes de sélection", Langages, Juin 1969, p 52-80.

2 - العلاقات الدلالية

إن مختلف الوحدات المعنوية الصغرى التي تكوّن، بالنسبة إلى بعض اللسانيين، المضمون الدلالي للوحدة إنما تشكل جمعاً فقط، وتعددية من غير تنظيم داخلي، ومن غير علاقة خاصة بين عناصره. ولقد ينتج عن هذا أنه إذا وجدت وحدتان ولهما الوحدات المعنوية الصغرى نفسها، فإنهما تعدان مترادفتين. وإن هذا ليصبح مشكلة عند التمييز بين «garage - مرآب» و«coffre - صندوق» (سيارة). فالكلمتان تمتلكان في الوقت نفسه الوحدتين المعنويتين «رتب» و«سيارة». وسنكون مرغمين، لكي نخرج من المأرق، أن نستعمل وحدات معنوية صغرى بالنسبة إلى «من أجل السيارات» و«في السيارات».

■ يوجد مثل هذا التصور للوصف اللساني، ضمناً، عند كاتز وفودور (المرجع السابق). وإننا لنجده أيضاً - ولكن يصححه مفهوم «سمات التباين» - عند «ل برينو» في "Principes de noologie", La Haye, 1964.

ويوجد هذا التصور، من جهة أخرى، في أساس الألسنة الوثنائية التي يقال عنها «غير النحوية»، والتي لا تقدم موضوعاً إلا عن طريق جمع لوازمات مستقاة (انظر نسق الكلمات المفتاحية الذي يستعمل أحياناً لتلخيص مضمون كتاب أو مقال وجعله في بطاقة فالكلمة المفتاحية بالنسبة إلى العمل الملخص تكون ما تكونه الوحدة المعنوية الصغرى بالنسبة إلى الكلمة).

ولقد قدم وارنيس نقداً منظماً لهذه الأطروحة. ففي مضمون الوحدة الدالة، بالنسبة إليه، نستطيع الوحدات المعنوية الصغرى أن تكون مشتركة بشكلين مختلفين. فهناك اشتراك إضافي (تراكم)، إذا لم يكن بين الوحدات المعنوية الصغرى أي علاقة خاصة. وهكذا، فإن كلمة «صبي» تمثل تراكماً مكوناً من سمات مثل «طفل» و«ذكر»، وستكون ممثلة بوصفها «طفلاً»، «مذكراً»: المعيار هو أن الصبي يكون طفلاً ومذكراً في الوقت نفسه. ولذا، يجب أن نميز فيها المظهر الذي يقيم علاقة خاصة بين الوحدات المعنوية الصغرى. فكلمة «قزم» تعد مظهراً يربط كلمة «رجل» وكلمة «صغير». وإننا لنمثل هذا المظهر بـ «(رجل) — «صغير». والمعيار هو أن القزم ليس في الوقت نفسه رجلاً وصغيراً، ولكنه صغير بالنسبة إلى رجل. ويحاول وارنيس، انطلاقاً من هذه التحديدات البدائية، أن يميز العلاقات الدلالية الرئيسة بين الوحدات الدالة (كلمات أو وحدات بنوية صغرى)، وذلك تبعاً لنموذج التجميع الذي يقيم بين الوحدات المكونة:

(أ) ثمة ترابط عندما يكون ترابط الوحدات تراكماً جديداً. ويتمثل هذا عموماً في الترابط «صفة + اسم»: صبي وديع = «(طفل»، «ذكر»، «وديع»، «قزم وديع» = «(رجل» — «صغير»، «وديع». وهذا هو الحال بالنسبة إلى بعض الكلمات المركبة مثل «الكلب - الذئب».

ملاحظة: يجب وجود عمل معقد لتمثيل تعبير مثل «سائق سريع» بوصفه تعبيراً متسلسلاً. والسبب، بالدرجة الأولى، لأنه لا يوجد خلق لتراكم جديد: ليس السائق السريع شخصاً أ هو السائق، 2 ولا السريع، ولكنه سريع بوصفه سائقاً

ب - تعد العلاقة غير تسلسلية إذا لم تخلق تراكماً جديداً. وإن هذا الأمر ليكون بالنسبة إلى العلاقات المتعدية، ومثلنا على ذلك تلك العلاقات التي تربط بين الفعل وتوابعه. فإذا كان الفعل «acheter - اشترى» يمثل المجموع (آ، ب)، و«voiture» يمثل المجموع (ج، د)، فإن «اشترى سيارة» يجب أن تمثلها المجموعتان ((أ، ب) (ج، د)) وثمة كلمات مركبة مبنية، دلاليًا، بالتطابق مع هذا النموذج.

- U Weinreich, "Explorations in semantic theory" in T. A. Sebeok (ed), Current Trends in Linguistics. 3. La Haye, 1966

ويذكر التمييز بين الترابط وعدم الترابط بالتمييز الذي أقامته قواعد القرن الثامن عشر بين نموذجي التوافق القاعدي (إن توافق المطابقة، مثلاً بين الصفة والمصدر في العربية، إنما يعود إلى أن الكلمتين تقومان بوصف الشيء نفسه، بينما المقطع فيكتفي بجمع هذه الصفات. ولدينا مثل على ذلك هو التوافق في عمل النصب بين الفعل ومفاعيله في اللاتينية وفي الألمانية، لوجود علاقة بين أشياء مختلفة).

إن الدراسة التي تسمى مدرسة الدلالة التوليدية، والتي تتابع وانيريش وتنجاور، لتميل إلى التخلي عن فكرة التراكم نفسها، كما تميل إلى تمثيل كل وحدة دالة بوصفها مظهراً. وهكذا، فإن معظم الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى للغة سينظر إليها بوصفها اختصاراً بسيطاً، في البنية السطحية، لبنية واقعية أكثر تعقيداً، وتتساوق مع البنية النحوية للجمل الكاملة. وهكذا، فإن الفعل «كسر» سيكون الأثر السطحي لتنظيم عميق متساوق مع تنظيم تعبير مثل «يكون السبب، عن طريق صدمة، شيء ما يصبح قطعاً». ولتبرير هذا التفسير، والذي يمكن أن نجدَه قسرياً وسيئاً، فإننا نزعِم بأنه وحده يستطيع أن يجعلنا نفهم الالتباس في عبارة مثل «لقد كسر الوعاء تقريباً» (= «لقد أوشك أن يكسره»، أو «لقد كسره إلى حد ما»). ويأتي الالتباس من أن المغير «تقريباً»، مطبق في السطح على الكلمة الوحيدة «كسر»، ويستطيع أن يكون في العمق مطبقاً على مناطق مختلفة من التنظيم الدلالي المعقد الذي تمثله هذه الكلمة (والمثل يعود إلى مك كاويلي). وسنلاحظ أيضاً أن الوحدات المعنوية «إنسي» و«شاب» والحاضرة في الكلمة «طفل»، تبدو ضمن علاقة دلالية متداخلة لعلاقة المصدر والصفة في الجملة. فإذا طبقنا بالفعل التعبير التقنيدي «ليس ... سوى» على مجموعة مكونة من «مصدر + صفة»، فإن التقيد لا يتعلق إلا بالصفة («ليس عنده سوى سجانر شقراء» = «ليس عنده، بما إنها سجانر، سوى شقراء»). وإذا كان هذا هكذا، فيمكن القول بالطريقة نفسها «لا يوجد أطفال هنا» = «لا يوجد هنا، بما إنه إنسي، سوى شباب» (وليس العكس، الذي سيكون «لا يوجد هنا، شباب، سوى الإنسيين») ونستطيع وقائع من هذا النوع أن نستخدم في تمييز، من بين الوحدات المموية الصغرى للكلمة، الوحدات التي تتعلق بالغة العامة التي تحيل إليها هذه الكلمة، والتي تسمى غالباً «صنف الوحدات المعنوية الصغرى»، وكذلك تمييز تلك التي تخص فئة فرعية (بشكل تبادلي «إنسي» و«شاب» في حالة «الطفل»): إن العلاقة التي ينفذها الشكل «ليس ... سوى» لا تتعلق بصنف الوحدة المعنوية الصغرى، ولكنها تقوم في داخل الإطار الذي يحدده هذا.

■ J. D. McCawley, "Semantic representation", Symposium on Cognitive Studies and Artificial Intelligence Research, Chicago, 1969.

ويطرح «ف. راستيه» قضية التركيب في إطار البحوث الإدراكية، وفي إطار صورية المعنى في «الذكاء الصناعي»:

"Sémantique et recherches cognitives", Paris, 1991.

ولقد قام بربط هذه القضية بمفهوم معاودة الفئات الدلالية الذي طوره غريماس في .

"Sémantique structurale", Paris, 1966:

تمثل معاودة الفئات الدلالية في عبارة أو في نص توزيعاً معيناً للوحدات المعنوية الصغرى المرتبطة بمختلف الكلمات. وهو توزيع يضمن، ولا سيما من خلال سمته التكرارية، التماسك، بل انسجام العبارة أو النص.

نطرح قضية التركيب بشكل مستقل عن التحليل القائم على الوحدة الدلالية الصغرى. وإن التركيب ليعد جوهرياً بالنسبة إلى «علم الدلالة البرهاني» الذي طوره «أنسكومبر» و«ديكور» منذ 1973. ولقد اقترح هذا العلم وصف الجملة عن طريق ترابط البراهين التي تعد ممكنة الوجود في الخطاب، وذلك انطلاقاً منه، وبوساطة نموذج النتائج مثلاً الذي نستطيع أن نربط به عن طريق كلمة «إذن». وتعد هذه النتائج، من جهة أولى، نتائج تحددها الكلمات المعجمية (أي تلك التي كنا نصفها سابقاً بالكلمات الممتلئة). وهكذا، فإن وصف الصفة «embarrassant - محير» يعني من هذا المنظور القول، ليس ما تعنيه في ذاتها، ولكن كيف نستطيع أن نواصل استناداً إلى جملة مثل «الوضع محير»، ولا سيما النظر إلى نوع النتائج الذي تستطيع هذه الجملة أن تقوم برعايته في الخطاب. وإن بعض الكلمات التي تسمى «عامل ربط» من جهة أخرى، لتقوم بوصفها الطريقة التي تغير بها النتائج المرتبطة بالسابقة. وهكذا، فإن الفارق بين «unpeu - قليل» و«peu - ضئيل» إنما يعود لأن الكلمة الأولى، المسماة «ملطفة»، تحتفظ بهذه النتائج مع إضعافها، بينما الكلمة الثانية المسماة «عاكسة»، تقلبها (وإن هذا ليكون بطريقة تفهي بها «unpeu» و«unpeu embarrassant» إلى نتائج متعاكسة). ويدرس التركيب البرهاني أيضاً الطريقة التي تتحرك فيها عوامل الربط المعقدة مثل: «ne... que peu» - ليس سوى قليل و«un... ne... peu» - ليس سوى قليل، وإتنا لنحظى بهما إذ نجعل «ne... que» تؤثر على peu وعلى un peu. فهل لهما الوظيفة المتعاكسة نفسها؟ ويقول آخر لماذا «ne... que» تقلب un «peu»، على حين أنها تميز «un... que»؟).

■ لقد تم إدخال مفهوم التركيب البرهاني عن طريق:

O Ducrot dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980 (qui reprend un texte de 1973), p. 56 s On en trouve de nombreux exemples dans J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983. Voir aussi O Ducrot, "Les modificateurs déréalisants", Journal of Pragmatics, 1995, vol. 1, n°24

3 - التنظيم الدلالي للعبارة:

هل توحد بنية دلالية للعبارة؟ ويقول آخر، هل يجب على الصيغ التي تصف معنى العبارات أن تكون جميعها مبنية على النموذج نفسه، أو مبنية على الأقل وفق عدد قليل من النماذج المحدودة جيداً؟ إن كل ما نستطيع القيام به حالياً، هو الإشارة إلى بعض المبادئ التنظيمية التي تستعمل غالباً من أجل الوصف الدلالي، ولكننا لا نرى جيداً كيف يمكنها أن تتمفصل فيما بينها.

1- يبدو أن وظيفة كثرة من العبارات الإثباتية (تأكيد أو نفي) هي أن تعلن، «صواباً» أو «خطأ»، نسب بعض الخواص إلى بعض الأشياء. ومن هنا، يأتي الميل إلى تمييز تسمين في وصفها الدلالي: «المسند إليه»، ويسمى أحياناً «منطقي». وهو يشير إلى الشيء الذي تنسب إليه خاصية من الخواص، وهناك «المسند» الذي يشير إلى هذه الخاصية. وأكثر من هذا، فإنه يبدو أن هذا التمييز، في كثير من اللغات، ينعكس في البنية النحوية للعبارة: إنه عندما يوجد، فإن مجموعة المسند إليه (بالمعنى القاعدي للعبارة) يمكن أن توصف غالباً بوصفها مشيرة إلى موضوع الانتساب (وبهذا تطابق مع المسند المنطقي في النتيجة). وثمة برهان في صالح هذا التقارب هو أن موضوع العبارة التأكيدية هو أيضاً الموضوع الذي ننكر عليه خاصية من الخواص عندما نعلن أن هذه العبارة خطأ (فإن نؤكد أو أن ننفي أن يكون جان قد جاء، فإننا ننسب دائماً إلى جان، أو نرفض أن ننسب إليه خاصية المجيء). ولقد نعلم أن النفي، في معظم اللغات التي يعد فيها المسند إليه وظيفة نحوية، يستطيع أن ينجز عن طريق عملية تدع هذا المسند إليه النحوي على حاله من غير تغيير، وتنصب على مقطع آخر (تنصب على الفعل مثلاً: لكي ننكر أن يكون جان قد جاء، فإننا نستطيع أن نقول: «جان لم يأت». فالمقاربة بين المسند إليه القاعدي والمسند إليه المنطقي تجعلنا نفهم من جهة أخرى أن التحول السلبي للعبارة يستطيع أن يغير معناها بشكل جذري: «وحده ببيير لا يحب سوى ماري» ليس لها المعنى نفسه (ولا حتى شروط الحقيقة) الذي في عبارة «وحدها ماري لا يحبها سوى ببيير». ومادام هذا هكذا، فإن هذا التباين يُفسر إذا كان المسند إليه القاعدي يشير إلى هذا الذي ينسب إليه الخاصية. والسبب لأن الأمر يختلف إذا تم التأكيد بأن:

(I) ببيير هو وحده يمتلك خصوصية «أن لا يحب سوى ماري».

(II) وأن ماري هي وحدها تمتلك خصوصية «أن لا يحبها سوى ببيير».

ملاحظة: إذا قلنا إن هذا النموذج من التحليل المنطقي يبدو ملائماً لكثير من

العبارة الإثباتية، فذلك لكي نستبعد الإثبات الذي يختص به المسند إليه القاعدي، مثل «بعض الرجال كذابون». وإنه لمن الصعب على المرء أن يزعم أن «بعض الرجال» تشير إلى شيء أو إلى مجموعة من الأشياء. ويجب القول إن المسند إليه المنطقي لهذه العبارة هو مجموع الرجال وأنا نسب إليه خاصية احتواء بعض الأفراد الكذابين.

■ نجد في القواعد العامة أن المسند إليه المنطقي والمسند إليه القاعدي متماثلان ويميز تشومسكي بينهما، ولكنه يركز على الخواص المنطقية للمسند إليه القاعدي، وذلك منذ كتابه «البنى النحوية»، الترجمة الفرنسية، باريس، 1969، فقرة 2، 7 (وبعد ذلك فإنه إلى المسند إليه القاعدية للبيئة العميقة وحدها يسند هذه الخواص). وتبعاً لـ S.Y. Kuroda، فإن الأداة اليابانية "wa" تستخدم لتظهر أن العبارة بنية مكونة من مسند إليه ومسند، وأنها تعبر بسبب هذا عن «حكم جذري»:

"The categorical and The thetic judgments" trad. fr. dans le n°30 de langages, juin 1973.

وانظر أيضاً الحقل 1 من:

"Japanes syntax and semantic", Dordrecht, Boston, Londres, 1993.

2- ويمكن أن نجد قسراً إعطاء موضوع واحد لكل إثبات، ومثال ذلك أن نقرر أن (1) «بيير يحب ماري» موضوعها بيير وليس ماري. وحينئذ فإننا نفضل تحليلاً منطقياً للعبارة يقوم على العلاقة والبراهين (مواز للتحليل القاعدي الذي يقوم على الفعل والمفاعيل). وسنقول إن (1) تؤكد العلاقة «أحب» بكثير من البراهين «بيير، ماري». (ولا شيء يمنع من امتلاك علاقات تتميز بأكثر من برهاتين على كل حال). ويمثل هذا التحليل، على الرغم من المظهر، توسيعاً للتحليل السابق أكثر مما يمثل التخلي عنه. ولقد تمت الإشارة في الأعلى مثلاً أن موضوع العبارة الإثباتية هو أيضاً موضوع العبارة النافية التي تتناسب معها. وإذا كان ذلك كذلك، فإن براهين الإثبات تعد هي براهين النفي («بيير لا يحب ماري» لها نفس البراهين، بيير وماري، التي في (1)). وإذا كان صحيحاً أن هذا لتحليل الجديد يفضي إلى التعرف على عدد من البراهين هنا حيث لا يوجد سوى مسند إليه قاعدي واحد، فإنه لا يمنع من تمثيل، بشكل ما، الخواص المنطقية التي يمتلكها المسند إليه القاعدي. ولكن يجب فقط أن نتصرف بشكل غير مباشر، وذلك بإقامة مماثلة بين مختلف أماكن العلاقة، ناسبين خواص خاصة إلى واحدة منها، تلك التي يملؤها بال ضبط البرهان المناسب للمسند إليه القاعدي.

3- بينما يتأسس تمييز الشيء والخواص على العمل المنطقي للسان، فإن تمييز

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفسي. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها سبباً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى - وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعين موضوع الكلام وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أو هي ملزمة بالرد عليها. (ماذا فعل جان؟، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع وتمييزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضى بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة «جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والغير الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, *Prinzipien der Sprachgeschichte*, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", *Mélanges Bally*, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", *Travaux linguistiques de Prague*, I. Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", *Langue française*, n°42, juin 1979 Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans *Langages*, 2, juin 1966 Sur ses

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفسي. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها سبباً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى - وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعين موضوع الكلام وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أو هي ملزمة بالرد عليها. (ماذا فعل جان؟، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع وتمييزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضى بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة «جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والغير الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, *Prinzipien der Sprachgeschichte*, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", *Mélanges Bally*, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", *Travaux linguistiques de Prague*, I. Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", *Langue française*, n°42, juin 1979 Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans *Langages*, 2, juin 1966 Sur ses

rapports avec la notion de sujet grammatical: C. Hagège, "Du thème au thème en passant par le sujet", La Linguistique, 1978, n°14, 2, p. 3-38.

تطابق القواعد التوليدية غالباً بين الخبر والبؤرة. والجوهري، بالنسبة إليها، هو تمييز هذه المفاهيم، التي يقال عنها إنها «ذراعية»، من مفهوم المسند الذي سيكون مفهوماً تركيبياً قاعدياً. وحول هذا الأمر، انظر:

Identifie souvent rhème et focus, l'essentiel étant de distinguer ces notions, dites "pragmatiques", de celle de prédicat, qui serait syntactico-sémantique, cf. N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, Paris, 1966, p. 326-331.

لقد تمت مناقشة مكان الموضوع بين الدلالة والتداولية. انظر:

T. Reinhart, *Pragmatics and Linguistics. An Analysis of Sentence Topics*, Bloomington, 1982. J.M. Zemb utilise l'opposition thème-rhème pour étudier la négation: *Les Structures logiques de la proposition allemande*, Paris, 1968. La notion de thème est l'objet du n°78 de *Langue française*, juin 1988, et du recueil de J.-C. Anscombe et G. Zaucarna, *Functionalisme et pragmatique*, Milan, 1990.

4- يجب أن نميز أيضاً من التعارضات السالفة، ذلك التعارض الموجود بين «المثبت» و«المُضْمَن». فالمعبرة «جان يتابع القيام بحماقات» تدل في الوقت نفسه على أن (أ) جان قد قام بحماقات في الماضي، و(ب) أنه يقوم بها في الحاضر. ومادام هذا هكذا، فإنه يبدو أن على المعلومات (أ) و(ب) أن تكون مفترقة في داخل الوصف الكلبي للمعبرة، والسبب لأن لها خواص مختلفة. وهكذا، فإن (أ) تبقى عندما تكون العبارة منكورة («إنه لمن الخطأ أن يتابع جان قيامه بالحماقات») أو عندما تكون موضوعاً للتساؤل («هل يتابع جان قيامه بالحماقات؟»). وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى (ب). وإننا، من جهة أخرى، إذا واصلنا في الخطاب الارتباط بالمعبرة، فإننا نولي اهتمامنا بـ (ب) قبل كل شيء (نستطيع النتائج التي نستخلصها من المعبرة أن تتأسس على الحماقات التي يقدمها جان في الحاضر وحده، ولكن ليس على حماقاته في الماضي وحده). وأخيراً، فإن (أ) ليست مقدمة بالطريقة نفسها التي قدمت بها (ب): إن (أ) معطاة بوصفها بدهية أو أمراً معروفاً، وإذن فإنه من غير الممكن وضعها موضوع الشك. بينما (ب)، فمعطاة بوصفها جديدة ويمكن أن تخضع للنقاش. ويقال أيضاً، إن (أ) مُتَضَمَّنَةٌ، وإن (ب) مُثَبَّتَةٌ (أو مُؤَكَّدَةٌ). فإذا اتفقا عموماً على الخصوصيات «مثبتة» و«مضمّنة»، فإن تحديد الظاهرة نفسها يبقى موضوعاً للنقاش. ويمكن لهذا النقاش أن يتجه في ثلاثة اتجاهات:

- الأول من وجهة نظر منطقية: إننا نضع المسلمة التي تقول إذا كان المتضمّن خاطئاً، فإنه لا يمكن القول عن العبارة إنها خطأ أو صواب (فخطأ العبارات إما أن يحدد

«نقياً» في لائحة حقيقتها، وذلك كما يقترح ستراوسون، وإما أن تفرض النظر إلى قيمة منطقية ثالثة، وهذا ما يفعله كينان، وزير، وكوسفروف).

- الثاني من وجهة نظر شروط الاستعمال: يجب على العبارات المتضمنة أن تكون حقيقية (أو يعتقد المتلقي أنها حقيقية) وذلك لكي يكون استعمال العبارة «عادياً» وإلا يكن ذلك، فإنها تبدو «خارج القصد». ولكن يبقى أنه يجب تحديد «أدبيات الخطاب» الذي نحيل إليه. وإن بعض الأمثلة، من جهة أخرى، تضطربنا، على الأقل، أن نعيد صياغة شرط الاستعمال هذا (الوضع بحضور شخص لم يسبق لنا أن التقيناه من قبل قط، ونبحث لكي نفسر عصبية المفاجئة. وإننا لنستطيع القول «لقد توقف عن التدخين حديثاً من غير شك»، من غير أن نأخذ الحدث المعروف مسبقاً بأن الشخص كان يدخن فيما مضى).

- الثالث من وجهة نظر البين شخصية في الخطاب (التداولي). فاختيار عبارة تتضمن هذا التضمين أو ذاك يغير العلاقات بين المتخاطبين فيما يتعلق بقيمة المحادثة. ولهذا السبب، فقد قام ديكرز بوصف التضمين بوصفه مادة قولية، ويستوي في ذلك مع الوعد أو الأمر.

■ يوجد مفهوم التضمين في:

"Logique de Port-Royal" (A. Arnauld et P. Nicole, La logique ou l'Art de penser, 1760, 2e Partie, chap. 10)

وقد طور هذا المفهوم:

- منطقيون في:

- des logiciens: dans "Sinn und Bedeutung", Zeitschrift für philosophie und philosophische kritik, 1892, Frege l'utilise pour établir sa théorie de la référence [366]; R.J.J. Cosgrove ("A three valued logic for presuppositional languages", Notre Dame Journal of Formal Logic" 21, 3, 1980) et E.L. Keenan ("presupposition in natural logic", The Monist, n°53, 1973) construisent, pour représenter la présupposition, des logiques à trois valeurs;

- فلاسفة:

R. G. Collingwood, An Essay in Metaphysics, Oxford, 1940; P. F. Strawson, "Identifying reference and truth-values", Theoria, 1964, 2; voir aussi son recueil d'articles traduit sous le titre Etudes de logique et de philosophie, Paris, 1977;

- لسانيون:

E. H. Bendix, Componential Analysis of General Vocabulary, La Haye, 1968; O. Ducrot, "La description sémantique des énoncés français", L'Homme, 1968, 1; C. J. Fillmore, "Entailment rules in a semantic theory", Ohio State University Research Foundation Project on Linguistic Analysis, 10, 1965. R. M. Kempson soutient que

la notion est inutile en linguistique: les phénomènes qui l'ont suscitée seraient mieux traités avec celle d'implicature conventionnelle de Grice [571 s] (Presupposition and the Delimitation of Semantics, Cambridge, GB, 1975)

وبالنسبة إلى الدراسات الجماعية، انظر:

O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; R. Zuber, Structure présuppositionnelle du langage, Paris, 1972, et Non-declarative Sentences, Amsterdam, 1983, qui applique la notion à l'étude de phrases non assertives.

5- «انفجار المعنى». بينما كان الأمر تقليدياً يقوم على تصور العبارة بوصفها معبرة عن فكر أو منجزة لفعل، فإن كثيراً من اللسانيين يلحون حالياً على تعددية وجهات النظر التي يمكن أن تمثلها في آن واحد. ونسجل، كخطوة أولى نحو هذا المعنى المنفجر، أن المخاطب يستطيع أن ينزع مسئوليته الشخصية حتى في حالة العبارات التي نزع قول الحقيقة. وهكذا، فإن برؤندونيه يميز بين تمثيل يقول «أنا - حقيقة» (أجد أن...)، وبين «أحد الناس - حقيقة» (أي تلك الحقيقة التي نمزوها إلى التضمينات أو إلى ما يأتي بعدها «يبدو أن...»)، بل بين «أنا - حقيقي» (عندما يكون مضمون الإثبات معطى مفروصاً بنفسه، بشكل مستقل عن كل فائقة. انظر «الأرض دائرية»).

لذا صار مقبولاً أن لا يقدم المخاطب نفسه بالضرورة بوصفه مصدراً لما يقول، فلقد أصبح ممكناً قبول أن العبارة نفسها تستطيع أن تظهر مختلف وجهات النظر، وتكشف أنها تنسب إلى مصادر مختلفة. وهذه هي الحالة، بشكل بدعي تقريباً، عندما يستعمل المخاطب، لكي يدل على شيء من الأشياء، تعبيرات تصف هذا الشيء بشكل يعلن فيه هو نفسه أنه غير مقبول (الإرهايون هم في الواقع المدافعون عن الحرية): إنه يدخل بهذا في كلامه «جزراً» تمثل كلاماً أو فكراً غريباً (وهذه ظاهرة يجب تمييزها من «الخطاب المروى»، بالمعنى التقليدي، حيث نحدد بوضوح للعبارة هدف التعريف بما يقول أو ما يقول شخص آخر). بقضي تجذير هذه الفكرة العثور في معظم العبارات على تنضيد من وجهات نظر مختلفة، وغالباً ما تكون متناقضة، ويمثل كل واحد منها تمثيلاً كاملاً للوضع الذي نتكلم عنه، والذي لن يتم فصل في فكرة وحيدة. ونقول غالباً، مثلاً، إن العبارات السلبية تبلور ضرباً من الخصومة حيث تتعارض وجهة النظر التي تم نكرانها (ولكنها تبقى حاضرة مع ذلك) وتلك التي تنكرها: أنا حين أجيب «لا أستطيع فعل كل شيء»، على من يطلب مني فعل شيء ما، فإنني أظهار كما لو أن هذا الشخص يؤسس طلبه على ادعاء غير معقول في أنني أستطيع فعل كل شيء. ويصل إلى مثل هذه النتيجة كل من هوكونيه الذي يدرس العلاقات بين القضايا الذهنية المفتوحة في الجملة نفسها، ومارتان الذي يرى أن

تعددية عوالم المعتقدات تستطيع أن تتمثل في عبارة بسيطة ظاهرياً. وإتھما لیصلان إلى هذا بأشكال مختلفة، جذرية إلى حد ما، كما یلجآن إلى استعارات مختلفة. وإن آنسکومر لیتحدث عن فضاءات استدلالیة، ینما دیکرو فیدخل إلى داخل العبارة تعددية صوتیة تحکم النص تبعاً لباحثین. فی حین أن فوکینبیه کان یدرس العلاقات بین مختلف المعصاءات الذهنیة المفتوحة فی الجملة نفسها. وكذلك کان مارتینیه یری أن تعددیة عوالم الاعتقاد تستطيع أن تتمثل فی عبارة بسيطة المظهر. وتفرض کل هذه النظریات بالمرء لکی یسأل نفسه عن العلاقة بین اللسانیات، من جهة، وعلم النفس وعلم الاجتماع من جهة أخرى وتستطیع مختلف وجهات النظر التي تتصادم فی العبارة أن ترتبط مع مختلف أفعال الكلام النفسیة (بالمعنی الفرویدی)، أو مع مختلف المظاهر الاجتماعیة والتي یعد الصراع فیها أصلاً من أصول النشاط اللسانی؟ ویکل تأکید، فإن ما یکتشفه اللسانی فی المعنی لیعد جزءاً أصیلاً مما هو یبوح به المخاطب ویمترف، ینما نوازع الهمیئة التي تسوس الكلام عموماً فإنها تعد فیر واهیة. ولكن هل یوجد اتزلاق دائم من عدم الوعي إلى الوعي؟

■ حول مختلف مصادر الحقیقة، انظر:

J. Berrendonner, *Eléments de pragmatique linguistique*, Paris, 1981, chap. 2; l'idée de la vérité correspond à ce que G. Aston appelle *statement*, par opposition à *assertion* (*Comprehending Value: Aspects of the Structure of Argumentative Discours*, University de Bologne, 1977).

حول الأشكال الخفیة للخطاب المروي، انظر:

Sur les formes subreptices du discours rapporté: J. Authier, "Hétérogénéités et ruptures", in H. Parret (ed.), *Le Sens et ses hétérogénéités*, CNRS, Paris, 1981; J. Rey-Debove, *Le Métalangage*, Paris, 1978. Chap 6.

حول الانفجار الدلالي للعبارة، انظر:

J.-C. Anscombe, "Thèmes, espaces discursifs et représentation événementielle", in J.-C. Anscombe et G. Zaccaria (eds.), *Fonctionalisme et pragmatique*, Milan, 1990; O. Ducrot, *Le Dire et le dit*, Paris, 1984, chap. 8; G. Fauconnier, *Espaces mentaux*, Paris, 1984; R. Martin, *Pour une logique du sens*, Paris, 1983, chap. 3

سنجد مناقشة وإعادة تأویل جماعیین للظواهر المتعددة الأصوات فی .

H. Nölke "Le Regard du locuteur, Pour une linguistique des traces énonciatives", Paris, 1993

تكرار الصدارة أو الإشارة العائدة

ANAPHORE

يسمى مقطع الخطاب مقطعاً مكرر الصدارة، عندما يشير إلى مقطع آخر، محدد جيداً، وينتمي إلى الخطاب نفسه، والذي من غيره لا نعرف أن نعطيه تأويلاً (وإن كان هذا التأويل حرفياً). فإذا أخذنا مصطلحاً من مصطلحات تيسنير، فنسمي المقطع الذي يحيل إليه تكرار الصدارة «المصدر الدلالي» (ونتكلم أيضاً عن «المؤول»، أو غالباً عن «العائد إليه أو الصلة» لأنه يسبق عموماً مُكرّر الصدارة. ويعد تكرار الصدارة، من منظور اشتغافي على كل حال، هو الذي يحيل إلى الورا، ولكن كلمة «تكرار الصدارة» مأخوذة في هذه المادة بالمعنى العام الذي يتضمن «الإلماع»، أي الإشارة إلى مقطع نصي لاحق، كما في المثل (1) الموجود تحت). ويستطيع تكرار الصدارة ومصدره أن ينتميا إما إلى العبارة نفسها، وإما إلى عبارتين متتابعتين. وهكذا، فإن تكرار الصدارة يضطلع بدور مزدوج: إنه يتدخل في التركيب الدلالي الداخلي في الجملة، ولكنه يشرك الجملة في العلاقات العابرة للجملة التي تكون النص. وسنجد تكرار الصدارة في الأمثلة التالية مكتوباً بحروف مائلة، وسنجد مصدرها مكتوباً بحروف كبيرة:

(1) S'il vient, PIERRE sera content.

(إذا جاء، فإن بيار سيكون سعيداً)

(2) J'AI RENCONTRÉ DES AMIS, ces amis (ils, qui) m'ont parlé de toi.

(التقيت أصدقاء، هؤلاء الأصدقاء (هم الذين) كلموني عنك)

(3) Jean M'A DIT QU'IL FERAIT BEAU, Jacques aussi.

(قال لي جان إن الطقس جميل، وذاك أيضاً)

(4) Jean connaît ma MAISON, mais pas la tienne.

(يعرف جان بيتي، ولكن ليس بيتك)

(5) Jean DETESTE PAUL, et inversement (l'invers).

(جان يحقر بول، والعكس).

(6) JEAN, PAUL ET JACQUES sont venus. Tous étaient contents (Aucun n'était content).

(جاء جان وبول وجاك. كانوا جميعاً مسرورين (لم يكن أحد غير مسرور).

(7) J'AI APPELÉ UN TAXI, mais ce taxi était occupé.

(ناديت سيارة أجرة، ولكن هذه السيارة كانت مشغولة).

(8) TA VOITURE est belle, mais les sièges sont durs.

(سيارتك جميلة، ولكن الكراسي قاسية)

ملاحظة: يجب، بكل دقة، إدخال معظم الروابط في فئة الكلمات التي تربط العبارات أو الجمل. فكلمة «pourtant» - بالأحرى» في «IL FAIT BEAU. Et pourtant je suis triste» - الطقس جميل. بيد أنني حزين بالأحرى»، تشير إلى الجملة الأولى التي تسم التعارض للكلمة الثانية. ومن هنا يأتي تعارضها مع على الرغم من «cela» - هذا».

وإننا نرى من هذه الأمثلة أن المصدر يتكون من بعد متغير، وأنا نستطيع، من جهة أخرى، أن نجد تكرارات صدارية في أجزاء الخطاب الأكثر اختلافاً. (وخاصة في فئة الضمائر. ولهذا، فإن القواعددي الإغريقي أبولونيوس، وهو أول من تكلم عن تكرار الصدارة، يضمه في دراسته عن الضمائر، وذلك لكي يميز تلك الضمائر التي تشير إلى الأشياء مباشرة، أي الإشاريات، وكذلك تلك الضمائر التي لا تشير إليها إلا من خلال مقاطع أخرى من الخطاب، أي تكرارات الصدارة. وهذا تمييز يشابه مع تمييز «ف. برينو» الذي يسمي الأولى «اسمية» لكي يدل أنها تعمل، ويسمى الثانية «ممثلين».

1 - تكرار الصدارة والإشارة العائدة

إن تمييز هذين المفهومين، اللذين ساد الاعتقاد خلال زمن طويل إنهما واضحان، قد دخل إليه الشك في أيامنا هذه. ولكي يكون التمييز واضحاً، يجب أن يكون واضحاً أيضاً التعارض بين «السياق» (المحيط اللساني للتعبير، أي العبارة حيث توحد العبارات السابقة للمتكلم نفسه، وعبارات المخاطب، أي مخزون المعارف الذي يتقاسمه). ويبدو، والحال كذلك، أنه لمن السهل تمييز تكرار الصدارة الذي يشير إلى السياق، والإشارية التي تبين مباشرة هذا المتصر أو ذاك من عناصر المقام.

وإن التمييز، في الواقع، وإن كان ضرورياً، إلا أنه يطرح معضلات عديدة. وإن هذا

ليكون، أولاً، لأن المقام نفسه يكون مدركاً عموماً من خلال تمثيله اللساني. ولنفترض أن متكلماً يقول مشيراً إلى سيارة في الشارع «كم هي جميلة». ونجد أن للضمير «هي» هنا استخداماً إشارياً، ولكن جنسه القاعدي الأنثوي يبين أن الموضوع المشار إليه قد كان، ليس في ذاته، ولكن بالإشارة إلى كلمة من كلمات اللغة، «سيارة»، والضمير قد أخذ جنسه وليس من النادر من جهة أخرى، في الحالات التي يكون التعامل معها بوصفها حالات تكرار الصدارة، أن لا يأخذ تكرار الصدارة مقطعاً محدداً للسياق، ولكن أن يأخذ فكرة تستدعيها الكلمة المستخدمة مباشرة إلى حد ما. وانظر إلى مثل نوقش كثيراً

«لقد ندفث ثلجاً ولا تزال - IL A NEIGÉ et elle tient» ويتصور هاجيج مثلاً آخر من النوع نفسه:

"c'est une BLONDE, et son fétichiste d'amant les caresserait pendant des heures.

إنها شقراء، وقد ظل عاشقها الموله يدايعهم خلال ساعات." ولقد استشهد بيروست إذ يقول:

"Mme Verdurin etait assise sur un siège SUEDOIS qu'un violoniste de ce pays lui avait offert-

كانت السيدة فيرديران جالسة على مقعد سويدي، كان قد قدمه لها عازف كمان من هذا البلد." وتبعاً لاستعارة هاجيج، فإن تكرار الصدارة، إذ يستخرج عنصراً دلالياً يكون في العادة مدمجاً مع السابق، فإنه يحوّل إلى جزيرة، ما كان يعد جزيرة لا يمكن الوصول إليها. وثمة ما هو أخطر، فهناك أمثلة مثل (8)، حيث يتطلب المصدر، من أجل التدخل في معنى تكرار الصدارة، استنتاجاً ثم بفضل معرفة مشتركة: للسيارات (من حيث المبدأ) مقاهد. وإننا لنعترض أخيراً على تعارض الإشارة العائدة وتكرار الصدارة بأن معظم التعابير اللسانية التي تستطيع أن تمتلك هذه الاستخدامات، فإنها تستطيع أيضاً أن تستخدم الأخرى. فللضمير الشخص الثالث، الذي يمثل تكرار الصدارة في (1)، دور إشاري ويستخدم في إظهار شيء خارجي (انظر في الأعلى «كم هي جميلة!"). واسم الإشارة والأداة إذ هما تكرار للصدارة على التوالي في (7) و(8)، فإنها يعدان إشاريين في Regard cette (la) voiture! - انظر إلى هذه السيارة. وحتى ضمائر الشخص الأول والثاني، واللذين هما النموذج المعتاد للإشارات، ليعدان، على الأقل في الظاهر، تكرارات للصدارة في: JEAN dit à PAUL: je t'ai vu - جان قال لبول: لقد رأيته. وإذا تأملنا، فس نجد أن الضمائر الانعكاسية وحدها هي التي تعد أهلاً لإحدى الوظائف، أي وظيفة تكرار الصدارة. وإننا لنميل إذن إلى الاستنتاج بأن التمييز غير مبرر لسائياً، وأنه يعد حراً من قرار مسبق.

وإن هذا القرار، بكل دقة، هو الذي تشكك فيه حالياً الأسحات «الإدراكية» والجوهري بالنسبة إليها، يتمثل في نقطة مشتركة لنموذجي الاستخدام. وتتلحق هذه النقطة بسيروية التأويل. وإنا لنجذب انتباه المستقبل في الحالتين إلى عنصر من عناصر المعرفة مشترك بين المتكلمين. ولقد كان هذا العنصر - في حال تكرارات الصدارة التقليدية - مُدخلًا أو مستدعى في ذاكرة المستقبل بمثابة مقطع من مقاطع الخطاب، وكان تارة أخرى - وهذا هو حال الإشارات - ضرباً من بادرة المتكلم، وهي تقضي إلى البحث عنه في منظور الموقف، ولكننا لا نطلب أبداً من المستقبل أن يتطرق في إجراء تحقيق داخل النص: إن هذا الذي نشير إليه يقوم في الفكر دائماً. ويتعلق الفارق الأكثر أهمية، بالنسبة إلى الإدراكيين، ببروز هذا العنصر من عناصر المعرفة المشتركة: فهل كان مبرراً في ذهن المستقبل في اللحظة التي كان المتكلم يقوم فيها بالتلميح، أو هل هو التلميح الذي يعطيه بروزاً خاصاً؟ وما دام هذا هكذا، فإن الحالتين، وكل توليدتهما الممكنة، تظهران سواء كان ذلك عند ما تجد المعرفة المعترف بها أصلها فيما قد قبل، أم كان ذلك عندما يدخلها إلى الذهن طريق آخر. وتتمثل القضية المهمة، بالنسبة إلى اللساني، في معرفة ما إذا كانت هذه الفوارق الخاصة بالبروز تستطيع أن تقيم علاقة مع البنى اللسانية التي تطلق التلميح باتجاه معرفة مسبقة الوجود. ولا تسمح الأبحاث التي تم إنجازها بقول شيء. وعلى العكس من هذا، فإنه على الرغم من وجود، كما ذكرنا هذا، قليل من الكلمات المختصة إما بتكرار الصدارة وإما بالتأشير، فإن دراسة أكثر دقة تظهر، كما سئري، أن هذا التمييز ليس من غير علاقة مع البنية اللسانية: يستطيع اللساني، حيثذ، أن يجد فائدة في استخدام مفهوم تكرار الصدارة، حتى ولو كان تعريفه الدقيق، من منظور نظري، مازال غير موجود.

- F. Brunot, *La Pensée et la langue*, Paris, 1926, 1re partie, livre 6; L. Tesnière, *Éléments de syntaxe structurale*, Paris, 1965, chap. 42 et 43; C. Hagege, "Les péninsules syntaxiques, la liberté de l'énonceur et la nostalgie des îles", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, 1988, p. 1-20. - *Approches cognitivistes*: M.-J. Reichler Beguehin, "Anaphore, cataphore et mémoire discursive", *Pratiques*, n°57, 1988; A. Reboul, "La résolution de l'anaphore pronominale", *Cahiers de linguistique française*, n°10, Genève, 1989. - Deux tentatives pour prendre en compte à la fois le cognitivisme et la distinction traditionnelle. L. Tasmowski de Ryck et S.P. Verluyten, "Control mechanisms of anaphora", *Journal of Semantics*, 1985, n°4, et G. Kleiber, "Anaphore-deixis", *L'Information grammaticale*, n°51, 1991.

2 - الشرط اللساني لتكرار الصدارة

يميل كثير من اللسانيين إلى عزل تكرار الصدارة عن الظواهر اللسانية المحصنة

ويعود سبب هذا إلى أن الوظيفة النحوية لتعبير تكرار الصدارة تعد مستقلة تماماً عن مؤولها، ونستطيع أن نتحدد من غير أي إحالة إليه (في المثل (1) مثلاً، نجد أن الضمير (il) يستطيع أن يكون مستنداً إليه، بغض النظر عن مصدره). ولهذا، فإن تسيينير يقول يعد تكرار الصدارة «رباطاً دلاليّاً إضافيّاً لا يتناسب معه أي رباط بنيوي». ويصنف مارتينه الصائتر في مستوى المواد ضمن الصياغة (= لا يمكن للوحدات البنيوية الصغرى أن تستخدم وسم الوظائف، وإن كانت وحدات قاعدية). إذ إن الوظائف النحوية الوحيدة، بالنسبة إليه، هي تلك التي تربط، مباشرة أو غير مباشرة، المكونات بالمسند.

ويمكن الاعتراض على هذا المزج بما يلي:

(أ) يؤدي تكرار الصدارة دوراً جوهريّاً في ظواهر الربط، وإننا مضطرون إذن أن نأخذ بعيد لكي نفسر استحالة بعض العبارات، مثل: «Marie ne sait pas se moquer de lui-même» - لا تعرف ماري أن تسخر هي نفسها منه بالذات». وإن مارتينه ليجيب بأن الرباط يعد ظاهرة سطحية (صرفية وليست نحوية).

(ب) وأن لاسم الموصول، الذي يعد تكراراً نموذجياً للمصدرة، دوراً جوهريّاً في تنظيم علاقات الترابط في داخل الجملة، وذلك لأنه يسمح بتعليق جملة بأخرى. ونجيب على هذا بفصل وظيفتين للموصول الذي سيكون، في وقت واحد ولكن بشكل مستقل، رابطاً وتكراراً للمصدرة (وهكذا، بالنسبة إلى قواعد بور-رويال، فإن الجملة «الجنود الذين كانوا خائفين يهربون» = «يهرب الجنود إذا كانوا خائفين»). وكذلك، فإن تسيينير يصف اسم الموصول بأنه خليط من وحدتين متميزتين: جملة وصل (يسمبها صفة)، وستكون إنتاجاً لنقل يفضي إلى جملة تؤدي دور الصفة (تعد الجملة الوصلية نعتاً لصلتها). ويجب أن نميز إذن في الاسم الموصول: 1 - حالة التغير (ذات القيمة النحوية)، التي تسم وجود النقل. 2 - ضميراً تكراري الصدارة يتخذ من الاسم الذي تعد الصلة صفته مرجعاً له. ويمكن لهذا الفصل أن يبدو صناعياً. فهل من المصادفة أن يحول تكرار الصدارة الجملة إلى صفة؟ والسبب لأنه لم يعد في مقدورنا أن نحدد وظيفة الصفة من غير أن نعترف بأن تكرار الصدارة يكون مائلاً تحتها. فالقول إننا اشترينا كتاباً أحمر، وهو قول يعني في الوقت نفسه أن هذا الكتاب، بشكل ما، هو كتاب أحمر.

■ فيما يخص تسيينير، انظر المراجع السابقة. وأما حول الموصول، فانظر الحقول

وتعالج قواعد بور-رويال الموصول في الجزء الثاني، الفصل 9.

وفيما يتعلق بالنحو، فإن القواعد التوليدية لم تعط خلال زمن طويل سوى أهمية هامشية لظاهرة تكرار الصدارة. ولكن الأمر لم يعد كذلك منذ عام 1980. فتنظريّة العامل والوصل تضع في المقام الأول العلاقات بين تكرار الصدارة والبنية النحوية. وإن هذا

ليكون، بادئ ذي بدء، من منظور اصطلاحي. فالتشومسكيون لا يسمون «تكرار الصدارة» إلا طبقة فرعية مما تتفق عادة عليه عن طريق هذا المصطلح: إن المقصود هو صوائر انعكاسية وعبارات مثل «Les uns ... les autres - بعضهم ... والآخرين» (وكذلك: «MES AMIS se connaissent et vont les uns chez les autres» - أصدقائي يعرف بعضهم بعضاً، ويذهب بعضهم عند بعضهم الآخر) - أي إن المقصود تعبيرات لم يكن لها على الإطلاق وظيفة إشارية، وذلك لأن المصطلح «ضمير» يحتفظ به من أجل كلمات نستطيع أن نمتلك وظيفتين. وإننا نتابع الاستعمال التشومسكي في الفقرة التالية. إن أطروحة تشومسكي الأساسية، والمقدمة بوصفها صالحة لكل اللغات تمثل في أن العلاقات النحوية التي نستطيع أن توجد بين تكرار الصدارة ومصدرها، تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي نستطيع أن توجد بين ضمير ومصدره. وتقول، تبسيطاً للأمر، إنه يجب أن توجد قرابة نحوية في الحالة الأولى، ومساقة في الحالة الثانية (يعرف التشومسكيون «لبعد النحوي تعريفاً دقيقاً، ولكنه تقني جداً بالنسبة إلى تقديمه هنا»). وهكذا، فإن تكرار الصدارة يستطيع أن يتخذ مصدراً له فاعل الفعل الذي يعد هو مفعوله («SOCRATE se connaît» - سقراط يعرف نفسه)، ولكنه إذا وجد في عبارة ملحقة فإنه لا يستطيع أن يتخذ كلمة من كلمات العبارة الرئيسة («فالضمير se في عبارة: «Platon croit que socrate se connaît» - أفلاطون يعتقد بأن سقراط يعرف نفسه» لا يستطيع أن يحيل إلى أفلاطون). ونعد هذه الوقائع جزءاً مما يسميه التشومسكيون «المبدأ A». بينما «المبدأ B» يفترض أن العكس أصحح بالنسبة إلى الضمير. ففي عبارة «Socrate le connaît» - سقراط يعرفه، نجد أن الأداة "Le" لا تستطيع أن تتخذ من سقراط مصدراً لها، ولكنها تستطيع ذلك مع أفلاطون في عبارة مثل: «PLATON croit que Socrate le connaît» - أفلاطون يعتقد أن سقراط يعرفه».

ويلج التشومسكيون، في الاتجاه نفسه، على البنى النحوية، ويطالبون بأن يكون المصدر موجوداً بعد الضمير (إلصاق أو إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها). وثمة أمر جوهري، من وجهة النظر هذه، هو استحالة قول العبارة «Devant PAUL, il vit un lion» - أمام بول، إنه يرى أسداً. وإنه لمن الضروري، في مثل هذه الحالة، وجود إلصاق (Devant lui, PAUL vit un lion - أمامه، بول يرى أسداً). وعلى العكس من هذا، فإنه عندما توجد عبارة تابعة أمام العبارة الرئيسة، فإننا نجد أيضاً: «Quand PAUL avançait, il vit un lion» - عندما تقدم بول، رأي أسداً» و«Quand il avançait, PAUL vit un lion» - عندما تقدم، رأي بول أسداً».

ملاحظة: إنه لأمر إجباري في اللاتينية استعمال الضمير الانعكاسي، في تمناءات حمل

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة (DEUS credit) ولقد ذهب اللاتينيون التشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إما هو ظاهري فقط وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: PLATON a - promis à Socrate de mieux se connaître dorénavant - يفهم نفسه من الآن فصاعداً: (أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً) يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حقيقة للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زيببي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".

"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself_

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيسلف»:
وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المتني الدلالة يتدخل في النحر

■ حول قضية الضمان في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. - Sur la nouvelle théorie, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nouvelle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage", - S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue" - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le n°97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore - Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas particulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

وبشكل مستقل عن الأبحاث التشومسكية التي تربط تكرار الصداوة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تنضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة (DEUS credit) ولقد ذهب اللاتينيون التشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إما هو ظاهري فقط وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: PLATON a - promis à Socrate de mieux se connaître dorénavant - يفهم نفسه من الآن فصاعداً: (أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً) يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حقيقة للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زيببي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".

"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself_

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيسلف»:
وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المتني الدلالة يتدخل في النحر

■ حول قضية الضمان في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. - Sur la nouvelle théorie, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nouvelle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage", - S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue" - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le n°97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore - Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas particulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

ويشكل مستقل عن الأبحاث التشومسكية التي تربط تكرار الصداوة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تنضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

ملاحظة: سنتطلى الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكليبر يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. قفي جملة: *Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables* - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارمة فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فرادان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون *Le prix est peu élevé* - السعر مرتفع قليلاً. وتبعاً لفرادان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتتشرط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره، ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فرادان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة للكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهاجيج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: *PAUL m'a dit qu'il était content* - بول قال لي إنه سعيد أو *"Je suis content"* - بول قال لي «أنا سعيد»، فإن الضميرين *il* - هو و *je* - أنا قد تم الإفصاح عنهما بوساطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوربية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي *"en"*، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: *MARIE dit que Jean en est amoureux* - ماري تقول إن جان بها معرم (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: *Le Père de MARIE dit que Jean en est amoureux* - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها. وتبين مثل هذه الوقائع أن

ملاحظة: سنتطلى الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكليبر يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. قفي جملة: *Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables* - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارمة فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فرادان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون «Le prix est peu élevé» - السعر مرتفع قليلاً. وتبعاً لفرادان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتتشرط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره، ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فرادان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة للكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهاجيج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: «PAUL m'a dit qu'il était content» - بول قال لي إنه سعيد أو «Je suis content» - بول قال لي «أنا سعيد»، فإن الضميرين «il» - هو و«je» - أنا قد تم الإفصاح عنهما بوساطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوربية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي «en»، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: «MARIE dit que Jean en est amoureux» - ماري تقول إن جان بها معرم (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: «Le Père de MARIE dit que Jean en est amoureux» - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها. وتبين مثل هذه الوقائع أن

اللساني محتاج إلى متصور تكرار الصدارة. وفي الواقع، فإننا لا نستطيع أن نصف بعض الكلمات من غير أن نحدد بأنها تستطيع أن تقوم بدور تكرار الصدارة، وأن استخدامها، في هذه الحالة، يتطلب مصدراً نصياً له أو ليس له هذه الخاصية اللسانية أو تلك

■ يحيل هذا القسم إلى نصوص مختلفة من مصنف :

G Kleiber, L'Anaphore et ses domaines, Paris, 1990, ainsi qu'à B. Fradin, "Anaphorisation et stéréotypes nominaux", *Lingua*, 1984, n°64, C. Hagège, "Les pronoms logophoriques", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, 1974, n°1; N. Ruwet, "En et y. deux clitics pronominaux anti-logophoriques", *Langages*, mars 1990, n°97. Abondante bibliographie dans le recueil de Kleiber.

3 - تكرار الصدارة والمرجع

لا تزال وظيفة تكرار الصدارة بعيدة عن الوضوح. وإن متصوراً منتشرًا ليجدث إبدالاً فيه. فتعبير تكرار الصدارة يقول «إنه موضوع من أجل» مصدره الذي يتجنب التكرار (ومن الحالات الخاصة لهذا المتصور، نجد التعريف التقليدي للضمير بوصفه بديلاً للاسم. وهو تعريف ناتج عن استشهاد مقتضب لأبولونيوس، حيث قيل فيه إن الضمير يحل محل اسم المعلم). وهكذا، فإن بور-رويال (قواعد، الجزء الثالث، الفصل الثامن) تنسب استعمال الضمير إلى الهم في أن لا يكون «مهماً». ويرى آخرون أن الكلام عن وظيفة اقتصادية بعد أكثر علمية. ويشير هذا المتصور الإبدالي عدداً من المعضلات. وأقلها هو أننا في معظم الأحيان نحظى بجملة غير قاعدية إذا أبدلنا تكرار الصدارة فقط بمصدره (انظر العبارتين 4 و5). ويعد النقد الأساسي هو أنه هنا حيث يكون الإبدال ممكناً من غير تنقيح فاعدي، فقد نرى أنه يحول المعنى كما يحصل. وتتمثل هذه الحالة عندما يكون مصدر التعبير غير محدد: *J'ai rencontré Des AMIS, ils m'ont parlé de toi* - لقد التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني هناك (وإننا لن نربح شيئاً إذا قلنا إن مصدر الضمير «ils» - هم) يجب أن يفتح في *ces amis* - هؤلاء الأصدقاء لكي يُستبدل بـ «ils» - هم. والسبب لأن الضمير «ces» - هؤلاء، يمثل هو نفسه تكراراً للمصدرة).

ولقد يعني هذا إذن أننا اتقنا لكي نرى في تكرار الصدارة شيئاً آخر غير الإجراء الأسلوبية، وأننا ذهبنا إلى ربطه بالظواهر الدلالية، وكذلك بالمرجع ومن الواضح فعلاً، أن تكرار الصدارة عند ما تكون وظيفته مرجعية، فإن لمرجعه علاقة وثيقة مع مصدره ولكن أي علاقة. وإننا لتتكلم في بعض الأحيان عن المرجع، ونحن نقصد بهذا أن تكرار

الصدارة ومرجعه يشيران إلى الشيء نفسه (ويتكلم بعض الفلاسفة الإنكليز عن: "Pick up the reference of the antecedent"). ويشبه هذا المنصور متصور بعض القواعديين في القرون الوسطى، والذين كان الضمير، بالنسبة إليهم، يشير إلى جوهر الشيء معزولاً عن الحوادث، في حين أن المصدر، فأشارته إلى شيء تكون بوصفه. وإن الضمير لا يفعل شيئاً سوى الإشارة إلى شيء كان قد تم وصفه. ويقول ميلنير، في الاتجاه العكري نفسه، إن التعابير الاسمية المستخدمة مصدراً تعد مستقلة مرجعياً (يكفي أنها تفتح منفذاً لمراجعتها) في حين أن تكرارات الصدارة، «مراجعياً تعد غير مستقلة»: إنها تأخذ مرجع تعبير آخر

تشير هذه الأطروحة بعض العقبات. وإنه يبدو من المستحيل، بادئ ذي بدء، أن نعممها على كل الضمائر. والسبب لأنه أمر اصطفاي في بعض الأحيان أن نمرزوا إليها مرجعاً ما. ومن هذا القبيل، فإننا لا نرى بشكل جيد ماهي الأشياء الخاصة التي يشير إليها الضمير (أ - هو) في العبارة «NUL ne se connaît tant qu'il n'a pas souffert» - لا أحد يعرف نفسه مادام لم يتألم»، وكذلك في: «Un LION n'attaque que s'il a peur» - لا يهاجم الأسد إلا إذا خاف»، أو في: «Seul JEAN a dit qu'il viendrait» - قال جان وحده إنه سيأتي» (نفكر بواحد من التأويلات الممكنة لهذه الجملة، حيث تعني أن أحداً، باستثناء جان، لم يعلن عن نفسه أنه سيأتي). ونجد، في هذه الأمثلة، أن ضمير تكرار الصدارة لا يضطلع بدور التمييز: أنه يشبه بالأحرى متغيرات اللسان المنطقية - الرياضية السمعية، والتي تسم مواضع الحجج في المسند. وإذا كنا نريد، من جهة أخرى، أن يمتد المنصور المرجعي إلى الحالات حيث يكون المصدر مجموعة اسمية غير محددة (Le DES AMIS de' J'ai rencontré DES AMIS, ils m'ont parlé de toi) «الأصدقاء في» التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني عنك»، فيجب القبول بأن هذه المجموعة تمتلك مرجعاً (استعادته فيما بعد الضمير ils - هم) - وإن كان لا يسمح بمطابقة مجموعة خاصة من الأفراد. ويجب، بقول آخر، تقريب المرجع من المحدد. وحتى لو قبلنا هذا، فإننا سنجد صعوبة في معالجة الحالات التي لا يكون المصدر فيها مجموعة اسمية بمصطلحات المرجع (معرف أو نكرة)، ولكن اسماً («J'aime ma VOITURE, mais pas la tienne» - أحب سيارتي، ولكن ليس سيارتك»). فهل نستطيع القول إن لاسم «السيارة» مرجعاً؟ ولكي يتم ذلك، فإن ميلنير يُدخل مفهوم المرجع الاحتمالي فالاسم يمتلك مرجعاً احتمالياً ليس حيث يمين، ولكن حيث يخصص الشروط التي يجب أن تستجيب لها الأشياء المعينة عن طريق المجموعة الاسمية التي تشكل جزءاً منها (يقترّب «المرجع الاحتمالي» بهذا مما يسميه فريجييه «المعنى» ويجعله متعارضاً مع «المرجع» بالضبط، ونستطيع بواسطة هذا القرار أن نقول إن تكرار الصدارة المتمثل في الضمير

«tienne - لك»، في المثل السابق، يتلقى من مصدره «سيارة» مرجحاً محتملاً، وإن أداة التمرين «Le»، إذ تتوافق مع الضمير الإشاري «أنت» المتضمن في ضمير الملكية «لك»، فإنها تحين المرجح الاحتمالي.

ويضاف إلى هذه المشكلات، المعضلة النظرية التي توجد في تعيين الشيء «ذاته» الذي يتحدث الخطاب عنه، وفي الخواص التي يليه لها أثناء تطوره ووصفة الطبخة أمر مشهور بهذا الشأن: «Prenez UN POULET bien vif, tuez-le, videz-le, découpez-le» - خذ دجاجة حية، اذبحها، وأفرغها، وقطعها، وضمها في الفرن، ثم قدمها مع البصل. كلما تخففت هذه الوصفة مجراها، فإن الدجاجة، التي هي المرجح المشترك لمختلف الضمائر «Le» - «ها»، لا تتوقف عن التحول. ولكي نقول إننا نحيل إلى الشيء نفسه دائماً، نحتاج إلى نظرية في الهوية الفردية، تخرج بشكل واسع عن إطار الأبحاث اللسانية المعتادة. ولقد تمت الإشارة إلى عقبات متسلسلة، وقد كان ذلك عندما وجد تكرار الصدارة نفسه في عبارة تابعة بعد الرئيسية، وتصف عالماً متخيلاً: «PAUL a rêvé qu'il était Marie, et que Jean le» - «أنا» - «ها»، لا détestait - حلم بول بأنه كان ماري، ويأن جان يحترقه»، فـ «Le» تعين من؟ ويقول آخر، من هو، في الحلم، يحترقه جان؟ هل هو بول الواقع، أو هو الشخصية التي يشطلع بها في الحلم (أي شخصية ماري)؟ وثمة قضية متعلقة تطرح نفسها على كل حالة بالنسبة إلى الاسم جان. من يعين، في الوصف الذي نمطية العبارة للحلم؟ هل هو شخصية الحلم، أم هو جان الواقع؟ ومن أجل معالجة هذا النموذج من القضايا، فإن «ج. لوكوتيه» قد أدخل مفهوم الحيز المكاني. فتعبير مثل Paul a rêvé - حلم بول، يفتح، انطلاقاً من العالم الواقعي الذي يتعلق به، عالماً آخر، إنه عالم الحلم ويتعلق مرجع الأسماء، مثل مرجع أسماء تكرار الصدارة، بالملاقات القائمة بين هذه العوالم.

إن القضايا التي تم تعدادها لا تعني بالتأكيد أن العلاقة بين تكرار الصدارة ومرجعها لا ترتبط بالمرجع. ولكنهما بهما لهما المرء يرى أنه ليس من السهل وصف هذا الارتباط بوصفه مرجحاً مشتركاً.

● حول تاريخ مصدور إبدال تكرار الصدارة حتى القرن الثامن عشر، انظر.

G Sahlin, Cesar Chesneau du Marais, Paris, 1982, chap. 8. - Une forme moderne J Dubois, Grammaire structurale du français, Nom et pronom, Paris, 1965, 3e partie. - Sur le rapport du pronom et de la variable: W.V. Quine, "Logic as a source of syntactical insights", trad. fr. dans Langages, 2, 1966.

■ حول الملائت بين تكرار الصلابة والمرجع، انظر :

H. Hiz, "Referentials", *Semiotica*, 2, 1969; J. -C. Milner, *Ordres et raisons de langue*, Paris, 1982, 1re section; G. Fauconnier, *La Conférence, syntaxe ou sémantique?*, Paris, 1974; G. Fauconnier, *Les Espaces mentaux*, Paris, 1984, chap. 2.

العلاقات الدلالية بين الجمل

RELATIONS SÉMANTIQUES ENTRE PHRASES

1 - الترابط الدلالي

إلى جانب الترابط النحوي الذي يحدد المقاطع ذات الوظيفة النحوية في داخل الجملة، فإن «شاور بالي» قد أدخل مفهوماً للترابط الدلالي يتأسس قبل كل شيء على الأعمال التعبيرية التي يتم إنجازها في الخطاب. ونعني A و Z مترابطين دلالة إذا: (أ) كان A مستقلاً عن Z. وبهذا المعنى فإنه يشكل موضوعاً لفعل تعبيرى تام (إنه يتضمن إذن موضوعاً وقولاً).

(ب) كان Z متقدماً بوصفه قولاً يتيم A موضوعه، وبوصفه ملاحظة تأتي بمناسبة A. وبهذا يكون لدينا ترابط في التعبير المتعاقب لـ A «il gèle» - الطقس جمد» و Z «Nous ne sortirons pas» - نحن لن نخرج»، حيث تمثل Z بوصفها مستخلصة النتيجة من A؟ ولكن لا يوجد ترابط في تعداد الملاحظات المستقلة (حتى وإن كانت ذات طبيعة واحدة):

Hier Je suis allé au cinéma. Avant-hier je suis resté à la maison - ذهبت

إلى السينما. ومكنت قبل البارحة في البيت.

ونلاحظ، هنا، أن الشرط (ب) ناقص. وعلى العكس من ذلك، فإن الشرط (أ) هو الذي يمنع وجود الترابط الدلالي عندما يتلاحم A و Z. ويمكن للتلاحم أن يكون كلياً إلى درجة أن فصل الموضوع والقول لم يعد أمراً ممكن التصور. وإن هذا ليتمثل في «الجملة المرتبطة»: «Pierre (A) est venu (Z)» - لقد جاء بيير». وثمة حالة وسطى هي تلك التي يكون التلاحم فيها منجزاً بشكل «ناقص»، كما يكون فيها مستقلاً بآثر الفعلين المتعبرين بتكلم مالي حينئذ من «الجملة المقطعة» (نقول في أيامنا هذه «مصححة»): «Pierre (A), il est venu (Z)» - لقد جاء بيير». ولكن للتمييز بين الترابط والجملة المرتبطة أن يمد إلى

حالة يكون فيها A و Z عبارتين قاعدتين . ملقد ربطنا في «ذهبت أراه» أريد أخباراً: يوجد، كما في المثل الذي جاء في بداية هذا المقطع، ضلالتان للتصير، الثاني منهما يعطي على آخره تفسير الحدث الذي يقدمه الأول. ولكننا سند هذا التصير بوصفه جملة مرتبطة: «لم أذهب كي أراه إلا لكي يعطيني أخباراً» (ولقد نستطيع أن نتكلم في هذه الحالة عن «التعبئة الدلالية»). والسبب لأننا نمتلك، والحال كذلك، فعلاً تعبيرياً واحداً، وتتاسب مع مقصد واحد (مترف به): إعطاء هدف الزيارة.

ملاحظة: لا يكفي وجود رابط الاتباع (بالمعنى القاعلي) لإنتاج تبعية دلالية ويجب بالفعل أن ننظر إلى عبارة بوصفها عبارة مرتبطة أحياناً (أو بوصفها جملة متقطعة): «ذهبت أراه، لكي يعطيني أخباراً»، ولا سيما أنه يوجد وقف ظاهر جداً يفصل بين العبارتين. ويمكننا بهذا أن نتبين التعارض القائم، في الفرنسية، بين نموذجين من نماذج الروابط التبعية. وإن بعضها (مثل *parce que*, *pour que*) ليستطيع أن ينتج تبعية دلالية (ولكنها لا تفعل ذلك دائماً). وثمة أخرى (مثل *puisque*, *de sorte que*) تحتفظ دائماً، وإلى درجة معينة، بأدوارية الأفعال. وبهذا، فإن تائماً شيئاً مع «*puisque* - بحيث، مادام، إذ إن» لا يمكن أن يكون موضوعاً لفعل نفي وحيد: إننا لا نفهم: «جان ليس سعيداً بما إنه غني» مثل عبارة «إنه نحن الغطاء أن (يكون جان سعيداً لأنه غني)»، أي مثل «ليست ثروته هي التي نجعله سعيداً». وبعد هذا التأويل ممكناً بالنسبة إلى «جان ليس سعيداً لأنه غني».

توجد علاقة وثيقة بين دراسة تكرار الصدارة ودلوسة مختلف نماذج العلاقات التي تمت الإشارة إليها آنفاً. ويشير بالي إلى هذا وهو يتخيل وجود لسان ضفولي ينضم «كلمتين»: كوكو (=أرى عضوياً) وفروت (=أسمع غنى الجناحين). فإذا فهمت الجملة «كوكو فروت» فيما بعد بوصفها جملة مرتبطة، فإنها تعني «المعضور الذي أراه يحدث صوتاً بجناحيه»، ولا تنضم تكراراً للصدارة (أو إن تكرار الصدارة بالأحرى غير موثي، لأنه مكون للعلاقة بين المسند إليه والمسند). وعلى ذلك، فإن تكرار الصدارة يظهر عندما تكون العبارة مؤولة بوصفها جملة متقطعة: «إن المعصور الذي أرى، يحدث صوتاً بجناحيه». ويكون تكرار الصدارة بديهاً إذا فكرنا بالترابط التالي «أرى معصوراً». إنه يحدث صوتاً بجناحيه، حيث يمثل المقطع الثاني قولاً على الأول، وقد تم النظر به سبقاً. ويمكن للترابط إذن أن يكون في معصور تكرار الصدارة «التيقظ أمسك». لقد تكلموا هناك. فالضمير «وا» يشير إلى الأشخاص الذين طرحوا الجملة الأولى وجودهم، والذين سيكونون هم موضوع الثانية. وليس غير مهم أيضاً أن جمل تكرار الصدارة التي تعرض تمثيل الضمير بوصفه «متغيراً» لا تظهر إلا في جملة مرتبطة: سيكون من الممكن حينئذ أن نميز نموذجين رئيسيين من نماذج تكرار الصدارة. فبعضها لن يكون ممكناً إلا في جمل

مرتبطة، وبعضها الآخر يوجد أيضاً في الربط والتقطع. وسنلاحظ مثلاً الدور المختلف للصير «هم» في الربط (1) لينجح بعض الفلاسفة، بما إتهم أغنياء، وفي الجملة المرتبطة (2) «ينجح بعض الفلاسفة لأنهم أغنياء». فالجملة (1) تمد ضرباً من المحاجة، حيث يبرر، بعد تأكيد نجاح بعض الفلاسفة، هذا التأكيد بالإشارة إلى ثروتهم، وهذا يفترض، بشكل عام، أن تكون الثروة علامة نجاح. (2) على العكس من هذا لا تتأسس على هذا الافتراض، لأنها تتضمن تأكيداً وحيداً، يتناسب مع بعض الفلاسفة: إتنا لنشير أن نجاحهم، في حالتهم، يعود إلى غناهم.

■ حول الربط، انظر:

C. Bally, *Linguistique générale et linguistique française*, Berne, 1944, 1er partie, chap. 2 (à comparer avec la description, plus sommaire, donnée par A. Sechehaye, *Essai sur la structure logique de la phrase*, Paris, 1926, chap. 2, § 1). Cette théorie est présentée (et appliquée au problème de l'anaphore) dans O. Ducrot, *Dire et ne pas dire*, Paris, 1972, p. 117-121, présentation discutée et rectifiée par P. Larcher, "De Bally à Ducrot: note sur les concepts de coordination et de subordination sémantiques", dans le n°5, consacré à la subordination, des *Travaux linguistiques du CERLICO*, Rennes, 1991.

ثمة نظرية نحوية، ولكن متأسدة دلاليًا، عن الربط:

S.. C. Dik: "Coordination", Amsterdam, 1968

انظر أيضاً مجموعة:

J. Haiman, *Clause Combining in Grammar and Discourse*, Amsterdam, Philadelphie, 1988.

2 - الملاقة المحاجة

من بين التراكيب التي تضمن تماسك الخطاب، يعطي كل من ديكر وآنسكوبر أهمية خاصة للملاقات التي تميز عن نفسها محاجة واستخلاصاً. فهي لا تنظم فقط الجمل التي يكون فيها المقطع الثاني معطى بوصفه تبريراً أو بوصفه نتيجة للمقطع الأول (وهذا ما يسم، في الفرنسية، الروابط المساوقة لـ *car* - لأنّ ولد *donc* - إذن). وإنها لتدخل في دلالة «لكي» أو «بالأحرى» اللتين تفرضان توجهاً مضاداً للمحاجة. ففي عبارة مثل «الطقس جميل، ولكنني تسيب»، فإن «الكن» تشير أن المقطع الأول يوسي باستخلاص (مثل الذهب في زهرة) يتقبه المقطع الثاني. وفي عبارة «يبر غني، بيد أنه يائس بالأحرى»، فإن «بالأحرى» تشير إلى أن الحل الذي نتكلم عنه يعطرتنا أن نضع استثناء على مبدأ غناتي

نستدعيه فكرة الثروة. وعلى العكس من هذا، فإن كلمة «même» - نفس، عين، لو، حتى، بل... - تسجل ترابطاً: إننا نجد في جملة «جاء بيير» وحتى لقد ابتسم في إن مجيء جاء، وبتسامته علامتان على الشيء نفسه، وربما تكونان علامتين على ظرفه المتعاد (أر على عيشته). وثمة تحليلات مشابهة قد أعطيت لروابط أخرى مثل «de plus» - بالإضافة إلى هذا، «d'ailleurs» - على كل حال، «décidément» - حتماً، إلى آخره.

والنقطة المهمة، بالنسبة إلى آنسكومبر ودهكرو، تتمثل في أنه إذا كان مقطعان يستطيعان أن يكونا مرتبطين، في خطاب ما، بوساطة علاقة من هذه العلاقات، فليس ذلك نفعاً لأنهما يعبران عن وقائع تكون، تبعاً للتكلم، مرتبطة بالواقع. وذلك لأن البنية اللسانية لهذه الوقائع تعرض قيوداً على توجيهها الحجاجي. وإن هذا ليهكرو بشكل مستقل عن الوقائع التي تشير إليها. وتستطيع المؤشرات العواملية نفسها أن تكون، تبعاً للباسها اللساني، متوجهة نحو استنتاجات متعارضة. وثمة تعارضات تعد مميزة من وجهة النظر هذه. وهي التي تكون بين:

« J'ai un peu mangé »	«أكلت قليلاً»
« J'ai peu mangé »	و «أكلت قليلاً»
« Il est 8 heures »	«إنها الساعة»
« Il n'est que 8 heures »	و «إنها ليست سوى الساعة»
« Il y a une lente amélioration »	«يوجد تحسن بطيء»
« L'amélioration est lente »	و «التحسن بطيء»

ومن هنا، فقد نشأت فكرة تقول إن إمكانيات الربط الحجاجي تتأخر، انطلاقاً من جملة، على معنى هذه الجملة مباشرة، من غير مرور بالوقائع التي يمكن للجملة أن تحيل إليها. وهذا يلخص الشعار الذي يقول «الحجة موجودة في اللغة».

وثمة تأويل أكثر جفوة لهذا الشعار يقضي بوصف معنى الجمل نفسه من غير أن نبدأ بالواقع الذي يشترك معه في الاستعمال المعادي للغة، أي من غير الانشغال بقيمة المرجعية، ولكن على أن ينظر إليها فقط بوصفها أدوات لبناء الخطاب (ومن هنا ينشأ ضرب من البيوية الاستدلالية). وحتى كلمات المصمم تستطيع، من وجهة النظر هذه، أن تكون متميزة، ليس بوساطة نموذج الأشياء التي تشير إليها، ولكن بوساطة الاستمرارية الاستدلالية التي تجعلها ممكنة. فوصف الكلمة «شغل» مثلاً سيكون في تعيين بعض المبادئ الحجاجية، التي تسمى «topoi»، والتي ترتبط معها، وتوسس الطريقة التي نستطيع بها أن نضع تسلسلاً انطلاقاً من

عبارة تحتوي على هذه الكلمة. وإن المقصود هو الوقوف على مبادئ مثل «العمل بنصب»، «العمل ينتج نتائج»، إلى آخره. وإنها لمبادئ ترمض على استعمال رابط مثل «pourant» - بالأحرى. وذلك إذا كنا نريد - بعد أن قلنا إننا اشتغلنا - أن نشير إلى أننا غير متبينين، أو أن العمل لم ينفذ في شيء. وسيكون جزء جوهري من وصف اللغة حينئذ عبارة عن «ترليف حجاجي» يحدد كيف أن العوامل تغير الكلمات المعجمة (مثل «قليل» و«كثير»...) (سوى) التي نعملها تؤثر فيها، وكذلك عن طريق مختلف البنى النحوية حيث أدخلناها (وذلك تبعاً لما تكونه الصفة هل هي تمت أم هي غير، وحينئذ سيكون لها أثر مختلف على كلمات الاسم التي يصفها (انظر في الأعلى مثل «بطيء»، حيث يصف «التحسيس»)، ويتضمن معنى الجملة حينئذ، وربما يتضمن فقط، تعيين طاقاته الحجاجية.

- J - C. Anselme et O. Ducrot développent leur théorie depuis 1973. Leurs premiers résultats sont réunis dans *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, 1983, et les premières étapes de leur recherche théorique sont présentées dans "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, 1986. Pour un état plus récent, voir les articles qu'ils ont publiés dans le recueil de C. Plantin, *Lieux communs, topoï, stéréotypes*, Paris, 1994. - Les mêmes idées de base sont élaborées dans un cadre différent par P.Y. Roca, "Modelling argumentation and modelling with argumentation", *Argumentation*, 1990, vol. 4 n°2. - Un ensemble de recherches empiriques et théoriques nouvelles est rassemblé dans le n°24 du *Journal of Pragmatics*, juillet 1993 (cf., notamment, l'article de M. Carel sur *pourant* et l'exception), et dans *Théorie des topoï* (J. - C. Anselme ed.), Paris, 1995.

3 - استدلالات

(ملاحظة: سنتعمل حتى نهاية هذا الفصل التواضع الاصطلاحي التالي: إننا سنسبى «عبارة» كل مقطع من الخطاب، يظهر في وضع محدد، وفي لحظة ومكان معينين. وأما المصطلح «جملة»، فإنه يشير إلى الكينونة اللسانية المجردة التي تنجزها العبارة. وكذا فإنه إذ كان المقطع «à pleu» - إنها تمطر - يوجد فيه نصين مختلفين، أو في مكانين مختلفين من النص نفسه، فسنقول ثمة عبارتان تتبيان إلى الجملة نفسها).

بعد تكرار الصدرة، والربط، والمحاكاة علاقات داخلية للخطاب، بينما يضع الاستدلال والجملة المفسرة العبارة في علاقة مع عبارة أخرى لا تنتمي بالضرورة إلى الخطاب نفسه. وإننا لنقول إن العبارة (C) يستدل عليها من العبارة (A) إذا كان نظرنا إلى (A) بوصفها حقيقة يقضي، بشكل مستقل عن أية معرفة بالعالم، إلى قبول (C) أيضاً (يمكن لحظة انطلاق الاستدلال أن تكون مكونة من تعددية من العبارات، ولكننا، بعبارة

النسب، ندع جانباً هذه الحالة التي لا تطرح قضايا خاصة فيما يتعلق بالاستئلة المثارة هنا).
 ملاحظة: إننا نرد في بعض الأحيان الحركات الاستدلالية التي نستدعي تدخل
 معارف خاصة حول العالم (تسمى استدلالات سياقية)، إلى استدلالات بالمعنى المحدد في
 الأعلى. وبكل تأكيد، فإننا لكي نمر من «جان محمول» إلى «جان مريض»، فإنه يجب
 الاستناد إلى معرفة تجريبية تربط بين الحمى والمرض. ولكن، إذا دمجا هذه المعرفة في
 الاستدلال، بوصفها مقعدة منطقية إضافية، فإن هذه المقعدة ستصبح استدلالاً أصلياً،
 ومستقلاً عن كل معرفة بالواقع. وبما إن هذا الرابط ليس مطلقاً ولكنه متكرر فقط، فإننا
 نقول هو نموذج خاص من الاستدلال، «الاستدلال المحتمل».

وبما إنه مقبول أن يكون وصف اللغة هو وصف الجملة التي نستطيع بناءها في هذه
 اللغة، فإن القضية تطرح لمعرفة إذا كان يجب علينا، في هذا الوصف، أن نشير إلى
 الاستدلالات التي تعد عبارات الجمل معروضة لها. وثمة جوابان محتملان:

أ) بالنسبة إلى «المنطقية»، فإن تعيين الاستدلالات بعد جزءاً أصيلاً من الوصف
 الدلالي للجمل (تعد المنطقية جذرية إذا فكرنا أن هذا التحين يشكل كلية الوصف، كما بعد
 متداً إذا قينا أن دلالات الجمل تتضمن خواص أخرى أيضاً). ويستند الموقف الرئيس
 لهذا التبرير إلى تحديد الاستدلال نفسه. وبما إن من المفروض أن يكون هذا التحديد
 مستقلاً عن كل تحديد تجريبي حول العالم، فإننا لا نرى له أي أساس آخر ممكن غير معنى
 العبارة، أي المعنى الذي يجب عليه نفسه أن تحدد الدلالة الذاتية للجملة. وهكذا، فإن
 كل عبارة من عبارات الجملة، ولكن «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفامي»، تضطربنا
 إلى الاستدلال به «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفامي». وإن هذا ليكون سواً. وجدت
 أفام أم لم توجد في العالم، ومهما كانت طريقتها في الإنتاج. فإلى ماذا نضرب هذه
 الضرورة، إن لم يكن ذلك إلى البنية اللسانية للجمل المعنية، أي إلى معنى كلمة «بعض»
 عندما تكون مدمجة في المسند إليه للجملة «مسند إليه + فعل الكينونة + مسند»؟ وإن عدم
 قبول هذا الاستدلال يعني عدم فهم معنى الكلمات التي تتداخل فيها. أو أيضاً: إننا
 نستطيع، في الفرنسية، أن نسندل به «قد أنتهي من عملي يوم السبت» على «قد أنتهي
 (بالأحرى) من عملي يوم الأحد»، بينما لا نستطيع أن نسندل به «سأنتهي من عملي يوم
 الأحد» على «سأنتهي من عملي يوم السبت». فهل نستطيع أن نفسر هذا التباين الاستدلالي
 بشكل آخر غير المعنى المختلف للأزمة الفعلية الفرنسية مثل: صيغة المستقبل التام وصيغة
 المستقبل البسيط؟ وإيضاحاً من هنا، فإننا نمر بسهولة إلى الفكرة التي تقول تعد السبب
 الدلالية للذات، جزئياً على الأقل، ذات نظام منطقي: إنها تشكل، كما يقول
 الشرسكيون، «شكلاً منطقياً». وبالفعل، فإن المنطقين يتون لغة تشجب فقط، ولكنها

تستجيب تماماً، للمطلب التالي: مادام الأمر يتعلق بصيغة من صيغ هذا اللسان، فماذا نستطيع أن نعصب، بواسطة الضوابط الظاهرة، كل الاستدلالات الممكنة انطلاقاً منها ويعد الميل كبيراً كي نقول إن اللسان الذي تكون هذه طبيعته (حتى ولو كان يجب عليه أن يكون أكثر تمقيداً من تلك التي يبتها المنطقيون حالياً) ليشكل البنية الدلالية للغات الطبيعية، أو إنه يشكل، على الأقل، مستوى من مستويات هذه البنية: إن وصف معنى جملة ما ليطلب، والحال كذلك، أن نجد له صيغة مناسبة في مثل هذا اللسان.

تتضمن معظم الجمل في لغة ما ضمائر إشارية مثل: «هـ - أنا، أنا - أنت، أنا - هـ»، والتي تتعلق مرجعها بالمقام ولا يكون إذن متطابقاً بالنسبة إلى كل المبارات في الجملة نفسها. وإن هذا الأمر يطرح مشكلة صعبة بالنسبة إلى المنطقيين. وبدقة كاملة، بالفعل، فإننا لا نستطيع أن نقبل استدلالاً بين كل عبارة «بول وجان هما هنا» وكل عبارة «بول يكون هنا»: يجب أيضاً أن تظهر هذه المبارات في مقامات نمطي المرجع نفسه ونحيل إلى «هنا» (وكذلك إلى «بول» - وهذا ليس هو الحال إذا كان الواحد قد قاله متكلم باريس، والثاني قد قاله مرافقه الهاتفي في مرسيليا. ولكي يتجاوز المرء هذه العقبة يجب عليه، في وصف الجمل نفسه، وهو الوصف الذي يفترض أن يكشف عن الاستدلالات بين المبارات، أن يدخل العديد من الاشتراطات إلى نموذج المقام الذي يعبر فيه عن الجمل. ونجد، في هذا المثل، أنها بسيطة الصياغة نسبياً، ولكنها تستطيع أن تكون معقدة (انظر في الأعلى الحالة التي تتدخل فيها أيام الأسبوع: يجب حينئذ أن نشترط على جمل اللغة أن تكون في الأسبوع نفسه).

أ) نستطيع أن نتقدم بأطروحة نقول (مثل معظم اللسانيين الذي ينتمون إلى سوسير، ومثل كثير من فلاسفة مدرسة أوكسفورد) إن العوامل المحددة للخواص الاستدلالية لعبارة من المبارات لها علاقة جد رخوة مع تنظيمها اللساني. وستمثل الحجة الأولى في أننا لم نستطع بعد إقامة تناظر، كلمة بكلمة، مع كلمات اللغة التي تطلق هذه الاستدلالات، للرموز المنطقية التي تمتلك الخواص نفسها. وهكذا، فإن أي نسق منطقي مبني حالياً لا يملك رمزاً وحيداً له الخواص الاستدلالية التي تمتلكها الوحدة البنوية الفرنسية (si) في مختلف استعمالاتها، والتي ليس لها في معظم الأحيان أي علاقة مع تمييز الشرط. ويجب علينا إذن أن نشرك مع الوحدة البنوية الفرنسية (si) عدداً مختلفاً من المفاهيم المنطقية. ولقد يعني هذا أن تسجيل جملة فرنسية تتضمن (si)، بلسان منطقي، لا يشكل إذن، في أحسن الأحوال، سوى تفسير جملي. وإنه لن يقرى على تمثيل بنية الجملة المسجلة، لأن ما يميز هذه الجملة تحديداً هو أنها تحتوي على الوحدة البنوية نفسها (si)، مثلاً في ذلك مثل الجمل الأخرى حيث تكون هذه الأدلة مترجمة فيها عن طريق رمز منطقي آخر.

تناسب الحجة السابقة فقط مع الأناس المنطقية المبينة حالياً. وإن المنطقيين يستطيعون أن يمتنعوا عليها إذن بأنهم يبنون أساساً جديدة من غير توقف. وثمة حجة أصولية أكثر هي أن الاستدلالات التي أنتجت فعلاً انطلاقاً من العبارات هي ما لا يستطيع أي نسق متماسك أن يكشف عنها. وهكذا، فإن (1) «كل أصدقاء جان قد جاؤوا» ترمع على الاستنتاج، بالآخرى، أن (2) «بعض أصدقاء جان قد جاؤوا». وما دام هذا حكماً، فإنه لأمر معناد أن نستدل بـ (2) على (3) «بعض أصدقاء جان لم يأتوا». وإن نسقاً يريد أن يجمع مذهب الاستدلاليين ليضطرنا إذن إلى قبول استدلال من (1) على (3)، وهذا أمر متناقض. وكما هو أكيد، فإن للمنطقيين رداً. فالمرور، بالنسبة إليهم من (2) إلى (3) لا يمثل استدلالاً أصلياً. فهو لا يتأسس على الواقعة التي تعبر عنها (2) حول ما نقول (2)، ولكن حول الشروط التي تقضي إلى اختيار التعبير بـ (2). فإذا قلت إن «بعض» الأصدقاء قد جاؤوا، فذلك لأنني أعلم أن آخرين لم يأتوا، ولا يمكن ذلك، فإني سأقول ليس (2)، ولكن «كل أصدقاء جان قد جاؤوا». ويقول آخرون، فإن (3) لم يستدل عليها بـ (2)، ولكن من التعبير بـ (2): ليس هذا استخلاصاً، ولكنه تفصيل لـ (2). ونحن لا نستطيع أن نثبت ولا أن نرفض هذا التمييز للتمييز والاستخلاص. وما يجب أن نلاحظه هو أنه الشئ الذي يجب دفعه من أجل بناء نسق منطقي، مهما كان، ويبحث لكي ينظم الاستدلالات المنجزة انطلاقاً من عبارات اللغة. ومن هنا يجب علينا أن نستخلص أن هذا البناء ليس تمثيلاً لمعطى ملاحظ مباشرة: إنه يتطلب، منذ البداية، رؤية لوقائع اللسان، ولا يمكنه إذن منع رؤية أخرى، أكثر توجيهاً، ترفض على نفسها أن تدخل في هذه الوقائع الضرع الثنائي الضروري لكل نظرية في الاستدلال اللغوي.

ويمكن للمرء أيضاً أن يكون جذرياً أكثر في نقد النزعة المنطقية، وأن يشك في أن تكون ظاهرة الاستدلال ملائمة لساتياً. والسبب لأن مفهوم الاستدلال يتأسس على مفهوم الحقيقة: فالقول إن (C) يستدل عليها بـ (A)، هو أن نقول إن (C) تنفرض أن للعبارات شروطاً للحقيقة. ويجب، بعد ذلك، لكي يتم الكشف عن الاستدلال على مستوى الجمل، رفضها أيضاً بواسطة شروط الحقيقة. وإن هذا ليكون بشعدي ما يجب على العالم أن يكون لكي تستطيع عبارات الجمل أن تمد عبارات حقيقة. بيد أن هذا يبدو اصطفاً بالنسبة إلى معظم الجمل. ولقد كان هذا أولاً بسبب عدم التحديد المتعلق عموماً بمعنى الكلمات. هو يوجد حد انطلاقاً منه يجب على الشيء أن يعد بوصفه «غالباً»، وتحت هذا الحد لا يعد كذلك؟ ويبدو بشكل جذري أكثر أن عدداً من الكلمات، بل جميعها، تستخدم بشكل أقل لنقول ما هي الأشياء مما تستخدم للسماح بتأسيس خطاب معين بخصوصها. وهذا يبدو هو الحال، بشكل يدعي تقريباً، بالنسبة إلى الصفات التسمية (انظر: جيد)، التي لا تصف

الأشياء، ولكنها تبرز بالأحرى المواقف، الإيجابية أو السلبية، التي نستطيع أن ننسبها إرء هذه الأشياء. وحتى الكلمة التي تبدو ظاهرياً أكثر موضوعية، مثل الفعل «اشتغل»، فإنه ينسب من الصعب وصفها بوساطة شروطها عن الحقيقة. فمافذا كان يجب على جان أن يعمل لكي نستطيع أن نقول، أو أن ننكر، إنه عمل؟ وعلى العكس من هذا، فإنه لمن الواضح أن هذا العمل يطلق بعض إمكانات متابعة التسلسل الحجاجي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الاعتقاد بالاستدلالات لن يكون حيثذ سوى تنكير، وتبرير بعد كل شيء. للحجة. فكيف نصنع قاعدة لوصف دلالي للغة؟

ملاحظة-

1- إذ نبي الموقف الثاني لبعني رفض تمثيل معنى الجملة عن طريق صياغة نسق منطقي، مهما كان تكلف هذا النسق (إتنا لنفهم من هذا صيغة تكون وظيفتها الوحيدة هي استعمالها في حساب الإمكانيات الاستدلالية). ولكن هذا يترك إمكانية صياغة العلاقات الدلالية مفتوحة، وهذا يعني أنه من أجل تمثيلها يجب بناء هذا الشيء الرياضي الخاص والمتمثل في نسق شكلي والسبب لأنه إذا كان حقيقياً أن هذه العلاقات لا تخفزل إلى الاستدلال، فإنه لمن المؤكد أيضاً أن نسقاً شكلياً يستطيع تمثيل شيء آخر غير الاستدلال.

2- ونستطيع، من جهة أخرى، أن نطلب من اللساني، إذ يضع وصفاً للجملة، أن لا يجعل هذا الوصف استعمالها الظاهر في المعالجات غير مفهوم. ويقول آخر، فإنه مع قبولنا بأن الضوابط المكونة لدلالة لغة ما ليست ضوابط استدلالية، فإنه يجب أن نفهم لماذا نجد عند المتكلمين غالباً شعوراً بأنهم يباشرون الاستدلال في الاستعمال العادي.

3- وأخيراً، فإنه لمن المضيء غالباً أن نقارن الوحدات البنيوية للغة ما والمفاهيم المناسبة التي يبنها المنطقيون، مثل اللغة الفرنسية ومختلف الالتزامات المحددة في الحساب المنطقي. ويمكن لهذه المقابلة أن تفيد، بالتباين، في استخلاص خصوصيات المتصورات اللسانية (تسمح مقارنة لغتين طبيعيتين بإفراء أفضل لكل واحدة منهما). وأنه لمن المفيد أيضاً، ابتغاء قراءة نص فيه زعم برهاني، أن نبي استدلالاً منطقياً نطلق من مقدمة كبرى ويصل إلى استخلاص متساوق. وهذا أيضاً، يمكن للتباين أن يكون كاشفاً.

■ حول العلاقات بين المنطق واللغة، انظر:

Sur les rapports entre logique et langage, voir les n°2 (juin 1966) et 29 (mars 73) de *Langages* - Le programme logiciste est présenté sans concessions dans un article de Y. Bar-Hillel. "Syntaxe logique et sémantique", traduit dans le n°2, où il est accompagné d'une réponse de Chomsky. R. Montague a tenté de réaliser systématiquement ce programme, en adaptant des systèmes logiques complexes, notamment la logique intentionnelle. Ses principaux aticles sont rassemblés dans *Formal Philosophy*, New Haven, Londres, 1976. Deux présentations de ses idées en

français. M. Chambréuil et J.-C. Paricate, *Langue naturelle et logique*, Berne, 1990; M. Galmiche, *Sémantique linguistique et logique*, Paris, 1991 - Parmi de nombreuses tentatives de même orientation: E.L. Keenan et L.M. Faltz, *Boolean Semantics for Natural Languages*, Dordrecht, 1985; R. Zuber, *Implications sémantiques dans les langues naturelles*, Paris, 1989; LTF Gamsut [nom d'un collectif de chercheurs], *Logic, Language and Meaning*, Chicago, 1991 - Beaucoup moins techniques de point de vue logique sont les recherches de R. Martin qui veut intégrer dans une sémantique fondée sur la notion de vérité des analyses linguistiques menées dans l'esprit de G. Guillaume: *Inference, antonymie et paraphrase*, Paris, 1976. et *Pour une logique du sens*, Paris, 1983

حول مفهوم الاستدلال السبائي واستعماله في الوصف اللساني، انظر:

J. Jayez, *L'inférence en langue naturelle*, Paris, Londers, Lausanne, 1988. D. Sperber et D. Wilson fondent sur cette notion toute leur théorie de l'interprétation, dite théorie de la pertinence [773 s.].

4 - المضمرات والتضمينات

يشير كل واحد من هذين المفهوميْن إلى نتائج نستطيع أن نستخلصها من أن المتكلم كان قد تلفظ بجملة، ولكنهما لا يشتركان نفسهما استخلاصاً من الجملة ذاتها. فإذا أقرتموني سيارتكم وأنا أعلن لكم «بعجت الصدام»، فإنكم متميلون إلى الاستخلاص بأنني، بالإضافة أيضاً، لم أكر الصدم، هذا على الرغم من أن لا شيء مما استخدم في «الجملة» لا يبرر هذا التثاؤم.

إن ديكرو الذي يستخدم مصطلح «المضمر»، يفسر هذا النموذج من العلاقة باستدلال يصنعه المتلقي، ويتنبؤ به المتكلم، وذلك انطلاقاً من هذا الحدث الخاص الذي يكون التعبير بالجملة. وسيسوس الجملة في هذه الحالة، ضرب من الأدبيات المغشوة، ومجموعة من قوانين الخطاب التي من المفترض أن يحترمها المتخاطبون (لقد كان المقصود في المثل السابق هو «قانون الاستمباب» وإنه ليأمر أن يعطي، حول الموضوع الذي نتكلم عنه، معلومات هي أكثر مما في حوزتنا قوة. إنها تلك التي من المفترض أن تهم المتلقي أكثر؛ إذا كلمناه عن مسألة سيرته، فيجب أن نشير إلى كل الأضرار التي حدثت، وعلى كل حال تلك الأضرار التي تهمة أكثر). ولكي يؤول المتلقي العبارة، فإنه يميل إلى افتراض أن المتكلم قد أحترم هذه القوانين. وإنه ليستنتج إذن من التعبير الذي كان موضوعه كل المعلومات التي تضمنتها هذا الاحترام (هنا، لا يوجد ضرر كبير). وإن هذه المعلومات، التي تسمى مضمر، تستطيع على كل حال أن تكون هي نفس تلك التي كان المتكلم يوي أعطيها في شكل غير مباشر من أشكال الخطاب. وإننا نشير حينئذ إلى التذب في الصدام

وذلك لكي نُعلم بأن لا شيء أكثر إزعاجاً قد حدث.

وأما غريس فهو، فيما يخصه، يؤسس هذا النموذج من التأثير الاستدلالي، ليس على الأدبيات الخاصة، ولكن على الضرورات نفسها للتبادل المعلوماتي. وبه لينطلق من المكرة التي تقول إن اللسان، إذا ما اختزل إلى مضمونه الواضح، فإنه يكون غير قادر على الإخبار. وبأنه لا يأخذ هذه القدرة إلا إذا افترض المخاطبون أن كل واحد منهم يرغب، من خلال المعادة، أن يُخَيَّرَ أو أن يُخَيَّرَ (وهذا هو مبدأ التعاون). وبغض هذا الافتراض العام إلى افتراض أن الكلام يحترم عدداً معيناً من الحقائق العامة المتفق عليها. وإن غريس ليجر اثني عشرة حقيقة من هذا النوع. وإنها لتذكر بعددها وتصنيفها، بفئات كانت الإثناعشر. وإن مزحة الفيلسوف هذه كانت موجهة بالفعل لتسجيل أنها تؤدي دوراً مماثلاً للفئات الكائنية. فكما كان الأمر بالنسبة إلى تلك، فإن الشروط التي نجعل من الممكن تكوين تجربة انطلاقاً من معطى محسوس بسيط، فإن المبادئ العامة هي الشروط التي تسمح للتواصل المعلوماتي أن يكون قادراً على إنشاء نفسه انطلاقاً من اللسان. وثمة مثل واضح للمبادئ العامة هو مثل «الصدق». إذا كان ضرورياً طرح سؤال من أجل الحصول على معلومة (كم الساعة؟)، وإذا كنا نستطيع أن نستخلص معلومة من الإجابة (الساعة الثامنة)، فذلك لأن المخاطبين يفترضون الصدق ببعضهم. وإذا يكن ذلك، فإنه لا يمكن تصور النشاط المعلوماتي. وكذلك، فإن مطلب الاستماع، الذي يكون حقائق عامة للكثرة عند غريس، ليستجيب إلى الوظيفة نفسها. وإنه لمن غير الممكن، نظراً للمسمة المحدودة للمخاطب، أن نقول كل ما يمكننا قوله حول الموضوع الذي نتكلم عنه. ويجب إذن، لكي يشيع القول بالحاجات المعلوماتية للمتلقي، أن نفترض بأنه يشير، من بين كل ما كان يمكن أن نقوله، إلى ما كان يمثل أهمية أكبر في قوله. وإذا يكن ذلك، فإنه لا يفيد في شيء. وذلك لأننا نستطيع دائماً أن نسأل أنفسنا فيما إذا لم يكن بغض معلومة أكثر أهمية، تلغي المؤثرات. ويعطي غريس اسم «المضامين التواضعية للقضايا» التي يجب أن تكون حقيقية، وذلك لكي تحترم الحقائق العامة (نجد، في مثلينا الأخيرين، أن المضامين هي (يعتقد المتكلم فعلاً بأن الساعة هي الثامنة)، وأن (السيارة قد خُصِبَ صدامها فقط). وكما هي الحال بالنسبة إلى المضمرات، فإن المضامين تستطيع أن تكون موضوع التواصل نفسه. فنحن نستطيع أن نقول: «الساعة الثامنة» بهدف وحيد تخيلنا فيه أن نُعلم بأننا نُعلم

بمد مفهوم المضمر والضمني جوهريين بالنسبة إلى تكون علم دلالة لاسي. وإنهما ليكرنان نسقين بدرجة قليلة. إذ من الواضح فعلاً أن للجملة نفسها تستطيع، عندما تكون متفرقة، أن تنقل تقريباً أي مضمون من المضامين. فإذا كنا نرغب إذن أن نمزوا لجميل اللغة قيمة دلالية تكون هي التواة، ويجري عليها الحساب انطلاقاً من البنية الصوتية لهد.

الجملة، يجب الإغضاء عن عدد كبير من التعليمات التي تصح عنها هذه العبارات وهكذا، فإننا في علم دلالة العبارات، نقوم بفصل ما نقول بفصل الجملة المستخدمة، وما تبُح بفصل القوتين أو الحقائق العامة التي نُسوس الكلام. ويقف الحساب الدلالي حيث حد تحديد القول، ويترك تحديد ما هو مبلّغ عنه عرضياً لبحث لاحق، حيث تندخل فيرد ليست تماماً لهذه اللغة الخاصة أو تلك. وإنه من غير فصل من هذا النوع، فلن يبدو أي علم دلالة لساني قابلاً للتحقيق. ويبقى أن نُعرف أين توضع الحدود. ومعاني المؤثرات الدلالية التي نستمدّها من اللغة لكي ننسبها إلى المحادثة؟ نمة اختبارات عديدة ممكنة، وتبدأ لهذا الذي ننفذه، فإننا سنحظى بصورة من اللغة مختلفة تماماً. وهكذا يصل أصحاب العقيدة المنطقية إلى تحديد لغة قريبة من الحسابات التي يبنّيها المنطقيون، وذلك بإكمال إلى دراسات المحادثات تمسّر كل ما يخرج عن نموذجهم. وأما البرهانويون فسيميلون إلى اختزال منطقة المحادثة، وسيمقدون وصف المعنى اللساني - من غير أن يفرجوا بالأحرى عن نطاق ضرورة وهي خارج اللغة بعض المؤثرات التي تعد العبارات أملاً لها من غير ريب. وسيظهر نموذج الاستعمال الذي نقيمه لمبادئ المحادثة حينئذ بوصفه محدداً، في الفراغ، للتصور الذي نملكه من اللغة.

ملاحظة: يتكلم فريس، إلى جانب تضمينات المحادثة، عن «التضمينات التواضعية». وإنه يمين بهذا تلويحات المعنى المستحيلة على الترجمة بمصطلحات الصواب والخطأ، والتي تعد غريبة إذن على المتلقي الكلاسيكي، ولكنها مرتبطة مع ذلك بالكلمات نفسها. والمثل الذي نضربه على ذلك هو أن الجملة X وحتى Y تقدم Y بوصفها مفاجئة أكثر من X، وأن X ولكن Y أيضاً تُدخل ضرباً من التمارض بين X وY. وبما إن أي نشاط استنتاجي لا يعد مسؤولاً عن هذه المؤثرات، المسجلة في اللغة، فإننا لا نفهم جيداً أن نسمي «تضمينات». ويبدو السبب الوحيد لذلك هو أن تضمينات المحادثة تُستعمل لعزل نواة منطقية للمعنى، وأن تضمينات المحادثة تعد ضرورية لإنهاء هذه المهمة. وما يعود بنا إلى تحديد التضمينات عموماً، ليس الآلية التي تستخدمها، ولكن الوظيفة التي نزمزوها إليها في الوصف اللساني.

- O. Ducrot présente les sous-entendus dans des articles de 1969 et 1977, repris comme chap. 1 et 2 de *Le Dire et le dit*, Paris, 1984. - H. P. Grice a introduit le notion d'implicature dans des conférences de 1967, publiées en 1975 sous le titre "Logic and conversation", et traduites en français dans *Communications*, n°30, 1979. - D. Wilson et D. Sperber mettent en rapport implicature et inférence dans le cadre de leur théorie de la pertinence: "Inference and implicature", dans C. Travis (ed.), *Meaning and Interpretation*, Oxford 1986.

5 - الجملة المفسرة

يتطلب فهم العبارة أن نقيم لها تناسباً مع عبارات أخرى تحقق جملًا مختلفة، ولكيها، في المقام نفسه، نقول الشيء نفسه. وهكذا، فإن الأستاذ لكي يتحقق من أنه فهم، فإنه يسأل طلابه أن يعيدوا «بكلمات أخرى» ما قاله. وتتم هذه العلاقة للجملة المفسرة بين العبارات اللغوية، وذلك بما أننا نمتد بها إلى الجمل. فالجملة تكون جملة مفسرة لأخرى إذا كانت كل عبارات الجملة الثانية (أو معظمها) تترك نفسها لكي تفسرها عبارات من الجملة الأولى.

وتبدأ بعض اللسانيين الأمريكيين الذين يرتبطون بهاريس، فإن وصف اللمة يتضمن بناء لوائحهم للجملة المفسرة بوصفه جزءاً أساسياً، أي يتضمن بناء إجراءاتهم، وحسابي، يسمح بالتنبؤ، بالنسبة إلى كل جملة، بمجموع جملها المفسرة الممكنة. وإنهم ليفكرون أيضاً أن لوائحهم الترجمة هذا يستطيع أن يمتلك بنية رياضية أكثر بساطة من لوائحهم توليد الجمل الذي يكون القواعد التوليدية.

■ حول هذا المتصور للوصف اللساني، انظر:

H. Hiz, "The role of paraphrase in grammar", Monograph Series in Languages and Linguistics, n°17, 1964, p. 97-104; "Aesthetic semantic theory", The Philosophical Forum, 1969, p. 438-451.

ثمة عقبة أساسية لهذا المتصور تأتي من مفهوم الجملة المفسرة نفسه، ومن التعادل الدلالي الذي يصعب تحليله.

أ) يمكننا أن نستند إلى حكم المتكلمين. ولحسن الحظ أن هؤلاء لم يتعاملوا قط مع الجمل، ولكن مع العبارات فقط. ولكي نفر بأن الجملة (1ج) هي جملة مفسرة لـ (2ج)، يجب إذن أن نسأل المتكلمين إذا كان، بالنسبة إليهم، لكل عبارة من عبارات (2ج) تعادلاً دلالياً يمثل في عبارة من عبارات (1ج). ولكن بما إن الجملتين المختلفتين تحتملان دائماً أروافاً مختلفة من المعنى، فإننا نؤكد بقوة أن لا نجد زوجاً من الجمل يشع استبدالاً مطلقاً كهذا.

ب) يمكننا أن نلجأ أيضاً إلى مفهوم شروط الحقيقة. وبما إنه مقبول أن تعتمد معنى الجملة شروط الحقيقة لعباراتها (كما يعتمد معنى الكلمة، تبعاً لتفريجه، بعض المراجع التي نستطيع أن يشير إليها)، فسنقول إن (1ج) و(2ج) تمدان الواحدة بالنسبة إلى الأخرى جملتين مفسرتين إذا كان، فقط إذا كان لعباراتهما، في مقام ما من الحطاب، شروط الحقيقة نفسها، وإذا كانت أية عبارة لا تستطيع أن تكون حقيقية من غير الأخرى. ويعد هذا التحديد قليل الأهمية بالنسبة إلى الوصف اللساني. فهو يرغنا أن ننظر إلى الجمل

الضرورة منطقياً بوصفها مترادفة (2+2=4)، وهذه هي نظرية غودل البرهانية، أي تحصيل حاصل، والسبب لأن كل عبارتهما تعد عبارات حقيقية. وكذلك الحال بالنسبة إلى العبارات المتناقضة (والتي ليست دائماً حقيقية). وستكون من جملة المترادف أيضاً العبارات المختلفة فقط في التعبير المستعمل للإشارة إلى كائن واحد، مثل: «إن مؤلف بيريك لا يحترق الكوميديا»، و«إن مؤلف البليدور لا يحترق الكوميديا» ومادام الأمر كذلك، من الأولى تفهم كأنها تقول: «... لا يحترق بالأحرى...»، بينما تفهم الثانية وكأنها تقول: «... لا يحترق إذن...»: لا يمكن للمحاجة الداخلية للمعارة إذن أن تؤخذ بالحسبان في تعريف الجملة المفسرة المؤسسة على شروط الحقيقة.

ونستطيع أن نطرح الشرط الإضافي التالي، نميزاً لمتطلبات التعريف السابق: لدينا جملتان خاصتان هما (أج) و(2ج). ونسمي (ج) الجملة المعقدة التي تتضمن (أج) بوصفها مكوناً، و(وَج)، والجملة (ج) حيث نستبدل (أج) بـ (2ج). ولكي تكون (أج) و(2ج) مترادفتين، يجب أن تمتلك عبارات (ج) وعبارات (وَج) شروط الحقيقة نفسها، وذلك مهما كانت الجملة (ج) ويقول آخر، فإن (أج) و(2ج) تلبان التبادل. ويسمح هذا التعريف بتجنّب مصاصب الجملة السابقة. ولنأخذ 2+2=4 بالنسبة إلى (أج) وصيغة النظرية البرهانية المعقدة بالنسبة إلى (2ج)، و«جان يعلم أن 2+2=4» بالنسبة إلى (ج)، والجملة (ج) بالنسبة إلى (وَج) حيث استبدلنا (أج) بـ (2ج). وتستطيع عبارة من عبارات (ج) أن تكون حقيقية بينما تكون عبارة من عبارات (وَج) خطأ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشل المتعلق براسين (إن ما يقضي الترادف، في مثل هذه الحالة، لن يكون المفارق البرهاني الذي أشرنا إليه، ولكن أن يستطيع متكلمون مستقرون امتلاك معارف مختلفة حول راسين. ومادام الحال كذلك، فليس هذا هو المهم بالنسبة إلى اللساني).

(ج) ويمكننا أن نجعل من الجملة المفسرة استعمالاً محلياً، فنحدد وجه المعنى الذي نقرر أن نجعل منه تجريداً، وذلك لكي نقيم الترادف. وهكذا، فإننا إذا جردنا التعبير وتعارض الموضوع - القول، فإننا نستطيع أن نعد الجمل التالية جملاً تفسيرية: «لقد جاء جان»، «جان، إنه جاء»، «جان، هو، إنه جاء»، «إن جاء هو الذي قد جاء»، «إن الذي قد جاء، هو جان». ويمكن لمثل هذا الشكل من الإجراء أن يكون مفيداً لدراسة الوجه الذي نجرده، وذلك بإظهار تحفاته الممكنة المختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسة العلاقات البرهانية. فمن نستطيع أن نعملها بداية، وأن نعلن الجمل التالية مترادفة: «أكلت قليلاً» و«أكلت ما قل»، «الساعة الثامنة» و«إنها الساعة الثامنة»، «التحسن بطيء» و«ويوجد تحسن بطيء». ثم نقرر، في مرحلة ثانية، أن نأخذها بين الاهتمام: لن تكون الجملتان الأخيرتان جملتين تفسيريتين، بينما ستبقى الجملتان التاليتان ظاهرة مهمة: «التحسن سريع» و«يوجد

نحسن سريعاً. ويمكن الخطر بالنسبة إلى من يمارس هذا المنهج، أي كونه يفترض مسبقاً استقلالاً بين الوجوه الدلالية التي تجردها (والتي نوعها إذن)، والوجوه التي تشكل الثابت في المعالجة. وإننا لنقاسر حينئذٍ بالاعتقاد أننا بيننا هذا الاستقلال، بينما نحن جملاء بدهياً بالنسبة إلى حاجات بحث نحالم.

● حول القضايا المنطقية والفلسفية للترادف، انظر .

W V Quine, *From a Logical Point of View*, Cambridge (Mass.), 1953. - Sur l'utilisation des relations paraphrastiques en linguistique. C. Fuchs, *La Paraphrase*, Paris, 1982, et C. Fuchs (ed.), *L'Ambiguïté et la paraphrase*, Caen, 1988. Sur les possibilités, conditions et limites de la traduction, paraphrase dans une autre langue, nombreux renseignements et bibliographie dans R. Larose, *Théories contemporaines de la traduction*, Québec, 1989.

الصورة

FIGURE

لقد وسعت البلاغة تحت مصطلح «الصورة» وحتى القرن الماضي، مجموعة من الظواهر النحوية، ولغوية، والدلالية، والأسلوبية المتنوعة، والتي لم تصل من أجلها على الإطلاق إلى اقتراح إطار متماسك، وثابت، وشامل بما فيه الكفاية. وإن التفرع الهائل للأعمال الحديثة، والمنهدة جداً، في الأسلوبية، والشعرية، ونظرية الأدب، والمسانيات، والفلسفة، والتي تحتفظ بالمفهوم لغاء، توسعه ومراجعتيه مراجعة نقدية فذة (ولكنه قائم مسبقاً استعمالاته المتضاربة في البلاغة القديمة، وفي المجاز المسيحي، أو في القواعد الفلسفية ...). ستؤكد، من وجهة النظر هذه، الشكوك حول إمكانية اختزال «كل الصور ... إلى مبدأ واحد» (ت. تودوروف، 1972).

وتبدو المثابرة والسمة التوحيدية للمصطلح متسريتين إلى فكرة الشكل التي ترتبط بها. و«Skhèma»، هي واحدة من الكلمات الإغريقية للشكل الذي يستطيع أن يطبق على الإيمان، وعلى وضع الجسم، وعلى الهيئة، وعلى صور الرقص، والهندسة، والنحو، والبلاغة. وأنه يُنتج من هذا أن الصورة هي الشكل مهما يكن، وأنه ليكون ممطى للتعبير عن فكرة، تماماً كما للأجسام طريقة في الكينونة (Quintilien, Institution oratoire, IX, 1, 10). وتشرح مثل هذه المقاربة في القواعد الفلسفية للقرن الثامن عشر، وتوجد أيضاً في التصفيات المعاصرة للصورة مثل «الشكل اللساني الممزول، أو المقدم على الأثر»، والذي يؤدي دوراً محدداً في لحظة الخطاب الذي تدخل فيه (M. A. Moret, 1982). ونسجم هذه الخصوصية الشكلية للصورة بمعارضة كل واحدة منها مع كل للصور الأخرى، ولقد قررت التصور التصنيفي الذي شته النقاد البلاغية.

ولقد كان من ممكن البلاغة أن تختار بين متصورين للصورة: إما أن تكون الصورة هي «الشكل، أيّاً كان، الممطى للتعبير عن فكرة» (وتضمن حينئذ كل خطاب صوتي)، وإما أن تكون «تعبيراً معقولاً للمعنى أو للسان إزاء الطريقة العادية والبسيطة في التعبير» إذا كان

الحال كذلك، فيجب أن نفهم من المصطلحين ترسيمة وصورة «التغير في السياق الشعري أو الحطية تشكل من التعبير البسيط والواضح» (Quintilien, I.O., IX, 1, 11-13). ولقد كان هذا الطريق الثاني هو المفضل خلال زمن طويل. وحتى لو كان مقبولاً أن الكلام العادي لا يجهل الصورة (ثمة صور تحدث في يوم السوق في الهال كثيرة . . .)، فإن التوجه التصنيفي للبلاغة يعود إلى بناء نظرية الصورة بوصفها نظرية لمجموعة من المحليات الاستدلالية المفصلة.

2 - علم القوانين التصنيف

لقد أدخلت البلاغة في هيرنيوس التمييز بين الكلمات - مداخلية تتعلق بالتركيب، ويترتيب الكلمات في الجملة أو الجمل في المراحل الزمنية (التكرار، والحذف، والتراتب) - وبين صور الفكر. وفيما بعد، وتبعاً لتأثير الصورة في الكلمة، والجملة، والفترة الزمنية، والنص كله، فسنميز بصورة عامة:

- «صور للكلمات» وصور وظائف الأصوات التي تتصل بالمادة الصوتية للمخاطب وبالتالي، فهما يتأسسان على تكرار النوعية الصوتية أو الصائفة (كما هو الحال في الجنس الاستهلاكي أو التجانس الصوتي، مثل: «Ablot bibelot» من الإيطالي الصوتي)، وعلى جزء الكلمة (كما في «التورية»، تكرار الكلمات المتقاربة صوتاً والمختلفة معنى، مثل: «Traduttore, traditore») أو الشفوي (كما في «الجناس الدلالي»، مثل «الأعمال هي الأعمال»). ويجب إضافة الابتكار وكل طرق تشويه الدال: الترخيم الاستهلاكي، والجزم (مثل: «vap» «bifur»)، والاشتقاقات، والتكلم بلغة جالوية (مثل «povoète»)، والكلمات - المحلقات (مثل «tronducteur»). ولقد استعيرت هذه الأمثلة من عند «ل. ف. سبين» إلى آخره.

- «صور البناء» وصور النحو التي تلامس بنية الجملة، وتقيم إجراءاتها على الاستبدال (كم في «القلب»، مثل: «هايكية خلف حريتها فهل تريدون أن تراني؟»)، والمؤس أو غير المؤسس على التماثل (كما في «المقابلة المكسبة» مثل: «فلسفة البؤس، بؤس الفلسفة»)، وعلى الطرح (الحذف، الفصل)، وعلى التكرار (رد المعجز على المصدر، تكرار الصدارة، مثل:

"Je pense, Seigneur, à mes heures malheureuses. . . / Je pense, seigneur, à mes heures en alliées. . . B. Candrars).

- «المجازات اللفظية» التي كان كاتيليان هو أول من عزلها بما هي كيتونة (I.O., VII.6)، وهي تنوزع على مجازات لفظية من كلمة واحدة (كنائية، استعارة . . .).

وسماحات لفظية من عدة كلمات (التشخيص، المجاز، الإشارة، تلطيف، قطع معاجز للكلام، سخرية...). ولقد حدد أرسطو الاستعارة من قبل (بوصفها مصطلحاً شاملاً) قائلاً إنها «الاتصال إلى شيء عن طريق اسم يشير إلى شيء آخر» (Poétique 14576). ولقد ظل تعريف المجازات اللفظية إلى قونتائير بوصفها صوراً مع تغير في المعنى، وتحولاً للكلمة خارج تلك متصورها، وإستناد معنى جديد للكلمة معزولة تصوره كل الكتب الوجيزة (نقوم بوضع معنى للكلمة ليس هو المعنى المخصص لها، دومارسيه).

- صور الفكر التي تشرك بين الخطيب والخطاب وتنصب ليس على الكلمات أو الجمل، ولكن على الخطاب كله (الفتحات، إحياء، رسم، لوحة، مقولة، نهديد، لعة...).

لا تكلف التصنيفات عن التحرك، كما لا يكف عدد الصور عن التغير (لبعض المدونات تعد إلى مئتين وخمسين): تتميز المقولة الأخيرة الكبرى، بنية توحيد الحقل في إطار البلاغة، سبعة أصناف (قوتائيه «صور الخطاب»، 1968). وأما مؤلفو «البلاغة العامة» فلا يعدون سوى أربعة: «الاشتقاق» أو الصور الشكلية، «تغير الجمل» أو الصور النحوية، «تغير المبدول» أو الصور المتضمنة لمعالجة دلالية، «تعميد المنطق»، وهو مماثل إلى حد ما لصور الفكر القديمة.

وفي هذا التقسيم تبعاً لمستوى الوحدات، فإن البلاغة تجري تصنيفاً وفق النموذج التالي:

- وظيفي: يكون الخطاب مصوراً وموجهاً لإحداث أثر على السامع، ويعد في البلاغة جزءاً من الفصاحة ومن الأسلوب. ويركز البلاغيون على وظائفه الجمالية (مثل الزينة التي تهدف إلى جذب الإعجاب) أو وظائفه البرهانية (بوصفه أداة فعالة بنية الإقناع). وترتبط نظرية ميسرون استعمال الخطاب بثلاثة ضروب من الأسلوب (البسيط، والفياضي، والكبير) وهي نفسها تحصل على وظائف الخطاب (الإعجاب، والإعجاب، والإثارة). يستلزم الأسلوب البسيط مثلاً تجنب صور الكلمات والتكرار. وقد كان كاتيليان يميز بين أساليب المجاز اللفظي التي تساهم في التعبير عن الفكرة (الاستعارة، المجاز المرسل، الكناية...) والأساليب التي تزين الخطاب (المجاز، الأهمية، الإطناب، المبالغة...). ويتحدث «س. بيرلمان» عن الدور البرهاني للاستعارة النسبية.

- صرفي: وهو يقوم على عدد قليل من العمليات الأولية. وإنه ليسمح، منذ كاتيليان، بتمييز الصور التي شكلتها الزيادة (تكرار الصدارة، المعترضة، إلى أخرى)، وحذف (الفصل، وحذف النسق) العناصر أو عن طريق تغيير في نظام للكلمات (الطاق، التورية). وتشكل هذه العمليات المنطقية قاعدة للنسق البلاغي العام:

(Groupe U. Rhétorique générale, p 49)

ويجب أن نقول كلمة عن مصير المجازات اللفظية في التصنيفات البلاغية. إنها ليست سوى واحدة من طبقات فرعية لصور الكلمات، وقد شكلت بعد ذلك نوعاً مستقلاً بنمسه. ولقد تبنى كاتيليان ثلاثة المجاز اللفظي، وصور الكلمات، وصور الفكر.

ويشير أرسطو في «الشعرية» أربعة نماذج ثلاثية (من الجنس إلى النوع، ومن النوع إلى الجنس، ومن النوع إلى الجنس أو تبعاً لعلاقة التماثل) والتي يقابلها على التوالي: «مجاز الكلية» المخصص (انتقال من الجنس إلى النوع)، ومجاز الكلية المعمم (من النوع إلى الجنس)، والاستمارة (من النوع إلى النوع) وهي تشترك مصطلحاً لهما حصرياً مشتركة. وإن هذا ليمد مع ذلك تصنيفاً آخر لأرسطو، وهو الذي فضل على سواء عموماً. ذلك لأنه يسمح للبلاغة الكلاسيكية أن تستخلص بعض النماذج المركزية للمجاز اللفظي (الكناية، الاستمارة، السخرية، مجاز الكلية)، كما يسمح له بالافتقار ببعض العلاقات الدلالية التي تصاغ بيسر وهي تميز مختلف المجازات اللفظية بواسطة الربط النطقي الذي يوحد المعنى الذاتي والمعنى المتصور. إن المقصود هو التشابه في حالة الاستمارة المقدمة بوصفها مقارنة مختصرة (توجد مقارنة عند ما نقول إن هذا الرجل قد تصرف «بوصف أسد»، وتوجد استمارة عندما نقول «إنه أسد») للمقابل (بين السبب والنتيجة: «يمش من عمله، وبين الوفاء والمحتوى: «إنه يحب الفتية»، إلى آخره) بالنسبة إلى الكناية، ويوجد ارتباط (بين كل الأجزاء: «سفينة ذات مئة شراع»، فراس أثر جداً، بين الجنس والنوع: «يرفض أن يعطي الخبز لشمس»، بين الواقعي والمجرد: «أهلكته النار». إلى آخره) بالنسبة إلى مجاز الكلية. ويوجد كذلك تعارض أو تباين في حالة السخرية («أي رجل شجاع» نقول هذا عن اللوطي).

ولكن تصنيف صور المعنى يقوم أيضاً على معايير أخرى: على سماتها الدقيقة (مجازات لفظية بسيطة، مثل: الكناية، ومجاز الكلية، والاستمارة) أو المنتشرة (مجازات لفظية معقدة، مثل: المبالغة، ومجاز الإيجاز، والاستمارة - allegorie، وإطلاق السبب وإدارة النتيجة...) أو على قيمها من منظور اللغة (تمييز بين المجازات اللفظية للإبداع، والمجازات اللفظية المسجنية وبين المجازات اللفظية التي تستعملها كرمزاً وضرورة مثل المحفلة المرفية).

2 - متصورات الصورة

أ) الصورة بوصفها «تزييناً»

تمد الظواهر الدقيقة التي عزلناها عملية التصنيف محددة بوصفها «طرقاً للكلام بعيدة

عن تلك التي هي طبيعية وعادية: (B. Lamy: "La Rhétorique ou l'Art de parler", 1699).

وإنما لتحديد أيضاً بوصفها انزياحات إزاء شابطة أو معيار للأدبية وإن المنظور هنا هو منظور معيار اللغة والنحو. ولقد شكلت دراسة الصور منذ وقت مبكر ميداناً حدودياً بين القواعد (التي تمنح لنفسها القدرة على صور الكلمات والمجازات اللفظية) وبين البلاغة التي تستعمل صورها الفكرية الميدان المفضل. ولقد ولدت إلى جانب التقاليد البلاغية تقاليد قاعدية قابلة للتحقق ومنفصلة، وذلك انطلاقاً من دونات (القرن الرابع). وبعد بعد الصورة للتعبير الطبيعي والمادي موعلاً عن طريق الإحالة إلى المنطق وإلى القواعد. فالصورة تأخذ أصلها من المصادر نفسها التي تأخذ منها عيوب الشكل. وسيكون خطأ لو أنها كانت عروفاً وليست مقصودة. وهكذا يطابق القواعديون والبلاغيون الصور تقنياً كما لو أنها عيوب، ملهية في الكتابة، أو كما لو أنها أخطاء، معذورة باسم الاشتقاق التزييني. ولنقص في ميدان البشر، فإن المعجزة - قد أصبحت في الشعر تقيراً في الشكل الدال - تعد تقيراً في الكلمة بلبية احتياجات التزيين المروفي. غالباً الصوري ليس صواباً مطلقاً ولكنه يكون كذلك بالنسبة إلى مقصد دال: إنه لا يظهر في موعظة تنازل القرابان ولكنه يظهر في لسان الحكماء والمؤلفين (وبهذا المعنى، فإن كل تمبير صوري يستدعي تأويلاً: بالنسبة إلى التأويل الصوري المسيحي، انظر:

E. Auerbach: "Figure" [1938], trad. Fr. 1993. T. Todorov: "Théories du symbole, 1977).

وسيكون صور البناء أيضاً انزياحات بالنسبة إلى ديمارسيه، ولكنه في دراسته عن «المجازات اللفظية»، فإن الاهتمام المميز عنه بالنسبة إلى دلالة الكلمات ومعانيها لم يخطأ يفتح القواعد على الدلالة، كما إنه يتضمن التوسع التداولي لمفهوم الصورة في حالة ننوش.

ب) المتصور الاستيعادي

تمة ما هو قريب منا. فهذا البعد للصورة إزاء الكلام المادي يوصف أسلوبياً: تتمثل صور الخطاب السمات، والأشكال أو الطرق القائمة، ولها تأثير سمعي إلى حد ما. وإن الخطاب لا يعتمد بنفسه تقيراً، بواسطتها في التعبير عن الأفكار، وعن الفكر أو المشاعر، من مكانه التعبير البسيط والمشارك (Fontanier, p. 64). وإن الصورة تتوقف عن أن تكون خطأ إزاء الشرعة أو إزاء المصادر البنيوية للغة لكي تصبح انزياحاً عن الاستعمال المهيمن وبعد هذا الانزياح أثراً من آثار الفن (تعد الصورة جزءاً من اختيار ومن عمل جمالي) الذي

يتحقق في استبدال الصورة بصيغة حيادية وجاهزة لغراضياً على الدوام. ويمضي التركيب الذي يوضع على معيار الاختيار وعلى الجهد التزييني والجمالي للصورة بفوتنتيه إلى جمل الاستبدال مبدأ النظام في نظريته (M. Prandi 1992). وللصورة كما للمجاز اللغوي طيعة استبدالية (وهذا ما يستبعد الحقيقة العرفية عن ميدان الصورة، وذلك بسبب الاستعمال المفيد والمسروعي لهذا المجاز اللفظي: لا يوجد أي مصطلح خاص يستطيع أن يستبدل «style - جذاع» الطائفة). بينما ترى الأسلوبية التي تتخلف صياغة العبارة البلاغية في الانزياح عموماً جوهر الأسلوب. وتسم حدود النوعية الصورية للمجازات الاستبدالية مرحلة حاسمة توجه بها نحو تحديد بنوي للصور وللمجاز اللفظي (Genette. 1968).

3 - المصير المعاصر للصور

لقد حررت نهاية إمبراطورية البلاغة إمكانية القراءات المتداولية والدلالية، والشعرية والفلسفية للصور وللظاهرة الصورية. وتقضي هذه القراءات بدورها إلى مراجعة لمفاهيم الصورة والمجاز اللفظي. وبينما كانت البلاغة والفلسفة تبنیان نظرية الصور حول فكرة حضورهما في الخطاب الأدبي وغيبهما أو نفيهما عن الأجناس الأخرى (الخطاب الفلسفي، والخطاب العلمي)، فإن هذه القسمة لم تصمد لا أمام استنتاجات الشعرية ولا أمام تغير اتجاه مصلحة الفلسفة بالنسبة إلى اللسان الصوري (ولا سيما الاستعارة التي ننزلق من وظيفة تزيينية إلى وظيفة إدراكية ومن موضع هامشي إلى موضع مركزي إزاء الحقيقة والمتصور). وهناك وحدات جديدة قد أخذت بوصفها مرجعاً (هي الخطاب والمجاز): لقد كان من نتائج هذا التفتير في السلم، وخاصة في التداوليات، وجود توسع آخر لمفهوم الصورة. وهو مفهوم لم يعد يشير فقط إلى الممليات المحدودة، ولكن، وبالقوة، إلى كل التجليات اللسانية (بما إنها تختلف عن البنية التحويلية والدلالية خارج الخطاب). وإن هذه المراجعات لتجعل الاستعمال الصلب أكثر رهاقة من التمازجات: خاص/صوري، تعيني/تضمني، خطاب صوري/ خطاب من غير صور.

أ) نجد في الشعرية النيبوية، التي نهجنا الأسلوبية عليها (شارل بالي 1951، ميشيل ريفاتير 1971)، أن الصور تمثل وجهاً من وجوه تركيز الرسالة. وهذه سمة من سمات الوظيفة الشعرية للسان: تجعل الصور الخطاب مرئياً (ت. تودوروف)، وهي تمثل الطريقة التي يمتلكها الأدب لكي يشير بها إلى نفسه بالذات (ج. جينيت. صور 1، 1966، ص 205-221). وتعد الصورة (تقريباً بين الإشارة والمعنى)، وحيزاً داخلياً للسان. ويرى جينيت في تعريفاته أنه يجب على المفهوم أن لا يهيم معيارياً. فالصور ترسم البحر الذي ستكون الكتابة فيه والأدب، وهو حيز دلالي يقوم بين الصورة والخاص، كما إنه زيادة في

المنعنى (مع طريق القيمة التضمينية المرتبطة بالصورة) تلغى عمودياً غطية الخطاب.

والمقصود أيضاً هو أن نلاحظ أن الأدب يدخل، بوساطة البلاغة، في استقلالية الصوري، ويركز بهذا على سمة الاختلاف لحدث الأدب. فإن تكون الصورة جزءاً من التصميم، فإن هذا يفترض أن يكون المرجع في حالة شفافة من حالات الخطاب وتعيد الأسلوبية والشعرية البنوية صياغة متصور الصورة بوصفها بعداً لصياغة حيادية انطلاقاً من مفهوم «الدرجة صفر» الذي أدخله رولان بارت. وإن أمراً كهذا يسمح بتدارك الاستحالة حيث كانت النظرية الكلاسيكية تقوم بإعطاء تعريف للمعيار الذي قد يكون اللسان الشعري اشتقاقاً له (جان كوهين 1966). ومع ذلك، فإن المرجع عند بارت، إلى درجة الصفر وإلى حالة الشفافية في الخطاب قد تم التخلي عنه تدريجياً لصالح مشروع يهدف أن يفهم الصوري في الأدب نفسه (إنه لمن غير الممكن قراءة الأدب بالإحالة إلى ما سيكون متحرراً من الصوري) (ج. بيسير 1988). ومن جهة أخرى، فإنه لا يوجد اتفاق على وجود سيالي صفر أو عدم، يسمح بتأويل جملة معناها الحرقي. منظرية الأعمال اللغة تبين أن المعنى الحرقي إذا لم يكن موجوداً فهو يكون على الأقل دائماً منسباً إلى صمود سيالي:

(J. Searle: "Le sens littéral" 1982).

ولمة توجه أكثر للشعرية البنوية تتكون من قراءتها للخطاب الأدبي انطلاقاً من تقاطع الاستعارة والكتابة (الذي يحمله جاكسون بشكل تناوبي إلى السيرة الذاتية للاختبار والتوليف). هذا، وإن كل إشارة لسيالية تتطلب طريقين من طرق الترتيب: توليف والاختيار أو الاستبدال. فالخطاب يجري على طول محورين: محور التماثل (ونمثل هذا السيرة الذاتية الاستعارية)، ومحور التباين (ونمثل هذا سيرة الذاتية). وهكذا تختزل المجازات اللفظية الأربعة إلى اثنين. ويستخدم المحوران التركيبي والاستبدالي إنشاء بلاغة متمفصلة حول الزوج «استعارة / كتابة». ويمكن أن نجد لهذه المشتركات هاتين في كل سيرة رمزية. وهكذا، فإن الحلم يحصر عن طريق الانتقال والمجاورة:

(S. Freud: "L'Interprétation des rêves", 1967. T. Todorov, op. Cit, P. 285-320).

ولقد لاحظ فر. جاكسون تكرار السيرة الذاتية الاستعارية في الرومانسية وفي الرمزية، كما لاحظ السيرة الذاتية الواقعية أو في التكيفية. وبالإضافة إلى المعلومات التي نستطيع أن نستخلصها بالنظر إلى تاريخ للصور الأدبية (تستطيع الصور أن تقدم سمات أسلوبية خاصة، وذلك تبعاً للمرحلة الزمنية: هناك انقضاء بالنسبة إلى الباروك، وهناك الانزياح في الفصائل الغنائية الكلاسيكية الجديدة للقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وهناك الإرداف بالنسبة إلى الشعر الطليحي لبدأ القرن العشرين ...)، فإنه يبين أن الارتباط العمودي يسم البعد الشعري للخطاب، والمسار الكتابي الأفقي، وبعده الشري

وبالنظر الاستبدالي الذي يهيمن على البلاغة، فإن الشعرية البنيوية تصيف النظرية التركيبية: لقد صار ممكناً النظر إلى المجازات اللفظية والصور بوصفها إجراءات تلتج بر إنتاج اثر والكتابة بوصفها أداة القصة (ج. جينيت: «الكتابة عند بروس»، 1972) ووسع توسع المعطى الجديد للمفهوم باستيعاب حتى «خطاب القصة»: G. Genette: Figures III. (1972).

(ب) ويجب، إلى جانب الشعرية، أن نلاحظ وجود القراءات الأدبية التي تستدعي مفاهيم الأدبية أو التصويرية وتعارض الإبداع الذي تحكمه ضوابط البلاغة بإبداع الصور والمجازات اللفظية المؤسسة لضوابط النص الأدبي. وتشكل النزعة البلاغية بالمقارنة النوعية للنص التي تقوم بها الشعرية البنيوية: (P. de Man: "Allogorie de la lecture". (1979, trad, fr. 1989).

إذا كان السرد لا يستطيع أن يوجد في غياب العمليات الكتابية، فإن هذا لا يعني أن المجازات اللفظية الأخرى لا تؤدي دوراً. وكذلك أيضاً، فإن الاستعارة في السرد تخلق الاستمرارية (ولقد بحث هذا الأمر غير «دي مان»، انظر H. Whit 1973). وإن هذه القراءات للنص الأدبي بوصفه حدثاً من أحداث الكلام الذي يحدث سياله ألياً وبعد جرداً من بلاغة مفتوحة (انظر أيضاً M. Deguy L. Jenny 1990) لنحل، بكل تأكيد، سمة الأطروحات المتكورة عن الأصل الاستعاري، ولكنها تستخلص من البلاغة أدوراً في نظريات الضاهل التي تصف الاستعارة بوصفها جزءاً من النص وبناء نصياً للمعنى.

(ج) إن الأبحاث المعاصرة، التي تهيمن عليها المقاربات الدلالية والفلسفية، سواء كانت تحليلية أم لم تكن، أو التي تهيمن عليها أيضاً التحليلات التداولية والإدراكية، فإنها خارج الحقل الأدبي، تركز على دراسة المضمون (المتحقق مع تطور الصراع التصوري) وعلى القيم الاستدلالية (التي تبررها مواقفها في حقل من حقول التأويل) للمجازات اللفظية (انظر M. Prandi 1992). فالترميزات تعد وظيفة للأطر (المضامين، والبنى اللسانية، شروط استخدامها في مقاربات تداولية تميرية) وللمستوى التحليل المحقق به (الكلمة، الجملة، العبارة، ...). وتنفرد هذه الانعطافات إلى تفضيل بعض نماذج الصور. وحتى لو وجدت أسباب جيدة للاعتقاد بأن صور الدال تحسن استقرائات دلالية (كما تشير إلى ذلك نظرية التحام الصور والمعنى)، فإن المجازات اللفظية وصور الفكر هي التي تستفيد منها، وخاصة من هذه الإيضاحات. وإن الأفضلية لمعطلة للاستعارة (غالباً ما تكون هي الصورة الوحيدة التي تناقش، وإنها غالباً، وهذا صحيح، ما تفهم نوعياً) لتستطيع، مع ذلك، أن تفسر نفسها عن طريق منطقة العلاقة التمثالية التي تستخدمها (توجد استعارات شعرية، ومعنية، وظرية إلى جانب ميدان الاستعارات الاسمية التي اشتغلها النظرية الكلاسيكية).

ومن طريق قدرتها على إنشاء علاقات بين مناطق التصور المتباعدة.

- C. du Marsais, Traité des tropes (1730), éd. F. Douay-Soublin, Paris, 1988, P. Fontanier, Les Figures du discours (1821-1827), introduction par G. Genette, Paris, 1968; E. Auerbach, Figura, trad. fr 1993, Paris; J. Bessière, "Rhétoricité et littérature: figures de la discordance, figures du partage", Langue française, 79, 1988, p. 37-50; K. Burke, "The four master tropes", A Grammar of Motives, Berkeley, 1945, p. 503-517, J. Cohen, Structure du langage poétique, Paris, Flammarion, 1966; G. Genette, Figures I, II, III, Paris, 1966-1972, N. Goodman, Of Mind and Other Objects, Cambridge (Mass.), 1984, A. -J. Greimas, Sémiotique structurale (1966), Paris, 1986, Groupe u, Rhétorique générale (1970), Paris, 1982; R. Jakobson, Eléments de linguistique générale, Paris, 1963, L. Jenny, La Parole singulière, Paris, 1990, P. de Man, Allégories de la lecture (1979), trad. fr, Paris, 1989; M. -A. Morel, "Pour une typologie des figures de rhétorique", DRLAV, n°26, 1982, p. 1-62; M. Prandi, Grammaire philosophique des tropes, Paris, 1992; M. Riffaterre, Essais de stylistique structurale, Paris, 1971; J. Tamba-Meca, Le Sens figuré, Paris, 1981, T. Todorov, "Figure", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972, T. Todorov, Théorie du symbole, Paris, 1977.
Revue: Communications, 16, 1970; Poétique, 5, 1971; Poétique, 36, 1978; TLE, 9, 1991.

4 - النظريات المعاصرة للاستعارة

تنقد النظريات المعاصرة المتصور التقليدي للاستعارة بوصفها اسماً وتشكك بالواقعة التزيينية المنسوبة إلى الآن للمجازات اللفظية وللعلاقات بين الاستعارة والمتصور.

وينصب النقد منذ «ي. آ. ريشاره» (1936) على نقطتين:

أ) بينما تظل النظرية التقليدية مغلقة في المنظور المعجمي (الاستعارة بوصفها صورة للكلمة)، فإن «المتصور التفاعلي» لريشاره الذي طوره «م. بلاك» في عام (1954)، يهدف إنشاء حقوق الخطاب كما يهدف للإبلاغ مداهما. فالاستعارة ليست نقلاً للكلمات من أمكنتها، ولكنها فعل هابر بين السياقات. وإثما تستخدم التفاعل (م. بلاك) أو المتعارض الشفري (م. س. ياردسلي 1958) بين مضمونين دلائليين:

- مضمون التعبير في استخدامه الاستعاري ومضمون السياق الحرني المحيط.

تتضمن كل جملة استعارية «فحوى» (الفكرة) - كما تتضمن «مناغلة» (التعبير) (ي. آ. ريشاره) وتتج الاستعارة عندما يهدف «الفحوى» إلى «تناقل» يشير عادة إلى فكرة أخرى وإثما لتدل من التفاعل بين الفكرتين اللتين عهد بهما إلى هذا التعبير (المضمون المعادي

والمصنوع المنسوب في هذا السياق). وحده «م. يلاك» الاستعارة بوصفها صراعاً بين «إطار» (المكون الحرقي) وبين «الذروة» (المكون غير الحرقي).

ليست الاستعارة انتقالاً معجمية، ولكنها بالأحرى حدث للمعنى الذي يتعلق بكل العبارة (س. بوريتي 1988)، وهي «عقد بذي» (يقتصب الشرعة التي تضبط المسد في الاستعمال العادي)، وهي فعالية للمعنى يجب تحليلها في العبارة كلها («قصيدة صغيرة»)، تبعاً لـ «م. ص. ياروسلي» (1958).¹

ب) ليست الاستعارة وظيفة تزيينية، ولكنها دالة وإدراكية. ويستخدم التعبير الاستعاري، في المتصور الكلاسيكي، مقارنة مختصرة أو شبهاً بين شيئين. وبعد التماثل أو التشابه معطى بالنسبة إلى سبب الانتقال الاستعاري الذي يستند إلى علاقة تعاضلية بين المفازين والمفازين. وتعد الكلمة مستبدلة بأخرى استناداً إلى قاعدة الشبه التي تربطهما. وتؤثر المعنى المتصور بسماته الدلالية التي يمتلكها بالاشتراك مع المعنى الحرقي. وتعد العودة إلى الزوايا باتجاه الكلمة الخاصة ممكنة قطعاً، وذلك بالتضحية بالقيم التعبيرية التي تتعلق بالصورة.

وإن العبارة الاستعارية، بالنسبة إلى نظريات التفاعل الدلالي، ليست هي تأكيد الشبه بالضرورة (ميشيل ريفاتير، ص 127): أن نقول عن تمر إنه أسد لا يسهل الاستعارة. ولا توجد أمام المتصور المنطقي للمعنى مشكلات تمنعه من أن يرى إن - في جملة مثل «إن صوفي دراغون» وفي تعبيرات استعارية أخرى ليس لها أي اتساع - العبارة لا تحيل إلى أي شيء. للمقارنة (ويقول فريجيه، إن لها معنى، ولكن لا مرجع لها). ولقد نستخلص بأن السيرورات الذهنية والدلالية المتداخلة في إنتاج المبررات الاستعارية وفهمها لا تستغل المراجع ذاتها ولا وجه الشبه بينها. انظر:

J. R. Searle: "la métaphore", 1982.

ويجب أن ندقق. فنحن نرى عادة نظريات الاستعارة مصاغة في إطار النظرية الأدبية والفلسفية للسان الأكلو-ساسكوني بوصفها بديلاً للمتصورات التي تمثلها وكأنها مقارنة حدفية أو استبدال. ولقد أظهر «م. براتدي» مع ذلك، أن كل واحدة من النظريتين توظف أنحاء مختلفة للمجازات اللفظية: كان علم المجاز اللفظي الكلاسيكي يفضل علاقات الغياب (مثل: الإنسان قتب). وما إن لكل واحدة أرغها التي تختار فيها، فإتبعها لا تستأن معاً في عبارة مثل: «يحلم القمر هذا المساء وكلمة أكبر» (بولدير). فالاستعارة لا تقبل أي جملة مفردة أو صيغة متعاضدة. ويمكن للمجاز اللفظي للتخلاق أن يعد بصورة حرة من الترميزية معنى «حقيقي/معنى صوري التي تعمل بالنسبة إلى الصور المتحققة بوصفها استعاراً واحداً غير وطني للوسائل اللغوية. وتري في هذا النموذج من الأمثلة أن الصوري

لا يحل بديلاً للحرفي. فالاستعارة لا تعيد صياغة تماثل موجود مسبقاً، بل هي تبنيه (م).
بلاط، ويقي، على العكس من ذلك، أن معيار الاستبدال هو من أكثر المعايير احتمالاً في
ميدان الأسماء. وهذا هو نموذج البلاغة الكلاسيكية. وهذا هو الفارق بين المنصورات
الاستبدالية والتفاعلية. فنحن نتقل من نظرية للتعبير اللغوي إلى نظرية للاستعارة بوصفها
نموذجاً تعبيرياً له قيمة إيروكية (انظر: (U. Ecom [1984], trad. fr. 1988, p. 141).

إن التحليلات الأكثر تطوراً لآليات الاستعارة قد وصفتهم بمصطلحات المكون
الدلالي، وصرغ التصور، واتصال الدلالة:

(أ) ثمة طريقة لوصف التوتر الدلالي تمثل في استدعاء مفهوم المعنى، ذلك كما في
الدلالات المعجمية النبنوية الفرنسية. وإنا لنفسر التطورات النصية التي تسمح بها
المجازات اللفظية، انطلاقاً من المعجم المصمم بوصفه مدونة قرابية من المعينات (أو
المرات المضبوطة): إن الصور هي تراتيبات دلالية كما هي أبدال في الوقت نفسه (انظر):
A.-J. Greimas 1966, P. 133-140). ولناخذ المثل التالي: «الإنسان قصب»: نجد أن
المدلولين «إنسان» و«قصب» يتفسمان سمات ملازمة متناقضة. وتستند الاستعارة إلى
التعامل بين فئات المضبوط والوضع بين فوسمين لجزء من المعينات المكونة للوحدة
المعجمية المستعملة، وللكلمة المستعملة استعارياً والدالة ضمنياً على جزء فقط من السمات
المدلول عليها ضمنياً في استعمالها الحرفي (انظر: Groupe U 1970, M. Je Guern (1973).

(ب) إن الاستعارة تحفظ، وتؤكد، وتحذف، وتضيف سمات «المسند إليه الرئيس»
«الإنسان»، وهي تسقط عليه ملاحظات تطبق عادة على «المسند إليه المساعد» («القصب»)،
وباختصار، إنها تنظم دلالتنا للإنسان وتجعلها تراتيبية (M. Black, P. 39-41). وإنها تعمل
والسبب في ذلك أننا اخترنا، من بين الخواص المحيطة للوحدتين، سمة مشتركة كانت قد
ارتفعت إلى مرتبة الجنس، من أجل هذا السياق الخاص. وبملا هذا المصطلح الثالث
وظيفة سمة الوحدة ويعطي ولادة للاستعارة، مهما كان البعد الدلالي البدئي للتماثل
والنحوي.

(ج) تمثل الاستعارة، في نظرية دن. هودمان (1968)، الترجمة الفرنسية (1990)،
تمثيلاً للصورة أقل من كونها انتقالاً مشتركاً إلى كل الصور. إنه انتقال للخواص: «تقتضي
الاستعارة بشكل مميز تقيراً ليس فقط في الحقل ولكن أيضاً في السيطرة. وتوجد لافتة،
تعد عنصراً من العناصر المكونة للترسيمة، متفكة بالفعل عن سيطرة أصل هذه الترسية
ومطابقة لنحل السيطرة الخفية وتنظيمها» (P. 104). ويمكن لانتقال الترسية أن يتم إيجازاً:

1- بين هيئات مقنصلة: يوجد في الشخصية انتقال من خواص الشخص إلى

الشيء.. ويوجد في المجاز المرسل انتقال بين هيئة الكليات وهيئة الأجزاء. ويوجد انتقال
في مجاز العلمية بين الأشياء وخواصها.

2- وبين هيئتين متقاطعتين: يوجد في المبالغة انزياح موضعي نحو الأسفل، كما
يوجد في مجاز الإيهاز انزياح موضعي نحو الأعلى.

3- وفي داخل الهيئة نفسها: تعد الترسمة، في السخرية مطبقة على هيئتها
الخاصة، وذلك عن طريق القلب.

نسمح لنا القيمة الإدراكية للعبارة برؤية العالم من خلال وجه جديد
(انظر: L. Wittgenstein: "Investigation philosophiques", II partie, 11).

رأينا إذ تعيد تأويل ميدان مصطلحات ميدان آخر، فإنها تزودنا بحال جديد.
وهكذا، فقد ركزت نظرية الوجوه على العلاقات بين الاستعارة وإعادة وصف الأشياء،
وتغير النظريات، ومعاور الاستبدال في العلوم. وقد نظرية المعرفة للوضعية الجديدة، لأن
نظرية التمازج لهم. بلاك تشير إلى أن الاستعارات تستعمل على إنشاء المتصورات
(استعارات الخلية في البيولوجيات، والشرعة المعلوماتية في الوراثة).

- M.C Beardsley, "The metaphorical twist", Philosophy and phenomenological Research, 22, 1962, p. 293-307, M. Black, "Metaphor", (1954), Models and Metaphors, Ithaca, 1962, S. Borutti, "La métaphore et les philosophes", Recherches sur la philosophie et le langage, 9, 1968, p. 173-187; M. Brooke-Rose, A Grammar of Metaphors, Londres, 1958; U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage, (1984), trad. fr., Paris, 1988, N Goodman, langage de l'art (1968), trad. fr., Nîmes, 1990; G Lakoff et M Johnson (1980), trad. fr., Les Métaphores dans la vie quotidienne, Paris, 1985; M. La Guera, Sémantique de la métaphore et de la métonymie, Paris, 1973, I.A. Richards, The Philosophy of Rhetoric, Oxford, 1936; P. Rieu, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.), On Metaphor, Chicago, 1979; J. R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982.

3 - المقاربات للتحويلية:

ينصب هدفنا أقل على مفهوم التصور للمجازات اللفظية مما هو على العلاقات بين
الصور والرسائل التي تحملها العبارات التي تظهر فيها. إذ يوجد هنا أقل ممكن لاستعارة
مفاهيم تقليدية، وذلك عن طريق توسيع تحدياتها نفسه (الصورة بما إنها إلى حد ما، أكثر
انحصاراً عن التجلي اللساني).

تنقل المقاربات التحويلية والاستدلالية العلاقات الدلالية المعالجة على مستوى الكلمة

وهي الدلالات المعجمية، إلى مستوى القول والعبارة. وإن مستوى التحليل هو مستوى العلاقات (العيدان، الصراع . . .)، القائمة بين معنى الكلمة (ومعنى الجملة) من جهة ومعنى المتكلم (أو التعبير) من جهة أخرى. فكما إن مستوى التحليل يستطيع أن يقول شيئاً أكثر مما تمنيه الجملة (مثل لفصال اللسان غير المباشرة وحالات التضمينات في المحادثات)، فإن المتكلم يستطيع أن يقول شيئاً آخر غير ما تمنيه الجملة (وهذه هي الاستعارة)، أو العكس مما تمنيه الجملة (وهذا هو التعريف الكلاسيكي للسخرية).

ولتأويل الاستعارة «الإنسان ذئب»، فإن القارئ يحتاج إلى نسق من الأمكنة العامة ومن التضمينات المشتركة مع الكلمات التي تكونها (م. بلاك). ويقول آخر، فإن الاستعارة تقدم دائماً معاني ومشتركات يلجأ إليها في إطار ثقافة العصر ويحيل إنتاجها وتأويلها إلى تفنين للتماتلات تستند إلى قاعدة مسبوقة للموسوعة، ومتغيرة ثقافياً (ليكو. ومرجع سابق). وأن يقال هذا فهذا يعني أن نقول إن إنتاج الصور وتأويلها يفترض سبلاً مسبقاً الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض سبلاً مسبقاً الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض عالماً من الخطاب. وهكذا يزبح الصراع التصوري تحليل المضمون المحدد نمو قيمة رسالة المجازات اللفظية في سياق معين. ولقد كان أب. غريس يرى الاستعارة والسخرية بوصفهما حالات يكون فيها المبدأ الأساسي الذي يلاحظه المشاركون في المحادثة المتبادلة باسم مبدأ التعاون («أن لا نقول ما نعتقد إنه خطأ») منتصباً على مستوى ما كان مقولاً - ونسمح معالم المعنى المتصورة بشكل مسبق في السياق التمبري (نقمة الصوت بالنسبة إلى السخرية مثلاً) للسامع أن يفهم أن هذا الانزياح لا يتعلق بما هو مستلزم (P. 33 et 35 و 1989). وقد كان دج. سيريل بوصفهم لبناً للمبادئ التي تحكم أعمال اللسان غير المباشرة. فما غد قيل يمثل جزءاً فقط مما هو مدلول (1982). ويعترف اللسانيون الذين نصب أعمالهم على كليات الضاحل الشفوي أن للمجازات اللفظية قيساً تداولية أكيدة: نفسين، كلام محقق، حسني (C. Kerbear-orecchioni 1986). وتفرض نظريات الأدب اللسانية إلى النظر إلى مجاز الإيجاز، والتورية، والسخرية أو أيضاً إلى تبادل الصيغ الشخصية بوصفها إجراءات وظيفية استبدالية تهدف إلى تخفيف مخاطر المعالجة في الخطاب، وفلك من طريق استبدال الصيغ المهددة بصيغ مهدئة

وتسمى تحليلات أخرى، ناتجة أيضاً عن التيار الإدراكي، إلى إنشاء استمرارية الميدان الصوري والميدان الحرقي. وإن التقلوية يبدأ من جعل وجود التواضع بديلاً أو وجود المبدأ الذي يجب على العبارة تبناً له أن تكون تسييراً حرفياً عن فكر المتكلم الذي ستكون العبارات الصورية اشتقاقاً له، فإنها إذ يضبطها مبدأ الملازمة تنكر وجود اشتقاق في أصل صور المعنى والفكر. وسيكون الوصف كالتالي: إن كل عبارة تستلزم وجود علاقة

بين شكل القول الذي هو شكلها وذكر المحتكم، فإن هذه العبارة تعد تعبيراً حريماً للمفكر، وذلك عندما تتلانى الأشكال القولية للعبارة والفكر. وتكون العبارة غير حرة، في كل مرة لا يتفاسم فيها القول المعبر عنه كل الخواص المنطقية للفكر الذي تستخدمه للتعبير. أما الحالة الأولى (أي حيث يتلانى ما يريد المتكلم أن يقوله وما تعنيه الجملة) فتمثل حالة حدودية: إن اللسان، بالطبيعة، منتج لمعنى ثانٍ وغير مباشر. ولكي يهادر إلى الوقوف على المجازات اللفظية وعلى إنتاج المعنى غير المباشر، فإن كلاً من «د. سيبرير» و«د. ويلسون» يقوم باستدعاء مبدأ العلامة (تبلغ كل عبارة إلى المتلقي قربة ملامتها الأفضل) الذي يقضي بهما لكي يريا في التأويل سيروية استدلالية يتكفل المستمع بها (وهيها) بجعل نسبياً دور تفكيك الشرعة في سيروية المعنى. فالعبارة تقرب دائماً، بشكل متغير ولكنه أكيد، ولأسباب تتعلق بالعلامة، من فكر المتكلم. وتستغل الاستعارة والسحرية وجهاً أساسياً من وجوه التواصل الكلامي، ولكنهما لا يختلفان جوهرياً عن العبارات الغير الصورية: ويقود هذا إلى اقتراح ترك مفهوم المجاز اللفظي (د. سيبرير و د. ويلسون 1986).

وثمة طريقة أخرى لاغتيال الظاهرة الصورية بوصفها الزباجاً دلاليها، وذلك بالظفر إليها من خلال منظور استمرارية الميدان اللساني. فهي تتكون من الوضع الذي يقضي بتأكيد أن الاستعارات تريد أن تقول ما تريد الكلمات أن تقول في معناها الحرفي ولا شيء سوى ذلك (D. Davidson 1978). إن استخدامها هو الذي يميز الاستعارة. وبهذا، فإنها لن تسلك سلوكاً تختلف فيه عن الزعم، والكذب، والوعد، إلى آخره. ويمكن التحليل إلى إزاحة المجاز اللفظي عن مكانه نحو أرضية التداول لإدماجه في نظرية عامة للسان حيث لا يشكل عمله حالة متطرفة فعلاً.

إن المنظور المعاصر للصور والمجازات اللفظية يفجر تجانس مبدأ البلاغة. وإنه يختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لوجهة النظر، وللمذهب، ولقواعد البحث. وتكون قيمة الصور وهويتها تبعاً لمستوى التحليل الموضوعاتي (الكلمة، والجملة، والمجاز، والخطاب، والنص). وتناسب مع كل واحد من هذه المستويات ملامحة خاصة. فإذا كان المقصود هو الاستعارة مثلاً، فإن منظورات أولئك الذين يملكون بالطاقة الإبداعية، وبأليات المعنى، وأولئك الذين ينظرون أولاً إلى قيمتها الإرسالية، لتبدأ غير متفقة إلى حد كبير. ولكن يرى مثلاً آخر، فإنه ليس من المؤكد أن التحليل التداولي للسان الصوري للتفاعل الشفوي يستطيع أن يكون منتقلاً كلياً إلى ميدان النصوص الأدبية: إن إعادة بناء الترسيمات الاستدلالية ليصطدم، حيث، بساقي البلاء إليه قليل، ولكنه أيضاً إشكالي بشكل قصدي ومفتوح. ولقد أفضى هذا النظر على كل حال إلى التعرف في السخرية - والتي تمنع أحد

الخطاب حرفياً وترتبط انقلاب المعنى الممكن دائماً بلا تحديد الثبوت التواصلية للمعارة -
 على واحدة من صور تطابق الخطاب الأدبي (انظر : W Booth 1974, Poétique n°36, 1978)

- W. C. Booth A Rhetoric of Irony, Chicago, 1974; D. Davidson, "Ce que signifient les métaphores", Enquêtes sur la vérité et l'interprétation (1984), trad. fr. 1993; p. 349-376; P. Grice, Studies in the Way of Words, Cambridge (Mass.) 1989, p. 22-37; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Implicite, Paris, 1986; C. Kerbrat-Orecchioni, Les interactions verbales, II, Paris, 1992; J.R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982; D. Sperber et D. Wilson, La Pertinence. Communication et cognition (1986), trad. fr., Paris, 1989; Revues: Verbum, 1-3, 1993; Langue française n°101, 1994

النص

TEXTE

بأنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص، المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية، قد حدد بشكل واضح. إن بعضها يحدد تطبيقه على الخطاب المكتوب، بل على العمل الأدبي. وبعضها الآخر يرى فيه مرادفاً للخطاب. وأخيراً، فإن بعضها يعطيه توسعاً سيميائياً متقلاً فيتكلم عن نص فلمي، وعن نص موسيقي، إلى آخره. وبالأنفاق المتشتر في التداولية النصية، فإتأ ستحدد النص هنا بوجهه فسطحة لسانية محكمة أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية. ولا يهم أن يكون المقصود هو متالفة من الجمل، أو من جملة واحدة، أو من جزء من الجملة. ولقد يعني هذا، أن مفهوم النص لا يستوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول، أو التركيب، إلى آخره) فالس نصية وإن كانت قد أجزأتها كثرنات لسانية، إلا أنها تكون كثرنات تواصلية: «ليس النص بنية مقضية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلية» (H. F. Pfeil, 1975). وأما ما يخص العلاقة بين النص والخطاب، فإنها تتعلق بدءاً بالتمريف الذي نعطي لهذا المصطلح الأخير. فإذا عرفناه بوصفه مجموعة من العبارات المتكلم يتميز بوحدة شاملة للموضوع، فسنقول إنه يستطيع إما أن يلتقي نصاً (وجهه هي الحال في التواصل الكتابي، حيث تتلاقى عمومًا الوحدة التواصلية والوحدة الموضوعية)، وما أن يتكون من عدة نصوص (يوجد في المحادثة تفاعل للخطابين أو لعدة خطابات تتركز على موضوعاتها الخاصة على وجه الإجمال، وهي تتألف عمومًا، كل واحد منها من عدد من النصوص، لأن كل جواب من التبادل يكون وحدة تواصلية، وهذا يعني أنه يشكل نصاً خاصاً إذن).

I - النص واللسانيات الجملة

لقد توفقت التحليل اللساني يتغصه خلال زمن طويل عند الجملة. فقد كانت هذه

مصممة بوصفها إطاراً للإجماع الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي. وحتى الجملة بالنسبة إلى سوسير على كل حال، - باستثناء حال الجملة المصطنعة - فإنها لا تمد جزءاً من لسانيات اللغة، ولكن من لسانيات الكلام «الجملة هي نموذج التركيب الأمثل. ولكنها تنتمي إلى الكلام وليس إلى اللغة». وقد كان بلومفيلد من جهته يرفض أن يأخذ على عاتقه الوحدات الاستدلالية الأكثر امتداداً من الجملة. وأما اللسانيات المنظوماتية لهيلمسليف، فإنها تبدو مستعانة، لأنها تعطي النص لنفسها ضمنياً بوصفه معطى منذ بداية التحليل، ولكن على الرغم من هذا المبدأ، فإن التحليلات المتجزئة فضلاً في إطار المنظوماتية قد بقيت عموماً في إطار قواعد الجملة.

يعود الفضل إلى موقف سوسير في منع التطبيق غير المشروط للمبادئ العاملة على مستوى النصبة مع المبادئ العاملة على مستوى تركيبات الجملة. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللسانين عندما بدأوا بالاهتمام بالتنظيم النصي على نحو خاص، فقد حاولوا، على العكس من ذلك، في فترة أولى، أن ينفروا موضع النموذج القاعدي للجملة. وهكذا، فقد قام تحليل الخطاب (Z. Harris) بتفطيم النص إلى عناصر تركيبية مجتمعة في طبقات متعاقبة: تتكون مثل هذه الطبقة من مجموع العناصر التي تستطيع أن تظهر في سياق متطابق أو متشابه. فالتحديد يهدف لنفسه أن يكون نحواً محضاً، أي أنه لا يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعاقبة نحواً. وتطلياً من هذا، فنحن نصف العلاقات بين الجمل بوصفها علاقات تحول للمسند إليه فيها (Todorov, 1972). ويمكن حد المنهج عند هارس في أنه، مع احترامه لمعاييره المتعادلية، فإننا نستطيع أن ننهي نصوصاً غامضة (Bierwisch, 1965)، وهذا يكفي للإشارة بأد القيد الذي تحكم بناء النصوص لا يمكن أن تختزل إلى القيد اللسانية التي تعمل على مستوى الجملة.

ثمة محاولة ثانية للاختزال قبل بكل تأكيد خصوصية القيد العاملة على مستوى البنية النصية، ولكنها تدعم الرأي الذي يقول إن هذه القيد تمتد متجانسة مع تلك التي تحكم قواعد الجملة. ولقد وجهت هذه الفكرة، على نحو خاص، الوصف المستوحى من اللسانيات البنيوية: يحلل النص هنا تبعاً لمميزات المستوى نفسها، وهي تلك التي تعمل على مستوى بنية الجملة. ولقد اقترح تودورف (1969، 1971) أن نميز بين الوجه الشفاهي للنص، وهو الوجه الذي يتكون من كل العناصر اللسانية بالذات (صوتية، قاعدية، إلى آخره) للجميل التي تكونه، والوجه النحوي، الذي يحيل ليس إلى نحو الجمل ولكن إلى العلاقات بين الوحدات النصية (جميل، مجموعات من الجملي، إلى آخره، والوجه الدلالي، وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللسانية. وتحتوي دراسة الوجه الشفوي أيضاً دراسة الوقائع الأسلوبية، وكذلك أيضاً دراسة الظواهر الأكثر بدائية مثل طول

النص، إلى آخره. وأما ما يخص دراسة الوجه التحوي للنص، فإن تودوروف كان قد اقترح الانطلاق من تحليل قولي يكون أملاً لا اعتزال الخطاب إلى مقولات منطقية بسيطة، تتكون من عامل (مسند إليه) ومن مسند، أو من عدد من العوامل (مثلاً: المسند إليه، والشئ)، ومن مسند، وهو اقترح يتناسب مع الجملة الدنيا لجان دويوا. والمقصود بعد ذلك دراسة الأنظمة المختلفة (النظام المنطقي، الزماني أو المكاني) التي تحكم العلاقات بين الجمل ولقد ركز تودوروف تحليلاته النحوية حول مسألة النمو السردى. فهو لما كان يستلهم من مفهوم التحويل الاستدلالي الذي أنشأه حارس، فقد اقترح بيان البنية النحوية للنصوص السردية، وذلك بمساعدة مفهوم التحويل الاستدلالي: تكون الجملتان في علاقة تحويلية عندما يكون مسند إحدى «تحويلات» للآخر. ولقد ميز تودوروف بين تحويل بسيط يقضي بتغيير (أو بإضافة) عامل يخصص المسند (وهذه هي حال تحويل القصد والذي يفضل نمير من الجملة 20 بعمل 14 إلى الجملة 21: 20 يخطط أن يعمل 14)، وبين تحويل معقد يدخل مسنداً ثانياً، يتعلق بالأول (وهذه هي حال العلاقة بين 20 يحمل 14 و 21 يروي أن 20 قد تركب جريمة). ويجب على التحليل الدلالي فيما يخصه أن يدرس البنى الكبرى، ولا سيما البنى البرهانية أو السردية (الموضوعاتية مثلاً). ويكشف وصف تودوروف القيود الخاصة بالتحويلات النصية، ومن ذلك مثلاً قيود الربط المنطقي، والروابط بين مجموعات الجمل، إلى آخره. وبهذا، فإن وصفه يعتمد لسانيات الجملة بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن المشكلة التي تعالج النص بوصفه نسخاً تفسيرياً لإزاء نسق اللغة، فإنها تختزل على الرغم من كل شيء إلى نسق من القيود اللسانية تماماً. وهذا ما سيؤشج مجدداً التعبير بين وقائع لغوية ووقائع نصية التي يدعسها تودوروف من جهة أخرى. وهكذا، فإن مفهوم التحويل السردى يفرد العلاقات التركيبية بين الجمل إلى علاقات تداولية بين المسند. وهذا ما يجعلنا نفسر حدثاً من مستوي النص من طريق علاقة عاملة في مستوى تحليل الجملة (Todorov 1971, 1972).

ثمة دراسات مهمة أنجزت في إطار «الفولبية» لـ «بيك»، والتي هي في جوهرها نظرية في التوليد الاستدلالي، وليست فواحد مجردة من قواعد اللغة. ومادامت الفولبية تعالج الوقائع اللسانية بوصفها نسخاً من الوظائف التراثية، فإنه لم يُنظر إلى الجملة على الإطلاق إلا بوصفها تشخيصاً بسيطاً للانتماع الاستدلالي. ومن جهة أخرى، بما إن العناصر المنفوخة تراثياً ليست من نفس نموذج العناصر الوسيطة الداخلية التي تسلا فيها خانات وظيفية، فإن خطر نقل القوالب العاملة من مستوى الدمج الجملي إلى مستوى نوع جملي (مسند إليه، مسند، شيء، إلى آخره) ليعد مبعداً مباشراً. وإن الدراسة اللسانية الاستدلالية للغة التي أقامها مركز «برهول» الفيلسفي عن طريق «بريه» (1970) لتضل هويتين

للمصح الذي يملو على الجملة: الفقرة والمخاطب. ويدرس المؤلف كذلك دينامية دمج مافوق الجملة في عدد من الأجناس الاستدلالية المحلية. ولقد جال «آ.ل. بيكير» (1966) من جهته عطلات من نموذج معروفه وروصد ترسيميّتين أساسيتين: «موضوع- تقييد- إشهار» ومشكلة «حل». ولقد حللت البلاغة هاتين الترسيميتين على كل حال.

وراء لمن النادر أن يكون أثر القولية قد تعدى الإطار الضيق لتلاميذ بيك المباشرين وكذلك، فإن الإجراء البنيوي قد تم انتقاده في معظمه وذلك انطلاقاً من المواقف المستوحاة من القواعد التوليدية. ولما كانت هذه المتصورات لا تزال بعيدة عن التشكيك في الإطار القاعدي للجملة، فقد كانت في معظم الأحوال أكثر اختزالية من الوصف البنيوي: بينما تولف هذا الأخير عند حدود نقل التمييز من مستوى التحليل الجملي إلى المستوى النصي، فإن المسائين النصائين إذ كانوا يستوحون من القواعد التوليدية، فقد دعموا أطروحة أكثر ثباتاً تمثل في «تطابق التوليد» للجملة والنص. وهكذا، فإن كاتز وفوردور (1969) قد أدليا بفرضية نستطيع بموجبها أن ننظر إلى النص بوصفه ضرباً من الجملة المضاعفة (تناسب الحدود بين الجمل وظيفياً مع الروابط التي تربط القملات في دلتل الجمل)، أي كأنها سلسلة لسانية تتكون من جمل صحيحة قاعدياً وتعمل - بفضل استدلالية العمليات القاعدية- بوصفها جملاً جزئية مندمجة في الجملة المضاعفة النصية. وتبعاً لهذا المنظور، لا يمكن أن نجد فيها وحدات تحليلية نصية بالمعنى الدقيق للكلمة: وذلك بما إن المور من الجملة إلى النص يمثل ببساطة حالة خاصة لمبدأ تكرار الضوابط القاعدية. ومع ذلك، فإن هذه الاستدلالية تعد إشكالية: إن بعض العمليات ممكنة في داخل الجمل، ونضرب على ذلك مثلاً بالضمير الانكاسي، ومن جهة أخرى، فإنه بينما تكون على مستوى الجملة بعض استدلالات المرجع المشترك المتداخل التركيب (مثل بعض عمليات إنجاز الضمائر) إجبارية من منظور قاعدي، فقد زعمنا (غيليش وويل 1974) بأنها غير اختيارية على مستوى التماسك النصي. ويبدو هذا أنه يشير إلى أن الحدود بين الجمل ليست مركبة على تلك التي تحدد مختلف التراكيب في داخل الجملة. وهذا يعني إذن أن النصية لا تعمل بالمنطق نفسه الذي تعمل به القواعد. وأخيراً، فإن فرضية كاتز وفوردور تشوب أن يُصنع التوليد النصي تبعاً لنسب اللغوياتيات التي طورتها قواعد تشومسكي بالنسبة إلى توليد الجمل. ولقد تأملت هذه اللغوياتيات على نموذج متغير للنشاط الإفرادي (مستلزمة استقلالاً متبادلاً لمختلف مكونات النموذج)، ولقد استطعنا أن نبين في أمثلة مصنعة عن طريق الحاسوب أن كمية العمليات الضرورية لإنشاء نموذج متغير على مستوى التوليد النصي قد يبلغ مبعداً لا يستطيع معه أي دماغ إنساني أن يتجزها في فترة زمنية معقولة (بومراند ودريلير 1981). ويبدو إذن أن الفرضية التوليدية تتوافق بصحوة مع القيود الزمنية التي

تفصل في معظم الحالات على سيرورات التوليد الاستدلالي.

ولقد رأيت، خلال السبعينات، مشاريع كثيرة للتور. ولقد كانت كلها تدور حول القواعد النصية. وكان مشروع يعقبي من غير شك الأكثر طموحاً. فهو إذ ولب أطروحات القواعد التوليدية مع نظرية للدلالة مستوحاة من المنطق الرياضي، فقد وصل إلى ماء جد مفعد الاستنباط. ولقد جعل بهذا أمراً بديهاً البنية الدلالية العميقة (وليس الخطية)، وصواب الترجمة التي تسمح بالعبور إلى البنية القوقية (الخطية)، ومكون التوسع الدلالي الغادر أن يضع النص في علاقة مع المراجع. ونسجل في الإطار نفسه العمل الجماعي الذي قام به كل من فان ديك، وأهوي، وبيتوفي، وريزيرو، وآل (1972). فلقد كان المقصود إنشاء قواعد للسردية على أساس القواعد النصية العامة. ولم يكن المشروع مفتناً، لأنه لم يكن من الممكن اكتشاف معيار يسمح بالتمييز بين النص وغير النص (وهذا ما كان يطلبه بالأحرى النموذج النظري المستخدم). ولقد قام فان ديك في أعمال لاحقة نظرية نفسه بسرورة التلقني وليس بسرورة الإنتاج. وهذا هو حال معظم أعمال التحليل النصي الذي أنجز في إطار علم النفس الإدراكي (للاطلاع، انظر: Fayol 1985 وtréd 1994). وانطلاقاً من تحليل للمظهر الذي يلخص به القراء القصص، فإن فان ديك وكانتش (1975) قد حاولا أن يفتنوا النصص إلى هينها الكبرى المتعنية أي تلك التي يتم الاحتفاظ بها في التلخيصات.

وتفترض معظم هذ الأعمال (باستثناء الأبحاث التي أنجزت في الإطار الدقيق لعلم النفس) أن فكرة القواعد النصية نفسها تشكل فرضية صالحة، ويقول آخر أن نستطيع تصور الإنتاج النصي على غرار نموذج إنتاج للترجمة، إلى آخره. وحتى عندما تأخذ في الحسبان عوامل إدراكية فوق نصية، فإن هذه العوامل تؤول في إطار الدلالة العميقة المصممة بوصفها إحدى مستويات النموذج القاعدي.

والمبدأ الوحيد الذي تجاوزت فيه «القواعد النصية» المقدمات النظرية هو ميدان تحليل القصة. وهي أيضاً قد حددت نفسها عمومياً بإعادة صياغة النتائج التي حظي بها التحليل الموضوعاتي من خلال مفرداتها.

ولقد انتهت الأعمال في علم النفس الإدراكي بكل تأكيد إلى نتائج وائمة تعرضت في نضع موضع الشك فكرة «قواعد القصصة المؤسسة على «البنى الكبرى» (فان ديك 1979)، والقادرة أن تعمل بوصفها نموذجاً استنباطياً ~ وهذا ما يضع موضع الشك في الوقت نفسه المقام المفترض أنه توليدي لهذه القواعد نفسها، أو لهذه البنى الكبرى (في سبيل نقد «القواعد القصصة» انظر مثلاً بلاك وويلينسكي 1979). وإذا تجاوزنا هذا، فإن استخدام علاقة النتائج في ميدان علم النفس الإدراكي مع إشكالية المسائيات النصية، لتطرح حاليّاً أيضاً

العديد من المشكلات ليس فقط لأن تحليلات علم النفس تذهب على البناء الاستنبالي للنصوص بدلاً من إنتاجها، ولكن لأنها تهتم بالتمثيل الذهني للمفصّل بدلاً من مقامها الشفوي. ويبقى للعمل الأكثر أهمية في ميدان تحليل البناء الشفوي المنتج، وحتى يومنا هذا، هو عمل علم الاجتماع اللساني: إذ المقصود بالتحليل هو «قصص التجربة الشخصية» لكل من لايفوف والتزكي (1967، 1972). وتولّف الدراسة تحليل البنى الكبرى مع التحليل اللساني محاولة عزل وحدات سردية وصولاً إلى المستوى الجملي (المفعل). وتمتلك البنية الكبرى للسرد الطبيعي ستة مكونات: «خلاصة» ذات وظيفة توطئة، و«التوجه البدئي» الذي يخدم في إقامة المشهد، و«الفعل» الذي يقيم، و«التقييم» الذي يخدم في تعيين سبب وجود القصة، و«حل الصراع»، واختيراً «الشرعة» التي تنتج انغلاق المتوالية السردية. وبشكل عام، فإن القصص التي جمعها كل من لايفوف والتزكي تتبع المتوالية المشار إليها في الأعلى، ولكن العناصر في بعض القصص تقص (مثل الخلاصة البدئية) أو تغير المكان في المتوالية السردية (وهذه هي حالة التقويم). وأما الوحدات السردية البدئية للمستوى الجملي، فإنها تتحدد فقط بتعاقبها الزمني وتعرف بطريقة شكلية محضة: بعد البند السردى البدئي، وحدة تركيبية لا يمكن تجاوزها إزاء الوحدات التي تعقب بها من غير تغير في تعاقب الأحداث المروية. وتتعارض هذه العناصر السردية مع البنود الحرة التي تستطيع أن تشغل أي موقع في التعاقب السردى من غير أن يغير هذا شيئاً في تعاقب الأحداث المروية. وتستطيع بعض البنود أن تتبادل مواقعها من غير أن يحطّل هذه القلب مستوى الحكاية. وهذه البنود هي البنود المتناسقة. وهكذا، فإن عمل لايفوف والتزكي يولّف التحليل الشكلي مع المنظور الوظيفي (تتحدد العناصر تبعاً لوظائفها في القصة الإجمالية التي تكوّن وحدة انطلاق التحليل). وهو أيضاً ضرب من الشئى لأن البناء السوي بعد جزءاً من الحساب أو من الاستراتيجية التواصلية، وهذا يعني إذن أنها لا يمكن أن نفهم خارج سياقها السفامي (ولاسيما الاجتماعي).

- Z. Harris, *Discourse Analysis Reprints*, La Haye, 1963; J. Katz et J. Fodor, "The structure of semantic theory", *Language*, 39, 1963, p. 170-210; M. Bierwisch, "Rezeption zu Z.S. Harris, "Discourse analysis", *Linguistics*, 13, 1965, p. 61-73, A.L. Becker, "A tagmemic approach to paragraph analysis", in *The Sentence and the Paragraph*, Champaign, 1966; E. Coseriu, *Thema del Language y Lingüística General*, Madrid, 1967; W.O. Hendricks, "on the notion 'beyond the sentence'", *Linguistics*, 1967, 37, p. 12-51, W. Labov et J. Waletzky, "Narrative analysis: oral versions of personal experience", in J. Heim (ed.), *Essays on the Verbal and Visual Arts*, Seattle, 1967; J. Dubois et Sumpf (eds.), *L'Analyse du discours (Langages, 13)*, Paris, 1969; J. Dubois, *Grammaire structurale du français: la phrase et les transformations*, Paris, 1969; E.U.

Grosche (ed.). Strukturelle Textsemantik, Fribourg, 1969; T. Todorov, Grammaire du "Decamerón", La Haye, 1969; (Coll.), Probleme der semantischen Analyse literarischer Texte, Karlsruhe, 1970; L.A. Reid, Central Bohol Sentence, Paragraph, and Discourse, Norman, 1970; T. Todorov, "Les transformations narratives", in Poétique de la prose, Paris, 1971, p. 225-240; T.A. Van Dijk, Some Aspects of Text Grammars, La Haye, 1972; T.A. Van Dijk, J. Ihwe, J. Petőfi et H. Rieser, Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken Hamburg, 1972; T. Todorov, "Texte" et "Transformations discursives", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; S. Schmidt, Texttheorie, Munich, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, "Comment on se rappelle et résume des histoires", Langages, 40, 1975, p. 98-116; H.F. Plett, Textwissenschaft und Textanalyse, Munich, 1975; T.A. Van Dijk, Macrostructures, Hillsdale, 1979; J.B. Black et R. Wilesky, "Anevaluation of story grammars", Cognitive Science, 1979, p. 213-230; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Introduction to Text linguistics, London, 1981; M. Fayol, Le Récit et sa construction, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

2 - اتفاق

إن أعمال التحليل النصي التي شرع بها تحت سلطان قواعد الجملة، ليدروا مستقلة إلى بدميتين عليهما اعتراض. أما البدئية الأولى، فتقبلها معظم الدراسات ذات التوجه البنيوي وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليدية في الوقت نفسه. وهذه البدئية هي بدئية التماثل بين التنظيم اللساني للجملة وتنظيم النص. ولما الثانية، التي يختص «التوليديون» بها، فهي بدئية وجود القواعد النصية الصيغة والتي لها نفس المكالمة التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنها أهل لـ:

أ) توليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي.

ب) وإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيدة الصياغة ونصوص سيئة الصياغة، وبين نصوص «قاعدة» ونصوص «غير قاعدة».

ولا توجد قواعد نصية إلى يومنا هذا قادرة على ملئ هذين المطلبين. وإن هذا لم يحد مذهباً. فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإننا لانهم كيف لبناتها أن يكون قابلاً للاختزال - سواء تعلق الأمر بإنجازها أم بنيتها - إلى حمل لضوابط لسانية محضة. وتعد دراسة الإنجاز اللساني، كما هو بعني، جزءاً أصيلاً من النصومية، ولكن يجب من غير شك قلب الأولويات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازاته اللسانية، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلق

بالمعاصر التي تشهد على «إنشاء النص». ولقد يتطلب هذا هجر مفهوم «القواعد النصية» نفسه فإذا وجدت معايير للنصية، فإنها على أكثر تقدير معايير «للقبول». وإن معايير القبول هذه إنما يحددها بشكل واسع سياق المقام للإرسال وللتلقي. وهكذا، يجب على المسائيات النصية أن تخلي المكان للتدولية النصية (بروير 1974).

وهناك كثير من الأعمال الحديثة التي تجد مكانها في منظور تدولي: إنها إذ تعطي مكاناً مهماً للواسمات اللسانية النصية (والتي يُلخصها عموماً التماسك النصي)، فإنها تنطلق من الفكرة التي تقول إن النصية لا تنتج عن استعمال اللوغارتم القاعدي، ولكنها نشاط سريري يخضع إلى قيود ذات نظام إدراكي وتواصل في جوهرها. وتمثل هذه الحالة الأعمال التي تجد مكانها في إطار ما نسميه «العلوم الإدراكية». وهكذا، فإن بوغراندي ودرسلير (1981) يبرهنان النصية بوصفها نشاطاً لحل القضايا وإنه لا يزال الوقت مبكراً لكي يدلي المرء بحكم حول تجمعة المقاربة الإدراكية التي تتصور النصية بالتماثل مع السروريات المفروسة في الذكاء الاصطناعي. وهكذا، فإن وجود السروريات الذهنية للنصية، والتي من المفروض أن تكون النصوص مُنتجة من خلالها، تظل نصية افتراضية بشكل واسع، ووحده تقدم علم النفس الإدراكي يسمح باختيار الصحة المحتملة للتسوّج. ومن جهة أخرى، فإن التحليلات التي أُبجرت في هذا الإطار تُمالج التوليد النصي على مستوى السروريات الإدراكية السابقة على السروريات اللسانية بدل المحالجات اللسانية المخصوصة. ومادام هذا هكذا، فإننا لا تزال عملياً نجهل كل شيء حول الطريقة التي يترتب فيها العلاج الإدراكي الساقيل لاسي والمعالجة اللسانية في الدماغ. ويمكن القول إن معظم التصورات التي تطورت في إطار المقاربة الإدراكية لا تزال افتراضية إلى هذه اللحظة. ويعد هذا، فإنه لمن الممكن تسجيل بعض النشاط المركزة التي يجب على كل نظرية للنص أن تعالجها لكي تستحق اسمها:

1- «التماسك» (انظر هالدي وحس 1976). يشير المصطلح إلى الأدوات الكلامية التي تنسوس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمى جملياً أو بين الجمل، ولا سيما الاستبدالات التركيبية التي تحافظ على هوية المرجع، ولكنها تحافظ أيضاً على التناويز، وعلى التكرار أو على الحشو. ويعد تماسك الجملة المستقلة جزءاً مباشراً من التحليل النصي. وكثير من الدراسات قد تم تكريسها لتكرار الصداوة، وللإلماع، وللرطب (انظر مثلاً هارويك 1968). ويعد حمل هذه الفئات على كل حال عملاً مضعاً. إن الضمائر الانمكاسية (لقد اشتهكت)، والإلماع (لأنه لم ينفذ، فقد أصيب بول بالرشح)، وربوط التسمية ليست ممكنة وجوداً إلا في داخل الجمل (انظر غيليش وبريل 1974). بينما تكرار الصداوة ومعظم الروابط (غير التابيين)، تعمل أيضاً بواسطة التماسك بين الجمل. ومن جهة أخرى، فيما

إنها وسيط التماسك بين الجمل، فإن استعمال الاستبدال يبدو اختياريًا بينما تكون مصر الجمل استبدالية في المستوى الضمني للجمل: يستطيع المتكلم في المستوى العمسي للجمل أن يختار بحرية بين تحويل الاسم إلى ضمير وإعادة التضمير، وإن كانت إعادة تحويل الاسم إلى ضمير تتضمن غالباً ثقلًا معيّنًا، وهذا يعني أنها تمتلك إذن درجة ضعيفة من القبول، ولا تعطي مكافئاً لعدم القاعدية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويشير هذا، كما يبدو، إلى أن المتصر نفسه يمتلك مقاماً مختلفاً وذلك تبعاً لكونه يحمل بوصفه عنصراً قاعدياً (على مستوى الجملة) أو بوصفه عنصراً من عناصر التماسك النصي (بين الجمل). ولقد نزعهم أحياناً أن تكرر الصدرة والإلصاق بظهور معياراً سلبياً للوحدة النصية. فالسلسلة اللسانية التي تبدأ بتكرارات للصدارة أو التي تنتهي بالإلصاقات، فإنها لا تشكل وحدة نصية، اللهم إلا إذا كانت هذه العناصر مشبعة بعناصر نصية موازنة (مثل السياق المقامي) (انظر بليت 1975، ص 60). وفي الواقع، ليس المقصود معياراً مطلقاً: نحن نقبل في حالة النصوص الأدبية خرقاً لهذه القاعدة.

2- «الانسجام». إنه لا يتعلق بمستوى التحقق اللساني، ولكنه يتعلق بالأحرى بتصوير المفصوات التي تنظم العالم النصي بوصفه متتالية تتقدم نحو نهاية (آدام 1989): يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول «موضوع للكلام». وهذا يفترض قبولاً متبادلاً للمفصوات التي تحدد صورة عالم النص المصمم بوصفه بناءً عقلياً. ويمكن للروابط بين المفصوات أن تكون من طبيعة مختلفة: سببية، غائية، قياسية، إلى آخره. ويبدو من جهة أخرى أن الملاحظات بين المفصوات لا تنشطها دائماً التماثل اللسانية الغوفية، ولكنها تستلزم دائماً اللجوء إلى الاستدلال. وتمثل هذه الحالة للضمنيات غير المفترضة مسبقاً والتي - على عكس المفترضة مسبقاً تشكل جزءاً من المعنى اللساني المحض - تنتمي إلى «المستوى النصي». ولقد كان النموذج النصي الذي درس الانسجام فيه بشكل معمق هو القصة. فاستخدام المتواليات السردية يمد بالفعل حالة خاصة من حالات الانسجام النصي.

وإن مشكلة الحدود بين التماسك والنص (الذي تحفقه أدوات لسانية محضة) والانسجام النصي (الذي يستخدم سيرورات إدراكية غير لسانية) مشكلة معقدة. وهكذا، فإننا إذاً نمنا تصور الحاجة الذي اقترحه آسكوير وديكرو، ولا سيما الفرضية التي تقول إن معنى للكلمات في منظمة نحده طرق الاستمرار الاستدلالي التي تجعلها سكوناً. وذلك لأنه من المحتمل أن عدداً معيناً من الوقائع النصية التي نملها عمومًا جزءاً من الانسجام، نستطيع أن نعر بمصطلحات التماسك، أي بمصطلحات لسانية محضة.

3- «القصدية والقبول». يمد كل نص بنية قصدية. وهو بوصفه كذلك يخضع إلى معايير من القبول. ولقد درست الاستدلالية القصدية أيضاً في إطار نظرية لعمال اللسان (أو

ستان، وسيرل): إن الأعمال القولية، خلافاً للمعاني التي تستخدم في تحقيقها، لا تمثل وقائع لسانية ولكن تداولية، وهي بهذا تدخل في حقل التحليل النصي. وتعد تحليلات غريس الخاصة بأقوال المحادثة إلى يومنا هذا المحاولة الأكثر أهمية، ذلك لأنها تهدف إلى استخراج معايير للقبول الاستدلالي. والسبب لأن أقوال المحادثة، إذا كانت تنجس إلى المتكلم، فإنها تعمل أيضاً على تحديد الشروط التداولية التي يقوم من تحتها خطاب مؤهل لكي يعد المتكلم مقبولاً. وتنتهي معايير القبول بدهياً إلى مقاييس التواصل، وهو يختلف تبعاً لأجناس الاستدلال

4- «الاختلاف الجنسي». لا يعرف التحليل النصي أن يتجنب التوسع الواسع إلى أكثر ما يمكن من أجناس النصوص المدروسة. وكما قال باغتين من قبل (1984): «إننا نعلم أن نقول كلاماً في صيغة الجنس. ونحن إذ نسمع كلام الآخر، فإننا نعلم مباشرة، ومن الكلمات الأولى، أن نستشعر الجنس، وأن نحزر الحجم...، والبنية التوليفية المعطاة، وأن نتنبأ بالنهاية...». وإن غياب الوعي بخصوصية جنس النصوص ليد مسؤولاً، وذلك لأنه في عدد من التحليلات النصية التي من المفترض أن يكون موضوعها هو تبادل المحادثة، فإن عينات الدراسة تمثل في الحوارات المستخلصة من القصص الأدبية. وإن هذه الحوارات، إذ تكون بعيدة عن نصانية المحادثات، فإنها مثل هذه النصوص، وإن مبادئها التنظيمية ليست بكل تأكيد متطابقة مع تلك التي تنسب محادثة فعلية. والسبب لأنها في جزء منها على الأقل، تخضع إلى قيود مرتبطة بنشاط بناء هذا التمثيل.

5- «شعرية النص». يوجد على الأقل ميلانان للنشاط الكلامي كان لسانيو النص قد اهتموا عموماً بهما تصادف فيهما شروطاً للملاحظة غنية على نحو خاص وذلك بالنسبة إلى دراسة التكوين النصي: إن المقصود هو الأدب الشفاهي، وعلى نحو أكثر دقة هذا الجزء من الأدب الشفاهي حيث يكون للتوليف مكان خلال الأداء، ومثال ذلك النصوص الأدبية التقليدية (ملاحظات، مخطوطات تحفيرية) كما حللتها دراسات التكوين. وإن المقصود بكل تأكيد هو نموذجان خاصان من نماذج النصوصية، وإننا لا نعرف أن نعم انطلاقاً منهما. ولكن بما إننا في الحالتين نمتلك حالات نصوية مضاعفة ونحيل إلى المشروع النصي نفسه (الأداءات المختلفة للشاعر المنشد نفسه، والحالات للمخطوطات)، فإننا نمتلك آثاراً مباشرة للإبداع النصوي، وهذه ليست هي الحال بالنسبة إلى معظم الأنشطة النصوية الأخرى (حيث نقتل إلى حالة واحدة، هي الحالة الهاتفية)، ومن جهة أخرى، فإما مادام كل نشاط نصوي يسجل في إطار جنس استدلالي خاص (محدد تداوياً)، فإن مضاعفة الدراسات التحليلية للأجناس الخاصة يجب أن يسمح بتحديد يتجنب التعميم الممرف الذي لم تكن نظريات النص سوى محاولة عليه جداً.

- R. Harweg, *Pronomina und Textkonstitution*, Munich, 1968; E. Lang, "Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer Textgrammatik", in F. Kiefer et N. Ruwet (eds.), *Generative Grammar in Europe*, Dordrecht, 1973, p. 284-314; D. Breuer, *Einführung in die pragmatische Texttheorie*, Munich, 1974; M. Halliday et R. Hasan, *Cohesion in English*, Londres, 1976; E. Günth et W. Raible, *Linguistische Textmodelle*, Munich, 1977; R. de Beaugrande et W. U. Dressler, *Introduction to Text Linguistics*, Londres, 1981; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, 1983; M. Bakhtine, *Esthétique de la création verbale*, Paris, 1984; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, 1986; J.-M. Adam, "Pour une pragmatique linguistique et textuelle", in C. Reichler (ed.), *L'Interprétation des textes*, Paris, 1989; O. Ducrot, *Dire et ne pas dire*, 3e éd., Paris, 1991.

الأدب الشفاهي

LITTÉRATURE ORALE

إذا أخذنا مصطلح الأدب بمعناه الاشتقاقي، فإن الكلام عن الأدب الشفاهي ليعد مضاداً بئناً (Ong 1967, p. 20-21). ولكن مختلف التعبيرات البديلة: «التقاليد الشفاهية»، «الفولكلور»، أو «الشعر الشفاهي» تعد محيرة، لأنها تحول إلى غواهر مختلفة. «التقاليد الشفاهية» تحول إلى مجموع الإرسال الشفاهي للثقافة، سواء تعلق الأمر بالمعروف، أم بالحكمة، أم بالدين أم الأساطير، وليس فقط بالتقاليد الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح، أي بها إنها تستلزم بعداً جمالياً (من غير وجوب الاختزال فيه بالضرورة). وأما ما يخص «الفولكلور»، فإنه يتكون من مجسود الاستعمالات، والمتعتقدات، والنشاطات الثقافية التقليدية لمجتمع ما، وذلك بغض النظر عن طرقها في الإرسال: توجد أشكال فولكلورية تظهرها الكتابة (أسمان 1983). وأما الكلام عن «الشعر الشفاهي»، فإنه لم يعد ملائماً بشكل أفضل. والسبب لأن هذا التعبير لا يأخذ في الحسبان الأجناس الشفهية في النثر (الطرفة، النكت، الحكايات، إلى آخره) ويبدو إذن أن تعبير «الأدب الشفاهي» هو الأقل تماساً. إن له الفضل على الأقل في التركيز على القرابة الوظيفية للمحفلين - شفاهي والكلامي - اللذين يتلصقان ميدان الاستعمالات (الكلمة) الجمالية للسان الإنساني.

في الغرب، تجد الآثار الأولى للمفائدة النظرية بالنسبة إلى جل الثقافة التي تنفع بالأدب الشفاهي نفسها قائمة من قبل عدد من اثنين، الذي يقدم القصة الجسالية «لشعر السحبي» (Essais, I, 54). ولقد أنشأ نموذجاً للتأويل سيحكم بالاشتراك مع مبريدور والرومانتيين خلال كل القرن التاسع عشر دراسات الأدب الشفاهي، أي سيحكم تطابقه مع النشاط «اللغوي»، و«الطبيعي»، و«الجماعي»، و«الشعبي» المتعارض مع الأدب المكتوب الذي يمتنع أن يكون «مفكراً فيه»، و«مصطنعاً»، و«علمياً». وإن الأدب

الشعاعي، إذ أصبح أنه مرتبط بالإنسانية الأولى، فقد كان، تيمناً للرومانطيين، مهدداً بالانطفاء. ومن هنا، فقد نشأ نشاط الجمع والتثبيت الكتابي. وكان هذا حصراً على ميدان الحكايات (البطولية والعجائبية) والخرافات. وإن كان الجمع قد ابتدأ من قبل في القرن الثامن عشر، إلا أنه سيحرف تطوراً غير مسبوق في القرن التاسع عشر. وفي الواقع، فإن مجموعات القصص هذه، مثل حكايات الأخوين جريم، كانت ثمرة من ثمار تدخل الافتتاحيات المكثفة، وإنها لتشهد أيضاً على المتصورات التي كان القرن التاسع عشر يصطنعها لنفسه من الأدب الشعبي وعن التقاليد الشعبية التي كانت تمثل نقطة البداية الوحي للتفريحي بالتمسك الشديد لبعض الأشكال الشعبية، العلماء لكي يدركوا بداهة بأن الأدب الشعبي يتضمن في الواقع نشاطات أدبية متعددة، وهي نشاطات عالمية وشعبية على حد سواء، وحاضرة كما هي ماض، ونشاط يسطع فيه الإبداع الفردي بدور لاغنى عنه، حتى لو كان ذلك تيمناً لوجه آخر غير ما هو موجود في الأدب المكتوب. ويقول آخر إن مجسرة من الأشكال لا تمتد بتصميمها وتعددتها الجنسية والوظيفية عن الفرضية الشعرية التي يمثلها الأدب المكتوب، حتى ولو انتظمت تيمناً لقيود مختلفة جزئياً. (Finnegan 1977, p. 1-3).

- A. Asmann, "Schriftliche Fiklore. Zur Entstehung und Funktion eines Überlieferungstypen", in *Schrift und Gedächtnis*. Munich, 1983, p. 175-193, J. Köhler-Zülich et C. Shojaci-Kawan, "Les Frères Grimm et leurs contemporains", in *D'un conte... à l'autre. La variabilité dans la littérature orale*, Paris, 1990, p. 249-260.
- Ouvrages généraux: H.M. et N. Chadwick, *The Growth of Literature*, Cambridge, 3 vol., 1932, 1936, 1940; W. Ong, *The Presence of the Word*, New Haven, 1967; H. Bausinger, *Formen der Volkspoesie*, Berlin, 1968; L. Kesteloot, *La Poésie traditionnelle*, Paris, 1971; R. Finnegan, *Oral Poetry. Its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; J. et D. Segal (eds.), *Patterns in Oral Literature*, La Haye, 1977; J. Goody, *La Raison graphique*, Paris, 1979 (original anglais 1977); P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris, 1983. J.M. Foley (ed.), *Oral Tradition in Literature: Interpretation in Context*, New York, 1986.

يخرج تعقيد مفهوم «الأدب الشعبي» عن إطار جملة بسيطة في ثلاثة أنظمة بسيطة هي أكثر من ساهم في دراسته، أي الدراسات الفولكلورية، والكلاسيكية، والأنثروبولوجية.

١ - لقد عكف الفولكلوريون على دراسة الحكايات خصوصاً، الخرافات، والأغاني

الشعبية. وإن الدراسة الفولكلورية للأدب الشفاهي، بشكلها الحالي، لا تنفصل عن المدرسة الميليدية التي، منذ بداية القرن، استعاضت عن النظرية الرومانطيقية التي كانت ترى أن القرابة بين التقاليد المختلفة (حكائيات، حكم، إلى آخره) كانت قد تأسست على ميراث لساني مشترك، بنظرية هجرة (الموضوعات والأشكال)، والاحفضية إلى دراسة جغرافية وتاريخية للتقاليد الفولكلورية الأوروبية (أنثي ألون). وكان العمل الأساسي للمدرسة الفنلندية يقضي بتجميع ما يمكن تجميعه، على أمل تجريده، من كل مجموع، حكاية تكون نموذجاً أصلياً نظراً أن منه تصدر كل المتغيرات التي تتميز بماتل المقد الأساسية. ولقد كان هذا المشروع الاختزالي الذي قدمته المدرسة الفنلندية موضوع نقد فيما يتعلق بتأويله التشبيهي للنموذج الأصلي، ولكننا ندين له بإيجاد الأداة التي لا غنى عنها لكل الأبحاث حول الحكاية: إن فهرس الحوافز الذي أقامه «ألون» و«تومسون» هو الذي يحيل إليه عملياً كل العصر الجغرافي الأوراسي، وهو الذي يجعل للنموذج صورة بالنسبة إلى معظم المهارس الحديثة أو التي لا تزال في طور الإنشاء والتي تصب في مجالات أخرى. وثمة تاريخ مميز آخر يمثل به مورفولوجيا الحكاية (1928) لـ «بروب». ولقد اتخذ، على نحو من الأنحاء الإجراء المعاكس لإجراء المدرسة الفنلندية (التي تنطلق من المضمون)، رغبة في إنشاء نظرية للحكاية انطلاقاً من تحليل البنية المورفولوجية (المؤولة أن توجد تماثلية في المواضيع الأكثر تنوعاً). ولكن اختزالية بروب، على نحو ما، لا تزال مطلقة أكثر من اختزالية ألون وأتباعه، وذلك لأنه، إذ يستلهم من النظرية المورفولوجية لغونه، يرجو أن يأتي بكل الحكايات الروسية إلى نموذج واحد أصلي (بروب 1928) ويزد هذا البحث عن الأصل، سواء تعلق الأمر بنموذج أصلي أم بالبنية الوظيفية الأساسية، فإن مدرسة Märchenbiologie (مثل Lüthi 1960) قد ركزت قبل كل شيء على العرونة التطورية للحكايات، وعلى ضرورة البحث عن طبيعة الحكاية في هذه العرونة نفسها، وليس في أي نموذج أصلي ضمني. هذا وإن الدراسات ذات الاستلهام البشري للسمات والسمات، بغض النظر عن نماذجها (بروب، إيفي ستروس، غريمانس)، قد أعطت الأفضلية لدراسة النماذج والمتغيرات، من غير أن تأخذ ثانية مع ذلك أطروحة بروب والتي يكون تبعاً لها النموذج البشري المستخلص متناسباً مع بعض الحكايات الأصلية. ولقد حاولت هذه الدراسات في معظم الأحيان من جهة أخرى أن تستخلص، بعيداً عن خصوصية شكل الحكاية، قابلية كونها للموضوعاتية السردية (Bremond 1973). ونلاحظ في الأبحاث الحديثة - وهذا موجود في الأعمال المتتية إلى الاتجاهات الأكثر تنوعاً - انزياحاً واضحاً للفائدة النظرية. وإتنا نرجع من دراسة النماذج (والتي يعد مقامها أكثر فأكثر بوعه مقاماً لهوية تعد جزءاً من اللغة المفسرة الوصفية، وليس بوصفها انعكاساً لنية ذهنية معينة

ومؤهلة لتوليد الحكايات المروية فعلاً) نمو واقع المتغيرات والانتمكسات، أي نحو الواقع الإبراتي بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن هنا تأتي الأهمية المعطاة للدراسة الوجودية الداعية لتعبير الأعمال الشفاهية (Jason 1990) أو من هنا تأتي الفاتكة المتجددة التي بها يدرس، على ضوء مكتسبات التحليل البنيوي، النسب التاريخي للحوافز والموضوعات، ونقاطها، واختلافاتها وهجرتها الجنسية والوطنية (Bremond 1990).

- A. Aarne, *Leifaden der vergleichenden Märchenforschung*, Helsinki, 1913; V. Propp, *Morphologie du conte* (1928), Paris, 1970; S. Thompson, *The Folktale*, New York, 1951; A. Aarne et S. Thompson, *The Types of Folktale* (éd. revue), Helsinki, 1961; M. Löh, *Das Märchen*, Berne, 1960; A. Dundes (ed.), *The Study of Folklore*, Englewood Cliffs, 1965; M. Löh, *Volksliteratur und Hochliteratur Menschenbild, Thematik, Formstreben*, Bern 1970; C. Bremond, *La Logique du récit*, Paris 1973; D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, *Folklore, Performance and Communication*, La Haye, Paris, 1975; H. Jason, "Fluctuation » folk literature. The how and the why", in *D'un conte... à l'autre*, op. cit., p. 419-437; C. Bremond, "Les suites d'un chantage", in *ibid.*, p. 555-560.

ب) إن الفاتكة التي يحملها فقهاء الأدب القديم، أو التي يحملها المختصون بهرمير خصوصاً بالنسبة للأدب الشفاهي، قد تعلقت تقريباً بكل الشعر البطولي على الإطلاق. ولقد كانت هذه الفاتكة في الأصل واحدة من عدد من وجوه المسألة الهوميرية، أي من الخصومة القديمة بين فقهاء اللغة الوجوديين والتحليليين: لقد دعم الوجوديون كمال الملاحم الهوميرية الناتجة عن عقل مبلغ وفردى، بينما رأى التحليليون فيها أمثالاً مركبة وناتجة عن تجميع من الأغاني المسنونة والمسنقة الوجود. ولقد بين باري انطلاقاً من تحليل ظرفي للصفات، وللأختلاط الملهجوري، وللإستعارات الثابتة، وللبنى الموضوعاتية المتكررة، في بداية الثلاثينات أن كثيراً من السمات اللسانية والأسلوبية التي غطت المناقشة بين الوجوديين والتحليليين يمكن للأسلوب الشفاهي للملاحم الهوميرية أن يفسرها. وهو أسلوب صيني صممت أجيال من الأديبين ونقلته، وذلك بما إنه كان في حوزتهم قائمة مستدة من الأغنيات، وكان موضوعها يتخذ من تروى مادة له. وقد بين بهذا أن تكرار الصفات الثابتة - التي أدمشت فقهاء اللغة كثيراً - قد كان لها وظيفة إيقاعية كما كان لها وظيفة دلالية، وهذا يعني إذن أن لها وظيفة تقنية كما لها وظيفة وصفية: إذا أنت الصفة X قد أدخلت في المكان Y، فإنها لم تكن دائماً كذلك بفضل لأمور دلالية وسباقية متباعدة، ولكن بفضل «عطائها الإيقاعي». (ولقد كان باري يظن أنه بالتعارض مع هذا الاستعمال التريسي للصفات الجنسية، فقد كان مجموع الأدب الغربي المكتوب يهرم الصفات بوظيفة

خاصة ووصفية). ويبدو أن السبب نفسه يفسر له حضور العناصر الملهجية غير الإيونية، مثل الأيولية. إن هذه العناصر إذ أدخلت لملاستها الإيقاعية، فإنها عاشت بوصفها عناصر صيفية بحثة لملح الفرواخ. وكما يرى باري، فإن كل هذه الخواص الأسلوبية الهوميرية، كانت مرتبطة بحدث أن الملحمة كانت عملاً مبدعاً أدبياً، وهذا يفترض مسبقاً أن الشاعر قد كان في حوزته مجموعة من التراكييب الصيفية (صفات، ولكن أيضاً استعارات ثابتة) وترسيات موضوعاتية (تكرار للموضوعات نفسها مبنية تيمناً لمتطلبات مطابقة) تبسط له الإبداع مبتأ بيت في قصيدته (ليس في جوهره الموضوعاتي، ولكن في صيغته الواقعية)، ولقد ذهب باري، أملاً بتأكيد فرضياته وتعميمها، إلى كتابة الغناء الملحمي للفيلسار اليوغسلافين وتسجيله - إن التقاليد الملحمية الشفاهية الأخيرة والحية في أوروبا: ألبيرت لورد، تتضمن أعمال أستاذته الذي مات ميكراً، وقد باشر تحليلات حول تغير الأعمال أدباً، وذلك مثلاً بمقارنة الأغنية نفسها إذا قام بأدائها حفنون مختلفون أو قام بأدائها المضي نفسه ولكن في مناسبات مختلفة. ولقد سمح له هذا أن يبين أن الظواهر التي قدمها باري بالنسبة إلى الشعر الهومييري توجد بالفعل في الغناء الفيلساري. ولقد أكد باحثون آخرون هذه النتائج بالنسبة إلى تقاليد ملحمة أخرى، وعصراً أغنيات الإيماء (أغنية رولان، Beowulf)

ولكن الحق يقال، إن أعمال باري وأعمال لورد، إذا كانت قد بينت الحضور المتطابق لسمات أسلوبية شفاهية في القصائد الهوميرية، إلا أنها لم تبرز بشكل نهائي مع ذلك أن القصائد كما نعرفها تمثل نسجلاً للأداء: إن البناء السردى المعقد جداً للإبادة ولالأوديسه يتميز بقوة من البنى السردية البسيطة لكل الملحمة الشفوية التي استطعن دراستها في يوغسلافيا وفي أمكنه أخرى (Friedrich 1985). وتبعاً لمذهبهم، فربما يكون القصد إذن هو عملاً مكتوباً ويستخدم كمادة شفاهية، أو ربما يكون القصد هو عملاً مكتوباً يقلد الأسلوب الشفاهي، حتى لو كان لورد قد اعترض بقوة ملائمة على هذه الفرضيات، ورأى أن الإبادة والأوديسه أكثر تمجيداً من أن تكونا التمازين الأولى لتقاليد مكتوبة، وأنه لمن المعقول أكثر بعد كل شيء أن ترى فيهما نهاية لتقاليد شفاهية طويلة وغنية على نحو خاص (Lord 1991). وتتجلى النتيجة السمة للدراسات مدرسة باري ولورد في فصل قضية الأدب الشفاهي عن قضية الأدب «الشعبي»: إن الأيون شأنهم شأن الفيلسار أو الفريوت، محتصران مارسوا الصياغة، وإن أديهم هو أدب عالم وفي مستوى أعمال الأدب المكتوب نفسها. وفي الدور السليبي لهذه المدونة (ولكن ليس في باري) يجب وضع دوغماتية معينة تطالب بفهم مفهوم «الأدب الشفاهي» على الأدب الشفاهي المكون في الأداء.

- M. Parry, *L'Épithète traditionnelle dans Homère. Essai sur un problème de style homérique*, Paris, 1928; Id., *The Making of Homeric Verse* Collected Papers, Oxford, 1971, p. 266-364, A.B. Lord, *The Singer of Tales*, Cambridge (Mass.), 1960; R. Friedrich, "The problem of an oral poetics", in *Oralité et littérature. Actes du XIe Congrès de l'Association internationale de littérature comparée*, New York, Berne, Francfort, Paris, 1985, p. 19-28, J.M. Foley, *The Theory of Oral Composition: History and Methodology*, Bloomington, 1988, A.B. Lord, *Epic Singers and Oral Tradition*, Ithaca, 1991.

ج) لقد اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية بالتقاليد الشفاهية كما هي على حالها في المجتمعات القبلية التي تجهل الكتابة. ومن غير أن تنشغل هذه الدراسات بالروابط المحتملة لبعض هذه الممارسات مع الأدب بالمعنى الجاري للمصطلح، فإنها انعطفت خصوصاً نحو دراسة الأداء الشفاهي بوصفه يمثل وضعاً تراصلاً خاصاً ومكاناً لنقل التقاليد الجماعية للمجتمعات من غير كتابة، والتي لا تمتلك الكتابة فيها سوى وظيفة هامشية. ولقد جعل باري الأمر بدهياً إذ رأى أن ثقافات الأدب الشفاهي الملحمي ليست ممكنة إلا إذا تصورناها بوصفها أدباً تقليدياً. إنه يفهم جوهرياً بهذا التعبير أدباً يكون هيكله الشكلي والموضوعاتي نتيجة لترسيبات تاريخية مرتبطة بوسائل شفاهي للتقانات والموضوعات. ولقد سمحت الدراسة الأنثروبولوجية للأشكال الأدبية الشفاهية الخارج أوروبية، كما سمحت في وقت قريب أيضاً بعض الأعمال الاجتماعية حول التقاليد الشفاهية المدنية (سواء تعلق الأمر بتقاليد العالم الصناعي أم بتقاليد بلدان العالم الثالث) بتحقيق مفهوم التقاليد ومفهوم الأداء. وهما ستان مركزيان لكل النشاط الأدبي الشفاهي.

وهكذا، فقد أصبح مفهوم «التقاليد» مركزياً في الدراسة الأنثروبولوجية للأدب الشفاهي. وإنها لتغطي ثلاث وقائع على الأقل:

1- لا يقوم إبداع الفنان في التجديد أو في الفطيمة، ولكن في المهارات التي ينضجها على ترسيحات موضوعاتية وشكلانية والتي تمثل الثروة المشتركة للأمة (جاكبسون وبولغايف 1929).

2- وإنها لتغطي ثانياً، غياب الحدود الواضحة بين مختلف النشاطات الكلامية، أو مختلف الأنجاس، والتي يدور بينها المخزون الموضوعاتي نفسه، والمربط جميعاً بتسليم الذات الاجتماعية.

3- وهي تغطي ثلثاً، الأهمية الجوهرية للتفاعل المباشر بين «المؤول - المؤلف» والجمهور بوصفه مراقباً من الدرجة الأولى وحافظاً للأعمال: إن العمل الذي لا يتناسب مع مطالب الجمهور فإنه (في حالة المؤول المهني) يكون متروكاً مباشرة (في حالة تقطع يقوم

الجمهور بها)، أولاً تكون (في حالة الأجناس التي، مثل الحكاية، تتميز بانتماس أدوار المزلول والمتلقي) الفكرة الجماعية قد أعادت أخذه، وبهذا لا يتم الاحتفاظ به. ولا يبقى في الحالتين إلا الذي يلتقي قبول جماعة التلقي (بينما يستطيع العمل المكتوب أن يبقى حتى وإن رفضه مستقبله المعاصرون في غالبيتهم).

ويجب مع ذلك أن نحدد أن هذه الضوابط الثلاث ليس لها قيمة إلا بالنسبة إلى الشفافية البغائية، تماماً كما توجد في مجتمع من غير كتابة. ومادام هذا هكذا، فإن معظم الأنشطة الأدبية الشفافية توجد مع ثقافة أدبية» نسبياً (بالمعنى الاشتغالي للكلمة)، والتي يعارض فيها التثبيت الكتابي للعمل «المحض» لتقاليد الشفافية.

إن التحليل الأنثروبولوجي، قبل أن يكون أدبياً، هو أولاً وقبل كل شيء تحليل للكلام الاجتماعي، ولمدوناته، وأصاليه، وأجناسه (كالأم- غريول 1975، بومان وسيريزير 1974). ولقد أظهرت هذه الغاية المحطة للكلام التبعة الأساسية لهوية العمل الشفاهي إزاء الأداء (عميس 1975). إن الموقع الجنسي للممثل، شكلاً وموضوعاً، تحدده الظروف الاجتماعية الملائمة (أو المشؤومة) لتحبيب الأدائي. وهنا تبرز الشعرية والتداولية أكثر ما تكون للاحكاماً. فالممثل الشفاهي لا يحيا بوصفه هكذا إلا في سياقها المقامي المحيّن (بومان 1986).

ولقد ظهر الأداء الشفاهي أيضاً بوصفه أداء إشارياً متعدداً بعين: يتنقل جزء هام من العمل من خلال تنبيه طبقة الصوت، والجوهر المجهور (جرس، إمالة، إدخال عناصر جمهور غير كلامية، إلى آخره) (زومثور 1983، ص 159-176)، ولكن أيضاً من خلال العلامات غير الكلامية (المحاكاة، والإيماء الذي يستطيع في بعض الأماكن الاستراتيجية للأداء أن يذهب إلى حد اقتلاع الرسالة الكلامية (سنشويل 1977). وإن هذا لا يكون من غير أن يطرح مشكلة منهجية وعلماء السلالات قبل علماء الفولكلوريستات: إن كتابة الأعمال الشفاهية التي قاد الباحثون انطلاقاً منها تحليلاتهم خلال زمن طويل، لم تحتفظ منها إلا بما هو قابل فيها للاختزال إلى عمل مكتوب (العمل الإشاري الكلامي المحض)، بالإضافة إلى إنها نجمتها بإعطائها هوية نحرية ليست لها.

- R. Jakobson et P. Bogatyrev, "Le folklore, forme spécifique de création" (1929), in R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973, G. Calame-Gnaule, Ethnologie et langage. La parole chez les Dogon, Paris, 1965; R. Banman et J. Sherzer (eds.), Explorations in the Ethnography of Speaking, Cambridge, 1974; D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K. S. Goldstein, op. cit., p. 11-74; H. Scheub, "Body and image in oral narrative performance", in New Literary History, VIII, printemps 1977, p. 335-344, R.

إن المشهد العام للأدب الشفاهي كما يبرز حالياً من هذه الحقول الثلاثة للدراسة ليمد من أكثر الأشياء تعقيداً. فعدد الأجناس وتنوعها يمثل أمراً لافتاً: الشعر الملحمي، الحكاية، موشع غنائي، المديح، الشعر الغنائي، القصص الأسطوري، أبيات محاورية، الطرب، مسرح مرتجل، حكايات شعبية منظومة، النكتة، الفزازير، الصل، إلى أخرى. ولا يغفل التنوع الشكلي من هذا: تكون بعض الأجناس منظومة (تبعاً لأناسق وزنية جد متنوعة)، وهناك أجناس أخرى نثرية، وثالثة أيضاً مختلطة، وإن بعضها ليكون مرصفاً، وبعضها يكون إنشاداً، وتتصرف أخرى إلقاء، وأخيراً هناك أجناس مفناة (مصحوبة أو غير مصحوبة بأدوات موسيقية). وكذلك، فإن تنوع السياقات التي يمكن أن تؤدي نفسها فيها ليست أقل: إن سلم الإمكانيات يذهب هنا من الملائمة الحميمة بين الأم التي تروي حكاية لطفلها، إلى الطقوس الرسمية المضبوطة بدقة. وكذلك هي متنوعة المجتمعات التي يمارس فيها الأدب الشفاهي: ما إن تتخلل من الحكم المسبق بأن الشفاهي لا يستطيع أن يوجد إلا في مجتمع من غير كتابة، حتى يظهر بأنه ليس شيئاً بعيداً في الزمان والمكان، بل هو ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات الإنسانية، سواء كان عندها كتابة أم لا (فينيغان 1977، ص 2-3).

ويبدو أنه بإمكاننا، على الرغم من هذا التنوع، أن نحفظ ببعض النقاط العامة التي تسمح بفهم خصوصية الأدب الشفاهي، مغايراً بالأدب الذي يمر عبر الكتابة.

1 - شفاهية التأليف وشفاهية الإرسال وشفاهية الأداء

لقد اقترح ريت فينيغان تمييز ثلاثة مكونات للشفاهية الأدبية: التأليف، والإرسال، والأداء بما أنه مفهوم أن كل إرسال شفاهي يفترض أداء شفاهياً (بينما العكس ليس صحيحاً). ويعد المسرح جزءاً لا يتجزأ من شفاهية الأداء، إلا إذا كان هناك استثناء. وإن الممارسات الأدبية في مجتمعات من غير كتابة تعتمد تحديداً جزءاً من شفاهية التأليف، والإرسال، والأداء (حتى وإن كان التأليف لم يحصل بالضرورة أثناء الأداء). وبعيننا إلى "Rigveda" مثلاً من عمل مكتوب كان إرساله خلال قرون شفاهياً بشكل جوهري. وإن الحالة التي تمثلها حكايات غيرهم تمتد أكثر تعقيداً أيضاً: ثمة تبيت كتابي لتقليد شفاهي، وتمد نصوصه بلورها نقطة الأصل لإرسال شفاهي في جزء منه على الأقل. وتمت السمات النصية والأسلوبية الخاصة بالشفاهية الأكثر حجماً من غير شك في

أعمال المؤلف الشفاهي للآداء، وخاصة الأعمال السردية الطويلة. وتمتلك هذه الأعمال، كما استطعنا أن نبين ذلك بعد باري، سمات أسلوبية خاصة، ترتبط بالقيود الذاتية بكل تأليف حي لعمل طويل النفس. وتحدد هذه الأعمال على نحو خاص في الشعر المنظوم، ونكسا بعد ذلك مثلاً في السرد الشري- كما نجده في مواضع القيس السود الأمريكيين (روزاتيرغ 1975) - ونجده كذلك في التمييز بين العناصر الإيجابية (التي تضمن الهيكل السردى للقصة مثلاً) والعناصر الاختيارية التي تستطيع أن تتغير جداً من أداء إلى آخر (هوية الأبطال، مشاهد متناوذة، تجميع جغرافي أو تاريخي، مدخل إلى الاستطرد، إلى آخره)، وإن الأجناس الأكثر تعقيداً لهذا النموذج من الأدب السردى، مثل الملاحم المنظومة (الملحمة الإغريقية للشعراء الأبطال الصريحيين - الكرواتييين مروراً بأغنيات الإسماء، واد "Heldenlieder" الألمان، وصلاحمة الـ "Heike" في اليابان، وقصائد البطولة الألفريكية، إلى آخره)، لتقتضي إجابة مكتوبة أثناء تعلم طويل: إن الأعمال هي عموماً من صنع الحرفيين، والمؤلفين بالمعنى الذي يمكن لهذا المصطلح أن يحصله في الميدان الشفاهي. ويجب أن نذكر مع ذلك بأن كل أعمال المؤلف الشفاهي لا تتألف بالضرورة أثناء الآداء: إن قصائد الإنوين العنائية مثلاً، بولقها الشاعر (شفاهياً أو ذهنياً) قبل أن يسميها الجمهور (أينان 1977، ص 18). ويمكننا أن نلاحظ أن هذا النموذج من التأليف الشفاهي يتدخل من غير شك أيضاً عند بعض الشعراء فوجوه أعمالهم إلى تثبيت كتابي. وحسبند تكون لدينا حالة من التأليف الشفاهي، من غير إرسال ولا أداء شفاهي.

وعندما لا تكون للشفاهية غير أداء - وهذه حالة طبيعية للمسرح مثلاً - فإنها تفرغ من سبباً كما هو بدعي وجود نص مكتوب. وهذا لا يمنع، كما في حالات كثيرة، أن يشمل هذا النص بسبب مقصده، على سمات شكلانية، وأسلوبية، وكلامية مميزة، من نص المقدّر للقراءة الفردية. وهكذا، فإنه يجب على كل شيء أن يكون مدركاً في فعل وحيد للتلقي، يمتلك حركة لارجمة فيها (بينما القراءة فهي قابلة للعكس دائماً)، وإن الشاعر ليأخذ بالحساب مبدئياً بهذا الفيد. وتتميز هذه الحالة إذن من تلك التي تنتج فيها الأعمال نحو القراءة وتري نفسها متحققة شفاهياً. فإن تنشر قصيدة موجهة للقراءة، فهذا شيء، وإن نفراً بين الجمهور قصة هي جزء من التقاليد المكتوبة، فإنها تطرح قضية أخرى، والسبب لأن العمل في هذه الحالات قد جعلت له شرعة ليس للسماح الذي لا ينكس، ولكن بالنسبة إلى قراءة قابلة للاتمكاس. وبهذا، فإن حالة العمل المكتوب ذي النية المسعدة (مثل معظم القصائد الثنائية في القرنين التاسع عشر والعشرين)، لا يستطيع التلقي الشفاهي، المحض أن يعيد تشط جزء من طاقته الشكلانية، والادالية، والجمالية.

إن التمييز بين تأليف شفاهي يتم في الآداء وتنفيذ شفاهي لعمل قد تم تأليفه مسبقاً

(شغافياً أو كناية) لهو أمر جوهري: إنه يتناسب مع ماهو قائم بين الشاعر المنشد والرواية المحذرة ورواية القصائد الملحمية قديماً (ولكنه يتناسب مع غير شك مع ماهو قائم بين الشاعر التروبادور وبين الشاعر الجرجلار، لأن الشعراء التروبادور يبذلون أهمهم يؤلفون قصائدهم قبل تنفيذها (لورد 1991، ص3)، ويرون في طريقة التأليف أداء السمة التي تحدد الأدب الشغافي. ويرى آخرون (مثل زمتور 1983، ص32-33) نواة الشغافية في الأداء الشغافي، أي يرون «التواصل الصوتي» (ص31، 32). وتبعاً للأهمية المعطاة لكل واحد من المصيرير المحددة، فإننا نضع ظواهر جد مختلفة في قلب التحليل: تمثل في الملحمة بالنسبة إلى لورد، وفي الأداء الصوتي (بوصفه سمة من سمات الشغافية، بعض النظر عن مقام التأليف) بالنسبة إلى زمتور. وعندما نركز على الأداء إلى درجة أن نرى فيه المعيار التمييزي للأدب (أو للشعر) الشغافي، فيجب علينا، كما بين ذلك لورد (1991، ص3) أن نقلل الاستنتاج (المبني) الذي يرى أنه منذ اللحظة التي يكون فيها عمل التقاليد المكتوبة - مثل "L'Enchânement" لفيرجيل، أو "Fables" للأوتونتين - قد قُرا أو أُشيد بصوت مرتفع، فإنه يصبح عملاً شغافياً. وعلى العكس من هذا، فإننا إذا حددنا الشعر الشغافي بالتأليف في الأداء، فإننا نكون عمياً فلا نرى أن القصيدة المؤلفة (وإن كانت مكتوبة) لكي تكون مقناة، فإنها تخضع عموماً إلى قيود شكلية مختلفة عن تلك التي تكون لقصيدة مقنونة للقراءة الصامتة: يجب استثناء معظم الأغاني الحديثة من ميدان الشعر الشغافي، بفضل أطروحة لورد. والسبب لأنها مؤلفة كتابة. ومع ذلك، فإن كتابتها نفسها تأخذ بالحسبان مقصدها الغنائي، وإذن الشغافي (البساطة النحوية، الشغافية الدلالية، التكرارات الأكثر ثقلًا، إدخال اللازمة متلاً). ولقد لاحظ لورد نفسه (1991، ص17-18) على كل حال أن المطلب المركزي لكل قصيدة تكون أصيلة في شغافيتها إنما يكمن في أنه يجب أن يكون من الممكن أن تدفوقها بشكل ملائم في سماع مستمر فقط، بينما القصيدة المكتوبة تستدعي استقبلاً يمر عن طريق العودة إلى الخلف، وإعادة القراءة جزئياً لهذا البيت (أو لهذا المقطع) على ضوء بيت (أو مقطع) سابق، إلى آخره. وهناك عدد من السمات التي يستحيل وجودها في الأداء الشغافي. ونستطيع بشكل عام أن نقول إن الشعر المقنن للأداء الشغافي لا يستطيع أن يستغنى كل مصطلح اسقاط محور الاستبدال على محور التركيب والذي يرى فيه جاكسون سمة لجوهر الشعر، ولكنه ما إن يتجاوز بعض التعقيد حتى يبقى مستحبلاً على نلقي القصيدة في الأداء الشغافي. ولقد نستطيع، على العكس من هذا، أن نقول أيضاً إن الوظيفة الجزئية لغنى الإحالات النحوية للمصنوع المكتوب، تكمن في تمويه غياب عوامل الصوت، وعوامل المحاكاة، إلى آخره، والتي تعد في العمل الشغافي شيئاً دلالياً مركزياً: تمد إقامة البنية الدالة في العمل الشغافي جزءاً بين عدد من أساليب الإشارات

التي تتلوه في الأداء. وليس إذن «القرء» المحتمل للنص الشفاهي المكتوب بكل تأكيد أداة جيدة للقياس بالنسبة للتصديق المحتمل للعمل الشفاهي. وباستثناء ميدان النصوص الأدبية، فإن هذه المعالم النصية للمقصد الشفاهي للنص المكتوب لا تزال غير مكتشفة بشكل واسع. وكما هو معلوم، فإن كل عمل متف شفهياً لا يصح من أجل ذلك عملاً شفهياً. يوجد عدد من القضايا مقرر للقراءة الصائبة، وقد خضع للموسيقى (قوته لشوهر، وهين شومان، ومالارميه لديبوسي ورافل)، بينما يتأوه المتشاعر مع كل المستويات، فقد كان مصمماً لاستقبال لا يتمكس. وهذا يعني إذن أنه مصمم من أجل قراءة نص مكتوب. وتبقى هذه القضايا أعمالاً تنتمي إلى قطب الكتابة، حتى عندما تغد شفاعاً.

- B.A. Rosenberg, "Oral sermons and oral narrative" (1975), in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 75-101; R. Finnegan, *Oral Poetry, its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris 1983; A.B. Lord, *Epic Singers and Oral Tradition*, Ithaca, 1991.

2 - الشفاهية الأولى والشفاهية الثانية

يجب على كل حال أن نميز بين الشفاهية المحضة - أو الشفاهية الأولى، نبعاً لزمتور - أي كما هي موجودة في مجتمع يجهل تماماً الكتابة، وفيه لا يستطيع مجموع التقاليد الثقافية أن ينتقل إلا عن طريق الذاكرة، وبين التقاليد الشفاهية في مجتمع يعرف الكتابة على كل حال، وهذا مايسيه أونغ، بمصطلح نخب من غير شك، «بلها الشفاهية» (انظر 1982، ص 36-37) وزيمتور «الشفاهية الثانية». ونعمد الغالبية العظمى من الأدب الشفاهي في الواقع من النموذج الثاني، لأن المجتمعات ذات الشفاهية المحضة، وقد كانت قليلة في بداية القرن، قد اختصت عملياً في أيامنا هذه. وعلى العكس من هذا فقد وجدت في كل الأزمنة مجتمعات تعرف الكتابة، ولكنها في بعض المصور لم تستخدمها لنقل الأدب بالمعنى الوطني للمصطلح. ولقد بين مارسل دثين أن اليونان من القرن الثامن إلى القرن الخامس، قد استمرت، بالنسبة إلى ما هو جوهري، ترمي الشفاهي، وذلك على الرغم من وجود الأحرف الهجائية، وتثبيت النصوص الهوميرية التي استمرت بالانتقال شفاهياً، مشكلة بذلك النواة نفسها للديدا الإغريقية (دثين 1981). ولقد استطاع زمتور أن يكشف عن وقائع تنتمي إلى النظام نفسه فيما يتعلق بثقافة القرون الوسطى (زمتور 1987) ونعمد ملاحم القوسلار الصربيين والكروات مثلاً آخر للأدب الشفاهي الذي، خلال قرون، قد تمت محارسة في إطار مجتمع متف. ويجب أن نلاحظ أن الذي انتهى إلى نجعت

معظم الممارسات الشفاهية التقليدية لم تكن الكتابية، ولكن الانقلابات في الحياة الاجتماعية، مثل التصنيع والتمدن. ومع ذلك، يجب التلطيف من هذا الإنشائي فسر جهة أولى، فإن كل الممارسات التقليدية لم تختف: لا يزال فولكلور الأطفال بأجاسه «التصغير» (الأحاديث)، والأغاني، إلى آخره) حياً تماماً. ويستمر المجتمع البالغ في ممارسة المزاح والنكت. وثمة أشكال أخرى قد تأقلمت مع المطالب الحديثة مثل الملاح الإفريقي الذي يوجد في بعض الدول موضوعاً في خدمة رجال السلطة الحاليين. ولقد أنتجت، من جهة أخرى، المجتمعات الصناعية منوعاتها الخاصة من الشعر الشفاهي، وهي تمثل على الأقل شعاعية الأداء أغنية، شعر الجاز، فولكلور، بروتست سونغ، روك، بوب، إلى آخره. وإنها لتعد في الجوهر من شعر الأداء الشفاهي، ولقد انتقل (في جزء منه) عن طريق وسائل الإعلام (زمتور 1981).

ويبدو هنا ميلانان من ميلادين الدراسة مهكان على نحو خاص: يوجد، من جهة، المرور من الأدب الشفاهي إلى الأدب المكتوب، والذي لا يمثل سوى وجه خاص من المرور من الحضارة الشفاهية إلى حضارة الكتابة (انظر غودي ووات 1968). ولا يوجد تزامن على كل حال في عبور مختلف الممارسات الكلامية من وضع إلى آخر. ولنتذكر في اليونان، أن العبور الحقيقي إلى الأدب المكتوب (أي ليس الذي تم تأليفه كتابة، ولكن أيضاً المقدر للقراءة بوصفه طريقة في التلقي) إلا حوالي سنة 400/، بينما الكتابة فقد كانت منذ القرن الثامن (ديتين 1981). ويشمل الزوال الثاني المهم في التفاعلات بين الأدب المكتوب والأدب الشفاهي في مجتمع الشفاهية الثاني، والواقع كما كان في القرون الوسطى (انظر زمتور 1987). ويمكننا أن نعد من بين مواضيع الدراسة محاكاة الأشكال الشفاهية أو الأسلوب الشفاهي الذي ينتجه الأدب المكتوب (وهو منتشر في الشعر على نحو خاص)، أو أيضاً هيمنة الأعمال الشفاهية عن طريق الكتابة على تطورها (الشفاهي) المستقبلي - وإنها لهيمنة على نحو خاص في جنس مثل الموشح الإنكليزي - الأمريكي. وربما تستمع هذه الدراسة الأخيرة على ضوء بعض وجوه الاختلاف بين ترسيخ الذاكرة والتأليف أداء، بين الرواية المحترفة للفصائل الطبقية فقياً والشاعر المنشد (انظر لورد 1966).

- J. Goody et I. Watt, "The consequences of literacy", in J. Goody (ed.), *Literacy in Traditional Societies*, Cambridge, 1968; W.I. Ong, *Orality and Literacy: The Technologizing of the Word*, New York, 1982; A.B. Lord, "The influence of a fixed text", in *To Honor Kuman Jakobson. Essays on the Occasion of His Seventieth Birthday*, Janua Linguarum, Series Mayor, 32, vol. 2, La Haye, Paris, 1967, p. 1199-1206; M. Detienne, *L'invention de la mythologie*, Paris, 1981, p. 50-76; B. Stock, *The Implications of Literacy: Written Languages and Models*

3 - التقدير

إنه لمن المعروف أن الشفاهية، في مستوى الإرسال، تفسح المجال لظواهر
منعقدة: إننا سنقول بمصطلحات غودمان (1968) إن الأعمال الشفاهية تعد جزءاً من فن
نسخي (إن كل أداء من المادة الموضوعاتية الصماء «أغنية رولان» هي عمل شفاهي
جديد)، وذلك على عكس الأدب المكتوب الذي هو بديل إملائي (تعد كل نماذج نسخة
أكسفورد من «أغنية رولان» نماذج للعمل نفسه). فكيف نفسر هذا التغير الملازم لمعظم
الأعمال الشفاهية؟ لقد اعتقد أندريسون بأنه وجد في الوقت نفسه المفتاح للاستقرار النسبي
لبعض النواتج الموضوعاتية للسرديات الفولكلورية الشفوية، والتغير الكبير لتطورات هذه
المواضيع التي يحددها مختلف الحكواتيين في فئاتون للتصويب الذاتي⁹. ولقد انتقد فون
سيدواي هذه الأطروحة منذ عام 1931، وشكك بوجود نسق للفولكلور المصحح ذاتياً
والمنتج ذاتياً. وقد ركز، على العكس من ذلك، على الإبداع الفردي والتغير. ولقد بين،
في وقت قريب، آلان داند أن الأطروحة لم تكن معقولة إلا بشرط الافتراض مسبقاً بوجود
خاتمة داخلية للتقليد الفولكلوري حول مثال ضمني. وهذا افتراض لم تأكده أية ملاحظة في
الواقع (داند 1949). ونقد بين غودي (1977) أن مفهوم النموذج، في إطار الشفلية نفسه
(المفترض أن يضمن التصويب الذاتي للنسق) لم يعد له أي معنى، وأن التذكر الملازم لم
يكن قط التذكر الدقيق (الذي ليس له معنى إلا في ثقافة ثبتت النصوص كتابة، وهذا يعني
إذن أنها تثبت النمذج)، ولكنه تذكر توليدي¹⁰. ولقد فاد الشك في مواجهة فكرة النسق ذي
التصويب الذاتي المؤلفين إلى حمل اتهامهم للتحليل النصي المحض نحو تحليل العمل في
وضع الأداء، أي نحو الحامليين الواقعيين للإرسال الشفاهي (الفنان الفرد وجمهوره) الذي -
ماعدًا بعض الوقائع التي تعد جزءاً من ظواهر التذكر المحض - يبدو اختياره وحدها قادرة
على تفسير استقرار بعض العناصر البنيوية والمتغير الوفير لمعظم وجوه العمل الشفاهي
الأخرى. وهكذا، فقد قلنا أنه، من أجل دراسة الحكاية، الأخذ بالحسبان ثلاثة مواصل
الشفالية، سلسلة حكواتي الحاضر، والحكواتي الفردي بوصفه مبدعاً للعمل في الأداء،
والسمنين بوصفهم مصدقين على فن الحكواتي. وإننا إذا حسبنا هذا النموذج من البحث
على أجناس فولكلورية أخرى، فإننا نكون قد استطعنا أن نبين (ديغ وفازسوني 1975) أن
أشكال الإرسال الشفاهي تعدد تعدد البشر ومصالحهم، وأنه كان من المستحيل استعراج
أنل نمون عام للتطور، على الأقل في إطار الإرسال الذي لا يمر من خلال طقة مهية.

- W. Anderson, Kaiser und Abt. Die Geschichte eines Schwanks, Helsinki 1923; C. W. von Sydow, "On the spread of tradition" (1931), in *Selected Papers on Folklore*, Copenhagen, 1948; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris 1991, A. Dundes, "The devolutionary premise in folklore theory", *Journal of the Folklore Institute*, 6, 1969, p. 8; J. Goody, "Mémoire et apprentissage dans les sociétés avec et sans écriture: la transmission du Bagra", *L'Homme*, VII, 1, 1977; L. Degh et A. Vasasny, "The hypothesis of multi-context transmission in folklore", in *Bes-Amana et Goldstein*, op. cit., p. 207-257.

4 - الشفافية والجمالية

ثمة عقبة تنتظر الحل دائماً. وهي تتعلق بالتمييز بين الأدب الشفاهي من حيث هو مجموعة من الأنشطة الكلامية ذات التأليف الجمالي، ومجموعة من الأشكال الأخرى للتقاليد الشفاهية. وتعد كلمة الأجناس الشفاهية التي درسها الفولكلوريون وعلامة السلالات مذهلة، ولكن هذه الأجناس تحيل إلى أوضاع في التواصل الاجتماعي جد متنوعة وهي بعيدة عن التناسب جميعاً مع ما نفهمه من التواصل الأدبي، هذا إذا كنا نريد أن نقبل أن هذا الصهر يستلزم وجود مكون جمالي (حتى ولو كان لا يجب على هذا المكون أن يكون مائماً لكل وظيفة نفعية). وفي بعض الحالات، مثل خصوصية الأدب، فإن مفهوم العمل نفسه هو الذي يصنع المشكلة، وذلك بما إن نطالب الممارسة الاستدلالية البلدية مع جنس أدبي غربي يشمل على مخاطرة إسقاط مركزية عرقية. وكذلك، فإن بعض علماء السلالات اللسانية والسلالات الشعرية، يفكرون بأنه يجب على الإجراء أن يكون مختلفاً: يجب على التحليل أن ينطلق من أساليب الخطابية (ليرمان 1985)، وذلك لأن الفصل بين الأنشطة الموسومة (جمالياً) والأنشطة غير الموسومة لا نستطيع أن نؤخذ ببنية إلا في وقت لاحق، وذلك عن طريق ملاحظة السمات النصية للأحداث. وبكل تأكيد، فإن الخطاب الموسوم يتفصل دائماً عن المحادثة العادية، سواء كان ذلك عن طريق استعمال مستوى خاص من الكلام (والنظم ليس سوى شكل مرئي بشكل خاص منه) أم كان ذلك عن طريق تأطير خاص، مثل استعمال بعض صيغ الانتاح والإغلاق - ثقافة ضرورية لا سيما عندما يبنى الفعل الأدبي كلاماً وأسلوباً غريباً في الخطاب اليومي (مثلاً عند ما نروي أم حكيبة لطفله). ويقول آخر، يجب أن يوجد في كل الأحوال عنصر إما كلامي، وإما سيميائي، يسمح بتحويل العلاقة بين هذا الذي يتكلم وهذا الذي يسمع إلى علاقة بين منفذ ومستمع. وهو تحويل أهل لتحقيق المورد من سلوك كلامي فقط إلى تمثيل كلامي مضطرب به بوصفه هكذا (هميس 1975)، وإن كان هذا في داخل نشاط من أكثر الأنشطة أفقة ويجب، في المكان التالي، أن نظهر بأن المقام الكلامي الموسوم على هذا النحو

يحتوي على مكون جمالي، كما يجب أن نطور ما هي سمته الخاصة. فإذا كانت المجتمعات التي تمت دراستها إلى الآن تعرف نشاطات كلامية موسومة جمالياً، فإن هذا يبدو أمراً واقعاً. ولكن هذا لا يخبرنا عن الطريقة التي أدرك بها هذا البعد الجمالي، وهل صار فئة (أم لا)، وهل وضع في علاقة مع الممارسات الاستدلالية الأخرى: إن ما يحدث لنا الآن محط فاس، هو تفهد مدهوم وممنوح للفنون الشعرية المحلية المحتملة، والتي نستطيع وحدها أن نخبرنا بشكل صحيح عن عمل الممارسات الاستدلالية ومعانيها المختلفة في مجتمع ما (برجور 1989).

- D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 11-74, G. Urban, "Speech styles in shokleng", in E. Mertz et R. Parmenture (eds.), *Semiotic Mediation: Sociocultural and Psychological Perspectives*, Orlando, 1985; M. Beaujour, "Ils ne savent pas ce qu'ils font." L'ethnopoétique et la méconnaissance des "arts poétiques" des sociétés sans écriture", *L'Homme*, 111-112, 1989, XXIX (3-4), p. 208-221.

الأجناس الأدبية

GENRES LITTÉRAIRES

إن الوعي بتفريع حقل الأدب إلى طبقات من الأعمال محددة بوضوح إلى حد ما، بعد ظاهرة كونية، وحاضرة في كل الآداب، غربية أو أخرى، مكتوبة أو شفاهية. وإن التصنيف الاستدلالي ليس حكراً على الأدب بكل تأكيد. فالخطاب الإنساني يختف في كل مكان ودائماً في عدد «الأجناس الاستدلالية» التي تبلور خصوصاً انطلاقاً من أعمال اللسان كما تفردتها التداولية اللسانية. وإن التعبير كما استفاد (سواء كنا شفاهيين أم مكتوبين) الرسالة الكلامية لا يمكن تصورها خارج بنيتها تيمناً لبعض المواصفات أو المعايير، والمرتبطة خصوصاً بالوظائف التي من المفترض أن يؤديها. وكما هو بدهي، فإن السمات التي تتطابق بها الأجناس الأدبية لا يمكن أن تختزل جميعاً إلى قيود تداولية، ولكن حتى للمعايير أو للروابط الشكلية المحضة أو الموضوعاتية يوجد دور ظاهر: إنه يسمح للرسالة، في حالة نوازل العمل، بتسجيل نفسها في عمق استعمال مؤسس ومشترك، وفي ألفق انتظاره (هـ ر. ياقو)، وإن كان ثمة احتمال أن تعني انقسامها الظرفي. وتتمثل هوية الحدث الأدبي كما لا حظ ذلك الشكلازيون الروس، بتوحيدها الاختلافية، أي بتلازمها مع الأعمال الأخرى. وليس من المدهش إذن أن مفهوم الجنس الأدبي، أو المفاهيم التي تؤدي الوظيفة نفسها، قد اضطلمت، في كل الأزمنة، وفي كل الحضارات، بدور مهم في الحياة الأدبية، على مستوى إبداع الأعمال على مستوى استهلاكها.

ونقد نموذجاً، منذ الرومانسية، على الأطروحة التي نقول إن إشكالية الأجناس لم تكون ملائمة إلا بالنسبة إلى بعض الميادين الأدبية. وبالنسبة إلى الكلاسيكية الأدبية، لأنها تسمح إلى نسق من الضوابط الواضحة. وبالنسبة إلى الأدب الشفاهي يسب سمته الصغينة عالباً، وبسبب تقليديه التي من المفترض أن تتعارض مع كل ابتداع. وبالنسبة إلى أدب

الجماليات أخيراً، لأنه يبحث عن إنتاج المنتجات المتكررة معيارياً. وعلى العكس من هذا، فإن الأعمال الأدبية الأكثر تقدماً في الأدب المعاصر تخرج جنوياً عن هذه الأطروحة. إن الأشكال، والأجناس لم يعد لها معنى حقيقي [...] كما يشير هذا العمل العميق من الأدب الذي يسمى إلى تأكيد ذاته في جوهره، بهدم التمايزات والحدود (بلاشو 1955، ص 229). ويذهب في الاتجاه نفسه التمييز بين أعمال مقروءة وأعمال مكتوبة كما اقترح ذلك رولان بارت (1970).

فإن نقبل أولاً المثال التدميري (والذي هو أيضاً مثال توليدي) والذي وضع باسمه مفهوم الجنس موضع الشك، فإنه يبقى أن أطروحة تنظيم النص الأدبي المعاصر، على المستوى الوصفي، لم تعد مقبولة، هذا إذا كان صحيحاً أن الرسالة الكلامية لا تستطيع أن تتكون إلا في إطار بعض المواضع التداولية الأساسية التي تنسوس التبادلات الاستدلالية وتعرض نفسها عليها مثل تواضعات الشرة اللسانية. ومن جهة أخرى، وإلى جانب هذه الشروط الاستدلالية الأخرى، فإن كل نص هو نص قابل للتصنيف وإن كان من أكثر النصوص مزاجية. فهو بما إنه ينتهك جنسه، فإنه يفترض سبباً وبشكل متناقض وجوده وهو بما إنه يجده، فإن سماته التجديدية تصبح بدورها نموذجاً، أو عابطة موجودة بالقوة (تودوروف 1978، ص 44-47). وأخيراً، فلأننا إذا كنا نريد أن نتجنب كل نظر نوعي لمي الخطاب جدول الأعمال الأدبية، فإن الصمت سيكون هو المخرج الوحيد، وذلك لأننا منذ اللحظة التي نطابق فيها عملاً من الأعمال عن طريق مصطلح عام مهما كان (وإن كان عن طريق «عمل فريد تماماً»)، فلأننا نستخدم لغة نوعية.

وإن الاستيه الذي يشمر به بعض الكتاب أو النقاد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين لإزاء إشكالية الأجناس الأدبية يتناسب مع ذلك مع قضية واقعية: إنها ضرورة التمييز بين الوصف والتقديم. وإن هذا التمييز بين التحليل الوصفي والمثالية التقادمية مهم أو نحافظ عليه إلى درجة أن التقديم النوهي يشكل جزءاً أصيلاً من الموضوع بحيث يجب على نظرية الأجناس أن تحلله: لقد كانت معظم الخطابات النقدية المكررة للأجناس الأدبية، في كل الأزمنة، وفي كل مكان، عبارة عن سمات تقادمية وهي من حيث هي كذلك. لأنها لم تقم على نفسها فرصة تحديد الإبداع الأدبي جزئياً. ولم يكن لفصلية الأجناس الأدبية أن تنحاز إلى لوضع هذا التقديم أو ذلك، كما لم يكن غايتها أن تصارع ضد النزعة التقادمية. ولكن كان قصدها إدماج هذا الوجه في دراسة الظواهر التي تدرسها. وإنما نرى نعرف أن تحدد نفسها إنذ ضمن إطار نصي بحث، ولكنها يجب أن تقوم فعلاً وإبداً بين النصوص والجماليات الواضحة إلى حد ما، والتي تتدخل في عمقها.

■ M Blanchot, L'Espace littéraire, Paris 1955; R. Barthes, S/Z, Paris, 1970; T

١ - القضايا إبستمولوجية

إننا نحسب غالباً أن الأجناس تشكل فيما بينها نسقاً متفصلاً يحدد الحقل الأدبي إلى درجة أن نظرية الأجناس ستمتد إلى نظرية الأدب. وهذا هو اعتقاد هيجل، مؤلف النسق الجنسي الأكثر إدهاشاً من بين كل ما اقترح إلى يومنا هذا. فهو يرى أن الأجناس الثلاثة الأساسية، أي «الملحمة»، و«الشعر الفني»، و«الشعر الدرامي»، تحصر تطور الأدب في كليته. وهذه الفكرة عن ثلاثة جوهر الأدب، والتي كان غوته يدافع عنها من قبل، تستمر في حضورها في الدراسات الأدبية للغة الألمانية، وإنها لتكون متجددة التأويل - هولدرلان هو الأول - بوصفها ثلاثة النظم المؤثر للتأليف الذي عنه ينتج كل الأجناس الأدبية في تجربتها التاريخية (وهكذا ستيجر 1946). ولقد استطعنا أن نبين (جينيت 1979) أن هذه الثلاثية الجنسية تجد أصلها في إعادة تأويل موضوعاتي لتمايزات طرق التعبير (السردية والدرامية) عند أفلاطون وأرسطو. وإنها لتأخذ جزءاً كبيراً من مزاعمها من كونية التناقض المتصفي للتراجيديا (المحددة موضوعاتياً) مع الطريقة الدرامية، وكذلك بالنسبة إلى تطابق الملحمة مع الطريقة السردية (أو المختلطة) تبعاً لأرسطو). ولقد أمضيت إلى هذين فيما بعد الشعر اللغوي، وهو طبقة متألزة المخاوي نوعياً مع الطبقتين الآخرين، والسبب لأنه لا يتناسب مع طريقة للتصير الخاص.

ويفترض مفهوم النسق الجنسي على كل حال وجود حدود مطلقة ومستقرة بين النشاطات الأدبية والنشاطات الكلامية غير الأدبية. ومادام هذا هكذا، فإن هذه الحدود هي على العكس من ذلك غير مستقرة جزئياً. فإذا كان ميدان التخييل وميدان الأداء الشعري يحددان جزءاً من الأدبية المكوّنة، فإن أدبية المعلومات الاستدلالية الأخرى هي أدبية شرطية (جينيت 1991): إن بعض الأجناس، مثل قصائد الأهراس، والمدح الساتري، والمواعظ، والرسائل أو اليوميات، لتعد جزءاً من نظرية عامة للمخطوب كما تعد جزءاً من نظرية للأجناس الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح. والمقصود هنا نصوص تدخل وتخرج تبعاً للعصور، والبلاد، بل تبعاً للمؤلفين، من ميدان الأدب المؤسساتي من غير أن تغير سماتها التحفظية بشكل أساسي.

وإذا ما أخذ مفهوم النسق بالمعنى الضعيف، كما يفعل الشكلازيون الروس، فإنه يستطيع مع ذلك أن يكون مفيداً لكي يكشف عن كوكبات العلاقات التاريخية بين الأجناس وهي كوكبات تجعل تحويل هذا العنصر أو ذلك أملاً يتخصص علاقته مع العناصر الأخرى،

وبهذا يبرز التوازن الإجمالي للنسق. وإن الشكليين، إذ ميزوا بين التوازن الاسي والتحويلات التعاقبية، فقد حاولوا بهذا تحليل الأجانس من خلال منظور دينامي. وكان تباينهم يميز بين تطور الوظيفة الباتية للأعمال، والتطور الداخلي للعمل الأدبي، وتطور هدف العمل إزاء سلاسل ثقافية واجتماعية أخرى. وكان يركز على الإيقاع الزمني المختلف لهذه التطورات. تخضع عناصر الوظيفة الباتية إلى تغيرات سريعة (وإنها تختلف عموماً من كاتب إلى آخر). وإن التغيرات الداخلية للوظيفة الأدبية تتناسب عموماً مع التمايزات بين المصور الأدبية، بينما التحويلات في العلاقة بين السلسلة الأدبية والسلاسل الثقافية الأخرى أو الاجتماعية (وظيفة الأدب في نسق القرن أو في المجتمع إجمالاً)، فتحتاج إلى فروع

- W F Hegel, Esthétique, trad. fr. S. Jenkélévitch, Paris, 1979; B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in *Théorie de la littérature*, Paris, 1965, p. 120-137; Y. Tynianov, "L'évolution littéraire" (1927), in *ibid.*, p. 263-307, E. Staiger, *Grundbegriffe der Poetik*, Zurich, 1946; C. Guillen, *Littérature as System*, Princeton, 1971; G. Genette, *Introduction à l'architexte*, Paris, 1979, O. Genette, *Fiction et dicton*, Paris, 1991.

ولقد نعالج غالباً مفهوم الجنس بوصفه فئة سببية تفسر وجود النصوص. وإن المسؤول عن هذا المتصور هو الاستعارة البيولوجية والتطورية. ولقد كانت المحاولة موجودة من قبل عند أرسطو. ولقد نجد في بعض المقاطع من كتابه «الشعرية»، أنه قد عرف التراجيديا بوصفها جوهرية مزودة بطبيعة داخلية قادرة أن تقود الأعمال الفردية وتطور الطبقة الجنسية. ولقد تم تمصيق هذه البيولوجيا إلى الحد الأقصى في النظريات التطورية للقرن التاسع عشر، وقد رأينا ذلك عند برينشير مثلاً. فالتاريخ الأدبي يصبح عند النصارى الجوهري الذي تطلعه الأجانس المصممة بوصفها عدداً من الأنواع المزودة بغرب من إرادة القوة، وذلك لأن الاختلاف الأجانس يتحقق في التاريخ كما تتحقق الأنواع في الطبيعة (برينشير 1890، ص 20). وحتى الشكليين الروس، فمع اعترافهم بأن الأجانس جوهرية هي لتجسمات مستمرة للإجراءات، إلا أنهم ليسوا جميعاً مشحورين من النموذج البيولوجي، ولا سيما حين يزعمون بأن «الأجانس تحيا وتتطور»، وكذلك حين يسلمون بانحطاطها المحتوم خلال تطورها (توماشوفسكي 1925). وانه لمصيح أن هذا الانحطاط يحد، تبعاً لتوماشوفسكي، ثغلاً في «سيروية تقنين الأجانس المنعقدة»، أي في إدخال التقليد الجنسية الهامشية في مدونة الأدب العالم الذي تبحث فيه الحيلة ثانية بينما هو في الوقت نفسه يحولها بشية ألتلتها مع مخططاته الخاصة.

وإنه على الرغم من الجذب اليقيني للنموذج التطوري، وفائدته الجزئية بوصفه نموذجاً مؤلفاً (فيشيلوف 1993)، فإن الفكرة التي تقول إن الأجانس تستطيع أن تكون

السبب هي وجود هذه الأعمال، إنما هي فكرة مؤسسة على التوازي: إذا كان امتلاك بعض السمات بعد سبباً لتسبب عمل من الأعمال إلى فئة خاصة، فإن الفئة على العكس من ذلك لا تعرف أن تكون سبباً لوجود العمل المقصود (لويسير 1978). ومادام هذا هكذا، فإن الأجانب تمتد فئات يناسب معها واقع معين بكل تأكيد. ولكن هذا الواقع ليس هو واقع هوية تكون فائدة على توليد النصوص. فالبيشور وحدهم، أو الكائنات الحية الأخرى، يستطيعون توليد النصوص. وليست هذه النصوص منتجة بكل تأكيد تبعاً لإجراء ألي يكون مبرمجاً بشكل ألي.

- Aristote. La Poétique, trad. fr. R. Dupont-Roc et J. Lallot, Paris, 1980, F. Brunetiere, L'Evolunt des genres dans l'histoire de la littérature, Paris, 1980, F. Brunetiere, "La doctrine évolutive et l'histoire de la littérature", in Etudes critiques sur l'histoire de la littérature française, 6e série, Paris, 1899, J. Reichert, "More than kind and less than kind, the limits of genre criticism", in J.P. Strelka (ed.), Theories of Literary Genre, Philadelphia, 1978, G. Wilems, Das Konzept der literarischen Gattung, Tübingen, 1981; D. Fishelov, Metaphors of Genre. The Role of Analogies in Genre Theory, University Park, 1993.

وأخيراً، فإننا نقبل في معظم الأحيان قسمياً أن تحيل لفئات الجنسية كلها إلى ظواهر نصية من المستوى نفسه. ومادام الحال كذلك، فإننا عندما نجوب أي قائمة من أسماء الجنس المستعملة، فإننا نرى أنها تحيل، تبعاً للمحالات، إلى سمات مقامية جد مختلفة، وذلك كما لاحظ هذا من قبل توماشوفسكي: تستطيع هذه السمات أن تكون جد مختلفة، وإنها تستطيع أن تحيل إلى أي وجه من وجوه العمل الأدبي (توماشوفسكي 1925). وهكذا، فإن السونية تطابق عن ضيق أنظمة النظم، وإن السيرة الذاتية لتعرف مقامها التصبيري (قصة من نمط الشخص الأول) وموضوعها (قصة حياة)، وإنها لتطابق عن طريق جهتها التعبيرية. ولا تمتد هذه التمددية انمكاساً للتمتد الكلامي. ويقول آخر، فإن العمل يستطيع دائماً أن يكون مفهوماً على مستويات عديدة، وبشكل تكون فيه هويته الجنسية متناحية دائماً مع المستويات التي تلتقطها بوصفها ملائمة: يمكن تصنيف «مدام برفاري» بوصفها متخيلاً، وبوصفها قصة، وبوصفها رواية، وبوصفها رواية طبيعية، وبوصفها رواية فرنسية من القرن التاسع عشر، وذلك لكي لا نسرده إلا بعض الإمكانات التصنيفية. وسيلتص كل واحد من هذه التطبيقات الجنسية بعض سمات العمل وذلك على حساب سمات أخرى، وسيرسم إذن صورة مختلفة.

3 - ضوابط المكوّنة ومعايير منظّمة

تتمثل الطريقة الأكثر حذراً لحصر المقام الخاص بالفتات الجنسية في تمديدتها بإحالتها إلى نواضع، ومعايير، وضوابط تتدخل، لأسباب متعددة، في إنجبار الأعمال الأدبية. ولنا نستطيع، إذ نتبنى نميماً قد استعمله جون سبورل وبحوله بخصوص ضوابط أعمال اللسان، أن نميز مستويين على الأقل:

أ) القواعد الجنسية المكوّنة

ليس العمل الأدبي نصاً فقط (مكتوباً أو شفاهياً)، ولكنه فعل تواصل يذهب من مؤلف إلى سابع (فرداً أو جماعة) أو إلى قارئ؛ يجب على المؤلف، بادئ ذي بدء، أن يجعل مؤلفه يتحقق بوصفه فعلاً كلامياً خاصاً (وليس بوصفه تكديماً من الضرواء فقط أو من الآثار التراثية)، وإن كان هو يمثل في فعل يتحدد في إيصال رفض التواصل في إطار نماذج اجتماعية جاهزة. ولقد يعني هذا إذن أن كل نص أدبي إنما يتم تسجيله في إطار تداولي تشكل فيه التواضعات معطيات للسان، مفهومة بوصفها أداة للترميز. وهكذا، يجب على المؤلف، منذ البداية، أن يقيم عدداً من الاختيارات المعنية تتعلق بالمقام التصييري لعمله: هل سيتكلم باسمه أم إنه سيمطي الكلام نيابة عنه إلى معبر مختلف؟ وهل ستكون لمباراته ادعاءات مرجعية وكلامية متحفقة أم إنها ستتموضع في عقد خيالي؟ إلى آخره. إن السياق التاريخي يفرض عليه عوامل معينة: إنها نادرة الأرواح التي يستطيع فيها المؤلف أن يختار بين أن يبدع فعلاً أدبياً مكتوباً أو شفاهياً، بينما نجد أن كتاباً مثل «هان بن آموس»، و«دوت فينغان» و«بول زمثور» قد بينوا، على مستوى التواضعات الاستدلالية الأساسية، أن العمل الشفاهي يخضع إلى منطق جنسي يختلف في عدة وجهات نظر عن منطق العمل المكتوب (بن آموس 1974، فينغان 1977، زمثور 1983). ويجب عليه أيضاً أن يحدد قطب المرسل إليه: هل سيختار مرسلأ إليه محدداً أو غير محدد (كما هي الحال بالنسبة إلى التخييل السردي)، وهل سيدخل مرسلأ إليه واقعياً للتواصل الأدبي (إن الرواية تموضع من طريق الرسائل واحداً أو عدداً محدداً من المرسلين إليهم المختلفين إن الشخصيات المختلفة هي التي تتجه للرسائل إليها - وإن المرسل إليه الواقعي وغير المحدد هو الجمهور الذي سيقرا الرواية، إلى آخره). وثمة اعتبار آخر، إنه يحدد طبيعة الفعل اللساني الذي يكون الهبة الكلامية للعمل (وإن كان من طريق الضداع): فهل المقصود هو وصف (كما في حالة القصة)، أم المقصود طلب، أم تهديد، أم نصيح وإرشاد (كما في الموعظة)، إلى آخره؟ إن كل هذه المحددات التي تسمح للمتلقى كي يتحقق من العمل بوصفه مثلاً لمرودج تواصل خاص، لتحد جزءاً من الضوابط المكوّنة. وهي تكون مكوّنة لأنها تنشئ، العمل

بوصفه رمزاً كلامياً، ولأنها موضوع اختيار إيجباري أعلى من الواقع النصي بالمعنى الدقيق للكلمة. وتعد واقعيته الجنسية الخاصة جزءاً من تحديد الإطار التواصل، وهذا يعني أنها جزء من حدث تداولي، وليست جزءاً من تحديد العمل بوصفه رسالة فريدة، وهذا يعني إذن أنه حدث نصي (موضوعاتي أو شكلائي) بالمعنى الضيق للكلمة.

ب) المعايير المنظمة الشكلانية والموضوعانية.

يبدو أن النصوص، مطوّراً إليها من منظور تنظيمها النحوي والدلالي، ومصورة أوسع من منظور بنيتها الشكلية والموضوعانية، (سواء كانت نصوصاً أدبية أم أخرى) لا تملك الضوابط المكوّنة للنظام فوق الجملي. ولذا، فلقد نشأت علاقة مختلفة تماماً هنا بين العمل والمعايير الجنسية المتناسبة معه. فبينما يلف العمل نفسه، على مستوى محادثات النظام التداولي، ليجمع خواصه الجنسية مثلاً (إنه يمتلك الخواص التداولية التي نعتبه)، نجدّه على المستوى النصي يقوم بتعديلها، وهذا يعني أنه قادر على تحويل، بل على فهم نموذج: يمتلك دون كيشوت بنية للثال الجنسي وذلك على مستوى إطاره التواصل (إنه يكون مثلاً درجة آية للتعبير السرد)، بينما هو يشكل على المستوى الشكلي والدلالي تعديلات للضوابط التي يحيل إليها (إنه يحول مثلاً، أو بالأحرى إنه يهدم مثلاً موضوع رواية القروسية، من خلال القلب النموذجي للمحاكاة الساخرة).

3 - أنظمة ظاهرة وموضعات من التقاليد

تستطيع علاقة النصوص بمراجعتها الجنسية، على مستوى السمات الشكلية والموضوعانية، أن تأخذ شكلين على الأقل:

أ) يرتبط كثير من أسماء الجنس التي تحيل إلى سمات موضوعانية أو شكلية بأنظمة ظاهراً. وتمثل هذه الحالة الأشكال الثنائية، مثل السونية (روميّتين ومقطعان ثلاثان، أو أيضاً ثلاث روميّات وديستيكان) (الديستيك: بيتان متكاملان الممنى. متر)، والهايكو الياباني (عشرة - سبعة مقاطع موزعة على ثلاث مجموعات من خمسة، وسبعة وخمسة مقاطع) أو اللو - شه الصيني (ثمانية بأربعة ديستيكات وامتلك الثاني والثالث منها بناء نوعياً موازياً، بينما الأول والرابع فلهما تنظيم معكوس). وهذه هي حالة أنظمة الوحدات الممكنية، والرومانية، والفعل. وهذه هي أنظمة مصاغة من أجل التراجيديا المرئسية الكلاسيكية. وتحيل التقاليد الجنسية التي تخضع إلى أنظمة نصية ظاهرة إلى معايير منظمة: يطبق العمل الفردي أو (يتصّب) عدداً معيناً من الضوابط المعيارية (الشكلية و/أو الدلالية) والتي يعد وجودها جزءاً من المؤسسة الأدبية. وعلى العكس ما يجري بالنسبة إلى الضوابط

المكثوة، فإن حدث الغياب ضد معيار منظم لا يهدم معقولة العمل. عندما اعتُفب ضوابط السوزية، فإن النتيجة تبقى فعلاً كلاً مطهراً تماماً.

ب) وتوجد أجناس أخرى لا تكون القرابة فيها بين مختلف الأعمال مؤسسة على أنظمة ظاهرة ولكن على علاقات من التعديل المباشر بين الأعمال الفردية، وهذا يعني إند أنها مؤسسة على علاقات نصية شاملة (جيتيت 1982)، أي على إجراءات المحاكاة والتحويل الفردية. وتعد معظم الأجناس السردية، بالنسبة إلى جوهرها، جزءاً من أمثال التواضعات التقليدية (مايو 1982): الرواية التي تصور حياة المتشردين ينتج مظهرها الجنسي في جزء كبير من إجراءات يقوم بها الكتاب من كل أوروبا (غريملشوزين، ليزاج، دفر، فيلدنغ، سموليت، إلى آخره) بنسبة محاكاة النماذج الإسبانية وتحويلها. وإنه ليحصل أن تعد أنظمة ظاهرة من بلورة مواصفات استقالات المصنعة الموجودة: "نتج ضوابط الترتيبات الكلاسيكية الفرنسية، مروراً بأرسطو، من بلورة مواصفات التقاليد التي تتم ملاحظتها في مدرنة (المقطوعة جداً) التراجيديات القديمة التي وصلت إلينا. ويستطيع، على العكس من هذا، الجنس المرتبط أصلاً بالأنظمة الظاهرة، أن يتحول خلال الزمن إلى جنس نصي شامل. وإن هذا يحدث عندما تفقد الضوابط سلطتها ذات التقيد المؤسسي (وهذه هي حالة كثير من الأجناس الفنية - مثل النشيد والرثاء- التي انتقلت من مقام جنسي مرتبط بضوابط وزنية والمصحة لنسب جنسي شامل النصية وموضوعاتي في جوهره). ومع ذلك، فيجب عدم الاعتقاد بأن النظم الظاهرة ستكون مواضعات شكلية على الدوام، في حين أن سلسلة الأسباب الجنسية ذات النصوص الشاملة تستند دائماً إلى مواضعات المضمون إن واحدة من الضوابط الظاهرة لها يكرر لتمد نظاماً دلاليًا، وهذا يعني الإشارة إلى أربعة فصول.

4 - الملكية الموضوعاتية

وكما إلى القربات الجنسية تستند إلى ضوابط مكثوة، فإن تلك التي تستند إلى معايير منظمة (سواء كانت أنظمة ظاهرة أم تقاليد لنصوص شاملة) تتناسب دائماً مع اعتبارات تزيد الأشياء، أي تكون محددة سبباً على الدوام. ويوجد، مع ذلك، من بين أسماء الجنس التي تطابق طبقات النصوص المستندة إلى قرابة موضوعاتية، عدد معين يحيل إلى طبقات من النصوص غير محددة سبباً، أي لا يكون مقامها السببي لارتباطات التشابه مؤعوه بالاحسان. وبهذا المعنى، فإن هذه الطبقات تتعارض بقوة مع الطبقات المصاعة انطلاقاً من المراضعات التقليدية -التي تعد طبقات للأشباب- ومع الطبقات المصاعة انطلاقاً من الأنظمة الظاهرة. وهكذا، فإن الرواية التي تصور حياة المتشردين لتمد طبقة من طبقات الأسباب.

تحدد علاقات النصوص الشاملة والموجودة فعلاً بين مختلف الأعمال التي تشكل نوسمها وكذلك، فإن السنوية تمتد طبقة مؤسسة على تطبيق الوعابط الواضحة التي يستعملها مختلف المؤلفين. وعلى العكس من ذلك، فإن التحليلات الجنسية كما هي الطرق الموضوعية التي يميزها تورثروب فراي (الأسطورة، والخرافة، والمأساة، والملحمة، والكوميديا، وأخيراً الهجاء والسخرية)، وإن نغمة سيجر العاطفية (الفنانية، والحماسي، والحاساسي)، أو أيضاً الأشكال البسيطة التي درسها أندريه جويل (الخرافة، والإيماء، والأسطورة، والأحجية، والمباراة، والحالة، والحكاية، والجدير بالفكر، والكنة) لها مقام سببي غير محدد. وكما هي معروفة، فإن هذه الأشكال البسيطة وهذه الطرق، تجد نفسها ثانية في الأدب الأكثر تنوعاً وفي التقاليد الأكثر تجانساً. وهكذا، نبدأ فجولة، فإن الشكل البسيط للخرافة يمتلك أشكالاً متحينة، وهي متنوعة تنوع الشيد المنتصر للأمة القديمة، وحبها للذئب القروسطي، ووقائع الرياضة الحديثة. وكذلك، فإن القرابة بين الحكايات الغربية وبعض تقاليد الحكايات الخارج أوروبية، وهي قرابة تخص بنية الفعل بشكل محتمس، فإنها لا تمتد جزءاً من أي رباط تاريخي. وإنما نرى أن هذه التحليلات الجنسية تطرح المشكلة للشائكة للموضوعات الشاملة والتي سيتمثل شرحها الوافي من غير شك بتقديم الأنثروبولوجيا والمعلوم الإدراكية كما سيتمثل بالأبحاث الأدبية بالذات. وكذلك، فإن تفسير التناولات الشاملة يتجاوز حقل الفواصل الأدبية بشكل واسع.

3 - الجنس للمزاد والجنس المقروء

معها يكن الجواب الذي يمكن أن نمضه إلى المسألة الدائمة لأنثروبولوجيا المضمون أو الشكل، فتمتد فارق أساسي سيقى دائماً بين طبقات التشابه غير المحققة سببياً والضوابط المكونة، وبين المعايير المنظمة ومواضعها الضاليد. فإفقا صمدنا من أسماء الأجناس على نوعها إلى مختلف الموضوعات ومختلف المستويات التي تتناسب معها، فستصعد إلى الجنس المزاد، أي إننا نقرع على أنفسنا العثور مرة ثانية على مجموع المعايير والضوابط التي استعملها المؤلف، ولتني قيد بها أو انتهكها. وعلى العكس من هذا، فإن التصنيفات التي تتأسس على تشابهات غير محددة سببياً تمتد دائماً تصنيفات انكسائية: إنها تمتد في كل الأحوال وفي المكان الأول جزءاً من الجنس المقروء. وبذكرنا هذا التمييز بنشأة الإشكالية الجنسية، والتي هي على الدوام إشكالية من إشكاليات المخلوق الأدبي ومن إشكاليات لفراة. وهذا يعني أنها تحيل في الوقت نفسه إلى السمة المنضبطة للتواصل الأدبي وإلى اختلاف الأدب بوصفه مدونة تاريخية من الأعمال المقروءة. وإن التمييز بين الإثنين ليجعلنا نقبل، كما هو يدهي، بعدم تلاقي الفئات المتبادلة بالضرورة. ويقول آخر، فإن معايير

التصنيف الجنسي للقرءاء لا تتناسب بالضرورة مع المعايير، والضيوابط، والمواضعات الجنسية التي كانت سائدة في تكوين العمل. فلقد استخدم هومير وهو يبدع أو وهو يجمع «الإلياذ» و«الأوديسة» عدداً معيناً من الضوابط، وليس سوى هذا العدد. ويعد المتنوع على هذه الضوابط جزءاً من عمل مؤرخ الأدب ومن عمل المشتغل بالشعرية. ولكن، من جهة أخرى، فإنه لمن اليدهي بما إننا نقرأ أعمال هومير في أفق ترققنا الجنسي الأنثي، أن نضع الملاحم للهوميوية على رقعة الشطرنج الهوميوية بشكل مختلف عما كان يعله الإغريقون في العصر القديم، بما في ذلك هومير. وهكذا، فإن التعارض في العصر الهوميوي بين الفصاة التاريخية والقصاة الأسطورية أو الخرافية كان لا يزال من غير ريب بلا مجرى. وإننا عندما ننت المالم الموضوعاتي للملحة بالمالم المشتغل، فإننا نستخدم صفة جنسية لم يعد لها معنى بالنسبة إلى مستمعي الإلياذ والأوديسة الأوائل. وفي الواقع، فإنه كما أشار توماسشفسكي، فإن «المعاصر وحده يستطيع أن يشمن إدراك هذا الإجراء أو ذاك» (توماشفسكي 1925). فإننا نستخدم الصفة الجنسية المزدادة أمر مفهوم، وذلك لأن كل مستوى جديد للقرءاء يعد لاستخراج سمات مدركة أخرى. ويرتبط عدم استقرار الهوية الجنسية هذا ارتباطاً وثيقاً بكون الأدب يمثل واقعاً تاريخياً وأن النصوص الأدبية هي رسائل قابلة للتشكيك وإعادة التركيب السيفاتي إرادي، وإن هذا ليكون واضحاً على نمو مخصص في حالة الأجناس اللغوية (أي في حالة الأدب بالمعنى الضيق للكلمة). وإن التمايزات الجنسية، إذ تكون مصممة بوصفها ذات للقرءاء ويمتد عن أن تكون قد استقرت نهائياً، فإنها في حركة مستمرة: تسقط الحالة الحالية للأدب ظلها على الماضي، وإنها تخرج هنا سمات كانت جامدة سابقاً. وإننا نعيد تنظيم القانون الأدبي المرووث.

- A. Jolles, *Formes simples* (1930), Paris, 1972; N. Frye, *Anatomy of the critique*, Paris, 1969; J.S. Searle, *Les Actes de langage*, Paris, 1972; D. Ben-Amos, "Catégories analytiques et genres populaires", *Poétique*, 19, 1974, p. 265-293; R. Finnegan, *Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; G. Genette, *Palimpsestes*, Paris, 1982; P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris, 1983; S. Mailloux, *Interpretive Conventions. The Reader in the Study of American Fiction*, Ithaca, 1982; A. Fowler, *Kinds of Literature An Introduction to the Theory of Genres and Modes*, Oxford, 1982. Quelques présentations et discussions géotérales. J.J. Donohue, *The Theory of Literary Kinds*, 2 tomes, Iowa, 1943-1949; P. Hernadi, *Beyond Genre. New Directions in Literary Classification*, Ithaca, 1972; K.W. Hempfer, *Gattungstheorie*, Munich, 1973; Coll., *Théorie des genres*, Paris, 1986; J.-M. Schaeffer, *Qu'est-ce qu'un genre littéraire?*, Paris, 1989; D. Combe, *Les Genres littéraires*, Paris, 1992; J. Molino, "Les genres littéraires", *Poétique*, n°93, février 1993, p. 3-28.

الحافز، والموضوع، والوظيفة

MOTIF, THÈME ET FONCTION

تضطلع المفاهيم. الحافز، والموضوع، والوظيفة بدور مركزي في التحليل الموضوعاتي، سواء تعلق الأمر بدراسة الأساطير، أم بدراسة الفولكلوريات، أم بالموضوعات الأدبية. وإذا كان مفهوم الوظيفة، الذي اقترحه بروب، قد استعمله معظم المؤلفين بالمعنى نفسه تقريباً، فإنه لم يعد يوجد على العكس من ذلك إجماع فيما يتعلق بتعريفات الحافز والموضوع. وأنه ليرجى المؤلفون يستخدمون المصطلحين بشكل متبادل، بينما يقوم آخرون بمعارضتهما، وذلك تبعاً للاستعداد النصي الذي تظه: ينتج الموضوع عن توليف من الحوافز، وذلك لأن الحوافز عناصر مضمونية أكثر بدائية (هاردمان 1984). وتوجد بشكل تحتي لهذا التصور، الفكرة القديمة للموضوع بوصفه عاملاً موحداً للعمل.

وتعارض بينهما أحياناً تبعاً لسلم من التجريد. وهكذا سيكون الموضوع مفهوماً مجرداً (مثل: انقطاع الشاطئ)، ومن المحتمل أن ينقسم إلى عدة من الأنواع (مثل: الخيانة الزوجية) التي كل واحد منها ينقسم إلى عدد غير محدد من الحوافز (مثل: تدريب امرأة متزوجة لشاب من الشباب على ممارسة الجنس) التي ستكون هي أيضاً أمثلة أو القيمات (ريان 1988). ويقاب بعض المؤلفين المصطلحين مع تطبيقهم للسلم نفسه. وهكذا، فإن الحافز بالنسبة إلى تروسون (1965) يمثل لوحة خلفية (سلوك) وضع لأساس غير شخصي، بينما سيظل الموضوع تحفته وانمياً.

وإنهاء هذا النقص في الانسجام، فإنه لمن الأنسب بدايةً تثبيت المصطلحات. ولذا، يجب الإنطلاق من أن التحليل الموضوعاتي، إذا كان يصب دائماً على الوحدات الموضوعاتية للنصوص، فإنه قد أفسح المجال لثلاثة أنظمة مختلفة جداً لا تميزها دائماً بالوضوح المرجو: التأويل الموضوعاتي، أي دراسة التفاعل النصي للوحدات الدلالية وتصنيف الحوافز، أي بناء تصنيفات استيعابية، مثل فهرس حوافز الحكاية المولكلورية عد

1أ. أرنه ولس. تومسون. واختيراً التحليل الوظيفي الذي يقترح نظرية عامة للسيا
الموضوعية، سواء كانت على مستوى التداول (ليني - ستروس) أم على مستوى التركيب
(بروب). ونظراً من هنا، ومع تبني التمييز الذي اقترحه تودوروف (1972)، فمن الممكن
أن يكون مفيداً اقتراح التميزات الموضوعية التالية:

- عندما نراقب علاقات الجوار والترابط التي تقوم بين وحدات المعنى، فإننا نضع
أنفسنا من خلال منظور تركيبي ونسعى لإقامة قائمة من الوظائف (أو من المسند).
- وعندما لا نهتم، على العكس من ذلك، بعلاقات الجوار والسببية المباشرة،
ولكن نهتم بالوقوف على علاقات التشابه (والتعارض إذن أيضاً) بين الوحدات المتباعدة
غالباً، فإن المنظور يكون تماثلياً، وإننا نحظى بالمواضع بوصفها نتيجة للتحليل.
- ولما الحوافز، فإن لبيدو من الحكمة أن نرى فيها علامات تشير إلى طبقات
التحولات المعقدة لوظيفة أو لموضوع، وذلك بما إن كل طبقة تناسل إما على تمثيلات
بحتة، وإما، وهذا أكثر احتمالاً، على تشابهات عائلية بين أعضائها المتعديين. وهذا يعني
أن الحافز نفسه يكون موطناً أو يندو موضوعاً، تيمناً لتدخله في إطار اندماج تركيبي أو
استبدالي. وهكذا، فإن حافز «ملك مخلوع» يكون مثلاً بواسطة طبقة (متطابقة دلالية) من
الإنجازات المعقدة والتي يكون كل عضو فيها أملاً لكي يدخل بوصفه وحدة وظيفية في
متوالية سرية (أو في أي تنظيم آخر ذي نظام تركيبي)، أو أن يلعب بوصفه وحدة
موضوعية في شبكة استبدالية (بوصفه تمثيلاً لموضوع نوعي «السلطة»). وإن الحوافز
لتكون، من جهة أخرى، متعددة موضوعياً ووظيفياً.

- Présentations générales: W. Kayser, *Das sprachliche Kunstwerk*, Brene, 1948;
R. Trousson, *Un problème de littérature comparée: Les études de thèmes. Essais de méthodologie*, Paris 1965; T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; P. Hademann, "Thema, motif, matrix. Een mogelijke terminologische parallelie tussen literatuur- en kunstwetenschap", in M. Vanhelleputte et L. Somville (eds.), *Prolegomena tot een motievenstudie*, Bruxelles, 1984; F. Jost, "Motifs, types, thèmes", in *Introduction to Comparative Literature*, Indianapolis et New York, 1974, p. 175-247; H.S. et I. Daemmrich, "Themes and motifs in literature: approaches, trends, definitions", *German Quarterly*, 58, 1985, p. 566-575; "Du thème en littérature", *Poétique*, 64, 1985; M. -L. Ryan, "A la recherche du thème narratif", in "Variations sur le thème", *Communications*, 47, 1988, W. Sollors (ed.), *The Return of The motif Criticism*, Harvard, 1933 (avec une sélection bibliographique).

1 - التآويل الموضوعتي

تمت الموضوعاتية الأدبية تقليدياً معلوسة تأويلية: إتينا نحلل مضوعات خاصة، محاولين غالباً أن نستخرج معانيها التفسيرية، سواء كانت فردية أم جماعية. ويقدم هذا النموذج من الدراسات بشكل أساسي النقد الموضوعاتي في الأهل الباشلاري، والذي أحيى تناوله وتطويره أيضاً في أعمال جان ستاويراتسكي، وجورج بوليه، وخاصة في أعمال بيير ريشار. ولما كان هذا النقد ظاهرياً في استلزامه، فإنه يتميز بإجرائه الذي يحد جزءاً من نقد الأعمال وليس جزءاً من التحليل النظري، كما يتميز بتحديد الموضوع الذي يرى فيه مبدءاً مهيئاً لتنظيم، وترسيمة (...) [يحل من حلولها إلى إنشاء نقد وإلى الاتساع عالمياً (ريشار 1961)، أو الذي يرى فيه أيضاً مبدءاً فردياً، وضمنياً، وواقعيّاً، ومأخوفاً في علاقة فريدة، ووجودية، ومعانية، ومثمنة عاطفياً في العالم، وخاصة في العالم الواقعي (كرولت 1988)].

وإن القضية الجوهرية التي يجب أن يواجهها التآويل الموضوعاتي هي قضية النجاح في الكلام عن الموضوعات أو عن الأفكار في الأدب من غير أن نجعل من الأدب نسخاً بسيطاً للتريجة. وبالفعل، فإن كل الأنساق الموضوعاتية تقريباً تستلهم من النماذج التأويلية القابلة للتطبيق على أي تعبير رمزي إنساني. وهذا هي حال نظرية المكونات المادية للحيال (العناصر الأربعة) والتي كان باشلار قد اقترحها، ولكن هذه هي حال نظرية بونغ في النماذج الشاملة، ونماذج الدورات الطبيعية (الفصول الأربعة، والساعات) والتي كان فراي قد تقدم بها، ونظرية الأساطير الضمنية (نرجس، ولعيب) التي تفقد أعمال جليبر ديراند، والنموذج التأويلي «المخبر» الذي يفقد تحليلات جيرو، هذا من غير أن نتكلم عن انتقد الإيديولوجي، سواء كان ماركسياً أم ناسياً. وتخطو هذه الإنشاءات بلا توقف بالقضاء على خصوصية الأدب. فهي إذ تريد أن تشمل الأدب كله، فإنها تشمل ما هو زائد عن الأدب. وإنها إذ تريد تفسيره، فإنها تحولوه إلى عرض حال على بنية تأويلية مخفية.

وبالطبع، فإن رفض الاعتراف بوجود عناصر موضوعاتية في النص الأدبي، أو إنكار ملائمتها الأدبية، فإن هذا لا يحل المشكلة أيضاً. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا عما إذا لم يكن التآويل الموضوعاتي مدفوعاً بين مشروحين مختلفين. إذ يوجد، من جهة، التآويل الأعراسي للأدب الذي يمد جزءاً من تأويل هام للتعبير الرمزية. ليس الأدب سوى مواد متعددة لمثل هذا التحليل السببي والواقعي. إذ لا علاقة لهذه النماذج «بالقصد» المأثر للعمل. إذا وضمنا بين قوسين ادعائهم في التفسير السببي، فقد نستطيع أن نقول إنهم يعالجون الأعمال بما إتينا تحليل إلى نصوص أخرى (التحليل النفسي، الفلسفة، علم

الاجتماع، (إلى آخره) موجودة بوصفها مراجع غير مباشرة. وتعد صلاحيتهم إذن رهناً بمعتقدات فلسفية معينة، واجتماعية أو أخرى (برانكيز 1986). ويوجد، من جهة أخرى، التحليل الدلالي الذي يدرس الموضوعات من خلال منظور التفاعل النصي: تعد دراسات ريشار أحياناً قريبة من هذا النموذج الإجرائي. وربما يمكن لهذا التحليل أن يجد أساسه المنهجي في «الدلالة التأويلية» (واستبيج 1987، 1989)، التي تدرس الموضوعات - المحددة بوصفها وحدات دلالية مجردة، أي بوصفها مضامين للمفردات - في إطار تحليل دلالي صير هو جزء من السانيات النصية ولا يصوغ فرضية حول تأويل سيي محتمل

- G. Bachelard, La Poétique de l'espace, Paris, 1957; N. Frye, Anatomie de la critique, Paris, 1969; G. Durand, Le Décor mythique de la "Chartreuse de Parme". Contribution à l'esthétique du romanesque, Paris, 1961; R. Girard, Mensonge romantique et vénérite romanesque, Paris, 1961; J.-P. Richard, L'Univers imaginaire de Mallarmé, Paris 1961; J.-P. Richard, Proust et le monde sensible, Paris, 1964; T. Todorov, Introduction à la littérature fantastique, Paris, 1970; J.-P. Richard, Microlectures, Paris, 1979; M. Brinker, "Thème et interprétation", Poétique, 64, 1985, p. 435-443; P. Cryle, "Sur la critique thématique", Poétique, 64, 1985, p. 505-516; M. Collot, "Le thème selon la critique thématique", Communications, 47, 1988, p. 79-92; F. Rastier, Sémantique interprétative, Paris, 1987; Id., "Microsémanitique et thématique", in *Strumenti Critici*, IV (2), 1989, p. 151-162; L. Somville, "The thematics of Jean-Pierre Richard", in W. Sollard (ed.), *The Return of Thematic Criticism*, Cambridge, 1993, p. 161-168.

2 - تصنيف الحوافز

بينما يكون التأويل الموضوعاتي ضمن - نصي، فإن التصنيف في تعريفه خارج نصي. ومع ذلك، فإن حقل التحليل المحدد هكذا ليعد بعيداً عن أن يكون موحداً. وإنه لنستطيع على الأقل أن نميز أربع مقاربات مختلفة:

- الدراسة التعاقبية والمقارنة «للموضوع». فنحن نستطيع أن ندرس «موضوع» فاوست، أو دون جوان، إلى آخره. ويُستخدم ظاهرياً مصطلح «الموضوع» هنا بمعنى يختلف جداً عن ذلك الذي هو مستخدم في النقد الموضوعاتي. وسنبرع من غير شك إذاً أبدلناه بمصطلح «sujet - باحث». وبالفعل، فإن سلسلة النص الشامل (جينية) المتكررة لفاوست ليست مرتبطة كثيراً بموضوع واحد لوتيا لها باحث والحد «القصة نفسها»، هو نصه قابل للتحريك إلى عدد معين من الحوافز (حافز الإقراء مثلاً، وحافز البحث عن أسرار الحياة، إلى آخره) ولا تكون توارثاته محددة بالباحث الفلاني بالضرورة؛ إن هذه

الحوافز، المكروسة للباحث الفناوستي في سلسلة الأعمال نفسها، لتكون مؤولة من منظور تداولي، وإنها لتفصح النجمال لموضوعاتيتا جد مختلفة (لا تملك موضوعات الدكتور فاوست لمارلو شيئاً كبيراً يتصل بموضوعات فاوست لفوته).

- إن *La Stoffgeschichte* و *La Motivforschung* ليسعيان، على عكس التوجه السابق، إلى إنشاء علم للنماذج المقارنة للبراهت والحوافز. وتعد الحوافز، بالنسبة إلى فرائزل (1963)، وحدات للمضمون ميتة (مثل حافظ المجوزين العاشقين، والمضاعف، إلى آخره) وإنها لتقوم بدواستها من خلال منظور موسوعي (فرائزل 1976). ويحاول مؤلفون آخرون تجميع الحوافز في طبقات شكلية أكثر عموماً: يميز ولبرس (1993) بين الحوافز المقامية، وحوافز الأعمال، وحوافز الأحداث، وحوافز العوامل، وحوافز حالات الوعي، والحوافز المكاتبية، وحوافز الأشياء، والحوافز الزمانية. ولقد تمت المحاولة أيضاً للذهاب بعيداً عن الحوافز بغية الوصول إلى تصنيف للمفرد. ولقد ميز دن. فريدمان (1955) بين عقد تمثل القدر (حيث يكون الثبر موضوعاً على الأعمال)، وعقد تمثل الشخصية (حيث تنجبه الأعمال إلى غاية طريق أعمالها في تطور - التضيغ أو الانحطاط مثلاً- البطل) وعقد الفكر (التي تركز على الحياة الداخلية للبطل).

- تشكل الدراسة المقارنة والتطورة للحوافز الراسخة البنية تاريخياً صورة مستقرة. وهذا، مانشير إليه بوصفه مخططاً. وخلافاً لعلم نماذج الحوافز، فإن دراسة المخططات تهتم خصوصاً بالبدور الذي يمتي الحوافز في الرمز الثقافي لحضارة من الحضارات. وتسم بعض المخططات كل الأدب الغربي، بينما هناك أخرى خاصة بيار أدبي (إن مخططات الرومانسية معروفة على نحو خاصي). ولا يعني حضور المخطط نفسه في عمليين من الأعمال، أن الموضوع نفسه حاضر في الاثنين معاً. وذلك لأن الحوافز متعددة موضوعاتياً.

- إنشاء فهرس بالحوافز شامل قدر الإمكان، وذلك لكي يغطي ميادين خاصة. وإن المتجزات الأكثر مثالية إلى يومنا هذا هي: "A Classification and Bibliography" وهو من تأليف: S. Thompson و Aarne. والكتاب الآخر هو: S. Thompson. Motif. Index of Folk literature. وإن الإجراء المشيع في هذه الفهارس هو إجراء استقرائي محض. وإنه لينطلق من النصوص محاولاً أن يجرد الحوافز التي تشكل نماذج مع مجموع متغيراتها المشبة. وهكذا، فإن فهرس الحكايات الشعبية لكل من «آرن» و«تومسون» ينشئ لحوافز الحكاية الفولكلورية بدءاً حفرانياً وجيولوجياً حقيقياً. ولأن هذا العمل قد أخذ في حسابه كل المتغيرات المشبة، فقد تبين أنه يعد أداة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى الدراسة المقارنة والمجينية للتقاليد السردية التي تمتي بها. وإنه على الرغم من أن الجدول بين الحوافر النموذجية والمتغيرات ليست من غير شك قابلة للانتقال إلى ميدان الأدب العالم،

ناب السمل الكلاسلكى للفلوكلورلوات له الفضل فى إنشاء معيار منهجى بموجه نسل
لشن كل مالملة لصللف الموالز الاءللة.

\ Friedmann, "Forms of plot", Journal of General Education, 8, 1955, S. Thompson, Motif-Index of Folkliterature, Bloomington, 1955-1958, E.-R. Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Âge latin, Paris, 1956, A. Aarne et S. Thompson, The Types of Folktale: A Classification and Bibliography, Helsinki, 1961; E. Frenzel, Stoff-Motiv- und Symbolforschung, Stuttgart, 1963, T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; E. Frenzel, Motive der Weltliteratur, 3e éd., Stuttgart, 1988. E. Frenzel, Stoffe der Weltliteratur, 7e éd., Stuttgart, 1988. T. Wolpers, "Motif and theme as structural content units and "concrete universals"", in W. Sollers, op. cit., p. 80-91.

3 - للللل الولللف

لا يهمل اللللل الولللفى بالمولز بما هى، ولكله يهمل بالموللله البلىل فى م
النمل، أى يهمل بلمولللهل فى الولللفة. ولجب على المرء أن يلاحظ أن الما
المولللهل الولللفى قد ولة اللللهل إلى نموذج نمل لمل لمل. إنه اللل. ولقد كان
الللفلل مللل من قبل فى دراسة الموالز، اللل، على عكس المولللهل، لكون
معظم الأملل مللل من أجل علللل سرفلة.

لقد اقترح الللللللون الروس بللل ذى بلله (ولاسلما لوماشفسكى) اللل
الوللفى، كما اقترحه بروب. ثم لطور هذا اللللل لملللاً للال اللللل واللللل
للل ألال الملال للللاد عله من اللللللل لهدف إلى إبراز كللل اللل. ولللالل
اللللللل ملللاً لملللل مللللل: بولل، من لملله، الللللل بول اللللللل اللل
لللللل وللله اللللل المملل مللها لمل بلللل بمللر للللللها الللللل (الللل
الللللل، اللللللل اللللللل، اللللل الللللل). ولولل، من لملله أملر، لملر الل
بول اللللل (اللللللل) للللللل الللللل (الللللل الللللل)، وبول للال للللل مللل
للال لمللل اللل)، من لملر أن يكون بالللللل ملللللل لملللل. وللمل دراسة هذا الل
باللرل لمللاً من علم اللل. ولجب على المرء اللل، لكى يلفل إلى اللل الللل لللل
أن بللل من اللللل إلى اللللل، ومن لسل اللللل إلى اللللل الللللل. وفى الل
لله، فإن الللل اللل لمل إلى لللل اللللل الللللل هو أوسع من اللللل اللللل
لكون أللل. وهكذا لملل لملر لمللل اللللل فى علم علم اللللل، بلما اللللل لا
للملر بوللن لمللل فى إطار الللرولولللا المملللل اللللل.

ويمكننا أن نجمع قواعد القصة في ثلاثة أصناف تبعاً للأهمية النسبية التي نعطيهـا للبعد الدلالي والبعد النحوي:

1- إن التحليلات ذات الهيمنة الدلالية، مثل نظرية لبني ستروس عن الأساطير التي تفتتح جعل الوظائف التركيبية الموزعة على طول النص تعارضات استبدالية من المفترض أن تتناسب مع أنساق من التعارضات الدلالية الأساسية للكون الأسطوري. وإن لبني ستروس يصعد من التحليل الوظيفي نحو التحليل الاستبدالي. ومن هنا نشأت خصوصته ضد بروب: يجب عالم السلالات فعلاً على الفولكلوري أنه يعطي أهمية عظمى للعلاقات التركيبية (متواليات الوظائف)، وذلك على حساب العلاقات الاستبدالية. وأما عند لبني ستروس، فالأمر على العكس من ذلك، لأن نظام التسلسل التاريخي للأحداث يذوب دائماً في بنية سجلية غير زمنية (لبني ستروس 1960): إن هذا الحضور المعطى للعلاقات الاستبدالية يفسر الانتباه القليل الممنوح لبني الموضوع السردية بكل دقة. ويجب أن نلاحظ بأنها نفترض مسبقاً أطروحة للأولوية المنطقية للمعنى التصوري على المعنى العيوي أو السردية. وهي أطروحة لا تحظى بإجماع عام. وعلى كل حال، فإذا تحليل الأساطير الذي يحاوره لبني ستروس بعد جزءاً من المواضيع (على الرغم من كونها بتيوية وليس جومرية) وليس من التحليل الوظيفي. ولقد تم تطويره، على كل حال، من أجل تحليل نموذج من القصة خاص جداً (الأسطورة) ولم يزعم على الإطلاق تقديم نظرية عامة للقصة.

2- التحليلات الدلالية النحوية التي تحاول اشتقاق القصة انطلاقاً من بنية استبدالية مقترحة بوصفها أساساً منطقياً أقصى. وتمثل هذه الحالة نظرية العامل لفرماس: إذا كان التحليل عند لبني ستروس يصعد من العلاقات التركيبية إلى العلاقات الاستبدالية، فإن نظرية فرماس تزعم أنها تشق العلاقات الأولى من العلاقات الثانية. فرماس، إذ ينطلق من بنية استبدالية أولية للمعنى - المرجع الإشاري (الذي يقترب به من النموذج غير الزمني للبني ستروس) - فإنه يدرس الانتشار التركيبي الذي تحكمه. وإذا هذا ليكون في إطار من التمييز بين القواعد العميقة والقواعد السطحية. وإن التصنيف (المرجع الإشاري)، على مستوى القواعد العميقة، ليد منطقياً، صاحب أولوية على سرده الذي يشكل إسقاطاً نحوياً موهباً. وهكذا، فإن العلاقة (التصنيفية) للتناقض، التي ليست موجهة، لتسرد وهي تتحول إلى علاقة سلبية للكلمة عن طريق أخرى، وهذا يعني إذن وهي تتحول إلى عملية نحوية موجهة. وإن العملية النحوية، على مستوى القواعد السطحية، لتكون حاضرة عن طريق الصنع النحوي: إن هذا القلب، الذي يستلزم المرور من فئة منطقية (العلاقات السطحية للمرجع الإشاري وإسقاطها النحوي) إلى فئة من فئات الإنشاء العرفية (المستزمنة إلى إضافة

طبقة تصنيفية هي «إنساني» تتيح الفرصة للمبارة السردية البسيطة: (المبارة السردية = وظيفي (عامل) ع م= و(حل) حيث يسمى الفعل من حيث هو إجراء تعيني وظيفي (و)، وحيث يتميز فاعل الفعل من حيث هو طاقة للإجراء بوصفه عاملاً (عل) (غريمناس 970 ص 168). ولقد تم فيما بعد الإعلان عن تخصصات أكثر غيظاً وذلك لتقريب هذا النموذج المجرد جداً من السمات التي تعمل على مستوى السطح للقصة. وتهدف هذه التخصصات كذلك إلى السماح بالمرور من المبارة السردية البسيطة إلى المتواليات أو إلى المتواليات الأدائية كما يسميها غريمناس: يقوم التمييز بين عبارات صيفية مثل (يريد بير ثم يسافر)، وعبارات وصفية مثل (يسافر بير)، وعبارات إسنادية مثل (بير طبيب). كما يقوم التمييز بين مستندات سكنوية تقدم معلومات عن الحالات، ومستندات دينامية تقدم معلومات عن الإجراءات التي تتعلق بالمواضع. كما يقوم التمييز كذلك بإدخال مفهوم «الأشياء» - القيمة التي تعد رهاناً للقصة، إلى أخرى.

لقد عرفت نظرية غريمناس نجاحات أكيدة في تحليل القصة على نحو دقيق، كما عرفت ذلك في تحليل المسرح (انظر أيضاً راسينييه 1974، وكودرييه 1967، وإيريسفيلد 1977). ومع ذلك، إنها بعيدة عن حيازة الإجماع. فهي، من جهة، تجد ميررها الأقصى في «الأسلوبية الدلالية» (بالفل) التي تلتصق «بنية أولية للمعنى» (المرجع السيميائي). ويبقى وجود مثل هذه البنية الأسلوبية معترفاً عليه بشكل واسع (انظر بافل 1988). ولتمة وجه إشكالي آخر قائم في إدعاءات النموذج الذي يعمل بوصفه نموذجاً توليدياً: تختلف البنية التصنيفية الأسلوبية التي تم التسليم بها اختلافاً بيناً عن التي السردية، المسماة «السطحية»، إلى درجة أن المحلل يكون مضطراً إلى إدخال عدد غير محدود من التخصصات ومن القيود لأجل ذلك في المجري العام يسمح بالعبور من الواحد إلى الآخر. ولا يمكن لهذا إلا أن يزرع الشك في القوة التوليفية للقواعد الأسلوبية التي تم التسليم بها (بريمون 1973). ويبدو أكثر مما هو مشكوك فيه بشكل عام أن يستطيع تنوع قصص الإنسانية أن يصبح مختزلاً إلى بنية دلالية ثنائية (وإن كانت مضاعفة) لمصطلحات متعارفة بشكل أساسي.

3- التحليلات «النحوية الدلالية»، مثل «قواعد القصة» لـ هـ ت. تودوروف، و«منطق الممكنات السردية» لـ بريمون، و«النحو السردية» لـ هـ ت. بافل.

ينطلق تودوروف (1969) من النموذج الجملي الذي يقول: «تمتلك قواعد السرد ثلاث فئات أولية هي: اسم الملم، والصقة، والفعل» (ص 72). وقد كان هذا النموذج هو نموذج توماسوفسكي الذي يطابق بين دراسة الحوافز وتحليل البنية الجمالية: «تمتلك كل جملة حافظها الخاص»، أي «الذات الأكثر صفراً للمادة الموضوعية»، المدعجة سبباً على

مستوى المحكية. أما الاسم، فيتناسب مع العامل الذي يستطيع أن يكون قاطعاً في موضوعاً للفعل). وأما ما يخص الصفة (وكذلك، فإن الاسم المشترك هو قابل للتحويل **عندما** إلى سلسلة من الصفات) والفعل، فإنهما يتناسبان مع المسند: ينتج الفعل بالعمل، وتنبؤ الصفة بالموصوف (النوعية، إلى آخره)، وهذا يعني إذن التنبؤ بمعصر سكوني. وتستطيع المسابد السردية بالمعنى الدقيق للكلمة والتي هي الأعمال أن تقدم نفسها بصيغ عديدة. هناك الصيغة الدالة، وصيغتها الزائدة (الاختيار والإجبار)، وصيغتان للفرعية (الصيغة الشرطية والصيغة التنبؤية). وتتناسب كل صيغة من هذه الصيغ مع نماذج أوضاع خاصة: يتناسب الإجباري مع التعبير عن طلب غير شخصي. ويتناسب الاختياري مع أعمال ترغب الشخصية فيها. وهكذا، فإن القصة تلد من ربط قولين أساسيين على الأقل. وإن الربط ليكون إما منطقياً، وإما زمانياً، وإما مكانياً. وإذا كان تحليل تودوروف تركيبياً في جوهره، فإنه لا ينكر مع ذلك ملاءمة التحليل الاستبدالي الإضافي. وهكذا، فإنه، في «التحويلات السردية» (1969)، يقترح توليف التحليل النحوي والاستبدالي في وصف هذه الفئة الأصولية من الفواعل السردية والتي هي «التحويل الاستدلالي».

وإذا كان غريملس ينطلق من دلالة عامة، وتودوروف من البنية اللسانية، وإذا كان بريسون وبائل بموضعمان تحليلاتهم، على العكس من ذلك، في إطار منطق الأعمال السردية، فإنهم جميعاً يجدون، على الأقل جزئياً، وظيفة بروب. فبريمون (1966)، (1973)، إذ ينطلق من الفكرة التي تقول إنه توجد «قوى منطقية»، ويجب على كل سلسلة من الأحداث المنظمة في شكل قصة أن تتلبد بها وإلا فإنها ستكون مستقلة (1966)، (ص 60)، فإنه يرى في الوظيفة الفلوة السردية المطبقة على الأعمال وعلى الأحداث والتي إذا ما وضعت في متواليات ولدت القصة. وتلد المتوالية الأولية من مجموع ثلاث وظائف تتناسب مع الجمل المضطربة لكل سيروية: الوظيفة التي تحقق هذه الإمكانية المحتملة على شكل فعل أو حدث، وأخيراً الوظيفة التي تغلق السيروية عن طريق النتيجة. ومع ذلك، فإن بريسون يركز على أن أي وظيفة من هذه الوظائف لا تجعل التي تلها ضرورية. وهكذا، فإن الوظيفة البدئية التي تطرح سيروية لكي يصار إلى إكمالها، فإنها تفتح منطقين ممكنين على مستوى الوظيفة الثانية: التحمين أو غياب التحمين. فلماذا وجد التحمين، فإنه يفتح بدوره إمكانيتين: يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، ولكن يمكن تفويته أيضاً. وإن للمتواليات لتفترض مسبقاً أدواراً مؤهلة لكي تزودها بمفسمون: إن هذه الأدوار هي أدوار وظيفية محضة ولا تتحدد صفات دائمة (تتجهل للشخصية الواحدة غالباً أدواراً مختلفة تبعاً لأمكنة المتوالية السردية التي تستمرها). وتتوالف المتواليات الأولية لكي تصوغ متواليات معقدة والمثل الذي يعطى عن مثل هذه المتواليات المعقدة هو مثل «الطوق»: تلد المتوالية المعقدة

عندما لا تستطيع سيرورة ما أن تبلغ هدفها إلا بإدخال متواليات أخرى تخضعها كأداة. وهذه تستضيء بدورها أن تدخل متواليات ثالثة، إلى آخره. ويقسم بريمون في المستوى الأعلى، مستوى «الدورة السردية»، أحداث القصة إلى نموذجين دلاليتين أساسيين. نموذج التحسين الذي تنوع الحصول عليه (سلوك إنساني فاضل) ونموذج الانحطاط المتوقع (سلوك إنساني مكابذ). وتشرح هذه المضامين البنية النحوية على مستوى المتواليات الأولية وعلى مستوى المتواليات المعقدة. ومنذ اللحظة التي يضع فيها الفعل عاملين موضع صراع، فإن التحسين والانحطاط يستلزمان بعضهما بعضاً: إذا كان وضع الواحد منهما يتحسن، فإن وضع لذي يتعاضد معه ينحط كلياً. ولقد يعني هذا أنه يمكن للقصة نفسها أن تقرأ إما بوصفها سيرورة للتحسين، وإما بوصفها سيرورة للانحطاط، وذلك تبعاً لوجهة النظر المأخوذة بوصفها مرجحاً. وإذا كان حقل السمكيات على مستوى السيرورات والتسلسل المنطقي للمتواليات يحدد حقل حرية السارد (إذا لم تأخذ بالحسبان المواضع المحلية - الجنسية والثقافية بشكل واسع أكثر - التي نصهر حريته عموماً خارج القيود المنطقية المحفنة)، فإن انعكاس الدورات السردية، تبعاً لوجهة النظر المتبناة، لنشهد أيضاً على حرية المتلقي (الذي لم يكن قط مضطراً أن يتحمل وجهة نظر السارد).

وتدرس أعمال بافل (1976، 1985) البنية السردية ليس في الميدان الاستدلالي للقصة (المصنعة بوصفها صوغاً للتعبير) ولكن في ميدان المأساة. وإن بافل (1976)، إذ ينطلق من نظرية بروب، فإنه يحدد صباهتها في إطار نظرية للإبداع السردى مستوحاة من متصورات للسانيات التحويلية. وإنه ليقسم وصفاً بنوياً على شكل أشجار تمثل المكونات السردية: ترتبط عقد هذه الأشجار بفئات دلالية سردية جد عامة (الوضع البدني، الانتهالك، النقص، التأويل، الخاتمة). وثمة نسق للتواضج يسمح بتوليد بنى ذات تنوع كبير. ولقد أظهر في كتاب لاحق (1983) أن العقد تتألف دائماً من عدد معين من الحركات (تحركات تتناسب مع متواليات المصطلحية الفرنسية) التي يسم كل واحد منها فعلاً مستقلاً وملائماً بالنسبة إلى العقدة الإجمالية. وإن الشخصيات المشاركة معاً في تنفيذ الحركة نفسها (أو في تنفيذ سلسلة من الحركات) أو بما إنها أعدت معاً في نتائجها، لتشكل ميادين سردية أو درامية: تستطيع الشخصيات في مجرى العقدة أن تغير الميدان بدءاً، ويكون ذلك مثلاً بسبب تغير التحالف وتأخذ هذه التحليلات بالحسبان أيضاً عوامل سردية أو درامية. مثل إيقاع الحركة الذي يحدده التناسب بين عدد الحركات وطول النص، أو الذي يحدده النظم أيضاً، والذي تحدهه العلاقة بين عدد الميادين وعدد الشخصيات التي تتناسب معها.

يجب تمييز التحليل الوظيفي للقصة من التحليل التأويلي، كذلك الذي اقترحه رول ريكور في كتابه «زمن وقصة». فالقنات المركزية لدراسة ريكور هي المحاكمة واستعمال

المقدمة. وهاتان فئتان يحلل من خلالهما الغائية السردية التي تقود ببناء القصة وتتمثل الانفعادات التي يوجهها إلى التحليل الوظيفي بغياض الأخذ بالحسيان بالغائية السردية تحديداً. وهكذا، فإنه يعيب على نظرية بريمون أنها تصل إلى إنشاء التسلسل القانوني، وأنها تجد نفسها فجأة إزاء استحالة بيان الديناميكية التي تؤسس القصة بوصفها بنية إجمالية تصنع الممتنى. وإن تقطيع القصة في الواقع إلى سيرورات وإلى متواليات ليستلزم حضور ديناميكية زمنية، وذلك على نحو يكون فيه مفهوم المقدمة غير ضروري، من وجهة نظر التحليل الوظيفي، وهذا يعني إذن الشاكية السردية كذلك: «لا يحتاج تعاقب الاختبارات السردية أن توجبه الغائية لكي ينتج قصة» (بريمون 1990، ص 64). وبشكل عام، فإن الفائدة من نظرية ويكور لا تكمن في مستوى التحليل التقني (إنها لا تحمل عناصر جديدة، وذلك لأنها، بالنسبة إلى الجومري، تقدم توليفاً مكوناً من مختلف نتائج التحليل الشكلية المقدمة في الأظلي) بمقدار ما تكمن في إطارها العام: يعد كتاب «الزمن والقصة» إلى يومنا هذا الكتاب الأكثر إضاءة إلى تأويل الوظيفة الوجودية للقصة.

- B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in *Théorie de la littérature*, Paris, 1966; V. Propp, *Morphologie du conte* (1928), Paris, 1970; C. Lévi-Strauss, "L'analyse morphologique des contes russes" (1940), in *Anthropologie structurale*, II, Paris, 1974; A.-J. Greimas, *Sémantique structurale*, Paris, 1966; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits", *Communications*, 8, 1966; C. Bremond, "La logique des possibles narratifs", *Communications*, 8, 1966; E. Folk, *Types of Thematic Structure*, Chicago, 1967; T. Todorov, *Grammaire du "Décameron"*, La Haye, 1969; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; T. Todorov, *Poétique de la prose*, Paris, 1973; C. Bremond, *Logique du récit*, Paris, 1973; F. Rastier, *Essais de sémiologie discursive*, Paris, 1974; J. Courtès, *Introduction à la sémiotique narrative et discursive*, Paris, 1976; T. Pavel, *La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille*, Paris, 1976; A. Ubersfeld, *Lire le théâtre*, Paris, 1977; T. Pavel, *The Poetics of Plot: The Case of English Renaissance Drama*, Minneapolis, 1985; P. Ricœur, *Temps et récit*, t. II. *La Configuration dans le récit de fiction*, Paris, 1984; T. Pavel, *Le Mirage linguistique*, Paris, 1988 a; "Formalism in narrative semiotics", *Poetics Today*, 9, 3, 1988 b, p. 593-605; C. Bremond, "En lisant une fable", *Communications*, 47, 1988, p. 41-62

4 - المنظورات المعالية

إن للتحليلات التي تحمل على قواعد القصة، وإن منطق القصة، إلى آخره، مدناً مشتركة على الرغم من اختلافاتها: إنه يتجلى في استعراج هيكلها. وإن هذا الإجراء، مثله مثل أي مشروع إدراكي، يتطلب اختزالاً تحليلياً خاصاً. والمسألة تكون حينئذ في معرفة إلى

أي حد يمكن دفع الاختزال. فلقد فضلت نظريات التحليل الوظيفي، خلال زمن طويل، تأويلاً واقعياً لتلتجها، أي كان لها مثل لكي ترى أن العناصر المحذوفة من إطار الاختزال المسيحي، قد كانت في الوقت نفسه، في المطلق، عناصر ثانوية وأن العناصر المحظوظ بها قد كانت، في المطلق، هي العناصر الجوهرية، بل هي العناصر التوليفية. ومن هنا، فقد جاء البحث عن هيكل في الحد الأدنى، وعنه يجب أن يكون ممكنًا اشتقاق القصص في «تقاعدتها الطبيعية»، أو في تنوعها. ومادام هذا هكذا، فإن فكرة الإمكانية لمثل هذا الاشتقاق يجب أن يمد النظر فيها من غير شك. وإن هذا ليكون لسبب بسيط وهو أن العناصر المختلفة للقصة لا تقبل جميعاً الاختزال إلى المكون الوظيفي: إن القصص، بدل أن تكون استخداماً مجرداً للخوارزم تحت، فإنها منتوجات مركبة، وغروب من تعدد الحرف، شأنها شأن النتائج في كثير من الأنشطة الإنسانية. وهكذا، فإن رولان بارت في كتابه "S/Z" إذ يعيد صياغة تمييز توماسوفسكي بين الحوافز المشتركة (وهي حوافز لأغنى عنها بالنسبة إلى تعالاب السرد) والحوافز الحرة (وهي الحوافز التي يمكن إسقاطها من غير التشكيك بتمام السرد)، فقد أظهر أنه يجب التمييز بين الوظائف الضرورية لتمام القصة، والمعامل. وإن هذه الأخيرة التي لا تشكل جزءاً من التواضع السردية، فإنها لا تستطيع أن تكون مشتقة من البنية السردية المتوالية الدنيا. وتدين هذه المعالم إلى اختيارات مستقلة عن اختيار المتواليات وتملاً وظائف أخرى. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن مرور العوامل (مستوى التحليل الوظيفي) إلى الشخصيات أو الأبطال (مستوى التحليل الأدبي بالذات) ولقد بين هب. هامون (1985) أن وظيفة الشخصيات، ولا سيما الأبطال، لا يمكن أن تخفزل إلى أدوارها من حيث هي عوامل، وأنها إذن لا تستطيع أن تكون مشتقة من غير شكل آخر لسر البنية التركيبية الأساسية، ولكنها تميل إلى استراتيجيات أدبية أكثر تعقيداً. ولقد بين أيضاً أن الوظيفة النصية للموصف لا تخفزل إلى دورها كخادم سردي، ولكنك نملاً أيضاً وظائف للتصديق، وللتأثير الواقعي، وللغمرة الإيديولوجية، إلى آخره (هامون 1981).

ولقد عقد بريمون، من جهته، تحليلاته خلال السنين بنية أن يجعلها أكثر أهلية لإعطاء الحق لتتبع الأبنية السردية للحكايات. وهو إذ أخذ بمده من إجراء يروب، مع الاستمرار بإعطاء أهمية مركزية لمفهومي الوظيفة والمتواليات، فإنه ذكر (بالاعتراك مع ج. فريب) على ضرورة إعطاء الحافز مكانته (إننا نعلم أن يروب قد أراد اختزال الحوافز إلى وظائف) أو النموذج أيضاً (الحكاية): لا يمكن للتحليل السردية أن يكون صرفاً محصاً. ذلك لأن المكون الوظيفي ليس سوى واحد من مكونات الحافز (بريمون وغريبه 1982). ويتبع عن هنا تقيده أكثر كبراً معطى للعلاقات الاستبدالية وبصورة خاصة أكثر للعلاقات

الدلالة. ويشكك بريمون أيضاً بالتأويل الواقعي للنموذج الموضوعاتي: «لقد نحققنا أن مكان الموضوع، كما بدا لنا، ليس النص، ولكنه النشاط التأويلي الذي يتطور حول النص، وبسبب النص: ليس النص، في منظورنا، هو الذي يكون مكتوباً بخصوص موضوع، ولكن الموضوع هو الذي يكون مصمماً بخصوص نص» (بريمون 1988). ويمكن أن نقول بصورة عامة أكثر إن مفاهيم التحليل الموضوعاتي بما إنها فئات نصية واضحة (حوافز، وظائف، مسندات، سيرورات، عوامل إلى آخره) فلا معنى لها ولا صحة إلا في داخل مشروع إدراكي خاص، وذلك لأن كل نموذج للتحليل يستلزم نشاطاً موضوعاتياً خاصاً، أي يستلزم إذن مجموعة من الاختزالات الخاصة. وفي النهاية، فإن المشروع الجوهري لقواعد القصة قد أعطى مكاناً لمختصر أكثر تداولية للتحليل للينيري، وإن صحته لتتعلق بجوهرياً بريح الممثلية التي هي أصل لحملها في إطار مشروع إدراكي خاص لم يزعم قط أن له حق التصرف بلامتناج. ويوجد الإجراء الاستنباطي نفسه في الآن ذاته قد أراحه استعمال استقرائي للتحليل البنيوي، وأن النماذج النظرية تتطور من خلال ذهاب وإياب مستمرين بين العادة النصية والأطر التحليلية المقبولة مؤقتاً.

ويجب أن نلاحظ، لكي نختتم، ما عدا استثناء نادر (مثل آدم 1981، أرفان ديك وكنانش 1983) أن قواعد القصة المقترحة في إطار الدراسات الأدبية لا تأخذ بالحسبان الأعمال الموازية المنتجة في علم اللسان الاجتماعي، ولا سيما تلك التي أنتجها لا يوف، أو التي أنتجت أيضاً في علم النفس الإدراكي وفي علم النفس اللساني. وبكل تأكيد، فإن أعمال علماء علم الاجتماع اللساني تنهج خصوصاً إلى القصص الشفاهي للتجربة المعاشة. ونماذج تحليلات علم النفس إلى يومنا هذا جوهرياً بناء التلقي للقصص وليس إنتاجها. ومع ذلك - إلا إذ سلمنا بشكل مطلق للقصص الأدبية - فإننا لا نتصور كيف يستطيع مشروع النظرية السردية، بما إنه قليل العمومية، أن يمتلك أدنى خط للنجاح في غياب مواجهة الأعمال التي أنتجت في الميدان الأدبي مع البحوث في علم الاجتماع اللساني وفي علم النفس[■] (وللاطلاع الجيد على البحوث في علم النفس الإدراكي، انظر فايول 1984، وريد 1994).

- R. Barthes, *S/Z*, Paris, 1970; C. Bremond et J. Verrier, "Afanassiev et Propp", *Littérature*, 45, 1982, p. 61-78; P. Hamon, *Texte et idéologie*, Paris, 1985; C. Bremond, "Le rôle, l'intrigue et le récit", *Procope*, "Temps et récit" de Paul Ricoeur en débat, Paris, 1990, p. 57-71; P. Hamon, *Introduction à l'analyse du descriptif*, Paris, 1981; J.-M. Adam, "Les récits ordinaires", *Cahiers de Linguistique sociale*, 1981, n°3, p. 1-129; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, *Strategies of Discourse Comprehension*, New York, 1983, et M. Fayol, *Le Récit et sa construction, Une approche de psychologie cognitive*, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

الأسلوب

STYLE

١ - التعريف

يمكن تعريف الأسلوب بأنه ناتج لتوليف الاختيار الذي يجب على كل خطاب أن يعمل به بين عدد معين من الاستعدادات المتضمنة في اللغة وعدد من المتغيرات التي يدخلها إزاء هذه الاستعدادات. وتطور الاستعدادات غالباً في شرع تحتية حقيقة: تمثل سجلات اللغة هذه الحالة - أي تمثل مستويات أسلوبية تكون تحت تصرف المتكلمين لكي نسمع لهم أن يفعلوا وسالتهم تبعاً للظروف - وهي سجلات كان هاليفي قد درسها. ولذا، فإن المتغيرات تعد أكثر من مزاجية: إن ما يشير إليه هاليفي بالانزياحات الأسلوبية تتمثل في الواقع في توليفات لسانية خاصة بنص ما أو بمجموعة نصوص مؤلف ما. ويعد القطبان اللذان (سجل جماعي من جهة، ومزاجية من جهة أخرى) لا يقومان إلا بوصف طرقي الامتداد قانونياً جزءاً من الإشكالية نفسها: يكمن الوصف الأسلوبي، في كل الأحوال، في وصف الخصائص الكلامية التي يجعلها مثلاً. وبهذا يُختزل الوصف الأسلوبي لمجموعة من النصوص إلى وصف الخواص التي جعلت مثلاً كلاً والتي تشترك فيها بعضها مع بعض. ولا نعطي كل نصوص مؤلف ما مثلاً عن الأسلوب نفسه بالضرورة. وكذلك الأمر، فإن نصوص مؤلفين مختلفين لا تعطي مثلاً بالضرورة عن أساليب مختلفة. ومن جهة أخرى وعلى عكس الفكرة الجاهزة، فإنه لا توجد مؤلفات لها أسلوب ومؤلفات أخرى بلا أسلوب: يمكننا، على أكثر تقدير، أن نميز بين نصوص موحدة أسلوبياً ونصوص مؤلفة أسلوبياً. وأخيراً، يجب أن نفكر بأن الأسلوب ليس خصوصية مطردة للنصوص الأدبية. وكل خطاب يمثل أسلوباً أو عدة أساليب. وإن تضييق الأسلوبية، بالمعنى العادي للكلمة، لكي تصبح من خواص تحليل النصوص الأدبية إنما هي مسألة حدثت وليست مسألة قانونية.

تطور المحادثة الشفاهية - وماذا ما أظهره علم الاجتماع اللساني - أطرافاً "سوية" مثيرة
المقدار نفسه الذي يظهر في الخطاب الأدبي.

- *Vues d'ensemble*: H. Hatzfeld, "Methods of stylistic investigation", in *Literature and Science* (6th Int. Congr. of the Intern. Fed. For Modern Languages and Literatures), Oxford, 1955; N.E. Enkvist, "On defining style", in J. Spencer et M. Gregory (eds.), *Linguistics and Style*, Londres, 1964; P. Guiraud, *La Stylistique*, Paris, 1970; G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; S. Ullmann, *Meaning and Style*, Oxford, 1973; R. Fowler, *Style and Structure of Literature: Essays in the New Stylistics*, Oxford, 1975; E.L. Epstein, *Language and Style*, Londres, 1978; J. Mazalcyrat et G. Moliné, *Vocabulaire de la stylistique*, Paris, 1989. - Recueils de textes: S. Chatman et S.R. Levin (eds.), *Essays in the Language of Literature*, Boston, 1967; P. Guiraud et P. Kuentz (eds.), *La Stylistique, lectures*, Paris, 1970; S. Chatman, *Literary Style. A Symposium*, Oxford, 1971; H.U. Gumbrecht et K.L. Pfeiffer (eds.), *Stil. Geschichten und Funktionen eines kulturwissenschaftlichen Diskurselements*, Francfort, 1986. - *Le style comme registre*. M.A.K. Halliday, A. McIntosh et P. Stevens, *The Linguistic Sciences and Language Teaching*, Londres, 1965, p. 87-94; T. Todorov, *Poétique*, Paris, 1973, p. 39-48; R. Fasold, *Sociolinguistics of Language*, Cambridge, 1990.

2 - أسلوب واتزياح

إننا نلجأ إلى الأسلوب بوصفه اتزياحاً إزاء المعيار، وذلك في امتداد الانتباه المعطى للوقائع الأسلوبية التي تميل إلى اختلاف فردي. ونبدو هذه السمة، بوصفها تحديداً للأسلوب، سمة غير مقبولة. وإنه لصحيح أن بعض الأساليب، لا سيما الشعرية منها، تلجأ إلى اشتغالات أسلوبية بغية زيادة الإدراك الحسي لبعض السمات الكلامية. وهو إدراك سهل وظيفتها الإشارة الأمثلة. ولكن الإدراك الحسي يمد على الدوام وظيفة اختلافية، أي إنه يتعلق بعناصر شاعرية يبدوا بوصفها غير موسومة كما يتعلق بعناصر موسومة: ينتج أسلوب العمل بالأحرى، وبعيداً عن البقاء في العناصر الموسومة فقط، عن التفاعل بين العناصر غير الموسومة والعناصر الموسومة. وهذا يعني أن نومي العناصر يشكلان جزءاً من الخواص الأسلوبية. وهكذا، فإن الأسلية - استعمال الكلمات الموسومة بسياقات استعمالها السابقة في وصفة متصاهرة - والمحاكاة الساخرة بالمعنى الباعثي - الاستعمال السابق، مع وظيفة مقبولة، للعناصر الكلامية الموسومة بسياقات استعمالها السابقة - ليستا ممكنين إلا بوصفهما تفاعلاً بين العناصر الموسومة وغير الموسومة. وإن أكثر ما يمكن للتساوي بين نموذجي الوقائع أن يكون تنوعاً: إذا كانت الأساليب الظاهرة تتميز بتراكم السمات الموسومة، وتتميز إذن بجانب أسلوب موسوم بقوة عن طريق نقطاعات في الإدراك الحسي، فسمه أسلوب

أخرى (الأسلوب الكلاسيكي مثلاً) تميل إلى جعل العناصر الموسومة نادرة بنية تجنب كل انقطاع في النشئة. ويغضي هذا إلى جانب أسلوب مستمر ذي إدراك حسي أكثر ضعفاً

عندما تكون دراسة العوامل الأسلوبية دراسة تميل إلى وقائع الانزياح، فإنه لمن الضروري أن نميز بين الانزياحات النوعية (غير القاعدية) والتي تعد نادرة نسبياً باستثناء الشعر الحديث، وبين الانزياحات الكمية (المرتبطة بالتكرار التسمي الذي تكون معه بعض السمات الكلامية مختارة أو متجنبة) والتي هي أكثر عدداً من غير شك (نودورف 1972). ويعد التعرف على الانزياحات الكمية أكثر صعوبة من الانزياحات النوعية، وذلك لأن تعريف التكرار المادي للمرجع يطرح العديد من المشكلات. وأخيراً، فإنه لمن الملائم أن نميز بين الانزياحات التي تميل إلى السياق الخارج نصي (رغائير) وإلى الانزياحات التي لا تبلغ هذا المقام إلا لأنها تميل إلى سياق لساني متعالٍ. وبعد نموذج الانزياح ملائمين من وجهة نظر أسلوبية. وذلك لأن أياً منهما لا يستطيع أن يكون شرطاً ضرورياً. والسبب لأن الانحراف الأسلوبية يوصفه كذلك لا يحدد سوى حالة أسلوبية موضوعة ومنقطعة، بينما الأسطة الأسلوبية فتعد تنافهاً للسلسلة الكلامية. وإته يصلح بالنسبة إلى العناصر غير الموسومة كما يصلح بالنسبة إلى العناصر الموسومة.

3 - الميادين الأسلوبية

منذ اللحظة التي نعرف الأسلوب فيها بوصفه وثيقة أمثالية كلامية، فإنه يتج عن هذا أن الظواهر الملائمة أسلوبياً هي تلك التي تعد جزءاً من البنية الكلامية الجمالية والمعبارة للجملة. وأما هذه الوقائع، فإنها لا تنتمي إليهما مباشرة إذنه، وهي تعد جزءاً من البنية فوق جمالية. ويكون هذا، على الأقل، منذ اللحظة التي تكف فيها هذه البنية عن الانخسوع إلى الفيرد القسائية المحضة، ولكنها تستدعي سيرويات إدراكية أقل تحصصاً (تماسك منطقي، وتعاقب وفائتي، إلى آخره). ومن هنا، فإنه لمن الصعب رسم الحدود. وإن هذا ليكون لأن العلاقات بين الميادان في جزء منها هي علاقات لسانية محضة (استعمال تكراري للفصائر، وروابط المعطف، إلى آخره). ولقد نستطيع، بعد قول هذا، أن نقبل بأن وقائع البناء الاستدلالي والنصي بالمعنى الصافي للكلمة - البنية السردية أو الدرامية مثلاً - لا تعد جزءاً من التحليل الأسلوبية. وهذا لا يحكم مسبقاً بشيء على احتمال التشابك: بعد نظم التفصيص من غير وب جزءاً من التحليل الأسلوبية والتحليل الإقاعي بالمعنى الدقيق للكلمة في الوقت نفسه. والسبب في ذلك، لأن وقائع النظم تعد ملائمة (وجمالياً تعد وظيفية) للمستوى الجمالي والمستوى فوق الجمالي (وخاصة في حالة الأشكال الثابتة). وكذلك،

فإن الوحدات الاستدلالية الكبرى (مثل القصة أو الدراما) لا توجد إلا متعددة من بين كلامية. وهي تسمح مكدلاً إذن للأطروحات الكلامية المختلفة والتي تمتد جزءاً مباشراً من الأسلوبية. وهكذا، فإن التحليل الدرامي بما هو كذلك، إذا لم يكن يعد جزءاً من الأسلوبية بالمعنى البقوى للكلمة، فإن النص المسرحي (الإنجاز الكلامي للبنية الدرامية) يجعل من السمات الأسلوبية الخاصة أمثلة تحيل إلى طريقتة في التعبير: استخدام مكثف للشخص الأول والثاني، وأهمية للبراعين الضمنية، هيمنة مسبقة لعلامات الحاضر، وللماضي، وللمسبقة الأمر، إلى آخره (لارتماس 1980). والأمر هو نفسه بالنسبة إلى الخصوصيات الكلامية المرتبطة بانجناس خاصة (الجنس الخطابي، والرتاء، والملحمة، إلى آخره). إن نظرية سبرون عن الأساليب الثلاثة (السيط، والرصين، والعظيم)، والتي اصطلمت بدور المعيار الأسلوبى، وذلك إلى مابعد الكلاسيكية، تتميز في الواقع أساليب جنسية (وقائع البناء الكلامي بالمعنى الدقيق للكلمة)، ولكنها لا تتميز ميدان الوصول، ذلك الذي تحيل إليه الأساليب الأشائية. وإذا كان الأسلوبيون الأدبيون يفضلون، ماعدا الاستثناء، ميداناً معدداً للوصول، أي المؤلف الفرد، فإن هذا لا يتناسب مع أي ضرورة جوهرية للتحليل الأسلوبى.

يستخدم الأسلوبيون، في داخل الإطار الذي تحدده الأمثلة، تقطيعات متعددة. وهكذا، فقد كان تيرنير يميز بين ثلاثة مستويات: فونولوجي (بما في ذلك العروضى والوزني)، ونحوي، ومجمعي. ونلاحظ أن كل واحد من هذه المستويات يعد أهلاً لإدخال متغيرات أسلوبية ملائمة في علاقة مع الباقى، ومع السجل، أو مع الوظائف الاستدلالية الخاصة. وأما سوليتيه (1986) من جهة، فقد انطلق من فئات القواعد الفرنسية الكلاسيكية، وميز ثلاثة «حقول»، حقل الكلمة، وحقل الشخصين، وحقل التمييز (دراسة الأدوات المستخدمة في العلم لتثبيت مفاهيم العبارة، وبصورة خاصة أكثر لتثبيت الدور النحوي للاستعمال المختلف لمحددات الاسم، وللوحدات البنوية الصغرى للمحدد الكلامي، وكذلك للتمييزين: صفات، ظروف، فعل نسبي، إلى آخره)، وأخيراً، هناك مستوى التنظيم الجمعي (تحليل مجموعات من الكلمات والملاقات بين مجموعات الكلمات). وأنه ليضيف رابعا (ميداناً منفصلاً)، إنه ميدان الصور. وهو ميدان يصدر عن العلاقة كما هو معلوم. وإن فوائك مختلف التقطيعات المقترحة وعدمها لتند في الواقع صعبة على التحليل. ومنسحب هنا تقطياً مستعاراً من الفئات الكبرى للتحليل اللساني (تودوروف 1972). إننا نميز، على مستوى العبارة، بين وجود الكتابة الصوتية، والنحوية، والدلالية. وأما على مستوى التعبير، فنستدرس علاقة بين أبطال الخطاب (المتكلم/ المتلقى/ المرجع). وتمد المعامل الدلالية للأسلوب جزءاً من هذا المستوى الأخير.

- M. Riffaterre, *Essais de stylistique structurale*, Paris, 1971. G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972. T. Todorov, *Poétique*, Paris 1973; M. Riffaterre, *La Production du texte*, Paris, 1979. P. Larthomas, *Le Langage dramatique* (3e, 4e et 5e parties), Paris, 1980. G. Molinié, *Éléments de stylistique française*, Paris, 1986.

4 - مستوى الصبغة

١- لقد درس الوجه الصوتي الكتابي للمبارات على نحو خاص في مستوى الوحدات الدنيا. ويمكن للنص فعلاً أن يتميز بعدد الأصوات التي تكوّنه (أو الوحدات الكتابية الصغرى) وتوزيمها (تودروف 1972). ويضطلع الوجه الصوتي بدور الأمثلة الأسلوبية المهمة في الأدب الشفاهي (حيث لا يفرق معنى العمل عن إنجازه الصوتي الفريد)، ولكن أيضاً في المحادثة لكل الأيام: إننا نعرف دور المتغيرات الصوتية في التنفيد الجغرافي والاجتماعي للسان. ويكون المفير أحياناً مجرد إعلان عن انتماء إلى مجموعة ماء، ولكن بالنظر إلى أهمية ازدواجية اللفظة، فإن كثيراً من المتكلمين سيختارون، تبعاً للظروف، منا المتغير أو ذاك (وهكذا، قمتُ حظ بالنسبة إلى الرضي الذي يصعد إلى باريس كي يستعمل اللفظ الشائع بأنه حيادي وليس ذلك التلفظ المصنف جغرافياً، اللهم إلا إذا كان مصححاً أن يظهر أصله). وفي الأدب المكتوب، فإن وظيفة الوجه الصوتي، لكي نكون مباشريين، ليست أقل حضوراً على الدوام، وخصوصاً في الشعر: لمتغيرات «الأسلوب الصوتي» غالباً وظيفة نميّهية ذات نظام مؤثر (فوناجي). ويؤدي المتغير الكتابي دوراً مهماً في كتابات الحروف الفردية لشخص ما. وهكذا، ففي الشعر الصيني أو الياباني، ما إن يختار الشاعر في بعض الحالات بين الصور المعنوية المترادفة وبين الأصوات المتجانسة، ولكن المتميزة كتابة، حتى يفتح إمكانيات للمتغير الأسلوبي تكون كتابية محضة: لأن المكونات الكتابية للصور المعنوية تمتلك دائماً ملازمة دلالية أيضاً، فإن صورتين معنويتين مترادفتين، ولكن مشحنتين كتابة سيكون لهما دلالات حافة مختلفة (هيراغا 1987). ويتعلق المتغير الأسلوبي الكتابي، في الكتابة الأبجدية، جوهرياً باستخدام الترفيق، والتصنيف الكتابي (الحروف الكبيرة، والحروف المائلة، والأقواس، إلى آخره) وإخراج الصفحة (المقرات، الفصول، الأقسام، إلى آخره): غالباً إذ يكون المتغير الأسلوبي دون مستوى التقدير، فإنه يؤدي دوراً كبيراً (مثلاً عند ستيرن، ومالارميه، وأبولينير، وجويس أوسيلين). وبعد طول الكلمات والجمال هو أيضاً سمة تمييزية من سمات الأسلوب. وكذلك، فإن المقصود في الحالة الثانية واقعة تمد جزءاً من المستوى التحوي تملأ مثل المستوى الصوتي الكتابي المحص

وإن الخواص الإيقاعية والفنائية، تعد هي أيضاً جزءاً من مستوى الدال الصوتي. يجب -
المستوى، في الشعر، جوهرياً هو مستوى دراسة التفاعلات بين الإيقاع الكلامي وبين -
بالمعنى الدقيق للقول.

- B. Eikhenbaum, *Melodika stikka*, Petrograd, 1922; W. Winter, "Styles as dialects", in H.G. Lunt (ed.), *Proceedings of the 9th International Congress of Linguists*, La Haye, 1964; p. 324-330; N. Ruwet, "Sur un vers de Charles Baudelaire", *Linguistics*, 17, 1965, p. 65-77; J. Mourot, *Le Génie d'un style: rythmes et sonorités dans les "Mémoires d'outre-tombe" de Chateaubriand*, Paris, 1969; I. Fónagy, "The functions of vocal style", in S. Chaiman (ed.) op. cit., 1971, p. 159-174; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; M.K. Hiraga, "Eternal stillness. A linguistic journey to Bashō's hiku about the cicada", *Poetics Today*, 8 (1), 1987, p. 5-18

2- ويمكن لكثافات المتطورة في إطار مختلف النظريات اللسانية والقاعدية أن تدرس الوجه النحوي. وهكذا، فإننا إذا وضعنا أنفسنا في إطار القواعد التوليدية، فإنه يمكن تقديم البنية النحوية للجملة بوصفها نتيجة لسلسلة من التحولات انطلاقاً من عبارة أو عدد من العبارات النواة. وتحدد طبيعة هذه التحولات ومعاييرها «الأسلوب النحوي»، المرتبط غالباً بالسجلات الأسلوبية القائمة، وذلك كما هو معلوم فإن «أي تحويل لا يدع المضمون سليماً» (أوهمان 1964). ولقد تمت المحاولة أيضاً لاستخدام القواعد التوليدية من أجل دراسة الانحراف الأسلوبي النوعي، أي دراسة انعدام النحوية. ولقد اقتصرت مقاربتان: تحاول الأولى اختزال انعدام النحوية إلى حيادية بعض الضوابط التحويلية للقواعد «العادية». وتقتصر الثانية قواعد «شعرية» خاصة بمد الانحراف فيها جزءاً من الضوابط التوليدية. وإذا كان للمقاربة الثانية ميزة النظر إلى الأسلوب بوصفه حدثاً بنيوياً وعدم اختزاله إلى ظاهرة «نزياع» (ذلك لأنها مقاربة ذاتية محضة)، فإنها مستصعدة مع الفكرة التي تقول إن القواعد الفردية (وإن كانت «شعرية») صعب الدفاع عنها كما يبدو.

يستطيع توزيع الفئات القاعدية في داخل الجملة، بل في داخل النص كله (الجس، العدد، الشخص، الحالة، إلى آخره) كما يستطيع توزيع النظام الخارج والنفوق تركيبى (المعطف، النجبة، إلى آخره) أن يميز الأسلوب أيضاً (تودوروف 1972).

وتستطيع على مستوى النظام الخارج تركيبى أن نأخذ وضع الصفة التعتية مثلاً نضربه. فلقد تعلم، في الفرنسية الحديثة، أن النظام المادي لعناصر المجموعة «اسم -صفة» بوعية تعتية إنما يحدده الموضع الجدي للصفة: هذا النظام يعد أيضاً نظاماً مميزاً لأسلوب النثر الوصفي. ولهذا السبب، فإن الموضوع السابق للصفة التعتية يشكل سمة «شعرية».

ولقد كان، على العكس من هذا، نظام الكلمات في الفرنسية القديمة أكثر حرية. وكان المروص السابق للصفة النعتية بعد قوة أقل للأمتثلة الجنسية. وكان هذا هكذا لأنه مزعج لاستقبال استمارات أسلوبية أكثر مزاجية. وبعد استخدام الأزمنة القاعدية هو أيضاً اسماً أسلوبياً مهماً: بينما بعد الماضي البعيد تقليدياً هو زمن القصة المكتوبة، فإن بعض كتاب القرن العشرين قد استعاض عنه بالماضي، والذي يميز بالأحرى القصة الشفاهية. ولدينا هنا تعبر أسلوبية يشهد على التحول في المقام التصيري نفسه للقصة المتخيلة.

ولقد نستطيع على مستوى التحليل فوق التركيبي أن نحفظ أيضاً بالتمييز بين الجملة والجملة الموازية (التي تستلزم بعض المواقع الوظيفية)، أو بين الجملة المرتبطة والجملة المنقطعة (الجملة المترعة) (مولينييه 1986، ص 54-78). وثمة ظواهر أخرى مثل طول الجمل، وتعقيدها النحوي، ونموذج العبارة النسبي المفضل، ونموذج العبارة المستعمل (نفريري، استفهامي، إلى آخره). وهذه كلها تعد من المستوي نفسه (ليش وشورت 1981).

وبالفعل، فإذنا نرى أن مجموع العوامل القاعدية بالمعنى الشائع للكلمة، يمكن تفحصها من منظور أسلوبية، وهذا ما يظهر لمرّة إضافية أن الظواهر الأسلوبية تمثل وظائف للأشلة.

- S.R. Levin, "Poetry and grammaticality", in H.C. Lunt (ed.), *Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists*, La Haye, 1964, p. 308-315; R. Ohmann "Generative grammars and the concept of literary style", *Word*, 3, 1964, p. 423-439; J.P. Thorne, "Stylistics and generative grammars", *Journal of Linguistics*, 1, 1965, p. 49-59; T. Todorov, "Style", in O Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; T. Todorov, *Poétique*, Paris, 1973, p. 67-77; R. Jakobson, *Questions de poétique*, Paris, 1973; G.N. Leach et M.H. Short, *Style in Fiction*, Londres, New York 1981; G. Motin, *Éléments de stylistique française*, Paris, 1986.

3- أما ما يتعلق بالوجه الدلالي، فإن السيدان الذي درس بشكل أفضل هو ميدان المصمم. وإننا لنجد هنا جوهرياً إلى نموذجين للتحليل الكمي: التعداد الاختلافي للتكرارات اللفظية ودراسة توزيع المصمم بين مختلف الحقوق الدلالية (أو التكرارات المختلفة). ويمكن لدراسات التعداد اللفظي أن تنفذ في الوقت نفسه على مستوى العنارة الكمية الشاملة للعمل الفردي وعلى مستوى تحليل المينات الإحصائية. ونستعمل سجلات اللغة هذه المقارنة أيضاً. وإتينا لتعد جزءاً من علم الاجتماع اللساني، مثلها في ذلك مثل الأسلوبية. ويستعمل التكسيم الإحصائي، في دراسة المؤلفين الأفراد، غالباً لقياس الانحراف عن المركز الأسلوبية للمؤلف إزاء المعيار (قياس الانزياح). ولقد أدنيل «ب

جيررو (1954) الزوج الاصطلاحي «الكلمات الموضوعات» و«الكلمات المفتاحية» ويسمى للتعداد والتحليل الإحصائي أن يستخدم كذلك في المستويات الأخرى للتحليل الأسلوبية وإن الروايات التي نستطيع فيها أن ننجز الدراسة المعجمية متنوعة جداً. ولنا نستطيع، بما يتعلق بالمعايير، أن نسأل أنفسنا عن مياثوي الأسماء الواقعية والمجردة، أو أيضاً عن ماحو الاستعمال المخصص لأسماء الأعلام. وفي حالات مثل «الصفات»، فسيكون تكرارها مميّزاً جيداً بالنسبة إلى واقعية العلاقة التمييزية. ويعطي نموذج الخصوصيات المشار إليها (ملوية، نفسية، مربية، سمعية، تشعنية، انفعالية، إلى آخره) مؤشرات ثمينية حول نموذج الكون الدلالي المفضل. وبخبرنا تكرار الأفعال، وسماتها الإحصائية أو الدلالية، حول المقام الوصفي أو السردى للنص، إلى آخره. (الشوشورت 1981).

وثمة ميدان أسلوبية لم يسير إلا قليلاً. هذا الميدان هو ميدان «تنوعات المرجع» (ن. خودمان): إن النص الذي يتكون بهدف تمييزي، يمتلك خواص أسلوبية تسمح بتمييز من نص له وظيفة تعبيرية (أي له أمثلة استعارية). وتتكون هذه الخواص الأسلوبية مستقلة عن قيمته في الحقيقة الفعلية. وثمة أرض أخرى مهمة ولم تسير إلا قليلاً جداً. إنها تتعلق بالمقارنة الأسلوبية لنصوص التخييل مع الأجناس الوملية التي نحاكيها. ولنا نجد المحاولة الأولى في مقال لـ «أوسنوه» (1960)، يحتوي على ملاحظات تركها مرشحون للانتصار مع اصطلاح كمثل هذه الملاحظات التي كتبها أفراد لم يكن عندهم قصد انتقاري. ويجب على هذه الدراسات أن تندمج في التحليل العام للعلاقات المعقدة الموجودة بين نصوص متخيلة ونصوص وملية (بما إن النصوص المتخيلة تعطي لنفسها الأجناس الوملية بوصفها اجتناساً للمحاكاة الشكلية). ولن يكون التحليل المقارن في هذه الحالة إشكالياً لأنه يقارن نصوصاً واقعية وليس له أن يضع مكاناً لميلار حيادي تحتي.

ويشكل اليوم الميدان الواسع للصور والمجازات اللفظية التي كانت البلاغة تدرسها فيما مضى، واحداً من المواضيع المفضلة للأسلوبية. ومع ذلك، فإن الاستعمالات المصورة للسان لا تعد جزءاً من المستوى الدلالي ببساطة: تتموضع صور الأداء (القافية مثلاً) بالأحرى على مستوى الكتابة-الصوت، كما تتموضع صور البناء (مثل القلب) على المستوى للنحوي. وإن المجازات اللفظية وحدها (الاستمارة مثلاً) تعد جزءاً من المستوى الدلالي بالمعنى الدقيق للكلمة.

يجب إعداد مكان لظواهر تمدد المعنى، فهي من بين الظواهر المبدعة الأخرى الملائمة أسلوبياً، ولكن التي من الصعب ربطها بمستوى وحيد من العبارة. وهي ترتبط بحدوث أن الخطاب لا يستدعي مرجعه المباشر فقط، ولكنه يسترجع أيضاً عطلات أخرى (تدرووف 1972). وتعد هذه الظواهر مهمة على نحو خاص في «الأدب من الدرجة

الثانية، أي في الممارسات النصية الشاملة سواء كانت تبعاً لنظام التحويل العبر (المحاكاة للغة، التكرار، الإبدال، أم كانت تبعاً لنظام المحاكاة الأسلوبية (متمرب حمولة، اختلاق) (جينيت 1982). وإذا كانت الملامة الأسلوبية لنشاطات تحويل عر شامل تتعلق خاصة بالمستوى الدلالي، فإن المحاكاة الأسلوبية تطلع بالمستويات شـ بالمعنى الدقيق للكلمة.

- P. Guiraud, Les Caractères statistiques du vocabulaire, Paris, 1954, C. E. Osgood, "Some effects of motivation on style of encoding", in T.A. Sebeok (ed.), Style in Language, Cambridge (Mass.), 1960; J. Cohen, Structure du langage poétique, Paris, 1966; T. Todorov, Littérature et signification, Paris, 1967, C. B. Wilbama, Style and Vocabulary. Numencal Studies, Londres, 1970, T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; G.N. Leach et M. H. Short, Style in Fiction, Londres, New York, 1981, G. Genette, Palimpsestes, Paris, 1982, N. Goodman, "Les voies de la référence", in N. Goodman et C. Egan, Esthétique et connaissance, Paris, 1990.

3 - مستوى التعبير

نستطيع أن نميز، على مستوى التعبير، عدة عوامل للتعبير الأسلوبية:

- 1- تكمن إحدى خصوصيات اللسان، إذا ما قورن بالأنظمة الإشارية الأخرى. مر أننا نستطيع أن نستخدم الخطاب لكي نعيد إنتاج خطابات أخرى. ولكن درجة إعادة إنتاج ليست هي نفسها دائماً. وتبعاً لكون بعض التحويلات القاعدية إذا كان قد تم تنفيذها ولا فإننا نميز ثلاثة إجراءات (جينيت 1972، كوهن 1981):

أ - الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن).

- ب - الخطاب المبدل (المونولوج السردية عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر وإنه يعرف شكلين: خطاب غير مباشر منظم وخطاب غير مباشر حر (ميشال 1978) وقد كان الخطاب غير المباشر الحر موضوع عدد من البحوث بسبب وضعه القاعدي (السردية التولييفية).

- ج - الخطاب السردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي تقديم ملخص بسيط عر مضمون فعل الكلام المروي (مكهاك 1978).

وثمة زوج آخر من المصطلحات مرتبط بالكلام هو مصطلح «المونولوج» والحوار (اسطر ميكاروفسكي 1967). ونسم المونولوج بغير موضوع على المتكلم، كما نوسع ف المراجع على وضع المتخاطبة، وعلى إطار المرجع الوحيد، وعلى غياب العناصر اللتب

الواقعة، وعلى تكرار التعجب. وبالتعارض مع هذا، فإن الحوار يركز على المخاطب، ويحيل بكثرة إلى وضع المخاطبة، ويلعب على عدد من إطارات المرجع في وقت واحد، ويتسم بحضور العناصر الساتية الواقعة، ويتكرر الأشكال الاستهائية.

وفي الواقع، فإن تحليل «قصة الكلام» في تجلياته المخلفة بعد جزءاً من علم السرد، ومن التحليل اللساني والأسلوبي في الوقت نفسه. وإذا كان علم السرد يركز على العلاقات المتنوعة بين الراوي والمروي وهو الأمر الذي تستلزمه مختلف درجات الإيحاء الكلامية، أو إذا كان يركز أيضاً على وضع المونولوج بوصفه قصة نفسية، إلى آخره، وإذا كان التحليل اللساني يدرس خصوصاً التحولات القاعدية التي تسم العبور من نموذج إلى آخر، فإن الأسلوبية تهتم بالآخرى بفردياته غطيات الأشخاص، وبالتحولات بين أسلوب الراوي وأسلوب الشخصية في الخطاب الحر غير المباشر، وبوسم محاكاة الشفاهية، إلى آخره.

2- ونجد، من بين سمات التعبير، أن المؤشرات المتعلقة بالحالة الزمانية والمكانية للأبطال تعد سمات أسلوبية مهمة: إن توزيع الضمائر الشخصية، وأسماء الإشارة، وضمائر الملكية، والظروف، وحركات إعراب الفعل والأسم وتكرارها ليعطي القياس للاختلافات الأسلوبية (تودوروف 1972). وتعد هذه الاختلافات الأسلوبية غالباً معالم جنسية. وهكذا، فإن بعض «الشواذات» الظاهرة في استعمال الإشارات الزمانية (مثلاً استعمال كلمة «اليوم» مقترنة بزمان من أزمنة الماضي) لتعد مؤشرات للمقام التخيلي للنص موضوع الحديث.

3- يكون موقف المتكلم إزاء خطابه و/أو إزاء مرجع هذا الخطاب مدركاً من خلال السمات اللغوية، والقاعدية، والقصدية، إلى آخره. ويمكننا أن نميز عدة حالات:

أ - يركز الأسلوب الانفعالي أو التعبيري، في العلاقة بين المتكلم ومرجع الخطاب، على المتكلم. وإن البطل الأكثر وضوحاً هو المثل الذي تعطيه الأصوات النصيبية: «آه!» صوت لا يستدعي الشيء الذي يثير المحب، ولكنه يثير هذا التعجب نفسه عند المتكلم. وينسج الأسلوب الانفعالي أيضاً المجال للمخصوصيات التحوية، وذلك لأنه يتميز عمومياً بأبنية إرداعية.

ب - ولغينا الأسلوب التثميني. ويكون التركيز، في هذه الحالة، بين المتكلم والمرجع على العلاقة نفسها مختلفاً: إن المرجع هو الذي يسلط الضوء عليه. ومكداً هو الأمر في تعبيرات مثل «طالوة جيدة»، «المرأة جميلة».

ج - الأسلوب التثميني. ويحمل المتكلم، في هذه الحالة، تثميناً لقيمة حقيقة

الخطاب، أو يقول آخر هو يحمل تميّزاً للعلاقة بين الخطاب ومرجعه (أو سياقه). ويظهر هذا التثمين خصوصاً من خلال تعابير مثل «ربما»، «بلاشك»، «بيدولي»، إلى آخره. (تودوروف 1972)

4- يسمح التنفيذ الأسلوبي للمتكلم أن يختار بين مختلف المدونات الأسلوبية، وذلك تبعاً لوضع التعبير. ولقد بين لايوف (1966) أن المتكلمين الذين يتحون إلى مجموعة اجتماعية لسانية واحدة يلجأون إلى أساليب مختلفة تبعاً لسياقات المحادثات، وبصورة أكثر تحديداً تبعاً للقصد الذي يعطيه المتكلم لـ «كيف؟» في خطابه. وهكذا، فإن الشخص نفسه يستخدم أساليب مختلفة وذلك تبعاً لتوجهه نحو نظراء أو نحو شخص خارج من مجموعته (مثل الكائن الاجتماعي اللساني الذي يقود الحوار). ولغة نتيجة مهمة لتحليل لايوف تكمن في اكتشاف أن الأسلوب الصلبي هو أيضاً أسلوب منظم ومتردد مثله في ذلك مثل أي مستوى أسلوبي آخر. ويقول آخر، فإن الانسجام الأسلوبي ليس قضية مستوى أسلوبي (مثل الأسلوب الرافقي والذي هو على عكس الكلام «الشعبي»)، ولكنه يتعلق، على الأقل في أوضاع خارج أدبية، فقط بألفة المتكلم مع الأسلوب المتبنى.

- W. Labov, *The Social Stratification of English in New York City*, Washington (DC), 1966; T. Todorov, "Les registres de la parole", *Journal de psychologie*, 3, 1967, p. 265-278; "L'énonciation", *Langages*, 17, 1970, E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, p. 225-289; E. Siankiewicz, "Problems of emotive language", in T.A. Sebeok (ed.), *Approaches to Semiotics*, La Haye, 1964; J. Mukarovsky, *Kapitel aus der Poetik*, Frankfurt, 1967, p. 108-149; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; G. Genette, *Figures*, III, Paris, 1972; b. McHale, "Free indirect discours: a survey of recent accounts", *PT*, 3 (2), 1978; D. Cohn, *La Transparence intérieure*, Paris, 1981.

النظم

VERSIFICATION

إننا نفهم النظم بأنه مجموعة من الظواهر التي تحدد خصوصية البيت . ويمكننا أن نلصق وقائع النظم إلى ثلاثة مجموعات كبيرة: وزن، وقافية، ومقطع شعري . والكل بعد جزءاً من المبدأ نفسه . وهو مبدأ يسمح بتمييز الأبيات الشعرية من النثر: إن المقصود هو مبدأ التوازي الذي يطلب بأن تظهر علاقة لعناصر السلسلة الكلامية في نقطة لاحقة عليها . ويجب أن نميز فيها التماثل الذي يتعلق بالترتيب المكاني فلا يلعب إذن إلا في الشعر المكتوب (تودوروف 1972) . ويستطيع نموذجنا الأطراف في القصيدة المكتوبة أن يتداخل بانسجام . وهكذا هو البيت الشعري الصيني، إنه بسبب أحادية المقطع للمصنوعة الكلاسيكية، فإن التوازي في السلسلة الكلامية، يجد ضمانه في السلسلة الكتابية، ويتناسب كل مقطع - كلمة مع صورة معنوية . ونجد، على العكس من هذا في اللغة اليابانية، وهي لغة متعددة المقاطع، أن البيتين المتماثلين مقطعاً لا يملكان بالضرورة العدد نفسه من الأشكال الكتابية، وذلك لأن عدداً من الصور المعنوية يتناسب مع كلمات متعددة المقاطع (على عكس الأبيات المكتوبة فقط يساعد الأجدية المقطعية للهيراغانية أي التي لا تلجأ إلى أي صورة معنوية، وتجد أد التوازي هو مكتوبها).

إن تميز الوقائع الثلاثة المتضمنة إلى النظم لا يعني، كما هو معلوم، استقلال الوزن، والقافية، والمقطع الشعري . إنها وقائع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، كما يوضح ارتباط بين وقائع النظم والخواص اللسانية الأخرى للمبارة، وخاصة في بعدها الدلالي . ويستطيع التوازي الوزني للأبيات (وفي الحالات القصوى، التماثل الصوتي للقوافي) أن يدخل في علاقة تماثلية أو تناظرية مع البعد الدلالي للقصيدة (جاكسون 1963، ص 46-67) وإن ظاهرة «الاشتقاق الشعري» (جاكسون)، الناتجة عن حدث التشابه بين هالين والتي تمد أملاً كي توحى بقرابة بين كلمتين، لتدخل في هذا الإطار . وإنه لصحيح أن هذه

الإسكانية لا تمثل واقعاً في كل التقاليد الشعرية من غير شك، وإن القصيدة على كل حال لا تعطي التعامل على الإطلاق: إنه يقع على عاتق القارئ أن يبحث عن حافظ مقنع، وعي إلى حد ما، من أجل العلاقة التي يقرنها التوازي (ب. دو كورنيلييه 1986، ص 195) وأنه لمن المهم أن نلاحظ أن هذا اللعب بين النظم والقيمة الدلالية يفترض مسبقاً ستيفن التبادلات الوزنية، واستقلال سماتها القسرية إزاء المضمون التحوي- الدلالي. بهذا النص تكون البنى الوزنية بنى موسومة وتستطيع أن تستخدم البحث عن الحافظ (ريفيه 1981، ص 6) فإن يعرف المرء الدور البتوي (والباتي) للأصوات، فإن هذا لا يعادل دعم وجود «الرمزية الصوتية»، أي التماثل المباشر بين معنى الكلمات وطبيعة الأصوات التي تكونها. وإذا كانت مثل هذه التماثلات الموضوعية توجد عند بعض الشعراء، فلها تماثل دائماً مع نماذج موافقة، والشاعر المعني يعلم بها. ثم إنها لا تجد لها أساساً في اللغة نفسها.

- R. Jakobson, "Deux aspects du langage et deux types d'aphasie", in *Essais de linguistique générale*, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; N. Ruwet, "Linguistique et poétique: une brève introduction", *Le français moderne*, 49, 1981, p. 1-19; B. de Cornulier, "Versifier: le code et sa règle", *Poétique*, 66, 1986, p. 191-197.

1 - التهجوت

تستند معظم للبحور المحصية إلى التكرار المنضبط لسمه أو لعدد من السمات النسابة الأربعة التالية: المقطع، النبر، الكمية، النغمة. أما المقطع، فهو مجموعة صوتية مكونة من صوت يسمى «مقطعي»، ومن أصوات أخرى صوتية غير مقطعية. ويمثل الصوت الأول ذرة المقطع، بينما تشكل الأصوات الأخرى فيه الهوامش. وإن الصوائت في الفرنسية هي التي تضطلع بدور الأصوات المقطعية. وأما النبر فهو تنغيم يتصل بالفترة الزمنية، ويعلو أو يكتفئ الصوت المقطعي والذي يميزه من جيرانه. وتتناسب الكمية مع اختلافات الفترة الزمنية للصوت. وإنها لتضطلع، في بعض اللغات، بوظيفة تمييزية، مع النبر العالي للمقطع: تعرف الصينية أربع نغمات (تودوروف 1972).

إننا نميز إذن، بشكل حادي، أربعة أنواع من الأوزان: المقطعي، والنبري، والكمي، والنغمي. ويستند الشعر الفرنسي والياباني مثلاً إلى المقطعية، أي إلى التكرار المنضبط لعدد من المقاطع. بينما النسق النبري، الموسوم بتكرار عدد محدد من النبرات، فيهم في الشعر الإنكليزي والألماني. وكذلك، فإن النسق الكمي، المؤسس على التناوب المصطب للصوائت الطويلة والقصيرة، يتحكم أيضاً بالشعر السنسكريتي والإغريقي. ولا

يبدو أن الوزن النغمي قد عمل على الإطلاق بوصفه نسقاً وزنياً مستقلاً: إن القيد النغمي، حتى في التصيغة الصينية القانونية، الدلّية شبه (تتأخر نغمي بين بيتي المقطع العناني)، ليضاف ثانية إلى القيد الموضوع على عدد المقاطع (وفي أجناس شعرية أخرى من الشعر الصيني، فإن القيد النغمي لا يوجد على الإطلاق).

إنه لمن الشاذ أن يظهر البيت مبدأ واحداً من هذه المبادئ الأربعة: إن الشعر الإنكليزي، بدلاً من أن يكون نبرياً محضاً، هو شعر نبري مقطعي، وإنه ليكون كذلك على الأقل في الوزن الخماسي الوتدي للشعر العالم الذي لا ينفصل كثيراً أبداً عن العشاري المقاطع، بينما الوزن الرباعي للشعر الصيني (ولصحاكياته العالمية) هو أكثر قرعاً من وزن نبري محض (إن عدد المقاطع التي تشكل بيتاً لتعد أكثر حرية مما هي عليه في الوزن الخماسي الوتدي). ويعد الوضع مماثلاً في الألمانية: نجد في بعض نماذج الأبيات أن عدد الثبرات وحده هو المحصى، بينما عدد الصوائت غير المنبورة بين الثبرين يعد حراً. ولغة نماذج أخرى من الأبيات، مثل الوزن الخماسي الوتدي، ومثل الوزن السداسي خصوصاً، وهو وزن كلاسيكي أدخله كلوبستوك ومارس بهراقة هولدرلان. وإن مثل هذه النماذج لتحصى ليس الثبرات فقط، ولكنها تحصى أيضاً علاقاتها مع المقاطع غير المنبورة. وتبعاً لدراسات فاسباروف (1987)، فإن الأبيات المولفة من أحد عشر مقطعاً، الإيطالية والإسبانية، هي أبيات مقطعية نغمية بوضوح. وعلى العكس من ذلك، فإن ثماني المقاطع الإسباني (والذي هو وزن الشعر الشعبي) ليمد مقطعيًا بشكل جوهري، كما هو البيت الفرنسي الكلاسيكي بجموده، الإسكندردي.

وأخيراً، فإنه على الرغم من وجود روابط ثابتة بين الخواص الساتية للغة ونموذج النظم المفضل في هذه اللغة، فإن معظم التقليد الشعرية قد جربت عدداً من نماذج البيت، وهي نماذج مستوردة في الغالب من لغات أخرى. وهكذا، فإن الشعر الروسي قد تأسس على المقطعية حتى القرن الثامن عشر، ثم تنى بعد ذلك وزناً نبرياً، وربما يكون ذلك لأن هذا الوزن يتطلب سهولة أكبر مع الظواهر الصوتية للغة روسية.

- Etudes générales. E. Sievers, *Rhythmisch-melodische Studien*, Heidelberg, 1912, V Jirmouaska, *Introduction to Metrics, the Theory of Verse*, La Haye, 1966 (édition russe en 1925); S. Chatman, *A Theory of Meter*, La Haye, 1965, W.K. Wimsatt (ed.), *Versification. Major Language Types*, New York, 1972, T. Todorov, "Versificatoin", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; H. Meixhoume, *Critique du rythme, Anthropologie historique du langage*, Lagrasse, 1982, J. Molino et J. Gardes-Tamine, *Introduction à l'analyse linguistique de la poésie*, Paris, 2 vol., 1982.

تستند هوية البيت إلى التكرار المنضبط للموحدات الوزنية الأولية (المقطع، والنبر أو الجزء). وإنما لتحديد بانتهاج الصورة الوزنية، والتي تتجلى بالوقف الوزني، كما نتجلى بالقافية في بعض نماذج النظم. ويمكن للبيت في الشعر المكتوب أن يشار إليه كتابياً، من أن تكون هنا ضرورة لذلك: الأبيات الثلاثة للهايكو الياباني قد سُجِلت خلال عدة قرون على التوالي من غير تحديد خطي. فالبيت لا يوجد إلا بوصفه عضواً في سلسلة (أي يجب أن يوجد الثمان على الأقل)، والسبب لأن تكرار الوحدة الوزنية وحده هو الذي يحدد أملاً لظهورها بوصفها هكذا، وأنه ليسمح إذن بالتحرف عليها وبمطابقتها.

ويكون البيت، في حالة الوزن المقطعي قابلاً للتطابق عن طريق عملية تمديد مقطعي. وفي الحالة المنبورة والكمية للأبيات، فإنه يكون متطابقاً عن طريق تمديد للقياسات، وذلك بما إن هذا التمديد سائر لمد المقاطع المنبورة أو الطويلة. ولقد قام النظم القديم بوضع شرع للقياسات الكمية الأكثر وروداً وذلك عن طريق أسماء كان لها انتشار عريض، وقد طُبق فيما بعد أيضاً على قياسات نبرية (مع مماثلة للطول وللنبر)، بل على بيت مقطعي. وإن القياسات القديمة الرئيسة هي: الوند ۵-، التضعية ۵-، الأيسط ۵-، والأمفيراك ۵- ۵-، والملاكيتل ۵-، والسبونديه - -، والشريبراك ۵- ۵- وتحدد هذه القياسات بدورها نماذج البيت: يتطابق الوند الرباعي الوندّي عن طريق تمديد الأربعة الأربعة.

وإنه على الرغم من الأهمية التاريخية، وخاصة في ميدان انساق الوزن المقطعي، للنظمي (الشعر الإنكليزي، والألماني، والروسي مثلاً)، فإن تحليل الأبيات الحالية والمقطعية، بمساعدة قياسات (الأجزاء) وهو الأمر الذي غُيِبَ من أجل البيت الكمي، ليعتد أكثر فأكثر باعتراصات بوجهها الوزنيون الحاليون. وتصف المصطلحية المستعارة من النظم الكمي (باعتناء الشعراء النافذين الذين حاولوا عملاً بوعي أن يطبقوا الأنساق القديمة) نظم اللغات الأوروبية الحديثة وصفاً سيئاً، سواء كان النظم مقطعياً نغمياً، أم كان بالأحرى مقطعياً محتاً. وهكذا فإن ما نسميه تقليدياً «الوزن الرباعي الوندّي» في الشعر الشعبي الإنكليزي، لا يستطيع أن يستمر بوصفه وزناً لهذا الاسم إلا بإدخال ضوابط استبدالية مضاعفة. وإنه لموصوف ببساطة أكثر بوصفه بيتاً من أربع ضربات، أي أربعة مقاطع منبورة، يفصل بينها متغير من المقاطع غير الموسومة نبراً، والتي يلغي تردها مبدأ نوافقي تكون بفضل المدة الزمنية بين هجستين من الضربات منظوراً إليها بوصفها متماثلة وزناً (آفريدج 1982).

لقد نصب كيبيدي قارعا نفسه في فرنسا ملقحاً عن التحليل الثوري للبيت الفرنسي وقد وصف المقطعية بأنها «تسق غريب» يرتبط بجهل «اللدور الأساسي للنبر في تأليف

البيت» (كيبلي فارغا 1977، ص 75). ولكن كورنيلي، من غير أن يشكك صانعة التحليل الإيقاعي بمساعدة مفهوم الجزء، أو التنبير، كان قد أظهر النسب الإيقاعية، في حلة النظم الفرنسي، والمستخلصة هكذا، لا يمكن أن تختلط مع البنية الوردية للبيت. تلك لأنها بنية مقطعية محضة (ربما يكون هذا باستثناء القافية لأن تتلوه القافية المدكرة / القافية الموحدة) يمكن أن يوصف بوصفه تتلويًا بين قافية يقع النبر فيها على المقطع الأخير وعافية يقع النبر فيها على المقطع ما قبل الأخير). وقد تمت مواجهة هذه الفرضية بالتحليل الإحصائي للوردن الإسكندراني والذي يعود الفضل فيه إلى غاسباروف (1987) الذي يكشف أن البنية النبرية للشعرين يحددها فقط الإيقاع اللساني للفرنسية، من غير إلزامات إضافية (وردية على نحو خاص) تتعلق بترتيب النبر في داخل البيت. وإن التمييز بين النسق الوزني والإيقاع قد أظهره أيضاً عدم تطابق المفاهيم، حيث يوجد موقف (قطع وزني في داخل البيت) ونهاية للبيت من جهة، كما توجد استراحة كلامية (استراحة تحلها البنية النحوية للجملة) من جهة أخرى. وغالباً ما تتميز سلسلتا الوقائع بعضهما. وهكذا الأمر في الشعر البابائي، فالاستراحة الوزنية لنهاية البيت تعد دائماً أيضاً استراحة كلامية، لأن كل بيت بشكل وحدة نحوية منفصلة (في مثل هذا النسق، ليس للاستراحة الوزنية أي حاجة لكي يشار إليها كتابة، والسبب لأنها معروفة تحوياً). وكذلك الأمر في البيت الشعري الكلاسيكي الفرنسي، فإن الوقف (الذي يفصل بين الشعرين) ليمد حدثاً وزنياً تحلقه الاستراحة الكلامية إيقاعاً. ولكن يمكن للمرء أن يجد عدم تلاق للبيتين. ومثال هذا المعادلة، حيث نهاية البيت، مع أنها ملائمة وزناً، إلا أن الاستراحة لم تحلقها. وأخيراً، هناك استراحة كلامية، مثل استراحة نهاية الجملة. وإنما لا تناسب أيضاً بالضرورة مع قطع وزني (وقف أو نهاية البيت).

ويجب تحفيز مكان خاص للبيت الحر. والمقصود بهذا هو مفهوم يبدو متناقضاً في ذاته. فإما أن لا يوجد أي وزن، وفي هذه الحالة لا يوجد نظم. وإما أن يوجد تنظيم وزني، وفي هذه الحالة فإن كلمة «هو» تشير فقط إلى أن التنظيم الوزني لا يترك نفسه كي توصف بمساعدة الأنساق الوزنية المستقرة. وفي الحالة الأولى، فإن نصية أن نعرف إذا كان المقصود هو القصيدة أيضاً أو إذا كان يجب الكلام بالأحرى عن نثر خفائي، يتعلق بمعايير للتطابق مع مفهوم «القصيدة»: إذا كنا نرى في النظم سمة ضرورية للشعر، فيجب الكلام عن النثر. ولكننا نستطيع أن ننظر إلى الأمر كذلك، كما يقترح هذا سينفاسون مثلاً (1957)، وهو أن مفهوم القصيدة هو مفهوم توليفي: يستطيع للنص غير الموزون أن يمد جزءاً من فئة «القصيدة»، بشرط أن يكون في مقدوره الارتباط بسمات أخرى غير تلك التي تشكلت تاريخياً في المدونة للنثر (المعالجة الموضوعاتية، استخدام الصور، أهمية الألفاظ الصرية، التماثلات القاعدية، إلى آخره).

- A. Kibedi Varga, *Les Constantes du poème*. La Haye, 1963; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème" (1957), *Poétique*, 83, 1990, p. 361-389; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; B. de Cornulier, *Théorie du vers*. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; D. Attridge, *The Rhythms of English Poetry*, Londres, 1982; M.L. Gasparov, "A probability model of verse". *Style*, vol. 21, n°3, 1987, p. 322-340.

2 - القافية والمقطع الشعري

لا يقف الوزن بنفسه عموماً عند تحديد شكل خاص للبيت، ولكنه يقيم تكرارات على مستوى العلاقات بين الأبيات. وإن النسقين الرئيسيين للتكرار هما القافية والمقطع الشعري.

للقافية تكرار صوتي يأتي في نهاية البيت. وهي إذن ليست سوى حالة خاصة من حالات التكرار الصوتي، وظاهرة متشعبة جداً في البيت (تجانس صوتي، جناس استهلاقي، إلى آخره) (تودوروف 1972). ومع ذلك، فإن للتكرار الصوتي وظيفة وزنية فقط عندما تحيل القوافي إلى نسق من التكرار المنضبط. وهكذا، فإن الجناس الاستهلاقي (وهو تكرار صوامتي) والتجانس الصوتي (وهو تكرار صائتي. *âme/ âge*) ليس لهما مقام وزني في الشعر الأوروبي الحديث، حتى ولو كانا يمتلكان وظائف إيطاعية ودلالية مهمة. ونجد على العكس من هذا أن الجناس الاستهلاقي في الشعر الألماني والإنجليزي القديمين، كان يشكل مبدأً وزنياً. ونجد الأمر نفسه كذلك في أغنيات الإيماء الفرنسية، حيث يوحى بالشعر الصوتي القافية بالمعنى الحديث للكلمة.

نوجد، كما هو بدهي، أنساق وزنية من غير قافية، وذلك مثل الشعر اللاتيني الكلاسيكي أو الشعر الياباني أيضاً. وثمة تقاليد شعرية أخرى تعرف أنساقاً وزنية ذات قافية وأنساقاً أخرى من غير قافية، ومثال هذا الشعر الإنكليزي-الذي، إلى جانب الأبيات المقفاة، يعرف الأبيات البيضاء (الستعملة خاصة في الشعر الدرامي)- أو الشعر الألماني. ويمكننا أن نميز عدداً من المنفريات في القافية. وكل منفير منها يسمح بإنشاء ضرب من التصنيف.

ومثال هذا إذا أخفنا هوجة التشابه بين المثاليتين الصوتيتين المتلاصقتين بوصفهما منفيراً، فإننا نستطيع أن نميز مثلاً بين القوافي الفقيرة حيث يكون الصائت المنبور وحده متطابقاً ولكن خبر متبوع بأي صامت (*moi / roi*)، وبين القوافي الكافية حيث يلتقي الصائت المنبور والصوامت التي تتبعه (*cheval / égal*)، وبين القوافي الغنية حيث يوجد، بالإضافة إلى الهوية الحاضرة في الإيقاع الكافي، هوية للصائت أو للصوامت التي تسبق

(cheval/ nval) ، وأخيراً بين القوافي التصريمية ، وذلك عدم كون الصلوات السابق متطابقاً أيضاً (ressentir/ repentur) (تودوروف 1972) .

يعطينا متغير مكان النبر ، من بين أشبه أخرى ، التمييز بين قوافي **المفتوحة** (في متبوعة المقطع الأخير) ، حيث يقع النبر على الصلوات الأخير ، والقوافي **المستترة** (في مقابلة المقطع الأخير) ، حيث يقع النبر على الصلوات ما قبل الأخير .

وثمة عامل آخر للتصنيف . وهو عامل مهم على مستوى تنظيم **المقطع الشعري** . وهذا العامل هو التوليف بين القوافي . وبفضل المبدأ العام للتكرار ، فإن **طبيعة** مثل هذا التوليف ليست ممكنة إلا انطلاقاً من الرباعية (وحدة دنيا تسمح بتكرار **تتبعين**) . وهكذا ، فإننا نميز بين القوافي **المسطحة** التي تتابع في النظام مثل "aabb" ، وبين القوافي **المائلة** مثل "abba" ، وبين القوافي **المقاطعة** مثل "abab" (تودوروف 1972) .

وأخيراً ، فإننا نصف القوافي أحياناً تبعاً للعلاقة التي تقيمها مع **البنية الشعرية** للعبارة . وهكذا ، فإننا نجعل القوافي **القاعدية** ، أي تلك التي تتفق فيها أشكال المقطع ، متطابقة ، متعوضة مع القوافي **المضادة للقواعد** . وكذلك نعارض أيضاً القوافي **التي** حيث يثير التقارب الصوتي الانطباع بقرب الدلالي ، مع القوافي **المضادة للدلالات** ، يستدعي التقارب نفسه وضع التناظر موضع البداهة . هذا ، وإن الغاية **الملبسة** ، **الموجودة** على هوية الكلمة الصوتية وعلى اختلاف المعاني ، مثل قولنا : *tombeir tombe/vers la tombe* (كأن نقول في العربية : وأبنت النخس قد ذهبوا إلى من عنده ذهب) ، فإن هنا وعلى حالة متطرفة لغافية مضادة دلالية (تودوروف 1972) . وإن التمييزين «**الغافية المضادة لقاعدية**» و«**الغافية المضادة دلالية**» ليسا مع ذلك تمييزين محيدين : أن نجعل كلمة **تتبعين** شكل كلامي ، فإن هذا لا يمد حركة مضادة قاعدية ، وذلك لأننا نقف على **تتبعين** فائدة من تعارض ملائم قاعدية . وكذلك الأمر بالنسبة إلى **قافية موجبة** ، فإنها ليست مضادة دلالية ، وذلك لأن التباين الدلالي يظل واقعة **مطلقة** هو الأمر بالنسبة إلى الهوية . وإنه لمن الأفضل إذن الكلام من قوافي **تحقق صوتية قطعية** (أو دلالية) ومن قوافي **تحقق تعارضاً قاعدية** (أو دلالية) .

إن إخضاع تكرار نموذج للتوليف الخاص للمقادم بمطبي كلاً ولادة لوحدة ملائمة عليها ، مثل الرباعية . وإن المقصود هنا ، هو حالة خاصة من حالات **المقطع الشعري** ، المؤسس على التتابع المنضبط لعدد من الأبيات . ويستلزم تطابق المقاطع الشعرية في قصيدة **العرش** على تكرار ملائم : إن المقصود حالياً هو صورة القوافي نفسها ، أو الوزن ، وأحياناً فقط عدداً ثابتاً من الأبيات .

وإذا كانت للأبيات التي تولف القطعة العدد نفسه من القياسات ، فإننا نتكلم عن **قطعة**

متماثلة الوزن. وأما الحالة المعاكسة فنسميها متغايرة الوزن. ولإننا لنميز المقطوعات أيضاً تبعاً لعدد الأبيات التي تكوتها، ومن هنا فقد جاءت التسميات: ديستيك (بنتان متكافئة)، المعنى في الفرنسية. «متر»، مقطع شعري ثلاثي، مقطع شعري رباعي، إلى آخره. واللامزة، فليست شيئاً آخر سوى تكرار المقطع نحواً تكراراً مطابقاً (تودوروف 1972).

ونخفض المقطع في الشعر المعنى إلى قانون التكرار نفسه الذي تحضه الأبيات ولقد يعني هذا أن المقطع لا يكون مطابقاً إلا انطلاقاً من التكرار الثاني. وكذلك الأمر الشعر المكتوب، فإن فكرة القصيدة ذات المقطع الوحيد لا معنى لها. ومع ذلك، مادام الشعر المكتوب يمتلك الإمكانية لكي يميز مجموعات تحتية عن طريق أدوات طبع محضة، فإن الشعراء لم يحدوا مجبرين أن يخفضوا إلى قانون التكرار لكي يفسحوا لصاندهم إلى وحدات تحتية. أما وقد قبل هذا، فإن التقسيم التحتي عندما لا يعود مؤسساً على تكرار بنية مقطعية متطابقة، فإن الأمر سيفضي بنا إلى شبه مقطوعات يحسن بنا تسميتها «أقساماً».

عندما يكون توليف الأبيات، وبشكل احتمالي توليف المقاطع (أو الأقسام) مفتوحاً فإننا نصل إلى أشكال ثابتة من النظم. فلفظنا مثلاً «الأدورية» (وهي قصيدة غنائية مبنية على قافيتين، وتكون اللازمة فيها مأخوذة من الوسط ومن النهاية)، ولدينا الموشح الغنائي الفرنسي (وهو يتميز من الموشح الألماني الذي هو قصيدة مكونة من قطع، ولكنه ليس شكلاً ثابتاً، والسبب لأن عدد المقاطع ليس محدوداً)، وهو يتألف من ثلاثة مقاطع متماثلة القافية، ومتشاكلة الوزن، ومن بيت الإهداء في غائمة القصيدة، أو أيضاً من سورتيه (متشاكلة من 14 بيتاً متضمناً في 3-4 أو في 4-4-2). ولا يكون الشكل الثابت مع ذلك مؤسساً بالضرورة على ترسيمات القافية أو المقاطع: بتشكيل الهايكو الياباني من تسلسل بسيط من ثلاث أبيات (5)، 7 و 5 مقاطع من دون قافية. ولقد تشكل في القرن السابع عشر بانفصال الأبيات الثلاثة الأولى من شكل ثابت آخر، أكثر طولاً، ويسمى «واكاه» (أو نانكا)» ومن بنية 5، 8، 5، 7.

- O. Brik, "Zvukovye povtory", Michigan Slavic Materials, 5 (= O.M. Brik, Two Essays on Poetic Language), Ann Arbor, 1964, W.K. Wimsatt, "On relation of rhyme to reason", The Verbal Icon, Lexington, 1954, p. 153-166, P. Delboulle, Poésie et sonorités, Bruxelles, 1961; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972. Quelques traités et études consacrés à la versification française. M. Grammont, Le Vers français, 3 tomes, Paris, 1949, 1951, 1955; M. Grammont, Petit traité de versification française, Paris, 1960; J. Suberville, Histoire et théorie de versification française, Paris, 1956; W. T. Elwert, Traité de versification

française, des origines à nos jours, Paris, 1965; F. Deloffre, Le Vers français, Paris, 1973; R. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Majlarmé, Paris, 1982.

3 - مقاربات نظرية

يجب على دراسة الأوزان أن تتميز من دراسة إنشاء الأشعار. فهذا التمييز يظهر حدود كل تحليل سمعي للنظم، والذي يستعمل أحياناً كتابية تسمح بتعثيل بصري مفصل لدنق الكلام (الكلام المرئي)، ولأدوات تسجيل أخرى: إننا نجد هنا اختلافاً بين البيت وتنفذ البيت في الوقت نفسه، واختلافاً بين الوزن والإيقاع (تودوروف 1972). ومادامنا قد أقروا هذا، فيجب أن لا نخلط المتغيرات الفردية في إنشاء الأشعار مع مانسيه «العناصر الاختيارية للنظم» والتي حللها أيضاً الشكلانيون الروس. ولقد أظهر رومان جاكسون الذي يستطيع أن يضطلع به توزيع السلسلة الكلامية إلى كلمات، وذلك في داخل الترسيم الوزنية: إن دند القبلات الأربعة في الروسية لا يدرك بالطريقة التالية إلا والنبر واقع على بداية أو على نهاية الكلمات. وفي الواقع، فإن مفهوم العناصر الاختيارية نفسه يطرح سؤالاً صعباً يتصل بالعلاقات بين البنية الوزنية للأبيات، وبنيتها الإيقاعية (بعد استقلال الاثنين واحداً من مصادر تعقيد البنية الشعرية) وعلاقتها مع الإيقاع اللساني للغة ما. فإذا كان التمييز، في نسق مقطعي - نشمي، بين الوزن والإيقاع بعد أحياناً صعب الإنشاء، فهو على العكس من ذلك لا يطرح مشكلة في نسق مقطعي محض لا يضطلع فيه الإيقاع اللساني بدور شعري كما هو بدهي.

لقد أدخل الشكلانيون الروس (جاكسون، توماشفسكي، إيفانباوم، جيرمونسكي) التحليل التنبوي في الدراسة الوزنية. ونجد من بين المقاربات المتفرقة نموذج «التحليل الاحتمالي»، والذي يعود الفضل فيه إلى توماشفسكي. ولقد تبين أنه خصص على نحو خاص، ولا سيما في ميدان الوزن المقارن، وعامة أن معالجة المنهج قد تيسرت بشكل واسع واستدقت بفضل حسابات الحاسوب. ولقد تأسس هذا المنهج على مبدأ تكرار ورود النبر في وضع ما للقصدية إزاء تكرار الورد لهذا النبر نفسه في الوضع نفسه خارج الشعر (أي بفضل السمات الإيقاعية للغة). ولقد سمح هذا المنهج بالتمييز بوضوح بين أنساق وزنية مطعمية وأنساق نبرية نسيبة.

ولا تزال فائدة التحليل الإحصائي في مكان آخر. إذ ثمة سؤال مهم يكمن في معرفة مقام الوزن. فالمقاربة التقليدية ترى فيه نسقاً من الضوابط التوافقية الواضحة، حتى وإن كنا نقل أن هذا النسق من الضوابط ليس مستقلاً عن اللغة، وذلك لأن كل الكلمات لا تتسم بالطريقة نفسها مع تمولج الضوابط عنه، إذا لم تكن للثقافة موجودة في الشعر الياباني،

مربما يكون هذا لأن كل الكلمات في اليلبية تنتهي أما بخمسة صواتات "e, a, o, u, I"، وإما شبه الصاتات "n". وكذلك، فلقد قارنا غالباً الوزن المقطعي في الشعر الفرنسي من وجود النثر السهلي الإيجباري في الفرنسية، بينما في الألمانية مثلاً، فإن النثر أكثر تحركاً ومادام هذا ممكناً، فإن المنهج الإحصائي يمثل مساعدة عظمى لإنشاء الفارق بين الظواهر الإيقاعية التي يعود وجودها إلى البنية اللسانية والظواهر التي تستند إلى الوزن خصوصاً. ويقول آخر، فإنه يساعد في التمييز بين الإيقاع اللساني - الثابت شعرياً والذي لم نمد للشاعر عليه حسنة - والإيقاع الذي يحدده الوضع الوزني. وهناك، أخيراً، الإيقاع الفردي للشاعر والذي تكون علاقاته المعقدة مع الإيقاع اللساني والنسق الوزني مكاناً للمخلوق الإيقاعي (والوزني بشكل احتمالي).

إن المنهج البنوي هو منهج تحليلي ووصفي في جوهره. ولقد حاولنا، في طاءة القواعد التوليدية، أن نطور وزناً توليدياً، أي أن نطور وزناً توليفياً وتفسيراً. ولقد أعطى مثلاً كل من م. هاله و.س. كاسير وصفاً جديداً للوزن الحماسي الوتدي الإنكليزي. وقد التزم، في فرنسا، كل من "ليسون" و"رويو" بالطريق نفسه، وقد حاولا تطوير نموذج توليدي للوزن الإسكندراتي. هذا، وإن الوزن التوليدي لينقل في ميدان الوزن المفترضة التي هي مفترضات القواعد التوليدية بالنسبة إلى اللغة، وخصوصاً فكرة الكفاءة والأداء: كما إن المتكلم بلغته الأم يستطيع أن يميز بين جمل قاعدية وجمل غير قاعدية في لغته من غير أن يكون واع بالضوابط التي تسمح له بذلك، كذلك فإن القارئ الخبير بالشعر الفرنسي والإنكليزي، إلى آخره، لهو من المفترض أن يكون قادراً أن يميز بين أمثلة مقبولة وأمثلة غير مقبولة للوزن من غير أن يمتلك بالضرورة معرفة واعية بالضوابط المتناسبة. و انطلاقاً من هذه البديهيات، فإن هاله وكاسير قد طورا نموذجاً أنيقاً جداً للوزن الخماسي الوتدي في الإنكليزية. وهو نموذج يستند فقط إلى مسلمة البنية الوزنية المجردة والمولدة من ضابطين من ضوابط التناسب (تسمى أيضاً ضوابط الإنجاز). ولكن الفرة الكبرى للنظريات التوليدية في اقتصادها للضوابط وخصوصاً في قابليتها للانتقال وهكذا، فقد ظهر بسرعة كبيرة أن نسق هاله وكاسير (بما في ذلك التحسينات التي حملها إليه مؤلفون آخرون، وخاصة بول كيلرسكي الذي، إلى هذا اليوم، اقترح من غير شك التحليل التوليدي الأكثر تمقيداً والأكثر دقة) لا يولد كل الخطوط التي تعد مقبولة في نظر القارئ المؤهل في الشعر الإنكليزي و فقط في هذا الشعر: إنه يولد أبياتاً يرفضها كل قارئ، ويمالغ أبياتاً يرفضها غير مقبولة بينما القراء يرون أنها صحيحة تماماً (أتريدج 1982). وليس هذا هنا، كما هو بصحي، اعتراض أولي على المنهج التوليدي، والسبب لأن يمكن تحسين النظرية بغية الوقوف على حدى الشعراء والقراء. ومع ذلك فيمكننا أن

نسال أنفسنا إذا كان قياس الكفاءة اللسانية قابلاً للنقل إلى ميدان الوزن، والذي هو بعد كل شيء ليس ميدان العروض اللساني: كما يبين ذلك تعايش عدد من الأنساق اللسانية الخاصة لمبادئ مختلفة في بعض اللغات، فإن الوزن، وإن كان يستجر فائدة من السمات الصوتية للغة، هو بالنسبة إلى الجوهرى منه تواضع أدبي، أي إنه يستخدم مؤثرات مسيطرة عليها وعياً بفضل المعرفة الواضحة للنسق الوزني المطبق. ومن غير الانتصار لفئة في الخصومة حول فطرية البنى اللسانية الأساسية، فإنه يبدو من الحصاد، حتى يثبت العكس، القبول بأن «الكفاءة الوزنية» هي في جوهرها «كفاءة» تقنية مكتسبة، ولدت من معايشرة النصوص الشعرية، أي ولدت من استبطان مجموعة من الانتظارات التكرارية، وذلك على الطريقة التي يكتسب بها موسيقى أو هاو للموسيقى ومكوّن في النسق النغمي الغربي، «كفاءة» في إنتاج القطع الموسيقية ومعرفتها وهو يستخدم ضوابط النسق التناغمي.

لقد تمت ملاسة دراسة الوزن، حديثاً، من خلال منظور إداركي. وعلى عكس المقاربات الأخرى، فإن المنظور الإدراكي يركز على السمة الوظيفية للنظم. ف «ب. دو كورنيليه» (1982) إذ وجد ثنائية القانون النفسي الذي اقترحه «ميلر» (1956)، والذي تبعاً له يتقلب حد الإشباع للذاكرة في العمل حول سبعة عناصر (مهما كانت)، فإنه قد نسر ضرورة وجود الوقف في الوزن المشري والإسكندراني، وذلك لأن «المعرفة الفطرية والأكيدة للعدد المقطعي الدقيق في الفرنسية تعد معرفة محدودة بشماني مقاطع أو بأقل من هذا، وذلك تبعاً للأجناس». وقد شرع في وقت قريب أكثر كل من «غريمو» و«بالدوان» (1993) بتحليل المقاطع الشعرية من خلال المنظور نفسه، وقد حللاً، بصورة أدق، ترسيمات القوافي. ففسرنا بهذا الاستعمال الكثيف للقوافي المسطحة ولمختلف توليفات القافيتين في بناء المقاطع الشعرية عن طريق مبدأ الاقتصاد الإدراكي. وإن هذه الدراسات، التي ليست إلا في بدايتها، لتعمم أحياناً بشكل مفرط وذلك إذ تجعل من «القوانين» الإدارية للنظم بدهيات على قاعدة المعطيات الخاصة جداً ثقافياً بغية تبرير اللغة المعرفية العمياء. ولكن المقاربة الإدراكية تشكل من غير اعتراض نموذج التفسير الأكثر وعداً، وذلك لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يقدم تفسيراً، والسبب لأنه بعيداً عن تنوع الأساق الوزنية المبنية في العالم، فإننا نلاحظ أن كل شيء يأخذ بالحسبان بعض الحدود المشتركة المتعلقة بمدد العناصر الملائمة التي يجب معالجتها إدراكياً بغية مطابقة البنية الوزنية التي نحث فيها. وقد كان للنموذج المؤسس على القواعد التوليدية تشلات تولدية له أيضاً، ولكن بينما كان مضطراً أن يجعل بدهياً وجود النبي العميقة والتي يبقى وضعها الذهني حتى للحظة وضعاً افتراضياً بشكل واسع، فإن التفسير الذي اقترحه المقاربة الإدراكية بقف

بنفسه عند حدود إجراء نداء لقيود نفسية عامة موثقة من قبل بشكل واسع في مبادئ أخرى، وذلك لأنها مرتبطة في جوهرها بوظيفة ذاكرة العمل.

■ المقاربة البنوية والإحصائية:

B. Tomachevski, O stikhe, Leningrad, 1929 (cf. Les extraits traduits en français dans Théorie de la littérature, Paris, 1965); W.L. Schramm, Approaches to a Science of English Verse, Iowa City, 1935 (présente l'approche acoustique), W.K. Wimsatt et M.C. Beardsley, "The concept of meter: an exercise in abstraction", PMLA, 1959, p. 585-598; R. Jakobson, "Linguistique et poétique" in Essais de linguistique générale, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972. R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; M. Tarlinskaja, English Verse: Theory and History, La Haye, 1976; "New Metrics", numéro spécial de la revue Style, vol. 21, n°3, 1987.

المقاربة التوليدية:

M. Halle et S.J. Keyser, "Chaucer and the study of prosody", College English, déc. 1966, p. 187-219; M. Halle et S.J. Keyser, English Stress: Its Form, Its Growth, and Its Role in Verse, New York, Evanston, Londres, 1971; J. Roubaud, "Mètre et vers", Poétique, 7, 1971, p. 354-275, P. Lusson et J. Roubaud, "Mètre et rythme de l'alexandrin ordinaire", Langue française, 23, 1974, p. 41-53; P. Kiparsky, "The rhythmic structure of English, verse", in linguistic Inquiry, n°8, 1977, p. 189-247; pour des critiques de l'approche générative, W.K. Wimsatt, "The rule and the norm. Halle and Keyser on Chaucer's meter", College English, 31, 1970, p. 774-88; M. Barnes et H. Esau, "Gilding the lapses in a theory of metrics", Poetics, 8, 1979, 481-487; D. Attridge, The Rhythms of English Poetry, Londres, 1982.

المقاربة الإدراكية:

G. Miller, "The magical number seven, plus or minus two: some limits on our capacity for processing information", Psychological Review, 63, 1956, p. 81-96; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; M. Grmard et L. Baldwin, "Versification cognitive: la strophe", Poétique, 95, 1993, p. 259-276

الزمن في اللغة

TEMPS DANS LA LANGUE

إن النظريات وعلوم المصطلح المتصلة بالزمانية اللسانية تعد متنوعة ومتناقضة إلى درجة أننا فضلنا معها إعطاء تمثيل شخصي للقضية - ونحن نشير، أثناء ذلك، إلى هذه العلاقات مع وجهات نظر أخرى وعلوم أخرى للمصطلح. وبما إنه، من جهة ثانية، ثمة فيض من الأدب حول الموضوع، فإن فهرسنا ستدفع بالاصطفاء إلى حد التحيز.

إن موضوع هذا الفصل ليس هو المتصور القاعدي، المسمى «temps - زمن» في الفرنسية (وسيكث هنا من الآن فصاعداً «ز - ق» زمن قاعدي)، و«tense» في الإنكليزية، و«Tempus» في الألمانية، والذي يستخدم في جميع مختلف أشكال الفعل التي لا تنحصر إلا بواسطة الشخص: إن «يفعل» و«نفضل» ينتميان إلى «ز - ق» واحد، وهو ما يسمى «الحاضر الإخباري». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كي يفعل» و«كي تفعل» اللذين ينتميان إلى «نصب الفعل في صيغة الحاضر». ولكن لن يكون المقصود أكثر هو الزمن، المسمى غالباً الزمن الواقعي أو الموضوعي، والذي يتدخل في علوم الطبيعة، والذي ليس هو أيضاً بالزمن المعاش، أي الزمن الذاتي، والذي هو موضوع علم النفس. فما يهمنا هو الطريقة التي تتمثل فيها التجربة الإنسانية للزمن من خلال التنظيم اللساني للمعارف - وإنها لتكون بأدوات أخرى غير الأزمنة القاعدية.

(ملاحظة: ستلاحظ الالتباس الذي يعطي اسم «زمن» للأزمنة القاعدية، ولمجموعات الأزمنة القاعدية في الآن ذاته: إننا نتكلم عن الزمن «الحاضر» الذي يجمع الزمن القاعدي «الحاضر الإخباري» والزمن القاعدي «نصب الفعل في صيغة الحاضر». وهذا الجمع للأزمنة القاعدية في زمن يصلب تجمعها في الطريق: نحن نضع في الطريقة «الإخبارية» عينها الأزمنة القاعدية: «الحاضر الإخباري» و«المضارع الإخباري». ويبدو كل رمز

قاعدي، من خلال هذا المنظور، وكأنه تقاطع لزمان ولطريقة. وإن مثل هذا التصنيف لهو قابل للتطبيق على اللغات الهندو-أوروبية، وخاصة القديمة، ولا معنى له بالنسبة إلى اللغات الأخرى).

لنأخذ مثلاً الجملة التالية، المسجلة «ج»، والتي تستطيع أن تبدأ قصة الإمرال العسكري لحزيران. 1944 «في 6 حزيران عند الفجر، كانت الناقلات الأولى للقوات المسلحة قد عادت قبلاً إنكلترا منذ عدة ساعات، وبعضها قد غادر منذ الفجر» ويصنف في فئات ثلاث الإلماحات إلى الأزمنة المتضمنة في «ج».

أ- تشير «ج»، من جهة، بواسطة تأريخ محدد «في 6 حزيران عند الفجر»، وبشكل أكثر غموضاً أن الزمن القاعدي هو زمن في الماضي، أي الفترة التي هي في العبارة، والتي تشكل «موضوعها الزمني». وسنلاحظ أن هذه الفترة ليست هي تلك التي تنموضع فيها الحوادث المقدمة، أي انطلاق القوات المسلحة الأولى، وهي أحداث سابقة في تسلسلها التاريخي على الموضوع، ولكنها ضرورية لوسم اللحظة التي تحدثت عنها، فجر 6 حزيران. وسنقول تشكل هذه الأحداث، بالتعارض مع الموضوع، «السيرورة»، وهي كلمة عامة جداً وموجهة أيضاً لتغطية الحالات التي يكون القصد منها حالة مثل «في 6 حزيران عند الفجر»، كان رومل غائباً عن فرنسا منذ عدة أيام». وتعد السيرورة في مثلنا ممثلة في المركز النحوي لـ «ج» (أي في مجموعة المسند إليه «الناقلات الأولى...»). وفي المجموعة الكلامية «كانت قد غادرت...»، ثم إن تقديم الموضوع ليعد هامشياً نحوياً.

ب- وهناك إشارات زمانية أخرى تتعلق بالسيرورة. فهذه الإشارات تكون في «ج» متموضعة بشكل مطلق في داخل المسند إليه والمسند. وهكذا، فإن الصفة «الأولى» تعد جزءاً من مجموعة المسند إليه، وتستخدم في الكشف عن عنصر من عناصر الواقع بموضعة في سلسلة لتسلسل الأحداث. أما ما يتعلق بالتعابير «منذ عدة أيام»، «منذ الأمس»، فإنها تحدد السيرورة زمانياً (مفادرة إنكلترا) والتي يكون العامل فيها مشأراً إليه بالمسند إليه. وسنرتب أيضاً في الفئة نفسها تتابع الحاضر والغياب الذي يستلزمه الفعل «غادر»، وهو تتابع يشكل مركز الحدث الموصوف نفسه.

ج- وتتمثل الفئة الثالثة بالعلاقة القائمة في «ج» بين المؤشرات الموضوعانية (أ) والسيرورة (ب). وتسم هذه العلاقة باختيار زمن قاعدي مركب (الماضي التام) وباختيار الظرف «قبل». وتستلزم هذه الاختيارات أن تكون السيرورة (ب) سابقة على اللحظة التي نتكلم عنها «الجملة - ج»، أي سابقة على موضوعها الزمني (أ)، ولكن نتائج السيرورة تتبع هذه اللحظة وتسمها: إننا نصف فجر 6 حزيران بقولنا إنه يتبع انطلاق العوامة.

1 - توسع الإشارات الزمانية الموضوعاتية (أ)

إن الإشارات التي هي من النموذج (أ)، حتى عندما تكون محددة المكان محوياً (هي «ج»، هي في جوهرها، تكون على رأس الجملة)، فإنها تمتد دلاليّاً إلى كامل العبارة، وذلك بما إنها تقيم موضوعها. وإنا نجد تأكيداً لهذا في ظواهر متنوعة فلنقارن العبارات «في الصباح، أنا أعلم»، «أنا أعلم في الصباح». نجد في العبارة الأولى أن المؤشر «الصباح» هو من نموذج (أ). والجملة مقدمة بوصفها وصفاً لنشاطاتي الصباحية، وكأنها تجيب على السؤال «ماذا تفعل في الصباح؟». وهي بهذا لا تدع مجالاً بأي شكل من الأشكال إلا لكي نسمع أنا لا أعلم في أوقات أخرى (إن ما نستطيع أن نحملنا نسمعه أنه، في الصباح، لا أفعل شيئاً آخر سوى العمل). والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العبارة الثانية. هنا يعد «الصباح» عنصراً من عناصر المسند، ويساهم في وصف السيورة. وأما الموضوع الزمني، فمشار إليه بشكل غامض جداً عن طريق الزمن القاعدي الحاضر. ويمكن أن يكون القصد مثلاً، هو المكان المعطى للعمل في الجدول الزمني الحالي (إجابة على السؤال «متى تعمل أنت؟»). وإنا لفهم حينئذ أن الجملة إذا لم تكن متممة، فإنها تستطيع أن تدع المرء يفهم أنني أعلم في الصباح فقط.

ولمة تمثيل آخر للظاهرة نفسها: لدينا التباس في عبارة مثل «في السنة الماضية كانت سيارتي زرقاء». وإنها تستطيع أن تعني: (أ) أن المتكلم قد غير السيارة منذ سنة، أو (ب) أن السيارة قد غيرت اللون. ويأتي هذا التباس من أن مؤشر التسلسل الزمني «السنة الماضية» يصلح بالنسبة إلى الجملة كلها، والتي تعبر عن الموضوع الزمني، وليس بالنسبة إلى المسند وحده. وإنه ليتم إخبار السامع عن حالة معينة لأشياء من السنة الماضية، ومن الممكن أنه يجب فهم التعبير «سيارتي» بالعلاقة مع هذه الفترة (=السيارة التي كانت عندي في السنة الماضية)، ومن هنا يجيء المعنى (أ) (ولكن يبقى من الممكن أيضاً أن يفهم التعبير بالعلاقة مع اللحظة الزمنية للكلام، وإنه يشير إذن إلى سيارة المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، ومن هنا يأتي المعنى (ب)).

2 - التوضيح الزمني للموضوع وللسيورة

ويمكن للمؤشرات الدالة على الموضوع (أ) كما يمكن للمؤشرات الدالة على السيورة (ب) أن تحتوي على التوضيح الزمني: إننا نستطيع أن نوضح في الزمن الفترة التي نتكلم عنها والأحداث التي تستخدم في إبرازها (إن الجملة «ج» إذا أعدت مثلاً في الأعلى، فقد بينت أن هذه التوضيحات تستطيع أن تكون مختلفة). ولتنفيذ هذا الاستدلال،

سيكون من الممكن، نظرياً، أن نكتفي بالإشارة إلى التواريخ. وفي الواقع، فإن العبارات في كل اللغات، حتى وإن كانت تحمل تواريخ، فإنها توضع أيضاً المؤشرات التي نقلها إزاء تمييز الماضي، والحاضر، والمستقبل (وهذا ما تفعله «ج» بما إن فعلها هو الفعل الماضي بالنسبة إلى الزمن القاعدي). وهذا ينطبق طبعاً على اللغات، مثل الفرنسية، والتي تشمل على زمن قاعدي يتناسب مع هذه العصور الثلاثة. ولكن هذه هي الحالة أيضاً بالنسبة إلى تلك اللغات، وهي جد كثيرة، والتي تميز الأزمنة القاعدية فيها الماضي وعدم الماضي فقط. وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى تلك اللغات، مثل العربية الكلاسيكية، التي لا تميز العصور على مستوى الفعل، والتي يستطيع فيها الشكل الفعلي نفسه أن يعني «أكتب»، «لا أزال أكتب»، «سأكتب». ويستلزم فهم العبارة دائماً أن نوضع ما نقول في سيرورة من سيروراتها، والتي يبدو أن التمييز فيها يشكل عمومية لسانية، بعض النظر عن تعيّناتها القاعدية.

فالقول إن اللغة تفرض على المرء أن يرى جريان الزمن من خلال التعارض بين الحاضر، والماضي، والمستقبل، فهذا يعني أن نقول في الوقت نفسه إنها تحيل، بشكل جوهري، إلى فعل الكلام، أو هي بقول آخر تقدم العالم إزاء الكلام. والحاضر في الواقع، سواء كان يشار إليه بالزمن القاعدي أم بالظروف مثل «اليوم» أو «الآن»، فإن هذا يكون دائماً في اللحظة التي نتكلم فيها (وعلى وجه التحديد، هذه فترة تمتد على وجه الاحتمال طويلاً جداً، ولكنها تقدم بوصفها جامدة للحظة التي نتكلم فيها). وبالتماثل، فإن الماضي والمستقبل يمثلان فترات تستثني هذه اللحظة، وإنها لتوضع إما قبلها وإما بعدها. وهذا يعني أن المفاهيم اللسانية للحاضر، وللماضي، وللمستقبل، هي مفاهيم إرشادية، وأنها لا تأخذ قيمها إلا إزاء وضع الخطاب. ولقد طور بنفيسيت على نحو خاص الفكرة التي تقول إن اللغة تسقط على العالم شبكة زمانية تتأسس على نشاط الكلام نفسه. وإنه ليحدد مع ذلك هذا التأكيد بواحد من الاستعماليين اللذين كما يرى، تكون اللغة فائلة لهما، أي الخطاب. وهذا يعني «وجود تعبير يفترض أن هناك متكلماً وسامعاً، وأن القصد عند الأول هو التأثير في الآخر». وإنه ليقبل في الاستعمال الثاني أن المتكلم يحاول أن يمحو التاريخ من كلامه بالذات - التاريخ بوصفه مصطلحاً يجمع قصة التحيل وقصة المؤرخين في الوقت نفسه - ولم يعد بإمكان هذا النموذج من التعبير، الذي يحذف أو يميل إلى ذلك. أن يشتمل على التمييز القائم على الماضي، والحاضر، والمستقبل. وقد كان للأزمة القاعدية حينئذ وظيفة وحيدة تتجلى في تمييز ما قبل الأحداث وما بعد الأحداث بعضها إزاء بعض. ولقد يعني هذا إذن أنها تشكل نسقاً مختلفاً تماماً عن نسق الخطاب، الذي لا ينظم بالعلامة مع لحظة الكلام. وكما يرى بنفيسيت، فإن مدونة الأزمنة القاعدية، في الفرنسية، هي

مدونة مختلفة في النسقين. فالماضي البعيد، مثلاً، الذي لا يشتمل على أي فكرة عن الماضي، ولكنه يقدم الحدث في انبثاقه البسيط، فإنه لا ينتمي إلى التاريخ وكذلك، فإن الأزمنة التي هي المستقبل، والماضي القريب، والحاضر لا تنتمي إلا إلى الخطاب فإذا التفتيحاً في نص تاريخي، فإن هذا يكون من خلال قيمة مختلفة: الحاضر إما أن يكون كلي الزمن، وإما أن يكون حيزاً «الحاضر التاريخي»، وهذا تنوع من تنوعات الماضي البعيد أما المستقبل، فإنه يسمى اللاحق كما في «في 1770»، تزوجت ماري انطوانيت من لويس السادس عشر، وأنجبت منه طفلتين».

ولقد بنى المنطقي ريشا نباش، لكي يقدم موضوعة الأحداث عن طريق الأزمنة القاعدية، نسقاً يميز علاقاتها مع التعبير، وسواء كان هذا بغية موضوعة ما سميناه الموضوع (أ)، أم كان ذلك بغية موضوعة ما سميناه السيروورة (ب). وبالنسبة إلى ريشنباش، فإن موضوعة الحدث عن طريق اللغة ليكمل ثلاث نقاط تدخل (والتي تستطيع على كل حال أن تكون ممتدة بشكل تكون معه فواصل زمنية). فـ(ك) تمثل لحظة الكلام، و (م) تمثل (نقطة المرجع)، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (ك)، والتي يمكن أن تتزامن معها، سابقاً أو لاحقاً. وهناك أخيراً (ح) وهي تمثل لحظة الحدث، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (م). ويمكن لكل زمن قاعدي، بغض النظر عن نوع اللغة، أن يتميز بنظام من التعاقب يؤسس بين هذه النقاط الثلاث. وهكذا، بالنسبة إلى الماضي البعيد «il parla - تكلم»، فإن (م) تكون سابقة على (ك)، وإن (ح) تكون متزامنة مع (م). ولقد يعني هذا إذن، إذا قرأنا من اليسار إلى اليمين جريان الزمن، أن لدينا النظام «... ك ... ح م ...» (الحدث متزامن مع اللحظة التي يحيل فيها المتكلم إلى مرجع، وهذه اللحظة هي نفسها سابقة على لحظة الكلام). ونجد، على العكس من ذلك، في الماضي القريب «il a mangé - أكل»، فلحظة المرجع هي لحظة الكلام، وإن الحدث ليكون سابقاً عليها: من هنا جاءت الترسيم «... م ك ... ح ...». وسيكون المستقبل البعيد «il mangera - سيأكل» مثلاً هو أيضاً بـ «... ح ... م ك ...» (يحيل المتكلم إلى مرجع في اللحظة التي يتكلم فيها، وإنه لموضوع الحديث بوصفه لاحقاً). أما ما يتعلق بالمستقبل القريب «il aura mangé - سيأكل»، فإن نقطته المرجعية تمتد سابقة على الكلام، وإن الحديث السابق على هذه النقطة، ليموضع بين (ك) و(م): «... م ... ح ... ك ...». (نلاحظ أن السية العامة للترسيمات ترغم المرء، في هذه الحالة الأخيرة أن يوضع (ح) إما بعد (ك)، وذلك كما فعل ريشا نباش، وإما قبل: مادام هذا هكذا، فإن اللغة لا تختار بين إمكانييتين. انظر «لا أعلم إذا كان لو ك قد أكل من قبل، ولكن، خلال ساعة، سيأكل بكل تأكيد»)

ملاحظة: إن تمييزنا للموضوع (أ) وللسيروورة (ب) مستوحى من ريشنباش، ولكن

من منظور مختلف. فقضيتا ليست قضية منطقية: ليس المقصود أن نفسر كيف تعبر اللغة عن نظام التسلسل التاريخي، ولكن أن نصف إدخال المؤشرات الزمانية في الدينامية الخاصة للخطاب. ويعد هذا، فإن (أ)، وهي اللحظة التي يتكلم المتكلم فيها، لتشكل تأويلاً (م): إننا نفهم (م) بوصفها اللحظة التي ينظر المتكلم إليها، وبوصفها اللحظة التي يزعم أنه يهتم بها في خطابه. وأما (ب)، فيمكن أن نقرّبها من (ج): إنها تتعلق بالأحداث التي يمرر الخطاب بوساطتها الفترة التي يتكلم فيها. وإن إدخال النقطة (ك) تشير إلى أن كل موضوع يتعلق بالموضوع أو بالسيروورة، إنما يتم انطلاقاً من التعبير. والفكرة المركزية لريشانباش هي أن، في حالة السيروورة، هذه التوضيح يكون غير مباشر، ويمر بادئ ذي بدء بتوضيح الموضوع.

■ لقد أحلنا إلى بنفيتين «قضايا اللسانيات العامة»، باريس، 1966، الفصل 19، وإلى «د. ريشانباش» «عناصر الرمز المنطقي»، لندن، 1947، نيويورك 1966، قسم 7، فقرة 51. وإننا نجد في المادة «زمن» من الموسوعة (التي تعود إلى «ن. بوزيه، والتي علق عليها» م. لوغيرن، في «م. لوغيرن وس. ريمي-جيرو» «حول الفعل»، ليون، 1986)، تعارضاً بين الأزمنة المطلقة، المرتبطة بلحظة الكلام، والأزمنة المشتقة، أو المركبة، والتي تميز العلاقات الزمانية خصوصاً بين الأحداث. وإن أصالة ريشانباش الذي تبناه بخصوص هذه النقطة، هي في العثور في كل الأزمنة القاعدية على العلاقة البرهانية الضمنية. وحول المنطق التطبيقي على التحليل اللساني للأزمنة القاعدية، انظر:

A. N. Prior: Papers on Time and Tense, Oxford, 1968, et langages, n°64, déc. 1981.

وإن محاولتنا لإقامة علاقة بين النظام الزماني ونظام الخطاب لتعد، في مقصدها العام، مماثلة لمحاولة:

Co Vet: Temporal Structure in Stnetence and Discourse, Dordrecht, 1986.

وكذلك هي مماثلة لمحاولة:

R. Declerck: Tense in English, Its Structure and its Use in Discourse, Londres, 1991.

وإنها لتعد مسطاً بين محاولة ريشانباش والتي تتعلق خصوصاً بنظام التسلسل التاريخي، ومحاولة «د. وايتريش» والتي، على العكس من ذلك، تصف الأزمنة القاعدية من غير أن تجعل الزمن يتدخل. وإن وايتريش إذ ينظر فقط إلى المواقف الاستدلالية، فإنه يزول التعارض البنفيسي بين زمن الخطاب وزمن التاريخ بوصفه تعارضاً لموقعين يمكن للمتكلم أن يأخذهما إزاء العالم (يعلق عليه معلناً أنه يخصه، أو يرويه واضحاً نفسه على بعد

منه)، وإزاء التعارضات الأخرى بين الزمن القاعدي بوصفه متصلاً بما يضعه الحطاب في المستوى الأول وفي الخلف:

Tempus, besprochene und erzählte welt, Stuttgart, 1964, trad. fr. Le Temps, Paris, 1973

وحول الزمن القاعدي من منظور تداولي، انظر:

Le n°67 de langue française, sept. 1985, et le n°112 de langages, déc. 1993.

3 - العلاقات بين الموضوع والسيرورة: الوجه

إن المؤشرات التي تنتمي إلى النموذج (ج) تتعلق بالعلاقات القائمة بين الفترة التي هي موضوع العبارة (أ) والفترة التي تموضع السيرورة (ب). وهذا هو الميدان الخاص للوجه (سنأخذ هذا المصطلح بالمعنى الذي نعطيه أحياناً للتعبير «وجه ذاتي»). ولدينا تعارضان وجهيان، وهما واضعان على نحو خاص.

1- يقوم هذا التعارض بين الماضي والمضارع اللذين يشيران، في الفرنسية، إلى الأزمنة القاعدية البسيطة والمركبة التي تتناسب معها في اللاتينية وفي الإغريقية القديمة، وإلى الأزمنة القاعدية للمضارع والماضي في العربية الكلاسيكية، وهما الزمانان القاعديان الوحيدان الموجودان في هذه اللغة. فلدينا وجه ناقص عندما يوجد تزامن، نسبي على الأقل، بين سيرورة المنقول (ب) والفترة التي تصنع موضوع العبارة (أ). وهذه هي الحالة بالنسبة إلى «غدأ، سأعمل كل المساء». وأما السيرورة «عملتي المسائي» فتغطي الموضوع جزئياً (نهارى يوم غد). ويكون الوجه على العكس من هذا تماماً إذا كانت السيرورة سابقة على الفترة التي نتحدث عنها، ولكن إذا أردنا أن نشير إلى أثرها في هذه، فيمكن أن يكون ذلك تبعاً لهذه الترسيمية:

...../...../...../...../.....

سيرورة ← موضوع

وتزودنا الجملة التي درست في الأعلى بمثل عن هذا الوضع. وانظر أيضاً «مع إغلاق الكاريسو، سيكون قد أضع ثروته»: الموضوع هو حالة المقامر مع إغلاق الكازينو، وإننا لنسمه بما سيكون قد جرى من قبل.

ملاحظة: يعد الماضي في الفرنسية غامضاً. فهو يستطيع أن يتخذ من الماضي موضوعاً يرى من الوجه المضارع، ويتناسب حينئذ مع الماضي البعيد في العرسية الكلاسيكية:

"Hier il a diné (= dîna) à 8 heures, puis s'est couché (= se coucha)- "

أمس تعشى في الساعة الثامنة ثم نام
ولكن يمكن له أن يحظى بقيمة الماضي فيسم لحظة الحاضر انطلاقاً من حدث
ماض. يمكن لسؤال موجه إلى الحاضر «أجائع انت؟» أن يتلقى جواباً موحهاً أيضاً إلى
الحاضر، «لا، لقد أكلت من قبل» (وفي مثل هذه الحالة، فإن الفرنسية الكلاسيكية لم
تستعمل هي أيضاً الماضي البعيد).

■ حول الماضي في الفرنسية والأزمنة الماضية عموماً، انظر :

E. Benveniste: Problèmes de linguistique générale, vol. 2, Paris, 1774, chap 13.

ملاحظة : إن المصطلحية العادية عاتمة. فما سميناها الماضي يقال عنه أحياناً «الماضي»
وتسمى الأزمنة القاعدية للماضي، في اللاتينية والإغريقية، تقليدياً «النام».

2- سنحتفظ بالمصطلحين «نام» و«ناقص» من أجل تعارض وجهي آخر. نعم لنام.
تكون السيروية (ب) داخل الفترة التي تتكلم عنها (أ) :

م و و ع
...../...../...../...../...../.....

ويسم الناقص العلاقة المكسية : تغطي السيروية الموضوع (أو تنبسط عليه على
الأقل). وكذلك، فإن وجهة النظر التي اختارها المتكلم (والتي تحدد الموضوع)، تبدو
وكانها تقطع شريحة، أو كأنها تضيئ منطقة من الحدوث العائلي. فإذا تصادف أن كانت
هذه المنطقة متطابقة مع الحدوث كاملاً، فإن التصادف يكون عرضاً، ولا يرتبط بطريقة
التقديم المختارة :

م ي و و ر ر ر
...../...../...../...../...../...../.....

ويمكن لهذا التعارض بين الهدفين أن ينتج تأثيرات دلالية مختلفة. فنحن سأسأله مثلاً
«L' imparfait - المضارع» في الفرنسية المتعارض مع الماضي البعيد (أو الماضي عدم
يكون لهذا قيمة المضارع. انظر الملاحظة في الأعلى) ونلاحظ أن الوصف نفسه يصح

للغات الرومانية والإغريقية، وذلك بالتعارض مع مانسميه «الماضي المحدد - passe défini» أو «الماضي المبهم» كما يصلح بالنسبة إلى «الماضي المستمر - Le passé progressif» الإنكليزي، وذلك بالتعارض مع الماضي غير المستمر:

(1) À l'arrivée de Paul, Jean cria (perfectif inaccompli).

عند وصول بول، صرخ جان (الماضي المستمر).

(2) À l'arrivée de Paul, Jean criait (imperfectif inaccompli)

عند وصول بول، يصرخ جان (المضارع المستمر).

يحدد وصول بول، في العبارتين، الموضوع. وتشكل وجهة النظر التي اختارها المتكلم، وصرخة جان السيرورة. وحينئذ فإن ترسيماتنا تفسر أن (1) تموضع الصراخ في داخل الفترة الإجمالية التي يميزها وصول بول. وتبعاً لـ (2) على العكس من ذلك، فإن الوصول يحدث أثناء الصراخ: بصطفي الموضوع لحظة من لحظات الحدث - من غير استبعاد أن هذه اللحظة تستطيع، في الواقع، أن تكون كلية الحدث (ربما لم يصرخ جان إلا أثناء وصول بول: المهم أن بول، إذ وصل، رآه صارخاً). وإننا لنفسره تماماً كما نقوله: «في النصف الثاني من القرن السابع عشر (موضوع)، كان لويس الرابع عشر يحكم في فرنسا (سيرورة)»، ولكن «لويس الرابع عشر حكم من 1643 إلى 1715» (وحينئذ تكون فترة الحكم هي السيرورة، وتكون ساكنة في داخل الموضوع الضمني الذي يستطيع مثلاً أن يكون تاريخ فرنسا عموماً).

وتكون تأثيرات التعارض أحياناً ذاتية على وجه الخصوص. فلنقارن (1) «انتقلت، في السنة الماضية» (مفهومة بوصفها المضارع التام) و(2) «لقد انتقلت، في السنة الماضية». وإنه لمن المحتمل موضوعياً أن لا يكون الانتقال (السيرورة) قد دام سوى جزء من السنة (الموضوع). ولكنه، في (2) مقدم بوصفه أقل انبساطاً على هذه السنة. ومن هنا يأتي الانطباع بأنه كان قضية السنة، وأنه وسما من طرف إلى طرف.

4 - الحدوث الداخلي للسيرورة: صوغ السيرورة

يتعلق الترجه، كما حددناه، بوجهة النظر التي يتخلفها المتكلم إزاء السيرورة. وإن لسميه أحياناً، وقد قلنا هذا، «الوجه الذاتي». ويجب أن تميز فيه ما يسميه القواعديون وجه موضوعي، وطريقة الفعل (نقول في الألمانية Aktionsart)، أو يسمونه أيضاً صوغ السيرورة، وهذا ما سنأخذ به. والمقصود هو الشكل الذي تحدث فيه السيرورة التي تحتل الزمن. ولقد تمت ملاحظة عدد كبير من الصياغات المختلفة. وبهذا، فإننا نتكلم عن التكرار عندما تكون السيرورة مرتبة بوصفها تتابعاً من الأفعال البدئية المتطابقة (sautiller -

نظمت، بالتعارض مع «sauter - قفز». فالصوغ هو صوغ استهلاكي، وشروعي، أو ابتدائي إذا كانت السيرورة معطاة بوصفها بداية لسيرورة أكثر سعة فتغطيها («s'endormir - نام»، وهو صوغ نهائي إذا كانت السيرورة تكون اللحظة الأخيرة من لحظات الفعل («s'arrêter - توقف».

وإن صوغ النتيجة مهم على نحو خاص بالنسبة إلى نتائج النحوية، حيث توصف السيرورة بوصفها متجهة نحو نهاية، وإنها لتصل إليها. وتنطبق هذه الحالة على اللاتينية بالنسبة إلى «conficere» (أتم، أنجز) وذلك بالتعارض مع «facere» (عمل) وتنتج السافة «er» في الألمانية غالباً هذا التدرج: *steigen* = صعد، *ersteigen* = تعلق إلى القمة (لقد كانت آخر كلمات غوته هي: «إني أموت، إني أموت» (= *ich sterbe*)، ولكي لا أستطيع أن أصل إلى الموت (= *ersterben*). وفي الفرنسية، فإن العبارات «*aller à* - ذهب نحو»، «*boire un verre* - شرب كأساً»، «*nager en direction de la rive* - سبح باتجاه الشاطئ». وتبعاً لأن يكون الفعل نتيجة أو غير نتيجة، فإن التكملة التي تشير إلى دوام الفعل زمناً تدخل عن طريق حروف جر مختلفة: «لقد ذهب إلى باريس ساعة»، «لقد ذهب إلى باريس في ساعة».

- La différence entre aspect et mode d'acton est due à S. Agrell, "Aspektänderung und Aktionsbildung beim polnischen Zeits-worte", Lunds Universitets Årsskrift, 1908, I, IV, 2. - Sur l'aspect et le mode de procès: J. Holt, "Etudes d'aspect", Acta Jutlandica, Copenhague, 1943 (avec de nombreux renseignements sur l'histoire du problème de l'aspect, et une riche bibliographie); H. Yvon, "Aspects du verbe français et présentation du "procès", Le français moderne, 19, 1951; P. Naert, "Mode de présentation, aspect, mode d'action, détermination, et transitivité", Studia linguistica, 14, 1960; B. Comrie, Aspect, Cambridge (GB) 1976; D. Cohen, L'Aspect verbal, Paris, 1989; C.S. Smith, The Parameter of Aspect Dordrecht, 1991. - L'analyse ici proposée pour l'imparfait résume O. Ducrot, "L'imparfait en français", Linguistische Berichte, 1979, p. 1-23 (repris dans F.J. Hausmann, ed., Etudes de grammaire française descriptive, Heidelberg, 1982). Elle est discutée par A.M. Berthonneau et G. Kleiber dans "Pour une nouvelle approche de l'imparfait", Langages, n°112, déc 1993 - Sur les rapports entre temps et aspect dans le verbe: A. Meillet, "Sur les caractères du verbe". texte de 1920, repris dans Linguistique historique et linguistique générale, Paris, 1958, p. 175-198; G. Guillaume, Temps et verbe, Paris, 1929. W.F. Bull, Time Tense and the verb, Berkeley, 1960; A. Klum, Verbe et adverbe, Uppsala, 1961

لقد اقترح فاندلير تصنيفاً عاماً للأفعال، وقد غدا من ثم كلاسيكياً، وتناسب فيه كل فئة مع صيغة من صيغ السيرورة، وتمتلك خصائص نحوية ودلالية خاصة.

وإننا لنترجم إذن العبارتين: «إنه مريض - *il est malade*» «إنه ذكي - *il est intelligent*» على النحو التالي: «*É intelligente*» و«*É donete*»، وهذا لا يمنع من التعبير بمساعدة *ser* حالات عبارة («- *il était malade* - *Era doente*» - كان مسقماً»، «*il est - É jovem* - *jeune* - إنه شاب»)، ولكن بشرط أن لا تكون مرتبة في اللحظة التي نتكلم فيها، وكأنها إنتاج لمعامل خارجي. ولقد يعني هذا إذن أن الفعلين يمثلان علاقتين بين شيء والرمز: يمكننا أن نتكلم عن زمن خارجي يغير الكائن، وعن زمن داخلي يعبر عنه.

وتوجد تعارضات مشابهة في أجزاء أخرى من الخطاب. وهكذا، نعلم أن ليفيبيست، فإن أسماء الفاعل، في الإغريقية القديمة، هي مصاغة بوساطة واحدة من لاحقين. *Ter* و*Tor*، نضيفها إلى الجذر الذي يشير إلى هذا النموذج من الأفعال. بينما لللاحقة الثانية أثر على الأفعال مماثل لـ *estar* (كان) على النوعية. وإن *ter*، على العكس من هذا (والتي تقارن بـ *ser*)، فإنها تقدم الفعل بوصفه مرتبطاً بوظيفة أو بنزعة ما، وبوصفه متعلقاً بالشخص نفسه. وهكذا، فإن الفعل *dotor* (يعطى أو أعطى) يتعارض مع الفعل *doter* (ذلك الذي مهمته أن يعطي)، و*botor* (ذلك الذي يجد نفسه حارساً للقطيع) يتعارض مع *boter* (راعي البقر). وكذلك الأمر في الفرنسية، حيث إن كلمة *sauveur*، أي ذلك الذي يجد نفسه ينقذ شخصاً آخر، تتعارض مع كلمة *sauveteur*، أي ذلك الذي له دور هو الإنقاذ، حتى وإن لم يفعل قط ذلك

- Sur l'aspect à l'intérieur des noms: E Benveniste, Noms d'agent et noms d'action en indo-européen, Paris, 1948; H. Quellet, Les Dérivés latins en -or, Paris 1969; J. -C. Anscombre, "L'atrive zéro en français: un imparfait du substantif?", Langue française, n°72, 1989. B. Pottier, dans "Vers une sémantique moderne". Travaux de linguistique et de littérature, 1964, donne une classification des aspects applicable à toutes les parties du discours.

5 - التام وغير التام في الروسية

إنه لخصوص اللغات السلافية، ولا سيما الروسية، قد تم، بايدي دي بده، استعمال التعبيرات وجه تام ووجه غير تام في بداية القرن التاسع عشر (سكتيب بحروف مائل المصطلحات المستعملة تقليدياً في القواعد السلافية). وتشير هذا الكلمات إلى فئتين يمكن تصنيف الأفعال الروسية فيهما، وذلك بالاستناد إلى معايير صرفية ونحوية متوافقة بشكل واسع. ونجد من هذا القبيل أن السمة التمييزية هي تعبير عن المستقبل بما إن اللغة الروسية لا تملك سوى زمنيين قاعديين بسيطين، هما الماضي وعدم الماضي، فإن المستقبل يعبر عنه، بالنسبة إلى الأفعال التامة، عن طريق زمن قاعدي ليس هو الماضي وأما بالنسبة

إلى الأفعال غير التامة، فيعبر عنها بوساطة الفعل المساعد «كان». وثمة معايير صرفية تضاف إلى هذا: إن الأفعال التي ليس لها زوائد، هي أفعال غير تامة على وجه العموم، وكذلك الأفعال التي تملك لاحقة. وأما الأفعال التي تملك سابقة، ولكن ليس لها لواحق فهي، على العكس من ذلك، أفعال تامة في معظمها. ومن جهة أخرى، فإن كل فعل ينتمي إلى فئة يستطيع أن يقترون مع فعل ينتمي إلى فئة أخرى، يكون له معنى قريب منه، كما يكون له غالباً نفس الجذر الذي يكون له. وأمام هذا الوضع، فقد سعى القواعديون إلى تحديد، بالنسبة إلى كل فئة، سمة دلالية تميزها. ومن هنا، فقد نشأت مفاهيم الوجود التامة والوجود غير التامة، والتي أردنا أن نعر عليها ثانية بعد ذلك في اللغات التي لا تسمح بهذا التصنيف للأفعال. ولقد بحثنا إذن في اللغات السلافية التي تعد، من هذا المنظور، النموذج الشامل للوجه.

وإننا لنصل، في الواقع، بصورة سيئة إلى تحديد هذه السمة الدلالية المشتركة لكل الأفعال التي تنتمي إلى الفئة نفسها. وإن كل ما نستطيع قوله، هو إن الأفعال التامة تمثل السيرورة بوصفها حدوداً. ولكن هذه السمة المحدودة، أو المحددة تستطيع أن تأخذ أشكالاً متنوعة. وكذلك، فلقد اخترنا أن لا ننظر إليها بوصفها وجهاً. وإن الأشكال المتنوعة التي يمكن للوجه أن يتخذها تبعاً للظروف، لتدخل، على العكس من ذلك، في مختلف نماذج الوجود وصيغ السيرورة التي استخرجناها في الأعلى. وهكذا سنعطي صفة الوجه للأفعال غير التامة، ذات الأزمنة القاعدية الماضية، والتي لها القيمة غير التامة نفسها التي هزونها للمضارع الفرنسي، بينما الأفعال التامة، لهذا الزمن القاعدي نفسه، فلها عموماً قيمة الماضي البعيد (سنلاحظ أن الوجه التام، كما وصفناه، يحدد، بمعنى من المعاني، السيرورة. وذلك لأنه يوضعها في داخل الموضوع، وهذا ليس هو حال المضارع). ولكن معظم أشكال التحديد الأخرى المشتركة مع التام تعد جزءاً مما سميناه «صوغ السيرورة». وإن هذا لينطبق على السمة الناتجة التي يأخذها غالباً الفعل التام بالتعارض مع غير التام ("vyvit"، تام، وهو يعني «شرب دفعة واحدة»، «أفرغ كأسه»، وذلك بالتعارض مع غير التام "pit"، «شرب»). وكذلك الأمر بالنسبة إلى صيغة الشرع التي نجدتها في الفعل التام "zapet"، «أخذ يغني»، والذي يتعارض مع غير التام "pet"، «أخذ يغني»، والذي يتعارض مع غير التام "pet"، «غنى». ويبدو هذا التركيب في الصوغ السيروري وفي الوجه بشكل واضح في الظاهرة التالية: إننا غالباً ما نشكل بالاستناد إلى غير التام من غير سابقة ولا لاحقة تماماً بسابقة تضيف صوغاً سيرورياً خاصاً ("igrat"). «لعب»، تعطي بوساطة السابقة "igrat'-vy"، «وربح». وإن هذا التام ليعطي بدوره ولادة، بوساطة السابقة، لغير التام (yvat'-igr-vy)، والذي يحتفظ بالصوغ السيروري

للتام، ولكنه يمتلك ما أسميناه «الوجه غير التام»، والذي يستخدم مثلاً لترجمة المضارع الفرنسي (سافر بينما هو يربح). فإذا قبلنا هذه الملاحظات، فإن اكتشاف الوجه سيسبب السيرة المتكررة في تاريخ العلوم: ينشأ المتصور أثناء مقام يظهر فيه بشكل معاكس، ومختلط في الوقت نفسه. وإنه ليحتفظ فيما بعد بالمفوض الذي يدين به إلى مكانه المعرفي الأصلي.

• لقد تبعنا في هذا الحديث عن الوقائع الروسية:

D. Cohen: l'Aspect verbal, Paris, chap. 4. § E.

الصوغ في اللغة

MODALITÉ DANS LANGAGE

لقد عالج الفصل السابق الزمن. فإذا كان الزمن لا يختلط بالزمن القاعدي للأفعال، فإن الصياغة، التي هي الموضوع هنا، لا تمثل الفئة التي يسميها القواعديون الصوغ. وهي فئة تشير إلى مجموعة من الأزمنة، هي نفسها محددة بوصفها مجموعة من الأشكال الفعلية (وهكذا، فإن الزمنين القاعديين - présent du subjonctif - المحاصر الطلبي، و imparfait du subjonctif - المستمر الطلبي، ينتميان إلى الفعل في صيغة الطلب ("subjonctif"). وكما الزمن، فإن الصوغ يتعلق أيضاً بكلمة ما تقوله العبارة. إنه يشكل جزءاً من إطاره العام. وبالفعل فلقد قدر المنطقيون اللسانيون أنه من الضروري التمييز، في فعل التعبير، بين المضمون التمثيلي، والذي يسمى الكلام أحياناً، وبين موقف يتخذه المتكلم إزاء هذا المضمون (وهذا هو الصوغ). وهكذا، لدينا العبارات التالية:

- (1) Pierre viendra - سيأتي بيير
- (2) Que Pierre vienne! - فليأت بيير
- (3) Il est possible que Pierre vienne - من الممكن أن يأتي بيير
- (4) Pierre doit venir - يجب أن يأتي بيير

تبدوا هذه العبارات أنها تمتلك الكلام نفسه، ولكنها تختلف بالصوغ فقط. وتظهر هذه الأمثلة أن للصوغ، في الفرنسية، طرقات متنوعة للتعبير (الصوغ القاعدي في (1) و (2)، والقضية في (3)، وثمة فعل، يسمى غالباً «مساعد الصوغ»، في (4). وإنها لتظهر أيضاً أن مصطلح الصوغ المختلط بالفعل غالباً (في حالة الصوغ) أو المشترك معه نحواً (كما في حالة الفعل المساعد) إنما يتدمج في مصطلح الكلام بسبب هذا. وإن هذا ليكون على الرغم من أن مصطلح الصوغ يشير، دلاليّاً، إلى موقف إجمالي إزاء الكلام. ولقد يعني هذا أننا نفتقد إلى معايير مادية، وجغرافية، لملاحظة الظواهر الصوغية. وهذا لا يمنع أن يكون عزلها ضرورياً.

1 - التأكيد

تميز قواعد بور-روبال، تطابقاً مع فلسفة ديكارت، في كل فعل من أفعال الحكم بين عمليتين ذهنتين، تمدان جزءاً من ملكتين مختلفتين:

أ - تمثيل المسند إليه والمسند (وهو مرتبط بملكة التصور التي يسميها ديكارت «الإدراك»).

ب - عزو الثاني إلى الأول، أي التأكيد (وهو مرتبط بملكة الحكم. وقد كان ديكارت يحيلها إلى «الإرادة»).

إن فعل الكينونة être، في عبارة: «La terre est ronde - الأرض تكون مدورة»، يعبر عن التأكيد الذي يوجد معبراً عنه أيضاً، ولكن بشكل غير قابل للعرل مادياً، في كل الأفعال المستعلمة بنية التأكيد، كما في العبارة «يجري بيير» حيث يشكل نشاط الجري المسند الذي يحززه التأكيد إلى بيير المسند إليه. ويركز بور-روبال بوضوح في الفئة نفسها أن هناك صياغات أخرى مثل «الرجبات، القيادة، الاستفهام» هي أيضاً تشير إلى الشكل الذي يعزى به المسند إلى المسند إليه.

يفصل المنطقي فريجه كذلك بين التأكيد والشيء المؤكد، ولكن هذا يكون منه لأسباب مختلفة وتبعاً لقسمة مختلفة. ذلك لأن التقارب الذي يقيمه بور-روبال بين الفعل والتأكيد يرغم على العثور على تأكيد في الملحق الشرطي لـ «إذا كانت الساعة مضبوطة، فأنا متأخر»، وهذا يطرح مشكلة لأن المتكلم يبدو متردداً في النظر إلى الساعة بوصفها مضبوطة (يجب أن نفترض بأن الإلحاق يزول الصياغة التأكيدية المتعلقة أولاً بالملحق به، ولكن إذا كان ذلك كذلك فكيف نفهم أن مبتدأه وخبره يبقيان مع ذلك مرتبطين وليس متجاورين فقط؟). وبالنسبة إلى فريجه، فإن مايرر معرفة صياغة التأكيد في العبارة البسيطة «الساعة مضبوطة»، هي المقارنة تحديداً مع الملحق الشرطي. فالتأكيد هو ما يوجد في الأول وليس في الثاني. ويظن فريجه، بشكل عام أكثر، أنه عندما تتصل قضيتان بعلاقة (علاقة منطقية على كل حال)، فإن صوغ التأكيد لا يختص بواحدة أو بأخرى، ولكنه يختص بالقضية الناتجة عن تمفصلهما. وإن هذا التمييز للقضية (سواء كانت بسيطة أم مركبة من قضايا أخرى)، ولتأكيدهما، هو ذو فائدة للمنطقي. فهذا، يجب عليه أن يميز إذا كانت P و Q تشيران إلى قضيتين، وإذا كان «؟» التأكيد يشير إلى العبارتين:

(1) $\rightarrow (P \rightarrow Q)$ (تأكيد بأن P تستلزم Q).

(2) وإذا $\rightarrow P$ ، حيث $\rightarrow Q$ (إثبات، قائم في مستوى آخر، أن تأكيد P يفصي إلى تأكيد Q).

وإننا لنرى الفارق بين بور-رويال وفريجه. فالتأكيد، بالنسبة إلى بور-رويال، يوحد المسند والمسند إليه في داخل القضية، ويثبت بالنسبة هذه القضية. وبالنسبة إلى فريجه، على العكس من ذلك، فإن من الوظائف الخاصة للمسند، وهذه الوظيفة تعد جزءاً من معناه، أن يطبق على مسند إليه من أجل بناء قضية ما. وما نعبر عنه بالقول إنه غير مشبع: يتضمن في ذاته مكاناً فارغاً، يجب أن يملأه المسند إليه (على كل حال، فإن العلاقة بين المسند والمسند إليه، بالنسبة إلى فريجه، تعد حالة خاصة لعلاقة أكثر عموماً توجد بين علاقة وحجج، وذلك لأن العلاقة تستطيع أن تمتلك أكثر من مكان فارغ، وتنتطلب، لكي تكون مشبعة، أكثر من حجة: في جملة «جان يرى لوك» لا يوجد مسند، لأن «يرى لوك» تُعزى إلى المسند إليه جان، ولكن العلاقة «يرى» تنطبق على الحجتين جان ولوك). ونستطيع أن نقول، من خلال هذا المنظور، إن الصوغ التأكيدي «يطبق» العلاقة (أو المسند) على حججه (أو على المسند إليه)، لأن هذا التطبيق كان متفلاً من قبل على مستوى الكلام، وإن التأكيد لينصب على القضية.

ملاحظة: إنه لمن الصعب مادياً أن نفصل في اللغات الهندو-أوروبية، ذلك لأن صوغ التأكيد هو أكثر بداهة في اللغة الكورية أو اليابانية، حيث يعبر عنه بوساطة أداة خاصة، تدخل في نهاية الجملة عموماً.

- Sur le rapport du verbe et de l'assertion selon Port-Royal: A. Arnauld et C. Lancelot, Grammaire générale et raisonnée (rééd. Paris, 1969), chap. 13. -G. Frege traite de l'assertion, notamment, dans un article de 1882, trad. fr. dans Ecrits logiques et philosophiques, Paris, 1971, "Sur le but de l'idéographie". -La position de Frege est discutée par le philosophe et logicien P.T. Geach, "Assertion", Philosophical Review, 1974, n°4. -Sur les différentes formes que l'assertion peut revêtir dans la langue: F. Venier, La modalizzazione assertiva, Milan, 1991.

2 - النفي

تشتمل كل اللغات الموصوفة حالياً على وحدة بنوية صغرى للنفي (أو أكثر)، متساوقة مع الفرنسية "ne ... pas". فهل تعبر هذه الوحدة البنوية عن صوغ، يمثل هنا في موقف للرفض، مطبق على ماهو مقول في باقي العبارة؟ أو يجب القبول بأن العبارة النافية هي عبارة تأكيدية، وأن النفي يعد جزءاً مما هو مؤكّد؟

يبدو أن اللجوء إلى صوغ النفي يفرض نفسه في بعض الحالات. وإنه ليعد كذلك، عندما يكون لدينا نفي فوق لساني، وتأخذ العبارة النافية، لكي تدحضه، عبارة إيجابية قدمت سابقاً في الخطاب. وهكذا، فإننا نستطيع أن نجيب على جملة «لوك هـا» أو على

جملة «لوك فرنسي»، بـ «ولكن لا، إنه ليس هنا»، أو بـ «ولكن لا، إنه ليس فرنسياً، ولكنه بلجيكي». وهناك خصوصيات متنوعة تسم نموذج النفي (الدحض) الموجود في هذه الإجابات. فالوحدة البنيوية النافية قادرة هنا على إلغاء الافتراضات من الجملة الإيجابية التي تطبق عليها، بينما هي تحتفظ بها في العادة. فنحن نستطيع أن نجيب على شخص يرغم أن جاناً قد كف عن التدخين «ولكن لا، إنه لم يتوقف عن التدخين، فهو لم يدخن قط في حياته». ويستطيع النفي فوق اللغوي أيضاً أن يخدم في المزايدة على المؤشر الذي يكره، بينما للنفي العادي، على العكس من ذلك، أثر موهن. ولكي ندحض جملة «جان ذكي»، فإننا نستطيع أن نجيب «إنه ليس ذكياً»، ولكنه نابغة» (إن جملة «ليس ذكياً» تعني في العادة بأنه أقل من ذكي، بل حيوان). ولمعالجة هذه الحالات، حيث تستخدم العبارة النافية لرفض العبارة الإيجابية (والتي تؤكد هي نفسها قضية «ق»)، فإنه يبدو من الضروري إدخال صوغاً نائياً، «نف». وستقدم العبارة النافية حيثند عن طريق الصيغة:

نف (4- ق).

إن الصوغ «نف»، في النفي فوق اللغوي، لا يتعلق بالكلام مباشرة، ولكن بتأكيد الكلام. فهل يمكن للصوغ أن يحمل مباشرة، مثل التأكيد، على الكلام؟ فإذا مثلنا عن طريق «ق» القضية المنفية، فإن ترسيمة العبارة المنفية، عندما لا تكون فوق لغوية، ستكون في مثل هذه الحال هي:

(1) نف (ق)

ولكن يمكننا أن نفكر أيضاً بأن الوجه النافي، خارج الحالة الفرق لغوية، يشكل جزءاً من الكلام، إلى درجة أن صوغ العبارة يبقى تأكيدياً. وهذا ما تمثله الصيغة:

(2) نف (ق).

إن معظم المنطقيين، ومنهم فريجه، يختارون (2). وهي صيغة كافية لحساب، وهذا هو هدفهم، شروط حقيقة العبارات. ولقد اختار كثير من اللسانيين، على العكس من ذلك، (1)، مركزين على خصوصية العبارة النافية التي ستحول دون صنع نموذج خاص التأكيد. وتستند هذه الخصوصية إلى الوجه الخصامي الذي تمتلكه حتى وإن لم يأت جواباً على تأكيد معارض. ولقد أظهر المنطقيون أنه باستعمال السلب، فإننا نقدم، ونصور، ونبنى وجهة نظر مخالفة لوجهة نظرنا، وذلك بوضعنا إزاءه. ويسوس هذا التمثيل للمعي هذا التنوع الوصفي «المتعدد الأصوات»، والذي يرى إخراج المواجهة. وهذا مايشكل صراً من الصدى اللساني المعطى للمتصور الفرويدي، والذي تسمح العبارة النافية تبعاً له بإسماع

الليبدو والأنا العليا التي تراقبه في وقت واحد.

(1) ملاحظة: حتى لو قبلنا الشجار وجهاً أساسياً للنفي، فيجب أن نعترف أن هذا الوجه يستطيع أن يخفف من نفسه إلى أن يصل إلى الامحاء تقريباً في أنواع من النفي يقال إنها وصفية. وهي تعمل بوصفها معادلات للتأكيدات «il ne fait pas beau» - ليس الطفس جيداً، إزاء «il fait mauvais» - الطفس سيئ، وكذلك «il ne fait pas mauvais» - ليس الطفس سيئاً، إزاء «il fait assez beau» - الطفس جيد جداً.

(2) ملاحظة: يجب أن لا نخلط المناقشة حول السمة الصوغية أو عبر الصوغية للنفي مع التعارض بين البعدين اللذين يمكن أن يمتلكهما، وذلك تبعاً لأن يكون متعلقاً بالمسند وحده (النفي المكوّن) أو المجموع المكون من المسند إليه والمسند (النفي جملي).

لنأخذ، من الأمثلة على النفي المكوّن، العبارة «لم أقرأ بعض أعمال العاشر» وسيكون معنى معكوساً أن نصفها كأنها إنكار للقضية الإجمالية «قرأت بعض أعمال العاشر». وهذه هي الحالة أيضاً وذلك عندما ينتج إدخال النفي «ne .. pas» معنى معاكساً، وليس مناقضاً فقط لمعنى الجملة الإيجابية (لا يمكن لعبارة «إنه لا يحب الشرطة») أن تفهم بوصفها نفيّاً بسيطاً للقضية «إنه يحب الشرطة». وإنه ليبدو أن السلب يتمسك بالمسند - ويحوّله إلى مقابله الأقصى.

وكذلك، فمن الأمثلة على نفي الجملة، هو أننا في العادة نفهم «لم أقرأ كتب العاشر» بوصفها دالاً قرأنا بعضها، وبعضه فقط. وهذا تأويل لا يتناسب مع وصف يربط النفي بالمسند «قرأ». وإننا إذن لمتفادون إلى القول إن النفي يُحمل على مجموع القضية «قرأت كل كتب العاشر». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «إنه لا يحب النساء»: لا تنسب هذه العبارة بالضرورة إلى الفرد المعني هنا كرهاً خاصاً للنساء: إننا نكتفي بإنكار أنه لا يحبهن، وهو تأويل نستطيع أن نكشف عنه إذ نقول إن النفي يُحمل هنا على القضية في تمامها. وثمة معيار للتمييز بين النفيين هو أن نفي الجملة، وحده فقط، يستطيع أن يفسر نفسه بجعل القضية المنفية تنقدم على تعبير مثل «إنه لمن الخطأ أن». وستتحقق منه إذ ننظر في الأمثلة السابقة.

إنه على الرغم من أنه يجب تمييز نفي الجملة ونفي الصوغ، إلا أنهما لبا من عبر علاقة. ولنقل إن نفي الجملة أكثر سهولة في التمثيل من نفي الصوغ، أو للمجدد تقول من النفي المكوّن. فنحن نستطيع بسهولة أن نزوله بوصفه ضرباً من الرقض، وذلك بما إن موضوع هذا الرقض هو القضية التامة التي ينطبق النفي عليها. وسيكون هذا الموقف من الرقض ضمناً عندما تعبر الوحدة البنيوية «nc ... pas» عن النفي، كما سيكون معلناً في

التفسير مع «ليس من الخطأ أن» (لقد كان من الممكن لمنطقيي القرون الوسطى أن يقولوا يشير هذا التفسير إلى فعل النفي، بينما الوحدة البنيوية النافية لم تفعل سوى أنها مارسته) وسنلاحظ على كل حال أن وصفاً من النموذج المتعدد الأصوات هو نموذج سهل التبرير عموماً في حالات نفي الجملة، الذي يقدم نفسه غالباً بوصفه مُفرضاً عن رأي مسبق الوجود، مقبول أو على الأقل هو قريب من القبول. وهكذا الأمر بالنسبة إلى عبارة «إنه لا يحب النساء» (بينما عبارة «إنه لا يحب الشرطة» لا تبدو أنها تنفي عن الشخص الذي نتحدث عنه استعداداً طبعياً للذهن).

(3) ملاحظة: إن الحل القائم على الصوغ، وخصوصاً في تنوعاته المتعددة الأصوات، ليسمح بسهولة أن نصف، وإلا يمكن ذلك فإن نفسر، الظاهرة، «المحيرة جداً»، لانتشار النفي. ويوجد في كثير من اللغات عدد من التعبيرات التي لا نتعمل إلا في سياق من النفي (انظر: الأقل، شيء كبير، ارفع الإصبع الصغير لكي تساعد شخصاً، إلى آخره). ويجب أن نفهم من عبارة سياق النفي، ليس الوحدة البنيوية الخاصة بالنفي، ولكن الاستفهام أيضاً، والقضايا الرئيسة ذات القيمة الدلالية النافية، ومحددات الكمية مثل «قليل»، إلى آخره *Je doute qu'il ait/ A-t-il/ il n'a pas la moindre idée de.../ peu de gens ont*). وهكذا تبدو اللغة أنها تملك تعبيرات مقدرة للتعبير عن فكرة، وللدلالة أن المتكلم يرفضها في الوقت نفسه: مثل اللباس المحتفظ به في القديم للمجانين، إن هذه التعبيرات تُدخل فيما هو متبعد علامة استبعاد.

- G. Frege, "Die Verneinung", article de 1918, trad. fr. dans *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, 1971, p. 195-234; S. Freud, "Die Verneinung", article de 1925, reprise dans *Gesammelte Werke*, t. 14, Londres, 1948, traduit et commenté par P. Thèves et B. This, *Die Verneinung = la dénégation*, Paris, 1982; O. Jespersen, *Negation in English and other Languages*, Copenhagen, 1917; E.S. Klima, "Negation in English," in J.A. Fodor et J.J. Katz (eds.), *The Structure of Language*, Englewood Cliffs, 1964, oppose négations de phrase et de constituant dans le cadre de la théorie générative standard [126], L.R. Horn, *A Natural History of Negation*, Chicago, Landres, 1989, présente à la fois une somme de ce qui a été dit sur le sujet et une théorie personnelle de la négation et de ses rapports avec la quantification; C. Muller, *La Négation en français*, Genève, 1991. Cf. Aussi le n°62 de *Langue française*, juin 1984. La notion de polarité négative se trouve déjà dans E. Buyssens: "Negative contexts", *English Studies*, 1959, n°40; parmi les nombreuses études à ce sujet, G. Fauconnier, "Polarity and the scale principle", *Linguistic Inquiry*, vol. 6, 1975, p. 353-377.

3 - الصياغات المنطقية، والمعرفية، والواجبات الأدبية

لقد رأينا أن نسب المسند إليه موضوع يستطيع أن يكون مؤكداً بوصفه حدثاً (وهذه هي الحال في الحكم المسمى القئات). ولكن يمكنه أن يكون ممثلاً أيضاً بوصفه إمكانية أو أيضاً بوصفه ضرورة (ويكون الحكم حيثئذ، على التوالي، افتراضياً أو مثبتاً). ونسمى هذه الأشكال الثلاثة من الانتساب غالباً الصياغات المنطقية. وإنه يمكن مقاربتها من مفاهيم ذات نظام مختلف، مثل مفاهيم الوحدات المعرفية التي هي جزء من معتقدات المتكلم، ومن مفاهيم الواجبات الأدبية التي تتعلق بالتطبيق الأخلاقي أو الاجتماعي للأفعال. وهكذا، فإننا نقيم توازياً بين الأزواج الثلاثة التالية:

- (1) إن P ممكنة، إن P ضرورية.
 - (2) أتصور أن P، أنا متأكد أن P.
 - (3) يحق لـ X أن تفعل P، من واجب X أن تفعل P.
- (1) تتعلق بالمفاهيم المنطقية للإمكان والضرورة
 - (2) تتعلق بالموقف المعرفي من الافتراض واليقين.
 - (3) تتعلق بمفاهيم الواجبات الأدبية للحق والواجب.

ويبرر التوازي بوجود علاقات متوازية في داخل هذه الميادين الثلاثة. وهكذا، فإن الإعلان عن P بأنها ممكنة، فإن هذا نفي أن تكون لا P ضرورية. وكذلك أن يتصور المرء P، فهذا ليس أكيداً أنها لا P. وأيضاً، فإن ننسب إلى X الحق بفعل P، فإن هذا إنكار أن يكون المرء مرغماً على عدم فعل P. وثمة أسباب لسانية أيضاً لجعل هذه الأزواج من المفاهيم متقاربة. فالفعل الفرنسي «Pouvoir - استطاع» يعبر عن الإمكانية (تستطيع سيارتي أن تسير بسرعة 160 كيلومتر في الساعة)، كما يعبر عن الاحتمال المتصور (ربما يأتي جان)، وعن الحق (يستطيع المالك أن يطرد سكانه). وأما مايتعلق بالإنكليزية والألمانية، فإنها تملكان بكل تأكيد أفهاماً متميزة بالنسبة إلى الإمكان والحق، ولكنهما تقاربانهما بما إن هذه الأفعال تنتمي إلى فئة خاصة صرفاً ونحواً، وهي فئة «مساعداً الصيغة».

وإننا نستطيع، كما هي الحال بالنسبة إلى النفي، أن نتساءل عما إذا كانت المفاهيم التي جنباً على تعدادها تمثل صياغات حقيقية، وتحمل على مضمون كامل للمفكر (إننا بعدا حيثئذ من القول المكرر: إنها تتعلق بما قد قيل)، أو نتساءل عما إذا كانت مدمجة بالمسند (إننا نعالجها حيثئذ بوصفها خواص للأشياء، وإننا لتكون من «re» السوابق التي يعر عن التكرار - متر). وأما الفرضية الثانية، فإنها تختزل كل صوغ إلى التأكيد. ولذا فإنه لا يبدو

شيء، من النظرة الأولى، يمنع تمثيل العبارة «يجب على لوك أن يعمل» بوصفها مالكة لصوغ تأكيددي، يؤكد أن المسند المعقد «امتلاك واجب العمل» ينطبق على لوك ويصبح هذا التحليل مع ذلك صعباً عندما نفحص عبارات مثل «يجب على لوك أن يكون معاقباً»، حيث لا يوجد نسب لأي واجب إلى لوك، ولكننا نؤثر بالقضية كلها. ويكون الفعل «يجب» في هذه الحالات من الأقوال المكررة بوضوح، ويبدو أنه يسم صوغاً أصلياً ولقد يستطيع أن نفسره بعبارة مثل «يجب أن»، ولكن ليس بتعبير كلامي مثل «امتلاك الواجب»، أو مثل «الوجود في الضرورة». وكذلك، فإن الفعل «استطاع» إذا أولناه بوصفه «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ «إنه لمشروع أن...» أو «إنه لمن الممكن أن...» «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ «إنه لمشروع أن...» أو «إنه لمن الممكن أن...»، ولا يفسر بـ «امتلاك الحق» أو بـ «امتلاك الإمكانية».

يبدو أن اللجوء إلى صوغ أصلي (للقول المكرر) لا يزال يفرض نفسه في حالة المفاهيم المعرفية. وإن هذا ليكون لا سيما عندما لا تستطيع الجمل التي تعبر عنها أن تكون موضوعاً للنفي. وهكذا الأمر بالنسبة إلى (1) «ربما سيأتي بيير - peut-être Pierre viendra»: ليس لدينا في الفرنسية «il est faut que peut-être Pierre vienne» - إنه لخطأ أن ربما يأتي بيير، فهذه الخاصية تقرب (1) من (2) «للأسف، سيأتي بيير»، والتي ليست هي أيضاً موضوعاً ممكناً للنفي. فالعبارة (2) لا تؤكد سمة غير المرغوب فيه لمجيء بيير، ولكنها تلعبها: إن المتكلم إذ يقول «للأسف»، فإنه يتصرف تصرف الإنسان المحزون. ونستطيع بالطريقة نفسها أن نقول إن (1) لا تؤكد الاقتراض، ولكنها تلعبه: نحن، إذ نقول ربما، فإننا لا نعلن أن مجيء بيير أمر قابل للتصور، فنحن نتصوره. وهكذا، فإن هذا النموذج من التعبير المعرفي يفترب من الصياغات التي تسم صياغات المتكلم وإنه لمن المعرفي أن نفهم هذا التقارب في الحالات التي يكون فيها النحو ممكناً نحواً، وذلك مثل: «أنا متأكد أن...». وإنا لنضع حينئذ مسلمة مفادها أن صيغة النفي المتمثلة في «لست متأكد أن...» لا تشكل إلا ظاهراً نفي القضية التي تطرح يقين المتكلم. وفي الواقع، فإنها نسم، إذا أخذت في كليتها، موقفاً للشك، وهو الموقف نفسه الذي يمكن أن نعبر عنه مع «إنني لأساءل إذا...» أو مع استفهام بسيط.

ويمكننا أن نوسع مفهوم الصوغ المعرفي إلى الحالات التي يكون القصد منها هو موقف المتكلم إزاء مايتكلم عنه، ليس في اللحظة التي يتكلم فيها عنه، ولكن في اللحظة التي أخذ فيها علماً به. وثمة مثل مذهل تقدمه الأنساق الكلامية بوصفه السق البلغاري، حيث تشير أشكال مختلفة إلى أن المتكلم قد شهد بنفسه أو لم يشهد الوقائع التي يقدمها ويتحدث القراءعيون في الحالة الأولى عن الصيغة غير التوسعية، أو كما يقال في الإنكليزية

evidentiality - البديهية. ويمكن أن توجد في داخل هذه الصيغة أيضاً أشكال مختلفة، وذلك تبعاً لأن تكون المعرفة قد تم الحصول عليها رواية، أو استنباطاً، وانطلاقاً من الآثار.

ملاحظة: إننا نستعمل غالباً في الفرنسية المصطلحين: «testimonial - دليل بالينة» و«non-testimonial - دليل من غير بينة»، ولكن المصطلح «دليل بالينة» قد نشأ في الأصل لكي يترجم المصطلح الإنكليزي evidential، وهو يشير أحياناً إلى صيغة الدليل من غير بينة: يستند اللبس إلى مالم نحدده والذي هو الشاهد: هل هو المتكلم نفسه، أو المصدر الذي يحيل إليه؟

وليست هذه التمايزات موسومة بوضوح في صرف الفعل الفرنسي. ولكنها توجد في اللغة. فجملة مثل: «يبدو أن جان في باريس» تشير إلى أن حضور جان قد أشير به إلى المتكلم عن طريق شخص آخر. وإن المهم في هذه البينة هو أنها لا تعد جزءاً من الخطاب المروي فقط: إن عبارة «يبدو أن...» لا تستخدم لكي تخبر عن وجود رأي قد نستطيع لا حقاً أن نعلن بأنه خطأ على وجه الاحتمال. إن الأمر على العكس من هذا، ففائل «يبدو أن...» يأخذ على عاتقه هذا الرأي الذي لا يأتي منه: إنه يتصطنع كما لو كان هذا الرأي عدلاً، ثم هو يستخلص منه النتائج («يبدو أن جان موجود في باريس، إنه يذهب لكي يراه»). ويقول آخر، فإن هذا التعبير يتتقي الثاني من الاستخدامين اللذين اعترف بهما منطق بور-روبال (الجزء الثاني - الفصل 8) من أجل العبارة: «يؤكد الفلاسفة أن الأشياء الحاضرة تقع من نفسها»، والتي يمكن أن تستخدم ليس فقط في رواية رأي الفلاسفة، ولكن في تأكيد عفوية سقوط الأجساد، وذلك بالاستناد إلى سلطة ما. وتقدم الفرنسية أيضاً للمتكلم أداة يشير بها إلى أن أصل مايقول هو تجربة شخصية (فالمرة إذ يقول «أجد هذا الفيلم مهماً»، فإنه يتضمن بقوله هذا أنه قد رأى الفيلم. ولن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى «أعتقد أنه مهم»). وتغضي كل الوقائع من هذا النوع إلى غمس دراسة الصيغ في دراسة هامة للمواقف ولتعبيراتها في اللغة.

■ حول المشكلة الفلسفية للصياغة، انظر:

L. Brunschvicg *La Modalité du jugement*, Paris, 1897. - On trouvera une présentation des logiques modales dans *Logique et connaissance scientifique*, "Encyclopédie de la Pléiade". Paris, 1967, p. 251-265. Pour un exposé détaillé. A.N Prior, *Time and Modality*, Oxford, 1957.

حول التعبير اللساني للصياغة، انظر:

F. Brunot, *La Pensée et la langue*, Paris, 1926, livre 12; J. -M. Zemb, "La structure de la modalité dans le système verbal allemand contemporain", *Etudes germaniques*, 1969, p. 497-518; G. Gougenheim, "Modalités et modes verbaux en

français", Journal de psychologie, 1970, p. 5-18; V. Alleton, Les Auxiliaires de mode en chinois contemporain, Paris, 1984; F.R. Palmer, Mood and Modality, Cambridge (GB), 1986. Voir aussi J. David et G. Kleiber (eds.), La Notion sémantico-logique de modalité, Paris, 1983, et le n°84 (déc. 1989) de Langue française

حول الصياغات المعرفية ذات الصلة بمرجع المعرفة :

R. O. Freedle (ed.), Evidentiality, the Linguistic Coding of Epistemology, Norwood, 1986, et le n°102 (mai 1994) de Languages; sur "Je trouve que", O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980, chap. 2, et sur "Il paraît que ..", O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1984, chap. 7. - La théorie linguistique de A. Culioli définit un cadre général où une place précise est réservée à la description de la modalité (la "lexis" de Culioli est plus réduite que la "proposition" de Frege): voir A. Culioli, C. Fuchs et M. Pêcheux, Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, 1970, ainsi que divers articles du recueil Aspects, modalité: problèmes de catégorisation grammaticale, Université de Paris, VII, 1986. - Un traitement de la modalité dans le cadre de la sémiotique de A. -J. Greimas: C. Zilberberg, Modalités et pensée modale, Limoges, 1989.

حول الصياغات في تعلم اللغات، انظر :

N. Dittmar et A. Reich (eds.), Modality in Language Acquisition, Berlin, New York, 1993

4 - شارل بالي والصوغ المعمم

إن مفهوم الصوغ، المتفق عليه بوصفه موقفاً إزاء حدث ما، كان اللساني السويسري بالي، وهو تلميذ سوسير، قد عممه، فبلغ به حداً تعدى فيه بشكل مدّش ما نسميه الكلام. وبالنسبة إليه، فإن كل جملة تنقل فكراً، وإن الفكر هو رد الفعل الذاتي على تمثيل موضوعي. ولقد يعني هذا أن الجملة تحترق إذن، في بنيتها الدلالية (التي يمكن لها أن تكون مختلفة عن بنيتها النحوية الظاهرة)، على جزء صوغي يمر عن ردة الفعل، وعن جزء كلامي يعبر عن التمثيل. ويتضمن الجزء الصوغي نفسه مؤشر نموذج رد الفعل المقصود (إنه فعل الصوغ)، ورد فعل الشخص الذي يتحرك (إنه المسند إليه الصوغي). وبفضي هذا إلى توسيع مفهوم الصوغ إزاء المتصورات المعتادة:

1- يستطيع الفعل الصوغي أن يسم أي موقف نفسي، مثل الرعدة في «أتمنى أن يأتي»، أو الضجر في «إني أمل إذ أقرأ هذا الكتاب». ولقد توقع، بور-روبال كما رأيناه، توسعاً من هذا النوع، ولكن هذا التوسع لم يتحقق قط.

2- إن البنية الدلالية التي تظهر فيها المسندات إليه والأفعال الصوغية، نستطيع أن لا نمتلك سوى أثر غير مباشر في النحو، وأن تبقى بسبب هذا «ضمنية» (لقد كانت، على

العكس من ذلك، ضمنية في الجملتين اللتين تمت الإشارة إليهما توأ، وذلك عن طريق عبارة صوغية تامة). وهكذا، فإن جملة «أستطيع أن يأتي» وجملة «بصحري هذا الكتاب» مستقلتان التحليل نفسه الذي تلقتة الأمثلة السابقة. وكذلك فإن الصفة «الديدة» في جملة «هذه السكاكر لذيفة» تخفي عبارة صوغية ضمنية هي «أحب».

3- وأكثر تجديداً أيضاً هي الفكرة التي تقول يستطيع المسند إليه الصوغي أن يكون مختلماً عن المتكلم. ولقد ظهر هذا من قبل، في المثل الأخير، حيث لم تكن ردة الفعل المعبر عنها بالضرورة هي ردة فعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، ولكن يمكن أن تكون تلك التي كانت منه عندما أكل السكاكر. وإنا لنرى هذا على نحو مخصوص عندما نكون للمسند إليه الصوغي هوية اجتماعية أخرى غير التي هي للمتكلم. ففي جملة «لقد قرر زوجي أنني أخونه»، نجد أن المسند إليه هو الزوج، وأن الموقف المعتر عنه هو اعتقاده بخيانة زوجته. وإذا ذكرت المضيفة مدخناً في طائرة من الطائرات: «إنه ممنوع التدخين هنا»، فإن المسند إليه الصوغي، الذي يتعارض مع التبغي، ليس هو المضيفة، ولكنه شركة الطيران.

4- وثمة أطروحة أخرى متناقضة: تستطيع الجملة نفسها أن تعبر عن عدد من القضايا الصوغية المتميزة بعضها من بعض. فإنا إذ أقول: «إن هذا الوعظ رتيب»، فزني أعبر في الوقت نفسه عن إثبات («يتكلم المسند بشكل موحده»، كما أعبر عن موقف الضجر أمام الوعظ. فإذا جمعنا هذه النقطة الأخيرة والسابقة، فإننا نرى أنه يظهر عند بالي مخطط لنظرية متعددة الأصوات، أي ذات متصور متفجر المعنى: نستطيع عدة وجهات نظر، مسندة إلى مسؤولين مختلفين أن تكون متجاوزة في معنى العبارة الواحدة.

إننا سنشير فقط إلى قضيتين طرحتهما نظرية بالي. إذا وضعنا مكان فكرة موقف المتكلم فكرة رد الفعل العقلي، فإننا نغامر بمفاخرة التجليل اللساني لكي نستبدله بتفسيرات ذات نموذج نفساني. وهذا ما تسمى النظريات المتعددة الأصوات أن تتلافاه. وبكل تأكيد، فإنها مقودة لكي تروى في المعنى وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر المتكلم، ولكنها تحاول أن تحددها إزاء فعل التعبير المنجز، أي بالبقاء إذن في ميدان القول. ويمكننا من جهة أخرى أن نسأل أنفسنا ما الذي يبقى من الكلام بعد مثل هذا التوسع لميدان الصوغ. ألسنا ذاهبين في النهاية إلى الشك بازواجية الكلام والصوغ نفسها؟

■ إن نظرية بالي معروضة في الجزء الأول، القسم الأول، من كتابه «اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية»، نشر في بيرن، 1932. وقد كانت الطبعة النهائية منه في عام 1944. وقد علق على النص أوزوالد ديكر في كتابه:

"Logique, structure, énonciation", Paris, 1989, (chap. 7).

الزمن، والصوغ، والصوت في القصة

TEMPS, MODE ET VOIX DANS LE RÉCIT

إننا نميز، في دراسة النصوص السردية، بين تحليل الحكاية (الحوادث المروية، الواقعية أو المتخيلة) وتحليل القصة (الخطاب الذي يروي): أما الأول، فيتمركز حول دراسة الحوافز، والمواضيع، والوظائف. وأما الثاني، فهو إذ يعد جزءاً من علم السرد، فإنه يحلل تقديم الحكاية.

وإن الوعي بالتمييز بين الأحداث المروية والطريقة التي هي مروية بها، ليعد حاضراً من قبل في المناقشات المدرسية المخصصة لتقانة الوسيط في الوجود ولقوائده (أو مضاره) بالنسبة إلى قصة «نقدم» نظام الحوادث. ولقد أوضح الشكلاينيون، في بداية هذا القرن، هذه التقانة على شكل مزدوج يتألف من أسطورة (حكاية)/ موضوع (قصة). ولكن من مضار هذا المزدوج أنه لا يفرق بين قصة تخيلية وقصة عوالمية- وهو تمييز كان يعد خلال زمن طويل النقطة العمياء لتحليل القصة. ولقد افترح جينيت (1983) قسمة ثلاثية مؤهلة لكي تأخذ في الحسبان هذا التمييز: السرد، والقصة، والحكاية. ويكون نظام التعلقات المنطقي في القصة العوالمية هو التالي: الحكاية (الأحداث المشار إليها) ⇐ السرد ⇐ تعبير القصة ⇐ القصة ⇐ الإنتاج، النحوي والدلالي، لفعل السرد). وأما في قصة التحليل، فإن السرد يعد تأكيداً متصنعاً من غير يعد إشاري: لا توجد الحكاية إلا بوصفها إسقاطاً عقلياً تحت القصة عليه. ولقد يعني هذا إذن أن نظام التعلقات المنطقي هو التالي: السرد ⇐ القصة ⇐ الحكاية. وبما إن العالم المشترك بوساطة الحكاية يشكل، في قصة التخيل على عكس مايجري في القصة العوالمية، عالماً دلالياً ناقصاً، فإنه يشير بوصوح إلى هذا التعلقات المنطقي لمستوى الحكاية إزاء مستوى القصة.

نجد، من بين العديد من نماذج التحليل المقترحة، أن الأكثر هيمنة هي نماذج ستانزل (1955، و1964، و1979) وجينيت (1972، و1983). وإن هذين النموذجين، وإن كانا يلتقيان في العديد من النقاط، إلا أنهما ليسا متناقضين. فنموذج جينيت هو أكثر لبونة وأكثر اكتمالاً في الوقت نفسه من نموذج ستانزل (الذي لا يدرس، مثلاً، قضايا الزمن) وإن شبكته التحليلية، من جهة أخرى، أكثر دقة (يقبل ستانزل مثلاً تعادلاً بين مختلف وجهات النظر ومختلف التعبيرات السردية)، وهي التي ستابعها هنا إذن مميزين ثلاثة نماذج من القضايا: قضايا الزمن التي تتعلق بإجراءات انضباط المعلومات السردية (التشوير، وجهة النظر)، وهذا يعني هنا إذن أنها تتعلق بالعلاقات أيضاً بين التاريخ والقصة. وقضايا الصوت أخيراً، وهي تمارس دورها على مستوى العلاقة بين القصة والتاريخ (وهذه هي حال العلاقات بين زمن السرد وزمن التاريخ)، كما تمارسه على مستوى العلاقة بين القصة والسرد (وهذه هي حالة دراسة مقام الراوي).

- Quelques études générales: E. Lämmert, *Bauformen des Erzählens*, Stuttgart, 1955; F. K. Stanzel, *Die typischen Erzählsituationen im Roman. Dargestellt an "Tom Jones", "Moby Dick", "The Ambassadors", "Ulysses", u.a.*, Vienne-Stuttgart, 1955; *Typische Formen des Romans* (1964), 10e éd., Göttingen, 1981; G. Genette, *Figures III*, Paris, 1972, "Le discours du récit"; M. Bal, *Narratologie*, Paris, 1977; G. Genette, *Nouveau Discours du récit*, Paris, 1983; G. Prince, *Narratology, The form and Function of Narrative*, La Haye, 1982; S. Rimmon-Kenan, *Narrative Fiction: Contemporary Poetics*, Londres, 1983; F.K. Stanzel, *Theorie des Erzählens* (1978), 3e éd., Göttingen, 1985.

١ - الزمن

إن قضايا الزمن، أي العلاقات بين زمن التاريخ وزمن القصة (erzähltem Zeit et Erzählzeit, Müller 1984)، لتتعلق بثلاث وقائع: العلاقات بين نظام العلاقات المروية، ونظام عرضها، والعلاقات بين فترة الأحداث المروية وطول القصة المكرم لها. وأخيراً، العلاقات بين عدد تكرارات الحدث وعدد المرات التي روي فيها.

١- النظام

لا يوجد، على عكس البدهية المخادعة، كثير من النصوص السردية يكون فيها نظام الحوادث المروية ونظام تقديمها السرد متطابقين بالضبط (تزامنياً). وبكل تأكيد، عندما نقف عند حدود مستوى التمهصلات الكبرى، فإن الأبنية التزامنية تقدم بشكل واسع. وعلى العكس من ذلك، إننا عندما نهبط إلى البنى الصغيرة (نظام الفقرة مثلاً)،

فإننا نلاحظ أن التفصيلات المتزامنة الكبرى (عندما توجد) قد تجاوزتها المعارفات التاريخية العديدة: إن كل صعود سردي للحدث نحو مصدره، وهذا إجراء حاضر ليس فقط في التخيل ولكن أيضاً في القصة العوالمية، يستلزم وجود استذكار، وإن كان مختزلاً إلى التعبير الأكثر بساطة (توجهه بطله لأنه أكل كثيراً). وهكذا، فإن لا ميرت (1955) يميز بين الاستذكار وبين الاستباق ويدرس عملهما السردى: يستطيع الاستذكار أن يمتلك وظيفة للمعرض، وتسجيل تزامنية فعلين، وللإعلان. ولقد ميز جينيت (1972) بين الاستدعاء الذي يتناسب مع الاستذكار، وبين التنفيذ المسبق، أي الاستباق الذي يقضي بالروى أو باستدعاء الحدث اللاحق مقدماً (سيندم فيما بعد على هذا العمل المعيب)، وبين التعلق المعنوي، وهو تنظيم مفارق للتاريخ حيث لا يكون تجمع الأحداث المروية أكثر تحفيزاً من منظور زمني، ولكنه يخضع مثلاً إلى ارتباطات مكانية (الحكايات المروية على امتداد قصة السفر والتي تحض عليها الأمكنة المزدادة)، أو موضوعاتية (مبدأ التجميع الذي يسوس القصص المضافة في الروايات ذات الأرواح). وتنقسم كل واحدة من هذه المفارقات التاريخية إلى عدد من المجموعات الفرعية. وهكذا يجب على مستوى المقويات (ولكن الشيء نفسه يصح بالنسبة إلى التنفيذات المسبقة) التمييز بين الاستدعاء الداخلي (استذكار لا يصعد إلى أبعد من نقطة الانطلاق الزمني للحكاية) والاستدعاء الخارجي (والذي تسبق سعة كلها نقطة انطلاق الحكاية)، والمقوي الجزئي (الاستذكار الذي ينتهي بحذف من غير التعلق بالقصة الأولى)، والمقوي التام (الذي يرتبط من غير حل تنابعي يتعلق بالقصة الأولى)، إلى آخره.

ولقد تم الاعتراض (اب. هيرنساين سميت 1980) على هذا التحليل بأنه لا معنى له إلا في حالة القصة العوالمية أو في حالة القصة التخيلية ذات النسخ المتعددة (مثل الحكايات الشعبية، والتي نستطيع أن نقارن النسخ): بالنسبة إلى الغالبية العظمى لقصص التخيل، لا توجد إمكانية لمقارنة نظام القصة بتعاقب الأحداث التاريخية، وذلك لأن هذا الأخير لا يوجد إلا بوصفه ما تسقطه القصة. ولقد يكون هذا بنسبتي أن المقويات والتنفيذات المسبقة، هي إجمالية، أي أن القصة نفسها تشير إليها، وإما ضمنية ولكنها استدلالية انطلاقاً من معرفتنا بالمجرى العادي للسيرورات السببية (غودمان 1981، جينيت 1991). وعندما يتغيب النص عن كل تأشير جلي ويشوش انتظارنا الاستدلالي (وهذه هي حال روايات روب غرييه مثلاً)، فإننا نكون غير قادرين أن نعيد تشكيل أي نظام لتعاقب الأحداث: إننا نجد أنفسنا حيثما أمام قصة مقارعة للتاريخ (جينيت 1972، ص 155)

تقيس السرعة العلاقة التناسبية بين الفترة (الزمنية) للحكاية والطول (المكاني) للنص (الطول الذي يقاس بالأسطر والصفحات). وكان قد اقترح هذا الإجراء (ج. ميللر (1984)، و.ر. بارت (1967)، ثم أخذه جينيت (1972). وهو إجراء لن يصل على الإطلاق إلى تكميمات دقيقة لبنى الصغيرة، وإن هذا لن يكون إلا بسبب العقبة التي توجد في معظم الحالات التي تحدد بشكل دقيق زمن واقع القصة. ولكن المقصود، على مستوى البنية الكبرى، هو مؤشر صالح لإيقاع القصة. وإن هذا الإيقاع ليس مستمراً على الإطلاق. فكل القصص - العواملية والتخييلية - تستلزم تباينات في تعاقب الأحداث (وقفات، حذف، تسارع، إبطاء) تكون موسومة إلى حد ما. وإن جينيت، إذ حدد تحليله في ميدان الأدب الروائي، فإنه ميز أربعة «أشكال قانونية للزمن الروائي»: الوقف الوصفي حيث تناسب مع طول نصي ما فترة لا قيمة لها لواقع القصة. والمشهد (وهو غالباً ما يكون حواراً أو مونولوجاً)، وأنه ليتحدد بوصفه مشكلة في تعاقب الأحداث، وهذا يعني وجود تعادل في الزمن إذن بين القصة والحكاية. والموجز، والذي يكون فيه زمن الحكاية مندمجاً في طول نصي أدنى (في إطار تناسب متغير) من ذلك الذي يتطلبه الأداء «المسرحي» لهذه الفترة. والحذف، والذي يتناسب فيه مقطع لا قيمة له من النص مع أي فترة كانت من الحكاية. وتعد المشكلة في تعاقب الأحداث ثابتة تواضعياً كما هو بدهي: يعالج القارئ، في حالة المشهد، معالجة تعادل في الفترة ما لا يمكن مطلقاً إلا أن يقترب بنفسه منها، وإن هذا ليكون لأنه لا يعرف أن يمتلك فيها معادلاً دقيقاً بين الفترات الحديثة والعناصر النسخية (حتى وإن كان المقصود هو الحوار).

وتوجد هذه الأشكال الأربعة في القصة العواملية أيضاً، ولكن كايت هامبرغر (1957) قد شد الانتباه إلى أن الحضور المكثف للمشاهد التفصيلية (وعلى الأخص كل مشاهد الحوار) يعد مؤشراً تخيلياً. وأنه ليذهب في هذا تبعاً للتخيل بالنسبة إلى الوصف المفصل، سواء كان هذا الوصف يعمل بوصفه وفقاً وصفيّاً (يضطلع به سارد فوق واقع القصة)، أم وجد هذا الوصف محمولاً على النشاط الإدراكي للمسند إليه. وإن هذا ليعمد نسبياً أنه توجد أجتناس عواملية، مثل قصة الرحلة، حيث يحتل الوصف التفصيلي (سواء كان أم لم يكن محمولاً بوضوح على النشاط الإدراكي للناسخ) مكاناً مركزياً تماماً.

لقد أظهر هامون (1981) أن ميدان الوصف لا يستطيع أن يختزل إلى وطبيعة الوقف الوصفي. فمن جهة، عندما يكون الوصف محمولاً على النشاط الإدراكي للمسند إليه، أي عندما يكون مبرراً إذن، فإنه يكون في الواقع مسروداً وهو لا يعود يعمل إذن بوصفه وفقاً

(إنه يروي تجربة إدراكية). ومن جهة أخرى، فإنه حتى عندما يكون مقامه إزاء تسلسل القصة هو مقام الوقف، فإن وظيفته الخاصة تستطيع أن تكون بالإضافة إلى هذا متنوعة وإنه يبقى، في قصة التخييل الكلاسيكية، خاضعاً لواقع القصة: إن وظيفته غالباً ما تكون تريبينية (وصف درج أشيل) أو تكون حينئذ تفسيرية ورمزية (اللوحة عند بلزاك) (جنيبت 1966). ويضاف إلى هذا وظائف للتصديق الإيماني ولل فهرسة الإيديولوجية (هامون 1981) وإنه ليتهي في كل الحالات إلى تحويل لأفق انتظار القارئ ويستخدم كفاءة خاصة للقراءة، ليست هي البناء المنطقي الدلالي للأفعال، ولكنها كفاءة تنشيط الحقول الدلالية المرتبطة بمفردات موحدة (انظر هامون 1981). وتوجد، أخيراً، أجناس يتحرر الوصف فيها في جزء كبير منه من واقع القصة: إن الطوبوغرافيا أيضاً (وصف الكائنات غير الحية) في قصص الكشف الجغرافي أو الإثنوغرافي. لتشكل الموضوع المركزي للأجناس المعنية بهذا الأمر والتي هي النظر غير الجمالي للجنس الوصفي؛ تماماً كما كان ممارساً في القرن الثامن عشر، والذي وصل الوصف فيه إلى الاستقلال الجمالي (آدام وبتيجتان 1989، هامون 1991).

3- التواتر

يفيس التواتر العلاقة بين عدد تكرارات الورد، وعدد المرات التي رويت بها. وفي الواقع، كما يلاحظ جنيبت ذلك (1972، ص 145)، فإن أي حدث لا يتكرر على وجه التطابق. والمقصود هو ورود الأحداث المشابهة- مثل شروق الشمس اليومي- والتي لا نحفظ منها إلا بتشابهها، فتعامل معها بوصفها ورودات متعادلة وذات نموذج واحد. وهكذا، فإننا نستطيع أن نروي مرة ما حصل مرة، وأن نروي كذا مرة ما حصل كذا مرة، وأن نروي كذا مرة ما حصل مرة واحدة، وأن نروي مرة واحدة ما حصل كذا مرة. والحالتان الأكثر أهمية هما حالتا الثالث والرابع، أي القصة التكرارية (وهكذا في التمارين الأسلوبية لكيون. فالحدث نفسه يروي 99 مرة، مع تحويلات أسلوبية) والقصة المكررة، وهي تمثل إجراءً للاقتصاد السردى المستخدم، في الوقت نفسه، في القصة التخيلية وهي القصة العواميلة (مثل السير الذاتية، وذلك كما بين هذا لوجون 1975). ومن منظور لاقتصاد السردى، فإن للقصص المكررة والموجزة وظيفة مقاربة، تتمثل في توليف فترة كبيرة سبباً للحكاية. فالحدود بين القصة المكررة والوصف، يصعب رسمها أحياناً، وذلك لأن الوصف، ما إن يحمل على تعددية من الروايات الموصوفة في الوقت نفسه، حتى يشتمل على بعد مكرر. وإن هذا ليكون على الأقل إذا أحلنا الوصف إلى أفعال إدراكية (انظر

شاتلان 1986): لا يبدو هذا التقيد مشككاً بتميز المضمون بين الوصف (الذي يحمل على الحالات) والتكرار (الذي يحمل على الأحداث).

- G. Müller, "Erzählzeit und erzählte Zeit" (1948), in *Morphologische Poetik*, Tübingen, 1968, E. Lammert, *Bauformen des Erzählens*, Stuttgart, 1955; K. Hamburger, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; G. Genette, "Le discours du récit", in *Figures III*, Paris, 1972; R. Barthes, "Le discours de l'histoire" (1967), in *Le Bruissement de la langue*, Paris, 1984; P. Lejeune, *Le Pacte autobiographique*, Paris, 1975; B. Herrnstein Smith, "Narrative versions, narrative theories", *Critical Inquiry*, automne 1980, p. 213-236, N. Goodman, "The telling and the told" (1981), in *Of Mind and Other Matters*, Cambridge (Mass.), 1984; D. Chatelain, "Frontières de l'itératif", *Poétique*, 65, 1986, p. 111-124; G. Genette, *Nouveau Discours du récit*, Paris, 1983; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991.
- Sur la description: G. Genette, "Frontières du récit" (1966), in *Figures II*, Paris, 1979; P. Hamon, *Introduction à l'analyse du descriptif*, Paris, 1981; R. Debray-Genette, "La pierre descriptive," et "Traversées de l'espace descriptif: de Balzac à Proust", in *Métamorphoses du récit*, Paris, 1988; J.-A. Adam et A. Petitjean, *Le Texte descriptif*, Paris, 1989; P. Hamon, *La Description littéraire. De l'Antiquité à Roland Barthes: une anthologie*, Paris, 1991.

ب- الصوغ

يشير مفهوم الصوغ إلى اضطداد المعلومة السردية. إذ المقصود، بالنسبة إلى ماهر جومري، هو نموذجان من القضايا: أما الأول، فيتعلق بكمية المعلومات المنقولة، وهو مرتبط بالتمييز التقليدي بين واقع القصة (القصة المحضة) والإيماء (تمثيل مسرحي، وخصوصاً تمثيل للكلام). وأما الثاني، فيتعلق بما نسميه عادة وجهة النظر، أي المنظور الذي تدرك الأحداث المروية من خلاله.

1- المسافة

يفس مفهوم المسافة «الصوغ الكمي» (جينية) للمعلومات المروية. وثمة صياغة تاريخية مهيمنة لهذه القضية هي التمازض بين (الإظهار) و (الروي)، أو بين السرد البسيط (السرد المحض) والعرض المسرحي: لقد اضطلع بدور كبير في النظرية الإنكليزية الأمريكية للرواية في القرن العشرين (انظر لوبوك 1921، فريدمان 1955). ولقد أعطى النقد قيمة للمصطلح الأول عموماً. وإن التمازض ليعد إشكالياً بالمصطلح الوصفي: لا تستطيع القصة، مهما كانت، أن «تظهر» ولكن أن «تروي» فقط. وكذلك، فإن ستانزول (1979)

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس - وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحصر عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية. وفي الواقع، فإن التعارض الملازم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام: إن الأجزاء الإيمانية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للعمل» (جيبنت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد افصح المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة). ولذا، فإننا نميز، بصورة عامة، بين ثلاثة إجراءات (جيبنت 1972، كوهن 1981):

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن). وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه. وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل: توجد مع ذلك أمثلة مضادة، مثل التحقيقات الصحفية أو الإثنوغرافية، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسمة الحوارات العوالمية. وتصل حجة هامبورغر للمونولوج المروي أكثر، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي، صامت، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي). ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية، إنما يوجد في المونولوج الداخلي، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981). وإنه ليميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلياً بشكل سردي. وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع. ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل: إنه يستطيع أن يكون النسخ العوالمية لأفكار الناسخ أثناء كتابته.

- الخطاب المخفي مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر. وإنه ليجد في شكلين: الخطاب غير المباشر التابع والخطاب غير المباشر الحر (مكهال 1987). ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردية المؤلف. وإنه، على عكس الخطاب غير المباشر التابع، ليسم بغياب الفعل التقريرية الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً، ولكن الكلام المذكور، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر)، يخضع، بصورة عامة على الأقل، (بالسعة إلى

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس - وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحصر عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية. وفي الواقع، فإن التعارض الملازم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام: إن الأجزاء الإيمانية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للعمل» (جيبنت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد افصح المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة). ولذا، فإننا نميز، بصورة عامة، بين ثلاثة إجراءات (جيبنت 1972، كوهن 1981):

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن). وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه. وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل: توجد مع ذلك أمثلة مضادة، مثل التحقيقات الصحفية أو الإثنوغرافية، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسمة الحوارات العوالمية. وتصل حجة هامبورغر للمونولوج المروي أكثر، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي، صامت، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي). ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية، إنما يوجد في المونولوج الداخلي، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981). وإنه ليميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلياً بشكل سردي. وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع. ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل: إنه يستطيع أن يكون النسخ العوالمية لأفكار الناسخ أثناء كتابته.

- الخطاب المخفي مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر. وإنه ليجد في شكلين: الخطاب غير المباشر التابع والخطاب غير المباشر الحر (مكهال 1987). ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردية المؤلف. وإنه، على عكس الخطاب غير المباشر التابع، ليسم بغياب الفعل التقريرية الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً، ولكن الكلام المذكور، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر)، يخضع، بصورة عامة على الأقل، (بالسعة إلى

التعابير، انظر جاكية (1980)، إلى تغيير زمني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، لبنتى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتناقرة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي. وإذا أخذ بانفيلد ثانية أطروحة هامرغر التي تخص غياب الراوي في القصة المتناقرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتناقرة الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامرغر وبانفيلد على حد سواء قد قبلوا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضله القصة العوالمية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لمخلص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليشير من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والمؤوض (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيماني، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر الموسر يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد بروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبشير أو وجهة النظر - هي تلك التي كرس الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

التعابير، انظر جاكية (1980)، إلى تغيير زمني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، لبنتى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتناقرة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي. وإذا أخذ بانفيلد ثانية أطروحة هامرغر التي تخص غياب الراوي في القصة المتناقرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتناقرة الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامرغر وبانفيلد على حد سواء قد قبلوا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضله القصة العوالمية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لمخلص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليشير من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والمؤوض (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيماني، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر الموسس يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد بروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبشير أو وجهة النظر- هي تلك التي كرس الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

سيكون التبشير الخارجي مبرأً فقط، وبما إن المبرر في هذه الحالة هو شخصية أخرى، فإنه سيكون غفلاً. ولكن لمقام المبرر هوية شبحية: فإما أن تتطابق الشخصية التي نزع من أنها المبرر مع الراوي فعلاً، وإذن فليس ثمة مجال لإعطائه موضعاً خاصاً: وتكون هذه الحالة مثلاً في التخييل المتنافر الخواص قصصياً حيث انطلاقاً من الشخصية هي الراوي، وانطلاقاً منها تُرى الشخصيات الأخرى. وإما، كما هي الحال في القصة المتجانسة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي، أن تكون الشخصية، التي تهمين وجهة نظرها على انتقال المعلومات، متميزة من الراوي، وفي هذه الحالة ليست الشخصية، ولكن الراوي هو الذي يعد «المبرر» (إن الراوي هو الذي يختار أن يبشر هذه الشخصية أو تلك وهذا يعني أن يتبنى وجهة نظرها). وأما فكرة المبرر فائق الخواص القصصية، «الفضل، الحياضي»، والمتجاوز راوي القصة، والذي هو أيضاً فائق الخواص القصصية، إلى تبشير كلامي يحل فيه بدلاً عن القارئ فيرى ما يراه... تلك فكرة لم تعد مقنعة أبداً: إذا كان الراوي، كما يدعم ذلك بال، محكوماً عليه بالكلام، فإن المبرر حينئذ سيكون محكوماً عليه بالإدراك، وفي هذه الحالة لا نرى كيف يستطيع أن يجعل معلوماته تمر إلى القارئ، وذلك لأن هذه المعلومات لا توجد إلا كلاماً (برونزوير 1981).

يبقى استعمال التبشير في مختلف أجناس القصة العوالمية، بحاجة إلى الصنع بشكل واسع. وفي حالة القصة المتنافرة الخواص قصصياً (مثل السير أو دراسات الحالات النفسية)، فقد أظهرت عدة دراسات أجرتها «د. كوهن» (1990، 1991، 1992) أن استعمال التبشير الداخلي ووضع الراوي الكلي العلم، هي أمور مرفوضة. ولكن جينيت (1991) يلاحظ أن الاستعمال المضطرب للتبشير الخارجي هو أيضاً غير قانوني. وفيما يخص القصة المتنافرة الخواص القصصية، فإن الوضع يبدو بشكل عام هو نفسه في الميدان العوالمية وفي ميدان التخييل، ولقد يعني هذا أننا إزاء تبشير داخلي حول ذات الراوي. أما ما يخص نموذج التبشير المطبق على الشخصيات الثالثة، فإننا نجد أنفسنا في الوضع نفسه الذي هو وضع القصة المتنافرة الخواص القصصية. ونستطيع بشكل عام من غير شك أن نقول إن الراوي في القصة العوالمية يستطيع أن يعطي معلومات عن الأفكار وعن إدراك الشخصية الثالثة، ولكن يجب عليه أن يبرر مصدر هذه المعلومات (التي وصلت إليه عن طريق الشخص المعني، وكما هي الحال في قصص حالة فرويد، أو التي يعيد بناءها من خلال استدلالات مسببة تنطلق من سلوك مرئي). ولكن عندما يجعل كايت هامرغر القصة العوالمية معارضة للقصة التخيلية بقوله إنه على عكس ما يجري في الثانية، فإن الأولى لا تعرف أن تعطينا متفاداً مباشراً للحياة الداخلية للشخصية الثالثة، وإنه ليضيف (جينيت 1991)

أن المنفذ، في قصة التخيل، إلى الحياة الداخلية للشخص الثالث ليس سوى معد مزعوم، والسبب لانه لا يوجد شخص ثالث، ولكن فقط شخصيات متخيلة (من صنع المؤلف) وإن هذا التمييز للمقام المنطقي والتداولي الأساسي بين ميدان القصة العوالمية وميدان قصة التخيل هو الذي يجعل، ربما، قضية المنظور السردية (وكنكك بالنسبة إلى قضية الراوي) لا تطرح ببساطة من خلال المصطلحات نفسها.

- P. Lubbock, *The Craft of Fiction* (1921), New York, 1947; C. -E. Magny, *L'Age du roman américain*, Paris, 1948; N. Friedman, "Point of view in fiction: The development of a critical concept", *PMLA*, 70, 1955, p. 1160-1184; W. Booth, "Distance et point de vue" (1961), in *Poétique du récit*, Paris, 1976; L. Dolezel, "The typology of the narrator: point of view in fiction", in *To Honor R. Jakobson*, La Haye, 1967; P. Hernadi, "Dual perspective: free indirect discourse and related techniques", *Comparative Literature*, 24, 1972; S.Y. Kuroda, "Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration", *Langue, discours, société*, Paris, 1975; R. Pascal, *The Dual Voice: Free Indirect Speech and Its Functioning in the XIXth Century European Novel*, Manchester, 1977; M. Bal, "Narration et focalisation", *Poétique*, n°29, 1977 a, p. 107-127; *Narratologie*, Paris, 1977 b; M. -T. Jacques, "La fausse libération du dialogue ou le "style direct intégré" dans Bouvard et Pécuchet", *Annali della Facoltà di Lingue et Letterature straniere dell' Università di Bari*, 1, 1, 1980; D. Cohn, *La Transparence intérieure*, Paris, 1981; W. Bronzwaer, "Mieke Bal's concept of focalisation", *Poetics Today*, vol. 2, n°2, 1981, p. 193-201; J. Linivelt, *Essai de typologie narrative: le point de vue*, Paris, 1981; M. Sternberg, "Porteus in quotation-land: mimesis and the forms of reported discourse", *Poetics Today*, III, 2, 1982; A. Banfield, *Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction*, Boston, Londres, 1982 (trad. fr. *Discours sans paroles*, Paris, 1995); B. McHale, "Unspeakable sentences, unnatural acts", *Poetics Today*, 1, 1983; F.K. Stanzel, *Theorie des Erzählens* (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", *Poetics Today*, 11, 1990, p. 775-804; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; D. Cohn, "Feud's case histories and the question of fictionality", in J.H. Smith (ed.), *Telling Facts. History and Narration in Psychoanalysis*, Baltimore, Londres, 1991; Id., "Breaking the code of fictional biography: Wolfgang Hildesheimer's Marbot", in N. Kaiser et D.E. Wellbery (ed.), *Traditions of Experiment from the Enlightenment to the Present. Essays in Honor of Peter Demetz*, Ann Arbor, 1992.

ج- الصوت

تتعلق قضايا الصوت بالعلاقات بين البطل، والراوي، والمؤلف. وإن المقصود،

بشكل أكثر دقة، قضايا تلامس العلاقة الزمنية بين الفعل السردى والحكاية، والترابط السردى، والعلاقات بين الراوى والقصة، كما تلامس العلاقات بين المؤلف والراوى (تؤدى هذه العلاقة الأخيرة دوراً كبيراً في التمييز بين قصة التخيل والقصة العوالمية)

1- زمن السرد

بينما تتعلق قضايا النظام بالعلاقات بين القصة والحكاية (إذن بين سلسلة نصية وسلسلة من الأحداث - الواقعية أو المفترضة)، فإن تحليل زمن السرد يعالج علاقات تعاقب الأحداث بين الفعل السردى (التعبير عن السلسلة النصية) والحكاية (سلسلة الأحداث). ويميز جينيت (1972) بين السرد اللاحق الذي يتناسب مع الوضع السردى العادى، والسرد السابق الذي يتناسب مع القصة التنبؤية (نودوروف 1969)، والسرد المتزامن الذي نجده مثلاً في التحقيق الصحفى الرياضى، والسرد المدخل، وهو وضع يشمل على تعددية من الأفعال السردية المتتابعة والمدخلة بين شرائح من الأحداث والتي نجدها أيضاً في الرواية التراسلية أو في اليوميات. وتعد الروابط بين هذه العلاقات الزمنية والزمن القاعدي معقدة. وهكذا يجب على السرد اللاحق أن لا يكتفى بالفعل الماضى، فهو يستطيع أيضاً أن يتبنى الحاضر الحكائى. وإذا كان السرد اللاحق يستخدم للمستقبل، فإنه يستطيع أن يلجأ أيضاً للحاضر (غالباً ما تكون القصة التنبؤية قصة «رؤية»). ولا يعد مفهوم «السرد السابق» مفهوماً بديهياً، والسبب لأن فعل السرد منطقياً يبدو أنه يفترض دائماً بشكل مسبق أسبقية ما هو مروي. ويجب أيضاً أن نحدد ما نفصده بهذا التعبير. إذ يجب أولاً إقصاء الوضع السردى للقصة من علم الخيال، والسبب لأن اللحظة الزمنية الخيالية للسرد في هذا النموذج من القصص تعد لاحقة على الدوام من منظور عملي للحكاية المروية: فقط، إن المحور الزمني كله متزاح وهماً نحو المستقبل. وأما ما يتعلق بالقصة التنبؤية (التخيلية أو العوالمية)، وهي مثل استبدالي للسرد السابق، فإن مقامها أكثر تعقيداً مما يبدو من النظرة الأولى: إنه يستلزم دائماً وضعاً استبدالياً خاصاً، سواء كان ذلك هو وضع الشطح الزمني لذلك الذي يروي (يشير الراوى مع الزمن)، أم كان ذلك هو وضع الوحي المصنوع انطلاقاً من مصدر معلوماتي إلهي، من المفترض أن يكون، هو، خارج الزمن، والذي من أجله إذن، فإن مفهوم الأسبقية لا يؤدي دوره (وذلك سما إن الحدث يصل مسبقاً على الدوام). ولقد اقترح كارل بوير في ميدان القصة الحكائية (1959) قصة ذات تمثيلات عوالمية التمييز بين التنبؤ والنبوءة. فالأول مشروط دائماً (إذا A، حينئذ B)، بينما النبوءة فهي غير مشروطة. وإن دانتو (1985) إذ استند إلى هذا التمييز، فقد بر من منظور المنطق السردى، أن النبوءة تعالج هذا الحدث أو ذاك من أحداث المستقبل كما

يعالج المؤرخ الماضي، أي حين يقوم بسرده على ضوء المعارف التي لا يمكن الوصول إليها إلا في لحظة لاحقة على لحظة الحدث المروي. ولقد يعني هذا إذن أن الأسبقية في القصة التنبؤية تستلزم ضرباً من التناقض السردى، والسبب لأن حدث سرد المستقبل نعمه يستلزم أن يكون معالجاً بوصفه قد صار من قبل (أي أنه لا يستطيع أن يكون مشروعاً إلا بالتماس قدرات إدراكية تتجاوز حدود المعرفة الإنسانية).

إن كايت هامبرغر، إذ أرست علاقات غير ملتصقة، فقد حاولت أن تبين أن الماضي ليس من وظيفته، في قصة التخيل القائمة على الشخص الثالث، أن يشير إلى أسبقية الحكاية على تلفظ القصة: إنه غير زمني ويعمل بوصفه معلماً على التخيل. وسيصر هذا الأمر أيضاً الاستخدام غير المضطرب للإشارات الزمنية، وهو استعمال غالباً ما يكون متناقضاً في قصص التخيل مع استعمالها العادي. ولا تبدو الحجة حاسمة: إن الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية يعد واحداً من وجوه التأثير الداخلي (ينظر إلى الحكاية انطلاقاً من رؤية البطل) وليس مؤشراً جنسياً للتبشير. وإن استعمال التأثير الداخلي (في قصة متنافرة الخواص قصصياً) هو الذي يعد مؤشراً على التخيل: ليس الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية سوى نتيجة، والتي هي بوصفها هكذا لا تشكل بأسبقية (وإن كانت فقط تبعاً لنظام الإسقاط التخيلي) الحكاية على القصة.

2- المستويات السردية

يتناسب حقن دراسة المستويات السردية مع ما يسمى تقليدياً الترصيع. وتبعاً لجينيت (1972)، فإن القاعدة العامة هي «كل حدث نرويه القصة إنما يكون على مستوى الخواص القصصية مباشرة، ويعلو على المستوى الذي يتموضع فيه الفعل السردى المنتج لهذه القصة». وإننا لنميز بعدها هموماً ثلاثة مستويات رئيسية: مستوى خارج الخواص القصصية، والذي هو مستوى الفعل السردى للقصة الأولية (وهو المستوى الذي يتموضع فيه مثلاً الراوي المشافر الخواص القصصية الغفل في «أوجيني غراندت»، أو أيضاً في «جيل بلاس»، والراوي المتجانس الخواص كما في «حكاية جيل باس لسانتيان»)، ومستوى (داخل) القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها الراوي خارج القصة)، ومستوى قصة خواص القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها واحد من الشخصيات التي تنصرف على مستوى خواص القصة). ويستطيع مستوى خواص القصة أن يشتمل بدوره على قصص مرصعة (وستنعت حينئذ بوصف قصة خواص القصة)، وذلك كما هي مثلاً في «ألف ليلة وليلة». ونستطيع القصة الثانية أن تشغل وظائف متنوعة إزاء القصة الأولى، وكذلك الأمر

بالسبة إلى العلاقات بين الخواص القصصية للقصتين، فهي تستطيع أن تكون قوية إلى حد ما (انظر بارت 1981، جينيت 1983). وتشكل انتهاكات المستويات السردية، مثل عدوى خارج القصة لمستوى خواص القصة، حالات من اطلاق السبب وإرادة النتيجة سردياً. إنه لمن المؤلف أيضاً في الرواية الساخرة أن يعدي خارج القصة مستوى الخواص القصصية (ومثل هذا عندما يروجو راوي تريسترام شاندي القارئ أن يساعد السيد شاندي كي يعود إلى سريره)، فهو يعمل عموماً بوصفه شكاً ساخراً للإيماني المحتمل.

3- الشخصية

إن التمييز الأكثر استقبالاً في ميدان قضايا الشخص هو التمييز القائم بين القصة المبنية على الشخص الأول والقصة المبنية على الشخص الثالث. ومع ذلك، فإنه يوشك على التضليل، أو على الأقل إذا طابقناه ببساطة مع التمييز القاعدي: إن كل راوٍ، بما إنه حاضراً في حكايته، فإنه لا يستطيع أن يكون فيها إلا بوصفه الشخص الأول (جينيت 1972). وينتج عن هذا (ستانزل 1985) أن حضور جمل سردية مبنية على الشخص الأول (مستوى خارج القصة) يستطيع أن يحيل تبعاً للحالات إلى نموذجين من الرواة جد مختلفين:

أ) راوٍ يفرض نفسه من خارج التخييل، وهو يشكل الأصل التعبيري للتخييل، وهو الذي لا يعرف حافزه السردى إلا أن يكون طبيعة أدبية وجمالية (مثل الراوي في رواية «الجبل السحري»).

ب) الراوي- الشخصية، والذي يعد جزءاً أصيلاً من العالم التخيلي الذي يصفه، والذي يكون حافزه السردى وجودياً (مثل الراوي في «البحث عن الزمن الضائع»).

وبقول آخر، فإن التمييز الحقيقي والملائم هو ذلك التمييز القائم بين الراوي الغائب عن الحكاية التي يرويها والراوي الحاضر بوصفه شخصية: يربح التعارض إذن بين القصة المبنية على الشخص الثالث والقصة المبنية على الشخص الأول إذا استبدل بالتمييز بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعره (ديمين 1972). ووجد هذا الأخير في صيغتين (فريدمان 1955)، وذلك تبعاً أن يكون الراوي شاهداً فقط، أو أن يكون في الوقت نفسه منافساً في الحكاية التي يرويها، وفي مثل هذه الحالة نتكلم عن القصة الذاتية. ولقد نعلم أن الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعره ليست مطلقة في كل الأحوال: إن الجمل الأولى من رواية «مدام بوفاري»، وكذلك الجمل الأخيرة، تنشئ راوياً- شاهداً، ولقد يعني هذا إذن أنها تنشئ

منطقاً لقصة استرجاع ماضي من نعرفه، بينما يتطابق جسد العمل في كل شيء مع القصة المتأخرة الخواص القصصية. وإنه لمن المفيد، هنا أيضاً، التذكير أن الفئات السردية تعبر تقانات للقصة بدلاً من طبقات للنصوص، وهذا ما يضمن ليوتها.

وإن التمييز، بالنسبة إلى كايت هامبرغر (1975)، بين قصة تقوم على الشخص الأول وقصة تقوم على الشخص الثالث ليس داخلياً في التخيل، ولكنه يفصل ميدان التظاهر (يتظاهر الراوي باسترجاع الماضي التخيلي لمن يعرفه وذلك باصطلاح «عبارات نحيلية») عن ميدان التخيل بالقول الصريح (تقديم درامي تام لـ «أنا- أصل تخيلي» من خلال وظيفة سردية متقلبة ليس لها راو بالمعنى الدقيق للكلمة). ويعود الفضل لهذا التمييز بوضع موضع البداهة المقام المختلف فعلاً بقوة للراوي الذي يروي قصة استرجاع ماضي من يعرفه وللراوي الذي يروي قصة الخواص المتنافرة للقصة: بينما يشكل الأول جزءاً من عالم التخيل (حتى عندما يكون خارج القصة، كما هي الحال بالنسبة إلى الراوي- الشاهد)، فإن الثاني يتموضع خارج التخيل (ومن هنا يأتي مثلاً أثر الانتهاك عندما تقوم شخصية من مستوى خواص القصة الواقعية بالدخول إلى عالم الراوي المتنافر الخواص القصصية والذي هو في تحديده يقع خارج القصة). ومن هنا إلى تأكيد أن القصة المتنافرة الخواص القصصية ليس لها راو توجد خطوة لا يبدو تجاوزها مناسباً: ليس فقط لمن نعود نعرف حينئذ ماذا نفعل بالعديد من القصص المتنافرة الخواص حيث الراوي يفرض حضوره عن طريق مداخلات كثيفة باسمه الخاص، ولكن يجب علينا خصوصاً أن نرتد إلى الفكرة التي يصعب الدفاع عنها والتي تتعلق بالقصة من غير تعبير.

إن قضية وضع الراوي تهم عن قرب التمييز بين القصة التخيلية والقصة العوالمية. ولقد أظهر لوجون (1975، 1980) أنه يوجد تطابق، في السيرة الذاتية العوالمية، بين المؤلف، والراوي، والشخصية (إذا استثنينا الحالة الهامشية للسيرة الذاتية القائمة على الشخص الثالث). ولقد أبدى حينئذ (1991) ملاحظة باستخدام الثالث نفسه بأن المطابقة بين المؤلف والراوي تصلح بالنسبة إلى القصة العوالمية بوصفها هكذا وأن تطابقهما يحدد قصة التخيل. وإن قضية الهوية أو عدمها لتطرح بين الراوي والشخصية على نحو حرنفي في الميدانين وتحيل فعلاً إلى التمييز بين القصة المتنافرة الخواص وقصة استرجاع ماضي من نعرفه. وأما ما يخص العلاقات بين المؤلف والشخصية، فإن القصة التخيلية تستند عموماً إلى هويتها (باستثناء جنس التخيل الذاتي حيث يوجد تطابق في اسم العلم بين المؤلف، دانت مثلاً، وبطل المغامرات التخيلية، وفي النتيجة ارتحال «دانت» عبر ثلاث ممالك للواقع الديني)، بينما يوجد في القصة العوالمية تطابق تارة (كما في السيرة الذاتية) وعدم تطابق تارة أخرى (كما في حالة السيرة).

- N. Friedman, "Point of view in fiction. The development of a critical concept", *PMLA* 70, 1955, p. 1160-1184; K. Hamburg, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; K. Popper, "Prediction and prophecy in the social sciences", in P. Gardiner (ed.), *Theories of History*, Glencoe, 1959; T. Todorov, *Grammaire du "Décaméron"*, La Haye, 1969; G. Genette, "Le discours du récit", in *Figures III*, Paris, 1972; P. Lejeune, *Le Pacte autobiographique*, Paris, 1975; P. Lejeune, *Je est un autre*, Paris, 1980; J. Barth, "Tales within tales within tales", *Antaeus*, 43, 1981; G. Genette, *Nouveau Discours du récit*, Paris, 1983; F. K. Stanzel, *Theorie des Erzählens* (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; A. Danto, *Narration and Knowledge*, New York, 1985; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

ÉNONCIATION

إنه لمن المعتاد أن نميز بين الجملة، وهي كينونة لسانية مجردة، ويمكن أن تُستخدم في أوضاع مختلفة لا نهاية لها، وبين العبارة، التي هي إنجاز خاص للجملة تقوم به ذات متكلمة محددة، في مكان معين، ولحظة معينة. ويجب أيضاً تمييز التلفظ من هذين المفهومين: إنه الحدث التاريخي الذي يتكوّن من عبارة تم إنتاجها، أي من جملة تم إنجازها. ويمكن أن ندرسها باحثين عن الشروط الاجتماعية والنفسية التي تحدد هذا الإنتاج. وهذا ما يقوم به علم الاجتماع اللساني وعلم النفس اللساني. ولكن يمكننا أن ندرسه أيضاً - وهذا هو موضوع هذا الفصل - الإشارات التي تصطنعها العبارة إزاء التلفظ، وهي إشارات تشكل جزءاً من معنى العبارة نفسه. وإن مثل هذه الدراسة لتترك نفسها لكي تنجز من وجهة نظر لسانية محضة، وذلك بما إن كل اللغات تحتوي على كلمات وبني يقتضي تأويلها بالضرورة مداخله حدث التلفظ نفسه. وحتى لو قبلنا التعارض المنهجي الذي أقامه سوسير بين الكلام، المصمم بوصفه مجموع الحوادث المشاهدة والتي يعدها اللساني معطيات، واللغة، وهي الموضوع المجرد والمبني لكي يتم الكشف به، فإنه يبقى أننا لا نستطيع أن نغزوا إلى الكلمات وإلى الجمل، المكونة من اللغة، معنى لا يحيل إلى حدث التلفظ. ولدينا بعض الأمثلة (ويجب أن تضاف إليها أفعال اللسان التي عولجت في اللسان والفعل):

1- إن للإشارات التي تحدثنا عنها سابقاً (في فصل المرجع)، خصوصيات عامة لتمييز الشيء عن طريق الدور الذي يؤديه في التلفظ (ولهذا، فإنها- لقد ركز جاكسون على هذه النقطة- تموضع الشيء، وما قيل عنه، في العالم حيث من المفترض أن يكون التلفظ قائماً فيه، وهو الذي يعد غالباً بوصفه العالم الواقعي: إنها إذن وإصلاات كلامية تقيم علاقة بين مضمون العبارة و«الواقع»). وتوجد من بينها تعبيرات شخصية، وهذا ما سنتحدث عنه

هنا . فهي تشير إلى بعض الكائنات ناسبة إليها دور المتكلم، أي دور المتحدث أو المخاطب، في حدث التلفظ حيث تظهر العبارة . وهذا هو الحال بالنسبة إلى «je - أنا» أو «tu - أنت» في الفرنسية، واللذين لا حفظنا منذ زمن طويل أنهما يحيلان، بصورة عامة، إلى هذا الذي يصدد، أو إلى ذلك الذي نحن بصدد الكلام عنه . ويمكننا أن نوسع الفئة لتشمل كلمات مثل «mon - ي» أو «le tien - ك» اللتين لا تميزان المشاركين في التلفظ، ولكنهما تميزان الأشياء بوضعها في علاقة مع هؤلاء المشاركين . ويجب أن لا نهمهم من كلمة متكلم الشخص الذي أنتج العبارة فعلاً، ولكن الشخص الذي يكون معطى، في العبارة، بوصفه مصدراً للتلفظ . وإن هذا يسمح للإدارة أن تطبع مطبوعة تشتمل على «je - أنا» (أنا أذن للشركة X أن تأخذ من حسابي مبلغاً قدره) : إن «je - أنا» لا تشير إلى محرر المطبوعة، ولكن تشير إلى الأشخاص الذين يوقعون عليها، ويكونون مقدمين بهذا بوصفهم مسؤولين عن الأذن . وكذلك، فإن الكاتب يستطيع أن «يعطي الكلام» إلى كائنات غير قادرة على الكلام (في رواية الباهرة الثملة، ليس رامبو هو من يروي، ولكنها الباهرة «كيف نزلت الأنهار الوعرة...» . وأما ما يخص المخاطب، والذي يسمى غالباً المستقبل، ويشار إليه بالضمير المسمى «ضمير الشخص الثاني، فيجب تمييزه من السامع، الذي يسمع فقط ما يقال . وفي مسرحية «النساء العالقات» (الفعل 2، المشهد 7)، فإن كريسال، لكي يوجه عيوباً لزوجته، والتي يخافها، فإنه يوجه أمامها إلى أخته بيليز، المنفية في دور المستعم، قوله بدقة «إليك أنت، ياأختي، يتجه هذا الخطاب» : إن بيليز لتكون هي المخاطبة حينئذ، وإليها يتجه التلفظ تبعاً للعبارة، وإنها هي التي تشير إلى الضمير «أنت» . ويستطيع الخطاب أيضاً أن يتخذ لنفسه مخاطبين من كائنات غير قادرة على سماعه . (انظر العرض الشهير لجان جاك روسو في «خطاب حول العلوم والفنون» : «أوه يا قابر يسوس، بماذا فكرت روحك العظيمة ؟» . وسنلاحظ أن ضمير جمع المخاطبين، «nous - نحن» في الفرنسية، لا يشير بالمعنى الدقيق للكلام إلى المتكلم + شخص آخر، ولكنه ينيي بالأحرى مجموعة يفترض أن يكون المتكلم جزءاً منها . وإن المشاهد الذي، بعد مباراة، يصرخ «نحن ربحتنا»، فإنه لا يقول إنه وهؤلاء أو أولئك اللاهين قد ربحتوا : إنه يشكل جماعة في محيط سمي التحديد، وإنه ليعلم أنه عضو فيها، وهو إليها يعزو النصر . وسنقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الضمير الثاني من جمع المخاطبين «vous - أنتم» . إنه لا يعني «أنت + آخرين»، ولكنه يخلق مجموعاً يستحي المتكلم منه نفسه وفي داخله يوضع متلقيه

إن ما جئنا على قوله يصلح بالنسبة إلى الإشارات . ف «ici - هنا» تحيل إلى المكان بوصفه مكاناً للتلفظ . و «Maintenant - الآن» وكذلك زمن الفعل الحاضر، فإنهما يحيلان إلى لحظة بوصفها اللحظة التي نتكلم فيها . ومن جهة أخرى، فإنها تبني موضوعها وهي

أن سير قد تكلم حدثاً قائماً على المصادفة (أو حدثاً يبعث على الرضى). ويجب أن نميز من هاتين الحالتين تلك الأخرى حيث ينعت التعبير الظرفي فيها («ظروف التلفظ») التلفظ نفسه الذي تظهر العبارة فيه. وإن هذا ليحدث مثلاً إذا جعلنا تعبيرات مثل: «بصدق، مصادفة، بكل تجرد، فيما بيننا، إلى آخره» تسبق العبارة. وما يتم بصراحة، من غير قصد محدد، ومن غير انحياز، وبصفة سرية، إلى آخره، إنما هو فعل اللسان الذي يسجزه المتكلم. فإذا نظرنا إلى هذه الأفعال على أنها وصف للتلفظ، فيجب أن نقبل أن الظروف هنا، تساهم في تقديم الحدث التلفظي، وأنها تنسب إليه هذه السمة أو تلك. وإباً لرى هذا جيداً إذا لاحظنا أن ظروف التلفظ تترك نفسها لكي تفسرها مقولات تشتمل على فعل يتصل بالكلام: «سأتكلم بصراحة، وليكن قولاً فيما بيننا، إلى آخره» - بينما «الحسن الحظ»، فهي ظرف عبارة، ولا تسمح بهذا النموذج من التفسير.

(ملاحظة: وإن كانت هذه التفسيرات، في مجملها، تحت التلفظ، فإن الظرف الذي يظهر فيه لا يؤدي دور ظرف التلفظ: إنه يُحمل على مكوّن مثل الفعل «قال» أو «تكلم»). هل تعد هذه الإمكانية في حمل الظروف على التلفظ حدثاً لغوياً، أو استعمالاً فقط بين استعمالات أخرى للظروف، وذلك لأن هذه بنفسها تكون غير مبالية بما نطبق عليها؟ أما الأطروحة الثانية فتستند إلى أننا لا نعرف ظرفاً مخصصاً للاستخدام التلفظي: إن تلك التي ذكرناها في الفرنسية، تستطيع أن تعمل، إذا كانت مطبقة على فعل من أفعال الكلام، بوصفها ظروفًا للمكوّن. ولكن هذا الحدث لا يمنع - وهذا ما يبرر الأطروحة الأولى - كثيراً من الظروف أن لا تكون أهلاً للاستعمال التلفظي، حتى وإن كانت معانيها جد قريبة من معنى ظرف التلفظ. وهكذا فإنه في الفرنسية:

«بصراحة» = avec franchise

أو «بشكل غير متحيز» = de façon impartiale لا تحل، في هذه الوظيفة، محل التعبيرات:

«صراحة» = franchement

أو «بكل تجرد» = en toute impartialité

(ملاحظة: إذا كانت قابلة للاستعمال في نموذج التفسير المشار إليه في الفقرة السابقة، فإن هذا تحديداً، كما قلناه من قبل، لأن الظرف يحمل فيها على فعل، وهذا يعني إذن أنه يحمل على مكوّن، وليس على التلفظ).

وتميز خصوصيات أخرى في لغات أخرى ظرف التلفظ. فالقواعد، في الألمانية، تفرض، إذا وجد، في رأس الجملة كلمة أو مجموعة من الكلمات لا تكون المسد إليه. وإنها لتضع المسند إليه بعد الفعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذه القاعدة تعرف استثناء

في حالة ظروف التلفظ: يمكن لهذه الظروف أن تظهر في رأس الجملة، من غير أن يقلب فيما بعد نظام «المسند إليه - الفعل». وتقتصر مثل هذه الظواهر أن لا يكون الاستعمال التلفظي للظروف مضافاً على الأصل القاعدي، ولكن أن يكون متوقفاً من قبل مع صياعات خاصة في داخل هذا الاستعمال.

ملاحظة: يمثل مفهوم الظروف التلفظي حالة خاصة لما يمكن أن نسميه: «تسلسل في التلفظ»: إن العلاقة، غالباً في المونولوج كما في الحوار، بين مقطعين من مقاطع الخطاب اللذين يرتبط بعضهما ببعض، بالترتيب، بالنسبة إلى واحد منهما على الأقل، ليس بما يقول، ولكن بالتلفظ الذي يظهر فيه. وبالإجابة على السؤال: لماذا؟ فإنها تستطيع أن تعني: «لماذا تطرح علي هذا السؤال؟» وحتى في داخل الجملة، فإن العلاقة بين تابع ورئيس لتأسس في بعض الأحيان على التلفظ بهذه الأخيرة. وهذه هي الحال بالنسبة إلى بعض الجمل الشرطية، والتي وضعها ج. ل. أوستان موضع البداة: «إذا كنت ظمناً، فيوجد عصير في البراد»، وتفهم هذه الجملة عموماً بوصفها: «بالنسبة إلى الحالات التي تكون فيها ظمناً، فقد قلت لك يوجد...». وللرباط الفرنسي «puisque» - بما إن «غالباً استخدامات من هذا النوع أيضاً: «لقد جاء جان، بما إنك تريد أن تعرف كل شيء» (ثمة حجة من أجل دعم أن هذا النوع من الاستخدام المسوس لسانياً، هي أن كل الروابط ليست قادرة على ذلك: انظر «parce que» - لأن «بالتمارض مع «puisque» - لكي»).

3- التعجب. كثرة من اللغات تمتلك أجهزة خاصة لكي تسم التعجب. ونجد من ذلك مثلاً الأبنية النحوية. ولكي نعطي لفكرة أن الطقس حار هيئة «ذاتية» أو «تعبيرية»، فإن لدينا عبارات مثل «كم هو الطقس حار!»، «أي حر هذا»، «الطقس حار جداً». إلى آخره. فكيف نصف الأثر الدلالي لهذه العبارات، وبصورة أكثر دقة، كيف نميز هذا الأثر من المؤشر البسيط لدرجة حرارة مرتفعة (كذلك التي نسمها كلمة «جداً» في «تبعاً لميزان الحرارة، الطقس حار جداً في ليون»؟) إننا نستطيع أن نزع أن هذه العبارات تستخدم في بناء صورة للتلفظ، تنتزعها من المتكلم المشاعر أو الأحاسيس التي يكادها: إن تجربته الحالية عن الحرارة هي التي ترغمه على الكلام عن هذه الحرارة. ويمكن أن يكون المقصود على كل حال هو تجربة من الماضي تم إحياؤها في الذكريات، أو في المستقبل (وهي معاشة مقدماً في التخيل)، أو أيضاً، في الخطاب المروي، لشخص ثالث نروي خطابه («لوك قال لي، كم هو الطقس حار في ليون»). ولكن في كل الحالات، فإن الكلام يعطي نفسه بوصفه غير إرادي، يحيه المعيش الذي يمتحنه أكثر مما يعلنه.

إن بعض الكلمات الخاصة، مثل أدوات التعجب، تأخذ مكانها في فئة التعجب

فالكلمات الفرنسية "Hélas! , Aïe!, ah!, oh!", والكلمات التي لها الوظيفة نفسها، ولكن التي تختلف مادياً في معظم الأحوال، والتي نجدها في كل اللغات، تستخدم أيضاً في توثيق الكلام: إننا إذ نتلفظ بها، فإننا نعطي لأنفسنا هيئة على عدم القدرة على فعل شيء، آخر سوى التلطف بها (ومن هنا نشأ فائدتها الخاصة بالنسبة إلى الكذابين). وهذه هي أيضاً الوظيفة نفسها التي تملأها بعض التنغيمات التي يسميها شارل بالي «إيماءات الكلام» وعندما يظهر المرء احتقاراً بوساطة التنغيم، فهو يتظاهر كما لو أنه لم يختر ذلك، وكأما الأمر يظهر بنفسه ووحده، فينداح من القلب إلى الشفتين. وهكذا هو الحال بالنسبة إلى المستويات الثلاثة الرئيسة للذال: النحو، المعجم، والتصويت. فهي إجراءات تسمح للمتلكم بوصف التعبير بأنه ضروري، وبأنه غير اعتباطي - هذا لا يمنع أن تكون هذه الإجراءات هي نفسها اعتباطية بشكل واسع، وأنها تتغير أيضاً من لغة إلى لغة.

(ملاحظة: إن ما سميناه «أدوات التعجب» يتناسب مع ما يسميه شارل بالي «أدوات التعجب الصيفية». فهي تسم بذلك موقفاً للمتكلم، وبأنه يميز «أدوات للتعجب إملائية» أو «أصوات محاكية» (انظر boum - بوم، pan - بان، toc - توك)، فهي تعطي نفسها بوصفها ضرباً من الوصف المحاكي، المقنن والمؤسب، لموضوعاتها).

ليس فقط بعض الأدوات موجهة لتنفيذ التعجب، ولكن هذه تترك آثاراً في جزء كبير من المعجم، أي هنا حيث لا تكون منجزة بالمعنى الدقيق للكلام. وهذا ما يدعّمه «ج. س. ميلنير» الذي يوزع الأسماء، والصفات، وظروف الدرجة إلى فئتين كبيرتين يسميهما كلمات «مصنفة» و«مصنفة». فالأولى تعبر عن انتماء الشيء إلى طبقة، وهو انتماء يستطيع أن يكون مضموناً لتأكيد قابل أن يكون حقيقياً أو خطأ، أو أن يكون مضموناً لعمل تساؤلي. وأما الأخيرة، فيجب عليها، على العكس من ذلك، أن ترتبط بعلاقة مع التعجب: إنها تقدم موضوعها بالرجوع إلى نوع من التعجب الافتراضي، يمكن لها فيه أن تكون الموضوع. ونجد من بين الأسماء أسماء النوعية. فهي تفصح عن تسمين (غبي، عبقري)، وهي لا تصنف. وثمة خصوصيات متنوعة تميزها من المصنفين مثل «طبيب». وهكذا نستطيع أن نقول:

(هذا المجنون جان) cet idiot de Jean

ولكن ليس:

(هذا الطبيب جان) ce médecin de Jean

(لاستطيع الترجمة العربية للجملتين أن تظهر نوع المشكلة. متر) ومن جهة أخرى، فإن أسماء النوعية وحدها تستطيع أن تحمل ثقل التعجب الذي يظهر الطاقة التعجبية الماثلة في هذه الأسماء ضمناً (ففي جملة «أي غبي!» فإننا نتعجب من غباء شخص ما، وفي جملة

«أي طيب!»، فإن موضوع التعجب ليس مهنة شخص ما. ولكن كونه يمارس بصورة جيدة أو سيئة هذه المهنة). وإن التوزيع نفسه هو الذي يحصل بين الصفات. فإذ نقول عن رواية إنها «غير مكتملة»، فهذا يعني أننا نضعها في تصنيف فرعي خاص للروايات، ولكن أن نقول إنها «مقبّنة»، فهذا يعني أننا نعطي ثميناً شخصياً عنها. وهنا أيضاً، فإن إمكانية أو عدم إمكانية التعجب تستطيع أن تؤدي دور الاختبار. فنحن نقول «أي رواية مقبّنة!»، وليس «أي رواية غير مكتملة!». ولذا، فإن التعبيرات التي تسم درجة نعت خاصة من الحواص إلى شيء ما، فإنها تعطي نفسها للتمييز هي أيضاً. وإن بعض التعبيرات لتكون على الدوام تعبيرات تصنيفية. وهذه هي الحال عندما يكون المقصود هو درجة ضعيفة أو وسطى (كافي، قليل)، وهذه الحال أيضاً بالنسبة إلى واسمات المقارنة (أكثر، أقل، أيضاً): إننا ننسب إلى الشيء المخصوص بكلامنا درجة خاصة من الخصوصية، وذلك بتمييزه من الأشياء الأخرى المتوسطة في مكان آخر من السلم. وأما فيما يخص التعبيرات التي تعني درجة مرتفعة، أو درجة عالية، فإن معظمها، مثل «بشكل مرعب، بإفراط»، غير تصنيفي على الإطلاق: إنها تتطلع ليس إلى درجة قابلة للقياس نستطيع أن نعارضها مع غيرها، ولكن بالتحديد إلى ما يتجاوز كل قياس: إنها تموضع الشيء بعيداً عن كل مقارنة ممكنة، بل «خارج السلم». وإنها إذ لا تستخدم لإقامة علاقة لشيء مع أشياء أخرى، فإنها تقرب بنفسها من التعجب، الذي يستطيع هو أيضاً أن يسم نوعاً من الدرجة العليا المطلقة. وإن بعضها الآخر على العكس من ذلك، مثل «جداً»، لتكون تصنيفية تارة، وإنها لتضع الشيء حينئذ في الأعلى من السلم، كما تكون تارة أخرى غير تصنيفية، وإنها لتنسب إلى الشيء كمال الخصوصية. ويمكننا من غير ريب أن نناقش مفهوم التصنيف عند ميلنير، وأن نشك في أن تكون الكلمات قادرة على تمييز الطبقات، أو المجموعات. ولكنه من العصب أكثر أن نعترض بأن للكلمات التي يقال عنها إنها غير تصنيفية علاقة خاصة بالتعبير من خلال التعجب. ويبقى أن نمرف هل تملك الكلمات المصنّفة في ذاتها هي أيضاً علاقة بالتعبير، ولكن مختلفة.

- J-C Milner présente sa notion de classifiante dans *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, 1978, chap. 6, § 5.- Sur l'exclamation. A. Banfield, *Unspeakable Sentences*, Boston, Londres, 1982, chap. 1; A. Culicoli, "A propos des énoncés exclamatifs", *Langue française*, juin 1974; D.E. Elliot, "Toward a grammar of exclamations". *Foundations of Language*, vol. 11, n°2, 1974. - Sur l'interjection en général: J. Trabant, "Gehören die Interjektionen zur Sprache?", dans H. Weydt (ed.), *Partikeln und Interaktion*, Tübingen, 1983; A. Wierbicka, *Cross-Cultural Pragmatics*, Berlin, New York, 1991, chap. 8. Exemples d'études d'interjections: L. Carlson, "Well" in *Dialogue Games*, Amsterdam, Philadel-

phic, 1984; I. Poggi, Le interiezioni, Turin, 1981; C. Sirdar-Iskandar, "Eh bien!", dans O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980 -Sur les onomatopées. J -C Anscombe, "Onomatopées, délocutivité et autres blablas", Revue romane, 20, n°2, 1985.

4- الاشتقاق المستتر.. وهو ضرب من الاشتقاق كان القواعديون العرب في القرون الوسطى قد شعروا به، وأظهره إميل بنفيسيت. وإن هذا المفهوم لا يزال مستعملاً بشكل واسع حالياً، سواء كان ذلك لمعالجة قضايا تعاقبية أم قضايا آتية. وإنه ليبين في داخل معنى (يختزل إلى م) تعبيرات معينة، تلميحاً لتلفظ يتعلق بتلفظ آخر، سواء كان فعلياً أم افتراضياً (كان المقصود في الفقرات السابقة وجود تلميحات لكلمة تخص تلفظها بالذات). والقول، بصورة عامة، إن التعبير «ت» مشتق من التعبير «ا» (مثل قولنا «بيت» من «بيت»)، فإن هذا يعني، من جهة، قبول علاقة بين (ويمكن أن نذهب إلى حد التطابق) الشكل المادي «ش» 1 والشكل «ش» 2. ولـ «ت» 2. وهذا يحدد، من جهة أخرى، أن المعنى «م» 2. لـ «ت» 2 يكون متضمناً انطلاقاً من «ت» 1، وليس العكس. وهكذا، فإنه توجد علاقة بدئية بين الوجه المادي للكلمات «بيت وبيت»، وبالإضافة إلى هذا، فإننا نفهم كلمة «بيت» بصورة عامة بوصفها «بيتاً صغيراً» ولا نفهم كلمة «بيت» بوصفها «بيتاً كبيراً». وفي حالة كلمة «بيت» حيث الاشتقاق ليس مستتراً، فإن المعنى «م» 1 لكلمة «بيت» هو الذي يتدخل في المعنى «م» 2 للكلمة المشتقة. ونجد، على العكس من هذا، في الاشتقاق المستتر أن «م» 2 مبني، ليس انطلاقاً من المعنى، ولكن انطلاقاً من بعض تلفظات التعبير «ت» 1.

بقود نموذج الاشتقاق، انطلاقاً من الاسم الإنكليزي baby (ت 1)، إلى الفعل الإنكليزي to baby (ت 2)، ولكنهما يعطيانه قِماً مختلفة. فالاشتقاق غير المستتر والمؤسس على معنى الكلمة baby، ينتج فعلاً دالاً «عالج كما يعالج الطفل». وأما الاشتقاق المستتر والمؤسس على بعض تلفظات هذا الاسم، فإنه يعطي للفعل الناتج قيمة أن «نسمي شخصاً ما baby». وستلاحظ أن الفعل لا يعني بالمعنى الدقيق للكلمة «لفظ الكلمة baby»، ولكنه يعني التلفظ بها من أجل تعيين الشخص الذي تتوجه إليه. وهو بهذا لا يحيل إلى مادية الكلمة فقط، ولكن إلى طريقة خاصة من طرق استخدامها ولقد يعي هذا إذن أنه يلحق إلى شكل من أشكال التلفظ. ويبقى أن الفعل المشتق «ت» 2، في هذا المثل من أمثلة الاستتار (ويمكن أن نسميه من أمثلة الاستشهاد)، لا يقال عن عمل إلا إذا ظهرت الكلمة الأصل «ت» 1 في هذا العمل. ولا يوجد تضيق مماثل في الشكل الأكثر عمومية للاستتار، والذي هو غير استشهادي. فما يشار إليه بالكلمة المشتقة (إن المقصود

في حالة الفعل هو العمل) لا يستلزم بالضرورة إرسال الكلمة الأصل، ولكنه يستلزم فقط نموذجاً من التلغظ ربما تكون هذه الكلمة فيه أداة بين أدوات أخرى. ولناخذ بالنسبة إلى «ت 2» الفعل «remercier شكر» بمعناه الذي «congédiér - سرح»، «licencier - أقال». ونستطيع، لكي نفسر هذا الفعل، أن نشقه استتاراً من الفعل «remercier الذي يعي» عبر عن عرفاته» (والذي سيؤدي دوراً في «ت 1»). وأما «remercier (ت 2)، فهو إنشاء نموذج لعمل يفذه رب العمل مثلاً عند ما يعلن إلى عامله، لكي يخبره بتسريحه، «نشكركم شركتنا للمعمل الذي قدمتموه لأجلها». إن الشكر المتدخل في هذه الصيغة هو العمل «ت 1»، والذي معناه «(عبر عن امتنانه»، ونحوه كذلك. ولكن التلغظ به يستخدم لإنجاز عمل التسريح، وإن هذا العمل هو الذي يشكل المعنى المشتق المستتر «ت 2» - من غير أن تكون ثمة ضرورة بالطبع، من أجل الشكر (ت 2)، أن يُستخدم دائماً الفعل (ت 1). فمعنى الكلمة الجديدة «ت 2» يبنى هكذا انطلاقاً من التلغظ حيث تستطيع الكلمة الأصل (ت 1) أن تظهر.

لا ينتج الاشتقاق المستتر أفعالاً فقط. فبعض الصفات لها أصل مستتر أيضاً. فنحن نقول، في برتغالية البرازيل:

"Estou puto da vida com ele"

والترجمة الحرفية هي:

"je suis putain de la vie avec lui" «أنا معه أيتها الحياة الرديئة».

وإننا لنقول هذا لكي نشير إلى أننا متخاصمون مع شخص ما (فلنلاحظ في هذا المثل - حيث من المفترض أن يكون المتكلم ذكراً- أن كلمة puto هي كلمة مذكرة). وكذلك، لأن «davaida» عبارة تأكيدية، وهي تتماثل مع الكلمة الفرنسية de la vie في عبارة "jamais" «(أبدًا، أو مطلقاً) التي تميز المعنى النعني، «متخاصم، متزاعل»، والذي تأخذه كلمة puto. ويبقى أن نفسر هذا المعنى. فنحن نستطيع أن نفترض أنه يأتي من الاستعمال التعجبي، والشنائي، لكلمة "puta"، والتي تؤدي إذن دور «ت 1». وأما الصفة puto (ت 2) للتعبير المدروس، فقد تعني «الذي يكون، مع شخص، نموذج العلاقات بينهما يفغضي إلى مثل هذه الشنائم». وإن الصفة إذ تشير إلى نموذج معين من العلاقات الاجتماعية، فمستكون مشتقة من التعبير التعجبي (كان الفعل في المثل السابق يأخذ معناه من التلغظ بفعل آخر). وثمة مثل نأخذه عن «ب. دو كورتيليه». إن اللفظ التعجبي «Diable» - بالشيطان»، والذي يسم المتكلم بوساطة حيرته، في اللحظة التي يتكلم فيها، أمام حدث «يتجاوز»، ل يبدو أنه «ت 1» الذي استخلص منه ظرف التوعية «E 2» «diablement» - بشدة» (ت 2)، الذي يعبر عن الدرجة العليا التي تعادل تقريباً «extrêmement» - إلى أبعد

حد». فنحن إذ نقول عن كتاب إنه «diablement intéressant - مهم بشدة» (الترجمة الحرفية «مهم بشكل شيطاني»)، فإننا نعني على نحو من الأنحاء أن فائدة الكتاب تبلغ مستوى تستحق معه «اقتلاع» التعجب "Diable". وهكذا، فإن التلفظ المحتمل لهذا التعجب قد يخدم في تأكيد الدرجة القصوى. ولكي نصف الكتاب، فإننا نحيل إلى خطاب تعجبي يمكنه أن يكون موضوعاً له. ففكرة «الحاجة في اللغة» تستعمل هي أيضاً مفهوم «الاستتار». وإن المعنى الأول للكلمة يتطابق، بالنسبة إليها، مع مجموع الإمكانيات الحجاجية المرتبطة باستعماله. ولكن لماذا، مادام هذا هكذا، تمتلك شعوراً عفوياً تقريباً بوصف الأشياء، ويقول ماثكون؟ إن هذا الوهم الوصفي الذي يتكرر خطاباتنا الحجاجية بخواص العالم، سيمد شكلاً من أشكال الميل التري لصناعة الأشياء مع التلفظ.

■ حول الاستتار في القواعد العربية، انظر:

Sur la délocutivité dans la grammaire arabe: P. Larcher, "Vous avez dit délocuti?", Langages, déc. 1985, n°80. En linguistique moderne, le texte de base est un article de 1955 de E. Benveniste, repris dans Problèmes de linguistique générale, vol. 1, Paris, 1966, chap. 23. Voir aussi: J. -C. Anscombe, "De l'énonciation au lexique: mention, citativité et délocutivité", Langages, déc. 1985, n°80; J. -C. Anscombe et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, chap. 7, p. 173 s.; B. de Cornulier, "La dérivation délocutive", Revue de linguistique romane, janvier-juin 1976.

لقد أعلن القاموس الموسوعي في عام 1972 أن «التلفظ لم يكن قط في الاهتمام عند اللسانيين». ولكن الوضع قد تغير. وقد كان ذلك خصوصاً بسبب الضجة التي أثارها، من جهة، العدد 17 مارس 1970 من مجلة Langages (التي يشرف عليها تودوروف)، وتلك التي أثارتها، من جهة أخرى، المقاطع 5، «الإنسان في اللغة» في المجلدين (1966 و 1974) في كتاب إميل بنفينيست «قضايا اللسانيات العامة». وهناك كتب تعد مدخلاً في بابها، انظر:

J. Cervoni, L'Enonciation, Paris, 1987; D. Maingueneau, Approche de l'énonciation en linguistique française, Paris, 1981. - Ouvrages systématiques: A. Culioli, Pour une linguistique de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; et, dans le même esprit, L. Danon-Boileau (ed.), Opérations énonciatives et interprétation de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1985; B.N. et R. Grunig, La Fuite du sens: la construction du sens dans l'interlocution, Paris, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Enonciation, De la subjectivité dans le langage, Paris, 1980; H. Nølke, Le Regard du locuteur. Pour une linguistique des traces énonciatives, Paris, 1993.

وحول مفهوم التلفظ في التحليل النفسي، انظر:

T Todorov. "Freud sur l'énonciation", *Langages*, 17, mars 1970, P. 34-41.

لقد درس «ف. ريكاناتي» النتائج الفلسفية التي أفضى إليها مدخل التلفظ في المعنى، انظر:

F Récanati "La Transparance et l'énonciation", Paris, 1979.

لا توجد ترجمة بسيطة لكلمة énonciation في الإنكليزية. وإن الأبحاث الأمريكية حول هذا الموضوع متناثرة على دراسات تصب في هذا الوجه الخاص أو ذاك من وجوه الظاهرة (الصوغ، الإشاريات، أفعال اللسان، التمييزات التطورية). وإنها لا تميز من جهة أخرى، نفسياً، بين الإلماحات بالتلفظ في داخل المعنى، والذي هو موضوع هذا الفصل، وبين آثار سيورة التلفظ في اللغة وفي الخطاب، بل في التعبير عن أشكال الفكر الذاتية (بافتراض أن بعضها ليس كذلك).

التعبير المسرحي

ÉNONCIATION THÉÂTRALE

عندما نتكلم عن العمل الدرامي، فإننا نشير، تبعاً للمسايق، إما إلى واقع مسرحي، وإما إلى موضوع أدبي. ويبدو أن نموذجي وجود العمل لا يقبلان الاختزال الواحد إلى الآخر، وإن كان الداعم للعمل الأدبي، أي للنص، هو واحداً من عناصر العمل المسرحي في الوقت نفسه. ويمثل قبول هذه الازدواجية حالة نادرة: لقد نشأت عن هذا خصومة بين النص المركزي والمسرح المركزي الذي لم يتوقف عن تشويه تحليل العمل الدرامي.

لقد لوحظ الانكسار من قبل في حلقة براغ، ولا سيما عند رواد الدراسات المسرحية في القرن العشرين، مثل أوتافار زيش، وجيري فلترسكي. فبينما زيش كان يرى أن العمل الدرامي لا يوجد «حقيقة إلا انطلاقاً من انجازه المسرحي»، وأن النص الدرامي ليس سوى بديل ناقص وغير كامل (انظر بروشازكا 1984)، فإن فلترسكي يؤكد أن النص «يحدد مسبقاً الإنجاز المسرحي، ويشكل عملاً أدبياً مستقلاً يوجد كلياً في غياب كل تجسيد مسرحي: {...}» إن كل المسرحيات، وليس فقط المسرح في مقعد، هي مسرحيات يجليها الجمهور بالطريقة نفسها التي يجلي فيها القصائد والروايات. فالفارئ لا يوجد أمامه لا الممثلين، ولا المسرح، ولكن يوجد اللسان فقط {...}» (فلترسكي 1997، ص 8-9). وإن المناقشة المستمرة إلى أيامنا هذه، وإن كان أي من الحزبين المتصارعين لم يصف فعلاً حججاً جديدة إلى تلك التي كان زيش قد قدمها أو فلترسكي. ولقد اقتصرنا فقط على تغيير الألفاظ، بما يرضي الخطابات النظرية المتصدرة: سيكون النص، تبعاً للنصوص المركزية، هو اللغة، والثابت، وشكل التعبير، بينما سيكون الإنجاز المسرحي هو الكلام. والمتغير، وجوهر التعبير أو الآليات أيضاً. ولن نتوقف المسرحيات المركزية إزاءها عن إعادة تأكيد أولوية الإنجاز المسرحي: إنها إذ تختزل النص الدرامي إما إلى شبكة معيارية أو إلى مخطوطة مسرحية، وإما إلى عنصر من عناصر الإنجاز المسرحي. فإنها ستذهب إلى

حد دعم أن «الحوار بما هو نص يعد كلاماً ميتاً، وغير دال» (إيبير سفيلد 1977)

إذا حاولنا أن نحكم على نتائج الخصومة، فيمكننا أن نقف على عدة نقاط فالمسرحيات المركزية تمتلك الحق عندما تركز على الغاية المسرحية للنص الدرامي، وهي غاية تسوس المقام التواصل لل نص وتسجل في بنيتها نفسها. ولكن على الرغم من ذلك فإن النص الدرامي يستطيع أيضاً أن يتشكل في عمل أدبي تام الحق: تتجه النصوص الدرامية المنشورة إلى القراء بمقدار ما تنتج إلى الممثلين وربما أكثر أو إلى المخرجين. فالقارئ الذي يقرأ قطعة مسرحية ليس مضطراً أن يتخيل واقعاً مسرحياً يتناسب معها: إنه يستطيع أن يؤول المؤشرات التي يكتبها مؤلف المسرحية بوصفها معالم غير مباشرة تسمح له بتحليل عالم القصة الواقعي للقطعة.

إن ما طرحه المناقشة في الواقع بين النصوص المركزية والمسرحيات المركزية بوصفه تعارضاً فيما يخص مقام العمل الدرامي سيربح من غير شك في أن يكون مراثياً إما بوصفه تمييزاً بين حالتين لعمل واحد، وإما بوصفه تمييزاً بين عمليتين - العمل المسرحي والعمل الأدبي - يتقاسمان عنصراً مشتركاً هو النص الدرامي.

وإن لهذا الأمر نتائج عديدة فيما يتعلق بتحليل العلم الدرامي.

إنه يبدو بادئ ذي بدء، وذلك كما لم تتوقف أن نلمح إليه المسرحيات المركزية، أن تحليل الممثل المسرحي (أو الحالة المسرحية للممثل الدرامي) لا يخترل إلى تحليل العمل الأدبي، ليس فقط لأن الواقع الكلامي ليس سوى واحد من مكونات الواقع المسرحي، ولكن أيضاً لأن الواقع الكلامي للممثل الأدبي ليس هو الواقع الكلامي للممثل المسرحي. وإن هذا ليكون لأن هذا الأخير مجسد صوتياً ويحملة جسد الممثل (ويقول آخر، فإنه عندما يصل إلى المشاهد، فإنه يكون قد أصبح تأويلاً - بمعنى المصطلح - للنص، بينما يؤول قارئ النص الدرامي نصاً لما يزل غير مؤول بعد).

ومع ذلك، فإن العمل الدرامي مادام يستطيع أن يصل إلى مقام العمل الأدبي، فإنه يستطيع أيضاً أن يصبح مفحوصاً بوصفه هكذا. ولقد يعني هذا أن مجموع نماذج التحليل الأدبي التي يتأهل بها العمل الأدبي تبلفه. وإن مثل هذه المقاربات النقدية، سواء الأسلوبية، أم الموضوعاتية، أم أخرى، لمنتشرة بشكل واسع. وإنها لتحيد، كما هو معلوم، عناصر النص التي تربط بغاياته المسرحية، وإنها لتعد بهذا جزئية منحازة. وبما إن قارئ النص الدرامي يتصرف بالطريقة نفسها، فإن الإجراء يكون مبروراً. ومع ذلك، فإنه يبقى جزئياً: يجب إذن أن تتمم دراسة الظواهر النصية المرتبطة تحديداً بعناية الواقع المشهدية، أي التي تتطلع إلى إثارة تأثير مسرحي محض.

وأخيراً، فإن التحليل إذ يغذ بدقة، ويتطلق من النص أو من التمثيل، فهو يستطيع أن

لا يعترف ببنية النظام الإيماني، والذي هو مشترك مع واقعي العمل. ويمكن لهذه النية إبد أن تحلل لذاتها، سواء كان ذلك عن طريق الموضوعاتية (كما هي عند بروب) أو عن طريق علم الدراما. ويجب أن نوضح على هذا المستوى المواجهة الأرسطية للدراما والملحمة فهاتان تشتركان معاً في تقديم «شخصيات في حالة الفعل» (إيمائية بالمعنى الواسع) وإيهما لتمييزان من بعضهما بطريقة التقديم: بينما يكون للقصة راو يحكي ماتفعله الشخصيات في حالة الفعل، فإن الفوارق في الدراما «أنا - الشخصيات» تتحرك وحدها. (تستطيع أن نقارن، من خلال المنظور نفسه، الدراما مع الفيلم). فعندما كان أرسطو يقول إن البنية الكلامية أكثر أهمية من مجموعة العوامل المسرحية، لأن النية تستطيع أن تستغني عن العرامل، فإن هذا الحكم ربما لا يكون إذن فقط تعبيراً لنص مركزي: إنه يرى البنية الإيمائية، ويرى إمكان بلوغها كذلك من خلال النص ومن خلال الإخراج

- O. Zich, *Estetika dramatického umení* (1931), Würzburg, 1977; J. Veltrusky, *Drama as Literature* (1942), Lisse, 1977; A. Helbo, *Sémologie de la représentation*, Bruxelles, Paris, 1975; T. Kowzan, *Littérature et spectacle*, Paris, La Haye, 1975; J. Veltrusky, "The Prague school theory of theater", *Poetics Today*, vol. 2:3, 1981, p. 225-235; M. Prochazka, "On the nature of the dramatic text", in H. Schmid et A. Van Kesteren (eds.), *Semiotics of Drama and Theatre. New Perspectives in the Theory of Drama and Theatre*, Amsterdam, Philadelphie, 1984, p. 102-126.

إن دراسة المسرح بوصفه شكلاً فنياً تستدعي عدداً من النظم وذلك بسبب طبيعته المعقدة. وإننا نستطيع أن نقف على ثلاثة: هناك المقاربة الأنثروبولوجية، وهناك التحليلي السيميائي، وهناك الدراسة التي تقوم في إطار تحليل المحادثة. لقد سعت الدراسات الأنثروبولوجية خلال زمن طويل أن تلامس المسرح عن طريق مقارنة تجريبية تفضل أطروحة الأصل الطقسي، وإن هذا ليكون من غير شك تحت تأثير الفرضية الأرسطية التي تتلقى بالأصل الطقسي للتراجيديا وللكوميديا الإغريقيين. ولقد أدت مدرسة كامبرج الأنثروبولوجية في بداية القرن دوراً حاسماً بهذا الخصوص - لا سيما من خلال:

The Four Stages of Greek Religion (1912) de Gilbert Murray.
The Origin of Attic Comedy, (1914) de Francis Corfield.

إن هذين المؤلفين، لما كانا متأثرين بشكل واسع بالنموذج التطوري لمرانز، فقد تمنيا أن يكون بمقدورهما إظهار الطقوس الموحد الأصلي، le Sacer Ludus، ومن هنا، فقد ولدت الأشكال المسرحية عن طريق اختلافات ونمت تدريجياً. ولقد سقطت الأطروحة

سقوطاً مريعاً على الرغم من سمتها الجذابة: بسبب غياب المصادر المقنعة، فإنها لم تستطع قط أن تكون مؤكدة (أو ملفطة) بالنسبة إلى المسرح الإغريقي. وإنها إذ كانت قد بدت أهلاً لتفسير أصل الأسرار والمعجزات القرسطوية، فإن تكوين أشكال مسرحية كثيرة أخرى لا يبدو مطلقاً أنه يستطيع أن يرتد إلى طقس سابق. وإننا لنميل في أيامنا هذه إلى أن نرى في الطقس شكلاً من أشكال عديدة للتمثيل المنتظم، وواحداً من أعضاء الموائيل الكبرى «للأجناس الأدائية» (مثل الألعاب، والمنافسات الرياضية، والرقص، والموسيقى، إلى آخره)، والتي يعد المسرح جزءاً منها هو أيضاً. وهكذا، فإننا نحاول أن نظهر السمات التي يتقاسمها المسرح مع نشاطات «الأداء» الأخرى، مثل وجود إطار تدوالي ومكاني مزود بضوابط خاصة، ويفضله يقوم حفل من النشاط المغلق، والمختلف بوضوح عن نشاطات كل الأيام. وأما ما يخص خصوصية المسرح، فإننا نستطيع أن نجدها في عقد التصنع المقام ضمناً بين الممثلين والمشاهدين، وهو عقد لا يقطع النشاط المسرحي فقط عن الأنشطة «الجادة» ولكنه يؤسس علاقة تمثيلية بين الاثنين.

- J. Huizinga, *Homo ludens. Essai sur la fonction sociale du jeu* (1938), Paris, 1951; Erwing Goffman, *Frame Analysis*, Harmondsworth, 1975; Victor Turner, *From Ritual to Theater*, New York, 1982; Victor Turner, *The Anthropology of Performance*, New York 1986; R. Schechner, *Performance Theory*, New York, Londres, 1988.

ندرس السيميائيات المسرح بوصفه متعدد الأنساق، أو بوصفه نسقاً مركباً يلد من تفاعل عدد من أنساق الإشارات: الكلامية، والصوتية (الضوضاء). والمرئية (الإيماء، والحركات، وتغيير المكان، والأشياء، والزينة، والإضاءة، إلى آخره) (بوغاتيريف 1938). وإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو سؤال التنظيم الخاص بمختلف الأنساق: إننا ندرس اللباس، والزينة، والضوضاء، والإضاءة ليس بوصفها ظواهر مسرحية، ولكن بوصفها شرعاً خاصة تتفاعل تصرفاً مع الإشارات اللسانية. ومنذ اللحظة التي نأخذ فيها المصطلح «شرعة» بالمعنى القوي، فإننا نقاد لكي نبحث عن التقسيم إلى وحدات دنيا مثلما نبحث عن صوابت توليفاتها. وإن هذه المحاولة التي يقودها كما هو جلي نموذج اللسان الكلامي حمية، تصادف عقبات رهيبية. وهكذا البحث عن وحدات دنيا للشرعة الحركية، ألم يصل قط - توحد، بالتأكيد أشكال مسرحية، مثل المسرح الكلاسيكي الصيني (بريزاك 1939) أو الو (الدراما الغنائية اليابانية) حيث تحجب الحركة على شرعة تشترك الحركات المفصلة بوصفها وحدات قريبة من المعاني التوضعية، ولكن التحليل السيميائي في حالتها يعد إسهاماً نالسة إلى المعرفة الرواعية للفتاتين والمشاهدين. ومنذ اللحظة التي نغادر فيها الأشكال ذات الشرع

الواضحة، فإننا لا نعود ننجح في استخلاص وحدات دنيا ملائمة في داخل التواضعات المسرحية.

وبشكل متناقض، ما عدا الامتناء (ومنه زيش 1931)، فإن السيميائيات والدراسات المسرحية عموماً لم تهتم قط بالتفاعل بين الكلام والموسيقى (بينما هذه فإنها لا تنفصل عن معظم الأشكال المسرحية - بما في ذلك، وحتى القرن السابع عشر على الأقل، المسرح الغربي). وما دام هذا هكذا، فإن ميدان الموسيقى يبدو، بشكل مسبق، أكثر ملاءمة لتقسيم ذي نموذج سيميائي من الحركات أو عناصر الزينة. ويتطلب مثل هذا التحليل، وهذا صحيح، أن تأخذ الدراسات المسرحية الأوبرا في الحسبان: إنها تستلزم إذن تعاوناً وثيقاً بين علماء الموسيقى والمنظرين للمسرح (انظر زيش 1931 وجيرانيك 1984).

لقد ثابرت الدروس السيميائية أيضاً على إظهار عدم اختزال النص المسرحي إلى سردي. فالنص، عوضاً عن أن يروي حكاية، فإنه يتكون بوصفه «تقدماً درامياً لأنعال اللسان في التفاعل»: بينما يكون المحور الزمني للسرد هو الماضي، فإن المحور الزمني للمسرح هو حاضر التفاعل الكلامي والعواملي. ومن هنا يأتي اللسان الدرامي مشبعاً بالعناصر الإشارية التي تعد معالم لسمتها الأدائية. وإننا ننتج من هذا عدم ملاءمة التحليل السردى، المستدعى لكي يعوض عنه تقطيع حول وحدات إشارية نحيل إلى عوامل (سيريرى وآل. 1981، ص 167 و188). ومع ذلك، فليس المقصود هنا أيضاً خصوصية النص المسرحي بمقدار الحوار الذي هو المقصود بوصفه حواراً: نحن نجدها أيضاً في جنس الحوار الأدبي - وإن كانت مرصمة في السرد - وفي حوارات القصص المتنافرة أو المتجانسة الخواص. ويتمثل الأمر الذي هو موضوع شك في «صوغ التعبير»، وليس في الواقع المسرحي، حتى لو كان الإنجاز المسرحي لنص من النصوص يفترض هذه الصياغة للتعبير (أو يكون الأمر حيث انتقالاً صيفياً).

ونسمح أعمال نيلسون غودمان بالتركيز على الفارق المكوّن بين العمل الأدبي (وإن كان درامياً) والعمل المسرحي. وهو أمر كانت التحليلات السيميائية قد أملت غالباً حتى الآن. فالمؤلفان لا يملكان المقام التكويني نفسه. ذلك لأن العمل الأدبي هو بديل إملاني إن هوية العمل، وليكن مثلاً Bérénice، تكمن في الهوية النحوية للنص الذي يكونها، والذي تحتذي كل الأمثلة. وأما العمل المسرحي فهو، على العكس من ذلك، يعد بما إنه عمل مسرحي عملاً ذاتي الإملاء: إن هوية تعدد النسق المسرحي التي تحمل العنوان Bérénice ليست ذات نظام نحوي، والسبب لأنه لا يمكن أن يوجد تطابق دقيق في الهوية بين مختلف التمثيلات للإخراج المتعلقة بـ Bérénice نفسه. فمعيار تطابق الهوية هنا يصممه بساطة أن كل العروض تعد مقلدة تاريخياً لأصل مشترك، يمكن أن يكون المخرج أو

الفرقة. ويتج عن هذا ليس فقط أن كل إخراج جديد هو عمل مسرحي جديد بوصفه عملاً مسرحياً، ولكن أيضاً فإن كل البحث عن نسق سيميائي بالمعنى الدقيق للمصطلح هو بحث مقدر أن يفشل: إن المكونات الحركية، والصوتية، إلى آخره، إذ هي لا تشكل ترميمات رمزية مقطعة ومؤسّسة على وحدات دنيا قابلة للعد، فإن العمل المسرحي هو جمع (ومثل) العروض المتنوعة أمثلة، وهي تكون في ذلك مثل سلسلة النقوش الناتجة عن القالب، فهي أمثلة للعمل المنقوش لا يعرف أن يكون مفككاً إلى نسق سيميائي.

- Petr Bogatyrev, "Les signes du théâtre", (1938), *Poétique*, 8, 1971, p. 517-530, K Brusak, "Sings in the Chinese theater" (1939), in L. Matejka et I.R. Titunic (eds.), *Semiotics of Art: Prague School Contributions*, Cambridge (Mass.), 1976, N Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1991; A. Veinstein, *La Mise en scène théâtrale et sa condition esthétique*, Paris, 1955; T. Kowzan, "Le signe au théâtre. Introduction à la sémiologie de l'art du spectacle", *Diogenes*, 61, p. 59-90, P Pavis, *Problèmes de sémiologie théâtrale*, Montréal 1976; A Ubersfeld, *Lire le théâtre*, Paris, 1977, R. Monod, *Les Textes de théâtre*, Paris, 1985; U. Eco, "Semiotics of theatrical performance", *The Drama Review*, 1977, p. 107-117; K. Elam, *The Semiotics of Theatre and Drama*, Londres, New York, 1980; A. Ubersfeld, *L'Ecole du spectateur*, Paris, 1981; P. Pavis, *Voix et images de la Scène. Essais de sémiologie théâtrale*, Lille, 1982; A. Helbo, *Les Mots et les gestes. Essai sur le théâtre*, Lille, 1983; M. Corvin, "Théâtre/roman, les deux scènes de l'écriture", *Entretiens de Saint-Etienne*, Paris, 1984; C. Segre, *Teatro e romanzo. Dur tipi di comunicazione letteraria*, Turin, 1984; J. Jiranek, "Zur semiotik der Operndramaturgie", (1984), in V. Karbusicky (ed.), *Sinn und Bedeutung in der Musik*, Darmstadt, 1990, p. 207-214; A. Helbo, J.D. Johansen, P Pavis et A. Ubersfeld, *Théâtre. Modes d'approche*, Paris, 1987.

وإذا كانت الدراسات السيميائية تمتلك الحق في التركيز على عدم اختزال المسرح إلى الأدب، فإن اللسان على الأقل يحتل مكاناً ملائماً في المسرح (أنغاردن 1957). وإذا كان اللسان، وقد ذكرنا بهذا في مكان آخر، المسرحي هو اللسان الذي يمثل «تقدماً درامياً» لأفعال اللسان في التفاعل، فإن الحوار المسرحي يبدو مستخدماً وصفاً بمساعدة الأدوات التي أعدتها نظرية أفعال اللسان وتحليل المحادثة. وبكل تأكيد، فإنه ليس للكلام الممثلين وظيفة تحقيق قول ولا وظيفة أثر غير مباشر للكلام في إطار العلاقة التي يقيمها مع المشاهدين، ولكن منذ اللحظة التي نضع أنفسنا فيها في داخل الإطار الخيالي فإنه لا يبقى على حاله: إن أفعال اللسان المعروضة، وهذا يعني إذن أفعال لسان الشخصيات، هي أفعال جذبة تربطها كما تربطنا أفعالنا في الحياة الواقعية. وإذا كان التحليل المسرحي يستطيع إذن أن يستحوذ على فائدة من التحليلات التداولية اللسانية، فيجب أن لا ننسى

(انظر لا وتوماس 1972) أن النص المسرحي ليس إنتاجاً لحوار طبيعي: إنه التمثيل العمي لمثل هذا الحوار، وهذا يعني أنه ليس فقط لا ينفصل عن الأسلية (التي تحيل إلى مواضيع أدبية، وهي جد متعددة نظراً لنماذج المسرح)، ولكنه أيضاً مقود خفية ببواعث من التأثير الدرامي التي تحيل إلى قضايا نموذجية للتواصل المسرحي وليس إلى قضايا تتعلق بالتواصل اليومي. وهكذا، فإن حوادث اللسان (انقطاعات، تشوهات، إلى آخره)، التي تقع عرضاً في المحادثة العادية، هي حوادث وظيفية عموماً في الحوار الدرامي، وهي مختارة ومموضعة بفضل تأثيرها الدرامي أو بفضل تضمينها الدلالي. وليس الأمر هنا على كل حال سوى وجه خاص مما سميناها التعبير المسرحي (إبيرسفلد) المزدوج: إن الخطاب المسرحي، بالفعل، هو دائماً خطاب الشخصية الموجه نحو شخصية أخرى، وخطاب المؤلف (عمل) الموجه إلى المشاهد في الوقت نفسه. وليس لنموذجي الخطاب المقام المنطقي نفسه. ومع ذلك، فليس هذا التعبير المزدوج خاصاً بالمسرح: إننا نجده أيضاً في القصة المتجانسة الخواص والتي ترسل إلى مرسل إليه خيالي. وهذا يعني أنه يحيل إلى طريقة في التعبير خاصة (الطريقة الإيمانية) وليس إلى سمة تكون خاصة بالمسرح ويوصفها تجسيدا مسرحياً.

- R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre", (1957), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; J. Searle, Les Actes de langage, Paris, 1972; O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; P. Larthomas, Le Langage dramatique, Paris, 1972; F. Récanati, Les Enoncés performatifs, Paris 1981.

إن دراسة النص المسرحي المصمم بوصفه نصاً تكمن غايته في التقديم، لتعد جزءاً من دراسات علم الدراما بالمعنى الواسع للكلمة: إنها تقترح أن نحلل كيف يكون النص موجهاً عن طريق هذه الغائية التي تتمثل في التأثير على الجمهور من خلال التجسيد المسرحي.

يتألف النص الدرامي من جزئين جد مختلفين للمقام: من الحوار، ومن توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية.

وإن التحليل المسرحي للحوار لا يدرسه لا من خلال منظور النقد الأدبي، ولا من وجهة نظر تحليل المحادثة المؤسس على المحادثة الجادة، ولكنه يدرسه بوصفه وسيطاً درامياً. وتطرح على هذا المستوى مثلاً قضية مقام النظم المسرحي وذلك بالتعارض مع النظم الغنائي: في مسرحية تتألف من أبيات، فإن الخطاب المنظم لا يعد جزءاً من المستوى الإيماني (إلا عند إنشاد قصيدة أو غناء أغنية، فإنه من المفترض أن تمر شخصيات التحليل المسرحي عن نفسها نثراً)، ولكن من مستوى التواصل بين المؤلف

والجمهور. ثمة مثل آخر للتعبير المضاعف وهو أن المشاهد يقبل من غير أن يعبس، وإنه ليحظى بلذة إضافية من التفاعل بين المستويين. ولكن حالة النظم ليست سوى مثل بين أمثلة أخرى لوظيفة النص الدرامي المضاعفة. وهكذا، فإن التراكم في النص لمعلومات ذات نظام مكاني ليعد خصوصية من خصوصيات المسرحيات التي يعود تاريخها للمصور أو للمهود الثقافية حيث زينة المسرح تكون إما غير دقيقة، وإما ابتدائية (المسرح الإليزابيثي، والمسرح الكلاسيكي الفرنسي، ومسرح نو): تكتسب هذه النصوص حشواً لم يكن لها في الأصل، وذلك إذ تقدم في أيامنا هذه، أي (باستثناء مسرح نو) في أطر تزيينية أكثر وضوحاً وأكثر واقعية بكثير.

ولقد بين لارتوماس (1972) أن الحوار المسرحي لا يزال رهن توتر آخر: توتر نص موجه لكي يكون، ليس مفولاً فقط، ولكن لكي يكون متصرفاً في الموقف: إنه يشكل دائماً تسوية بين هذين الموقفين للتواصل. فلدينا سلم الإمكانات الذي يذهب من التراجيديا الكلاسيكية من جهة إلى قطب الحوار الباختيني من جهة أخرى. ولكن حتى الحوار عند راسين فإنه يحتفظ بسمات من وظيفته التواصلية والتي هي سمات الخطاب وليست سمات الحكاية (بنفيسيت): ندرة الماضي البعيد (ما عدا في سرديات الأحداث)، انقطاعات، إلى آخره. وحتى الحوار الباختيني، في القطب الآخر، والذي يقلد محادثة ثعاني تصوراً حرارياً، فإنه جد مختلف أسلوبياً عن الكلام الحي.

إن التوجيهات التي يكتبها مؤلف المسرحية، على عكس الحوار، هي لا تنتمي إلا إلى النص المكتوب: إنها، إذ يسطلح بها مؤلف المسرحية مباشرة، تعمل بادئ ذي بدء بوصفها وصفاً لسانياً مدعواً للانتقال مسرحياً. وتعد وظائفها متعددة وتذهب من تطابق الشخصيات والامكنة إلى الوصف والفضة، مروراً بالإشارات الحركية أو النغمية. وتتنفر أهميتها بقوة من جهة أخرى تبعاً للمصور: إنها غير موجودة تقريباً في التراجيديا الكلاسيكية (من غير شك بفضل ضوابط كان خوجلاس قد وضعها). وهي متطورة قليلاً في المسرح الإليزابيثي. كما إنها مجتاحة أحياناً في مسرح القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويجب أن نضيف بأن كل التوجيهات التي يضعها مؤلف المسرحية لا تقدم على خشبة المسرح الحديث. فكثيرون هم الذين لا يبالون فيما يتعلق بمراجعتها التي يمكنها أن تمثل الواقع المسرحي والعالم المعروف: تمثل هذه الحالة تطابقات الشخصيات وإشارات عديدة للامكنة والفضة والتي يمكنها أن تكون مقروءة بوصفها محيلة إما إلى الزينة والضجيج المصطنع في المسرح، وإما إلى الأمكنة والفضة في العالم المعروف. وكثرة من مسرحيات القرن التاسع عشر والقرن العشرين من جهة أخرى، تقدم توجيهات مستقلة يكتبها كاتب المسرحية (إيساشاروف) تتوجه بوضوح إلى القارئ وتؤدي الوظيفة التي يؤديها السرد الواصف في القصة.

- J. Scherer, *La Dramaturgie classique en France*, Paris, 1950; P. Larthomas, *Le Langage dramatique*, Paris, 1972; R. Monod, *Les Textes de théâtre*, Paris, 1977; C. Kerbrat-Orecchioni, "Le dialogue théâtral", in *Mélanges offerts à P. Larthomas*, Paris, 1985; J. -C. Milner et F. Regnault, *Dire le vers*, Paris, 1987

إن تحليل العمل الدرامي بوصفه عملاً إيمانياً ليعد جزءاً من الشعرية. فالعمل هنا يُرى في جوهره من خلال وجهين. الوجه الأول هو وجه التحليل العاملي، أي دراسة الصراع الدرامي. ولقد ميز سورويو في عمل رائد هو:

Les Deux Cent Mille Situations dramatiques (1950)

شخصيات الوظائف الدرامية، أي: القوة الموضوعاتية الموجهة، وممثل الخير المرجو، والقيمة الموجهة، والحائز الافتراضي على هذا الخير (ذلك الذي يكون عمل القوة الموضوعاتية موجهاً من أجله)، والمعارض، والحكم، وموزع الخيرات، والهجوم الجديد، ومضاعفة إحدى القوى السابقة. ولقد حاولت آن إيسرفيلد (1977) أن تطبق نموذج غريماس (والذي هو نفسه ناتج لتوليف تحليل بروب وتحليل سورويو)، وذلك بإقامة تمييز بين مسند إليه، ومسند، ومرسل، ومستقبل، ومعارض، ومساعد. وأما توماس بافل، فقد اقترح تحليل العقدة المسرحية بوصفها مجموعة من الحركات العاملة: لكل شخصية ميدانها الخاص الذي يتكون نحواً من مجموع الحركات التي تنتمي إليها، ودلالة من مجموع أقوال العمل التي تعد ملائمة لها في ميدانها النحوي.

ومهما كان شكل نموذج الوصف العاملي، فإنه لا يتأقلم بالطريقة نفسها مع تحليل كل البنى الدرامية: إن كثيراً من الأعمال الحديثة، بل إن بعض الأشكال غير الأوروبية للمسرح أيضاً، مثل النوه، ليس لها عملياً بنية صراعية. وكذلك، فإن تحليل التحويلات العاملة لم يعد يحمل إضاءات حول البناء الجمالي للعمل.

وأما الوجه الثاني، فهو وجه الخطاب الدرامي، والذي يسمى تحليله، بالقياس مع علم السرد، علم الدراما. وإن المقصود هو دراسة الطريقة التثيلية للعمل الدرامي، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين العالم المشار إليه والعالم الدرامي (منجز مسرحياً أو مقدم نصياً). ولن تمضي أقلمة الأداة السردية مع الخطاب الدرامي من غير مشكلة: بما إن الخطاب الدرامي ليس سرداً، فإن عدداً من المتصورات يخلو من الملاءمة، وذلك مثل متنة الصوت. ويجب على الإطار العام إذن أن يكون قد أعيد ترتيبه: إن العلاقات، في العمل الدرامي، بين مستوى الخطاب ومستوى العالم المشار إليه لا يضبطلها حكم (سردى) مستقل، ولكن يضبطها المؤلف مباشرة، بفضل تقطيع المشاهد، ويفضل العلاقات الزمانية والمكانية التي يبنها، إلى آخره.

إننا نتابع هنا غارسيا بارينانتوس (1991) الذي استلهم جزءاً كبيراً من السرديات لجينيت. فهو يقترح ما يمثل إلى هذا اليوم التحليل الأكثر تقدماً للبنية الدرامية. فالزمن الدرامي يمثل علاقة الزمن المسرحي والزمن المشار إليه (زمن الحكاية الخرافية) وإن الفنة السردية التي نتأقلم بسهولة أكثر من دراسة الزمن الدرامي هي فنة المدة الرمسية. وهكذا، فإننا نستطيع أن ندوس مثلاً عدم التزامن- أي الانزياح بين الزمن المسرحي ورمس خواص القصة الواقعية- الذي يحدد في جزء كبير إيقاع المسرحية. ويوجد عموماً في المسرح الأوربي تزامن داخل المشهد بين الزمن الميعروض وزمن المسرح: إذا مُثلت ليله كاملة في مسرحية هاملت في مشهد وحيد يدوم (تقريباً) إثناعشرة دقيقة، فإن المقصود يكون هنا هو حالة استثنائية. وليس الأمر كذلك في أشكال مسرحية أخرى: نجد في مسرح النور مثلاً، أن عدم التزامنات الداخلية لمشهد ما تعد جد متشرة. وإن المرور من مشهد إلى آخر في داخل الفصل يستطيع أن يحافظ على التزامن. وهذه هي حالة المسرح الفرنسي الكلاسيكي مثلاً - وستتكلّم حينئذ عن استراحة. ويمكن لهذا المرور أن يكسرها أيضاً. وهذه هي الحالة في المسرح الإليزابيثي- وإننا لنتكلم حينئذ عن الحذف. وأما ما يتعلق بالانقطاعات بين الفصول، فإنها تتناسب دائماً تقريباً مع عدم التزامنات التي تستطيع أن تذهب من بعض الدقائق إلى عشرات السنين.

وبالإضافة إلى الفترة الزمنية، فثمة فئات أخرى للزمانية جلبت من السرديات، وتبين أنها ملائمة: هذه هي حالة فئات النظام مثلاً (توجد المفارقات الزمانية أيضاً في بعض الأعمال الدرامية) والتكرار (لدينا مثل من الدراما التكرارية هو ليورنتون وابلد:

"the long Christmas Dinner")

إذا أعطت السرديات أدوات لدراسة الزمن الدرامي، فإنها تكون صامته مع ذلك فيما يتعلق بالمحور المركزي الثاني لملاقة الخطاب/ الحكاية في العمل الدرامي، أي في العمل الذي يتضمن علاقات بين المكان الإيمائي ومكان خواص القصة الواقعية (إيساشاروف 1981). وتستطيع علاقاتهما أن تكون متغيرة. فمكان خواص القصة الواقعية في المسرح الكلاسيكي الفرنسي تعد جد مهمة من منظور البنية العاملية (وهكذا هو الأمر في الفصل الخامس من "فبدره"، فموت هيبوليت- وهو حدث مركزي في مسار التراجيديا- ليس مفدماً على المسرح، ولكن يرويه ثيرامين). وفي المسرح الإليزابيثي، على العكس من ذلك، فإن المكان الإيمائي هو البارز قيمة: إن معظم الأعمال تم على المسرح.

- E. Souriau, Les Deux Cent Mille Situations dramatiques, Paris, 1950; T. Pavel, La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille, Paris, Montréal, 1976; J. Veltrusky, Drama as Literature (1942), Lieste, 1976; R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre" (1958), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; P.

Guiraud, "Temps narratif et temps dramatique: le récit dramatique", in *Essais de stylistique*. Paris, 1969, p. 151-173; M. Issacharoff, "Space and reference in drama", *Poetics Today*, 1981, vol. 2:3, p. 211-224; D. Chatelain "Itération interne et scène classique", *Poétique*, 51, 1982, p. 369-381; C. Kerbrat-Orecchioni, "Pour une approche pragmatique du dialogue théâtral", *Pratiques*, 41, 1984; T. Pavel, *The Poetics of Plot. The Case of The English Renaissance Drama*, Minneapolis, 1985; D. Richardson, "Narrative models and the temporality of the drama", *Poetics Today*, n°8 (2), 1987, 299-309, J L. Garcia Barrientos, *Drama y Tiempo*, Madrid, 1991.

الشخصية

PERSONNAGE

1 - قضايا مفهومية

كان ينظر إلى الشخصية غالباً، في الستينات والسبعينات، بوصفها مفهوماً «إيديولوجياً» يجب نقده (انظر راسبييه مثلاً 1972: إن هذا الاشتباه إذ يرتبط بالرواية الجديدة، فإنه قد يسخر رؤية للعالم كاملة، وهي رؤية ناتجة عن تغيير الموضع في ميدان الأدب لعدد من النظريات الفلسفية (فوكو، ولاكان، والتوسير، ودريدا خصوصاً) التي تريد أن تكون اتجاهًا مضاداً للإنسانية. وإنما لتري أن مفهوم «الأنفس» ذاته وهم. وهكذا، فإن المحاولات النقدية في ذلك العصر من أجل اختزال الشخصية إلى فئات موسومة نفسياً بصورة أقل، مثل المواصل، والدور، إلى آخره، أو من أجل استبدال هذا المفهوم بمفهوم «الأثر - الشخصية» (هامون 1977)، لم يكن لها على الدوام أسساً منهجية محضة، ولكنها تساهم أيضاً في هذا الموقف المضاد لعلم النفس.

ومع ذلك، فإن الشخصية المبنية بوصفها شبه شخصية (وهذا لا يعني بالضرورة بوصفها الأنفس النفسي للمعنى الحديث للمصطلح) قد كانت في كل الأزمات واحدة من الفئات التي يستعملها كثيراً قراء القصص في العادة، كما يستعملها مشاهدو المسرح. وإن هذا ليظهر على الأقل بأنها تتناسب مع موضوعاتية عفوية للمادة السردية والدرامية. وفي الواقع، فإننا لا نرى كيف يستطيع تحليل النصوص السردية والدرامية أن يتخلى عن الأخذ بالاحساس الفئتي، إن اجتمعت مع فئة العمل، تشكل مركز الاهتمام الجمالي الرئيس لأدب التخييل.

لكي يصبح نقد مفهوم الشخصية شرعياً، فقد ركزنا أحياناً على خطرهما المفترض ثمة مغامرة إذا حدث خلط بين الشخصية والشخص الحي. وسنلاحظ نادئ ذي بدء أن

المفهوم، إذا أخذ بمعناه الواسع، فإنه يجد تطبيقاً في القصص العوالمية كما في القصص التخيلية: يتناسب مع الشخصية التي يبينها القارئ عندما يقرأ القصة العوالمية (مثل شخصية لويس الرابع عشر، تماماً كما يمكن استنتاجها من قراءة لويس الرابع عشر)، بالتحديد مع شخص واقعي (في النتيجة، لويس الرابع عشر)، من غير أن يشكك هذا بالتعبير المنطقي بين الشخص الذي يبينه القارئ والشخص الواقعي المشار إليه (كما يظهر ذلك في أننا نستطيع أن نقد مؤلف السيرة مستنتجين بأن الشخص الذي يُستخلص من سيرته ليس وياً للشخص الواقعي). فإذا حددنا ملازمة مفهوم الشخصية بميدان التخيل، فإن هذا يعمي بنا إلى تجاهل - بعيداً عن مقاماتها المشار إليها والتداولية المميزة - أن بناء الواقع العوالمية وبناء العوالم المتخيلة يتبعان بالنسبة إلى جزء كبير طرقاتاً متوازنة، وذلك على مستوى إبداع النصوص كما على مستوى إبداع فهمها. ومن جهة أخرى، فإن الخطر بحصول اختلاط يعد ضعيفاً في ميدان النصوص المتخيلة، والسبب لأن الاختلاط يستلزم اختلاط التخيل واختلاط الواقع: باستثناء حالات منطرفة، فإنه حتى القارئ (أو المشاهد) الأكثر سذاجة ليكون واعٍ بأن الشخصية المتخيلة إنما هي إسقاط متخيل (في حالة القصة) أو هي تجسيد لمعي (في حالة التمثيل الدرامي). وبما إن العالم المتخيل عالم غير مكتمل دلاليًا، فإننا نمتلك بسبب هذا سمة تسمح بتمييز المقام الدلالي للشخصية المتخيلة من المقام الدلالي لشخصية القصة الواقعية: بينما يكون الشخص الواقعي دائماً غير قابل للاختزال أنطولوجياً إلى القصص (العوالمية) التي نستطيع أن نرويها بخصوصه، فإن الشخصية المتخيلة تختزل إلى ما يقوله المؤلف عنها (أو إلى تمثيل الممثل لها): «إن هاملت هو ما يقوله شكسبير عنه، وهو ما نفهمه عنه انطلاقاً من نصه، ولا شيء أكثر» (ماكدونال 1945). وكذلك، فعوضاً عن دعم أن القارئ (أو المشاهد) «يؤمن» بالشخصية المتخيلة، فإنه لمن املائم القول إنه يراعي فكرة وجودها. ومادام الحال كذلك، فإن يراعي هذه الفكرة، فهذا أثر يستهدفه النشاط التخيلي: إن قصة التخيل، باستثناء انعكاسية حدائية، لا تقبل من قارئها أن يمنع عن النشاط الإسقاطي الذي يقضي بتمهد الفكرة التي نقول إنه يتناسب مع اسم الشخصية والمفردات التي تسمها شبه شخصية. ويمكن في معظم الحالات جزء غير يسير من اللذة الجمالية للقارئ في هذا النشاط الإسقاطي تحديداً.

بقول آخر، توجد علاقة غير معدية بين الشخصية المتخيلة والشخص: تمثل الشخصية تخلياً للشخص، إلى درجة أن النشاط الإسقاطي الذي يجعلنا نعالج الشخصية بوصفها شخصاً يعد جوهرياً بالنسبة إلى إبداع القصص وتلقيها. وإن هذا ليكون لأن مصر التخيل يقلد النص العوالمية: إن أسماء الأشخاص، في النص العوالمية (وإذن الشخصيات مع نعوتها وأفعالها)، لتحيل إلى أشخاص (مع نعوتهم وأفعالهم). وإنه لمن الطبيعي إذن أن

يتبع، إلى درجة معينة من درجات المعالجة الإدراكية لقصة التخيل، الطريق نفسه المتبع في القصة العائلية.

أما ما يتعلق بالتقيد النفسي (المفترض لمفهوم الشخصية، فإنه لا يعد حراً من التحليل الأدبي بالمعنى الدقيق للكلمة. ويكل تأكيد، فإن بناء الشخصية التحليلية يتم على الدوام بالتوافق مع علم النفس التلقائي الذي يهيمن في ثقافة ما وفي لحظة تاريخية معينة، أي إن بناء الشخصية يتم بالتوافق مع التمثيلات الثقافية وتكون خاصة تاريخياً لما يكونه الشخص. ولكن علم النفس هذا متغير تاريخياً، إلى درجة أنه ليس لمفهوم الشخصية رباط مفضل مع فكرة الأنا النفسي بالمعنى الحديث للمصطلح. ومن جهة أخرى، فإن التمثيلات المهيمنة للشخص في ثقافة ما تؤثر ليس على القارئ فقط، ولكن تؤثر أيضاً على مستوى إبداع الأعمال. ولعله بسبب هذا توجد قرابة اصطفاية بين علم النفس التلقائي لقصص (أو مسرحيات) عصر من العصور وبين علم النفس التلقائي لقراء (أو لمشاهدي) العصر نفسه. وعندما تتغير تمثيلات الشخص، فإن قراياته تلغى: هكذا هو الأمر بالنسبة إلى كثير من القراء الغربيين في القرنين التاسع عشر والعشرين. فشخصيات روايات المتنردين تنفجر إلى «صحن نفسي». والمقصود هنا توجيه انتقاد غير معقول، والسبب لأن المتنصور نفسه للشخص الذي يهيمن في ذلك العصر الذي كانت روايات المتنردين قد كتبت فيه، لم يعد يولي أهمية إلى هذا الذي بالنسبة إلينا (قراء جيمس أو بروس) يشكل العمق النفسي.

2 - وظائف الشخصيات

1- إن الوظيفة الرئيسة للشخصية، في معظم القصص (والمسرحيات)، تنتمي إلى نظام خواص القصة الواقعية. ولقد أضاع هذا الوجه على نحو خاص، التحليل الوظيفي للقصّة، والذي ينظر إلى الشخصية بطريقة نحوية محضة: إنها تظهر حينئذ بوصفها شكلاً فارغاً تحدده الوظيفة التوليفية لأدوار متروكة كالفاعل أو المتفاعل التي تضطلع به، أو الذي يجمده بشكل أوسع مجموع الصفات التي ستلتصق به أثناء القصة (لوفي ستروس 1960). ويمكن لمجموع الصفات أو النوعيات أن تنتظم أو أن لا تنتظم. وفي الحالة الأولى، فإن عدداً من نماذج التنظيم تفسح المجال لنفسها لكي تلاحظ. وهكذا، تتوالف النموت عند بوكاس، وبلزك، ودوستوفسكي، وزولا. وإن هذا ليكون بفضل الفوارق التي تعد جزءاً من ثقافة الأدب كما تعد جزءاً من المتنصور نفسه لما يكونه الشخص. ومن جهة أخرى، يستطيع هذا التنظيم أن يشكل موضوعاً إما للمؤشرات الظاهرة للمؤلف (اللوحة)، وإما لسلسلة من المؤشرات الضمنية الموجهة للقارئ الذي يجب عليه أن يتم عمل إعادة التأسيس. وأخيراً، فإنه يمكن للقارئ نفسه أن يفرض التنظيم من غير أن يكون التنظيم

حاضراً في النص . وبهذا تتم إعادة تأويل بعض الأعمال وذلك بموجب الشرع الثقافي المهيمنة لمصر نالي (تودوروف 1972) . وإن قراءة التحليل النفسي لشخصية أوديب مثلاً هو إعادة تأويل للأعمال (قتل الأب، زنى المحارم مع الأم) على ضوء النموت (الحوافز غير الواعية) غير الحاضرة في التوسيم النصي للشخصية .

ويجب على تحليل الوظيفة السردية للشخصية في الواقع أن يأخذ في الحسان عدداً من الوجوه . فبعد هامون (1972)، أخذنا نميز على الأقل ست ثابتات للتعريف (أ) تميز الشخصية بطريقتها في إنشاء علاقة مع الوظائف السردية التي تأخذها على عاتقها .

ب) وتتميز باندماجها الخاص مع طبقات من الشخصيات- السماذج، أي مع العوامل .

ت) وتتميز بطريقتها في إنشاء علاقة مع العوامل الأخرى في داخل المتواليات - النماذج (مثل متواليات البحث) .

ث) وتتميز بعلاقتها مع الصياغات (أراد، عرف، استطاع) المكتسبة أو الفطرية .

ج) وتتميز بتوزيعها في قلب القصة أو العمل الدرامي .

ح) وتتميز بمجموع النموت والأدوار الموضوعاتية (المهنية، النفسية، والعائلية، إلى أخرى) والتي تكون هي عمادها .

ثمة نقطتان من نقاط التحليل الوظيفي تستحقان العناية بهما . فمن جهة، يركز التحليل على نسق الشخصيات ولبس على الشخصية الفردية . وفي الواقع، باستثناء الحالات المشابهة لحالة روبانسون، وبصورة أكثر عموماً باستثناء القصص المؤسدة كلية على الوحدة (دوليزيل 1988)، فإن الشخصية تشكل دائماً شبكة مع شخصيات أخرى . ويقول آخر، فإن القصة بشكلها المعياري لا تتحدد بالتفاعل بين الشخصية والعالم غير الإنساني، ولكنها تنفرد خصوصاً من خلال تنفيذ الأدوار أو العوامل التي تنخرط في علاقات التعارض، والمساعدة، إلى أخرى . وإن التحليل الوظيفي إذ يفكك، في المكان الثاني، الشخصيات إلى أدوار أو إلى عوامل، فإنه يستطيع أن يكشف عن ألعاب تعادلية أو تعاضدية، إلى أخرى، تكون غير مرئية مادامنا نقيم في مستوى الشخصية بوصفها وحدة دنيا . إننا نعلم هكذا أن الأدوار (مثل دور المساعد) تستطيع أن تكون موزعة بين عدد من الشخصيات، أو أن تمر جيتند من شخصية إلى أخرى أثناء القصة، إلى أخرى .

2- ومع ذلك، فإن التحليل بمصطلحات منطق القصة، حتى عندما يتبنى نسق النموت، فإنه يجهل وظائف السرد الواصف للشخصية . وإن هذه الوظائف، التي هي مهمة

نبدأ لنمادج القصة، لتعمل كي لا يختزل الشخص إلى وظيفة المساند للأدوار (بريمون)، وللموامل (غريماس) أو للفواعل (تودوروف). ولقد أظهر هامون أن الشخص هو الشعاع الرئيس للتوجه القيمي للقصة، وإن هذا ليكون حيث «لا يمكن أن يوجد معيار إلا حيث توجد (ذات) تمت إخراجاً» (1984، ص 104). وتتجلى الأنساق المعيارية من خلال نظور الشخصية، سواء كانت من صنع الراوي، أم من صنع الشخصيات الأخرى، أم من صنع الشخصية المتطورة هي نفسها، وذلك من خلال مجموعة من التعارضات (جيد - سيء، خبيث - لطيف، إلى آخره)، ولكن أيضاً من خلال تميمات غير موجهة. وكما هو بدهي، فإن الأنساق المعيارية لا يؤكد النص بالضرورة. فهذا يستطيع أن يشوش عليها، وذلك بمضاعفة الإجراءات التسمية المتنافرة أو المتباينة مثلاً، من غير أن يفضل أيّاً منها: إن تغيير الصوت الذي نجده في عدد من الروايات الحديثة ليعد أداة تسمح بإنشاء مثل هذا التشويش.

تتحقق الوظيفة القمية للشخصية من خلال رسمها. وإن هذا الرسم يبدأ أول ما يبدأ مع اختيار الاسم الذي يعلى غالباً عن الخواص التي تنسب إليه (لأن اسم العلم ليس واصفاً إلا من منظور مثالي). ويجب أن نميز هنا الأسماء المجازية للكوميديا، وللاستدعاء عن طريق الوسط، وكذلك لأثر الرمزية الصوتية، إلى آخره. وعلى العكس من هذا، فإن الاسم، على امتداد القراءة، وإن كان من أكثر الأسماء حياداً في البداية، فإنه يُحمّل العديد من الدلالات الحافة التي يحرض عليها سلوك الشخصية وصفاتها. وتستطيع الأسماء، من جهة أخرى، إما أن تقيم مع الشخصية علاقات استبدالية محضة (الاسم هو رمز السمة، كما "Noiceuil" في ساد)، وإما أن نجد نفسها منخرطة في السببية التركيبية للقصة (يحدد معنى الاسم الفعل، وهذا مانجده عند ريمون روسل) (تودوروف 1972).

ويتبع الرسم القيمي للشخصية، انطلاقاً من هنا، طريقتين ممكنتين: إنه يكون مباشراً أو غير مباشر. وإنه ليكون مباشراً، عندما يقول لنا الراوي أن «شجاع، وكريم، إلى آخره، أو عندما نمنحه شخصية أخرى، أو عندما يقوم البطل نفسه بوصف نفسه. ويكون الرسم غير مباشر عندما يقع على عاتق القارئ أن يستخلص النتائج، وأن يسمي الوعيات: إما انطلاقاً من الأعمال التي انخرطت الشخصية فيها، وإما من الطريقة التي تلاحظ بها هذه الشخصية نفسها (والتي يمكن أن تكون الراوي) الآخرين أو التي يلاحظها الآخرون. وثمة إجراء حاص للوسم هو استخدام الشعار: شيء يخص الشخصية، طريقة في اللباس، أو مي الكلام، المكان الذي تعيش فيه. وهذه كلها تُستدعى في كل مرة تشير فيها إلى الشخصية، المضطلمة بدور الواسم المميز: يكتسب كل تفصيل من هذه التفصيلات نقيمة رمزية (تودوروف 1970).

- M. Macdonald, "Le langage de la fiction" (1954), *Poétique*, 78, 1989, p. 219-234; C. Lévi-Strauss, *Anthropologie structurale*, II, "La structure et la forme" (1960), Paris, 1977; W.J. Harvey, *Character and the Novel*, Ithaca, Londres, 1965; T. Todorov, *Grammaire du "Décameron"*, La Haye, 1969; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; F. Rastier, "Un concept dans le discours des études littéraires", *Littérature*, 7, 1972; P. Hamon, "Pour un statut sémiologique du personnage" (1972), in *Poétique du récit*, 1977; P. Hamon, *Texte et idéologie*, "Personnage et évaluation", Paris, 1984, p. 103-217; *Le Personnage en question* (ouvrage collectif), Toulouse, 1984; L. Dolezel, "Thématique de la solitude", *Communications*, 47, 1988, p. 187-197; Y. Reuter, "Personnage et sociologie de la littérature", in *personnage et histoire littéraire*, Toulouse, 1991.
- Sur la caractérisation. E.H. Gordon, "The naming of characters in the works of Dickens", *University of Nebraska Studies in Language*, 1971; E. Berend, "Die Namengebung bei Jean Paul", *PMLA*, 1942, p. 820-850; W.J. Harvey, *Character and the Novel*, Ithaca, Londres, 1965; C. Veschambre, "Sur les Impersations d'Afrique", *Poétique*, 1, 1970, p. 64-78; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; P. Hamon, "Personnage et évaluation", in *Texte et idéologie*, Paris, 1984, p. 103-217.

3 - علوم النماذج البشرية

إننا نميز بعد تودوروف (1972) من بين علوم نماذج الشخصيات تلك التي تستند إلى العلاقات الشكلية المحضة، وتلك التي هي جوهرية، وتلتزم بوجود الشخصيات المثالية الموجودة على امتداد التاريخ الأدبي.

1- علوم النماذج البشرية الشكلية

أ) إننا نعارض بين الشخصيات التي تبقى غير متغيرة (ساكنة) على امتداد القصة وتلك التي تتغير (دينامية). ويجب أن لا نعتقد أن الأولى هي سمات لشكل من أشكال القصة أكثر بدائية من الثانية: إننا نلتقيها غالباً في العمل نفسه. ولقد ميز لوتمان (1973) مجموعتين من الشخصيات: مجموعة العوامل ومجموعة الشرط، وظرف العمل. وتتميز الأولى من الثانية بحركتها إزاء محيطها: يؤلف علم النماذج البشرية لدى لوتمان إذن التعارض بين الشخصية والدينامية والشخصية الساكنة مع تلك التي هي بين البطل والشخصية الثانوية وثمة حالة خاصة للشخصية الساكنة، هي ما نسميه النموذج: لا تبقى نعتها متطابقة فقط، ولكنها قليلة العدد جداً وتمثل غالباً الدرجة العليا لنوعية ما أو لمعطى ما (مثل البخيل الذي ليس سوى بخيل، إلى آخره) (تودوروف 1972).

ب) تستطيع الشخصيات، تبعاً للدور الذي تضطلع به في القصة، أن تكون إما رئيسة (الأبطال أو المنافسون) وإما ثانوية، فتشتمل على وظيفة عرضية. وإنه لمن المعلوم أن هذا التمييز ليس حاسماً على الدوام، وخاصة لأنه يقبل عدداً من المواقف الوسيطة. ولقد اتفقد مفهوم البطل غالباً أكثر من مفهوم الشخصية. ومع ذلك، فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يؤدي خدمات من أجل وصف تراتبية الشخصيات، وإن كانت هذه التراتبية صعبة الإنشاء أحياناً (ليس لدينا على الدوام معايير نصية واضحة كما هي الحال في المسرح الكلاسيكي، حيث الأبطال وحدهم لهم الحق بالمونولوج، بينما الشخصيات الثانوية فلا تتدخل إلا في الحوار). وبعد هذا التمييز مهماً أيضاً بالنسبة للعلاقات بين النصوص وأنساق القيم، وذلك لأن هذه العلاقات غالباً ما تكون موسطة عن طريق شخصية البطل الذي ينسب المؤلف إليه القيم الإيجابية: «إن العلاقة الانفعالية تجاه البطل (الود - النفور) تكون متطورة انطلاقاً من أساس أخلاقي. وإن النماذج الإيجابية والسلبية تعد ضرورية للأسطورة {...}». وإن الشخصية التي تتلقى التلوية الانفعالية الأكثر قوة تسمى البطل» (توماشيفسكي). ولا تتلائم التراتيبات الأخلاقية والتراتيبات الوظيفية بالضرورة: إن الشخصية التي توجه قيمة القصة أو المسرحية ليست هي العامل - الفاعل بالضرورة، أو هي حينئذ العامل المعاش بالضرورة، إلى آخره (هامون 1984). ولقد يعني هذا إذن أن البطل لن يكون محدداً في مستوى واحد دائماً (بوصفه عاملاً - بطلاً مثلاً أو بوصفه شخصية كثيرة الظهور): بعد تحديده، في كثير من حالات الربط المنضمة، جزءاً من الإجراءات البنيوية (مثل الشخصية الأكثر أهمية من منظور وظيفي) ومن أثر المرجعية القيمة على أنساق القيم.

ج) إننا نعارض بين الشخصيات المسطحة والشخنة تبعاً لدرجة تعقيدها. وإن «ي. م. فورستر» الذي مركز على هذا التعارض، قد حددها: «يكمن المعيار في الحكم على شخصية بأنها شخنة في استعدادها لمفاجأتنا بشكل متفجع. وأما إذا لم تفاجئنا على الإطلاق، فإنها مسطحة». وإن مثل هذا التحديد ليحيل، كما نراه، إلى آراء القارئ الملامسة لعلم النفس الإنساني العادي. ويجب علينا بالأحرى أن نحدد الشخصيات الشخنة عن طريق وجود الصفات المتناقضة معاً. وإنها لتنبه في هذا الشخصيات الدينامية. ومع هذا الفارق القائم مع ذلك عند هذه الأخيرة، فإن مثل هذه الصفات لتكتسب في الزمن (تودوروف 1972) ويجب أن نضيف، على عكس ما يضمّره فورستر، أن اختيار الشخصيات المسطحة يمكن أن يكون غير مقصود، وهذا ما نراه في مسرح بريخت أو في بعض القصص الحديثة.

د) إننا نستطيع، تبعاً للعلاقة القائمة بين القضية والعقدة، أن نميز بين الشخصيات الخاضعة للعقدة والشخصيات التي تستخدمها العقدة. ويسمى «هـ. جيمس» «الحيطة» تلك

الشخصيات التي تنتمي إلى النموذج الأول: إنها لا تظهر إلا لكي تضطلع بوظيفة في السلسل السبي للأفعال. وإنها لتكون في معظم الأحوال استخدامات بسيطة، مثل معظم الشخصيات الثانوية في الروايات الطبيعية (عند زولا مثلاً). وأما الشخصيات التي نستخدمها العقدة، فإنها تكون مهمة على الخصوص في القصة النفسية وفي الأشكال المسرحية التي تتناسب معها: إن الغرض الرئيس من المشاهد هو تحديد خواص الشخصية (إسا سجد الأمثلة المحضة عند تشيخوف) (تودوروف 1972).

2- علوم النماذج البشرية الجوهرية

أ) إن العلم الأكثر شهرة من بين علوم النماذج البشرية الجوهرية هو علم الكوميديا الفنية: تعد أدوار الشخصيات وسماتها ثابتة (أي الصفات) على الدوام (وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسمائها: آرليكان، بنتلون، كولومبين)، والذي يتغير هو الأعمال وحدها وذلك تبعاً للظروف. وتوجد كوكبة الأدوار نفسها، التي تأتي من الكوميديا اللاتينية، في فرنسا في العصر الكلاسيكي. ولقد تم بعد ذلك في المسرح الهزلي إبداع علم جديد للنماذج البشرية: الشاب الأول، الساذج، الخادمة المضاج، المخدوع. وهذه استخدامات لاتزال نجد أثرها إلى اليوم.

ب) وتجد هذه العلوم للنماذج البشرية المعقوفة امتدادها في عدد من علوم النماذج البشرية العاملة والمتطورة في إطار التحليل الوظيفي للقصص. وهكذا، فإن بروب، إذ ينطلق من تحليل حكايات الجنيات الروسية، يصل إلى تحديد سبع «دوائر للأعمال»: المعتدي، والمعطي، والمساعد، والأميرة أو أبوها، والوكيل، البطل أو البطل المزيف. وتجمع دوائر العمل هذه، كل واحدة، عدداً معيناً من المسانيد. وإنها لتتناسب إذن مع أدوار، لا تلقى بالضرورة مع شخصية: يمكن أن يملأ الدور عدد من الشخصيات ويمكن لشخصية واحدة أن تملأ عدداً من الأدوار. وإن العمل الذي قام به «سيريو»، انطلاقاً من المسرح، ليسجل في الإشكالية نفسها. فهو يميز بين الشخصيات و«الوظائف الدرامية» التي هي: «القوة الموضوعائية الموجهة، والممثلة للخير المرجو، وللقيمة الموجهة، والمآثر المحتمل بهذا الخير (هذا الذي من أجله تعمل القوة الموضوعائية الموجهة). والمعارض، والحكم الذي يسند الخير، والهجوم الجديد، ومضاعفة قوة من القوى السابقة» ولقد استلهم غريماس من بروب وسورويو في الوقت ذاته، وأول قائمة الأدوار في إطار سيميائياته السردية. وإن غريماس إذ وضع مسلسلة للتمائل بين البنية السردية والبنية اللسانية، فقد أقام تساوقاً بين الوظائف السردية والوظائف النحوية في اللغة: لقد ميز في إطار نظريته عن العوامل (مفهوم مأخوذ عن تيسينير) بين المسند إليه، والمسند، والعربيل، والمرسل إليه،

والمعارض، والمساند. وتشكل العلاقات التي ترعاها هذه العوامل نموذجاً عاملياً، وهو مفهوم أساس للسميات السردية عند غريماس. وكما لاحظ تودوروف (1972)، فإن العوامل عند غريماس تضيء مختلف تصورات الأدوار عند سورويو وعند بروب. وقد كان هذا الأخير يطابق كل دور مع سلسلة من المسانيد. وأما غريماس وسورويو، فقد كانا، على العكس من ذلك، يتصوران أنه خارج كل علاقة مع المسند. ويسبب هذا، فإننا نجد أنفسنا مندفعين، عند غريماس، إلى معارضة الأدوار (بالمعنى القائم عند بروب) والعوامل التي تمثل وظائف نحوية محضة.

تحدد كل هذه العلوم للنماذج البشرية الجوهرية ذات الاستلها السيميائي الشخصية على مستوى وظيفتها السردية: إنها مبررة منذ اللحظة التي يكون التحليل فيها هو الخواص القصصية الواقعية. وإن هذا الاختزال لن يحل مع ذلك محل مفهوم للشخصية أكثر تعقيداً. وهكذا يجب أن نلاحظ، كما ذكر لوتمان (1973) بذلك، أن ليونة العامل هي على العموم ناتج لخصوصية جوهرية (سمة للشخصية، إلى آخره)، أي هي صفة تعمل بوصفها شرطاً لإمكانية العمل الذي لا يمكن أن تختزل إليه. وإن مفاهيم العامل، والفاعل، إلى آخره، من جهة أخرى، تمتلك توسعاً أكبر بكثير من مفهوم الشخصية. والسبب لأنها تشير إلى الدور السردى البسيط الذي لا يملأه بالضرورة فاعل إنساني أو تجسيم إنساني، أو الذي يستطيع أن يكون موزعاً بين عدد من الشخصيات. وأخيراً، فإن إسقاط التجسيم الإنساني الذي يحكم بناء الشخصية (عن طريق القارئ أو المشاهد) يعد أمراً لا يختزل إلى تفكيك سيميائي بسيط لدرجة نسق مختلف للأدوار العاملة وللصفات. ولدينا الحق من غير ريب في أن نقول إن الشخصية تنبني على امتداد القراءة، ولكن هذا البناء يفترض مسبقاً على الدوام وجود فئة للشخصية بوصفها شبه شخص إليه تحيل مختلف التجليلات النصية المرتبطة باسمه الخاص.

- F. Sournau, *Les Deux Cent Mille Situations dramatiques*, Paris, 1950; E.M. Forster, *Aspects of the Novel*, New York, 1927; B. Tomachevski, "Thématique", in *Théorie de la littérature*, Paris, 1965; W.J. Harvey, *Character and the Novel*, Ithaca, Londres, 1965; R. Scholes et R. Kellog, *The Nature of Narrative*, New York, 1966; A.-J. Greimas, *Sémantique structurale*, Paris, 1966; V. Propp, *Morphologie du conte*, Paris, 1970; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972, Iouri Lotman, "Le concept de personnage", in *La Structure du texte artistique*, Paris, 1973, P. Hamon, "Héros, héraut, hiérarchies", in *Texte et idéologie*, Paris, 1984.

مقام الخطاب

SITUATION DE DISCOURS

إننا نسي مقام الخطاب مجمع الظروف التي نشأ التعبير في وسطها (الكتابي أو الشفاهي). ويجب أن نفهم من هذا المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ الطرف فيه مكانه، والصورة التي تكون للمتخاطبين عنه، وهوية هؤلاء، والفكرة التي يصطنعها كل واحد عن الآخر (بما في ذلك التمثيل الذي يمتلكه كل واحد عما يفكر به الآخر)، والأحداث التي سبقت التعبير (لا سيما العلاقات التي كان يمتلكها المتخاطبون من قبل، وتبادلات الكلام حيث يحشر التعبير المجسي نفسه). وإننا لنعرف التداولية غالباً بوصفها دراسة لهيئة المقام على معنى المبادء (إنها تداولية «مكونات الوصف اللساني»). وفي هذا المفهوم للكلمة، فإن الفصل الحاضر يمكن النظر إليه بوصفه عرضاً للتداولية. (ثمة مفهوم آخر، أكثر قرباً من الاشتقاق، وليس متميزاً دائماً من الأول، حيث تكون التداولية هي دراسة إمكانيات العمل المسجلة في اللغة- إن التداولية التي ولينها في فصل «مكونات الوصف اللساني»، ستكون أيضاً موضوع الفصل «اللسان والفعل»).

ملاحظة: باستثناء إشارة معاكسة، فإننا سنعطي هنا اسم السياق للمحيط اللساني لعنصر من العناصر، متجين في ذلك المصطلحية التقليدية (الوحدة الصوتية في الكلمة، والكلمة في الجملة، والجملة في النص). وإذا أخذ السياق بهذا المعنى، فإنه سيكون موضوع الفصول «محور التركيب ومحور الاستقبال»، «تكرار الصدرة»، «العلاقات الدلالية بين الجمل». ولكن بعض اللسانيين يعطي اسم السياق لما نسميه نحن المقام (وهذا ما كان يجب علينا أن نعله في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل)، وإنهم ليصطنعون الـ «contexte - السابق» إشارة إلى السياق التقليدي. ولن نستطيع إذن أن نفهم كلمة السياق من غير أن نعرف في أي زوجين يضعها مستعملها - وهذا ما يحقق يحزن، في داخل لسان اللسانيين نفسه، الفكرة البنيوية التي تقول إن المعنى تعارضي.

نحن نوافق في هذا الفصل (كما فعلنا في عدد من الفصول الأخرى) أن معنى اسم العبارة لمقطع من الخطاب أنتجه المتكلم في مكان وزمان محددين، وأن معنى اسم الجملة للهوية المناسية الاعتيادية والتي تعد هذه العبارة تحقفاً خاصاً لها. وإنها لتعد ملاحظة عادية أو نقول إن معظم العبارات (وبما كلفها) يستحيل تأويلها إذا كنا لا نعرف الجملة المستخدمة، وإذا كنا نجهل ظرف استخدامها: إننا لن نستطيع فقط أن نعرف حوار الكلام وأثره، ولكن أيضاً- وهذا هو الشيء الوحيد الذي سينظر إليه هنا- فإننا لن نستطيع أن نصف بشكل صحيح القيمة الجوهرية للعبارة، ولا حتى المعلومات التي نبلغها. وأنه ليعود إلى التداولية وصف مختلف الوجوه التي يمكن أن يتخلفها هذا التحديد المعرفي للعبارة بواسطة الجملة، كما يعود إليها أن تفسر تبعاً لأي آليات يتدخل المقام في معنى العبارات ويمكن لمعرفة الظرف أن تكون ضرورية:

أ) لتحديد مرجع التاميز المستعملة. وهذا أمر يدهي بالنسبة إلى الإشارات (أنا، أنت، هنا، الآن ...) التي لا تشير إلى شيء إلا إذا حددته إزاء المتخاطبين. وإن هذا لحقيق أيضاً بالنسبة إلى معظم أسماء العلم (جان = هذا الشخص من محيطنا، أو هو الذي كلمناه، والذي يسمى جان)، وكذلك بالنسبة إلى كثير من التاميز التي يشم إدعاؤها عن طريق أداة التعريف (البواب = هو الشخص الذي يحمل بواباً في البناية التي نتحدث عنها). وهذا حقيق، أميراً، بالنسبة إلى الكلمات التي تستخدم في إجراء اختيار في داخل المجموع. وإن المجموع الذي تتحرك فيه لا يستطيع عموماً أن يكون محدداً إلا إزاء المقام. ولكني نفهم هذه الجملة: «لم ألتق سوى جان»، يجب أن نعرف ماهي المجموعة التي تم اختيار جان في داخلها (هل هو الصديق الوحيد، الدائن الوحيد، القريب الوحيد... الذي التقى؟). وحتى كلمة مثل «كل» التي تختار الكلية من المجموع، فإنها تطلب أن نعرف بادئ ذي بدء أي مجموع هو المقصود. فإذا كان ثمة شخص يزعم «أنا رأيت كل شيء»، فهل المقصود هو الفضيل، أم الأتقي؟ ... ونادواً ما يكون ذلك، على كل حال، عن كلية أشياء تكون.

ب) كما يمكن أن تكون ضرورية لمعرفة أي السمات الداخلية للكلمة يجب أخذها في الحسبان عند التأويل. ولقد أدخل هب. بوتييه، بين السمات المكونة للمضمون الدلالي للكلمة، بعض السمات، مثل الوحدة المعنوية المتغيرة، والتي يطلق ظهورها ظرف خاص: تمتلك كلمة «أحمر» وحدة دلالية متغيرة هي «خطر».

ج) ويمكن أن تكون ضرورية للاختيار بين مختلف تأويلات العبارة المطلوبة نمواً أو مجسماً. فنحن نفهم بشكل مختلف «المتاجر جان بيتاً هذا الصباح»، إذا علمنا أن جان قيرم على وكالة عقارية، أو أنه يسمى لكي يسكن (وشكل دقيق، إن مايقم هو سمة جان التي

من المفترض أن يفكر المتكلم بها في لحظة التعبير، ذلك لأن القيام على وكالة عبارة يمكن أن يريد أن يسكن).

(ح) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد الحدث المشار إليه في العبارة. فمقام الخطاب وحده هو الذي يسمح بعمرة المكان الذي أتكلم عنه حين أقول «الطقس جيد». وفي بعض الأحيان، فإن المشاركين المباشرين في الفعل هم الذين يستدل بهم لزام المقام. فنحن نادراً ما نستعمل في اللغة الكورية أو اليابانية ضمائر شخصية للمستند إليه. وما إن الشخص، بالإضافة إلى هذا، ليس موسوماً في الشكل الكلامي، فإن عبارة تكون ترجمتها الحرفية هي avoir mangé - حصل الأكل؟ يمكن لها أن تُفهم مثل j'ai/ tu as/il a/mangé - أأكلت/ أنت أكلت/ هو أكل. وأحياناً يخفف الشك لأن الفعل يستعمل على شكل خاص، يسمى التظيم، والذي يطبقه المتكلم بمصوبة على أفعاله الخاصة، ولكن ثمة هامش يبقى دائماً غير محدد (هل المقصود هو المتكلم أو المقصود هو طرف ثالث محظوظ؟). وهذا لا يعني أن البنية النحوية غامضة هي نفسها، كما كان الحال في (ج). وثمة تدقيقات تميز عنها الجملة الهندو-أوروبية عن طريق المسند إليه الفاعلي، وهي تعد جزءاً من المقام في اللغات الأخرى. وإذنا لنجد على كل حال عدم التحديد نفسه في بنى فرنسية معينة. وإنه لمن الصحيح أنها بنى هامشية، مثل «يوجد انطلاق في الهواة» (من يطلق؟) أو «عمت صباحاً أيها الملئ» (من يصيب هذا الملئ الذي يكون حدوثه وحده هو المشار إليه بـ«مروح»؟).

(خ) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد فعل اللسان المنجز (أي القيمة الكلامية المحققة للعبارة). وإن عبارة مثل «استعجب غداً إلى باريس» ستفهم بوصفها وعداً، وبوصفها إعلاناً، أو بوصفها أمراً، وذلك تبعاً للعلاقات الموجودة بين المتكلمين والقيمة التي يملقونها على الذهاب إلى باريس (إن دور التنظيم، مع أنه لا اعتراض عليه، لا يكفي ولا يعني من اللجوء إلى المقام). وما دام هذا هكذا، فإننا لن نفهم بالمعنى الدقيق للكلمة مادام لم نحدد هذا الفعل: إننا لا نعلم إذا كانت العبارة تعني أن المرسل إليه، تبعاً للمتكلم، سيذهب فعلاً إلى باريس.

(د) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد السمة العادية أو غير العادية للتعبير: إن العبارة تكون عادية في بعض المقامات، ومتزاحة عن مكانها في بعضها الآخر، وحيث سيأخذ إذن قيمة خاصة (يجب أن يكون ثمة وصف في هذه المقامات، مثل: تقيس، مضخم، متحفظ، بذيء، ملووف...).

(و) ويمكن أن تكون ضرورية لتأويل التعبيرات والبنى المعقدة، والتي تحيل إلى إطار المعارف خارجة تكون قاطنة للمعنى. ويركز سيرل، مثلاً، على الخلفية العقلية الضرورية لفهم جملة بسيطة مثل «القطعة فوق السجادة»: إنها لا تعني فقط أن القطعة فوق

للمقام الذي توجد فيه. ولتفترض أيضاً أن (م) و(ن) يختلفان فقط في أن أحدهما يتخصص المؤشر (ي) هنا حيث يتضمن الآخر المؤشر (ي). ويمكننا دائماً أن نبني، موضحين هذه المؤشرات، جملتين هما (ج) و(د)، وأن تلقيا التأويلين (م) و(ن) بشكل مستقل عن المقام. وهكذا، فإن قيم تحقيق الكلام الثلاث، التي يمكن للعبارة أن تكون أملاً لها تبعاً للسباق، ستذهب غداً إلى باريس، يمكن الحصول عليها بمساعدة ثلاث جمل لا تتطلب هذا اللجوء إلى المقام: «أترك بالذهاب غداً إلى باريس». وكذلك، فإنه لمن الممكن دائماً أن يشير المرء إلى نفسه من غير أن يستدعي مقام الخطاب، وإلى أنه يمثل المتكلم، أي من غير أن يقول إذن (أنا): تكفي الإشارة إلى أسمائه وصفاته، وذلك كما يفعل، لكي يشير إلى نفسه، مؤلف رسالة مجهولة. وعصم سير كل هذه الوقائع قائلاً إن كل ما يمكن إبلاهه بوساطة لغة من اللغات يمكن أن يقال فيها بوضوح (مبدأ التمييزية). ولقد ذهب هيلبسليف إلى أبعد من ذلك حين نسب إلى اللغات الطبيعية القدرة التي تميزها من اللغات الاصطناعية، وعزا إليها الاستطاعة في التعبير عن كل ما يمكن التفكير به. فإذا كان التعبير العبارة إذن يأخذ من المقام بعض عناصره، فيكفي تعديل الجملة البديلة لكي نتحرر من المقام. ويبدو حينئذ أنه من المعقول تقديم اللجوء إلى المقام بوصفه فرعاً من التصنع، يسمح باختصار الخطاب، ولكن لا يوجد فيه شيء جوهري للغة، لأن اللغة هي نفسها تعطي دائماً الطريقة لتجنبه.

- Pour une illustration de cette thèse, voir par exemple: L. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966, 2e partie, chap. 2. J.R. Searle définit l'expressibilité dans Speech Acts, trad. fr. Les Actes de langage, Paris, 1972, chap. 1, § 5. - Sur le pouvoir qu'a le langage humain d'exprimer n'importe quel contenu. L. Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language, Madison, 1963, 21.

(ج) إن وصف اللغة يعني أن نقول ما هو مقنن في كلماتها وجملها. وما هو مقنن في كينونة يجب أن يظهر في كل توارثات هذه الكينونة. وهذا ما لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى حالات التأثيرات، المقابية، والتي في أصل تصرفها أن تكون متغيرة. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللساني، فإن مؤلف القاموس مثلاً، ليس له أن يشير، بخصوص كلمة، إلى المشتركات الثقافية التي تفسح المكان لها في مجموعة اجتماعية ما وعصر ما، سواء تعلق الأمر بمشتركات غير متمكنة (مثل «كلب» يشترك مع «فداء»، و«خزير» مع «قدارة») أم بمعرفة (نفسى موسوعية) تتعلق بالأشياء التي تشير إليها، وهي معرفة ترتبط بحالة العلم، فإذا أشار اللساني إلى هذا النوع من الوقائع، فلماذا لا يتكلم أيضاً عن المشتركات الشخصية، المؤسسة على التجارب الفردية (فالكلب يستدعي، بالنسبة إليّ، طفولتي، حيث كنت أملك واحداً)؟

د) ويمكن، أخيراً، تقديم حجة عملية: إن عدد المقامات الممكنة بالنسبة إلى عبارة ما لعدد غير متناهية. ولقد يعني هذا إذن أنه من غير الممكن تخصيص كل ثلوثات المعنى التي تستطيع الجملة أن تأخذها تبعاً لتنوع المقامات. وإن الحذف البسيط لينصح بوصف الجملة بدايةً وصفاً مستقلاً عن استخداماتها، وبالنظر إلى إدخال بعض المؤثرات المقابلة بوصفها تدقيقاً لاحقاً لهذا الوصف.

- On trouve des arguments de ce genre dans: J.J. Katz et. J.A.Fodor, "The structure of a semantic theory", *Language*, 1963, p. 176-180, et dans N. Ruwet, *Introduction à la grammaire générative*, Paris, 1967, chap. I, 2.1.

ويمكن أن نجيب على مختلف هذه الحجج:

أ) تتطلب إمكانية الفعل الرمزي التي تقدمها اللغة بكل تأكيد أن نستطيع الكلام عن المقام في غيابه، ولكن ليس أن نستطيع الكلام في غياب كل مقام. وإذا كان اللسان يحمل معه قدرة على التمييز، فإننا نستنتج أنه يستطيع أن يمارس هزلاً مطلقاً.

ب) لتقبل أن يكون من الممكن دائماً، عندما تدل العبارة للمقام ببعض العناصر المعلوماتية، أن ندمجها في الجملة، وذلك بتعقيدها. ولكن في اللحظة التي يتم فيها الحفاظ على المعلومات الإجمالية، فإن طريقة تمثيل هذه المعلومات، وفيما بعد قيمة التعبير، لتعرض لخطر التشويه تماماً.

وهكذا، سنلاحظ الفارق الموجود بين تقديم المؤثر بوضوح وإعادة بنائه بواسطة المتكلم انطلاقاً من المقام. ويتطلب التلميح إلى المقام تعقيداً معيناً بين المتكلمين اللذين يجب عليهما معاً أن يعرفا هذا المقام، وإننا لنسعى أحياناً تجنب هذا التعقيد. ومن جهة أخرى، فإن المتكلم يستطيع غالباً أن يرفض التأويلات التي أضافها المرسل إليه انطلاقاً من المقام، أو أن يترك له المسؤولية على الأثر: إذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن المفيد أن نقول من غير أن نظهر بأننا قلنا. وأخيراً، فإن بعض اللسانيين والملاسفة يعتقدون بصورة عامة أنه من المهم تمييز مقالة العبارة (أي ماهو مؤكد ويبدو إذن قابلاً للتكرار) وما يظهر، حدث التعبير وبزكده، والذي يبدو إذن أنه يساوي التعبير نفسه تقريباً. وتنتمي المؤثرات الحقيقية، مادام الحال كذلك، إلى الفئة الثانية. فلماذا لا يتم النظر إلى هذه الإمكانيات التي تمنحها النعمة للبناء بوصفها إمكانيات لسانية محضة، وذلك إذ نتكلم عن الاستراتيجيات بين شخصين؟ إننا قلنا تقبل هذا على نحو مخصوص فيما يتعلق بالسمات الشخصية. فالتكلم إذ يشير إلى نفسه، ليس باسمه، ولكن بقوله «أنا»، ويشير إلى المرسل إليه بوصفه «أنت»، فإن لهذا الأمر، كما يرى بفيتيست، متطلبات فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين المتكلمين. ويتجسّد

هذا أن المتكلم والمرسل إليه يدركان مباشرة بوصفهما متكلمين، وبما إن علاقتهما تكون، بعد ذلك، موسومة بالتبادل المرتبط بعلاقات الخطاب (إن «أنا» هي «أنت» من حيث الطاقة، وكذلك العكس). وسنلاحظ، تحت عنوان تطبيق خاص لهذه الأطروحة، أن استبدال «أنا» و«أنت» بأسماء المتكلمين يمكن أن يحول العمل المنجز في العبارة قال نقول لشخص ما «أمرك بـ...»، فهذا ليس إعلامه بأنه تلقى أمراً، بل هو أمره بالفعل. ولنفترض الآن أننا نستبدل «أنا» و«أنت» بالأسماء x و y والتي هي أسماء المتكلمين. وسنلاحظ أن ليس للعبارة الناتجة (x يأمر y بـ...) سبب خاص لكي نؤول بوصفها متعرجة لعمل الأمر (يتطلب عمل الأمر أن يقوم من يصوغ الأمر بالترميز بنفسه في الوقت نفسه بوصفه ذلك الذي يأمر - أو بوصفه «المتحدث باسمه»). ويقول آخر، إذا حددنا معنى العبارة ليس بمضمونها الإعلامي. ولكن أيضاً بنموذج العلاقات الذي يقيمه استخدامها بين المتكلمين، فلنأخذ لننظر إلى التلميحات الموجهة للمقام بوصفها تقانات بسيطة للاتصاف.

■ من أجل متصور للخصائص يذهب متجاوزاً مفهوم الاتصاف، انظر:

E Benveniste: "Problèmes de linguistique générale".

ومن أجل المقارنة بين بختينست وريوتو، انظر:

O Ducrot. Logique, structure, énonciation", Paris, 1989, chap. 6.

ج) حتى لو كانت المؤثرات المقامية للجملة تتغير، من حيث المبدأ، من عبارة إلى أخرى، فإن الجملة تحمل غالباً في ذاتها مؤشرات - مستمرة - دالة على طريقة استحضار المقام لإنتاج هذه المؤثرات. وإن الإشاري، بما إنه كينونة لسانية، لا يقول بكل تأكيد ما هو مرجعه، ولكنه يشير كيف نعرّف، في المقام، على مرجعه («هنا» تتطلب تحديد حيز دامج لمكان التمييز، و«هناك» تتطلب بناء حيز يضيء). وكذلك الأمر بالنسبة إلى رابط مثل «هي» («جاءت ماري، بل كانت مع جان»)، فإنه يتطلب أن نبحث، نظراً لما نعرفه عن المقام، عن نتيجة يفضلها ما يستلزم «بل» ويخالفها ما يأتي بعده: تشير النتيجة تيمناً للعبارات، ولكن البحث نفسه يمثل تعلماً مستمراً ومرتبطة بالجملة. أو كقولك في ووصل جان في موعده تقريباً»، فالتأخير المنسوب إلى جان يمكن أن يكون، تيمناً للمقام، تأخيراً مكوّناً من دققة أو من يوم، ولكن الجملة تفرض على المؤول، في كل الحالات، أن يتصور مدة يجب أن تكون لا معنى لها نظراً لموضوح الخطأ. ولا يمدّ اللجوء إلى المقام بشكل عام إضافة بسيطة: إنه يمدّ فراقاً ظاهراً في الجمل نفسها، وبشكل هي تحلده.

د) ليس من البديهي على الإطلاق أن يثبت اللساني نفسه على مهمة يصعب بلوغها إذا كان يزعم أنه يشير إلى أثر المقام على معنى العبارات. ويمكن ثلاثاً تحديدها أن تكون معيبة:

1- ليس المقصود أن تشير إلى كل الطوليات التي يكون المقام أملاً لإضافتها على المعنى. إن المقصود، بادئ ذي بدء، (انظر ص 4) أن لا تتسلى من وصف التعابير أو الـ التي يشتمل المعنى عليها، بوصفها جزءاً أصيلاً، والمأخوذ لاستعمالها، ومؤشرات على طريقة فهم عباراتها.

2- يمكن لمقامات مختلفة من الخطاب أن تحوز على تأثير متطابق فيما يخص تأويل الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جملة تحت على وضع تصنيف في مجموع مقامات الخطاب الممكنة، مستتوية إلى أن تجتمع في الطبقة نفسها مقامات تميل بها في الاتجاه نفسه. وهكذا، فإنها تسمح بتحديد، تبعاً لإجراء مهبود عند علماء الأصوات، سمات ملائمة للمقام. وإن كل سمة بما هي كذلك لتكون مشتركة مع مقامات الطبقة نفسها. ويجب على مثل هذه السمات أن تدخل في وصف المقامات.

3- يمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذا. إن الجمل لا تجعل المقامات في فئات بشكل مستقل من الخطاب فقط، ولكنها تبني غالباً مقامها الخاص للتعبير. فنحن إذ نأمر شخصاً أن يفعل شيئاً ما، فإننا نعطي لأنفسنا الحق بإصدار الأوامر إليه، أي إننا نضع أنفسنا أمامه في المقام التراتبي الذي يسمح بفعل هذا. وثمة مثل آخر. فتميلاً للوصف المتعدد الأصوات للشيء، فإن عبارة الجملة الثانية فلم يأت بـ «بوره» تقدم، في الوقت نفسه الذي تستبعده فيه، وجهة نظر إيجابية تكون تبعاً لها يبرر قد جاء. ولقد يعني هذا أن هذه العبارة تخلق مقاماً جديداً، حيث يوجد شخص، قد يكون المرسل إليه على الألفب، وهو يؤكد أو يقبل هذا المعنى. ومن هنا تأتي إجابات مسكنة مثل «ولكنني لم أزعج قط هذا!»، وهكذا، فإن العبارة تُسقط، بفعل الجملة التي تحققها، مقامها الخطابي الخاص، وسبقها الخاص. ولذا، ثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى التداولية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين: الداخلي والخارجي للعبارة، وفي رؤية كيف أن المقام الثاني يتدخل في بناء المقام الأول، وكيف أن الاثنين يتضعلان في تأويل العبارة.

■ حول العلاقات بين الوصف اللساني والمقامي لكلمة "man" انظر :

O. Ducrot: "Analyse pragmatique", Communications, n°32, 1980.

إنما كان الوصف اللساني، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يستطيع أن يتجاهل المقامات، فإنه يعني أن نحدد تبعاً لأي إجراء يؤثر المقام على القيمة الخاصة بالجملة. ولقد اكتسبنا خلال زمن طويل بالإشارة، بشكل منمزل، إلى هذا الإجراء أو ذاك. ولقد كانت المحاولة الأولى لجمعها في نظرية موحدة هي بلا ريب «نظرية الملاحة» لـ «سيربير وويلسون». ولقد كانت الخطوة الأولى هي التعريف المعطى للمقام (الذي يسميه المؤلفون السياق، وهو المصطلح الذي نستعمله في هذه الفقرة):

- 1- ليس المقصود ما هو كائن فعلياً، ولكن ما يفكر به المتكلمون حول الواقع.
- 2- وليس فقط ما يعتقدونه حقيقة، ولكن هذا الذي يطمونه درجة ما من المعقولة، أي من فرضياتهم.
- 3- ليست هذه الفرضيات هي التي يمتلكونها فقط غالباً في ذهن في لحظة الكلام، ولكنها تلك التي يستطيعون حشدّها، ولا سيما انطلاقاً من فرضيات أخرى.
- 4- وأخيراً، فإن ما يهم، بالنسبة إلى التواصل، من بين هذه الفرضيات، هي تلك التي تكون ظاهرة بالتبادل: كل واحد هو قادر على صنعها، ويعلم أنها تنمى للآخر أيضاً، وأن الآخر يعلم بأنه يعلم.

إن سياق سيريرير ويلسون هو سياق مختلف إذن، إفرافاً وغلطاً في الوقت نفسه، عما نسبه «معرفة الاقسام»، وهو مفهوم يشير إلى المعارف المشتركة بين المتكلمين: ليس المقصود هي المعارف فقط، فنحن نطالبهم بأكثر مما هو مشترك.

ولمّة لحظة ثانية في النظرية، هي لحظة تحديد الملامة. وتعلق هذه اللحظة، هي نفسها، بمفهومي السر والتأثير الإدراكيين. فالسر هو الجهد الضروي للتأويل، وأنه مفهوم استعاره المؤلفون من علم النفس المستقبلي، والذي هو أمل، كما يرون، لتحديده. وأما التأثير الإدراكي للفضية في سياق ما، فهو يحددها: إنه مجموع القضايا التي نستطيع أن نستنتجها منها عندما تكون متصلة بسياق ما، والتي لا نستنتجها من السياق وحده. وإذا تضمن السياق فكرة أن ماري ستأتي، وأن جان وماري لا يستطيع الواحد منهما أن يرى الآخر من غير أن يتخاصما، فإن الإعلان أن جان سيأتي يتضمن حينئذ في تأثيره الإدراكي، التنبؤ بالخصومة. ذلك لأن المؤلفين يفترضون أن نتائج القضية في سياق ما يحكم حسابها عن طريق منطق أولي (يبدو لهم أنه يكون قلب النشاط الإدراكي الإنساني)، ويفترض من جهة أخرى أن التأثير الإدراكي يثس بمدد القضايا المستنتجة. وهذا مقبول، لننحن نعطي للملامة سمّة إذ نقول إنها بالأحرى كبيرة بينما سر الحصول عليها زعيد، وذلك بما إن هناك تأثيراً إدراكياً مبيّناً، وهي بالأحرى كبيرة بينما أثر الحصول عليها كبير، وذلك حين يصبح السر ثابتاً.

ونأتي المرحلة الثالثة. إن الملامة، إذ هي موسومة على هذا النحو، فإنها تسمح بنبذ تأويل العبارة في سياق ما. وإن هذا السياق ليتحدد بوصفه مجموع القضايا المستنتجة من العبارة والتي تجعلها أكثر ما يمكن أن تكون ملامة، وهكذا، جوبلاً على «هل تحب ماري الخمر؟» فإن العبارة «إنها لا تحب الخمر» ستكون مفهومة مثل «إنها لا تحب الخمر» والسبب لأننا إذ نستخلص هذه النتيجة في هذا السياق، فإننا نعطي للعبارة، بأقل سر

للمعاملة، المؤثرات الإدراكية الأكثر أهمية: إننا تعطيلها إذن هذه الملامة الأفضل التي يفترض التأويل دائماً أن القارئ يستهدفها. وأخيراً- وهذه هي النقطة الرابعة- فإن الملامة تجيب على القضية الجوهرية لتحديد المؤثرات التي سيختارها المتكلمون لبناء السياق حيث يجب على العبارة أن تكون مؤولة في مجموع الفرضيات المتجلية بالتبادر. وإننا لنتخار المجموعة الفرعية للفرضيات التي تنسب إلى العبارة الملامة الكبرى إذ تنتج، عن طريق الاستدلالات الأقل غلاء، أكثر التأثيرات الإدراكية. وبهذا، يصل المؤلفون إلى إعطاء حساب من الحدث الأساسي المشار إليه في الأعلى: نستخدم العبارة في بناء المقام نفسه الذي يجب أن تكون مؤولة فيه.

ونجده النقد الذي كانت النظرية موضوعاً له إلى:

1- الفكرة، المتضمنة، والتي نجح لها سيكون البحث عن نتائج أكثر بسعراً أقل هو المحرك الجوهري لعلم النفس الإنساني (تشكل هذه الفكرة المبدأ الاقتصادي الذي وضعه أندريه مارتينييه في أساس التطور اللساني).

2- السمة الضبابية لمفهوم السمع والتأثير الإدراكيين، على الرغم من مظهرهما القابل للتكميم.

3- الافتراض بأن المتكلمين يبحثون عن الملامة الأفضل، لأن هذا البحث يفترض وجود عدد هائل من المقارنات، والتي يمكن لسرها أن يكون باهظاً.

4- تقديم الفرضيات بوصفها قضايا، بالمعنى المنطقي للمصطلح، وتحديدتها عن طريق الإمكان أن تكون صواباً أو خطأ، بينما يحاول كثير من اللسانيين أن يزيل الصواب والخطأ من الوصف الدلالي.

5- استعمال فكرة الملامة نفسها لتفسير كيف يتحدد سياق التأويل وكيف يتكون التأويل في هذا السياق: إنه حيثف، إذا لم يكن متصلياً، فعلى الأقل صعب على المرء أن يتفادى أن يكون الإجراء دائرياً- ولكن سنلاحظ أن هذه المقبة تمد جوهرية بالنسبة إلى مفهوم المقام نفسه. والسبب لأن المقام يؤثر على معنى العبارة، وإنها لتعكس.

- Le texte de référence est D. Sperber et D. Wilson, *Relevance*, Oxford, 1986 (trad. fr. *La Pertinence*, Paris, 1989). Parmi les commentaires et critiques: J. Jayez, "L'analyse de la notion de pertinence", *Sigma*, n°10, 1986; D. Blakemore, *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford (GB), 1987; S.C. Levinson, "A review of *Relevance*", *Journal of Linguistics*, n°25, 1989; M. Charolles, "Coût, surcoût et pertinence", *Cahiers de linguistique française*, n°11, 1990. Sur le rôle de la situation en général: F. Flahault, *La Parole intermédiaire*, Paris, 1978; G. Gazdar, *Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form*,

New York, 1979; H. Parret (ed.), *Le Langage en contexte*, Amsterdam, 1980; S.C. Levinson, *Pragmatics*, Cambridge (GB), 1983 (cf. Chap. 1); J. Barwise et J. Perry, *Situations and Attitudes*, Cambridge (Mass.), 1983; J. Verschueren et M. Bertucelli-Papi (eds.), *The Pragmatic Perspective*, Amsterdam, 1987; Barwise (eds.), *Situation Theory and Applications*, Stanford, 1992 (concerne surtout le point de vue logique).

اللسان والفعل

LANGAGE ET ACTION

من النادر أن يوجد نشاط إنساني لا يستخدم اللسان. وإننا لنمطي أحياناً اسم التداولية للدراسة هذا الاستخدام (وإن مثل هذه الدراسة، المسجلة «تدوئية» 2 في الفصل «مكونات الوصف اللساني»، تتميز من الأبحاث، المسماة غالباً أيضاً «التدوئية»، ومن «التدوئية» 1، والتي يمالجها فصل «مقام الخطاب»). فعند ما يكون علينا أن نصف لغة من اللغات، ففمن أي مقياس يجب أن ننظر إلى الغايات المختلفة التي يستطيع المتكلمون استخدامها ليها؟

ثمة إجابة سلبية اقترحها سوسير. فهو، إذ عارض بين «اللغة» و«الكلام»، فقد نسب إلى الكلام كل ما هو مستخدم، ومستعمل (إن الكلام ينفذ «لغة» بالمعنى الذي ينفذ فيه الموسيقى توليفته). وبما إنه من المفترض أن تكون معرفة اللغة مستقلة عن معرفة الكلام، فيجب على استخدامات اللسان أن تكون مدفوعة، في البحث اللساني، بعد وصف ثابت محض للشرعة نفسها: تجب معرفة ما ثمني الكلمة قبل فهم في أي شيء تستخدم. ويصل أصحاب المنطق الوضعي الجديد إلى نتيجة مشابهة إلى هذه النتيجة وفلك عندما يميزون ثلاث وجهات نظر حول الألسنة (الطبيعية والمصطنعة). فهناك وجهة النظر النحوية، وهي نقضى بتحديد الضوابط الدائمة وفلك بتوليف الرموز الأولية، وبناء الجمل، أو الصيغ، السليمة. وهناك الدلالة، وهي تهدف إلى توفير الأدلة لتأويل هذه الصيغ، ولجعلها تتناسب مع شيء آخر، ويمكن لهذا الشيء الآخر أن يكون الواقع، أو أن يكون شيئاً آخرى (س هذا اللسان نفسه أو من لسان آخر). ونصف، أخيراً، الصيغ التي يستعملها المتكلمون وهم يهدفون أن يؤثر بعضهم في بعض. ويوجد نظام دقيق في هذه العنصرات: يستخدم كل واحد منها في بناء المستوى الذي يليه، ولكن ليس العكس وهكذا يجب على الدلالة والنحو أن يخشرا بمنزل عن أي نظر تدوئية. وما كان ذلك كذلك إلا لأنهما يتعلقان بقوة اللغة نفسها

- Sur cet aspect du néo-positivisme: C.W. Morris, *Foundations of the Theory of Signs*, Chicago, 1938, chap. 3, 4 et 5. Voir aussi R. Carnap, *Foundations of Logic and Mathematics*, Chicago, 1939 (réédité en 1969), I^{re} partie, 2 et 3

إذ لهذا الزعم في دراسة اللسان شيء من التناقض. فنحن نجد على امتداد تاريخ اللسانيات الأطروحة المعاكسة ماثلة، وهي أطروحة تُخضع البنية اللغوية وتؤكد أنه يجب معرفة لماذا اللسان يكون، بغية معرفة كيف يكون: إن المتصورات المؤهلة مع وضعه لا يمكن أن تستخلص إلا بالتفكير في وظيفته. وإذنا إذ نصل إلى هنا، فإننا نرى أنفسنا مع ذلك مضطرين إلى إنشاء تراتبية بين وظائف اللسان، وإلا يكن ذلك، فإننا لن نتجنب الغائبة الساذجة كما يقال، أي الغائبة التي ترتبط باسم برناردان دو سان بيير، والتي تقضي بتفسير تشابك الشيء مع الاستخدمات العديدة، والمتناقضة غالباً، والتي نجد أنفسنا تصنع بها. ويقول آخر يجب أن نحاول أن نميز لماذا صُنِعَ اللسان، وماذا نستطيع أن نفعل معه من وجهة أخرى. وإن هذه الضرورة للتمييز، في النشاط اللساني، بين ماهو ملازم وبين ماهو خارجي على اللسان، قد أفضت بالمقارنين إلى مناقشة الوظيفة الأساسية للسان. كما أفضت، من جهة أخرى، بهـ «ك. بولجير» إلى التحيز بين العمل والفعل اللسانيين، كما إنها أنهى هي التي تقوم في مفهوم العمل الكلامي، تماماً كما أنشأ دج. ل. أوستان.

مامي الوظيفة الأساسية للغة؟ لقد تم اختراع اللغة، تبعاً لبور-سروال، لكي يكون ثمة مجال للبشر يبلغ فيه بعضهم بعضاً أفكارهم. ولقد أضاف كل من أرنولد ولانجليوت أنه يجب على الكلام، لكي يسمح بهذا التواصل، أن يكون صورة، ولوحة للفكر، وهذا يستلزم أن تكون البنية القاعدية نوعاً من نسخ البنية العقلية. ولقد شكك المقارنون بهذا التوليف بين وظائف الإيصال والتشغيل حيث يكون الثاني أداة للأول. ويبدو أن دراسة تطور اللغة تظهر بالفعل لأن هم الاقتصاد في التواصل يحدث تآكلاً صورياً. وهو تآكل يشوه بدوره البنية القاعدية، فيجعلها لا تعرف. ويتبع عن هذا أن اللغات المتطورة، إذ هي تكفي على الدوام - وحتى أفضل فأفضل - حاجات التواصل، فإنها لم تعد تزعم بأنها جذيرة بأي ملائمة إزاء بني الفكر: لقد أصبحت وظيفتها التشغيلية.

وإذا أخذ هامبولدت عن المقارنين النصل بين التواصل والتشغيل، فقد زعم مع ذلك أن التشغيل هو الوظيفة الأساسية للغة في تاريخ الإنسانية: «أبست اللغة أداة للتواصل فقط، ولكنها تعبّر عن العقل ومن متصور المتكلمين للعالم: بعد العيش في مجتمع مساعد لا عى عه تصورها، ولكنه ليس الهدف الذي تميل إليه على الإطلاق» (Über den Duals, 1827 in *Œuvres complètes*, Berlin, 1907, t. VI, P. 22).

بمعزل العقل، بادئ ذي بدء، لحظة بناء اللغة إلى أن يطرح أمامه صورته الخاصة. فأحد بهذا ملكية نفسه في تفكير أصبح ليس ممكناً فقط، ولكن ضرورياً أيضاً. وإن اللغات الدائنية وحدها هي التي لم تبلغ بعد هذه المرحلة من التطور حيث يعكس الكلام الفكر وأما اللغات الهندو-أوروبية، فقد بلغت هذه المرحلة منذ أمد بعيد، وإن الخراب الصوري الذي حصدت له عبر الزمن لم يعد بإمكانه أن يغير شيئاً من هذا المكتسب. ولقد حاول هامبولدت، لكي يتمكن من ذلك، أن يكشف، في تحليلات تفصيلية، عن الوظيفة التمييزية لظواهر معينة في الظاهر، مثل التوافق الفاعلي، والشذوذ التصريفي الإعرابي، أو أيضاً اختلاط الجذر والإعراب في الكلمات. وأنها لتهدف إلى إظهار، بالمعنى اللغوي (أي جعله بالعقل مدركاً) الجهد الموحد للعقل الذي يدخل الوحدة في تمديد المعطى التجريبي وهكذا، فإن جوهر اللسان نفسه هو عمل لتشكيل الفكر.

■ انظر على نحو خاص كتاب W. de Humboldt الذي يعود تاريخه إلى 1822، والذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان:

"De l'origine des formes grammaticales".

وقد أعيد نشره في بورودو عام 1969.

يحاول بوهلير أخذ فكرة هامبولدت أن اللسان، هو بشكل أساسي، طريقة لنشاط العقل الإنساني. وأنه ليتطلع إلى مصالحة هذه الفكرة مع مبادئ لسانيات بداية القرن العشرين. وإن هذا يشير على الأقل عقين. فمن جهة، يجب وصف هذا النشاط الأساسي بوصفه نشاطاً تواصلياً (يأخذ بوهلير بالفعل الوصف الصوري للغة بوصفه مكتسباً، وذلك انطلاقاً من التواصل) - بينما الأمر، بالنسبة إلى هامبولدت، فإن جهد العقل وحده يمثل ذاته بلغة وينتمي إلى جوهر اللسان، وإن التواصل ليس سوى استعمال ثانوي. ويجب، من جهة أخرى، مصالحة سمة اللسان النشيطة بشكل أساسي مع مبدأ سوسير والذي تكون دراسة اللغة بموجبها سابقة على دراسة الكلام. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن حل بوهلير يكمن بتمييز العمل والفعل في النشاط الذي يفسح اللسان له مجالاً. فالفعل اللساني، هو الفعل الذي يستعمل اللسان، والذي يجعل منه أداة: إننا نتكلم مع الآخر لكي نمنه، أو لكي نخدعه، أو لكي ندعوا للتصرف بهذا الشكل أو ذاك. وإن بوهلير يشبه هذا الإدخال للسان في الممارسة الإنسانية بالكلام، بالمعنى القائم عند سوسير. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العمل اللساني. فبوهلير يقاربه من عمل إحداث المعنى والذي كان لمويو القرون الوسطى يدورون فيه الطرق المختلفة، أو هو يقاربه أيضاً من العمل الذي كان مرسول يعطيه للعمل المعزول. ولقد يعني هذا إذن أنه عمل ملازم لحدث الكلام نفسه،

وأنه مستقل عن المشاريع التي يدخل الكلام فيها. وهكذا، فإن دراسة هذا العمل تعد جزءاً أصيلاً من دراسة اللغة، وإنها تشكل كذلك التوتة المركزية.

من أي شيء يتألف الآن هذا النشاط اللساني الأصلي، وهذا النشاط المحض في إحداث المعنى؟ يطالبه بوهلير مع عمل التواصل (وهذا مايسح له بإدماج البديهة الأساس لعلم الأصوات في فلسفته. وهي بديهة تمارض مع أطروحات هامبولدت). وقد كان يجب عليه، لإتجاز هذا التطابق، أن يقدم تحليلاً عاماً عن الإيصال الذي يصنع «صلاً» يجر من الوضع الجوهري للإنسان، ولا يصنع «صلاً» خاصاً. وإن هذا الوضع لموصوف وكأنه دراما تتكون من ثلاث شخصيات (العالم) أي المضمون الموضوعي الذي نتكلم عنه، والمتكلم والمرسل إليه: شخص يكلم شخصاً عن شيء ما. وسبب هذا، فإن كل عبارة لسانية هي على الدوام، جوهرياً، إشارة ثلاثية، وإن عمل إحداث المعنى يكون على الدوام موجهاً في اتجاهات ثلاثة. فهو يحيل:

1- إلى المضمون المبلغ، وهو بهذا المعنى يكون تمثيلاً للعالم. (ملاحظة: إن كلمة تمثيل لا تشير هنا، كما هي الحال بالنسبة إلى هامبولدت أو بالنسبة إلى يور-روبال، إلى نوع من المحاكاة المادية للفكر).

2- وإلى المرسل إليه، الذي يمثل مثل الموضوع بهذا المضمون. وهذه هي وظيفة اللغاة.

3- وإلى المتكلم، الذي يظهر الموقف، النفسي أو الأخلاقي. وهذه هي الوظيفة التعبيرية.

وتكمن أصالة بوهلير في أنه أعطى لهذه الوظائف الثلاث سمة مستقلة ولسانية بالمعنى الدقيق. فلنأخذ الوظيفة التعبيرية التي يمكن للتنظيمات أن تنجزها (المزاح، والغضب، والمفاجأة...) أو أن تنجزها بمعنى الصياغات أيضاً «فلنأمل أن يصبح الطقس جميلاً»، «الأسف، إنه سيأتي». وإنها تكون لسانية بمعنى أنها لا تمثل نتائج آليه لحالات نفسية، ولكنها تمثل طريقة معينة في إحداث معناها. وإنها لتكون مستقلة، بمعنى أنها تشكل طريقة خاصة جداً في إحداث المعنى: إتنا لا نحدث بالطريقة نفسها معنى الحالة النفسية إذ نبر عنها «الأسف، إنه سيأتي» وكذلك إذ نطليها، أي إذ نجعل من المضمون المرادفي مضموناً تقوله العبارة «إنه ليخبرني أن يأتي».

ولقد اكمل رومان جاكسون ترسيمة بوهلير، ولكن من غير أن تشير روحها: إن المفصود دائماً هو تحديد ما هو ملازم لعمل التواصل، وذلك بشكل مستقل عن مقاصد المشروعات التي يمكن للمتكلم أن يمتلكها. وهناك بالإضافة إلى العالم، المرسل إليه والمتكلم «المرسل». ولكي يصف جاكسون عمل التواصل، فقد فتح المجال لتدخل

الشعرة اللسانية المستعملة، والرسالة المولفة، وأخيراً الارتباط النفسي، والتماس القائم بين المتكلمين. وهكذا، فإنه يضيف إلى الوظائف الثلاث عند بوهلر (ممتلة بالتماقب، الوظيفة المرجعية، والدلالية، والتعبيرية)، ثلاث وظائف أخرى هي: وظيفة اللسانيات المبسرة (تتشمل معظم العبارات، ضمناً أو علناً، على مرجع لشوحتها الخاصة)، والوظيفة الشعرية (تعتمد العبارة، في بنيتها الدلالية، غاية لفتاتها)، وأخيراً الوظيفة الانتباهية (لا يوجد تواصل من غير جهد لإنشاء التماس بين المتكلمين والحفاظ عليه: من هنا تأتي عبارات مثل «إيه جيد»، «هه! تسمعي»، إلى آخره، ومن هنا الأثر أيضاً حيث يكون الكلام مملاً أو موصفاً مكوّناً، عن طريق وجوده نفسه، لعلالة اجتماعية أو عاطفية).

■ K. Bühler, *Sprachtheorie*, Jena, 1934: sur les trois fonctions de la communication, § 2, sur l'acte et l'action, § 4. Sur Bühler en général: A. Eachbach (ed.), *Bühler-Studien*, Francfort-sur-le-Main, 1984. «Les fonctions de Jakobson sont présentées dans *Essais de Linguistique générale*, Paris, 1963, chap. 11

وإن فلسفة مدرسة أوكسفورد، وبشكل مستقل عن تفكير اللسانيين، فقد وصلوا إلى نتائج تذهب في الاتجاه نفسه، بل ربما تذهب إلى أبعد. فهي في الاتجاه نفسه، لأن المقصود بالنسبة إليهم أيضاً هو تحديد ما تفعله في عمل الكلام نفسه (وليس ما نستطيع أن نفعله إذ نستخدم الكلام). وسيذهبون إذن إلى أبعد، لأنهم سيدمجون في هذا الفعل الملزم للكلام، جزءاً كبيراً من نشاط الإنساني.

وإن نقطة الانطلاق لأبحاثهم هي التمارض الذي أقامه الفيلسوف الإنكليزي ج. ل. أوستن^١، في بداية ثلثه حول اللسان، بين العبارات الأدائية والعبارات التقريرية. ولقد تسمى العبارة تقريرية إذا كانت لا تنبئ إلا إلى وصف الحدث (جاء جان) من غير ادعاء بتغيير الأشياء. وإنما لتكون أدائية إذا كانت تقدم نفسها بوصفها مرجعة لتحويل الواقع (وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة إلى أمر أو إلى سؤال يزعمان أنهما يؤثران على المتكلم، وذلك بدمغه لفعل أو لفعل شيء ما). ولقد أشار أوستن أن هذا التمييز لا ينطوي التمييز القاعدي الشائع بين العبارات التقريرية والعبارات غير التقريرية. فبعض العبارات ذات الشكل التقريري نستطيع أن نفتح قيمة أدائية. وهذه هي الحال أيضاً بالنسبة إلى الأدوات الظاهرة. فهذه إذ تكون مؤولة تبعاً لنحوها الحراري، فهي تبدو أنها تصف فعلاً معيناً من أفعال متكلميها، ولكن عباراتها تعود لإنجاز هذا الفعل. وهكذا، فإن الجملة التي تبدأ «أترك به»، هي جملة أدائية ظاهرة: «إننا إذ نستعملها، فإننا ندور أننا نصف أنفسنا بوصفنا أحرار». كما تبدو من جهة أخرى أننا نطعم بالفعل أمراً في الوقت نفسه (بينما إذا قلنا «أتركه»، فإننا نصف فقط ما تفعله، من غير أن نقوم بفعله مع ذلك). فإن تكون العبارة

الأدائية ظاهرة أو أن لا تكون، فإنها لا تستطيع أن تكون موسومة بوصفها تمثيلاً محصاً للحدث: إن العمل الخاص الذي يسمح بالإنجاز هو فعل معين في معناها نفسه. وإذا أهدأ أحد كلمات موريس، فإننا لا نستطيع أن نقيم الدلالة لهذه التماثيل من غير أن ندمج فيها جزءاً من تداولياتها.

وبلاحظ أوستان، في المرحلة الثانية من تأمله، أن الممارات النظرية، هي أيضاً، وبشكل أقل إدهاشاً، ولكنه واقعي كذلك، شأنها في هذا شأن الممارات الأدائية، قيمة للفعل. فالمتكلم إذ يقول «جاء جان»، فإنه لا يكتفي بتقديم الحدث، إنه يؤكد واقعية هذا الحدث. ومادام هذا كذلك، فإن التأكيد هو فعل أيضاً، وإن هذا ليكون بشكل جوهري (ليس فقط لأنه يستطيع أن يتروخى، عرضياً، أن يهيم على المكالم- إذ يفترض عليه أن يذهب لكي يرى جان). فالتأكيد، وإن كان بسيطاً، فإنه يغير مقام الخطاب. وإنه لا يسلط، بهذا المعنى، مسؤولية لم يكن يستلها من قبل. إنها مسؤولية تبرير ما يقول، عندما يكشف له أن عبارته خاطئة، وأنه يبرق خطأ. كما يغير التأكيد أيضاً مقام المكالم، الذي لا يستطيع من الآن فصاعداً أن ينكر الحدث المؤكد من غير أن يتبنى إزاء المتكلم موقفاً معارضاً، وعصياناً عقلياً. وإن أوستان، إذ لم يستطع أن يقيم تعارضاً بين الدالاداة والتفريغ، فقد بنى نظرية عامة لأعمال اللسان (أو لأعمال الكلام) تكون صالحة لكل العبارات. وتبعاً له، فإننا إذ نعلم من جملة ما، فإننا نتجز ثلاثة أعمال مترتبة:

1- إننا نتجز عملاً كلامياً بما إننا نفصل بين الأصوات وتركيب، وبما إننا نستعدي فيه أيضاً المفاهيم التي تمثلها الكلمات ونربطها نحوياً.

2- وننجز عملاً كلامياً تحقيقياً، بما إن التلفظ بالجملة يكون في ذاته عملاً معيناً (نحولاً معيناً للعلاقات بين المتكلمين): إنني أنجز عمل الوجد بقولي: «أهد...» كما أنجز عمل الاستمهام بقولي: فعل...». إن أوستان لا يحدد فعل الكلام التحقيقي بالمعنى الدقيق، ولكنه يشير إلى عدد من السمات. وإن هذا العمل لهر، من جهة، عمل منجز في الكلام نفسه، وليس نتيجة (تريداً أو لا) للكلام. وهو، من جهة أخرى، مفتوح دائماً، وعمومي. وإننا لا نستطيع، بهذا المعنى، أن نتجزه من غير أن نعلم بأننا نتجزه (نحن لا نستطيع أن نمد أو أن نأمر من غير أن نخطر في الوقت نفسه المرسل إليه بالأمر أو بالردع). ويمكن للأداء الظاهر، بسبب هذا، أن يفسره عموماً «أمرك ب...»، «أهدك ب...». وأخيراً، فإن عمل الكلام الحقيقي يصل تواضعي على الدوام. وإننا فن نفهم من هذا أن المادة الصوتية المستعملة في إنجازها هي مادة قسرية (وهذه حال كل تعبير لساني) ويريد أوستان أن يقول على وجه الخصوص إن فعل الكلام التحقيقي ليس نتيجة، مطلقة أو سبية، لمضمون عقلي تم التصير عنه في الجملة المقبولة (وإنه لمن هذا القليل أن لا تكون

عبارة «أعذك ب...» التي تستخدم في الوعد نتيجة للمضمون الوصفي الظاهر للجملة التي تبدو - إنها سمة من السمات التحديدية للوعد الظاهر - أنها تشير أن المتكلم جازي في وعده. ولذا، فإن عمل الكلام الحقيقي لا ينتج إلا عن طريق وجود نوع المظنوس الاجتماعية، تمزوا إلى مثل هذه الصياغة، التي يستخدمها الشخص في مثل هذه الظروف، قيمة الفعل المصحف.

3- وننجز عمل الأثر غير المباشر للكلام بما إن التعبير يستخدم لغايات أكثر بعداً، وأن المتكالم قد لا يستطيع إدراكها مع استحوذته على اللغة تماماً. وهكذا، فإننا إذ نسال شخصاً ما، فيمكن أن يكون هدفنا أن تقدم له خدمة، أو أن نزيك، أو أن نجعله يمتد أننا نحترم رأيه، إلى آخره (ونستلاحظ أن عمل الأثر غير المباشر للكلام، على عكس الكلام الحقيقي، يمكن أن يبقى مستقراً: إننا لسنا في حاجة، لكي نزيك شخصاً، أن نخبره أننا نسعى لإمواكه).

إذا كانت أمثلة أرسنان قد تلقت اعتراضاً قليلاً، فإن السمة التي وعدها لعمل الكلام المتحقق قد بدت غالياً غير كافية، وتوجد عدة محاولات لتفسيرها. وهكذا، فإن الفيلسوف الأمريكي سيرل، لكي يحيط بمفهوم عمل الكلام الحقيقي على نحو أفضل، قد حدد بادئ ذي بدء فكرة الضابطة المكونة. فالضابطة تعد مكونة إزاء شكل معين من النشاط، وذلك عندما ترفع مخالفته عن هذا النشاط سمته التمييزية: تعد ضوابط لعبة البريدج ضوابط تكوينية إزاء لعبة البريدج، والسبب لأننا نتوقف عن لعبة البريدج منذ اللحظة التي نحصى فيها هذه الضوابط. وإن الضوابط التقنية هي التي يمثل لها، على العكس من ذلك، اللاعبين الجيدين، ولكن التي هي ضوابط معيارية فقط (لأنه لا شيء يمنع من اللعب بالبريدج، والمطلب فيها على نحو سي)، وكذلك بالنسبة إلى الضوابط الأخلاقية، التي تمنع النظر إلى أوبراق الخصم مثلاً (إن اللاعب المخادع يبقى لاجباً). ومع هذا التحديد، فإن الضوابط المثبتة لفهمة الكلام الحقيقي للمباراة تعد ضوابط تكوينية إزاء استعمال هذه المبارات. ولا يمكن للتعبير أن يمد وهذا إذا كنا لا نؤمن أننا ملتزمون بالحفاظ عليه أثناء فعله. وهو لا يمد أمراً إذا كنا لا نؤمن أن المرسل إليه سيصبح مضطراً، بسبب ما قد قيل له، أن يفعل شيئاً ثم يفعله من قبل. وهذا لا يمنع، بكل تأكيد، أن الوعد يبقى وعداً إذا كنا لا ننفذه، ولا الأمر يبقى أمراً إذا كان المرسل إليه لا يطيع، أو حتى إذا كنا لا نرغب أن يطيع في الواقع (وقد انتهكت، في هذه الحالات، الضوابط للمعيارية فقط وليس الضوابط التكوينية).

ولقد نستطيع، إذا ذهبنا إلى أبعد من هذا في اتجاه سيرل، أن نقول إن الكلام عمل كلام تحقيقي عندما تكون وظيفته الأولى والمباشرة أن تدعي تغيير مقام المتكلمين. غناً يد

أعد، فإني أضيق إلى نفسي بالذات وإيجاباً، وهذا لا يعد نتيجة ثانية (ذات أثر غير مباشر للكلام) لكلامي، وذلك لأننا نستطيع أن نعطي إلى الكلام المعنى، ما إن يقول بوضوح وهذا معنى سابقاً على إبداع هذا الواجب. وكذلك أيضاً، عندما أسأل متكلمي، فإني أرحم أنني أبعد له مفاهماً جديداً، أي البديل لكي يجب (وليس أي شيء) يستطيع أن يكون جواباً) أو أن يستعمل. وبالنسبة إلى الأمر، فإن البديل هو الطاعة والمصيان (فمنذ اللحظة التي تلفت فيها امرأة، فإن فعل ما أمرت به يصبح طاعة، وإذا لم أقبله فيصبح عصياناً). وأما ما يتعلق بالنصيحة (عمل ليس لوجوده، إذا فكرنا فيه، أي ضرورة، ولكنه يتناسب مع مواضع لحائنا الاجتماعية). فإنها تقضي أن نسحب جزئياً من الآخر، وأن يأخذ المرء جزئياً على عاتقه، مسؤولية الشيء المنصوح به (ولهذا، فإن رفض إساءة النصيحة لا يستلزم بالضرورة اعتراضاً بعدم الأهلية).

إننا لنرى في أي شيء تنتمي دراسة أعمال الكلام التحقيقي إلى أبحاث برهلمير وجاكسون: إن التمييز بين الكلام التحقيقي والأثر غير المباشر للكلام ليتناسب مع التمييز بين العمل والفعل، وبين ماهو جوهري وبين ماهو مضاف إلى النشاط اللساني. فإن نتكلم عن الكلام التحقيقي أو عن الوظيفة الأساس، فإننا نمتزج لعمل الكلام بشيء جوهري للسان.

فإذا قبلنا بأن اللغة، في طبيعتها بالذات، تُستخدم في إنجاز أعمال الكلام التحقيقي، فإنه ينبغي أن نحدد ماهي الكيانات اللسانية التي نتدخل في هذه الأعمال. وثمة موقفان ممكنان تسميهما غالباً المعازي والواصف. أما الأولى، فقد قلّمها أيضاً أوستان، وهار، وريبل. وهي تقضي بإسكان الكلام التحقيقي، ليس في استعمال الجمل فقط، ولكن بإسكانه أيضاً في المعجم الذي صنعت الجمل انطلاقاً منه، وبخصوصاً، في الكلمات التسمية مثل: جيد، عادل، حر، شجاع، إلى آخره. وإنه لجوهري بالنسبة إلى معنى هذه الكلمات أن نسمح بإنجاز أعمال الكلام التحقيقي. وهكذا، فإننا لن نمزج أن نصف معنى الصفة «جيدة» من غير أن نقول إنها تُستخدم في إنجاز عمل من أعمال التوصية، إزاء الشيء الذي نطبقها عليه، أو إنها تشير على الأكل إلى توصية في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، وفي كل حالة من هذه الحالات الممكنة أو الواقعية. ولقد يرغم مثل هذا القرار بقبول أن نستطيع المتصورات، حتى التي ينظمها المخطّط، أن لا نمتلك مضموناً موضوعياً، ولكن أن تحمل مواقف ذاتية - مواقف المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، أو مواقف المتكلمين الافتراضيين التي يشير إليها. وإننا لتكون قريبين حيث نمنع فكرة تعددية الأصوات ومن تعميم الصوغ الذي افترضه شارل بالي في بداية القرن.

وأما الوضع المعاكس، الواصف، فقد دعمه سيرل أيضاً. فليس لكلمات المعجم،

كما يرى، قيمة الكلام التحقيقي: يقضي معناها دائماً للقيام بوصف للأشياء. فلا يوجد عمل لكلام تحقيقي إلا في عبارة تامة. ويجب حينئذ أن نميز بين قسمين في معنى العبارة

1- مضمون جملي (م ج) موضوعي محض. ويسير عنه الجمع التحوي للكلمات المعجمية. وهو يقضي بإعطاء مسنداً إلى المسند إليه.

2- قوة الكلام التحقيقي (ق كت)، وهي تشير إلى أي نموذج من العمل تكون العبارة مقدرة له (استفهام، تأكيد، أمر، طلب...)، وهو نموذج يحدده الشكل العام للجملة، والتنظيم، والمقام في الوقت نفسه.

ويتج العمل الخاص المنجز عن تطبيق (ق كت) على (م ج). وهكذا «هل سيأتي بيير؟»، «سيأتي بيير»، «أفليأت بييراً؟» لها الـ (م ج) نفسه، وإنه ليحزرو إلى بيير مجيئاً في المستقبل. فالجملة الأولى لها (ق كت) للاستفهام، والثانية لها (ق كت) للتأكيد، وللوعد، وللتنذير، إلى آخره، وذلك تبعاً إلى كيف تكون ملفوظة ونوعاً للعلاقات بين المتكلم، والمرسل إليه، ويسير. وهذه كلها عوامل تستطيع أن تمزج أيضاً إلى الجملة الثالثة (ق كت) مختلفات (أمر، طلب، نصيحة...). والأمر الذي يميز بشكل جوهري موقف سيرل من موقف المازين، هو مفهوم الـ (م ج) الموضوعي. وإنه ليتكون من قضية يحتمل أن تكون صواباً أو خطأ، وذلك بما إن كل الداتية محجوزة في الـ (ق كت). وكذلك، فإن سيرل يحل هذا الفندق جيدة وكأنه يطلق (ق كت) التأكيدية على (م ج) «طيبة الفندق؟»، والتي ينظر إليها بوصفها محض وصف. ومن هنا سيكون كل عمل طلبي مستثنى (وهذا لا يمنع العبارة أن تستطوع، بالإضافة ويشكل غير مباشر، أن تستخدم في الطلب من الفندق - ولكن إذا كنا نطلب منه، فذلك لأننا أكدنا في البداية بأنه يمتلك السمة الموضوعية في كونه جيداً).

وإن الصحيح المعطلة للاختيار بين المزو والوصف عديدة. ويمكن سيرل أنه من المحال إسكان عمل الطلب في الصفة «جيدة»، لأنه يمكن استخدام هذه الصفة في جمل حيث لا يكون أي عمل تابع لهذا النموذج قد تم إنجازاً (هذا الفندق ليس جيداً)، «الفنادق الجيدة غالية». ولقد أجاب هار سلفاً على هذا النوع من الاعتراضات مسجراً بين مستويين من الكلام التحقيقي في العبارة: المنطري (أو الصيغة)، وهو يخص نموذج الأعمال المشار إليها في الجملة، حتى وإن كان المتكلم لا ينجزها في الواقع، والمضمر الذي يشير إلى أحد المتكلم على عاتقه هذا العمل أو ذلك من الأعمال. وإذا كان للصفة «جيدة» علاقة مع الطلب، فإن هذا يكون على المستوى المنطري. وهكذا، فإن المنالين الآخرين اللذين جتا على ذكرهما لا يحتويان على تماسك إحصاري لهذا العلم، بينما يظهر مثل هذا التماسك في جملة بسيطة «هذا الفندق جيد»، التي لا تشير إلى الطلب فقط، بل

تعمده (لشر بأنه حتى هذه الجملة الأخيرة تستطيع أن ترى مضمورها ملغى إذا وصلنا ما بسلسلة مثل «... ولكنه غالي الثمن»: إن المتكلم، حينئذ، يتصور فقط طلباً محتملاً ومبرراً، بيد أنه لا يأخذه على عاتقه). وإن النظريات، مثل «المحاجة في اللغة»، التي نسمي إلى طرد أي وصف للواقع عن المعنى العميق للجميل، وإلى طرد كل معلومة عن العلم، لتأخذ ثانياً الأفكار الأساسية «لهارة»، وذلك تحت هذا الشكل أو ذلك، مثل تحت شكل تعددية الأصوات.

■ حول الأداء وأعمال التحقق الكلامي، انظر:

J.L.Austin: *How to do Things with words*, Oxford, 1962.

وانظر الترجمة الفرنسية:

Quand dire, c'est faire, Paris, 1970.

وهناك محاولتان لإعادة تحديد التحقق الكلامي:

P.F. Strawson: "intention and convention in speech-acts", *The philosophical Review*, 1964. J. R. Searle: "Speech acts", Cambridge, 1969.

وانظر (الترجمة الفرنسية، باريس، 1972).

ولقد طور سيرل مفهومه في:

"Expression and Meaning", 1979.

وانظر (الترجمة الفرنسية:

"Sens et expression", Paris, 1982).

ولقد وضع سيرل فيه تصنيفاً لأعمال الكلام التحقيقي (نمل 1)، كما وضع دراسة للأشكال غير المباشرة عندما تكون الجملة المستعملة موسومة من أجل عمل آخر II. وهكذا، فإن العمل 2I في طلب الملح يمكن إنجازه عن طريق الجملة «هل تستطيع تحرير الملح؟» وهي جملة موسومة من أجل الاستفهام (II). وكما يري سيرل، فإن العمل II يكون هو أيضاً، في مثل هذه الحالة، منجزاً (ويوجد، في المثال، عمل II الاستفهامي حول إمكانيات المرسل إليه). وإن هذا ليسم يتفسير حضور 2I بوصفها مضمنة: لكي نجعل الاستفهام II ملائماً، وهو الذي يكون للوهلة الأولى من غير موضوع، فلنا نفترض أنه كان مقدراً لتخصير الطلب 2I. ونجد صياغة لهذه للمفاهيم في: J.R. Searle et D. Vanderveken: "Foundation of Illocutionary logic", Cambridge (GB), 1985.

وحول التمييز بين الكلام التحقيقي وأثر الكلام غير المباشر، انظر:

T Cohen: "Illocutions and Perlocutions", *Foundation of Language*, vol. 9, 1972-3, 492-503

ونجد موقف المزو مقبلاً في:

G.Ryle: "The concept of Mind", Londres, 1949.

(ونظر أيضاً:

W. Lyons, Gilbert Ryle: "an Introduction to his Philosophy", Brighton, 1980).

وقد طور هذا الموقف:

R. M. Hare: "Meaning and speech acts", Philosophical Review, 1970, n°79

وقد أعيد نشر هذا المقال في:

"Practical Inferences", Londres, 1971.

وقد حارب سيول هذا الموقف في الفصل 6 من:

"Speech acts",

وهناك دراسة عامة لـ:

F. Ricanati: "Les Enonés performatifs", Paris, 1981

وقد كان اللساني الأول الذي تصور هذه القضايا هو إميل بنفيسنت الذي قبل بفكرة

الأداء (لقد قدم، منذ عام 1958، من غير أن يلفظ الكلمة، مفهوم الأداء الظاهر في مقال

أعيد نشره في الفصل 21 من كتابه: "Problèmes de linguistique générale" Paris, 1966, p. 263- 266).

ولكنه رفض مفهوم الكلام التحقيقي، انظر:

Problèmes, chap. 22 et 23.

ونجد من بين الأعمال المديدة حول عمل اللسان:

K. Bach, R. M. Harnish: "Linguistic Communication and Speech acts", Cambridge (Mass), 1979.

ولقد اعرض بعض علماء الاجتماع مثل بيير بورديو على نظرية أعمال اللسان،

معتقداً أنه يرى فيها نسب سلطة جوهرية إلى الكلمات، بينما تقوم فعاليتها على الوضع الاجتماعي وحده للمتكلمين، انظر:

"Ce que parler veut dire", Paris, 1982, 2e partie

(ويأخذ هذا الاعتراض أهميته إذا قلنا سلطة فعل المبارات بوصفها سلطة مزعومة -

وهذا ما هو مكتوب هنا- أو إذا كنا نقبل، مع أوستان، أن فعالية الكلام التحقيقي تتمثل بشروط خارجية، تسمى «شروط السعادة»، والتي يستطيع شيابها أن يمنع العبارة من إنتاج مؤثراتها الكلامية التحقيقية).

فهرس المصطلحات

A

Abréviation, nm	اختصار كتابي، كلمة موجزة
Abduction, nf	إبعاد (إبعاد الجبال الصوتية عن بعضها)
Ablaut (الآغماتية)	إبدال الصوت
Acception, nf	معنى، قبول
Accent, nm	لهجة، لكنة، نبرة، حركة، علامة مميزة
Accentuation, nf	تحريك، تنبير، نبر
Accentuel, adj	نحريك، تنبير
Acceptabilité, nf	جواز، مقبولة
Accompis, nf	قام، عاين
Accomplissent, nm	إكمال، إتمام
Accod, nm	اتباع، تولفق، مزوجة
Accusatif, nm	حالة النصب، حالة المنعوية
Achronie, nf	تجرد عن التزامية والتزامية
Achèvement, nm	انجاز، إكمال
Acoustique, nf	سمعي، فيزياء الأصوات، علم السمعية
Acquisition, nf	اكتساب
Actant, nm	عامل
Acte, nm	فعل، حدث
Actif, adj	مبي للمعلوم

Action, nf	فعل، حدث، عمل
Adaptation, nf	تطويع، تكيف
Adéquation, nf	ملاءمة، ملاءمة، مطابقة
Adjectif, nm	نعت، صفة
Adverbe, nm	ظرف، حال، نقطة تكميلية، قيد
À ode, nm	شاعر مشد
Affinité, nf	نسب أصل مشترك
Affixe, nm	زائدة (لاحقة أو بادئة)
Agglomérat, nm	تراكم (صائتين أو صائتين)
Agglutinant, adj	لاحقة، مركبة
Agnosie, nf	عمه (قد ملكة الإدراك والعجز عن تمييز الأشياء والأشخاص)
Agnosique, adj	عمه
Agrammaticalité, nf	غير نحوية، غير أصولية
Agrammatisme, nm	حصة تركيبية
Agraphie, nf	تشوش الكتابة، تمسر الكتابة
Afrégat, nm	تراكيم، وكام، مجموعة، مجاميع
Alexie, nf	عجز عن القراءة (ويحدث بسبب اضطراب دماغي)
Allégorie, nf	استعارة، مجاز
Allégorique, adj	استعاري، مجازي
Allocutoire, nm	مخاطب
Allographe, nm	بديل إملائي
Allomorphe, nm	بديل شكلي، بديل صرفي
Allophone, nm	بديل صوتي
Alvéolaire, adj	نخروبي، منخبي، لثوي
Amalgame, nm	اندماج، مزيج، كلمة، مركبة
Ambiguïté, nf	إلتباس، غموض
Anachronie, nf	مفارقة زمنية (تاريخية)
Analepse, nm	استدعاء، استرجاع، استحضار من الماضي
Analogie, nf	تمثيل، تشابه، قياس
Analyse, nf	تحليل

Anapæste	تفعيلة في الشعر على وزن قملن
Anaphore, nf	تكرار الكلمة الأولى في عبارة تكرار الصداوة
Anecdote, nf	طرفة، ملحمة، نادرة
Anisochromie, nf	عدم التزامن، عدم التوافق، عدم التوافق
Anomal, adj	شاذ، غارح عن القياس
Anomalie, nf	شذوذ
Anomie, nf	فوضوية، لا نظامية
Antanacrise, nf	جناس دلالي
Antécédent, adj, nf, nm	عائد إليه، صلة
Antithèse, nf	طباق، تضاد، نظيفة
Antonomase, nf	استبدال بلاغي، مجاز العلمية
Aphasie, nf	حبسة، هي
Aphémie, nf	فقد النطق
Aphérèse, nf	ترخيم استهلالي (إسقاط المقطع الأول في كلمة الاستهلال)
Apocope, adj	مجزوم، موعم
Approximation, nf	مقاربة
Apophonie, nf	إبدال الصوائت، تعاقب الأصوات
Apostrophe, nf	1- علامة حذف أو اختصار 2- المصاحبة، مناجاة
Arbitraire, nm	الاعتباطية، القسرية
Arbre génératif, nm	شجرة توليدية
Archéologie, nf	علم الأثرية
Archimorphème, nm	وحدة بنوية صغرى شاملة
Archiphonème, nm	صوت شامل أو نائب
Argot, nm	لهجة لغة اجتماعية، لغة اصطلاحية
Argument, nm	دليل برهان
Articulation, nf	اتِّباء مزدوج، تمفصل
Articulateur, adj	نطقي
Ascendant, adj	صاعد
Ascriptivise, adj	العاري

Asémasic, nf	عبر وسعي، عدم القدرة على فهم الإشارات أو استخدامها أو الرموز أو الكلمات للتخاطب
Aspect, nm	هيئة، وجه، صيغة، طابع
Assémantique, nf	انعدام الدلالة
Assertion, nf	تأكيد، تصريح، إثبات
Assimilation, nf	إدغام، محاكاة، مجاورة، استيعاب
Associatif, adj	ترابطي، اقتراني
Association, nf	ترابط، تعلقي
Assonance, nf	تجانس الحركات، تجانس صوتي
Astérisque, nm	نجمة
Asyndète, nf	فصل، حذف الروابط
Attaque vocalique, nf	همزة قطع
Attaque vocalique douce, nf	همزة وصل
Attention, nf	انتباه، قصد
Atténuateur, nm	مخفف
Attribut, nm	صفة، خبر، مستند، تمت
Attributif, adj	إسنادي
Atypique, adj	غير نموذجي، غير قياسي، شاذ
Auditeur, nm	المستمع
Audition, nf	الاستماع، الإصغاء
Auditif, adj	سمعي
Autodidégétique, adj	الفصاة الذاتية، فصة بضمير المتكلم
Autographique, nf	نسخ مخطوط
Autographique, adj	نسخي
Autosegmentale, adj	تطبيع ذاتي
Autotéléologique, adj	خائي الذات
Auxiliaire, adj	مساعد
Axiologie, nf	دراسة القيم
Axiome, nm	بدئية (مبدأ مسلم به)

B

Babillage, nm	التمغمة، المتغمة
Ballade, nf	موشع غنائي، أسطورة شعرية، أغنية راقصة
Dase, nf	جذر كلمة، قاعدة، أساس
Behaviorisme, nm	سلوكية
Bilabial, adj	شفوي
Bilinguisme, nm	ثنائية اللغة
Binaire, adj	مزدوج، ثنائي
Binarité, nf	ثنائية
Bruit, nm	ضجيج

C

Caractère, nm	سمة
Cas, nm	حالة إعرابية
Catachrèse, nf	حقيقة عروية
Cataphore, nf	إلماع، إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها
Catégorie, nf	فئة، نمط، مقول، صنف
Cénème, nf	وحدة تعبيرية، وحدة فارغة من المعنى، فونيم
Césure, nf	وقف (قطع وزني في داخل البيت)
Chevauchement, nm	لداخل، تشابك
Chiasme, nm	تصالب الكلام، مقابلة عكسية
Chronogène, nf	تكون زمني (عملية تحديد الزمن مكانياً في تصريف الأفعال)
Chronologie, nf	تاريخ الأحداث، تسلسل الأحداث تاريخياً.
Chronologique, adj	متسلسل تاريخياً
Classème, nf	صنف الوحدة المعنوية الصغرى، صنف المعنى
Clitique, nm	كلمة متبذرة
Clôture, nf	إغلاق
Cluster, nm	تراكم (مجموعات متتالية في مقطع واحد)
Coalescence, nf	دمج، اندماج صوتيين
Co-articulation, nf	نطق مصاحب، تكيف لفظي

Code, nm	شِزْمَة
Codifier, v	شَرَعَ، قَنَ، سَنَ القوانين والمشرع
Cognitif, adj	إدراكي، معرفي
Cohérence, nf	استمجام
Cohésion, nf	تماسك
Combinaison, nf	توافق، تنسيق، تركيب
Combinatoire, adj	توافقية، تنسيقية، تركيب
Communication, nf	الاتصال، التواصل
Comparatisme, nm	علم المقارنة
Compétence, nf	الكفاءة، التمكن
Complément, nm	مفعول، ظرف، تكملة الاستناد
Componentiel, adj	دالالي
Composition, nf	تأليف
Compréhension, nf	فهم، إدراك
Comptable, adj	قابل للعد
Conatif, adj	طلبي، ندائي
Concaténation, nf	تسلسل (منطقي) ترابط
Concept, nm	معنى مجرد، متصور، تصور
Concordance, nf	تصاحب، تلازم، تزامن
Concret, adj	ملحوس، واقعي
Condensation, nf	تكثيف، تركيز
Condition, nf	شرط
Conditionné, adj	مشرود
Conditionnel, adj, nm	شرطي، صيغة الشرط
Conditionnement, nm	تكييف، تجهيز، اشتراط
Configuratif, adj	تشكيلي، تصويري
Configuration, nf	شكل، صورة، تكوين
Confirmation, nf	إثبات، تأكيد
Conforme, adj	مطابق، متانة
Conformité, nf	مطابقة، متانة

Conjoint, adj	متصل، متصلي
Conjunction, nf	رابط
Conjugaison, nf	نصريف الأفعال، صرف
Connaissance, nf	معرفة
Connecteur, nf	رابط
Connexion, nf	ربط، ارتباط
Connotation, nf	تضميني، حاف الدلالة
Connotation, nf	تضمين، دلالة حافة، مفهوم مقترن
Conséquent, adj	تالي، لاحق
Consonnes, nf	سجع، الصوامت
Consonantique, adj	صوامتي
Consonne, nf	صامت
Constante, nf	ثابت
Constatif, adj	وصفي، تقرير
Constituant, nm	مكون
Construction, nf	بناء، تركيب، صياغة
Contact, nm	صلة
Contenant, adj	متضمن، حاف
Contenu, nm	مضمون، محتوى
Contextuel, adj	سياقي، قرينة
Contiguïté, nf	مجاورة، مجاور
Contingence, nf	إمكانية، احتمال
Continu, adj	مستمر، متصل
Contour d'intonation, nm	نبرة الخطاب
Contracté, adj	مدغم
Contracté, adj	مدغم، مندمج
Contraction, nf	إدغام، إدغام، اندماج
Contrainte, nf	قيد، قيود
Contraste, adj	تقابل، نابني
Convenance, nf	نوافق، تلازم

Convention, nf	تواضع، اتفاق
Coordination, nf	رسل، عطف، تريبط
Corpus, nm	مدونة
Corrélation, nf	علاقة متبادلة، تريبط، تضاد
Cotexte, nm	النص، المصاحب أو المشارك
Créole, nm	لغة صجيّة
Cuséiforme, adj	مسماري، الكتابة المسمارية
Cybernétique, nf	أحيائية، آلية
Cyclothymique, adj	جنون دوري

D

Dactyle, nm	تميلة يونانية أو لاتينية مؤلفة من مقطع طويل ومقطعين قصيرين
Débit, nm	سرعة النطق
Décasyllabe, nm	عشار المقاطع (بيت شعر مؤلف من عشرة مقاطع)
Déclinaison, nf	الإعراب، التصريف
Décodage, nm	قراءة للشرطة وتكدي
Découpage, nm	تقطيع
Déduction, nm	استنباط، استنتاج
Déductif, adj	استنباطي، استنتاجي
Défectivité, nf	نقص
Degré, nm	درجة
Déictique, adj	برهاني ضمني، إشاري، حلوثي، إشاري
Déixis, nf	علاقة برهانية ضمنية، إشارة، حلوثية
Délibération, nf	مداولة، مشاورة
Délocuteur, nm	خائب (الضمني بالكلام غير المخاطب)
Délocutif, adj	خائب، مستتر، مضمّر
Démonstration, nf	برهان، إثبات، دليل
Démonstratif, adj, nm	اسم إشارة
Dénotatif, adj	تعييني، لفظي للدلالة، إشاري
Déontologie, nf	أدبيات (علم الواجبات الأخيية)

Dépendance, nf	الترابط، التعلق
Déplacement, nm	انتقال، تحول، تبدل
Dérivation, nf	اشتقاق
Désambiguïsation, nf	توضيح المفهوم، إزالة الغموض
Descendant, adj	هابط، محدر
Descriptif, adj	وصفي
Descriptivisme, nm	الوصفية
Désinence, nf	علامة الإعراب، لاحقة، مقطع ختامي
Destinataire, nm	مرسل إليه
Destinateur, nm	مرسل
Détemporalisation, nf	لازمنية، إلغاء الزمن
Déterminant, nf	محدد، معرف
Détermination, nf	تحديدي، تعريف
Dhvani, nm	تحديق فردي، إيجاز فردي
Diachronie, nf	تعاينية
Dialecte, nf	عامية، لهجة، لغة محلية
Dialectologie, nf	دراسة اللهجات، دراسة العامية
Dialogue, nm	حوار، محاولة
Dichotomie, nf	تفرع ثنائي
Dieritique, adj	مميز
Diction, nf	أداء، تنسيق اللفظ، أسلوب
Dictum et modus	قول وموقف
Didascalie, nf	مسرحيات (توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية)
Diglossie, nf	ازدواجية اللغة. لغة مزدوجة
Discours, nm	خطاب
Discret, adj	قائم بذاته، مشيز
Discursif, ive, adj	استدلالي، استطرادي
Dislocation, nf	خلع، فك، انتحلاع
Disposition, nf	ترتيب، تنظيم، تدبير
Dissociation, nf	تفكيك، فصل

Distance, nf	بعد، مسافة
Distinctif, adj	مميز، فارق
Distribution, nf	توزيع
Distributionnalisme, nm	توزيعية
Distique, nm	بيتان متكاملتا المعنى في القترنية
Dithyrambe, nm	مدح، قصيدة مدح
Domaine, nm	إطار، حقل
Dominant, adj	مهيمن، غالب
Domination, nf	سيطرة، هيمنة
Dorsal, adj	ظهري
Dorso- alvéolaire, adj	ظهري بشقي
Dorso- palatal, adj	ظهري حنكي
Dorso- vélaire, adj	ظهري لثوي
Double, adj	مزوج، مضاعف
Durée, nf	مدة، طول، كمية
Dyslalie, nf	عسر النطق
Dyslexie, nf	عسر القراءة والفهم
Dysphasie, nf	عسر الكلام
Dysprosodie, nf	لكنة ولقمة
Dyssimétrique, adj	غير متماثل، غير متساوي
Dyssyntaxique, adj	اضرابات نحوية

II

Ecart, nm	لهجرة، ابتعاد، انزياح
Echange, nm	تبادل
Eclatement, nm	انفجار، تشظي
Economie, nf	اقتصاد
Ecriture, nf	كتابة
Effet, nm	أثر، مفعول
Elision, nf	ترخيم، حذف، إدغام، إسقاط

Elipse, nf	حذف، إضمار
Elliptique, adj	حذفى، إضمارى
Elocution, nf	صياغة العبارة
Emblème, nm	رمز، شعار غير لغوي
Embrayer	وامحل كلامي
Émique, adj	قالب تمييز وطني
Emotif, adj	انفعالي، عاطفي
Emphase, nf	مخالة، تضخيم، بذل تأكيد
Enchaînement, nm	ترابط
Enallage, nf	تبادل الصيغ، التثاق
Enclise, nf	وصل لاحق (وصل صوتي بين كلمة غير متبوعة وكلمة سابقة متبوعة)
Enclitique, dj	موصول، لاحق، موصول بما قبله
Encodage, nm	وضع الشرح (اختيار شرح الاتصال وإرسالها)
Encodeur, nm	مرسل الشرح واضع الشرح
Endocentrique, adj	داخلي المركز، متحمور ضمني
Engendrement, nm	توليد
Enjambement, adj	معانلة (ارتباط معنى للفقاة في بيت بمعنى البيت الذي يليه)
Énoncé, nm	قول، عبارة، منطوق
Énonciation, nf	التلفظ، المنطق، التعبير
Enseigne, nf	عنوان محل، لافتة، شعار
Ensemble, nm	مجموعة
Environnement, nm	بيئة سياق
Épithymème, nm	القياس الإضماري، القياس بمقدمه واحدة
Epanalepse, nf	رد المعجز على المصدر (تكرار لفظين متتابع)
Epanastrophe, nf	تبادل البداية والنهاية، تماثل النهاية والبداية
Épenthèse, nf	إثحام، زائدة داخلية، حشو
Épideictique, adj	حدوثي، إشاري
Épistémé, nm	وحدة معرفية
Épithète, nm	نعت
Épopée, nf	ملحمة

Equilibre, nm	توازن
Ergatif, nm	فاعل متعدي
Espace, nm	حين
Esthétique, adj	جمالي
Etat, nm	حالة، وضع
Etenisf, adj	توسعي، غير موسوم
Etheolinguistique, adj	لسانيات عرقية
Euque, adj	غير تميزي، غير وطني
Ethologie	علم الأخلاق
Ethologues	عالم بالأخلاق
Ethnographie, nf	علم الأعراف
Ethnométhodologie, nf	علم الأعراف المنهجي
Etique, adj	غير مميز، غير وطني
Ethymologie, nf	علم الاشتقاق
Etymon, nm	أصل كلمة، جنر
Euphémisme, nm	تورية، تلميح، ترميض
Euphonie, nf	وخاصة، ترخيم الصوت
Euphonique, adj	رعييم، عذب
Evaluatif, adj	تفديري، تبيني
Exclamation, nf	ندائي، تعجب، هتلي
Exégèse, nf	تفسير، شرح
Exégète, nm	مفسر، شارح
Exemplification, nf	أمثلة
Exhaustivité, nf	شمولية
Exocentrique, adj	خارج المركز، متصور خارجي
Exorde, nm	بدء، استهلal، فاتحة خطاب
Expansion, nf	توسع، تشعب
Expérimental, adj	تجريبي
Expiétf, adj	زاهد، حشوي
Explicatif, adj	نفسري

Explicite, adj
 Expression, nf
 Expressif, adj
 Exprumabilité, nf
 Extensif, adj
 Extension, nf
 Extraction, nf
 Extradéictique, adj
 Extralinguistique, adj
 Extrinsèque, adj

واضح، مقفد، مقون
 تعبير، عبارة
 معبر، تعبير
 قابلية التعبير
 توسعي
 توسع
 استخراج استخلاص
 خارج القصة
 غير لغوي، فرق لغوي
 ظاهري، خارجي

F

Fable, nf
 Fabliau, nm
 Factitif, adj- nm
 Factuel, adj
 Facultatif, adj
 Faculté, nf
 Fait, nm
 Famille, nf
 Fausset, nm
 Feintise, nf
 Fiction, nf
 Figuralité, adj
 Figuratif, adj
 Figuration, nf
 Figure, nf
 Figuré, adj
 Filiation, nf
 Flexion, nf

حكاية، خرافية
 حكايات شعبية منظومة
 ناصب مفعولين
 عاملي
 اختياري
 ملكة، كفاءة
 حدث، واقعة
 أسرة، عائلة
 صوت حاد
 نظام، مصنع، عذمة
 تخيل، خيال
 تمثيلية، مجازية، تصويرية
 مجازي، رمزي، تصويري، تمثيلي
 مجاز، رمز، تصوير، شكل
 صورة، مجسم
 مجازي، استعاري
 النسب
 إعراب، تصرف، تحول، تخر

Flexionnel, adj	إعرابي، تصريف
Focalisation, nf	تبيين، تأكيد، تركيز
Focus, nm	بؤرة، مركز
Fonction, nf	وظيفة
Fonctionnalisme, nm	وظيفية، النظرية الوظيفية
Fonctionnel, adj	وظيفي
Formant, nm	عنصر مركب، مضاعف، مكون موجي
Formatif, adj	عنصر مزيد، لاصق
Formel, nf	شكلي
Forme, nf	شكل
Forme-type, nf	شكل نموذجي
Formulation, nf	صيغة، تعبير
Formule, nf	صيغة
Fracture, nf	فصل (يؤدي إلى إدغام الصوتيات)
Fragment, nm	مقطع
Frame	إطار، إطار، معالم
Fréquence, nf	تردد، تواتر، تكرار، كثرة
Fricatif, adj	احتكاكي
Frontière, nf	حد، حدود
Frottement, nm	حفيف
Fusion, nf	اتصال، اندماج
Futur, nm	مستقبل
Futurisme, nm	مستقبلية

G

Gazouilles, v	ثغغ
Gémme, adj	مضغ، مشد، مزدوج
Généalogie, nf	سلالة، أصل
Général, adj	عام
Généralif, adj	توليدي

Généricité, nf	جنس، نوع
Générique, adj	جنسي، نوعي، عام، شامل
Genetique, adj	تكويني، وراثي
Génitif, nm	حالة الإضافة، حالة المضاف إليه، حالة النجر
Génologie, nf	علم النشوء الأدبية
Génotexte, nm	البنية العميقة للنص
Génotype, nm	طراز نحوي (في التعبير)
Genre, nm	جنس، نوع، طراز، فن
Géolinguistique, nf	اللسانيات الجغرافية
Glossématique, nf	المنطوية، اللسانيات الرياضية - دراسة التعبير شكلاً ومحتوى
Glossème, nm	مُشَم. أصغر شكل لنحوي
Gradation, nf	تدرج، تصاعد بلاغي
Graduel, adj	تدرجي
Gouvernement, nm	العاملية
Grammaire, nf	قواعد
Grammatical, adj	نحوي، صرفي، قواعدي
Grammaticalisation, nf	تعبيد
Grammatologie, nf	دراسة المنطوط، علم الكتابة
Graphème, nm	أصغر وحدة كتابية
Graphique, adj	خطي، مكتوب، مرسوم، مقوش
Graphorée, nf	موس الكتابة، تولع بالكتابة

H

Habitude, nf	عادة
Hapax, nm	صيغة فريدة أو نادرة
Hapaxéphe, nf	اسقاط حروف من كلمتين تتفمجان معاً في تشكيل مصطلح
Haplographie, nf	اسقاط صوت، تصحيف كتابي
Haploiaia, nf	اختزال صورة الكلمة صوتاً
Harmonie, nf	تناغم، تأليف، انسجام، إضاع
Hauteur, nf	ارتفاع

head
 Hémistiche, nm
 Héritage, nm
 Herméneutique, adj
 Héros, nm
 Hétéroclitique, adj
 Hétérométrique, adj
 Hexagone, nm
 Hierarchie, nf
 Hiérarchique, adj
 Hiéroglyphe, nm
 Histoire, nf
 Homodiotétique, adj
 Homogénéité, nf
 Homographique,
 Homologie, nf
 Homonyme, adj
 Homonymie, nf
 Homophone, adj
 Homophonie, nf
 Homorythmique, adj
 Honnête, adj
 Hyperbole, nf
 Hypertextualité, nf
 Hypothèse, nf
 Hypothétique, adj

كلمة مركبة (تأتي في رأس البناء)
 شطر، مصراع، نصف بيت
 إرث، وراثة
 تفسير النصوص القديمة
 بطل
 منخر الخواص القصصية
 متغاير الوزن
 الشكل السداسي، سدس
 تراتبية، مراتبية، هرمية،
 تراتبي، تسلسلي
 رمز هيروليفي
 تاريخ، حكاية
 قصة استرجاع من نعرته
 تجانس
 الاشتراك الكتابي
 تجانس، مشابهة
 مجانس لفظي، مشترك لفظي
 جناس، اشتراك لفظي
 تماثل الصوت
 تماثل صوتي
 تماثل إيقاعي
 تعظيمي، تضخيمي
 مبالغة، تملؤ، إغراق
 لنصوصية الشاملة
 فرضية
 افتراضي

I

Iambe, nm
 Lambique, adj

وتد مجسوع، قصيدة هيجاء
 وتدي

Icône, nm	إيقونة، مثيلة
Ictus, nm	نبذة عالية
Identification, mf	مطابقة، مطابقة
Identité, nf	تمثيل، تطبيق، هوية
Idéogramme, nm	رمز فكري، صورة معنوية
Idéographe, nm	كتابة رمزية
Idiolecte, nm	لهجة فرد، لهجة فردية
Idiomе, nf	لهجة قديمة، تعبير اصطلاحى
Idiosyncrasie, nf	مزاج، طبع، حلقة، خاصية
Illocution, nf	قولي تعيقي، قول محقق
Illocutoire, nm	تحقيق قولي، تحقق قولي
Image, nf	صورة
Imparfait, nm	مضارع، صيغة الاستمرار
Impératif, nm	صيغة الأمر أو الطلب
Imperfectif, nm	صيغة عدم التمام
Implication, nf	تضمين، علاقة تضمينية
Inaccompli, adj, nm	غير تام، مضارع
Inceptif, adj	ابتدائي، وشروعى، استهلالي
Inchoatif, adj	استهلالي، شروعي، صيغة الشروع
Incidence, nf	عَرَض
Indéclinable, adj	مبنى، لا ينصرف
Indéfini, adj	نكرة
Indétermination, nf	تكثير، عدم التحديد
Indéterminé, adj	غير معين، غير محدد
Indicatif, adj	صيغة دلالية، صيغة إخبارية، حال على
Indice, nm	قرينة، معلم
Indo-européen, adj	هندي، أوروبي
Inférence, nf	استنتاج، استدلال
Inférentiel, adj	استدلالي، استنتاجي
Infinitif, adj, nm	مصرفي، صيغة المصدر

Inflexion, nf	تصريف، إمالة
Informateur, nm	دلوية، مخبر، منبه
Information, nf	إعلام، إنباء، إخبار، إيلاخ، معلومة
Infrastructure, nf	بنية تحتية
Ingressif, adj	استشاقى، انتصاصى، شروعى
Inhérent, adj	لازم
Innè, adj	فطري، طبيعى، جبلى
Innisme, nm	مذهب الفطرة
innere	داخلي
Input, nm	مدخل
Insistance, nf	إصرار، إلحاح
Intelligibilité, nf	معلولية (حالة ما يعقل)
Intensif, adj	توكيدي، مشدد
Intentionnalité, nf	قصدية، قصد
Interaction, nf	تفاعلي
Interactionisme, nm	تفاعلية
Interjection, nf	حركة نداء أو صوت تمجى أو عاطفي
Interlangue, nf	لغة وسطة
Interlinguistique, nf	علم اللغة الاصطناعي
Interlocuteur, nm	مخاطب، متكلم، محادث
Interprète, nm	مؤول، مفسر
Interprétation, nf	تأويل، تفسير
Interrogation, nf	استفهام، تسأل، سؤال
Intertextualité, nf	تناص، تناصية
Interjection, nf	حرف نداء أو ندبة، صوت تمجى أو عاطفي
Intervocalique, adj	بين- صائتين
Intonation, nf	تنظيم، أداء صوتي
Intradiégétique, adj	داخل القصة
Intraphrase, nf	ضمن الجملة
Intraphrastique, adj	ضمن جملي

Intrigue, nf	عقدة، حبكة روائية أو مسرحية
Invention, nf	اكتشاف، إبتكار، إبداع
Inverseur, nm	مقدم ومؤخر، عاكس، قالب
Inversion, nf	تقديم وتأخير، قلب
Ironie, nf	سخرية، تهكم
Isochronie, nf	تزامن، توافقت، توافق
Isolant, adj	عازل
Isométrique, adj	متائل الوزن
Isomorphe, adj	متائل الشكل، خط التماثل المورفي
Isomorphisme, nm	تماثل مورفي، تماثل (تماثل في الشكل)
Isotopie, nf	تكرار، معادة اللفظ دلالية
Itératif, adj	تكرري تكراري

J

Jargon, nm	رطانة (لغة خاصة بأصحاب مهنة أو بهجة معينة)
Jargonaphasie, nf	حبسية، كلام المصاب بالحبسة
Jesis, nm	مرحلة ما قبل التكلم عند الأطفال
Jeu de langage	لعبة اللسان، لعب لغوي
Jointure, nf	منفصل
Jonctif, nm	كلمة وصل
Jonction, nf	وصل، نقطة اتصال
Judiciaire, adj	قضائي (متعلق بالقضاء)
Juasif, adj	صفة الطلب والأمر
Juxtaposition, nf	تجاور

K

Kinème, nm	حركة مبكرة
Kinésique, adj	حركي
Knésique, nf	دراسة الحركات المبكرة
Knesthésic, nf	إحساس بالحركة

Labial, adj	شفوي
Labialisé, adj	مشفه
Labio. dental, adj	شفوي سني (يلتصق بالثقة السفلي و أسنان الفك الأعلى، مثل القاء)
Labio-graphus, nf	دراسة حركة الشفتين
Labio - palatal, adj	شفوي حكي
Labio- vélaire, adj	شفوي لهوي
Lâche, adj	رخو، لين
Lallation	لغة، نطق
Langue, nf	لغة
Langage, nm	لسان
Langagier, adj	لغوية
Lapsus, nm	زلة، سقط، هفوة، غلطة
Larynx, nm	حنجرة
Latent, adj	كامن
Latéralisation, nf	جانبية (سيطرة جانب من الجسم على جانب آخر)
level	مستوى
Lexème, nm	مفردة (مجردة)، وحدة لغوية
Lexical, adj	قاموسي، معجمي
Lexicologie, nf	معجمية، علم المعاجم
Lexie, nf	لفظة، كلمة
Lexique, nm	قاموس، معجم، مفردات، مصطلح علم
Liaison, nf	صول، حرف عطف
Lié, adj	موصول، مرتبط
Lieux, nm	مكان، حين
Liné aire, adj	خطي، متتالي
Linéarité, nf	خطية
linking	رابطة دلالية
Litote, nf	تلطيف، مجاز الإيجاز، نفي القيد
Littérarisé, nf	الأدبية

Littérature orale	الأدب الشفاهي
Littérature traditionnelle	الأدب التقليدي
Littératurisation de la rhétorique	الأدب البلاغي
Localisation cérébrale du langage	الموضحة الدماغية للسان
Locuteur, nm	المتكلم
Locutoire, adj	لغوي، تعبير
Locution, nf	عبارة، قول
Logeisme, nm	الترجمة المنطقية
Logicosémantique, nf	علم الدلالة المنطقي
Logique, nf	المنطق
Logogramme, nm	رمز لفظي
Logographe, nm	رمز كتابي
Logomachie, nf	سفسطة، مساحكة، جدال لفظي
Logomachique, adj	شكلي، كلامي، لفظي
Logopédie, nf	تقويم اللفظ (علم تصحيح أخطاء النطق لدى الأطفال)
Logorrhée, nf	هذيان
Loi phonétique	قانون صوتي

M

Manifestation, nf	ظهور، تظاهرة، تعبير
Manifeste, adj	ظاهر، واضح، بين، جلي
Manuel, nm	مرجع، كتاب وجيز
Marque, nf	شارة، ميزة، وسم، علامة
Masqueraders	عبارات لها شكل كاشف، أو إعلاني
Massif, adj	كثلي
Mature, nf	مادة، فحوى، مفاد
Matrice, nf	جملته قالب، جزمة حاضنة
Maturation, nf	نضج
Mécanisme, nm	إوالية، آلية
Médiatif, adj	توسعي، وسيلي

Mélodie, nf	نغمة، لحن، إيقاع، اتساق الأصوات
Mélodique, adj	نغمي، لحن، إيقاعي، متسق الأصوات
Mémoire, nf	ذاكرة، حافظّة
Mentalisme, nm	ذهنية، عقلانية
Mentaliste, adj	ذهني، عقلائي
Mérisme, nm	وحدة صوتية مميزة
Message, nm	رسالة، مرسلّة
Métadiégétique, adj	لغة عناصر القصة
Métalangue, nm	لغة واصفة، لغة تكميلية
Métalepse, nf	إطلاق للسبب وإدارة النتيجة
Métalinguistique, adj	اللسانيات الواصفة والمفسرة، ما وراء اللغة
Métalogisme, nf	تعميد المنطق
Métamorphose, sf	انسحاق، تحويل
Métaphonie, nf	تحويل رنة صائت
Métaphon, nf	استعارة، مجاز
Métaplasme, nm	الاستغراق، تغير شكل الدال
Métasémème, nf	تغير المدلول
Métataxe, nf	تغير الجملة
Métatbèse, nf	قلب مكاني
Méthode, nf	منهج
Méthodologie, nf	منهجية
Métonymie, nf	كنية
Mètre, nm	وزن
Mixte, adj	مختلط، مخلوط، وسط
Mnémotechnique, adj	مفري الذاكرة
Modalisant, adj	صانع
Modalisation, nf	صياغة
Modal, adj	صيفي
modalité, nf	صوغ
Mode, nm	صيغة الفعل، كيفية، الطريقة

Modeste, adj	مروحي، صياغي
Modularisation, nf	التجميعية
modularité, nf	التخير، تغير الطبقة الصوتية
Modus, nm	صيغة، موقف، طريقة
Modulation, af	تغير طبقة الصوت
Monde, nm	عالم
Monème, nm	وحدة لقوية صغرى
Monologue, nm	حوار داخلي، متاجلة
Morbide, adj	مورسي
Morphe, nf	وحدة بنوية
Morphémographie, nm	وحدة بنوية صغرى للكتابة
Morphologie, nf	علم الصرف
Morphologique, adj	صرفي
Morphonologie, nf	صرفية
Morphophonologie, nf	علم وظائف أصوات البنى الصرفية
Morphosyntaxe, nf	نحو النبنى الصرفية
Morphoprote, manteau, nm	ووحدة بنوية مشجية
Motif, nm	باصت، حافظ
Motivation, nf	تسبيب، تحليل، تحفيز
Motivé, adj	معلل، مبرر، محفز
Must, adj	غير محفوظ
Multidimensionnel, adj	متعدد الأبعاد
Multilinguisme, nm	تعدد اللغات
Multisémiotique, adj	تعدد الإشارات، تعدد السيميائيات
Mutation, nf	تغير، إبدال، انتقال، تحول
Musme, nm	زعة بترية أو قطعية
Mythographie, nf	كتابة أسطورية

N

Narrature, nm	متلقي الرواية
---------------	---------------

Narrateur, nm	الراوي
Narratif, adj	روائي، سردي
Narratologie, nf	السرديات، علم السرد
National, adj	قومي
Nasal, adj	أنفي، غشومي
Nasalité, nf	غثة، غث
Néo-grammairiens, nm	القواعديون الجدد
Néologie, nf	نحت، تعبير جديد، تركيد لكلمة جديدة
Néologisme, nm	لفظة مستحدثة
Neurolinguistique, nm	اللسانيات العصبية
Neuron, nm	خلية عصبية
Neustic	مفهر
Neuropsychologie, nf	سيكولوجية الجهاز العصبي
Neutratisation, nf	تحييد، إزالة
Neutre, adj	محايد، مشترك الجنس
Nexie, nf	مجموعة جمل
Nexus, nm	جملة، عبارة
Niveau, nm	مستوى
Nomenclature, nf	مدونة، مصطلحات، ثبت
Nominal, adj, nm	اسم وظيفي، اسمي
Nominalisation, nf	تحويل إلى اسم (تحويل الجملة إلى دكن اسمي)
Nominatif, nm	حالة الرفع
Normatif, adj	معياري
Norme, nf	ضابط، معيار
Notation, nf	التأشير، الترميز، الترميم
Notion, nf	مفهوم
Noyau, nm	نواة
Nu, adj	مجرد
nucléaire	نووي، رئيسي

Objectif, adj	موضوعي، مفعولي، مفعول المصدر
Objet, nm	مفعول، موضوع
Oblique, nm	حالة غير مباشرة
Observation, nf	ملاحظة
Obstacle, nm	عائق، حاجز
Obvie, adj	واضح
Occlusif, adj	حابس، ساذي تضجاري
Occlusion, nf	انسداد، انغلاق
Occurrence, nf	تواتر
Onde, nf	موجة
Onomastique, nf	علم أصول أسماء الأعلام (دراسة أسماء الأعلام)
Onomatopée, nf	كلمة صوتية (كلمة يعاكي صوتها صوت متصفة)
Ontif, nm	ضمير المتكلم، ضمير المخاطب
Ontogénèse, nf	علم تطور الكائن الفرد
Opérateur, nm	عامل ربط في الجملة
Opératif, adj	عامل، محدث
Opération, nf	عملية
Opposition, nf	تعارض، تقابل، تضاد
Oppositivité, nf	تضادية، تقابلية، تعارضية
Optatif, nm	صيغة التمني
Optimal, adj	أحسن، أفضل
Optionnel, adj	اختياري
Oralité, nf	شفاهية
Ordinal, adj	عادي، مأروف
Ordre, nm	أمر، ترتيب، تسين، نظام
Organisation, nf	تنظيم
Orthoépne, nf	ضبط اللفظ، علم النطق
Ostensif, adj	مبين، إشاري
Ouble, nm	سيان

Output, nm

Oxyton, nm

مخرج
متنود المقطع الأخير

P

Paire, nf

Palais, nm

Palatal, adj

Palatin, adj

Panchronie, nf

Panegyrique, nm

Paragigmatique, adj

Paradigme, nm

Paralepse, nm

Paralipse, nm

Parallélisme, nm

Paramètre, nm

Paraphasie, nf
مناقلة (اضطراب في اللسان يتكون من الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة أو المتوقعة)

Paraphrase, nf

Paraphrastique, adj

Parataxe, nf

Parataxique, adj

Paratexte, nm

Parenté, nf

Parentèses emboîtées

Parfait, adj

Parier, v, nm

parodie, nf

Paroir, nf

Paronomase, nf

زوج
حنك، سقف الفم، فطع
حنكي، لثمي، غاري
حنكي
الثابت، مالا يتغير، المستمر
مديح، تقييد، إطار، وتاء
استبدالي، وأسي
ميزان التصريف، نمطية الاستبدال
الإسراف في الوصف
الحذف الزمني
توازي، موازنة
ثابتة (كمية محددة يتوقف عليها دالة من المتغيرات المستقلة)
مناقلة (اضطراب في اللسان يتكون من الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة أو المتوقعة)
جملة مفسرة، إعادة صياغة
إسهامي، تفسيري
إدخال، وصف التوازي
نظمي، اقتراني
النص الموازي
قراءة
مترسبات محتضنة
نام
كلم، لهجة
محاكاة ساخرة
كلام
نورية، جناس

Paronyme, nm	كلمة مجانة
Paronymique, adj	جناسي
Paroxyton, adj	متنبر ما قبل الأخير
Participation, nf	اشتراك، مشاركة، مساهمة
Participe, nm	اسم الفاعل، اسم المفعول
Particule, nf	أداة، حرف
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Passif, adj	مبني للمجهول
Pastiche, nm	معارضة
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Pathologique, adj	مرضي
Patient, nm	خاضع، متفاعل
Patois, nm	لهجة إقليمية، لهجة محلية
Pattern, nm	نمط، قالب نموذج
Pause, nf	وقف
Pentamètre, nm	خماسي الوزن
Perception, nf	إدراك حسي
Perfectif, adj	تام
Performance, nf	أداء لغوي، إنجاز لغوي
Performatif, adj	أدائي، تحقيقي
Périphérique, adj	محيطي
Périphrase, nf	إطناب، إسهاب، حشو
Perlocution, nf	أثر غير مباشر للكلام
Péroraison, nf	خاتمة الكلام
Personnage, nm	شخصية
Personne, nf	شخص
Perspective, nf	منظور
Pertinence, nf	مطابقة ملاحظة
Pharynal, adj	بلعومي، حلقومي، حنفي
Phatique, adj	وظيفة انتباهية، وظيفة إقامة الاتصال

Philologue, nf	فقه اللغة
Philosophie analytique	فلسفة تحليلية
Phonème, nm	صوت، لفظ
Phonémique, adj	فونيمي
Phone, nm	صوت
Phonétique, nf	علم الأصوات
Phonographie, nf	كتابة صوتية
Phonologie, nf	علم وظائف الأصوات
Phonologique, adj	وظيفية الأصوات
Phonostylistique, nf	الأسلوبية الصوتية
Phonosyntaxe, nf	الصوتيات النحوية
Phonosyntaxique, adj	الصواتية النحوية
Phrase, nf	جملة
Phrasique, adj	جملية
Pictème, nm	وحدة تصويرية صغرى
Pictogramme, nm	رمز تصويري
Pictographie, nf	التوسيم التصويري، الكتابة التصويرية
Pictural, e, aux	تصويري
Pidgin, nm	لغة هجينة
Pied, nm	قدم
Planification, nf	تصميم، تخطيط
Plérème, nm	الوحدة المضمونية، مكون دلالي، مشترك دلالي
Pleuable, adj	مقول، محتمل، مستلغ
Plurilénère, adj	متعدد الخطوط
Plurilinguisme, nm	تعدد اللغات
Plurivalence, nf	تعدد المعنى والتفسير (الوحدة لفورية)
Plurivoque, adj	متعدد القيمة
Poésie orale	شعر شفاهي
Poétique, adj	شعرية
Polémique, nf	قطبية

Polyphonie, nf	متعدد الأصوات
Polyglotte, nm	متعدد اللغات
Polysémie, nf	تعدد المعاني، تعدد الدلالات
Polysémème, nf	المشترك اللفظي
Polysyllabe, adj	متعدد المقاطع
Polysystème, nm	متعدد الأنساق
Posé, adj	مُجَبَّت، موضوع
Possessif, adj, nm	ملكية، دال على الملكية
Pragmatique, adj	تداولية، فوالمية
Prakrit	اللهجة العامية
Préambule, nm	استهلال، تمهيد، فاتحة، مقدمة
Predicat, nm	مسند، محمول، خبر
Préfixe, nm	سابقة، سابق
Prémisse, nf	مقدمة منطقية
Prescriptif, adj	معياري، نموذجي
Présumé, adj	مُتَضَمَّن، سبق الافتراض
Preuve, nf	برهان
Primitif, adj	أصلي، بدائي
Principe, nm	مبدأ، أصل، أصل
Privatif, adj	سالب، نافي
Procédé, nm	أسلوب، نسق
Procédure, nf	إجراء، نهج، طريقة
Procta, nm	عملية
Processus, nm	عملية، سيرورة، نسق، نظام
Processeur, nm	منسق
Proclitus, adj	موصول سابق، ملحقة
Profond, adj	عميق
Projection, nf	إسقاط
Prolepse, nm	الاستباق، الاستقدام، التنبؤ
Proleptique, adj	تسبقي، توقي

Pronom, nm	ضمير
Pronominalisation, nf	نفسير، تحويل الاسم إلى ضمير
Prononciation, nf	تلفظ، نطق
Propagation, nf	توالد، تكاثر، تأصل، انتشار
Proparoxyton, nm	منبور المقطع الثالث من الآخر
Prépédeutique, nf	تعليم إعدادي، تعليم تمهيدي
Proportionnel, adj	نسبي، تناسبي
Propos, nm	قول، كلام، حديث
Proposition, nf	جملة، عبارة
Prose, nf	نثر
Prosodème, nm	منطوقات فوق مقطعية
Prosodie, nf	عروفي
Prosopopée, nf	استعياه (توجيه الكلام إلى الموتى أو إلى الجساد)
Prospectif, adj	مستقبلي
Protase, nf	ظرة استهلاكية في عبارة شرطية وجملة شرطية
Prosténée, nf	صوت إضافي، استهلاكي
Prothétique, adj	بدي، إطفاء (مد الشفتين إلى الامام حين النطق)
Pro-verbe, nm	نائب الفعل
Proxémique, adj	قريب، مجاور
Proximité, nf	قرب، جوار، كتب
Prototype, nm	النموذج الأصل
Psycholinguistique, nf	علم النفس اللساني
Psychomécanique, nf	علم النفس الآلي

Q

Qualcastif, adj	وصفي
Qualicatif, nm	وصف، نعت
Qualifié, adj	موصوف
Qualifier, v	وصف
Qualitativ, adj	موعي، كينفي

Qualité, nf	نوعية، كنية، وصفه
Quantitatif, adj	كمي
Quantité, nf	كمية

R

Racine, nf	جذر، اصل
Radical, nm	جذر الكلمة
Ramification, nf	تفرع
Ramifié, adj	متفرع
Rang, nm	رتبة
Rébus, nm	تشكيل ومزي (تشكيل الصور المقروءة بأسمائها)
Récepteur, nm	مستقبل، متلقي
Réception, nf	الاستقبال، التلقي
Réceptif, adj	استقبالي
Récit, nm	قصة
Reconstruction, nf	إعادة بناء، إعادة تشكيل
Rection, nf	عمل الجبر والتصبب والتعدي
Recuratif, adj	تكراري، ممكن التكرار
Redondant, adj	حشوي، إطنائي، إسهابي
Réécriture, nf	إعادة الكتابة
Référence, nf	مراجع
Référentiel, adj	مرجعي
Réfléchi, adj	انمكاسي
Refrain, nm	لازمة، قرار، وقعة، دور
Régu, adj	تابع، مجرور
Régime, nm	مفعول، مجرور
Régr, v	حكم، عمل في (جر أو نصف)
Régistre, nm	مدى السلم الصوتي، نوعية الصوت
Registre, nm	جدول، مصنف، نوعية اللغة
Regle, nf	ضابطة، ناظمة

Régressif, adj	ارتدادى، راجع
Régularité, nf	قياسية
Réfulier, adj	قياسي، مضبوط
Réification, nf	تشبيـه (جعل المجرد شيئاً)
Relatif, adj	الموصول
Relation, nf	علاقة
Renominalisation	إعادة التحويل إلى اسم
Répertoire, nm	فهرس وفهرست، جدول، قائمة
Répertoire, vu	فهرس، وضع قائمة
Representant, nm	مثـل
Representation, nf	تمثيل، تمثيل
Representative, adj	تمثيلي
Réseau, nm	شبكة
Résonance, nf	رنين، صدى
Resemblance, nf	شبه، تشابه
Restreint, adj	محدود، مقيد
Restriction, nf	حصـر، تقييد، انحصار
Résultatif, nm	نتـيـجـة
Réticence, nf	تكتيم، مقطع مناجىء للكلام
Rétrospection, nm	استلـكـار
Rhapsode, nm	رواية محترف في رواية القصائد الملحمية قديماً
Rhème, nm	خبر
Rhétoricité, adj	بلاغية
Rhétorique, nf	علم البلاغة، علم البيان
Rime, nf	قافية
Rôle, nm	دور، عمل
Rondeau, nm	أدوارية (قصيدة غنائية ذات أدوار)
Roulé, adj	تكراري
Rupture, nf	فطية
Rythm, nm	إيقاع، وزن، نظم

Rythmique, adj

إيقاعي

S

Sabir, nm

لغة مزيج

Sandhi, nm

صهر، تضرع تامالي

Saturation, nf

إشباع

Scène, nf

مسرح

Scénocentrisme, nm

المركزية المسرحية

Schéma, nm

ترسمة، رسم بياني

Scripteur, nm

كاتب، ناسخ

Scriptural, adj

كاتب

Segment, nm

قطع، مقطع

Segmental, adj

قطعي، مقطعي

Segmentation, nf

تقطيع

Sélectif, adj

انتخابي، انتخابي

Sélection, nf

انتقاء، انتخاب

Sémantème, nm

دلالة لفظية، وحدة الدلالة، دال المعنوية

Sémantique, nf, adj

علم الدلالة، دلالي

Sémasiologie, nf

علم تطور دلالات الألفاظ

Sème, nm

أصغر وحدة معنوية، معنى، معنوية

Sémème, nm

مدلول، وحدة دلالية مجردة

Sémiologie, nf

علم الإشارة

Sémiologique, adj

إشاري

Sémosis, nf

الفعل الإشاري

Sémiotique, nf

علم العلامات

Sémiotique, adj

علاماتي

Sémique, adj

دلالي، معنوي، تابع للوحدة الدلالية الصغرى

Sens, nm

معنى

Séquence, nf

تابع

Séquentiel, adj

تتابعي

Série, nf	سلسلة
Servitude, nf	عبودية، تبعية
Seuil, nm	عتبة
Shifter, nm	واصل كلامي
Sigle, nm	صدر الكلمة، الحرف الأول من الكلمة
Signal, nm	علامة، إشارة
Signe, nm	علامة، إشارة
Signifiante, nm	الدلالة، اللفظي
Signifiant, nm	دلي
Signification, nf	معنى
Signifié, nm	مدلول
Signifier, v	عنى، يعني
Situation, nf	وضع، حالة، موقف
Sociocritique, nf	نقد أدبي اجتماعي
Sociolinguistique, nf	اللسانيات الاجتماعية
Solidarité, nf	ترابط، تضامن
Sommaire, nm	ملخصة، تحليل موجوز
Sonnet, nm	قصيدة (تتكون من 14 بيتاً)
Sonore, adj	مجهور
Source, nf	مصدر
Sourd, adj	مهموس
Sou-entendu, adj	مفسر
Spécification, nf	تعيين، تمييز النوع
Spectre, nm	طيف، رسم طيفي
Spectrographique, adj	رسم طيفي
Sphère, nm	كثيرة لسانية مجردة
Spondée, nf	نغمة ذات مقطعين طويلين
Stemma, nm	شجر
Stimulus, nm	ثير، حافظ، منبه
Stipulation, nf	إستبعاد، شرط، اشتراط، مشروطة

Strate, nf	طبعة
Statification, nf	تنضيد، ترتيب
Stéréotype	نقّوآب، نموذج مكرّر، تكراري
Stresa, nm	بنقة تقابلية
Strophe, nf	مقطع شعري
Structural, adj	بنوي، تركيبي
Structuralisme, nm	بنوية
Structure, nf	بنية
Style, nm	أسلوب
Subcontraire, adj	شبه عكسي
Subjonctif, nm	صيغة الاحتمال، صيغة الفعل الانترامي أو الاقتصاد
Sublogique, nf	منطق ذاتي
Substance, nf	جوهر، ماهية، مادة
Subordination, nf	تبعية، اتباع
Subreptice, adj	سري، خفي
Substantif, nm	اسم، موصوف
Suffixe, nm	لاحق، لاحقة
Sujet, nm	فاعل، مستند إليه
Supposition, nf	فرض، افتراض، فرضية
Supraphrastique, adj	فوق جملي
Suprasegmental, adj	فوق مقطعي
Surdité, nf	صمم
Surgénéralisation, nf	تعميم زائد
Syllabaire, nm	أبجدية تجزئية
Syllabaire, nm	الأبجدية المقطعية
Syllabe, nf	جزء (جزء من كلمة) مقطع
Syllabique, adj	جزئية، مقطعية
Syllepse, nf	تلفظ معنوي
Symbol, nm	رمز
Symbolisme, nm	رمزية

Symetrie, nf	تمائل، تناسق
Symtome, nm	إشارة، علامة، عرض
Symptomalogie, nf	مبحث الأمراض
Symptomale, adj	عرضي
Synchrone, nf	آنية، تزامنية
Syndrome, nm	تأاندر (تزامن أمراض مرض من الأمراض)
Synchrétisme, nm	تأليفية، توفيقية
Synecdoque, nf	مجاز الكلية، مجاز مرسل
SynErese, nm	إدغام صائتين أو متحركين
Synonyme, nm	ترادف
Syntactique, adj	تركيبى (متخصص بتركيب الكلام)
Syntagmatique, adj	نظمي، تركيبى، أفقي
Syntagme, nm	تركيب
Syntaxe, nf	نحو
Système, nm	لفظة مركبة
Synthème, nm	لفظة مركبة، مؤنم مركب
Synthèse, nf	توليف، تجميع، تركيب
Système, nm	نسق، نظام

T

Tagmème, nm	قالب
Tagmémique, adj	قوالبى
Tautologie, nf	حشو، لغو
Taxème, nm	سمة نسوية
Taxinomie, nf	صنافة، علم قوائن التصنيف
Taxinomique, adj	نصيفي
Tééologie, nf	غائية (نظرية تقول إن كل شيء في الطبيعة موجه لغاية معينة)
Tempo, nm	سرعة التلفظ
Temps, nm	زمن، زمن القمل أو صيفية

Teneur, nf	فحوى، مؤدى، مفاد، مضمون
Terminologie, nf	علم المصطلحات، مجموعة مصطلحات
Terminal, adj	مهاتمي
Test, nm	دائر
Testimonial, adj	دليل بالبينية، إثبات بشهادة الشهود
Tête, nf	رأس
Texte, nm	نص
Textocentrisme, nm	النصبة المركزية
Tétramètre, nm	الوزن الرباعي
Thématique, adj	موضوعاتي
Thème, nm	موضوع
Théorie, nf	نظرية
Thêta, nm	الحرف الثامن من الألفباء اليونانية
Thétique, adj	أطروحاتي
Timbre, nm	برؤس، وثقة
Ton, nm	نغمة، نبرة
Tonal, adj	نغمي
Tonalité, nf	نغمية
Tonématique, adj	صوت نبري أو نغمي
Topique, nm	موضوع (الكلام)
Topo, nm	رسم، خطة، منخطط
Tornure, nf	صيغة
Trace, nf	أثر
Tradition, nf	تقاليد
Trait, nm	سمة
Traitement, nm	معاملة، تعامل، علاج
Transcendance, nf	تفوق، سمو، عظمة
Transcendant, adj	متفوق، سامي، عظيم
Transcription, nf	نسخ، نقل، كتابة
Transfert, nm	نقل

Transformation, nf	تحويل
Transformationnel, adj	تحويلي
Transitif, adj	متعد
Transitivité, adj	تعدية، متعد
Translation, nf	نقل، إبدال
Transmission, nf	إرسال، بث
Transposition, nf	إبدال، نقل
Transpositif, adj	إبدال، نقل
Transtextuel, adj	إبدال نصي، نقل نصي
Trochée, nm	تفعيلقي الشعر اليوناني واللاتيني
Trope, nm	مجاز لفظي، صورة مجازية
Tropique, adj	مناوي، انتمائي
Trouble, nm	اضطراب، بلبلة، تبليل
Type, nm	نمط، نموذج، مثال، قالب، طراز
Typologie, nf	علم التصنيف والنمذجة، تصنيف اللغات تبعاً لخصائصها المشتركة
Typologique, adj	تصنيفي، نموذجي

U

Undimensionnel, adj	أحادي البعد
Unification, nf	توحيد
Unilingue, adj	أحادي اللغة
Univm, nm	عالم كون
Universel, adj	عالمي، كوني، عام
Univoque, adj	مشارك، محافظ على المعنى
Usage, nm	استعمال، حرف لغوي
Usuel, adj	شائع
Utilisation, nf	الاستعمال، الاستخدام
Utilitaire, adj	لهوي
Uvule, nf	لهاة

V

Vague, adj	مبهم، غامض
Valence, nf	تكافؤ (عدد الموائد التي تتعلق بالفعل)
Valeur, nf	قيمة
Variabilité, nf	تنوع، تنوعية
Variable, adj	متغير، قابل للتغير
Variant, e, adj	متغير، تنوع، تنوعات
Variation, nf	تغير، تبدل
Vélaire, adj	لهوي، فصلي، طبقي
Vernaculaire, adj	وطني، محلي، بلدي
Verbal, adj	كلامي، لغوي، ففلي
Verbe, nm	فعل
Virtual, adj	لفاضي، الففاضي، تففيري
Virtuose, nm	وحدة متنوعة متغيرة
Vitesse, nf	سرعة، معدل السرعة
Vocabulaire, nm	مفردات لغة
Vocal, adj	صوتي
Vocalique, adj	صائت، مصوت
Vocatif, adj	ندائي
Voisé, adj	مجهور
Voisement, nm	إجهار، تصويت
Voix, nf	صوت
Voyelle, nf	صائت، مصوت

W X Y Z

Waka	نظم في اليابانية جزء من قصيدة يتكون من الأبيات الثلاثة الأولى
ZOO-sémiotique	علم الإشارات الحيوانية

فهرس المؤلفين

<hr/> A <hr/>		
Aarn (A)	آرن (أ)	546
Abrams	آبرامز (م . هـ)	83
Adelung (J. C)	أديلونج (ج . س)	387
Asncombes (J. C)	أنسكومبر (ج . س)	258
Apollonios	أبولونيوس	492
Aristote	أرسطو	82
Arnauld (A)	أرلوند (أ)	21
Atridge (D)	أتريدج (د)	596
Auerbach (E)	أويرباخ (ع)	522
Augustin (sain)	أوغستان (القديس)	193
Austin (J. L)	أوستان (ج . لـ)	95
<hr/> B <hr/>		
Bachlard (B)	باشلار (ج)	571
Bailey (R. W)	بايلي (ر . و)	171
Bukhtimen (M)	بختين (م)	178
Bal (M)	بال (م)	638
Baldwin (L)	بالدوان (م)	603
Baily (C)	بايلي (ش)	167

Banfield (A)	بانفیلد (آ)	211
Barthens (R)	بارت (ر)	48
Bates (E)	باتیس (ر)	145
Baudouin de courttenay (J. N)	بوداون دي کورتني (ج . ن)	51
Beardsley (M C)	بياردسلي (م . س)	96
Beaugrand (R. de)	بوغراند (ر . دي)	536
Beaujour (M)	بوجور (م)	558
Beauzée (N)	بوزيه (ن)	21
Becker (A. L)	بيکير (آ . ل)	536
Bellemín- Noh (J)	بيلمان نويل (ج)	189
Benveniste, (E)	بنوينست (آ)	52
Berkeley (G)	برکلي (ج)	221
Berlin	بيرلان	300
Berrendonner (J)	بروندونيه (ج)	489
Bessière (J)	بيسيير (ج)	164
Bever (T. G)	بيفير (ت . ج)	501
Bharthari	بهارتاري	102
Black (M)	بلاك (م)	163
Blanché (R)	بلانشيه (و)	200
Blanchot (M)	بلانشو (م)	560
Bloomfield (L)	بلومفيلد (ل)	57
Boeckh (A)	بوېخ (آ)	85
Booth (W)	بوٿ (و)	164
Bopp (F)	بوپ (ف)	29
Bourdieu (P)	بورديو	698
Boysson- Bardies (B. de)	بويسون باردې (ب . دي)	460
Bréal (M)	بريال (م)	34
Bremond (C)	بريمون (س)	546
Broca (F)	بروکا (ب)	471

Brandal (V)	بروندال (ف)	251
Brown (R. W)	براون (ر. و)	461
Brunetière (F)	برونتييه (ف)	562
Brunot (F)	برونو (ف)	492
Bühler (K)	بوهلير (ك)	690
Burke (K)	بيرك (ك)	164
Buyssens (E)	بيسانس (ي)	196

C

Calagne-Griaul (G)	كالا م غريول (ج)	550
Carnap (R)	كارناب (ر)	196
Cassin (B)	كاسان (ب)	154
Cassirer (E)	كاسيرير (ي)	196
Chomsk (N)	تشومسكي (ن)	115
Chrisyppe	كريزيب	221
Cicéron	سيرون	157
Cohen (D)	كوهين (د)	618
Cohn	كون (د)	216
Colloz (M)	كولوت (م)	571
Cornulier (B. de)	كورنوليه (ب. دي)	123
Coseriu (E)	كوزيري (ي)	284
Culioli	كوليولي (ي)	46
Curtius (E. R)	كورتيوس (إ. ر)	157

D

Danto (A)	دانطو (إ)	97
Davidson (D)	داليدسون (د)	332
Devray - Genett (R)	ديري - جييت (ر)	189
Delattre (P)	دولاتر (ب)	375
Dell (F)	ديل (ف)	450

Denys de Thraoe	دونيس دي ثيراس	103
Derrida (J)	ديريدا (ج)	95
Derrida	ديكاروت	22
Detienne (M)	دتين (م)	554
Drakonoff (I M)	دياكرونوف (I . م)	276
Di Cristo (A)	دي كريستو (A)	376
Dijk (T. Van)	ديك (ت. فان)	453
Dilthey (W)	ديلتاي (و)	97
Dolesal (L)	دولسزال (L)	171
Donat	دونات	104
Donnolan (K)	دونولان (K)	332
Dressler (W)	دريسلير (و)	536
Duchet (C)	ديشت (س)	182
Ducrot (O)	ديكرو (او)	163
Dumarsais (C. C)	ديمارساي (س. س)	406
Dundes (A)	دانڊ (A)	556
Duraad (G)	ديرانڊ (ج)	571

E

Eco (U)	يئكمو (U)	193
Empson (W)	امپسون (و)	180
Encrevé (P)	انكروپي (ب)	135

F

Fanshel (D)	فانشيل (D)	152
Fauconier (G)	فوكونييه (ج)	490
Fillmore (C. J)	فيلمور (س. ج)	410
Finnegan (R)	فينيگان (ر)	545
Fibras (J)	فبراسي (ج)	53
Fishelov (D)	فيشيلوف (D)	562

Fleishman (S)	فليشمان (س)	310
Fodor (J. A)	فودور (ج. أ)	314
Fónagy (I)	فوناجي (إ)	374
Fontanier (P)	فونتانييه	520
Forster (E. M)	فورستير (إ. م)	207
Forster (K. I)	فورستير (ك. إ)	315
Foucault (M)	فوكو (م)	219
Fradin (B)	فراوان (ب)	498
Frege (G)	فريجه (ج)	196
Frei (H)	فري (ه)	55
Frenzel (E)	فرتزل	573
Friedman (N)	فريدمان (ن)	573
Frye (N)	فري (ن)	571
Fumaroli (M)	فومارولي (م)	160

G

Galt (F. J)	غال (ف. ج)	470
Garcia Barrientos	غارسيا بارينتوس	666
Garding (E)	غاردينغ (إ)	378
Garfinkel (H)	غارفانكيل (هـ)	147
Garrett (M. P)	غاريت (م. ب)	315
Gasparov (M. L)	غاسباروف (م. ل)	595
Genette (G)	جنيت (ج)	164
Gilliéron (J)	جيترون (ج)	129
Girard (R)	جيرار (ر)	571
Glouinske (M)	غلوانسكي (م)	215
Goffman (E)	غوفمان (إ)	134
Goldsmith (J)	غولدسميث (ج)	360
Goodman (N)	غودمان (ن)	174
Goody (J)	غودي (ج)	280

Gougenheim (G)	غوجنهيم (ج)	51
Greenber (J. H)	غرينبيرغ (ج. هـ)	304
Greimas (A. J)	غريمالس (آ. ج)	199
Grésillon (A)	غريزيون (أ)	190
Grice (P)	غريس (ب)	163
Gross (M)	غروس (م)	61
Groups M	مجموعة (م)	164
Guillaume (G)	غيوم (ج)	66
Guiraud (P)	جيرو (ب)	175
Gumbrecht (H. U)	غلمبريخت (هـ. أ)	90
Gumperz (J)	غلمبرز (ج)	134

H

Haarmen (H)	هارمان (هـ)	274
Hagège (C)	هاجيج (س)	308
Halle (M)	هال (م)	335
Halliday (M. K)	هالدي (م. ك)	540
Hamburger (K)	هامبورغر (ك)	343
Hamon (P)	هامون (ب)	580
Hare (R. M)	هار (ر. م)	696
Harris (Z. S)	هاريس (ز. س)	61
Hasan (R)	حسن (ر)	540
Hay (L)	هاي (ل)	189
Hécaen (H)	هيكايين (هـ)	471
Hégel (G. F. W)	هيجل (ج. ف. و)	85
Hiraga (M. K)	هيراغا (م. ك)	586
Hirsch (E. D)	هيرش (إ. د)	96
Hjelmslev (L)	هيلمسليف (ل)	43
Hobbes (T)	هوبس (ت)	231
Hockett (C)	هوكيت (س)	412

Humboldt (G. de)	هامبولدت (ج. ديه)	113
Husserl (E)	هوسرل (ه)	96
Hymes (D)	هميس (د)	134

I

Ingarden (R)	إنغاردين (ر)	180
Issacharoff (M)	إيساشاروف (م)	664

J

Jakobson (R)	جاكوبسون (ر)	49
Jauss (H. R)	ياوس (هـ. ر)	92
Jefferson (G)	جيفيرسون (ج)	147
Jenny (L)	جاني (ل)	170
Jespersen (O)	جيسبيرسن (او)	416
Jolles (A)	جول (ا)	567

K

Kant (I)	كانت (ا)	161
Karczewski (S)	كاركزوسكي (س)	351
Karmiloff-Smith (A)	كارميلوف سميت (ا)	322
Katz (J. J)	كاتز (ج. ج)	477
Kay (P)	كاي (ب)	300
Keyser (S)	كايسر (س)	602
Kibedy_varga	كيبدي فارغا	596
Kintsch (W)	كانتش (و)	453
Kiparsky (P)	كيپارسكي (ب)	602
Kleibe (G)	كلبير (ج)	498
Krsteva (J)	كرستيفا (ج)	178
Kuno (S)	كينو (س)	53
Kuroda (S. Y)	كيرودا (س. ي)	444

L

Lapov (W)	لاپوف (و)	134
Lakoff (G)	لاکوف (ج)	121
Lammert (E)	لامبرت (ا)	631
Lamy (B)	لامی (ب)	522
Lancelot (N)	لانسلو (ن)	21
Langer (S)	لانجر (س)	197
Lanson (G)	لانسون (ج)	88
Larhomas (P)	لارٹوماس (ب)	663
Lebeave (J. L)	لیبراف (ج. ل)	189
Leech (G)	لیش (ج)	171
Leibniz (G. W)	لینیز (ج. و)	22
Lajeune (P)	لوجون (ب)	342
Lenneberg (E. H)	لینبرگ (ا. ه)	485
Léo (P)	لیو (ب)	374
Lévi-Strauss (C)	لیفی سٹروس (ک)	188
Lieberman (A. M)	لیبرمان (آر م)	447
Lieberman (M)	لیبرمان (م)	358
Loke (J)	لوک (ج)	194
Lorau (N)	لورو (ن)	156
Lord (A)	لورد (ا)	548
Lotman (I)	لوتمان (ا)	183
Lubbock (P)	لیبوک (ب)	207
Lusson (P)	لیسون (ب)	602
Lüthi (M)	لیتی (م)	547

M

Macdonald (M)	ماکڈونال (م)	669
Macwhinney (B)	ماک وائینی (ب)	145
Mailloux (S)	مائیو (س)	566

Man (P. de)	مان (ب. دي)	95
Martin (P)	مارتان (ب)	378
Martin (R)	مارتان (ر)	71
Martinet (A)	مارتینه (ا)	52
Marty (A)	مارتي (ا)	444
Mathesius (V)	ماتيسوس (ف)	53
McCawley (J. D)	مك كاويلي (ج. د)	482
Mc Hale (B)	مكهال (ب)	590
Mehler (J)	مهليز (ج)	449
Metz (C)	ميتز (س)	200
Mill (J. S)	ميل (ج. س)	331
Miller (U)	ميلر (ج)	603
Milner (J. C)	ميلنير (ج. س)	500
Molinié (G)	مولينييه (ج)	170
Molino (J)	مولينو (ج)	173
Montague (J)	مونتاخ (ر)	511
Morier (H)	مورييه (هـ)	168
Morris (C)	موريس (س)	193
Mukarovsky (J)	ميكاروفسكي (ج)	145
<hr/>		
N		
Nattiez (J. J)	ناتيز (ج. ج)	202
Nicole (P)	نيكول (ب)	
<hr/>		
O		
Ogden (C.K)	اوغدن (س. ك)	232
Ohmann (R)	اوهمان (ر)	96
Ong (W)	اونغ (و)	554
Osgood	اوسغود (س)	139
<hr/>		
P		
Pärens	پاتيني	101

Perry (M)	پاري (م)	547
Patañjal	پاتانجالي	102
Boul (H)	بول (هـ)	34
Pavel (T)	پافل (ت)	338
Peirce (C.S)	پيرس (سز)	95
Perelman (C)	پيريلمان (س)	163
Petőfi (S)	پيتوفي (س)	537
Piaget (J)	پياجي (ج)	145
Pierre d'Espagon	پير ديسبان	326
Pik (K. L)	پيك (ك . ل)	64
Platon	افلاطون	103
Plett (H. F)	پليت (هـ ف)	533
Pointot (J)	پوانتوت (ج)	194
Popper (K)	پوپر (ك)	641
Pprt-Royal	پور-رويال	21
Pottier (B)	پوتيه (ب)	479
Poulet (G)	پوليه (ج)	761
Premack (D)	پريمك (د)	316
Prieto (L)	پريئو (ل)	54
Prince (A)	پرنس (ا)	358
Propp (V)	پروپ (ف)	178
Putnam (H)	پيٿام (هـ)	223

Q

Quine (W. V)	كين (و . ف)	154
Quintilien	كانتيليان	157

R

Ramus	راموس	161
Rastier (F)	راسيه (ف)	169

Reichenbach (H)	ريشباخ (هـ)	609
Riechert (J)	ريشر (ج)	563
Reid (L)	ريد	535
Richard (P)	ريشار (ب)	571
Ricoeur (P)	ريكور (ب)	578
Riffaterre (M)	ريفاتير (م)	96
Ross (J. R)	روس (ج. ر)	121
Roubaud (J)	روبود (ج)	602
Roulet (E)	روليه (إ)	151
Ruwet (N)	رنييه (ن)	81
Ryle (G)	ريل (ج)	247

S

Sacks (H)	ساكس (هـ)	147
Sankoff (D)	سانكوف (د)	135
Sapir (E)	ساير (إ)	299
Saussur (F. ed)	سوسير (ف. دي)	36
Schapiro (M)	شاپيرو (م)	202
Schagloff (E)	شغلوف (إ)	147
Schleicher (A)	شليشر (أ)	31
Searle (J. R)	سيرل (ج. ر)	96
Sebeok (T)	سيبوك (ت)	139
Segui (J)	سيلي (ج)	320
Short (M. H)	شورت (م. هـ)	171
Skinner (B. F)	سكينر (ب. ف)	140
Slobin (D. I)	سلويان (د. إ)	462
Smith (B. H)	سميث (ب. هـ)	216
Smith (J. J)	سميث (م. ج)	199
Souriau (E)	سوريو (إ)	665
Sperber (D)	سبيربر (د)	345

Spitzer (L)	سپيترز (ل)	168
Staiger (E)	ستييجر (إ)	561
Stazel (F. K)	ستازل (ف. ك)	207
Starobinski (J)	ستاروبينسكي (ج)	571
Stempel (W.D)	ستامبل (و. د)	171
Stevenson (C. L)	ستيڤنسون (س. ل)	191
Strawson (P. F)	ستراوسون (ب. ف)	328

T

Teanière (L)	تيانيير (ل)	407
Thompson (S)	تومسون (س)	546
Todorov (T)	تودروف (ت)	178
Togeby (K)	توجبي (ك)	249
Tomechevski (B)	توماشيفسكي (ب)	178
Toulmin (S)	تولمان (س)	163
Trier (J)	تريو (ج)	299
Troubetzkoy (N. S)	ترويتشكوي (ن. س)	49
Turgot (A. R. J)	تروغوت (أ. ر. ج)	387
Turner (G. W)	تورنير (ج. و)	585
Tynianov (J)	تينيانوف (ج)	562

U

Ubersfeld (A)	إيرسفيلد (أ)	658
Urban (G)	إيرمان (ج)	358

V

Vaisière (J)	فايسير (ج)	377
Valéry (P)	فاليري (ب)	181
Valin (R)	فالان (ر)	66
Van Dijk (T)	فان ديك (ت)	453
Varron	قارون	104
Vaugelas (C. F de)	فوجلاس (س. ف. دي)	282

Veltrusky (J)	ڊيٽريسڪي (ج)	657
Vergnaud (J. R)	ڊيريٽو (ج. ر)	361
Vossler (K)	ڊوسلير (ڪ)	168
Vygotsky (L. S)	ڊيگوتسڪي (ل. س)	145

W

Wackernagel (W)	ڊاڪرناجيل (و)	167
Waltzky (J)	ڊالٽيزڪي (ج)	538
Walton (K)	ڊالٽون (ڪ)	341
Watson (B)	ڊاٽسون (ب)	140
Watt (I)	ڊاٽ (اِ)	355
Weinrich (H)	ڊاينريش (ي)	289
Wellek (R)	ڊيلڪ (ر)	172
Wells (R. S)	ڊيلز (ر. س)	58
Wernicke (C)	ڊيرنيڪ (س)	317
Whorf (B. L)	ڊهورف (ب. ل)	299
Wilson (D)	ڊيلسون (د)	531
Wimsatt (W. K)	ڊايمسات (و. ڪ)	96
Wittgenstein (L)	ڊيٽيجانشٽين (ل)	220
Woplers (T)	ڊولپرس	573
Woltersdorff (R)	ڊولٽرسڊورف (ف)	340

Y

Yates (F)	ڊاٽيس (ف)	158
-----------	-----------	-----

Z

Zich (O)	ڊيش (اُ)	657
Zribi Herz (A)	ڊزيبلي هيٽز (اِ)	497
Zumthor (P)	ڊزمتور (ب)	553